

تاريخ التحليل الاقتصادى

المجلد الثانى

جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة : حسن عبد الله بدر

مراجعة : عصام الخفاجى

المشروع القومي للترجمة

811

المشروع القومى للترجمة

تاريخ التحليل الاقتصادى

(المجلد الثانى)

تأليف: جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة: حسن عبد الله بدر

مراجعة: عصام الخفاجى



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨١١
- تاريخ التحليل الاقتصادى (المجلد الثانى)
- جوزيف أ. شومبيتر
- حسن عبد الله بدر
- عصام الخفاجى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

History of Economic Analysis
Edited by: Joseph Schumpeter
© Introduction by Mark Perlman
«All Rights Reserved»
«Authorised translation from English language edition published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group».

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

الجزء الثالث: من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٨٧٠



الجزء الثالث

من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٨٧٠



الفصل الأول
مدخل وخطة

١- نطاق الدراسة
٢- لوازم لا بد منها paraphernalia
٣- خطة الجزء
٤- حول النظام الماركسى

١- نطاق الدراسة

يغطى هذا الجزء تاريخَ التحليل الاقتصادى من تسعينيات القرن الثامن عشر حتى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر أو بداية سبعينياته. ولعقدين أو ثلاثة بعد نشر العمل Wealth of Nations، كان هناك القليل فقط مما يمكن تسجيله بقدر تعلق الأمر بالتحليل الاقتصادى، وإن معظمه قد تمت مواءمته مع الجزء الثانى. ولا أجد معنى للإصرار على سنة معينة، ولكن إذا كان لا بد من هذا، فيمكننا أن نستهل فترة جديدة من العمل التحليلى بمقالة مالثوس الأولى: Essay on Population (1798). كما أن نشر المجلد الأول من عمل ماركس (1867) Das Kapital، وعمل جيفونس (1871) Theory، وعمل مينجر: (1871) Grundsatze وتأسيس Verein fur Sozialpolitik {جمعية السياسة الاجتماعية، ١٨٧٢} تمثل عددًا من الحوادث التى تؤشر بوضوح نحو حلول فترة أخرى.

إن تقسيم الزمن إلى فترات شر لا بد منه كما نعلم. فهناك، أولا، اعتراض على التقسيم من حيث المبدأ، وذلك بمعزل عن الطريقة المحددة التى يستخدمها كاتب معين فى تقسيمه: فالتطورات التاريخية متواصلة دائمًا ولا يمكن تجزئتها إلى قطع دون أنٍ يكون هذا عملاً اعتباطيًا ويؤدى إلى ضياع. وحينما نمتنع عن تحديد التواريخ وفقًا لسنة معينة فنحن لا نحل المشكلة، بل نلطف فحسب من النتائج التى تترتب على عدم قدرتنا على حلها. ثانيًا: من المؤكد إن طريقتنا فى التقسيم، التى يمليها تركيزنا على تاريخِ التحليل الاقتصادى، ستفشل فى إقناع من يهتمون بمعايير أخرى للتقسيم. ثالثًا: حتى من زاوية زملائنا من باحثى تاريخ التحليل،

فثمة اعتراضات قوية على الطريقة التى تضع آدم سمث أقرب إلى نهاية الفترة السابقة بدلاً من وضعه فى بداية الفترة التى يمكن القول إن تأثيره فيها كان طاغيًا. ويتجلى اعترافنا بكل هذا من خلال أشكال عدة منها، مثلاً، أننا لا ندرس فى هذا الجزء كل الكُتَّاب الذين يعودون إليه بحسب التسلسل الزمنى- حيث يشكل كورنو Cournot المثال الأكثر أهمية- بينما نضمِّنه كتابًا لا يعودون إليه وفق ذلك التسلسل- وكيرنس Cairnce مثال على ذلك. ولكن رغم ذلك، فأننى أرى أن تقسيمنا الزمنى يساعد على إبراز الحقيقة الجوهرية. ويعود الحكم على هذا إلى القارئ. بيد أننا نسارع حالاً للإشارة إلى واقعتين تبرران طريقتنا: أولاً، ثمة مؤرخون عدة ممن سبقونا كانوا يشعرون أن هذه الفترة شكلت وحدة حقيقية. وقد عبَّرَ هذا الشعور عن نفسه بتسمية مميزة: إذ سُميتْ هذه الفترة بالفترة "الكلاسيكية" من علم الاقتصاد بمعنى يختلف تمامًا عن المعنى الذى يستخدم به هذا المصطلح فى هذا الكتاب.(١) وقد حافظت الفترة على هذه التسمية حتى فى وقت فقدت فيه كلمة "كلاسيكى" الإطراء الذى تدل عليه وبدأتْ ترمز إلى "شىء مهجور"، كما أن اللورد كينز استعمل الكلمة للإشارة إلى تعاليم أ. مارشال وأنصاره المباشرين (أو الاقتصاد ما قبل الكينزى، ببساطة). والأمر الثانى والأهم هو أن الفترة المحصورة بين تسعينيات القرن الثامن عشر ونهاية ستينيات القرن التاسع عشر تلبى المعيار الذى ننشده فى فترة ما: إذ تميزت هذه الفترة بوجود نشاط حيوى تصارعَ مع الأشياء الغابرة على نحو مفعم بالأمل؛ وأن الأشياء استقرت من ثم حيث برز وضع كلاسيكى متميز وفقًا لفهمنا، عبّرَ عنه العمل الكلاسيكى ل ج. س. ميل بصورة نموذجية- وفق فهمنا لهذا المصطلح، مرة أخرى- والذى أكّدَ ذلك الواقع بحديثه عن الأرضية الصلبة للحقيقة المثبتة وبما أضفاه من قناعة ساذجة على استمرارية تلك الحقيقة. ثم حَلَّ الركود- وهى حالة شعر الجميع أنها حالة نضوج العلم، إنْ لم تكن حالة تعفنه؛ حالة كان فيها "العارفون" those who knew قد توصلوا إلى اتفاق من الناحية الجوهرية؛ حالة تَيسرَ فيها "إنجاز العمل الأعظم" حينما تصورَ معظم الناس أنه لم يتبقَ سوى إحكام وتطبيق العمل المنجز بالفعل، إذا استثنينا بعض الأمور الصغيرة.

---

(١) دعونى أذكّر بأنه كلما استخدم المصطلح بذلك المعنى المختلف فى هذا الكتاب، فإنه يوضع بين علامات اقتباس لتجنب الخلط. ثمة ثلاثة معانى ينبغى تمييز بعضها عن بعض: المعنى القديم حيث تشير كلمة "كلاسيكى" إلى الأدب الاقتصادى الخاص بالفترة محل الدراسة زائدًا آدم سمث؛ والمعنى الذى يأخذ به اللورد كينز؛ والمعنى الخاص بنا. [لقد أراد ج. شومبيتر معالجة هذا الموضوع على نحو أكمل فى الجزء الأول غير المكتمل. انظر أيضًا الجزء الرابع، الفصل الأول].

ثمة شيء أشبه بالحسد يأتى ليفسد البسمة التى نحّيى بها فقرات كثيرة من الكتابات فى هذه الفترة التى تزخر برضا كبير عن النفس. وكان الاقتصاديون، أو معظمهم، سعداء بنتائج عملهم كما كان شأن بعضهم فى ثلاثينيات القرن العشرين، مرة أخرى. سنحاول، فيما بعد، إدراك تلك الحالة الذهنية السعيدة التى أبصر فيها الاقتصاديون قصرًا راسخًا، فى حين لم يكونوا قد شيدوا أفضل من كوخ مهلهل:[٢] فنحن ما نزال نبخس العمل الذى تحقق قبل سمْتِ؛ وما نزال نقدر عاليًا عمل "الكلاسيك".

يمكن باختصار وصف الظروف التى تحقق فيها هذا العمل كما يلى. أتردد فى أن أقول إن علم الاقتصاد السياسى المهنى أثبت نفسه بشكل واضح خلال هذه الفترة، فمن المتعذر بالتأكيد القول إن علم الاقتصاد المهنى كان قد أثبت نفسه، لأن دراسة الظواهر الاقتصادية لا تمثل بعد عملاً يأخذ كل ساعات الدوام المعتادة full-time job وإن قلة فقط من الناس كانوا اقتصاديين وليس ثمة شىء آخر: فالكثير منهم كانوا رجال أعمال أو موظفين حكوميين أو صحفيين، بل إن معلمى الاقتصاد الأكاديميين كانوا فى حالات كثيرة، إن لم يكن فى معظم الحالات، يُدرِّسون أيضًا موادًا متقاربة أو حتى موادًا مختلفة كليًا. ومع ذلك، فمن حقنا أن نتحدث عن عملية سريعة لاكتساب المهنة professionalization استمرت خلال هذه الفترة: إذ فرضَ علم الاقتصاد، من البداية، حقه بحقل محدد من البحث؛ وأنه أصبح تخصصًا محددًا؛ واستعمل طرقًا محددة؛ واكتسبت نتائجه طابعًا محددًا؛ وأن الاقتصاديين اعترفَ بعضهم ببعض، حتى ولو كشخصيات جزئية، كما اعترفَ الجمهور بهم على نحو محدد أكثر من السابق. كما تم تأسيس جمعيات للاقتصاد السياسى؛ مجلات جديدة؛ قواميس جديدة؛ وظهرت فهارس جديدة، علمًا بأن كل هذا لم يعنِ، رغم ذلك، سوى استمرار التقليد السابق.[٣] كما أن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى

---

(٢) انظر، بخاصة، الفقرة التى تبعث على السخرية كثيرًا حول نظرية القيمة فى عمل ميل: Principles, Book 111, ch. 1, §2.

(٣) ومن تلك الجمعيات، كان نادى الاقتصاد السياسى فى لندن هو الأكثر أهمية؛ ومن المجلات - المجلة الفرنسية Journal des economistes (١٨٤٢)؛ ومن القواميس- القاموس الفرنسى de l' econimie politique Dictionary (Coquelin et Guillaumin, 1853-4). ومما يلفت الانتباه عدم تأسيس مجلة تعنى بشئون الاقتصاد العلمى حصرًا فى انجلترا حتى عام ١٨٩٠. ومع ذلك، فهذا يعود، جزئيًا، إلى=

حققت انطلاقة قوية،[٤] وكان هناك إصدار متزايد من الكتب الاقتصادية المقـررة، سنذكر بضعًا منها فى موضعه المناسب.

=وجود مجلات ممتـازة جديـة مثـل Edinburgh Review و Quarterly Review و Westminister Review كانت تقبل نشر حتى المادة التخصصية الدقيقة، الأمر الذى يعكس تقديرًا عاليًا لجمهور القراء فى الفترة. وفيما عدا عدد محدود جدًا من المقالات التى وجدت إشارة لها ضمن "الأدب التخصصـى"، فلم أفحص محتويات تلك المجلات، مما يمثل ثغرة جدية فى عملى. ولم أفحص القاموس إلا على نحـو روتينى فحسب.

(٤) تعود الإشارات التاريخية حول نقاط فردية من المذهب إلى تاريخ بعيد، طبعًا. وفى القرن الثامن عشر، ظهرت فهارس عدة، ولكن ليس تواريخ بقدر ما أعرف، باسـتثناء بضـع تـواريخ عـن المدرسـة الفزيوقراطية أصدرها دوبون Dupont وآخرون. ومع ذلك، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، فقد تزايـد الاهتمام بتاريخ المذاهب. وتمثل الخلاصات التى أصدرها ماك كولوخ McCulloch (١٨٢٤-١٨٢٥) وج.ب. ساى J. B. Say (١٨٢٩، فى المجلد السادس من Cours Complet) الأعمال الوحيدة من هـذا النوع التى يلزم ذكرها هنا حتى عام ١٨٣٧ حينما ظهر عمل ج.أ. بلانكى J. A. Blanqui: Historie de l' economie politique... (with bibliographie raesonnee). كما أن عددًا من التواريخ الأخرى، التى كان بعضها يقتصر على بلدان معينة، استمرت بالظهور حتى عـام ١٨٧٠. وقريبًـا مـن عـام ١٨٥٨، كان ذلك الأدب قد ازداد إلى حد أن روبرت فون مول Robert von Mohl (١٧٩٩-١٨٧٥) ضمّنَ المجلد الثالث من عمله: Gesschechte und Literature der staatswissenschaften, 1855-58 فصلاً حول تاريخ الاقتصاد السياسى. ومن ذلك الأدب، أشير إلى ما يلى فقط: ١) عمل ماك كولـوخ: Literature of Political Economy (1845)؛ ٢) مقدمات فيرارا إلى Biblioteka dell' Economista (خلال الفترة ١٨٥٠-١٨٦٨، ونشرَ فرانسيسكو فيرارا Francesco Ferrara سلسلتين من الترجمـات الإيطالية لأعمال أجنبيةٍ قدم لها بتحليلات محكمة تشكل الجزء الأكبر من مساهمته النظرية وترقى إلى تاريخ لعلم الاقتصاد حقًا؛ وقد تم نشر معظم هذه التحليلات بصورة منفصـلة خـلال ١٨٨٩-١٨٩٠)؛ ٣) روشر (ذلك لأن جزءًا كبيرًا من عمل روشر كان فى حقل تاريخ المذاهب، كما أنه كتـبَ، خـلال الفتـرة المدروسـة، عملـه: Zur Geschichte der englischen Volkswirghschaftslehre im sechzehnten und siebzehnten Jahrundert, 1851-1852; Uber die Ein -und Durchfuhrung des Adam Smith ' schen system in Drutschland, 1874؛ وقد أغدق دبليو روشـر W. Roscher الثناء على أورسميس Oresmius [انظر الجزء الثانى، الفصل الثانى، أعلاه] فى عملـه: Ein grosser National okonom in Deutschland, 1874 الذى يمثل ثمرة لمجهود ضخم؛ ٤) Manuel Colmeiro, Historia de la nomia politica enEspana (1863) الذى لا يعود إلى هذا الموضـوع علـى وجـه التحديد ولكنه يشكل، سوية مع عمله: Biblioteca (1880)، أفضل نقطة انطلاق لدرس علم الاقتصـاد الإسبانى. كما أسجل امتنانى للمساعدة التى استخلصتها من الدراسة الممتاز للـدكتور إى. شـامس E. Schams ("Die Anfange lehrgeschictlicher Betrachtungsweise in der Nationalokonomie," Zeitschrift fur Nationalokonomie (September 1931) وكـذلك عملـه وعمـل البروفيسـور مورغشـتيرن O. Morgenstern: " Ein Bibliographie der allgemeinen Lehrgeschictin der Nationalokonomie " المنشور فى نفس المجلة السابقة (آذار ١٩٣٣) والـذى، مـع ذلـك، يسـتبعد المقالات وكذلك كل العمل المتعلق بتاريخ المذاهب، الذى كان ثانويًا بالنسبة للتحقيقـات النظريـة ذات الإطار غير التاريخى أساسًا. ويؤرخ الدكتور شامس بداية الحقبة "العلمية" من تاريخ المـذاهب بعمـل ى.ك. دورنـغ E. K. Duhring (انظـر الفصـل الرابـع، أدنـاه): Kritische Geschichte der Nationalokonomie und des Socialismus (1871).

وقد قام الباحثون بتمويل عملية البحث بأنفسهم: فعمل توك Tooke، مثلاً، كان ممكنًا فقط لأنه كان رجلاً غنيًا؛ وفى بعض الحالات، أثمر النشر التجارى طبعًا عن مردود كان كافيًا لتمويل البحث. وعلى أى حال، فإن التدريس لم يفِ بالغرض قط، فحتى فى البلدان التى كانت توجد فيها محاضرات منتظمة من قبلُ كألمانيا، إيطاليا، إسبانيا وإسكتلندا، كان الهدف تكملة مناهج دراسية أخرى- كالقانون أو الفلسفة - وليس تقديم مناهج منظمة بصورة مستقلة لتدريس الاقتصاد ذاته. وفى الولايات المتحدة، تم استحداث منصب الأستاذية فى الفلسفة الأخلاقية والاقتصاد السياسى فى كولومبيا عام ١٨١٨، وتم تكليف بروفيسور فى الكيمياء بإلقاء محاضرات فى الاقتصاد فى كلية كارولينا الجنوبية عام ١٨٢٨. ومع ذلك، كان ثمة تدريس ردىء قبل ذلك التاريخ فى أماكن عدة قام به أفراد يحملون مؤهلات متباينة جدًا. وفى إنجلترا، تم استحداث درجات الأستاذية أو درجات علمية أخرى قليلة قبل بداية الفترة اللاحقة. فقد استحدث منصب الأستاذية فى أكسفورد عام ١٨٢٥- وكان سنيور أول من شغله؛ وفى كلية الجامعة بلندن عام ١٨٢٨- وكان ماك كولوخ McCulloch أول من شغله- وفى دبلن عام ١٨٣٢، حيث كان هناك كرسى للتاريخ والتجارة والمالية فى كلية الهند الشرقية فى هاليبورى، وقد تم إسناده إلى مالثوس عام ١٨٠٥.(٥) ولكن المرتب والشروط الأخرى لتولى المنصب تبرهن بصورة واضحة على أن من استحدثوا هذه المناصب لم يبغوا استمرار العمل بها لفترة طويلة، ناهيك أن تكون لمدى الحياة. وقد تأسست، فى إنجلترا، جمعية وطنية لتشجيع العلم الاجتماعى عام ١٨٥٧ هدفها معالجة تلك الشئون، ولكنها أخذت عقودًا حتى حققت نجاحًا معقولاً.

وينبغى أن يؤخذ هذا بنظر الاعتبار فى أى تقييم للأعمال المنجزة فى هذه الفترة، وفى أى تقييم لعمل كاتب معين. وسيتعين علىَّ، فى مناسبة أخرى، التشديد على أن المرتب والدرجة العلمية ليسا كل شىء، أما هنا فيترتب علىَّ التأكيد على أنهما لا يعنيان أى شىء، ففى ظل تلك الظروف، كتَبَ فى حقلنا كُتَّاب يتمتعون بقدرات فذة وثقافة واسعة ولكن كتابتهم كانت بسيطة إلى حد أن كل قدراتهم لم

(٥) وفى فرنسا، تم اتخاذ بعض الترتيبات المؤقتة فى تسعينيات القرن الثامن عشر ومن ثم بعد حروب نابليون ولكن فى باريس فحسب (انظر الفصل الرابع، القس الرابع، أدناه).

تمنعهم من أن يكونوا اقتصاديين مغمورين، الأمر الذى يفسر كيف أن تقييم عمل معين فى حقلنا وفى هذه الفترة لا يعنى تقييم كاتبه بالضرورة.(٦)

وتتصدر إنجلترا أعمال تلك الفترة بسهولة، باستثناء بضع أعمال ممتازة منعزلة تحققت خارجها. وفى الواقع، فإن تلك الفترة كانت فترة إنجليزية على وجه التحديد فى تاريخ علمنا. وقد تأتى جزء فقط من الهيبة الشاملة التى تمتع بها الاقتصاديون الإنجليز حينذاك من النجاح الاقتصادى الذى أنجزه بلدهم الأمر الذى انعكس عليهم بصورة غير معقولة. ولكن تلك الهيبة تعود، بشكل رئيسى، إلى نوعية العمل الذى حققه هؤلاء الاقتصاديون، ليس فقط على يد عدد قليل من الأساتذة البارعين masters، بل أيضًا بفضل عدد كبير من الكُتَّاب المقتدرين ممن لم يكونوا فى الصف الأمامى، ولكن جهودهم المشتركة كانت تعنى الشىء الكثير.

٣. خطة الجزء

سنغيِّر من طريقتنا فى العرض. ففى الجزء الثانى، لم يكن يتعين علينا تغطية فترة زمنية طويلة فقط، بل أيضًا تذليل الصعوبة المتمثلة بعدم وجود نظام مقبول بصورة عامة حتى نقوم بوصفه. وإذا شئنا الدقة، فليس ثمة نظام كهذا حتى فى الفترة التى يغطيها الجزء الثالث. ولكن كان هناك شىء ما جيد تقريبًا، وإن ليس بشكل تام. أى أن غالبية الأفراد الذين اعترفوا بعضهم ببعض كاقتصاديين كانوا قد اتفقوا، كما ذكرنا سابقًا، على أساسيات نطاق الموضوع والمنهج والنتائج إلى حد يكفى لإخضاع مساهماتهم إلى نظام معين، رغم أنهم اختلفوا عمليًا – أفرادًا وجماعات– حول كل مشكلة فردية فى حدود تلك الأساسيات. وقد كان هناك من الأرضية المشتركة والاستمرارية فيما بين العقود المتعاقبة، أكثر مما كان الكتاب الفرديون مستعدين للاعتراف به. ذلك لأن معظم الاقتصاديين حينذاك، كما هم الآن، يميلون للتشديد على الاختلافات أكثر مما على نقاط الاتفاق، رغم وجود

---

(٦) حينما يتصفح القارئ السيرة الذاتية لكاتب مثل بيليغرينو روسى Pellegrino Rossi، فإنه يدرك حالاً قوة تلك الملاحظة. ولكن حتى فى حالة كحالة ج.س. ميل، فمن الواضح أن الكثير مما يدهشنا من الأشياء غير المرضية فى عمله Principles تفسره حقيقة أن هذا العمل كان قد كتب فى مكتب وظيفى كانت متطلباته الجارية تربك ذهن ميل.

استثناءات مُهِمَّة، يمثل ج.س. ميل أكثرها أهمية. صحيح أنه كانت هناك معارضة toto coelo {من جميع النواحى} وكُتَّاب شجبوا شبه – النظام المتنامى للاقتصاد "الكلاسيكى" أصلاً وفرعًا. ولكن معظم هؤلاء لا تتوافر فيهم المقدرة التحليلية التى نتطلبها. كما اعترض كُتَّاب آخرون على أساس غير تحليلى، أى على أسس سياسية، أخلاقية أو ثقافية بحيث أن اعتراضاتهم لا تَمتُّ إلينا بصلة معينة بالضرورة،(٧) حتى حينما نتعاطف معهم.

وحينما نستفيد من هذه الوقائع، فإننا، فى هذا الجزء، نتمكن من تحقيق ما لم نتمكن من تحقيقه فى الجزء الثانى، أى أننا بعد استذكار المعالم البارزة للمشهد السياسى والفكرى (الفصلان الثانى والثالث) نتمكن من رسم صورة التطورات التحليلية من خلال عينة نموذجية. وسيمثل عمل ج.س. ميل Principles هذه العينة النموذجية (الفصل الخامس). ولكنّا، لتبسيط الأمور، سنعمد إلى التخفيف عن جزء من عبء الفصل الخامس وذلك بالتعرف سلفًا (فى الفصل الرابع) على الأفراد والجماعات الأكثر أهمية، وبالاحتفاظ بتفاصيل النظرية البحتة ونظرية النقود، قدر الإمكان، لفصلين منفصلين (السادس والسابع). كما سيُعنى الفصل السابع أيضًا بالقليل الذى ينبغى قوله عن الصيرفة والدورات.

٤. حول النظام الماركسى

خطتنا بسيطة وتلائم كل الحالات إلاَّ واحدة: حالة النظام الماركسى. ولا تكمن الصعوبة، كما قد يُتوَقع، فى أن الاقتصاد الماركسى يقف بعيدًا فى انعزال تام ولا يمكن مقارنته بباقى العمل الذى يراد مناقشته. على العكس. فالاقتصاد الماركسى، كما سنرى، جزء من الاقتصاد العام لهذه الفترة مما يفسر ضرورة استيعابه فى هذا الجزء. ولم يكن ماركس فى ذهنى حينما تحدثت عن معارضين toto coelo {من جميع النواحى} فى القسم السابق: فمن الممكن درس ماركس فى هذا الكتاب وسيُدرس كما هو شأن الاقتصاديين الآخرين بالضبط.(٨) كما لا تأتى

(٧) يدرك القارئ، طبعًا، أن الاعتراض الأخلاقى يمكن أن يشكل دافعًا للتعرف على اعتراضات وقائعية أو منطقية ذات صلة بنا.

(٨) نظرًا لأهمية تلك النقطة، ولما قد تثيره من دهشة لدى بعض القراء، بودى اضافة إلى إحالة القراء=

المشكلة من كونه سوسيولوجيًا أيضًا. ذلك لأن سوسيولوجيته يمكن أن توضع في المكان المناسب لها تمامًا كما هو حال علمه الاقتصادى. تكمن المشكلة فى أننا، فى حالة ماركس، نفقد شيئًا جوهريًا لفهمه حينما نجزّئ نظامه إلى نسب مكونه، وتعيين الموضع الملائم لكل واحدة منها كما تتطلب طريقتنا فى العمل. صحيح أن الأمر هو كذلك أيضًا مع كل كاتب إلى حد ما: فالكل هو أكثر من مجموع الأجزاء دائمًا. ولكن الخسارة التى نتكبدها حينما نهمل هذا العنصر(٩) تكون كبيرة جدًا فى حالة ماركس فحسب لأن كلية رؤيته تؤكد حقها فى كل معلومة تفصيلية، والتى هى بالذات مصدر الافتتان الفكرى الذى يحس به كل من يقوم بدراسته سواء أكان صديقًا أم خصمًا. والطريقة التى اعتزم استعمالها لحل هذه الصعوبة لا يمكن أن ترضى الماركسى الأصولى الذى يعتبر ماركس الشمس المركزية للعلم الاجتماعى. كما أنها لا ترضى من يريد صورًا مصطنعة عن المفكرين الفرديين. ولكنها ترضى تمامًا كل من يريد صورة عن تطور الاقتصاد المنهجى الذى يسعى هذا الكتاب إلى تقديمه. نحن ندرك كليًا، ولكن لا نقصد الترديد، المهمة المتميزة لعلم ماركس Marxology. ولن نُعدّل من خطتنا. سنجزئ عمل ماركس ونستعمل منه، وفق تقنين صارم، ما يتعلق بهدفنا فحسب، فى مواضع يمليها هدفنا. ولكننا سنستعمل بقية هذا القسم للتعليق على عمله ككل.

١- فى هذا الكتاب، نقدّم ماركس كسوسيولوجى واقتصادى فقط. وبطبيعة الحال، فإن ماركس، كنبى خالق- عقيدة creed-creating prophet، كان أكثر أهمية من ذلك. إذ يتشابك نشاط ماركس الذى يخلق العقائد، من جهة، ونشاطه المتعلق برسم السياسة والتحريض، من جهة أخرى، بنشاطه التحليلى بصورة لا فكاك منها. وهذه هى حقًا حالة ماركس إلى حد يُثير سؤال عما إذا كان من الممكن اعتباره باحثًا تحليليًا أصلاً. يمكن الإجابة على هذا السؤال سلبًا

=إلى ما سيتعرفون عليه فى الفصول التالية، الإشارة حالاً إلى أن تلك الدهشة تعود كليًا إلى الجو المشحون بالسخط الشديد الذى قدمَّ به ماركس تحليله الاقتصادى والذى جعله يبدو مختلفًا عن أى تحليل آخر فى نظر الفرد العادى والفيلسوف. وفضلاً عن ذلك، فمن الصحيح أن الأدب المهنى الأنجلو- أمريكى، فى هذه الفترة، والفترة اللاحقة، كان قد عامله كدخيل. بيد أن اقتصاديين أجانب آخرين من الدرجة-الأولى لم يحدث لهم أفضل من ذلك من تلك الناحية من لدن ذلك الأدب.

(٩) لن نهمل ذلك العنصر بصورة تامة. إذ نقوم، فى جميع الحالات الأكثر أهمية، "بتقديم" الاقتصاديين إلى القراء بحيث توفر لنا تلك التقديمات فرصة للنظر إلى الأعمال الشخصية ككل. ولكنى لا أستطيع المُضى بعيدًا فى ذلك لأن النظريات، وليس الأشخاص، هم أبطال روايتنا.

من ناحيتين مختلفتين. فالماركسى الأصولى، الذى يعتبر كل كلمة من كلمات النبى حقيقة خالدة والذى تعنى مخالفة ماركس ليس فقط غلطة بل إثمًا أيضًا بالنسبة له، من شأنه أن يعطى جوابًا سلبيًا. ولكن السمو الهيجلى لدى ماركس، الممارسة والتنظير، الواقع والفكر، كلها تتطابق فى حالته ويتعذر فصل التحليل عن الممارسة عند ذلك المستوى. ولذلك، فحينما نعتبر فكر ماركس فكرًا تحليليًا، فينبغى أن نضيف حالاً أنه فكر تحليلى بمعنى يختلف جوهريًا عن المعنى المعتاد؛ وبالتالى فإن عمله ليس تحليليًا بالمعنى المعتاد، ويترتب على مؤلف هذا الكتاب، العاجز بحكم تكوينه عن إنصاف عمل ماركس، أن يرفع يديه الشريرتين عنه. ومن شأن بعض المعادين للماركسية الموافقة على هذه النتيجة، مع أنهم قد يصوغونها بطريقة أخرى بتقديم النصح إلىَّ برفع يدى عن الشيء الشرير: فعمل ماركس، بالنسبة لهم، هو سلسلة من انتقادات غير علمية أساسًا، كتبها إنسان عاجز تكوينيًا عن رؤية حقيقة معينة، أو أن يحاجج بصورة مباشرة.

ورغم ذلك، فإن إجابتى على سؤالنا إيجابية. ويكمن تبرير هذا الجواب الإيجابى فى فرضية أن الجزء الأكبر من عمل ماركس هو عمل تحليلى بفضل طبيعته المنطقية، لأنه يتجسد فى تعابير statements عن العلاقات القائمة بين الوقائع الاجتماعية. ففرضية أن الحكومة هى جهاز تنفيذى بيد الطبقة البرجوازية أساسًا قد تكون خاطئة كليًا ولكنها تجسد قطعة من التحليل، كما نفهمه، يخضع قبولها أو رفضها إلى القواعد العادية للمنهج العلمى. ومن غير المعقول حقًا وصف Communist Manifesto {البيان الشيوعى}، حيث ترد هذه الفرضية، كعمل ذى طابع علمى أو قبوله كتعبير عن حقيقة علمية. وليس أقل معقولية إنكار أن تحليل ماركس، حتى فى أكثر أعماله علمية، يشوِّهه ليس فقط تأثير الأغراض العملية، ليس فقط تأثير الأحكام القيمية العاطفية، بل تأثير الوهم الأيديولوجى أيضًا.[١٠] وأخيرًا، فمن غير المعقول إنكار أن الصعوبة تصل، فى بعض الحالات، إلى حد استحالة فصل تحليله عن عنصره الأيديولوجى. ولكن التحليل المشوه إيديولوجيًا يبقى تحليلاً، رغم ذلك. وقد يقود هذا التحليل حتى إلى عناصر من الحقيقة. وباختصار: لن ننشد نحن O Altitudo {نشيد السمو والجلال} فى كل مرة يظهر

---

(١٠) حول الفرق بين الأنواع الثلاثة من التشويه: انظر الجزء الأول، أعلاه.

فيها اسم ماركس فى الصفحات التالية؛ بيد أننا لن نصادر حقه a limine {سلفاً}؛ إذ سنميِّزه ككاتب تحليلى سوسيولوجى واقتصادى تحمل فرضياته (نظرياته) نفس المعنى والمنزلة المنهجية، وينبغى تفسيرها وفق نفس المعيار الذى تفسر به، فرضيات كل الكتاب التحليليين السوسيولوجيين والاقتصاديين الآخرين. فنحن لا نعترف بأى هالة قدسية صوفية.(١١)

٢- لما كنا نهتم بماركس كسوسيولوجى واقتصادى "علمى" فحسب، فلسنا بحاجة لدرس أى جانب من سيرته وأنشطته أو طبيعته الشخصية مما لا يتصل بعمله "العلمى". وبودى أن أنفى وجود أى نية لتحجيمه كإنسان؛ وهذا يسرى أيضًا على صديقه وحليفه الوفى، إنجلز . ومع ذلك، فثمة حاجة لبضعة وقائع لكى ندرك عمل كل منهما وهو فى سياقه الصحيح. وندون فى الهامش أدناه(١٢) هذه الوقائع. دعونا نبرز بعضًا منها. أولا، ليس بوسع أحد أن يفهم

---

(١١) دعونى أكرر هنا: حينما نراعى على نحو ملائم كل الاختلافات فى التعريفات وفى مستوى التجريد، فيمكن لكل فرضية ماركسية أن تأخذ المعنى الذى كان يمكن أن تأخذه لو كانت قد كتبت من قبل ريكاردو، مثلاً. وتراعى هذه الصياغة ادعاء معينا كثيرًا ما طالب به الماركسيون، وعن حق أحيانا، وهو أن نقاد (وحتى أنصار) ماركس يفوت عليهم فهم ما يقصده ماركس على الأرجح لعدم مراعاة الحقائق التالية. (١) أن منهج ماركس يختلف عن منهج الاقتصاديين الآخرين (فكلمة "القيمة"، مثلاً، تعنى أشياء مختلفة لدى ماركس وج.س. ميل)؛ (٢) أن ماركس يحاجج وفقا لمستويات مختلفة إلى حد بعيد من التجريد فى الأجزاء المختلفة من عمله. وفى نفس الوقت، تعنى تلك الصياغة رفض الاعتراف بادعاء آخر جرا ملاحظته سابقًا والذى يطرحه الماركسيون أحيانًا ويفترضونه عند إجابتهم على السؤال المتعلق بالطبيعة المنطقية لتحليل ماركس، أى الادعاء أن الفرضيات الماركسية تمتلك، إذا صح التعبير، كيانا رفيعًا astral لا تسرى عليه القواعد العادية للمنهج العلمى. وجوابنا على هذا هو: أن ماركس يحاجج حول العالم الوقائعى empirical وفق طرق التحليل الوقائعى؛ وعليه، فإن فرضياته – كما يدرك ضمنا كل ماركسى يناقش الانتقادات أصلاً – تمتلك المعنى الوقائعى المعتاد أو أنها لا تمتلك أى معنى. حول تأثير فلسفة هيجل عليه: انظر الفصل الثالث، القسم ١ب، أدناه.

(١٢) كان كارل هنريش ماركس Karl Heinrich Marx (١٨١٨-١٨٨٣) ثمرة بيئة برجوازية بكل معنى الكلمة فشلت فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وثمرة تعليم برجوازى بكل معنى الكلمة جعل ماركس (كما جعل كثيرين غيره) مفكرًا وراديكاليًا وعالمًا– حيث تعكس راديكاليته الطابع البرجوازى لعصره، وتكمن علميته فى الجانب التاريخى–الفلسفى، تمييزًا له عن الطابع الرياضى–الفيزيائى. وقد توجه ماركس نحو الصحافة، أكثر مما للعمل الأكاديمى، اختيارًا واضطرارًا إلى حد بعيد، وسافر عام ١٨٤٣ إلى باريس حيث التقى إنجلز وعلم الاقتصاد (الذى كان قد مسه من قبل مسًا سطحيًا فقط) وحيث صار موقفه اشتراكيًا على نحو واضح. وقد استقر عام ١٨٤٩ فى لندن بصورة نهائية– وهو قول يعادل تقريبًا، بالنسبة للقارئ النهم، القول إنه استقر فى مكتبة المتحف البريطانى بصورة نهائية. وكانت الحركة الثورية النشطة– كتلك التى جربها ماركس عام ١٨٤٨ فى ألمانيا– قد انتهت وانحصر اهتمامه بالبحث طيلة بقية حياته، حيث لم يقطع ذلك سوى اضطراره لكسب مورد رزقه (عن طريق العمل الصحفى جزئيًا) ونشاطه فى الأممية الأولى (١٨٦٤-١٨٧٢) وتدهور صحته فيما بعد. وما يزال كتاب ف. ميرنج F. Mehring (١٩١٨) الكتاب الأساسى عن سيرته. ومع أن هذا الكتاب، من=

ماركس وإنجلز ما لم يزن بصـورة صـحيحة دلالات خلفيتهمـا الثقافيـة البرجوازية التى تشكل أحد الأسباب، وإنْ لم تكن السبب الوحيـد، لوجـوب اعتبار الماركسية ثمرة للفكر البرجوازى، ثمـرة تطـورت عـن الجـذور البرجوازية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما الزعم بـأن الماركسـية كانت دائمًا تعني أو كان بوسعها أن تعنى أى شىء بالنسبة للجماهير، أو إلى أى مجموعة حقًا، باستثناء عدد محدود من المثقفين، فهو أحد العناصر الأكثر مدعاة للحزن فى الأيديولوجيا الشخصية لماركس وإنجلز.[١٣] ثانيًـا، تسـمح

=بعض النواحى، أقل تشوشًا، بسبب الحكم المسبق الضيق، من أعمال أخرى لـذلك المؤلـف ويمكـن التوصية به عمومًا، بيد أنه يمكن الاحتجاج عليه من ناحية واحدة نيابة عن ماركس: فالكتاب يفشل كليًا فى إنصاف العنصر العلمى من عمل ماركس. إذ يمكننا نحن أيضًا أن نجد أدلة غزيـرة عـن وجـود التحيز الأيديولوجى فى أعمال ماركس، ولكن ميرنج يذهب بعيدًا حينما لا يعزو إلى ماركس أى شـىء سوى استهداف صياغة الأيديولوجيا البروليتارية (قاصدًا امتداحه طبعًا)

أما فردريك إنجلز Friedrich Engels (١٨٢٠-١٨٩٥)، فقد رصَّعَ سيرة ناجحة فى قطـاع الأعمـال بنشاطات ثورية حتى عام ١٨٦٩ حينما اعتزل هذا القطاع لخدمة الاشتراكية الماركسـية طيلـة بقيـة حياته. ومن بين أمور أخرى، فقد أصبح إنجلز القيّم على أدب ماركس بعد وفاة هذا الأخير. وإضـافة إلى ذلك، فقد أصبح بمثابة الرجل الموحى والسياسى الحكيم بالنسبة للحزب الاشـتراكى الـديمقراطى (ومن هنا، ينبع هدف الهجوم من جانب الجيل الأحدث). ولا يمكن لوفاء إنجلز ونكـران ذاتـه إلا أن ينتزع أقصى درجات احترامنا. فلم يطمح، فى كل مكان، إلى شىء غير أن يكـون النصـير الأمـين والناطق بلسان اللورد ماركس. ولذلك، فأنا لا أعمد إلى الإشارة إلى أن إنجلز لم يكن مكافئًا لمـاركس إلا لضرورة معينة فحسب وهى تمكين القارئ من فهم موقفنا من المخطوطات الماركسية التى نشـرها إنجلز. ففى حين يضاهى إنجلز ماركسَ فى الفلسفة والسوسيولوجيا على نحو واضح، بيد أنـه يتخلـف عنه فى الاقتصاد التقنى بشكل خاص. ومن أعماله الخاصة به: Die Lage der arbeitenden Klasse in England (1845)، الذى سنمر به مرة أخرى: وهو قطعة قيّمة من البحث الوقائعى غذّته الملاحظة المباشرة، رغم تحيزه. أما أعماله: " Umrisse zu einer Kritik der Nationalokonomie" (المنشـور فى مجلة Deutsch-franzosische Jahrbucher, 1844 التى كان يصدرها روجو Ruge ومـاركس)، و Herm Eugen Duhrng's Unwalzung der wissenschaft 1878 (الذى تمت ترجمته إلى الإنكليزية تحت عنوان: Anti-Duhring, 1907) – فهى أعمال ضعيفة بصورة واضحة. وتحتل أعماله الفلسـفية والسوسيولوجية مستوى أرفع، مع أنها غير أصيلة. ولن يكون بوسعنا الإشارة إلى هذه الأعمال مـرة أخرى. ولكن هذه الملاحظات، وأكرر هذا مجددًا، ينبغى أن لا تحملنا على التقليل من شـأن الإنسـان الذى نعتبر اسمه جديرًا بالإكبار تمامًا لدوره المشرف فى تاريخ الاشتراكية الألمانية. ولا شـىء أبعـد عن ذهنى، بشكل خاص، من أن تكون لدى رغبة بالإيحاء أنه كان تابعًا لماركس. وربما سـاعد، فـى أربعينيات القرن التاسع عشر، حتى على تعليم ماركس الاقتصاد والاشتراكية لأنه كان أكثـر إحاطـة بهما حينذاك. ثمة كتب سيرة كثيرة عنه. يكفى أن نذكر عمل د. روازونـوف D. Ryazanov: Karl Marx und Friedrich Engles (الذى ترجم إلى الإنكليزية عام ١٩٢٧ ولكننـى لا أعـرف الأصـل الروسى)؛ كما يوجد فهرست بأعمال ماركس وإنجلز فى معهد ماركس-إنجلز (الـذى أصـبح معهـد ماركس-إنجلز -لينين فيما بعـد) منشـور فـى أرشـيف: Marx-Engles Archiv، المجلـد الأول، ١٩٢٦.[لقد تم نشر المجلدين الأولين لأرشيف ماركس وإنجلز بالألمانية وبالروسية فى وقـت واحـد، بينما نشرت المجلدات اللاحقة بالروسية فحسب.]

(١٣) لقد تولى ماركس بنفسه، وساعد على تقوية هذا الوهم نفسه لدى أنصاره، وذلك بترسيخ عدة تعـابير=

معلوماتنا بتكوين فكرة واضحة نوعًا ما عن إمكانات ماركس في العمل المركز. ففي بعض الأوقات، كان ماركس قد انغمس في نشاطات وعاش تحت ظروف يمكن أن تؤثر على أعصاب المرء وأن تجعله غير بنّاء في عمله العلمي أكثر ما يمكننا استنتاجه من الساعات المنفقة على هذا العمل بالفعل. ورغم ذلك، فقد كان لديه في المتوسط قدر من الوقت"لنفسه" يمكن مقارنته بصورة ملائمة بالوقت المتبقي للبروفيسور الأمريكي الاعتيادي في وقتنا الحاضر، في المتوسط أيضًا. وقد أحسن ماركس الاستفادة من هذا القدر بصورة تامة. وليس بوسع أحد، مرة أخرى، أن يفهم ماركس وعمله ما لم يأخذ بنظر الاعتبار المعرفة الواسعة التي تضمنها هذا العمل- فهو ثمرة لجهد متواصل ابتدأ باهتمامات فلسفية وسوسيولوجية في سنوات عمره الأولى، ثم صار يتركز بدرجة متزايدة على الاقتصاد كلما تقدم الزمن، إلى أن أصبح هذا الأخير يستغرق كل ساعات عمله تقريبًا. كما لم يكن ذهن ماركس من النوع الذي يسلم حالاً بما يقرأ: فمع كل واقعة وكل محاجّة تبرز أمامه أثناء القراءة، كان ماركس يتفاعل بحماسة شديدة لدرجة أنه ينحرف عن خط بحثه الرئيسي. وليس بوسعي التشديد أكثر على هذا الموضوع. فقد كان من الممكن أن تشكل هذه الحقيقة موضوعتي المركزية لو تعيَّنَ عليَّ أن أكتب عن علم ماركس Marxology، وتكفي قراءة عمله: Theorien uber den Mehrwert{نظريات القيمة الفائضة} لكي يقتنع المرء بذلك. وهذه الحقيقة، ما أن يتم إثباتها، فإنها تساعد بدورها على إثبات حقيقة أخرى وتحل لغزًا جرت مناقشته طويلاً: فهي تساعد على إثبات أن ماركس هو كاتب تحليلي بالفطرة، إنسان يجد نفسه مدفوعًا بصورة ملحة لأداء العمل التحليلي، سواء أراد هو هذا أم لم يُرِد وأيًا كانت نواياه؛ كما تساعد تلك الحقيقة على حل اللغز المتعلق بإخفاقه في تكملة عمله، تاركًا لنا، بدلاً من ذلك، أكوامًا من المخطوطات غير المرتبة التي ليس بوسع أي شخص كان أن يضعها في شكل مقبول.

=في بنيته- بينها تعابير رديئة جدًا- بوسع أي فرد أن يفهمها بالفعل وهي تمثل الماركسية وفق فهم الغوغاء لها، وربما بحسب فهم حتى أفراد لا يشملهم هذا المصطلح.

ثالثًا: تسوغ معلوماتنا التأكيدات statements التى تذهب إلى أن ماركس كان، إلى حد بعيد، فيلسوفًا يتسلى بعلمى السوسيولوجيا والسياسة (كما يفعل فلاسفة كثيرون) إلى أن غادر إلى باريس؛ وأنه تقدمَ هناك إلى الأمام بسرعة واختط طريقه كاقتصادى؛ ومع مرور الزمن كتب هو وإنجلز عملهما: Communist Manifesto (1847; published 1848)؛ أى أنه امتلك فى سن التاسعة والعشرين[١٤] كل أساسيات العلم الاجتماعى الماركسى، وأن ثغراته المهمة الوحيدة كانت فى حقل الاقتصاد التقنى technical economics. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، فإن الخط الرئيسى لحياته الفكرية يمكن وصفه كسلسلة متواصلة من الجهود الهادفة إلى تطوير ذلك العلم الاجتماعى ولسد تلك الثغرات- وهى المهمة التى لم يتوقع ماركس، كما اعتقد، أن تتضمن صعوبات يتعذر تذليلها، مع أنه توقع أن مقدارًا كبيرًا من العمل الإضافى يمكن أن يكون ضروريًا لتدقيق وتنسيق كل الأشياء التى يجب أن تجد مكانًا معينًا ضمن بنيته الهائلة.

وهذا التفسير هو غير التفسير المعتاد. فهو ينسب إلى ماركس الإدراك المبكر لكل ما هو أساسى فى مخططه الفكرى وقدرًا كبيرًا من الانسجام عند تطويره، باستثناء نقاط هى من قبيل التفاصيل المقارنة، وذلك انطلاقًا من هدف وخطة نظرية لم يتغيرا فى الأساسيات قط. وحتى الماركسيين الذين يتوقع أن يتعاطفوا مع هذا الرأى سيجدوه بسيطًا جدًا؛ ولكن نقاد ماركس يعلنون أنه خطأ بحت. وهكذا لا بد من شىء من الدفاع. والوقائع ذات الصلة بهذا الأمر هى ما يلى. فى عام ١٨٥٩، نشرَ ماركس عمله Zur Kritik der politischen Okonomie (مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى) الذى كان، كما هو واضح، المجلد الأول من عرض شامل؛ وعليه، فهو دليل على أن ماركس كان بالتأكيد يتصور نفسه أهلاً لكتابة مثل هذا العرض. بيد أن حقيقة أنه هجرَ ذلك العمل غير المنجَز تثبت أن ماركس لم يكن كذلك، وشعوره بأنه بدأ بداية غير موفقة. ولكن ماذا فى ذلك؟ فهذا بالضبط ما يُتوَقع أن يحدث فى مشروع بذلك الحجم - والذى يتضمن فى جانبه الاقتصادى، علاوة على ذلك، قدرًا كبيرًا من التفصيل النظرى حتى أكثر من الوقائعى- ولا يمكن أن يؤخذ كبرهان على حدوث شىء خاطئ فى

(١٤) إذا كان الأمر كذلك، فهو يقدم مثالاً توضيحيًا آخر لنظرية أوستوالد Ostwald التى تذهب إلى أن المفكرين يدركون أفكارهم الأصلية حقًا قبل بلوغ سن الثلاثين من أعمارهم.

الأساسيات. وقد بدأ ماركس من جديد، وبعد صراعات تتجلى بأقصى درجات الدلالة فى قسم من المادة المخطوطة التى نُشرت فى آخر الأمر فى ثلاثة مجلدات من قبل كاوتسكى Kautsky: Theorien uber den Mehrwert, 1905-10، نشرَ ماركس دفعة أولى جديدة Das Kapital (رأس المال، المجلد الأول، ١٨٦٧).(١٥) إن حقيقة عدم ظهور مجلد ثانى أثناء حياة ماركس وحقيقة أنه تعين على إنجلز نشر المجلد الثانى (عام ١٨٨٥) وتجميع وتأليف مجلد ثالث (عام ١٨٩٤)- قد فُهِمَت من قِبَل المعادين للماركسية كاعتراف بالفشل: فماركس، كما يقولون، أخذ يعى وجود تناقضات غير قابلة للتسوية فى نظامه (وبخاصة فى نظريته للقيمة) مما دفعه لعدم الاستمرار. ومع ذلك، يمكن أن يتبين من العمل Theorien uber den Mehrwert أن ماركس، حينما نشرَ المجلد الأول، كان يدرك تمامًا، واستعد لما بدا لنقاده كتناقضات غير قابلة للتسوية. صحيح أن مراسلاته تثبت أنه أرجأ تكملة المجلد الثانى لأسباب لا تبدو مقنعة جدًا. ولكن من المؤكد أن هذا يمكن تفسيره بالمقاومة المتزايدة لمخطط قديم لم يعد يتلاءم مع الجهود الجديدة. وهكذا، فإن الوقائع المذكورة لا يمكن أن تصح كتفنيد لتفسيرى. والأسباب القوية التى لدىَّ لتفضيل تفسيرى هى طريقة ماركس فى العمل التى أشرنا إليها قبل قليل، وخبرتى، كعالِم نظرى، بما كانت عليه صعوبات ماركس النظرية- والتى لم تكن غير قابلة للتذليل من زاويته. وهذا ينسجم تمامًا، طبعًا، مع قناعتى بأن نظام ماركس معيب شكل جدى. وأنا لا أقصد سوى القول أنه كان قادرًا على تقديم نظرية اقتصادية شاملة من دون أن يخرق المنطق- بيد أنه كان يتعين عليه أن يتصادم مع الوقائع دائمًا.

٣- وما دمنا قد قررنا أن نفعل ما يستاء منه الماركسيون- ربما عن حق- أى تجزئة البنية الماركسية إلى أجزاء، ومناقشة كل جزء منها فى المكان الذى يعود إليه، فإننا لن نقدم تصورًا شاملاً عن هذه البنية فى أى مكان. وتهدف الملاحظات التالية إلى تقديم بديل جزئى لمثل هذا التصور.

---

(١٥) ذلك هو كل ما عندى بخصوص السؤال عما إذا كان قد غيّرَ خطته ولماذا. والسؤال لا يَمتُّ قط بصلة ما إلى تفسيرى، مع أنه، بذاته، مهم بالنسبة لعلم ماركس Marxology. فكل التغيرات التى أدخلها ماركس على الخطة يمكن فهمها بسهولة فى جميع حالات الأعمال المطولة. ومع ذلك، انظر H. Grossmann, "Die Anderung des ursprunglichen Aufbauplans des Marxschen" Kapitals "und uhre Ursachen" in: Archiv fur die Geschicte des Sozialismus und der Arbeiterbewegung, 1929

تنقسم تلك "الأجزاء" إلى مجموعتين، الأولى سوسيولوجية والأخرى اقتصادية. تتضمن الأجزاء السوسيولوجية مساهمات ذات أهمية من الدرجة الأولى كالتفسير الاقتصادى للتاريخ الذى، كما سأبين، يمكن أن يعتبر تفسيرًا خالصًا لماركس بقدر ما يعتبر تفسير أصل الإنسان تفسيرًا خالصًا لداروين. ولكن بقية سوسيولوجيا ماركس- الإطار السوسيولوجى الذى احتاجه ماركس كأى اقتصادى لنظريته الاقتصادية- لم تكن جديدة موضوعيًا ولا أصيلة ذاتيًا. فقد أخذ ماركس مفاهيمه المسبقة حول طبيعة العلاقة بين رأس المال والعمل بشكل خاص من أيديولوجيا معينة كانت سائدة أصلاً فى الأدب الثورى فى زمانه.(١٦) ومع ذلك، فإذا شئنا إرجاع هذه المفاهيم بعيدًا إلى الوراء فيمكننا القيام بذلك دون صعوبة. إن العمل Wealth of Nations هو مصدر محتمل جدًا لها. فمن المحتمل أن تروق لماركس أفكار سمِث حول العلاقة النسبية بين رأس المال والعمل، خاصة وأن هذه الأفكار ترتبط بتعريف للريع والأرباح - "كاستقطاعات من منتوج العمل"(الكتاب الأول، الفصل الثامن: "حول أجور العمل") - يوحى بقوة بنظرية معينة للاستغلال. ولكن هذه الأفكار كانت متداولة جدًا خلال عهد التنوير وكانت فرنسا موطنها الحقيقى. فالاقتصاديون الفرنسيون، منذ بواجيلبر، فسَّروا ملكية الأرض من خلال العنف، وذهب روسو وآخرون إلى ما هو أبعد فى هذا الموضوع. ومع ذلك، فثمة كاتب، لينجو Linguet، كان قد رسمَ، على نحو أكثر تحديدًا من غيره، الصورة التى اعتبرها ماركس صورته: فهذه الصورة لا تشمل فقط مُلاَّك الأراضى ممن يُخضِعون ويستغلون الفقراء الريفيين، بل أيضًا أصحاب العمل الصناعيين والتجاريين الذين يفعلون المثل مع عمال هم أحرار اسميًا وعبيد فعليًا.(١٧)

---

(١٦) فى ذلك الحقل، يقترب أكثر من الصحة تفسير ميرنغ للمذهب الماركسى (كتعبير حرفى عن إيديولوجيا بروليتارية). وينحصر خلافنا معه فقط فى أنه وسّعَ تفسيره ليشمل كل عمل ماركس.

(١٧) كان س.ن.هـ. لينجو S. N. H. Linguet (١٧٣٦-١٧٩٤)، وهو محامى وصحفى، كاتبًا غزير الإنتاج ومولعًا بالجدل يصعب تصنيفه. فقد انتقد الفزيوقراط (Reponse aux docteurs modernes..., 1771)، وشارك فى عدة مناقشات فى زمنه دون أن يجتذب الانتباه. ولكن أحد كتبه يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لنا، وهو: Theorie des loix civiles (1767)، ليس بسبب هجومه على مونتسكيو وليس بسبب رد مورليه Morellet اللاذع، بل لأنه أظهر سوسيولوجيا تاريخية محكمة بصورة تامة تتمثل موضوعتها المركزية باستعباد الجماهير. وأنا لا أعرف أن الكتاب كان له تأثير كبير. ولكنه، كعلامة على الأقل، يقف عند، أو قريبًا من، من منبع الأيديولوجيا التى أحلّها ماركس وآخرون، من بينهم كتاب غير اشتراكيين، محل الحقيقة الرأسمالية capitalist reality والتى تتغذى عليها الحماسات المغرورة حتى هذا اليوم. ولم يقدم لينجو الصورة فحسب ولكن أيضًا الروح المميزة التى ينبغى النظر بها إلى الصورة. والمثال التالى يوضح هذه الفكرة. يتبنى لينجو نظرية مفادها أنه كانت هناك، عند بدء=

وقد قدمَّ هذا الإطار السوسيولوجى كل المشاجب pegs التى احتاجها ماركس لتعليق تعبيراته المتوهجة. ولما كان المؤرخون يهتمون بهـذه المشـاجب أساسًـا، سواء أكانت تعجبهم أم تصدمهم، فمن الصعب الحصول على إجماع على الحقيقـة الواضحة بشأن طبيعة الأجزاء الاقتصادية البحتة من النظام الماركسى. تتمثل هـذه الحقيقة الواضحة، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحتة، فى وجوب اعتبـار مـاركس اقتصاديًا "كلاسيكيًا" أو، بصورة أكثر تحديدًا، عضوًا فى المجموعة الريكاردية.(١٨) فريكاردو هو الاقتصادى الوحيد الذى عامله ماركس كأستاذ master. وأشكُّ فـى أنه تعلمَ نظريته من ريكاردو. ولكن الأهم هو الحقيقة الموضـوعية التـى تتمثـل باستخدام ماركس للجهاز الريكاردى: فقد تبنى ماركس مخطط مفـاهيم ريكـاردو، وأن مشاكل ماركس كانت مطروحة أمامه بالأشكال التى منحها ريكاردو لها. ومن المؤكد أن ماركس حَوّلَ هذه الأشكال وتوصلَ فى النهاية إلى اسـتنتاجات مختلفـة إلى حد بعيد. ولكنه فعلَ هذا بشكل ثابت من خلال الانطلاق من ريكاردو وانتقـاده – فطريقته فى العمل النظرى البحت هى انتقاد ريكاردو ـ وهنا، يمكـن الإشـارة إلى ثلاثة أمثلة توضيحية فقط: أولاً: لقد قبلَ ماركس نظريـة القيمـة الريكارديـة أساسًا (انظر الفصل السادس، أدناه)، كما دافعَ عنها بحجج ريكارديـة، ولكنـه، إذ يلاحظ إن القيم الريكاردية لا يُتوَقع أن تتناسب مع الأسعار، فقـد حـاول وضـع نظرية مختلفة للعلاقة بين الاثنين. ثانيًا: إذ يتابع ماركس مبادرة ريكـاردو، فقـد اصطدمَ، كما فعل ريكاردو، بمشكلة القيمة الفائضة، ولكن ماركس، بعـد أن أدرك إن حل ريكاردو لهذه المشكلة بالفعل ليس حلاً قط، فقد طوَّرَ نظريتـه للاسـتغلال انطلاقًا من البنية الريكاردية. ثالثًا، لقد سلّمَ ماركس كليًا بنظرية ريكاردو للبطالـة التكنولوجية، حتى بتفاصيلها، ولكنه، إذ يجدها غير كافية لأغراضه، فقـد حـاول تحويل الفكرة ـ التى لم تكن سوى إمكانية لدى ريكاردو ـ إلـى قـانون"عـام". وستتضح هذه النقاط أكثر، كما نأمل، كلما تقدمنا فى عملنـا (الفصـلان الخـامس والسادس). وقد طرحناها هنا من باب الاستباق لإضفاء الوضوح علـى تأكيـداتى

=الحضارة، جماعات سكانية ريفية تعيش فى حالة مساواة من حيث الجوهر، وأن نوعًا مـن المجتمـع الإقطاعى برز أثناء استعباد تلك الجماعات على يد قبائلٍ مولعة بالقتال رسخت نفسها كسادة لهم. ثمـة الكثير مما يلزم قوله لصالح هذه النظرية التى يقبلها فعلاً بعض المؤرخون المعاصرون. ومـع ذلـك، تشمل نتائج ذلك الاستعباد، الذى خلق سادة وعبيدًا، كل شىء مما نـدخل فـى مصـطلح "حضـارة" culture. ولكن لينجو لم يبصر هذه. فما يهمه هو واقعة الاستعباد وليس أى شـىء آخـر.ولا يمثـل استنتاجه شيئًا سوى السخط الأخلاقى.

(١٨) لنلاحظ أن ذلك يجعل ماركس اقتصاديًا إنجليزيًا بقدر تعلق الأمر بالنظرية، وقد كان كذلك.

statements القائلة إن ريكاردو كان أستاذ master ماركس؛ وإن هذا الأخير، مع أنه حَوَّلَ المادة النظرية التى وجدها، بيد أنه فعلَ ذلك بالأدوات التى وجدها وليس بتلك التى خلقها هو. وهذه مجرد طريقة أخرى للقول بأن ماركس، مهما بدا أنه كان يشكل ظاهرة "دائمة" secular من بعض النواحي، بيد أنه كان تقنيًا نظريًا له حدوده الزمنية من حيث الجوهر– وهى حقيقة خلقت فيما بعد صعوبات عدة لأنصاره الذين شعروا أنهم غير قادرين على الاعتراف بأن ماركس يمكن أن يتلاشى مع الزمن من أى ناحية كانت.

على أية حال، ولإيضاح نقطة معينة بدت مهمةً لى، فقد اقتصرتُ فى الفقرة السابقة على المنهج النظرى لماركس على وجه التحديد. ولكن ثمة جانبين من النظرية الماركسية يتجاوزان هذا المنهج من حيث الأهمية. كما أنهما لا يرتبطان بحدود زمنية. الجانب الأول هو tableau economique {جدوله الاقتصادى}. فماركس كان قد طوَّرَ ريكاردو، مرة أخرى، حينما حلَّلَ بنية رأس المال. ولكن الأخيرة تنطوى على عنصر لا يعود إلى ريكاردو ويمكن أن يكون قد وردَ من كينيه: إذ كان ماركس أحد أوائل مَنْ حاولوا تطوير نموذج محدد للعملية الرأسمالية.[١٩] أما الجانب الثانى، فيحتل أهمية حتى أكثر. فنظرية ماركس هى نظرية تطورية evolutionary بمعنى معين لم تأخذه أى نظرية أخرى: فهى تحاول اكتشاف الآلية التى، بفضل مجرد سريانها ومن دون مساعدة عوامل خارجية، تحوّل المجتمع من حالة معينة إلى حالة أخرى.[٢٠]

٤– هذا هو كل ما يسمح به المجال المتاح لنا أن نقوله حول النظام الماركسى عمومًا وعن الطريقة التى ستتم بها معالجة أقسامه المُكوِّنَة فى هذا الكتاب.[٢١]

---

(١٩) وكان بوهم–باورك الاقتصادى الثانى الذى حاول تحقيق تلك المهمة (انظر الجزء الرابع، الفصلين الخامس والسادس، أدناه).

(٢٠) يتحدث المختصون بعلم ماركس Marxology أحيانًا عن أن مناهج ماركس هى مناهج "تاريخية" من حيث الجوهر. وضمن هذا السياق، يحمل هذا التعبير معنيين مختلفين: أولاً، أنه يعنى أن أجزاء مختلفة من النظرية الماركسية ربما قصدَ ماركس أن تُطبق على حالات مختلفة من المجتمع. ثانيًا، أنه يعنى ما يراد بكلمة "تطورية" الواردة أعلاه. ويمكن الدفاع عن كلا المعنيين. ولكن التعبير غير موفق رغم ذلك لأنه يحمل معانى أخرى أيضًا– من بينها المعنى الذى يرتبط بكلمة "تاريخى" بصورة طبيعية أكثر– لا تسرى على النظرية الماركسية. (حول الجانب التطورى من نظرية ماركس، انظر الفصل الثالث، القسم ٤ب، أدناه).

(٢١) قد لا يحتاج القارئ أن يعلم مدى عدم اكتمال كل ذلك العرض. ولكن ثمة نقطة واحدة تستحق إشارة محددة. فقد سبق لى أن شددت على تأثير سْمث وريكاردو على ماركس. كما أشرتُ إلى تأثير كينيه عليه كإمكانية فقط ذلك لأن نموذج ماركس ربما تطور بمعزل عن الأساس الريكاردى. ولكنى لم أذكر قط التأثيرات الأخرى المحتملة. فقد أكد مؤرخون آخرون على تأثيرات كثيرة، ونظرًا لمعرفة=

وينبغى أن يُقدَم دليل للقارئ الآن. ولكنى أشعر بعدم القــدرة علـــى تقديمـــه. فماركس كاتب يحب الإسهاب والتكرار، وتعكس أعماله النظرية، فيمـــا عـــدا المجلد الأول من Das Kapital، حالة غير مكتملة من محاجّته إلى حد يجعـــل من المستحيل تحديد الجوانب الأكثر الأهمية منها بأى درجة من الثقة. وبـــدلاً من محاولة إنجاز مهمة مستحيلة، فإنى أحيل القارئ إلى كتاب للدكتور سويزى Sweezy (وهو عالِم نظرى بارع ويشكل نصبًا تذكاريًا من الـــولاء الصـــادق) يطرح اقتصاد ماركس وفقًا للضوء الأكثر ملائمة. وعلاوة على ذلك، يمثل هذا الكتاب أفضل مدخل للأدب الماركسى الذى أعرفه(٢٢) واعتمـــادًا علـــى هـــذه الإحالة، فإننى اقتصر على تقديم النصائح التالية:

ليس ثمة معنى من قراءة أجزاء مختارة من كتابات ماركس أو حتى المجلد الأول من Das Kapital وحده. فكل اقتصادى يريد دراسة ماركس بشكل جـــدى، يتعين عليه التفرغ لقراءة كل مجلدات Das Kapital والمجلدات الثلاثة من العمـــل Theorien uber den Mehrwert (نظريات القيمة الفائضة).(٢٣) وليس من المجدى أيضًا دراسة ماركس دون تحضير مسبق، فماركس ليس كاتبًا صعبًا فحسب، بـــل أيضًا، بسبب طبيعة جهازه العلمى، فإن من المتعذر فهمه دون معرفة كافية بـــالعلم الاقتصادى فى زمانه، وبخاصة ريكاردو والنظرية الاقتصادية عمومًا. وهذا هـــو الأمر المهم جدًا لأن ضرورته لا تبرز على السطح. وينبغى على القارئ أن يحاذر

=ماركس الهائلة بالأدب، فلا يمكن استبعاد أن يكون أولئك المؤرخون على صواب. ولكن لـــيس ثمـــة سبب مقنع لأن نفترض وجود تأثيرات أخرى أكثر تحديدًا مما هو مفترض بالضرورة فـــى قراءاتـــه، تحليلاته وانتقاداته لكتاب آخرين كثيرين. ولذلك، عمدت إلى توفير المجال بعدم ذكر أى من الإيحاءات المقدمَة. وفى الواقع، فما أن يدرك المرء أهمية تأثير ريكاردو، الذى لا يخفيه ماركس، وكـــذلك ســـعة ذهن ماركس، فأنه يكف تلقائيًا عن الاهتمام بتلك الإيحاءات، فضلاً عن اتمهم ماركس بالانتحال.

(٢٢) Paul M. Sweezy .The Theory of Capitalist Development (2nd ed., 1946)، ولا تتضمن هذه التوصية الموافقة على كل تفسيرات سويزى، وبخاصة محاولته تصنيف ماركس ككاتب كينزى. كمـــا ألفت الانتباه إلى المواد المختارة جيدًا فى الفهرست والتى لا أضيف إليها سوى فقرة واحـــدة: دبليـــو. ليكسس W. Lexis [وضع ج. شومبيتر عنوان نقد بوهم- بـــاورك لمـــاركس: Zum Abschluss des Marxochen Systems(1896)) -وتلك زلة واضحة. ويحتمل أنه قصدَ الإشارة إلى مقالـــة للمراجعـــة كتبها ليكسس بعد نشر المجلد الثالث من Das Kapital، وعنوانهـــا: " The Concluding Volume Of Marx"s "Capital" " in the Quarterly Journal Of Economics, October 1895]. ويشـــدد عمـــل سويزى كثيرًا على أهمية مساهمة بورتكيفيج Bortkiewwicz.

(٢٣) ولا غنى أيضًا عن العمل Communist Manifesto، طبعًا. وما لم يعتزم المرء أن يتخصص بـــالعلم الماركسى Marxologist، فليس من الضرورى إضافة أى شىء آخر، فى نظرى، سوى العمل: Class Struggles in France -وهى مقالات تمت كتابتها خلال الفترة ١٨٤٨-١٨٥٠، مع مقدمة كتبها إنجلز عام ١٨٩٥. أما مراسلات ماركس فلا يحتاج إليها سوى ال Marxologist

أن لا تضلله المصطلحات الهيجيلية. وسنشير، أدناه، إلى أن ماركسٍ لم يسمح لتحليله أن يتأثر بفلسفة هيجل. ولكنه يستعمل مصطلحات معينة، أحيانًا، بمعناها الهيجلى على وجه التحديد، ومن هنا فإن إدراك مقصد ماركس يفوت على القارئ الذى يأخذ هذه المصطلحات بمعناها المعتاد. وأخيرًا، ينبغى على القارئ، الذى يتطلع إلى كل شيء فيما عدا التلقين، أن يميز كلاً من الوقائع والمحاجّة السليمة منطقيًا عن الوهم الأيديولوجى. ويساعدنا ماركس نفسه على هذا: فإذ يعى هذا الأخير، أحيانًا، الوهم الأيديولوجى، فإنه يعمد، على سبيل الدفاع، إلى الذم والقدح مما يعيننا على تعيين المواضع التى تنطوى على خطأ ما.

الفصل الثانى
الخلفيات الاجتماعية - السياسية

١- التنمية الاقتصادية
٢- مذهب حرية التجارة والعلاقات الخارجية
٣- السياسة المحلية والسياسة الاجتماعية
٤- مالية جلادستون
٥- الذهب

كانت هناك، أثناء العقد الأخير أو نحو ذلك قبيل الثورة الفرنسية، بعض الملامح التى تسمح برؤية النمط الاجتماعى والسياسى الذى، بعد انتهاء الحروب الثورية وحروب نابليون وآثارها المباشرة، أكد نفسه إلى هذا الحد أو ذاك فى بقية القرن التاسع عشر. ويبدو أن من المرغوب فيه درس بعض السمات الجوهرية لذلك النمط، ولو لمجرد تصحيح بعض المدارك الخاطئة التى قد تكون موجودة فى ذهن القارئ ولتخفيف الألوان الحادة، غير الواقعية، التى أضفتها التقاليد الأيديولوجية المختلفة على ذلك النمط.

وحينما نفعل هذا، ينبغى علينا تذليل صعوبة معينة ليست جديدة بالنسبة لنا. إذ سنحاول تصور وجود بنية اقتصادية واجتماعية معينة- ضمن عملية من التغير المتواصل، طبعًا- والبنية الفوقية الفكرية التى كانت أما مرتبطة بتلك البنية أو أنها، وفق المذهب الماركسى، تتحدد بها: ونسّمى هذه البنية الفوقية "الحضارة" civilization أو "روح العصر" spirit of the times أو Zeitgeist.[1] ولكن Zeitgeist لا تشكل وحدة بنيوية أبدًا. فهى دائمًا توليف غير كامل synthesis imperfect من عناصر متعارضة ولا يمكن قط وصفها بدقة من خلال بضع

---

(١) يُترجم المصطلح الماركسى: Uberbau "بصورة مرضية" بمعادله الحرفى: بنية فوقية- Superstructure. ولكن لا يوجد معادل كامل للكلمة الألمانية: Zeitgeist. وعليه، سأقوم باستعمالها هى نفسها (كما أفعل مع المصطلحات الأجنبية الأخرى التى يصعب ترجمتها بدقة) مثلما يستعمل علماء الطبيعة الأمريكان مصطلح Eigenschwingung والفلاسفة الأمريكان مصطلح Weltanschauung.

"مبادئ" منسجمة. ويكمن السبب الأكثر وضوحًا لهذا الأمر فى أن كلاً من البنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما وZeitgeist الخاصة به يتضمنان، فى أى وقت معين، عناصر تنحدر من أوضاع سابقة تاريخيًا. ولكن ثمة أسباب أخرى أكثر جوهرية، وتفسيرها أقل سهولة، تجعل من المستحيل تحليل ما يحدث فى نظام اجتماعى معين عن طريق عمليات تفعل فعلها عبر المنطق الكامن فيها، وعن طريق عمليات تحفزها مقاومة البقايا، أى "كتقدم" و"رِدَّة"، إذا عبَّرنا بطريقة سطحية. والترتيب المفهَمى conceptual arrangement الذى ننوى استعماله يؤيد هذه الصعوبة.

ورغم أن ذروة صعود البرجوازية قد تحققَ فى الفترة التالية، فإن من الممكن على العموم التشديد على أن الفترة محل الدرس هى التى شهدت صعود طبقة رجال الأعمال دون إعاقة تقريبًا، ودون تحدى تقريبًا. وفى البلدان الكبيرة، لم تحكم البرجوازية سياسيًا، وأن الاستثناءات الأكثر أهمية هى الولايات المتحدة، وفرنسا فى السنوات السبع عشرة من حكم لويس فيليب. ومع ذلك، وفى جميع البلدان، فإن الحكومات، مهما كانت غير برجوازية فى أصلها وتركيبها، ودون استثناء الحكومات التى اعتبرتها المعارضة البرجوازية أكثر الحكومات "رجعية"، قامت بدعم المصالح الاقتصادية لطبقة رجال- الأعمال من دون مناقشة تقريبًا وفعلت أقصى ما استطاعت لحمايتهم.(٢) والأكثر أهمية هو قيام الحكومات بهذا الأمر بروح من مذهب عدم التدخل، أى وفقًا لنظرية مفادها أن الطريقة الأفضل لتشجيع التطور الاقتصادى والرخاء العام هى إزالة القيود عن اقتصاد المشروع الخاص وتركه وشأنه. وهذه هى الليبرالية الاقتصادية Economic Liberalism،

---

(٢) تشكل حكومة بروسيا فى عهد شتاين- هاردينبيرج والحكومة النمساوية-الهنجارية من عام ١٨٤٩ إلى عام ١٨٥٩ والحكومة الروسية فى كل عهودها، الأمثلة الأكثر قوة على حكومات ناصرت، رغم أنها حكومات اوتوقراطية للغاية، ما أوشكُ على تسميتها الليبرالية الاقتصادية، بقدر تعلق الأمر بأسس واتجاهات سياستها الاقتصادية. وقد يبدو هذا مثيرًا للاستغراب. ولكن هذا الانطباع يعود فقط إلى أن تلك البلدان كانت، فى بداية هذه الفترة، بعيدة عن حالة الحرية الفردية فى المجال الاقتصادى وأن التقدم نحو هذه الحالة، ضمن ظروفها (وبخاصة ضمن ظروف روسيا)، كان ينبغى أن يكون بطيئًا جدًا بحيث أن الاتجاه لا يظهر واضحًا كما هو فى إنجلترا. ومع ذلك، فإن قراءة تاريخ أوروبا الاقتصادى، والتعليقات التى سترد فى المتن، إلى حد ما، تكفى لاقتناع القارئ بذلك. وهذه الواقعة لها أهمية أساسية بالنسبة لفهم الأدب الاقتصادى فى هذه الفترة. فلم تكن النسخ البروسية والروسية من مذهب سمث موضة أدبية فقط أطلقتها المعارضة: فقلعة هذا المذهب كانت هى البيروقراطيات المحافظة.

كما يقصد بها فى هذا الكتاب. وندعو القارئ إلى إبقاء هذا التعريف فى ذهنه لأن المصطلح اكتسب معنى مختلفًا - ومعاكسًا تقريبًا فى الواقع- منذ عام ١٩٠٠ تقريبًا، وبخاصة منذ عام ١٩٣٠ تقريبًا: كإطراء شديد، ولو عن غير قصد، وجدَ خصوم نظام المشروع الخاص إن من الحكمة أن يحملوا ذلك الاسم.

والليبرالية السياسية، التى ينبغى تمييزها عن الليبرالية الاقتصادية، يُقصد بها، كما نبين فى الهامش أدناه بصورة واضحة، تبنى الحكم البرلمانى، وحرية الانتخاب وتوسيع الحق الانتخابى، وحرية الصحافة، وانفصال الحكم الدنيوى عن السلطة الروحية، واستقلال القضاء، وما شابه بما فى ذلك سياسة خارجية، مقلِّة فى نفقاتها، وسلمية، دون أن تتبنى مبدأ اللا عنف بالضرورة. وكان هذا هو برنامج المرحلة الأولى من الثورة الفرنسية، وقد أكّد نفسه، أخيرًا، التوجه لتنفيذ هذا البرنامج فى كل مكان.(٣) ولكن معدلات السرعة كانت تختلف كثيرًا من بلد إلى آخر، كما تباينت أيضًا تشكيلة العوامل والظروف التى كانت وراء كل خطوة.

والمعدل الذى تحولت به طبقة رجال الأعمال نفسها إلى الليبرالية السياسية كان يختلف كثيرًا أيضًا ليس فقط من بلد إلى آخر بل بين المجموعات الفرعية من البرجوازية أيضًا. وحتى الليبرالية الاقتصادية لم تكن موضع ترحيب فى كل مكان ومن لدن كل طبقة رجال الأعمال؛ وقد حلت الليبرالية السياسية على أقسام واسعة من هذه الطبقة كطفل غير مرغوب فيه. فلم تكن كل البرجوازية وراء أنصار الدستور الإسبانى لعام ١٨١١، وهم أول من أسموا أنفسهم ليبراليين. وكذلك أيضًا كان شأن liberaux {الليبراليين} الفرنسيين فى عشرينات القرن التاسع عشر. فمن فرضوا برنامج الليبرالية السياسية، على غالبية لم تكن راغبة به بصورة تامة، رغم إن هذه الغالبية تحولت فى نهاية الأمر، كانوا يشكلون جناحًا فحسب، وهو جناح لم ينل الاعتراف الكامل ولم يكن يتمتع بدعم رجال الأعمال بل دعم المثقفين والجماهير. وفى إنجلترا، يتجلى هذا بوضوح تام فى الطريقة التى تمت بها إزاحة الإصلاحيين أولاً the whigs، ومن ثم أنصار بالميرستون Palmerstonians،(*) من قِبَل مجموعة صغيرة كانت تعرف كمجموعة "راديكالية". إن هذه المجموعة،

---

(٣) ثمة خلاف حول بعض بنوده. فمثلاً، كان الأفراد، الذين لا يمكن إنكار أنهم ليبراليون سياسيون، يعارضون التعليم العام المجانى. وبينما لم يتبن كل الليبراليين توسيع حق الانتخاب، فقد فعل بعض المحافظين هذا.

(*) اللورد بالميرستون (١٧٨٤-١٨٦٥) وهو سياسى بريطانى لعب دورًا فى الشئون الأوروبية.

أو على الأقل نخبتها المفكرة المعروفة "بالراديكاليين الفلسفيين" Philosophical Radical، تمثل أهمية خاصة بالنسبة لنا لأن عددًا من أهم الاقتصاديين الإنجليز كانوا يعودون إليها أو يتعاطفون معها. ولكن هؤلاء الراديكاليين، بعكس خلفائهم فى وقت لاحق، لم يكونوا راديكاليين بأية حال فى شئون السياسة الاقتصادية. فقد تخيل عدد منهم، وبخاصة ج. س. ميل، نظامًا مختلفًا حقًا من النشاط الاقتصادى لمستقبل بعيد إلى هذا الحد أو ذاك. ولكنهم كانوا حينذاك ليبراليين اقتصاديين بالمعنى المعرَّف أعلاه، أو محافظين كما نقول نحن الآن. وقد وجدت راديكاليتهم الكثير لتفعله فى الحقل السياسى البحت. وعلاوة على ذلك، ففى بداية الفترة، لم يكن مذهب عدم التدخل laissez-faire – وبخاصة حرية التجارة– قد أصبح سياسة مستقرة بعد. إذ كان هذا المذهب بمثابة شىء ينبغى النضال من أجله، شيئًا ما يزال طريًا وليس باليًا، شيئًا يُحس به كشىء "تقدمى". وقد اجتذب هذا المذهب غالبية المثقفين بدلاً من إثارة قرفهم. وكانت فكرة هؤلاء الراديكاليين بشأن الإصلاح تتمثل بتنقية النظام الاقتصادى مما اعتبروه "مفاسد" غير جوهرية وذلك لإفساح المجال أمام مذهب عدم التدخل للتعبير عن نفسه كليًا.(٤) كما أنهم ساندوا قانون الفقراء الجديد Poor Law، ولم يكن موقفهم من الحركة الشارتية وديًا، وكان موقفهم أيضًا أقل ودًا من جميع المجموعات الاشتراكية التى كانت قائمة حينذاك.(٥)

وهكذا، فإن الارتباط بين مصالح ومواقف طبقة رجال الأعمال والمذهب الليبرالى لم يكن تامًا. وإضافة إلى ذلك، وكما لاحظنا من قبل، فإن تقدم البرجوازية لم يتحقق قط بفضل جناحها اليسارى فقط. فقد كان للحكومات المحافظة– ليس فقط للحكومات الأوتوقراطية بل الحكومات الإنجليزية المحافظة أيضًا– دور حاسم فى التقدم صوب الليبرالية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن جماعات وطبقات وأحزاب ومواقف ذات جذور غير برجوازية كان لها دورها فى تحقيق النتيجة

---

(٤) وهكذا، يمكن فهم الازدراء الذى أظهره ماركس والماركسيون، مثلاً، للراديكالية البرجوازية– رغم أنهم غيّروا من ازدراءهم للراديكالية فى فترة لاحقة– والنظر إليها كشىء معيب كان يراد به بالفعل المحافظة على ما زعمت أنها تريد إعادة بناءه. ولكن رغم إمكانية تفهم ذلك الرأى لدى أفراد شعروا أنهم ينافسون الراديكالية البرجوازية، بيد أنه رأى خاطئ لسببين. أولاً، لأن الراديكاليين، وعموم الليبراليين المتأثرين بهم، ساعدوا العمال على نيل نتائج كبيرة حتى فى المجال الاقتصادى. ثانيًا، لأن جهودهم فى المجال السياسى خلقت ظروفًا استطاعت فى ظلها أحزاب اشتراكية أن تنمو بشكل ملموس.

(٥) حول الحركة الشارتية Chartist movement، انظر كتاب م. هوفل M. Hovell (١٩١٨) الذى يحمل نفس هذا العنوان.

العامة، رغم أنها كانت تتراجع من حين إلى آخر. ويؤيد التاريخ السياسي لهذه الفترة هذا الاستنتاج.كما يؤيده تاريخها الدينى أيضًا. وفى الواقع، فإن هذه الفترة تبدأ وتنتهى بعقد ساد فيه طابع عدم الاكتراث indifference أو حتى العلمانية العدائية بشكل فعال. ولكن الكنيسة الكاثوليكية، فيما بين حروب نابليون وستينيات القرن التاسع عشر، أظهرتْ بشكل ملموس تمسكها بالنشاط والقوة، وهو أمر كان له ما يماثله فى البلدان البروتستانتية (حركة الإنجيل من جهة، وحركة أكسفورد من جهة ثانية). كما أن تيارات الفكر خارج الحقل الدينى، الخاصة بهذه الفترة، يتعذر تصنيفها ضمن أى مخطط بسيط. وقد ظهرت للوجود ديمقراطية المحافظين Tory democracy. ومن المؤكد أن الراديكالية الساذجة– ولم يكن كل الراديكاليين الفلسفيين سوى أفرادًا ساذجين– قد فسَّرتْ كل هذه الأشياء كبقايا survivals. بيد أن الفترة التالية بيّنتْ أن هؤلاء الراديكاليين كانوا يحاربون المستقبل فعلاً حينما تصوروا أنهم كانوا يحاربون الماضى.

وفى الفصل القادم، سيتم تقديم تصور عن المشهد الفكرى العام فى هذه الفترة وحول بضعة تطورات فى حقول لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادى. أما بقية هذا الفصل، فستُخصص لعرض سياسات هذه الفترة. ولغرض الاختصار، سوف نقتصر كليًا تقريبًا على السياسات الاقتصادية، وعلى المثال الإنجليزى منها.

١- التنمية الاقتصادية

لقد ارتبط اللحن الليبرالى الفاصل، فى كل مكان ولكن فى إنجلترا بصورة مذهلة، بتنمية اقتصادية لم يكن لها مثيل فى السابق، بقدر ما يمكننى أن أحكم– حيث تحققت كل إنجازات عهد السكك الحديد المبكر والمتوسط. وكان يمكن إرجاع هذه السلسلة الملهمة من النجاحات التى يتعذر إنكارها إلى سياسة الليبرالية الاقتصادية كسبب رئيسى أو حتى كسبب وحيد. والقارئ يدرك أن هذه النظرية، مهما كانت غير كافية، بيد أنها لم تكن خاطئة كليًا. ففى ظل الظروف التاريخية لتلك الحقبة، فإن من غير المعقول الشك فى أن إزالة القيود عن مبادرات قطاع business pursuits، سوية مع سياسة ضمنتْ لرجل الأعمال أن ينعم بثمار نجاحه، وحرمانه فى الوقت نفسه من المساعدة فى حالة الفشل، قد هيأت حقًا

المؤثر القوى الذى بات حجة بالية من كثرة الإشادة به. وهكذا، واصل النظام تبرير نفسه فى أعين معظم المراقبين فى تلك الحقبة وحتى فى عيون كتاب لم يستحسنوه مثل ج.س. ميل. إن مثل هذا التسجيل القنوع ب "التقدم" يبدو غريبًا بالنسبة لنا- نحن الذين ننظر إلى تلك الحقبة من زوايا مختلفة وبمزاج مختلف ونمقت بشدة الجو السائد فى أماكن العمل الموحشة للصناعيين الصاعدين مثلما نمقت تقريبًا منازل عمالهم الحقيرة. ولكن لنتذكر أن كثيرًا مما يزعجنا كان بمثابة أمراض طفولة، وبعضه كان يحدث حتى فى وقت اتهامات ماركس الساخطة- وإن الوعد الاقتصادى الذى بشّرنا به جميعًا نظامُ المشروع الحر لم يكن وعدًا كاذبًا: فرغم أن مستوى معيشة الجماهير بقى متدنيًا، بيد أنه كان يزداد بصورة ثابتة بشكل مستمر تقريبًا؛ وكان يجرى تشغيل أعداد متزايدة دومًا عند أجور فعلية متزايدة؛ وقد تشكل "مائدة الفطور الوفيرة"، التى وعد بها الأنصار الإنجليز لمذهب حرية التجارة، الشعار الأقل خداعًا بين الشعارات التى لفقها السياسيون على الدوام. وكذلك، فإن النقاد، حينذاك وفيما بعد، المحافظين والاشتراكيين معًا، لم يدركوا قط بدرجة كافية إن سياسات الرفاه فى الفترة اللاحقة باتت ممكنة فقط بفضل التطورات التى حدثت فى الربوع الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر وكذلك السياسات التى دعمت هذه التطورات. وإلى هذا الحد، فليس ثمة سبب لإنكار أمانة أو أهلية اقتصاديى تلك الحقبة أو اعتبارهم ضحايا للوهم الأيديولوجى.

٢- مذهب حرية التجارة والعلاقات الخارجية

ادعى الأنصار الإنجليز لمذهب حرية التجارة أن محاجّتهم صحيحة بصورة تامة. فبالنسبة لهم، مثّلَ هذا المذهب المعرفة المطلقة والخالدة والصالحة لجميع العهود والبلدان؛ ومَنْ رفضوه، إنما فعلوا ذلك لأنهم حمقى أو مخادعين أو الاثنين معًا. ولكن، وكما أوضحنا غير مرة، فإن تحول إنجلترا لهذا المذهب يعود لوضعها التاريخى المتميز، الذى أُعلنتْ فيه سياسة تجارة حرة بصورة واضحة، أكثر مما يعود لعنصر الحقيقة العامة الموجود فى حجة مذهب حرية التجارة. وربما كان هناك أيضًا بعض الدور للأمل فى أن مثالاً ما مذهلاً من شأنه أن يعمل على تحويل بلدان أخرى. ومع ذلك، فإن العوامل والحجج الحاسمة كانت مستقلة تمامًا

عن مثل هذا الأمل. فصناعة إنجلترا عام ١٨٤٠ كانت فى وضع ممتاز يتعذر تحديه فى المستقبل المنظور. وقد أتاح هذا الوضع كسب كل شىء من المواد الخام والمواد الغذائية الأرخص. ولم تنطوِ هذه الأشياء على أى أوهام: فالبلد كان راضيًا جدًا عما اعتبره كنتائج لتلك السياسة إلى حد غياب الانتقاد حتى كساد الثمانينيات. وحتى ذلك الأمل لم يُثبَت أنه كان خداعًا لعقود عدة. فرغم إن إنجلترا ظلت البلد الكبير الوحيد الذى يعتنق مذهب حرية التجارة برغبة تامة، بيد أن كل البلدان الأخرى أبدت توجهًا نحو حرية التجارة لفترات تطول أو تقصر ولدرجة كبيرة أو صغيرة. وهكذا مضت بروسيا ومن ثم الإمبراطورية الألمانية على خط لم يبتعد قط كثيرًا عن أسس حرية التجار بدءا من تعريفات بروسيا لعام ١٨١٨ حتى اتفاقات كابريفى للفترة ١٨٩١-١٨٩٤.[٦] وأشرت الاتفاقية الإنجليزية- الفرنسية لعام ١٨٦٠ (اتفاقية كوبدن-تشيفالر) خرقًا مهما، ولو قصير- الأمد، فى السياسة الحمائية لفرنسا عمومًا. ومع ذلك، ينبغى أن نلاحظ أن الرأى العام فى القارة لم يدعم سياسة التجارة الحرة أو شبه الحرة بنفس القوة التى حدثت فى إنجلترا: فقد فرضت هذه السياسة من قِبَل الأجهزة البيروقراطية-كما فى ألمانيا- أو من قِبَل الحكام- مثل نابليون الثالث- الذين كانوا ليبراليين نظريين فى تلك القضايا doctrinaire liberals. إن أولئك الاقتصاديين الذين كانوا، كغالبية الفرنسيين، أنصارًا لمذهب حرية التجارة لم ينتزعوا سوى تجاوب قليل من الجمهور. وفى الولايات المتحدة أيضًا، لم يقبل ذلك المذهب سوى الاقتصاديين بل وليس كلهم. وتفسر ظروف كل بلد هذا الأمر إلى حد بعيد، طبعًا، كما تساعدنا هذه الظروف على تكوين فهم مقبول لآراء اقتصاديى الحماية فى تلك البلدان أكثر مما اعتاد أنصار حرية التجارة تكوينه عنهم. ولسنا بحاجة هنا لإعادة سرد القصة المثيرة لتحول إنجلترا إلى مذهب حرية التجارة. ولكن ثمة جانبان يتعذر إهمالهما.

أولاً: إن الفضل فى تبنى سياسة التجارة الحرة يعود كليًا إلى الحزب المحافظ، إذا نظرنا إلى هذا الأمر من الزاوية البرلمانية. وقد تم اتخاذ الخطى

---

(٦) تخفى تلك الحقيقة، إلى حد ما، الخطى والخطى المضادة التى سبقت عقد الاتحاد الجمركى (Zollverein) لعام ١٨٣٤ والتنازلات التى كانت تقدَم لمصالح حمائية معينة من حين إلى آخر. ومع ذلك، وبصورة عامة، فإن الجملة المذكورة أعلاه تصف بصورة كافية سياسة الاتحاد الجمركى. وسياسة الإمبراطورية فى الفترة المتبقية من القرن. أما السياسة الحمائية المخففة لبسمارك، فكانت ورائها أسباب مالية بشكل رئيسى.

الفعالة الأولى نحو حرية التجارة، قبل اندلاع الثورة الفرنسية، من قبل شيلبورن Shelburne وبِت الأصغر Pitt. واستأنف هوسكيسون Huskisson التقدم باتجاهها فى عشرينات القرن التاسع عشر. كما باشرت حكومة السير روبرت بيل Robert Peel المحافظة سياسة تجارة حرة من حيث الجوهر، بما فى ذلك العنصر الأكثر صعوبة المتمثل بإزالة التعريفات عن استيراد الحبوب. ورغم أن وزارة وحزب السير بيل كانا على شفير الهاوية، بيد أن من الصحيح أن الحكومة، التى تشكلت من ملاك-الأراضى بشكل رئيسى، باشرت سياسة كانت تناقض بصورة واضحة مصالحهم الطبقية الاقتصادية الخاصة، إضافة إلى مصالح الطبقة الأكثر تحالفًا معهم وهم المزارعون. فسِرّْ هذا الأمر كما تشاء ولكن لا تنس تأمل هذه الظاهرة الأكثر إثارة فى السوسيولوجيا السياسية. أما الصناعيون والتجار الذين قدموا الدفع السياسى، فهم قضية أخرى. وتنبغى الإشارة إلى العريضة التى قدمها التجار عام ١٨٢٠ لأنها طُرحت من قِبَل أحد الاقتصاديين العلميين فى تلك الفترة، توماس توك Thomas Tooke. وهذه هى فرصتنا الوحيدة فى هذا الكتاب: تحليل، أن نذكر بطلى عصبة مكافحة قوانين الحبوب: ريجارد كوبدن وجون برايت.(٧)

ثانيًا: بيد أن سياسة التجارة الحرة تعنى أكثر بكثير من طريقة محددة لمعالجة قضايا التجارة الخارجية. وفى الواقع، يمكن الزعم أن هذا هو الجانب الأقل أهمية من هذه السياسة، وأن المرء يمكن أن يناصر مذهب حرية التجارة حتى إذا لم يفكر إلاّ قليلاً بالجانب الاقتصادى البحت بحد ذاته منه. فمن السهل أن نرى- إلى حد ما، كما سيتضح حالاً- أن سياسة حرية التجارة ترتبط بالسياسات الاقتصادية الأخرى بطريقة ما بحيث تصعب، لأسباب سياسية واقتصادية، متابعة هذه السياسات دون سياسة تجارة حرة والعكس بالعكس. وبعبارة أخرى، لا تشكل التجارة الحرة سوى عنصر واحد فقط من نظام شامل للسياسة الاقتصادية، ولا تنبغى مناقشتها بمعزل عنه قط. وليس هذا كل شىء. فالنقطة المهمة حقًا هى أن نظام السياسة الاقتصادية هذا يحدد ويتحدد بشىء معين أكثر شمولاً وهو موقف أو رؤية سياسية وأخلاقية تؤكد نفسها فى جميع أقسام الحياة الوطنية والدولية ويمكن

(٧) قد يبدو غريبًا، رغم كل ما يمكن أن أقوله، أن لا يبدى هذا الكتاب غير إشارة عابرة إلى هذين الاسمين العظيمين. ولكن ليس بوسعى أن أفعل سوى إحالة القارئ إلى اثنين من كتب السيرة سوف تبعث قراءتهما السرور والفائدة لدى القارئ: كتاب لورد مورلى Lord Morley: Life of Richard Cobden؛ وكتاب ج. م. تريفيليان G. M. Trevelyan: Life of John Bright.

أن تُربط فعلاً بالمذهب النفعى.[٨] ويعود هذا الموقف، الذى أسماه خصومه "مدرسة مانشستر Manchesterism "، إلى كوبدن وبرايت. ومن بين التجليات الكثيرة لهذا الموقف، فإن لسياسة المستعمرات والسياسة الخارجية أهمية خاصة بالنسبة لنا. فقد جرت العادة على استخدام المستعمرات لغرض وحيد وهو أن يتم حكمها واستغلالها لصالح البلد الأم وحرمان البلدان الأخرى من أن تفعل المثل. أما من زاوية مدرسة مانشستر، فلا تتوافر حتى حجة اقتصادية لصالح ممارسة هذا الحكم والاستغلال. والحجة السياسية حتى أقل من ذلك. فالمستعمرات موجودة لصالح نفسها بالضبط كما هو شأن كل البلدان الأخرى؛ ويجب أن تحكم نفسها بنفسها؛ ولا ينبغى أن تمنح البلدَ الأم أى ميزة تجارية خاصة ولا أن تأخذ هى منه ذلك. ولم يبقَ شىء من هذا لا فى الفلسفة ولا فى التحريض. لقد تحقق بعض التقدم العملى نحو ذلك الهدف. وتمثل سياسة إنجلترا تجاه كندا، كما يلخصها تقرير دور مهم، الخطوة الأكثر أهمية حينذاك.[٩] وبطبيعة الحال، كانت هناك تراجعات كثيرة.

أما السياسة الخارجية فى تلك الفترة، فى وقت الحلف المقدس وفيما بعد على حد سواء، فلا يمكن أن تحليلها بإيجاز. ومع ذلك، وبقدر تعلق الأمر بإنجلترا، يمكننا أن نذكر بضع وقائع تشير إلى وجود اتجاه يتوافق مع المضامين الأوسع لمذهب حرية التجارة، رغم أن هذه الوقائع يندر أن تمثل الممارسة السائدة. وما كان أكثر هذه الوقائع أهمية هو الممارسة الفعلية لإدارة بيل الثانية، الإدارة التى ألغت قوانين الحبوب: إذ أن سياستها المتزنة والمسئولة للشئون الخارجية ورفضها وجود أى مصالح إنجليزية فى أى مكان من المعمورة كان علامة مهمة على ذلك الزمن. والعلامة الأخرى تتمثل بتبنى مبدأ (كاننج)[*] حول التضامن مع البلدان التى "تناضل بحق من أجل حريتها"، أو، مع بعض التحفظ بالنسبة للحالة الألمانية، حتى مع البلدان التى تناضل من أجل وحدتها الوطنية: فالوطنية Nationalism لم تحمل الدلالة التى اكتسبتها فيما بعد وكانت حليفًا، وليس خصمًا، لليبرالية

---

(٨) كان ذلك الجذر واضحًا فى إنجلترا. ولكن الأمر ليس كذلك بالضرورة وذلك لوجود أنظمة أخرى من الفكر تنتج المواقف نفسها.

(٩) انظر: Lord Durham"s Report on the Affairs of British North America (1912) الذى نشره جارلس ب. لوكاس Charles P. Lucas عام ١٩١٢. وكان اللورد دورمهم (١٧٩٢-١٨٤٠) قد قدم تقريره عام ١٨٣٩.

(*) جورج كاننج (١٧٧٠-١٨٢٧) سياسى بريطانى، رئيس الوزراء (عام ١٨٢٧). ناصر قضية الاستقلال فى اليونان وأمريكا اللاتينية.

البرجوازية أو لمن هو على يسارها (مازينى). وعلاوة على ذلك، فرغم أن الفترة شهدت عددًا من الحروب، بيد أنه أمكن تجنب نشوب حروب أخرى وفق الموقف الجديد: وتقدم علاقات إنجلترا مع الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية مثالاً على ذلك. ولكن الأهم من كل ذلك هو أن محاولات بذر بذور الحرب بإثارة روح العدوان أو التشكيك، التى استمرت فى كل مكان طبعًا، كانت تتعرض للانتقاد فى كل مكان: وكمثال على ذلك أشيرُ إلى كفاح كوبدن المميز جدًا من أجل فهم فرنسا على نحو أفضل وصراعه الذى لم يكن أقل تميزًا مع يوركو(١٠) وفى البرلمان، أصبح جلادستون- وبقى- المعبّر الأقوى عن الموقف الجديد الذى استثمره بكل بلاغته المؤثرة.(١١)

٣- السياسة المحلية والسياسة الاجتماعية Sozialpolitik (١٢)

ينبغى أن نتذكر أن الظروف كانت مختلفة جدًا فى مختلف البلدان إلى حد أن الاقتصاديين قدموا سياسات مختلفة ومواقف مختلفة حتى عندما كانت الأسس التى ترشدهم واحدة. وهكذا، فإن إلغاء العبودية فى روسيا، والإصلاحات الزراعية فى ألمانيا والنمسا- ما يسمى ب تحرير الفلاحين- كانت قد تم إدراكها وتنفيذها بروح الليبرالية الاقتصادية دون شك: ففكرة جعل الفلاح مالكًا حرًا لقطعة من الأرض وعدم التدخل فى شئونه الخاصة كانت فكرة راديكالية بصورة مدهشة- ولا تصدق حقًا. ولكن فى فرنسا تم تحقيق هذا أثناء الثورة. وفى إنجلترا،لم يطرح نظام الملكية حينذاك أى مشاكل ملحة على الإطلاق.وكان للمشاكل الزراعية فى أيرلندا طابع مختلف بصورة تامة. وبالمثل، فإن الضوابط التى قيدت أو حمت الطوائف

---

(١٠) دافيد يوركوهارت David Urquhart، وهو دبلوماسى سابق، أسس، عام ١٨٣٥، مجلة the Portfolio وفيما بعد شكّل لجان للشئون الأجنبية قامت بالدعاية لصالح انتهاج سياسة خارجية فعالة. وقد شنَّ كوبدن نقدًا كاسحًا على المزايا المحتملة من سياسة كهذه وسخرَ من دبلوماسيين متغطرسين وجهلة سياسيين. وإجمالاً، فقد تمكن كوبدن من مواجهة يوركوهارت بصورة فعالة.

(١١) إن قراءة كتاب لورد مورلى حول سيرة جلادستون العظيم (Life of William Ewart Gladstone, 3 vols., 1903) ربما تمثل أفضل طريقة، بقدر ما هى أمتع طريقة بالتأكيد، لكى يقتنع القارئ بتلك المسألة.

(١٢) كما قلت من قبل، فأنا أفضل كلمة يفهمها كل فرد، حتى ولو كانت أجنبية، على كلمة تحتاج إلى توضيح. وعليه، سوف نستعمل كلمة Sozialpolitik فى كل مكان من هذا الكتاب.

الحرفية والقطاعات الأخرى من الصناعة كانت قد ذبلت فى إنجلترا قبل هذه الفترة. وقد تم تدمير هذه الطوائف والقطاعات فى فرنسا أثناء الثورة أيضًا. كما تم تدميرها فى بلدان أخرى فى أوقات مختلفة وبدرجات مختلفة أيضًا: ففى بروسيا، مثلاً، تحققَ هذا عن طريق إصلاحات شتاين-هاردنبيرج Stein-Hardenberg reforms بعد معركة جينة. ومع ذلك، فإن هذه الاختلافات لم تنمِ عن وجود أسس اقتصادية مختلفة، رغم فهمها من قبل الكتاب بتلك الطريقة أحيانًا. فالمسألة كانت مسألة ظروف اجتماعية مختلفة، مسألة اختلافات فى البنى الاقتصادية التى كانت قائمة فى البلدان المختلفة فى بداية هذه الفترة. وقد أعادت إنجلترا مرة أخرى بناء قانونها المتعلق بالشركات المساهمة. وإلى حد ما، فقد تحقق هذا الأمر فى كل البلدان حيث تأكدَ الاتجاه نفسه نحو "تحرير" liberalize قوانين الشركات والحد من السيطرة الحكومية (حتى انهيار عام ١٨٧٣ حينما تم الرجوع عن بعض الإجراءات). بيد أن النتائج كانت متفاوتة إلى حد بعيد.

وتفسر الاختلافات فى المبدأ وفى الظروف القائمة وجود سياسات مختلفة إلى حد بعيد فى قضايا مثل الدين، الصحافة، القانون المدنى والجنائى، التعليم، وما شابه ذلك، فى إطار نفس البلد فى أوقات مختلفة وبين مختلف البلدان أيضًا. ففى إنجلترا مثلاً، وبعد استعادة الحريات المدنية القديمة بعد الحروب النابليونية، فإن الانعتاق الكاثوليكى والإصلاح البرلمانى- الذى أُدخِلَ كابتكار ليبرالى فى البداية، ثم انتهكه المحافظون الدزرايليون[١٣] فيما بعد- وايرلندا كانت هى التى مونت الخبز اليومى للعلم السياسى المتداول فى المجال غير الاقتصادى. ولكن اهتمامنا الرئيسى ينصب على أل Sozialpolitik الإنجليزية[١٤] لتلك الفترة.

(١٣) فى إنجلترا، انحصر الصراع الدائر حول منح الجماهير حق الاقتراع بين المجموعات الأرستقراطية بصورة تامة upper-class groups: فلم يكن للجماهير نفسها ما تفعله سوى أن تناصر وتهتف أو تستهجن. وتوضح هذه الظاهرة المهمة صعوبة متميزة تمامًا عند تفسير الحوادث السياسية. فالتكتيكات لها شأن كبير فى مواقف الإصلاحيين Whigs والمحافظين Tories: فالانعتاق الكاثوليكى catholic emancipation "أعاق الإصلاحيين عن إجراء الإصلاح البرلمانى"، وأعاق الإصلاح البرلمانى لهؤلاء الأخيرين بدوره الإصلاحَ البرلمانى للمحافظين أكثر. ولكن التكتيكات لا تفسر كل شىء. فمن رأى دزرايلى Disraeli أن النزعة المحافظة من النوع الخاص به (ديمقراطية المحافظين Tory democracy) تمثل المصالح والمشاعر الحقيقية للجماهير مما يوجب اللجوء للجماهير طلبًا للمساعدة.

(١٤) كما قد يتوقع القارئ، فإن الاتجاهات الأبوية الخاصة بالفترة السابقة كانت قد استمرت أكثر فى بعض البلدان الأوروبية. ولكن ثمة شىء آخر. ففى فرنسا وقبيل تسنم نابليون الثالث للسلطة، كان للحركات الاشتراكية تأثير عملى ضئيل باستثناء إبداء العداء الصارخ. ولكن رغم ذلك، كان ثمة كتاب تصوروا بوضوح تام Sozialpolitik الحكومية الخاصة بالفترات اللاحقة. وكان تشارلس دوبون-وايت=

لقد تطورَ تشريع العمل الإنجليزى عبر ثلاثة خطوط. أولاً، كان هناك التشريع المصنعى الذى قصرَ الحماية على النساء والأطفال أساسًا.(١٥) ثانيًا: إلغاء القوانين التى تحظر نقابات العمال عام ١٨٢٤، رغم أن التشريع الكامل حول الاتحادات العمالية تأخر حتى عام ١٨٧١ و١٨٧٥. ثالثًا: صدور قانون تعديل قانون الفقراء عام ١٨٣٤ Poor Law Amendment، وهو أمر مهم بالنسبة لنا لأنه، بين أمور أخرى، ارتكز على تقرير كتبه إدوين تشادويك Edwin Chadwick بالتعاون مع أحد الاقتصاديين الأساسيين فى تلك الفترة، سنيور Senior. وينبغى أن نميز بدقة بين جانبين من هذا القانون. فمن ناحية، قاد القانون إلى تحسين كبير فى الآلية الإدارية لإعانة الفقراء وأوقف عددًا من الممارسات التى تعد مسيئة حتى فى الوقت الحاضر. وقد سلم بهذا الجميع تقريبًا، رغم أن بعض النقاد وجدوا عيبًا فى المخطط الإدارى للقانون. وعلى أى حال، فهذا الجانب لا يهمنا هنا. ومن ناحية أخرى، فقد تبنى القانون أسسًا اقتصادية معينة، وهى محل اهتمامنا. إن هذه الأسس لم تكن جديدة بأية حال. وفى الواقع، فهى قديمة قدم الجدل حول قانون الفقراء: إذ تبنى القانون نداءات طرف واحد من الجدل. أى أنه قصرَ إعانة الفقراء poor relief على إعالتهم maintenance فى بيوتات العمل وحظرَ الإعانة خارج تلك البيوت outdoor relief وفقًا لمبدأ معين،(١٦) بما يؤدى إلى فكرة أن العاطلين القادرين بدنيًا، الذين كانوا فى أوضاع سيئة، لا ينبغى تركهم يجوعون بل إعالتهم بشكل يحمل معنى العقاب.

إن تفسير هذه السياسات هو مسألة مهمة جدًا. وليس بوسعنا سوى تصور المجوعات المختلفة من المشاكل التى تبرز عندئذ. أولاً، لا ينبغى درس هذه السياسات بمعزل عن بعضها بعضًا. فالسياسات كانت جزءا من نظام قدّمَ أشياء أخرى للطبقة العاملة. فإذا أرجعنا أهميتها الحقيقية إلى ما تركته سياسة التجارة

=Charles Dupont- White (١٨٠٧-١٨٧٨) أكثر هؤلاء الكتاب بروزًا إلى حد كبير. انظر كتابه: L" individu et l' etat وكذلك كتابه: (Essai sur les relations du travail avec le capital (1846 (1857). وقد تأملَ نابليون الثالث ومستشاروه أفكارًا متقدمة جدًا بشأن الإصلاحات الاجتماعية التى تفرضها السلطة (Socialisme autoritaire, Socialisme d etat)، كما تم بالفعل اتخاذ بعض الإجراءات العملية. ومن الممكن اعتبار دوبون-وايت الراعى الأدبى لهذا النوع من etatisme {الاشتراكية الحكومية}.

(١٥) لا بد من الرجوع إلى مرجع معين لتقديم المعلومات التى يتعذر تقديمها هنا: Hutchins and Harrison, A History of Factory Legislation (new ed., 1907).

(١٦) لقد تأكدَ فى الحال استحالة فرض ذلك المبدأ فى المجالات التى شهدت مقاومة جدية.

الحرة من آثار على قائمة الأجر- الحقيقى وإلى كل ما تفترضه "مائدة الفطور الوفير"، فإننا ندرك فكرة مختلفة كليًا عما حققته هذه الفترة فى حقل ال Sozialpolitik. ثانيًا: ليس من الواضح قط كيف تتماشى هذه السياسات مع الليبرالية الاقتصادية. إذ يسهل الزعم أن التشريع المصنعى، مثلاً، كان جزءا من منطق الليبرالية الاقتصادية بقدر ما يسهل الزعم أنه يشكل انحرافًا عن هذا المنطق. واقترح تبنى الرأى الأول، بقدر تعلق الأمر بحماية النساء والأطفال. ثالثًا، رغم تمتع هذا النوع من التشريع المصنعى بشىء من الدعم الليبرالى والراديكالى- حيث حاجج كوبدن لمصلحة الأطفال بقوة- بيد أنه ينبغى عدم نسيان أن الجزء الأكبر من القوى السياسية التى أصدرته كانت من المحافظين (اللورد أشلى، الايرل السابع شافتيسبورى) الذين تعاملوا مع تلك المجموعة الكاملة من المشاكل بروح مختلفة تمامًا. وهذه واقعة مهمة بغض النظر عن الكيفية التى نجيب بها على السؤال المتعلق بمدى توافق التشريع الاجتماعى مع منطق الليبرالية الاقتصادية.

لقد اتهم النقادُ فى تلك الفترة وفى الفترة اللاحقة، وبخاصة أنصار Sozialpolitik الألمان، الاقتصاديين "الكلاسيكَ" الإنجليز بعدم الاكتراث بمصير العمل. إن أول ما ينبغى قوله عن هذا الاتهام هو أنه يكشف ثمة نقص فى الحس التاريخى، وهو أمر يُستغرَب وجوده لدى نقاد يرتبطون بالمدرسة التاريخية الألمانية: فمن استنكر مشروع قانون يوم- العمل من عشر ساعات يمكن أن يناصر بسهولة البرنامج الجديد New Deal فى أمريكا الحديثة دون أن نطعن فى انسجامه. ولكننا يمكن أن نذهب أبعد. فقد ساند معظم الاقتصاديون"الكلاسيك" وبخاصة ماك كولوخ، التشريع المصنعى. كما أن إلغاء قوانين النقابات قام به عضو فى مجموعة بنثام (بليس Place).(١٧) وكانت لقانون تعديل قانون الفقراء، الذى أجمع كل الاقتصاديين تقريبًا على مساندته، جوانب أخرى غير ما بدا كمعاملة قاسية للأفراد التعساء. وفى الوقت نفسه، لا ينبغى أن نذهب بعيدًا. فالدعم الذى قدمه الاقتصاديون "الكلاسيك" لهذا القانون يكتسب معنى إضافيًا من حقيقة أن النظرية التى استند عليها دعمهم كانت تتمشى تمامًا مع مخططهم العام للفكر الاقتصادى والسياسى، مع مخططهم للحرية الطبيعية.كما كانت تتمشى مع مواقفهم

---

(١٧) حول ذلك الرجل المثير للاهتمام، انظر كتاب: (Graham Wallas, Life of Francis Place (1898 الذى هو أحد تلك الكتب التى تجعل الأجواء القديمة تنبض بالحياة.

حول السكان والأجور.كما تمشت هذه النظرية على نحو أفضل مع تقتهم التى تكاد تبعث على السخرية بقدرة الأفراد على التصرف بفعالية وعقلانية، بقدرتهم على العناية بأنفسهم بشكل مسئول، على إيجاد العمل، على أخذ الحيطة للشيخوخة والأوقات الصعبة. وهذه سوسيولوجيا بنثامية، طبعًا، وبالتالى فهى سوسيولوجيا سيئة. وبهذا الصدد، فقد كان النقاد على صواب، مهما كانوا على خطأ، حينما نسبوا إلى"الكلاسيك" ضميرًا اجتماعيًا ناقصًا.(١٨)

٤- مالية جلادستون

فى حقل السياسة المالية، نميل، أكثر من المعتاد، لمنح الفارس ثقة هى من استحقاق الفرس. لقد كان ب.ج. كامبون P. J. Cambon رجلاً ماليًا مقتدرًا. ومع ذلك، فكل ما قد يعرفه القارئ حول مالية الثورة الفرنسية هو انهيار نقودها الورقية.(١٩) وكان ف.ن. مولن F. N. Mollien أستاذًا بارعًا فى هذا الفن، ولكنه، فى ظل ظروف النظام النابليونى، لم ينل أى فرصة لتقديم سياسة مالية "عظيمة"(٢٠) – وثمة آخرون كثيرون يستحقون احترامنا، رغم أنهم تركوا سجلاً متذبذبًا من حيث نجاحه. ومع ذلك، فثمة كاتب لم تجتمع لديه القدرات الكبيرة مع الفرصة الفريدة فحسب، بل أيضًا عرف كيف يحول الميزانيات إلى انتصارات سياسية، كاتب يشمخ فى التاريخ كأعظم رجل مالية إنجليزى لليبرالية الاقتصادية: إنه جلادستون.(٢١) إن أفضل ما نستطيع فعله هو أن ندرسه لوحده.

---

(١٨) ومن غير الصحيح أيضًا أن كل "الكلاسيك" كانوا ليبراليين بالمعنى الحزبى؛ فمالثوس لم يكن ليبراليا؛ ولكن معظم "الكلاسيك" الآخرين كانوا كذلك؛ وثمة شيء من الحقيقة فى الحديث عن وجود "حلف" بين الاقتصاديين"الكلاسيك" والحزب الليبرالى. ولذلك، وبحكم الارتباط النفسى ولو غير المنطقى، فقد ساهم الانحطاط الذى حدث فيما بعد لليبرالية السياسية فى انحطاط هيبة الاقتصاد "الكلاسيكى". ومع ذلك، لاحظ أن هناك مسافة طويلة بين التسليم بهذا الأمر ومطابقة "الأنظمة" ومصائرها مع الأمزجة السياسية للزمن.

(١٩) وهذا يمنحنى الفرصة لأن ألفت انتباه القارئ إلى الفهرست المهم حول الشئون المالية الفرنسية فى القرن الثامن عشر الذى كتبه رين ستوروم Rene Stourm: (Bibliographie historique des finaneds de la Franed au dix - huitieme Siecle, 1895).

(٢٠) Francois N. Mollien, Memories k' un ministre du tresor public, 1780-1815 (1845). ومع ذلك، فإن هذا الكتاب يرقى إلى مستوى التحليل العلمى فى مواضع منه.

(٢١) وأكثر تلك الانتصارات إثارة كانت تلك التى تحققت لميزانية عام ١٨٥٣. ويحسن القارئ صنعًا حينما يتعرف على سماتها الرئيسة. وهو يجد وصفًا لها، بكل إطارها السياسى العام وبما لها من هالة بلاغية، فى كتاب لورد مورلى المذكور سابقًا حول سيرة جلادستون.

تكمن الميزة الأعظم لمالية جلادستون- الميزة التى تشترك بها هذه المالية مع، والتى يمكن القول أنها تعرِّف، كل أنواع "المالية العظيمة"- فى أنها عبرّت بكفاية مُثلى عن كامل حضارة واحتياجات العصر معًا exvisu of {انطلاقًا من} ظروف البلد الذى أريد تطبيقها فيه. وبعبارة أخرى مختلفة قليلاً، لقد ترجمت تلك المالية رؤية اجتماعية وسياسية واقتصادية، كانت شاملة وصحيحة تاريخيًا، إلى بنود فى مجموعة من الإجراءات المالية المنسقَة. وهذا يسرى على الإجراءات نفسها وعلى الحدس الذى ابتدعها على حد سواء، وليس على طابع ذلك العصر بما فيه طابع جلادستون نفسه الذى كان نظريًا غير عملى إلى حد بعيد doctrinaire. وما يهمنا ليس هو تفاصيل تلك الإجراءات ولكن ما تتضمنه من أسس. لنحاول، إذن، تناول هذه الأسس.

كانت مالية جلادستون مالية نظام "الحرية الطبيعية"، وسياسة عدم التدخل، ومذهب حرية التجارة. ومن زاوية الرؤية الاجتماعية والاقتصادية التى يفترضها هذا الأمر- والذى ينبغى فهمه الآن بصورة تاريخية بغض النظر عن كل الحجج العامة، المؤيدة والمعارضة - فإن الشيء الأكثر أهمية كان هو إزالة العقبة المالية عن النشاط الخاص. ومن أجل هذا بدوره، كان من الضرورى إبقاء الإنفاق الحكومى متدنيًا. وكان تخفيض النفقات retrenchment هو الشعار المنتصر فى تلك الأيام وأنه انتشرَ بين الراديكاليين- مثل جوزيف هيوم Joseph Hume، وهوَ "كلب حراسة مالى لا ينام"- حتى أكثر من انتشاره بين الإصلاحيين أو المحافظين. إن تخفيض الإنفاق يعنى شيئين. أولاً، أنه يعنى تخفيض وظائف الدولة إلى حد أدنى؛ وقد عبَّر عن هذا النقاد اللاحقون، وبخاصة من الألمان، بسياسة "الدولة الحارسة" night-watchman state. فمثلاً، يندر أن يكون للإنفاق العام على الفن أو العلم أى مكان وفقًا لتلك الرؤية الاجتماعية: فالطريق إلى الفن أو العلم الإضافيين- والمعززَين بقوة- يتأتى بالسماح للأفراد بالكسب بحيث يحصلوا على النقود اللازمة لشراء اللوحات أو للتمتع بوقت الفراغ الضرورى للبحث.[٢٢] كما

(٢٢) فى فقرة شهيرة (انظر الفصل الثالث، أدناه)، لام روسكن Ruskin الحكومات الإنجليزية على رفضها إنفاق النقود على تشجيع الفنون بعكس ما تفعله الحكومات الأوروبية الأخرى. وهذا مثال مهم لنوع من النقد الاجتماعى يفشل دائمًا فى رؤية نظام اجتماعى معين ككل. لقد كان من حق روسكن تفضيل طرق أخرى لتشجيع الفن. ولكن كان من واجبه، كباحث تحليلى للظواهر الاجتماعية، أن يدرك أن الطريقة الإنجليزية لتحقيق هذا التشجيع، حتى وإن كانت غير كافية، هى طريقة ما وليس لا شيء البتة. وبمعزل عن ذلك، كان عليه أيضًا أن يدرك أن عدم كفاية الطريقة الإنجليزية لم تكن واضحة=

يعنى تخفيض النفقات، ثانيًا: ترشيد الوظائف الأخرى التى تؤديها الدولة مما يعنى، بين أمور أخرى، تخفيض البناء العسكرى إلى أدنى حد ممكن. وإضافة إلى ذلك، كان يُعتقَد أن التنمية الاقتصادية، التى تتحقق بهذا الشكل، من شأنها أن تجعل النفقات الاجتماعية أمرًا زائدًا إلى حد بعيد. لنلاحظ، مرة أخرى، أن كل هذا يتضمن عنصرًا كبيرًا من الحقيقة بالنسبة لإنجلترا عام ١٨٥٣، بيد أنه خاطئ كليًا إذا أُريد طرحه كمبادئ عامة تصلح لكل زمان.

ومن زاوية الرؤية نفسها للفرص والآليات الاقتصادية، فإن من المهم بنفس الدرجة زيادة الإيراد الذى كان سيتوجب زيادته بطريقة ما بحيث لا ينحرف النشاط الاقتصادى إلاَّ أقل ما يمكن عما يمكن أن يكون عليه لو لم تكن هناك أى ضرائب ("فرض الضرائب للإيراد فقط"). ونظرًا للتسليم بما لحافز الربح والميل للادخار من أهمية قصوى للتقدم الاقتصادى لكل الطبقات، فهذا يعنى بشكل خاص أن فرض الضرائب لا ينبغى أن يتعارض مع المكاسب الصافية من النشاط الاقتصادى إلاَّ بأقل قدر ممكن. وهكذا يتم استبعاد مبدأ التصاعد الضريبى، بقدر تعلق الأمر بفرض الضرائب المباشرة. وقد ذهب جلادستون حتى أبعد من هذا عام ١٨٥٣ نظريًا، وإنْ لم يفعله من الناحية العملية. فحروب نابليون كانت قد جلبت ضريبة الدخل (بالمعنى الإنجليزى). وقد أُلغيت هذه الضريبة فور زوال الظروف الطارئة (١٨١٦)، ولكن بيل أعاد فرضها عام ١٨٤٢ للتعويض عن النقص المتوقع فى الإيراد نتيجة لقيامه بتخفيض تعريفات الاستيراد.[٢٣] بيد إن جلادستون اقترح عام ١٨٥٣ إلغاءها من جديد لمدة سبع سنوات.[٢٤] أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة،

=من النتائج. وهذا يسرى على العلوم أيضًا وعلى علم الاقتصاد بين غيره من العلوم. وحينما ننظر إلى النتائج بمنظور تاريخى وعندما نعطى وزنًا ملائمًا لأصالة البحث بصورة خاصة، فسنجد أن من غير السهل أن نجزم بثقة أن هذا النظام الاجتماعى كان أقل فائدة، من حيث الإنجاز الفنى والعلمى، من النظام الحديث الذى يستعمل طرقًا مختلفة وأكثر مباشرة. وأنا أشدد على هذا الأمر لأن المبدأ المعنى مهم جدًا فى حقل علم الاقتصاد التقنى: فمثلاً، أن من حق الكينزين فى وقتنا الحاضر، منطقيًا، أن يجزموا أن الآلية الرأسمالية التى تميل إلى موازنة الادخار والاستثمار ex post {فيما بعد} هى آلية ضعيفة وعرضة للتوقف؛ ولكنهم يرتكبون خطأ مؤكدًا ويمكن إثباته لو أنهم يصرون على إنكار وجود هذه الآلية.

(٢٣) لقد تبنت إدارة ويلسون نفس السياسة عام ١٩١٣.

(٢٤) وفى الواقع، فقد التزم جلادستون بتلك الفكرة فى كل الأوقات.وفى بيانه الانتخابى لعام ١٨٧٤، دعا مجددًا إلى إلغاء الضرائب بصورة تامة. ويصعب تحديد مدى توافق هذا مع مذهب الليبرالية الاقتصادية. فمن المؤكد أن فرض ضريبة دخل عالية جدًا بحيث تغيّر توزيع الدخل بصورة ملموسة هو أمر لا ينسجم مع ذلك المذهب. فهو يتعارض بوضوح مع مبدأ " الضرائب للإيراد فقط ". ولكن=

فقد فسّرَ جلادستون مبدأ التعارض الأدنى least interference بمعنى أن فرض الضرائب ينبغى أن يتركز على بعض المواد المهمة وعدم فرضها على بقية المواد. وقد تغلب هذا الرأى فى كل مكان على رأى السير جورج كورنوول لويس George Cornewall Lewis، وزير المالية أثناء حرب القرم، الذى فضّلَ نظامًا يتألف من تعريفات كثيرة بحيث يكون العبء خفيفًا على كل سلعة.(٢٥)

أخيرًا، ولكن ليس أقل أهمية، لدينا مبدأ الميزانية المتوازنة أو، نظرًا لضرورة تخفيض الدين حينذاك، المبدأ الذى جسده روبرت لو Robert Lowe، أحد وزراء المالية فى عهد جلادستون، حينما عرّفَ أى وزير للمالية بأنه"حيوان ينبغى أن يتوافر على فائض". ومرة أخرى، ليس ثمة أى معنى لانتقاد سياسة موازنة الميزانية أو سياسة تسديد الدين من الزوايا المعاصرة. وحتى إذا سلمنا بكل ما يدعيه الأنصار المعاصرون لسياسة التمويل بالعجز deficit financing، فمن الضرورى التسليم بعدم إمكان اعتبار كلتا السياستين هراء خالصًا، فى عالم يطفح "بالفرص الاستثمارية".

٥- الذهب

من الملائم أكثر الاحتفاظ بالشىء القليل الذى يلزم، لأغراضنا، قوله حول سياسات العملة والصيرفة فى هذه الفترة إلى الفصل الأخير من هذا الجزء. وعليه، فثمة نقطة واحدة فقط ينبغى ذكرها هنا. فبعد الاضطرابات النقدية التى رافقت حروب نابليون- التضخم فإن كل البلدان قد جاهدت من أجل العودة إلى ما كان يعتبر وضعًا سويًا normalcy. وقد أخذ هذا عقودًا فى النمسا، ولكنه تحقق حالاً

=فرض ضريبة دخل بنسبة ضئيلة، حتى إذا كانت تصاعدية، تبدو لى متوافقة مع رؤية جلادستون على نحو أفضل من السياسة التى أخذ بها بالفعل.

(٢٥) كان لويس مصيبًا، كما أعتقد، من الناحية الاقتصادية، مع أنه قد لا يكون كذلك من الناحية الإدارية. كما أهملت أصولية جلادستون نقطةٍ أخرى أيضًا. إذ إنها تصددت بقوة لفرض الضريبة على "الضروريات". وفى الواقع، فقد شكّلَ هذا المبدأ، سوية مع سياسة التجارة الحرة، المساهمة المباشرة الأعظم لمالية جلادستون فى الرفاه الاجتماعى (رغم أنه يتعين علينا، لتقييم المساهمة الكلية لمالية جلادستونٍ، أن نتذكر أن هذه المساهمة المباشرة لم تكنٍ مساهمتها الوحيدة: فإضافة إلى ذلك، فأنها قدمت شيئًا معينًا ساعد على خلق الثروة التى ثبت لاحقًا سهولة إخضاعها للضريبة لمصلحة الجماهير). ولكن هذا التشديد الاستثنائى على التمييز بين "الضروريات" و"الكماليات" يعجز عن الإحاطة بكل مضامين التمييز بين السلع ذات الطلب المرن والسلع ذات الطلب غير المرن.

وبسهولة نسبية فى إنجلترا وفرنسا. وفى القارة، كان يُقصَد بالوضع السوى نظام الفضة أو نظام المعدنين، ولكن إنجلترا، بعد إقرار نظام الذهب القائم فعلاً de facto والمؤسَس فى القرن الثامن عشر، استأنفت دفع الذهب مقابل الأوراق النقدية notes لمصرف إنجلترا لسنوات عدّة بعد معركة واترلو، مثلما عادت إلى نظام الذهب بحسب قيمته قبل الحرب (ولو فى شكل مختلف إلى حد ما) بعد الحرب العالمية الأولى فى وقتنا الحاضر. وعلاوة على ذلك، فقد كان ذلك النظام نظام ذهب "حر" أو "تلقائى" تمامًا لم يسمح بأى نوع من الإدارة سوى ما تفترضه صلاحية التوجيه regulatory power التى يتمتع بها أى مصرف مركزى بوصفه "المقرض الأخير". وسؤالنا هو: لماذا؟ لقد أثار ذلك الإجراء انتقادات من جهات عدة، وحتى من جانب بعض الاقتصاديين. فقد أرجعت المصالحُ الزراعية القوية الكسادَ الذى أصابها إلى ذلك الأجراء، بمعزل تمامًا عن أهمية صحة أو خطأ هذا التفسير الآن. وكانت هناك بطالة بدرجة كافية لدفع الحكومة (Castlereagh, 1821) لاقتراح مشاريع عامة كحل- مشاريع شبيهة ببرنامج روزفلت تقريبًا. كما إن التجار لا يتحملون الخسائر مثلما لا يتقبل أصحاب المصارف تجميد الأصول- وقد كان هناك الكثير منهما. وكان هناك أيضًا، كما سنرى، الكثير من الكتاب المقتدرين ممن دافعوا عن إيجاد عملة ورقية تسهل إدارتها. ومع ذلك، فإن سياسة نظام الذهب لم تكن قط فى خطر حقيقى من الناحية السياسية، وإذا كان تبنيها من قبل كل البلدان الصناعية لم يتم إلاَّ فى وقت متأخر كثيرًا، فإن هذه البلدان لم تختر هذا الأمر: فقد ظلت قاعدة الذهب "التلقائية"، رغم كل الحجج المضادة، المثال الذى يجرى التطلع إليه ويُصلى من أجله فى كل مكان تقريبًا. ولكن، مرة أخرى: لماذا؟

وفى الوقت الحاضر، فقد تَعلمَنا أن ننظر إلى مثل هذه السياسة كسياسة خاطئة كليًا- كنوع من الصنمية البضاعية لا تسمح بالمناقشة العقلانية.كما تعلمنا أيضًا التقليل من شأن الحجج العقلانية والحجج الاقتصادية البحتة التى قد تورد فعلاً لصالحها. ولكن بغض النظر عن هذه الأشياء تمامًا، فثمة نقطة واحدة حول قاعدة الذهب من شأنها أن تنقذها من تهمة عدم المعقولية، حتى فى ظل غياب أى ميزة اقتصادية بحتة- وهى نقطة تتيح أيضًا لمواقف أخرى كثيرة تخص ذلك الزمن أن تطرح نفسها فى ضوء مختلف. فقاعدة الذهب "التلقائية"[٢٦] هى جزء جوهرى من

(٢٦) وبطبيعة الحال، فهى تلقائية بصورة غير تامة على الإطلاق، وأن ذلك التعبير تعبير خَدَّاع. وأنا استعمله لغرض الاختصار ولا اقصد به سوى أن كل وسائل الدفع الأخرى ينبغى استرداد قيمتها بالذهب.

سياسة عدم التدخل واقتصاد التجار الحرة. وتربط هذه القاعدة أسعار الفائدة النقدية money rates ومستويات الأسعار فى بلد ما بأسعار الفائــدة النقديــة ومســتويات الأسعار فى كل البلدان الأخرى التى تأخذ "بقاعدة الذهب" gold on. كما أنها تتأثر بشدة بالإنفاق الحكومى أو حتى بمواقف أو سياسات لا تتضــمن الإنفــاق بشــكل مباشر مثل السياسة الخارجية وسياسات ضريبية معينة، وهى، على العموم، تتــأثر بكل السياسات التى تنتهك بالضبط مبادئ الليبرالية الاقتصادية. وهذا يفسر ســبب عدم شعبية قاعدة الذهب فى الوقت الحاضر، ولماذا كانــت مقبولــة فــى الحقبــة البرجوازية. فهى تضع قيودًا على الحكومات أو الأجهزة البيروقراطية أقوى كثيرًا من الانتقاد البرلمانى. كما أنها تمثل العلامة المميِّــزة والضــمان معًــا للحريــة البرجوازية- ليس لحرية المصالح البرجوازيــة ببســاطة بــل للحريــة بــالمعنى البرجوازى. ومن هذه الزاوية، فإن من المعقول أن يناضل المرء من أجلها، حتــى إذا كان مقتنعًا كليًا بصحة كل ما كــان يقــال ضــدها مــن زاويــة الاعتبــارات الاقتصادية. ومن زاوية etatisme {الاشتراكية الحكومية} والتخطيط، فمــن غيــر المعقول أن لا يدينها المرء، حتى إذا كان على قناعة تامة بكــل مــا كــان يقــال لصالحها من زاوية الاعتبارات الاقتصادية.



الفصل الثالث
المشهد الفكرى

١- السياسة الاجتماعية Zeitgeist وفلسفتها فى الفترة محل الدرس

(أ) المذهب النفعى

(ب) الفلسفة الألمانية

(ج) المذهب الوضعى لدى كونت

٢- الحركة الرومانتيكية والتاريخ الوصفى

(أ) الحركة الرومانتيكية

(ب) التاريخ الوصفى

٣- السوسيولوجيا والعلم السياسى: المذهب البيئى

(أ) سوسيولوجيا الحكم والسياسة وفق مفهوم القانون- الطبيعى

(ب) سوسيولوجيا الحكم والسياسة لدى المؤرخين

(ج) المذهب البيئى

٤- النظرية التطورية

(أ) النظرية التطورية لدى الفلاسفة

(ب) النظرية التطورية الماركسية

(ج) النظرية التطورية لدى المؤرخين

(د) نظرية كوندورسيه -كونت التطورية الفكرية

(هـ) النظرية التطورية الداروينية

٥- علم النفس والمنطق

(أ) علم النفس الترابطى والتطورى

(ب) المنطق، نظرية المعرفة والحقول المرتبطة

(ج) عمل ج. س. ميل: "Logic"

٦- الاشتراكية قبل- الماركسية

(أ) الاشتراكية التعاونية

(ب) المذهب الفوضوى

(ج) اشتراكية سان- سيمون

إن صحة فرضيتنا القائلة إن السياسة الاجتماعية فى فترة معينة لا يمكن قط تعريفها من خلال نظام واحد من الأفكار أو المعتقدات المنسجمة مع بعضها يمكن أن تتضح لنا حينما نلتفت إلى التيارات الفلسفية فى تلك الفترة لاكتشاف صلات القرابة الفلسفية فيما بين العلوم الاجتماعية، إنْ وُجدت.

(أ) **المذهب النفعى:** إن أكثر هذه الصلات وضوحًا هى الصلة بالمذهب النفعى الإنجليزى.(١) وكان هذا المذهب من ثمار القرن الثامن عشر حقًا. ولكنه حقق الجزء الأكبر من تقدمه فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولا يمثل المذهب النفعى فلسفة بالمعنى التقنى قط،(٢) وإنه، "كفلسفة للحياة"، يشكل فلسفة ضحلة ليس لها مثيل، وكان يلائم بصورة تامة خط العقلانية المادية (المعادية للغيبية) الذى يمكن أن يرتبط بالمذهب الليبرالى وتفكير رجال الأعمال. ومع ذلك، فمن الناحية الفعلية، لم تقبل غالبية رجال الأعمال الإنجليز هذا المذهب، ولكنهم، سواء أكانوا من أتباع الكنيسة الإنجليزية أو من المنشقين عنها، كانوا قد تقيدوا أما بالفلسفة الدينية للكنيسة الرسمية أو بالفلسفة الدينية للكنيسة المنشقة Chapel. وكان كبار الكتاب النفعيين يعرفون جيدًا السبب الذى جعلهم يحرصون على عدم تحدى الدين بشكل صريح.(٣) كما يعرف كل السياسيون البارزون لماذا انهم تركوا المذهب النفعى وحيدًا بصورة قاسية. فى البداية، كان الرسل المعروفون للمذهب: الراديكاليون الفلسفيون philosophical radicals،(٤) عبارة عن مجموعة صغيرة تتحلق حول بنثام وجيمس ميل. أما ج. س. ميل، فلا يمكن اعتباره نفعيًا دون تحفظ. فقد تجاوز ميل هذا المذهب من بعض النواحى؛ ونقحه من نواحٍ أخرى.

---

(١) انظر: Sir Leslie Stephen, The English Utilitarians (1900).

(٢) من الواضح أن "تفاضل اللذة والألم" ومبدأ "السعادة القصوى لأكبر عدد ممكن من الأفراد" لا تؤكد بذاتها أى شىء عن المشاكل الفلسفية أو المعرفية على وجه التحديد، رغم قدرتها على تقديم مذهب أخلاقى ما. ويعود السبب فى عدم الإحساس القوى بهذا النقص المميز فى المذهب النفعى إلى إن الكتاب النفعيين عثروا على ما أرادوه جاهزًا فى التيار التجريبى من نوع تيار لوك–هيوم.

(٣) فعمل ج.س. ميل: Three Essays on Religion ظهر عام ١٨٧٤، بعد وفاته. ويحتمل أن الآراء المتعلقة بالدين، التى ترد فى عمله البارع: Examination of Sir William Hamilton's Philosophy (1865)، قد لا تكون تسربت إلى جمهور القراء العام.

(٤) انظر مثلاً: C. B. R. Kent, The English Radicals (1899); E. Halevy, La Formation du radicalisme philosophique (1901-4; English trans. 1928).

ولكنه لم ينكره قط بصورة صريحة، وبفضل تأثير ميل على الأجيال الصاعدة في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، فإن نسخة أكثر صقلاً من هذا المذهب كانت قد فرضت نفسها على مراكز الفكر، وبخاصة في كمبريدج. ولكن المذهب النفعي لم يصبح مذهبًا سائدًا. وهذا يبدو واضحًا حينما نحلل مكانة الكتاب الذين أصبحوا، حينذاك وفيما بعد، قادة للحياة والفكر في كمبريدج، وبخاصة سدويك.(٥)

سنعمد، فيما بعد، للتشديد على عدم وجود معنى لتسمية ريكاردو نفعيًا، رغم ارتباطه الشخصي بتلك المجموعة وربما كان قد أعلن تعاطفه مع عقيدتها. ويمثل بنثام، جيمس ميل، وج.س. ميل (بتحفظ)، الاقتصاديين البارزين الوحيدين ممن كانوا أيضًا نفعيين بارزين ومقاتلين، كما هو شأن بيكاريا وفيري في القرن الثامن عشر. ومن الطبيعي، بالنسبة لبنثام وآل ميل، أن يروا أنفسهم كأنصار فلسفيين لعلم الاقتصاد وأخذ مسئولية المبادرة لإقامة تحالف بين علم الاقتصاد والمذهب النفعي الذي سلّمَ به كثير من الاقتصاديين اللاحقين مثل جيفونس وأدجورث؛ ولكن هذا لم يكن ضروريًا أو مفيدًا. ويشكل هذا التحالف السبب الوحيد للحيز الكبير الذي يحتله المذهب النفعي في اللوحة التي يرسمها الاقتصاديون لفكر القرن التاسع عشر، وهو حيز أكبر بكثير مما تبرره أهميته سواء كفلسفة أو كعامل من عوامل السياسة الاجتماعية Zeitgeist. ونتوقف قليلاً هنا لدرس آثار هذا التحالف على علم الاقتصاد. ولعل القارئ يتذكر أننا قمنا بدراسة الموضوع من قبل ضمن فترات أبكر.

ونظرًا إلى مَيْل الاقتصاديين، وبخاصة غير المنظِّرين منهم، الآن وعلى الدوام، للمبالغة في أهمية الخلفيات الفلسفية بالنسبة للعمل الوقائعي positive في التحليل الاقتصادي، فهذا الميل يُمكِّنّا من فهم أن ذلك التحالف جعل النظرية

---

(٥) يستحق هنري سدويك Henry Sidgwick (١٨٣٨-١٩٠٠) فعلاً أن يُمنح أكثر مما نستطيع تقديمه. وسيتم ذكر عمله في علم الاقتصاد باختصار في مكانه المناسب تاريخيًا، ولكن ثمة القليل في عرضه الواضح جدًا "للمذهب الكلاسيكي" ما يتطلب التعليق في خلاصة كهذه. كما أخشى ألا يستطيع المؤرخ في علم الأخلاق أو السياسة - حيث يقع عمله الأكبر - أن يقول أكثر من ذلك. ولكن سدويك، رغم ذلك، كان من أعظم رجال الجامعة الإنجليزية: فقد كان صانع أجواء، محرِّك أجواء، عامل روحي من درجة استثنائية.وقد يكون افتقاره إلى الأصالة أحد أسباب هذا الطابع المحدد في عمله الأكاديمي.وبين كل قادة كمبريدج، كان هو- بفكره المعادي للغيبية، النير جدًا والمحلق عاليًا من غير أجنحة - مجبولاً وميالاً بصورة ملائمة أكثر من سواه لقبول نقاط انطلاق نفعية. ومع ذلك، فلا يمكن اعتبار علمه الأخلاقي مذهبًا نفعيًا مباشرًا- وهذا هو المحك - ذلك لأن العقيدة النفعية بوصفها فلسفة كانت يمكن أن تؤكد هنا سيطرتها.

الاقتصادية الإنجليزية غير مقبولة فى دوائر عدة. فالرداء النفعى كان يكفى تمامًا، وبخاصة بالنسبة لبعض الكتاب الألمان، للإدانة الشاملة للنظرية التى ظهرت بهذا الرداء. ومع ذلك، فما هو أكثر أهمية من هذا الموقف، الذى لم يستند على شىء سوى سوء فهم واضح، هو الموضوع الخاص بحقيقة تأثير الفلسفة النفعية على محتويات الاقتصاد "الكلاسيكى". ينبغى علينا أن نميز بصورة صحيحة بين تأثيرها على كل من التوصيات المتعلقة بالسياسة policy recommendations، السوسيولوجيا الاقتصادية، والتحليل الاقتصادى البحت. فبالنسبة للتوصيات "الكلاسيكية"، فمن المؤكد أن هناك توصيات كثيرة محايدة كليًا إزاء أى فلسفة للحياة: فلا يحتاج المرء أن يكون نفعيًا حتى يوصى بتملك الفلاحين للأرض فى أيرلندا، أو ليوصى بالعودة إلى قاعدة الذهب بعد الحروب النابليونية أو إدانة هذه العودة. ولكن ثمة توصيات أخرى- كحرية التجارة غير المقيدة- تتضمن آراء بشأن السياسة العامة ومواقف عن الحياة تبدو مرتبطة بالمذهب النفعى أكثر من ارتباطها بأى فلسفة أخرى حول الحياة -هذا إن لم نقل أكثر. أما بالنسبة للسوسيولوجيا الاقتصادية، فلا يمكن نعت المذهب النفعى إلاَّ بأنه فشل كامل ما دام مفهومه العقلانى للسلوك الفردى والمؤسسات الاجتماعية خاطئًا بشكل واضح ومن الأساس. ولكن بخصوص ذلك الجزء من التحليل الاقتصادى الذى يعنى بالمخططات العقلانية، فليس ثمة ضرر من الفلسفة النفعية، مع أنها غير ضرورية. وهذه الحقيقة تنقذ الجزءَ الأكبر من العمل الذى قدمه النفعيون فى حقل التحليل الاقتصادى، وهو أمر يمكن أن يقره النقاد إذا كانوا اقتصاديين مقتدرين.[٦]

ولم تتأثر الفلسفة المهنية فى إنجلترا، وبخاصة فلسفة مدرسة المعرفة- البديهية الاسكتلندية common-sense school، بالمذهب النفعى إلاَّ قليلاً وكانت، إجمالاً، تعادى الطريقة النفعية فى معالجة المشاكل الفلسفية على وجه التخصيص. ولكن الفكر الفلسفى الإنجليزى، أثناء تلك الفترة، لم يتوافر له قائد قوى بصورة كافية لمواجهة الدعاية الفعالة والضخمة للراديكاليين الفلسفيين. وإن قادة الفكر الذين تصدوا لتلك الدعاية بالفعل قد جاءوا من حركات رومانتيكية (انظر القسم الثانى، أدناه) وحركات دينية عدة. ثمة قائد من نوع آخر يلزم ذكره، كارلل.[٧] وبالنسبة

(٦) لا ينبغى، طبعًا، فهم ذلك القول بمعنى أن ذلك العمل لم يكن موضع اعتراض وفقًا لأسس أخرى.

(٧) تقوم شهرة توماس كارلل Thomas Carlyle (١٧٩٥-١٨٨١) على الأرضية الصلبة لأعماله التاريخية المعروفة جدًا بحيث ليس ثمة داع لأن نذكرها هنا. ولكن ليس على المرء أن يسميه=

للاقتصاديين، فإن كارلل هو إحدى الشخصيات الأكثر أهمية وتميزًا فى البانوراما الثقافية لتلك الحقبة- حيث شغل مكانة الأبطال، وعبّرَ عن ازدرائه للتفاهة المادية فى عصره، ملوحًا بالسوط لجلْد "علمنا الكئيب" Dismal Science، بين عدة أشياء أخرى. هكذا نظرَ كارلل إلى نفسه وهكذا نظرَ عصره إليه وأحبَّ أن يُنظَر إليه. وإذ عجزَ كارلل كليًا عن فهم معنى موضوعة معينة، وبإهماله لحقيقة أن كل العلوم "كئيبة" بالنسبة للفنان، فقد اعتقد أنه أمسك بالجانب الضعيف من العلوم. وقد أشاد به قسم كبير من الجمهور وعدد من الاقتصاديين الذين لم يفهموا أكثر منه معنى "العلم" ووظيفته. ولكن الاستطراد عن الاقتصاد النفعى، الذى أشرنا إليه قبل قليل، يبين إن كارلل لم يكن خاطئًا بصورة كلية. فقد دافع الاقتصاديون النفعيون عن

=مؤرخًا دون أن يضيف كلمة sui generis{فذ}، إضافة إلى أشياء كثيرة أخرى. فقد كان يرسم صوره بأسلوب وروح فنان. ورغم أن تلك الصور ترتكز على بحث سليم، وتفصيلى فى الغالب، بيد أنها تنم عن تفسيرات فنية وليست علمية. والقارئ الحديث تأخذه الدهشة إلى حد يفوت عليه فهم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية بصورة تامة تقريبًا. وسوف ينصرف القارئ عنه مع شيء يشبه الغثيان من فرط تشديده على العنصر الشخصى الذى يلاقيه فى كل مكان. ومع ذلك، فليس هذا بالضبط ما ينبغى عليه أن يفعل. إذ يمثل مفهوم كارلل "لعبادة البطل"، الذى يميل لجعل التاريخ نسيجًا من السير الفردية، سوسيولوجيا يتعذر قبولها حقًا. ولكن حينما تأتى أوقات يتعرض فيها العنصر الشخصى ومقدرته التفسيرية للخطر من كثر الإغراق بالإحصاءات وعندما يسيطر "الفرد العادى" common man على المسرح، فإن مفهوم كارلل لعبادة البطل، بتشديده على العنصر المنسى (شخصية الفرد) يصبح ترياقًا مفيدًا. وما يلى يمثل أعمال كارلل التى ترتبط بتاريخ علم الاقتصاد بشكل مباشر: (Chartism (1840); Past and Present (1843); and Latter-Day Pamphlets (1850).

ويذكر تشديد كارلل على عنصر الشخصية personality (تبين مقارنته ببنثام، الذى كان فرديًا individualist دون أن يكون ممن يؤكدون على شخصية الفرد personalist، أن هذين الكاتبين كانا متميزين تمامًا) بالكاتب ر. دبليو. إميرسون R. W. Emerson (١٨٠٣-١٨٨٢) الذى كان "رجلاً تمثيليًا" آخر، بحسب تعبيره هو. ولم يصل تشديد إميرسون على الشخصية إلى حد عبادة البطل، وإلى ذلك الحد، فإن مساهمته فى وضع مخطط سوسيولوجى للعملية التاريخية تعد أقوى من مساهمة كارلل، رغم أنها أقل أصالة منها. ولم ينازل اميرسون الاقتصاد "الكلاسيكى"، بيد أنه يبقى مهمًا بالنسبة لنا من زاوية أخرى، رغم ذلك: ففكره، الذى تركّزْ عليه تيارات كثيرة بقدر ما هو مصدر لتيارات أخرى، يشكل تعبيرًا وافيًا عن حضارة ذلك العهد لأنه عكسَ نفسه فى الظروف الخاصة" للبيئة الإنجليزية الجديدة". ومن هنا، كما أتصور، يأتى حقه فى تبوء منزلة رفيعة فى تاريخ الفكر. ويؤسفنى أن يبدو الأمر معقدًا. ومع ذلك، فنظرًا لاستحالة وصف تلك البيئة الفكرية والأخلاقية (إنجلترا الجديدة) فى المجال المتاح لنا، فينبغى علينا أن نتركها عند تلك الجملة. كما ليس بوسعى أن أنظر فى مجموعات كونكورد وكمبريدج (أو بوسطن) التى كان اميرسون وزملاءه مرتبطين بها بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا ما يبعث على الأسف كثيرًا لأن تلك المجموعات هى المصادر لتيار مهم من راديكالية أمريكية تحديدًا كانت قد أثرت على مواقف اقتصاديين أمريكان لفترة طويلة، حتى بعد اختفاء تلك المجموعات، وهى تفسر الكثير مما يجده الاقتصادى الأوروبى صعبًا على الفهم. وقد يكون لدراسة كتابات ثورو Thoreau فائدة خاصة. (حول "حركة العلم الاجتماعى"، أنظر: القسم ٦أ، أدناه).

سياسات تدل على فلسفة للحياة تستحق تمامًا كل الجَلْد الذى ساقه كارلــل. وعلــى القارئ أن يتوقف للحظة للتفكير بالصعوبة التى غالبًا ما تثيرها عبثيــةُ قسـم مـن مجادلاتنا، أى الصعوبة التى يلمسها كل من الفكر المهنى والفكر العــام فــى فصــل الجانب التحليلى فى مثل هذه المجادلات عن الفلسفة الحضارية التى تتماشــى معــه، وفى إدراك أن توجيه النقد الصارم للأول يتفق تمامًا مع الإعجاب بالثانى، والعكــس بالعكس. ومع ذلك، ثمة شيء يمكن قوله فى صــالح كارلــل حتــى مــن الزاويــة التحليلية: فقد كانت لديه رؤيا لسوسيولوجيا اقتصادية معينة كانت واقعية أكثر بكثيــر من الرؤية النفعية، رغم أنه كان يفتقر إلى الوسائل التى تجعل تلك الرؤية متماســكة تحليليًا. فقد أدرك كارلل ماهية بلد معين a nation ومــا يريــده فعــلاً والمحــددات الحقيقية لمصيره على نحو أكثر وضوحًا مما فعلَ بنثام؛ وإن التحليل، الذى يمكن أن يرْشح من صفحاته، يعالج عدة وقائع مهمة، كان بنثام قد أهملهــا، أو نحَّاهــا جانبًــا على الأقل، على أساس أنها مجرد استثناءات غير مهمة بالنسبة لمذهبه. وقد أبصــر ج.س. ميل هذا إلى حد ما. فقد أدرك ميل إن مخطط العقلانية النفعية غيــر كــافٍ تمامًا خارج نطاق مجموعة معينة من المشاكل. ولكنه لم يكن الرجل الذى يستخلص منها شيئًا، وبالتالى فإن رؤية كارلل ومقدرة ميل التحليلية لم يلتقيا أبدًا للعمــل معًــا. كما كان لكارلل تأثير على رسول آخر أقل أهمية بكثيــر (لنــا)، روســكن، الــذى نعرض إليه هنا، رغم أن كتاباته فى الموضوعات الاقتصادية تخص الفترة اللاحقة.

فى كل الفترة تقريبًا، كان جون روســكن John Ruskin (١٨١٩-١٩٠٠؛ وتوجد فى كل مرجع معتبر كل المعلومات التى يحتاجها القارئ لتقدير النقاط التى ترد فى هذه الفقرة) أحد أولئك المفسرين المبدعين للفن– رســم، معمــار، نحــت، وكذلك الشعر– الذى تعتبر تفسيراته أعمالاً فنية بحد ذاتها، أعمــالاً لهــا حياتهــا الخاصة وتنتزع الإعجاب حتى من أفراد (من أمثالى) لا يؤمنون بها كتفســيرات. وبالنسبة لنا، من المهم بصورة خاصة أن نلاحظ مساهماته فى تكوين سوسيولوجيا عامة للفن ومحاولاته لتحليل الظروف الاجتماعية التى تنتج أعمالاً فنية كبــرى أو تساعد على إنتاجها. ومنذ نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، تحولَ روســكن إلــى مهمة من شأنها أن تجعله قريبًا من الجماهير وكذلك من اقتصاديين يمتلكون ميولاً راديكالية – وهى الولع بتوجيه النقد الغاضب لآثام الرأسمالية: ويحصــل القــارئ حالاً على فكرة كافية حول ذلك النقد حينما يقرأ أعماله: Unto this last (1862), Munera Pulveris (1872), and Fors Clavigera (1871-1884). وكــل هــذه

الأعمال منشورة فى: The Works of Ruskin. وبودى توضيح نقطة واحدة فقط. ثمة سبب واضح للاعتراض على طريقة روسكن فى معالجة المشاكل الاقتصادية (وأنا لا أقصد، طبعًا، كتابه العملى المطول والذى لا يفتقر إلى النجاح فى صالح رفاه ثقافة الجماهير): إذ أخفق روسكن فى أن يحقق فى ذلك الحقل ما فعله فى حقل الفن كشىء طبيعى. فنحن نعلم أنه أعَدَّ نفسه بأقصى درجة من المثابرة لنجاحه كمفسر للفن؛ وأنه تمكنَ من المناهج وقام بدرس المادة التاريخية وفق القواعد العلمية، أن ما يرْشح من تفسيراته هو "عبقرية"، ولكن التعلم يصقل العبقرية ويجعلها فعالة.أما فى مجال الاقتصاد، فلم يقدم روسكن شيئًا ذا قيمة؛ وكل ما فعله هو إضافة دراسات تزخر بالسخط الهائل من ظواهر نصف مفهومة وأجزاء من قراءات لم يتم تأملها جيدًا. وإن هذا، وليس تقييماته (التى يتعاطف معها كثير منا)، هو الذى يقلل من قيمته إلاّ لدى كُتّاب مثل ج.أ. هوبزن J. A. Hobson. ويماثل الحكم الذى أمرره أنا عليه - علمًا بأن روسكن يرمز إلى كثيرين غيره - الحكم الذى كان سيمرره هو بالضبط على أى كاتب تولى نقد لوحات تورنر دون أن يكون قد اكتسب أولاً البراعة الكافية بالوقائع والطرق المهمة عن طريق الدراسة الوافية أدبيًا.

(ب) **الفلسفة الألمانية**: قد يعلم القارئ أن الجزء الأول من هذه الفترة شهد أكبر إنجازات الفلسفة الألمانية التأملية speculative وأن أسماء مثل كانت، شيلنج، فيخته، هيجل وشوبنهاور سوف تبرز حالاً فى ذهنه. ولكن بغض النظر عما إذا القارئ يعرف القليل أم الكثير عنهم، فإن من المستحيل أن نتناول هنا الجوانب الفلسفية البحتة من عملهم. وكل ما أستطيع قوله عن كانت وشيلنج وشوبنهاور، دون إثبات، هو ما يلى. أولاً: تشكل أعمال كانت Kant وشيلنج Schelling وشوبنهاور Schopenhaur أمثلة مذهلة على الفكر الفلسفى المستقل: فليس ثمة أمل من محاولة ربط تعاليمهم بمواقف قد تكون على صلة بالوضع الطبقى للبرجوازية أو أى عنصر آخر.[٨] ثانيًا: كان كانت الوحيد بين أولئك الكُتّاب الثلاثة ممن كان له تأثير عالمى كبير؛[٩] أما فى ألمانيا، فقد كان لثلاثتهم تأثيرًا قويًا على تفكير

(٨) لقد جرَّبَ بعض الماركسيين ذلك منطلقين من الإيمان بأن ذلك الربط أمر ممكن كما يُفترَض. إن مثل هذه القناعة تضمن دائمًا قدرًا من النجاح الزائف الذى لا يحمل أى معنى: إذ يمكن افتراض ارتباط أى شىء بأى شىء آخر.

(٩) لقد تسربت أفكار كانت إلى إنجلترا بصورة خاصة. وقد تشبثَ بها حتى جيمس ميل. ولكن الكُتاب=

الأجيال، حيث كان للعنصر الفلسفى حينذاك تأثير أكبر على نمطها الفكرى أكبر مما كان له فى الفترة اللاحقة. ومع ذلك، ومهما كانت الأشياء الأخرى التى مسها أو شكَّلها هذا التأثير، فإنه لم يمتد إلى العمل المهنى للاقتصاديين الألمان، ناهيك عن الاقتصاديين غير الألمان. من المؤكد أن كثيرًا منهم يمكن أن يصفوا أنفسهم ككانتيين. بيد أن مناهجهم ونتائجهم المهنية من شأنها أن تتماشى مع أى فلسفة أخرى. أما فى حالتى فيخته وهيجل، فإن مسألة التأثير هذه تطرح نفسها بصورة مختلفة نوعًا ما.

وبالنسبة لفيخته،(١٠) فلا بد من التعليق عليه لأنه ربط فلسفته التأملية، بالمعنى التقنى للمصطلح، بعنصر سوسيولوجى وسياسى تجاوز حقل الاقتصاد كثيرًا وتنبغى ملاحظته لسببين: لأن فيخته وضع خطة لتنظيم اقتصادى محدد للمجتمع سيجرى تناولها فى القسم المتعلق بالاشتراكية، أدناه؛ ولأن فيخته احتل مكانة أساسية فى التطوير المبكر "لعلم الاقتصاد الشمولى" universal economics لدى شبان O. Spann.(١١)

=غير النفعيين، وبخاصة هاملتون Hamilton وكذلك كهنة ذوى ميول فلسفية، قد غمروها باهتمامهم، وهو أمر لا يثير الاستغراب إذا تذكرنا العناصر ذات الأصل الإنجليزى التى نجدها فى فكر كانت. وسنلاحظ، فى المكان المناسب، حماسة أ. مارشال لكانت- وهو أمر يحتل أهمية فائقة فى البيئة الفكرية فى أيام مارشال الأولى.

(١٠) ما يهمنا من أعمال ج.غ. فيخته J. G. Fichte (١٧٦٢-١٨١٤) بصورة خاصة هو Reden an die deutsche Nation (1808); Grundlage des Naturrrechts (1796-7); and Der geschlossene Handelsstat (1800). وكل هذه الأعمال منشورة فى: Sammtliche Werke (الذى أصدره آى. ه. فيخته I. H. Fichte ١٨٤٥-١٨٤٦). ومما يفاقم صعوبات التفسير كثيرًا هو حقيقة تعرض أفكار فيخته، من عدة نواح جوهرية، إلى تغيرات من نوعين مختلفين: فقد تغيرت أفكاره، أثناء مجرى حياته، بنتيجة انكبابه عليها من جهة؛ ولتغير تصوره العام بنتيجة تجارب ألمانيا المتميزة أثناء الفترة النابليونية التى حولت المواطن العالمى cosmopolitan- الذى كان قد عرّفَ بلد المرء على أنه البلد الذى حدث أن كان فى وقت ما عند "قمة الحضارة" إلى وطنى متوهج.

(١١) كما ذكرنا من قبل، فإن الفكرة القائلة إن تاريخ علم الاقتصاد يمكن أن يُوصَف من خلال الصراع بين "نظامين" فكريين: فردى individualist وشمولى universalist تعود حقا إلى البروفيسور بريبرام Pribram. ولكن البروفيسور شبان كان هو من أسّسَ ما يعرف فى ألمانيا بالمدرسة الشمولية universalist school. حول علاقة فيخته بتلك المدرسة، كما فهمها شبان، أنظر: O. Spann, Haupptheorien der Volkswirtschaftslehre (الطبعة الأولى ١٩١١، ثمة عدة طبعات لاحقة؛ الترجمة الإنجليزية عام ١٩٣٠). وبوسع القارئ، الذى يريد عرضًا آخر لأول تقديم للاقتصاد الشمولى وأكثر تعاطفًا مما أستطيع تقديمه، الرجوع بصورة نهائية إلى عرض البروفيسور سالن Salin فى: Encyclopaedia of the Social Sciences (المقالة التى تحمل عنوان " Economics "، القسم المتعلق ب " Romantic and Universalist Economics ") حيث ترد كل أعمال شبان. وحينما يفحص القارئ بدقة عرض البروفيسور سالن (المرجع المذكور توًا، المجلد الخامس،=

من المؤكد إن فيخته لم يكن فرديًا بالمعنى البنثامى أو نصيرًا لسياسة عدم التدخل. فإذا كان هذا يجعل من كاتب ما "شموليًا"، فإن فيخته كان شموليًا إذن، ولكن الشىء الوحيد الذى ينبغى قوله هنا هو أن هذا النوع سيزداد كثيرًا إلى حد غير مريح. وإذا لم يكن هذا كافيًا لجعل المرء شموليًا، فيتبقى لدينا مفهوم فيخته لفكر جماعى فوق- فردى و"أكبر من الوعى" superindividual and "superconscious" group mind- تشارك فيه الحواس المختلفة. إن مجرد حقيقة تشديد فيخته على استقلال ظاهرة المجتمع Society عن ظاهرة الدولة State، إضافة إلى كون هذا التمييز قديم كقِدم المذهب السكولائى، لا يتضمن بالتأكيد أى شىء "شمولى" تحديدًا فى مفهوم فيخته. صحيح أن هذا المفهوم يقع ضمن الخط "الشمولى"، بيد أنه يقع أيضًا ضمن خطوط أخرى كثيرة كالخط الوضعى تمامًا entirely positivist line لدوركهايم Durkheim، مثلاً. إن افتراض وجود ارتباط بين فيخته وشبان من خلال المذهب الرومانتيكى قد يكون أقل واقعية نوعًا ما من إرجاع فكر دوركهايم إلى فيخته. إن الاعتماد على مثل هذه العلاقات اللفظية البحتة معناه وضع الأشياء فى غير مواضعها على أى حال ولا يخدم سوى الحيلولة دون إدراك العلاقات الأكثر جوهرية.

أما هيجل،[١٢] فإن التعليق عليه يأتى من ثلاثة اعتبارات. أولاً: لنجاحه الهائل؛ ثانيًا: لنظريته عن الدولة ولأن فلسفته تشكل فرعًا مهمًا مما سنصطلح على تسميته بالمذهب التطورى؛ ثالثًا: لتأثيره البنّاء على فكر كارل ماركس.

=ص ٣٨٦-٣٨٧) سيدرك حالاً سبب قلة تعاطفى مع شبان. ولو أن الشموليين اكتفوا بالتبشير "بأقدس" تفسير ما وراء- اقتصادى أو فلسفى meta-economic or philosophical لكل من الواقع الاقتصادى والنظرية الاقتصادية، فيمكن أن لا يثور اعتراض؛ وفى الواقع، يُفترض أن أتعاطف بالفعل مع علمهم- ما وراء الاقتصادى، مع أن بوسعى أن أفسره لنفسى من خلال سكولوجيا الجموع Gestalt psychology. على أى حال، يمكن أن تكون فلسفتهم غير ذات أهمية بالنسبة لنا، كما هو شأن لاهوت كينيه.ولكنهم يدعون اِدعاءات أخرى أكبر، أى يزعمون أنهم طوّروا طريقة- تحليل جديدة ومختلفة. فهم "يرفضون" حقًا الفرضيات المتعلقة بالتسعير والنقود، مثلا. ولكن كل ما يفعلوه، بعد رفضها، هو إعادة صياغتها بطريقة غير محكمة وغير كافية. فبعد رفض مفهوم التوازن، مثلاً، أدخل البروفيسور شبان مفهوم الأهمية المتساوية (عند الحدود) الذى يخدم الشىء نفسه بالضبط.

(١٢) ج. دبليو. ف. هيجل G. W. F. Hegel (١٧٧٠-١٨٣١). وما يلى يمثل أهم أعماله بالنسبة لنا. Phanomenlogie des Geistes (١٨٠٧؛ الطبعة الثانية من الترجمة الإنجليزية عام ١٩٣١)؛ وعمله الأكثر "واقعية" realistic الذى يمكن أن يصلح لتوضيح بعض أشكاله "التجريدية" أكثر: Wissenschaft der logik (١٨١٢-١٨١٦؛ الترجمة الإنجليزية عام ١٩٢٩) و Vorlesungen uber die philosophie der Ges Schiichte (الذى نشر عام ١٨٣٧ كما يتضح من أوراق المحاضرات؛ الترجمة الإنجليزية المنقحة عام ١٨٩٩).

إن كل ما أستطيع قوله حول النقطة الأولى هو أنها تجعل من فلسفة هيجل أحد عوامل السياسة الاجتماعية Zeitgeist التى نحاول عرضها. ولا أستطيع أن أقول أكثر من هذا، لأن نجاحه تجاوز كل الحدود التى قد يكون بوسعى تفسيرها. فقد كان يمكننى تفسير النجاح المؤقت فى ألمانيا للفيلسوف الذى اشتهر بقوله:"من بين كل تلاميذى لم يفهمنى سوى واحد، وهذا الواحد أساء فهمى". وربما كان بوسعى أيضًا، جزئيًا بفضل حقيقة أن فلسفة هيجل يمكن أن تُفسَر تفسيرات مختلفة كثيرًا، تفسير ليس فقط قوة تأثير هيجل على الفكر الألمانى بل أيضًا الانبعاث القوى لهذا التأثير فى القرن العشرين أيضًا. ولكن ما لا أستطيع إدراكه هو تأثيره الهائل فى إنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، أى فى بلدان كان من المفروض أنها لا تلائم تلك النبتة. ومع ذلك،فإن الواقعة نفسها مؤكدة. أما النقطة الثانية، فسندرسها فى القسم الرابع من هذا الفصل. وننصرف الآن لدرس النقطة الثالثة المتعلقة بتأثير هيجل على ماركس.

لقد اقترب ماركسيون كثر، وليس فقط ممن لديهم ميول فكرية فلسفية، من التأكيد على إن جذور الماركسية تكمن فى مذهب هيجل، وإن العلاقة بينهما هى علاقة تبعية، وإن التسليم "بالمنهج الديالكتيكى" يشكل جزءا من الأصولية الماركسية. ولكن ماركس نفسه كان له رأى آخر. ففى مقدمة الطبعة الثانية من المجلد الأول من Das Kapital، يخبرنا ماركس بأنه كفيلسوف كان هيجليًا؛ وأنه لم ينسَ قط تفضيله المبكر لفلسفة هيجل؛ وإن الانتقادات التى وجهت إليها، والتى اعتبرها هو انتقادات سطحية، لم تؤدِ إلاّ إلى تقوية ميله "للتجاذب" معها. بيد أنه لم يسمح لنفسه قط بالانقياد لها فى بحثه الوضعى حول حقائق المجتمع الرأسمالى. وأنا أفترض أن هذا التأكيد مقبول. غالبًا ما يسيء الكُتاب تفسير منهجيتهم وإن من الممكن أن يكون ماركس على خطأ. ولكن يمكن أن نبين أنه لم يكن كذلك. إذ يمكن إرجاع كل فرضياته الاقتصادية والسوسيولوجية، إضافة إلى رؤيته للعملية الرأسمالية ككل، أما إلى مصادر أخرى غير فلسفية – مثل نظرية ريكاردو الاقتصادية – أو أن تؤخذ كنتيجة لتحليل وقائعى empirical محدد قام به هو نفسه. فالعنصر الهيجلى فى تفسيره ليس سوى شكل يمكن طرحه جانبًا فى جميع الحالات دون أن يتأثر جوهر المحاجّة. وإن الحالة الوحيدة التى يمكن الشك بها ستُناقش أدناه.

إن الفلسفة "المثالية" idealistic philosophy (أى الغيبية) لم تسيطر يومًا دون أن تتعرض للتحدى. وعند انقضاء الفترة المدروسة، فإن خط المادية materialism، الذى نربطه نحن بالعقلانية البرجوازية، كان قد أكد نفسه بمعزل عن التيار النفعى. ويشجع هذا الخط، من بين أمور أخرى، على تفسير هيجل تفسيرًا ماديًا: فقد اكتشف البعض أن مفاهيم هيجل الغيبية غير ضرورية حقًا لطريقته العامة فى المحاجّة التى يمكن أن تظل سارية من دون هذه المفاهيم وأن تسقطها بالتالى. وقد يكون لودفيج فيورباخ[١٣] أهم الهيجليين الذين تحولوا إلى ماديين مباشرين حينما فعلوا ذلك. ويدين المصير البائس "للمفكرين الأحرار" free thinkers (أنصار المادية الميكانيكية أو الحسية)، ممن كتبوا فى العقود الأخيرة من هذه الفترة والذين تأتى أهميتهم فقط من أن نجاحهم كان يشكل علامة مهمة على تطور الأزمنة، بشىء ما إلى هيجل، ولكن هذا الشىء أقل مما يمكن أن نتصور وأقل مما تصوره مؤرخون كثر. وهكذا مرة أخرى، فحينما نقوم بتحليل التيارات الواسعة من الأفكار، نميل كثيرًا إلى تخيل وجود علاقات معينة بين الفقاعات لمجرد أنها تتدفق من نفس الفوهة البركانية.

(ج) المذهب الوضعى لدى كونت: إن نوعية الفكر الفلسفى فى الفترة المدروسة كانت، طبعًا، أغنى كثيرًا مما يوحى به عرضنا. ولكننا نختار من هذا الفكر عنصرًا معينًا يجسد ليس فقط عنصرًا رئيسيًا من عناصر ال Zeitgeist فى تلك الفترة، بل أنه مهم أيضًا للاقتصاديين بصورة خاصة. ففى فرنسا، استمرت الفلسفة المهنية باتباع تقليد ديكارتى يتداخل بشكل متميز مع الأفكار التى تنحدر من التجريبيين الإنجليز، من كونديلاك، ومن تيار "المعرفة – البديهية" الاسكتلندى كرد فعل ضد كونديلاك.[١٤] إن العنصر المعادى للغيبية، الذى سأسميه العنصر

---

(١٣) يمتلك عمل ل. أ. فيورباخ L. A. Feuerbach (١٨٠٤–١٨٧٢): Das Wesen des Christenthums (١٨٤١؛ والطبعة الثانية من الترجمة الإنجليزية عام ١٨٧٧) مكانة أساسية من ناحيتين: أولاً، فقد هاجم هذا العمل أسس ذلك الجزء من ميتافيريقيا هيجل الذى ضايق أنصارها "ذوى التفكير الحر" كثيرًا، والذى بدا مساندًا للمعتقدات الدينية؛ ثانيًا، أنه هاجم، ولو بشكل أقل مباشرة، ميتافيزيقيا هيجل إجمالاً وحوّل الفلسفة إلى سوسيولوجيا من نوع ردىء– وهى علامة لها دلالة بليغة على تطور الأزمنة. (حول عداء ماركس الشديد لنظام فيورباخ الفكرى الذى لا يُستبعَد طبعًا تأثره به: انظر القسم ٣ج، أدناه).

(١٤) تجرى الإشارة عادة إلى تلك المجموعة بالانتقائيين eclectics، مع ما فى هذا من حكم قيمى، الأمر الذى قد لا ينصف بصورة تامة العضو الأهم فيها، فيكتور كوسن Victor Cousin. كما أنها ترتبط بمجموعة أخرى تضم منظّرين سياسيين وأفرادًا مهنيين practitioners (ومؤرخين) تحلقت حول=

الوضعى positivist، مستبعدًا كل المعانى الممكنة الأخرى لهذه الكلمة، كان قد أكد نفسه بأشكال عدة. ولكنه وجد تعبيره الأوفى تقريبًا فى مقترح طرحه سان سيمون وحققه أوجست كونت Auguste Comte (١٧٩٨-١٨٥٧، وهو عالِم فيزياء نظرى من حيث تعليمه) فى كتابه: Cours de philosophique positive، وهو عمل كان قد لبى حاجتين واضحتين ومستقلتين منطقيًا. أولاً: الحاجة إلى كيان عام من الفكر من شأنه أن يملأ الفراغ الذى تركه تقهقر الفكر الغيبى، الحاجة إلى بديل معين للفلسفة (أو الدين) ثانيًا: الحاجة لكيان عام من الفكر من شأنه أن يُدخل شيئًا من النظام على النمو الواسع للبحث المتخصص.كما شكّلَ عمل هربرت سبنسر Herbert Spencer: Synthetic Philosophy {الفلسفة التركيبية}- "التركيبية" حقًا- الذى ظهر فى دفعات بدءا من عام ١٨٦٢ (First Principles, Biology, Psychology, Sociology, and Ethics) محاولة أخرى لتلبية كلتا الحاجتين بمعنى ما.

ظهر عمل كونت: Cours فى ستة مجلدات خلال الفترة ١٨٣٠-١٨٤٢. وتشكل رسائله إلى ج. س. ميل (Letters d" Auguste Comte a John Stuart Mill, 1841-1846, publ. 1877) العمل الوحيد من بين كتاباته الأخرى الذى يقع ضمن اهتمامنا. وبالنسبة لبقية أعماله، فنحسن صنعًا كلما قلّلنا من الإشارة إليها. وحينما نتحدث عن كونت وعمله، فينبغى أن نتذكر أننى أقصد الإشارة إلى هذين العملين حصرًا، ذلك لأن المذهب الوضعى Positivism ومذهب كونت Comtism اكتسبا أيضًا معانى مختلفة تمامًا نتيجة الانحرافات فى سنواته كونت الأخيرة.

يطرح العمل Cours، كما أشرنا توًا، جانبين ينبغى التمييز بينهما بدقة. أولاً: أنه يفسّر المذهب القائل أن كل معرفتنا تدور حول علاقات ثابتة بين ظواهر معطاة لا معنى للتكهن بطبيعتها أو أسبابها. لقد أعاد هذا المذهب الوضعى اتجاهات قديمة إلى الصدارة واستبق، من بعض النواحى، مذهب النقد التجريبى empiriocriticism الذى اكتسب أهمية فائقة فى الفترة اللاحقة. إن هذا المذهب هو

=شخصية روير- كولارد القوية Royer-Collard (الحزب "النظرى" doctrinaire party كما كانت تُعرَف، وكان يعود إليها إلى هذا الحد أو ذاك جوزوت Guizot، المؤرخ ورئيس الوزراء). وتشكل المجموعتان عنصرين مهمين فى صورة باريس خلال الحقبة بين عامى ١٨١٥ و١٨٤٨، وقد تماشى فكرهما مع فكر اقتصاديى الفترة المدروسة. ولكننى أشرت إليهما للاعتذار فقط عن عدم قدرتى على إقحامهما فى عملنا.

مذهب فلسفى بالمعنى التقنى للمصطلح- ولو أنه معنى سلبى- وبصفته هذه، فهو لم يمارس، ولم يكن قادرًا على ممارسة، أى تأثير على البحث فى أى علم محدد.

ثانيًا: غير أن اهتمام كونت الأساسى لم يكن بهذه الفلسفة فعلاً.إذ يبدأ عمله: Cours بالسؤال المتعلق بالكيفية التى نتمكن بها، فى وقت يتعذر فيه تجنب التخصص، من إنقاذ الوحدة العضوية لكل المعرفة البشرية التى كانت حقيقة أساسية فى عصور المعرفة الموسوعية. وتمثلَ جوابه على هذا السؤال فى أن من الضرورى أن نخلق، لذلك الغرض، تخصصًا آخر وهو تخصص Generalites {العموميات}. وهذه الخطة لها معناها بمعزل عن أى مذاهب فلسفية قد يفكر بها المرء وأنها عادت إلى الصدارة فيما بعد. ويمثل Cours محاولة لتنفيذ هذه الخطة بطريقة محددة وبنظرة محددة.

وكانت طريقة كونت كما يلى: فهو قد حاول ترتيب مجموع كل المعرفة العلمية (حيث انه لم يعترف بالمعرفة من غير المصادر العلمية) فى تسلسل هرمى من العلوم، أو إذا غيرنا التشبيه، ترتيبها ضمن مبنى يشغل كل علم طابقًا معينًا منه والذى تنطلق أسسه من المنطق والرياضيات باتجاه مشاكل المجتمع البشرى. وقد خُصصت الطوابق الستة تباعًا إلى الرياضيات، الفلك، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء والسوسيولوجيا، علم المجتمع، وهو ترتيب يتضمن الغياب الواضح لعلم النفس. وقد تقدمَ كونت بالفعل، إذا تعينَ على مواصلة التشبيه، لتجهيز كل طابق بما تصورَ أنها عناصر كل علم والتى هى العناصر الأكثر ضرورةً للعلم الذى يشغل الطابق التالى. ولا يمكن أو ينبغى أن نقول أى شىء حول فخامة ونواقص تلك الخطة أو تنفيذها.

وقد كان لكونت تأثير كبير على العلوم الاجتماعية عمومًا وعلم الاقتصاد بشكل خاص كبيرًا وحقق هذا التأثير قوة دفع عند انقضاء القرن. ولم يكن هذا بسبب "فلسفة" كونت بل لأنه قدَّمَ عملاً سوسيولوجيًا بنفسه.وسيترتب علينا تناول مساهماته - البناءة والناقدة - فى بقية هذا الفصل وفى فصول لاحقة. ومع ذلك، فمن الملائم أن نذكر المساهمات الأربع الأكثر أهمية، وأن نبتَ حالاً باثنتين منها. (١) لقد عمّدَ كونت علم السوسيولوجيا الناشئ وصاغ له برنامجًا دراسيًا كان قد بشّرَ بالتطورات اللاحقة فى علم النفس الاجتماعى؛ (٢) إن هذه السوسيولوجيا مصممَّة، كما سنرى، لمفهوم القرن الثامن عشر للتطور الاجتماعى؛ (٣) أدخل

كونت مفاهيم الستاتيكا والديناميكا فى العلوم الاجتماعية؛ (٤) كما طوّرَ كونت منهجية معينة قادته إلى مهاجمة منهج الاقتصاد "الكلاسيكى" بطريقة معينة استبقت عدة انتقادات لاحقة. وأباشر الآن بالتعليق على المساهمتين الأخيرتين.

أما بالنسبة للمساهمة (٣)، فقد اهتم كونت بالتطور الاجتماعى أساسًا (انظر القسم ٤ ب، أدناه).ولكنه أدرك تمامًا أن فكرة التطور لا تشمل كل المشاكل التى تطرحها الأنظمة الاجتماعية. كما توجد أيضًا ظواهر أو جوانب غير تطورية تتطلب معالجة مختلفة. ولذلك، فقد جمع كونت كيانًا من الوقائع والفرضيات عن "الغرائز الاجتماعية" التى تفعل وتتفاعل بعضها مع بعض بحيث تنتج، من خلال عملية توازنية، " النظام العفوى للمجتمع"؛ وقد طرح كونت هذا الكيان من الوقائع والفرضيات بجانب المُركَّب التطورى أو، كما أسماه هو، نظرية "التقدم الطبيعى". وإذ يستعير كونت، كما يقول هو هذا، المصطلح الذى يعود إلى عالِم الحيوان هـ دى بلانيفيل H. de Blainville، فقد أسمى ذلك الكيان بالستاتيكا وذلك المركب بالديناميكا. وكان ج. س. ميل، وهو الكاتب الذى أدخل هذه المصطلحات فى النظرية الاقتصادية، مطلعًا على فكر كونت بصورة جيدة، ومن الطبيعى الافتراض أنه أخذها منه، رغم أنه لا يقول هذا. فإذا كان الأمر كذلك، فإن ميل يكون على خطأ فى حديثه عن "تعميم سار لتعبير رياضى معين" (Principles, Book IV, ch. I). ونظرًا إلى وجود كتاب كثر ممن فشلوا فى تقدير أهمية هذا التمييز حق قدره وحاولوا أن يصفوه كثمرة غير منطقية لطريقة ميكانيكية فى التفكير، فمن المناسب الآن، بقدر تعلق الأمر بجدوى الحديث حول الاستعارة أصلاً- استعارة المصطلحات وليس التمييز نفسه الذى يفرض علينا نفسه فى جميع الأحوال - الإشارة إلى حقيقة أن مصدر الإعارة النهائى لم يكن علم الميكانيكا بل علم الحيوان، وسنعود إلى هذا الموضوع أكثر من مرة، ومع ذلك، ينبغى أن نشير إلى إن تعريفات ميل للستاتيكا والديناميكا تشابه تعريفات كونت، بقدر ما أعلم؛ ولكن هذه المصطلحات اكتسبت معانى مختلفة فيما بعد وهى ما تزال تستخدم بمعنى مختلف.

ومن ناحية المنهج (٤)، فخطة كونت كانت تنصب على ملاحظة الوقائع التاريخية والإثنولوجية وتأسيس علمه الاجتماعى من تعميمات كتلك التى يمكن أن توحى بها تلك الوقائع. وهذا، طبعًا، برنامج مألوف جدًا، وقد تبناه حينذاك ولاحقًا كُتَّاب كثر، وبخاصة الاقتصاديين التاريخيين. ويتمثل الأمر المهم جدًا بإدراك

الواقعة المحيرة التالية: ففى حين كان من الطبيعى تمامًا بالنسبة للاقتصاديين التاريخيين تبنى هذه الخطة، فقد كان من غير الطبيعى قط أن يفعل كونت هذا. فالمؤرخ وبالتالى الاقتصادى التاريخى لا يثق بأى نظرية تحاول "عزل" العنصر الاقتصادى فى الحياة الاجتماعية. إذ تشكل النظرية، بالنسبة له، شيئًا تكهنيًا وغير واقعى حقًا speculative and unrealistic. بل إن النظرية شيء أسوأ من هذا: فهى بناء تكهنى يستعير طرقه من العلوم الطبيعية. فالظاهرة الحقيقية وحدها فى كل جوانبها التاريخية - مع الأخذ بالاعتبار الوجوه الاقتصادية والأخلاقية والقانونية والثقافية فى وقت واحد- هى، بالنسبة له، الموضوع الحقيقى للبحث الاجتماعى الذى، لذلك، ينبغى أن تختلف طرقه toto caelo {من جميع النواحى} عن الطرق التى يستعملها عالِم الطبيعة. ولكن كونت لم يكن قادرًا على المحاجَّة بهذا الشكل. على العكس، فقد أراد تبنى طرق عالِم الطبيعة. فحينما اتهم هو الاقتصاديين "الكلاسيك" بالتكهن غير العلمى، فقد قصدَ بالضبط عكس ما كان يقصده اقتصاديو المدرسة التاريخية. وفى هذه النقطة، كان كونت على خطأ تمامًا، كما أدرك هذا ج.س. ميل. ولكن، إضافة إلى نقده الخاطئ هذا، فإنه أخطأ أيضًا فى اختياره للمنهج. ذلك لأن علم الطبيعة لا يقبل واقعة معينة دون تحليلها: فعلماء الطبيعة، سواء فى المختبر، أو عند الاختبار العقلى (حينما تتعذر التجربة الفيزيائية)، يقومون فعلاً بفصل أو عزل الجوانب الفردية ويضعون حولها نظريات واضحة تتجاوز كثيرًا أى شيء جازف الاقتصاديون يوما ما بفعله. ولو أراد كونت أن يكون "علميًا" بهذا المعنى، لما تبنى أى طريقة غير تلك التى أخذ بها بنثام وساى، وج.س. ميل فيما بعد. فقد تبنى الطريقة التى تبناها بالفعل (التعميم من الواقعة التاريخية أو الإثنولوجية التى لم تخضع للتحليل) عن طريق الخطأ، وإذا كان قد استبق قسمًا من الحجج اللاحقة للمدرسة التاريخية، فقد فعل ذلك عن طريق الخطأ أيضًا، علمًا بأن جهله البرىء بعلم الاقتصاد والحكم المسبق ضده، على طريقة سان سيمون، هما المصدران النفسيان لكلا هذين الخطأين طبعًا. وتكتمل مسرحية الأخطاء حينما ندرك أن كونت توّجَ هذه الأخطاء كلها بانغماسه هو نفسه بتكهن غيبى بصورة حقيقية. ويقلل هذا التوضيح من تصورنا لتأثير كونت إلى حد بعيد: فالاقتصاديون التاريخيون المتأخرون من مدرسة شمولر لم يكونوا كونتيين قط؛ وأن قرابتهم الفلسفية والمنهجية كانت مختلفة تمامًا؛ وأنهم توصلوا إلى حججهم ضد النظرية "الكلاسيكية" من منطق وضعهم الفكرى الخاص؛ وأنهم كانوا سيصلوا

إليها، حتى لو أن كونت لم يعش أبدًا؛ وأنها مجرد صدفة، إذا صح التعبير، أن تبدو هذه الحجج أو قسم منها، كونتية بالنسبة للمؤرخ.(١٥) ويظهر تأثير كونت بوضوح أكثر على بعض الأنصار الآخرين للمذهب التاريخى. (حول إنجرام Ingram، مثلاً، انظر الجزء الرابع، الفصل الرابع، أدناه).

٢. الحركة الرومانتيكية والتاريخ الوصفي

يمكننا أن نتعلم الكثير عن السياسة الاجتماعية Zeitgeist لو تيسر لنا عرض التيارات الأدبية فى الفترة المدروسة. ويمكن استخلاص استنتاجات مهمة من نجاح روايات ديكنز، تشاكيراى أو فلوبير، التى هى أيضًا بحوث سوسيولوجية حقًا- والممتزجة كثيرًا بالأيديولوجيات التى لا نعزوها عادة إلى من يقرأ هؤلاء الكتاب من القراء. كما كان بوسعنا أن نشير إلى مثال بليغ آخر: إذ يمكننا تعلم الكثير عن طريق تحليل تفجر الحماسة الألمانية للفن الإغريقى والذى بدأ فى القرن الثامن عشر(١٦) واستمر فى القرن التاسع عشر. وينبغى أن نمتنع عن ذلك. ولكن كانت ثمة حركة أدبية، الحركة الرومانتيكية Romanticism، لا نستطيع تجاهلها وذلك لأهميتها الحقيقية بالنسبة لتطور العلوم الاجتماعية، من ناحية، ولما نُسب لها من أهمية عن طريق الخطأ، من ناحية أخرى.

(أ) **الحركة الرومانتيكية:** بدأت الحركة الرومانتيكية فى القرن الثامن عشر، كما هو شأن نقيضها الحضارى: المذهب النفعى. وليس بوسعنا، نحن الذين نهتم أساسًا بالعمل التحليلى لهذه الحركة، أن نفعل أفضل من اختيار الاسم الكبير، هيردر،(١٧) كمعلّم لنا. وبخلاف المذهب النفعى، لم تكن الحركة الرومانتيكية فلسفة،

---

(١٥) ولكن هذا لا يصح على علمه السوسيولوجى: فقد انحدر منه كثير من السوسيولوجيين، وبخاصة الفرنسيين منهم (دى روبرتى de Roberty، دوركهايم Durkheim وآخرون). ولكن بالنسبة للاقتصاديين ممن واجهوا بعضهم بعضًا فى "معركة المناهج"، فقد كان منجر Menger: المنظر، كونتيًا أكثر بكثير من شمولر Schmoler: المؤرخ.

(١٦) Geschichte der Kunst des Altertums J. J. Winckelmann: – وقد ظهر هذا الكتاب المهم وصفيًا وتفسيريًا عام ١٧٦٤.

(١٧) J. G. von Herder, (1744-1803): Fragmente uber die neuere deutsche Litterarur (1767)، وأكثر أعماله الرومانتيكية وضوحًا هى ما يلى: Uber den Ursprung der Sprache (1772); Ideen zur Philosophie der Geschichte der Menschheit (1784-91) والتى هى أكثر كتاباته أهمية بالنسبة لنا. بيد أن فكر هيردر يتجاوز الحركة الرومانتيكية: فالتأثر بتلك الحركة والتأثير عليها يمثل=

أو عقيدة اجتماعية، أو "نظام" سياسى أو اقتصادى. فهى موضة أدبيـة كـان لهـا موقف معين من الحياة والفن. فمن ناحية، اقتصرت هذه الحركة على حلقات مـن المثقفين كليًا- حيث لم يكن ثمة رومانتيكيون ممن هم ليسو من رجال الأدب أيضًا. ومن ناحية أخرى، اكتسبت الحركة أهمية عالمية فى حقـل الأدب وفـى الحقـول المجاورة كالنقد الأدبى وفقه اللغة. ولكنها كانت تعنى أقل من هذا بالنسـبة للرسـم والهندسة المعمارية والموسيقى- رغم أنها وضعت موضات فى هـذه المجـالات أيضًا، الأمر الذى تشهد عليه بعض الأشياء المرعبة "القوطية"(*) Gothic، مثلاً - بينما لم تؤثر إلاَّ سطحيًا فى المجالات الأخرى التى مستها. ولكن من تاريخ الأدب، يمكن بالفعل تشكيل قائمة مؤثرة من الأسماء مثل بيرون Byron، الفيرى Alfieri، شـيلى Shelley، وردزورث Wordsworth، كوليريـدج Coleridge، سـكوت Scott، لونجفيلو Longfellow، تشـاوبراند Chateaubriand، جـاوتر Gautier، هوجو Hugo، هولدرلن Holderlin، نوفـاليس Novalis، برنتـانو Brentano، آرنيم Arnim، وآل شليغل Schlegels الاثنين.[١٨] وينبغى أن نبحث هنـاك عـن إنجاز الحركة الرومانتيكية وعن العمل الجدى للرومانتيكين. ومن المؤكد أن أولئك الكتاب كانوا قد انطلقوا فى رحلتهم من تلك القلعة، كما هو شـأن رجـال الأدب، وأنهم طافوا بتلك الأجزاء من الفلسفة والعلم الاجتماعى التى حـدث أن اجتـذبتهم. وما يهمنا هنا هى المآثر التى اجترحوها فى هذه الرحلات. ولكن ينبغى أن نتذكر، حينما نتناول هذه المآثر، أننا لا نتعامل مع لب العمل الرومانتيكى، وأن نتوقـع أن تكون حبوب القمح التى نعثر عليها مخلوطة مع القش من عمل الهواة.

=جانبًا واحدًا من عمله فحسب. فبوصفه سوسيولوجيًا، خبرَ ومارسَ هيردر تأثيرًا يتعلق بالبيئة (انظر القسم ٣ج، أدناه)؛ وحارب علم الجمال لدى كانت بروح تجريبية تقريبًا؛ وثمة فقـرات فـى عملـه: Ideen عن التغير الثقافى cultural change تحمل طابع سبنسر. وتجعله نظرياته عن اللغـة، الأدب، الفن، الدين، علم الأساطير- بما فى ذلك مقترحاته المنهجية باتجاه فقه لغة مقارن وعلم أساطير مقارن وعلم وراثة- رائدًا لعدة اتجاهات حديثة مهمة مثلما تجعله وريثًا لعدة اتجاهات مهمة تخـص القـرن الثامن عشر بما فى ذلك اتجاهات يحفظها تقليد هوبز-لوك-هيوم Hobbes-Locke-Hume. وإذا كنـا لا نستطيع تناول هذه التيارات المتعارضة من الأفكار، التى توضـح جوانـب عـدة مـن السياسـة الاجتماعية Zeitgeist فى القرن التاسع عشر، فعزاؤنا يجب أن يكون فى أنها فشلت كليًا فـى إثـراء علم الاقتصاد.

(*) قوطى: خاص أو متسم بخصائص الطراز القوطى (فى فن العمارة) الذى نشأ فـى شـمالى فرنسـا وانتشر فى أوروبا الغربية من منتصف القرن الثانى عشر إلى أوائل القرن السادس عشر.

(١٨) جوته Goethe أعظم من أن يُهمَل، وكان، علاوة على ذلك، يكره الرومانتيكيين بشدة. ولكـن عملـه يبدى عدة عناصر رومانتيكية على الدوام. ولم يكن جوته "كلاسيكيًا" صـارمًا، أو حـاول أن يكـون كذلك، إلاَّ نادرًا.

ومع ذلك، فحتى بالنسبة للأعمال الأدبية، لا نملك إلاَّ أن نستغرب من الحقيقة التى تبينها فعلاً تلك القائمة من الأسماء والتى تبرز أكثر فى أى قائمة أكبر. فالأعمال والكتاب الذين يمكن تسميتهم رومانتيكيين بمعنى ما أو بآخر لا يملكون فى الغالب سوى القليل من الصفات المشتركة ويبدون كغرباء حينما نضع أحدهم بجانب الآخر. ولكن هذه الحقيقة تكف عن إثارة استغرابنا بمجرد أن نحاول تعريف الموقف الرومانتيكى. ففى ظاهر الأمر، يشير هذا الموقف إلى أسس ثورية للفن مقابل الأسس التقليدية، مثلاً، مقابل وحدات أرسطو الثلاث المثيرة (حول الزمان، المكان والحركة). ولكن تحت هذا السطح، ثمة شيء أكثر أهمية بكثير،أى الثورة revolt مقابل العرف، وبخاصة العرف المعقلن rationalized: النهوض العاطفى (الذى قد يكون حقيقيًا) مقابل العقل البارد؛ الدافع العفوى مقابل المنطق النفعى؛ الحدس المقابل التحليل؛ "الروح" مقابل العقل؛ الخيال وعاطفة التاريخ الوطنى مقابل النتاجات المصطنعة لحركة التنوير. دعونا نسمى هذا الموقف ب النفور من التفكير anti-intellectualism، رغم أن هذا المصطلح سيستخدم بمعنى مختلف بعد قليل. وحينما نتذكر أن الحركة الرومانتيكية كانت تقتصر على المثقفين – وبالتالى كانت شيئًا مختلفًا تمامًا عما يمكننا تسميته نفور عامة الناس من التفكير– فلا ينبغى أن نستغرب من التسمية المتناقضة ظاهريًا: نفور المثقفين من التفكير intellectual anti-intellectualism. وحينما ننظر إلى الحركة الرومانتيكية بهذا الشكل، فإنها تندرج فعلاً ضمن حالة معروفة جيدًا: فالمثقفون، كغيرهم من العاملين، يشعرون بالقرف من أدواتهم من وقت إلى آخر وتتملكهم رغبة شريرة ب "الإضراب" عنها واستعمال قبضاتهم بدلاً منها.

ويفسر هذا التشخيص، بين أمور أخرى، سبب استحالة وصف الحركة الرومانتيكية بطريقة نظامية ضمن كيان متماسك وتطوير قواعد من شأنها تمكيننا توحيد الأفكار والبرامج الرومانتيكية بنفس السهولة التى نوحد بها الأفكار والبرامج النفعية، مثلاً. فطبيعة هذه الحركة كانت من النوع الذى يهز المشاعر. وإن غناها يعود إلى هذه الحقيقة بشكل رئيسى. ومن جرّبَ تأثيرها كان يشعر بحرية الحركة فى أى اتجاه بعد أن يكون قد تمت إثارته. وهذا يصح بشكل خاص على الآراء السياسية والاقتصادية لكتاب رومانتيكيين فرديين حاول مؤرخون متأخرون توحيدها ضمن اتجاهات راقت لهم حينما كانوا يتعاطفون معها، وضمن اتجاهات استنكروها حينما كانوا يعادون تلك الاتجاهات. والصورة الناشئة كانت

غير واقعية فى كلتا الحالتين. فقد تمت مطابقة الحركة الرومانتيكيـة ب"الرجعيـة" السياسية؛ صحيح أن كثيرًا من الرومانتيكين، كمسايرة لاتجاهات زمـانهم، انقلبـوا إلى محافظين أو "رجعيين" عندما انقلبت بيئاتهم، بل أن بعضهم باع خدماتـه إلـى حكومات"رجعية"؛ ولكن الطابع الثورى حقًا لم يَضعْ قط بشكل كامل ويمكن تجميعه من حالة القائد القوى للرأى العام جوزيف فون جـوريس.كمـا جـرت مواجهـة الأيديولوجيا الرومانتيكية بأفكار بنثام حول الحرية والديمقراطية؛ صـحيح، مـرة أخرى، أن الحرية الرومانتيكية لم تكن من نوع الحرية الذى تبشر به مقالة ج. س. ميل، وأن الديمقراطية الرومانتيكية لم تكن كالشىء الميكانيكى لدى بنثام؛ بل يمكن المحاجّة أن بعض الرومانتيكيين كانوا يمتلكون فهمًا، لما تعنيه الحرية والديقراطية بالنسبة للناس كما هم وكما يفكرون ويشعرون، أعمق مما كان عليه فهم النفعيـين وأعمق من فهم أى فرد آخر ممن يحاوِل أن يفرض مخططًا منطقيًا مـن صـنعه على الأشكال الاجتماعية القائمة. وقد نُسب أيضًا إلى الحركة الرومانتيكيـة ميـل قوى – أن كلمة "ميل" taste هى الكلمة الصحيحة ما دمنا نتحدث عن رجال أدب– للدين الكاثوليكى الرومانى؛ صحيح أن الرومانتيكيين، عبـر إحساسـهم بالحقـائق الحية، كانوا يميلون إلى النظر إلى تلك البنية الجبارة بمشاعر تختلف عن مشـاعر النفعيين؛ وصحيح أيضًا، على الأقل فى أوائل القرن التاسع عشـر، أن حـركتهم مضت بموازاة "انبعاث كاثوليكى معين " وكانت مرتبطة به، بيد أن من الخطأ تمامًا الخلط بين الاثنين. فقلة من قادة الحركة الكاثوليكية الحقيقيين (جوريس Gorres هو المثال الأكثر أهمية وأن تشاوبراند Chateaubriand مثال مشكوك فيه) برزوا فى الحركة الرومانتيكية، غير أن موقف معظمهم من هذه الأخيرة كان موقف اللامبالاة والتردد. وأخيرًا، فإذا كانت الحركـة الرومانتيكيـة تـرتبط بفلسـفات اجتماعيـة "شمولية"، فهذا يعود فقط إلى أن الرومانتيكيين كانوا يعارضون المـذهب الفـردى العقلانى من النوع النفعى، ولكن الشعور، الحدس، الدافع الذى مجدوه كان شعورًا، وحدسًا، ودافعًا ذاتيًا وفرديًا، وأن هذه الذاتية المتطرفة بالذات، التى لم تعـرف أى قاعدة ملزِّمة، هى التى جعلت جوته ضدهم.

وقد يطرح القارئ السؤال التالى: ماذا بوسع حركة كهذه أن تضيف إلى علم الاقتصاد؟ سيختلف الجواب، طبعًا، بحسب ما إذا كنا نفكر بالموقف من المشـاكل العملية، حالات التقديس الأيديولوجية، الأمزجة، وما شـابه، أم بالتحليـل التقنـى. فالرومانتيكى، أو أى كاتب متأثر بالموقف الرومانتيكى، ينظر طبعًا إلـى الحيـاة

الصناعية بروح غير برجوازية ويتخذ آراء تختلف تمامًا عن الآراء البنثامية. وعلى نحو أكثر عمومية، يشعر الرومانتيكى باشمئزاز مشروع من الميل النفعى لاختزال التنوع النابض بالحياة للأشكال والعمليات الاجتماعية إلى بضعة تعميمات فجة للمصالح المعقلنة كليًا والقائمة على اللذة hedonic. وأنه كان سيبنى فى الفسحة الفارغة التى يتركها المذهب النفعى- أو، بخلاف ذلك، يتدبر مكانًا يحفظ فيه ما هو مجرد هراء من زاوية هذا المذهب- مزارًا للأشياء الفريدة تاريخيًا وللقيم غير العقلية extrarational (رغم أن هذه القيم كانت تختلف كثيرًا من كاتب رومانتيكى إلى آخر، كما تبينَ من المناقشة أعلاه). ولكن الكثير من ذلك لا يبدو صحيحًا بصورة تامة، كما أشار بعض الكتاب الرومانتيكيين. ومع ذلك، ينبغى أن يكون واضحًا أن الحركة الرومانتيكية لم تكن كلها زيفًا أدبيًا. فالزاوية التى تلائم التاريخ الذى يُعنى بالبحث عن الحقيقة العلمية لا تلائم تقييمًا ما شاملاً. ومع ذلك، يمكننا أنِ نذكر مساهمات محددة حول التحليل الوضعى.

ليس ثمة ما يمكن تسجيله بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد التقنى. وإذا أخذنا بالاعتبار طبيعة الحركة، فإن هذا هو الشىء الوحيد الذى يتعين علينا أن نتوقع والذى هو ليس بمثابة حتى انتقاد. ويبدو لى أن محبى الحركة الرومانتيكية المتحمسين يرتكبون خطأ تكتيكيًا بإصرارهم على وجود مساهمات من هذا النوع لأن هذا الخطأ بشكل خاص أكرههم على تحويل كاتب مثل آدم مولر Adam Muller (١٧٧٩-١٨٢٩) إلى بطل. وإلى هذا الحد، ينبغى التسليم بصراحة بأنه لم يكن هناك قط شىء من قبيل "مدرسة رومانتيكية فى علم الاقتصاد".

يقف دبليو. روشر W. Roscher، كما أعتقِد، وراء شيوع هذا التعبير وذلك فى مقالته: " Die romantische Schule der Nationalokonomik in Deutschland," Zeitschrift fur die gesamte Staatswissenschaft, 1870)، وهو الذى غمرَ مولر بمديح لا يستحقه. وباضطرارهم للبحث عن أعضاء إلى تلك "المدرسة"، فقد لجأ "الشموليون" المحدثون إلى ثلاث وسائل. أولاً، أدخلوا فيها كتابًا مثل ف. جينتز F. Gentz وك.ل. فون هالر K. L. von Haller وهما ليسا اقتصاديين على الإطلاق (بوسع القارئ المهتم أن يرجع إليهما فى أى كتاب معتبر)؛ ثانيًا: ضموا إلى المدرسة كُتابًا مشهورين لم تكن تربطهم بها إلاَّ أضعف العلاقات، إنْ كانت هناك أى علاقة حقًا، مثل ف. ليست F. List؛ ثالثًا: كرسوا

أنفسهم لمهمة اكتشاف أعضاء إضافيين ممن تم اعتبارهم مبدعين عن حق مثل فرايس فون بادر Franz von Baader (Sozietatsphilosophie, in: his Samtliche Werke, 1854) الذى يمكن تصنيفه كسوسيولوجى. أما بالنسبة لآدم مولر نفسه (من أعماله الرئيسية: Elemente der Staatskunst, 1809, new ed. 1922; Versuche einer neuen Theorie des Geldes.., 1816, new ed. 1922; Von der Notwendigkeit einer theologischen Grunglage der gesamten Staatswissenschft, 1819؛ ثمة مجموعة من المقالات نشرها الدكتور ياكوب باكسة Jacob Baxa الذى كتب أيضًا سيرة حياة مولر مع فهرست كامل عام ١٩٣٠) فيكفى أن نقول إن علمه الاقتصادى يتمثل فى إعادة تقييم سلبية لجزء من وقائع ومحاجّات آ. سمث – مثل سياسة عدم التدخل، مذهب حرية التجارة، مسألة تقسيم العمل، وما شابه – الأمر الذى يخصه هو وليس نحن، وفى تقديمه عدد من مفاهيم غيبية غير مؤثرة بتاتًا.

لنفترض أن ثمة معنى حتى من القول، مثلاً، أن النقود هى نقود فى لحظة انتقالها من يد إلى يد أخرى فقط، وأنها فى هذه اللحظة لا تكون شيئًا خاصًا (allod كما أسماها هو) بل ملكية عامة (feod)، أو أنها التعبير عن القيمة الوطنية أو "القوة الوطنية"– فماذا فى ذلك؟ إذ تعجز هذه التفسيرات للمعانى الغيبية بطبيعتها عن إبلاغنا بأى شىء مما لا نعرف فعلاً عن العلاقات القائمة فى العالم التجريبى. ومن ناحية أخرى، لا أريد أن أذهب إلى أبعد من هذا. فلا أنوى مقارنة الجهل الذى يفشل فى تقدير مهام ومناهج التحليل حق قدرها بجهل آخر يفشل، بنفس الدرجة، فى تقدير مهام ومناهج الرؤية أو التفسير الفلسفى للمعانى. ويكفى، بالنسبة لى، أن أتمكن من جعل القارئ يفهم أن هذين هما عالمان مختلفان لا يتماسان فى أى نقطة ولا يستطيع أى منهما إخبارنا بشىء عن الظواهر فى العالم الآخر – أو أى كلمة ينبغى استخدامها– دون اختزال محاجّتها إلى عبث. ولجعل هذه النقطة تبرز بقوة، فأننى أمتنع عن إثارة السؤال حول مدى جودة أو سوء تكهنات مولر حينما ننظر إليها كفلسفات.(١٩)

---

(١٩) على أساس ذلك السؤال فقط يكون للاختلاف معنى بيننا وبين المعجبين بمولر من الشموليين المحدثين. ويترتب عليهم أن يتفقوا فعلاً مع ذلك التأكيد– وبخاصة لأننى مستعد أيضًا لتقديم أحكام قيمية سياسية –لأنهم تظاهروا دائمًا بالاستخفاف بحقل ادعى ابتعاده عن التكهن الرومانتيكى أو أى تكهن غيبى آخر.

ومع ذلك، يبدو أن من الممكن التحدث عن سوسيولوجيا رومانتيكية أو، على الأقل، عن مساهمات محددة للكتاب الرومانتيكيين فى السوسيولوجيا الاقتصادية والسياسية والعامة. وقد سبق أن أشرنا إلى إحدى هذه المساهمات: ونستطيع إعادة صياغتها بالقول أنها تتمثل بإدخال، فى تحليل المؤسسات وتحليل السلوك فى إطار المؤسسات، مُرَكَّب الإرادات الإنسانية، العادات، المعتقدات، وما شابه، غير العقلانية nonrational (التى هى ليست مناقضة للعقلانية irrational) التى تشكل ماهية مجتمع ما ويتعذر بدونها فهم المجتمع وطبيعته. ويمكن ذكر أسماء هردر ونوفالس كأمثلة لتوضيح هذا.[٢٠] إن العنصر الفنى، بشكل خاص، فى الحركة الرومانتيكية يفسر التشديد على العلاقات وردود الأفعال النفسية– وهى حقيقة تلقى بعض الضوء على الرأى القائل أن الرومانتيكيين هم رواد علم النفس الاجتماعى الحديث.[٢١] والمثال البارز على هذا النوع من المساهمات هو مفاهيم: الروح الوطنية (Volksseele)، الشخصية الوطنية، ومصير الوطن. وقد سارعَ رجال الأدب إلى التقاط هذه المفاهيم التى اكتسبت دلالة عاطفية لديهم. ولكن العواطف، إضافة إلى الرؤى الفلسفية، يمكن أن تذوى، وعندئذ يكشف مفهوم الروح الوطنية عن نفسه كمستودع لعدد من الحقائق المهمة جدًا. وقد راق هذا المفهوم، حتى ككيان، لكثير من السوسيولوجيين المتأخرين ذوى التفكير الجماعى. أما كيف يمكن صنع شىء "وضعى" جدًا positive من مفهوم الروح الوطنية هذا، فهذا الأمر تبينه حقيقة أن هذا الأخير نجده أيضًا لدى كاتب غير رومانتيكى قط مثل كونت.

ولكن الأهمية الرئيسية للحركة الرومانتيكية بالنسبة للاقتصاد التحليلى تكمن فى الدافع الذى منحته لكل أنواع البحث التاريخى. فقد علمتنا هذه الحركة أن نفهم بصورة افضل الحضارات الأخرى غير حضارتنا كحضارة العصور الوسطى والحضارات الموجودة فى خارج أوروبا أيضًا. وقد أتاح هذا مشاهدات جديدة، آفاقًا أوسع، مشاكل جديدة، وقبل كل شىء، تصفية الازدراء الأحمق الذى أبداه الإراديون والنفعيون لكل الأشياء التى سبقت "عهد التنوير إياه".[٢٢] لنلقى نظرة

---

(٢٠) كان نوفالس Novalis هو صاحب الاسم المستعار فردريك هاردينبيرج Friedrich von Hardenberg (١٧٧٢-١٨٠١)، الشاعر الألمانى. ويمكن تجميع نظرية جزئية fragmentary theory عن المجتمع من كتابه غير النظامى (Gesammelte Schriften، الذى نشره أوبيناور Obenauer عام ١٩٢٥). ثمة مقالة كتبها كارلل حوله ولكنها لا تتجاوز جوانب فنية معينة.

(٢١) لا أشارك بوجهة النظر تلك دون تحفظ (انظر الجزء الرابع، الفصل الثالث، القسم ٥ھ، أدناه).

(٢٢) لقد استعمل ثيوفل جاوتر Theophile Gautier، أحيانا، تعبير: قروسطى moyennagiste كمرادف=

سريعة على الحالة الأهم من الحالات التى تعكس بوضوح التأثير الرومانتيكى، تأثير مفهوم الروح الوطنية وكل المفاهيم الأخرى، على السطح على الأقل: نشوء المدرسة التاريخية للقانون Historical School of Jurisprudence. فهذه المدرسة تكتسب أهمية إضافية بالنسبة لنا لأنها ساعدت على ظهور حركة مماثلة فى علم الاقتصاد.[٢٣]

وبعد حروب التحرير، أكدت اليقظة الوطنية نفسها فى عدة مقترحات كانت تشير نحو ألمانيا موحدة بصورة مباشرة تقريبًا. ومن بينها كانت مقترحات لسَنْ القانون الألمانى. وقد تعرض أحد تلك المقترحات- التى قدمها القانونى البارز ثيباوت Thibaut- إلى انتقاد قاسى فى كراسة كتبها سافيجنى والتى جذبت الانتباه على المستوى الوطنى.[٢٤] لقد تجاوزت محاجّة الكراسة المناسبة الخاصة بها وارتقت إلى سوسيولوجيا عامة للقانون مفادها أن المؤسسات القانونية فى بلد ما هى سوى جزء من حياته الفردية كبلد وأنها تعبر عن كليته؛ وعن كل وضعه المحدد تاريخيًا؛ وهى تجسد كل العلاقات والضرورات الصميمية لتلك الحياة التى تجد فى تلك المؤسسات صياغة كافية إلى هذا الحد أو ذاك؛ وهى توافق البلد

=لتعبير: رومانتيكى، ويبدو أن كلا التعبيرين يحملان نفس المعنى إلى حد كبير بالنسبة للوسط الرومانتيكى romanticist cenacle فى باريس. إن هذه العبادة لحضارة القرون الوسطى لم تفشل، طبعًا، فى استثارة سخريات الليبراليين وذلك أساسًا لأنها تضمنت معالجات مثالية غير تاريخية إضافة إلى(فى حالة جاوتر) ارتداء صدريات حمراء. ولكن ينبغى علينا استكمال الأمر والتغاضى عن طرائف رجال الأدب التى لا مفر منها: لأننا إذا تجاهلنا هذه العبادة، فإن تجاهلاً أكبر يكون قد أصاب la raison {المذهب العقلى}.

(٢٣) يبدو تأثير المدرسة التاريخية للقانون واضحًا بصورة خاصة فى حالة روشر الذى أخذ حججًا من القانونيين وأبدى اهتمامه بما أعتبره تشابهًا دقيقًا فى أوضاع الحقلين القانونى والاقتصادى. ولا يمكن إثبات وجود تأثير كهذا فى حالات أخرى مثل ر. جونس R. Jones (انظر الفصل السادس، أدناه).

(٢٤) فردريك كارل فون سافيغنى Friedrich Karl von Savigny (١٧٩٩-١٨٦١): Von Beruf unsere zeite fur Gesetzgebung und Rechswissenschaft (1814)، وهو قانونى أكاديمى شهير كان قد جدد، فى عمل سابق أصيل على نحو مذهل (Recht des Besitzes, 1803)، القانون العتيق الذى كان سائدًا فى زمانه. وبتأسيسه، سوية مع إكهور Eichhorn (الذى يمثل العنصر الألمانى فى الحلف بينما يمثل سافييجناى العنصر الرومانى) لمجلة: Zeitschrift fur geschichtliche Rechtswissenschaft, 1815 وبعمله: Geschichte des romischen Rechts im Mittelalter (1815-31) وعمله الآخر: System des heutigen romischen Rechts (1840-49) يكون سافيجنى قد بلغ منزلة متميزة فى قيادة العالم القانونى الألمانى فى أيامه سواء بالمعنى الأكاديمى أو بالمعنى الوظيفى (فى بروسيا). وتعنى هذه القيادة انتصار المدرسة التاريخية فى ذلك الوقت. ولكن لا ينبغى اعتباره المؤسس لهذه المدرسة. ولو كان لدينا مجال كاف لأوضحنا إن سافيجنى قد قاد وطوّرَ على نحو متميز اتجاهًا كانت بذوره قد بُذرت من قبل.

المعنى مثلما يوافق جلد المرء بدنه؛ وأن إحلال قانون مستنبط ذهنيًا محلها يشبه سلخ جلد المرء واستبداله بجلد اصطناعى. وعليه- وهذا هو ما يهمنا- فإن ضرورة دراسة القانون لا تكون من زاوية بضعة مبادئ عقلانية، بل فى الإطار الذى يضم كل صلات القانون بالروح أو الشخصية الوطنية. ومن هنا يأتى الاستنتاج- المعارض تمامًا للرأى البنثامى- القائل إن الطريقة الوحيدة التى ينبغى يلزم الأخذ بها فى التشريع العلمى هى الطريقة التاريخية.(٢٥) وهذا هو، باختصار شديد، مذهب وبرنامج المدرسة التاريخية للقانون. ونظرًا لاستعمال مفهوم يدور حول روح وشخصية وطنية، فإن العلاقة بين هذه السوسيولوجيا التاريخية للقانون والفكر الرومانتيكى تحديدًا تبرز بقوة وربما بقوة أكثر مما ينبغى. ذلك لأن المعرفة البديهية تخبرنا أن المفهوم التاريخى للقانون historical jurisprudence كان يمكن أن يظهر حتى لو لم يكن هناك أى مذهب رومانتيكى. ويسرى هذا أيضًا على أولئك الاقتصاديين الألمان الذين، بحصولهم على التعليم القانونى أو بما كان لديهم من ميل مؤسسى، وفق المصطلح الأمريكى المتأخر، كانوا قد تأثروا بمثال المدرسة التاريخية للقانون.

(ب) **التاريخ الوصفى**: إلى أى حد ينبغى إرجاع التطورات الغنية فى التسجيل التاريخى المهنى professional historiography فى تلك الفترة إلى الأفكار الرومانتيكية: هى مسألة ما تزال تثير الجدل. صحيح أن المزاج الرومانتيكى شجع الاهتمام بالبحث التاريخى وزاد من تقبل الجمهور لنتائجه. ولكن ليس من المأمون الذهاب أبعد من هذا دون أسباب محددة غير مجرد الاعتقاد بالتأثير الشامل للمذهب الرومانتيكى. ولكن يبدو لى أن ثمة سببًا واحدًا كهذا يوجد بالفعل. فالفترة كانت تمتلك حقًا عددًا كبيرًا من المؤرخين ممن دافعوا عن قضية معينة، قضية بلد أو نظام أو حزب سياسى ما، أو انشغلوا بتصنيف- نعم، كما

---

(٢٥) ينبغى تذكر النقاط التالية إذا أردنا تجنب سوء الفهم. (١) إن هذه السوسيولوجيا القانونية ليست تصوفية أو معادية للإصلاح. فهى لا تتبنى سوى الإصلاح "العضوى" organic reform الذى يلبى ضرورات "عضوية" بالمقارنة مع الإصلاح النابع من مبادئ تكهنية. وقد دعم الإصلاحات سافيغنى نفسه كمستشار أول. (٢) أن لهذه السوسيولوجيا جانبًا يمكن أن يوصف بأنه "محلى"national وذلك كنتيجة لتشديدها على الظروف المعطاة تاريخيًا, ولكنها لا تحمل مضامين "وطنية" nationalistic مهما كان نوعها. (٣) وحتى الإصلاحات التى نفذت بروح تاريخية كانت تفترض مسبقًا مبادئ عامة معينة واستنتاجات نابعة منها. وقد أهمل سافيجنى هذا، مما يجعل برنامجه غير كاف علميًا، مهما كبرت مزاياه. ومن المهم جدًا، بالنسبة لنا كاقتصاديين، أن ننتبه إلى هذا الخطأ، من ناحية، وأن ندرك أنه لا يقلل من فائدة المنهج التاريخى، من ناحية أخرى.

يصنف المعلمُ دفاترَ تلاميذه- الأفراد والحوادث، التى يقومون بتاريخها، وفقًا لمعايير أخلاقية وحضارية خاصة بهم.[٢٦] ومع ذلك، فثمة ميل كان قد أكدَّ نفسه باتجاه انتهاج خط مختلف، أى تقديم الوقائع فى ضوئها الخاص بها وتركْ الحوادث تظهر كما كانت ستظهر للأفراد الذين عاشوها والمحافظة على لون وروح زمان مكان هذه الحوادث. ويثير هذا "التفسير المتأصل" immanent interpretation للعمليات التاريخية عدة مشاكل منهجية جدية حول طبيعة الفهم الغريزى للأفراد والحضارات، التى يتضمنها التفسير المتأصل هذا. وهو يمثل أهمية خاصة بالنسبة لنا وذلك للشبه الشديد بين أسسه وأسس ماكس فيبر. ويرتبط التفسير باسم ليوبولد فون رانك أساسًا Leopold von Ranke.[٢٧] ويمثل أوغسطين ثيرى Augustin

(٢٦) وهكذا، فقد دافع اللورد ماكاولاى Macaulay ليس فقط عن قضايا إنجلترا، بل أيضًا عن قضايا حزب الهويجى (حزب المحافظين): إذ لم يقم بأى جهد لفهم وجهات النظر الأخرى. وقد مجّدَ ميكيليت Michelet فرنسا؛ ومجّدَ درويسن Deoysen سياسة بروسيا؛ ودافع دالمان وفون روتك Dahlmann and von Rotteck عن المذهب الليبرالى ونظام الحكم الدستورى؛ ودافع غروت عن ديقراطية أثينا (George Grote, History of Greece, 1st ed.. 1746-56 - وهو كاتب يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لنا لأنه كان بنثاميًا أصوليًا وأحد أهم أعضاء مجموعة الراديكاليين-الفلسفيين)؛ ودافع ج. بانكروفت G. Bancroft عن ديمقراطية جاكسون (♣ أندرو جاكسون، رئيس الولايات المتحدة السابع ١٨٢٩-١٨٣٧). إن كل هذه الحالات تنطوى على خطر واضح لتشويه الوقائع أيديولوجيًّا، بغض النظر عن أى نية واعية للكاتب. ولكن حتى إذا كان يجرى سرد كل الوقائع بتجرد تام، فإنها ستحمل، إذا صح التعبير، طابعًا مصطنعًا- طابع قناعات الكاتب أو مذهبه- وليس طابعها الخاص بها. لنتأمل مثالا آخر من نوع مختلف إلى حد ما ويخص دبليو.ى. ليكى W. E. H. Lecky (وبخاصة عمله: History of the Rise and Influence of he Spirit of Rationalism in Europe, 1865 وهو أحد الأنصار القليلين نسبيًا raison {للمذهب العقلى} فى القرن الثامن عشر. أولاً، كان ليكى يكتب من زاوية سوسيولوجيا محددة للتاريخ تجعل من الأفكار القوى المحركة للعملية التاريخية. وإضافة إلى ذلك، فقد اختزل ليكى مسار الأفكار إلى مخطط يغفل كل شىء ما عداَ الصراع الظافر بدرجة متزايدة بين العقل مع الدين. وهكذا، فقد كتب ليكى تقريرًا يرتبط بقوة مع عقيدة محددة وليس له من معنى من دونها. وانتهز هذه الفرصة للفت الانتباه إلى المشاكل التى تنتج عن العادة الساذجة لدى المؤرخين الذين لا يهتمون بشىء أو قضية سوى تنصيب أنفسهم كقضاة على كل شئون البشر، المؤرخين الذين يدركون كل الدوافع ويحيطون بكل معايير السلوك. والمثال التالى يوضح هذا.كان مومسن Mommsen العظيم ضحية كبيرة لخداع النفس الذى نقصده هنا: فقد كان يعرف كيف ينبغى معالجة الفيالق الرومانية فى المعركة حول تريبيه؛ ويعرف كيف كان على ششرون أن يتعامل مع تآمر كاتالينا؛ ويعرف الدوافع التى تسيطر على يوليوس قيصر. ولكن مومسن لم يعى قط مدى خطورة اعتماده على فهمه الغريزى- فهم ذهن برجوازى مقتدر ومحترم دون شك يعود لأواسط القرن التاسع عشر. وكان لذلك الفهم تأثيرات واضحة أيضًا على مناهج الاقتصاديين.

(٢٧) بعيدًا عن تقديم رأيى الخاص، بوسعى الإشارة إلى أن غالبية المؤرخين من كل البلدان يتفقون معى حول تسميته كأول مؤرخ فى تلك الفترة.ويقوم تأثيره العالمى- بما فى ذلك على التاريخ الوصفى فى الولايات المتحدة أيضًا- بشكل رئيسى على المعيار الجديد للعلم التاريخى الذى كانت حلقته الدراسية الشهيرة مسئولة عن وضعه. وقد تجانست براعته فى استعمال الوثائق الأصلية الجديدة وتطبيق أسس جديدة فى النقد مع رفضه قبول التوجيه من الأفكار الفلسفية (وبخاصة الهيجيلية). وحينما نلاحظ=

Thierry نصيره الفرنسى. إن عمل هذين الكاتبين وكتاب آخرين يحمل، فى جوانبه الأكاديمية، طابعًا محايدًا بالنسبة للحركة الرومانتيكية، وطابعًا معاديًا فى جوانبه الأخرى. ولكن احترامهم لاستقلال كل حضارة ولونها الخاص يشكل أمرًا مشتركًا مع الأفكار الرومانتيكية، وهو أمر لا ينبغى أن نهمله.

أما بالنسبة للنقاط الأخرى، فنظرًا إلى استحالة تغطية التاريخ الوصفى للفترة المدروسة بحيث نحصل على انطباع كافٍ، فينبغى علينا أن نكتفى بعرض موجز للجوانب التى تهم علم الاقتصاد أكثر من غيرها. أولاً، كانت هناك مواد جديدة وطرق جديدة للنقد. فالتاريخ الوصفى كان، فى هذه الفترة بالضبط، قد ابتعد عن نطاق المصادر الأدبية وشرع- بصورة نظامية وبمقياس كبير- باستعمال الوثائق الأصلية والمعلومات التى تحفظها النصب التذكارية والمنقوشات والعملات وما شابه ذلك.كما كشفت الكتابة المسمارية (جروتفيند Grotefend) والحروف الهيروغليفية (شامبليون Champollion) عن أسرارها. وتم تعلم طرق استغلال الوثائق الأصلية وابتدأ نشر أعمال شاملة عن مواد كتلك: وتشكل مدرسة القراءة والكتابة Ecole des Charles، وسلسلة رولز الإنجليزية والنصب التاريخى الألمانى Monumenta germaniae historica أمثلة على نشاط مفيد ونظامى لم يكن له مثيل فى حقلنا الخاص. وبلغ النقد للمصادر الأصلية مستويات جديدة وأنه، سوية مع المواد الجديدة، هو الذى أنتج أعمال نيبور Niebuhr.[٢٨] ومومسن. ولكن التشديد على الوثيقة الأصلية كان أمرًا شاملاً تمامًا. ويشكل هذا التشديد الميزة العلمية الرئيسية لميكيلت Michelet.كما نجده أيضًا لدى كتاب لا نقيّمهم كعلماء أساسًا مثل ثيرس Thiers، السياسى. ونجده حتى لدى مبدعى الرواية الواقعية مثل الأخوة جونكور Goncourt.

=العنصر الرومانتيكى فى عمله، ينبغى أن نضيف أنه نفسه كان حريصًا على إبعاد نفسه عن الحركة الرومانتيكية.

(٢٨) كنت أتمنى لو أتوقف لأضع موجزًا لشخصية وعمل ذلك الموظف المدنى، العالِم، المصرفى، المعلم والسفير (ب.ج. نيبور، ١٧٧٦-١٨٣١) الذى وضع كتابه: Romische Geschichte البحث فى التاريخ الرومانى على أساس جديد. ومن بين أمور أخرى، فهو يمتلك الحق فى شيئين لكى يعامَل كاقتصادى أيضًا: فقد كان مرجعًا حول السياسة النقدية؛ كما كتب العمل: Forschungen zur internationalen Finanz-und Bankgeschichte (الذى نشره أ. تريند A. Trende عام ١٩٢٩).أما العمل الشهير لثيودور مومسن Theodor Mommsen فهو: Romische Geschichte الذى ظهر خلال الفترة ١٨٥٤-١٨٥٦.

ثانيًا: طوّرَ المؤرخون اتجاهًا للتحليل السوسيولوجى استفاد من قربه من الوقائع. وكأمثلة على هذا الاتجاه، يمكن الإشارة إلى اهتمام نيبور بالمؤسسات وموضوع آثار السياسات والإصلاحات واهتمام ثيرس بالعوامل العرقية. ومن النادر أن يكون الاتجاه قد وصل إلى مستوى التنظير الصريح، ولكنه غالبًا ما تضمن نظريات سوسيولوجية، رغم أنها، طبعًا، لم تكن الأفضل قط لأنها لم تكن مترابطة بدقة. وعلاوة على ذلك، فثمة اهتمام أكثر من السابق بالظواهر الاقتصادية بذاتها. وقد تجلى هذا الاهتمام حتى فى المواضع التى يكون تجليه فيها أقل احتمالاً. فقد ظهر فى حقل التاريخ القديم، من ناحية،[٢٩] وفى حقل التاريخ "المصوّر" للفترة pictorial history، من ناحية أخرى. ويوضح كتاب اللورد ماكاولاى (Macaulay: History of England 1848-61) ما أقصده بالتاريخ المصوّر إلى حد الكمال: التاريخ الذى يركز على الحوادث العسكرية والسياسية الحية ووصفها أملاً فى الحصول على نتيجة مثيرة. ولكن كتاب ماكاولاى يضم فصولاً تصف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تشكل صورًا مؤثرة حقًا، ولكنها صور مختلفة تمامًا. ويسرى مثل هذا التقييم أيضًا على كتاب ثيرس: L. A. Thiers, History of French Revolution (1st French ed., 1823-7; English trans. 1838).

ثالثًا: كان ثمة أدب، مما تعود أهميته لما أنجزه ولكونه يضع الأساس للتطورات اللاحقة، يمكن أن يوصف بأنه ثمرة للجناح العلمى البحت من المدرسة التاريخية للقانون أو كثمرة لجناح المؤرخين المؤسسين. وسيتم توضيح هذا الأدب من خلال أربعة كُتّاب بارزين تقع خطوطهم فى البحث ضمن الفئة المتصورة، رغم الاختلاف الواسع فيما بينهم. كان ماورير يشكل المرجعية الأساسية،[٣٠] وإن كان قد تعرضَ للتحدى، لنظام ألمانيا الاجتماعى فى القرون الوسطى ومارست نظرياته تأثيرًا عميقًا وكبيرًا طوال القرن التاسع عشر وحتى بعد أن تم هجرها.

---

(٢٩) والأمثلة هى Die Staatshaushaltung der Athener الذى هو دراسة حول مالية أثينا كتبه أوجست بوك August Bockh ((١٨١٧)؛ وعمل أ.هـ. هيرين A. H. Heeren الأكثر أهمية: Ideen uber diee politik, den Handel der Vornehmsten Volker der alten Welt (١٧٩٣-١٨١٢، الترجمة الإنجليزية ١٨٣٣-١٨٣٤). وقد امتد تأثير ذلك العالِم والمعلم العظيم إلى مجال واسع شمل الجغرافية السياسية أيضًا.

(٣٠) G. L. von Maurer (1790-1872), Geschichte der Markenverfassung in Deutschland (1856); Geschichte der..Hofverfassung in Deutschland (1862-3); Geschichte der..Hofverfassung in Deutschland (1865-6); Geschichte der..Stadeverfassung in Deutschland (1869-71).

وتولى الكتاب الشهير لفوستل دى كولانجس، الذى تغلغل فى المعرفة العامة للمثقفين(ولكن ليس فى المعرفة العامة للاقتصاديين، بقدر ما أعلم)، ترتيب العمل العلمى لنظرية مفادها أن الدين هو العامل الأهم فى تشكيل المؤسسات القانونية والسياسية لمجتمع ما، وهى نظرية لا تتناقض مع الوقائع قط، بفضل الارتباط بين الأقسام المختلفة من الحياة فى المجتمع، حتى إذا قدِّرَ لها أن تكون خاطئة أو غير كافية.[٣١] وتعود قيادة السير هنرى ماين (١٨٢٢-١٨٨٨) إلى الفترة التالية، ولكن العمل الذى أذاع شهرته يعود إلى الفترة المدروسة. ويوضح هذا العمل الجهد التنظيرى للمؤرخ على أحسن وجه.[٣٢] أخيرًا، يحسن بنا أن نذكر العمل التاريخى-الاثنولوجى ل ج.ج. باكوفن J. J. Bachofen،[٣٣] رغم أن تأثيره يعود إلى الفترة التالية أيضًا.

أخيرًا: رابعًا لقد فرض ال Kulturgeschichte.[٣٤] نفسه كاختصاص متميز، رغم أنه ليس ظاهرة جديدة طبعًا. ولهذا التخصص صلات واضحة بحقلنا. فهو يمكن أن يرسم لوحات جدارية أو رسومًا صغيرة جدًا. ويبين الهامش الوارد أدناه الكاتبين البارعين فى كلا هذين الشكلين: بوركهارت وريل.[٣٥]

---

(٣١) N. D. Fustel de Coulanges (1830-89), La Cite antique. (ويدور هذا العمل أساسًا حول دولة، أو polis، أثينا، ١٨٦٤؛ الترجمة الإنجليزية ١٨٧٤.)

(٣٢) Sir Henry Maine, Ancient Law (1861). ويحسن بباحثى علم الاقتصاد أن يعرفوا عن عمل ماين أكثر من شعار:"من المكانة إلى الاتفاقات التعاقدية" from status to contract.

(٣٣) أى أحد أعمال باكوفن J. J. Bachofen الذى سأشير إليه: Mutterrecht (1861)- وهو منبع كل الأدب حول النظام الأمومى.

(٣٤) وهذه كلمة أخرى يتعذر إيجادٍ مقابل إنجليزى دقيق لها، وهى تشير إلى تاريخ الثقافة. كما أن ترجمتها إلى تاريخ الحضارة ليس دقيقًا بصورة تامة. ومن المضلل أكثر أن تترجم إلى تاريخ المجتمع المدنى.

(٣٥) من الأعمال الفخيمة ل ياكوب بوركهارت Jakob Burchhardt (١٨١٨-١٨٩٧) يكفى، لأغراضنا، أن نذكر: Die Kultur der Renaissance (1860; English trans. 1878).ومن الصعب تعريف هذا العمل بكلمات عامة، رغم تقتى بأنه معروف لجميع القراء. وقد تقترب العبارة التالية من تعريفه قدر= الإمكان: أنه رؤية للحياة فى حقبة معينة معبرًا عنها من خلال الفن والسياسة (مأخوذيْن بأعم المعانى الممكنة). إن النقطة الجوهرية التى تميز بنية كهذه عن تاريخ أى من الأشياء التى تجهز هذه البنية بمادتها- عن تاريخ الأدب والفن بحد ذاته، أو العلم بحد ذاته، أو التاريخ الاقتصادى أو الاجتماعى أو أى علم سياسة آخر بحد ذاته- هى أن هذه الأشياء لا تظهر فى البنية لذاتها هى بل لغرض التعبير بشكل وظيفى عن واقع آخر أوسع وأعمق.أن مكانة ياكوب بوركهارت فى تاريخ الفكر تتجاوز ذلك العمل وسيكون من المهم تحليل المؤثرات التى ساعدت على تكوينه (ومن بينها تأثير رانك Ranke) وتأثيراته هو نفسه على غيره. ولكن شعبية العمل المذكور أعلاه لا ينبغى أن تخدعنا من ناحية تأثيره كفيلسوف اجتماعى أو مفكر سياسى. فقد كان بعيدًا جدًا عن الشعارات الليبرالية لزمانه وبعيدًا جدًا، فى نفس الوقت، عن أن يصب جام غضبه على هذه الشعارات بحيث يكون له تأثير كبير.

أما دبليو. هـ. ريل W. H. Riehl (١٨٢٣-١٨٩٧) فكان يمكن أن تتم الإشارة إليه فى القسم القادم=

٣. السوسيولوجيا والعلم السياسى: المذهب البيئى

نعلم أن تاريخ علم السوسيولوجيا يبدأ من العلماء السكولائيين وحتى من الإغريق. ولكنه لم يكتسب مكانته كحقل مستقل للبحث قبل الفترة اللاحقة (انظر الجزء الرابع، الفصل الثالث). ففى الفترة المدروسة، تَعمدَ علم السوسيولوجيا على يد كونت، كما أوضحنا هذا من قبل، ولكن هذه الواقعة لا ينبغى أن تُعطى أهمية كبيرة. صحيح أنه تم تقديم الكثير من العمل السوسيولوجى المهم. ولكن هذا العمل بقى دون تنسيق وتنظيم unco-ordinated and unsystematized. وقد أشرنا إلى معظمه فيما مضى. وفى وسعنا أن نتحدث عن سوسيولوجيا الفيلسوف، سوسيولوجيا القانونى، سوسيولوجيا المؤرخ، والتى تأخذ كل واحدة منها أشكالاً عدة يختلف أحدها عن الآخر كثيرًا وترتبط بعضها ببعض بأكثر العلاقات تنوعًا. ومن الخطورة إقحام هذه الأشكال ضمن مقولات أوسع، ولكن، لغرض الإيجاز، يمكن تقسيمها إلى مُركّب "مجرد" ومُركّب "تاريخى". ومن ناحية الأهمية العملية، يندرج المذهب النفعى البنثامى ضمن المركب الأول[٣٦] بالدرجة الأولى بينما يأتى المفهوم التاريخى للقانون historical jurisprudence ضمن المُركّب الثانى فى المقام الأول. وفى هذا القسم، سنأخذ بهذا المخطط قدر الإمكان. وإضافة إلى ذلك، سنحاول تكملة حصادنا السوسيولوجى بأى شىء يمكن التقاطه فى هذه الفترة من الأدب المتعلق بالحكم government والتفضيلات السياسية politics والذى أصبح تعبير العلم السياسى Political Science يُستخدم بدرجة متزايدة للإشارة إليه، وكذلك إلقاء نظرة سريعة على لون من الفكر يهم الاقتصاديين بصورة خاصة: المذهب البيئى Environmentalism.

=ذلك لأن عمله يتعلق بالسوسيولوجيا المهنية على نحو محدد أكثر مما هو الحال مع بوركهارت.ولكن عناصر سوسيولوجيته (التى يسهل تحدى بعضها) كان ينبغى اختيارها، لحسن الحظ، من بين ما بقى على الدوام كعمل تاريخى. ولا أتصور أن تأثيره تجاوز حدود ألمانيا كثيرًا. ولكن قراءة كتابه: Kulturstudien aus drei Jahrhunderten (1859) ستفيد دارسى علم الاقتصاد كثيرًا. والكتاب يمكن أن يكون بديلاً ممتازًا لقسم من فقرات قراءاتنا الجارية.

(٣٦) إن الأنواع الأخرى من السوسيولوجيا، أو أقسام السوسيولوجيا، التى كانت مجردة بمعنى أنها انبثقت عن بضعة "مبادئ أولية"، يمكن إيجادها فى كتابات الفلاسفة التأمليين بشكل رئيسى. وهكذا، فقد قدّم كانت Kant ما وصفه كعناصر غيبية (Anfangsgrunde) لنظرية القانون (Werk, ɪx, pp. 72 et seq). وكانت هذه النظرية "مجردة" وغير تاريخية إلى حد الكفاية. ولكنها، طبعًا، لم تكن نفعية قط.

(أ) سوسيولوجيا الحكم والسياسة وفق مفهوم القـــانون الطبيعـــى دعونـــا نتذكر ثلاث نتائج سبق أن توصلنا إليها عند منعطفات مختلفة من طريقنا. أولاً: أن المصدر التاريخى لكل العلم الاجتماعى يكمن فى مفهوم القانون- الطبيعى، الـــذى ارتبط منذ مراحله المبكرة جدًا بمفاهيم محددة إلى هذا الحد أو ذاك عن "الجماعـــة" community أو "المجتمع" Society. ربما كان الإغريق قد خلطوا هـــذا الأخيـــر بمفهوم الحكومة. فقد كان من الطبيعى بالنسبة لهم أن يفعلوا هذا فى ظل ظـــروف polis {دولة المدينة}. ولكن العلماء السكولائيين كانوا محصنين ضد هـــذا الخطـــأ التحليلى لأن المشاكل العملية لعصرهم ومكانتهم فى النظام الاجتماعى لم تمـــنعهم من أن يدركوا بشكل واضـــح أن الدولـــة State أو الحكومـــة Government- أو "الأمير" Prince- هو طرف له مصالح خاصة به والتى لا تتطابق بالضرورة مـــع مصالح الأفراد people أو الجماعة (مفهوم المصلحة العامـــة Common Good). أما أن مفهوم "المجتمع" كان من اكتشاف فلاسفة القانون- الطبيعى أو الرومانتيكيين أو حتى مجموعات لاحقة، فهذه هى أساطير تاريخ السوسيولوجيا.[٣٧] ثانيًا: ســـبق أن وجدنا أن المذهب النفعى كان نظام قانون-طبيعى. وككـــل أنظمـــة القـــانون- الطبيعى، فقد كان المذهب النفعى مذهبًا شاملاً من حيث المبدأ، وكذلك من الناحيـــة العملية تقريبًا. وقد فهُمَ كعلم اجتماعى موحّد unitary social science وكان علمًـــا معياريًا وتحليليًا معًا ويشمل علم الأخلاق والحكومة والمؤسسات القانونية، وصولاً إلى كل تفاصيل أسلوب القضاء وشـــئون الجريمـــة criminological practice- وهما حقلان اهتم بنثام Bentham نفسه بهما كثيرًا قدر اهتمامـــه بـــأى موضـــوع اقتصادى، على الأقل. ثالثًا: كما نعلم أن هذا العلم الاجتمـــاعى الموحِّـــد للمـــذهب النفعى كان فرديًا individualist، تجريبيًا empiricist و"عقلانيًا" rationalist علمًا بأن المصطلح الأخير يعنى ببساطة أن النظام، بجوانبه التحليلية والمعياريـــة معًـــا، كان يستبعد بشكل صارم أى شيء ليس من شأنه أن يجتاز اختبار العقلانية النفعية أو القائمة على مذهب اللذة hedonist. ويمكن للقارئ نفسه أن يتجنب الكثير مـــن الإزعاج ويحسّن فهمه لتاريخ المذاهب إلى حد بعيد حينما يمنح الحقيقتين الحيويتين التاليتين الاهتمام الملائـــم. أولاً: أن الفرديـــة لا تتضـــمن بالضـــرورة التجريبيـــة

---

(٣٧) إذا كان هناك، بين الكتاب، كاتب يمكن فعلاً اتهامه بالخلط بين مفهوم الدولة والمجتمـــع، فهـــذا هـــو الكاتب الرومانتيكى أ. مولر A. Muller لأنه اعتبر الدولة "المجموع الكلى للشئون البشـــرية" (Elements, vol. 1 p. 60).

والعقلانية بهذا المعنى؛[٣٨] وأن التجريبية لا تتضمن بالضرورة الفردية والعقلانية بهذا المعنى، وأن العقلانية بهذا المعنى لا تتضمن الفردية والتجريبية بالضرورة. ولكن من المؤكد، ثانيًا: أن التركيب القوى synthesis، كالتركيب الذى يتمتع به بنثام، يخلق، فى أذهان الخصوم والأصدقاء معًا، علاقة بين كل العناصر التى تدخل فى هذا التركيب الأمر الذى أعطى الانطباع بوجود ارتباط منطقى فيما بينها حتى فى حالة عدم وجوده.[٣٩]

وهنا، يعجز هذا النظام، بسبب طبيعته ذاتها، عن أن يأخذ بنظر الاعتبار وقائع الحياة السياسية والطريقة التى تعمل بها فعلاً الدول، والحكومات، والأحزاب، والأجهزة البيروقراطية. وقد رأينا من قبل أن مفاهيمه الأساسية المسبقة تضر قليلاً فى حقول معينة كذلكَ الجزء من علم الاقتصاد الذى يمكن فيه اعتبار منطق"الإسطبل والحظيرة" كتعبير مقبول عن اتجاهات موجودة فعلاً. ولكن تطبيق هذه المفاهيم على الواقع السياسى هو بمثابة تجاهل غير واقعى وغير علمى لجوهر- صميم منطق- البنى والآليات السياسية، ولا يمكنه تقديم أى شىء سوى أحلام يقظة مرغوبة، أحلام غير مؤثرة. فالكلام عن المواطن العقلانى الذى يصوِّت بحرِّية ويعى مصالحه (طويلة المدى)، والنائب الذى يمتثل فى سلوكه لهذه المصالح، والحكومة التى تعبِّر عن هذه الاختيارات: أليس هذا هو المثال الكامل عن الحدوتات التى ترويها المربيات؟ وعليه، لن نتوقع أن يسهم هذا المصدر فى بناء سوسيولوجيا قوية لعلم السياسة. وهذا التوقع مؤكد تقريبًا بصورة تبعث على الحزن. بيد إن المعرفة الفطرية القوية لدى بنثام تنقذ، إلى حد ما، فلسفته عن الحكم، كما ترد فى عمله: Fragment on Government (1776)، وفى الكثير طبعًا من توصياته المتعلقة بأسلوب القضاء وما شابه ذلك. ولكن عمل جيمس ميل: Essay on Government[٤٠] لا يمكن أن يوصف إلاّ كهراء مطبق، مع أنه، كما

(٣٨) إن هذا المعنى لمصطلح العقلانية rationalism لا يمت بأى صلة، طبعًا، إلى المعنى الذى نسبناه له فى مكان آخر (الجزء الثانى، الفصل الأول، القسم السادس). ولكن كان ثمة خلط بين هذين المعنيين والمعانى الأخرى لدى كتاب كثر مما يشكل مصدرًا خصيبًا لسوء فهم متبادل ولتناقضات ونزاعات لا معنى لها.

(٣٩) وفى الواقع، كان الوضع وما يزال معقدًا كنتيجة لحقيقة أن مصطلح "تجريبى" empiricist (بمعنى ضد-ميتافيزيقى) هو الوحيد الذى يمتلك معنى مستقرًا بشكل واضح بالمقارنة مع كل المصطلحات الواردة أعلاه. ويبين الهامش السابق أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمصطلح "عقلانى" rational أو "الفرد العقلانى" rationalistic. أما وضع مصطلح "المذهب الفردى" individualism فهو أسوأ حتى.

(٤٠) Encyclopaedie Britannica (suppl., 1823).

يبدو، هراء يتعذر استئصاله أيضًا. وعلاوة على ذلك، فإن هذا العمل يحمل بوضوح طابعًا تأمليًا بحتًا- وذلك بعكس طابع التفكير المجرد الذى يبديه، دون شك، نفس الكاتب فى كتابه عن النظرية الاقتصادية.(٤١) وقد أدرك هذا فى حينه عدة كُتاب غير نفعيين مثل ماكاولاى Macaulay. ولكن الأهم هو إن ج. س. ميل (دون أن يذكر اسم والده) أضفى على النظرية السياسية للمدرسة البنثامية اللقب غير المستحب:"غير علمية" (Logic, vi, ch. 8, § 3). وإضافة إلى ذلك، فإن ميل، بجمله المدوّية بنفاد صبر مكبوت، قد قال عمليًا كل ما ينبغى قوله عنها. ويتجاوز ميل بنثاميته المبكرة فى هذا الموقف، كما هو شأنه فى عدة نواحٍ أخرى. بيد أنه لم يتخلص قط من قيودها كليًا: فرغم إن مقالاته: On liberty and Considerations on Representative Government تتميز جزئيًا، دون شك، بآفاق أرحب وبصيرة أعمق، بيد أنها ما تزال مقالات"راديكالية-فلسفية". وهكذا، فما إذا كانت نظرية ج.س. ميل هى بمثابة تخلٍ عن نظرية والده أم أنها تطويرٌ لها،(٤٢) تبقى إلى الا بد مسألة تقدير شخصى للمؤرخ.

وقد واصل الفلاسفة غير النفعيين والفلاسفة المعادون للمذهب النفعى تقديم أنظمة قانون طبيعى- وما يناظرها من فلسفات بشأن الدولة- ولكنها كانت أنظمة ذات نطاق مقيَد أكثر ومعظمها يعكس تأثير المزاج الرومانتيكى أو، بخلاف ذلك، تأثير كانت أو هيجل.(٤٣) ولكن الحصيلة التى يمكن جمعها لأغراضنا من هذا

(٤١) لا بد أن الاختلاف أصبح واضحًا بعد كل ما قلناه آنفًا. ولكن هذه النقطة مهمة بالنسبة لكل من موضوعنا المباشر، أى لبيان كيف أن الاعتراضات العامة ضد الفرضيات النفعية ليست بالضرورة اعتراضات فى حالة النظرية الاقتصادية، ولهدفنا الأوسع، أى لفهم كيفٍ أن الاعتراضات العامة ضد أى فلسفة لا تدحض بذاتها أى نظرية محددة قد ترتبط بتلك الفلسفة فعلاً أو ظنًا. ولذلك، دعونى أعيد صياغة الحجة بشكل آخر: تتضمن كل نظرية تجريدات معينة وبالتالى فهى لا تطابق الواقع بصورة دقيقة قط. وهكذا، فإن النظرية الاقتصادية، بهذا المعنى، تكون غير واقعية حتمًا. ولكن مقدمات هذه النظرية تُستمد من المعاينة الواقعية لسلوك رجل الأعمال، الباحث عن الربح والمحتسب لكل شىء؛ وفى المقابل، نجد أن مقدمات النظرية السياسية (وفقًا لخط جيمس ميل) لا تستمد من معاينات لسلوك ممثل العلم السياسى agent of politics: السياسى المحترف the politician، بل أنها تفترض postulated بالنسبة لممثل مُتخيَّل كليًا: الناخب العقلانى the rational voter. ولذلك، فهذه المقدمات وبالتالى النتائج المستمدة منها، لا تكون مجردة فقط بل غير واقعية أيضًا بمعنى آخر.

(٤٢) كما هو الحال بالضبط فى نظرية القيمة، مثلما سيتضح لنا هذا على نحو أكمل فيما بعد؛ وفى كل أجزاء أفقه الواسع، كان الوضع الفكرى ل ج. س. ميل وطبيعته تؤكدان نفسيهما بنفس الطريقة تمامًا.

(٤٣) إن قائمة طويلة جلها من الأعمال الألمانية- وبالنسبة لإنجلترا، فينبغى أن نذكر عمل ت. هـ. غرين T. H. Green- يمكن وضعها. ولكننا نستذكر فقط أحد أقدم الأعمال وأكثرها تأثيرًا، كنا قد أشرنا إليه سابقًا: وهو كتاب فيخته Fichte: 1796-1797) Grrundlage des Naturrechts). أما تمجيد هيجل=

الحقل قليلة جدًا. كما دأب القانونيون أيضًا على تقديم تكهنات قانون طبيعى natural-law speculations. ومع ذلك، فإن أكثر هذه التكهنات قيمةً كانت فى حقول محددة كالقانون الدستورى أو الجنائى.(٤٤) ولكن المشروع الأكثر شمولاً من هذا النوع كان قد أعاقه حالاً النمو السريع لمكانة المدرسة التاريخية.(٤٥) ومع ذلك، فإن من الضرورى الإشارة إلى العمل المؤثر إلى أبعد حد من هذا النوع: عمل ستال.(٤٦) وفيما عدا ذلك، فقد أظهرَ المحاضرون توجهًا مهمًا لتحويل محاضراتهم، التى تَنْصَبُّ على فلسفة القانون، إلى محاضرات حول تاريخ فلسفة القانون.(٤٧)

=Hegel للدولة كتجسيد للعقل المطلق Absolute Reason فيورد من باب الاستغراب فقط. وليس غريبًا أن تكون له شعبية بين البيروقراطية البروسية.

(٤٤) كمثال أشير إلى عمل ب.ج. أ. فون فيورباخ von Feuerbach (الذى ينبغى عدم خلطه بالفيلسوف ل.أ. فيورباخ) حول علم الجريمة: Kritk des naturrlichen Rechts (1796).

(٤٥) ولكن ليتذكر القارئ ما يلى.لقد حاربت المدرسة التاريخية التكهن المجرد سواء من النوع "التجريبى" البنثامى أو من النوع "المثالى" الألمانى لأن هذين هما النوعان اللذان تطابق القانونُ-الطبيعى معهما؛ وقد حاربا القانون-الطبيعى كما هو. وعلى أى حال، فنحن، من زاويتنا، لا نرى ثمة معنى فى القيام بهذا، وأن أى تعميم يقدمه قانونيو المدرسة التاريخية ينبغى إدخاله فى قطاع القانون-الطبيعى، تمامًا مثلما تدخل تعميمات الاقتصادى التاريخى فى علم الاقتصاد ويمكنها أن تدخل حتى فى مفهوم النظرية الاقتصادية (كما فى حالة "نظريات" منشأ الأسواق، مثلاً).

(٤٦) كان F. J. Stahl (Philosophie des Rechts nach geschichtlichet Ansicht, vol. 1, 1830; vol.11,1837) يحمل شيئًا من لوثران فيلمر Filmer ' Lutheran وبرز كقوة فى حياة بروسيا الفكرية فى عهد فردريك وليم الرابع. ويبرر عنوان ذلك العمل، فى مجلده الأول، هجومه على العقلانية النفعية للقانون-الطبيعى (وتعاطفه مع وجهة نظر المدرسة التاريخية للقانون ارتباطًا بذلك الهجوم) ولكن ذلك العنوان مغلوط بالنسبة للمجلد الثانى حيث قام ستال، بعد أن لمس تأثيراته، بمهاجمة المدرسة التاريخية للقانون، مستندًا على لاهوت لوثران مباشرة.وسيفتقد القراء المطلعون الكاتب ك. فرانتس K. Frantz (Naturlehre des Staates, 1870) مثلما سيفتقدون كتابًا آخرين كثر مثل جوزيف دى مايسترى Joseph de Maistre وكل الأدب القريب حول الكنيسة والدولة. وللدفاع عن ذلك، ليس بوسعى سوى بالأغراض المحددة من هذا الكتاب- الموجز.

(٤٧) لا أترك إلا على مضض موضوعًا كان جارًا قريبًا من علم الاقتصاد فى قارة أوروبا ويمكن فى إطاره تفسير خصوصيات عدة للعلم الاقتصادى فى أوروبا ومنها، بين أمور أخرى، براعة الاقتصاديين الألمان فى الجانب المؤسسى من علمهم: فالنقاط التى كان يتوجب النضال من أجلها فى بلدان أخرى، وبخاصة فى الولايات المتحدة فى وقت المناظرة المؤسسية، كانت أشياء طبيعية تقدمها جامعات أوروبية كثيرة، إن لم تكن معظمها. فالطالب الأوروبى لعلم الاقتصاد كان قد استوعب، فى حالات عدة، سوسيولوجيا المؤسسات القانونية - التى كانت تعنى الكثير بالنسبة لتكوينه الفكرى - وذلك قبل أن يتلقى شيئًا حوْل العلم الاقتصادى التقنى. ولذلك، سأشير إلى كاتبين بارزين اثنين كانا قانونيين أولاً وآخرًا دون شك، ولكنهما ساعدا على تكوين اقتصاديين كثيرين، رغم ذلك. ويعود تأثير هذين الكاتبين إلى الفترة التالية، وليس الفترة الحالية، ولكنهما نشرا معظم عملهما قبل عام ١٨٧٠. كان رودولف فون جنيست Rudolph von Gneist (١٨١٦-١٨٩٥) ألمانيًا ليبراليًا محبًا لإنجلترا بشكل متميز ومرجعًا فى حقولٍ عدّة، وبخاصة فى القانون الدستورى والإدارى.انظر: Das heutige englische verfassungs-und verwalthungsrecht (1857-63). أما عمل رودولف فون جيرنج Rudolph von Jhering (١٨١٨-١٨٩٢) فهو: Geist des romischen Rechts (1852-65). ولم=

(ب) سوسيولوجيا الحكم والسياسة لدى المؤرخين من المؤكد أن الكُتاب، الذين هم مؤرخون مهنيون أو على الأقل ممن يهتمون بالواقع التاريخى، عملوا على نحو أفضل من المنظِّرين النفعيين أو المنظرين الآخرين، بقدر تعلق الأمر بالسياسة politics، ذلك لأن من الأصعب على المؤرخين إهمال الوقائع التى كانت تحدِّق فى وجوههم. فإدموند بورك، مثلاً، كان هو الكاتب الذى أبصر الوضع الملموس بقوة مؤثرة- سواء مع إطلاق براكين من غضب أم بتقديم النصح المتزن- وعرف كيف يستخلص التعميمات منه مما أرسى الشهرة لكتاباته كمخزن للمعرفة السياسية حتى لدى الناس الذين لم يضمروا الود لعلمه السياسى: ويمكن القول إن أدموند علَّمَ العلم السياسى من خلال حالات محددة case method، وبصورة فعالة كما يعرف الجميع.[٤٨] ومرة أخرى، فإن أحدًا لم يمدح اللورد ماكاولاى يومًا لعمق فكره. بيد أنه كان أفضل من جيمس ميل بما لا يُضاهى من ناحية التبصر فى طبيعة العمليات السياسية، وأن نقده لعرض ميل للنظرية السياسية النفعية، فى مجلة Edinburgh Review (1829)، كان وافيًا تمامًا، إلى الحد الذى بلغه هذا النقد، مع إن النقد لم يذهب بعيدًا. والسياسة politics ما تزل "علمًا" بالنسبة له (وليس الموضوع لعلم معين)، رغم أنه علم "تجريبى"[٤٩]

=تتم ترجمة كلا العملين إلى الإنجليزية، بقدر ما أعلم، رغم ترجمة أعمال متأخرة لكلا الكاتبين (فقد تمت مثلاً ترجمة عمل جنيست:Englische verfassungsgeschichte, 1882 إلى الإنجليزية عام ١٨٨٩؛ وكذلك ترجمة عمل جيرنج: Zweck im Recht, 1877-83 إلى الإنجليزية عام ١٩١٣).

(٤٨) يتعذر تجاوز اسم أدموند بورك Edmund Burke (١٧٢٩-١٧٩٧) - دون ضرورة للتفاصيل - فى أى عرض لمشهد الفترة الفكرى، مهما كان موجزًا، رغم أن أعماله الأكثر تميزًا تعود، زمنيًا، إلى الفترة السابقة. ويحسن بدارسى علم الاقتصاد قراءة كتاباته بإمعان لتعلم ليس فقط كيف يجب أن يتجادل الأفراد حول القضايا السياسية بل كيف يفكر الأفراد بتلك القضايا أيضًا. وكما يرى القارئ، فمن الصعب علىَّ المشاركة فى الإعجاب العام ببورك كمفكر. وفى الواقع، فإن من المؤكد إن الكاتب الذى يعرّف الحزب كمجموعة أفراد يتعاونون لدعم المصلحة العامة وفقًا لأسس يتفقون عليها كلهم لم يكن كاتبًا تحليليًا عميقًا؛ وعلاوة على ذلك، فمن الواضح إن إدموند بورك كان مصابًا بعدوى الاتجاه الذى كان قائمًا فى زمانه والذى يعتبر التسويغات rationalizations تفسيرًا تحليليًا. وبوسع القارئ أن يتأكد بنفسه من النقص فى واقعية تعريف بورك وذلك بمحاولة تطبيقه على الحزبين الكبيرين فى الولايات المتحدة، مثلاً.

(٤٩) من الطريف أن نلاحظ ذلك الاستعمال لمصطلح "تجريبى" experimental. فلأن النفعيين كانوا فلاسفة وضعيين empiricist ولإيمانهم بإمكانية استعمال طرق علم الطبيعة، فقد ادعوا أن منهجهم كان تجريبيًا " experimental" على وجه التحديد. إن هذه المحاولات، من جانب "المنظرين" و"المعادين للتنظير" معًا لمصادرة المصطلح الذى اكتسب الثناء للنجاحات التى حققها الاختبار الطبيعى، تتخلل كل تاريخ علم الاقتصاد منذ القرن السابع عشر، كما سنلاحظ هذا مرة بعد مرة. ومن الناحية الفعلية، فإن المصطلح يكاد يخلو من المعنى عند تطبيقه على الظواهر الاجتماعية. وينبغى التحقق من المعنى الذى يقصده كل كاتب يقوم باستعماله فى كل حالة على حدة.

experimental – والذى كان اللورد ماكاولاى يقصد به ببساطة إن الأسس النفعية لعلم السياسة لم تكن لها صلة بالواقع السياسى، فى حين إن التعميمات لا يمكن التوصل إليها إلاّ عن طريق ملاحظة الواقع السياسى فحسب. بيد أنه لم يحاول صياغة مثل هذه التعميمات بصورة صريحة. ومن المؤكد إن هذه التعميمات كانت ستبرز كتمجيد سياسى للمحافظين، لو أنه كان قد فعل ذلك. وكان الحال كذلك أيضًا مع أولئك المؤرخين الذين حاولوا اختبار مقدرتهم على وضع التعميمات السياسية.(٥٠) أخيرًا، دعونا نتذكر ما أرى أنها أجمل زهرة فى أدب التحليل السياسى فى هذه الفترة: عمل دى توكفل De la Democratie en Amerique (40-1845).(٥١) فما هى طبيعة العمل الذى أنتج أحد "الكتب الكبرى" فى تلك الفترة؟ لم يتضمن هذا الكتاب اكتشاف واقع أو مبدأ معين، ولم يستخدم أى تقنية محكمة، كما أنه لم يحاول التودد إلى الجمهور (وبخاصة الجمهور الأمريكى). إن هذا الذهن الثاقب إلى أبعد حد، الذى تغذى على فاكهة حضارة قديمة معينة، كان قد تجشمَ صعوبات لا حصر لها حينما جمعَ المشاهدات وأخضعها لخدمة هدفه التحليلى. وهذا كان كل شيء. ولكنه كثير. ولا أعرف كتابًا آخر بوسعه أن يعلمنا بشكل أفضل فن النجاح فى ذلك الحقل المحدد من التحليل السياسى.

ولكن العمل العظيم فى حقل السوسيولوجيا السياسية فى هذه الفترة يرتبط باسم كارل ماركس. ولا نمتلك بعد الوقائع الضرورية لإثبات هذا الأمر. وهى

---

(٥٠) سأذكر بضع أمثلة لأهمية الموضوع بالنسبة لنا: فعمل المؤرخ جورج وَتز George Waitz: Grundzzuge der politik (1862) هو العمل الأكثر جدارة بالاعتبار مما أعرف، مع أنه لا يخلو من مغالطات فكرية؛ كما أن عمل المؤرخ (الليبرالى) النصير المخلص ف.س. دالمان F. C. Dahlmann: politik auf den Grund und das Maass der gegebenen Zustande Zrurckgefuhrt (1885)) يشكل قطعة مقتدرة من التحليل؛ أما عمل المؤرخ (الراديكالى) المناصر أكثر ك. دبليو. ر. فون روتك K. W. von Rotteck: Lehrbuch des Vernunftrechts und der Staatswissenschaften (1829-35) فهو مثال يوضح، مفترضين وجود أضواء وامضة للتحذير الملائم بصورة كافية، حقيقة أن المرء يمكن أن يفقد بصورة تامة الإحساس بالواقع التاريخى الذى هو الميزة العملية الرئيسية التى تستمد من دراسة التاريخ. أخيرًا، فمن الملائم أن نذكر هنا كتابًا يعود إلى الفترة التالية من حيث تاريخ صدوره، ولكنه مثال ممتاز عن العلم السياسى Political Science لأفضل مؤرخى الفترة المدروسة – ج.ر. سيلى J. R. Seeley: Introduction to Political Sciences (وقد نشره هـ. سدويك H. Sidgwick عام ١٨٩٦ لأول مرة – وتمثل حصيلة مفهوم سيلى عن" المناقشات التى تجرى فى قاعات الدرس" conversation classes حول الموضوع استثناء مهمًا عن الخط المعتاد فى المحاضرات الرسمية.)

(٥١) لا يحتاج الكسى دى توكفيل Alexis de Tocqueville (١٨٠٥-١٨٥٩) إلى تقديم لأن اسمه وعمله تغلغلا فى المدارس الثانوية وهو نجاح يصعب جدًا تفسيره فقط على أساس استحقاق الكتاب التام له. كما يحسن الاهتمام بكتاباته الأخرى. انظر: (Oeuvres Completes ed. Beaumont, 1860-65).

ستتوفر فى القسم القادم (٤ب). أما هنا فأود فقط، على سبيل الحدس، الإشارة إلى أن نظريات ماركس للتاريخ، والطبقات الاجتماعية، والدولة (الحكومة)[٥٢] تمثل المحاولات الجدية الأولى لتبديد الضباب المحيط بمفهوم الدولة، من ناحية، وتمثل، ضمنًا، أفضل نقد للبناء البنثامى، من ناحية أخرى. ولسوء الحظ، فإن هذه النظرية العلمية للدولة، مثل كثير غيرها فى الفكر الماركسى، أفسدتها تقريبًا الأيديولوجيا الضيقة لمؤلفها بشكل خاص. إنه لأمر مؤسف، ولكن، فى الوقت نفسه، يا له من درس ويا له من تحدى. ثمة مثالان يوضحان نوعًا آخر من التحليل السياسى كان قد حقق، من البدايات المتواضعة فى القرن الثامن عشر، بعض التقدم خلال الفترة المدروسة، رغم أنه لم يذهب بعيدًا. فما أن أدرك التحليل السياسى متطلبات الطرق العلمية، حتى بات من المؤكد أن يصطدم بمشاكل النقد- بالمعنى المنطقى، وليس السياسى: نقد المفاهيم السياسية ونقد التفكير السياسى- ومشاكل الآليات. ويوضح الكتاب، الذى يعود لكاتب كان هو نفسه سياسيًا بارزًا: السير جورج كورنوول لويس Sir George Cornewall Lewis (١٨٠٢-١٨٦٣)،[٥٣] هذه الصحوة للوعى النقدى. أما الكتاب الذى يوضح الإحساس المتزايد بضرورة تحليل آلية الرأى العام، فهو العمل المتأخر لكاتب آخر كان لديه شيء من الاهتمام السياسى، رغم أنه كان قائدًا أكاديميًا: ف. فون هولتزينورف.[٥٤]

(ج) المذهب البيئى إن السياسة الاجتماعية Zeitgeist التى تتضمن عنصرًا من المادية الميكانيكية- أو الحسية، مما يعنى الشيء نفسه تقريبًا- من شأنها أن

---

(٥٢) ترد نظرية ماركس السوسيولوجية حقًا، أى غير التكهنية، عن الدولة فى العمل: Communist Manifesto، بصورة موجزة، حيث ترد الجملة البليغة التى تشير إلى أن الحكومة هى هيئة لإدارة المصالح العامة للبرجوازية. وعليه، فليس ثمة دولة اشتراكية؛ فالدولة، ذاتها، تموت عند الانتقال إلى الاشتراكية - وهى فرضية تبناها لينين وشدد عليها كثيرًا (!). ومن المستحيل أن نقول هنا كل ما ينبغى قوله عن هذه النظرية للدولة والعلم السياسى. فتلك الجملة المركزية تقول، طبعًا، نصف الحقيقة فى أفضل الأحوال. ولكنها توحى بشيء أهم من نصف الحقيقة هذه، أى فكرة أن الدولة (الحكومة، رجال السياسة والأجهزة البيروقراطية) ليست موضوع تفلسف أو هيام، بل شيء ينبغى تحليله كما نحلل أى صناعة أخرى.

(٥٣) Treatise on the Method of Observation and Reasoning in Politics (1852)، وهو كتاب منسى كتبه كاتب نصف منسى. ومع ذلك، فكلاهما يستحقان الخلود.ونوصى القارئ بهذا الكتاب بقوة، وذلك لحاجة الاقتصاديين إلى التنوير من النوع الذى يقدمه هذا الكتاب. أما الكاتب نفسه، فقد مر بنا من قبل (الفصل الثانى، أعلاه).

(٥٤) Wesen und Wert der offentlichen Meinung (1879). كما كتب ف. فون هولتزيندورف F. von Holtzendorff العمل: Principien der politik (1879) الذى لا يمثل أهمية كبيرة، كما يبدو لى. ولا أعرف الأعمال الأخرى لذلك الكاتب غزير الإنتاج (ولا حتى بعض ثمار نشاطاته الصحفية).

تفضل، بتناسب دقيق مع القوة النسبية لذلك العنصر، النظريات السوسيولوجية التى تشدد على القيمة التفسيرية للعوامل البيئية. وهكذا نجد لونًا من الفكر البيئى يمكن أن يوصف بأنه شكل فج من فكر مونتسكيو.(٥٥) يكفينا مثالان. فقد جعل فيورباخ، الفيلسوف (وليس المحامى)، من الإنسان نتاجًا لبيئته الطبيعية. وإذا أضفنا تلك الشروط، التى هى ضرورية لرفع هذه الفرضية إلى مستوى يمكن مناقشتها عنده بأية حال، فإننا نحصل هنا على نظرية معينة تقدمت إلى مكان الصدارة، بشكل صريح أو ضمنى، فى وقتنا الحاضر مرة أخرى. كما أن تشديد فيورباخ على الطعام،(٥٦) فى حدود العوامل البيئية، يرد بشكل واضح فى مثالنا الثانى: بوكل.(٥٧) ولو سمحَ لنا المجال المتاح، لترتب علينا دراسة عمل بوكل من ثلاثة نواحى لا نملك سوى الإشارة إليها كما هى. أولاً: ثمة فكرة معينة: تحويل التاريخ إلى علم عن طريق التوصل إلى "قوانين" من نفس نوع القوانين التى فهمها بوكل على أنها"قوانين" الطبيعة وذلك من خلال "الاستقراء" من الوقائع المشاهدَة. ومن حيث النية، فإن تفسير بوكل للتاريخ، وليس تفسير ماركس، هو التفسير"المادى" حقًا، الذى يعود الفضل فيه إلى ماركس كليًا، طبعًا. ومع ذلك، فما أن ينعم المرء النظر فى عمل بوكل، فإنه يكتشف بوضوح شديد حقيقة أن تلك الفكرة هى فكرة

---

(٥٥) لا يبدو لى أن مونتسكيو Montesquieu بالغ فى القيمة التفسيرية للعوامل البيئية. أما إلى أى حد ينبغى إرجاع الحجج البيئية التى ترد كثيرًا فى الأدب السوسيولوجى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر – أى، فى كتابات هردر Herder – إلى تأثير مونتسكيو فهو أمر لا أشعر أننى قادرٍ على تحديده. وكان العمل: Esprit des lois {روح القوانين} أحد الكتب الأكثر شهرة والأكثر تداولاً فى ذلك القرن. ومن ناحية أخرى، كانت هناك مصادر أخرى كثيرة يمكن للمرء أن يستخلص منها تأثير العوامل البيئية بحيث يصعب الحصول على تأكيدات حقيقية حتى فى الحالات التى يجرى بها الاستشهاد بمونتسكيو.

(٥٦) لقد صاغ فيورباخ L. A. Feuerbach (Sammtliche Werke, 1903-11, vol. x, p. 22) عبارة: "Der Mensch ist er isst". ويضيع جمال هذه العبارة حينما نترجمها هكذا:"الإنسان هو ما يأكل"، وهى واحدة من عبارات تعبِّر عن عالم فكرى كامل. وكانت كتابات فيورباخ جزءا من تيار أدبى يبسّط ما أحسن ماركس وإنجلز وصفه ب "المادية الفجة ". لنلاحظ، فى هذا السياق، الحقيقة التالية المهمة جدًا: أن كثيرًا من أفكار فيورباخ، إنْ لم يكن كلها، كان يجب أن تروق لماركس لأنها كانت تنسجم تمامًا مع جانب من عمل ماركس. ومع ذلك، فقد حاربه ماركس فى كل الأوقات، بحجج لم تكن مقنعة جدًا (انظر، مثلاً، Marx-Engels Archiv, 1, 1926, and Engels" Ludwig Feuerbach.., 1888, English trans. by A. A. Lewis, 1903).ومع ذلك، فالتفسير بسيط: فماركس، مهما كان شأنه فى النواحى الأخرى، كان إنسانًا متحضرًا جدًا بحيث لم يكن بوسعه ابتلاع ذلك النوع من الأشياء.

(٥٧) H. T. Buckle, History of Civilization in England (2 vols., 1857-61) – وهذا الكتاب يشكل الجزء الأساسى من عمل بوكل؛ وفى الحقيقة، فهو لا يمثل سوى مدخل إلى ما فهم كمشروع ضخم. وثمة أدب واسع حول بوكل.

أيديولوجية بحتة فى طبيعتها: فهى تمثل ما أراد بوكل تحقيقه، فى حين كان بوكل يتذبذب فى تأمل بحث أجبرَ الوقائع من البداية إلى النهاية على التكيف مع مخطط متخيَل مسبقًا. ثانيًا: قيام بوكل بتحقيق تلك الفكرة فى مفاهيم معينة، حيث أنه يشير إلى ثلاثة أنواع من"القوانين" التى تحدد الأوضاع الاجتماعية وتغيرها: القوانين الطبيعية، والأخلاقية (أى فرضيات حول السلوك الإنسانى) والفكرية. ويقدم القانون الأخير (الذى يمثل، بشكل رئيسى تزايد السيطرة على البيئات الطبيعية) القوة المحركِة "للتقدم"، وهو مبدأ يرتبط بما سنسميه، بعد قليل، النظرية التطورية لدى كوندرسيه–كونت. وبقدر تعلق الأمر بهذه الجوانب، أى الجوانب التحليلية، فحتى الشيء القليل الذى قلناه حول ذلك الكتاب هو كثير جدًا عليه: فأهمية الكتاب تكمن كليًا فى أنه يمثل دراسة تطبيقية case study عن الإخفاق التحليلى يمكن أن تعلمنا أن نبحث عن الميول التكهنية خلف برنامج غير تكهنى وعن نظريات هواة خلف جهاز علمى كبير ظاهريًا. ولكن، ثالثًا: هناك النجاح الذى لا يصدَق الذى حققه ذلك الكتاب بين كل الأفراد، أغنياء وفقراء، مثقفين وغير مثقفين، إنجليز وأجانب. وهذا النجاح هو الذى يُكسب الكتابَ أهميته: فهو يمثل إحدى المواد التى يقرؤها الفرد العادى، أحد مصادر تكوين الرأى العام فى تلك الفترة. وبصفته هذه، فإن دراسة الكتاب تشكل عنصرًا مهمًا فى المشهد الفكرى الذى نحاول تصويره.

إن النظرية البيئية، ككل "النظريات" الأخرى، يمكن حملها بسهولة إلى نقطة معينة تصبح هراء مكشوفًا بعدها. ولكنها، ضمن حدودها، تقدم مساعدة لا غنى عنها للباحث الذى يحلل الظواهر الاجتماعية كما ثَبُت هذا مع ميكيلت، مثلاً. ويمكن لحالة "التفوق العرقى" racialism المشابهة أن توضح (من هذه الناحية) حالة النظرية البيئية. فمن المحزن، ولكن من المهم جدا، أن نلاحظ: أن العوامل الفاعلة at work، فى العلوم الاجتماعية، تدفع مثل هذه النظريات إلى نقطة تصبح فيها هراء وتحويلها – مما يعنى الشيء نفسه إلى حد بعيد – إلى موضوع تتنازع عليه الأحزاب الأيديولوجية والسياسية. وتلتقى النظرية البيئية ونظرية التفوق العرقى فى جوانب كثيرة بحيث يتعذر على أى منهما المساهمة فى فهمنا للعمليات الاجتماعية: إذ يشترك أنصارهما وخصومهما فى الحيلولة دون هذه المساهمة. لنلاحظ، مرة أخرى، عملاً يعود إلى هذه الفترة كان قد نجح، بتحرره الاستثنائى من التحيز، فى موازنة العنصر البيئى والعرقى بطريقة ما كانت مرضية تمامًا إلى

حد معين- ف.ت. وَتز F. T. Waitz (وليس جورج وَتز): Anthropologie der Naturvolker (1859-64)- وبخاصة المجلد الأول منه.

٤. النظرية التطورية

تشكل الظواهر الاجتماعية عملية فريدة فى التاريخ، وإن التغير المتواصل والذى لا يُرَد هو خاصيتها الأكثر وضوحًا. وإذا كنا لا نقصد بالنظرية التطورية Evolutionism سوى التسليم بهذه الحقيقة، فإن كل التفكير بالظواهر الاجتماعية ينبغى أن يكون إما تطوريًا بذاته أو أن يكون على صلة بالتطور بصورة ما. ومع ذلك، فإن النظرية التطورية تعنى أكثر من هذا. إذ يمكن للمرء التسليم بتلك الحقيقة دون أن يجعلها محورًا لتفكيره والمبدأ المرشد لنهجه. ويصلح النظام النفعى لتوضيح هذا. فجيمس ميل كان سيضحك لو سُئل عما إذا كان يدرك تكرار التغيرات الاجتماعية وقد يعتبر السائل محدود الذكاء، إضافة إلى ذلك. ومع ذلك، فإن أنظمة جيمس ميل المختلفة- فى النظرية الاقتصادية والسياسية والنفسية- لم تكن أنظمة تطورية بمعنى أن فكره كان ينصب على التطور فى أى من هذه الحقول. وهذا هو الشىء الذى سيكون المعيار للنظرية التطورية بالنسبة لنا سواء فى الفلسفة- التى تشكل أيضًا تأملاً غيبيًا بحتًا- أو فى أى حقل "علمى". وقد أكدت النظرية التطورية نفسها، بهذا المعنى، أثناء القرن الثامن عشر ولكنها بلغت الذروة فى القرن التاسع عشر.

ونلفت الانتباه إلى وجود عامل مزعج سنشعر بتأثيره فى مواضع عدة وليس فقط فى هذا القسم. فمفهوم التطور، بحد ذاته، لا يمتثل كليًا للتقييم إلاّ فى حدود معايير مُعَرَّفَة جيدًا.[٥٨] وإلى هذا الحد، فلنلاحظ ببساطة أن الناس يصفون تغيرًا معينًا كتقدم إذا أحبوه وكتراجع أو تفسخ إذا كرهوه. ولكن فى القرن الثامن عشر جرت مطابقة التطور بالتقدم بصورة ساذجة - تمشيًا مع قاعدة La raison

(٥٨) وهكذا، فضمن نطاق المعايير المقبولة فى طب الأسنان، من المعقول التشديد على أن الأسنان فى الوقت الحاضر يتم قلعها "بكفاءة أكثر" مما كان عليه الحال قبل مائة سنة، وحتى التأكيد بأن طبيب الأسنان (أ) يقلع الأسنان "بكفاءة أكثر" من الطبيب (ب). ويسرى مثل هذا التأكيد على النظرية الاقتصادية التقنية. ولكن من الواضح إن الأمر ليس كذلك حينما يتعلق ببنى اجتماعية أو حضارات وخارج نطاق المعايير المحددة بصورة عامة.

{المذهب العقلى}- أى أن التطور حمل حكمًا قيميًا بحكم تعريفه. وقد تواصل هذا الربط الساذج للأفكار خلال القرن التاسع عشر، رغم ظهور علامات على الفصل التدريجى بينها فى البحوث الجديدة التى ظهرت مع مضى الوقت. وكان لدى البرجوازى، الذى ازدهر نشاطه المربح ووضعه الطبقى، كل الثقة "بالتقدم" من أنواع معينة، وقد أبدى هو والنصير الأدبى للفكر البرجوازى ميلاً يُرثى له لربط هذه الثقة فى مجموعة محددة من التغيرات المرغوب فيها ببعض العوامل القوية التى تحرك الحضارات أو حتى الكون. ولكن من الضرورى أن نحاول إبعاد أنفسنا عن مثل هذه الأفعال الصبيانية مهما كانت أهميتها كمظاهر للسياسة الاجتماعية Zeitgeist.

ومن المفيد، لغرض التوضيح، أن نميز بين خمسة أنواع من الفكر التطورى- رغم تداخلها، فى الغالب- تبدو كلها كبيرة فى المشهد الفكرى فى الفترة المدروسة وفى الفترة اللاحقة أيضًا: وما سيرد قوله فيما يلى يشير إلى كلتا الفترتين، مع إن الأمثلة تؤخذ من الفترة محل الدرس فقط.

(أ) **النظرية التطورية لدى الفلاسفة** هيجل هو المثال البارز. ومع الاعتذار عن عدم إحكام العرض، فإن النقطة الوحيدة التى لها علاقة بأغراض هذا الكتاب أطرحها كما يلى. لنفترض وجود كيان ميتافيزيقى معين- أيًا كان اسمه- كحقيقة نهائية ومطلقة، ولنضع أنفسنا فى موضع الفلسفة المثالية المغالية.(٥٩) دعونا، فى نفس الوقت وبنفس المعنى، نعرِّف نفس هذه الحقيقة بأنها المجموع الكلى من الوقائع المشاهدَة: الفعلية والمحتملة. ما مدى إمكانية هذا؟ أنه ممكن إذا، كلما، وحينما نجد فى هذه الوقائع المشاهدَة، إذا صح التعبير، الحروف الرونِيَّة(*) runes التى تجسد (تجليات) لذلك الكيان الميتافيزيقى(٦٠) - بطريقة تشبه، إلى حد بعيد، ما ينبغى علينا أن نفعل حينما نتبنى مفهوم وحدة الوجود pantheism بالمعنى المعتاد.

(٥٩) وبطبيعة الحال، ليس للمثالية Idealism، كما تُطبَق على الفلسفة الألمانية من كانت Kant إلى هيجل Hegel، أى صلة بالمثالية بالمعنى الأخلاقى.

(*) حروف أبجدية قديمة أو علامة تشبه الحرف الرونى تنطوى على معنى خفى أو سحرى.

(٦٠) وذلك هو ما أرادت عبارة هيجل الشهيرة إيصاله (إذا ساوينا كياننا الميتافيزيقى بالعقل): كل ما هو كائن عقلانى (موافق للعقل)، وكل ما هو عقلانى (يمكن التفكير به) كائن. ولا يقدم هذا أى مساعدة للمواقف المحافظة، كما قصد هيجل. ولكن القارئ لن يجد صعوبة فى أن يدرك مدى سهولة جعل العبارة تؤدى ذلك. وعلاوة على ذلك، تشجع عبارة هيجل على مثل هذا التفسير. وقد شكل هذا عاملاً مهمًا حتى فى نجاحه.

وهنا، يُعتقد إن ذلك الكيان الميتافيزيقى يمر بتطور داخلى ضمن عملية منطقية جوهريًا تتكون من الفكرة thesis، نقيض الفكرة anti-thesis والتركيب[٦١] syntheses. إن الوقائع المشاهدَة تفعل هذا أيضًا. وهذا هو النوع من الأشياء الذى يستهوى بعض الأذهان دائمًا ولا يستهوى أذهانًا أخرى قط. ولنا تعريف وتعليق. والتعريف هو: أننا نطلق اسم التفكير الانبعاثى emanatist عند التفكير انطلاقًا من مفهوم كيان ميتافيزيقى معين يخلق، عند كشف محتوياته، سياقًا من التغيرات فى واقع الممارسة. والتعليق: يلاحظ القارئ أن مفهوم التطور الانبعاثى لدى هيجل يتبقى منه شىء ما حتى إذا أسقطنا زخارفه الميتافيزيقية، أى تتبقى الفكرة أو ربما الاكتشاف القائل: إن الواقع reality، كما نعرفه من الممارسة experience، يمكن أن يشكل بذاته عملية تطورية تنبثق عن ضرورة متأصلة داخليًا، وذلك بدلاً من أن يكون هذا الواقع مجموعة من الظواهر تبحث عن وضع أو مستوى معين بحيث إن وجود عامل خارجى extraneous- أو عامل استثنائى distinct على الأقل- يصبح ضروريًا لتحريكها إلى وضع أو مستوى آخر، كما يفترض التشبيه بميكانيكا نيوتن. وهذه الفكرة لها أهمية قصوى إذا أمكن الدفاع عنها. وبالنسبة للفلسفة، فإن هذه الفكرة تجعل من الممكن التحول، مثلاً، من الهيجلية بمعناها الأصلى المألوف إلى ما يمكن نعته بالمادية الهيجلية كما فعلَ كثير من الهيجليين الشباب Young Hegelians، كما يسمونهم. وبالسبة للسوسيولوجيا، فإن هذه الفكرة توحى بمنهج جديد لدرس وقائع التغير الاجتماعى.

وقبل أن نستمر، يمكننا الإشارة إلى منهجين آخرين حاول الفلاسفة استخدامهما أحيانًا لإضفاء مسحة تطورية على فلسفتهم. ففكرة "التقدم" كانت تُحلِّقُ فى الأعالى، وإن الفلاسفة، كغيرهم من الناس، يستمتعون بكونهم يواكبون العصر. وكان الفيلسوف اللاأدرى أو المادى، وبخاصة من النوع شبه-الشعبى،

---

(٦١) لا يفوت على المشاكسين أن يلاحظوا أن هناك إمكانية لإثبات أن نظام هيجل يمكن أن يكون هراء. فنظرًا إلى عدم قدرتهم على الارتقاء إلى مستويات هيجل العالية، فقد أشاروا- مع ابتسامة ماكرة- إلى حقيقة عدم إمكانية ترجمة تلك القطعة إلى الإنجليزية حالاً. فالفعل الألمانى aufheben يعنى: يلغى ويزيد معًا.وشدد هيجل على أن فكرة معينة مثل القول أن (أ) هى (ب)، ونقيض هذه الفكرة كالقول أن (أ) هى غير (ب) تلغى إحداهما الأخرى وتتحولان إلى شىء آخر أرقى منهما، إلى تركيب synthesis يشكل محتوى الفكرتين. ولكن المقولات المتناقضة لا aufheben إحداهما الأخرى بمعنى زيادة إحداهما الأخرى إلى شىء آخر أكثر شمولاً: فهى ببساطة تلغى - أى تزيل - بعضها بعضًا وهو أمر مهم بالنسبة لفهم هيجل والتطور. ومن الممكن طبعًا إنقاذ الوضع. ومع ذلك، فلا بد من التنبيه.

يميل إلى إحلال التقدم الفكرى محل الكيانات التى نبذها، أى أنه كان يميل إلى استعارة نظرية كوندورسيه – كونت التطورية، كما توصف فى النقطة (د) أدناه، أو، بخلاف ذلك، كان يميل إلى استغلال النظرية التطورية البيولوجية (النقطة (هـ)، أدناه) لأغراض فلسفية. ومهما كان رأينا بفلسفة كهذه، فإنها طرحت أدبًا له جمهوره.

(ب) النظرية التطورية الماركسية لقد أشرت توًا إلى المضامين المحتملة التى يمكن أن تضمرها، بالنسبة للسوسيولوجيا، الفلسفة الهيجلية بعد تجريدها عن روحها. وهذا يوحى أننا هنا، رغم كل شيء، أمام تأثير لهيجل على ماركس[٦٢] يتعدى طريقة التعبير. ومع ذلك، فإذا حافظنا على الاستقلال الحقيقى لما يسمى بالتفسير المادى للتاريخ لماركس إزاء الفلسفة الهيجلية، وإذا أدرجنا هذا التفسير كنوع مستقل من النظرية التطورية، فإننا نسمح لأنفسنا بالسير فى ضوء اعتبارين اثنين. أولاً، لقد تطورت نظرية ماركس عن التاريخ بمعزل عن الأصل الهيجلى لأفكار ماركس. فنحن نعلم[٦٣] أن تحليل ماركس ابتدأ بنقد الخطأ القائم حينذاك (والأبدى كما يبدو) الذى مفاده أن السلوك الذى يخلق التاريخ تحدده الأفكار (أو"تقدم الفكر الإنسانى")، وأن هذه الأفكار بدورها تنهمر على الأفراد التمثيليين actors عن طريق عمليات فكرية بحتة. إن ابتداء ماركس بهذا النقد هو منهج سليم تمامًا وإيجابى جدًا ولكنه لا يمت إلى التأمل الهيجلى بصلة ما. ثانيًا: إن نظرية ماركس حول التاريخ هى فرضية عملية working بطبيعتها. وتتمشى هذه الفرضية مع أى فلسفة أو مذهب، الأمر الذى يوجب عدم ربطها بفلسفة معينة: فلا

---

(٦٢) من بين أمثلة كثيرة، سنذكر فى هذا السياق، مثالاً عن التأثيرات البحتة فى طريقة التعبير. إن القارئ الذى ليست لديه خبرة بكتابات ماركس يمكن أن يستغرب لماذا يكثر ماركس من الإشارة إلى "تناقضات" الرأسمالية بينما هو لا يقصد سوى الوقائع والاتجاهات التى تعارض بعضها بعضًا: فهذه تناقضات من زاوية المنطق الهيغلى. وقد كان لهذا نتيجة مهمة. فحتى هذا اليوم فإن الماركسى العادى، بقبوله كلمة "تناقض" بالمعنى الذى تحمله فى المنطق واللغة المعتادين، يستنتج أن ماركس كان يرغب بشحن النظام الرأسمالى بتعارضات منطقية بهذا المعنى المعتاد كلما تحدث عن"التناقضات"– وهو استنتاج لا يعكس الحالة التى يقصدها ماركس، طبعًا.

(٦٣) انظر، مثلاً، مقدمة ماركس لعمله: Contribution to the Critique of Political Economy (الذى نشره كير، شيكاغو، ١٩٠٨). وقد صدرت الطبعة الألمانية الأصلية (Zur kritik der politischen Okonomie) عام ١٨٥٩، وصدرت Einleitung (المقدمة) فى مجلة Neue Zeit خلال الفترة ١٩٠٢–١٩٠٣؛ وإن ترجمتها إلى الإنجليزية، التى أنجزها ن. ى. ستون N. I. Stone، تتضمن المقدمة "المنشورة حديثًا" فى ملحق.

الفلسفة الهيجلية أو الفلسفة المادية ضرورية أو كافيه لها.[٦٤] ومـا يتبقـى، مـرة أخرى، هو تفضيل ماركس لطريقة التعبير الهيجلية وكذلك تفضـيل مـاركس ـــ ومعظم الماركسيين، وإنْ ليس كلهم ـــ لكل شيء يبدو معاديًا للدين.

ويمكن بأفضل صورة إدراك الإنجاز الذى تجسده تلك الفرضية وحدود ذلك الإنجاز معًا من خلال النقاط الجوهرية التالية التى نطرحها بإيجاز ودون زخرفـة. (١) إن كل المظاهر الثقافيـة "للمجتمـع المتمـدن" civil society – مسـتعملين مصطلح القرن الثامن عشر – هى دوال لبنيته الطبقية فى نهاية المطـاف.[٦٥] (٢) إن بنية المجتمع الطبقية تتحدد، بشكل رئيسى وفى نهاية المطاف، ببنيـة الإنتـاج (productions verhaltnisse) أى أن وضع الفرد أو مجموعة معينة فـى البنيـة الطبقية الاجتماعية يتحدد أساسًا بوضعه أو وضعها فـى العمليـة الإنتاجيـة. (٣) تُظهر عملية الإنتاج الاجتماعية ميلاً للتطور المتأصل داخليًا (الميل لتغيير معطياتها الاقتصادية وبالتالى معطياتها الاجتماعية). وإلى تلـك النقـاط، نضـيف النقـاط الجوهرية من نظرية ماركس للطبقات الاجتماعية، التى يمكن أن تنفصـل منطقيًـا عن النقاط (١) (٣) التى تحدد التفسيرات الاقتصادية للتاريخ ولكنها تشكل جـزءا منه فى إطار المخطط الماركسى. (١َ) يمكن اختزال التركيب الطبقى فى المجتمـع الرأسمالى إلى طبقتين: الطبقة البرجوازية التى تمتلك وسـائل الإنتـاج والطبقـة البروليتارية التى لا تملك هذه الوسائل والتى هى"رأسـمال" إذا امتلكهـا أصـحاب العمل employers ولا تكون رأسمالاً حينما يمتلكها العمال الذين يستعملونها. (٢َ)

---

(٦٤) أن هذا النص يمكن أن يثير الاستغراب، فى نظرى. ولكن الإثبات سهل. إذ يمكن أن نقبل كليًا مذهب حرية إرادة الفرد بالمعنى الذى يرد فى تعاليم القديس توما الإكوينى، مثلاً، ونواصـل، رغـم ذلـك، المحاجّة أن ممارسة هذه الإرادة الحرة، بحكم تحددها بالمعطيات الطبيعية والاجتماعية، يمكن أن تنتج سياقًا من الأحداث يتمشى مع هذه المعطيات بشكل عام. والتفسير الاقتصادى لا يعنى سوى فرضـية بشأن ما يحدد هذه المعطيات، بدورها، وأن هذا التفسير بذاته لا ينفى المسئولية الأدبيـة للفـرد عـن أفعاله أو رفض التسليم بإمكانية تأثير السلطة العليا على هذه المعطيات والطرق التـى تتجلـى بهـا. صحيح أن الماركسيين لن يسلموا بهذا. ولكنهم لن يسلموا بـه لأسـباب– كالمعتقـدات والفلسـفات– خارجية extraneous بالنسبة للمحتوى الجوهرى منطقيًا للتفسير الاقتصادى للتاريخ: فالحتمية الفلسفية غالبًا ما ترتبط، كما هو معروف، بتبنى هذا التفسير الأخير، ولكنها، منطقيًا، لا تمت بأى صـلة إلـى الحتمية المنهجية التى يتضمنها ذلك التفسير.

(٦٥) أكرر أن مصطلح "دالة" function المستعمل هنا لا يحمل معنى التحديد السببى. وفى الواقـع، فـإن الإصرار على مثل هذا التحديد "المطلق" و"الميكانيكى" ليس من شأنه أن يخدم شيئًا سوى تسهيل تفنيد النظرية. وقد أدرك هذا كل من إنجلز وبليخانوف، وهو المرجـع الماركسـى الرئيسـى فـى هـذا الموضوع، وخفف كلاهما من صرامته إلى حد بعيد. وكان التشديد على عبارة "فى نهايـة المطـاف" إحدى وسائل تحقيق هذا التخفيف.

تتناقض مصالح هذه الطبقات بالضرورة بحكم وضعها فى العملية الإنتاجية. (٣) يهيئ الصراع الطبقى أو الحرب الطبقية الناتجة(Klassen kampf) الآليات- الاقتصادية والسياسية- التى تحقق ميل التطور الاقتصادى لتغيير (تثوير) كل التنظيم الاجتماعى وكل أشكال حضارة المجتمع الموجودة فى وقت ما. ويمكننا تلخيص هذا كله فى ثلاثة شعارات: أن السياسة politics، والسياسات، والفن، والعلم، والمعتقدات أو الإبداعات الدينية وغير الدينية، هى كلها أبنية فوقية (Uberbau) للبنية الاقتصادية للمجتمع؛[٦٦] وأن التطور التاريخى يتحدد بالتطور الاقتصادى؛ والتاريخ هو تاريخ صراعات طبقية.[٦٧]

ويمثل هذا عرضًا منصفًا للنظرية التطورية الاجتماعية لدى ماركس بقدر ما يمكننى تقديمها فى خلاصة كهذه. ويحتل هذا العمل أهمية من الدرجة الأولى،[٦٨] رغم أن عناصره لها قيمة متفاوتة أو، بالأحرى، أن التحيز الأيديولوجى الواضح يشوهها بصورة متفاوتة. إن نظرية الطبقات الاجتماعية، التى ربطها ماركس بتفسيره الاقتصادى للتاريخ، تمثل أقل هذه العناصر قيمة لأى غرض كان، اللَّهُمَّ إلاَّ

(٦٦) لقد ناقشنا جانبًا أو تطبيقًا لتلك النظرية فى الجزء الأول، أى مذهب "التحيز الإيديولوجى" المحتوم فى كل فكر.

(٦٧) تعتبر أفكار ماركس حول التطور الاجتماعى والطبقات أساسية بالنسبة لكل كتاباته، وإن ملاحظاته تنتشر فى كل أعماله، الأمر الذى لا يجعل إنصافها أمرًا سهلاً. ولكن الأعمال التالية، من بين كل أعماله تلك، تمثل ما يبدو لى المراجع الأكثر أهمية التى ينبغى استعمالها فى أى محاولة لتفسير تلك الأفكار: the Communist Manifesto; the Class Struggles in France; the Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, and the Crititqe of Political Economy (وكلها مترجمة إلى الإنجليزية؛ وحول تفاصيل التواريخ والناشرين: انظر سويزى، المرجع المذكور سابقًا، ص ٣٨٢).

(٦٨) ينبغى إرجاع عمل ماركس هذا إليه وحده، كما اعتقد. يمكن طبعًا أن نسمّى روادًا سابقين لعمل من هذا الوزن. ولكننا نجد من أولئك الرواد أقل مما تعودنا أن نجد فى الحالات المماثلة. والكاتب الوحيد الذى يمكن الدفاع عن حقه بأى حال هو لورنس فون شتاين (١٨١٥-١٨٩٠) الذى يمثل عمله: Socialisnus und Communismus des heutigen (١٨٤٢، وقد نشر لاحقًا تحت عنوان Geschichte der Socilen Bewegung in Frankreichs, 1850، كما نشر عام ١٩٢١ مرة أخرى) قطعة مهمة حقًا من التحليل تقوم بربط الأفكار الاشتراكية بوقائع الحركات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية. ومع ذلك، فلا يشكل هذا العمل التفسير الاقتصادى للتاريخ؛ كما يتعذر أكثر العثور على هذا الأخير لدى الكتاب الاشتراكيين أنفسهم الذين حاجّهم شتاين أو لدى المؤرخين الفرنسيين للثورة، للتجديد، ونظام أورلانس. وبقدر ما تسمح معرفتى بالحكم، فإن هؤلاء جميعًا كانوا يشددون، إلى هذا الحد أو ذاك، على العنصر الاقتصادى فى العمليات التاريخية التى وصفوها، والذى كان يتعذر عليهم أن يتجنبوه. ولكن هذا غير كاف كما هو واضح. وأشكُ أن من يجد فى هذا الأدب ما يوحى بالتفسير الاقتصادى للعملية الاقتصادية ككُل إنما كان يفكر فى مفهوم لهذه الأخيرة يختلف عن المفهوم الذى أرى أن من الصحيح تبنيه. إن مجرد إدراك أهمية العامل الاقتصادى هو شىء معروف وليس شيئًا متميزًا أو يستحق الثناء بحد ذاته. وسترد بعد قليل حالة سان سيمون التى يمكن أن تكون استثناء.

لأغراض التحريض: فالمخطط الذى يضم طبقتين يخلو تقريبًا من الفائدة للتحليل الجدى؛ وإن التشديد الاستثنائى على التناقض الطبقى هو أمر خاطئ بشكل واضح- وإيديولوجى بشكل واضح - شأنه شأن التشديد الاستثنائى على الانسجام الطبقى على طريقة كارى - باستيا Carey-Bastiat type (انظر الفصل الرابع، أدناه)؛ وإن الفرضية القائلة إن تطور أشكال النظام الاجتماعى تفسره آلية يمكن وصفها حصرًا فى صورة صراع بين هاتين الطبقتين هو تبسيط يقضى على أساسيات الآليات التى تؤدى دورها بالفعل. ومع ذلك، فثمة تحفظ لا بد من إضافته: إذا كنا نحصل من ماركس على تعريف مشوَه إيديولوجيًا للطبقات والتناقضات الطبقية، وإذا كنا، من حيث النتيجة، نحصل على وصف غير مُرضٍ للآليات السياسية، فإننا نحصل، رغم ذلك، على شىء قيم جدًا، أى فكرة كافية تمامًا عن أهمية الظاهرة الطبقية. ولو تيسر ما يمكن أن يوصف كبحث غير متحيز فى هذا المجال، فإن إيحاءاتِ ماركس كان يمكن أن تقود، منذ زمن طويل، إلى نظرية مقبولة عن تلك الظاهرة.

ولكن التفسير الاقتصادى للتاريخ هو موضوع آخر. ولو اختزلنا هذا التفسير إلى الدور الذى يؤديه كفرضية عملية، وإذا صغنا هذا التفسير بدقة، متخلين عن كل المبالغات الفلسفية التى توحى بها عبارات "المادية التاريخية" أو "الحتمية التاريخية"، فإننا نكون أمام إنجاز تحليلى هائل. وحينئذٍ يمكن الدفاع عن النقطتين (١) و(٣) بوجه الاعتراضات التى ينتج معظمها عن سوء الفهم[٦٩] أما النقطة (٢) فيعول عليها بدرجة أقل: فهى تتمشى جيدًا مع بضعة أنماط تاريخية ولا تتمشى قط مع الأنماط الأخرى.[٧٠] ولا يبدو أن ماركس كان قد أخذ هذه المشكلة بصورة

---

(٦٩) يمكن للقارئ بسهولة، من خلال تجربة بسيطة، أن يتحقق من صحة الفرضية (١). خذْ "مظهرًا ثقافيًا" عاديًا مثل حكاية القتل الحديث. لاحظ خصائصه الرئيسة - دون نسيان خصائصه الإنجليزية - واربطها بالوقائع البارزة للبنية الاجتماعية فى وقتنا الحاضر. إن من شأن تلك التجربة أن تكسبك خبرة تنير كثيرًا من الأمور.
وأستغل هذه الفرصة للإشارة إلى أحد أشكال سوء الفهم الذى كان إنجلز نفسه مسئولاً عنه إلى حد ما. فبعض الكتاب، بفهمهم "للمادية" بصورة خاطئة من حيث معناها الأخلاقى، فهموا ما أسموه ب"المادية التاريخية" بمعنى أن الناس تحركهم المصالح المادية، أى الاقتصادية كدوافع بالمعنى النفسى. إن نظرية ماركس لا تعنى هذا الأمر وهى تتسع لكل أنواع الدوافع.

(٧٠) يمكن توضيح ذلك المبدأ الماركسى من خلال عمليات مثل إزالة طبقة الحرفيين من قبل الصناعة التحويلية كبيرة الحجم. ولكن، كما أوضح دورنج، يمكن تقديم أمثلة أخرى لإثبات أن هذه "السببية" مقلوبة على الأغلب: فالحقيقة تتمثل طبعًا بوجود اعتماد متبادل بين شروط الإنتاج والبنية الاجتماعية. ومن الممكن تحسين وضع المبدأ الماركسى، إلى حد ما، بإدراك حقيقة أن البنى الاجتماعية يمكن أن=

جدية. ولكن كانت هناك مشكلة أخرى خصّصَ ماركس لحلها معظم قواه الجبارة طوال بقية حياته. فمن الواضح أن النسيج الهائل، الذى يشكل التفسير الاقتصادى للتاريخ أساسًا له، كان سيبقى ناقصًا دون تحليل كامل لذلك التطور المتأصل داخليًا للقطاع الاقتصادى الذى جعل تطور الحضارة ككل يعتمد عليه. وعليه، كان التفسير الاقتصادى للتاريخ، بالنسبة لماركس، يشكل برنامجًا أكثر مما هو إنجاز ينبغى تحقيقه لذاته.

وهنا نكون قد بلغنا نقطة لها أهمية حيوية للفهم الصحيح لعمل ماركس. فمن ناحية، بوسعنا الآن تصور "علمه الاجتماعى" الموحد وهو النظام الشامل المهم الوحيد الذى يضارع المذهب النفعى من هذه الناحية: إذ نشهد الكيفية والمعنى الذى ربطَ به ماركس كل فروع السوسيولوجيا والاقتصاد فى كيان متجانس فريد- وهو إنجاز من شأنه أن يدهش النصير المحدث حتى أكثر مما أدهش إنجلز الذى كان قريبًا جدًا من ذلك العمل. ومن ناحية أخرى، نستطيع الآن رؤية الاقتصاد الماركسى فى ضوئه الحقيقى. سنشير إلى، ونقيّم الجوانب الفردية لهذا الاقتصاد أو بضعة منها فى المواضع الخاصة بها. أما هنا فلا أريد سوى التشديد على أهمية المفهوم وعلى حقيقة أن التحليل الماركسى يمثل النظرية الاقتصادية الوحيدة التطورية حقًا التى قدمتها الفترة محل الدرس.[٧١] لقد تعرضت فرضيات وطرق هذا التحليل إلى اعتراضات جدية، رغم أن هذا يعود، جزئيًا، إلى عدم اكتمال التحليل المذكور. بيد أن الرؤية الأساسية للتطور المتأصل داخليًا immanent evolution فى العملية الاقتصادية- التطور الذى يؤدى دوره بطريقة ما من خلال التراكم، ويدمر اقتصاد ومجتمع الرأسمالية التنافسية بطريقة ما ويخلق بطريقة ما وضعًا اجتماعيًا يتعذر الدفاع عنه، ويؤدى بطريقة ما إلى ولادة نوع آخر من التنظيم الاجتماعى- تصمد، حتى بعد أن فعلَ النقد الأقسى أسوأ ما يمكنه أن يفعل. إن هذه الحقيقة، هذه الحقيقة وحدها، هى التى تشكل أحقية ماركس بالعظمة ككاتب

=تبقى حتى بعد زوال شروط الإنتاج التى خلقتها مما يفسر عددًا معينًا من التناقضات من دون تدمير النظرية. وثمة إجراء آخر أكثر خطورة: إذ يمكننا أن نعرِّف مثلاً نشاط قبيلة منتصرة حربيًا كنشاط منتج وأن نقول عندئذ أن التنظيم الاجتماعى الذى يتكون فى البلد المغلوب يندرج أيضًا ضمن إطار التفسير الماركسى. ولكن هذا يقترب كثيرًا من أن يكون تكرارًا لذلك التفسير ليس له من معنى.

(٧١) نعالج، فى موضع آخر، مساهمة سمث – ريكاردو – ميل فى نظرية التغير الاقتصادى. وسيعترف، حتى القراء الذين يجدون ميزة معينة فى هذه المساهمة ويسلمون حتى بإمكانية أن تكون قد منحت ماركس أساسًا ما للانطلاق، بأنها تبدو كمساهمة جنينية عند مقارنتها بنظرية ماركس.

تحليلى اقتصادى. أما أن ماركس كان أكثر من كاتب تحليلى اقتصادى، فهذا ما رأيناه فى هذا القسم.

(للوقوف على مناقشة لآراء ماركس وشومبيتر حول القضايا الواردة فى هذا القسم، انظر: O. H. Taylor, ' Schumpeter and Marx: Imperialism and Social Classes in the Schumpeterian System, ' Quarterly Journal of Economics, November 1951. وتعرض هذه المقالة العمل: Imperialism and Social Classes الذى ترجمه للإنكليزية ونشره، مع مقدمة، بول سويزى عام ١٩٥١).

(ج) **النظرية التطورية لدى المؤرخين** إن مجرد الاهتمام بوصف الأحداث فى عالم متبدل على الدوام لا يعنى وجود نظرية تطورية بالمعنى المأخوذ به فى هذا القسم. وعليه، فإن المؤرخين المهنيين ليسو تطوريين بحكم مهنتهم بل إنهم يصبحون تطوريين- من نوع متميز- فقط حينما يحاولون ترتيب أوضاع المجتمع - الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، أو الأوضاع العامة - ضمن سياقات يُعتقد أنها ضرورية، بمعنى أن كل وضع من هذه الأوضاع هو الشرط الضرورى والكافى لنشوء الوضع الذى يليه. والطريقة الأقدم والأكثر بدائية للقيام بهذا هى وضع مراحل نمطية ينبغى أن يمر بها اقتصاد ما. وقد مثَّل هذه الطريقة فى تلك الفترة فردريك ليست Friedrich List الذى قوبل مخططه- المتكون من المراحل: الصيد، الزراعة، الزراعة والصناعة، الزراعة والصناعة والتجارة- بانتقاد سليم من جانب كارل نيس karl Knies:[٧٢] وفى الواقع، كان ينبغى علينا أن ننبذ هذا المخطط كمخطط قديم عديم القيمة كليًا لولا حقيقة إمكانية استعماله (وقد استعمله ليست بالفعل) كوسيلة توضيحية بسيطة لتنوير المبتدئين (أو الجمهور) بالدرس القائل إن السياسة الاقتصادية ينبغى أن تهتم ببنى اقتصادية متبدلة، وبالتالى لا يمكنها أن تنطوى على وصفات ثابتة. والمثال الآخر هو مخطط برونو هلديبراند Brune Hildebrand: اقتصاد المقايضة، الاقتصاد النقدى، الاقتصاد الائتمانى. وفيما عدا هذا، ليس هناك الكثير مما يمكن تسجيله بهذا الخصوص- فالمؤرخ الأفضل لديه نفور أكثر من هذه المفاهيم- بيد أن المرء لا يندر أن يصادف فى

(٧٢) Politische Okonomie vom Standpunkte der geschichtlichen Metode (1853, enlarged ed. 1883).

الكتابات التاريخية لتلك الفترة ثمة اعتقاد غامض فى السياقات التطورية على غرار السياقات التاريخية التى كان يُعتقد أنها تشبه مراحل: الشباب، الرجولة، والشيخوخة فى حياة الأفراد. ويمثل دبليو. روشر،[٧٣] بقدر ما أعلم، الاقتصادى والمؤرخ الاقتصادى الذى انغمر فى هذا الاعتقاد دون أن ينخدع به، رغم ذلك. وما يجدر ذكره هو أن هذا الإيمان "بقوانين التاريخ الاقتصادى" يشكل أحد الفروقات الرئيسية بين منهجية روشر ومنهجية شمولر، الذى كان لديه، رغم ذلك، سياق من نوع آخر خاص به: اقتصاد القرية، اقتصاد المدينة، الاقتصاد الإقليمى، والاقتصاد الوطنى.

(د) **نظرية كوندورسيه-كونت التطورية الفكرية** أحكم كوندورسيه،[٧٤] أكثر من أى كاتب آخر، نظرية التطور الاجتماعى التى ترتبط بفكر حركة التنوير على وجه التحديد وترد بشكل صريح أو ضمنى فى كتابات كل أنصار La raison {المذهب العقلى}: لنسمى هذه النظرية: النظرية التطورية الفكرية Intelectualist Evolutionism. وتمثل هذه النظرية آخر كلمة فى البساطة. وهى تعنى ما يلى، إذا اختصرناها إلى محتواها الأساسى: يشن العقل البشرى، كقوة معطاة، حربًا متواصلة على البيئة الطبيعية للإنسان بغية السيطرة عليها، ويشن كذلك، فى أى مرحلة معطاة، حربًا على المعتقدات وعادات التفكير التى اكتسبتها الإنسانية فى المراحل السابقة من تاريخها. ويقود هذا الصراع المتواصل، من ناحية، إلى فهم متزايد دومًا للقوانين الحقيقية للطبيعة وبالتالى حتى إلى سيطرة تكنولوجيا أكثر اكتمالاً على قوى الطبيعة، ويؤدى، من ناحية أخرى، إلى التحرر المتزايد دومًا من المعتقدات والميول الخاطئة والانعزالية: فالفكر البشرى، إذ يطوّر نفسه، فإنه يطوِّر كل الطبيعة البشرية، وبالتالى المؤسسات البشرية دون حدود. ونظرًا إلى احتمال تشرب أذهان كثير من القراء بهذه النظرية -وربما إلى حد قبول فكرة "تقدم الذهن البشرى" هذا كشىء طبيعى- فمن الأفضل التأكد من أننا نفهم طبيعة الاعتراض على هذه النظرية: فهى تفشل لأنها تفترض ما ينبغى تفسيره. فمن المؤكد أن التغيرات- التى تكيِّف شيئًا ما، وربما أيضًا التغيرات التلقائية autonomous- فى المعتقدات، فى خزين المعرفة والأساليب، فى عادات التفكير، ترتبط تاريخيًا بالجوانب الأخرى من التطور الاجتماعى. فهى تتحدد بوقائع بنية اجتماعية متبدلة،

---

(٧٣) ستجرى مناقشة أعمال ليست وهلديبراند وروشر فى الفصل الرابع، أدناه.

(٧٤) Marquis de Condorcet (1743-94), Esquisse d' un tableau historque des progres de l'esprit humain (١٧٩٥؛ انظر الجزء الثانى، الفصل الثانى، القسم ٧د، أعلاه).

إنْ لم نقل أكثر، وكذلك هو شأن modi operandi {طريقتها فى العمل} أيضًا. فإذا أرجعنا النظرية الوضعية الحديثة modern positivism أو الطائرة الحديثة، مثلاً، إلى تقدم الذهن البشرى، فلا نكون، كما هو واضح، قد فعلنا الكثير بالنسبة لتفسيرها. بل إننا لم نفعل شيئًا حقًا سوى تغيير اسم المشكلة. وإذا لجأنا، لمعالجة هذا الأمر، إلى فكرة إمكانية اكتمال الذهن البشرى، فلا نكون قد فعلنا شيئًا بعد: فما فعلناه هو افتراض الحل ليس إلاَّ. وإذا أدخلنا، تعبيرًا عن اعترافنا بهذا، عوامل تفسير إضافية كالعوامل البيولوجية، فنكون قد تخلينا عن صمامات أمان النظرية التطورية الفكرية.

ولكن رغم هذا النقص الواضح، فقد بقت هذه النظرية منتشرة بين الحلقات الليبرالية أو التقدمية التى واصلت تقليد عهد التنوير. ويمكن الاستشهاد مرة أخرى بـ ليكى Lecky وبوكل Buckle، مهما اختلفت محاجّتيهما، كمثال لتوضيح هذا الأمر. ومع ذلك، فإن وضع كونت Comte يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لنا. إذ أن مخططه أو "قانونه" ذى المراحل الثلاث، الذى يقضى بأن الحضارة تتطور من مرحلة دينية أو سحرية إلى مرحلة ميتافيزيقية ثم إلى مرحلة علمية، ينحدر من فكر حركة التنوير بصورة واضحة: فهذا القانون أو المخطط لا يختلف عن مخطط كوندورسيه من حيث الجوهر. وعلاوة على ذلك، فهو ليس فقط مخططًا ضيقًا بشكل لا يُصدَق بل أيضًا، وفقًا لمعنى كونت، مخطط تأملى وغير علمى: فالبحث الذى ينصب على خطوط برنامجه "الوضعى" positive يمكن أن يكشف حالاً عن وجود عوامل وآليات لا يمكن اختزالها إلى العامل الوحيد الذى يجسده ذلك "القانون". ومع ذلك، لاحظْ أن التحقق من هذا القانون يبدو سهلاً فى ظاهر الأمر: فالمنهج العقلانى العلمى (ولو فى غير حقل السياسة politics) يشكل أحد المظاهر المميزة لوقتنا الحاضر فعلاً؛ وأن السحر هو ظاهرة تُميِّز الفكر البدائى حقًا- بحيث إن السؤال الذى يثور يتعلق فقط بمدى ما يعنيه هذا القانون وبالمدى الذى يسمح به الارتباط بين تلك المراحل بوضع تفسير سببى.

ثمة نقطة أخرى لا بد من ذكرها. فالمواقف الدينية، والميتافيزيقية، والعلمية هى ظواهر اجتماعية بصورة واضحة وليست مجرد ظواهر فردية. وعليه، يمكن اعتبار مفهوم كونت للمراحل الثلاث مراحل فى تطور فكر جماعى أو فكر جماعة معينة. وفى الواقع، فقد تمسك كونت بهذا المفهوم أكثر مما فعل كوندورسيه، كما

قدّمَ أنه شيئًا باتجاه إحكام صياغته. وثمة فارق كبير جدًا، طبعًا، بين مفهومه عن الفكر الجماعى ومفهوم الروح الوطنية لدى الرومانتيكيين. ومع ذلك، فحينما ننظر إليهما كأدوات تحليل، نجد أن كليهما يقتربان كثيرًا من أن يكونا شيئًا واحدًا، كما أثَّرَ كلاهما على علم السوسيولوجيا وعلم النفس الاجتماعى اللاحقين.

(هـ) **النظرية التطورية الداروينية** هذه النظرية هى النظرية التطورية البيولوجية الوحيدة التى يتم التعرض لها هنا. فقد حل تأثير داروين محل تأثير لامارك Lamarck إلى حد كبير، وإنْ ليس كليًا (علمًا أن داروين أكثر من إشاراته إلى لامارك، رغم ذلك)؛ وأن مندل لم يمارس أى تأثير مباشر قط،(٧٥) مع أنه نشرَ قوانينه الثلاثة عام ١٨٦٦. إن "Historical Sketch" التى أضافها داروين للطبعة الثالثة وللطبعات اللاحقة من عمله Origin of Species تُطلع القارئ على القصة المؤثرة للظهور التدريجى للأفكار الحاسمة بحيث تنتفى الحاجة للإشارة إلى أى منها هنا.(٧٦) ومع ذلك، فمن الضرورى طرح

(٧٥) لم يقدم ج.ج. مندل G. J. Mendel (١٨٢٢-١٨٨٤)، وهو راهب أوغسطينى، عملاً تجريبيًا ممتازًا فحسب- وهذا رأى يقره المختصون وليس من عندى، طبعًا- ولكنه أيضًا طرح تفسيرًا نظريًا له قبله علماء الأحياء حينما أعيد اكتشافه بصورة مستقلة (حوالى عام ١٩٠٠). وقد امتنع مندل عن تطبيق ذلك العمل على العمليات الاجتماعية. ويبرز السؤال التالى بحكم اهتمامنا بسوسيولوجيا العلم: ماذا تعلمنا هذه الحالة من الإهمال لعمل فى غاية الأهمية؟ تبين دراسة هذه الحالة أنها لا تعلمنا شيئًا كما يبدو. فقد أوصلَ روبرت ماير شخصيًا اكتشافه (حول معادل الحرارة الميكانيكى) إلى أفراد (أو إلى فرد واحد على الأقل) لهم مكانة مهنية مرموقة وكان يمكنهم وينبغى عليهم فهمه ونشره. ونشرَ كورنو Cournot عملِه Recherches (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، أدناه) فى أحد المراكز الفكرية العظمى علناً. ولكن مندل عاش فى دير، وفى بلدة ريفية، ونشر نتائجه فى مجلة محلية مغمورة، أى نشرها بطريقة ترقى إلى إخفائها. وهكذا، فهذه الحالة من الإهمال تفسر نفسها بنفسها.

(٧٦) ندعو القارئ إلى قراءة تلك المسودة بعناية. وهى تمثل واحدة من أهم القطع فى التاريخ العلمى المكتوب منذ أى وقت مضى، وتشكل حالة محددة case study عن إحدى الموضوعات التى تهمنا وهى طرق التفكير البشرى وآليات التقدم العلمى. وإضافة إلى ذلك، فهى توضح مفهومًا يلعب بعض الدور فى قصتنا نفسها: مفهوم التسليم غير الكافى بالأولويات Inadequate Acknowledgement of Priorities. ويوضح داروين معنى هذا المفهوم بتقديم مثال خالص رمزى عما هو اعتراف كاف Adequate Acknowledgment. وكان ذلك الرجل، فى كل ما فعله، يشكل ثناء حيًا لذاته وإلى النظام الاقتصادى والثقافى الذى أنتجه – وهى نقطة يُوصى القارئ بها كلما مال إلى تأمل الحضارة الرأسمالية (وما يلازمها من كثير من أشكال أنظمة البحث الحديثة).

وقد أخذ تشارلس داروين Charles Darwin (١٨٠٩-١٨٨٢) وقتا طويلاً فى تطوير ثمار عمله ووقتًا أطول فى نشره. فقد نشر: The Origins of Species... عام ١٨٥٩. ونشر: The Descent of Man and Selection in Relation to Sex عام ١٨٧١ بعد أن كان فوجت Vogt وهيكل Haeckel (وآخرون) قد أبدوا آراء فى صالح موضوعته الرئيسية. وتعالج الفصول: ٣، ٤، ٥ و١٩ قضايا ذات صلة مباشرة بالسوسيولوجيا العامة والسوسيولوجيا الاقتصادية.

وقد ظهرت مقالة هربرت سبنسر Herbert Spencer، التى أشاد بها داروين كثيرًا، فى مجلة=

الملاحظات التالية عن الأهمية الاجتماعية لهذا لكتاب وأهميته بالنسبة للعلوم الاجتماعية.(٧٧)

أولاً: لقد أضاف العمل: Origin of Species والعمل Descent of Man إحدى الرقع الكبرى على صورتنا للسياسة الاجتماعية Zeitgeist فى الفترة محل الدرس. وتضاهى أهمية هذين العملين بالنسبة للمفاهيم الكونية للبشرية أهمية النظام ذى المركز الشمسى. فقد انكب الجمهور العام على قراءتهما على نطاق واسع، كما طُرح العملان للمناقشة بصورة متحمسة بحيث ساهما بفعالية فى إعادة تجهيز المسرح الفكرى للبرجوازية، رغم أن هذا الجهاز الجديد لم يُقص، فى معظم الحالات، كما يبدو، الجهاز الميتافيزيقى الذى ما يزال موجودًا، بل أنه شغل المساحة الفارغة فحسب. فقوة معتقداتنا ومواقفنا الأساسية تتجاوز مقدرة أى كتاب على صنعها أو هزها؛ وبشكل خاص، لا أرى أن أى شخص مثقف يجد أن قناعاته تتدمر عند قراءة دارون، مفترضين أن ذلك الشخص يمتلك قناعة معينة ينبغى تدميرها.(٧٨)

ثانيًا: مهما أكبرنا أم قللنا من المقدرة التفسيرية للداروينية، فإن أهميتها فى وصف الأعراض تتجاوز أى شك. وقد جاءت الداروينية، ونجحت، وذلك بالضبط فى الوقت الذى كان يتعين علها أن تفعل هذا وفقًا للنظرية الماركسية عن البنى الفوقية الفكرية. فالمذهب الدارويني لم يكن سوى تيار واحد فى نهر أعرض، كما توضح هذا التطورات المستقلة، ولكن المشابهة، فى الجيولوجيا.(٧٩) وكان هذا هو نفس النهر الذى حمل أيضًا النظريات التطورية الأخرى التى ناقشناها أعلاه. ولكن

=the Leader عام ١٨٥٢ لأول مرة، وظهر عمله Psychology عام ١٨٥٥، بينما ظهر عمل ميل Principles، كإعادة صياغة للفكر الاقتصادى "الكلاسيكى"، عام ١٨٤٨.

(٧٧) يلاحظ القارئ، فيما يلى، أننى لا أجرؤ، طبعًا، على الحكم على الكتاب كعمل تخصصى فى حقله الخاص به. وعليه، فلا يبرز فى هذه اللحظة السؤال المشروع عن مدى صحة سلوك كاتب ما فى قضايا تتضمن نتائج ومناهج فى غير حقله الخاص به، رغم أن السؤال يبرز بالارتباط مع النظريات الاجتماعية "الداروينية".

(٧٨) قلت فردًا متقفًا cultivated لأن الأمر يختلف بالنسبة للفرد غير المثقف ممن تنقصه القدرات اللازمة للاستفسار والنقد. وعندئذ، فإن الفرد غير المثقف يحتمى بمنزلة المؤلف.

(٧٩) ترتبط تلك التطورات باسم السير تشارلس ليل Charles Lyell (١٧٩٧-١٨٧٥) تقريبًا مثلما يرتبط التطور البيولوجى باسم دارون. أما عمله Principles of Geology (1830-33) فلا "يترك للقاتل مهربًا" قط، بيد أن الكتاب، ضمنًا، يقول ما يقوله عمل ليل الآخر Geological Evidences of the Antiquity of Man (1863).

من جميع النواحى الأخرى، كانت هذه النظريات مستقلة منطقيًا سواء عن الداروينية أو أى نظرية بيولوجية أخرى: ومن المهم جدًا إدراك هذا لتجنب الخلط الذى يهدد فهمنا للتاريخ الفكرى لتلك الفترة. وربما كان ماركس مرتاحًا لظهور النظرية التطورية الداروينية. ولكن نظريته لا تمت بأى صلة إلى هذه النظرية الأخيرة كما أنها لا تقدم أى دعم لها.

ثالثًا: لقد وجدت الداروينية أو الخط الداروينى سبيلاً إلى علمى السوسيولوجيا والاقتصاد فيما بعد. وسنتعرض إلى هذا ضمن عرضنا للمشهد الفكرى الخاص بالفترة اللاحقة (الجزء الرابع، الفصل الثالث). ولكن يتعذر، فى الفترة محل الدرس، العثور على تأثير مهم للداروينية على العلوم الاجتماعية باستثناء التأثير الذى يمكن تصوره على عادات التفكير العامة للناس.(٨٠) وقد ساهم كل من دارون وسبنسر فى علم النفس، كما أبدى الثانى أبدى ميلاً لإجراء تطبيقات سوسيولوجية من أعمال الأول. ولكن هذا هو كل شىء. وفى الختام، بودى التعليق على ملاحظة دارون التى تشير إلى أنه استمد الالهم من نظرية مالثوس عن السكان. يبدو أن من الخطير، بالتأكيد، الاعتراض على تأكيد المرء نفسه حول ما يعتمل فى ذهنه من عمليات. صحيح أن حوادث أو إيحاءات غير مهمة قط قد تطلق تيارًا فكريًا معينًا؛ بيد إن دارون نفسه لم يتطرق إلى عمل مالثوس فى مسودتهHistorical Sketch، التى ذكرناها قبل قليل، رغم أنه أشار إليه فى مقدمته؛ وإن مجرد النص على أن "من كل نوع يولد أفراد أكثر من مقدرتهم على البقاء" لا يمثل بذاته سوى ملاحظة معروفة (والتى هى، علاوة على ذلك، نظرية مالثوسية مشكوك بها doubtful Malthusianism). وعليه، أخشى أن الخدمة التى أسداها علم الاقتصاد إلى تطور المذهب الداروينى تحمل بعض الشبه بالخدمة التى قدمتها الوزات المشهورة إلى روما.(*)

---

(٨٠) فى عام ١٨٧٢، نشرَ والتر باجهوت Walter Bagehot عمله: Physics and Politics (الذى كان سيكون أكثر ملائمة اختيار عناوين أخرى له، مثل: Biology and Sociology or Biological Interpretation of History) الذى يستعمل علم النفس الاجتماعى الداروينى، من بين أمور أخرى. ولا يمثل ذلك الكتاب، بذاته، سوى عمل لامع من أعمال هواة ويتضمن إيحاءات كثيرة، قدِّرَ لها أن تكون مفيدة فيما بعد. ومع ذلك، فهو كتاب جدير بالقراءة.

(*) المقصود هنا وزات الآلهة الرومانية Iuno Moneta (التى هى أخت إله السماء والقمر والرياح والمطر والرعد عند الرومان Iuppiter) التى كانت وظيفتها تحذير الدولة الرومانية من غزو داهم.

٥. علم النفس والمنطق

إن الأعمال الأكثر إثارة للاهتمام فى حقل علم النفس فى هذه الفترة هى تلك التى تستبق تطورات الفترة اللاحقة أو تبشر بها، على الأقل. وأقصد بذلك علم تشريح المخ ل ب.ج. كابانس وف.ج. جال P. J. Cabanis and F. J. Gal (اللذين تتضمن أعمالهما أول نظرية حول الفعل الانعكاسى) والسير تشارلس بيل Charles Pell وب. ب. بروسه P. P. Broca؛ وإلى علم النفس الفيزيولوجى أو التجريبى لدى تيتنس وبونِت Tetens and Bonnet، الذى تواصل لاحقًا مع نجاح أكبر على يد جوهانس ب. مولر Johannes P. Muller، ى. هـ. فيبر E. H. Weber، ر.هـ. لوتز R. H. Lotze، ج.ت. فيجنر G. T. Fechner؛ وإلى الخط المرتبط بتلك العلوم، الذى أخذ به كلاود بيرنارد؛[٨١] وكذلك، عند الإصرار على ضم Volkerpsychology {علم النفس الشعبى} إلى علم النفس، إلى عمل ف. ب. وَتز F. T. Waitz الذى سبقت الإشارة إليه فى القسم المتعلق بالنظرية البيئية. وعلاوة على ذلك، فحينما نضم أيضًا فلسفات التفكير الجماعى- وحينما نختار أن نسميها بدايات علم النفس الاجتماعى الحديث- فينبغى علينا أن نضيف كونت، من ناحية، وهردر Herder و"رومانتيكيين" كثر آخرين، من ناحية أخرى.

(أ) **علم النفس الترابطى والتطورى** ولكن الذى يتعلق بصورة أكثر مباشرة بإمكانية وجود أساس سيكولوجى للاقتصاد التكنيكى- إنْ كنا بحاجة لأساس كهذا حقًا- هو علم النفس لدى هيربارت (١٧٧٦-١٨٤١) وبينِك (١٧٩٨-١٨٥٤).[٨٢]

(٨١) نذكر تلك الأسماء كمؤشرات فقط للقراء الذين، إن شاءوا المضى أبعد، سيلتقون بتلك الأسماء فى أى كتاب عن تاريخ علم النفس، وهو ما دفعنى إلى عدم ذكر العناوين والتواريخ. وترتبط أسماء كابانس، بروسه، فيبر، وفيجنر بأعمال لها أهمية خاصة بالنسبة لنا. وسيجرى ذكر بعض منها مرة أخرى فى الفصل والقسم المناظريْن من الجزء الرابع حتى لا نفقد تسلسل أفكارنا. والقارئ يفهم، طبعًا، أننى غير مؤهل لتقدير قيمة أعمال كعمل جال أو لوتز من جوانبها التقنية، وأن اختيارى للأسماء قد يكون مضللاً بالتالى: فتلك القائمة هى قائمة اقتصادى تعود انطباعاته، جزئيًا، إلى كتبٍ قرأها بالصدفة (مع أن الخبرة المهنية توجهها إلى حد ما) وارتباطات تتكون بالصدفة. فبروسه، مثلاً، يقف حيث هو لأنه ساهم، على نحو غير معهود، فى البحوث حول تشريح المخ والأنثروبولوجيا الثقافية ولكن أيضًا لأن عمله أثّرَ فى كثيرًا فى سنوات تكوينى المهمة.

(٨٢) انظر مثلاً J. F. Herbart, Lehrobuch zur psychologie (1816) and his Psychologie als Wissenschaft.. ((1824-5). ولا تهمنا هنا فلسفة وعلم هيربارت حول أصول التدريس المؤثرين جدًا. ويجعل عمل ف. إى. بينك F. E. Beneck: Grundlegung zur physik der Sittin, 1822 (الذى يمثل القطب المعاكس لعملَ كانت: Grundleg zur Metaphysik der Sitten) وعمله الآخر: Lehrbuch der psychologie als Naturwissenscaft (1833) من علم النفس الأساسَ الوحيد=

فقد طوّرَ الأول جهازًا مفهَميًا بسيطًا لتحليل الظواهر النفسية كما يستكشفها المرء حينما يعاينها دون اللجوء إلى علم الفيزيولوجيا. وكان بوسع الاقتصاديين أن يتعلموا شيئًا من هيربارت، وإنْ من مناهجه أكثر من نتائجه. ومع ذلك، وباستثناء بضعة مقتطفات لا تعنى أى شيء، لم أستطع العثور على أى مثال لإثبات أن علمه النفسى أو فلسفته العامة كان لهما أى تأثير على عمل الاقتصاديين المهنى. واستغرب فيما إذا كان هذا ينبغى أن يسرى على ذلك العنصر من العمل النفسى فى هذه الفترة الذى يمثل العمل الأهم من زاوية تاريخ علم الاقتصاد: المذهب الترابطى Associationism لدى هارتلاى Hartley. وكان متوقعًا أن يُهجَر هذا المذهب حينذاك، ولكنه انتعش بفضل طبعة جديدة من عمل هارتلاى (١٧٩١) وأن زميلنا جيمس ميل أعاد تفسيره بكفاءة عالية:[٨٣] فالذهن فارغ على طريقة لوك؛ والحياة النفسية نظام ميكانيكى من الخواطر المترابطة associations. وقد شعر حتى ج.س. ميل أنه غير قادر على الاقتناع بهذا التفسير، وتَعينَ على أ. باين أن يربطه بعناصر داروينية أو عناصر مستمدة من علماء النفس الفيزيولوجيين الألمان بحيث إن المذهب تحولَ إلى شيء بعيد نوعًا ما عن المذهب الترابطى الأصولى. ولكن السؤال التالى يبرز أمامنا: لما كان المذهب الترابطى الأصولى جزءا من مذهب بنثام الأصولى، فألا يجب أن نتوقع أن يكون قد أثرَّ فى علم اقتصاد المجموعة التى كانت جزءا آخر منه؟ هذا ما نتوقعه، طبعًا، ولكن ثمة خيبة أمل تنتظرنا. إذ توضح هذه الحالة جيدًا طبيعة العلاقة بين نظام ما شامل وأجزائه. فالمذهب الترابطى النفسى يتماشى جيدًا مع الفلسفة النفعية أو النظرية النفعية للأخلاق أو السلوك عمومًا وهو، بهذا المعنى، يخدم كل النظريات الأخرى. ولكن إذا مضينا، على هذا الأساس، لفحص البحث الصغير لجيمس ميل عن النظرية الاقتصادية، فإننا نجد أن كل فرضياته مستقلة تمامًا عن علم النفس الترابطى، وأنها تتمشى معه ومع غيره بنفس الدرجة: فرغم أن علم الاقتصاد لدى النفعيين كان مجرد مقاطعة فى إمبراطورية بنثام، بيد أنه كان مقاطعة تحكم نفسها بنفسها وكان بوسعها أن تعيش جيدًا لو أنها انفصلت هذه

=للمنطق والأخلاق وعلم الجمال، والذى يقدم توضيحًا ممتازًا لما نقصده بالمذهب النفسوى Psychologism فى كتابنا هذا.

(٨٣) Analysis of the Phenomena of the Human Mind (1829).

عن الإمبراطورية. وهذا يؤكد صحة النتيجة التى تم التوصل إليها فعلاً ضمن سياقات أخرى.(٨٤)

أما علم النفس التطورى evolutionist psychology، فهو الشيء الوحيد الذى تنبغى إضافته. وكما ذكرنا آنفًا، فإن دارون وسبنسر معًا قاما بدرس المشكلة المتعلقة بالطريقة التى اكتسب بها الفكر البشرى "مقدرته العقلية": فقد حاولا وضع نظريات وراثية عن الغريزة، العواطف، الفضول، الذاكرة، الانتباه، المعتقدات، الحس الأخلاقى، الفضيلة الاجتماعية، وما شابه ذلك. ينبغى أن نلاحظ أن محاولات كهذه لا تدخل فى علم النفس بالمعنى المعتاد: فتحليل قوة الذاكرة، مثلاً، هو شيء والفرضية المتعلقة بكيفية امتلاكنا لهذه القوة هى شيء آخر. ومع ذلك، فإن الوراثة genesis قد تكون وراء نظريات نفسية حقيقية، ومن المفهوم أن التأثير الداروينى على علم النفس المهنى بدأ بفرض نفسه منذ زمن طويل. ورغم ذلك، فإن الاقتصاديين لم يهتموا بهذا اللون من البحث، رغم علاقته بمشاكل السلوك الاقتصادى وبمدى إمكانية توجيه هذا السلوك فى تنظيم اشتراكى للمجتمع، مثلاً. وهذا موضوع جدير بالتأمل.

(ب) المنطق، نظرية المعرفة والحقول المرتبطة يمكن الإشارة، فى هذه الحقول،(٨٥) إلى تحقيق تقدم كبير سواء بالنسبة لأسسها الفلسفية (كانت؛ كما أن

(٨٤) لنلاحظ، بخاصة، أن الشيء نفسه يسرى على هيوم أيضًا: فعلمه الاقتصادى لا يمت بأى صلة سواء إلى علمه النفسى أو فلسفته. وكذلك هى الحال مع لوك. ومن ناحية أخرى، فإن صلة المذهب الترابطى بعلم الاقتصاد النفعى تعقدها حقيقة أن علم اقتصاد بنثام كان يختلف عن علم اقتصاد العلماء النفعيين الآخرين الذين اتبعوه فى كل الأشياء الأخرى.

(٨٥) إذا أمكن اعتبار الرياضيات حقلاً مرتبطًا، فيكون هو الحقل الذى حقق أوسع خطوات التقدم. ولا نستطيع، بالنسبة لهذه الخطوات، سوى القول إن هذه الفترة- التى واصلت "عهد الرياضيات البطولى" حيث إن بهجة الاكتشاف الرائد كانت قد دمرت تقريبًا الاهتمام بالأسس المنطقية والتحليل النقدى للمفاهيم والمناهج- أرست أساس التفكير الرياضى (الدقيق) الحديث. ولكن لا بد من الإشارة إلى بعض المعطيات عن نظرية الاحتمالات نظرًا لأهمية الموضوع بالنسبة لعلم الإحصاء والنظرية الاقتصادية. لقد نشرَ لابلاس عمله: Theorie analytique des probabilites عام ١٨١٢ لأول مرة؛ وعمله: Essai philosophique (الذى يعود للقرن الثامن عشر تمامًا) عام ١٨١٤؛ ونشر العمل الشهير لبويسون Poisson: Recherches عام ١٨٣٧؛ عمل كورنو Cournot: Exposition de la theorie des chances et des probabilites- عام ١٨٤٣؛ ومقالة ب. ل. دى تشيبيشيف P. L. de Tchebycheff: (" Des Valeurs moyennes " فى: مجلة Liouville Journal de mathemmatique, pure et appliquee)- عام ١٨٦٧؛ وعمل فين Venn: Logic of Chances (الذى غالبًا ما عاد أديجورث إليه) عام ١٨٦٦. ويعود عمل فيجنر Fechner 1897) Kollektivmasslehre) إلى الفترة المدروسة، رغم أنه لا يعود إليها من حيث تاريخ صدوره. ويصح هذا أيضًا على العمل=

عمل هيجل: Logic لا يدخل فى المنطق بأى معنى تقنى، رغم صلته به من نواح عدة) أو بالنسبة للتطورات المنهجية والعملية (لوتز lotze، دى مورغان De Morgan). ومن زاويتنا، من المهم الإشارة إلى عمل الكاتب الذى يحتل مكانة أساسية فى تاريخ الحقول التى تقع ضمن نطاق رؤيتنا: ريتشارد واتلى[٨٦] Richard Whately (رئيس الأساقفة الإنجليز فى دبلن). ومما يحتل أهمية قصوى لاستكمال صورة السياسة الاجتماعية Zeitgeist للفترة المدروسة هو الجهد الذى بذله كاتب كبير آخر لتحقيق أمنية كان يجرى التعبير عنها المرة تلو المرة- وقد طرحها ج. ديوى J. Dewey فى أيامنا هذه - لتقريب المنطق من مناهج العلم الفعلية: إنه عمل ويول History of Inductive Sciences (1837).[٨٧] ويُعنى برنامج المنطق التجريبى الحديث- كما درَّسه العلماء الوضعيون فى فيينا مثل كارناب Carnap، فرانك Frank، ريتشارد فون مايسز Richard von Mises، شليك Schlick- بتحليل المنهج العلمى والتخلص من كل الأشياء الأخرى، وبخاصة من كل "الميتافيزيقا"، ليس فقط على أساس أنها غير ذات صلة بل غير

=(J. Von Kries, Principien der Wahrscheinlicheitsrechnung 1886). أما كورنو Cournot، عالم نظرية الاحتمالات، فهو المنظر الاقتصادى الكبير (أنظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثانى). ويماثل تقديرى العالى لنظريته للنتائج العشوائية random events تقدير فرد عادى غير مختص. ولكن جوبر Czuber، البروفيسور فى جامعة فينا، يشاركنى فيه.

(٨٦) Elements of Logic، الذى ظهر أصلاً كمقالة فى: Encyclopaedie Metropolitana (1826). وحول عمله فى مجال علم الاقتصاد: انظر الفصل الرابع، أدناه.

(٨٧) تنتمى شخصية وليم ويول William Whewell (١٧٩٤-١٨٦٦) القوية والحاذقة إلى تلك الفئة من رجال العلم ممن أسميناهم "قادة أكاديميين"، كما أنها تقوم بتفسيرهم على أحسن وجه: فقد كان له تأثير فريد فى كلية نيوتنى وفى كمبريدج عمومًا، وكان أحد أولئك الأفراد-صناع البيئة ممن لهم حضور فى تاريخ العلم حتى إذا لم يكتبوا سطرًا واحدًا قط. ومع ذلك، فإن حالة ويول لم تكن كذلك، إذ ينم عمله: History ليس فقط عن معرفة واسعة بل إنه أيضًا مصدر حى للالمهم (وقد كان كذلك بالنسبة إلى ج. س. ميل) رغم أن عمله: (Philosophy of Inductive Sciences (1840) مخيب للآمال (بالنسبة لى على الأقل) ومع أن عمله: (Elements of Morality including Polity (1845) قد تم نسيانه عن حق. كما إن ويول كان يمثل شيئًا ما كاقتصادى. صحيح أن عمله: Lectures (عامى ١٨٥٢ و١٨٦٢) لا يعنى الكثير، بيد أنه لم يكف عن إثارة الاهتمام أبدًا. ولكنه أظهر فهمًا عميقًا بنشره أعمال ريتشارد جونس Richard Jones (انظر الفصلين الخامس والسادس، أدناه) وأبدى مسحة من الأصالة بقيامه بمحاولة ليس من شأن أى مفكر عادى فى زمانه أن يقوم بها، وهى التعبير رياضيًا عن بضع فرضيات النظرية الاقتصادية الخاصة بزمنه (المجلد الثالث من Cambridge Philosophical transactions). ولم يتجاوز ذلك الجهد التعبير بالرموز عما تم التعبير عنه بالكلمات مما لا يشكل اقتصادًا رياضيًا حقًا (فليس فى ذلك الجهد أى محاجّة رياضية). ولكن تحليله الأولى للطلب، حينما نأخذ بالاعتبار تاريخه، لا يستحق ازدراء جيفونس له، الأمر الذى تكرر غير مرة منذ ذلك التاريخ. ونحن نورد كل هذا هنا لأن كتابنا الموجز هذا لن يسمح لنا بالإشارة إلى أعمال كأعمال ويول فى مواضعها المناسبة.

ذات معنى أيضًا. وبطبيعة الحال، فإن ويول، شخصيًا، كان بعيدًا سواء عن هذا البرنامج أو عن البنى المفهَمية conceptual constructs التى تم بها وضع البرنامج. ولكن نظرًا لتأثيره على عمل ميل Logic، فقد كان كتابه، موضوعيًا، معلّمًا على الطريق الطويلة الموصلة إلى المذهب الوضعى المنطقى logical positivism.

(ج) عمل ج.س. ميل "Logic" لقد أعدتنا هذه الملاحظات القليلة إلى مناقشة العمل الذى نهتم به أساسًا. فمن زاويتنا، ينبغى تقدير عمل ميل Logic عاليًا ليس فقط لأننا نطالب بحق هذا الكاتب من أجلنا نحن بالذات، وليس فقط لأننا كاقتصاديين يُحتمل أن نهتم به أكثر مما نهتم بأى عمل منهجى آخر من أعمال تلك الفترة، بل أيضًا لأنه أحد أعمال القرن التاسع عشر الكبرى التى تمثل أحد المكونات الأساسية للسياسة الاجتماعية Zeitgeist للفترة المدروسة حيث يتجاوز تأثيره على جمهور القراء العام تأثير أى منطق آخر منذ أيما وقت مضى. ورغم أنه يمثل رقعة زاهية فى لوحتنا أقل مما يمثله عمل داروِن Origin of Speccies، بيد أنه يصعب أكثر الاستغناء عنه، رغم أنه لا يبرز بروز Origin of Speccies من ناحية الأثر التاريخى الذى تركته الأعمال والأفكار التى خلقت الوضع القائم فى وقتنا الحاضر فى الحقول ذات العلاقة ورغم أن كتاب ميل[٨٨] هو كتاب ميت بمعنى معين لا يكون فيه كتاب داروِن كذلك.

وتتمثل أفضل طريقة لإيضاح طبيعة عمل ميل، للاقتصاديين، بإبراز الشجرة العائلية التى تجمع بين كتابه:Logic وكتابه: Principles of Political Economy الذى ستجرى مناقشته بصورة كاملة فى موضعه المناسب (الفصل

(٨٨) ج.س. ميل: A system of Logic, Ratiocinative and Inductive, being a Connected View of the Principles of Evidence and the Methods of Scientific Investigation (1843). ويتخيل المرء نجاح هذا العمل بقدر أو أكثر من نجاح عمل ميل الآخر: Political Economy حينما يتحدث عن سطوة ميل على المفكرين الإنجليز الذين باشروا تقدمهم فى خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. أما فى الخارج، فكان جزء من جمهور القراء بعيدًا عن مثل ذلك التأثير. ولكن بقية الجمهور تلقت رسالة ميل بحماس أكثر. وقد عُثر على الكتاب فى منزل فلاح فى إيرلندا. وقد تمت تسمية الكتاب بأنه " كتاب الكتب" من قبل سيدة من فينا (سيدة فابية وتنادى بحق المرأة فى الاقتراع) شعرت أنها قادرة على تجسيد التقدم. وقد احتل الكتاب منزلة رفيعة لا تقل كثيرًا عن منزلة أفلاطون بالنسبة لفيلسوف لغوى واحد على الأقل ممن عرفته صبيًا- وأنا أورد كل هذا لغرض القول، أولا، إن الكتاب كان يمثل قوة حية فى الحضارة البرجوازية، وثانيا، أن الارتباط بين حماسة الأفراد له وأهليتهم للحكم عليه لم يكن كافيًا بصورة تامة.

الخامس). وفى كلا كتابيه، وبتواضع شديد، أنكر ميل أى ادعاء ب"إعطاء العالم نظرية جديدة عن العمليات الفكرية" أو حول العمليات الاقتصادية (انظر مقدمات الطبعات الأولى من كلا الكتابين). وكان هدفه، فى كلتا الحالتين، تنسيق العناصر القائمة من المعرفة وتطويرها، وكذلك، كما أحب هو نفسه أن يصوغها:"توحيد العقد"(أى ضمن الأطر القائمة). ولم ينجح فى تحقيق أى من الهدفين بشكل تام؛ ولكنه، فى كلتيهما، قدّمَ عملاً مفيدًا بصورة بارزة، عملاً ربما يزخر بإيحاءات لأنه اشتمل على تعارضات من شأنها تشجيع درس المذاهب.

وإلى جانب أن العملين على مستوى واحد من الكفاءة، فإنهما يكشفان بطريقة متشابهة الحالة الذهنية والميول لدى مؤلفهما- هل يترتب علىَّ أن أقول ميوله الأخلاقية؟ وضمن حدود فهمه، فقد كان ميل منصفاً إلى حد بعيد وعازمًا على فتح أبواب ذهنه للأفكار من أصول مختلفة كثيرًا: فقد ذهب، فى عمله Logic، بعيدًا إلى حد الثناء بحق على العمل السكولائى (عبر الاستشهاد بكوندورسيه Condorcet). كما كان ميل "واقعيًا": فرغم أن ذهنه لم يكن "عمليًا" بكل معانى هذه الكلمة، بيد أن ميل كان عمليًا، وحتى براجماتيًا، من حيث نواياه ذلك لأن النتيجة النافعة فعلاً كانت تجتذبه قبل أى شيء آخر. وبالنسبة إلى Logic، فقد تمثل هدف ميل العملى بتحليل المناهج العلمية لإثبات صحتها (إقامة الدليل عليها) أولاً، ولتطوير قواعد من شأنها المهم البحث وتوجيهه ثانيًا. وهذا يجعل من الصعب وصف وجهة نظره أو وجهات نظره الأساسية من خلال المنطق "التجريبى" empiricist و"الوضعى" positivist الحديث لأن المشاكل والمناهج التى تميز هذا الأخير وتميز ما بين مواده (وبخاصة فى Grundlagenforschung {أساس البحث} بالنسبة للرياضيات) كانت تتجاوز نطاق رؤية ميل واهتمامه إلى حد بعيد. (وعليه، فليس عدلاً، انطلاقًا من وجهة نظر حديثة، انتقاد أقوال عرضية له تبدو أن لها صلة بمجادلات حديثة). ولكن هذا الهدف العملى جوهريًا للعمل Logic يجعل أيضًا من الصعب وصف آراء ميل الأساسية من خلال فلسفات أقدم. فهو لم يدرك أهمية ثورة كانت إلا نادرًا. من الممكن القول إن جذور فلسفة ميل تكمن فى المذهب التجريبى الإنجليزى empiricism الذى يمثله تقليد لوك-هيوم بصورة عامة. كما كان لهذه الفلسفة، بشكل خاص، خلفية من علم النفس الترابطى associationist. ولكننى لا أرى أن هذين التأكيدين صحيحان بصورة تامة، رغم

أنه يتعذر عليَّ إثبات هذا هنا. وفى جميع الأحوال، فإن ميل لم يكن empiricist تحديدًا أو associationist على وجه التحديد: فقد تعرض مذهب هارتلاى النفسى الترابطى associationism إلى النقد فى العمل Logic، وبخاصة فى نقطة ستراتيجية منه فى الكتاب السادس.

إن هدف العمل Logic يجعل منه تقريبًا تكملة لعمل ويول الذى يدين له كتاب ميل بالكثير حقًا. دعونا نطرح الأمر بالصورة التالية: إن Logic يشكل نظرية للمعرفة العلمية (الاستنتاج) أساسًا، يمثل كتابًا نظريًا من حيث الجوهر عند مقارنته بعمل ويول، بل وحتى أكثر من ذلك عند مقارنته بأى بحث حول أى علم فردى؛ ولكنه كتاب عملى فى المقام الأول حينما يُقارن بأى بحث حول المنطق البحت أو حول النظرية البحتة عن المعرفة (اللذين كانا شيئًا واحدًا إلى حد بعيد بالنسبة لميل). أما بخصوص أساسيات المنطق، فقد اعتمد ميل كثيرًا على ر. واتلى R. Whately حتى حينما كان يخالفه.[٨٩]

وبعكس ما كان عليه ميل من حذر وغموض فى نقاط معينة من الأسس الفلسفية، وتواضع من ناحية مساهمته الشخصية، بيد أنه لم يكن حذرًا أو متواضعًا فى نقطة واحدة: ففى كتابه: Political Economy بالذات، وبطريقة تدهشنا سذاجتها الشديدة، ادعى ميل بفرح غامر أنه بلغ درجة لا يمكن تصورها قط من الكمال فى النتائج التى قام بإيضاحها. وبدا وكأنه يقول لنا: لِمَ العجب، فقد جمعتُ ونظّمتُ أفضل أفكار هذا العهد التنويرى، حيث طرحتُ أو عاينتُ الأسسَ وفقًا لأقدر المفكرين، فماذا يمكن فعله أكثر؟ وقد تجلت تعاليمه الواثقة هذه فى المنطق مثلما تجلت فى الاقتصاد.

إن كتابه الأول: " Of Names and Propositions " (وبضمنه Classification and Definition) والذى يتضمن فقرات توحى تقريبًا بعلم حديث عن "دلالات الألفاظ" Semantics، والكتاب الثانى: " Of Reasoning " (أن

(٨٩) ثمة إشارة كاشفة فى العمل Logic (وفى العمل Examination of Hamilton) إلى عمل الدكتور توماس براون Thomas Brown: Lectures on the Philosophy of Human Mind، الذى حقق أكبر نجاح، وتم نشره بعد وفاة براون (١٨٢٠). وتكمن النقطة المهمة فى أن هذا الطبيب والفيلسوف الاسكتلندى لم يهجر قط المعرفة "القائمة على الحدس" intuitive ولم يمتلك أى نظرية تجريبية عن السببية، رغم تسليمه بالمذهب الحسى إلى حد بعيد. ولا تفقد توصية ميل القوية بهذا الكتاب حيويتها كليًا من جراء الاعتراضات المتحفظة عليه التى أبداها ميل على المحاجّة الواردة فيه.

القياسات المنطقية؛ العلوم الاستنتاجية التى يتمسك ميل بها هى، فى الواقع، استقرائية بقدر ما يتم استخلاص مقدماتها من استقراء الواقع) يغطيان مساحة شعرَ ميل أن التقدم عليها كان سهلاً: فبالنسبة له، وهو الذى لم ينظر إلىَ ما تحت السطح إلاّ نادرًا، لم تعترض طريقه أى مشكلة جدية. ولكن شعوره كان مختلفًا بالنسبة للأرضية التى يغطيها الكتاب الثالث: " Of Induction " (أو التعميم من التجربة، الذى هو جوهر المنهج العلمى وجوهر عمل ميل). ويتضمن الكتاب مسلمة وحدة مسار الطبيعة، نظريته حول الاستقراء الصحيح المستخلصة من تلك المُسَلَّمَة، فلسفته حول السببية و"طرقه الأربعة" الشهيرة (حول الاتفاق، حول الاختلاف، حول البقايا، حول التغيرات المصاحبة) التى تشوهها نوعًا ما أخطاء فى التفكير أو فى العرض، وهى أخطاء يمكن تفسيرها بفرضية واحدة فقط: وهى أن ميل كان يكتب على عجل على الدوام حتى فى كتابته عن الموضوعات التى تثيره من الصميم. ولكن، ولهذا السبب بالذات، يمكن تحقيق تحسين جوهرى فى موضوعات عدة دون التأثير على مواقفه الرئيسية. ولا يمكن، عمومًا، أن يثور شك حول أن الكتاب الثالث يشكل إحدى المساهمات الكبرى فى نظرية المعرفة العلمية. يمكن إغفال نقاط مهمة عدة من الكتابين الرابع والخامس المساعديْن من حيث الجوهر، ولكن الكتاب السادس:" On the Logic of the Moral [Social] Sciences " يمثل أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة لنا. وتنبغى قراءته سوية مع مقالة ميل الأقدم (السابقة على كونت) حول منهج علم الاقتصاد (١٨٣٦) التى ضُمت إلى المجلد: Some Unsettled Questions.

ثمة شيئان لا بد من تذكرهما لإنصاف منهجية العلوم الاجتماعية هذه. أولاً، كنتيجة للنواقص الجوهرية فى نظرية ميل حول المعرفة العامة، هناك أشياء عدة فى الكتاب السادس يمكن الاعتراض عليها. ولكنها لا تؤثر على محاجّة الكتاب كثيرًا. وعليه، فإن توسيع نطاق طرق العلوم الطبيعية لتشمل العلوم الاجتماعية بما فى ذلك مفاهيم القانون العلمى ومفاهيم السببية يمكن أن لا تثير الاعتراض تقريبًا كما قد يتصور المرء، لأن ميل خفّفَ من السببية الطبيعية بصورة ملموسة بحيث إن شمول العلوم الاجتماعية بها لم يعد أمرًا ضارًا من الناحية العملية: "فمذهبه الطبيعى" naturalism منزوع الأسنان. ثانيًا، ينبغى أن لا ننسى أن شهرة وتأثير عمل ميل منحا آراءه انتشارًا واسعًا بحيث أن الكثير مما يبدو مبتذلاً – كالمقتبسات من هاملت– إنما هو كذلك كنتيجة لانتشاره نفسه.

وحينما نتذكر كل هذا فلا يتبقى سوى الإعجاب. ففى معركة متواصلة مع كونت، دافع ميل على نحو احتفالى عن منهج الاقتصاديين الفعلى، مسلمًا أثناء ذلك - بل مستوعبًا، فى الواقع- كل ما ينبغى التسليم به أو استيعابه. وكان المنهج الأساسى لعلم الاقتصاد هو ما وصفه ميل: المنهج الاستنتاجى الملموس الذى يكمله: المنهج الاستنتاجى العكسى أو المنهج التاريخى لدرس التغيرات التاريخية فى البنية الاجتماعية ككل. ولو تم تقدير هذا المنهج بصورة صحيحة لأمكن تجنب الخلاف الأحمق الذى نشب بين الاقتصاديين لاحقًا حول الاختيار بين الاستقراء والاستنتاج. كانت "المجموعة النظرية البحتة" من المشاكل محط اهتمام منهج ميل "المجرد أو الهندسى" حيث وجّه انتقادًا لاذعًا ضد إساءة استعمال الأخير عبر تطبيقه على مشاكل عملية بصورة مباشرة.[٩٠] ويجرى تخصيص مكان لا شائبة عليه تقريبًا إلى "القوانين التجريبية" التى يقسمها ميل بصورة دقيقة إلى أنساق وجود وأنساق تغيير. وقد تم إدراك استحالة وجود قواعد قابلة للتطبيق بشكل شامل، قواعد عملية، مثلما تم إدراك ضرورة درس السلوك البشرى الفعلى فى كل تنوعاته المكانية والزمانية، وهى دراسة كان حريًا بها إزالة اللعنة عن الإنسان الاقتصادى فى كل عهوده. كما قدمت وسائل مذهبه حول الأخلاق مقترحات لم تُستغل حتى الآن. ويميز ميل بين مشاكل الآثار التى تنتج عن سبب معين فى ظل ظروف اجتماعية معطاة وبين مشاكل "القوانين" التى تحدد تلك الظروف الاجتماعية نفسها -وهو التمييز الذى تعين النضال من أجله بعد ٦٠ سنة من بعد ذلك التاريخ. وفى الواقع، فقد نشر ميل برنامجًا أتاح للنظرية البحتة الأكثر نقاوة والبحث المؤسسى الأكثر ملموسية أن يتعاونا سلميًا، وأنه فعل ذلك دون إضعاف أى منهما. وبطبيعة الحال، فإن جيفونس يبدو، عند قراءته، عذبًا ومشجعًا حتى حينما يتفوه بما هو تافه؛ أما ميل، فلا يبدو عذبًا ومشجعًا قط، حتى حينما كان ينطق بمعرفة قيمّة. وهذا عيب يعود إلى تعليمه المبكر. ولكنى، ختامًا، أنصح القارئ بمراجعة الكتاب السادس، رغم أنه لم يتضمن شيئًا لم يعاد قوله لاحقًا على نحو افضل- من قبل كينز الأب elder Keynes، مثلاً.

---

(٩٠) أعتقد أن ذلك الوصف فى محله، مع إن كياسة ميل الثابتة، التى تعززها جذوره فى بعض الحالات، تجعله يلطف من تعابيره. قد يبدو من المستغرب، ولكن يمكن بدقة إثبات، أن المذهب المنهجى الذى بشرّ به ميل لا يختلف عن الوضع الذى تبناه شمولر أخيرًا (ولو ليس من البداية).

٦. الاشتراكية ما قبل الماركسية

فى الفصل الثانى، أعلاه، لم نذكر شيئًا تقريبًا عن الاشتراكية والمجموعات أو الحركات الاشتراكية فى الفترة محل الدراسة. كما لم تسنح لنا فرصة لتحقيق ذلك إلا نادرًا. ويمكن استكمال هذا النقص فى بضع كلمات.[٩١] لقد قدَّمَ النصف الثانى من القرن الثامن عشر عددًا من الكتابات الاشتراكية (أو شبه-الاشتراكية) المنفردة. ولكن لم يكن، قبل الثورة الفرنسية، ما يمكن تسميتها حركة اشتراكية. والثورة الفرنسية نفسها كانت برجوازية فى جذورها وطابعها وإيديولوجيتها. ومع ذلك، فقد ارتبط التفكك، الذى حصل بعد عام ١٧٩١ فى البنية السياسية للثورة وفكرها السياسى معًا، بأدب كان يدل على أكثر من مزاج اشتراكى طارئ لدى قسم من الوسط الفكرى الفرنسى والذى ساعد على بقاء الثورة حيةً بصور سرية أثناء النظام النابليونى، رغم أن أهمية هذا الأدب ذاته كانت ضئيلة جدًا. وقد هيأ هذا الأساس لتفجر نشاط دعائى، أدبى وغير أدبى، ذى طابع اشتراكى (أو شبه-اشتراكى)، وهو ما نلاحظه فى فرنسا حتى مجىء الإمبراطورية الثانية.[٩٢] وكان على ثورة عام ١٨٤٨، رغم جذورها البرجوازية، أن تبين بسرعة وجود نوع من هيئة أركان عامة لجيش اشتراكى ثورى، بل وحتى خطط محددة إلى هذا الحد أو ذاك لإقامة دولة اشتراكية. وإذ تملكها رعبٌ شديد، أقدمتْ المجموعات البرجوازية على ما كان من المستحيل إقناع لويس السادس عشر به، أى قمع الثورة عن طريق القوة المسلحة قبل أن يصبح هذا متأخرًا. وهكذا كان لفرنسا السبق الزمنى بالنسبة للأدب الاشتراكى الحديث؛ كما أن طبقة رجال الأعمال الفرنسية، بين مثيلاتها فى كل البلدان الأخرى، تمثل الطبقة الوحيدة التى تعينَ عليها مواجهة الثورة الاشتراكية كإمكانية أثناء تلك الفترة. ولم تصل الحركة الشارتية الإنجليزية أثناء

---

(٩١) ثمة مصادر غزيرة تحت تصرف القارئ المهتم لتكملة الملاحظات الهزيلة التى سترد. وتمشيًا مع أغراض هذا لكتاب، ينبغى على القارئ أن يتذكر أننا لا نهتم بشكل مباشر بالحركات الاجتماعية وإيديولوجيتها بحد ذاتها. وفى هذه الحالة المحددة، فإن الإيجاز تبرره أيضًا حقيقة أن عباراتنا الواردة فى هذه الفقرة لا تحمل طابعًا جدليًا. ونوصى بالعمل: Alexander Gray, Socialist Tradition (1946) كمرجع عام.

(٩٢) ومع ذلك، فإن المكون الأدبى من الحركة قد زود جزءا من أفكار socialisme autorittaire {الاشتراكية القائمة على الأوامر} لنابليون الثالث، كما أشير إلى هذا من قبل، مثلما وفر العمال الاشتراكيون وشبه-الاشتراكيون جزءا من الدعم السياسى الذى رفعه إلى السلطة.

الفترة ١٨٣٦-١٨٣٩ والفترة ١٨٤٠-١٨٤٨ معًا[٩٣] إلى شيء من هذا قط، رغم توفر أساس لها فى التنظيم المبكر للنقابات العمالية مما جعلها أكثر خطورة بمعنى آخر أكثر أهمية. وتمثل الحركة الألمانية الحركة الاشتراكية العمالية الأخرى الوحيدة من حيث أهميتها، والتى خلقت حزبين منظمين: اتحاد العمال الألمان الذى أسسه لاسال (١٨٦٣) وحزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الألمانى الذى أسسه بيبل وليبكنخت (١٨٦٩) اللذان اندمجا عام ١٨٧٥.[٩٤] ويأتى التعرض هنا إلى تأسيس وتقدم الأممية الأولى (١٨٦٤) بسبب خطاب التأسيس الذى ألقاه ماركس فى تلك المناسبة.[٩٥]

---

(٩٣) ينبغى أن نتذكر أن الميثاق الشعبى people"s Charter نفسه كان قد كتبه وليم لوفت William Lovett، وفرانسيس بلاس Francis Place: نصير بنثام، وإن الميثاق كان ذا طبيعة بنثامية وليس اشتراكية قط. وفى الواقع، فإن"النقاط الست" للميثاق لا تجسد شيئًا سوى الإصلاح البرلمانى الراديكالى.

(٩٤) لا تقع أعمال كل من بيبل Bebel وليبكنخت Liebknecht ضمن نطاق هذا الكتاب، ولكننا لا نستطيع تجاهل مآثر فيرناند لاسال Ferdinand Lassalle (١٨٢٥-١٨٦٤؛ ونلفت انتباه القارئ إلى سيرة حياته التى كتبها جورج براندس George Brandes، وثمة سير كثيرة عنه) فى التحليل السوسيولوجى والاقتصادى، مع إن فرصة أخرى لن تسنح للإشارة إليها مرة أخرى. وكرجل كان يتمتع بمستوى ثقافى رفيع وقدرات بارزة وحيوية لا تكل ولا تمل، كان لاسال، أولاً وآخرًا، رجلاً عمليًا لا تمثل مساعيه الفكرية، ناهيك عن المساعى العلمية، سوى أمرًا ثانويًا ضمن ما يثير اهتمامه فى حياته الحافلة. وقد ينبغى استثناء عمله الأكثر كمالاً: Das system der erworbenen Rechte (1861) الذى هو قطعة لامعة من السوسيولوجيا القانونية أبهرت الكثير من القانونيين المتخصصين. ومع ذلك، فحتى إذا نظرنا إلى هذا العمل كاستثناء، وإذا افترضنا أنه نتاج لجهد حقيقى، فينبغى علينا الاعتراف أيضًا أن ذلك العمل، سوية مع ما فيه من تعاليم فلسفية وقانونية معتبرة جدًا ومقدرة نقدية قوية، كانت تنقصه الأصالة. كما إن كتاباته الأخرى قد أظهرت أيضًا هذا النقص فى الأصالة، ولكنها، رغم عدم تحررها من طابع التعاليم، ما تزال تعبر عن مقدرة تتجاوز كثيرًا المستوى العام للكتاب، الاشتراكيين وغير الاشتراكيين. أما أعماله الاقتصادية الثلاثة الأكثر أهمية: the Arbeiterprogramm (1863); the Offenes Antwortschreiben (1863) and Herr Bastiat-Schulze von Delitzch, der okonomische Julian (1864)- فهى كلها كراسات لامعة تتضمن قدرًا سطحيًا نوعًا ما من النظرية الريكاردية، بقدر تعلق الأمر بالتحليل، ولكن لاسال يستغل هذا القدر باقتدار. وهذا ينسجم مع موقف لاسال الذى يعتبر الاقتصاد الوحيد الجدير بالتقدير هو الاقتصاد الذى يمثل"تطويرًا جوهريًا" لتعاليم ريكاردو. وبالمناسبة، فإن هذا الأمر يمثل كل ما هو مشترك له مع ماركس فى المجال النظرى. ومن الخطأ تمامًا وصف لاسال كشارح ومبسّط لأفكار ماركس أو كنصير له. أما بالنسبة لكتاباته التحريضية ومقترحاته العملية، فقد كان لاسال فيها معارضًا شديدًا لماركس مما أدى إلى الانشقاق الذى أعاق الاشتراكية السياسية الألمانية حتى عام ١٨٧٥ (مؤتمر جوته) حينما ظهرَ تكتل على أساس برنامج قدّمَ تنازلات كثيرة لآراء لاسال، الأمر الذى أثار قرف ماركس إلى أبعد حد.

(٩٥) وهو عمل لا يعتز به أى ماركسى. فمحتوياته تكشف آثار تسويات ربما كانت ضرورية، ولكنها كانت من نوع أثارَ حنق ماركس حينما انغمس الآخرون بها. وفى الواقع، لم يكن ذلك العمل ماركسيًا مثلما أوضح ذلك ماركس نفسه بمزيج من الدعابة والحزن.

(أ) **الاشتراكية التعاونية** وهنا، فإن الشيء المهم الذى يتعين علينا أن نتذكر هو أن الصياغة الماركسية للفكر الاشتراكى لم تبدأ قبل بداية الفترة اللاحقة.[٩٦] فالاشتراكية كانت اشتراكية غير ماركسية، وتعاونية associationist[٩٧] فى الفترة محل الدرس. يشير هذا المصطلح إلى كل أنواع التخطيط الاشتراكى التى تتبنى مبدأ قيام تعاونيات عمالية بالإنتاج لتحقيق إصلاح اجتماعى من خلال جمعيات منتجين. وعليه، فإن الاشتراكية التعاونية هى اشتراكية فوق علمية extra-scientific لأنها لا تربط نفسها بتحليل (نقدى) أساسًا -كما تفعل الماركسية- بل بخطط محددة ووسائل لتحقيق هذه الخطط. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاشتراكية غير علمية لأن هذه الخطط تتضمن فرضيات عن السلوك الإنسانى وإمكانات إدارية وتكنولوجية لا تصمد أمام التحليل العلمى لحظة واحدة. وفى الحالتين، كان ماركس على حق تام فى ضم الكتاب التعاونيين associationist writers إلى مجموعته التى نعتها "بالاشتراكيين الطوبائيين" وفى محاربتهم دون هوادة.[٩٨] ذلك لأنه أدرك أنهم يسيئون إلى الاشتراكية الحقيقية. وقد نجحوا فعلاً، بحلول عام ١٨٤٠، فى تحميل كلمة "الاشتراكية" نفسها معنى غريبًا يساعد على تفسير الموقف منها الذى كان موقفًا خاصًا بالاقتصاديين الفرنسيين:[٩٩] فقد حدث بالنسبة لهؤلاء الأخيرين، وليس دون سبب، أن أصبحت الاشتراكية تعنى شيئين مختلفين هما العنف والهراء. وقد كانت بعض الأفكار"الطوبائية" هراء حقًا- وهراء مَرَضى فى حالات عدة- ويصعب التعامل معها بصورة جدية تمامًا، رغم إمكانية استثناء ل.

---

(٩٦) دعونى أشير حالاً إلى أن الصياغة الماركسية ليس فقط بدأت فى الفترة اللاحقة، بل انتهت فيها أيضًا، بقدر تعلق الأمر بالتحليل. وقد يبدو هذا التشديد غريبًا لأننا نعير اهتمامًا كبيرًا بصورة طبيعية تمامًا إلى الامتدادات اللاحقة للماركسية فى روسيا ونيويورك، ولكن إثباته يرد أدناه (الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم الثامن).

(٩٧) وهذا مصطلح ملائم وأرجو السماح باستعماله، مع أننى أدرك الارتباك الذى ينجم عن استعمال تعبير واحد فى الكتاب نفسه بمعنيين مختلفين كليًا (psychological associationism - socialist associationism).

(٩٨) يعتبر ماركس كل أشكال الفكر لاشتراكى طوبائية باستثناء فكره هو الذى يسميه "علميًا". والطابع المميز لاشتراكية ماركس العلمية هو البرهنة بصورة علمية على حتمية الاشتراكية، بحيث أن تعبير "طوبائى" لم يكن، لديه، يعنى نفس ما يعنيه تعبير"غير جيد"، رغم أنه يحمل هذا المعنى. وكان ماركس يقصد بالاقتصادى البرجوازى الاقتصادى الذى لا يرى تلك الحتمية أو، بشكل أكثر تحديدًا، الاقتصادى الذى يؤمن بالبقاء النهائى للنظام الرأسمالى. وبوسع القارئ أن يتجنب الكثير من سوء الفهم حينما يتنبه إلى أن هذه التعريفات لا تتطابق مع المعانى التى تعطى إلى تلك المصطلحات عادة.

(٩٩) لقد أرجعَ إنجلز اختيار ماركس لكلمة "شيوعى" بدلاً من كلمة "اشتراكى"، عند وضع عنوان البيان الشيوعى لماركس وإنجلز، إلى نفور ماركس من المصطلح الذى اكتسب طعمًا من "الاحترام". ومع ذلك، يحتمل أكثر أن ماركس نفر من ذلك المصطلح لأنه اكتسب معنى غريبًا.

بلانك (١٨١١-١٨٨٢) من هذا.[١٠٠] ولكن بالنسبة لنا، فهذا لا يكفى لتبرير إهمالنا لهم: فالنزوات والأحلام قد تحفظ قطعًا قوية من التحليل. ومع ذلك، فإن البحوث التى قدمت بهذه الروح لم تحقق سوى نتائج هزيلة. ولا تقتصر المسألة على أننا لا نعثر على محاجّة قوية أو ملاحظة قوية هنا وهناك، بل إن معظم ما نجده هو أمور تافهة. وعليه، فلن أذكر سوى الأمثلة البارزة: روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨)، شارل فوريه (١٧٧٢-١٨٣٧)[١٠١] الذى يشترك مع سان سيمون فى إثارة موجة عاصفة من الحماس فى أمريكا.

---

(١٠٠) من المؤكد أن لويس بلانك Louis Blanc (Organisation du travail - وهذا العمل هو مجموعة مقالات نشرت عام ١٨٣٩ لأول مرة) كان كاتبًا تعاونيًا أيضًا مع ميول إنسانية وبلاغية مما جرّ عليه ازدراء كبير من جانب النقاد اللاحقين، البرجوازيين والاشتراكيين. ولكن مقترحاته كانت تتميز عن مقترحات أوين، مثلاً، بعنصر من الطابع العملى الذى يتجلى بشكل خاص، فى أن بلانك أناط بالجهاز البيروقراطى (الدولة) دورًا ينم عما هو أكثر من الإشراف. وهذا العنصر يوحى باحتمال أن يكون بلانك قد أثر فى لاسال. وما أن طوّرَ بلانك مقترحه حتى ظهر من جديد لدى بعض الاشتراكيين، عام ١٩٣٠ وبعده، يدعو لتسليم المصانع للعمال بعد إغلاقها. أما فكرة التوزيع على أساس: "إلى كل حسب حاجته"، فكانت فكرة محببة لديه (ولو أنه لم يتقيد بها) وقد يكون هو وراء انتشارها فى زمانه والزمان اللاحق.

(١٠١) يجد القارئ المهتم سير لهما (وحولهما) فى كل الأعمال المعتبرة. وبالنسبة إلى أوين R. Owen، ثمة سبب وجيه لظهور أدب واسع عنه. فبمعزل تمامًا عن خططه وتجاربه الساعية إلى مواكبة الجديد والانسجام معه، فإن أفكاره، إضافة إلى ممارسته، كانت تحمل أهمية كامنة فى نواحى عدة مختلفة جدًا لا ترتبط بعضها ببعض إلاّ قليل. وهكذا، فقد خلقت إجراءاته الأبوية من حيث الجوهر فى نيولانارك نموذجًا لسياسة العمل فى المشروع الحديث كبير-الحجم؛ وما كان أكثر أهمية من هذا هو أن هذه الإجراءات عبرّت عن موقف جديد من مشاكل الأجور. كما أن تشديده على دور الإضرابات ونقابات العمال، بالمقارنة مع الحركة السياسية، جعلت منه مرجعًا ممتازًا فى تاريخ ونظرية نقابات العمال. أما أفكاره عن تعاونيات الحرفيين، فقد حولته إلى نصير راع لإحدى الحركات المهمة فى زمانه والزمان اللاحق. وكان أوين يشكل ليس فقط "عظمة أخلاقيّة" (التعبير يعود لتورنس Torrens) بل كان أيضًا يمتلك معرفة بديهية متينة وحتى ثاقبة (كما يُثبت ذلك نجاحه فى قطاع الأعمال). ولكنه ما أن خرج من مجاله، الذى كان مجاله حقًا، حتى تبينَ حالاً افتقاره الكامل إلى مقدرة تحليلية أكثر حدة. كما أن أفكاره حول أوراق لعمل النقدية Labour Note التى كان ينبغى أن تحل محل "النقود"، وأفكاره حول البدل العادل للعمل Equitable Labour Exchange لم تكن هراء بحد ذاتها، ولكنه لم يعرف كيف يدافع عنها جيدًا أمام أكثر الانتقادات وضوحًا.

أما بالنسبة إلى فوريه Charles Fourier، فأدعو القارئ إلى الرجوع إلى مادة مفيدة حقًا عثرت عليها ضمن الأدب الواسع المكتوب عنه: A. S. Mason, " Fourier and Anarchism" in Quarterly Journal of Economics (February 1928).ثمة نقطتان لا بد من الإشارة إليهما. أولاً، لقد وضع فورييه خطته (التى كانت مستعمرة الغدير الزراعية التجسيد الأكثر شهرة لها) وفقًا لتحليل محكم للطبيعة الإنسانية عمومًا ولطبيعة المجتمع بشكل خاص، ولكن جرى تصورها وفق أسوأ تكهنات القرن الثامن عشر؛ ثانيًا: ثمة تحفظ على اعتبار أن تنظيمه phalanstere {للمستعمرة التعاونية} يحمل طابعًا اشتراكيًا، ومن المهم أن نلاحظ أنه، نتيجة لعدم معرفة الظروف الواقعية التى تميز كثيرًا من أولئك الرسل، فإن فوريه احتجز، لأغراض الفائدة والأرباح، حصة نسبية أكبر مما يذهب إليهما فى المنشآت الرأسمالية فى المتوسط وعلى الأمد-البعيد.

وهذه هى فرصتنا لإلقاء نظرة سريعة على حركة العلم الاجتماعى الأمريكية[١٠٢] (وليس فقط فى الولايات المتحدة). إن كلمة "علم"، حينما تقترن بهذه الحركة، ينبغى أن تؤخذ بمعنى مماثل لمعناها فى تعبير "العلم المسيحى" وليس بالمعنى المعتاد، لأنه لم يكن هناك سوى جهد علمى ضئيل حقاً. وإن المجتمع الذى يخلق طبقة مزدهرة نسبيًا بأسرع مما يخلق تقليدًا حضاريًا يتعرض إلى تسلل غير متوازن من الأفكار حتى بمعزل عن تأثير الهجرة الطبيعية. لقد استمتع عدد ضئيل من الأفراد بوقت الفراغ-"راحة البال"، كما يسميه البعض- وكانت لديهم أذهان مفتوحة استبدلت الدهاء فى حقل الأعمال بالحماسة والثورية فى كل شىء آخر بصورة سخية وعمياء. وإحدى تلك الحماسات الأكثر تميزًا هى حماسة الفرد العادى للعلم- وبخاصة للخيمياء الاجتماعية لأن الشىء الحقيقى ليس له من الإثارة ما للشىء الزائف وذلك بالنسبة للذهن غير المتمرس الذى يزخر بطاقات يتعذر استعمالها. وهذه هى سوسيولوجيا تلك الحركة. ومن الصعب تقييم أهميتها الحقيقية بالنسبة للحافز الذى منحته لعلمى الاقتصاد والسوسيولوجيا فى أمريكا كما هو شأن الأهمية الحقيقية، بالنسبة للبحث الجدى، التى اكتسبتها الحركة الرومانتيكية فى أوروبا والتى يمكن بالفعل تفسير حركة العلم- الاجتماعى كنظير أمريكى تحديدًا لها. ولا أستطيع رؤية أى علاقة بينها وبين الأعمال التى أرست أخيرًا الاقتصاد والسوسيولوجيا فى الولايات المتحدة، وأميل للاعتقاد أن تلاشيها فى حقبة الحرب الأهلية تقريبًا كان يلائم البحث الاجتماعى أكثر مما كان نشوئها. ولكن القارئ يدرك بسهولة كل ما يمكن أن يورد لصالح الرأى المعاكس.

ولكن كيف يمكننا تفسير وجود أنصار للمذهب التعاونى associationism الذين لا يثور خلاف على ضرورة التعامل معهم بصورة جادة؟ حسنًا هناك، أولاً، تأثير الموضة الأدبية التى من المؤكد أن التعاونيين الفرنسيين نجحوا فى خلقها. ثانيًا: هناك الدعم الذى حصلت عليه الاشتراكية التعاونية كخطة لإعادة البناء الاجتماعى الشامل- دون أى منطق، طبعًا - من الحركة التعاونية الفعلية وأدبها. ويفسر هذان العنصران معًا، كما أعتقد، المذهب التعاونى لدى لاسال Lassalle أى مخططه للجمعيات الإنتاجية productive Associations التى كان ينبغى دعمها

---

(١٠٢) ثمة وصف للفرع الأمريكى من تلك الحركة فى عمل ل.ل. وج. بيرنارد L. L. and J. Bernard: Origins of American Sociology: The Social Science Movement in the United States (1943).

من جانب الدولة، والتى تنافس، بفضل هذه الميزة، المنشآت الصناعية الخاصة المغلقة.(١٠٣) ولكن ثمة شيء آخر: وهو أن المذهب التعاونى كان يمكن أن يكون هراء بالنسبة لماركس وكثيرين منا؛ ولكنه لم يكن هراء بالنسبة لفكر بنثام. وفى الواقع، فإن إلقاء نظرة على الآراء النفعية عن الفكر الإنسانى وطبيعة العلاقات الاجتماعية تكفى، ما أن يتم افتراض هذه الفرضيات حول نوعية الأفراد- وكونهم متساويين من حيث الجوهر- لإدراك أن التطلعات التعاونية تكف عن أن تكون غير معقولة. وهذا يفسر المذهب التعاونى الحذر لدى ج.س. ميل.(١٠٤)

(ب) المذهب الفوضوى حينما نوسع المبدأ التعاونى associationism ليشمل المجال السياسى، وإذا تصورنا ليس فقط انحلال المنشآت الصناعية إلى تعاونيات للعمال، بل أيضًا انحلال الدول الوطنية إلى "بلديات" طوعية، فإننا نحصل على المذهب الفوضوى Anarchism الذى كان ب.ج. برودون(١٠٥) P.J. Proudhon نصيره الأكثر وضوحًا ولكن ليس الأكثر أصولية أو انسجامًا. وهنا، نحن لا نهتم بالبرنامج السياسى لبرودون أو فلسفته، التى يصفها هو نفسه كفلسفة هيجيلية، مع أننى أجد من الأسهل ربطها بفلسفة فيخته. ولا يهمنا علمه الاقتصادى إلاّ لأنه يقدم مثالاً ممتازًا على نوع من التفكير يكثر بصورة تبعث الأسى فى علم ليس له اعتبار: نوع من التفكير يصل، عبر العجز التام عن التحليل أى استعمال أدوات النظرية الاقتصادية، إلى نتائج مجافية للعقل دون شك ويدركها صاحبها كليًا

---

(١٠٣) علاوة على ذلك، ورغم ضرورة التعامل مع هذا الرجل بشكل جدى، فإن التساؤل عن مخططه يظل قائمًا. وليس بوسع أحد دراسة سيرة لاسال، التى فيها الكثير من المحاولة والفشل الفاجع، دون أن يدرك أنه يدرس جانبًا مهمًا من التراجيديا الألمانية. وبعبارة أخرى، كان لاسال قائدًا سياسيًا بالفطرة، يشعر بوجود قدرات فذة لديه، وأن طرح اعتراضات سهلة على خطته لا ينطوى إلاّ على معنى قليل، كما هو شأن كشف الضعف المنطقى فى التفكير المبكر لدى دزرائيلى Disraeli. والحجة المضادة الحقيقية كانت يمكن أن تكون تعيينه وزيرًا فى مجلس الوزراء. ولكن هذا بالذات يمثل ما كانت بروسيا عاجزة عن فعله البتة.

(١٠٤) حول المدى الذى ينبغى ضمنه اعتبار ج. س. ميل اشتراكيًا: انظر الفصل الخامس، القسم الأول، أدناه. ومن المحتمل أن يكون ميل قد أثرَّ على لاسال.

(١٠٥) من بين الأدب المكتوب عن برودون، أشير فقط إلى عمل من نوعية أكاديمية لا يرقى إليها شك، رغم وجود عدة أعمال أخرى من هذه النوعية - عمل كارل ديل Karl Diehl: P. J. Proudhon, seine Lehre und sein Leben (1888-96). ونشهد فى جوزيف برودون (١٨٠٩-١٨٦٥) ظاهرة نادرة بين المفكرين الاشتراكيين كندرة العربات التى تجرها الجياد فى نيويورك:فهو بروليتارى حقيقى، متوهج. وقد ثقّف نفسه بنفسه وأن افتقاره إلى التعليم يتجلى فى كل صفحة من صفحاته الكثيرة. ويعود قسم من أفكاره إلى اشتراكيين إنجليز سبق لهم أن نشروها. ولكنه لم يكن يعرفهم بكل تأكيد.

بصورتها هذه. ولكن الكاتب بدلاً من أن يستنتج من هذا أن هناك خطأ ما في الطرق التي استعملها، فإنه يستنتج بأن الخطأ لا بد من وجوده في موضوع دراسته بحيث أنه يقوم، وبثقة قصوى، بنشر أخطاءه كنتائج. ويشكل عمل برودون: Systeme des contradictions economiques ou philosophie de la misere (1846) النصب التذكاري البارز لهذا الإطار من التفكير. وقد عجز برودون، بين أمور أخرى، عن تقديم نظرية مقبولة للقيمة السوقية. ولكنه لم يستنتج:" أنا أحمق" بل:" القيمة مجنونة"(la valeur est folle). وكان ماركس على حق تمامًا في انتقاده اللاذع له (Misere de la philosophie, 1847) رغم أن ماركس لم يحدد هدفه جيدًا في كل نقطة. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ إن مطالبة برودون بتسميته فوضويًا، بالمعنى الذي يقصده هو، هو أمر مشكوك فيه. فرغم أنه يكرر استعمال التعبير الذي يعود إلى القرن الثامن عشر، واصفًا الملكية كسرقة وذلك في الكراس الذي أذاع شهرته (Qu" est que la propriete ? 1840)، بيد أن فكرته المهمة كانت تتمثل في القرض المجاني وليس إلغاء الملكية: إذ ينبغي تقديم القروض دون فائدة في صورة أوراق نقدية يصدرها مصرف حكومي بحيث يتيسر لكل فرد فيض من وسائل الإنتاج ويصبح مالكًا- وهي فكرة كُتب لها الاستمرار فيما بعد في صورة مشاريع القرض الاجتماعي.

أما ميخائيل باكونين Mikhail Bakunin (١٨١٤-١٨٧٦) الذي يمقته ماركس كثيرًا، فليس له ثمة مكان في تاريخ التحليل، وهو أول من يمكن أن يعترف بهذا.[١٠٦] ولكن ثمة شيوعي فوضوي أو فوضوي شيوعي آخر كان قد كتب قطعة تحليلية فعلاً: وايتلنج Weitling، مؤسس "الكومونة" في ويسكونسن.[١٠٧] وفيما لا تهمنا خطته المحددة، فإن نظريته عن الفقر تثير الاهتمام

---

(١٠٦) يمثل ب.أ. كروبوتكن P. A. Kropotkin (١٨٤٢-١٩٢١)، وهو المفكر الشيوعي الأكثر شهرة في الفترة اللاحقة، حالة مختلفة. فقد قام بجهد تحليلي لا يمكن إهماله، كما إن سوسيولوجيته القانونية لا تخلو من الأهمية، ولو ليس إلى حد يبرر استبعاده من تقريرنا. وبطبيعة الحال، يحتل كل من كروبوتكن وباكونين أهمية مباشرة في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي (بالمقارنة مع تاريخ التحليل). بل أنهما يحتلان أهمية أكثر من تلك بالنسبة لسوسيولوجيا الفكر الاقتصادي والسياسي. أما كيف حدث أن أطلق مجتمع إمبراطوري قيصري- في دوائره العليا والأعلى- ثورة شيوعية، فهذا أمر يمثل مشكلة مذهلة بحد ذاته: فلم يكن سلاح الفرسان القوي أسوأ مكان لاحتضان الدوافع الشيوعية.

(١٠٧) Wilhelm Weitling (1808-71), Die Menschheit wie sie ist und wie sie sein sollte (1818); Garatien der Harmonie und Freiheit (1742).

لأنها تتمتع بنوع من الخلود، كما يبدو: فهى تعاود الظهور على الدوام. وهذه النظرية هى عبارة عن النقد الاجتماعى الذى يرُجع الفقر إلى التملك الخاص للأرض،[١٠٨] على غرار نظرية هنرى جورج Henry George أو ف. أوبنهايمر F. Oppenheimer. ويذهب وايتلنج إلى عدم وجود أى اعتراض على تملك الوسائل الأخرى للإنتاج وعلى إدارة الأعمال الخاصة الصناعية ما دامت الأرض الحرة متوافرة فى متناول كل فرد؛ ولكن المشكلة الكبرى تبرز بحيث يشكل كل نوع من الملكية بلاء حينما تصبح الأرض نادرة وبالتالى موضوعًا يراد تملكه. ثمة درسان أود أن يتعلمهما القارئ من هذه النظرية. يقع الأول ضمن نطاق سوسيولوجيا الفكر الاقتصادى. فلم تكن حتى لدى مفكر نقاد مثل لوك أى شكوك حول القيمة التحليلية لفرضية: أن الله منح الأرض للجميع بصورة مشتركة. وقد أكدت هذه الفكرة نفسها فى جميع العهود، وإنْ بأشكال مختلفة جدًا، وحتى فى كتابات تُحسب على الاستنتاجات المعاصرة للفكر التجريبى على وجه التحديد. أما الدرس الثانى، فيقع ضمن نطاق نقص التحليل. ففى حالات كثيرة، قائمة ومحتملة، يمكن أن تكون البنية المؤسسية للقطاع الزراعى وراء بؤس الجماهير بمعنى تدنى مستويات معيشتها عما كان يمكن أن تكون عليه فى ظل بنية أخرى. ولا نحتاج، لإثبات هذه الإمكانية، إلا إلى تصور وضع تكون فيه الأرض وفيرة جدًا بحيث يمكن أن تكون سلعة حرة بيد أنها محتكرة، بالمعنى التقى لهذا المصطلح، من قِبَل شركة واحدة مالكة للأرض تضع سعرًا احتكاريًا لاستعمالها. وهكذا تصبح حالات أخرى أكثر واقعية من الحالة الموصوفة توًا كبراهين على فرضية مختلفة تمامًا مفادها أن مجرد واقعة التملك الخاص للأرض يخفض من الأجور الحقيقية الكلية بالضرورة. ويمكن دحض هذه الفرضية العامة بحجة بسيطة إلى حد ما يمكن أن يتوصل إليها كل فرد إذا تأمل لبضع دقائق السبب الذى يجعل التملك الخاص يؤدى إلى تلك النتيجة. ولكن من يضع تلك النحلة فى قلنسوته (أى من تستهويه تلك الفكرة) لن يفعل ذلك أبدًا؛ وإذا فعل – كما فى حالة روسو فى مسألة المعجزات– فإنه يفضل أن يفقد صوابه على التخلى عن فكرة تغذى حياته العاطفية. وتمثل بضع "نحلات" كتلك، وإن ليس تلك النحلة بالضرورة، أعز ما يمتلكه عدد كبير يبعث على الأسف من الأفراد الذين يكتبون حول الموضوعات الاقتصادية.[١٠٩]

---

(١٠٨) ولا يفعل ذلك كل الاشتراكيون الزراعيون طبعًا.

(١٠٩) قد يثير استغراب القراء عدم إشارتى إلى كابه Kabet عند حديثى عن الشيوعية. ولكن ليس ثمة ما ينبغى قوله عنه من زاويتنا.

وبوسعنا الحصول على فكرة عن الدولة التعاونية Corporative State حينما نكف عن الاهتمام بالدولة الوطنية وننظم النشاط الاقتصادى ليس ضمن مجموعات صغيرة حرة مكتفية ذاتيًا وفقًا لمبدأ ما، بل ضمن مجموعات مهنية شبيهة أكثر بطوائف الحرفيين والتجار فى القرون الوسطى (دون أن تشبهها بصورة تامة بالضرورة). وقد تطورت هذه الفكرة على يد فيخته وكثير من الكتاب الكاثوليك مثل بادر Baader. والنقطة الرئيسية هى أن هذه المشاريع لا تفترض وجوب إدارة الدولة للتعاونيات corporations بل تفترض العكس:[110] وعليه، لا تنبغى مطابقة التعاونيات بالفاشية الحديثة؛ فمفهوم التعاونيات، بعكس الأخيرة، هو مفهوم anti-etatiste {معادى لاشتراكية الدولة}. ولم يهتم أى من أولئك الكتاب بالجوانب الاقتصادية كثيرًا. فما يثير الاهتمام هو رؤيتهم الثقافية. ومن زاويتنا، لا ننوى التعليق بشىء ما.

وبذلك الصدد، يمكننا أن نتعرض بإيجاز إلى عمل كارل مارلو Karl Marlo[111] الذى مدحه كثيرًا كُتاب غير اشتراكيين مثل روشر Roscher وشافل Schaffle. لقد عزمَ مارلو، كاشتراكى غير شمولى، على الإبحار بين مطرقة الليبرالية وسندان الشيوعية، وخطّطَ لضمان المساواة الحقيقية والحرية الحقيقية وما شابه عن طريق تأميم جزء كبير من الصناعة وعن طريق التنظيم التعاونى للجزء غير المؤمم من النشاط الاقتصادى. إن اهتمام مارلو بكفاءة نظامه، والسكان، والتأمين، والذى هو أمر يثير الاستغراب لدى مُخطِّط فى الأساس، يعكس شعوره العميق بالمسئولية الأمر الذى يفسر الثناء البرجوازى. ولكن النقطة الوحيدة التى تهمنا هنا هى تحليله للرأسمالية التنافسية. فقد رسمَ ماولو لوحة كئيبة لوضع الطبقة العاملة تشبه اللوحة التى رسمها إنجلز.[112] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه لم يُرجع هذا الوضع إلى الظروف الفريدة تاريخيًا التى تسود فى المراحل الأبكر من التطور الرأسمالى فى الغالب، وإنْ ليس بالضرورة، بل إلى المنطق المتأصل

(١١٠) فحتى حينما تُترك للحكومة وظائف محددة مثل التنسيق والإشراف، فإن النقابات تحتفظ بمقدار واسع من الحرية على الأقل.

(١١١) وهو Nom de plume {الاسم المستعار} لكارل فنكيلبليخ (١٨١٠–١٨٦٥) K. G. Winkelblech: (Untersuchungen uber die Organisation der Arbeit ... (1848-59).

(١١٢) وهذه فرصة ثانية تتوافر لنا لأن نشير إلى كتاب كان قد أثر فى الفكر الاشتراكى حتى خارج حلقة الأصولية الاشتراكية، فى ألمانيا على الأقل– فردريك إنجلز F. Engels: Die lage der arbeitinden Klasse in England (١٨٤٥؛ الترجمة الإنجليزية ١٨٨٧).

فى النظام الرأسمالى الذى يدمر الطبقة العاملة بشكل ثابت ومتزايد إذا سُمح له بذلك. وما يمكننا ملاحظته هو، أولاً: أن هذه اللوحة الوقائعية متحيزة حتى — ex visu of — {لفترة ما قبل} عام ١٨٥٠ تقريبًا. ذلك لأن الإحصاءات كانت متوفرة حينذاك بحيث يستطيع أى فرد عادى الإطلاع عليها لإثبات أن الحديث عن عبودية ومجاعة الجماهير، بل عن شقائها المتزايد، بحاجة إلى أساس فعلاً باستثناء الحالات الفردية. ثانيًا: أن جهد مارلو متحيز بنفس الاتجاه. ذلك لأن تحليله للرأسمالية التنافسية يفشل كليًا فى معالجة البديل الواضح لفرضية العبودية ويغفل بصورة نظامية عن مراعاة تلك الآليات فى داخل العملية الرأسمالية التى تميل إلى التأثير باتجاه معاكس. ولكن هذا التحيز النظامى، كما هو واضح، لا يشبه تحيز رقم قياسى معين أو مصدر معلومات خاص. أنه التحيز النمطى للوهم الأيديولوجى، الذى ينتج عن اعتناق كاتب ما لعقائد فوق- تحليلية extra-analytic convictions والذى لا يتقبل الوقائع أو المحاجّة المنطقية. بيد أن رفض الوقائع أو المحاجّة من شأنه إثارة السخط الأخلاقى.

وهذه النقطة هى التى دفعتنا إلى الإشارة مارلو أصلاً. فمع أنه لم تكن هناك أهمية أو تأثير كبير له شخصيًا، بيد أنه كان أحد الكتاب الكثيرين الذين ساعدوا، فى منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا، على بلورة أيديولوجيا العملية الرأسمالية. فكل السمات الرئيسية لهذه الأيديولوجيا كانت قد ظهرت بحلول عام ١٧٧٦. وتحددت هذه السمات أكثر عبر جهود كتاب مثل الاشتراكيين الريكارديين، وإنجلز، ومارلو، وكثيرين آخرين، على مدى ثلاثة أرباع قرن القادمة من الزمن أو نحو ذلك. وقد ترسخت الصورة منذ ذلك الحين. أى إن هذه الصورة أصبحت بمثابة "معارف عامة" بالنسبة لأقسام واسعة من الأدب الاقتصادى ومن الجمهور معًا، ولم تعد تناقش، بل يجرى افتراض أنها صحيحة من جانب عدد متزايد من الناس. وبالنسبة لفكر هذا العدد من الناس، فقد حلت هذه الصورة محل الواقع الرأسمالى الذى كان يبتعد بصورة متزايدة عنها. وهذه الصورة كانت هى التى حللها ماركس أنها الصورة التى تتغذى عليها الراديكالية المتبجحة حتى يومنا هذا.[١١٣]

---

(١١٣) ليس من الصعب كثيرًا إدراك أن بلورة الأيديولوجيات هى التفسير الوحيد لوجود إيمان برىء فى شقاء وعجز وإحباط الطبقة العاملة فى ظل السيطرة السياسية والاقتصادية للمصالح العمالية. ولا يكشف التحقق من الحجج المعقلنة سوى تقوية هذا التشخيص. ولكن الأيديولوجيات المتبلورة التى تدافع عن دوافع راسخة تدافع عن نفسها بشكل مستميت.

(ج) **اشتراكية سان سيمون** يمكننا أن نستمر دون التوقف عند حد أبدًا، ولكن الاستمرار لن يفيدنا كثيرًا بعد أن تعلمنا من ثلاثة أمثلة كل ما ينبغى تعلمه من ذلك الأدب، لأغراضنا.(١١٤) ومع ذلك، ثمة كاتب آخر لا بد من إضافته وهو سان سيمون(١١٥) Saint-Simon. وعلى العموم، فإن العمل المرضى إلى حد الجنون (عمل إميل فاجو fou tres intelligent :E. Faguet) لا يقدم سوى مثال

---

(١١٤) أن الكاتب الذى كان يمكن أن يفيدنا على نحو جيد كما فعلَ وايتلنج، ولو أقل مما فعلَ مارلو، الأكثر جدية، هو تشارلس هول The Effects of Civilization, 1805 :Charles Hall {آثار الحضارة} [أى التقدم التكنولوجى]. والمشكلة التى تنبغى مناقشتها بصدده، مع أنها متشابهة من جميع جوانبها الأخرى، بيد أنها تعكس جانبًا آخر، رغم ارتباطه بهذه الجوانب، لا يخلو من الأهمية بالنسبة للسيكولوجيا الاجتماعية للعلومِ الاجتماعية. يمكن صياغة المشكلة من خلال السؤال التالى: لما كان ذلك الرجل طبيبًا مقتدرًا، وفقا لكل التقديرات، فكيف أمكن له أن يستعمل، فى حقل النقد الاجتماعى، أشكالاً من الفكر من شأنها أن تمنعه من اجتياز امتحان الطب؟ وأنا لا أقصد توصياته، بل السمات المنهجية لمحاجّته ومعالجته للوقائع. والكاتب المماثل الآخر هو ج. ف. براى J. F. Bray: Labour"s Wrongs and Labour"s Remedy (١٨٣٩؛ مطبعة مدرسة لندن، ١٩٣١).وكل ما أحب قوله عنه هو أن لا ماركس ينبغى لا يشعر بالإهانة حينما يقال إن براى كان قد سبقه فى كل النقاط: فكل حجة تتماشى مع فكرة الاستغلال لا بد أن تحمل شهادة زائفة بقرابتها من ماركس نوعًا ما. كما يمكن الإشارة إلى عمل ف. هوت F. Huet (Le Regne social du Christianisme,1853) الذى يوحى مقترحه، الذى يدعو إلى توزيع biens patrimoniaux {الممتلكات الموروثة} وبخاصة الأرض كما تتحرر عند الوفاة بين جيل الشباب، بأن أفكار سان سيمون لاقت القبول لدى المراكز المسيحية أيضًا. أما الاشتراكيين الريكارديين، فستجرى الإشارة إليهم فيما بعد بصورة موجزة. وحول الاشتراكيين المسيحيين الإنجليز، انظر س. إى. رافين S. E. Raven:Christian Socialism,1848-54 (1920)، ول. برنتانو Die christlichsoziale Bewegung in England :L. Brentano (1883). انظر أيضًا ج. أو. هرتزلر History of Utopian Thought (1923) :G. O. Hetzler.

(١١٥) كلاود هنرى روفرى، الكونت دى سان سيمون Claude-Henri de Rouvroy, Comte de Saint-Simin (١٧٦٠-١٨٢٥) هو من أسرةِ روفرى Rouvroy وبالتالى فهو ينتسب- من حيث الأصل- إلى أحسن السلالات ولكن أكثرها تحللاً أيضًا فى فرنسا؛ أبرز أعماله: Oeuvres choicies (1859)؛ وسيرة حياته التى كتبها م. ليروى M. Leroy عام ١٩٢٥. ثمة أعمال كثيرة حول "نظام" سان سيمون الفكرى وعقائد سان سيمون مثل S. Charlety, Historie du Saint-Simonisme 1825-64 (1896). وحول جانب واحد له أهمية بالنسبة لنا، انظر إى. س. ماسون E. S. Mason: "Saint-Simonism and the Rationalisation of Industry", Quarterly Journal of Economics, August 1931. أما أى من كتاباته يتعين علىَّ توصية القراء بها فهذا موضوع يربكنى كثيرًا، وينبغى تحديده على نحو مختلف تمامًا تبعًا لاهتمامات القراء وأذواقهم. وبالنسبة لى شخصيًا، فلا أعرف من أعماله سوى تلك التى ترد فى كتاب Oeuvres choicies. وبصورة عامة أرى أن الاقتصاديين يستفيدون من قراءة عمله Du Systeme industriel (1821) أكثر من قراءة عمله الأخير والأكثر شهرة Nouveau Chrristianisme (1825) الذى يبتعد، إلى حد ما، عن الخط المميِّز لأعماله الأخرى ويتضمن نصائح ذات طابع نفعى بالدرجة الأولى- زيادة رفاه الطبقة الأكثر عددًا وفقرًا، وما شابه ذلك- والتى تمثل بنثام أكثر مما تمثل سان سيمون. وقد يتوجب علىَّ أيضًا الإشارة إلى عمل بازارد Bazard: Exposition de la doctrine de St. Semon (1830)، وهو عمل رائع فى وضوحه.وليس ثمة داع، لأغراضنا، للإشارة إلى أنصاره (الذين كان انفاتِن Enfantin وبازارد أكثرهم أهمية) أكثر من الملاحظة العامة الواردة فى المتن.

آخر لتوضيح الفرق بين أهمية كاتب معين بالنسبة لتاريخ الفكر الاقتصادى وأهميته بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادى. فبروز اسم سان سيمون فى تاريخ الفكر الاقتصادى يعود إلى رسالته شبه – الدينية، وإلى أن أنصاره حوّلوا هذه الرسالة- بعد إدخال تغيير عليها- إلى عقيدة لطائفة معينة. وقد كُتب الكثير عن نجاح أعمال سان سيمون بعد وفاته: فقد ظهرت مجموعات ساس سيمونية وحتى طريقة تفكير سان سيمونية واسعة الانتشار ليس فقط فى فرنسا بل أيضًا فى إنجلترا وألمانيا، وبخاصة فى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. ولكن تلك المجموعات تكونت من مراكز صغيرة طردت أعضائها الجديين بسرعة، وأضعفت الثقة بها بما أدخلته من تطويرات غريبة على المذهب. وقد تمحور حول هذه المراكز أنصار كثر لم يكن ولاؤهم صادقًا، وكانوا يحبون عبارات الوعظ فى المقام الأول. أما بالنسبة للسؤال المتعلق بمقدار الاهتمام الذى ينبغى منحه لطريقة التفكير السان سيمونية، فإن الاختلاف بين الناس سيبقى قائمًا حتى يوم القيامة، كما هو الحال فى الأوضاع المماثلة. وتتوضح طريقة التفكير نفسها بمجرد أن نتصور جانبين بارزين من تلك الرسالة توحدا لتقديم شىء لم يقدمه أى مذهب آخر: تفاؤلها الإنسانى المتوهج، من جهة، وتمجيدها "للعلم" (التكنولوجيا) والتنظيم الصناعى للمجتمع industrialism، من جهة أخرى. فبينما كان الكتاب الإنسانيون الآخرون يكرهون ويشككون بالمستقبل الذى من شأن الصناعة الرأسمالية أن تقدمه للإنسانية ككل، فإن سان سيمون كان يقدم العزاء. وفى حين أبدى المتحمسون الآخرون للتقدم الصناعى القسوة وعدم التعاطف، فإنه كان يبشّر بالعصر الذهبى للجميع. إن اجتماع هذين الجانبين يفسر الشهرة الواسعة التى اكتسبتها السان سيمونية، لفترة من الزمن، بين خبراء المال من أمثال الأخوة بيريز أصحاب مؤسسة الإقراض Credit-Mobilier. ولكن هل يستطيع القارئ أن يقتنع تمامًا بخدع فكرية إلى حد الاعتقاد أن مؤسسة الإقراض ما كان بالوسع تأسيسها وإدارتها بالضبط كما حصل هذا فعلاً، وما كان يمكن أن تنهار بالضبط كما انهارت بالفعل، لولا تعاليم سان سيمون؟

ثمة شىء آخر على أى حال. فرغم إن سان سيمون لم يتوصل إلى رؤيته عن طريق العمل التحليلى، بيد أنها تهمنا من ناحيتين. أولاً: هناك مفهومه للتطور الاجتماعى الذى يمكن القول إنه يشير إلى تفسير اقتصادى معين للتاريخ. فقد شعر سان سيمون بانهيار ancien regime {النظام القديم} وبزوغ حقبة جديدة بحس

حقيقى حاد- إذا استعملنا تعبير وليم جيمس- ما كان يمكن أن يرد على نحو طبيعى هكذا لأى فرد من غير آل روفرى Rouvroy. وبقيامه بتبسيط هذا المفهوم فى صورة انهيار للمجتمع الإقطاعى وظهور التنظيم الصناعى للمجتمع تحت تأثير التطورات الاقتصادية (التكنولوجية)، يكون سان سيمون قد أدرك بضع أساسيات التغير الدائم للأنظمة الاجتماعية وصراع الطبقات الاقتصادية، فى إطار هذا التغير، مستخلصًا فكرة مفادها أنه يقود البشرية من وسط هذا الصراع بواسطة منجزات "العلم" العجيبة. وبهذا الشكل، فهو يتبجح إلى حد ما ولكنه يقرن هذا التبجح بومضات من الفهم العميق.[١١٦] ثانيًا: ثمة إدراك أو تلميح للطبيعة الحقيقية للعملية الرأسمالية تأتى أهميته الخاصة من أنه لم يتوافر لماركس أو لنظائره البرجوازيين: فقد أبصر سان سيمون الأهمية المحورية للقيادة الصناعية. صحيح أنه خلط بين المنظِّم وبين "رجل العلم" الذى يبتكر التكنولوجيات الجديدة. كما أنه قام بتوظيف رؤيته لبناء شكل جديد من النظام الاجتماعى وليس لمحاولة تفسير العمليات الاجتماعية، مثلما كان ماركس سيفعل لو كان فى مكانه. ومع ذلك، فقد أدخل سان سيمون عاملاً جديدًا كان بوسعه تثوير الاقتصاد "الكلاسيكى" وكان من شأنه إنهاء المذهب التحليلى للمساواة analytic equalitarianism (بالمقارنة بالمذهب المعيارى للمساواة normative equalitarianism). ورغم ذلك، فإن رؤيته لم تتمخض عن شىء سوى أن اشتراكيته- إذا أمكن حقًا اعتبار نظامه اشتراكيًا- كانت هرمية[١١٧] وليست مساواتية. وقد فشل الاقتصاديون فى استغلال هذا النبع بصورة تامة.

---

(١١٦) ومع ذلك، فلا أعتقد أن ذلك الأمر يؤثر كثيرًا على أصالة نظرية ماركس حول التفسير الاقتصادى للتاريخ. ذلك لأنه من الصعب على إدراك أن بوسع أى فرد استلهام الإيحاءات الواردة فى كتاب سان سيمون لبناء فكرة التفسير الاقتصادى للتاريخ ما لم تكن هذه الفكرة موجودة لديه هو نفسه. وفى أسوأ الأحوال، فإن سان سيمون كان رائدًا فى هذا الموضوع بنفس المعنى الذى كان فيه بيوفون Buffon وإراسموس Erasmus رائديْن بالنسبة لتشارلس دارون.

(١١٧) ويبرز ذلك بوضوح شديد فى رسالة من إنفانتن وبازارد Enfantin and Bazard إلى رئيس Chombre des deputes {مجلس النواب} عام ١٨٣٠. ويجد القارئ نسخة جديدة من هذه الرسالة فى عمل البروفيسور جراى Gray: Socialist Tradition, p. 168. دعونى أضيف نقطة أخرى: لقد تحدث سان سيمون أيضًا عن "التعاون" association ولكن هذا التعاون لا يمت بأى صلة إلى المذهب التعاونى associationism الذى جرت مناقشته آنفا.

الفصل الرابع
استعراض القوى

١- الرجال الذين سبقوا زمانهم
٢- الريكارديون
٣- مالثوس، سنيور، وقسم ممن شاركوا أيضًا
(أ) مالثوس
(ب) رئيس الأساقفة ويتلى والبروفيسور سنيور
(ج) قسم ممن شاركوا أيضًا
٤- فرنسا
٥- ألمانيا
٦- إيطاليا
٧- الولايات المتحدة
٨- العمل الوقائعى
(أ) عمل توك حول تاريخ الأسعار
(ب) تجميع وتفسير المواد الإحصائية
(ج) تطور الطرق الإحصائية

وفقًا لخطتنا، سوف نستعرض المخطط العام للاقتصاد التحليلى فى الفترة المدروسة فى الفصل الخامس، متخذين من عمل ج.س. ميل Principles كهيئة أركان. أما تقديم الكُتاب والمجموعات الأكثر أهمية فى هذا الفصل فهو من أجل القراء الذين لا يعرفون سوى عظماء الكُتاب. ولا يتضمن هذا العرض أكثر مما هو ضرورى لتكوين تصور عام. كما ستورد أسماء أخرى كلما تقدمنا أكثر فى هذا العمل.

١- الرجال الذين سبقوا زمانهم

سبق أن شددنا على النضج النسبى الذى اكتسبه علم الاقتصاد أثناء الفترة محل الدرس. أما عدم النضج النسبى فيمكن قياسه بعدد الأعمال المهمة التى تم الاعتراف بأصالتها المؤثرة فيما بعد فقط ولكن المهنة فشلت فى إدراك أصالتها فى حينه بصورة تامة أو بصورة تامة تقريبًا. وقد حدث هذا مع كورنو ومع كُتاب مختلفين وبخاصة دوبو، وجوسن، وليود الذى اكتشف مبدأ المنفعة الحدية. سوف نحوّل هؤلاء الكتاب إلى الجزء الرابع، مكتفين الآن بملاحظة المضامين السوداوية للإهمال الذى تعرضوا له: فهو يعكس قلة الانتباه وضعف الاهتمام العلمى البحت لدى اقتصاديى الفترة المدروسة الأمر الذى يفسر عدم تقدم علم الاقتصاد بسرعة أكثر.[١] وإضافة إلى ذلك، ثمة أعمال أخرى كان مصيرها أفضل قليلاً ولكنها أيضًا سبقت زمانها، بمعنى أنها لم تنل الاهتمام ولم تمارس التأثير الذى ينبغى علينا اعتباره ملائمًا إذا حكمنا وفق معارفنا المكتسبة لاحقًا. وأكثر هذه الأعمال استحقاقًا هى الكتابات التى طورت مبدأ الإنتاجية الحدية. ولما كان بعض القادة المعاصرين يدورون فى فلك ذلك المبدأ[٢] من حين إلى آخر، فإننا نحنى رءوسنا حالاً لاثنين من الأنصار المبكرين لذلك المبدأ ممن لهم أهمية خاصة: لونجفيلد وتونن. كما سأشير إلى كاتب آخر كان قد تجاوز زمانه فى كتاباته، جون راى.

كان مونتيفورت لونجفيلد Mountifort Longfield (١٨٠٢-١٨٨٤) محاميًا من حيث تعليمه وأول من شغل كرسى الاقتصاد السياسى- الذى كان وقفًا على رئيس الأساقفة فى واتلى- فى كلية ترنتى فى دبلن. كما كتبَ لونجفيلد أيضًا عن

---

(١) يمكننا أن نورد ظروفًا من شأنها أن تخفف من ذلك الأمر، ولكن التهمة تظل قائمة إلى حد كبير. فكورنو Cournot لم يعامَل على نحو غير ملائم للحصول على فرصة للاستماع إليه. وإذا كان قد فشل فى ذلك، فإن السبب يعود كليًا إلى الرياضيات المستعملة فى الكتاب. ولكن أى مهنة تلك التى ترمى كتابًا معينًا جانيًا لمجرد انه صعب على الفهم. أما دوبو Duupuit، فقد أثارَ شيئًا من النقد، على الأقل. ولم يوضع جوسن Gossen فى المكان الذى يستحقه، وإذا لم يفعل هو شيئًا لنشر كتابه بين الأساتذة فيمكن مسامحة ذنب هؤلاء الأخيرين. ولكن دبليو. ف. لويد W. F. Lioyd كان "باحثًا فى Christ Church وأستاذًا فى الاقتصاد السياسى" فى أكسفورد. ومحاجّته حول المنفعة الحدية كانت تمامًا مباشرة ولم تتضمن ما يصعب فهمه. وقد مسها كتاب عدة مسًا خفيفًا مثل سنيور. ومن المؤكد إنها باتت معروفة لعدد من الناس. والمعنى الوحيد لحقيقة أن محاجّة ليود لم تمارس أى تأثير هو إن الاقتصاديين الذين قرؤها لم يبصروا الإمكانات التحليلية التى تدخرها.

(٢) سيتضح للقارئ، فيما بعد، انه كان من المستحيل على أولئك القادة ألا يفعلوا ذلك.كما سيتبين لاحقًا لماذا لا أعتقد أنهم، وبخاصة ريكاردو، لا ينبغى أن يُقيَموا بأكثر مما تفترضه العبارة الواردة فى المتن.

قانون الفقراء Poor Law وعن موضوعات أخرى، ولكن عمله الوحيد الذى تنبغى ملاحظته هو: Lectures on Political Economy (الذى تم تسليمه للطبع عام ١٨٣٣ ونُشر عام ١٨٣٤ وأعادت نشره مدرسة لندن عام ١٩٣١). وكل من يلقى نظرة سريعة على هذا الكتاب يدرك حالاً لماذا لم يترك أثرًا، رغم مزاياه من ناحية العرض والموضوع، بحيث ترتب على البروفيسور سيلجمان اكتشافه سوية مع أعمال أخرى فى مقالته المشهورة عن حق: " On Some Neglected British Economists" المنشورة فى مجلة: Economic Journal, 1903،[٣] التى يشعر كل دارسى تاريخ علم الاقتصاد بالعرفان الدائم لها. ولكن يمكن فهم هذا الإهمال حالاً إذا أدركنا ما يهم المتخصصين وما يبحث عنه مؤرخو علم الاقتصاد عادةً، أى مواقف الكاتب المعنى من القضايا العملية القائمة فى زمانه من جهة، والطريقة التى يعالج بها الأدوات النظرية المتداولة فى أيامه من جهة أخرى. فالأفكار الجديدة لا تُحدث أثرها بكل بساطة ما لم تُحكَم صياغتها جيدًا ويتم الدفاع عنها بروح مثابرة و"تدفَع" بقوة. وحالة لونجفيلد توضح بجلاء المسألة المهمة حول "ما الذى يترك أثرًا ما، وكيف ولماذا" ذلك لأن لونجفيلد لم يفشل فى إقامة الصلة بالتعاليم الريكاردية – فقد منحَ الريكارديين كل الفرص للأخذ بتحليل أكثر كمالاً وذلك بأسلوب مهذب ودون انتهاك فظ– ولأنه كان له أنصاره: إذ أنه أسَّسَ "مدرسة" محلية بالفعل (حول هذا الأمر، انظر: R. D. Black," Trinity College, Dublin, and the Theory of Value, 1832-1863 "Economica, 1945). وكان إسحاق بَت Isaac Butt (Rent, Profits, and Labour, 1838) خليفة لونجفيلد فى كرسى الأستاذية فى واتلى– وهو نصيره المعلن الذى وضعه فى مستوى واحد مع آدم سمث، وهو أمر صحيح، فى نظرى، إذا كنا نقصد النظرية البحتة فحسب.

يمكن تلخيص مزايا لونجفيلد بالقول إنه تجاوز كل النظرية الاقتصادية وقدمَّ نظامًا كان يمكنه الصمود حتى عام ١٨٩٠. وبين أمور أخرى، تعد محاجّته ضد نظرية القيمة القائمة على العمل من أفضل ما كُتب فى أيما وقت مضى. ومع ذلك، ينبغى الاقتصار على ذكر مساهمتيه الأصليتين فقط. فقد كان لونجفيلد واحدًا ممن تنبؤا بأساسيات نظرية بوهم– باورك (وذلك بان جعل عملية الإنتاج "غير المباشرة" roundabout محورًا لتحليله لرأس المال). كما أنه قدمَّ نظرية كاملة بصورة

---

(٣) وقد أعيد نشر تلك المقالة فى: E.R.A. Seligman, Essays in Economics (1925), cha. 3

معقولة وصحيحة بصورة معقولة حول للتوزيع وفقًا لمبدأ الإنتاجية الحدية وليس مبدأ التكلفة الحدية فقط. أى انه فسّرَ كلاً من "الأرباح" (مردود رأس المال المادي) والأجور على أساس مساهمة العنصر الأخير من رأس المال (الأدوات) أو العمل فى الناتج الكلى عند إضافة ذلك العنصر للعملية الإنتاجية. فهكذا على الأقل، ينبغى تفسيره، كما يبدو، رغم أن محاجّته يمكن أن تتعرض لانتقادات كثيرة من ناحية التفاصيل (حيث أنه فشل، بين أمور أخرى، فى التمييز بصورة واضحة بين العامل الأخير الذى تجرى إضافته والعامل الأقل كفاءة، مثلما حدثَ هذا أيضًا مع كُتَّاب كثيرين حتى بعد عام ١٩٠٠). وما تزال محاجّة لونجفيلد جديرة بالقراءة لأنها تبين بجلاء العمليات التى عبّدت بها أفكار الاقتصاديين طريقها نحو استعمال المبدأ الحدى العام. ولكن ليس فى وسعنا أن نتوقف لتطويره.

أما يوهان هنريك تونن Johann Heinrich von Thunen (١٧٨٣-١٨٥٠)، الذى اعترف أ. مارشال أنه "أحبه أكثر مما أحب كل أساتذته الآخرين" (Memorials of Alfred Marshall, 1925, p. 360)، فكان، طبعًا، يعنى بالنسبة لعصره أقل مما كان يعنى ريكاردو. ولكن هذا الأمر يعود إلى دفاع ريكاردو المتألق عن السياسات. وإذا حكمنا عليهما فقط وفقًا للقدر من المقدرة من النوع النظرى البحت التى وضعاها فى عمليهما، فإن تونن، كما أعتقد، ينبغى أن يُقدَّم على ريكاردو، بل وعلى كل اقتصاديى تلك الفترة، مع احتمال استثناء كورنو.كان تونن أرستقراطيًا junker ألمانيًا شماليًا، ومارس المهنة النمطية فى شمال ألمانيا: junkertum (التى تعنى ترجمتها الدقيقة:"الأرستقراطية" gentry) حيث أمضى معظم سنوات عمره (بعد إكمال تعليمه فى كلية زراعية، مع فصلين إضافيين فى جامعة جوتنجن) فى استزراع أرض تعود له، وهى من نوع عادى وحجم متوسط، محاولاً القيام بهذا العمل مع متابعة اهتماماته الفكرية فى فصل الشتاء، مضحيًا بكل الأشياء الأخرى. ومع ذلك، كان هذا المزارع العملى مفكرًا بالفطرة وعاجزًا تمامًا عن مراقبة المجموعات التى كانت تزرع أرضه دون تطوير النظرية المتعلقة بهذه العملية. وقد طافت أفكاره بين تعميمات واسعة منذ سن مبكرة، ولكنه كان، قبل كل شىء، عالمًا زراعيًا تربى على أفكار ال Thaer، واقتصاديًا زراعيًا. وكان تونن معترَفًا به فى بلاده بهذه الصفة. كما جرى الاعتراف به فيما بعد على نحو أعم ولكن بطريقة خاصة. فروشر، مثلاً، اعتبر عمل تونن من الأعمال الأكثر أهمية

التى كتبت فى ألمانيا فى حقل علم الاقتصاد الدقيق. ومع ذلك، فقد أخفق روشر كليًا فى إدراك معناه الحقيقى. وقد أشادَ بالعمل الكُتابُ الذين راجعوه. ورغم ذلك، فلم يفهم أحد منهم ذلك الكتاب باستثناء جزء منه يرد تحت النقطة (٣) أدناه. وبصدد الجوانب المتبقية، فإن تونن، بعكس كورنو، لم ينل استحقاقه أبدًا. فرغم استمرار الاستشهاد به، بيد أن نظرية التوزيع القائمة على الإنتاجية الحدية كانت قد اكتشفت فيما بعد بمعزل عنه، وأن رسالته لم تصبح مفهومة بصورة كاملة إلاّ حينما لم يعد فيها ما يثير القارئ غير نواقصها. وقد نُشر المجلد الأول من عمله: Der isolietre Staat in Beziehung auf Landwirthschaft und National-okonomie عام ١٨٢٦ (الطبعة الثانية ١٨٤٢)، والجزء الأول من المجلد الثانى عام ١٨٥٠. وفى عام ١٨٦٣، نشرَ هـ. شوماخر H. Schumacher الأجزاء المتبقية من المجلد الثانى، والمجلد الثالث، التى كانت مخطوطات غير كاملة ولكن فى حالة جيدة. ثمة طبعة جديدة، مع مقدمة لهنريك فانتج Heinrich Waentig، منشورة فى: Sammlung socialwissinschaftlicher Meister (vol. X111, 1910). ويتضمن المجلد الثالث: " Principles for the Determination of the Rent of Land, the Optimal Period of Rotation, and the Value of Timber of Different Ages for Firs" [وهذه ترجمة حرفية قام بها ج. شومبيتر]. وقد كتب سيرته الأساسية شوماخر أيضًا (عام ١٨٦٨) ولكن القارئ يجد البيانات المهمة فى مقالة البروفيسور إى. شنايدر E. Schneider: " Johann Heinrich von Thunen ", in Econometrica, January 1934.

يمكن تلخيص مساهمات تونن كما يلى. (١) كان تونن أول من استخدم حساب التفاضل والتكامل calculus كشكل من أشكال المحاجّة الاقتصادية. (٢) استخلص تونن تعميماته، أو قسمًا منها، من بيانات رقمية حيث أنفق عشر سنوات من الجهد (١٨١٠-١٨٢٠) لإنجاز مخطط شامل ومفصل حول حسابات مزرعته بهدف أن يدع الوقائع ذاتها تقدم الحلول لمشاكله. إن هذا العمل الفريد الذى أداه تونن كعالِم نظرى جعل منه أحد رواد القياس الاقتصادى. ولم يفهم أحد، قبل تونن أو بعده، العلاقة الحقيقية بين "النظرية" و" الوقائع" على نحو عميق كما فعل هو. (٣) رغم ميل ذهنه للوقائع، بيد أنه عرف كيف يصوغ مخططات نظرية بارعة وفعالة فى ذات الوقت. وتتمثل ذروة إنجازاته، فى هذا الفن، فى تصوره لحقل

منعزل، يأخذ شكلاً دائريًا وخصوبة واحدة، خلو من كل المعوقات، ويتضمن كل تسهيلات النقل، مع "مدينة" تقع فى مركزه (وهى المصدر الوحيد للطلب على المنتجات الزراعية). وبافتراض التقنيات، وتكلفة النقل، والأسعار النسبية للمنتجات والعوامل، استخلص تونن من ذلك التصور المواقع المثلى للأنواع المختلفة من النشاطات الزراعية (ملبنة، زراعة وصيد). أما نظريته للريع، التى هى أرفع من نظرية ريكاردو فى بعض نقاطها، فترد كمنتج ثانوى. ورغم اعتراض كثيرين على مثل هذا التجريد الشديد، بيد أن هذا كان يمثل الجزء المفهوم والمعترف به من عمله، فى عهد تونن. وبالنسبة لنا، من الضرورى أن ندرك أصالته المتألقة. لقد انكب ريكاردو أو ماركس (أو أى كاتب آخر من كُتاب تلك الفترة ممن يستحق التقدير فى نظر القارئ) على درس المشاكل التى طرحت نفسها من الخارج بواسطة أدوات تحليلية كانت قد طورت من قبل. أما تونن، فكان الوحيد الذى انطلق فى عمله من وقائع ورؤى لم تتكون طينتها بعد. فهو لم يقم بإعادة بناء شيء ما. بل إنه بنى بحيث أن من المعقول القول إن الأدب الاقتصادى لزمانه والأزمنة الأبكر لم يكن له وجود قط، بقدر تعلق الأمر بعمله. (٤) وبنفسِ هذه الروح، كان تونن ثانى كاتب (حيث كان كورنو هو الأول، على الأقل وفقًا لتاريخ نشر عمليهما) ينكب على تصور الاعتماد المتبادل العام لجميع الكميات الاقتصادية وضرورة تمثيل هذا العالم بنظام ما من المعادلات. (٥) أدخل تونن بشكل صريح الأداة التحليلية، التى استعملها ريكاردو بالفعل طبعًا، والتى يمكن تسميتها "الحالة المنتظمة" steady state للعملية الاقتصادية– وهى الحالة العادية طويلة الأمد لدى مارشال– التى كانت قريبة من الستاتيكا أكثر من قربها من الحالة الراكدة stationary state فى النظرية "الكلاسيكية". (٦) أفلح تونن، بصورة كاملة، مثلما فعل لونجفيلد وعلى نحو أدق منه نوعًا ما، فى تطوير نظرية للتوزيع تقوم على مبدأ الإنتاجية الحدية، على الأقل بصدد العلاقة بين رأس المال والعمل والفائدة والأجور. ولكن الفكرة الأساسية نفسها (التى يضعها هو بصورة صحيحة، فى كلمات، فى صورة معاملات تفاضلية جزئية: طبعة Waentig، ص ٥٨٤) تمثل عنصرًا ثانويًا تقريبًا بالنسبة لكثرة المشاكل التى أحاط بها هذه النظرية. وليس فى وسعنا تغطية أى فكرة من تلك الأفكار. وبدلاً من ذلك، يترتب علينا التعرض لنقطة أخرى ليس لأنها تستحق اهتمامنا بذاتها، بل لأنها نالت اهتمامًا أكثر مما تستحق: وهى الصيغة المشهورة لتونن عن "الأجر الطبيعى". ولا بد أن تونن كان قد فكّرَ فيها طويلاً ذلك لأنه حفرها على صخرة قبره.

لنتأمل، للتبسيط، عملية إنتاج تمتد إلى سنة واحدة، تمثل فيها الأجور نفقة الإنتاج الوحيدة. فإذا رمزنا إلى القيمة النقدية للناتج القومى الصافى ب p، ولقائمة النفقات الكلية ب w، فإن الأرباح الكلية (التى طابقها تونن بالفائدة، كما فعل آخرون أيضًا) تكون p-w ومعدل الأرباح (الفائدة) $\frac{p-w}{w}$. لنفترض أن مستلمى الأجور ينفقون جزءًا ثابتًا مقداره a ويستثمرون الجزء المتبقى w-a عند معدل الفائدة السائد $\frac{p-w}{w}$. إن هذا الاستثمار يعود عليهم بـ $\frac{p-w}{w}(w-a) = p-w-\frac{ap}{w}+a$

وإذا أُريد تحويل هذا التعبير إلى قيمة قصوى maximum، ينبغى أن يكون لدينا،(٤) (علمًا بأن p و a تُعامل كثوابت):

$$\frac{d\left(p-w-\frac{ap}{w}+a\right)}{dw} = -1+\frac{ap}{w2} = o$$

الذى تأتى منه صيغة تونن، أى $w2 = \alpha p, \text{ or } w = \sqrt{ap}$. إن هذا الأجر من شأنه بتعظيم دخل العامل من الاستثمار. ولا تخلو هذه الفكرة من إيحاءات مثيرة للاهتمام ويمكن استعمالها، بين أشياء أخرى، فى مخططات معينة حول تقاسم الأرباح. ولكن هذا الأجر لا يمثل، طبعًا، "الأجر الطبيعى" بمعنى الأجر الذى تميل آلية السوق الحرة لإنتاجه. كما لا يشكل جزءًا جوهريًا منه. ورغم ذلك، فإن الفرضيات غير الواقعية إلى حد بعيد لا ينبغى أن تدفعنا إلى إعلان أن المحاجّة خاطئة. فالمحاجّة صحيحة بصورة تامة فى ظل فرضياتها.

أما جون راى John Rae (١٧٩٦-١٨٧٢)، الذى لا ينبغى خلطه بجون راى كاتب سيرة آدم سمث والذى سبقت الإشارة إليه فى كتابنا هذا) فهو كاتب اسكتلندى قاده تكوينه الفكرى- فهو ينحدر من جامعات آبيروين وادنبورغ كعالِم سكولائى تقليدى جيد ورياضى، مثلما هو عالم أحياء وطبيب من حيث نصف تعليمه على الأقل- وحساسيته العصبية إلى الفشل فى كل ما حاول تحقيقه. ومنذ عام ١٨٢١، أخذ يتجول فى كندا والولايات المتحدة وبلدان أخرى بما فى ذلك جزر هاواى، حيث ترتب عليه أن يعيش حياة صعبة (حيث شكّل تسلمه لمنصب مدير مدرسة لمرتين الوظيفة الأكثر ملائمة إلى حد كبير مما حاول إشغاله من الوظائف) إلى أن انجرف مركبه، قبل وفاته بقليل، مع ساريات متكسرة، إلى ملاذ من بيت

---

(٤) لكى تكون هناك maximum وليس minimum، لا بد أن تكون المشتقة الثانية سالبة. ولكن هذا صحيح ما دامت تلك المشتقة تساوى $(-2ap / w^3)$, a, p وإن w موجبة أساسًا.

آمن فى كليفتون فى ولاية Island. ومع ذلك، فقد كان راى يتصارع أيضًا طوال الوقت، وهو فى حالته هذه، مع ما كان أعظم بلية misfortune: ثروة من الأفكار يتعذر السيطرة عليها فى موضوعات علم الأحياء، الفلسفة، علم الإثنيات، علم الطيران، وغير ذلك، وتشكل كلها أو معظمها أجزاء من خطة فخيمة تدور حول "تاريخ فلسفى" للبشرية، كان راى قد تصورها فى شبابه. و إلى هذا الحد، سيشعر القارئ أنهِ بصدد نمط مألوف. ولكنه على خطأ. ذلك لأن إنجازًا كاملاً وبارعًا، بل وقويًا على نحو مدهش يدحض الفكرة التى ربما تصورها القارئ. وحدث أن وقع هذا الإنجاز فى حقلنا، حيث تجاوز راى، فى رؤاه وأصالته، الكثير من الاقتصاديين الناجحين.

وقد نُشر عمله عام ١٨٣٤ فى مدينة بوسطن تحت عنوان: The Statement of Some New Principles on the Subject of Political Economy Exposing the Fallacies of the System of Free trade and of Some Other Doctrines Maintained in the " Wealth of Nations". وسنحاول هنا تقدير طبيعة وأهمية هذا العمل ومتابعة مصيره.

لم يكن لدى راى سوى معرفة محدودة بعلم الاقتصاد. ومن الواضح أنه اكتسب هذه المعرفة حينما انكب على مهاجمة عمل سمث. ولكنه قد تمكنَ من تلك المعرفة بكل تشعباتها ومقدماتها ومضامينها الداخلية بصورة لا ينالها غير الإنسان الذى يملك حيوية كحيويته. وبعد أن طوّرَ راى أفكاره الخاصة من خلال مواجهتها بأفكار عمل سمث، فقد تقدمَ لوضع بنية لهذه الأفكار تخيلها بطريقة مشابهة. وهذا هو ما ينبغى علينا أن نراه فى عمله. فهذا الأخير كان Wealth of Nations آخر. وبعبارة أدق، إنه شيء كان يمكن أن يكون Wealth of Nations آخر أكثر عمقًا لو تيسرت لمؤلفه عشر سنوات أخرى من العمل الهادئ مع دخل كافٍ. وعليه، فمن غير الملائم التوقف عند أشياء كثيرة غير مهمة ترد فى العمل، علمًا إن بعضها سيجرى ذكره فى موضعه المناسب. فالشيء الجوهرى يتمثل بمفهوم راى للعملية الاقتصادية، الذى يحوم حول الرأى الشائع القائل إن تراكم رأس المال، ذاته، هو ما يسيّر المحرك الرأسمالى. إن جهاز المفاهيم، المطوَّر فى الكتاب الأول، يتزين بالرؤية الجديدة والتى لولاها لباتَ الكتاب عاديًا ولا يتطلب أن يستوقفنا أكثر مما يتطلب الكتاب الثالث الذى يُعنى ب "عمليات" ذلك الكيان

المتصورَ:"المشرع". وبطبيعة الحال، فإن معارضـــة راى لآراء ســـمث المعاديـــة estatiste {لاشتراكية الدولة} تهم دارس الفكر الاقتصادى أساسًا. ومع ذلـــك، فقـــد اجتذب الكتاب الثانى معظم الاهتمام الذى خصصه الاقتصـــاديون للعمـــل لاحقـــا. ويمكن اعتبار ذلك الكتاب نظرية لرأس المال ليس لها نظير سابق من حيث العمق والاتساع.وإذا قلنا إنها تطرح كل نظرية بوهم-باورك، فهذا يعنى أننا غير قادرين على فهم بوهم-باورك. ولكن الكتاب المذكور يضم فعلاً جانبين أساسيين من بنيـــة الأخير (ويمثل أحدهما حجر الزاوية فى بنية سنيور) وهمـــا فرضـــية أن "إطالـــة" عملية الإنتاج (تأجيلها) يزيد عادة من الكمية المادية من المنتوج النهائى (الفصـــل الخامس) وفرضية "أن الوجود الفعلى والآنى لموضوع الرغبة" سيمنحه قيمة أكبـــر وأكثر حسمًا فى أعيننا من موضوع مشابه بالضبط نتوقع توافره فى زمن ما مـــن المستقبل، حتى ولو كان هذا التوقع مؤكدًا بصورة تامة.

وكقاعدة، فإن العمل الذى يطرح أفكارًا جديدة لا يلقى التجاوب حينما ينقصه الدعم الذى يأتى من كون كاتبه معروفًا جيدًا. وعليه، كان ينبغى علينا أن نستغرب لو أن مثل هذا العمل وجدَ تجاوبًا بدلاً من الاستغراب من حقيقة أنه لم يحصل على كثير منه بالفعل. وقد أشار ج.س. ميل إلى عمل راى، الذى قد تكون ترجمته إلـــى الإيطالية نتيجة لهذه الإشارة. فكيف كان من الضرورى "اكتشاف" راى، كما زعـــمَ البروفيسور ميكستير عن حـــق؟ (قـــارن: C. W. Mixter, " A Forerunner of Bohm Bawerk," Quarterly Journal of Economics, January 1897 و "Bohm Bawerk on Rae" فى نفس المجلة السابقة، أيار ١٩٠٢، وكـــذلك الطبعـــة "المرتبة" لعمل راى التى أصدرها نفس الكاتـــب تحـــت عنـــوان: Sociological Theory of Capital, 1905، مع مقدمة تتضمن سيرته، وهو مصدر المعلومـــات المذكورة آنفاً حول حياة راى). ويصلح الجواب على ذلك السؤال كشـــعار لفصـــل عن سوسيولوجيا العلم. وكان ج.س. ميل عادلاً وحتـــى كريمًـــا دائمًـــا. وإذ ادرك نوعية عمل راى، فقد كان يسعده الإشارة إليه بروح ودودة لم تقتصر على استعارة عبارة منه كانت تتوافق مع خطه الفكرى ("الرغبة القويـــة بـــالتراكم" effective desire of accumulation) ولكنه أكثر من الاستشهاد به أيضًا. بل إنه ذهب بعيدًا إلى حد مقارنة عمل راى بعمل مالثوس حول السكان. ولكن كل هذا، وهو الـــذى وردَ فى كتاب كان يعد أفضل مرجع مدرسى مقرر فى علم الاقتصاد علـــى مـــدى

أربعين عامًا، لم يكن كافيًا لتقديم راى إلـــى الاقتصــاديين أو لإثــارة أى فضــول للإطلاع على الأجزاء المتبقية من كتابه. وإذا كان هذا الانطباع خاطئًا، وأن عــددًا مهمًا من قراء ميل قد أبدى فعلاً اهتمامه بكتاب راى، فلم يكن بيــنهم مــن أدرك أهميته الحقيقية. على أى حال، فربما من المهم أن نلاحظ أن سنيور كــان يعــرف ذلك الكتاب (انظر: " John Rae and John Stuart Mill: a correspondence," Economica, August 1943, p. 255).

٢- الريكاردين

الريكارديون هم المجموعة الوحيدة التى تستحق أن تعالَج على حدة من بين كل المجموعات التى تشكلت وانحلت خــلال الفتــرة محــل الــدرس. إن ألمعيــة الشخصية المركزية فى هذه المجموعة، والتقدير العالمى الذى نعمتْ به لفترة مــن الزمن، وحضورها الطاغى فى المناقشات العامة وكذلك إنجازاتها وإخفاقاتهــا– إن هذا كله وأكثر يمكن أن يورد لتبرير محاولة تنوير القراء بهذه المجموعة بأوضــح ما يمكن. وعلاوة على ذلك، فالمجموعة كانت قد شكلت مدرسة حقيقية فى نظرنا: إذ كان لها قائد واحد، مذهب واحد، تماسك شخصي؛ كما كان لها مركــز واحــد؛ وحلقات تأثير؛ مثلما كانت لها غايات نهائيــة fringe ends. دعونــا ننظــر إلــى مركزها أولاً. يتكون هذا المركز من ريكاردو نفسه، وجيمس ميل، وماك كولوخ. ولكننا نضيف وست ودى كوينسى. بيد أننا لا نضيف ج.س. ميل وأ. فورتيــورى، كما لا نضيف فاوست أو كيرنس، لأسباب ستُوضح فيما بعد.

دخل ديفيد ريكاردو David Ricardo (١٧٧٢-١٨٢٣) قطاع الأعمال وهو فى الرابعة عشر من عمره (حيث اشتغل كوسيط فى البداية، ثم سمسارًا ومضــاربًا فى البورصة، وكان على صلة بالسوق النقدية على الدوام) جامعًا ثــروة كبيــرة. ويرجع اهتمامنا بهذا الأمر إلى أنه يعنى (١) أن ريكاردو لم يتعلم تقريبًا بــالمعنى الأكاديمى، رغم انحداره من أسرة مثقفة؛ (٢) نظرًا لما كان يستغرقه العمــل فــى البورصة من فكره وطاقته، فلم يكن يتبقى لعمله التحليلى إلاّ النزر اليســير منهمــا إلى أن تقاعدَ عام ١٨١٤ وهو بسن الثانية والأربعين. ومع ذلك، فإنه كان قد فرغ من الجزء الأكبر من عمله التحليلى آنذاك، بقدر تعلق الأمر بوضع أفكاره (ولــيس

نشرها). وهذا يمثل دليلاً قاطعًا على قواه الخارقة، ولكنه يفسر أيضًا لماذا إن عمل ريكاردو، الذى كان يفتقد إلى التركيز الكامل أثناء العقد الثالث من عمر ريكاردو الأمر الذى له أهمية حاسمة فى تقدم أى مفكر، لم ينفذ قط إلى عمق الأعماق، إضافة إلى عدم ملائمة اللمسات الأخيرة لهذا العمل بالمعنى الشكلى والتقنى: فثمة مصارع يتابع جولاته على الحلبة أمامنا ويده اليمنى مشدودة إلى ظهره. وبعد هذا،.فإن القارئ لن يشك، حينما يقرأ شيئًا من ملاحظاتى على عمل ريكاردو، أننى أضمر إعجابًا غير كاف بهذا الكاتب. وسوف أمضى قدمًا فى هذا. فأمام شخصية نفخر جميعًا بها، ليس ثمة معنى للدفاع عنها بوجه انتقادات لا أساس لها قط. فلم يخجل بعض الكتاب من الإيحاء إن مصلحة ريكاردو المالية-"كمضارب "bear- حددت الموقف الذى اتخذه فى السجال الذى نشب فى زمانه حول السياسة النقدية. وأجيب أن ريكاردو كان مقتدرًا إلى حد كاف لانتزاع الأرباح من الأسواق الرابحة والخاسرة على حد سواء. كما أكرر، علاوة على ذلك، أن أمثال أولئك الكتاب لا يدركون، كما يبدو، ما يقولوه حقًا حينما يلجئون إلى مثل هذه "التفسيرات"، ما دامت مخططات التعليل الوحيدة التى تتسع لملاحظاتهم المباشرة هى مخططاتهم نفسها. وعلى نحو أقل لياقة، ذهب آخرون للنظر إلى ريكاردو كممثل " لمصالح أصحاب النقد " moneyed interest وككاتب مدفوع بكراهية طبقة ملاك الأرض. إن هذا القول، إضافة إلى انعدام صلته بالمحتويات العلمية لكتابات ريكاردو، هو هراء تام، طبعًا، ويثبت، إنْ كان يثبت شيئًا، عجز هؤلاء المفسرين عن فهم قطعة واحدة من العمل التحليلى. ولولا حرصى على عدم إضاعة المجال المتاح لنا، لأوضحت هذا العجز فى كل حالة فردية على حدة.[٥]

وقد تكتمل، ذات يوم، طبعة البروفيسور سرافا Sraffa الكاملة حول أعمال ريكاردو التى ما نزال ننتظرها بشوق كبير منذ عشرين عامًا [ظهرت المجلدات الخمس الأولى فى نيسان ١٩٥٢. الناشر]. وفى غضون ذلك، لدينا طبعة ماك

(٥) ثمة أكثر من سبب للتهمة القائلة إن ريكاردو كان غير مُبال بمصالح العمل indifferent. فرغم أن هذا الشيء أبعد ما يكون عن الحقيقة، بيدِ إن ريكاردو، الذى لم يكُن يهتم بالصياغة على نحو لا يُصدَق، استعمل مرتين أو ثلاث مرات، طرقًا فى التعبير تدعم هذه التهمة، كما يبدو. فقد كان يتشكى دائمًا من إساءة فهمه (من هذه الناحية: فى رسالة منه إلى ساى). ولم يكن هذا دون سبب. ومع ذلك، و إلى حد ما، لم يكن يتعين على ريكاردو أن يلوم سوى نفسه. ولكن فى ما يسمى عدم المبالاة هذه indifference، ثمة ميزة معينة: فقد كان ريكاردو فوق مستوى التعابير المتملقة unctuous phrases التى تكلف قليلاً وتحمل مردودات هائلة.

كولوخ: Collected Works (الطبعة الأولى ١٨٤٦، مع مقدمـــة عـــن مـــذكرات ريكاردو). ونظرًا إلى أننا نحتفظ بالأعمال المتعلقة بالنقود إلى الفصل الأخير مـــن هذا الجزء، فإننا نهتم هنا فقط بعمــل ريكـــاردو: Essay on the Influence of a Low Price of Corns on the Profits of Stock (1815) وكتابه: Principles of Political Economy and Taxation {أسس الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب} (١٨١٧؛ الطبعة الثالثة ١٨٢١- وهى المستعملة فى كتابنا هذا. وقد يلجأ القـــارئ إلى استعمال طبعة ى.س.ك. جونير لعام ١٨٨٢، علمًا أن آخر طبعة صدرت عام ١٩٢٩). وينبغى على أى دراسة شاملة لريكاردو أن تُستكمَل بقراءة رسائله إلـــى ساى، مالثوس، هوتشس تروير Hutches Trower، وماك كولوخ (انظـــر مقالـــة ج.ه. هولاندر J. H. Hollander حول ريكاردو المنشورة فـــى: Encyclopaedia of Social Sciences التى تقدم تلخيصًا وتقييمًا موجزًا، ولكـــن صـــحيحًا، لعمـــل ريكاردو) وكذلك بقراءة عمله: Notes on Malthus" Principles (الـــذى نشـــره ج.هـــ. هولاندر وت.ى. جريجورى عام ١٩٢٨؛ انظـــر كـــذلك مقالـــة إى. س. ماســـون E. S. Mason: " Ricardo"s Notes on Malthus," in Quarterly Journal of Economics, August 1928. وبين كل التفســيرات العامـــة حـــول ريكاردو، فإن التفسيرات التالية هى الأهـــم. ك. مـــاركس: Theorien uber den Mehrwert؛ ج.ه. هولانـــدر: David Ricardo (1910) وك.دايـــل K. Diehl: Sozialwissenschaftliche Erlauterungen zu David Ricardo Grundgesetzen (2nd ed., 1905). كما أن لملاحظات إى. كانـــان E. Cannan التى ترد فـــى كتابـــه: Theories of Production and Distribution (3rd ed., 1917) أهميتها بالنسبة لأغراضنا. والأدب المكتـــوب حـــول ريكـــاردو ضـــخم، وبخاصة إذا ضمَّناه، كما يجب أن نفعل، كل ما يتعلق به من الإشارات التى تـــرد فى أعمال نظرية كأعمال بوهم-باورك أو تاوسك Taussig. ومع ذلـــك، بـــودى إبراز دراستين حديثتين نسبيًا قام بهما عالمان نظريان ممتازان من شأنهما توضيح المدى الذى يمكن فى حدوده الاختلاف حول طبيعة وأهمية عمل ريكاردو، حتـــى بالنسبة لنقاد يتمتعون بأعلى كفاءة: مقالة البروفيسور ف.هـــ. نايت F. H. Knight حـــول "Ricardian Theory of Production and Distribution"، فـــى: Canadian Journal of Economics and political Science, vol. 1 (February 1935) ومقالة الدكتور ف. إدلبـــورج V. Edelberg: " The Ricardian Theory of" Profit"، فى: Economica, vol. x111 (1953).

تنجح المناقشة الواردة آنفًا فى توضيح طبيعة عمل ريكاردو بشكل ما. وسأطرح الملاحظات التالية باختصار شديد بهدف تزويد القارئ بمؤشرات تساعد على التأمل: يوصف ريكاردو بأنه اقتصادى نفعى عادة، بيد أنه لم يكن كذلك. ولا يعود هذا لوجود فلسفة أخرى لدى ريكاردو بل لأن هذا الذهن المشغول والوضعى positive لم تكن لديه فلسفة قط. لقد كان ريكاردو على علاقة طيبة بالراديكاليين الفلسفيين، عبر جيمس ميل أساسًا. ويحتمل أن يكون قد عبَّرَ عن اتفاقه مع المعتقدات النفعية فى أحوال كثيرة – وهذه أشياء يميل المؤرخون إلى المبالغة فى أهميتها. بيد أنها لا تعنى الشىء الكثير. وبالمثل، لم تكن لدى ريكاردو سوسيولوجيا غير كافية، بل لا شىء منها قط: إذ كانت هناك مشاكل اقتصادية محددة أثارت فكره الآخاذ، ولكنه افترض وجود الإطار السوسيولوجى، وهو أمر لا يعاب عليه لأنه من قبيل تقسيم عمل ليس إلاّ. وإذا أخذنا طبيعة نظرية ريكاردو بنظر الاعتبار، فإنها ما كانت لتتحسن لو ألبسناها لبوسًا سوسيولوجيًا فاخرًا، والناقد الذى لا يدرك أهمية البحوث المؤسسية يكون قد راسل على عنوان خاطئ بكل بساطة. ولكن هذا يسرى فقط طبعًا على نظريته كنظرية ولا يسرى على توصياته. إذ نفتقد فى هذه التوصيات حقًا التبحر العميق بالقوى المحركة للعملية الاجتماعية، مثلما نفتقد الحس التاريخى أيضًا.(٦)

ورغم ذلك، ثمة نقطتان لهما صلة مباشرة بنظرية ريكاردو كنظرية. أولاً: رغم وجهة نظر ماركس المعاكسة بهذا الصدد، فإن ذهن ريكاردو لا يعمل، كما هو حال ذهن تونن، بطريقة تقوم على الابتداء من القاع clay. إذ تتمثل طريقته، بشكل رئيسى، بالسيطرة على المشاكل التى تنطرح أمامه فعلاً والشروع بدرسها عن طريق أدوات يستخلصها من خلال النقد. وتبرز هذه الطريقة بوضوح من أول وهلة فى كل كتاباته ما عدا عمله Principles (حيث تبرز تلك الطريقة على نحو أقل وضوحًا). أما طريقته الأخرى، فيمكن ملاحظتها فى Principles. فحتى إذا كنا لا نعلم بتأثر ريكاردو بكتاب Wealth of Nations، الذى قام بدرسه وإزعاج نفسه به وهو يتلقى المعالجة الصحية عام ١٧٩٩، فلا نستطيع إلاّ أن نرى أن

---

(٦) لا أعتقد أن ريكاردو قام يومًا بقراءات تاريخية كثيرة. وتشبه مشكلته المشكلة التى واجهتها أنا، من تلك الناحية، مع طلبتى الأمريكان الذين كانوا يرمون مادتهم التاريخية الواسعة جانبًا. ولكن لا طائل من هذا. فهم يفتقدون إلى الحس التاريخى الذى لا يمكن أن تعطيه أى دراسة وقائعية factual. وهذا هو السبب الذى يوضح لماذا إن تكوين منظرين من أولئك الطلبة أسهل من تكوين اقتصاديين.

المحاجّة الواردة فى Principles تنطلق من نقده لآدم سمث الذى يستغرق كل ذلك الكتاب بالفعل. وبوسعنا، بثقة عالية، أن نعيد بناء تطور تفكيره فى إطار عدم تحدد هذا التفكير باهتمامه (التحليلى والعملى) بالحوادث الجارية: فقد درسَ ريكاردو Wealth of Nations، وقد صدمه ما بدا له كتشوش منطقى، وهاجمه لتسوية هذا التشوش، بحيث يشكل كتابه Principles الثمرة النهائية لهذا العمل من النقد الخلاق. دعونا نطرح الملاحظة التالية: تمثل بنية ريكاردو النظرية طريقة محددة لإعادة صياغة Wealth of Nations، بينما تمثل البنية النظرية لمالثوس طريقة أخرى لتحقيق ذلك. وبالنتيجة، فأنا أجازف بالقول أن ريكاردو لم يكن مديناً لأى كاتب آخر إلا بشىء قليل، مع أن من المؤكد إن دراسته اللاحقة لساى ومالثوس ومناقشاته معهما ومع جيمس ميل ساعدته على توضيح أفكاره، وهو ما سنتعرض له أكثر بعد قليل. ثانيًا: لم يكن ذهن ريكاردو من النوع الذى يهتم بالأساسيات أو التعميمات الواسعة أساسًا. إن الرؤية الشاملة للاعتماد العام المتبادل بين جميع عناصر النظام الاقتصادى التى لازمت تونن قد لا تكون كلفت ريكاردو سوى ساعة من نومه أصلا. فاهتمامه كان ينصب على النتيجة القاطعة ذات الأهمية المباشرة والعملية. وللوصول إلى هذا، فقد قطَّعَ ريكاردو ذلك النظام العام إلى أجزاء، ثم دثَّرَ الأجزاء الكبيرة منها بملابس دافئة قدر إمكانه، ووضعها فى ثلاجة بحيث إن أشياء كثيرة تبقى فى حالة مجمدة و"معطاة" قدر المستطاع. وبعد ذلك، شرع ريكاردو بطرح فرضيات تبسيطية واحدة تلو أخرى. وما أن تمكن من حل كل شىء عن طريق هذه الفرضيات، فلم تتبقَ لديه سوى بضعة متغيرات كلية استطاع، فى ظل تلك الفرضيات، أن يُركِّبَ منها علاقات بسيطة ذات اتجاه واحد، بحيث أن النتائج المتوخاة ظهرت كأشياء مكررة تقريبًا فى نهاية الأمر. فمثلاً، ثمة نظرية ريكاردية مشهورة مفادها أن الأرباح "تعتمد" على سعر القمح. وفى ظل فرضياته الضمنية، بالمعنى المحدد الذى ينبغى فهم شروط تلك المقولة فى إطاره، فإن المقولة تكون ليس فقط صحيحة، ولكنها أيضًا صحيحة بشكل يتعذر إنكاره بل وبصورة مبتذلة حقًا. فالأرباح لا يمكن أن تعتمد على شىء آخر ما دامت كل الأشياء الأخرى "معطاة"، أى مجمدة. إنها نظرية ممتازة يتعذر دحضها قط ولا ينقصها شىء سوى المعنى.(٧) سنسمى الطريقة المتمثلة بتطبيق

---

(٧) عند حديثه عن نظرية اللورد كينز، أسمى البروفيسور ليونتيف Leontief تلك الطريقة: المحاجّة الضمنية Implicit Reasoning. فالتشابه فى أهداف وطرق هذين الكاتبين البارزين، كينز وريكاردو،=

نتائج من هذا النوع على حل المشاكل العملية باسم النقيصة الريكاردية Ricardian Vice.

سنحاول، بعد قليل، تصور حجم النجاح الذى أحرزته مدرسة ريكاردو. أما الآن، فنريد تحديد نجاح ريكاردو الشخصى وإدراك مدى توفيقه فى تشكيل هذه المدرسة. والخطوة الأولى سهلة: فليس ثمة شك فى أن شهرته، بين الجمهور وزملاءه الاقتصاديين على حد سواء، قامت على كتاباته عن القضايا الاقتصادية الكبرى فى زمانه: السياسة النقدية أولاً، وحرية التجارة ثانيًا. وفى كل ما تناوله من قضايا، كان ريكاردو يقف فى الجانب الذى كان من شأنه أن ينتصر فى جميع الأحوال، مستخدمًا، لإحراز نصره، حجة عملية تنتزع التصفيق. ورغم أن الكُتاب الآخرين فعلوا مثل هذا، بيد أن دفاعه كان أكثر ألمعية وأكثر إقناعًا من دفاعهم: فصفحاته ليس فها جملة زائدة؛ أو تحفظ يضعف محاجّته، مهما كان ضروريًا، بل إن هذه المحاجّة تزخر بتحليل حقيقى كاف عمليًا للإقناع ولتلبية معايير فكرية عالية فى الوقت نفسه، ولكنه ليس كافيًا للردع. أما أسباب النجاح المتبقية، فقد تكفلت بها موهبته فى السجال زائدًا جاهزيته غير المعتادة، وقوته وكياسته الحقيقية. وقد سلم معظم الناس بنظريته لأنهم سلموا بتوصياته. وبات ريكاردو مركزًا لمجموعة تطلعتْ إلى توجيهاته ودافعتْ بدورها عن آرائه. وما جعل ريكاردو، فى أعين البعض، الاقتصادى الأول فى جميع العصور حتى يومنا هذا لم يكن دفاعه عن سياسات منتصرة بذاتها ولا نظريته بذاتها ولكن جمعه الموفق بالعامليْن معًا.[8]

ولكن ماذا عن مساهمة ريكاردو فى الاقتصاد العلمى؟ تمثلت مساهمته الأكثر أهمية فى موهبته القيادية الفذة، كما أعتقد. فقد شجع وأعاق. وفى الحالتين، أعاد التنظيم على نحو جذرى. وقد أثارت نتائج تفكيره اهتمام كل الأفراد الذين لم يبصروا الآلية التى حاولتُ وصفها قبل قليل. وقد ترسختْ تعاليمه، فى طبقاتها الوسطى والعليا، بصفتها الشىء الجديد، الذى كان كل شىء آخر، بالمقارنة معه،

=مدهش حقًا، مع أنه لا يدهش من يبحثون أساسًا عن التوصية التى يوصى بها كاتب ما. وبطبيعة الحال، ثمة عالم بين كينز وريكاردو من هذه الناحية، حيث كانت مواقف كينز من السياسة الاقتصادية أقرب إلى مالثوس. ولكننى أتكلم عن طرق كينز وريكاردو فى التوصل إلى النتائج القاطعة. ومن هذه الناحية، فقد كانا أخوين روحيين.

(٨) ندعو القارئ إلى ملاحظة هذه القرابة الإضافية بينه وبين اللورد كينز. فكل كلمة وردت فى الفقرة أعلاه يمكن سحبها على هذا الأخير.

يبدو أدنى منزلة، ومهجورًا، ومبتذلاً. وقد طوّرت مجموعته بصورة سريعة موقفًا يذكِّر بأطفال وقد قُدمّت لهم لعبة جديدة– وكان الموقف مسليًا ولكنه، واحسرتاه، يبعث على الأسى. فقد أبصروا العالم من خلاله. وبدا هذا الموقف لهم كقيمة لا تقدر بثمن، لا يفشل فى تقديره حق قدره سوى الأحمق العاجز عن ارتقاء الأعالى الريكاردية. وهذا كله كان يعنى جدلاً، دافعًا، حماسة جديدة، حياة جديدة– وهذه هى مساهمات قيمّة بحد ذاتها.[٩] ولكن ثمة شيء آخر.فالنظرية الاقتصادية ليست مذخرًا للوصفات السياسية، بل هى بمثابة صندوق أدوات تحليلية، إذا استعملنا التعبير الموفق للسيدة جوان روبنسون Joan Robinson. وهذه الأدوات ليست ركامًا من عناصر غير متماسكة، بل هى محرك معين. وهذا المحرك يخلق نتائج، ضمن حدود واسعة، أيًا كانت المشكلة المحددة التى يحاول حلها. فهذا المحرك يؤدى وظيفته بنفس الطريقة، من الناحية الشكلية، سواء أكانت المشكلة هى أثر ضريبة معينة، أو سياسة معينة للأجور، أو نوع معين من التنظيم، أو الحماية وغير ذلك. وعليه، وضمن تلك الحدود، يمكن بناء المحرك مرة و إلى الأبد، ليكون، عند الاقتضاء، جاهزًا للاستعمال فى أغراض لا حصر لها. ثمة شعور غريزى بهذا على الدوام. وقد أبرز كانتيلون والفزيوقراط هذه الفكرة بصورة واضحة. ولكن أحدًا قبل ريكاردو لم يدركها بالقوة التى أدركها هو بها. وقد أخذ على نفسه، فى الفصلين الأوليين من Principles، بناء محرك يخدم غرضًا عامًا كهذا. وقد مثّلَ هذا تقدمًا حاسمًا. ولكن، طبعًا، إذا حقق المحرك المعيب نجاحًا معينًا، فإن ذلك التقدم يمكن بسهولة أن يشكل انعطافًا detour. وعليه، دعونى أشير حالاً إلى إن تحليل ريكاردو كان انعطافًا.

لقد استتبع بناء مثل هذا المحرك التحليلى نتيجة مفادها أن العناصر الفردية التى تكوِّن علم الاقتصاد العام باتت متماسكة ضمن كيان نظامى لم تكن عليها من قبل قط. ومهما كان كتاب ريكاردو Principles عملاً غير نظامى من حيث الشكل، بيد أنه يمثل عملاً نظاميًا من الدرجة الأولى من ناحية الجوهر. ولا يوجد، من بين هذه العناصر نفسها، ما يمكن بشكل موثوق إرجاع أسبقية نشره إلى ريكاردو. وقد أشرت بنفسى، آنفًا، إلى أن ريكاردو لا يدين للمؤلفين الآخرين إلا

---

(٩) انظر المهمش السابق.

بشيء قليل، مع انه يدين إلى آ. سمث بالكثير.[١٠] وأنا مؤمن حقًا أن ريكاردو كان على درجة عالية من الأصالة الذاتية. وعلاوة على ذلك، فقد كان صريحًا وكريمًا في الامتنان للآخرين: فرغم انتقادى لسمث، وعزمى على انتقاد أ. مارشال لعرفانهما غير الكافى، بيد أننى لا أعتقد بضرورة توجيه نقد مماثل إلى ريكاردو.[١١] ولكن الأفكار الواردة فى Principles، من الناحية الموضوعية، كانت كلها قد مرت بنا كأفكار فردية، ولا يمكن أن نعزو إلى ريكاردو غير تجميعها وتركيبها بصورة بارعة، إلاّ إذا: (١) قررنا أن ريكاردو، بعد خروجه مع سمث لاصطياد القندس والأيل، تلاعبَ بإيحاءات سمث وحوّلها إلى نظرية قيمة تقوم على العمل labour theory of Value باتتْ نظريةً خاصة به؛ (٢) قررنا إهمال ادعاء تورنس المذكور فى المهمش رقم ٧.

ومن السهل تقديم دليل للقارئ، ولكن نظرًا إلى افتقار ريكاردو إلى نظام معين (من حيث الشكل)، فإن تقديم الدليل يصبح أقل سهولة. يتجلى محرك ريكاردو التحليلى فى الفصلين الأوليين من عمله Principles حيث يكون لكل سطر أهميته. ويصعب على القارئ استيعاب القسمين الرابع والخامس من الفصل الأول، كما هو شأنه حينما يتعرف على أدب اقتصادى لأول مرة. أما الفصل الحادى والثلاثون: " On Machinery " الذى أضيف إلى الطبعة الثالثة، والذى

---

(١٠) قد يشكل بارتون Barton استثناءًا (انظر الفصل السادس، القسم ٥ه، أدناه). تشير مقدمة ريكاردو إلى: تورجو، ستيوارت Steuart، سمث، ساى، سيسموندى، "وآخرون" (إضافة إلى مالثوس ومقالة وست West: انظر المهمش القادم). ولكن التأثير الأهم هو من نصيب سمث. إذ لم يؤثر ساى على تعاليم ريكاردو إلاّ فى نقطة واحدة (قانون ساي). ولا أجد أى تأثير لتورجو، وستيوارت أو سيسموندى.

(١١) فقد أثيرت دعاوى ضده، وبخاصة من ثلاث نواحى. فقد اشتكى وست West كثيرًا من عدم اعتراف ريكاردو بأسبقيته بالنسبة لنظرية هبوط معدل الربح. لقد أشار ريكاردو، فى المقدمة الأصلية لكتابه: Principles، إلى انه " فى عام ١٨١٥، قدمَّ السيد مالثوس وزميل من الكليةِ الجامعةِ- أكسفورد [وست] إلى العالم النظرية الحقيقية للريع..". صحيح أن ريكاردو لم يذكر اعترافًا مماثلاً بخصوص الأرباح. ولكن قد يُرَد على هذا بالقول إن هذه القضية يشملها الاعتراف بأسبقية وست فى نظرية الريع. وكان تورنس Torrens يميل، ولو بشكل مخفف، إلى ادعاء الأسبقية فى موضوعة التكاليف المقارنة. وقد يكون على حق. ولكن حتى إذا كان الأمر كذلك، فثمة اختلاف بين سلوك كاتب ما، فى قضايا كهذه، حينما يعمد إلى وضع مخطط مستعجل كما هو شأن Principles لدى ريكاردو - دون أن يناقض هذا القول الطبيعة النظامية لهذا العمل- وسلوك كاتب آخر، فى مثل هذه القضايا، حينما يعمد إلى وضع كتب ناضجة كليًا جرى إحكام صياغتها بأقصى درجة من العناية، كما هو شأن Wealth of Nations لدى سمث وPrinciples لدى مارشال. أما المدعى الثالث، فكان هو ج. روك J. Rocke: 1825) ...Claims to the Original Publication of certain new Principles)، الذى اكتشفه البروفيسور سيليجمان. ولم يكن لهذا الكاتب أى حق قط، بقدر ما أعلم.

يتعلق هذا الدليل به وحده، فيكمل تلك الأساسيات فى نقطة مهمة واحدة. ولا تنطوى الفصول المتبقية فعلاً إلا على تطوير (الفصول ٣-٦)، تطبيق (الفصول ٨-١٨ والفصل التاسع والعشرين والتى تدور كلها حول فرض الضرائب)، الدفاع والنقد (الفصول ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٢)، ولكنها تتضمن، لسوء الحظ، الكثير من obiter dicta (الملاحظات العابرة) عن قضايا أساسية بحيث يصبح إهمالها أمرًا خطيرًا. فمثلاً، يدرس الفصل السابع والعشرون: "On Currency and Banks"، سوية مع الفصل الثامن والعشرون، قضايا يمكن أن يميل إلى إهمالها من يدرس نظرية ريكاردو العامة. ولكن ثمة فقرات فيهما تلقى ضوءًا ضروريًا على معالجة ريكاردو للمسألة القائلة إن التكلفة الحدية تساوى السعر، وعلى المعنى الذى أظهر فيه ريكاردو الاستيعاب الكامل لهذه المسألة. أما التجارة الخارجية، فتدرَس في الفصل السابع، الشهير، الذى هو تكملة أيضًا للفصول الأساسية بالفعل (والذى تكمله، بدوره، الفصول ٢٢، ٢٣، ٢٥). ويُعنى الفصل التاسع عشر (والفصل الحادى والعشرين بمعنى ما) بتمسك ريكاردو بقانون ساى.

ولأن الضوء المتلألئ هكذا يجتذب الفراشات عادةً، فإن عددًا معينًا من الكُتاب الريكارديين باتوا كتابًا مغمورين. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرًا من الأفراد، ومن غير الاقتصاديين أيضًا، يطرحون أنفسهم كأنصار لهذا الضوء حتى حينما لا يكون لديهم عنه سوى تصور غامض - مثلما نجد اليوم كينزيين وماركسيين كثيرين ممن لم يقرأوا سطرًا واحدًا من كينز وماركس قط. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المستقلين، وحتى بعض المنشقين مثل تورنس، يبدون احترامًا لائقًا بالزميل الاقتصادى البارز ممن انشقوا عنه وهم على أتم استعداد لاقتباس عباراته وفرضياته حينما يريدون ذلك. وأخيرًا، فإن بوسع الاقتصاديين من الأجيال اللاحقة - ج.س. ميل وأ. مارشال هما مثالان بارزان- أن يُعَبِّروا عن تقديرهم لكاتب عظيم من الماضى بطريقة من شأنها أن تخفى عنهم وعن الآخرين الفجوة الكاملة التى تفصلهم عنه. وهذا كله من شأنه تضليل من يحاول استعادة الأحداث الماضية ومن شأنه أن يُظهر تأثير ريكاردو ومدرسته أكبر مما كانا بالفعل. ولكن من الضرورى اختزال هذا التأثير إلى حجمه الصحيح لكى نحصل على صورة حقيقية عن تاريخ التحليل الاقتصادى.(١٢)

(١٢) ليس بوسعنا أن نظل نكرر إن تلك العملية لن تكون ضرورية لأى غرض آخر سوى الغرض المتعلق بتاريخ التحليل. وأن التأثير الذى نقيّمه هو ذاك الذى يحدث للاقتصاد العلمى فحسب.

سبق أن وجدنا أن مركز المدرسة يتألف من أربعة كتاب فقط، إضافة إلى ريكاردو نفسه. وأقصد بهذا أن جيمس ميل وماك كولوخ ودى كوينسى يمثلون الأنصار المخلصين والمدافعين الأشداء عن تعاليم ريكاردو ممن كسبوا شهرة واسعة تخلد أسماءهم. ويقف وست[١٣] بعيدًا- لسفره للهند جزئيًا. ولم ينتسب وست إلى أى مدرسة- وكان يشعر هو بذلك- بيد أنه كان صنوًا لريكاردو، وكان قد اكتشف أساسيات مذهب ريكاردو بصورة مستقلة. وقد لا يكون استياءه الواضح من ريكاردو مبررًا. ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لأسفه على أبعاده عما تصوَرَ أنها مكانته بتأثير منزلة وألمعية ريكاردو الأرفع. ذلك لأن عمله: Essay يتضمن فعلاً ليس فقط صياغة نظرية الريع "الريكاردية"، بل ويتضمن أيضًا تطبيق قانون تناقص الغلة على نظرية معينة للربح مما يشكل محور النظام الريكاردى. وعليه، فرغم عدم وجود خيار لدينا غير تصنيفه ضمن المدرسة "الريكاردية"، بيد أننا سنخفّف من هذا الظلم وذلك بأن نتحدث عن مذاهب وست-ريكاردو من حين إلى آخر.

وينبغى بالتأكيد الاعتراف بجيمس ميل ككاتب له ضبوءه وقيادته، بغض النظر عن تصورنا عن قيمة ما أسقطه من ضوء وما قام به من مبادرات.[١٤] أما ماك كولوخ،[١٥] فقد عومل بقسوة من قبل ماركس وكُتاب آخرين، من بينهم بوهم-

---

(١٣) لم ينل السير وليم وست Sir Edward West (١٧٨٢-١٨٢٨)، وهو أحد الاقتصاديين العلميين الأوائل ممن يعودون إلى هذه الفترة، استحقاقه أبدًا. ويعتبر عمله: Essay on the Application of Capital to Land... (١٨١٥، الذى أعيد نشره فى السلسلات التى أصدرها البروفيسور هولاندر حول الكراسات الاقتصادية، ١٩٠٣) أكثر من مجرد إعادة صياغة لقانون تناقص الغلة، كما يوصَف فى تاريخ علم الاقتصاد عادة. ويحمل كتابه الثانى: Price of Corn and Wages ...(1826) نفس الطابع من التفكير المستقل.

(١٤) لقد أشرنا إلى جيمس ميل James Mill (١٧٧٣-١٨٣٦) مرتين سابقًا كان وضعه فيهما استراتيجيًا:كمؤلف للعمل: Analysis of the Phenomena of Human Mind (1829) وكشارح لمذهب بنثام الرسمى حول الحكم. كما تنبغى إضافة عمله الضخم والخارق حقًا: History of British India (1817) الذى ازداد، بعد وفاته، إلى عشرة مجلدات، وكان حجر الزاوية بالنسبة لشهرته وسط الجمهور العام؛ وكذلك كتابيْه الاقتصاديين، أى: Commerce Defended (1808) وElements of Political Economy (١٨٢١؛ الطبعة الثالثة والمستعملة ١٨٢٦) (كان لديه كتاب اقتصادى ثالث، وهو الأبكر، ولكنى لا أعرف شيئًا عنه). ويصف الكاتب كتابه الأخير، فى مقدمته، " ككتاب مدرسى" وخلو من الأصالة (ولم يكن هذا صحيحًا بصورة تامة، رغم أن النقاط الأصيلة لم تمثل كلها تحسينات. فالكتاب لا يستحق الازدراء، كما شدد ماركس على ذلك، مثلاً). وتفشل سيرته الأساسية، التى كتبها أ. باين A. Bain (١٨٨٢) فى إنصاف علم اقتصاد جيمس ميل وكذلك فى حل لغز هذا الرجل: اللغز المتمثل بتلك المقدرة الفكرية التى لم تعرف كيف تكف عن العمل.

(١٥) كان جون رامساى ماك كولوخ John Ramsay McCulloch (١٧٨٩-١٨٦٤) صحفيًا، بروفيسورًا=

باورك، بحيث أن من العدل التشديد على مزاياه أكثر مما على حقيقة أن قدرته لم تكن على مستوى عال، مع إنها من نوع مفيد جدًا. سنشير فيما بعد إلى عمله الوقائعى الذى كان إنجازًا مهمًا. أما حماسته للإصلاح الاجتماعى- التى دَخلَ فيها عنصر يحمل بعض الميزة التحليلية: فقد كان ماك كولوخ نصيرًا أساسيًا "لنظرية رصيد الأجر"، ولكنه أدرك إن هذه النظرية لا تبرر عبثية سياسة الأجور لدى نقابات العمال- فينبغى أن يُعهَد بها إلى النقاد الحديثين. وعلاوة على ذلك، فقد كان ماك كولوخ أحد أشهر الاقتصاديين فى أيامه ونجح فى إبقاء عَلَم المذهب الريكاردى خفاقًا حينما هجره كل الاقتصاديون الآخرون عمليًا، وهو شىء له مغزاه. أخيرًا، فقد كتب مرجعًا مدرسيًا يمثل أكثر المراجع العامة نجاحًا مما قدمته إنجلترا فى العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر الأمر الذى لا يحسن إهماله، رغم كل نواقصه.[١٦] وقد أثّرَ هذا الكتاب بصورة مباشرة أكثر مما فعل كتاب ريكاردو وخلق حقًا ما يمكننا تسميته مذهبًا ريكارديًا من درجة أدنى. أما دى كوينسى De Quincey، الملقَّب بآكل الأفيون، فهو حالة أخرى. إذ إن حرص دى

=أكاديميًا وموظفًا حكوميًا، كما يمكن اعتباره من الراديكاليين الفلسفيين، رغم أنه أبعد الناس عن الفلسفة. وإذ نهمل عمله الوقائعى فى هذه اللحظة، فإننا نذكر أعماله الأخرى: Principles of Political Economy (1825, 5th ed., 1864) وكذلك العمل Literature of Political Economy,(1845)، الذى هو فهرست شامل حافل بالهوامش، ومفيد جدًا لهذا السبب بالذات (فملاحظاته حول كل كاتب، التى كتبت وفق إيمان ساذج وغير نقدى بالمذهب الريكاردى، تشكل وحيًا لكل من يريد الإحاطة بجوهر المدرسة الريكاردية) وكذلك العمل: Essay on the Circumstances which Determine the Rate of Wages (1826) الذى يمثل أكثر جهود ماك كولوخ طموحًا فى حقل النظرية الاقتصادية. وقد نشرت رسائله إلى ريكاردو ورسائل الأخير إليه من قبل البروفيسور هولاندر. وتشكل هذه الرسائل أكثر المصادر أهمية لدرس المناهج والمحاجّة الاقتصادية فى تلك الفترة.

(١٦) إذ نتحدث عن النصوص، فلا ينبغى أن نغفل كتاب السيدة جان مارسيت Jane Marcet: Conversation on Political Economy (1816) الذى حقق نجاحًا كبيرًا (الطبعة السابعة ١٨٣٩). ورغم أن كتاب جيمس ميل كان أوليًا، غير أنه لم يكن سهلاً كنص يتعلق بنظرية بحتة. أما كتاب ماك كولوخ، فكان يمثل المادة الرائجة للمقرر المدرسى فى مادة الاقتصاد العام. وكان كتاب السيدة مارسيت يتعلق بعلم الاقتصاد لمن يمكن تسميتهن طالبات المدرسة العليا. وينبغى على القارئ الإطلاع عليه والانتباه إلى نقطتين مهمتين فيه. تتعلق أولاهما بتاريخه: فقد ظهر هذا العمل قبل عمل ريكاردو: Principles. ومع ذلك، فهو يقدم الكثير من المعتقدات الأكثر أهمية مما يتعلق بالمدرسة الريكاردية. وهذا أمر مهم ويعزز كثيرًا من أهمية الكتاب الذى لا مجال للسخرية منه قط. ثانيًا: إذا كان كثير من الاقتصاديين اللاحقين قد سخروا من الكتاب فعلاً، رغم ما ذكرناه حوله، فهذا يعود ليس فقط إلى حكم مسبق ذكورى، بل إلى طبيعة العمل أيضًا: ذلك لأن السيدة مارسيت لم تهتم، ولو للحظة واحدة، ليس فقط بأن الحقيقة الواضحة عن علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية قد تم اكتشافها أخيرًا،ولكن أيضًا إن هذه الحقيقة كانت بسيطة جدًا بحيث كان من الممكن تدريسها لكل طالبات المدارس. وكانت طريقة التفكير هذه شائعة آنذاك وتميز ذلك العهد إلى حد كبير مثلما تنتشر طريقة تفكير مماثلة بين الكينزيين المعاصرين. كما إن زماننا لا يتميز بها بصورة أقل.

كوينسى على المنطق المنقى يجعل منه النقيض المباشر لماك كولوخ، الخام والجاهز. ولكن دى كوينسى تناول علم الاقتصاد من محيطه البعيد فحسب.كما أن مساهمته كانت عقيمة،[١٧] رغم أنها تثير الاهتمام.

بيد أنه لم تكن لأى منهم إضافة حقيقية، وأن مآثرهم- وبخاصة تلك التى تعود إلى جيمس ميل وماك كولوخ- مشكوك بقيمتها على الأغلب.[١٨] ولم ينجحوا حتى فى تلخيص ريكاردو بصورة صحيحة أو إيصال فكرة واحدة من كنز التلميحات التى يمكن العثور عليها فى عمله: Principles. وما نجحوا حقًا فى إيصاله هو رسالة سطحية ذبلت فى أيديهم وأصبحت مبتذلة حالاً وغير مفيدة عمليًا. وليس ذنبهم أن نظام ريكاردو فشل، من البداية، بنيل موافقة أكثرية الاقتصاديين الإنجليز- وليس فقط موافقة السذج والمتقاعسين، كما حاول الريكارديون بقوة أن يصدقوا. ولكن مرد هذا ضعف النظام نفسه. كما لم يتمثل ذنبهم فى إن النظام لم يكن يقوى لمسار طويل. ولكن مسئولية الهزيمة السريعة لهذا النظام تقع عليهم. فقد توفى ريكاردو عام ١٨٢٣. وفى عام ١٨٢٥، شنّ بيلى Baily هجومًا على مزايا ذلك النظام لا بد أنه كان حاسمًا. وفى الواقع، لم يكن هذا الهجوم كذلك لأن المدارس لا تتدمر بهذه السهولة. بيد أن ذبول المدرسة الريكاردية كان قد اصبح مؤكدًا بعد ذلك بقليل. ففى كراسة صادرة عام ١٨٣١، نقرأ:"هناك بعض الريكارديين ما يزالون موجودين".[١٩] وعلى أى حال، فمن الواضح إن النظام الريكاردى لم يعد قوة حية آنذاك. والانطباع السائد بعكس ذلك يمكن تفسيره بسهولة. فهناك الأتباع الأوفياء ممن ظلت أصابعهم على الزناد وواصلوا تدريس المذهب المتفجر وكأن شيئًا لم يحصل. وهناك أيضًا تلكؤ الرأى

(١٧) "Dialogues of Three Templars on Political Economy," in London Magazine, April 1824- لنحنى رءوسنا للناشر الذى أصدر مادة كهذه و إلى جمهور القراء الذى لم يكف عن الاشتراك فى تلك المجلة لنشرها تلك المادة - والعمل Logic of Political Economy (1844). ولم يكتب البقاء لهذا الكتاب، فى نظرى، إلاّ لكثرة مقتطفات ج.س. ميل منه.ولا أستطيع أن أجد فيه أى شيء أصيل. إن مفهوم "صعوبة الحصول" Difficulty of Attainment يعود إلى ريكاردو الذى كان قد صاغه بالفعل بطريقة موحية جدًا ("تتحدد القيمة الحقيقية لسلعة ما.. بالصعوبات الحقيقية التى يكابدها منتجها ذو الظروف الأقل ملائمة": Principles, ch. 27).

(١٨) يتعذر اتهمم ريكاردو، مثلاً، بنظريات جيمس ميل وماك كولوخ للفائدة وبكل نظرية الأخير بشأن مخصص الأجور.

(١٩) تعود تلك العبارة إلى س.ف. كوتريل C. F. Cotterill: Examination of the Doctrine of Value (1831)، وقد اقتطفها البروفيسور سيلغمان Seligman (المصدر المذكور سابقًا، القسم الثالث) الذى أدين له بتلك الإحالة.

العام الذى يتباطأ فى إدراك أفول المذهب المهجور مثلما يتباطأ فى إدراك ولادة المذهب الجديد. وثمة شىء آخر، أكثر أهمية، والذى من شأنه تفسير لماذا لن يتفق معى، سوى بضعة مؤرخين، هذا إن كان هناك من يتفق أصلاً، ويتمثل فى أن هيبة ريكاردو الشخصية، اسمه الكبير، هو الذى ضمنَ البقاء لعمله. وكما أوضحنا من قبل، فرغم أن ريكاردو لم يكن محظوظًا من ناحية أتباعه المباشرين، بيد أنه كان محظوظًا من ناحية أخرى. فقد شدد ج.س. ميل على ريكارديته المبكرة فى كل مكان، دون أن يدرك هو نفسه، ولا أن يوضح لقرائه، كم كان قد ابتعد عن هذا المذهب بالفعل حينما كتب عمله Principles. وقد فعل الشىء نفسه حتى مارشال وادجورث، ولو إلى حد أقل. وعلاوة على ذلك، فإن شهرة ريكاردو لم تستند على بنيته النظرية فحسب. فمن ناحية، كانت هناك مساهماته فى نظرية النقود والسياسة النقدية ونظريته للتجارة الدولية. كما أنه أثبتَ، من ناحية أخرى، أن عناصر فردية معينة من هذه البنية كانت قابلة للبقاء أكثر مما فعلت البنية ككل. وتعطى نظريته عن الريع أقوى مثال على ذلك، رغم حقيقة أن هذه النظرية، منطقيًا، لا بد أن تكون قد هُجرت، أسوة بنظرياته الأخرى.

وقد قدمت حلقات التأثير الأجنبية صورة مختلفة إلى حد ما.[٢٠] إذ فعل ماركس وردبرتوس الكثير لإبقاء الفكر الريكاردى حيًا. ويعود الفضل فى هذا إلى تأثيرهما، جزئيًا، و إلى ضعف المنافسة المحلية، فى جزئه الأخر، وإلى النفور الهائل من النظرية النمساوية فيما بعد. وهكذا احتفظ ريكاردو، حتى نهاية القرن التاسع عشر، بلقب المنظِّر العظيم بالنسبة لمعظم أولئك الاقتصاديين الألمان ممن كانت لديهم أى طموحات نظرية أصلاً: حيث تشكل أسماء فاجنر Wagner، وديتزل Dietzel، ودايل Diehl، أمثلة لتوضيح هذا. وفى إيطاليا، يبرز- أو يكاد- وضع مماثل بالنسبة للفترة محل الدرس، وليس لما بعدها. فثمة علامات قوية على تأثير ريكاردو فى كتابات فيرارا Ferrara وفى الكتب المدرسية. كما يقدم روسى Rossi مثالاً آخر، إذا اعتبرناه إيطاليًا، ولكنه يعد الكاتب المهم الوحيد تقريبًا إذا اعتبرناه فرنسيًا. فقد قاومت فرنسا، على عادتها، التأثير الريكاردى أكثر مما فعل أى بلد آخر. وفى الولايات المتحدة، أحرز كتاب ماك كولوخ المدرسى قدرًا كبيرًا من النجاح، منافسًا كتاب ساى لاحتلال المركز الأول فى مجال التدريس.كما كان

(٢٠) للاطلاع على تأثير ماركس وردبرتوس Rodbertos: انظر القسم الخامس، أدناه.

لريكاردو تأثير أكبر فى الفترة اللاحقة أيضًا، والذى يشهد عليه تاوسك Taussig كأحد الكُتاب المرموقين الذين تأثروا بريكاردو.

وما قصدته بعبارة "الغايات النهائية" fringe ends للمدرسة الريكاردية يمكن توضيحه بأحسن ما يمكن من خلال الإشارة إلى المجموعة الأكثر أهمية التى تقع ضمن نطاق معنى ذلك المصطلح، أى ما يسمى بالاشتراكيين الريكارديين. يمثل ماركس أكبر الاشتراكيين الريكارديين، طبعًا، ولكن المجموعة تعرّف على نحو أضيق بحيث تشمل عددًا من الكتاب ممن دافعوا، فى عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، عن قضية الطبقة العاملة وفق فرضية أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد. ومع إن هذه الفرضية تعود إلى لوك وسمث، وليس إلى ريكاردو، فيرجح إن النظرية الريكاردية للقيمة شجعت أولئك الكتاب الاشتراكيين وقدمت لهم تلميحات معينة. ونظرًا إلى أن كتابات تلك المجموعة، التى تستحق مكانة كبيرة فى تاريخ الفكر الاشتراكى طبعًا، لم تتضمن سوى القليل مما يتصل بتاريخ التحليل الاقتصادى، فإننا نقتصر على ذكر كاتبين يتمتعان بأهمية أكثر من الكتاب الآخرين، كما يبدو الأمر لنا.إذ يعكس عمل وليم ثومبسون William Thompson: (Inquiry into the Principles of Distribution of Wealth ... (1824 تفكير المجموعة بشكل واضح، ومذهبها المعتدل عن المساواة، وطريقتها المعتادة بمعالجة مُثل التوزيع بغض النظر عن الآثار التى يمكن أن تصيب الإنتاج من جراء تحقيق هذه المُثل. ويبدو تأثير بنثام Bentham قويًا فى هذا المجال. وتُظهر أعمال ثوماس هودسكن Thomas Hodgskin: Labour Defended against the Claims of (Capital ... (1825) and Popular Political Economy (1827 علامات على وجود بنية تحليلية حقيقية، على الأقل.[٢١] وتجدر ملاحظة أنه ما أن يربط كاتب ما فكرة أن العمل هو مصدر الثروة الوحيد وأن قيم كل السلع يمكن تمثيلها من خلال ساعات العمل بفكرة أن العمل نفسه يمثل سلعة ما، فإنه ينقاد حتمًا إلى استنتاج مفاده أن آلية السوق تسرق من العامل الفرق بين قيمة "منتوجه" مقيسًا بالعمل وقيمة قوة العمل المنفقة على ذلك المنتوج مقيسة بالعمل. وهذه هى النظرية الماركسية

---

(٢١) أعادت مدرسة لندن (١٩٣١) نشر العمل: J. F. Bray, Labour"s Wrong and Labour"s Remedy (1839)) مما جعله أكثر كتابات تلك المجموعة تداولاً، بعد أن كان أقلها. وهذا هو السبب الوحيد لإشارتى إليه. انظر: M. F. Jolliffe, ' Fresh Light on John Francis Bray," in Economic History, A Supplement of the Economic Journal, February 1939.

للاستغلال، إذا أهملنا التفاصيل. ولـــذلك، تــم اعتبـــار كثيـــر مـــن الاشـــتراكيين الريكارديين كرواد forerunners بالنسبة لماركس. ومن شـــأن عبـــارة "رواد" أن تعنى الكثير أو القليل. وإذا لم تكن قد أعدت لتعنى الكثير جدًا، فإنها يمكن أن تفـــى بالغرض، مع إننى لا أجد لدى أى كاتب (حتى لـــدى ثومبســـون Thompson أو هودسكن Hodgskin) ما يمكن أن يرقى إلى التنبؤ الكامل بكل ما تعنيـــه نظريـــة ماركس حول الاستغلال فى إطار نظامه. ولكن ليس ثمة أساس لاتهامه بالانتحال، إلاّ إذا كان هناك سبب آخر، لأن ذلك المزيج من الأفكار يمكن أن يحدث لأى مـــن دارسى ريكاردو الذين طوَّروا تعاليمه فى الاتجاه الذى أحبَّ مـــاركس أن تتطـــور فيه. والجدير بالملاحظة هو أن هذه التهمة أثيرت، لأول مرة، من قِبَل كاتـــب لـــم يكن اقتصاديًا هو نفسه، مع أن الاقتصاديين كانوا يكررونها فـــى أحـــوال كثيـــرة: انتون منجر Anton Menger (١٨٤١-١٩٠٦، وهو أخ الاقتصادى منجر) الـــذى نحيل القارئ إلى الجوانب الباقية من كتابه: Recht auf den vollen arbeitsertag (١٨٨٦؛ وقد جرت ترجمته للإنجليزيـــة تحـــت عنـــوان: Right to the Whole Produce of Labour, 1899، كما كتب ح.س. فوكسويل H. S. Foxwell مقدمـــة مهمة عنه). هذا وتتجلى نظرية أهم كُتاب تلك المجوعة على نحو أفضـــل لـــدى: Esther Lowenthal, The Ricardian Socialists, 1911

٣. مالثوس، وسنيور، وقسم من شاركوا أيضًا

سنستعرض بقية الكُتَّاب الذين يستحقون الذكر وفق بلدانهم، رغم اعتراضاتنا على الحديث عن مدارس وطنية. وبالنسبة لإنجلترا، فلما كنا قد أشرنا إلى لونجفيلد فعلاً، وما دمنا نحتفظ ب ج.س. ميل وكيرنس إلـــى الفصـــل القـــادم- ونحـــتفظ بجيفونس إلى الفترة اللاحقة، طبعًا- فلا يتبقى لنا سوى مالثوس وســـنيور أساسًـــا. ولكن لا ينبغى أن نقتصر على الأعمال التاريخية المعروفة ونهمل كـــل الأعمـــال الأخرى. فهذا من شأنه أن يخلق صورة غير صحيحة. فالأعمال التاريخية نادرًا ما تبدو كرقع بارزة على أرض منبسطة، بل إنها أشبه بقمم طالعة من ربـــوات أقـــل حجمًا. وبعبارة أخرى، إن العلم يتطور من خلال إضافات صغيرة تخلق رصـــيدًا مشتركًا من الأفكار، تنطلق منه فيما بعد، بالصدفة والجدارة معًا، الأعمالُ التـــى

تنال الشهرة. وعليه، يترتب علينا أن نضيف، على الأقل، عددًا من أولئك الكتاب الذين لم يحققوا شهرة تاريخية، بيد أنهم قاموا بعمل مهم ومارسوا تأثيرهم على تطورات فى التحليل لا يُعرَف أصحابها، بيد أنها ليست قليلة الشأن. وإذ نمنح هؤلاء قدرًا من الاهتمام، فإننا سنعزز أيضًا فرضيتنا القائلة إن مدرسة وست- ريكاردو لم تسد قط فى علم الاقتصاد الإنجليزى.(٢٢)

(أ) مالثوس(٢٣) لقد صب ماركس جام غضبه على مالثوس. أما كينز، فقد مجدّه. ويعود هذا القدح والمدح معًا إلى الحكم المسبق والجاهز. فماركس- أو الراديكالى العلمانى البرجوازى الذى يجسده- لم يكره شيئًا مثلما كره ثوب الكاهن. وعلاوة على ذلك، فرغم أن ماركس لم يستحسن قط الكُتاب الذين دافعوا عن حرية التجارة فى المواد الغذائية، بيد أنه لم يبدِ غير الازدراء التام لمن لم يفعل هذا منهم.

---

(٢٢) دعونى أكرر أن الكُتّاب الذين تقع أعمالهم فى حقول النقود، والصيرفة، والدورات التجارية ستتم دراستهم على حدة.

(٢٣) كان توماس روبرت مالثوس Thomas Robert Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤) كاهنًا، وبروفيسورًا فى التاريخ والاقتصاد السياسى فى كلية الهند الشرقية فى هايلبورى. وكما نعلم من قبل، فبعد أن كان مالثوس مغمورًا تمامًا، فإنه قفز إلى عالم الشهرة عام ١٧٩٨ حينما نشر عمله: Essay on the Principle of Population (2nd ed. 1803 ; 3rd 1806 ; 6th 1826 {مقالة حول أساس السكان}. وما يلى يمثل أعماله الأكثر أهمية بالنسبة لنا، من بين كتاباته الغزيرة (باستثناء تلك المتعلقة بالنقود): ... 1. High Price of Provisions ...(1800) ; 2. Letters to Samuel Whitbread on ... the Poor Laws (1807) ; 3. Observations on the Corn Laws (1814) ; 4. Inquiry into the nature and Progress of Rent (1815) ; 5. Grounds of an Opinion on the Policy of Restricting the Importation of Foreign Corn (1815) ; 6. Principles of Political Economy (1820 ; i.e. one year after Sismondi"s Principles) ; 7. Measures of Values (1823) and 8. Definitions in Political Economy ... (1827). هذا ويعتبر العمل الرابع: Inquiry into the nature and Progress of Rent (1815) والعمل السادس: Principles of Political Economy الأكثر أهمية بين تلك الأعمال. انظر، بشكل خاص: J. Bonar, Malthus and His Work (١٨٨٥، الطبعة الثانية ١٩٢٤- وهو يمثل العمل الأساسى حول مالثوس، ولو أنه غير مُرضٍ قليلاً من ناحية النظرية البحتة)، والمقالة المؤثرة عن مالثوس التى كتبها اللورد كينز فى: Essays in Biography (1933)، وأنا واثق من أن القارئ سوف يستمتع بها وهى تغنينى عن قول أى شىء حول "الخلفيات والمؤثرات التى كونت مالثوس". دعونى اتذكر باختصار تهم الانتحال الثلاث التى وجهها ماركس إلى مالثوس. التهمة الأولى نعرفها من قبل وتتعلق بالسابقين على مالثوس بالنسبة لموضوع السكان، وبخاصة تاونسند Townsend. وتخص التهمة الثانية نظرية مالثوس عن الريع (تناقص الغلة). وكان ماركس واثقًا من أن مالثوس انتحل هذه النظرية من أندرسون Anderson دون تقديم أسباب حقيقية لذلك: أن طبيعة المحاجّة التى تجعل مالثوس منتحلاً فى هذه الحالة يمكن، إذا صح التعبير، أن تجعل ماركس فى نفس الوضع. وتدور التهمة الثالثة حول نظرية الفوائض: إذ يُعتقد أن مالثوس انتحلها من سيسموندى. وبغض النظر عن الاختلافات الكبيرة بين النظريتين، فليس ثمة سبب من شأنه أن يمنع مالثوس من الوصول إلى الموقف الذى اتخذه فى عمله Principles انطلاقًا من الأفكار التى كانت قائمة فى ذهنه عام ١٨١٤، على الأقل (انظر كينز، المصدر السابق، ص ١٤١).

فلم يكن هؤلاء الأخيرون، فى نظره وأنصاره المطيعين طبعا، سوى كُتّاب مستأجرين من قِبَل ملاك الأراضى. ولم يكن التعامل مع مساهمة مالثوس بهذه الطريقة أفضل من طريقة تعامل الكُتاب الآخرين مع مساهمة ريكاردو بحجة أنه يهودى وأنه "يدافع عن المصالح المالية". ولكن رغم أن ولع كينز بمالثوس يثير الإكبار- وذلك لقلة من يمتدحون سابقيهم، إذ أن كينز اعتبر مالثوس سابقاً forerunner بالنسبة له - بيد أن هذا الولع بلغ حدًا، من حيث عدم معقوليته، لا يقل عن كراهية ماركس له.[٢٤] وهكذا، فمنذ أن نشر مالثوس عمله Population Essay on حتى يومنا هذا، فإنه صادفَ الحظ السعيد- نعم، فهذا هو بمثابة حظ سعيد- حينما بات موضوعًا لتقييمات غير معقولة ومتناقضة بنفس الدرجة. فمالثوس قد صنع بالإنسانية خيرًا؛ وإنه كان شيطاناً؛ ومفكرًا عميقًا؛ ومغفلاً.

والرجل الذى أثار عمله عقول الناس إلى حد إبداء تقييمات انفعالية كهذه لم يكن ipso. facto {بهذا ذاته} يمتلك قدرات عادية. والرجل الذى أدرك أن بعض المشاكل الاقتصادية تشبه مشاكل " de maximis et minimis in fluxions" [التفاضل والتكامل] لم يكن مغفلاً. وتوضح حالة مالثوس الفرق بين المقدرة والألمعية. وكان يمكن لكلمة: الدقة soundness أن تمثل الوصف الملائم له لولا الإخفاق الذى شارك فيه كثير من- معظم ؟- الاقتصاديين. فقد كانت لدى مالثوس بضعة أفكار محببة كان يميل إلى تطبيقها على المشاكل العملية. ولكن معرفته الفطرية المعهودة انقلبت إلى هراء حينما فعل هذا.[٢٥] وعلاوة على ذلك، لم يكن مالثوس بارعًا فى السجال.

كان مالثوس، وما يزال بشكل رئيسى، الرجل الذى كتب العمل Population Essay on وذلك فى أعين الجمهور وغالبية من رجال المهنة على حد سواء. أما

---

(٢٤) ثمة فقرة فى المقالة المذكورة آنفًا تبدو فعلاً وكأن اللورد كينز ينسب إلى مالثوس "بداية التفكير الاقتصادى النظامى" ص ١٢٥.

(٢٥) والمثال البارز ذلك الأمر هو عمله: Letter to Samuel Whitbread (انظر المهمش ما قبل الأخير).ففى هذا العمل، حاجج مالثوس ضد البرنامج الذى قدمه وايتبريد للإسكان (وهو عبارة عن أكواخ كانت ستتبنيها السلطات الابرشية) وذلك على أساس أن هذا البرنامج يشجع على حالات الزواج الارتجالية. ولم يكن حتى لدى كينز ما يقوله لصالح هذا الرأى. وقد اعتبره أمرًا عرضيًا وغفره لمالثوس عن ود. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يعنى أن مالثوس أخفق فى رؤية مضامين التوصيات الصادرة حتى عن اقتصاديين مرموقين. فهل ينبغى لوم الجمهور لعدم التعامل مع تلك التوصيات بصورة جدية ؟

مساهمته فى التحليل النقدى، التى تعطيه حقه الثانى فى الشهرة، فقد ابتعدت تقريبًا عن اهتمام مؤرخيه. ويتمثل حقه الثالث، الذى وضعه فى الصدارة فى وقتنا الحاضر، فى نظريته للادخار والاستثمار أو نظريته عن "الفوائض العامة".(٢٦) ولكننا هنا لا نهتم سوى بحقه الرابع فى الشهرة، أى بوصفه المؤلف لنظامٍ للنظرية الاقتصادية أعادَ فيه مالثوس صياغة النظرية الواردة فى عمل سمث Wealth of Nations بطريقة تمثل البديل لإعادة الصياغة التى قام بها ريكاردو. وإذ نؤجل درس نظرية مالثوس للريع، والنقاط الأخرى المفصلة نسبيًا، فينبغى أن ننصرف الآن للتأكد من تلك النقطة.

سبق أن رأينا أن عمل ريكاردو، بقدر تعلق الأمر بالنظرية العامة، كان قد انطلق من Wealth of Nations وأعاد صياغة محتويات الأخير وفقًا لطريقة تتركز على مفهوم القيمة. ويصح نفس هذا الأمر بالضبط على عمل مالثوس، كما هو مطروح فى كتابه Principle. وباستثناء نظريته للادخار والاستثمار، التى تبدو خاصة به بحسب ظاهر الأمور،(٢٧) فإن كل عناصر ذلك العمل، وحتى المصطلحات المستخدمة فيه، تشير إلى الكتاب الأول من Wealth of Nations. وبينما أعاد ريكاردو صياغة النظرية الواردة فى Wealth of Nations وفق نظرية القيمة القائمة على كمية العمل، فإن ما فعله مالثوس تمثل فقط بإعادة صياغة هذه النظرية وفقًا لنظرية القيمة التى استعملها سمث فعلاً، أى نظرية العرض والطلب،(٢٨) مستخدمًا أيضًا مثال سمث حول اختيار العمل كوحدة للقيمة (numeraire). وعليه، فقد تبنى مالثوس الخط الذى انتصر أخيرًا، مشيرًا بصورة أكثر مباشرة إلى نظام مارشال أكثر مما فعلَ الخط الذى تبناه ريكاردو، رغم حقيقة أن مارشال حاول البقاء على

---

(٢٦) لمناقشة تلك الجوانب الثلاث من مالثوس، انظر الفصل الأول، أعلاه، والفصلين السادس والسابع أدناه.

(٢٧) إذا لم نقرر الولوج عميقًا فى القرن الثامن عشر للبحث عن سابقين، فإن الكاتب الوحيد الذى يمكن أن يترشح كسابق فى هذا المجال هو لاودردال Lauderdal. أما سيسموندى، فلا يمكن اعتباره سابقًا على مالثوس، بل منافسًا له، رغم أنه يمتلك الأسبقية بالنسبة لتاريخ النشر، وذلك فى حدود تطابق تعاليمه مع تعاليم مالثوس [ترك ج. شومبيتر ملاحظة بالقلم الرصاص- " كينيه"].

(٢٨) سنرى، فيما بعد، أن نظرية كمية العمل ونظرية العرض والطلب لا ينبغى أن تؤخذا كنظريتين متعارضتين من الناحية المنطقية. ولكن ريكاردو ومالثوس أخطئا بالتعامل معهما كنظريتين بديلتين. ومع ذلك، فأنا، فى هذه اللحظة، أتبنى هذا الرأى لأن هاتين النظريتين تصلحان لوصف الجهازين التحليليين المختلفين.

صلة بالثانى وليس بالأول.[٢٩] ويصح هذا الأمر على جانب آخر من الاختلاف بين الاثنين. فقد رأينا أن جهاز ريكاردو التحليلى كان معدًا لمشكلة التوزيع، أى تفسير الحصص النسبية. أما مالثوس، فقد صممَ جهازه لتحليل العملية الاقتصادية ككل، مقتديًا بسمث مرة أخرى، ومبشّرًا بمارشال مرة أخرى. ولذلك، فقد عالج مالثوس الناتج الكلى ("الدخل الوطنى"، بحسب تعبير مارشال) ليس كمعطى، كما فعلَ ريكاردو، بل باعتباره المتغير الرئيس المطلوب تفسيره.[٣٠] وعليه، يستحق مالثوس بالفعل، ولو لسبب آخر غير السبب الذى جعل اللورد كينز يصل إلى نفس الاستنتاج،[٣١] أن يظهر فى تاريخ التحليل ليس فقط بوصفه المؤلف لبديل شرعى لنظرية ريكاردو بل كراعٍ (أو، بالأحرى، كأحد رعاة) للبديل المنتصر. وهذا كثير. ولكنه كل شىء فى الوقت نفسه. فهذا الرأى يتمشى تمامًا مع الاعتراف بحقيقة أن مخطط مالثوس التحليلى دَخلَ فيه قدر من الأصالة يقل عن القدر الذى دَخلَ فى المخطط التحليلى لريكاردو، وبحقيقة أن مالثوس كان، فى كل مكان، فى أصعب موقف يمكن للاقتصادى أن يجد نفسه فيه، أى حينما يتعين عليه أن يدافع عن مفهوم واضح ضد ألاعيب عقيمة، ولكن بارعة، لكاتب آخر.

---

(٢٩) إن هذا الميل فى نظام مارشال، الذى يلاحظ فى كل مكان من عمله Principles، كان قد فعلَ الكثير لإخفاء الوضع الفعلى. وهنا، أكتفى، على سبيل الحدس، بالإشارة إلى أن جهاز العرض والطلب هو الذى يطغى على التحليل فى الكتاب الخامس من Principles، رغم كل ما قاله مارشال. ومع ذلك، ثمة خلط آخر ارغب بلفت الانتباه إليه حالاً. فالتحليل الذى يقوم على العرض والطلب لا يواجه صعوبة فى تغطية ظواهر المدى-القصير والمدى-الطويل معًا. وقد أشير، غير مرة، إلى أن مالثوس، بعكس ريكاردو، يهتم بظواهر المدى-القصير أساسًا. وهذا صحيح إلى حد ما. ولكن جرى الافتراض بصورة جاهزة أن مالثوس اختار العرض والطلب كمحور لتحليل السعر بسبب هذا الاهتمام بظواهر المدى القصير. وهذا غير صحيح. فكما يتبين من المتن، فإن اختلاف مالثوس مع ريكاردو حول موضوع القيمة كان أكثر جوهرية من ذلك الاختلاف على المدى القصير والطويل، الأمر الذى فشل ريكاردو فى إدراكه [يحتمل أن ج. شومبيتر كان ينوى إزالة هذا المهمش.فثمة خط باهت عليه].

(٣٠) وارتباطًا بذلك، فوجهة النظر المختلفة هذه استلزمت مفهَمة مختلفة conceptualization وقادت مالثوس بصورة طبيعية للتشكي من مفهَمة ريكاردو. وقد أوضح مالثوس هذا فى عمله: Definitions بشكل خاص، حيث يعبر عن أفكاره على نحو غير كاف، مرة أخرى. إذ لام هذا الأخيرُ ريكاردو لاستعماله مصطلحات لم تكن مألوفة ومنسجمة كما لو أنّ هذا الأمر هو كل شىء. ولكن، وكما هو الحال سابقًا، كان ينبغى الانتباه إلى شىء أكثر أهمية من المصطلحات المستخدمة. فما كان يجب الاعتراض عليه، هذه المرة، هو النية التحليلية لريكاردو التى لم تكن المصطلحات المستعملة سوى نتيجة لها. وقد كان يمكن الاعتراض على هذه النية على أساس أنها أهملت المشاكل المهمة حقًا من أجل فرضيات أقل أهمية لأغراض التحليل الاقتصادى وعقيمة جزئيًا.

(٣١) فالنقطة الحاسمة، بالنسبة لكينز، هى موقف مالثوس من الادخار. أما بالنسبة لنا، فالأمر الحاسم هو تبنى مالثوس لتحليل سمث-مارشال للإنتاج، الذى لا يرتبط بالضرورة بذلك الموقف، كما يبين ذلك هذان الاقتصاديان.

(ب) رئيس الأساقفة واتلى والبروفيسور سنيور والآن نلقى نظرة على سنيور وعلى الرجل الذى كان معلمه الخصوصى: واتلى. ويمثل الأخير[٣٢] أهمية كبيرة بقدر ما هي محيرة بالنسبة لنا. فلم يكن واتلى كاتبًا عميقًا أو مثقفًا جدًا. كما أنه لم يكن أصيلاً أو حتى لامعًا. ولكن فكره النيِّر والثاقب كان يدرك على نحو هادئ وراسخ كل ما استطاع إدراكه ضمن مدى واسع من الاهتمامات بصورة غير معهودة. وبالنسبة لعصره وبلده وعالمه، يمثل واتلى قائدًا من النوع الذى يكوِّن الآخرين formative type ومثالاً نموذجيًا لما تعنيه عبارة: رجل مهم key man. فقد كان يقود بصورة هادئة، دون أن يبدو عليه هذا، بفضل قوة شخصيته ونصحه، وهو نصح لم تكن له قيمة أكثر قط حينما كان واضحًا. فالشيء الواضح، في سياسة الشئون الكهنوتية وفى علم الاقتصاد على حد سواء، يمثل بالضبط، أحيانًا، أكثر ما ينفر الناس من رؤيته. ومع ذلك، فإن الخدمة الأكثر أهمية التى قدمها واتلى لعلم الاقتصاد تتمثل بتكوينه لسنيور الذى يبوح كل منهجه بتأثيره.

تعرض سنيور[٣٣] إلى إهمال نسبى من قِبَل بعض الاقتصاديين و إلى

---

(٣٢) كان ريتشارد واتلى Richard Whately (١٧٨٧-١٨٦٣)، الدكتور فى اللاهوت، مدرسًا فى أكسفورد وأصبح رئيس أساقفة (إنجليزى) فى دبلن حيث أسس كرسى الاقتصاد السياسى وقدمَّ خدمات كثيرة من هذا النوع. ولكن هذه الخدمات لا تلخص دوره ولا تصف شخصيته. وفى الأساس، كان واتلى لاهوتيًا وقائدًا للكنيسة الإنجليزية حول السياسة والمعتقدات. ولكن هاتين المهمتين معًا لا توضحان دوره جيدًا. كما أن نشاطه المكثف فى السياسة الاجتماعية sozial politik فى عصره وبلده لا يوضح ذلك الدور هو الآخر. ولا يكفى عملاه: Introductory Lectures on Political Economy (١٨٣١، وثمة طبعة موسعة له عام ١٨٥٥، وهى الوحيدة التى أعرف) وEasy Lessons on Money Matter (1833) لتقييمه كاقتصادى كبير. والعمل الأكثر أهمية هو ملحق عمله :Logic ' On Certain Terms which are peculiarly liable to be used ambiguously in Political Economy ' (وقد أعيد نشره من قبَل مكتبة الاقتصاد ضمن عمل سنيور: Outline). ثمة سيرة مفيدة عنه كتبتها السيدة إى. ج. واتلى E. J. Whately (١٨٦٦) والتى تصور ليس فقط حياة هذا الرجل ولكن أيضًا البيئة التى كانت سائدة فى عصره.

(٣٣) تلقى ناسو وليم سنيور Nassau William Senior (١٧٩٠-١٨٦٤) تعليمًا عاليًا فى جامعة أكسفورد. ويكفى ذكر واقعتين حول حياته الهادئة التى مولت بموارد متواضعة ومستقلة أساسًا: فقد حصل سنيور على كرسى الأستاذية فى جامعة أكسفورد مرتين (١٨٢٥-١٨٣٠ و١٨٤٧-١٨٥٢)؛ وعمل فى عدة لجان ملكية مهمة. وقد تمكن أثناء ذلك من إنجاز كمية كبيرة من البحوث الوقائعية factual ينبغى أن تبرئه من شبهة أنه كان مجرد نصير نظرى لمذهب عدم التدخل. و إلى جانب محاضراته حول النقود، التى تتوافر الآن فى مطبوعات مدرسة لندن (١٩٣١)، فما يهمنا فقط هو عمله: Outline of the Science of Political Economy (1836) ; Library of Economics Reprint 1938 {مخطط لعلم الاقتصاد السياسى}. وأدين للدكتورة ماريان باولى Marian Bowley بتفسير ممتاز لعمل سنيور ومكانة هذا العمل فى تاريخ علم الاقتصاد (Nassuc Senior and Classical Economics, 1937) الذى ألفت نظر قرائى إليه، والذى يمكننى من اختصار ملاحظتى هذه. والاختلافات بينى وبينها هى اختلافات=

ازدراء غير مبرر من قبل البعض الآخر منهم. وكرد فعل على هذا، فقد اعتبره آخرون "عبقريًا"، وهو أمر غير صحيح بالتأكيد إذا كنت أفهم ما تعنيه هذه الكلمة. ويظهر سنيور، فى لوحتنا، كعضو فى حكومة ثلاثية تضم مالثوس وريكاردو أيضًا: فقد كان واحدًا من ثلاثة كتاب إنجليز تمثل أعمالهم المعالم الرئيسة بين سمث وج.س. ميل. ولكن ج.س. ميل لم يهتم بالعمل الكبير لسنيور، مع أنه كان عالِم منطق. ومما تجدر ملاحظته ويمنح سنيور الشرف الأبدى- الذى يمكنه تقاسمه مع واتلى- إن سنيور حاول توحيد النظرية الاقتصادية وفق متطلبات المنهج الافتراضى postulational approach، أى كسلسلة استنتاجات جرى استخلاصها من أربعة فروض مشتقة induced أو تجريبية empirical، سنناقشها فى الفصل السادس. وحتى إذا كانت هذه النتيجة يُعْوِزُها الكمال إلى حد كبير، فإنها تجعل سنيور فعلاً المنظّر "البحت" الأول فى تلك الفترة- باستثناء كورنو Cournot وتونن Thuņen دائمًا، وربما لونجفيلد Longfield أيضًا- وهى تكفى بذاتها لإدانة من يرفضون منحه احترامهم. ثانيًا: ألمح سنيور إلى نظرية متطورة للقيمة ونظرية متطورة لرأس المال والفائدة. ثالثًا: ثمة مزايا مختلفة أقل أهمية سيتم ذكر بعضها فى مواضعها المناسبة (وتخص السكان، والغلة المتناقصة، والريع). رابعًا: تعد مساهمات سنيور اللامعة، التى سُتذكر فى الفصل الأخير من هذا الجزء، أعمالاً فكرية بحتة لا تقل منزلتها عن أعمال ريكاردو. ويتعين علىَّ أن أضع أصالته الذاتية على مستوى واحد مع تلك التى يتمتع بها ريكاردو. ومن الناحية الموضوعية، فقد كان هناك من سبقه فى معظم النقاط الفردية التى تناولها، شأنه فى ذلك شأن ريكاردو. فلماذا، إذن، لا يوافق سوى قلة من الاقتصاديين على مساواته بريكاردو ولماذا حُصرَ تأثيره، من حيث الجوهر، بما أشار إليه ج.س. ميل عنه؟[٣٤]

ثمة ثلاثة أسباب وجيهة بالنسبة لهذا الأمر من شأنها أن توضح صعوبة حتى التقييم النسبى للاقتصاديين الذى لا مناص منه، إنْ أردنا الحصول على

=قليلة وغير مهمة. ومع ذلك، فإن ميلها لاستبعاد سنيور من الاقتصاديين "الكلاسيك" – الذين يعود هو إليهم وفق المصطلحات التى يتبناها كتابنا هذا – يخلق اختلافات معينة ظاهرية أكثر مما هى حقيقية.

(٣٤) تقدير ج.س. ميل لسنيور أرفع مما يمكن استنتاجه من إشاراته إليه: إذ كانت لدى ميل نسخة خاصة به من Outline وجدت مع أوراق كان ميل يدون عليها ملاحظاته الخاصة. وقد نشر هذه الملاحظات ذات الأهمية القصوى البروفيسور فون هايك von Hayek فى مجلة Economica, vol. xii, August 1945

صورة ما لوضع علمى معين بأية حال. أولاً، حتى إذا عزمنا على مراعاة الميزة التحليلية فحسب، فنحن نميل إلى تناسى أن ريكاردو يتحدث إلينا من قاعدة معينة تقوم على شهرته التى اكتسبها من مناقشاته العامة فى الشئون السياسية. ولم تتوافر مثل هذه القاعدة لسنيور. إذ يُنظر إليه كاقتصادى تحليلى فقط. فعمله حول مشاكل السياسة policy يرقد فى الكتب الزرقاء التى يندر أن يقرأها أحد. ولا تترك تصريحاته العامة أى أثر، كما أنه لم يكن يعنى شيئًا أو يكاد بالنسبة للجمهور العام. ثانيًا: كان سنيور- وهذا يعود كليًا إلى عيب فى بنيته الفكرية- ماذا أقول؟ كسولاً؟ ولا أقصد بهذا أنه لم يقدم عملاً كبيرًا، بل أنه كان يفتقد إلى نوع من النشاط الذى يقوده بشكل هادف إلى نتائج محددة. فريكاردو كان بمثابة الفرس الذى يمسك بزمام الشكيمة ويخلع أنفه ويعدو وراء ما يريد. أما سنيور فكان كالفرس الذى يُسقط الشكيمة، ويضع أنفه تحتها ويرفض أن يتقدم. وإضافة إلى أن عمل سنيور Out line أسوأ من عمل ريكاردو Principles من حيث الترتيب، فهو يناقش، وينتقد، ويتردد، ويَحْرف. كما أنه يفشل فى إثارة الحماسة على غرار ما يفعل عمل ريكاردو. والأسوأ هو أن قارئ سنيور يتلقى الانطباع، بل يُقال له حرفيًا، Yن كل ما يعنيه التحليل الاقتصادى هو البحث عن مصطلحات ملائمة والاستعمال المتناسق لها. فهل تقع مسئولية هذا على واتلى؟[٣٥] وفى جميع الأحوال. فلا شىء أبعد من هذا عن الحقيقة، ولا يمكن لأى شىء آخر أن يكون أكثر إحباطًا. فثمة اقتصاديين آخرين- وفى الوقع، معظم اقتصاديى القرن التاسع عشر - استعملوا ودافعوا عن البحث عن معانى الكلمات كطريقة للبحث. ولكن لم يذهب أحد بعيدًا كما فعل سنيور، حيث بدا ميالاً لحل كل مشاكل "علمه الاقتصادى السياسى" من خلال وضع التعريفات. ولن تواجهنا صعوبة فى إدراك كيف أثارت هذه "الطريقة" خصوم سنيور العدائيين. ثالثًا: كان سنيور يمتلك موهبة غريبة فى "ارتكاب الأخطاء الفادحة". فحتى الحمام الزاجل يغلبه النعاس أحيانًا، كما يؤكد مثل قديم. ولكن سنيور نائم، أى أنه كان يعبِّر عن تفاهات فى أغلب الأحيان.كما كان سنيور مهملاً. ومع أنه كان مقتدرًا، بيد أنه لم يكن ذكيًا. وهكذا، وعلى سبيل اقتباس المثال

---

(٣٥) بمعرفته الفطرية المعهودة، أوضح واتلى (فى عمله: Elements of Logic) أن كثيرًا من القضايا التى اختلف الاقتصاديون حولها كانت قضايا سجال بحتة، وأن الاستعمال الرخو loose للمصطلحات، كسبب وكنتيجة للتفكير الرخو معًا، كان مصدرًا سخيًا لسوء الفهم. ولكنه أخطأ الهدف حينما تصورَ أن امتلاك "معجم من المصطلحات العامة المعرّفة بدقة كدقة المصطلحات الرياضية " يمثل ليس رغبة مهمة فقط، بل أنه عمليًا الشىء الوحيد المطلوب.

الأكثر شهرة فحسب، كتب سنيور بالفعل (Letters on the Factory Act... 1837) عبارة مفادها أن أرباح محالج القطن، التى يفترض أنها تشكل ١٠ %، ستختفى كليًا عند تخفيض يوم العمل البالغ (١١) ساعة بمقدار ساعة واحدة ذلك لأن كل الأرباح كانت تُنتج فى الساعة الأخيرة. وهذا أمر لم يكن من الممكن أن يحصل مع ريكاردو، رغم أننا يمكن أن نضع سنيور فى منزلة أرفع من هذا الأخير من نواحٍ أخرى.(٣٦)

(ج) قسم ممن شاركوا أيضًا يتعين علىَّ الآن أن أضيف أسماء أخرى، وذلك للسبب الذى أوردنا فى بداية هذا القسم. ومن المؤكد إن الكتاب الآخرين يمكن أن يطرحوا أسماء أخرى، جزئيًا على الأقل، ولكننى أختار الأسماء التالية: بيلى، تشالمرس، لاودردال، رامساى، ريد، سكروب، وتورنس.(٣٧) وتختلف أعمال هؤلاء الكتاب كثيرًا من حيث طبيعتها ومن الصعب تنسيقها، رغم أنها كانت تحوم حول صورتنا.ورغم حرصى على تفادى التصنيف cataloguing، بيد أننى أقدمهم وفق التسلسل الأبجدى.

---

(٣٦) ومما يزيد الطين بلة، بقدر تعلق الأمر بكفاءة سنيور فى النظرية التطبيقية، هو حقيقة أنه توصل إلى تلك النتيجة غير المعقولة بعد فحص الوقائع بشكل دقيق. ومن ناحية أخرى، فإن الهجوم القاسى لماركس على محاجّة سنيور، فى الجزء الأول من Das Kapital، لا يعزز هو الآخر فكرتنا عن كفاءة ماركس. فرغم أنه خصص صفحات كاملة لانتقاد تلك المحاجّة، بيد أنه يفشل فى تقديم النقد الحاسم الذى لا يبدو عليه أنه كان يدركه. كما أنه أهمل أمرًا آخر مفاده أن محاجّة سنيور كان يمكن أن تكون صحيحة (من حيث المبدأ على الأقل) لو أن فكرة ماركس نفسها كانت صحيحة. ومع ذلك، فإن محاجّة سنيور وماركس معًا يمكن أن تعطى فرصة للتأمل لمن يرفضون إدراك التقدم الذى كان قد حدث فى المنهج التحليلى منذئذ. كما توضح هذه الحالة نقطة أخرى لا يمكنها أن تؤثر على ذهن القارئ على الأغلب. فالمسألة الأساسية هى أن كلاً من سنيور وماركس ارتكب أخطاء تنم عن عدم كفاءة منهجيهما. وهذه الأخطاء هى أخطاء بمعزل عن الفرضية التى كانا يدافعانِ عنها وليس ثمة أهمية قط إن سنيور كان "مع "، وماركس "ضد"، أصحاب المحالج. أما أن نلوم طرفا ونمتدح الطرف الآخر تبعًا للجانب الذى نؤيد، فهذا أمر صبيانى.

(٣٧) لقد انتبهت إلى ريد Read بفضل مقالة البروفيسور سيليجمان: " On Some Neglected British ' Economists (المذكورة من قبل)؛ كما أن مقالة الدكتور ر. أبى R. Opie (فى: Quarterly Journal of Economics, November 1929) هى التى لفتت نظرى إلى سكروب Scrope الذى لم يستهوينى حتى ذلك الحين إلاّ فى مساهماته فى النظرية والسياسة النقدية؛ ولفت نظرى عمل ماركس: Theorien uber den Mehrwert إلى رامساى Ramsay. لقد تم تحويل كاتبين إلى الجزء الرابع من هذا الكتاب وهما جنكن Jenkin وجيننكس Jennings. وبطبيعة الحال، كان وست West واحدًا ممن"شاركوا أيضًا" بصورة نموذجية تمامًا. ولكن كان يبدو من الأفضل ربطه بريكاردو.

وكما ذكرنا من قبل، فقد هاجم بيلى[٣٨] تحليل ريكاردو-ميل-ماك كولوخ على جبهة واسعة وبنجاح تام. أما عمله Dissertation، الذى أوردَ كل ما يمكن قوله بقدر تعلق الأمر بالأساسيات، فيستحق أن يُصنَّف ضمن روائع النقد فى حقلنا، وهو كاف لتأمين مكانة بارزة لمؤلفه فى صدارة تاريخ الاقتصاد العلمى أو قريبًا من ذلك. كما أن عمله لم يمر دون أن يلاحظه الآخرون. فقد عبرَّ كُتَّابٌ كثر، ومن بينهم ريد، عن امتنانهم له واقتفوا أثره بحيث يمكن الافتراض بأمان أن تأثيره تجاوز حد الاعتراف الصريح. ومع ذلك، فإن المؤرخين الذين يمتنعون عن منح بيلى استحقاقه حتى يومنا هذا يقبلون فقط وقائع حالته كما كانت مطروحة فى وقته. فدون أن يبالى بإثارة السخرية، كتب ماك كولوخ، عام ١٨٤٥ فى عمله Literature of Political Economy، أن بيلى لم يقدرِ النظرية الريكاردية بصورة صحيحة وأنه "لم ينجح فى هز أسسها قط"، رغم أن الكُتَّاب الذين كتبوا عن القيمة من عام ١٨٢٦ إلى عام ١٨٤٥ يمكنهم تشكيل أغلبية لصالح بيلى. وتفسيراتى هى كما يلى. أولاً، فى العلم كما فى الفن وبخاصة فى علم السياسة، ثمة أمر من قبيل تقديم الأشياء قبل أوانها؛ وأن الفشل، حتى بحجم يفوق فشل بيلى كثيرًا، يمثل النتيجة المعتادة لعمل لم ينضج بعد. ثانيًا: كان انتقاد بيلى بناّءا فعلاً، وقد أوحى بالكيفية التى يمكن بها إحلال نظام مقبول محل النظام الذى قام بانتقاده. ولكنه لم يحاول أن يفعل هذا، وأن من اقتفوا أثره وحاولوا ذلك لم يكونوا صنوًا لريكاردو. ورغم أن من المؤكد أنهم قوضوا هذا الأخير وساعدوا، بهذا الشكل، ج. س. ميل على تحويله، بيد أنهم فعلو ذلك عبر عملية تقويض بطيئة وليس فى صورة انتصار ظافر.

وفى عملية التقويض هذه، كان تشالمرس[٣٩] يعنى الكثير، وبخاصة فى

---

(٣٨) وهو صاموئيل بيلى Samuel Bailey (١٧٩١-١٨٧٠). وعمله الوحيد الذى ينبغى ذكره هو: A Critical Dissertation on the Nature, Measures and Causes of Value ; chiefly in reference to the Writings of Mr. Ricardo and His Followers (1825 ; London School Reprint, 1931). وقد يتعين على أن أشير إلى رده على انتقاده انتقادًا غير منصف بصورة فجة فى مجلة Westminster review: 1826 ,"Letter to a Political Economists". على أى حال، فقد بَزَّ ماركس (Theorien uber den Mehrwert) المجلة المذكورة فى عدم إنصافها وافتقارها إلى إدراك آراء بيلى.

(٣٩) كان الثائر توماس تشالمرس Thomas Chalmers (١٧٨٠-١٨٤٧)، الذى شملت نشاطاته تدريس الفلسفة الأخلاقية والاقتصاد السياسى (فى جامعة القديس أندريس) واللاهوت (فى ادينبورج)، رجلاً يتمتع بمزايا كثيرة. ولا نستطيع الادعاء إلاّ بأن جزءا مما كتبه كان يتعلق بالاقتصاد التحليلى. وتنبغى الإشارة إلى اثنين من أعماله فقط: Enquiry into the Extent and Stability of National Resources 1808 (الذى يرد جزئيًا ضمن عمله: On Political Economy (1832). ويحتل الكتاب الأخير مكانة كبيرة ولكن من الصعب تقييمه. فهو مزيج متميز من بصائر راسخة ونواقص تقنية. وتفسر هذه=

اسكتلندا.وكان تشالمرس، كمُنظِّر، معاديًا لريكاردو تمامًا واتبع ما أسميناها إعادة الصياغة للعمل Wealth of Nations التى قام بها مالثوس.كما أنه اتبع مالثوس أيضًا فى قضايا الفوائض العامة وفيض عرض رأس المال. وإذا أمكن الحديث عن مدرسة مالثوسية (وهو ما أشك فيه)، فإن تشالمرس يمكن أن يبرز بمثابة ماك كولوخ الخاص بها، وهو أمر لا يشكل مدحًا غير صادق كما قد يتصور القارئ.

أما اللورد لاودردال،[40] فيقف جانبًا إلى حد ما ويحتل مكانة ثانوية فى تاريخ علم الاقتصاد. ولكنها مكانة مكتسبة بجدارة كاملة وبمعزل تام عن التقدير الإضافى الذى ينبغى الإقرار به الآن بفضل محاجّته ضد إطفاء الدين (Three Letters to the Duke of Wellington.. 1829) التى كانت تستند على حجة معارضة لفكرة فيض الادخار ولصالح فكرة فيض الإنفاق.[41] وتدين قضايا القيمة ورأس المال والفائدة بشيء ما له، كما سنرى، ولكن ما هو أكثر أهمية من هذه المساهمات بذاتها هو الحافز المنعش الذى أعطاه لاودردال: إذ مثَّلَ الإنسان الذى كان يتعلم لأجل نفسه، ولم يكن مستعدًا لقبول الأساسيات كما تُسلم إليه من مذهب سمث. ورغم أنه كان هاويًا، ودخيلاً نوعًا ما من وجهة نظر المهنة الناشئة، بيد أنه كان كاتبًا قويًا، ولكتاباته معنى فى معظم الحالات.[42]

أما رامساى، فلم ينصفه أى كاتب سوى ماركس الذى أولاه اهتمامه الكامل فى عمله Theorien uber den Mehrwert.[43] وقد شدد حتى البروفيسور

=النواقص أحيانًا وجود نتائج يتعذر الدفاع عنها بشكل واضح مثل الفرضية القائلة إن فقدان الأسواق الأجنبية ليس له من أهمية لبلد ما- مما يعنى التجاهل لكل المحاجّة الخاصة بتقسيم العمل- رغم أن من الممكن تفسير هذه الفرضية كمبالغة فى مسألة حقيقية مفادها (بعد تكييفها) أن فقدان الأسواق الأجنبية لا ينبغى أن تؤثر على التشغيل. وسنعود للإشارة إلى ذلك الكتاب مرة أخرى. ويبدو أن تشالمرس كان هو من صاغ تعبير "حد الاستزراع" Margin of Cultivation، مع أنه لم يكن من صاغ المفهوم طبعًا. كما تعود إليه المحاجّة التى تفسر لماذا يتم إصلاح خسائر الحروب على نحو سريع بصورة عامة - وهى محاجّة قدَّرَها ج.س. ميل كثيرًا.

(40) جيمس ميتلاند، الايرال الثامن لاودردال James Maitland Lauderdale (١٧٥٩-١٨٣٩): Inquiry into Nature and Origin of Public Wealth.. (1809). وهذا الكتاب هو العمل الوحيد لهذا الكاتب الذى يمكن اعتباره عملاً تحليليًا.

(41) حول ذلك، انظر: F. A. Fetter, Lauderdale"s Oversaving Theory, American Economic Review, June 1945

(42) كانت هناك محاولة، فى وقت متأخر، "لتفسير" تحليله وتوصياته معًا فى ضوء مصالحه كمالك أراضى. ولكننا ندرك ما يمكن أن تكون عليه القيمة التفسيرية لمحاولة كهذه.

(43) ينبغى، طبعًا، أن نثمن اعتراف ماركس برامساى من زاوية طرقه فى النقد. وحينما نأخذ هذه الطرق بنظر الاعتبار، فإن اعترافه برامساى يعنى الكثير. كما يكشف هذا الاعتراف الكثير عن الروح=

سيليجمان، الذى أحيى ذكرياته (نفس المصدر السابق)، على تبعية رامساى للكتاب الفرنسيين أكثر مما هو مبرر، فى نظرى. صحيح أن ساى استبق نظرية رامساى عن المنشأة والأرباح بشكل خاص. وصحيح أيضًا أن رامساى لم يكن أول من أدخل تلك الأفكار إلى علم الاقتصاد الإنجليزى وربما كان قد "استعارها" بصورة غير مباشرة. ولكنه ألّفَ بين synthesised هذه الأفكار على نحو أفضل مما فعل الآخرون. والأهم هو أن الكثير من التفاصيل الموحية كانت تعود له شخصيًا. ومن السهل جدًا أن ندرك أنه لم يترك أثرًا ما. ولكنه اقترب كثيرًا من هذا. وقد يرتبط عدم نجاحه بمعارضته غير المألوفة لرفع الحماية عن الزراعة أكثر مما يرتبط بنواقصه الجدية. وهكذا فليس ثمة سبب للتقليل من شأنه.(٤٤)

أما ريد،(٤٥) فقد أضاعتْ فرصه بالنجاح مواقفه الغريبة، وبخاصة تكهناته المشكوك بها حول "الحق بالثروة"Right to Wealth ولا تهمنا تهجماته على الاشتراكيين الريكارديين إلا قليلاً. ومع ذلك، يمثل كتابه بعض الأهمية لنا، أولاً: لأنه يشهد على تأثير بيلى الذى اتبعه ريد فى نقده لريكاردو ولأنه يشهد على التيار المعادى للريكاردية الذى كان قويًا حوالى ثلاثينات القرن التاسع عشر. ثانيًا: لأن كتاب ريد يحمل بعض المزايا وكان له تأثير خاص، وبخاصة فى موضوع تحليل الربح والفائدة. والكاتب الأكثر بروزًا الذى تأثرَّ بعمل ريد بصورة مباشرة كان هو سكروب:(٤٦) المصلح النقدى والمعروف برقمه القياسى، الذى لم يكتب فقط

=العلمية لماركس، لأن رامساى كان منسيًا حينما كتب الأخيرُ عنه. ولا يهمنا، هنا، من أعمال السير جورج رامساى George Ramsay (١٨٠٠-١٨٧١) سوى كتابه Essay on the Distribution of Wealth (1836).

(٤٤) تقدم حالة رامساى مادة للتأمل، وبخاصة من الناحية التالية: حينما يفشل كاتب ما فى بناء علاقة ملائمة مع معاصريه، فإن المؤرخين- باستثناء حالات نادرة يهب فيها بطل شجاع لتمجيده بعد وفاته - يتخذون موقفًا غريبًا فى عدائهم له ويضعون أمامه معايير يمكن أن تقزم حتى آ. سمث، بينما يتبنى نفس هؤلاءِ المؤرخون، فى الحالات المحظوظة أكثر، مطالبات غير معقولة بالأصالة أو مزايا أخرى لأعمال لم تنقح قط.

(٤٥) إن العمل الوحيد الذى ينبغى ذكره لصاموئيل ريد Samuel Read (الذى لا أعرف معلومات شخصية عنه) هو Political Economy. A Inquiry into the Natural Grounds of Right to Vendible Property or Wealth (1829 وقد ذكرَ ى.ر. أ. سيليجمان E. R. A. Seligman (المصدر السابق) كل النقاط التى تهمنا فى هذا العمل.

(٤٦) كان جورج بوليت سكروب George Poulett Scrope (١٧٩٧-١٨٧٦) أحد أولئك الرجال الإنجليز المسرين الذين كرسوا وقت فراغهم لعمل جهيد يدين له علمنا، مثل العلوم الأخرى، بالكثير. كما كان سكروب مرجعًا حول البراكين وكان عضوًا برلمانيًا. وتقوم شهرته، كاقتصادى، أساسًا على عمله عن سياسة المصرف المركزى وحول استقرار مستوى السعر. ولكن ثمة ميزة تحليلية لديه أيضًا=

كراسات عدة عن النقود، والصيرفة، وقوانين الفقراء، والعمل الزراعى، وقضايا أخرى، بل كان أيضًا مُنَظِّرًا اقتصاديًا يحتل قدرًا ما من الأهمية. ومع ذلك، فقد كتب عمله Principles of Political Economy (1833) للاستهلاك الشعبى ولم يطّور فيه تحليليه بشكل مُرْضٍ قط. ومن السهل ملاحظة أفكاره الأصيلة حول السكان وحول "المعيار المجدول". ولكن هذه الأفكار لا تمثل ما أقصده بالذات. فالأكثر أهمية هو نظرة سكروب العميقة لطبيعة التوازن الاقتصادى: فقد أدرك سكروب كيف أن آلية الطلب والعرض، بدفعها كل فرد لمضاعفة عوائده، فإنها تحّل كلاً من مشكلة تخصيص الموارد (الإنتاج) ومشكلة تكوين الدخل(التوزيع)، متخلصًا، بهذا الشكل العرضى، من نظرية وست-ريكاردو برمتها. كما حقق سكروب تقدمًا فى تحليل الفائدة والأرباح أيضًا: وفى هذا المجال بالضبط، يبدو أن سكروب كان يدين بشىء ما إلى ريد.

إن كل الأعمال التى ذُكرت لحد الآن - علمًا بأن قائمتنا غير كاملة البتة - كانت غير ريكاردية أو معادية للريكاردية، ومن المستحيل تمامًا تقديم قائمة موازية عن الكتابات الريكاردية. وعلاوة على ذلك، فإن العداء الذى أبداه كلهم لمخطط وست-ريكاردو كان علميًا أساسًا، وليس سياسيًا: فربما كان عداء ريد للاشتراكيين الريكارديين يقف وراء معارضته لنظرية القيمة الريكاردية، ولكننى، فيما يتعلق بالقضايا الأخرى، لا أستطيع إيجاد تناقضات سياسية بين هؤلاء الكتاب والكتاب الريكارديين من شأنها تفسير motivating خلافهما.(٤٧) والنظرية التى تُرجع كل الاختلافات بين الاقتصاديين إلى الاختلافات فى تفضيلاتهم السياسية وتنظر دائمًا إلى "ما يمثله إنسان ما" تفشل فى هذه الحالة كما تفشل فى حالة انتصار نظرية المنفعة الحدية فى الفترة اللاحقة. وأخيرًا، فإن الكتابات التى أشرنا إلى أمثلة منها تلقى ضوءا جديدًا على التطورات التى حدثت فيما بعد: فثمة استمرارية فى الجهود تكشف نفسها لكل من يهتم بهذه الكتابات، وهى استمرارية تضيع بشكل كامل فى

=واستقلال وأصالة تثيران الدهشة- تبرز فى بضع من كراساته المتعلقة بقضايا عملية أخرى. ورغم قبوله بشعارات أو مبادئ تيار "نظام الحرية الطبيعية" فى زمنه، بيد أنه سبح بشجاعة ضد التيار فى قضايا مثل مشروعه للتأمين ضد البطالة ودفاعه عن الأشغال العامة. وعند مراعاة التواريخ، فإن بصيرته - وأكرر: بصيرته التحليلية - التى ترد فى أعماله تجعله فوق المستوى العام لاقتصاديى عصره.

(٤٧) كما أن دعم رامساى المتحفظ لقوانين الحبوب، مثلاً، يمكن الدفاع عنه على أساس ريكاردى. وهذا هو السبب الذى دفعنى لكتابة كلمة: motivating بالحرف المائل.

خضم القصة المعهودة القائلة بوجود مذهب ريكاردى سائد- وهى القصة التى يبرز فيها ج.س. ميل كريكاردى- قامتْ بتحطيمه بصورة مذهلة "الثورة" التى حدثتْ حوالى سبعينيات القرن التاسع عشر.

والكاتب الأخير الذى أنا بصدد ذكره: تورنس[٤٨] لا يمكن تصنيفه ككاتب معادى للريكاردية ولكن يتعذر تصنيفه كريكاردى أيضًا. وقد دافع البروفيسور سيليجمان عن قيام تورنس باكتشاف نظرية الريع "الريكاردية" بصورة مستقلة، مستبقًا مالثوس ووست، واكتشاف مبدأ التكاليف المقارنة، مستبقًا ريكاردو. ويكفى هذا، من ناحية، لضمان مكان لتورنس فى تاريخ التحليل، ويضعه، من ناحية أخرى، فى المجموعة الريكاردية كما يبدو. ومع ذلك، فإن مآثر تورنس فى النظرية العامة لم تكن مآثر ريكاردية كما هو واضح، هذا إنْ لم تكن معادية للريكاردية. ولكن يصعب تقييم هذه المآثر لأن تورنس لم يهتم بالصياغة ولم يكن تقنيًا جيدًا. فقد كان يقدم قمحه مخلوطًا بالقش. ولم يُسَلِّم بالمذهب الريكاردى المركزى الذى يصب فى فرضية أن الأرباح تعتمد على الأجور حصرًا. ولكن محاجّته ضد هذه الفرضية توحى بقوة بأنه فشل فى إدراك المعنى الذى قصده ريكاردو. فما أحله محلها يمكن أن يكون صحيحًا، من حيث الجوهر، كما قصده هو. ولكنه، كما هو مطروح، ليس فيه ما يثير الاهتمام على نحو خاص. ويحتاج تورنس إلى مفسر ليقدم له ما قدمه لريكاردو المعجبون به فى تسعينيات القرن التاسع عشر. و إلى أن يظهر هذا المفسر ويؤدى دوره بنجاح، فمن المبكر، إنْ لم نقل أكثر، تصنيفه، سوية مع ريكاردو ومالثوس، كأحد "مؤسسى المدرسة الكلاسيكية"، كما حصل هذا ذات مرة، ربما كرد فعل على الإساءة إليه فى مناسبات أخرى.

---

(٤٨) وهو نوع آخر قوى، ومثير للاهتمام، ومتعاطف. إنه الكولونيل روبرت تورنس Robert Torrens (١٧٨٠-١٨٦٤) الجندى المحترف الذى، بعد أن أصبح يتقاضى مرتبًا أقل من السابق نظير خدمته الجزئية فى القوات المسلحة بعد الحروب النابليونية، تقدمَ للأمام ليصنع لنفسه سيرة فى مجال السياسة politics والمالية واسمًا كاقتصادى، أيضًا. ويُعرَف تورنس بدفاعه عن قانون بيل Peel's Act: فلو استثنينا اللورد أوفرستون Overstone، يكون تورنس الاقتصادى المهم الوحيد الذى عرّف نفسه من خلال هذا القانون: وكما هو حال سكروب، فقد كتبَ تورنس عددًا كبيرًا من الكراسات و"الرسائل" حول بعض القضايا المطروحة فى زمانه. وتكمن أعجوبته فى أنه أيضًا تشرّبَ الهواء النقى للنظرية البحتة. وكتاباته المهمة، من هذه الناحية، هى An Essay on the External Corn Trade (1815); An Essay on the Production of Wealth (1821); On Wages and Combinations (1834). انظر: Seligman and Hollander, ' Ricardo and Torrens," Economic Journal, September 1911.

٤- فرنسا

ثمة واقعتان يحسن تذكرهما إذا أريد رؤية علم الاقتصاد الفرنسى فى الفترة المدروسة على حقيقته. أولاً: نعلم أن مشهد باريس كان متنوعًا حتى عام ١٨٤٨ نتيجة للنشاطات، الأدبية وغير الأدبية، للمجموعات الاشتراكية على نحو لم يكن له نظير آنذاك فى أى مكان آخر. وعلى نفس القدر من الأهمية فى المدى البعيد، وإنْ بشكل أقل إثارة، كانت هناك النشاطات، الأدبية وغير الأدبية أيضًا، للنقاد الكاثوليك للمذهب الليبرالى الاقتصادى والسياسى ("مبدأ عام ١٧٨٩")، التى تجاوزت النقد، مع ذلك، باتجاه أهداف الإصلاح الاجتماعى الكاثوليك.[٤٩] كما شكلّ البرجوازيون العلمانيون ذوو القناعات الليبرالية المتطرفة مجموعة ثالثة. وكل هذا يتيح مادة مثيرة لسوسيولوجيا الأفكار السياسية والاجتماعية. ولكنه لا يهيأ سوى مادة فقيرة لتاريخ الاقتصاد العلمى. ثانيًا، لقد شهدت تلك الفترة انجاز عمل وقائعى ممتاز يمثله عمل لى بلاى العظيم الذى بلغ درجة عالية جدًا. وبالنسبة للكُتّاب الآخرين، فثمة كاتبان فقط من الدرجة الأولى ينبغى ذكرهما وهما ج.ب. ساى وسيسموندى (إضافة إلى كورنو، طبعًا).

كان جان باتيست ساى Jean- Baptiste Say (١٧٦٧-١٨٣٢) أحد الكُتّاب الذين يوضحون حقيقتين مهمتين، مع أنهما متناقضتان ظاهريًا إلى حد ما. أولاً، لتقييم كاتب معين على نحو صحيح ووضعه فى المكان الصحيح، فمن الضرورى أحيانًا الدفاع عنه ليس فقط ضد أعدائه بل أيضًا ضد أصدقائه وحتى ضد نفسه. ثانيًا: ثمة اختلاف جوهرى بين سطحية العرض وسطحية الفكر.[٥٠] وفى الواقع،

---

(٤٩) أنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى البان دى فيلنيف - بارجمونت Alban de Villeneuve-Bargemont (١٧٨٤-١٨٥٠، وبخاصة عمله: Economie politique chretienne, 1834) الذى كان شخصية مركزية ضمن حركة واسعة. ومن الصعب جدًا تقدير عمله حق قدره. والكتاب- وبخاصة اللبراليون العلمانيون- الذين يفحصون فلسفته الاجتماعية وعلمه السياسى ويقررون ما إذا كانت تستهويهم أم لا وبالتالى يقيّمونه، إنما يواجهون مهمة سهلة حقًا. ولكن مهمتنا ليست بهذه السهولة. إذ يتعين علينا أن ندرك، أولا، عمق قناعاته وأهميتها الاجتماعية؛ حكمة الكثير من توصياته العملية؛ القيمة العلمية لجوانب كثيرة من سوسيولوجيته، وأن ندرك فى الوقت نفسه نواقص علمه الاقتصادى التقنى الذى كان بدائيًا حقًا. ولكن لا ينبغى لهذه النواقص أن تقلل، إن لم نقل أكثر، من احترامنا لهذا الكاتب أو فكره بأية حال؛ فكل ما فى الأمر أن هذه النواقص لها أهميتها من زاوية هذا الكتاب.

(٥٠) دعونى أوضح هذا الأمر: ليس ثمة من يعتبر عرض هيجل سطحيًا. ولكن يمكن لبعض الأفراد أن يتصوروا (عن خطأ) أن عرضه المحكم للأشياء العميقة يغطى مواقع ضحلة كثيرة. أما ج.ب. ساى، فيقدم مثالاً عكسيًا، كما سيرد فى المتن.

فإن السطحية superficiality هى التى تدهش قارئ ساى أولاً. إذ تتدفق محاجّته على نحو شفاف إلى حد أن القارئ نادرًا ما يتوقف لغرض التأمل، ونادرًا ما يشك بوجود شيء ما أعمق تحت سطح عرضه الواضح. وقد جلب هذا لساى نجاحًا ساحقًا لدى كتاب كثر؛ بينما أفقده رضا بعض الكتاب. وقد أدرك ساى أحيانًا حقائق مهمة وعميقة ولكنه، حينما فعل هذا، عبّرَ عنه بجمل تبدو وكأنها أشياء شائعة trivialities. كما لم يكن لديه ميل قط- على غرار ما فعل حتى ريكاردو- إلى مهمة تفصيل وإبراز هذه الحقائق بحيث يتسنى لكل فرد أن يلاحظها من زاوية ما تعنيه وتسليط النقد عليها وكشف عيوبها. كما أن ساى لم يكن يحسن على الدوام التعبير عن نفسه أثناء النقاش لأنه كان يرد على النقد بصورة متقطعة ودون أن يدرس الرد جيدًا. ولذلك، يضطر المؤرخ إلى إعادة صياغة محاجّة ساى، وأنه، أثناء ذلك، غالبًا ما يضطر إلى إهمال عبارات غير موفقة أو حتى استبعاد أجزاء غير معقولة من المحاجّة. ولا يفسر كل هذا غير عدم اهتمام ساى بالدقة والإحكام. صحيح أن كل فرد يدرك ضرورة القيام بمثل هذا الأمر مع ريكاردو وماركس لأن وعورة السطح الذى درساه كانت تتطلب منهما الحفر العميق. ولكن لم يكن هناك سوى قلة من الاقتصاديين ممن كانوا مستعدين وراغبين لتقديم هذه الخدمة إلى ساى.

وهكذا لم ينل ساى استحقاقه. ولا يؤكد النجاح الساحق لكتابه المدرسى: Traite- فى الولايات المتحدة أكثر مما فى أى بلد آخر - سوى صحة تشخيص نقاده، المعاصرين له واللاحقين، بأن ساى كان مجرد شارح مبسِط لآدم سمث. وفى الواقع، تعود شعبية كتابه بالضبط إلى أنه كان يوفر على القارئ المتعجل أو غير المعَد جيدًا عناء قراءة العمل Wealth of Nations. وهذا أساسًا يمثل رأى الريكارديين الذين منحوه شيئًا من الاحترام بسبب قانون الأسواق الذى قبلوه منه،[٥١] ولكنهم، فيما يتعلق بأفكاره الأخرى، حطّوا من شأنه ككاتب أثبت أنه قادر على فهم أفكار سمث فحسب بينما عجز عن إدراك الأفكار الريكاردية: انظر ملاحظات ماك كولوخ على ساى فى عمله: Literature of Political Economy. وبالنسبة لماركس: فهو ببساطة ساى "التافه" (der fade Say). أما بالنسبة للنقاد

---

(٥١) وحتى بخصوص ذلك القانون، فقد أظهروا بعض الميل للمطالبة بحقوق خاصة بهم (نيابة عن جيمس مِل)، رغم أن أسبقية ساى تتجاوز أى شك.

اللاحقين، فساى يمثل أحد أنصار الليبرالية الاقتصادية ممن يستحقون الإهمال لهذا السبب وحده. وفى نظرية الدورات، حيث كُتب لساى أن يستمر، فإن قانونه بدا أما خاطئًا أو كتكرار خلو من القيمة valueless tautology. أما فى وقتنا الحاضر، فقد شهدَ ساى نوعًا غريبًا من الانبعاث. إذ أُعلن قانونه عن الأسواق- على نحو خاطئ، كما سنرى- كأساس لكل بنية الاقتصاد الكلاسيكى، بالمعنى الكينزى لهذا المصطلح (انظر الفصل الأول، القسم الأول، أعلاه). وقد منحه هذا أهمية مشئومة- ولكنها أهمية على الأقل.

ولكن حتى أصدقاءه كان مخدوعين بتلك السطحية الظاهرية. فحتى المؤرخون الفرنسيون الذين كانوا مستعدين للدفاع عن ذكراه اعتبروه مناصرًا لتعاليم سمث أساسًا، بل اعتبره أحدهم مفسرًا "فجًا " لهذه التعاليم. صحيح أنهم أضافوا إلى تلك الميزة مزايا أخرى، يمكن أن نذكر منها ما يلى مقدمًا: فقد صاغ ساى موضوع علم الاقتصاد من خلال المخطط: إنتاج، توزيع، استهلاك، الذى تدين منهجيته بشىء ما إلى ساي؛ وأنه أشار إلى نظريةٍ للقيمة تستند على المنفعة؛ وساعد على إرساء المخطط الثلاثى لعناصر الإنتاج: الأرض والعمل ورأس المال؛ وأنه شدَّد على شخصية المنظِّم enterpreneur، مستعملاً هذا المصطلح بالذات (وهو ما حدث مع كانتيلون)، وأن ساى، طبعًا، هو صاحب قانون ساى عن الأسواق. ولكن كل هذه المزايا، كما يُقال عادة، لا تخلق سوى حالة متواضعة نظرًا إلى أن بعض هذه المزايا ذاتها ليس لها إلاّ أهمية ضئيلة أو حتى مشكوك بها. وسنعلق على كل تلك النقاط فى الموضع المناسب. أما هنا، فنهتم بخطأ أساسى من شأنه إفساد تقييم مكانة ساى فى تاريخ علم الاقتصاد، أى نهتم بالتفسير المعتاد لعلاقة ساى بآدم سمث.

لقد انحدر عمل ساى من مصادر فرنسية بحتة، إذا اعتبرنا كانتيلون اقتصاديًا فرنسيًا. وقد واصل ساى اعتناق تقليد كانتيلون - تورغو وكان بوسعه - بغض النظر عما انجزه بالفعل- تطوير كل جوانب تحليله الرئيسية على أساسه بما فى ذلك، عَرضًا، مخططه النظامى ومفهومه للمنظّم.[٥٢] ولكن الأهم من هذه الجوانب والذى يجسد مساهمته الكبرى حقًا فى الاقتصاد التحليلى هو مفهومه

(٥٢) رغم محاولتى إنصافه، بيد أنه يتعين على التشديد، إلى حد ما، أن هذا الأمر يقلل من ادّعائه بالأصالة. ذلك لأن تقليد كانتيلون لم يختفِ عن فرنسا قط.

للتوازن الاقتصادى، مهما كان هذا المفهوم غامضًا ومعيبًا فى صياغته:[٥٣] إذ يمثل عمل ساى إحدى الحلقات الأكثر أهمية فى السلسة التــى تنحــدر مــن كــانتيلون وتورجو إلى فالراس.

ثمة واقعتان فقط من حياة ساى لهما أهمية بغرضنا من الدراسة. فإذا أهملنا حالات ثانوية وقعتْ أثناء الثورة الفرنسية، فإن ساى كــان أول مــدرس أكــاديمى للاقتصاد فى فرنسا حيث عملَ فى المعهد الوطنى للفنون والحــرف (١٨١٩) أولاً ومن ثم فى كلية دى فرنسا (١٨٣٠). كما اشتغل ساى فى قطاع الأعمال بصــورة عملية لفترة مهمة من حياته مما منحه ميزة اكتساب معرفة مباشرة عما كان يكتب عنه. والمثقفون، الذين تأتى معرفتهم بقطاع الأعمال من قراءة الصحف، يهنئــون أنفسهم عادة على تجردهم. ولكن من الواضح إن هذه القضية لهــا جانــب آخــر. وبالنسبة لنا، فإن الفقرات الرئيسية من قائمة كتابات ساى تتمثل بما يلــى: Traite d"economie politique {بحث فى الاقتصاد السياسى} (١٨٠٣؛ والترجمة التــى أنجزها برنسيب Prinsep عام ١٨٢١ كانت من الطبعة الرابعة التى من الخطــورة بمكان استعمالها دون الإشارة إلى الطبعة الأولى، ذلك لأن من عادة ساى أن ينسى ما كان يقصد بالفعــل) ورســائله. أمــا عملــه: Cours complet d"economie politique practique (1828-9)، فلا يضيف شيئًا كثيرًا. كما تنبغى الإشارة إلــى أعماله (Oeuvres) التى تضم المجلدات ٩-١٣ من مجموعــة جــولاومن مــن: Collection des principaux economistes (1840-48). ولا يحتاج عمل ســاى Traite إلى دليل للقارئ. ولكنى أود تكرار التنبيه إلى أن الفائدة من قراءة الكتــاب هى أكبر بكثير مما يبدو عليه ظاهريًا.

كان ج.س.ل. سيموندى J. C. L. Sismonde، الــذى أســمى نفســه "دى سيسموندى" de Simondi (١٧٧٣-١٨٤٢)، يحمل شيئًا من طباع المزارع العملى والسياسى الهاوى- مع تجارب واقعية ممتازة- ولكنه كان مفكرًا علمانيًــا أساسًــا يستمتع بتأمل الغاية النهائية من le monde { العالم}، كما كــان مؤرخًــا. ويمثــل عمله: Historie de republiques italiennes du moyen age (1807-18) إنجازه

(٥٣) تعود تلك النواقص، جزئيًا، إلى حقيقة أن المهمة المطلوبة كانت رياضية أساسًا ولم يكن ســاى معــدًا لها. وتزيد هذه الحقيقة من صعوبة إنصافه فى مجالات أخرى أيضًا: فقانونــه عــن الأســواق تمــت صياغته بكلمات رخوة loose words يمكن أن تحمل معانى مختلفة تمامًا.

الرئيسى، فى نظرى. وقد أتاح لى التنقل السريع بين هذه المجلدات الستة عشرة شيئًا من المعرفة Skipping Knowledge التى كانت، رغم ذلك، أكثر بكثير عما يمكننى قوله حول المجلدات الواحد والثلاثين من عمله: Historie des francais (1821-1844). ومن بين أعماله التاريخية المتبقية، التى تغطى التاريخ الأدبى أيضًا، لا أعرف سوى: Historie de la chuta de l'empire romain.. (1835)، الذى تعوض، جزئيًا، الصورُ والتحليلاتُ والسوسيولوجيةُ المثيرة للاهتمام نواقصه الأكاديمية بالنسبة للاقتصادى. أما علمه الاقتصادى، فهو إنجليزى أكثر مما هو فرنسى. وفى الواقع، فإن عمله: Richese commerciale (1803) لا يمثل خميرة سمثية بصورة تامة، كما يُدّعى، حتى إذا أهملنا التوصيات التى لا تحمل طابع سمث فى المجلد الثانى منه. ولا يتجلى سيسموندى الحقيقى، سيسموندى كما نعرفه فى سنواته الأخيرة، إلاّ نادرًا. ومع ذلك، وعلى العموم، فإن الرأى التقليدى قريب جدًا من الحقيقة. وتقوم شهرة سيسموندى كاقتصادى على عمله: Nouveaux Principes d'economie politique.. {أسس جديدة للاقتصاد السياسى} الذى ظهر عام ١٨١٩.[٥٤] ولكننا نعلم أن أساسيات هذا العمل كانت قد كُتبت فعلاً حوالى عام ١٨١٥ حينما كتبَ سيسموندى مقالة كمساهمة فى عمل بريوستير Brewster: Edinburgh Encyclopaedia، رغم أن هذه المقالة لم تُنشر إلاّ بعد صدور Nouveaux Principes. وقد تمكن سيسموندى آنذاك - كأبعد تاريخ - من جميع عناصر المذهب المرتبطة باسمه. أما أعماله اللاحقة مثل: Etudes sur l'economie politique (1837-8)، فهى تؤكد وتطوّر نقاطه الرئيسة- وادعاءاته- ولكنها لا تضف شيئًا جديدًا من حيث الجوهر.[٥٥]

قوبل عمل سيسموندى باهتمام نقدى حالاً، وبخاصة من قبل الريكارديين. فمع اتجاه التيار بعيدًا عن هؤلاء الأخيرين، ازدادت شهرة سيسموندى بصورة مطردة إلى أن ارتقى أخيرًا، سوية مع المصلحين الاجتماعيين وخصوم عدم التدخل عمومًا، منزلة كان من المعتاد إبداء الاحترام لها. وهذا جزئيًا يعود إلى

---

(٥٤) صدرت الطبعة الجديدة من Nouveaux Principes عام ١٨٢٧ مع تغييرات لا تخلو من الأهمية.

(٥٥) تم إصدار مختارات من أعمال سيسموندى فى ألمانيا مع مقدمة وملاحظات من قبل البروفيسور آمون Amonn (١٩٤٥-١٩٤٩). انظر كذلك: A. Aftalion, L'Oeurve economique de Simondi de Sismondi (1899); and H. Grossman, Simondi de Sismondi et ses theories economiques (1924).

مواقف لا تمت إلى التحليل إلاّ بصلة ضعيفة؛ حيث يبشر سيسموندى بإنجيل مفاده أن الإنسان، وليس الثروة، هو الموضوع الحقيقى لعلم الاقتصاد. لقد هاجم سيسموندى المذهب الريكاردى بوصفه مجرد " بهرجة" وبهرجه غير واقعية أيضًا.(٥٦) كما إنه دافع مرة أخرى عن تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية. كما كان مناصرًا للعمل بكل معنى الكلمة. وبطبيعة الحال، فإن من يطرح أيًا من هذه الأشياء أو كلها لا بد أن يُقابل باستحسان من بعض الأطراف مثلما يُقابل بنقد معاكس من قِبَل أطراف أخرى. ولكن ينبغى أن نضيف أن سيسموندى كان فعلاً أحد الرواد الأكثر أهمية للسياسة الاجتماعية sozialpolitik، وأن بعض توصياته – كتلك القائلة بوجوب إلزام أصحاب العمل بتأمين عمالهم ضد البطالة والمرض والشيخوخة – هى جزء من مساهماته الأصيلة حقًا.(٥٧) وفيما يتعلق بالاقتصاد التحليلى، فإن شهرته تقوم أساسًا على محاجّته ضد قانون ساى ونظريته حول الأزمة التى تستند على نقص الاستهلاك (إذا توجب فعلاً تسميتها هكذا. انظر الفصل السابع، القسم السادس، أدناه). ولكن حتى إذا كان التقدير الأعمى الذى ناله من هذا الإنجاز – وهو تقدير يعود أساسًا إلى اقتصاديين لا تكمن قوتهم فى النظرية الاقتصادية – كان مبررًا أكثر مما ينبغى، فإن هذه النقاط لا تمثل أهمية سيسموندى الحقيقية فى تاريخ التحليل.

إن الجانب المتميز من تحليل سيسموندى يتمثل فى أن هذا التحليل مصمَّم ل نموذج ديناميكى صريح بالمعنى الحديث لهذه العبارة. لقد صادفنا من قبل مصطلحات: ستاتيكى وديناميكى. وننتهز هذه الفرصة لنخطو الخطوة الأولى باتجاه التعرف عن قرب أكثر على معنى هذه المصطلحات. ولهذا الغرض، دعونا نبدأ بصياغة مشهورة لريكاردو ترد فى رسالة كان قد بعثها إلى مالثوس:(٥٨) "أنت تضعْ فى ذهنك دائمًا الآثار المباشرة والمؤقتة... [أما أنا] فأركز كل انتباهى على

(٥٦) لم يفوّت سيسموندى أى فرصة للإشادة بآدم سمث على حساب "المدرسة الجديدة" (الريكارديين). وفى قضايا المنهج، اعتبر سيسموندى منهج سمث علميًا حقًا و"اختباريًا" experimental (قاصدًا أنه تجريبى empirical) بينما أدان منهج ريكاردو باعتباره منهجًا تأمليًا تجريديًا فقدَ صلته بالواقع. ومع ذلك، ينبغى أن نلاحظ أن محاجّاته تصح ضد سمث بقدر ما تصح ضد ريكاردو تمامًا.

(٥٧) من الممكن أن يُقال بحق إن سيسموندى كان قد تصورَ الفكرة الحديثة الأكثر تحديدًا عن "الأجر المضمون". كما تتجلى أصالة مقترحاته فى نقطة واحدة بصورة خاصة: إذ دعا إلى تحويل التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالتحسينات الموفرة للعمل إلى تكاليف أعمال يدفعها أصحاب العمل.

(٥٨) استشهد البروفيسور هولاندر بتلك الرسالة فى مقدمته لعمل ريكاردو: "Notes on Malthus" (Principles (ed. 1928, p. lxxxviii).

الحالة الدائمة للأشياء التى تنتج عنها". ولكن هذا ليس صحيحًا بصورة تامة، ولكنه لو صح، لكان معناه ما يلى. لنفترض أننا نشهد أمامنا عملية اقتصادية متوازنة بصورة كاملة ومتكيفة مع معطياتها على نحو مثالي؛ دعونا الآن نقوم بصورة تحكمية بتغيير عنصر أو عناصر من هذه العملية مثل الأسعار أو الكميات. إن هذا الاضطراب disturbance سيخلق تكيفات آنية، يؤدى قسم منها بدوره إلى اضطرابات أخرى. ولكن، فى النهاية، حينما يأخذ كل شىء الوقت اللازم لتسوية نفسه، تبرز حالة جديدة ومتوازنة بصورة تامة من النظام الاقتصادى وهى متكيفة مع معطياتها مرة أخرى على نحو مثالى.[٥٩] وكما هو واضح، فإن ريكاردو كان يرى إن الشىء المهم هو دراسة هذه الحالة "العادية" الجديدة بالمقارنة مع خصائص تلك الحالة "العادية" التى انطلقنا منها: فالدخول والأسعار والكميات "الدائمة" الجديدة تُقارن بالدخول والأسعار والكميات القديمة. وبهذا المعنى جرى استعمال مصطلح "الستاتيكا المقارنة" فيما بعد (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثالث، أدناه). وبطبيعة الحال، يتضمن هذا المعنى إن سلسلة الأوضاع الوسيطة أو "الانتقالية"، التى ينبغى أن يمر النظام من خلالها إلى الحالة "العادية "الجديدة، لا تؤثر على هذه الأخيرة، أى، أن الحالة "العادية" الجديدة تعتمد فقط على الحالة العادية القديمة وعلى طبيعة الاضطراب، وليس على تلك السلسلة من الأوضاع الانتقالية، كما يعنى أيضًا أن الأوضاع الانتقالية غير مهمة نسبيًا، على الأقل بمعنى أنها لا تطرح مشاكل مهمة جدًا بالنسبة للباحث.

لقد سلّمَ سيسموندى، على نحو غير نقدى، كما فعل سمث وريكاردو تمامًا، بأن حالة توازنية جديدة تبرز فى نهاية الأمر (مستعملاً مصطلح توازن equilibrium). بيد أنه أشار إلى أن الطريق نحو هذه الحالة يمكن أن تكون طويلة جدًا وتتخللها تغيرات حادة– حيث نعتها بأنها "أشكال رهيبة من المعاناة "– بحيث تجعل من المستحيل على الباحث دراسة الظواهر الطارئة كما ينبغى. إن كل شىء حسن لحد الآن. لقد أنجز مالثوس الشىء نفسه (بصورة مستقلة)، ولكن سيسموندى خطا خطوة أخرى يستحق الثناء عليها بحيث لا يتعين عليه تقاسم هذا الثناء مع مالثوس أو أى كاتب آخر سوى، ربما، كينيه. إذ أدرك سيسموندى أن الأهم من

---

(٥٩) ولكن ذلك الأمر لا يحدث بتلك الصورة دائمًا. وحتى إذا حدثَ، فيلزمه برهان من شأنه أن يثير عددًا من الأسئلة الدقيقة. ولكننا نهمل هذا الأمر الآن بالذات مثلما أهمله ريكاردو نفسه.

الأسباب التى تضع الظواهر الانتقالية فى صلب العملية الاقتصادية- وبالتالى فهى أسباب مهمة ليس فقط بالنسبة للمشاكل العملية لهذه العملية بل لنظريتها الأساسية أيضًا- تتمثل فى أن العملية الاقتصادية ترتبط بسياقات محددة من شأنها أن تستبعد أشكالاً معينة من التكيف وتُقَوّى أشكالاً أخرى. لنأخذ مثالاً لتوضيح هذا الأمر. حينما يتم إنفاق الدخل النقدى، الذى يتولد عن عملية إنتاج معينة، على منتوج نفس عملية الإنتاج هذه، فيكون لدينا أساس للاعتقاد[٦٠] أن "القوة الشرائية " لدى لجمهور والإنتاج من السلع والخدمات سوف تناظران إحداهما الأخرى، إذا استثنينا الأخطاء الفردية، بحيث يمكن دائمًا بيع هذا الأخير بأسعار تغطى التكاليف، كإمكانية على الأقل. ولكن لنفترض أنه يجرى تجزئة العملية الاقتصادية إلى فترات على نحو الشكل التالى: يتولد الدخل النقدى فى أى فترة t عن عمليات إنتاج معينة يصبح منتوجها جاهزًا فى الفترة t+1؛ ويُنفق هذا الدخل فى الفترة t على منتوج الفترة t-1.وفى هذه الحالة نفقد أحد أسباب الاعتقاد أن الدخل والمنتوج سيناظران أحدهما الآخر بالمعنى المذكور قبل قليل: فالدخل النقدى للفترة t هو نتيجة لقرارات جرى اتخاذها فى الفترةt ، بينما يُنتَج المنتوج المعروض فى الفترة t عن قرارات اُتخذت فى الفترة t-1 وبالتالى اتخذت فى ظروف قد تكون مختلفة – وهذه حقيقة، كما هو واضح، يمكن أن تكون مصدرًا لصعوبات فى التكيف ومصدرًا لظواهر جديدة تعتمد عليها. صحيح أن هذا مثال مبسط جدًا وغير واقعى أيضًا. ولكنه يكفى لتوضيح أن العملية الاقتصادية هى نظام من الفترات الدورية periodicities وفترات الإبطاء lags، وأنها، لهذا السبب، تخفى عالمًا من المشاكل ليس لها وجود بالنسبة للاقتصاد الريكاردى أو أى اقتصاد آخر من نفس النوع. ويُعرَف التحليل، الذى يأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار ويعالج هذه المشاكل، بالتحليل الديناميكى. سنعود إلى هذا التحليل فيما بعد (الجزء الرابع، الفصل السابع، والجزء الخامس). أما الآن، فنتوقف عن متابعة هذه المناقشة التى لا تهدف، فى هذه اللحظة، إلاّ إلى تحديد الجانب المتميز من تحليل سيسموندى.

لا يوجد كاتب فى أيما وقت مضى لم يدرك الحقائق التى ألقينا عليها نظرة سريعة توًا. إذ يمكن تجميع قائمة طويلة من القطع التحليلية التى تضم عناصر ديناميكية بصورة غير نظامية وأولية بدءا من العهود الميركنتيلية. ومن الممكن

---

(٦٠) لن يكفى ذلك الشرط. ومع ذلك، فإننى أهمل تلك الحقيقة هنا وذلك لتبسيط وجهة نظرى قدر الإمكان.

تمثيل حتى ريكاردو فى هذه القائمة. بيد أن ميزة سيسموندى تكمن فى أنه استخدم، على نحو نظامى وصريح، مخططًا يضم فترات معينة، أى أنه كان أول من مارس الطريقة الخاصة بالديناميكا التى تُعرف بتحليل الفترات period analysis. وعلاوة على ذلك، أبصر سيسموندى بوضوح الأثر المتميز الناتج عن ذلك، وبخاصة الاضطرابات disturbances، والتناقضات discrepancies، والتوقفات hitches، التى تنجم عن حقيقة ميل الحياة الاقتصادية للظهور كسلاسل تتحدد كل واحدة منها بالماضى وتحدد المستقبلَ هى بدورها. وفى الوقت نفسه، فإن هذه الميزة التحليلية الكبيرة هى الميزة الوحيدة لسيسموندى. فقد عالج سيسموندى أداته الخاصة به- وكذلك أفكاره الخاصة الأخرى- بصورة غير متقنة بحيث أثّرَ ذلك جديًا على فائدتها. كما أن الحجج التى أوردها سيسموندى ضد النظام الريكاردى، ولصالح الفرضيات التى حاول وصفها كبديل لهذا النظام، كانت حججًا معيبة تكنيكيًا بحيث يسهل على الريكارديين التخلص منها وحتى التعامل معه بصورة غير جدية قط. وهكذا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام أحد تلك الأوضاع حيث يندحر كاتب معين عن حق ولكنه يبقى مصيبًا فى الجانب الآخر من مساهمته. وقد شارك فى الحكم الريكاردى على سيسموندى كُتاب غير ريكارديين أيضًا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ولم يعوض عن هذا، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد التحليلى، ما ناله سيسموندى من ثناء لتعاطفه الاجتماعى المتوهج أو لمجرد أنه أبصر التوقفات hitches فى العملية الرأسمالية- ذلك لأن المُنظِّر المقتدر يجد فى هذا الثناء ما يؤكد رأيه هو المعاكس.[٦١]

حلَّ محل ساى فى كرسى الأستاذية بكلية دى فرانس[٦٢] الإيطالى روسى Rossi الذى خلفه تشيفالر[٦٣] حيث تولى هذا المنصب حتى عام ١٨٧٩. وحلَّ

---

(٦١) وكمثال على عدم كفاءة سيسموندى التكنيكية، أحيل القارئ إلى محاجّته الرقمية فى الصفحات ٣٧٤-٣٨٤ من المجلد الأول من عمله: Nouveaux Principes. فقد أدرك سيسموندى بشكل صحيح أن تحليله القائم على الفترات period analysis أضعف كثيرًا من المحاجّة "الكلاسيكية" عن المنافسة. ولكنه حاولِ فيما بعد أن يبين، بمثالٍ رقمى، كيف أن الصراع التنافسى يؤدى إلى مأزق؛ بينما تكشف أرقامه حقًا عن العكس تمامًا: فهى تظهر الآلية التى يمكن بها تجنب التوقفات بصورة عامة.

(٦٢) لا تمثل كلية فرانس de France College كلية معينة أو مدرسة مهنية بالمعنى الأمريكى، رغم أنها تشبه الثانية أكثر من الأولى إلى حد ما. ويمثل تولى كرسى الأستاذية شرفًا يضاهى الاعتراف بالوضع القيادى لمن يتولى هذا الكرسى أكثر مما يشير إلى تأثيره على البحوث العلمية وتوجيهها. وتقدم محاضرات الكلية إلى جمهور واسع، و إلى عامة الناس أيضًا (أو أنها كانت تقدم إليهم).

(٦٣) من المؤكد إن مايكل تشيفالر Michel Chevalier (١٨٠٦-١٨٧٩) كان أحد أبرز اقتصاديى تلك=

محل تشيفالر صهره بول ليروى- بوليو Paul Leroy-Beaulieu الذى يغطى عمله كل الفترة القادمة عمليًا. وتنبغى الإشارة إلى هذا التعاقب الأكاديمى لأنــه اقتــرن بتعاقب فى الروح والمذهب أيضًا. وفى المستويات العليا، كان الخليفـــة الحقيقـــى لساى هو فالراس الكبير حقًـــا. ولكـــن عنـــد مســـتوى أقـــل منزلـــة، وبالنســـبة للاقتصاد"التطبيقى"، وجوانب من السياسة الاقتصادية، والترتيب النظامى، وكـــذلك بالنسبة للمستويات الأدنى من النظرية الاقتصادية، يمكن اعتبار هؤلاء الكتاب(حيث يأتى روسى بعد الكاتبين الآخرين) كخلفاء لساى وكقلب لمدرسة تتباهى بتاريخهـــا الذى امتد قرنًا من الزمان تقريبًا، إذا اعتبرنا أن عام ١٨٠٣ يشكل بـــدايتها حينمـــا نشرَ ساى عمله Traite. سندرس هذه المدرسة فى الجزء القادم. أما الآن، ففضـــلاً عن ذكر هذه الواقعة المهمة، فإننا نقتصر على الملاحظات التالية. أولاً: لم تواجـــه هذه المجموعة معارضة مهمة حتى الفترة القادمة، بقدر تعلق الأمر بعلم الاقتصـــاد غير الاشتراكى. فقد سادت المجموعة، أثناء الفترة محل الدرس وقليلاً من بعـــدها، وفرضت سيطرتها، بشكل خاص، على المجلات والمؤسسات التخصصية وكـــذلك على جمعية الاقتصاد السياسى التى تأسست عام ١٨٤٢ شأنها فى ذلك شأن مجلـــة Journal des economistes. ثانيًا: لقد تمسكت هذه المدرسة وأعضاؤها بالمذهب الليبرالى بمعنى التمسك بسياسة عـــدم التـــدخل ومعـــاداة الاشـــتراكية الحكوميـــة

=الفترة، ويُعرَف بأنه كان وراء عقد الاتفاقية التجارية كوبدن-تشيفالر بين إنجلتـــرا وفرنســـا (١٨٦٠) التى أعقبتها اتفاقية تجارية حرة تقريبًا بين فرنسا وعدد من البلدان الأخرى. وقد أثمرت خدماته، التـــى قدمها فى أغلب الأحيان إلى الحكومة الفرنسية ولكن دون أن يذعن لها قط، شيئًا معتبرًا من العمل القيّم والوقائعى، رغم أنه طرح أحيانًا وبصورة غريبة تنبؤات غير موفقة مثل قوله إن قيمة الذهب ســـتهبط (فى عام ١٨٥٩!) وقوله إن حرية التجارة ستتحقق فى العالم كله فى نهايـــة القـــرن التاســـع عشـــر. وكنماذج على هذا العمل الوقائعى، يمكن الإشارة إلى أعمالـــه: (Letters sur l'Amerique du Nord (1836) and Interets materiels en France (1836)). ورغم ذلك، فمن غير المتوقع أن يساهم كاتب كهذا، لضيق وقته، فى تطوير فعالية جهاز علم الاقتصاد التحليلى، ويتعـــين علـــى تـــاريخ الاقتصـــاد التحليلى أن يشير إليه أساسًا لغرض توضيح لماذا لم يحقق هذا الجهاز إلا تحسنًا طفيفًا على مدى عقود عدة. فالسبب لا يعود إلى عدم وجود اقتصاديين مقتدرين. فتشيفالر، مثلاً، كان إنسانًا ذكيًـــا جـــدًا دون شك وكان عمله، الذى يحمل طابع التحليل الوقائعى، مقبولاً نسبيًا حيث يمكن لكثيرين منا أن يضـــعوه فوق مستوى العمل التحليلى البحت. ولكن العمل الوقائعى والمباشر كان يمتص كـــل طاقـــات الكتـــاب المقتدرين الذين اهتموا بعلم الاقتصاد: حيث تم تسخير هذه الطاقات فى عملية إنتـــاج يمكـــن تشـــبيهها بعملية صيد بدائية. ويذكرّنا بهذا الأمر على نحو محزن عمل تشيفالر النظـــامى (Cours d'economie politique, 1st ed., 1842-4؛ الذى أضيف إليه عام ١٨٥٠ مجلد عنوانه: La Monnai) وهـــو ثمـــرة محاضراته فى كلية دى فرانس- وهى محاضرات ظلت تحوم حول سطح الأشياء. ومع ذلك، يســـتحق هذا العمل التقدير، وليس الازدراء، عند مراعاة طبيعته الوقائعية.

etatistes[٦٤] وذلك، جزئيًا، كنتيجة لتعرض المجتمع البرجوازى إلى تهديد اشتراكى قوى حتى عام ١٨٤٨، كما أشير إلى هذا من قبل. وهذا يفسر، طبعًا، عداء النقاد الحديثين الذى ينعكس أيضًا على ساى نفسه ولكن من غير الضرورى أن نشير إلى إن أحكامهم الازدرائية لم تكن أحكامًا تاريخية. ثالثًا: تضم المدرسة فى عضويتها عددًا كبيرًا من الكتّاب ممن يتحلون بشخصيات مؤثرة، وذكاء حاد، وخبرة واسعة فى الشئون العملية. ولكن، رابعًا: بسبب الطابع العملى لتفكير هؤلاء الكتاب وتركيزهم المفرط على السياسة الاقتصادية، فقد كان ينقصهم الاهتمام بالمسائل العلمية البحتة وكانوا عقيمين كليًا تقريبًا من ناحية العمل التحليلى. ومن شأن وجودهم أن يبدو كعقبة أمام "التقدم" فى أعين الراديكالى المعاصر.كما سيبدو وجودهم كذلك بالنسبة لنا أيضًا، ولو من زاوية مختلفة تمامًا وبمعنى مختلف.

ولكن لا بد من ذكر بعض الأسماء لمزيد من التوضيح. أولاً: سأذكر اثنين ممن يبرزان بين بقية اقتصاديى المدرسة، واللذان يوضحان حسناتها بأفضل ما يمكن، مع أنهما يبينان ضعفها أيضًا: دونوير (١٧٨٦-١٨٦٣) وكورسل سينى.[٦٥] كما سنذكر ج. أ. بلانكى وجوزيف جارنيه، وهما كاتبان جديران بالتقدير[٦٦] فى

(٦٤) ومع ذلك، كان بعض أعضاء تلك المدرسة، ومن بينهم تشيفالر، من أنصار سان سيمون فى شبابهم.

(٦٥) حيث كانا من الكتّاب الممتازين الذين وقفوا، دون مساومة، إلى جانب ما تصوروا أنه السبيل الصحيح الذى ينبغى لبلدهما السير عليه. ولكن رغم التألق الحقيقى- المقترن بقوة الإدراك- الذى نجده فى عمل تشارلز دونوير Charles Dunoyer: 1845 (De la Liberte du travail)، فلا يمكننا اعتباره عملاً علميًا. وسيتفق الاشتراكيون معنا على أساس أن كل جملة فى هذا الكتاب كانت مشوهة أيديولوجيًا وتخدم غرضًا "تبريريًا". ولكن حكمنا الخاص لا يستند على هذا الأمر. فلو صح هذا، لتوجب علينا استبعاد كل الكتابات الاشتراكية عمليًا لأنها ليست أقل تشوهًا من الناحية الأيديولوجية. ولا يضيف هذا الكتاب شيئًا سواء إلى معارفنا أو إلى سيطرتنا على الوقائع. أما كورسل سينى J. G. Coourcelle-Seneuil (١٨١٣-١٨٩٢) فحالته مختلفة. وتمثل أعماله Traite theorique et practique d''economie politique (1858) ; Traite.. des enterprises industrielles, commerciales, et agricoles (1855) ; Traite.. des operations de banque (1853)، إذا اقتصرنا على ذكر بضع من الثمار الأدبية لحياته الحافلة، نماذج بالنسبة لنوعها من الكتابات وقد خدمت بصفتها هذه. وحتى فى حالة عدم الاهتمام الكبير برسومه البيانية البدائية أو ابتكاراته غير الموفقة فى مجال المصطلحات (نظرية- plutology، اقتصاد تطبيقى- ergonomy)، فإن أعماله تنطوى على إدراك واضح للشئون الاقتصادية ينبع من تجربته الممتازة، وهو أمر يُفتقد فى الكثير من الأدب الحديث. ومع ذلك، فلا أعتقد أن من الممكن قول أكثر من هذا لصالحه. إذ يؤكد عمله قناعتنا القديمة القائلة: أن تكون اقتصاديًا جيدًا شيء وأن تكون منظّرًا هو شيء آخر تمامًا.

(٦٦) كان ج. أ. بلانكى J. A. Blanqui (١٧٩٨-١٨٥٤)، وهو شقيق الثورى من النوع "الانقلابى" ل.أ. بلانكى، خليفة أكاديميًا أيضًا لساى، أى فى المعهد الوطنى للفنون والحرف. ويُعرف بلانكى أساسًا بعمله: Historie de l''economie politique en Europe (1837) - وهو عمل مثير للاهتمام وتمتع بنجاح عالمى لفائدته المؤكدة. وما كان أكثر أهمية هو عمله: Resume de l''historie du=

أيامهما وفيما بعد أيضًا: إذ يستشهد الكتاب الآخرون بهما، وبخاصة بغارنيه. ثالثًا، كما ينبغى علينا، بصورة تامة، أن نتناول ديستوت دى تراسى الذى يُقتطف منه كثيرًا أيضًا، ولو أن هذا يرد فى الأدب الخاص بزمنه.(٦٧) كما سيجرى التعرض

=commerce et de l"industrie (1826) الذى يمثل خلاصة قانونية أُحسن صقلها كما تبدو لى (إذا أخذنا بالاعتبار تاريخه والمواد التى يمكن على أساسها إنجاز عمل كهذا)، وكذلك بحوثه فى مجال اقتصاد العمل. أما جوزيف جارنيه Joseph Garnnier (١٨١٣-١٨٨١) (وهو ليس الكونت جرمن جارنيه المعروف أساسًا كمترجم لكتاب Wealth of Nation, 1802 وكفزيوقراطى متأخر، والذى لا يستحق أن يؤخرنا أكثر) فكان تلميذًا، وزميلاً حميمًا لبلانكى، ومعلمًا لا يعرف التعب، إداريًا أكاديميًا وكاتبًا. ويمثل عمله الناجح:Elements de l"economie politique (١٨٤٥، الذى أصبح عنوانه: Traite بدءا من عام ١٨٦٠؛ كما يمكننا أن نضيف عمله: Elements des finances (1858) الذى تحول عنوانه إلى Traite أيضًا) عملا مهمًا لكونه يمثل عينة من الاقتصاد الفرنسى فى فترة ما قبل ميلان. كما يستأثر كتابه: Elements de statistique نفس القدر من الأهمية. ومما لها أهمية أكثر طبعته الفرنسية لعمل مالثوس:Essay on Population (1845) المقترنة بتعليقاته فى الهوامش. وكان من الضرورى الإشارة إلى هذا الكاتب لأنه يُقال إنه كان يتمتع بشهرة عالمية – وهو قول لا يخلو من أساس إذا حكمنا وفقا لكثرة الاستشهاد به. وربما من الملائم أن نضيف اسم تشارلس جانل Charles Ganilh (١٧٥٨-١٨٣٦) الذى تواصل الاستشهاد به فى نوع من الأدب النظرى كان مؤلفوه قد تصوروا أن من الضرورى التقديم لأى شيء يقولوه بعروض كاملة من الكتّاب الأقدم ممن كتبوا حول موضوعاتهم. ويستحق كتابه: Systemes d"economique polotique) 1809)، الذى يمثل تاريخا مبكرًا للفكر الاقتصادى، أن يُذكر بسبب تاريخه ولأنه أيضًا لم يساير، بصورة غير نقدية، تيار سميث –ساى السائد حول حرية التجارة.أما كتابه: Theorie de l"economie politique.. (1815) فتنقذه نوعيته "الواقعية" realistic أو "الوقائعية" factual من التفاهة الكاملة.

(٦٧) كان أ. ل. س. ديستوت، كونت دى تراسى A. L. C. Destutt, Comte de Tracy (١٧٥٤-١٨٣٦) شخصية يتمتع بشيء من الأهمية فى المشهد الفكرى خلال إمبراطورية نابليون (وقليلا قبلها وبعدها)- وهو مفكر وهبته الطبيعة نعمة التفكير، مع أنها لم تهبه الأصالة. وعلاوة على ذلك، فقد تشكلت شخصية دى تراسى خلال عالم القرن الثامن عشر؛ وبينما يمثل الاهتمام الذى صادفه فكره علامة مهمة على استمرار مواقف القرن الثامن عشر، فإن فكره نفسه هو مثال ليس أقل أهمية على التكييف الناجح جزئيًا. ويعود دى تراسى إلى تقليد كونديلاك من الناحية الفلسفية؛ أما من الناحية السياسية، فهو من بين الورثة الكثيرين لمونتسكيو– رغم بعض التحفظات الحساسة. وبدأ عمله المفهوم على نطاق واسع Elemens d' ideologie (الذى تعتبر ترجمته الاسكتلندية من أفضل ترجماته، كما اعتقد: System of Moral Philosophy) بالظهور عام ١٨٠١، حيث يشكل العمل: Traite de la volonte إحدى حلقاته. ثمة حلقة أخرى قدِّر لها أن تكون حلقة أساسية وهى تدور حول علم الاقتصاد وقد أُعيد نشرها عام ١٨٢٣ تحت عنوان: Traite d'economie politique. ومع الاحترام الكامل للإطار الفسيح لذلك العمل، الذى تشكل المقالة الأخيرة قسمًا مكونًا منه، فإنه يتعين على أن أعترف بأننى لا أستطيع أن أجد فيه ما يميزه سوى جانب واحد: وهو أن ديستوت دى تراسى لم يكن فيلسوفا عبثًا. فقد كانت لديه عين صارمة منطقيًا. ولذلك، فقد كان دى تراسى يشدد على المفهَمة الدقيقة conceptualization neat. وقد تبنى بعض الاقتصاديين الإنجليز أحد تعريفاته، وهو التعريف الذى يشير إلى أن الإنتاج يعنى التغيير فى الشكل أو المكان؛ والذى أضاف رامساى إليه التغيير فى الوقت– ولكن هذا التعريف، بتشديده على ما يمكن تسميته الجانب المادى من الإنتاج، إنما يخفى الجانب الاقتصادى منه. كما شددَ دى تراسى على وجوب قياس القيمة من خلال وحدة قيمة معينة نظرًا إلى أن جوهر القياس يكمن فى مقارنة الشيءِ المراد قياسه بكمية معينة من الشيء نفسه الذى تم اختياره كوحدة (كقياس الطول بالأمتار، مثلا). وقد اقتبس ريكاردو هذه العبارة مستحسنًا إياها، ولكنها عبارة مضللة. ومن الممكن=

إلى كُتّاب آخرين كلما تسنح الفرصة لهذا. ولكن لن تتوافر لنا فرصة لذكر كانار وباستيا. وعليه، فإننا نعرض لهما هنا أيضًا.

يجرى أحيانًا طرح كتاب كانار (N. F. Ganard, Principes d"economie politique, 1801، الذى يمثل انبعاثًا لكتاب كانتيلون: Trois rentes) كإحدى المساهمات المبكرة فى الاقتصاد الرياضى (وفقًا لبضع صيغ جبرية لا تعنى شيئًا ما)، ولكن لولا الحظ السيئ لوقعَ هذا الكتاب فى عالم النسيان عن استحقاق. وقد تمثلَ هذا الحظ السيئ فى"تكريمه" من قبل نفس الأكاديمية التى امتنعت عن تكريم كورنو وفالراس فيما بعد. وقد خصه هذان الكاتبان المرموقان، اللذان شعرا بإهمال أكثر قسوة عند تكريمه، بازدراء مرير منحه خلودًا لا يُصدق: إذ احتل مكانًا أبديًا فى تاريخ الكتابات العلمية. ورغم ذلك، فإن كتابه لم يكن أسوأ ما كُتب فى أيما وقت مضى. كما كان له بعض التأثير على سيسموندى.

أما عمل فريدريك باستيا Frederic Bastiat (١٨٠١-١٨٥٠)، فقد منحه النقاد القساة سمعة لا يستحقها. ولكنه ببساطة عمل مَنْ يستمتع بالسباحة فى المياه الضحلة ثم يتجاوز العمق الذى يقدر على السباحة فيه فيغرق. لقد اشتهر باستيا، الذى هو كاتب متحمس لمذهب حرية التجارة وسياسة عدم التدخل، بفضل مقالته المكتوبة بشكل مُبهِر: " De L"influence des tarifs francais et anglais sur L'avenir des deux peuples' (Journal des economistes, 1844)، التى خدمتْ المجموعة الصغيرة من أنصار حرية التجارة فى باريس الذين كانوا يحاولون آنذاك تقليد التحريض الذى يقوم به كوبدن فى إنجلترا. ثم صدرت سلسلة من ال Sophismes economiques التى لم يرحب كثيرون منذ ذلك الحين بفطنتها المغلفة بالمرح - فهى بمثابة عريضة قدمها منتجو الشموع والصناعات المرتبطة بها لصالح الحماية من المنافسة غير العادلة من الشمس وأشياء من هذا القبيل- والتى عبثت بفرح على سطح حجة حرية التجارة. لقد أدار باستيا الجمعية الفرنسية لحرية التجارة، مبديًا حيوية مذهلة وحولَ حالاً نيران مدفعيته ضد أبناء جلدته الاشتراكيين. والأمر حسن لحد الآن- أو أنه لا يعنينا فى شىء، فى جميع الأحوال. وبين ثناء المعجبين به وذم خصومه، فإن شهرة باستيا كان يمكن أن تصير إلى الخلود بوصفه الصحفى الاقتصادى الأكثر لمعانًا منذ ايما وقت مضى. ولكن باستيا

=الاستشهاد بأمثلة أخرى لكى نبين أن اهتمام دى تراسى بالأسس المنطقية، الذى ربما قدمَّ نتائج مفيدة، يبقى أمرًا عقيمًا.

باشر فى آخر سنتين من عمره (فمسيرة باستيا الحافلة لم تشمل سوى الفترة ١٨٤٤-١٨٥٠) عملاً من نوع مختلف، صدر المجلد الأول منه، Harmonies economies، عام ١٨٥٠. ومن المهم أن يفهم القارئ أن ثقة باستيا المطلقة بسياسة عدم التدخل ("تفاؤله" المشهور)- أو أى جانب من فلسفته الاجتماعية- لا تمت بأى صلة إلى التقييم المعادى الذى يفرض نفسه، كما يبدو لى، مع إن هذه الثقة كانت وراء معظم الانتقاد الذى انهال عليه. فأنا شخصيًا أعتقد أن تشديد باستيا الاستثنائى على انسجام المصالح الطبقية هو أقل سخفًا نوعًا ما من التشديد الاستثنائى على تناقض هذه المصالح. كما لا ينبغى التأكيد على أن الكتاب لا ينطوى قط على أفكار جيدة. ومع ذلك، فإن عيب الكتاب الكامن فى ناحية المقدرة على المحاجّة أو، فى جميع الأحوال، الكامن فى قدرته على معالجة الجهاز التحليلى لعلم الاقتصاد يحرمه من فرصة تناوله هنا. أنا لا أقصد أن باستيا كان مُنظِّرًا سيئًا، بل أقول إنه لم يكن منظّرًا. ومن المؤكد إن هذه الحقيقة تسرى على ما كان يمثل محاولة فى حقل النظرية من حيث الجوهر، ولكنها لا تؤثر على مزايا الكتاب الأخرى. كما أننى لم أقل شيئًا عن التهمة القائلة بأنه قام بانتحال كارى Carey، وهى التهمة التى أثارها كارى نفسه، ومن ثم فيرارا Ferrara ودوهرنج Duhring فيما بعد. وما دمت لا أستطيع إيجاد أى ميزة علمية قط فى العمل harmonies، فليس لهذا الموضوع أى أهمية بالنسبة لكتابنا هذا. ولكن القراء المهتمين يمكن أن يرجعوا إلى المعالجة المتوازنة والعلمية لهذه التهمة فى عمل البروفيسور إى. تايهاك :E. Teihac Pioneers of American Economic Thought (English trans. by Professor E. A. J. Johnson, 1936). إذ تبرهن حجة البروفيسور تايهاك، بنجاح كبير، أن ما يبدو، لأول وهلة، كانتحال كامل إنما يعود إلى المصادر الفرنسية التى هى مصادر مشتركة لباستيا وكارى معًا. وقد صدرت الطبعة الثانية (١٨٦٢-١٨٦٤) من الأعمال الكاملة لباستيا: Oeurves completes، مع ثبت بالمراجع.

أما بالنسبة للأعمال الأخرى، فلا بد أن نكتفى بالإشارة إلى ما أرى أنه أحد أفضل المراجع المدرسية حول الاقتصاد "الكلاسيكى": عمل تشيربولايز: Precis.(٦٨)

---

(٦٨) إن أ. إى. تشيربولايز A. E. Cherbuliez (١٧٩٧-١٨٦٩)، الذى هو محامى من حيث تعليمه ومن حيث قسم من حياته الوظيفية، والذى صار سياسيًا وبروفيسورًا فى الاقتصاد فيما بعد، كان عالمًا=

٥- ألمانيا

فى الجزء الألمانى من لوحتنا، سنجد، أولاً، إن التقليد "الإدارى" القديم cameralist tradition- تقليد "الإداريون المستشارون الألمان"- يمر بعملية تحول جزئى تحت تأثير آدم سمث. فرغم أن ترجمة عمل هذا الأخير: Wealth of Nations إلى الألمانية للمرة الأولى كانت قد تمت بعد تأليفه مباشرة (١٧٧٦-١٧٧٨)، بيد أن هذا العمل أخذ وقتًا ليحُدث تأثيره. فهذا العمل لم يروق كثيرًا لمهنة staatswissenschaft {الاقتصاد السياسى} فى البداية، كما إن بعض الكُتَّاب كانوا يضعون عمل ستيوارت Principles فوق مستوى عمل سمث، كما أشير إلى هذا من قبل. ولكن قلة منهم، أولاً، وغالبيتهم، من ثم، تعرضوا إلى تغير جذرى حوالى عام ١٨٠٠حينما انعطفوا نحو علم اقتصاد سمث بصورة حماسية. وفى الواقع، كان انعطافهم هذا طبيعيا أكثر من مقاومتهم الأولية نظرًا إلى أن أفكارهم الخاصة كانت تتطور وفق خطوط متشابهة قبل الانعطاف بعدة سنوات، كما سبقت الإشارة إلى هذا أيضا.

وتكفى أعمال هوفلاند، فون ياكوب، كراوس وفون سودن لتوضيح هذا المذهب الإدارى السمثى (نسبة إلى آدم سمث) cameralism: جوتلب هوفلاند Gottlieb Hufeland (١٧٦٠-١٨١٧): Neue Grundegung der Staatswirthschaftsknust... (١٨٠٧-١٨١٣؛ والمجلد الثانى المتعلق بالنقود مهم نوعًا ما)؛ ل. هـ. فون ياكوب L. H. von Jakob (١٧٥٩-١٨٢٧): Grundsatze der National- Okonomie (١٨٠٥، وقد تم توسيعه وتطويره فيما بعد)؛ س. ج. كراوس C. J. Craus (١٧٥٣-١٨٠٧): Staatswirthschaft (1808-1811)؛ كونت ف. ج. هـ. فون سودن Count F. J. H. Soden (١٧٥٤-١٨٣١): Die Nationalokonomie (1805-24). وكان ياكوب وكراوس فيلسوفيْن أيضا (كانتيْين). كما كان أربعتهم سمثيون بمعنى أن جل فكرهم وكتاباتهم الاقتصادية كانت تتغذى على كتاب Wealth of Nations وتتطلع إليه. وقد اعتنق

=سياسيًا أكثر مما كان اقتصاديًا فى المقام الأول. وكان تشيربولايز قد تجاوز الأربعين من عمرة حينما تحول جديًا للاقتصاد، ولم يقدّم أى شيء أصيل قط. ولكن طريقة عرضه كانت ممتازة بحيث إن عمله Precis de la science economique ... (1862) جدير بأن يشار إليه كأحد أفضل المراجع المدرسية فى تلك الفترة. وقد حققَ هذا الكتاب نجاحًا كبيرًا، ولكنه أقل نوعًا ما من استحقاقه.

كراوس، وهو معلم مؤثر غرس أفكاره فى أذهان موظفى المستقبل[٦٩] من تلاميذه، هذا العمل بحماسة عمياء: إذ تحدث عنه بوصفه "النظام الحقيقى، والعظيم، والفخيم، والنافع الوحيد" وكان كلاوس هو الكاتب الوحيد الذى قارن ذلك العمل بالعهد الجديد New Testement من حيث الأهمية. ولم يذهب هوفلاند وياكوب إلى ذلك الحد، رغم إيمانهما الشديد بمذهب سمث. بل إن سودن كان حتى أكثر استقلالية. ورغم أن انتقادات الأخير لم تُستقبل جيدًا، بيد أنه نهجَ نهجًا مستقلاً أحيانًا. وبشكل خاص، فقد ألمح سودن إلى فكرة، طورَّها ليست List فيما بعد، مفادها أن الهدف من التجارة الخارجية أو أى سياسة أخرى لا يتمثل فى تحقيق كسب مباشر فى مجال الرفاه بقدر ما يتمثل فى تطوير موارد البلد الإنتاجية – وهذه وجهة نطر "ميركنتيلية" لها أهميتها ليس فقط لأغراض التوصية، بل لأغراض التحليل أيضا. وكان أولئك الكتاب الأربعة يمثلون بعض الأهمية وأنا مستعد للدفاع عن اختيارى لهم. ولكن ينبغى على القارئ أن يدرك أن هناك عددا من الكُتَّاب الآخرين ممن خدموا بنفس الدرجة من الكفاءة.

ومن الضرورى إضافة كاتبيْن آخريْن لا يُصنفإن عادةً كاقتصاديين ألمان. كان الأول، وهو الكونت غ. ف. لونجوفال Count G. F. Buquoy Longueval (١٧٨١-١٨٥١)، رجلا مثيرًا للاهتمام: فهو نبيل نمساوى كبير، غنى جدا، راديكالى جدًا (إذ شارك فى ثورة ١٨٤٨ كرجل قديم)، كما كان هاويًا موهوبًا فى عدة حقول، واكثر من هاوٍ فى اثنين على الأقل من الحقول (الميكانيكا النظرية وعلم الاقتصاد). ومن بين أشياء أقدم، كان لونجوفال قد كتب Theorie der Nationalwirthschaft ... (1815 ; supplements 1816-19)؛ وبحثًا حول النقود والسياسة النقدية.. Ein auf echten Nationalcredit fundiertes Geld..، وكلا هذا العملان يعتمدان على سمث، ولكنهما يتضمنان عدة مقترحات مهمة وأصيلة عن إدارة العملة الورقية، بين أمور أخرى. وقد تم نسيان الكاتب وأعماله عن غير حق، كما أعتقد.

---

(٦٩) وقد تعاون بعض أولئك الموظفين على إصدار تشريع شتاين-هاردنبيرج. وهكذا فثمة علاقة ذات مغزى بين كتاب Wealth of Nations وذلك المصلح البروسى فون ياكوب الذى كان يدّرس فى جامعة خاركِوف، إضافة إلى جامعة هال، ويقوم بتقديم الاستشارة إلى اللجان الرسمية فى سان بطرسبرج، فاعلاً الكثير لنشر مذهب سمث فى روسيا.

أما الكاتب الآخر الذى يلزم إضافته، فكان مصيره أفضل.إذ حافظ على مكان له فى تاريخ علمنا، لان أفكاره كانت قد نوقشت فى زمانه فى إنجلترا وفرنسا: هـ. ف. شتورخ H. von Storch، الذى يعامل كروسى بسبب سجله فى خدمة روسيا، رغم أنه ألمانى من حيث عرقه وتعليمه. وتنبغى الإشارة، أولا، إلى دراساته التاريخية والإحصائية عن روسيا، وبخاصة: Historisch-statistisches Gemalde [picture] des Russischen Reiches am Ende des achtzehnten Jahrhunderts, 1797-1803. لقد كنت " أتنقل" بين مجلدات هذا العمل التسعة، ولكنى لست مؤهلا للحكم على مدى نجاح شتروخ فى الاستفادة من مواده. أما بالنسبة لعمله النظامى (Cours d" economie politique ... 1815) والعمل الذى جازف فيه بتحليل الدخل (Considerations sur la nature du revenue national, 1824)، فمن الضرورى أن نبين أن الاتجاه الوقائعى factual للعمل الأول وما يحتويه من أفكار شائعة أخلاقية لا تبرر اعتياد مؤرخى المذاهب على تصنيف شتروخ ضمن المدرسة التاريخية -الأخلاقية، التى تكونت فيما بعد، سواء كعضو أو كرائد. فهو لم يكن "وقائعيًا" أكثر من آ.سمث وأن فصله منهجيا عن معاصريه الإنجليز لا يؤدى إلا إلى تشويش تقسيماتنا: فعمل سنيور الوقائعى يرد فى تقارير اللجان الملكية بدلا من أن يرد فى عمله: Political Economy، ولكن هذا لا يشكل سببا للحديث عن اختلافات منهجية غير قابلة للتسوية بين الاثنين. فإذا كان شتروخ يشكك بإمكانية وضع قوانين شاملة حول الظواهر الاقتصادية، فإنه فعل هذا بمعنى معين من شأن سينيور وج. س. ميل أن يباركاه من الصميم، أى بمعنى أن الظواهر الاقتصادية المحددة كظواهر معطاة تاريخيا، لا تخضع لقواعد بسيطة وسارية بصورة شاملة. أما بصدد المسائل الأخرى، فيمكن وصف تحليله بأحسن ما يمكن من خلال مصطلح "السمثية الناقدة" critical Smithianism: فأسسه وجهازه المفهَمى تحمل طابع سمث أساسًا، ولكنه لا يتفق مع سمث وساى فى عدد من النقاط المهمة، وبخاصة حول تحليل الدخل. ويمتلك شتورخ بعض الحق بتصنيفه، سوية مع لاودردال ومالثوس وسيسموندى، كرائد للمذهب الكينزى واتجاهات مشابهة أكدت نفسها على نحو متقطع فيما بعد. ومع ذلك، فإذا كنت أدرك محاجّة شتورخ الواردة فى عمله: Considerations، فإننى لا أجد الكثير فيها: فهو يهمل الآليات التوازنية فى العملية الرأسمالية، بقدر ما يبالغ الآخرون بها، شأنه فى ذلك شأن كل الكتاب من ذلك الخط. ولكنا سنعود إلى هذا الموضوع.

أما فى هذه اللحظة، فأريد التحقق من أن القارئ لا ينسى هذا الكاتب: فهو شخصية مهمة، رغم أنه لا يبرز كثيرًا كمُنظِّر.

إن الصيغة التى ميزت الاتجاه العام لعلم الاقتصاد الألمانى لغاية نهاية الفترة المدروسة وحتى بعدها بقليل هى انتشار مذهب سمث Smithianism، ممزوجا بصورة متزايدة بشىء من ريكاردو (غير المفهوم بشكل صحيح فى الغالب) وبالمادة القديمة المتعلقة بالسياسة الإدارية للقرن الثامن عشر. وقد أخذتْ هذه المادة شكل كتاب مدرسى، أصدره راو،(٧٠) وأثبت نجاحه على مدى عقود. وقد انبثقت عن هذا المستوى، وتجاوزته كثيرًا، أعمال كاتبيْن متميزيْن فى موهبتهما وقوتهما: هيرمان ومانجولت. كما أقوم بإضافة الكاتب بيرنهاردى، مراعاة لعادة دأبَ عليها مؤرخو الاقتصاد الألمان.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن ماركس وتونن شقا طريقًا خاصة بهما بعيدا عن ذلك الاتجاه العام، فقد نميل إلى إهمال شهرة ف.ب. دبليو.هيرمان F. B. W. von Herman (١٧٩٥-١٨٦٨) على أساس أنه برز لعدم وجود منافسين له. وقد كان هناك شىء من هذا. ومع ذلك، فإن عمله Staatawirthschafliche Untersuchgung (1832 ; enlarged ed., 1870 ; reprint 1924 يستحق كثيرًا الثناء الذى أُغدق عليه، حتى من جانب مارشال، رغم أنه لم يصنع تأريخًا علميًا. إن الإدراك القوى لدى هيرمان وفّرَ عليه الطاقات التى أنفقها غيره على شكوكهم "بالطرق التجريدية"، وذلك النوع من الأشياء، كما أظهرَ هذا الإدراك وذهنه الدقيق والمتوازن تمكنًا فى أساسيات النظرية الاقتصادية. وكانت طريقة هيرمان بسيطة بقدر ما كانت جديرة بالتقدير آخذين بنظر الاعتبار تاريخ صدور الكتاب: فقد بدأ من "العرض والطلب" لدراسة العوامل الكامنة خلفهما. وتكفل تنظيره الدقيق

---

(٧٠) كان ك. هـ. راو K. H. Rae (١٧٩٢-١٨٧٠) بروفيسورا فى ارلانجين أولا وهايدلبيرج، وكان يتميز بمعرفة فطرية قوية وعلى مستوى متوسط من الكفاءة. ولكن إذا تطلبت كتابة كتاب-مقرر متطلبات أخرى، فلا بد أنه كان قد اكتسبها. إن الطبعات الكثيرة من: Lehrbuch der politischen Okonomie (١٨٢٦-١٨٣٨؛ المجلد الأول: نظرية ["القوانين"]؛ المجلد الثانى: علم الاقتصاد التطبيقى أو السياسة الاقتصادية، أو Poliziewissenschaft؛ المجلد الثالث، الأفضل: المالية العامة) تكشف من نجاحه الساحق مقدارًا أقل مما تكشفه حقيقة أن فاجنر تصورَ أن الكتاب قيّم إلى حد أنه يستحق أن تعاد صياغته بدلاً من استبداله بكتاب جديد كليًا. وكمعلم، فإن راو ينبغى أن يبرز كثيرًا فى تاريخ علم الاقتصاد، رغم أنه لا يمكن أن نقول سوى القليل فى صالح كتابه فيما عدا أنه يقدم عرضًا غنيًا من الوقائع بصورة دقيقة - وأنه يمثل بالضبط ما سيكون المحامى أو الموظف المدنى فى المستقبل قادرًا على، وراغبًا فى، استيعابه.

بالجوانب المتبقية، وكان نجاحه باهرًا: فلا يوجد اعتراف عام بأنه تجاوز ريكاردو كثيرا. وهذا يكفى لوصف مزاياه كمنظّر بشكل عــام. ولكنــه لا ينصــف عملــه الوقائعى (الإحصائى وغيره)، كما لا ينصف الرجل الذى ترك بصماته كسياســى، وموظف حكومى، ومعلم، على السنوات التكوينية من تاريخ ألمانيا.

ويتمتع هــانس فــون مانجولــت Hans von Mangoldt (١٨٢٤-١٨٧٠) بشهرة أقل. ومع ذلك، فقد كان هذا الموظف الحكومى والبروفيسور (فى جــوتنجن وفرايبورج) أحد أكثر الشخصيات أهمية فى القرن التاسع عشر فى حقلنا. وبمعزل عن عمله التاريخى حول الصناعة فى سكسونيا، فثمة عملان مهمــان ينبغــى أن نذكرهما Die lehre vom Unternehmergewinn (١٨٥٥، وهو نظريــة لتفســير كسب المنظِّم كريع ناجم عن المقــدرة) وGrundriss der Volkswirtschajslehre (١٨٦٣؛ والطبعة الثانية التى صدرت عام ١٨٧١، بعد وفاتــه، تهمــل العنصــر الأكثر أصالة فى هذا العمل، أى الجهاز الهندسى الذى خصصه مانجولت لنظريــة القيم الدولية؛ ولكن اديجورث أحياه من جديد).

يدين ثيودور فون بيرنهاردى Theodor von Bernhardi (١٨٠٢-١٨٨٧) بشهرته إلى عمل روشر المتعلق بتاريخ علم الاقتصاد الألمانى. وقد اعتبرتُ إدراج اسمه بصورة غامضة كعادة غريبة لأن هذا لا يملك بالفعل سببًا يمكنــه الصــمود أمام الاختبار. ومن الأفضل ترجمة عنوان كتابه المعنى كما يلى: Critical Essay on the Arguments that are being adduced for large and Small Properties in Land (1849) {دراسة نقدية حول الحجــج التــى تــورد لصــالح ملكيات الأراضى الكبيرة والصغيرة}. ومما لا شك فيه أن بيرنهاردى، وهو رجــل عادى lay man ذكى جدا ويتمتع بثقافة وتجربة واسعتين، كان قد ناقش تلك الحجج بصورة معقولة جدا.ولكن حماسة روشر لم تكن لهذا السبب. فقد وضع بيرنهاردى موضوعه فى إطار واسع- وحَسن الإعداد- من الأفكار العامة المتعلقة بالخلفيــات الاجتماعية والاقتصادية التى انطلقت منهــا المــذاهب "الكلاســيكية" الإنجليزيــة، موضحًا النسبية التاريخية والسوسيولوجية لهذه المذاهب وصحتها المحدودة- بنجاح تام طبعا- ولكنه أظهر، أيضًا، عدم مقدرته على إدراك الاخــتلاف بــين الآراء أو التوصيات بشأن القضايا العملية وبين الموضوعاتtheorems.

ولما كنا قد درسنا تونن وماركس (إذا صح اعتبار الأخير اقتصاديًّا ألمانيًّا أصلاً) فى مكان آخر، فلا يتبقى لدينا سوى دراسة ليست وروودبرتوس، من ناحية- وقد يربكنا قليلاً أن نلاحظ أن تونن وماركس وليست وروودبرتوس كانوا كلهم اقتصاديين غير مهنيين- وروشر وهيلدبراند ونيس، وهم أعضاء فيما اصطلح عليه "بالمدرسة التاريخية القديمة"، من ناحية أخرى.

أما فردريك ليست Friedrich List (١٧٨٩-١٨٤٦) فيشغل مكانة عظيمة بالنسبة لآراء أو عواطف مواطنيه على حد سواء. ويعود هذا إلى دفاع ليست الناجح عن الاتحاد الجمركى للدول الألمانية (Zollvevein) German States، وهو جنين الوحدة الوطنية الألمانية. إن ما يعنيه هذا الاتحاد للألمان لا يستطيع أن يفهمه مواطنو تلك البلدان المحظوظة التى يعتبر الحق بالوجود الوطنى والطموحات الوطنية أمرًا طبيعيًّا بالنسبة لها. فهو يعنى أن ليست بطل وطنى، شأنه فى ذلك شأن كل الأسماء المرتبطة بذلك الصراع الطويل والمؤلم. ومن المستبعد أن أقوم بانتقاد هذا الموقف أو أن أكبح إعجابى بليست إلاّ من ناحية واحدة:وهى لسوء الحظ، الناحية الوحيدة المهمة فى هذا الكتاب. ومع ذلك، وحتى باعتباره اقتصاديًّا علميًا، كان ليست يمتلك أحد عناصر العظمة، أى الرؤية الأساسية لوضع وطنى معين التى، مع أنها بذاتها لا تمثل إنجازًا علميًا، فهى تشكل شرطا مسبقا لنوع معين من الإنجاز العلمى، النوع الذى يجسد كينز المثال البارز له فى وقتنا الراهن. كما لم ينقص ليست شيء من المتطلبات العلمية تحديدًا التى تلزم لتجسيد الرؤية إذا أريد جنى ثمارها العلمية: فجهازه التحليلى كان يفى بصورة مثالية بمتطلبات غرضه العملى. ولكن الأجزاء الفردية لهذا الجهاز التحليلى لم تكن جديدة بشكل خاص.

لقد أبصر ليست بلدًا يتصارع مع قيود فرضها الماضى القريب البائس، ولكنه أبصر أيضًا كل طاقاته الاقتصادية الكامنة. ولذلك، شكّل مستقبل الوطن the national future الموضوع الحقيقى لفكر ليست، بينما لم يكن الحاضر سوى وضعًا انتقاليًا. وقد أدرك ليست أن السياسات، فى وضع انتقالى أساسًا من هذا النوع، تفقد معناها عندما تُوَجه لمهمة إدارة مجموعة قائمة من الظروف يُتصور أنها ثابتة أساسًا. وقد عَبرَ ليست عن هذا بمذهبه الذى يدور حول "مراحل"- وهو إجراء موفق، بقدر تعلق الأمر بهدفه التوضيحى، ولكنه لم يكن أكثر من فكرة

قديمة تعود للقرن الثامن عشر. وعلاوة على ذلك، فقد أدرك ليست (كما فعل سودن) أن التشديد على مستقبل الوطن يكّيف شروط الرفاه ex visu of{انطلاقًا من} الوقت الحاضر. وقد عبّرَ ليست عن هذا بمذهب"القوى المنتجة" (production skrafte) الذى يحتل فى عمله مكانا مميَّزًا بالمقارنة مع السلع الاستهلاكية التى يمكن أن تتوفر عند مستوى معطى من القوى المنتجِة– وهذا، كإجراء توضيحى، لا يخلو من التوفيق، ولكنه لا يمثل أكثر من إعلان عن مشكلة لم تُحل بعد. وأخيرًا، فإن مساهمة ليست الأكثر شهرة فى تكوين الرأى العام الألمانى بشأن السياسة الاقتصادية، والمتمثلة بحجة الصناعة الناشئة، تعود إلى هاملتون بشكل واضح، وأنها تمثل جزءًا من المعرفة الاقتصادية التى استوعبها ليست أثناء إقامته فى الولايات المتحدة. وهكذا، فقد تأمركَ ليست كليًا بحيث أنه دافع فعلاً عن تمويل بناء خط للسكك الحديد بإصدار أوراق نقدية، وهذا أمر لم تكن تتوافر حوله سوى تجارب سابقة أمريكية ويصعب الثقة بها كليًا. ومن الضرورى أن نلاحظ، بهذا الصدد، أن حجة ليست المتعلقة بالحماية تساير حجة مذهب حرية التجارة: وإذا كان هذا الأمر غير واضح، فيمكن أن نقنع أنفسنا به بملاحظة أن ج. س. ميل قد سلّم بنظرية الصناعة الناشئة، مدركًا أنها تتماشى مع منطق حرية التجارة.(٧١)

وأعتقد أن هذا ينصف مواهب ليست وعمله التحليلى ويضعها فى حجمها الحقيقى، فى الوقت نفسه. أما مَن يصرون على إضفاء كل ما يمكن تصوره من المزايا على بطلهم، إنما يضعون فكره ضمن علاقات زائفة من النوع الذى يخلق تاريخًا زائفا. فليست هو وريث فكر القرن الثامن عشر. وهو فرع من المذهب الرومانسى. وهو رائد للمدرسة التاريخية فى الاقتصاد. ولا ينطوى كل هذا على أكثر من أن كل فرد هو وريث لكل شئ حدث من قبله ورائد لكل شئ وقع من بعده. وإن ليست كان وطنيًا عظيمًا، وصحفيًا لامعًا يحمل هدفًا محددًا، واقتصاديًا مقتدرًا نسَّق جيدًا كل شيء بدا له مفيدًا لتجسيد رؤيته. أليس هذا كافيًا؟ ومن بين كل كتاباته، فإن عمله:1827 (Outlines of American Political Economy) هو الأهم بالنسبة لنا لأنه يُظهر نظامه فى مرحلة تطوره الأولى. كما يبقى عمله: Das Nationale System der politischen okonomie (1841; English trans

---

(٧١) ارتباطًا بذلك، يمكن أن نلاحظ أن اعتبار خطط ليست كخطط "وطنية" nationalist أو "إمبراطورية" imperialist هو تلاعب بألفاظ تحمل معانى مزدوجة فى كلتا الحالتين.

1885) عملاً تقليديًا، بالمعنى الإيجابى لهذه الكلمة، رغم كل الملاحظات المذكورة أعلاه. وقد تم إصدار طبعة جديدة وشاملة من أعماله (Schriften, Reden, Briefe) خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٣٢ من قِبَل جمعية ليست الألمانية (- List Gesellschaft)، التى تُصدر أيضا مجلة: List-Studien.

وتدين شهرة يوهان كارل رودبرتوس Johan Karl Rodbertus (١٨٠٥-١٨٧٥) بشىء ما إلى الظروف. فهو، من ناحية، لم يصادف المنافسة أو النقد الذى كان يمكن أن يصادفه فى إنجلترا. ومن ناحية أخرى، فرغم أنه مقتَ الصراع الطبقى والثورة وكان ملكيًا محافظًا أساسًا، بيد أنه كان مناصرًا لنوع معين من اشتراكية الدولة كان مقبولاً لدى قسم واسع من الجمهور. ومن جوانب فكره الأخرى، فلا تهمنا فلسفاته الاجتماعية والسياسية بما فى ذلك فكرته التى تسلّم بالحق الطبيعى للعمال اليدويين بكل منتوج الصناعة (على أساس الفرضية التى قدّسها التقادم والقائلة إن كل السلع تمثل منتوج العمل اليدوى فقط أو أنها لا تكلف شيئًا سوى العمل). ولكن ثمة توصيات له لا بد من ذكرها لأنها تلقى ضوءًا على التحليل الذى انبعثت منه. ففرضيته القائلة إن النموذج المؤسسى هو وحده الذى يحرم العمل من جزء من"منتوجه" تنعكس على توصيته الداعية إلى تغيير هذا النموذج عن طريق التدخل الحكومى مثل فرض الضرائب (ويمثل هذا أحد المقترحات المبكرة، ضمن العالم الليبرالى حينذاك، لاستخدام الضرائب لأغراض أخرى غير تمويل الإيراد) وتجميد ــ ليس فقط الأسعار والأجور ــ بل مدخولات الملكية أيضًا. وتنعكس نظريته المتعلقة بريع الأرض فى صورة مقترح معقول جدًا كان له بعض التأثير العملى فى ألمانيا، ويتمثل فى إحلال الرهن الذى يجسد الحق بمدفوعات سنوية فقط محل الرهن الذى يجسد حقًا رأسماليًا معينًا، هذا رغم أن هذه النظرية لا تمثل شرطًا جوهريًا لذلك المقترح. كما تنعكس نظريته للفقر والدورات على المقترح الداعى إلى تصفيتهما معًا عن طريق إعادة توزيع الدخول، وهو مقترح يبدو معاصرًا جدًا.

ويمكن وصف مخطط رودبرتوس التحليلى بأكثر ما يمكن من الإيجاز وقوة التعبير من خلال الطريقة التالية. فرودبرتوس كان ريكارديًا، من حيث الجوهر، وبنفس المعنى الذى كان فيه ماركس ريكارديًا. وقد انصب جهده التحليلى على تطوير المذهب الريكاردى باتجاه معى، وهو جهد كان يوازى، فى أساسياته، جهد

ماركس، رغم الاختلاف بين جهديهما. وبحسب تواريخ عمليهما، فمن الممكن أن يكون ماركس قد تأثرَ برودبرتوس، وبخاصة من ناحية المفهوم المركزى الذى يضم كل الدخول الأخرى عدا الأجر- مفهوم القيمة الفائضة لدى ماركس ومفهوم الريع لدى رودبرتوس- والذى يمثل صفة مشتركة فيِ كلا المخططين. ومع ذلك، وبشكل رئيسى، كان بإمكان مثال رودبرتوس أن يُعَلِّم ماركس كيف يمكنه عدم تشتيت مهمته وكيف ينبغى تجنب الأخطاء الكبرى. ولذلك، ولأن تطورات ماركس النظرية نبعت بصورة طبيعية من صياغات ريكاردو، كما تبدو لى- مفترضين الاتجاه الذى كانت تهدف إليه تلك التطورات - فليس من سبب مقنع لتحدى إنكار إنجلز للفكرة التى "استعارها" ماركس من رودبرتوس.

إن اعتبار رودبرتوس ريكارديًا يقلل من أصالته، طبعًا. وإضافة إلى ذلك، فهناك أسبقية دبليو. ثومبسون W. Thompson- كما هى- بالنسبة لأى نوع كان من نظرية الاستغلال، وأسبقية أوين بالنسبة لفكرة رودبرتوس حول أوراق العمل النقدية labour notes (النقود).(٧٢) ولكن كلتا الفكرتين لا تعنيان الكثير. وينبغى على القارئ، بالصورة المريحة له، أن يتذكر النقاط الثلاث التالية كنقاط مميِّزة لنمط رودبرتوس فى التنظير على وجه التخصيص، والتى أذكرها هنا على سبيل الحدس (وهى نقاط وجدتْ كلها أنصارًا لها، على أى حال) (١) نظريته للريع التى يتعذر الدفاع عنها تمامًا؛(٧٣) (٢) نظريته، التى لا يمكن الدفاع عنها وقائعيًا ونظريًا بنفس الدرجة، القائلة إن حصة العمل النسبية فى الدخل القومى تميل إلى الانخفاض فى مجرى التطور الرأسمالي (٣) نظريته عن الأزمة، التى تعتمد على نقص الاستهلاك، القائمة على فرضية أن فيض الإنتاج يقع دوريًا لعدم مقدرة العمل على شراء كمية كافية من منتوجه بسبب النقطة (٢) التى ذُكرت توًا - وهذا نوع من نظرية نقص الاستهلاك لا ينبغى أن يكون جديرًا بالمناقشة، ولكنه يُطرح للمناقشة لسوء الحظ. وما قدمه سيسموندى، الذى يمتلك فقرات تصب فى نفس الاتجاه كما يبدو، كان أفضل فعلاً من نظرية رودبرتوس تلك.والأعمال التالية هى أفضل

---

(٧٢) إن وحدات العمل، لدى كل من أوين ورودبرتوس، وبنفس الطريقة من حيث الجوهر، تمثل ليس فقط ما تمثله وحدات الذهب فى عملة ذهبية، بل إن آلية أوراق العمل النقدية هذه labour money تفيد فى "تصحيح" القيم.

(٧٣) التى تعنى ريع الأرض بالمعنى المعتاد، وليس بمعناه لدى رودبرتوس حيث يشمل الأرباح والفائدة وريع الأرض.

كتابات رودبرتوس: Zur Erkenntniss unsrer staatswirthschaftlichen Zustande (1842); Sociale Briefe an von Kirchmann (1850-51; English trans. as Overproduction and Crisis 1898; 2nd ed., 1908); Zur Erklarung und Abhulfe der heutigenCreditnoth des Grundbesitzes (1868-9).أما أعماله الأخرى المهمة بالنسبة لنا بما فيها رسائل تتضمن بعض التوضيحات، فقد نُشرت من حين إلى آخر بعد وفاته. ثمة أدب واسع حول رودبرتوس معظمه ألمانى. ولكنى أشير فقط إلى العمل: (H. Dietzel, Karl Rodbertus) 1886-8 الذى يعوض، بطريقة تحليلية، ما كان ينقص ذلك الأدب من معلومات بسبب تاريخ صدوره. وكانت مأثرة أ. فاجنر A. Wagner هى التى دفعت رودبرتوس إلى الصدارة فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

وستتضح، كلما تقدمنا فى دراستنا، الأسباب التى تبرر الاعتقاد بأن حصر مفهوم المدرسة التاريخية فى الاقتصاد Historical School of Economics بعهد جوستاف فون شمولر ومجموعته (انظر الجزء الرابع، الفصل الرابع، أدناه) من شأنه أن يقدم صورة واقعية عن التطورات فى حقلنا. وهذا يعنى أن الحديث عن مدرسة تاريخية قديمة Older Historical School لا يشكل عادة جيدة- وهو مصطلح جرى إدخاله، فى السجال ضد "المذهب التاريخى" لشمولر بشكل رئيسى، لكى يُستعمل للإشارة إلى مجموعة الكُتّاب الذين لم يُظهروا أى عداء "للنظرية"، رغم تقديرهم لأهمية البحث التاريخى. ومن المهم التشديد على أن موقفًا كهذا لا يمثل صفة مميِّزة، وأن الاقتصاديين الذين يُذكرون ضمن هذا السياق عادة لا يشكلون مجموعة معينة، ناهيك عن أن يُشكِّلوا مدرسة بأى معنى مفيد. ولكن ينبغى علينا أن نذكر هؤلاء الاقتصاديين أنفسهم: هيلدبراند ونيس وروشر. لقد اقترب هيلدبراند كثيرًا،[٧٤] وهو رجل كان له نشاط لا يهدأ وتأثير كبير، من أن يكون

---

(٧٤) وهو برونو هيلدبراند Bruno Hildebrand (١٨١٢-١٨٧٨)، وعمله الرئيسى هو: Die Nationalokonomie der Gegenwart und Zukunft (١٨٤٨؛ والذى أصدر جيرج طبعة جديدة منه عام ١٩٢٢) الذى يتجلى فيه عداء هيلدبراند لمفهوم القانون الطبيعى (بالمعنى الذى يجعل القوانين الاقتصادية مماثلة معرفيًا للقوانين الطبيعية)؛ كما يشدد هذا العمل على الطابع الأخلاقى للاقتصاد (إذ يستعمل هيلدبراند مصطلح kulturwissenschaft بالمقارنة مع علم الطبيعة physics،Naturwissenschaft) وعلى خصائص أخرى ترد فى إعلانات برنامجية خاصة بمدرسة شمولر وفى مناهج فندلباند Windweband وريكرت Rickert المتعلقة بالعلوم الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فقد قدم هيلدبراند بحثًا تاريخيًا. ولكن بيانه البرنامجى، فى صدر العدد الأول من مجلة Jahrbucher fur Nationalomonomie und Statistik، التى أسسها عام ١٨٦٢، كان يتميز=

اقتصاديًا تاريخيًا بالمعنى الذى اللاحق والحقيقى لهذا المصطلح. أما نيس، وهو أحد أهم الكُتاب فى علم الاقتصاد الألمانى، فسيرد ذكره ضمن عرضنا الخاص بالفترة القادمة التى يعود إليها عمله الرئيسى. ورغم أن هذا العمل كان فى حقل النظرية الاقتصادية، فإن حقه فى مكان ما فى المدرسة التاريخية القديمة يقوم فقط على proffessio fidei {براعته} المنهجية التى كانت مهمة جدًا بذاتها، ولكنها لا تعنى الكثير عند أخذ تجربته الخاصة بنظر الاعتبار. ويعود هذا العمل إلى الفترة محل الدراسة وسوف يتم ذكره أدناه (الفصل الخامس، القسم ٢ب). أما روشر،[٧٥] الذى كان يُدرِّسُ فى جامعة لايبزج لست وأربعين سنة، فقط كان له، إضافةً إلى التأثير الذى تفترضه هذه المدة الطويلة من التدريس، تأثيرًا آخر من كتبه الكثيرة التى لم تهبط قط إلى ما دون المستوى المحترم: إذ تتجلى الروح العلمية الأمينة والمعرفة الفطرية القوية فى كل هذه الكتب، كما أن التعاطف الذى أبداه لكل أنواع الجهد العلمى ساعد على جعل هذه الأنواع أكثر نفعًا لأجيال عدة من الباحثين مما لو كانت أعمالاً أكثر أصالة. وقد سخر ماركس من روشر بصورة مبتذلة. كما كان هناك كُتاب بدا وجود روشر بمثابة عقبة فى طريق تقدمهم. ومع ذلك، وعلى العموم، فقلما وُجِدَ اقتصادى آخر تمتع باحترام شامل تقريبًا فى داخل ألمانيا وخارجها. وبقصد امتداحه، فقد حاول الكُتاب، الذين وجدوا إن من الصعب تقديره بإسناد نتائج أصيلة إليه، العثور على شىء أصيل فى منهجه أو مدخله. وهذا يبين كيف تسنى له الوصول إلى منزلة أحد "مؤسسى" المدرسة التاريخية بشكل عام أو كقائد لما يسمى بالمدرسة التاريخية "القديمة". وقد شجع روشر نفسه على هذا

=بتحرره ولم يهدف، كما هو واضح، إلى إطلاق مجموعة منهجية متميزة أو مناصرتها. وفى جميع الأحوال ينبغى علينا، إذا شئنا تسمية هيلدبراند اقتصاديًا تاريخيًا، اعتباره سابقًا forerunner لمدرسة شمولر وليس عضوًا فى ذلك الثالوث الذى لا يشكل وحدة حقيقية بأية حال.

(٧٥) أثمرت صناعة دبليو. ج. ف. روشر W. G. F. Roscher (١٨١٧-١٨ ٩٤) السخية عددًا كبيرًا من الأعمال، ذكرنا منها من قبل Zur Geschichte der engiischen Volkwirthschaftslehre im sechzehnten und siebzenhnten Jahrhundret (1851-2) and Geschichte der Nationakokonomie in Deutschland (1874)، وهى تمثل نصبًا للعمل العلمى. وإذ نهمل كل المواد الأخرى المؤثرة التى تضم، بين أمور أخرى، مساهمتين إضافتين له فى تاريخ علم الاقتصاد وعدة دراسات فى التاريخ الاقتصادى، فسوف نكرر فقط عمله الناجح جدًا: System der Volkwirtschaft الذى صدر فى خمسةِ أجزاء: Grundlagen der Nationalokonomie (١٨٥٤؛ الطبعة السادسة والعشرين ١٩٢٢؛ وترجم للإنجليزية عام ١٨٧٨)؛ ...Nationalokonomik des Ackerbaues (١٨٥٩؛ الطبعة الرابعة عشرة ١٩١٢)؛ Nationaloknomik des Handels und Gewerbfleisses (١٨٨١؛ الطبعة الثامنة ١٧-١٩١٣)؛ System der Finanzwissenschaft (١٨٨٦؛ الطبعة الخامسة ١٩٠١) و System der Armenpflege und Armenpolitik (١٨٩٤؛ الطبعة الثالثة ١٩٠٦).

بحديثه المتكرر عن منهجه التاريخي أو وجهة نظر التاريخية. ولكننا سنجد فيما بعد أن هذا المنهج لا ينطوي على شيء كثير، وأن روشر يجب أن يُصنف، بقدر تعلق الأمر بجهازه التحليلي، كنصير ممتاز"للكلاسيك" الإنجليز، رغم أنه نصير قُدِّرَ له أن يمتلك ميلاً قويًا للتوضيح التاريخي بصورة خاصة.

وأعتقد أن هذه المناقشة تلخص السمات البارزة للمشهد التي من الضروري أن نتذكرها لأغراضنا. إن عدم الكمال أمر محتوم في مجازفة من هذا النوع ولا ينبغي الاعتذار عنه. ولكن رغم ذلك، فمن المرغوب فيه كما يبدو أن نُكَفِّرَ عن غياب ثلاثة أسماء قد يفتقدهم القراء. لقد ذكرتُ سابقًا لورنس فون شتاين Lorenz von Stein بالارتباط مع التفسير الاقتصادي للتاريخ، وربما كان يتوجب على ضمه إلى خلاصتنا هذه لأن أعماله الأكثر أهمية نُشرت كلها ضمن الفترة المدروسة لأول مرة. ومع ذلك، فقد حوّلته إلى الفترة القادمة لأن تأثيره كان قد تزايد كثيرًا في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر. كما فعلتُ المثل مع البرت شافل Albert Schaffle، وللسبب نفسه. ولكني أنوي انتهاز هذه الفرصة للتعليق بإيجاز على دوهرنج الذي يتعذر تقديمه في أي مكان آخر.

كان يوجين ك. دوهرنج Jugen K. Duhring (١٨٣٣-١٩٢١) قد هجر مهنة المحاماة لضعف في بصره تلاه عمى كامل مما دفعه إلى العمل الأكاديمي، من جهة، و إلى أن ينكب على جهد فكري قاده إلى أن يغزو قطاعًا واسعًا امتد من الرياضيات والميكانيكا والفيزياء النظرية عمومًا إلى علم الإتنيات والاقتصاد والفلسفة. وقد تمثلَ العمل الفذ المثير للإعجاب - الذي يكاد لا يُصدَق فعلاً- في اكتسابه البراعة الضرورية لتحقيق أعمال أصيلة ضمن امتدادات ذلك القطاع الواسع. وبشكل خاص، فقد نشر تاريخًا لامعًا للميكانيكا (Kritische Gechichte der allgemeinen Principien der Mechanik, 1873) انتزعَ من أعضاء لجنة التحكيم، عند منحه جائزة أكاديمية، تعليقًا متميزًا مفاده أن هذا العمل يتجاوز كثيرًا ما كان ضروريًا لنيل تلك الجائزة. والأكثر أهمية هو إشارة إرنست ماخ Ernst Mach إليه بصورة مهيبة (انظر مقدمة الطبعة الأولى لعمل الأخير Mechanics). وعلاوة على ذلك، فلم يكف دوهرنج عن احتلال مكان بارز في تاريخ التيارات الفكرية المعادية للميتافيزيقا والتيارات الوضعية. وفي مجال آخر من الفكر- في فلسفة الحياة التي تناظر المعنى الأقدم لمصطلح فلسفة- طوّر دوهرنج موقفًا

أو نظامًا قد نحبه أو لا نحبه ولكنه مهم وأصيل معًا (وقد أسماه "المذهب الشخصى" personalism). ثم أن هناك فلسفته الاجتماعية- أو نظام الإصلاح الاجتماعى- التى تستحق نفس التقييم (وقد أسماها دوهرنج الفلسفة "المجتمعية" societary؛ وهى تمتلك بعض القربى بفلسفة رودبرتوس). أما أن هذا المفكر المهم لم يلق سوى الصد، فينبغى البحث عن أسبابه أساسًا فى مزاجيته الشديدة والعدوانية معًا، وفى أنه، أثناء تهجماته الضارية، كان يخلق أعداء من جميع الأفراد والمجموعات عمليًا ممن أشار إليهم بأية حال. ومع ذلك، فقد انبعث اسمه فى عشرينيات القرن العشرين. وتأتى إشارتنا إلى كل هذا لكى نبين أن موقف الازدراء منه كان فى غير محله ولتحصين أنفسنا ضد سوء الفهم المحتمل أيضًا.

وفى مجال السوسيولوجيا الاقتصادية، يمتلك دوهرنج عملاً مهمًا يستحق التقدير: نظريته المعادية للماركسية - التى يمكن الدفاع عنها جزئيًا - التى تذهب إلى أن العديد من علاقات الملكية فى العهد الرأسمالى لم تنتج عن المنطق الاقتصادى للرأسمالية فقط، بل أيضًا من أسباب سياسية ذات جذور فوق اقتصادية. ولا توجد لدى دوهرنج فى أى مجال آخر، ما دمنا نستبعد الفكر السياسى والتوصيات المتعلقة بالسياسة، مساهمة يمكن ذكرها. كان دوهرنج تقنيًا سيئًا، وهذا أمر غريب حينما نأخذ ما أنجزه فى الميكانيكا بنظر الاعتبار. ولم يدرك دوهرنج الضعف التحليلى فى الحجة القائلة أن الملكية الرأسمالية (لأسباب مؤسسية) لا توفر للطبقة العاملة سوى حدًا أدنى من متطلبات المعيشة وتحرمها من ثمار التقدم التكنولوجى (مما يوجب على الدولة أن تتدخل لتأمين حصة مناسبة للعمل- وهذه صلة قربى أخرى له برودبرتوس). وكان دوهرنج متحمسًا لكارى Carey دون حدود، كما دخل فى نوبة غضب شديدة بسبب انتحال باستيا Bastiat، ولكنه لم يتمكن من النقاط القوية أو الضعيفة فى نظام كارى. ولأن هذا هو ما يهمنا، فلن تتوافر لنا فرصة أخرى للإشارة إلى دوهرنج مرة أخرى.ويقع فى حقلنا الخاص ما يلى فقط من أعماله: Carey"s Umwalzung der Volkwirthscaftslehre und Socialwissenschaft (1865) ; Capital und Arbeit ... (1865) ; Kritische Grundlegung der Volkwirtschftslehre (1866) ; Kritische Geschichte der Nationalokonomie und des Socialismus (1871) ; Cursus ... (1873).
انظر إى. لاسكين E. Laskine: " Les Doctrines economiques et siciales

d"Eugene Duhring," Revue d"historie des doctrines economiques et .(sociales (1912) and G. Albrecht, Eugen Duhring ... (1927

٦- إيطاليا

إن البنية السياسية والإدارية لكل بلد تتجلى فى تنظيم عمله العلمى. وهكذا، فقد كان العمل العلمى، كأى شيء آخر، مُركَّزًا بدرجة عالية فى فرنسا. وفى إنجلترا، أنتجت ظروف مختلفة تمامًا نتيجة مشابهة: إذ نجد فى كل الحقول، بما فيها علم الاقتصاد، مجموعة صغيرة نسبيًا ومترابطة بشكل وثيق تمخضَ الانتقاء الحاد فيما بينها عن تخفيض عدد الأسماء ذات الأهمية الحقيقية. ومن السهل وصف مثل هذه البنى. أما علم الاقتصاد الألمانى، الأقل تركزًا، فيثير مشاكل أعظم. ولكن علم الاقتضاد الإيطالى كان حتى أقل تركزًا. وأعترف بعدم قدرتى قط على تقديم صورة مقبولة ضمن المجال المتاح. وكل ما يمكن قوله عن البحث الاقتصادى، الذى تحقق خلال الفترة محل الدراسة فى المراكز المختلفة من حياة البلد، هو أن هذا البحث لم يكن بمستوى إنجازات العهود المبكرة، عهود بيكاريا Beccaria وفيرى Verri، أو العهود اللاحقة الخاصة ببانتاليونى Pantalioni وباريتو Pareto. ويتجلى هذا الأمر بأشكال عدة، وبخاصة فى قوة هيمنة التأثير الأجنبى. والأمثلة التى يعطيها سمث، ومالثوس، وريكاردو وساى، سواء عند قبولها أو تعرضها لنقد معاكس، كانت تجسد نقاط الانطلاق والمادة للعمل الذى غالبًا ما كان عملاً مقتدرًا ولكنه عمل تابع derivative أساسًا. ومن هنا أيضًا ينبع الاهتمام المتميز سواء بالأعمال الإيطالية عن الماضى (المجلدات الخمسين لمجموعة كوستودى:[٧٦] Scrittori classici italiani di economia politica التى ظهرت خلال الفترة ١٨٠٣-١٨١٦) أو المتعلقة بترجمة الأعمال الأجنبية (السلسلتين الأولى والثانية من: Biblioteca dell"Economista, 1850-68). وهذا هو الشيء الأكثر بروزًا، لأن فحص الوقائع المتوافرة يكشف عن قدرات كبيرة فى مِلاك علم الاقتصاد الإيطالى. ولغرض التوضيح، أذكر اثنين من الكُتاب اللامعين، روسى

---

(٧٦) والظاهرة ذاتها نجدها فى إسبانيا: فقد نُشر خلال الفترة ١٨٠١ -١٨٢١ عمل جوان سمبير جورينس .Biblioteca espanola economico-politica :Juan Sempere y Guarinos

وسيالوجا، اللذان يشير سجلهما أيضًا إلى قضية الضعف النسبى للأعمال العلمية للرجال الأقوياء[٧٧] القضية التى تعرَّفنا عليها من قبل وهى القصة ذاتها دائمًا. ويجسد فالريانى وروماجنوسى[٧٨] مثالين على الضعف النسبى للأعمال الاقتصادية بسبب ضخامة المادة المدروسة فحسب.

وقد أثمر الجهد الأكثر تركيزًا عن عمل مهم فى حالات جيوجه وفوكو فى الجزء الأبكر من هذه الفترة، وميسداجليا فى الجزء المتأخر منها. إن أحسن وصف لعمل جيوجه[٧٩] هو إن هذا العمل يمثل محاولة لإعادة كتابة العمل Wealth of Nations من زاوية إيطاليا الموحدة التى تصورها غيوجه. وينطمر لب هذا العمل فى كومة عقيمة من النفايات، رغم أن العمل الإحصائى الوارد فيه يخفف جزئيًا من وطأة هذا الأمر. أما فوكو،[٨٠] فمن الأسهل إنصافه. فقد كان فوكو مُنظِّرًا

---

(٧٧) آمل أن أتمكن من رسم صورة لبيليجرينو روسى Pellegrino Rossi (١٧٨٧-١٨٤٨) الذى يكشف فشله فى عدة نشاطات سياسية عن مقدرة أكثر مما تكشفه نجاحات كتاب آخرين. وهذا الإيطالى- الذى أصبح مصلحًا دستوريًا سويسريًا وبروفيسورا للتاريخ الرومانى، ومن ثم بروفيسورا للاقتصاد والقانون الدستورى فى باريس ونبيلا فى فرنسا، وسفيرًا لفرنسا لدى روما بعدئذ، ووزيرًا بابويًا أول مرة أخرى - قدّم، من بين أشياء أخرى، العمل Cours d economie politique (١٨٤٠-١٨٥٤؛ الذى صدر المجلدان الثالث والرابع منه بعد وفاة روسي) الذى كان عملاً جديرًا بالنجاح، ولكنه لا يستحق أى ذكر آخر فى تاريخ التحليل. ولكن كل الآفاق الثقافية الواسعة، كل البصيرة العملية التى يحفل بها كل موضع من هذا الكتاب، لا تغير شيئًا من حقيقة إن الكتاب، من ناحية التحليل، كان عبارة عن مذهب ريكاردى مخفف مع شيء من ساى. أما انتونيو سيالوجا Antonio Scioloja (١٨١٧-١٨٧٧)، فقد كتب عملاً يتعذر وصفه: I principii della economie sociale (1840)، ولكن هذا العمل كان، رغم ذلك، حسن الإعداد وناجحًا، دون أن يكتب سيالوجا أشياء كثيرة أخرى. ولكن عُمْر سيالوجا كان ٢٣ سنة فقط حينما أصدر هذا العمل! فأى جهود كان قد بذلها هذا الإنسان ليتمكن من تأليف عمل فذ كهذا، فى ظل غياب علم السياسة، والخدمة المدنية العامة، وما شابه ذلك، ومع اقتران كل ذلك بالسجن، والنفى، والعمل فى الوزارة.

(٧٨) كان ل. م. فالريانى L. M. Valeriani (١٧٥٨-١٨٢٨) موسوعيًا ومحط الإعجاب فى زمانه وبلده. وقد أحسن استعمال الجهد المحدود، الذى احتفظ به لعلم الاقتصاد، فى نظريته المتعلقة بالأسعار (Del pezzo delle cose tulte mercantili, 1806) التى كان بمستطاع سنيور وميل الاستفادة منها فى كيفية معالجة دوال العرض والطلب. ويدين التاريخ الإيطالى له (ولسيالوجا) باستعمال الرياضيات. ولكن مزيته (ومزية سيالوجه)، فى هذا المجال، نادرًا ما تتجاوز تصور ذلك الأمر كإمكانية كبيرة. وقد تخيل تلك الإمكانية كتاب آخرون مثل فوكو Fuoco. أما اسم ج. د. روماجنوسى G. D. Romagnosi (١٧٦١-١٨٣٥) فقد خلد فى تاريخ القانون وعلم الجريمة. كما إنه كان أيضًا فيلسوفا، ورياضيًا، وفيزيائيًا إلى حد ما. أما فلسفاته الاقتصادية، التى كانت تحمل طبيعة anti-etatiste {معادية لاشتراكية الدولة} ولكن مساواتية، فلا تستحق أن نهتم بها - ومن الممكن أن توصف بأنها تمثل جذور المذهب النفعى الإيطالى.

(٧٩) كل ما أعرفه عن ميلكيور جيوجه Melchiorre Gioja (١٧٦٧-١٨٢٩) هو أن عمله opere princi pali نشر خلال الفترة ١٨٣٨- ١٨٤٠، بعد وفاته.

(٨٠) Francesco Fucco (1771-1841). Saggi economici (1825-7) and Introduzione..dell

بارزًا لا يستحق الإهمال. وكان تحليليه أصيلاً حقًا فى بعض الأجزاء كما هو الحال عند استعماله لمفهوم النهايات فى علم الاقتصاد، مثلاً. ويتجاوز مفهومه للتوازن الاقتصادى مفهوم ساى من بعض النواحى. كما يُشار إليه بصورة منتظمة فى التواريخ الإيطالية، وبخاصة بالارتباط مع اهتمامه بنظرية الريع، ولكن دون أى تأثير قط، كما يبدو. بيد إن الأمر كان مختلفًا مع ميسداجليا.(٨١) وقد اخترته لوضعه الاستراتيجى فى تاريخ الاقتصاد والإحصاء فى إيطاليا. وقد عبّر مافيو، كما أتصور، عن اعتقاد غالبية الاقتصاديين الإيطاليين حينما كتب إن ميسداغليا كان أحد ثلاثة- والآخران هما كوسا وفيرارا- ممن شكلت تعاليمهم "كل"(؟) الاقتصاديين الإيطاليين فى الفترة التالية، التى عاد فيها الاقتصاد الإيطالى للإشعاع بقوة. ولا تستند هذه المكانة الراسخة على أى من أعماله الفردية بذاتها، مع إن معظمها ينم عن مستوى علمى عالى، مثل بحوثه عن القروض الحكومية والسكان- وهما البحثان الوحيدان اللذان يعودان إلى الفترة المدروسة- والنظرية الإحصائية والنقود. فتأثير هذه الأعمال قد نتجَ عما مثّلته من رسائل عن الروح العلمية وكأمثلة على البحث الذى يرفض خدمة الوضع القائم، أكثر مما نتجَ عن مساهمات هذه الأعمال فى الموضوعات التى تناولتها. كما نضيف أيضًا الكاتب نازانى لنفس السبب الذى يجعلنا نضم كيرنس للاقتصاديين الإنجليز الذين يعودون إلى هذه الفترة: فقد يمثل نازانى أبرز نصير إيطالى للنظرية "الكلاسيكية"، وإن مساهماته تتعلق بهذه الفترة، رغم تواريخها.(٨٢)

---

economia industriale (1825). والقطعة المهمة الأخرى من ذلك العمل التى تحتل مكانة فى السجال الطويل بشأن كفاءة الائتمان: Magia del credito svelata، نشرت عام ١٨٢٤، ضمن متابعة لصفقة أعمال متميزة، من قبل ويلز Welz الذى ادعى أنه صاحب تلك القطعة.

(٨١) كان انجيلو ميسداجليا Angelo Messedaglia (١٨٢٠-١٩٠١) بروفسورا للقانون، ومن ثم للاقتصاد والإحصاء فى باداو وروما. وساهمت حياته المهنية الهادئة، التى انقطع عنها لفترة قصيرة فقط لممارسة النشاط السياسى،وكذلك تصميمه وصبره على مواصلة البحث الطويل، فى تحقيق إنجازه. ولكن الرعاية الإلهية لم تكن غائبة. إذ يقدم ميسداجليا مثالاً ممتازًا على الدراسة التى قامت على مزيج خاص من المواهب والميول والظروف التى تساعد على النجاح العلمى الراسخ وتكفى لبلوغ كل المستويات إلا أعلاها. ويجد القارئ، فى أى مرجع ذى وزن، قائمة بأعمال ميسداجليا، سيتم ذكر بعضها فيما بعد.

(٨٢) Emilio Nazzani (1832-1904), Sulla rendita fondiaria (1872)، وقد أُعيد نشر هذا العمل مع ثلاث مقالات أخرى (الأجور، الربح،"الكلاسيك" الإنجليز) فى مجلد واحد عام ١٨٨١.

وإضافة إلى نقصه البائس،[83] فإن ملخصنا هذا يعجز عن إعطاء وزن مناسب للعمل الوقائعى الذى أنجزه الاقتصاديون الإيطاليون، وبخاصة العمل المتعلق بالمشاكل الزراعية بما فيها مشاكل الملكية والاستئجار، التى يمكن أن تؤثر فينا بقوة. ولكننا لا نستطيع أن نفعل الكثير بهذا الخصوص. وسوف أذكر عمل سيالوجا، وعمل بوكاردو، والعمل الذى أحبه شخصيًا كثيرًا: عمل سيزار.[84] أما الكاتب الأكثر بروزًا فى علم الاقتصاد الإيطالى الخاص بهذه الفترة، ولربما لعشرين سنة من بعدها، فقد تركته إلى نهاية هذا القسم. فقد كان هذا الكاتب قائدًا عظيمًا، وشكّل مدرسة خاصة به. ولكن التأثر والإعجاب به كان قد تبلورَ إلى الحد الذى أضفى على شخصيته أبعادًا مضخَمة.

كان فرانسيسو فيرارا Franceso Ferrara (١٨١٠-١٩٠٠) عالِمًا سكولائيًا ومعلمًا. ولكنه كان أيضًا رجل سياسة لعب دوره فى تكوين إيطاليا موحدة وفى تنظيم الدولة الوطنية الجديدة. وثمة سببان لإشارتى إلى تلك النشاطات و إلى اهتمامه العاطفى بقضايا السياسة الاقتصادية. أولاً، لأنها تفسر لماذا يتحدث فيرارا إلينا، مثلما يفعل ريكاردو، من على علية لم تستند على العمل العلمى فقط: إذ يمكن للإيطاليين أن يسجلوا ذلك الاقتصادى العظيم كأحد آباءهم المؤسسيين لدولتهم. ثانيًا، لأن تلك النشاطات ومواقف فيرارا عند مناقشة القضايا العملية تُبرز شخصيته جيدًا: فقد كان رجلاً فى غاية الحرص على كل ما له صلة بأمور الشرف والضمير، منيعًا ضد أى إغراء- فى أوساط كان فيها الكثير من ذلك- محبًا لوطنه حبًا طغى على أى شئ آخر، ولم يجامل عند معالجة الأخطاء؛ بيد إنه كان أيضًا نظريًا عنيدًا يصعب تصوره تقريبًا. ومن الناحية الاقتصادية والسياسية، كان فيرارا ليبراليًا مغاليا، بالمعنى المحدد فى الفصل الثانى من هذا الجزء، وكان فيرارا يَعْتَبر

---

(٨٣) يمكن ملأ إحدى الفجوات العديدة بالإشارة إلى تاريخ علم الاقتصاد الإيطالى: Storia della economie pubblica in Italia (1829)، الذى كتبه كونت بكيو Count Pecchio والذى وبخه عليه ماك كولوخ- من بين كل الكتاب- لانحيازه الوطنى!

(٨٤) يجسد عمل ج. بوكاردو G. Boccardo (١٨٢٩-١٩٠٤): Trattato teoico-pratico di economia politica 1853) الجواب على دعاء الطالب قبل الامتحان. وهو يمثل رسالة أخرى من ميلان. أما عمل كارلو دى سيزار Carlo de Cesare (٨٢-١٨٢٤): Manuale di economia pubblica (1862)، فرغم أنه "كلاسيكى" أساسًا، بيد أنه يمثل شيئًا أكثر من ذلك، شيئًا أوسع وأعمق من عمل بوكاردو. إنه عمل كاتب بارز تشتمل سيرته على تقارير ممتازة حول كثرة من القضايا الشائكة – إنه عمل أحد أولئك الكتاب الذين هم موظفون يقدمون لبلدانهم خدمة لا تثمَّن، بل أنهم، فى الواقع، يكرسون أنفسهم كليًا إلى الخدمة بحيث أن المعرفة لن تتقدم قط ما لم هناك أنواع أخرى، فكرية، من العمل.

أقل انحراف عن تلك الليبرالية المغالية أمرًا محرمًا. ومن هذه الناحية، مثل كثير من الليبراليين، كان فيرارا متعصبًا على نحو استبدادى- وهذه كانت لُقية بالنسبة للخصم الذى يعرف كيف يستفيد منها. ولا يبدو أن فيرارا حاول يومًا أن يفهم وجهة نظره غيره. وكانت السياسة الاجتماعيةSozial politik تثير غضبه بكل بساطة. وتهمنا هذه النقطة لأن وضعه فى شئون العلم كان يشبه مثيله فى شئون السياسة. فقد كان يثق ثقة عمياء فى إمكانات النظرية الاقتصادية: ولذلك، كانت المدرسة التاريخية أيضًا تثير غضبه بكل بساطة. إن مثل هذه القيادة لها مخاطرها كما هو واضح. ولكن لا ينبغى أن ننسى مزاياها. فقوتها فى الإقناع مؤكدة. كما أنها قادرة بقوة على تجنب النظرة أحادية الجانب والضيقة. إذ حمل فيرارا راية النظرية الاقتصادية فوق قطعة قاحلة من الأرض، محافظًا على حيويتها، واجدًا فيها من النفع ما لا يجده سوى الإنسان المتحمس، مستثيرًا جمهوره، ومهيئًا الأرضية لأشياء أفضل فى المستقبل. وهذا هو إنجازه، وهو إنجاز كبير حقًا. ولكن مآثره فى عالم التحليل الاقتصادى كانت غير موفقة بصورة واضحة، رغم كل ثناء الكُتاب اللاحقين عليه ورغم كل الجهود المبذولة لتفسيره على نحو ملائم. لقد كان فيرارا يدرك بوضوح كافٍ أن الظواهر والمشاكل الاقتصادية تشكل مجموعة متماسكة وان نظرية القيمةً هى التى توحدها. ولكنه تبنى، كأساس لنظرية القيمة هذه، مبدأ "تكلفة إعادة الإنتاج"، مُعَبَّرًا عنها بالعمل، وهو مبدأ لا يمكن تعميمه إلاّ على أساس التلاعب بالمنطق إلى أعلى درجة؛ ورغم ذلك، فهو لا يخبرنا بأكثر مما يخبرنا به مبدأ تكلفة الإنتاج القديم عند صياغته بصورة صحيحة. وليس ثمة معنى من إبراز بعض مواقف فيرارا وانتقادها كأمثلة على طريقة تفكيره. وبدلاً من ذلك، دعونا نُكبر ذلك الكاتب الاستراتيجى الذى حقق الإنجازات حتى بذلك الجهاز غير الكفء وأن نضيف إن مناقشاته الموحية للكُتاب الأقدم وكتاباته حول المصارف، الأوراق النقدية الحكومية، وموضوعات أخرى، كانت تتضمن عدة أشياء ثمينة. وقد ذكرنا من قبل عمله الأكثر أهمية: Exame storico-critico di economisti e dottrini economiche del secolo XVIII e prima meta XIX, 1889-90. وللاطلاع على تقييم أكثر ملائمة، انظر الخلاصة الباهرة للبروفيسور ج. هـ. بوسك G. H. Bousquet: "Un grand economiste Italien, Franesco Ferrara، المنشورة فى مجلة Revue d histoire economique et sociale, vol. xiv, 1926، وكذلك المقدمة والملاحظات على عمل فيريرا: Oeuvres

economiques choises (الذى نشــره غ. ه. بوســك وج. كريســافولى G. H. Bousquet and J. Crisafulli، ١٩٣٨).

٧- الولايات المتحدة

بالنسبة للفترة السابقة، وجـدنا أن الأدب الاقتصـادى المحـدود الخـاص بالولايات المتحدة لم يستحق تمامًا التقدير الضئيل الذى تعطيه أكثرية الاقتصـاديين الأمريكان. أما بالنسبة للفترة محل الدراسة، مع ذلك، فإن الاعتقاد الذى عبّر عنـه دونبار عام ١٨٧٦ والقائل إن الأدب الأمريكى "لم يساهم بتطوير نظرية الاقتصـاد السياسى"(٨٥) لم تثبت عدم صحته المعلوماتُ التى وفرتها البحوث الأكثر حداثة. إن هذا الاعتقاد غير صحيح حقًا إذا أخذنا بنظر الاعتبار المشاكل التى أثارهـا ذلـك الأدب والمقترحات التى قدمها والعمل الوقائعى الذى أنجـزه، ولكنـه صـحيح إذا شددّنا على كلمة "نظرية". ونظرًا إلى أن هذا يمثل الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين، فإن تقريرنا يمكن أن يكون مختصرًا. ولكن قبل طرح هذا التقرير، أود أن أسـأل لماذا كان يجب أن يكون الأمر كذلك.

إن العقول غير المتمكنة من سوسيولوجيا العمل العلمى تفترض أن التحليـل يتبع المشكلة العملية أو، بعبارة أخرى، إنها تفترض إن التحليل تحفزه احتياجـات

(٨٥) C. F. Dunbar (1830-1900),"Economic Science in America, 1776-1876," North American Review, 1876, reprinted in his Economic Essays (1904). ولمعلومات أكثر أنوى طرحها، يمكن للقارئ الرجوع الى: E. R. A. Seligman,"Economics in the United States"، وهذا العمل عبـارة عن مقالتين شكل منهما المؤلف فصلاً من كتابه: Essays in Economics (1925)؛ ف. أ. فيتر F. A. Fetter: "The Early History of political Economy in the United States," in Proceedings of the American Philosophical Society 1943. ومن بـين الأعمـال الأمريكيـة الأخـرى حـول الموضوع، أود ان اذكر بشكل خاص ج. ر. تيرنر J. R. Turner: The Ricardian Rent Theory in Early American Economics (1921)؛ وثبوت المراجع النافعة لـدى م. ج. ل. أوكـونر M. J. L. O"Connor: Origins of Academic Economics in the United States (1944). أما المساهمة غير الأمريكية الأكثر أهمية، كما تبدو لى، فيمثلها عمل إى. تاينهاك E. Teilhac: Pioneers of American Economic Thought in the Nineteenth Century (trans. from the French by E. A. J. Johnson, 1936) - وهو كتاب أكاديمى أشعر بميل شديد للتوصية به لأن منهجه يختلف عن منهجـى بشكل تام.[بعد إكماله لتاريخه، أضاف ج. شومبيتر عمل هـ. دورفمـان H. Dorfman: Economic Mind in American Civilization الذى يغطى مجلداه الأولان (الصـادران ١٩٤٦) الفتـرة ١٦٠٦-١٨٦٥، بينما يغطى المجلد الثالث منه (الصادر ١٩٤٩) الفترة ١٨٦٥-١٩١٨.]

الحياة. ولكن بالنسبة لهذه الفكرة، كانت هناك مشاكل عملية كثيرة، وإن هذه المشاكل كانت موضع مناقشة حماسية، بل كانت تُناقش أحيانًا بدرجة من الانفعال لا تتناسب مع أهميتها قط. ومع ذلك، فمن النادر أن نجد علامات على أنها قدمت دافعًا ما لتطوير أدوات تحليلية لمعالجة تلك المشاكل. وعلاوة على ذلك، كان هناك طلب واسع على التعاليم الاقتصادية- حيث تجاوز كثيرًا العددُ المطلوب من المعلمين المؤهلين العددَ المتوافر منهم- الأمر الذى استدعى وضع مقررات ومراجع مدرسية. ويمكن للمرء أن يتصور إن إعطاء مقرر أو كتابة مرجع مدرسى يمكن أن تدفع المرء إلى التفكير قليلاً لأجله هو، على الأقل، وانه قد يكون من الصعب على المرء أن يفعل أى من هذين الأمرين دون أن يسأل نفسه، حين يستعرض مادته التى دفعه إليها ذلك الطلب:"هل كان بمستطاعى أن أفعل أفضل من هذا"؟ ولكن الأمر ليس كذلك،"كما هو واضح": فالطلب على المقررات والمراجع المدرسية ينتج مقررات ومراجع مدرسية، وليس أى شىء كثير آخر. ألا تبين الموضوعات الواردة فى هذا الكتاب هذا الأمر، أى أن الحاجة لا تمثل الشرط الضرورى والكافى للتقدم التحليلى، وأن الطلب على التعاليم يخلق تعاليم وليس عملاً علميًا بالضرورة؟ ومع ذلك، فإن الحل يبدو سهلاً. إذ نعثر عليه بمجرد أن نلاحظ أن غياب البحث الإبداعى لم يكن مقتصرًا على علم الاقتصاد الأمريكى فى تلك الفترة. إذ نجد نفس الحالة من الأشياء فى تخصصات أخرى كالرياضيات والفيزياء النظرية، مثلاً، حيث لا نعثر على ما يمكن تسجيله إلى أن نصل إلى الذروة اليتيمة التى بلغها ويلارد جبس Willard Gibbs- هذا رغم أنه لم تكن هناك قلة فى المشاكل التكنولوجية، التى، فوق ذلك، تم حل بعضها بنجاح باهر. وهذا يطرح سببًا عامًا، لا اعرف كيف أننا لا نراه فى ظروف البلد وقابلية أفراده: وهو مهمة استغلال إمكانات البيئة الطبيعية- التى طرحت نفسها، فى ظل البنية الاجتماعية المعطاة، فى صورة فرص ليس لها نظير للنشاط المربح business enterprise- التى امتصت الموهبة الخلاقة للبلد وسحبت إليه مثل هذه الموهبة من الخارج. فالدوائر التى رعت الفكر والثقافة لم تكن واسعة الانتشار كميًا، وعقيمة فى مبادراتها العلمية. وهذا يتفق مع ما أراد دونبار قوله، كما أعتقد، رغم أنه عبّر عن نفسه بطريقة تشجع على الاعتراض.(٨٦)

(٨٦) وفى الواقع، لقد اعترض البروفيسور أ. فيتر F. A. Fetter (المذكور فى المهمش السابق) على تفسير يقوم على "البيئة" (وهذا صحيح، طبعًا، لأن الكلمة نفسها لا توضح أى شىء) وأحل محل "البيئة"=

ولكنى شددت على كلمة "نظرية"، وكنت أقصد بها الجهاز التحليلى. ومثل هذا التشديد غير ضرورى بالنسبة لكل المراجع المدرسية التى أعرفها؛ فكلها مراجع مبتذلة commonplace، وحتى أسوأ. فالتعاليم كانت تتغذى على ماك كولوخ وساى بشكل رئيسى، وحينما كان يجرى استعمال مراجع محلية، فهى مراجع ماك كولوخ وساى، مرة أخرى، ما عدا بعض مساهمات مدرسة كارى[87] ولكن ذلك التشديد الاستثنائى على النظرية ضرورى جدًا حينما يتعلق الأمر بأهم كاتب بالنسبة للاقتصاد الأمريكى فى تلك الفترة: كارى[88] ذلك لأنه لم يفتقر إلى الإبداع إلاّ من تلك الناحية. وتعطى حالته مثالاً مهمًا عما يفعله النقص التكنيكى بسمعة كاتب ما فى الأجل الطويل:[89] فمن المؤكد أن شهرة كارى عانت من الحقد

=عاملين آخرين وهما "المرجعية الزائفة" ("للكلاسيك" الإنجليز) والتأييد المصلحى "الذى يسد الطريق أمام البحث العلمى المتجرد". ولكن العامل الأول، بدوره، يحتاج إلى تفسير: لأن وجود مرجعية معينة، سواء أكانت زائفة أم لا، لا تعنى شيئًا ما، طبعًا؛ وان الفكر الخلاّق لا يخضع لمرجعية معينة. وهكذا، فإننا إذا تمسكنا بهذا الخط، فإننا نعود مجددًا إلى البيئة، التى أمًّا أنها لا تتضمن موهبة علمية أو أنها تمتصها لأغراض أخرى. أما بخصوص التأييد المصلحى، فقد كان موجودًا بالتأكيد فى إنجلترا، حيث ازدهر التحليل الاقتصادى، رغم ذلك. كما أن التأييد المصلحى بحد ذاته لا يتصادم مع البحث العلمى. أخيرًا، فمع الاحترام الشديد للبروفيسور فيتر، أرجو الكف عن تكرار أن البروفيسورات بعيدون عن التحيز، كما أشعر بوجود شيء ما فى موقف العديد من الكتاب المرموقين لصالح المدرسة الوطنية nationalist school: وهنا، من الممكن بالتأكيد التوصل إلى تفسير آخر لآراء الاقتصاديين الأمريكيين الحمائية فى تلك الفترة والفترات التالية بعيدًا عن تأثير المصالح المالية أو الحكم المسبق.

(٨٧) حول نجاح ساى فى الولايات المتحدة وحول تأثيره على كارى، انظر: تايلهاك، المرجع السابق؛ علمًا بأن ترجمة Prinsep لعمل ساى: Traite نشرت عام ١٨٢١. والطبعة الأمريكية لعمل ماك كولوخ نشرها ج. ماك فيكارMcVickar، وهو أول من شغل كرسى الاقتصاد السياسى فى كولومبيا. وفى عام ١٨١٧ تم تقديم ديستوت دى تراسى إلى الجمهور الأمريكى بهالة شخصية تفوق ما كان لجيفرسون منها. أما بالنسبة للكتابات المحلية، فأكثرها نجاحًا، فى نظرى، كان هو عمل الثورى فرانسيس وايلاند Francis Wayland: 1837 (Elements of Political Economy). فبعد أن سمعت وقرأت عنه ملاحظات متفرقة، أصابتنى مفاجأة سارة حينما قرأته فعلاً.

(٨٨) للحصول على قائمة بأتباعه الأكثر أهمية، انظر ف. أ فيتر، المرجع السابق، ص 56n. وقد شكّل أولئك الأتباع- وربما غيرهم- مدرسة بحسب مفهومنا لهذا التعبير، وكانت تربطهم علاقات شخصية بالأستاذ Master، كما اعتادوا على تسميته. وقد حملت هذه المدرسة اسم المدرسة "الوطنية" nationalist، كما كانت تسمّى هى نفسها بهذا الاسم، علمًا بان هذا التعبير لم يكن يحمل قط أى دلالة عدوانية، كما هو حاله اليوم.

(٨٩) كانت الآراء الاقتصادية الخاصة ب هنرى س. كارى Henry S. Carey (١٧٩٣-١٨٧٩) تتحدد، جزئيًا، بآراء ابيه، ماثيو Mathew، الذى كان قد شعر بأنه أهل لأن يكون القائد "لمدرسة وطنية". وتتمثل الأعمال المهمة للابن، بالنسبة لنا، بما يلى: Essay on the Rate of Wages... ... (١٨٣٥؛ وإن هذه القطعة الاقتصادية المبكرة من أعماله تظهر ضعفه المتميز فى مجال التحليل)؛ وكذلك Principles of Political Economy (1837-40) ; The Past, The Present, The Future (1848) ; The Harmony of Interests, Agricultural Manufacturing and Commercial (1851) ; Principles of Social Science (1858-9) and Unity of Law (1872). ولا تتضمن هذه القائمة=

السياسى أكثر مما عانت من ذلك النقص، ولكن لم يكن بمستطاع أحد أن يعامله بازدراء لو أنه كان قد طرح أفكاره بدرجة مقبولة من الكفاءة.

لم تكن فكرة كارى عن الوحدة الحقيقية لكل العلوم - وهى نوع معمَّم من مذهب كونت - فكرة رجل تقيد حياته الفكرية أسوار جمركية. والرجل، الذى عبّرَ مرارًا عن تشابه القانون العلمى فى كل فروع المعرفة، كان على خطأ دون شك، ولكن أخطاءه تنطوى على عنصر من العظمة. والرجل، الذى تمكن من تصور الولايات المتحدة كعالم قائم بذاته بكل ما يتضمنه هذا من معانى اقتصادية وأخلاقية وثقافية، كان يمتلك، دون شك، هبة الرؤية الأساسية بنفس المعنى الذى كان يمتلكها ليست. وفى ضوء هذه الرؤية، فإن مذهبه الحماية لديه ومفهومه "لانسجام" المصالح الزراعية والصناعية التجارية- مفهومه للاقتصاد "المتوازن"- تكتسب أهمية جديدة، أهمية كان قد تجاهلها تمامًا أولئك الذين لم يجدوا فيه سوى ناطق رسمى باسم طبقة رجال الأعمال. لسنا بحاجة لأن نحب ذلك المذهب للحماية، ولسنا بحاجة لأن نستحسن رؤية كارى الكلية. وبشكل خاص، يمكن أن نشعر أن الولايات المتحدة كان يمكن أن تكون أكثر سعادة، وكانت ستتمتع الآن بمستوى ثقافى أرفع لو أن جزءًا أكبر من طاقاتها كان قد خُصص لمجالات أخرى غير نشاطات الأعمال ولو إن تطورها الصناعى كان أبطأ بالتالى. ومع ذلك، فهذه مسألة تقدير شخصى وهى لا تعفينا من الاعتراف بأن رؤية كارى كانت عظيمة وأن هذه الرؤية عبّرت، فى معظم النواحى، عن وضع وروح البلاد بصورة كافية. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نستطيع أن نعفى أنفسنا من الاعتراف بأن هذه الرؤيا كانت مستقلة عن تحقيقها التحليلى البائس وأنها قابلة لأن تتحقق بشكل مقبول أكثر. ورغم ذلك، فهذا بالذات هو ما رفض نُقاد كارى التسليم به. وكان معظمهم اقتصاديين قديرين إلى هذا الحد أو ذاك. ولم يكن من الصعب عليهم أن يبينوا أن نظرية كارى كانت غير صالحة قط. وعلى ذلك الأساس، فقد أدانوا رسالته دون

=كتابات كارى عن النقود والائتمان وأشياء أخرى وأن العمل ما قبل الأخير، فى القائمة، يلائم ويكفى أولئك الذين لا يرغبون بدراسة كارى دراسة شاملة. ولسنا بحاجة للولوج بالأدب المكتوب عن كارى فيما عدا الإشارة إلى نصيره الألمانى المعجب به، دوهرنج. أما ج. س.ميل، فقد وصف عمل كارى: Principles of Social Science بأنه "أسوأ كتاب للاقتصاد السياسى كابدَ أثناء قراءته كما لم يفعل منذ أى ما وقت مضى" (G. O"Brien, "J. S. Mill and J. E. Cairnes," Economica, November 1943, p. 274) وقال ميل بأنه لم يصادف قط "جهازًا كهذا من الوقائع والتفسيرات حيث إن الوثائق غير موثوق بها وتفسيرات الوقائع مشوهة وغير معقولة" (نفس المصدر السابق، ص ٢٨٠).

إيضاح حقيقة- وربما دون إدراك حقيقة- إن أساسيات هذه الرسالة كانت تتجاوز نطاق التحليل النظرى.

ويمكن إبراز هذه النقطة بوضوح أكثر من خلال مقارنة كارى بأنصار مذهب حرية التجارة الإنجليز من جهة، وبـ ليست List من جهة أخرى. فقد حاجج أيضًا هؤلاء الأنصار وليست انطلاقًا من رؤيا اجتماعية وسياسية شاملة قد نقبلها وقد لا نقبلها؛ وكلاهما، أيضًا، حاججا انطلاقًا من وجهات نظر وطنية؛ وأخيرًا، فقد دافع كلاهما عن سياسات خدمت مصالح فئات معينة أفضل مما خدمت مصالح فئات أخرى. ومن كل هذه النواحى، ليس ثمة أى اختلاف بين حالة كارى وحالتى الأنصار الإنجليز لحرية التجارة وليست فيما عدا، طبعًا، الفرق الذى ينتج عن تفضيلاتنا الخاصة. ولكن هؤلاء الأنصار حققوا رؤيتهم وتفضيلاتهم السياسية politics بطريقة تحليلية وناجحة- فنظرية التكاليف المقارنة تجسد مساهمة كبرى فى جهازنا التحليلى. وهذا الأمر، وليس دفاعهم عن حرية التجارة بحد ذاتها، هو السبب الذى يمكن أن يسوّغ مطالبتهم بمكانة ما فى تاريخ التحليل العلمى. أما ليست، فلم تكن له مساهمة أصيلة فى الجهاز التحليلى لعلم الاقتصاد. ولكنه استعمل أجزاء من الجهاز التحليلى القائم على نحو حكيم وصحيح. وهذا، أيضًا، يشكِّل مزية علمية. وتختلف حالة كارى عن هاتين الحالتين فى أنه قدَّم مساهمات تحليلية سلبية. وأرى أن هذا كان غير ضرورى قط سواء بالنسبة للتحقيق التحليلى analytical implementation للطريقة التى أبصر بها واقع ومشاكل أمريكا أو بالنسبة لصياغة سياساته، بما فيها الحماية والاقتصاد المتوازن وغير ذلك. وإذا كانت تعوزه مواهب الكاتب التحليلى المبدع، فكان بإمكانه استخدام الأدوات التحليلية المتوافرة كما فعلَ ليست، ولو أنه شرع بمعالجة معطيات الولايات المتحدة، لكان بوسعه أن يحاجج قائلاً إن الآراء الإنجليزية تجاه عدة قضايا اقتصادية لم تكن تنطبق على ظروف أمريكا وينبغى تعديلها بإدخال فرضيات وقائعية أخرى. ولو أنه فعل هذا بمستوى متوسط من البراعة، لاحتفظ منتقدوه بذخيرتهم للنيل منه فى حلبة السياسة، ولكنه كان سيكون فى وضع حسن فى الجبهة العلمية.

ومع ذلك، فقد عجزَ كارى عن تمييز العنصر النظرى فى التعاليم الإنجليزية المتعلقة بحرية التجارة عن عنصرها الوقائعى، كما عجز عن تمييز الاثنين عن عنصر الاختيار السياسى. فلم يبصر كارى سوى التوصيات العملية، وتَصَور

بشكل ساذج أن هذه التوصيات تنبع من المقدمات النظرية؛ مما قـاد إلـى تـدمير الأصل والفروع.[٩٠] فبدلاً من القول إن "الضغط السكانى" لم يكن يمثل أهمية معينة فى الولايات المتحدة بالنسبة للمستقبل المنظور، فإنه شرع بمحاولة غيـر موفقـة لدحض النظرية المالثوسية. وبدلاً من القول ببسـاطة إن أهـم الآثـار العمليـة- الاجتماعية والسياسية - لنظرية الريع "الريكاردية" لم تكن تنطبق على بلد ما يزال بكرًا، فقد حاجج بصورة غير ملائمة (فى عمله Principles of Social Science, 1858-9, not before) بأن هذه النظرية لم تكن صحيحة قط، لأن الاستزراع لـم يكن عادةً يجرى من الأراضى الأغنى إلى الأراضى الأفقر بل من الأراضى الأفقر إلى الأراضى الأغنى[٩١] وبدلاً من التشديد ببساطة على حقيقة أن منحنيات التكلفـة المتزايدة تتحول نحو الأسفل دون توقف، فى ظل ظروف التنمية السريعة، بحيـث أن النظرية "الريكاردية" التى تجعل الأسعار مساوية للتكلفة التى يتحملها المنتج "ذو الظروف الأقل ملائمة" تفقد كثيرًا من أهميتها العملية، فقد ذهب كارى إلى مناقشـة التكاليف المتناقصة والمتزايدة كما لو أنها تتضـمن فرضـيات متعارضـة حـول الظاهرة ذاتها. وحينما حلَّق كارى عاليًا، فى نظريته عن القيمة، فإنه ارتكب خطـأ فاضحًا بحيث سحق أحد عناصرها القوية. وهذه النظرية هى نظرية القيمة القائمـة على كمية العمل والتى تتضمن تطويرًا معينًا مفاده إن ما يحدد قيمة سلعة ما لـيس هو كمية العمل المنفقة فيها فعلاً بل كمية العمل الضرورية لإعادة إنتاجها.[٩٢] وقد لاحظ كارى أن هذه الكمية تنخفض بشكل سريع فى سياق التقدم التكنولوجى. ومن هذا استنتج كارى إن حصة العمل النسبية يجب أن تزداد أثناء التقدم التكنولـوجى- وهو استنتاج لا يتماشى مع منطق محاجّته، فضلاً عن أنه خاطئ حقًا. وفـى هـذه الحالة، فإن ما جاهد كارى للتعبير عنه كان خاطئًا كليًا: وكـان بوسـع المنظّـر الضليع أن يصنع منها مساهمة ثمينة، ولكن كارى جعلها تبدو وكأنها خاطئة تمامًا لأنه لم يكن قادرًا على أن يجد لها تعبيرًا دقيقًا. وليس من داعٍ للاستمرار. ولكـن

---

(٩٠) سيتبين أنه ارتكب الخطأ نفسه الذى كان قد ارتكبه منتقدوه من أنصار حرية التجارة.

(٩١) سيدرك القارئ، طبعًا، أن ما يدين كارى كمفكر ليس هو تشديده على الحقيقة التاريخية- ذلك لأن من الممكن العثور على حالة لنظريته القائلة إن الأراضى الأفقر تستزرع قبل الأراضى الأغنى من الناحية التاريخية: فهذا أمر يمكن أن يحدث لأكثر من سبب واحد- بل اعتقاده فى أن هذا التشديد، سواء أكـان صحيحًا أم خاطئًا، له صلة بالنظرية الريكاردية.

(٩٢) تختلف تلك النظرية، التى أحكم كارى صـياغتها فـى عملـه: Principles of political Economy (1837-40)، عن نظرية فيرارا لتكلفة إعادة الإنتاج اختلافًا جوهريًا.

يتبقى سؤال مهم. فهناك كثيرون ممن كان يستهويهم تشخيص كارى للواقع الأمريكى ويشاطرونه مواقفه من السياسة الاقتصادية وحماساته. فالجائزة، فى صورة النجاح والشهرة، كانت تترقب الرجل الذى كان بإمكانه تنقية مجلداته من الأخطاء ووضع نظامه فى شكل يمكن الدفاع عنه. وعلاوة على ذلك، فإن الجائزة لم تكن مخبأة- وكان هناك أتباعه الذين كان الشيء الأكثر طبيعيةً فى العالم بالنسبة لهم هو التقاطها. فلماذا لم يحاول أحد أن يفعل هذا؟ فالفرصة، إذن، لا تمثل سوى شرطًا ضروريًا وليس شرطًا كافيًا للعمل العظيم. كما أن الفرصة لا تخلق تلقائيًا الكاتب القادر على الاستفادة منها. فالعقول التى كان بوسعها إنجاز هذا العمل كانت تقوم بإنتاج الجزم.

ومع ذلك، فرغم أن أحدًا لم يتولَّ المهمة بكل أبعادها الواسعة، ورغم أن أحدًا لم يتولاها بشكل فعال حتى ولو من ناحية أى من أجزاءها، بيد أن عددًا من الكُتَّاب حاول أن يفعل ذلك ضمن نطاق ضيق وبقوى غير كافية. ولم يكن كل هؤلاء الكُتَّاب من رواد أو أتباع كارى، ولا يشكلوا أى مدرسة، بحسب فهمنا لهذا المصطلح. ولكن، نظرًا إلى إن محاجّتهم كانت تقوم على البيانات والمشاكل نفسها، والروح بنفسه إلى حد ما، فقد قدّمَ هؤلاء الكتاب أعمالاً تمتُّ بدرجة من القربى إلى أعمال كارى، إضافة إلى وجود شجرة عائلية محددة فيما بين هذه الأعمال نفسها. وقد وصف بعضهم علمه الاقتصادى بأنه اقتصاد سياسى أمريكى. ويمكن أن ينطبق هذا التعبير عليهم جميعًا بصورة ملائمة. وكلهم كانوا من أنصار الحماية تقريبًا. ولكن الشجرة العائلية تمتد لأبعد من هذا الجانب لتشمل جوانب أخرى أكثر صلة بنا، أى جوانب من جهازهم التحليلى المتواضع الذى اشتقت أكثر عناصره من آ. سمث، سواء بقبولها أو انتقادها. ومع ذلك، فلم يبرز من بينهم كاتب من الدرجة الأولى. ولم يفعلوا شيئًا تقريبًا للاستفادة من الفرصة العظيمة التى توفرت لهم. كما أنهم لم يشغلوا أى مكانة بارزة. وعليه، فهم لا يسودون ضمن القائمة التالية التى تمثل عينة عادلة، كما أتصور، لاقتصاديى الولايات المتحدة فى الفترة محل الدراسة: رايموند، افريت، توكر، بوين، واماسا، ووكر.[٩٣] إن شئنا، يمكننا

---

(٩٣) انظر تايلهاك، المصدر السابق، للاطلاع على تقييم أكثر ملائمة مما تتضمنه طريقة تناولى لدانيال رايموند Daniel Raymond (١٧٤٩-١٨٤٩)، الذى كتب: Thoughts on Political Economy (1820 ; 2nd ed., entitled Elements of Political Economy, 1823). ويعود الاختلاف بيننا، إلى حد بعيد، إلى تشديد البروفيسور تايلهاك على جانب الفكر الاقتصادى من عمل رايموند، الذى يحتل=

أن نضمِّن الأعمال الأمريكية عمل ليست المبكر، الذى كان نتاجًا مميزًا للبيئة الأمريكية، وربما أيضًا العمل العظيم لجون راى، الذى تمت مناقشته فى القسم الأول من هذا الفصل. ويستبعد هذا الأمر، طبعًا، الكتابات حول النقود والمصارف وكذلك العمل الوقائعى الأكثر أهمية الذى أنجزه اقتصاديو الولايات المتحدة.

٨- العمل الوقائعى

لقد أُتيح لنا غير مرة، فى سياق العرض السابق، الإشادة بالعمل الوقائعى الرائع factual work الذى أنجزه كُتّاب يُصنّفون عادة "كاقتصاديين عموميين" أو حتى كمنظِّرين فقط، إلاّ أنه يتعذر فهمهم بشكل كامل ما لم نأخذ بنظر الاعتبار ذلك الجزء من وقتهم وطاقتهم الذى أنفقوه على البحث عن الوقائع وتقديمها. لنلقى نظرة سريعة، مرة أخرى، على نخبة من الأسماء المعنية: بلانكى، تشاليرس، تشيفالير، جارنر، جيوجه، مالثوس، ميسداجاليا، ماك كولوخ، مانجولت، جيمس ميل(History of India)، روشر، سنيور، شتورخ وتونن. وهذه القائمة، التى يمكن توسيعها بسهولة، تبين أن علم الاقتصاد فى تلك الفترة، مأخوذًا ككل، لم يكن مجرد شيء تأملى، كما يوصف أحيانا، وأن الرأى القائل- الذى هو مصدر كثير من الجدل العقيم- إن علم الاقتصاد حينذاك أهمل العمل الوقائعى هو رأى لا يستند على أى أساس قط. وفى الواقع، فإن الرأى المعاكس هو الأقرب للحقيقة: فكثير من

=فعلاً أهمية أكثر من تحليله. ورغم ذلك، ينبغى الاعتراف بوجود جهد تحليلى فى ذلك العمل. إذ قدم رايموند نظرية لرأس المال (بمعنى السلع الوسيطة) لا تخلو من الجدارة إذا أخذنا تاريخها بنظر الاعتبار.حول العمل الرئيسى ل أ. هـ. افريت A. H. Everet انظر الفصل السادس، أدناه. وكتب جورج توكر George Tucker (١٧٧٥-١٨٦١)، بين أمور أخرى: Laws of Wages, Profits and Rent Investigated (1837)؛ كما يمكن الرجوع إلى القسم ٨ب والفصل السابع- القسم الثالث، أدناه، للوقوف على المساهمات الأخرى لهذا الاقتصادى غير الخ إلى من الأهمية. أما عمل فرانسيس بوين Francis Bowen: American Political Economy (1870 ; first publ. as Principles of Political Economy Applied to the Condition, the Resources, and the Institutions of the American People, 1856) فيرد ذكره هنا بسبب عنوانه فحسب. وتنبغى الإشارة إلى عمل أماسا ووكر Amasa Walker (وهو والد فرانسيس أ. ووكر): Science of Wealth (1866) كعمل ممثل للخط "غير الأمريكى" فى علم الاقتصاد فى الولايات المتحدة. ويحصل القارئ من قراءة الكتاب على فكرة جيدة عما كان يقدمه علم الاقتصاد آنذاك. أما بخصوص الأشياء المتبقية، فإن القارئ يجد كل ما يلزمه لمواصلة دراسته لدى سيليجمان Seligman، المرجع السابق.

نواقص الجهاز التحليلى "الكلاسيكى" تجد تفسيرها الأكثر طبيعية فى فرضية عدم كفاية كمية العمل التى بُذِلَت عليه، فى حين يتعذر بالنسبة لنا توجيه نقد مماثل للعمل الوقائعى الخاص بالفترة، وبخاصة إذا ضَمَّنَّاه، كما ينبغى، عمل المؤرخين الاقتصاديين ودارسى المؤسسات القانونية التى أخذنا عينة منها فى الفصل السابق. ويقدم هذا القسم أمثلة إضافية عن أنواع مهمة من العمل الواقعى تساعد على إتمام لوحتنا وإثبات موضوعتنا القائلة أن الفترة "الكلاسيكية" حافظت كليًا على تقليد البحث الوقائعى الذى تعود جذوره إلى القرن السادس عشر، كما نعلم.

(أ) **عمل توك حول تاريخ الأسعار** إن مما يثير اهتمامنا الخاص هو ذلك النوع من التحليل الذى يجمع بين تقديم وتفسير الوقائع بطريقة معينة يكف فيها الاثنان عن أن يكونا مهمتين منفصلتين، وأن يشترطا أحدهما الآخر فى كل خطوة: التحليل الذى يصل إلى نتائجه عن طريق مناقشة أوضاع فردية. تكفينا الإشارة إلى ذروة العمل من هذا النوع: History of Prices and the State of Circulation from 1792 to 1856 الذى كتبه توك ونيومارش.[٩٤] وكان من الأفضل تسمية هذا العمل هكذا: Analysis of England"s Economic Processes from 1792 to 1856 with Special Reference to the Condition of Currency and of Credit. وقد اعتبر جيفونس ذلك العمل "فريدًا"، وهو كذلك حقًا. إن تلك الطريقة لم تُستعمل بمثل هذا النطاق الواسع قبل ذلك العمل أو بعده، أو إن استعمالها لم يُحدث مثل هذا الأثر، بقدر تعلق الأمر بتأثيرها على البحث النظرى البحت. أما هل

(٩٤) كان توماس توك Thomas Tooke (١٧٧٤-١٨٥٨) هو مؤلف كل المجلدات الستة، إذا أخذنا كلمة "مؤلف" author بالمعنى اللاتينى لكلمة "auctor". ولكن المجلدات الأربعة الأولى فقط (المجلدان الأول والثانى ١٨٣٨، الثالث ١٨٤٠، الرابع ١٨٤٨) تعود إليه أساسًا، وقد شاركه آخرون كباحثين مساعدين. ويعود المجلدان الأخيران (١٨٥٧)، بالدرجة الأولى، إلى وليم نيومارش William Newmarch (١٨٢٠-١٨٨٢) الذى يشغل مكانته بجهده الخاص، رغم تأثره بتوك بقوة. وإضافة إلى أن نيومارش كان أحد النقاد الأكثر أهمية لقانون بيل ومذاهب "مدرسة العملة"، فقد كان نيومارش عضوًا قياديًا فى جمعية الإحصاء الملكية، وكان هو من ابتكر فكرة الرقم القياسى و"السجل التجارى السنوى" اللذان تصدرهما مجلة Economist. وبشكل خاص، فإن نيومارش لم يبتكر الأرقام القياسية (التى لم تستعمَل، بالمناسبة، فى العمل History of Prices الأمر الذى يشكل مثالاً مذهلاً على مقاومة الاقتصاديين للطرق الجديدة) ولكن "السجل السنوى" يمثل نموذجًا مهمًا لنوع مهم من العمل. ولا يدرك الاقتصاديون، حتى اليوم، أهميته العلمية أو القضايا المنهجية التى يثيرها، ولم ينجحوا إلا نادرًا فى ربطه بالنظرية الحديثة أو دوره فى تحسين عمل نيومارش. وقد أعيد نشر كتاب History of Prices عام ١٩٢٨ من قبل السير ت. إى. غريجورى T. E. Gregory، مع مقدمة تناقش طبيعة هذا العمل ومصدره على نحو أكمل، وينبغى على القارئ أن يقرئها بعناية. وتغنى هذه الإشارة عن عرض كتابات توك المتنوعة التى مهدت الطريق إلى History of Prices.

استخدمَ المؤلفان تلك الطريقة كما ينبغى، فهذا موضوع آخر. وأنا لا أقصد طبعًا الإشارة إلى حقيقة إن توك ونيومارش حاججا لصالح سياسة معينة أو، بوضوح أكثر، ضد سياسة أخرى: فهذا لا يضر بقيمة وقائعهما أو محاجّتهما؛ حيث يمكن لأى خصم تقييم هذه الوقائع والمحاجّة كما يشاء.كما لا أقصد الإشارة إلى الاستطراد والتكرار الواردَيْن فى العمل: فالاستطراد والتكرار ليسا زائدَيْن فى نظرية "واقعية" من هذا النوع realistic– فجوهر الطريقة نفسها يتمثل فى "تقليب" الأشياء، وهذا لا يمكن بلوغه بالإيجاز الريكاردى. بل أقصد الإشارة إلى نواقص جوهرية يمكن للقارئ اللبيب ملاحظتها بسرعة. إذ ينقص كلا الكاتبيْن التمكن من النظرية الاقتصادية. فتوك، إضافة إلى ذلك، كان مفكرًا "مشوشًا" نوعًا ما somewhat wooly thinker– وغالبًا ما أضر بنفسه نتيجة لعدم إدراك وجهة نظر خصمه. وهذا أمر مؤثر. ولم تكن حججه، أحيانًا، تستثير ردًا يحط من شأنه فقط، وهو رد كان مبررًا تمامًا إلى الحد الذى وصله، بل إن منزلة توك، التى كانت عظيمة فى أيامه وظلت كذلك حتى نهاية القرن، لم تكن قط كما كان يمكن أن تكون عليه لو توفرت لفكره مساحة نظرية أكبر. ورغم ذلك، فإن عمل توك هو عمل ممتاز ويشكل مثالاً يمكن الاقتداء به. ولكنه بحاجة لأن يُعيد صياغته كاتب أكثر تمكنًا أو براعةً.

(ب) **تجميع وتفسير المواد الإحصائية** رغم أن العمل، الذى يعتبر كتاب توك ونيومارش مثالاً بارزًا له، لم يكن جديدًا، بيد أنه اندفع بقوة فى تلك الفترة بفضل اكتشاف مصادر جديدة للأرقام الإحصائية. وقد حدث هذا حينما بدأت الحكومات بتأسيس مكاتب ولجان إحصائية؛ عندما انطلقت المحاولات الأولى للتعاون الدولى (إذ انعقد المؤتمر العالمى الإحصائى الأول عام ١٨٥٣)؛ حينما ظهرت الجمعيات الإحصائية فى كل مكان تقريبًا– وفى إنجلترا، مثلاً، تأسست جمعيات عدة فى خمسينيات القرن التاسع عشر، ومنها الجمعية الإحصائية فى لندن (١٨٣٤)، التى أُجيزت بعد قليل بوصفها الجمعية الإحصائية الملكية.[٩٥] وقد استمر تأليف المجاميع الإحصائية المقبولة، استنادًا إلى الأرقام الأولية التى توفرها المكاتب الرسمية، باعتباره من مهام الباحثين الفرديين إلى حد كبير، كما كان الحال فى الفترة السابقة، وبخاصة ولكن ليس حصرًا، بالنسبة للكُتّاب الذين تمكنهم

---

(٩٥) تأسست جمعية الإحصاء الأمريكية عام ١٨٣٨.

وظائفهم الرسمية من الحصول على المساعدة الضرورية. ولكن أولئك الباحثين لم يكونوا مجرد حفّارين. ولم تقتصر مهمتهم على استعراض البيانات ووضع التقديرات: فقد قدّم العديد منهم تفسيرات أيضًا. وهكذا وفّر لنا هذا المصدر رافدًا آخر لعمل يختلف حقًا عن عمل توك ونيومارش فى أنه ينطلق من المادة الإحصائية بدلاً من المشكلة الاقتصادية، وفى أنه، بالتالى، يشدد على المعلومات الإحصائية ذاتها أكثر مما كان الأمر مع توك ونيومارش. وقد قدم أولئك الباحثون عملاً تحليليًا أيضًا، مع إن هذا كان بمثابة منتج ثانوى، أحيانًا.

لقد لفتنا الانتباه، فى عهود ما قبل سمث، إلى ما يمكن وصفه بتحليل الحالة الاقتصادية فى بلد معين. أما بالنسبة للفترة محل الدراسة، فإن هذا اللون من البحث أنتج عددًا من الأعمال تقدّم كتابات كولكوهون وبورتر وتوكر أمثلة عنها.[٩٦] وكانت هذه الأعمال- وغيرها من النوع نفسه - تعانى من حقيقة أن مؤلفيها لم يعرفوا كيف يستخدموا النظرية الاقتصادية كأداة للتحليل الوقائعى؛ ولكنها، إلى

---

(٩٦) من أعمال كولكوهون Patrick Colquhoun (١٧٤٥- ١٨٢٠) الكثيرة، يلزمنا أن نذكر اثنين فقط: Treatise on the Population, Wealth, Power, and Resources of the British Empire... (1814)، الذى سخر ماك كولوخ منه بشكل لا يمكن فهمه؛ والعمل الذى نشر بعد وفاته: Considerations on the Means of affording Profitable Employment to the Redundant Population of Great Britain and Ireland (1818). ويكتسب العمل الأول أهمية عملية، ليس بسبب تقديراته للثروة الوطنية، بل لأنه، عند تفسير الوقائع المعروضة، يورد محاجّة اقتصادية مهما كانت بدائية، ولأنه حاول تحديد وحل مشاكل معينة- أى إنه أعادَ وقائعيًا، إذا صح التعبير، صياغة المذاهب الشائعة جدًا فى تلك الأزمنة.

وقد تم تحقيق هذا الأمر أيضًا بمقياس اكبر وبنجاح أعظم من قِبَل جورج ر. بورتر George R. Porter، وهو موظف حكومى ورئيس لشعبة الإحصاء فى مجلس التجارة لفترة من الزمن. وقد استحق التقدير عمله: Progress of the Nation in its Various Social and Economical Relations, from the Beginning of the Nineteenth Century to the Present Time (1836-43) باعتباره السجل الأساسى للتطور الاقتصادى الإنجليزى أثناء النصف الأول من القرنِ التاسع عشر، أى كمصدر للوقائع والأرقام الاقتصادية. وقد تمت إعادة صياغته- وبتصرف كبير فعلاً- وتحديثه، بصفته تلك، من قبَل السيد ف. دبليو. هيرست F. W. Hirst وزملاءه عام ١٩١٢. ولكن ليس هذا ما يهمنا. فالمسألة المَهمة هى أن العمل، كما خطط له أصلاً ونُفذ، هو بحث حول علم الاقتصاد العام ويدرس، على التوالى: السكان، الإنتاج، التبادل، المالية العامة، الاستهلاك، التراكم، التقدم الأدبى والمستعمرات بطريقة لا تختلف كليًا عن عمل ميل Principles وينبغى اعتباره عملاً مكملاً للكتاب الأخير: وبشكل خاص، فإن مذهب ميل ومذهب بورتر حول حرية التجارة لا يعتبران كاملَيْن دون أحدهما الآخر.

أما جورج توكر G. Tucker، فقد ذكرناه من قبل، وسوف نشير إليه مرة أخرى. وما يهمنا من أعماله هو: Progress of the United States in Population and Wealth in Fifty Years (1843 ; 2nd ed., 1855)، ويمثل هذا العمل دراسة حول الديموجرافيا الأمريكية أساسًا. ومع ذلك، فالأكثر أهمية= بالنسبة لنا هو حقيقة أن العمل يشكل دراسة حول التحليل الاقتصادى أيضًا.

الحد الذى وصلته، كانت تبحر على نفس المركب سوية مع الأعمال الحديثة من نفس النوع. أما الأنواع الأخرى من الاقتصاد الإحصائى الخاص بالفترة محل الدراسة، فسيمثلها ماك كولوخ، باكستر، ديتريسى، فيلرم، لى بلاى وويلز.

يجسد العمل الإحصائى الأكثر أهمية لماك كولوخ (انظر القسم الثانى، أعلاه): Dictionary, Practical, Theoretical, and Historical of Commerce and Commercial Navigation, 1832– وهو عمل بطولى– بحثًا ربط فيه ماك كولوخ الوقائع بالتحليل بصورة فعالة، رغم شكل العمل كقاموس. ويمثل هذا القاموس ذلك النوع من العمل الذى يصلح له ماك كولوخ حقًا– إذ لا ينبغى الحكم عليه على أساس كتابه: Principles فقط.

كان روبرت د. باكستر Robert D. Baxter (١٨٢٧–١٨٧٥) اقتصاديًا عظيم الأهمية. فمعالجته الدقيقة والفعالة لأرقامه وتقديراته (للدخل القومى والثروة) التى يُقتطَف منها كثيرًا، تثير الإعجاب، رغم أنها أقل خدماته للتحليل الاقتصادى أهمية. ومما يهمنا أكثر من أعماله هو مغامرته الجريئة فى النظرية الإحصائية المتعلقة بالفوائد التى تتراكم لدى المجتمع من خطوط السكك الحديد والنظرية المتعلقة بعبء وعائدية الضرائب (التى جمع لأجلها ميزانيات الأسرة أيضًا). ولا تخلو أعماله من العيوب لأنه كان ضعيفًا من ناحية النظرية البحتة أساسًا، ولكن مجرد حقيقة أنه حاول أن يجيب عدديًا على أسئلة تتعلق بكيفية توزع عبء أسعار الضريبة بين المالك والمستأجر يضمن له مكانًا فى تاريخ القياس الاقتصادى. وأود أن اذكر بصورة خاصة: The Budget and the Income Tax (1860) ; Results of Railway Extension (1866) ; National Income: the United Kingdom (1868) ; The Taxation of the United Kingdom (1869)).. أما كتاب أرملته: In Memoriam، فهو جدير بالقراءة.

أمَّا كارل ف. دبليو. ديتريسى Karl F. W. Dieterici (١٧٩٠–١٨٥٩)، فكان بروفيسورا فى الاقتصاد السياسى (Staatswissenschaft) ومديرًا لمكتب الإحصاء البروسى فى برلين. عمله المهم هو: Statistische Ubersicht der wichtigsten Cegenstande des Verkehrs und Verbrauchs im preussiscchhen worhstand im preussischen Staate im deutschen Zollverbande..(1838-57). كما ينبغى ذكر عمله الآخر المهم أيضًا: Der

Volkswohlstand im preussischen Staate.. (1846) and Uber preussische Zusrande, uber Arbeit und Kapital (1848). وتستحق الذكر أمانته الشديدة عند تناول قضايا "المنهج". ورغم أن محاضراته: De via et ratione oeconimiam politicam doecndi (1835) تشدد بصورة معقولة تمامًا على الأهمية الأساسية للجوانب التاريخية من العملية الاقتصادية، بيد أنها، على سبيل الحدس، تصل إلى النتيجة التى يمكن أن نقول إنها تلخص كل ما نجمَ عن السجال المنهجى لقرن من الزمن: et mere philosophando et mere expericndo erratur (مجرد فلسفة، مجرد كلام). وقد عبّرَ ديتريسى عن إدراك سليم حينما أشاد باهتمام ريكاردو بالوقائع. ورغم أنه لم يَقمْ قط بمغامرة شاملة، على غرار مغامرة بورتر Porter، فإن منشوراته الدقيقة والجديرة بالثقة لنتائج المكتب الإحصائى، الذى كان رئيسًا له، تشهد على فهمه لمتطلبات الاقتصاد العلمى مما مكنّه من اختيار مشروعات ناجحة. وهكذا، فإن أرقامه الخاصة بالاستهلاك ما تزال تقدم خدماتها للتحليل حتى يومنا هذا.[٩٧]

والعمل الذى يبرر ضم لويس ر. فيلرم Louis R. Villerme (١٧٨٢-١٨٦٣)، الذى لم يكن اقتصاديًا حصرًا ولا حتى أساسًا، لخلاصتنا هذه، هو التحقيق الذى قام به كمشروع بحث (تمامًا على غرار مشاريع البحوث فى أيامنا هذه)، تحت إشراف أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، حول ظروف العمل فى عدة صناعات تحويلية فرنسية: Tableau de l"etat physiwue et moral des ouvriers employes dans les manufactures de coton, de laine, et de soie (1840)). ولا تهمنا هنا توصياته (حول حماية الأطفال). بل إن أهميته تنبع من كونه مثالا بارزًا على فئة واسعة لم تحرز قط تقدمًا فى قضية المنهج منذ ذلك الوقت.

أما ب. ج. فردريك لى بلاى P. G. Frederic dLe Play (١٨٠٦-١٨٨٢)، وهو رياضى ومهندس معادن من حيث تعليمه، وبروفيسور فى علم المعادن من حيث وظيفته، فيبرز فى هذه الفترة وليس فى الفترة القادمة، رغم أن

---

(٩٧) ومن بين أمور أخرى، فقد أكدتْ تلك الأرقام الحقيقة الأساسية التى تشير إلى ان الاستهلاك الجماهيرى يمكن أن يشهد فورات دورية cyclical upwings (أما ان هذا الاستهلاك يمكن أن يقع فى أطوار مطولة من التضخم، فهذا أمر يعرفه الجميع، طبعًا).

أعماله ونشاطاته، التى صنعت شهرته العالمية، تعود إلى هذه الأخيرة. وقد بـدأت الجمعية العالمية للدراسات التطبيقية الاقتصادية والاجتماعية، التى أسَّسَها دى بلاى عام ١٨٥٦، بإصدار المجلة نصف الشهرية Reforme sociale عام ١٨٨١. وقـد تم إنجاز العمل الذى يهمنا أثناء الفترة محل الدراسـة: Les Ouvriers europeens (الطبعة الأولى ١٨٥٥؛ الطبعة الثانيـة ١٨٧٧-١٨٧٩). ولـم يكـن دى بـلاى اقتصاديًا تكنيكيًا، وكان يحتقر من أعماقه معارفه الاقتصادية القليلة والقائمة علـى سوء فهم. ومع ذلك، فهو جدير بمكان ما فى تاريخ التحليل لطريقته فـى دراسـة ميزانية الأسرة، التى قد تساعد، يومًا ما، على تطوير نظريـة حـول الاسـتهلاك تحمل اسمه. وتمثلت هذه الطريقة فى القيام بتحقيق مضنى انصب على عدد محـدد من الحالات الفردية التى تمت دراسة كل واحدة منها بشكل مكثف قدر الإمكان من جميع النواحى الاجتماعية، الأخلاقية والثقافية. ولـيس بوسـعنا تنـاول برنـامج الإصلاح الاجتماعى المرتبط باسم ذلك الرجل العظيم. ولكنه أسَّس مدرسة تـرتبط بذلك البرنامج وتواصل أداء دورها على ذلك الخط.

وكما ذكرنا من قبل، فقد ازدهر الاقتصاد الإحصائى فى الولايات المتحـدة. ونشـهد، منـذ صـدور تقريـر هـاملتون الشـهير Hamilton: Reports on Manufactures) 1791) وحتى نهاية الفترة، دفقًا متوسعًا باستمرار من ذلك النوع من العمل. ومع ذلك، نكتفى بإضافة مثال توضيحى آخر وهو العمل المبكـر ل د. أ. ويلز- أما العمل المتأخر والمعروف أفضل، فيعود للفترة القادمة.[٩٨] وقد تحولَ ويلز للاقتصاد فى بداية النصف الثانى من عمره، مدفوعًا بالمشاكل العملية لزمانه وبلاده، ولا يدين جهازنا التحليلى له بأى شىء. ومع ذلك، فقد كان ويلز اقتصـاديًا مهمًا يجرى الرجوع لأعماله حتى هذا اليوم. كما إنه كان بارعًا فى فن الاسـتفادة من معظم المواد غير الكاملة.[٩٩] وعلاوة على ذلك، فقـد مكَّنَـه ذهنـه الـدقيق والغريزى من تمثيل عناصر وضع معين وفق منظورها الصحيح دون أن يعـرف

---

(٩٨) كان ديفيد أ. ويلز David A. Wells (١٨٢٨-١٨٩٨) جيولوجيًا وكيميائيًا، وقد نشر كتابًا مدرسيًا كل من هذين التخصصيين قبل أن يتحول للاقتصاد والخدمة الوظيفية أثناء الحرب الأهلية. وعملاه، اللذان ينبغى ذكرهما هنا، هما: عمله الشهير Our Burden and our Strength (1864) and his Reports of the Special Commissioner of the Revenue (1866-9).

(٩٩) أخبرنى البروفيسور كوزنتس Kuznetz إن تقديرات ويلز للدخل القومى جـديرة بالثقـة، وإذا أخـذنا البيانات التى كانت تحت تصرفه بنظر الاعتبار، فإن تقديراته هى عمل فذ أكثر مما تمثلـه تقـديرات باكستر Baxter، الذى توفرت له، على الأقل، بيانات عن ضريبة الدخل ليبدأ عمله بها.

سبب ذلك: إذ كان ويلز يمتلك مقدرة على الحكم العملى الدقيق كان يفتقد لها بصورة بائسة كثير من أفضل المنظِّرين، وإن هذه المقدرة ستتجلى على نحو أوضح فى بعض أعماله اللاحقة.

وبطبيعة الحال، فإن كل ما تمكنت من تقديمه فى هذا القسم هو أمثلة قليلة ومبعثرة، فضلاً عن أنها قد لا تمثل أفضل ما كان يمكن اختياره. وهكذا، فإذا استثنينا مغزى إشارتنا إلى توك ونيومارش، وسنيور أيضًا، فأكون قد أهملت تمامًا كل الاقتصاد العلمى الذى يمكن أن نعثر عليه فى التقارير الرسمية الإنجليزية. ومع ذلك، ثمة أمل أن تساعد هذه المعلومات القليلة القارئ على تكوين فكرة صحيحة عن الوضع العلمى الخاص بتلك الفترة. ولكنى أرى أن السؤال الذى ينبغى أن يرد فى ذهنه، فى ظل الظروف التى وصفت، هو: كيف كان من الممكن، حتى بالنسبة للنقاد الأقل إنصافًا، التحدث عن غلبة "التأمل النظرى" بصورة مفرطة. والجواب الوحيد الذى يترتب على تقديمه هو أن نقد الاقتصاد العلمى يأتى من أناس دخلاء جهلة أساسًا، ويضم هؤلاء عدة أفراد يسمُّون أنفسهم اقتصاديين. وهذه الحقيقة وحدها تجعل من الممكن أن نفهم أن ذلك النقد قد أساء فهم أهمية صفة معينة كنا قد لاحظناها سابقًا، بشأن العمل الاقتصادى فى تلك الفترة. فعلم الاقتصاد كان قد اكتسب آنذاك وضع الحقل المستقل الذى فرض نفسه. وهذا يعنى، بين أمور أخرى، اكتساب درجة اكبر من التخصص، ليس فقط بالنسبة للكُتَّاب بل أيضًا بالنسبة للأعمال، وظهور البحوث النظرية البحتة. من الصعب جدًا إهمال المكون الوقائعى فى العمل Wealth of Nations – ولو أن بعض النقاد تمكنوا حتى من هذا، كما يبدو – وما هو أكثر صعوبة هو إهمال العمل الوقائعى فى كتاب فاوبان Vauban: Dixme royale. ولكن عندما يختار اقتصادى مثل سنيور أن يعالج جهاز علم الاقتصاد التحليلى على حدة، فمن الأسهل، عندئذ، إهمال عمله الوقائعى – وبخاصة حينما يتخفى هذا العمل فى تقارير اللجان – والتوصل، عبر مقارنة عمل سنيور Outline بعمل سمث: Wealth of Nations (وهذا أمر غير معقول طبعًا)، إلى وجود فجوة منهجية واسعة بين الاثنين، وإلى أن سنيور كان منغمسًا فى تأمل نظرى بينما كان سمث يركز على العمل التاريخى.

(ج) **تطور الطرق الإحصائية** ربما لا ينبغى مقارنة مجموعات الكُتَّاب فى أى قسم من المعرفة العلمية بفيالق جيش ما. ذلك لان الأخيرة تتحرك وفق خطة

معينة، نظريًا على الأقل، بينما المجموعات العلمية غير مُنَسَّقة أساسًا: فواحدة منها تندفع بسرعة، وأخرى تتخلف، وتفشل كلها فى مساعدة بعضها بعضًا أو أن تستفيد كل مجموعة من المساعدة الممكنة التى يمكن أن تقدمها المجموعات الأخرى. ويوضح تقدم الطريقة الإحصائية هذا الأمر. سبق أن لاحظنا حصول تقدم كبير فى مجال نظرية الاحتمالات. و إلى هذا، ينبغى أن نضيف قانون الخطأ الذى وضعه جاوس وطريقة المربعات الصغرى- وهذه إنجازات شكَّلت إضافة معينة إلى صندوق أدوات الاقتصادى. ومع ذلك، فهذه الفترة لم تستفد من هذه الفرصة بحيث نعثر على شىء ما يمكن تسجيله، على العكس، إذ بقت النظرية البحتة للإحصائى والنظرية البحتة للاقتصادى منفصلتين بشكل تام تقريبًا- وهو انفصال استمر حتى وقتنا الحاضر. وسوف أستغرب لو أن هذا القول يثير مفاجأة حقيقية لدى قرائى. دعونا، لهذا الغرض، نتحول إلى عالم أفضل وأن ننظر إلى وضع علم الاقتصاد من هذا العالم الأفضل. وعندئذٍ، فإننا نشهد حقلاً كان يمكن للتفكير، فى جزء كبير منه، أن يكون كميًا بشكل جوهرى ومحتوم - ولكان من المؤكد إن يكتسب كل الاقتصاديين معرفة ثمينة بالرياضيات. ولكن حتى لو أخفق الاقتصاديون فى إدراك ضرورة أن يفعلوا هذا من أجل تحسين نظريتهم البحتة، أليس من المؤكد أنهم كانوا سيفعلوه بهدف تطوير معالجتهم للأرقام الإحصائية التى كانوا قد أدركوا أهميتها بصورة تامة، كما رأينا توًا؟ وكان من الممكن أن يتطلعوا إلى أدوات جديدة للبحث الإحصائى، وكانوا سيندفعون، طبعًا، لاستعمال هذه الأدوات لو أنها قُدّمت من الخارج، كما كانت تُقدم بالفعل. وينبغى علينا أن نتوقع، من الكاتب الرئيسى فى تلك الفترة: ج. س. ميل، أن يجهد نفسه فى آخر أيامه لاكتساب وتعليم السيطرة على تلك الأدوات. ولنلاحظ أن كل هذا ليس أمرًا مستحيلاً بالنسبة لمهنة حية فكريًا ومُدركِة بشكل معقول لممهم رجل العلم. ولكننا إذا عدنا للنظر إلى العالم الفعلى فى تلك الفترة، فلا نجد شيئًا من كل هذا إلا بعد قرن من الزمان، بل وإننا لا نجد حتى حينذاك سوى السعى المؤلم لتحقيقه. فما نراه، فى الفترة محل الدراسة، هو التجاهل الناجم عن الجمود الفكرى أو الناجم، وهو ما يؤدى إلى الشىء نفسه، عن الانشغال بالمشاكل العملية اليومية والتى حلتها الحياة نفسها دون حاجة للمساعدة. ولكن الأمر لم يكن كذلك بصورة تامة مع الديموغرافيا، أو ما يعُرف عادة بالإحصاء الاجتماعى. وهذه هى فرصتنا للإشارة إلى الكاتب كوتل.

لا يمثل أدولف كوتل Adolph Quetelet (١٧٩٦-١٨٧٤) ســوى أهميــة ضئيلة بالنسبة لنا: فأنا لا اعرف أحدًا من اقتصاديى تلك الفترة ممن تــأثَّر علمهــم الاقتصادى به. كان كوتل رياضيًا وفلكيًا دخل حقل الإحصاء الاجتماعى عبر بوابة نظرية الاحتمال. وفى هذا المجال، وبقدر ما أعلم، انحصرت مزيته فـــى دعايتـــه القوية: فليس ثمة شيء أصيل فى حروفه: -a S. A. R. le duc regnant de Saxe Coburg - Gotha rur la (١٨٤٦) theorie des probabilities, appliquee aux scieneds morakes et politiques. ولكنه انضم إلى عصبة مــدراء الإحصـــاء اللامعة، التى قادت وأثَّرت على مكاتب الإحصاء الجديدة، فى تلك الفترة، وفعلــت الكثير، دون كلل أو ملل، لتطوير الطرق والمناهج، وبخاصـــة لتشــجيع التعـــاون الدولى فى مجال الإحصاء.

ومع ذلك، كان تأثير كوتل أكبر من ذلك بكثير. إذ حققت بحوثـــه الضـــخمة والأصيلة عن توزيع الخصائص البشرية خطوة من التقدم لم تتكرر قـــط، وكانـــت لها، أخيرًا، أهميتها بالنسبة لعلم الاقتصاد مما يشكل مثالاً يمكن أن يُقتدى. ولكنـــه خطا خطوة أخرى قُدِّر لها أن تكرر، بعد نجاح محدود: إذ انغمر كوتل فى فلســفة تدور حول نوع من الجبرية الإحصائية من خلال تصور النظرية القائلـــة إن تلـــك البحوث كانت تكشف عن نوع مستقر من الفرد العادى average man الذى ترتبط خصائصه ب "أسباب" بسيطة عامة، وإن الانحرافات عن هذا النوع تحمل طبيعـــة أخطاء المشاهدة بالمعنى الذى قصده جاوس. وهكذا، كان لدى كوتل أمل بـــاختزال منهجية العلوم الاجتماعية إلى منهجية العلوم الطبيعية وفق أساس إحصـــائى. وقـــد تطور الفكر، فى هذا الموضوع، ضد نظريته كليًا، التى اعتبرها عدة كُتَّاب جادون، ربما بأكثر مما هو مبرر، مجرد نزوة. ولا تتأثر بهذا، طبعًا، مزايا كوتل فى حقل قياس الجسم البشرى anthropometry. انظـــر، بشـــكل خـــاص، عملـــه: (Sur l"homme... (1835; English trans. 1842)، الذى تم توسيعه فيمـــا بعـــد إلـــى: (Physique sociale... (1869؛ وللاطلاع على أعمال ناقدة له، انظر ج. ف. ناب G.F. Knapp: "Quetelet als theoretiker,"، وملاحظات عديدة أخرى، ترد مجلة فـــى: (Jahrbucher fur Nationalokonomie und Statistik (1871-2 وكـــذلك: (Maurice Halbwachs, La theorie de l"homme moyen (1912.

وقد فشل الاقتصاديون حتى فى الاستفادة من الطرق الأكثر أوليــة لعــرض الأرقام. يكفى أن نلاحظ واقعة استعمال الرسوم البسيطة، على الأقل- خط، شريط، دائرة، أشكال الحلوى- فى الكتابات الاقتصادية فى بداية هذه الفترة بالذات من قبل بلايفير.(١٠٠) وعلاوة على ذلك، لا يوجد ما يبرر تــردد الاقتصــاديين المهتمــين بعرض الوقائع باستعمال الأرقام القياسية للأسعار، أو تردد الاقتصاديين النظــريين بوضع نظرية حول تلك الأرقام. لقد رأينا أن الفكرة ظهرت قبل آ. ســمث. وقــد أُخذت خطوة كبيرة باتجاه الإدراك الكامل لأهمية تلك الطريقة عام ١٧٩٨ حينمــا قدَّم السير جورج شوكبيرج إيفلن George Shuckburgh Evelyn مقالة للجمعيــة الملكية استعمل فيها رقمًا قياسيًا- وكان رقمًا بسيطًا ولكنه أفضل، بالتأكيــد، مــن الرقم الذى استعمله كارلى Carli- لقياس" انخفاض قيمة النقود"، معتذرًا عن طرح الموضوع بطريقة كهذه لا تليق بمقام هذه الجهة الموقرة.(١٠١) ولم يُضف لــو(١٠٢) شيئًا إلي الفكرة التى تدور حول "مقياس مجدول" بما يتجاوز فكرة إيفلــن، ولكنــه حَسَّنَ تقنيتها وأوصى باستعمال الأرقام القياسية لغرض"تقليل الضرر النــاجم عــن التقلبات وإعطاء قيمة موحدة (عبر الزمن) للدخل النقدى"، أى خلق وحدة مســتقرة للمدفوعات المؤجلة، وهى الفكرة التى أصبحت مألوفة جدا فــى الفتــرة القادمــة، وأكثر حتى فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ويبدو إن ج. بول سكروب G. Poulett Scrope كان أول من أدخل هذا الموضوع فى بحث عام سنة ١٨٣٣.

---

(١٠٠) كان وليم بلايفير William Playfair، وهو شقيق الفيزيائى جون بلايفير الذى نسب إليه وليم فضــل الإيحاء إليه بطرقه البيانية، يتمتع بخبرة متنوعة فى قطاع-الأعمال والصــحافة الاقتصــادية. وقــد أدخل بلايفير تلكِ الطرق أولا فى عمله: Commercial and Political Atlas (1786)، الذى تضمن ٤٤ رسمًا، وقد تُرجم إلى الفرنسية. ومع ذلك، تم استعمال رسمه الأكثر تعبيرًا فى محاجّته الــواردة فى عمله: A letter on Our Agricultural Distresses الذى يُظهر سلوك سعر الحنطــة والأجــور لمدة ٢٥٠ ســنة. انظــر: فانكهاوســر وووكــر Funkhouser and Walker: "Playfair and his Charts," Economic History, February 1935، وذلك مع توضيحات. وتــدين معرفتــى بعمــل بلايفير إلى تلك المقالة، حيث لا أعرف سوى العملين المذكورين أعلاه. ولمعرفة أعماله الأخــرى، انظر ثبت الإحالة المرفق بتلك المقالة.

(١٠١) Philosophical Transactions, 1798, Part 1. وكان آرثر يونج Arthur Young (Enquiry into the Progressive Value of Money in England, 1812) الأقرب إليه وأول من هاجمه.

(١٠٢) Joseph Lowe, The Present State of England in Regard to Agriculture, Trade, and Finance (1822)، وهو كتاب حقق بعض النجاح، كما يبدو، ويتضمن مناقشات تثير الاهتمام كتلــك المتعلقة بالسكان. ومع ذلك، فإن الكاتب لا ينصف محاولة إيفلن الرائدة.



الفصل الخامس
الاقتصاد العام: عينة

١- ج. س. ميل وعمله Principles. فاوست وكيرنس
٢- النطاق والمنهج: كيف فكَّرَ الاقتصاديون بما كانوا يفعلون
(أ) تعريفات العلم
(ب) المنهجية
(ج) العلم والفن
٣- ماذا حصل قراء ميل حقًا
٤- الإطار المؤسسى للعملية الاقتصادية
(أ) مؤسسات المجتمع الرأسمالي
(ب) الدولة فى الاقتصاد "الكلاسيكى"
(ج) البلد والطبقات
٥- المخطط "الكلاسيكى" للعملية الاقتصادية
(أ) الممثلون
(ب) العوامل
(ج) النموذج
٦- المفهوم "الكلاسيكى" للتنمية الاقتصادية

١- ج. س. ميل وعمله Principles
فاوست وكيرنس

إن عمل ميل Principles يمثل ليس فقط العمل الأكثر نجاحًا فى الفترة محل الدراسة، بل إنه يصلح أيضًا لدور العمل الكلاسيكى فى تلك الفترة، وفق مفهومنا. وبعد أن قررنا اختيار هذا العمل كمركز ننطلق منه لاستعراض الاقتصاد العام فى تلك الفترة، فمن الأفضل لنا أن نبدأ بإلقاء نظرة تمهيدية على هذا الرجل وكتابه.

جون ستيوارت ميل (١٨٠٣-١٨٧٣) كان هو جون ستيوارت ميل. أى إنه كان إحدى الشخصيات الفكرية الرئيسة فى القرن التاسع عشر، وهو معروف لدى كل فرد مثقف إلى حد أن إضافة أى شيء إلى ما يمكن قراءته فى دزينات من الكتب يمكن أن يعتبر أمرًا زائدًا. وعلاوة على ذلك، فإن معظم ما يحتاج الاقتصاديون معرفته كان قد كتبه بشكل مؤثر السير دبليو. ج. أشلى W. J. Ashley فى مقدمة الطبعة التاسعة (١٩٠٩) من عمل ميل Principles، التى أعتقد أنها فى حوزة كل باحث.[1] ورغم ذلك، ثمة نقاط لا بد من التطرق إليها. لقد سمع أو قرأ معظمنا الإعداد الفكرى القاسى، الذى أخضع جيمس ميل: الوالد، ابنه إليه منذ طفولته المبكرة، والذى يفسر بصورة خشنة ومؤذية أكثر من ضرب السياط اليومى، الانطباع، عن النمو غير الطبيعى ونقص القوة الحيوية، الذى يتكوَّن لدينا حينما نقرأ عدة فقرات من عمل العمر، الجذاب. كما يعلم معظمنا أيضًا، كما أعتقد، أن الراتب أولاً والمعاش التقاعدى من ثم - بعد عام ١٨٥٨- اللذان كان يستلمهما ميل من شركة الهند الشرقية ــ هى التى كانت تمول احتياجاته ــ (على نحو مريح تمامًا)، وان مهامه ألحقتْ بفكره ضررًا إضافيًا، رغم أنها لم تكن شاقة على العموم: فليس الانقطاع الفعلى لعمل ميل الوظيفى فقط، بل مجرد تصور حدوث هذا الانقطاع، من شأنه أن يشل البحث الإبداعى، كما أوضحنا هذا من قبل. كما كان اهتمام ميل المتواصل بالقضايا الجارية يتسبب قى انقطاع وتبديد آخر فى طاقته. إن اهتمام ميل بهذه القضايا زائدًا عمله الوظيفى معًا يفسران الاستعجال الدائم الذى يميز كل كتاباته وحتى أكثرها كمالاً، بالمعنى الأدبى، مقالته On Liberty. أخيرًا، فنظرًا لاهتمام ميل الكلى بالفكر، ولتعوُّده على ازدراء كل شيء ما عدا الاهتمامات الفكرية - وكذلك الاهتمامات التى لا تدخل فى نطاق المذهب النفعى، رغم أنه تخلَّص من هذا الجزء من تعاليم أبيه، مثلما فعل هذا مع أمور أخرى أيضًا- فإن ميل لم يعرف قط معنى الحياة حقًا. وقد صنع حيزًا خصوصيًا لنفسه من خلال صداقته، وزواجه فيما بعد، من السيدة تايلر. ولكنه أضفى الطابع

---

(١) نلفت الانتباه إلى ملحق تلك الطبعة، الذى يوفق كثيرًا بمقارنة عدة فقرات من مذهب ميل مع أفكار معاصرة أو أبكر أو حتى أحدث، وتنبغى دراسة ذلك الملحق بعناية. وبخصوص الأعمال الأخرى، فإن التحليلات الممتازة للعمل الاقتصادى لدى ميل أندر من التقييمات الممتازة لعمله فى الفلسفة والمنطق. ولكن ثمة عمل واحد كتبه كاتب بارع لا ينبغى إهماله لأى سبب كان، وهو مقالة اديجورث:"Mill, John Stuart," in Palgrave"s Dictionary". وإضافة إلى ذلك، فإن عمل إى. كانان E. Cannan: Theories of Production and Distribution (3rd ed.,1917)، وهو المرجع الفردى الأهم لهذا الفصل والفصل القادم، يناقش العلم الاقتصادى لدى ميل بشكل كامل.

الفكرى intellectualized على هذا الحيز أيضًا، وكل من يمكنه تصور الهلع الذى تتضمنه مقدمة مقالته: On Liberty لن يحتاج لأى مؤشرات أخرى- التى يمكن التقاطها من عمله Autobiography، مثلاً- لكى يشعر بأن ميل كان يفتقد كثيرًا من متطلبات فيلسوف الحياة الاجتماعية، وليس متطلبات المنظِّر، فى الواقع.

ويشخص ميل أمامنا كراديكالى علمانى صحيح النسب. ولكنه، بخلاف الراديكاليين العلمانيين الآخرين، لم يسمح للإيمان العقائدى قط بتقييد النقد. إذ عمد ميل، بصدق وانفتاح داخلى لا يحتاج إلى ثناء كثير، إلى إشهار فأسه الحادة على أسس دينه العلمانى والنفعى- الذى كان كذلك فعلاً- بل وما هو أهم، أنه فتحَ أبواب ذهنه لأية رسالة كان قادرًا على فهمها. وقد حاول ميل أن يتفاهم مع أفكار كارلل Carlyle وكولردج Coleridge؛[٢] كما أنه درس بعمق مذهبَ سان سيمون Saint Simonism ومذهب كونت Comtism؛ وبرهن نقده على تعامله الجدى مع القضية التى أثارتها فلسفة هاملتون Hamiltonian philosophy؛ وأنه، إذ تصارع ميل مع كل هذا وغيره بشكل صادق، فقد أبعَدَ نفسه عن مراسيه الأولى بالفعل. وكان ميل يمثل النقيض للإنسان المتعصب. وليست اهتماماته فقط، بل مدى إدراكه أيضًا، كانت واسعة تمامًا على نحو غير عادى بمعنى ما. ولكن ثمة نقطة أخرى يصعب فهمها تمامًا، ويُرجح جدًا أن تتعرض لإساءة فهم، وبالتالى لا بد من إضافتها. إذ يمكنك أن ترحل بعيدًا وأنت ترتدى، رغم ذلك، عمامة الفرس حيثما تذهب. فإدراك ميل لم يتجاوز طبقات معينة من العمق قط- وهذا ما لاحظناه حينما ناقشنا عمله Logic- ولم يتخطَ فكره حواجز ذات ارتفاع معين. وقد نحّى ميل جانبًا ما كان أعمق من تلك الطبقات وأعلى من تلك الحواجز باعتباره هراء باستخدام الحيلة المعروفة بجهازنا الغريزى للدفاع عن النفس.

---

(٢) فى مقالتين له فى مجلة London and Westminster (١٨٣٨ و ١٨٤٠، وقد أُعيد نشرهما فى: Dissertations and Discussions, vol., 1)، صاغ ج. س. ميل موقفه الناضج من مساهمة كولرج ومجموعته فى علم السوسيولوجيا ومن تأثيرهم عليه ضمنًا. وينبغى لقراءة هاتين المقالتين ان تزيد من احترامنا لمؤلفهما. ويقطع ميل شوطًا بعيدًا نحو قبول نقدهم لعقلانية القرن الثامن عشر- و"الفلسفة المصلحية لمدرسة بنثام" interested philosophy - ويعكس نفسه كإنسان منفتح على مفهومهم الرومانتيكى للتاريخ: وفى الواقع، لا أعتقد أن الكاتب الذى كتب هاتين المقالتين- والفقرات، المتعلقة بنظرية جيمس ميل للحكم، فى كتابه Logic (انظر الفصل الثالث، القسم ٥ج، أعلاه) - يصح اعتباره نفعيًا قط. ولكن ميل قد أدرك الاقتصاد التقنى جيدًا بحيث يتعذر رميه جانبًا لذلك السبب. ويبدو هذا الموقف للنقاد الذين لم يدركوا هذا الاقتصاد بالدرجة نفسها، كما لو أنه تردد أو تقلب فى الرأى ليس له نهاية. وفى الواقع، فإن آراء ميل، من هذه الناحية، كانت منسجمة تمامًا وتتجاوز عصره كثيرًا أيضًا.

ويقع ضمن نطاق حقلنا عمل واحد فقط من أعماله الثلاثة المهمة: the Logic (1843); Examination of Sir William Hamilton's Philosophy (1865) and[٣] the Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy (1848). إن قائمة كتاباته الأخرى[٤] تعــزز الانطبــاع بــأن الاهتمامات الأخرى غير الاقتصادية كانت تسيطر عليه وذلك نظرًا إلــى أن تلــك القائمة تتضمن فقرة واحدة فقط تُعنى بشــئون الاقتصــاد التكنيكــى: Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy – التــى تضــم أكثــر مساهماته فى علم الاقتصاد طزاجة وأصالة. وفى الواقع، إذا أردنا أن نُجَيِّر ميــل لصالحنا، فينبغى أن ننصفه وذلك بأن نتذكر أنه فى أواخر العشرينات من عمــره، لم يكرس قط كل وقته (ولا حتى كل وقت فراغــه) للاقتصــاد، باســتثناء الفتــرة ١٩٤٥-١٩٤٧ حينما كتب عمله Principles. أما بخصوص العوامل المؤثرة التى ساعدت على تكوينه، فإن تأثير كل من أبيه وريكاردو يأتى فى المقدمة، طبعًا. بيد أننى ذكرت وشدَّدت من قبل، من خلال رفضى ضم ج. س. ميــل إلــى مدرســة ريكاردو، على أن علم الاقتصاد الوارد فى Principles ليس ريكارديًا. وتُخفى هــذا اعتبارات تتعلق بأبيه؛[٥] كما يخفيه، بمعزل عن العامل الأخير، اعتقاد ج. س. ميل نفسه أنه كان يقوم بمجرد تكييف المذهب الريكاردى. ولكن هذا اعتقــاد خــاطئ. فتكييفاته كانت تؤثر فى أساسيات النظرية، بــل وحتــى فــى أساســيات النظــرة الاجتماعية طبعًا. ومن المؤكد أن أهمية المذهب الريكاردى بالنسبة له كانت أكبــر مما هى بالنسبة لمارشال. ولكن حالة ميل ومارشال تتشابهان فى أن كلاً منهما، كل لأسباب خاصة به، سواء أكانت هذه الأسباب جيدة أم لا، شــدَّد علــى التــأثيرات

---

(٣) جرت مناقشة العملين Logic وHamilton"s Philosophy فى الفصل الثالث أعلاه.

(٤) توفر كل المراجع المعتبرة تلك القائمة. وإضافة إلى المواد الثلاث المذكورة آنفًا، فإن المــواد الأكثــر أهمية، بالنسبة لنا، تتمثل بمــا يلــى. Autobiography (1873 ; two new editions by J.J. Coss. 1924, and H. Laski 1924) ; Some Unsettled Questions (publ. 1844 ; Written about 1829 and 1830) ; On Liberty (1859) ; Considerations on Representative Government (1861) ; Utilitarianism (1863) and Auguste Comte and Positivism (١٨٦٥).

(٥) من المؤكد أن هذا الموقف المُشرِّف للابن يخفى أيضًا طبيعة تأثير أبيه من النــواحى الأخــرى مثــل تأثيره من ناحية علم النفس الترابطى associationist. وفى الواقع، يمكن اعتبار هذا التأثير حاسمًا إذا قصدنا بالتأثير الأثر الكلى لتعاليم إنسان ما على إنسان آخر. ولكنه ليس حاســمًا علــى الإطــلاق إذا قصدنا به الآثار التى تتجلى فى انسجام الآراء فقط. وفى العديد، إنْ لم نقل معظم، جوانب فكره، فقــد توصل الابن إلى آراء مختلفة ومناقضة لآراء أبيه، رغم أن آراءه تأتى كردود أفعال لآراء أبيه. وكما لاحظنا فى نقطة واحدة مرت بنا سابقًا، فإننا نصادف خصمًا لتعاليم جيمس ميل فى صفحات ابنه.

الريكاردية بإفراط على حساب التـأثيرات الأخـرى. إذ يمكـن إزالـة المـذهب الريكاردى من عمل مارشال Principles من دون افتقاد هذا المذهب قـط. كمـا يمكن إزالته من عمل ميل Principles من دون افتقاده كثيرًا. وكان تأثير ساى هو الذى فشل ميل فى التشديد عليه بصورة كافية. فقد شدَّد عليه فى نقطة واحدة فقـط: قانون الأسواق. ولكن تأثير ساى يتجلى فى نظرية ميل عن القيمة والتكلفة- التـى تشكل، أساسًا، تسوية بين نظريتى ريكاردو وساى، مع التشـديد علـى العناصـر الريكاردية- أى أن تأثير ساى يقع فى قلب بنية ميل النظرية. والتأثير الآخر، الذى خضع له ميل على نحو شبه واعٍ وعلى مضض بالتأكيد، كان هو تـأثير سـينيور الذى تلقى أيضًا اعترافًا صريحًا فـى نقطـة واحـدة وهـى نظريـة الامتنـاع abstinence. ثمة تأثيرات أخرى تعود إلى مالثوس وراى، مثلاً، وقد قبلهـا ميـل بشكلٍ واعٍ وأشار إليها بصورة صريحة -ذلك لأنه كان منصفًا جدًا مع الآخـرين ومستعدًا دائمًا لأن يعزو الفضل إليهم، دون مبالاة بحقوقه الخاصة به. ويمثل هـذا الإنصاف وعدم اللامبالاة الجوانب الأقوى والأكثر مدعاة للتقدير فى شخصية ميل، وأن الملاحظات المذكورة قبل قليل حول تأثير ساى وسينيور لا ينبغـى تفسـيرها على أنها ذم أو تشكيك بهذه الجوانب.

يتطابق الهدف المعلن من كتابة Principles والعمـل المجسـد فيـه فعـلاً كتطابق الكف والقفاز. إن مقدمة العمل الأصلية جديرة بالقراءة. ومن الممكن إعادة نشرها كمقدمة لعمله Logic مع تغيير طفيف. وقد تألفَ برنامج ميل، مرة أخرى، من توحيد العُقد وبناء الجسور. ليس ثمة ادعاء بوجود شىء جديد أو أصيل – رغم أن الكثير من الادعاءات يمكن أن يكون مبررًا. وقد أوضح ميل ببساطة أنه لم يكن يتوفر بحث شامل بنفس الدرجة، وبخاصة البحث الذى يولى أهمية كبيرة للتطبيقات العملية منذ نشر العمل Wealth of Nations. ومع ذلك، فإن العمـل الأخيـر قـد اصبح عتيقًا من ناحية الوقائع والنظرية معًا. ولذلك، سعى ميل إلى " تحقيق إنجاز نافع بصورة كافية" وذلك" بكتابة عمل مشابه لعمل سمث مـن ناحيـة موضـوعه ومفهومه العام، ولكن بعد تكييفه للمعرفة المتوسعة والأفكار المتطورة أكثـر فـى الوقت الحاضر" مما " يشكل مساهمة يحتاجها الاقتصاد السياسى فى الوقت الراهن" – وهذا يمثل بالضبط الكتاب الذى كتبه ميل. ذلك لأن التواضع يمكن أن يمضـى أبعد بالنسبة لإنسان بقوى ومنزلة ميل. ثمة ملاحظتان لا بد من إضافتهما.

أولا: ثمة جانب فى هذا التواضع الرائع قد يكون مسئولاً عن عاقبة أقل روعة. فلو كانت لدى ميل فكرة أقل تواضعًا عن مهمته، فربما تمكن من إنجاز عمل أفضل. ذلك لأنه بالغ كثيرًا فى الاستهانة بمهمته حقًا. فحتى هرقل نفسه لم يكن ليستطيع أن يكتب Wealth of Nations فى ثمانية عشر شهرًا، وهى المدة التى أنفقها ميل فعلاً كما يبدو. ولكن، وكما رأينا فى مناسبة أخرى تخص عمله Logic، فمهما كان ميل قد استهان بنفسه، فإنه لم يستهِن بعصره. "فالعهد المتنور هذا " كان قد حل كل المشاكل. وإذا كنتَ تعلم بما فكّر به "أفضل مفكريه"، فأنت فى وضع تستطيع فيه الإجابة على كل الأسئلة. ولا أريد تكرار ما قلته سابقًا عن موقف ميل الذى يتحدث من أرضية ملائمة أُثبتت فيها الحقيقة بصورة نهائية. ولكن أريد أن أضيف أن هذا الموقف يساعد على العقم والسطحية، فضلاً عن أنه موقف سخيف. فاهتمام ميل بالأسس قليل جدًا. وثمة القليل جدًا من التدقيق بالأشياء والكثير جدًا من الثقة بأن معظم التدقيق الضرورى قد تم القيام به فعلاً. إن خط سمث-ميل- مارشال واضح بصورة كافية. ولكن الحد الأوسط فى هذا الخط غير متكافئ مع الحدين الآخرين بسبب عدم كفاية العمل المبذول. إن ما يظهر من ارتدادات كثيرة tergiversations أو ما يعطى الانطباع، وفقًا لتعبير ماركس الموفق، بأن ميل لم يقل شيئًا ما قط دون أن يقول نقيضه يعود إلى هذا السبب جزئيًا. ولكنه يعود بدرجة أكبر إلى وجود عادة فكرية قضائية لدى ميل تجبره على درس كل الجوانب المتعلقة بقضية واحدة معًا. كما يعود إلى شىء آخر أكثر اعتبارًا. فميل كان إنسانًا يحمل تفضيلات قوية. ولكنه كان إنسانًا مستقيمًا أيضًا. وحينما تفرض التفضيلات- ميوله الاجتماعية - نفسها، رغم ذلك، فإنه لا يتباطأ عن التشذيب بسكينه. ومن هنا يأتى الكثير من الاستنتاجات غير الحاسمة أو الكثير من التناقضات.

ثانيًا: أكد ميل مرارًا، ولو ليس فى المقدمة، على أن عمله: Principles يختلف عن أعماله الأخرى فى شىء معين أرجعه إلى تأثير زوجته ويتمثل فى أنه ينطوى على نغمة أو طابع أدبى. وفى الواقع، فهو ينطوى على الكثير من النزوع الإنسانى الدافئ والكثير من القلق على رفاه الطبقة العاملة. ومع ذلك، فما كان أهم هو جانب قريب من ذلك: إذ قصر ميل نطاق القانون الحديدى على الضرورات الطبيعية التى يتوقف عليها الإنتاج، وشدَّد، فيما يتعلق بكل الأشياء الأخرى وبخاصة كل المؤسسات، على أنها من صنع الإنسان، وقابلة للتغيير، وطيعة

و"تقدمية". ولم يعتقد ميل بوجود نظام طبيعى ثابت للأشياء، وإن الضرورة الاجتماعية والاقتصادية تعنى، بالنسبة له، الضرورة فى إطار حالة معطاة من الإطار المؤسسى المتبدل. ومع أنه مجّدَ كثيرًا النظام القائم فى عصره من النواحى الأخرى، بيد أنه لم يعتبر المجتمع الذى كان قائمًا فعلاً نظامًا مثاليًا أو أزليًا. ويزخر الكتاب الرابع، الفصل السابع من Principles، وكذلك فقرات أخرى، وحتى قسم من تلك التى تنتقد الاشتراكية الطوبائية فى زمانه، باستنتاجات قاطعة حول هذه النقطة وكذلك حول الاتجاه الذى توقعَ أن يأخذه التطور الاجتماعى. ورغم أنه غيّرَ موقفه مرارًا، بيد أنه كان، منذ منتصف العشرينات من عمره، اشتراكيًا تطوريًا مع نزعة تعاونية. وبالنسبة لتاريخ التحليل، فإن أهمية هذه الحقيقة تكمن فقط فى أنها تدحض التهمة غير المعقولة التى تذهب إلى أن الاقتصاديين"الكلاسيك" اعتبروا النظام الرأسمالى المعرفة الأخيرة والعليا التى تميل للبقاء secula seclorum (نحو الأزل). وإذا أُجيب على ذلك بأن ميل كان يمثل استثناء منعزلاً، فهذا غير صحيح، ولكن حتى إذا كان صحيحًا، فإن هذا الاستثناء كان مسئولاً عن البحث الأكثر نجاحًا والأكثر تأثيرًا فى ذلك العهد. فلا شىء يمكن أن يكشف طابع الحضارة البرجوازية – أى، يكشف حريتها الحقيقية وكذلك ضعفها السياسى– أكثر من أن الكتاب، الذى قبلته الطبقة البرجوازية بالإجماع، يحمل رسالة اشتراكية، وقد كتبه إنسان يخلو بصورة واضحة من التعاطف مع مخطط قيم البرجوازية الصناعية.

كان ج. س. ميل يمثل ما تعنيه عبارة "اشتراكى تطورى" بالضبط. فقد مَرَّ موقفه من الاشتراكية فى تطور ثابت لا تدل عليه بشكل كامل الطبعات المتتالية من Principles. وعلاوة على ذلك، فإن المقالات الثلاث التى نشرتها السيدة Helen Taylor هيلين تايلر فى مجلة (1879) Fortnightly Review، بعد وفاة ميل، قد تضلل أكثر مما قد تفيد: فالمقالات كُتبت عام ١٨٦٩ أو نحو ذلك كمسودات توضيحية لكتاب حول الاشتراكية كان ميل قد عزم، آنذاك، على كتابته ولم يتضمن سوى تقييمات نقدية للأدب الاشتراكى الفرنسى والإنجليزى السابق على عام ١٨٦٩ وللشعارات الاشتراكية المتداولة؛ وهو كتاب ربما كان سيتضمن تكملة إيجابية كان من شأنها أن تقلب الانطباع الذى يحصل عليه القارئ من تلك المقالات. ومع ذلك، يمكننا أن نصف، بشىء من الثقة، موقف ميل من الاشتراكية كما يلى، مهملين كل النقاط الثانوية. لقد راقت الاشتراكية لميل من الناحية العاطفية

على الدوام. وكان لديه القليل من التقبل للمجتمع الذى عاش فيه والكثير من التعاطف مع الجماهير الكادحة. وما أن اكتسب ميل استقلاله الفكرى، فإنه فتح ذهنه للأفكار الاشتراكية القائمة فى زمانه، وبخاصة الفرنسية منها. ولكن نظرًا إلى كونه اقتصاديًا متخصصًا ويتمتع بذهن عملى تمامًا، فإنه لم يعجز عن إدراك ضعف ما اسماها ماركس، فيما بعد، الاشتراكية الطوبائية. ولذلك، فقد توصل ميل على مضض إلى استنتاج مفاده أن تلك الخطط لم تكن سوى أحلام جميلة، مع استثناء جزئى لصالح سان سيمون. وهذا كان يمثل المرحلة الأولى. وبحسب ظاهر الأمور، فإن موقفًا سلبيًا تمامًا من الاشتراكية - مع راديكالية متطرفة فى بعض الأمور كالموقف من ملكية الأرض- يمكن أن تتماشى مع ما كتبه ميل فى الطبعة الأولى من Principles. ولكن ليس ثمة سبب للشك بتشديده، فى مقدمة الطبعة الثالثة (١٨٥٢)، على أنه لم ينوِ "إدانة" الاشتراكية قط "باعتبارها النتيجة النهائية للتقدم البشري"، وأن اعتراضاته تستند على مجرد "عدم تهيؤ البشرية". ومع ذلك، فإن التغييرات والتنقيحات فى النص تذهب إلى أبعد مما يوحى به هذا (انظر، بشكل خاص، المبحث الجديد الثانى من الفصل السابع من الكتاب الرابع) وهى ترقى فعلاً إلى الاعتراف الصريح بالاشتراكية باعتبارها الهدف النهائى. وهذا يشكل المرحلة الثانية. وثمة مرحلة ثالثة: فمن ناحية، أخذ ميل يسلم بأن "التقدم" يتضاعف بشكل مدهش وأن ذلك "الهدف النهائى" يقترب بسرعة من مجال الرؤية؛ وآمن، من ناحية أخرى، بأن الرأسمالية تقترب من نقطة تحقيق مهمتها بحيث إن الاعتراضات الاقتصادية البحتة تفقد جزءًا من قوتها. وفى نفس الوقت، أنكر ميل بقوة دائمًا وجود أى اتجاه فى النظام الرأسمالى يؤدى إلى تدهور ظروف معيشة الطبقة العاملة أو تخفيض حصتها النسبية أو المطلقة فى المنتوج الاجتماعى؛ كما رفض، بقوة لا تقل عن ذلك، فكرة الانتقال عن طريق الثورة، بانيًا فكرته المعارضة لها أساسًا على ما بدت له كصعوبات إدارية لا تُقهر تبرز فى تلك الحالة. ولكن مثل هذه الأفكار هى التى تعرّف الاشتراكية التطورية. وهى لا تختلف، من حيث الجوهر، عن تلك التى دافع عنها زعيم المذهب التصحيحى ى.بيرنشتاين (انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم ٨ب، أدناه) بعد ثلاثين سنة من ذلك. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأفكار كانت تمثل قرحًا ومرارة ليس بالنسبة للماركسيين فقط بل أيضًا لكل الاشتراكيين الذين أسسوا حجتهم على مقولة حتمية تزايد البؤس، وممن تشكل الثورة جزءًا جوهريًا من إيمانهم. وقد أثارت

تعاليم ميل عن الموضوع الكره لديهم أكثر بكثير مما كان يمكن أن يثيره العداء المباشر لهم بالذات، لأنها كانت تعاليم صادقة ولأنها أوضحت الحقيقة المُرَّة بتعاطف واضح مع الهدف النهائى. ويكتسب كل هذا أهمية بالغة لفهم الـWeltanschauung (رؤية) ميل- وبخاصة لأولئك الذين يعتقدون أن المصلحة الطبقية للفرد تحدد نظريته الاقتصادية وآراءه تجاه السياسة الاقتصادية وممن تعلموا النظر إلى كتاب Principles كتعبير حرفى عن الأيديولوجيا البرجوازية.

لقد حقق عمل ميل Principles نجاحًا ساحقًا وأكثر عمومية، كما توزع هذا النجاح على نحو متساوٍ فى كل البلدان التى تهتم بعلم الاقتصاد أكثر مما فعل عمل ريكاردو Principles. وهذا يعود أساسًا إلى مزيج موفق من المستوى العلمى وسهولة المنال: فرغم أن ميل لم يقدم التحليل الذى يُرضى القضاة المقتدرين، بيد أن كل الاقتصاديين كانوا قادرين على فهمه، باستثناء بعض الفقرات المربكة. وإن الطبعات المتعددة للكتاب لا تقيس سوى تأثيره المباشر فقط. إذ يجب أن نضيف إلى هذا الأخير، بقدر تعلق الأمر بالتعليم، تشوش المراجع المدرسية الأخرى، الذى كشفه كتاب ميل. وهكذا شعر الباحثون والقراء العاديون معًا بحاجة لعرض أكثر بساطة حتى من هذا الأخير حتى فى إنجلترا. وقد لبى فاوست[٦] هذه الحاجة. وعلى مستوى أرفع، فقد لاحظ حتى أولئك الذين سلموا بادعاء ميل بلوغ الكمال فى المادة وجود عدة نقاط فردية رخوة فى بنيته. وقد أخذ كيرنس،[٧] وهو الاقتصادى

(٦) لقد صدر عمل هنرى فاوست Henry Fawcett (١٨٣٣-١٨٨٤): Manual of Political Economy (1863) ست مرات خلال حياته. إن النشاط البطولى لهذا الرجل، الذى فقد بصره فى الخامسة والعشرين من عمره واستمر بالتعليم والكتابة وممارسة الرياضة رغم ذلك، وكان عضوًا فعالاً ومستقلاً فى البرلمان وحتى وزيرًا ناجحًا (مديرًا عامًا للبريد)، لا يحتاج إلى ثناء كبير: اذ كان يتمتع، عن حق، بأعظم احترام من جانب زملائه الاقتصاديين. وكان يحتل كرسى الأستاذية فى جامعة كمبريدج قبل مارشال. ومع ذلك، ففى تاريخ التحليل الاقتصادى، فإنه يجب أن يُصَنف دون كُتاب كثيرين أقل منه شأنًا ولا يمكن القيام بأى محاولة لإنصافه.

(٧) لقد تأثر نجاح جون إى. كيرنس John E. Cairnes (١٨٢٣-١٨٧٥)- إذا كانت كلمة "نجاح" هى الكلمة المناسبة- كباحث، كاتب، معلم أكاديمى، وكرجل سياسة ولو فى إحساسه الداخلى، بحالته الصحية السيئة التى تفسر بشكل واضح فشله فى بلوغ المنزلة الكاملة التى تؤهله لها مقدرته الكبيرة. ورغم ذلك، فقد كان فى الصف الأول.وكل كاتب كان سيذكره لو سُئل عمن كان الاقتصادى العلمى الأول فى إنجلترا بعد وفاة ميل عام ١٨٧٣ (ولم يكن جيفونس قد تأهل بعد لذلك). وقد ظهر عمل كيرنس الأهم، بالنسبة لنا: Some Leading Principles of Political Economy Newly= Expounded عام ١٨٧٤.ورغم ذلك، فإننا نضع مؤلف هذا الكتاب (بعكس جيفونس، الذى ظهر عمله فى وقت أبكر، عام ١٨٧١) ضمن الفترة محل الدراسة، ذلك لأنه قدّم الاقتصاد التحليلى القديم وأبعد نفسه بشكل صريح عن الاقتصاد التحليلى الجديد الذى كان قد أبصر النور توًا، مبينًا، من خلال=

الإنجليزى الأكثر بروزًا فى هذه الفترة، على عاتقه مسئولية تصحيح هذه البنية- وحقق نجاحًا مثيرًا للخلاف. ويمكن اعتبار كيرنس تلميذًا لميل، لأن كيرنس كان يشير باستمرار، عند محاجَّاته، إلى تعاليم ميل- وحتى حينما لم يكن كيرنس يذكر الواقعة المعنية بشكل محدد- وإن كيرنس كان يضمر له، كما تبين مذكراته، شعورًا لا تعبر عنه إلا كلمة "تبجيل"[٨] ومع ذلك، فإن كيرنس كان ينتقد ميل بشكل حاد أحيانًا، وأنه، بفضل هذا الانتقاد، أقام شيئًا معينًا خاصًا به نوعًا ما، رغم أنه يقع كُليًّا ضمن إطار عمل ميل. وقد كان كيرنس منظّرًا بالفطرة، ولكنه لم يكن أصيلاً جدًا. ورغم أن معظم مساهماته كانت عقيمة، بيد أن عمله التحليلى والمنهجى كان يؤشر مرحلة مهمة. وحينما نسميه منظِّرًا بالفطرة، فلا ينبغى أن ننسى- كما فعل بعض النقاد، وبخاصة من المدرسة التاريخية الألمانية- أن معظم ساعات عمله انصبَّت على المشاكل العملية، وأن مساهمته "الوقائعية" (وبخاصة عمله Slave Power, 1862) هى التى تفسر شهرته بين الجمهور الإنجليزى فى زمانه.

٢- النطاق والمنهج: كيف فكَّرَ الاقتصاديون بما كانوا يفعلون

لقد أعطانا الفصل السابق فكرة ما عما أنجزه بالفعل الاقتصاديون فى الفترة محل الدراسة. وسنرى، بعد قليل، إلى أى حد انعكس عمل هؤلاء الاقتصاديين فى عمل ميل Principles. وتتمثل إحدى الخصائص المميِّزة لهذه الفترة فى أن الاقتصاديين شرعوا بتفسير أنفسهم، أى بالتنظير حول أهدافهم ومناهجهم (أو "عقلنتها"). وفى حقل البحث، كما فى أى مجال آخر، فإننا نعمل أولاً ومن ثم نفكر.

=ذلك، فشله الكلى فى إدراك أهميته وإمكاناته. ولذلك، نقوم بتصنيفه ضمن"الكلاسيك" (بتحفظ) ولكن ليس ضمن المدرسة الريكاردية. فهو يعود إلى مجموعة ميل وتتوافر نفس الأسباب لعدم اعتباره ريكارديًا كما فى حالة ميل. وبطبيعة الحال، كنا نستطيع تأجيل الإشارة إليه إلى الفترة القادمة والنظر إليه كعضو فى مجموعة "البقايا"، سوية مع سِدفك Sidgwick ونيكولسون Nicholson وآخرين. وعمله الآخِر الذى يهمنا هو: (Character and Logical Method of Political Economy 1875) الذى يُشكل معْلمًا فى تاريخ المنهج.

(٨) تم نشر بعض رسائل ميل إلى كيرنس من قِبل السيد س.ر. اليوت S. R. Alliot (ed. Letters of John Stuart Mill, 2 vols., 1910). ومع ذلك، فإن المراسلة المعنية نشرها ج. براين G. O"Brien فى: "J.S. Mill and J. E. Cairnes," Economica, November 1943 . وهى تفتح شهية المرء للمزيد.

فالعاملون بحقل ما لا يطِّورون اهتمامهم، المقترن باللهفة والقلق، بمشاكل النطاق والمنهج، وبالأسس المنطقية عمومًا إلا بعد أن يتطور هذا الحقل إلى علم راسخ. وهذا طبيعى تمامًا، رغم أن المبالغة بمثل هذا النشاط قد تمثل علامة مَرَضية- فثمة شيء من قبيل الوسواس المنهجى. ويدل ظهور هذا الاهتمام- الذى كان غائبًا من قبل فى الغالب، وإن ليس بصورة تامة- على النضوج النسبى الذى قد حققه علم الاقتصاد حينذاك. والنتائج التى أفرزها هذا الاهتمام، بذاتها، لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لنا. فكلنا نفسر أنفسنا على نحو سيئ، ونمثل شهودًا غير موثوقين على معنى سلوكنا. ولكنًا، لهذا السبب بالذات، لا نستطيع إهمال منهجية هذه الفترة كُليًا. ذلك لأن النقاد أخذوا هذه المنهجية بحرفيتها، ومن هنا فإنها باتت مصدرًا لسوء الفهم حول نطاق ومعنى الاقتصاد "الكلاسيكى".

(أ) **تعريفات العلم** نعلم أن الاقتصاديين أحسوا بالحاجة لتعريف حقلهم حتى قبل آ. سمث. وقد تعززَ شعورهم بالمسئولية عن حقل معين متميز أثناء الفترة محل الدراسة، حيث حاول عمليًا كل كُتَّاب البحوث تعريف هذا الحقل بأنفسهم. وفيما يلى بعض الأمثلة. فقد عرَّفَ ج. ب. ساى الاقتصاد السياسى، من خلال عنوان فرعى، بوصفه exposition de la maniere dont se forment,se distribuent et se consomment les richesses. كما عَرفَ ماك كولوخ الاقتصاد السياسى على أنه "علم القوانين التى تنظم إنتاج، وتراكم، وتوزيع، واستهلاك المواد أو المنتجات الضرورية، النافعة، أو المسرة للإنسان والتى تمتلك قيمة تبادلية فى الوقت نفسه"، أو انه "علم القيم" (هكذا حرفيًا!). وبحسب شتورخ Storch، فإن الاقتصاد السياسى يمثل"العلم الذى يحدد رفاه الأمم". أما لدى سنيور، فالاقتصاد السياسى هو"العلم الذى يُعنى بطبيعة الثروة وإنتاجها وتوزيعها". وقد اكتفى ج. س. ميل (Principles) بجعل الاقتصاد السياسى يدرس "طبيعة الثروة، وقوانين إنتاجها وتوزيعها، بما فى ذلك كل العمليات، المباشرة أو غير المباشرة، الخاصة بكل القضايا التى تجعل حالة البشرية.. مزدهرة أو العكس". يقول روشر Roscher: إن هدفنا ببساطة هو وصف الطبيعة الاقتصادية للإنسان والحاجات الاقتصادية، درس القوانين وطبيعة المؤسسات المتصلة بإشباع هذه الحاجات وما بلغته من نجاح كبير أو ضئيل. وتكفى هذه الأمثلة لتكوين فكرة ما. وإذا أدركنا أنه ليس ثمة أمل، بل ومن الحماقة أيضًا، أن نحاول وضع تعريف من شأنه أن يلائم

كل نشاطات مهنة علم الاقتصاد، فإننا لن نميل إلى التعامل بقسوة مع النواقص الواضحة فى التعريفات هذه وغيرها. ومع ذلك، فثمة جوانب منها تستحق الملاحظة.

فكل التعريفات الموضوعة فى هذه الفترة تشدِّد على استقلال autonomy علم الاقتصاد تجاه العلوم الاجتماعية أو الأخلاقية الأخرى- وهو أمر يتمشى تمامًا، طبعًا، مع إدراك العلاقات الدقيقة القائمة بين الاقتصاد وهذه العلوم. كما تؤكد معظمها على الطابع التحليلى (العلمى) للاقتصاد.(٩) وينبغى تسجيل هاتين الواقعتين كمعْلمين على طريق علم الاقتصاد التحليلى، رغم أنهما قد لا تروقا لكل النقاد. وثمة واقعة ثالثة تستدعى الذكر لأنها أدت إلى أحد أهم أشكال سوء الفهم التى ذكرتها سابقًا، إضافة إلى أنها واقعة مزعجة. فالقارئ يلاحظ أن التعاريف المذكورة ينقصها التحديد بالنسبة للوقائع والمشاكل التى تقع ضمن علم الاقتصاد. فتعريف ج. س. ميل، مثلاً، يبدو بمثابة وعاء شامل.كما أن تعريف سنيور، إذا أخذناه بذاته، يُحيِّر القارئ من ناحية ما يتضمنه إنتاج وتوزيع الثروة ما دام كل النمط المؤسسى للمجتمع يتعلق بالإنتاج والتوزيع بشكل واضح. وهنا، فإن "العلم" المراد تعريفه قد أخذ اسم "الاقتصاد السياسى"، طبعًا.(١٠) وقد استعمل معظم كُتَّاب القارة هذا المصطلح بمعنى واسع جدًا. ولكن معظم الكُتاب الإنجليز القياديين، وبخاصة جيمس ميل وسنيور، قصروه على ما يمكن تسميته بشكل أصح: النظرية الاقتصادية Economic Theory، وأن تعابيرهم المنهجية تشير إلى هذا المعنى

---

(٩) ويشير هذا، كما يبدو، إلى قطيعة مع الماضى إذا حكمنا بحسب تعريف السير جيمس ستيوارت، مثلاً، أو التعريف الذى عرضه آ. سمث فى بداية الكتاب الرابع من Wealth of Nations. ولكن القطيعة ظاهرية أكثر مما هى حقيقية. فمن ناحية، واصل بعض الكتاب، كسيسموندى مثلاً، التقليد القديم المتمثل بتعريف علم الاقتصاد وفقًا لهدف ما عملى. ومن ناحية أخرى، فإن معظم عمل آ. سمث هو عمل تحليلى حقًا من حيث طبيعته، رغم ذلك التعريف؛ كما دأب الاقتصاديون، فى تلك الفترة، على تقديم الأحكام القيمية والتوصية بسياسات معينة، رغم تعريفاتهم تلك. وسنعود لمناقشة هذا الأمر فى القسم ج، أدناه.

(١٠) باستثناء مصطلح Staatswirtschaft (الاقتصاد السياسى)، الذى كان يستعمله بعض الكُتاب الألمان، فإن كل المصطلحات التى استعملت فى القارة، وحتى مصطلح Nationalokonomie (الاقتصاد الوطنى)، كانت تمثل مرادفات لمصطلح "الاقتصاد السياسى" Political Economy. وقد تم استعمال مصطلح "علم الاقتصاد" Economics فى الفترة التالية، ولم يستعمل فى إنجلترا والولايات المتحدة إلا آنذاك فقط. ولم ينتشر قط المقابل الألمانى للمصطلح الأخير وهو Sozialokonomie أو Socialokonomik (الاقتصاد الاجتماعى).

بالذات.[١١] وقد بدا هذا للنقاد وكأنه يتضمن اختلافًا كبيرًا فى الموقف والآفاق. إذ شعروا أن "الكلاسيك" الإنجليز لم يبصروا شيئًا غير "الثروة"، وأن اقتصادهم السياسى لم يكن سوى "نفايات" تأملية speculative chrematistics (سيسموندى)، وهكذا. ولكنا سبق أن وجدنا أن الأمر لم يكن كذلك. فممارسة هؤلاء الكتاب تثبت أنهم لم يقصدوا تقييد نشاطاتهم أو اهتماماتهم. وما قيَّدوه كان هو استعمال كلمة معينة. وهكذا، فسنيور كان يمكن أن يستبعد حقًا من اقتصاده السياسى أى تحليل وقائعى وأى معالجة لمشاكل الرفاه. ولكن ماذا يهم لو إن سنيور، فى الوقت نفسه، قام بضم كلا هذين الأمرين إلى ما أسماه "علم التشريع الكبير" Great Science of Legislation؟[١٢]

(ب) **المنهجية** إن وجهة النظر هذه تمكننا، دون أى صعوبة، من تبرئة "الكلاسيك"، مرة أخرى، من ارتكاب أخطاء كبيرة فى المنهج. فمناهجهم كانت أولية، وغير محكمة فى الغالب. كما أن الكثير من خلافاتهم كانت تنبع من عدم قدرتهم على فهم وجهة نظر الخصم، وكان بعضها كلاميًا بحتًا (كما هو حال الكثير من خلافاتنا).[١٣] وكانت تتفشى"الطريقة" المضحكة التى تتمثل فى محاولة تحليل ظاهرة معينة، وذلك بتعقب معنى كلمة ما. بيد أن المناهج التى استعملت فعلاً، بالصورة التى كانت عليها، لم تكن عرضةً لأى اعتراض جدى من حيث المبدأ. إذ أنها كانت مناهج معقولة تمامًا وتمثل بالضبط ما كان يمكن أن توحى به طبيعة كل مشكلة لأذهانٍ لم تكن متسلحة بغير المعرفة الفطرية البسيطة تقريبًا. وكان "الكلاسيك" ينظِّرون بهدف تسوية النقاط التى تثير بعض التعقيدات المنطقية؛ وقد قاموا بجمع الوقائع حينما تصوروا إن من المفيد القيام بهذا. ومع ذلك، فمن المتعذر

---

(١١) إذ أدركَ الخطر الكامن فى ذلك المصطلح، فقد طرح رئيس الأساقفة واتلى مقترحًا غير موفق يتمثل فى استبدال مصطلح" الاقتصاد السياسى"، بذلك المعنى، بمصطلح Catallactics – المأخوذ من اللاتينية Χαταλλάτεγ ومعناه المبادلة. وقد عكس واتلى فى هذا الأمر حسه السليم المعتاد. ولكن واتلى نفسه تعرض لإساءة فهم نتيجة لعدم تمكنه من إيضاح ذلك المعنى بحيث أصبحت القضية أسوأ بهذا الشكل. والقارئ لا يحتاج إلى شحذ خياله كثيرًا لتصور كيف إن هذا كان لا بد أن يثير دهشة النقاد: ماذا! الاقتصاد السياسى، علم المصير الاقتصادى للبشرية، يُختزل إلى نظرية بائسة للمساومة!

(١٢) وبدلاً من ذلك، تبنى ج. س. ميل مصطلح "الفلسفة الاجتماعية".

(١٣) تمثلت إحدى نقاط الاختلاف بين ريكاردو ومالثوس، مثلاً، فيما إذا كان ريع الأرض يدين بوجوده إلى "سخاء" الطبيعة أم إلى "بخلها". ولا شيء يبين بوضوح الطابع البدائى للجهاز التحليلى لذلك الزمن كما تفعل حقيقة أن الكاتبين الكبيرين كان يمكنهما فعلاً مناقشة ما إذا كان عائد عامل معين من عوامل الإنتاج يعود إلى إنتاجيته أم إلى ندرته.

قول المثل بالنسبة لتعابيرهم المنهجية methodological pronouncements حتى بمعزل عن حقيقة أن هذه التعابير – الإنجليزية منها، على الأقل(١٤) – كانت تخص النظرية الاقتصادية فقط. ولكن من الممكن، فى معظم الحالات، تصحيح الأمور بإجراء تعديلات طفيفة. وهكذا، فقد فكّر معظم الاقتصاديين، وبخاصة ج. ب. ساى و ج. س. ميل، بوجود شبه شديد بالعلوم الطبيعية التى أعلن الأخير أنها تشكل "النماذج الصحيحة" للنظرية الاقتصادية (Autobiography, p.165)– وهذه نقطة يشدّد عليها النقاد، ولكنها غير مهمة فعلاً، نظرًا لعدم استعمالها من الناحية العملية.(١٥) وبينما شدّدَ ج.ب. ساى بحق على أن الاقتصاد علم يقوم على المشاهدة observational science، بيد أنه اعتبره علمًا "تجريبيًا"experimental، رغم ذلك. ولكن هذا يمكن تصحيحه بسهولة بتسمية هذا العلم كعلم "وقائعى" empirical. وإضافة إلى ذلك، فقد استعمل كل الاقتصاديون عمليًا مصطلح "القانون" أو حتى "القانون الطبيعى"، رغم أن الامتناع عن هذا كان يمكن أن يجنّبهم ذم النقاد ذوى التوجه الفلسفى. ولكن هذه العادة لم تكن ضارة أبدًا، نظرًا إلى أنهم لم يقصدوا فعلاً سوى مفهوم مونتسكيو عن"العلاقات الضرورية" بين الظواهر أو مفهوم مارشال حول "صياغات الاتجاهات" statements of tendencies. وبسبب تشديد ميل على "القيمة المحدودة جدًا والمؤقتة للاقتصاد السياسى القديم"، فلا عذر للنقاد المتأخرين الذين عزفوا على تلك الكلمات. وفى الواقع، فإن كل النقاط الصحيحة فعلاً فى

(١٤) إن أهم البحوث المنهجية فى الفترة المدروسة هى ما يلى: Four Introductory lectures on Political Economy (1852) لسنيور؛ Logical Method لكيرنس؛ مقالة ج. س. ميل الخامسة الواردة فى عمله Unsettled Questions (وقد نشرت هذه المقالة لأول مرة فى مجلة Westminster Review، ١٨٣٦) والفقرات ذات الصلة فى عمله Logic. وقد ذهب نقاد كثيرون إلى أن موقف ميل فى العمل الأخير يختلف عن موقفه فى المقالة المذكورة. ولكن هذا مجرد سوء فهم. فالمقالة تعنى بجوانب منهجية من" الاقتصاد السياسى" بمعنى النظرية الاقتصادية. بينما تهتم الفقرات الواردة فى Logic بمنهجية قطاع واسع جدًا من العلوم الاجتماعية، وبشكل رئيسى، بما يسمى بالسوسيولوجيا الاقتصادية فى هذا الكتاب. وتختلف الأوضاع المعرفية فى كل من هذين الحقلين بصورة أساسية. وليس ثمة تناقض بين الطرق الاستنتاجية الموصوفة لأحدهما والطرق الاستقرائية (أو "معكوس الاستنتاجية") الموصوفة للآخر. والسبب الرئيس لهذا هو إن النظرية الاقتصادية، بفضل طابعها الكمى، تسمح بالإحكام النظرى إلى حد أكبر بكثير مما يسمح به الجهاز التحليلى الخاص بأى من العلوم الاجتماعية الأخرى.

(١٥) سبق لنا أن لاحظنا أن إدخال مصطلحات "الستاتيكا" و"الديناميكا" لا يتضمن أى استعمال من ذلك النوع، أى لا يتضمن أى استعارة لطريقة ما من أى علم طبيعى. كما أن الاقتصاديين، حينما يستعملون مصطلح التوازن، لا يستعيرون أى شىء من الميكانيكا بأكثر مما يستعير المحاسب، الذى "يوازن"، حسابًا ما.

مذهب الأخيرين كان يمكن استنتاجها من ميل. كما استعمل ميل المصطلح a priori (المحاجّات الافتراضية) بمعنى ما مضلل،[١٦] وشدَّد على مفهوم "الاستنتاج" على نحو غير ضرورى. وقد يكون هذا مسئولاً عن المحاجّة السخيفة التى شاعت فيما بعد حول "الاستقراء مقابل الاستنتاج". ولكنا إذا تذكرنا إن ميل كان يفكر بالجهاز النظرى لعلم الاقتصاد حينما كان يتحدث عن مناهج الاقتصاد السياسى، فإننا ندرك حالاً أن هذا لم يؤدِ إلى أخطاء من الناحية العملية.[١٧] أخيرًا، ففيما يتعلق بطريقة "عزل" الظواهر أو الدوافع الاقتصادية أو تجريدها عن الظواهر أو الدوافع غير الاقتصادية، فليست ممارسة "الكلاسيك" فقط، بل وعقلنتهم المنهجية أيضًا إنما تخلو من أى خطأ جدى. ويصعب الاعتقاد بأن من يثير اعتراضات فى هذا المجال كان قد درس ج. س. ميل.[١٨] وبطبيعة الحال، ينبغى أن تفهم هذه العبارة بحيث تشير إلى أسس العزل والتجريد ذاتها كما طبقها "الكلاسيك" بهدف تمييز نطاق البحث الاقتصادى البحت. ولكننى، إلى ذلك الحد، أؤكد أن منهجهم، نظريًا وعمليًا، لم يختلف عن منهج آ. سمث[١٩] أو منهج الاقتصاديين اللاحقين،

---

(١٦) وهذا، مرة أخرى، هو الأكثر إثارة للاستغراب، لأن ميل، فى عمله Logic، جعل حتى من الهندسة علمًا تجريبيًا empirical، ولأن ميل، بالتأكيد، عالِم وقائعى empiricist أكثر من كانت Kant، رغم أنه لم يكن وقائعيًا empiricist مائة فى المائة.

(١٧) وهذا، مرة أخرى، هو الاختبار الحقيقى. فالمعنى الحرفى لمعتقد منهجى معين ليس له إلا أهمية ضئيلة باستثناء أهميته بالنسبة للفيلسوف. وبعبارة أخرى، يمكن أن نصوغ اختبارنا بالقول إن أى قطعة مثيرة للخلاف من المنهجية تمثل أهمية ثانوية عندما يمكن إهمالها دون أن نجَبر على إسقاط أى نتيجة من التحليل ترتبط بها.

(١٨) من المعروف أن بعض الكتاب، مثل روشر الذى برع بدراسة ميل، لم يثيروا مثل ذلك الاعتراض. ولكنه فيما بعد، كما سيتبين بعد قليل، لم ينتقد "الكلاسيك" فعلاً بمعنى يحمل عقيدة منهجية لا تنسجم مع منهجيتهم. ومع ذلك، فلا يُعتقد أن غالبية النقاد الألمان المتأخرين– من المدرسة التاريخية الحقيقية – قد تهيأت لهم معرفة رفيعة كافية بميل أو "الكلاسيك" عمومًا، ذلك لأن من الصعب الاعتقاد بأنه يمكن أن تفوت عليهم إمكانية فهم منهجية ميل بصورة تامة لو أن مثل هذه المعرفة كانت قد توفرت لهم بالفعل: فقد دافعوا حتى عن صورة خاطئة عن هذه المنهجية، وهى الصورة التى ترسخت فى الزمن الذى كتبوا فيه. ولكن إذا أخذنا بالاعتبار انغماسهم فى برنامج من البحوث خاص بهم، فليس من العسير أن نفهم ذلك الأمر. ولكن ماذا عن انجرام؟ (انظر الجزء الرابع، الفصل الرابع، أدناه) كيف أمكن له التبشير "بعلم اقتصادى جديد" استمد منهجيته من كونت ؟ الجواب الوحيد، الذى يمكننى تقديمه – والذى ينبغى أن يطرح نفسه على كل متخصص مهتم بدراسة عمل انجرام Ingram: History of Political Economy – هو أن معرفة انجرام بعلم الاقتصاد واهتمامه به لم يتجاوزا "الفلسفات" العامة التى تأثرت بحماسة مفرطة للشعارات الضخمة التى انتشرت فى أيامه، ولكنه لم يصطدم بمشاكل حقيقية قط. كما أن اعتراضاته الأخرى على الاقتصاد "الكلاسيكى" تشير إلى هذا الاستنتاج بوضوح أكثر مما يشير إليه اعتراضه الكونتى على علم اقتصادى مستقل.

(١٩) وهذا أمر مهم جدًا إلى حد يبرر تكراره. فعمل آ. سمث يبدو أقل" تجريدًا " لأنه يتضمن معلومات وقائعية غزيرة جدًا بحيث أن الأعمال المتخصصة بالنظرية الاقتصادية التى ظهرت فيما بعد كانت=

كما صاغه المنهجيون اللاحقون: كارل منجر، وجون نيفل كينــز John Neville Keynes (انظر الجزء الرابع، الفصل الرابع، أدناه) وكما قبلته غالبية كبيــرة مــن الاقتصاديين غير الألمان حو إلى عــام ١٩٠٠. ولكنــى لا أســتطيع التأكيــد أن الكُتاب"الكلاسيك" الفرديين، حينما حاججوا فى حدود ذلك النطاق،"عزلوا" العوامــل المهمة و"تجردوا" من العوامل الأخرى دون خطأ ما دائمًا. فهذا الأمر كان ســيبدو غير معقول بحسب ظاهر الأمور، لأن من شأنه عمليًا أن يعنى ان كل فرضــياتهم كانت صحيحة: فكل انتقاد لا يهاجم خطأ منطقيًا أو تشويه وقائع يمكــن صــياغته كاعتراض على الطريقة التى يقوم بها الكاتب المنتقَد "بالعزل" أو "التجريد".

إن التمييز الذى حاولت توًا التعبير عنه سيساعدنا كثيرًا فى فهــم الوضــع المنهجى فى الفترة محل الدراسة، أى طبيعة وحجم الاختلافات حول "المنهج" التى كانت موجودة بين الاقتصاديين آنذاك. فلأول وهلة، يتكون لدينا انطباع مفــاده أن المجادلات العلمية، فى مختلف الأزمنة، كانت قد انصبَّت على المنهج. وهكذا، فإن أشهر وأطول مجادلتين، المجادلة المتعلقة بالقيمة، وتلك الخاصة بالفوائض العامــة، قد قادتا حالاً إلى الوضع المألوف: فحينما يتعذر على الأطراف المتنازعة النجــاح باستعمال حجج محددة، فإنها تلجأ إلى الاعتراض على منهج أحدهما الآخر. وهــذا بذاته لا يعنى سوى اعتراف أحد الطرفين بعدم قدرته على إقناع الطرف الآخــر، مع إعلانه عن عدم اقتناعه هو أيضًا بهذا الأخير، أى: ثمة مأزق، بكلمة واحــدة. ففى المجادلة حول موضوع الفوائض، مثلاً، اعترض مالثوس (وسيسموندى) على منهج ريكاردو كمنهج مجرد جدًا، وأن ريكاردو نفسه قد شدّد على الطبيعة المجردة للمحاجّة،[٢٠] وهكذا فقد تنهدا ببساطة تعبيرًا عن اليأس. ومــن الخطــأ الفــادح أن نتصور أن مالثوس وسيسموندى اعترضا فعلاً على"منهج" ريكاردو بالمعنى الــذى اُستخدمت به هذه الكلمة فى "معركة المناهج" فيما بعد (انظر الجزء الرابع، الفصل الرابع، أدناه). ويمكن إثبات أن الأمر لم يكن كذلك عن طريق تحليل نمطيهما فــى

=تخلو منها- ولكن هذه الأعمال تركت توفير هذه المعلومات الوقائعية للأعمال المتخصصة الأخرى. أما حينما كان سمث يتنقل فى حدود حلبة النظرية الاقتصادية، فإن محاجّته ليست أقــل تجريــدًا مــن محاجّة ريكاردو، مثلاً. وبالنسبة لهذا الأخير، فإن " تجريده "يتجلى بوضوح أكثر ذلك لأنــه يقتصــر على بحث أمور ذات طبيعة " مجردة"، ولا يقدم زخارف توضيحية، ولكن هذا هو كل شيء.

(٢٠) فغالبًا ما ينتقد الماركسيون بشكل خاص- وعن حق فى بعض الحالات- وضعًا محفوفًا بالخطر وذلك بالتخلى عن المذهب (فى المجادلة) عند مستوى معين من التجريد، مع اعتقادهم بصــحة نفــس هــذا المذهب تمامًا عند مستوى أعلى من التجريد.

المحاجّة: فهذان النمطان كانا (نظريين) بنفس معنى نمط ريكاردو- فنظرية اللورد كينز هى نظرية بنفس المعنى (المنطقى) بالضبط الذى تكون عليه نظرية مارشال أيضًا. وبعبارة أخرى، فقد قام مالثوس وسيسموندى بالتنظير بطريقة مختلفة، وكانا يُركِّزان على مجموعات مختلفة من الوقائع، ولكن تجربتهما تثبت أنهما لم يعترضا على التنظير ذاته، كما فعلتْ هذا، لفترة من الزمن، مدرسة شمولر المتأخرة أو المؤسسيون الأمريكان.

ولكن ألم يثرْ كُتاب آخرون هذا الاعتراض (ضد النظرية بذاتها)؟ نعم، ولكن كحالات منعزلة فقط لم يكن لها تأثير كبير على عمل الغالبية الكبيرة من الاقتصاديين.[٢١] وكان كونت Comte أحد هؤلاء المعترضين القطعيين. ولكنه، كما سبق أن رأينا، لم يمارس تأثيرًا ملموسًا فى إطار الفترة محل الدراسة وعلى الاقتصاديين: فلم يستسلم ج. س. ميل بمقدار انج واحد. والكاتب الآخر كان لى بلاى Le Play، الذى بادر ببرنامج مهم من البحث، ولكنه، بخلاف ذلك، لم يكن معروفًا تقريبًا بين اقتصاديى تلك الفترة. ولدى شك فيما اذا كان من الممكن اعتبار ر. جونس R. Jones وب. هيلدبراند B. Hildebrand من المعترضين القطعيين. ولكن حتى إذا أمكن ذلك، فهما كانا مجرد مبتدئيْن forerunners. ولم يعلن كلايف ليسلى Cliffe Leslie تأييده لمنهج تاريخى متميز فى علم الاقتصاد حتى عام ١٨٧٦. كما لم يرفع انجرام راية علمه الاقتصادى الجديد حتى عام ١٨٧٨. وليس من داعٍ لتكرار القول إن نيس Knies [٢٢] كان مُنظِّرًا اقتصاديًا أساسًا؛ وبخلاف ذلك، كان اقتصاديًا عامًا مقتدرًا دون أى ميل متميز للمنهج. وبالنسبة لروشر، الذى وصف ريكاردو ومالثوس "كاقتصاديْين سياسييْن ورائديْن من الدرجة الأولى"

---

(٢١) أنا لا أتحدث عن معترضين فوق علميين extra-scientific مثل كارلل Carlyle. كما لا أتحدث عن اعتراضات تنتج عن نفور الجمهور العام من أى شيء يبدو كمحاجّة معقدة، ولا أتحدث، أخيرًا، عن الاعتراضات التى تعبِّر ببساطة عن الميل الطبيعى لكل فرد إلى ذلك النوع من العمل الذى يختاره هو.

(٢٢) يعود عمل نيس الرئيسى والجزء الأفضل من نشاطه كمعلم إلى الفترة القادمة، كما أوضحنا هذا من قبل. ولكن العمل الوحيد من كتاباته الذى يربطه بالمدرسة التاريخية ظهر خلال الفترة محل الدراسة: Die Politische Okonomie vom Standpunkte der geschichtlichen Methode (١٨٥٣؛ والذى تم توسيعه عام ١٨٨٣ بصورة جوهرية). ويطرح هذا الكتاب مشكلة مهمة. إذ يعبِّر ليس فقط عن إدراك التدفق العام للمؤسسات الاجتماعية واستحالة وضع "سياسات" صحيحة بشكل شامل - وأشياء أخرى كان بإمكان الكاتب استعارتها من ج. س. ميلٍ- بل إنه أوجز بالفعل أجزاء جوهرية من برنامج شمولر. بيد أن أشكال المنهج المستخدمة فعلاً فى كل طبعاته اللاحقة تنتصل من هذه الأسس. وكمعلم أيضًا، كان نيس بعيدًا جدًا عن غرس المذهب التاريخى الاقتصادى economic historicism.

وحرصَ على التعبير عن اتفاقه مع منهجية ج. س. ميل،[٢٣] فإن المقارنة بين عمله Grundlagen وعمل ج. س. ميل Principles لا تكشف عن اختلاف أساسى فى المنهج: إذ يتحدث روشر حتى عن قوانين طبيعية. صحيح أنه ادعى، رغم ذلك، أنه استعمل منهجًا تاريخيًا أو "فيزيولوجيًا". ولكن كل ما قصده بهذا، كما يتضح من الفصل الثالث من مقدمته لذلك العمل، هو إبعاد نفسه عما أسماها الطريقة"المثالية" idealistic method التى تصف المعايير لحالة مثالية للمجتمع، بينما كان يجب هو وصف الأشياء كما هى "وفقًا لأسلوب دارس الطبيعة"[٢٤] (المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١١١). وعليه، فإن النتيجة التى نخرج بها هى أن "معركة المناهج" لم تحتدم بعد، إذا استثنينا بعض التذمرات، وأن السلام المنهجى methodological peace كان قائمًا إلى حد كبير، إذا أخذنا كلمة "منهج" method بالمعنى الملائم هنا. وكان هذا رأى كيرنس أيضًا.

(ج). **العلم والفن** إن معظم الكُتاب الكبار الذين اهتموا بقضايا المنهج الأساسية كانوا قد أدركوا بوضوح، وشدَّدوا على التمييز، بين الحجج المتعلقة بما هو كائن وبما يجب أن يكون: التمييز بين"علم" الاقتصاد و"فن" السياسة.[٢٥] ولكن من الخطأ الفادح أن نقرأ فى عباراتهم المعنى الذى اكتسبه هذا التمييز فيما بعد حينما أثير موضوع "الأحكام القيمية" value judgements. فسنيور، الذى كان صريحًا أكثر من سواه فى هذه النقطة، قد قال فعلاً إن استنتاجات الاقتصادى "لا تمنحه الحق بتقديم أى شىء بسيط من النصح". ولكنه لم يقصد بهذا حرمان الاقتصادى، كباحث علمى، من تقديم المشورة العملية، لأن مشورة كهذه تفترض التقييمات النهائية التى هى فوق علمية بطبيعتها: التفضيلات التى تتجاوز نطاق

---

(٢٣) Roscher, Grundlagen (W. English trans.: Principles of Political Economy, 1878, vol. 1,p. 106n)

(٢٤) لا يسرى ذلك، دون تحفظ، على مقالة ل. وولوفسكى L. Wolowski: "Preliminary Essay" التى قدّم بها مترجم روشر: ج. ج. لالور J. J. Lalor، الترجمة الإنجليزية عام ١٨٧٨. فالأمور كانت تبدو مختلفة عام ١٨٧٨، وأشار لالور، بشىء من الخلط الذى لم يكن غير طبيعى، إلى روشر "كمؤسس" لما كان يُعرف بالمدرسة التاريخية آنذاك. وهذا يعطى صورة خاطئة تمامًا.

(٢٥) كان الخلط بين الاثنين وحتى إنكار صحة التمييز بينهما يحدث فى أحوال كثيرة، طبعًا، ولكن ليس أكثر مما هو عليه الحال فى كل الأوقات بما فى ذلك وقتنا الحاضر. إذ كان يجرى التمييز بينهما بشكل صارم فى الغالبية العظمى من الحالات. وفى فرنسا، تمثل مقالة تشارلز كوكولن Charles Coquelin عن الاقتصاد السياسى، المنشورة فى Dictionaire de l economie politique، حالة نموذجية من هذه الناحية، كما هو شأنها من النواحى الأخرى. ومما يستحق الذكر الخاص تشديد روشر على التمييز بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون.

البرهان العلمى. وهذه هى وجهة النظر التى أخذ بها كيرنس (الذى لم يتقيد بها عمليًا، رغم ذلك)، وسدِفك Sidgwick وم.فيبر M. Weber على نحو أكثر تحديدًا فيما بعد. بيد أن سنيور وميل ومعاصروهم لم يقصدوا هذا قط. فما قصدوه ببساطة هو أن قضايا السياسة الاقتصادية تتضمن دائمًا عناصر غير اقتصادية كثيرة بحيث لا ينبغى التعامل مع هذه القضايا على أساس الاعتبارات الاقتصادية البحتة - وهذا بحد ذاته، بالمناسبة، يبين تفاهة التهمة الشائعة التى تزعم أن "الكلاسيك" الإنجليز لم يبصروا قط أى شىء غير الجوانب الاقتصادية أو، وهذا أسوأ، أنهم لم يبصروا غير الثروة أو حتى جوانب الربح فقط من الأشياء. ولكن لم يشك أحد من أولئك الكُتّاب حقًا بصحة الأحكام القيمية التى كانت تستند على أسس "فلسفية" وراعتْ بشكل صحيح العناصر غير الاقتصادية، فضلاً عن العناصر الاقتصادية، لحالة معينة- الأحكام القيمية "للكاتب أو رجل الدولة الذى أخذ بنظر الاعتبار كل الأسباب التى قد تشجع أو تعوق الرفاه العام" بالمقارنة مع "المُنظِّر الذى أخذ بعين الاعتبار سببًا واحدًا فقط، مع أنه أحد أهم الأسباب" (Senior, Outline of Political Economy, p. 3). وكما رأينا، فقد مثَّل هذا رأى ميل أيضًا ورأى الجميع، عمليًا. وهو ينطوى على فهم سليم، طبعًا؛ وإن كل ما يتمناه المرء هو أن لا ينسى اقتصاديو تلك الفترة (وكل فترة) هذه القطعة من المعرفة قط- ألا تصيبهم النقيصة الريكاردية.[٢٦] ومع ذلك، يبقى من الصحيح أن المشكلة الحقيقية للأحكام القيمية لم تخطر ببالهم البتة. فقد نَظَر الاقتصاديون، حتى نهاية الفترة محل الدراسة، إلى توصياتهم المتعلقة بالسياسة على أنها استنتاجات علمية، نابعة من تحليل علمى، مع انه ليس تحليلاً اقتصاديًا بحتًا. وبهذا المعنى، ورغم كل شىء، كان هؤلاء الاقتصاديون أصحاب وصفات، كما لاحظَ النقاد فيما بعد بصورة ساخرة. ومن حسن الحظ، أنهم كانوا أكثر من ذلك، أيضًا.

(٢٦) انظر الفصل الرابع، القسم الثانى، أعلاه.

٣- ماذا حصَّلَ قراء ميل

لقد حصل قراء ميل، أولاً، على معلومات وقائعية تشكل سدس كتابه. وهذا يمثل، بحسب ظاهر الأمور، نسبة أقل مما خصصه آ.سمث وروشر لعرض الوقائع.كما تم عرض قسم من الوقائع بصورة غير متوازنة قط حيث أخذت الوقائع الخاصة ب "الفلاحين المالكين"، مثلاً، حصة تتناسب مع اهتمام ميل الخاص أكثر مما مع اهتمام قراءه. ولكن تبنى هذا الرأى قد يكون خاطئًا. وكما تؤكد مقدمة ميل، فإن بحثه يزخر ب "تطبيقات" عملية. وتتعلق هذه التطبيقات بمادة وقائعية عجزَ ميل عن تقديمها فى الغالب، ربما لأنه افترض أن من السهل على قُرَّائه سد النقص من مصادر سهلة المنال، تماما كعمل باباج، مثلاً.[٢٧] وإذا اعتبرنا كل المناقشات الواردة فى الكتاب كمناقشات "وقائعية" والتى، بهذا المعنى، تفترض بيانات وقائعية، رغم أن البيانات لم تُقدم فعلاً، فإن القسم "الوقائعى" من الكتاب يزيد قليلاً على ثلثيه بحيث أن عرض الجهاز التحليلي يأخذ أقل قليلاً من ثلث الكتاب ككل، وذلك إذا كان حسابى لكل شىء حسابًا دقيقًا. ثانيًا: كما حصل قراء ميل على أساس"نظرى" قوى نوعًا ما، ولكنه ليس قويًا جدًا. ومع ذلك، ليس ثمة جهد، مهما كان، لتناول أى طريقة إحصائية، كما أشير إلى هذا سابقًا.

ومن زاوية أخرى، يمكننا توضيح النطاق الذى غطته كتابات ميل عن طريق طرح قائمة بالعناوين التالية التى يمكن توسيعها، كما يمكن للقارئ أن يتأكد بنفسه من ذلك، سواء بضم فقرات فرعية أخرى أو بتجزئة بعض الفقرات

(٢٧) Charles Babbage, On the Economy of Machinery and Manufactures (1832). ويمثل هذا الكتاب، الذى كان متداولاً على نطاق واسع (ومن قبل ماركس أيضًا) عملاً قيمًا لكاتب مرموق.وباباج (١٧٩٥-١٨٧١)، الذى كان أحد خلفاء نيوتن Newton فى كرسى الرياضيات فى لوكس (كمبريدج)، وأحد مؤسسى الجمعية البريطانية لتقدم العلوم (١٨٣١) والجمعية الإحصائية، وكاتبًا بارعًا فى موضوعات عدة، كان اقتصاديًا مرموقا أيضًا. وتتمثل جدارة باباح الرئيسية فى أنه جمع بين الاستحواذ على نظرية اقتصادية بسيطة، ولكن راسخة، مع معرفة شاملة وعميقة بالتكنولوجيا الصناعية والعمليات الإنتاجية الخاصة بها. وقد مكنه هذا المزيج الفريد من البراعات ليس فقط من توفير كمية كبيرة من الوقائع المعروفة بل من تفسيرها أيضًا مما ميّزه عن الكتاب الآخرين الذين قاموا بجمع الوقائع أيضًا. ومن بين أمور أخرى، فقد برع باباج فى صياغة المفاهيم: إذ تشتهر عن حق تعريفاته للآلة ومفهومه للاختراع. ومن المهم ملاحظة أن باباج اعترف، فى بعض النقاط، بأسبقية جيوجه Gioja الذى ينبغى أن يرتبط اسمه باسم باباج فعلاً. وعلى سبيل المقارنة، بمعالجة باباج العميقة والمتوازنة، أشير إلى: أ. يور A. Ure (Philosophy of Manufacture, 1835) الذى قدّم أيضًا وقائع مهمة، ولكنه لم يرق إلى منزلة باباج ككاتب تحليلى.

الرئيسية: الأسعار، تحديد الأسعار، المنافسة، التعريفة الجمركية، الاحتكار، الأجور والتشغيل، سياسات الأجر، النقابات، قوانين الفقراء، وفقرات أخرى من السياسة الاجتماعية Sozialpolitok لتلك الفترة؛ الاشتراكية، مع اهتمام خاص بمذهب سان سيمون ومذهب فوريه؛ تعاونيات المنتجين والمستهلكين؛ مستقبل الطبقة العاملة؛ التعليم؛ السكان؛ المنشأة وأشكال المنشأة، رأس المال، الربح، الفائدة؛ الادخار، الاستثمار؛ التقدم التكنولوجى؛ النقود والمصارف، المصارف المركزية، النقد الأجنبى، النقود الورقية الحكومية؛ الأزمات؛ التجارة الخارجية؛ المستعمرات؛ الملكية الخاصة، الإرث، أشكال الشراكة، الشركات، قوانين الإفلاس؛ الريع، ملكية الأرض، حق البكورة، ملكية الفلاحين للأرض، المحاصصة، حق الحيازة، استئجار الأرض، العبودية؛ "التقدم"، "النضوج"(الحالة الراكدة)؛ السياسة الحكومية والسيطرة الحكومية؛ أسس مذهب حرية التجارة وحدوده؛ المالية العامة، وبخاصة الضرائب والقروض العامة.ولا أعتقد أن هذه القائمة غير مقبولة، سواء من ناحية دقة نطاقها أو بعدها عن القضايا العملية فى تلك الفترة. وبشكل خاص، تنبغى ملاحظة أن كل القضايا التى أثارت اهتمام الأجيال التالية كان يمكن تعليقها على الكُلاَّبات التى طرحها ميل دون أن يضطرب نظامه. فمثلاً، كان يمكن للمؤسسيين المتأخرين أن يدخلوا ضمن أطر ميل niches كل المادة الإضافية ذات الطابع المؤسسى تحديدًا التى ربما أحبوا إدخالها، وذلك دون أن يتأثر الطابع العام لبحثه: فثمة متسع لكل شيء فى المجال الفسيح لهذا البحث، ويمكن تقديم كل شيء كتطوير للنقاط القائمة فيه، دون حاجة لأن تأتى هذه الأشياء على سبيل الثورة.

وقد عرضَ ميل مادته فى خمسة كتب: "Production," "Distribution," "Exchange," "Influence of the Progress of Society on Production and Distribution," and " On the Influence of Government". والكتاب الأخير يتضمن أشياء أخرى غير المالية العامة، ولكنه، مع ذلك، يناظر كتاب آ. سمث الخامس إلى حد كبير. وقد زج ميل فى الكتاب الرابع، وهو الكتاب الأصغر، كل ما ترتب عليه قوله عن موضوع التطور الاقتصادى- وهذا ابتكار سار فى العرض. وتعكس عناوين الكتب الثلاثة الأولى تأثير ترتيب ساى أو، بعبارة أصح، تعكس محاولة غير موفقة لتطويره. والنظرية المركزية للقيمة، التى ينبغى أن ترد فى البداية وفق الاعتبارات المنطقية (والتى تأتى فى البداية لدى ريكاردو وماركس)، ترد فى الكتاب الثالث كما لو أنها يجب أن تُعنى"بتداول" السلع فقط،

وكما لو أن من الممكن فهم الإنتاج والتوزيع من دونها. وهذه النقطة تستحق الذكر لأنها تشير إلى ضعف أساسى فى البناء "الكلاسيكى". وأنا لا أتهم "الكلاسيك" بفشلهم فى إدراك الأهمية المحورية لتحليل (اختيار) القيمة التى تمثل العنصر الاقتصادى تحديدًا فى العملية الاقتصادية، إذا جاز لى أن أقول هذا. ولكن ثمة شيء من الحقيقة فى تهمة البروفيسور نايت Knight القائلة إن "الكلاسيك" "لم يكن لديهم مفهوم واضح أو محدد لمعنى التوفير economy كعملية تعظيم لعائد قيمة ما" وأن "مشكلة التوزيع.. لم تتم صياغتها قط كمشكلة تقييم فقط".(٢٨) و إلى ذلك الحد، ينبغى علينا التخفيف من اعترافنا بميزة ريكاردو الرئيسية. فهو، وكل "الكلاسيك" بمن فيهم ميل، يحققون تقدمًا حقًا نحو اكتساب جهاز تحليلى من شأنه توحيد كل المشاكل الاقتصادية البحتة. ولكنهم لم يدركوا إمكانات هذا الجهاز بصورة كاملة وذلك بسبب نواقص عملهم إلى حد ما. كما أنهم فصلوا الإنتاج عن التوزيع- بل وأثنى ج. س. ميل على هذا- كما لو أن ثمة قوانين مختلفة تحكمهما. وكان فيرارا Ferrara أول منْ أوضح هذا.(٢٩) ولكن نفوذ ساى وميل أبقى خطة العرض هذه حيةً لعدة عقود تالية. ولا تستحق هذه الخطة أن نناقش أشكالها المختلفة. فمثلاً، كانت لدى روشر الخطة التالية: الإنتاج، التداول، التوزيع، الاستهلاك،السكان- حيث يقوم روشر بوضع الائتمان مع الإنتاج.

ويجرى التقديم للكتب الخمسة "بملاحظات تمهيدية" تتضمن، بين أمور أخرى، خلاصة قصيرة عما يمكننا أن نسميه التطور الاقتصادى للمجتمع، أى التاريخ الاقتصادى الشامل مكتوبًا بصورة موجزة. وهذا بذاته لا يثير الاستغراب فى عمل كان يهدف إلى إعادة كتابة ما كتبه آ. سمث. ولكن ميل، متجاوزًا ما يدفعنا التقليد إلى أن نتوقعه منه، يقدم معالجته للعوامل التى يعزو إليها تفسير تكوْن مصائر مجتمع أو بلد ما. فالبيئة، والعِرق race (مادة البشرية متمايزة عِرقيًا)، والتركيب الطبقى، والعادات أو الميول، تتضافر كلها لديه لتقديم لوحة ملونة، بل

---

(٢٨) F. H. Knight," Ricardian Theory ... " op. cit. P. 6. وربما يذهب الجزء الثانى من تلك العبارة بعيدًا. ولكن البروفيسور نايت يعززها بفقرة مهمة جدًا يقتبسها من رسالة بعثها ريكاردو إلى ماك كولوخ حيث يشدد الأول حرفيًا على"أن الحصص التوزيعية النسبية لا ترتبط بمذهب القيمة أساسًا". ورغم أن هذه العبارة يمكن ألا تؤخذ حرفيًا- وذلك لإمكانية دحضها وفق محاجّة ريكاردو نفسها- بيد أنها تبين أن ريكاردو لم يدرك بوضوح كل المعانى التى تتضمنها حقيقة إن التوزيع الرأسمالى هو ظاهرة قيمة. وقد أدرك ماركس هذه المعانى.

(٢٩) فى Prefazione (مقدمته) إلى ساى.

وأكثر: لوحة واقعية جدًا. كما يخلو العمل من الأخطاء الفكرية، وبخاصة الأخطاء النفعية: إذ تعُالَج "المعرفة" كنتيجة وكسبب "لحالة إنتاج وتوزيع الثروة" ويتم التشديد على الظروف الموضوعية أكثر مما على الأفكار أو المبادئ. وقد أصبح تقديم خلاصات تمهيدية كهذه- ولو ليس دائما بمثل هذه النوعية، طبعًا - من الأمور المألوفة أكثر وأكثر مع انقضاء القرن: حيث تمثل خلاصة مارشال ذروة هذه الخلاصات.

٤- الإطار المؤسسى للعملية الاقتصادية

(أ) **مؤسسات المجتمع الرأسمالى** تغطى السوسيولوجيا الاقتصادية، أولاً، وقائع عن السلوك الاقتصادى يصوغ الاقتصاديون على أساسها فرضيات معينة، وتغطى، ثانيًا، المؤسسات التى تشخص التنظيم الاقتصادى للمجتمعات المراد درسها. وستكون دراسة تجربة "الكلاسيك" للأمر الأول أكثر ملائمة فى الفصل القادم. أما بالنسبة للأمر الثانى، فينبغى علينا التمييز بين ثلاثة أسئلة. فثمة كُتاب كثيرون، وبخاصة المُنظِّرون الإنجليز- مثل ريكاردو وجيمس ميل وسنيور- لم يهتموا بتحديد تفاصيل الإطار المؤسسى الذى صوَّرُوه بل افترضوا وجود هذه التفاصيل. أليس صحيحًا، كما يجرى التأكيد فى الغالب، إن هؤلاء الكتاب آمنوا بخلود الترتيب الرأسمالى للأشياء وحتى بأن رأسمالية مذهب عدم التدخل هى الشكل الممكن الوحيد للمجتمع المتحضر؟ وما هى المؤسسات التى افترضوا وجودها ؟ ومتى تناقشوا بشأنها ؟ وما هى الطرق التى استعملوها ؟

والسؤال الأول تنبغى الإجابة عليه سلبًا، كما أعتقد. صحيح أن ريكاردو، مثلاً، بإخفاقه فى تحديد فرضياته المؤسسية، يعطى الانطباع بأن مشاكل التغير الاجتماعى كانت تخرج عن نطاق رؤيته. بيد أن هذا غير صحيح. فكل ما تشير إليه تجربته هو أن هذه المشاكل كانت خارج نطاق الحقل الذى اختار درسه. ولو أنه كان قد قدّم وصفًا للإطار المؤسسى، فليس ثمة سبب للاعتقاد أن هذا الوصف كان يمكن أن يختلف عن وصف ميل(رغم أن الأحكام القيمية لدى ريكاردو قد تختلف) الذى كان صريحًا أكثر لأنه استهدف بلوغ الكمال النظامى. ولكن، كما نعلم مما سبق (انظر القسم الأول، أعلاه) لا يمكن أن يكون هناك أى شك بوعى

الأخير للنسبية التاريخية للمؤسسات الاجتماعية وكذلك لبعض "قوانينه الاقتصادية"، على الأقل. و إلى هذا الحد، فإن التصور الشائع بأن هذا الوعى كان يقتصر على رواد منعزلين من المذهب التاريخى المتأخر مثل ر.جونس R. Jones وسيسموندى هو تصور خاطئ بالتأكيد. والأقرب إلى الحقيقة أن نقول إن الإيمان الصريح بخلود الرأسمالية أو تفوقها الذى ليس له مثيل، فى كل العهود، لم يكن يحدث إلاً فى حالات منعزلة فقط.

وينبغى على القارئ أن يلاحظ أن هذا القول لا يعنى أننا ننسب إلى المنظّرين "الكلاسيك" فكرة أن النظام الرأسمالى يمثل مرحلة تاريخية فقط وأنه عرضة للتطور إلى شيء أخر وفق منطقه الداخلى. فهذه الفكرة تعود إلى ماركس فحسب. وحتى ج. س. ميل لم يكن قد سلم إلا بأن الأفراد يمكنهم، ومن واجبهم، وسيغيّروا المؤسسات الرأسمالية عبر إدراك عقلانى لما اعتبرها هو كعيوب فى هذه المؤسسات. ولم يسلم ميل بأن هذه المؤسسات سوف تتغير من تلقاء نفسها أو حتى بفكرة أن المؤسسات يمكن أن تتغير لأنها ستصبح فى حالة يتعذر فيها الدفاع عنها موضوعيًا. لقد أدرك ميل أن "الآراء.. لا تتكون بالصدفة"،[٣٠] بل هى نتاج الظروف الاجتماعية؛ الأمر الذى يمكن أن يغرينا على تطوير هذه الفكرة بالاتجاه الماركسى. ولكن تبرير هذا سيكون أمرًا عسيرًا: وينبغى علينا، كما أعتقد، أن نترك ميل فى معقله العامر بإيمان القرن الثامن عشر بالتقدم الفكرى، الذى كان يبحر منه أحيانًا دون شك، ولكنه كان يعود إليه دائمًا. ولا تهم هذه القضية إلا قليلاً من الناحية العملية. بيد أن لها شأن كبير من الناحية العلمية.

أما السؤال الثانى، فسهل. فالاقتصاديون، حينما كتبوا لخدمة زمانهم وبلدانهم، كانوا قد افترضوا مؤسسات هذا الزمان والبلدان وفكّروا فى ضوئها. ونظرًا لاختلاف الظروف من بلد إلى آخر، فإن هذه الاختلاف يفسر وجود تباينات فى النظرة، وهى تباينات تم فهمها بصورة خاطئة، آنذاك وفيما بعد، كاختلافات فى أساس التحليل. فملامح الصورة التى انتقاها "الكلاسيك" الإنجليز تبرز بشكل واضح. إذ تخيلوا المؤسسات الشرعية لاقتصاد يقوم على الملكية الخاصة (إذا أهملنا البقايا التاريخية التى تفترض نوعًا آخر من المجتمع) والتى تترك مجالاً واسعًا للتعاقد الحر بما يكفى تقريبًا لتبرير عادة الاقتصاديين بعدم الاهتمام

(٣٠) المبحث ما قبل الأخير من الكتاب الثانى، الفصل الأول، ص١.

بالتحديدات. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعنى سوى أن التحديدات لم يحسب لها حساب بصورة صريحة وواعية. فالاقتصاديون الإنجليز، كما هو معروف، كانوا ينظِّرون فى ضوء المدى الفعلى الذى تركه القانون الإنجليزى والممارسة الإدارية للقرار الخاص، وفى ضوء الاستفادة الفعلية من هذه الحرية فى إطار ذلك المدى- مع الخضوع للتقاليد الأخلاقية السائدة. وأن فشل "الكلاسيك" الإنجليز فى تحديد كل هذه الأشياء قد عرّضهم إلى نقد خاطئ من ناحية إهمالهم الظاهرى للجوانب الأخلاقية.

كانت المنشأة ذات الحجم المتوسط تمثل وحدة ذلك الاقتصاد القائم على الملكية الخاصة. وإن الشراكة بين الأفراد private partnership تمثل الشكل القانونى النمطى لهذه المنشأة. وإذا أهملنا الشريك "النائم"، فالمنشأة كانت تُدار من قِبَل المالك أو المُلاَّك، وهى حقيقة ينبغى إبقائها فى الذهن لأهميتها لأى جهد يهدف إلى فهم الاقتصاد "الكلاسيكى". أما وقائع ومشاكل الإنتاج ذى الحجم الكبير، والشركات المساهمة joint stock companies المرتبطة بهذه الوقائع والمشاكل، فقد أدركها الاقتصاديون بعد أن أدركها كل فرد آخر. وقد دخلت هذه الوقائع والمشاكل فى المقرر المدرسى على يد ج. س. ميل الذى لامَ آ. سمث فى حينه، بحق، على آرائه البسيطة حول نشاط الأعمال الذى يأخذ الشكل المساهم corporate business- ناسيًا أن الفائدة التى تتحقق من إدراك أهمية corporate business عام ١٨٤٨ هى فائدة ضئيلة، وأنه هو نفسه لم يفعل عمليًا أكثر مما فعل سمث، أى انه قام، باستخدام المعرفة الفطرية المتزنة والشائعة نوعًا ما، بوصف ما كان شاخصًا أمام عينيه. ثمة نقطتان إضافيتان تستحقان الإشارة.

وكان يُعتقد أن هذه المنشآت تمارس نشاطها، فى الحالة العادية، فى ظل ما أسماه "الكلاسيك" "بالمنافسة الحرة". وبالنسبة لهم، كانت هذه المنافسة فرضية مؤسسية أكثر مما هى كانت نتيجة لشروط سوقية محددة. وقد اقتنعوا بأن المنافسة هى الشيء الواضح والمألوف للجميع، بحيث أنهم لم يزعجوا أنفسهم بتحليل محتواها المنطقى. وفى الواقع، فلم يتم حتى تعريف هذا المفهوم كما هو معتاد.(٣١)

---

(٣١) من المهم الإشارة إلى أن ج. س. ميل، فى الفصل الرابع، الكتاب الثانى من عمله Principles حيث يدرس "المنافسة والعرف"، إذ يعبر عن اقتناعه بأن"الاقتصاد السياسى يمتلك الحق بحمل صفة العلم عبر مبدأ المنافسة فقط"- مما قد يعنى أن أسعار وكميات السلع تتحدد بصورة ارسخ فى حالة المنافسة أكثر مما فى الحالات الأخرى- فإنه لم يتصور أن من الضرورى تحديد ما تعنيه المنافسة.=

فكل ما كان يعنيه هذا المفهوم هو مجرد غياب الاحتكار- الذى كان يمثل حالة غير عادية والذى أدين بقوة[٣٢] ولكنه لم يُعَرَّف هو الآخر على نحو صحيح- والتحديد الحكومى للأسعار. وقد جرى التسليم، ليس من دون سبب، بفضل ميل فى خطوتين مهمتين. أولاً: تشديد ميل على أهمية الأسعار القائمة على العرف customary prices، وبخاصة بالنسبة للحضارات الأقدم وبالنسبة للقارة، ولكن بالنسبة لإنجلترا أيضًا فى حالات محددة مثل الريع والرسوم المهنية. ثانيًا: تشديده على حقيقة أن المنافسة "لا تبلغ ذروتها" فى أغلب الأحيان، رغم أنه يذكر العرف فقط كتفسير لذلك الأمر، مشيرًا إلى إن من الضرورى، في هذه الحالة، إجراء تصحيح عام على كل الاستنتاجات التى تم التوصل إليها وفقًا لفرضية المنافسة الكاملة (Book 11, ch. 4, § 3) وذلك"سواء تمت الإشارة إلى هذا بشكل صريح أم لا". وفى لوحة كهذه، يمكن لتحديد السعر من جانب الاتحادات co-operative price setting أن يدخل فقط، على الأكثر، كانحراف آخر عن الوضع العادى شأنه شأن الاحتكار البحت وكتآمر على الرفاه العام، وذلك بالضبط على غرار ما يفعله ذلك الشكل لتحديد للسعر فى الوقت الحاضر. ولكن ثمة استثناء، رغم ذلك: ففى مخطط ميل للأشياء، ترد النقابات العمالية trade unions كعنصر عادى من النمط المؤسسى وان القوانين المناهضة لها " تُظهر الروح الشيطانية لسيد العبيد"(Book v, ch. 10, § 5).

والنقطة الثانية التى يلزم تذكرها هى التالية. انتقد كثير من الاقتصاديين الإنجليز نظام الأرض الإنجليزى بشكل حاد.[٣٣] ولكن حينما لم يكونوا فى معرض انتقاده أو مناقشة بدائل له، فانهم افترضوا وجوده أيضًا بمعنى أنهم حاججوا فى ضوئه وفى ضوء النمط الإنجليزى للملاك الذين امتلكوا أراضى واسعة دون أن

=والاقتصادى الوحيد الذى عالج المنافسة التامة أو البحتة على نحو صحيح كان هو كورنو Cournot الذى أشار إلى تعريف صحيح لها أيضًا، رغم أنه لم يقم بصياغته حرفيًا.

(٣٢) للاطلاع على الثناء المطلق لروشر على المنافسة وإدانته العمياء للاحتكار، انظر عمله المذكور سابقًا، الكتاب الثانى، الفصل الأول، ص ٩٧.

(٣٣) وإلى حد أنهم عجزوا عن رؤية الجوانب القوية لذلك النظام بأية حال. وأنا لا أقصد هنا المجتمع السياسى والقيم الحضارية التى خلقها: إذ لا يتوقع من الراديكالى البرجوازى أن ينظر إلى تلك القيم بإنصاف. ولكن اقتصاديين كثيرين، أيضًا، لم يبصروا المزايا التى يتيحها نظام يفصل إدارة الأرض عن زراعتها، قاضيًا، بهذا الشكل، على الجزء الأهم من مشاكل الائتمان الزراعى، مثلاً. ويمكن للاشتراكية الرشيدة أن تفعل ما هو أسوأ من استنساخ ذلك النظام حينما تستبدل ملاك الأرض بمدراء حكوميين.

يديروها operate. على أى حال، وفى تلك الحالة الخاصة، فإن المحاجّة فى ضوء المؤسسات القائمة تقدم ميزة يمكن إيضاحها من خلال مقارنتها بالمحاجَّة فى ضوء المنشأة التى يديرها مالكها: فلأن الملاك والمزارعين كانوا أشخاصًا مختلفين، فقد كان من السهل على المنظِّر أن يُبقى "وظائفهما" متميزة؛ أما أصحاب المنشآت- "الرأسماليون"- فلأنهم نفس الأفراد الذين كانوا آنذاك على الأغلب يديرون تلك المنشآت، فقد كان إدراك تميز هذه "الوظائف" أقل سهولة على المنظّر. وهذا يعلمنا درسًا مهمًا: إذ يمكن أن يحدث لمسار تاريخى خاص، لا ينطوى على أى شىء دائم إذا أخذناه ككل، أن يكشف وقائع وعلاقات لها أهمية تحليلية عامة، رغم أنه ليس من حقنا أن نجد فى هذا التكرار سوى ضربة حظ. والمعتاد هو العكس، طبعًا، وأننا يجب أن نبحث على الدوام عن التحديدات التى يمكن أن تفرضها الفرضيات المؤسسية "للكلاسيك" على نتائجهم، من ناحية، وأن نبحث، من الناحية الأخرى، عن التبريرات الممكنة لهذه النتائج ذاتها التى يمكن إيجادها من حين إلى آخر فى خصوصيات المسار الاجتماعى الذى تصوروه.

أما سؤالنا الثالث- المتعلق بالمنهج الذى استخدمه "الكلاسيك" فى مناقشة المؤسسات الاجتماعية- فنحصر دراسته بميل ميل فقط، بغية الاختصار.[٣٤] لنتأملْ موقف ميل من الميراث، مثلاً.[٣٥] تبلغ مناقشة ميل ذروتها عبر التوصيات التالية: أ) إن حرية التوريث هى القاعدة العامة، باستثناء وجوب مراعاة حقوق الورثة بصورة معتدلة وبشرط" ألا يسمَح لأى فرد اكتساب أكثر من الاستقلال المعتدل عن طريق الميراث".

ب) "فى حالة عدم التوصية قبل الوفاة، تؤول كل الملكية إلى الدولة" وكذلك مع اشتراط وجوب المراعاة العادلة والمعقولة للورثة. إن هذه التوصيات بحد ذاتها

(٣٤) سينطوى هذا على عيب يجعل من جوابنا أحادى-الجانب. ولذلك، دعونى أذكر صراحةً أن الاقتصاديين من ذوى التوجه التاريخى والباحثين المعاصرين المتخصصين فى تاريخ المؤسسات ليسو، كقاعدة عامة، بمنأى عن التهمة التى أنا الآن بصدد توجيهها إلى ميل. ومع ذلك، فإن لحالته أهمية لعلم الاقتصاد العام، لأنه ترك تقليدًا فى كتابة المراجع المدرسية ظل قائمًا فيما بعد الفترة محل الدراسة. فمناقشة الملكية والميراث مثلا، التى نجدها فى المرجع المدرسى الموفق لفون فيليبوفيتش von Philippovich، تسير بالضبط وفق خطوط ميل، بقدر تعلق الأمر بمنهجيته.

(٣٥) Principles, Book ıı, ch. 2 and Book v, ch. 9. إن معالجة نفس الموضوع فى جزأين مختلفين من العمل نفسه، وهو أمر غير ملائم للقارئ ويحول دون عرض البحث بشكل موفق، تعكس إحدى العلامات الكثيرة على السرعة التى كتب بها هذا العمل.

وأفكار "العدالة" التى تتخللها لا تهمنا بقدر ما تهم غيرنا: فهى تكشف، لمؤرخ الحضارة، جزءا من مخطط القيم الحضارية التى كان يختزنها مفكر بارز من الطبقة الوسطى وعاش فى منتصف العهد الفيكتورى.(٣٦) ولكن، فضلاً عن كثير من الأيديولوجيا البحتة، فثمة شئ آخر يكمن خلف تلك التوصيات وهو يحمل طبيعة تحليلية ويسمح بإمكانية تطبيق منهج علمى معين. إلا إن هذا المنهج العلمى ليس هو المنهج الذى نتوقع. فمشكلة ميل لا تتمثل بتقديم تفسير، تاريخى وسوسيولوجى، لأصل مؤسسة الميراث وأشكالها المختلفة. إن دراسة هذه المشكلة ليست من اختصاص"الفلسفة الاجتماعية"، كما أشار هو حرفيًا عند درس مشكلة الملكية (§ 2 of Book 11, ch.1). فما يهم هذه الفلسفة هو مشكلة الملائمة الاجتماعية social expediency، ولو ليس الملائمة التى تطرحها المؤسسات القائمة بالفعل، بل الملائمة التى يمكن أن تطرحها جماعة معينة لا يؤثر عليها أى تقليد أو "حكم مسبق"– وذلك تحت إشراف الفيلسوف الاجتماعى، كما أعتقد. إن هذا قد لا يمثل الطريقة الأكثر علمية لوضع المسألة ولكنه يبين بوضوحٍ كافٍ طريقة ميل فى تحليل المؤسسات الاجتماعية: فملائمة مؤسسة معينة تتجلى فى أثرها على، أو دورها فى، النظام الاقتصادى– وهى تتجلى عمليًا فى الآثار المتوقعة من إحداث تغيرات معينة فى نمط معين– وإن ميل، من ثم، يتقدم لتحليل هذه الآثار. وحينما قام ميل بهذا، فإن هذا الكاتب، الذى يحارب الحكم المسبق، يثبت بنفسه حقًا أنه أضعف ضحية للحكم المسبق ضد أى شىء بعيد عن نمط حياته وفكره الخاص– عاكسًا فى هذا ضيق أفق شديد(٣٧)– ولكن مهمته ومنهجه، بذاتهما، يحملان طابعًا علميًا (تحليليًا).

---

(٣٦) يتضح من مقالة ميل حول Utilitarianism (المذهب النفعى) انه لم يتعامَ عن رؤية الأهمية المشكوك بها لمفهوم "العدالة". ومع ذلك، فلم يكن ميل قادرًا على أن يفعل شيئًا ما من دون هذا المفهوم بأكثر مما كان (وما يزال) الاقتصاديون الآخرون. وحتى أن ريكاردو أحيانًا يعتبر أشياء معينة "عادلة" وأخرى "غير عادلة". وبالنسبة لميل، فلا يمكننا أن نمتنع عن اكتشاف– وربما مع ابتسامة ساخرة– وجود صلة واضحة بين ما اعتبره هو بمثابة حق وأمر صحيح وبين الامتيازات المتواضعة التى كان يتمتع بها هو نفسه. فقد أشار ميل (كما فعل أبوه) إلى أن سقراط– المفكر– لا بد أن يتمتع باعفاءات ملائمة أكثر من الشخص الأحمق، وإذا كان هناك شىء ما مؤكد، فهو أن ميل لم يجد نفسه شبيهًا بهذا الشخص الأخير. كما أن تشديده على" الاستقلال المعتدل" يؤشر نحو نفس الاتجاه. فرغبة كل فرد ب"الاستقلال المعتدل" لا تبرز إلا لدى الفرد البرجوازى من الطبقة الوسطى، كما كان الحال مع ميل.

(٣٧) قد لا يتفق القارئ معى حينما يراجع نص ميل. ولكن هذا يعود إلى أنه يشارك ميل أحكامه المسبقة ليس إلا. ومع ذلك، فإن أحكامنا المسبقة لما تزل أحكامًا مسبقة.

(ب) الدولة فى الاقتصاد "الكلاسيكى" لقد تعلمنا، فى الفصل الثانى من هذا الجزء، عددًا من الوقائع بشأن"التفضيلات السياسية" politics لاقتصاديى الفترة محل الدراسة وحول معنى وتحديدات ما سمى بنظام الحرية الطبيعية. وفى الفصل الثالث، أحطنا بأنواع عدة من السوسيولوجيا السياسية بما فى ذلك النظرية الماركسية للدولة. وتعرفنا، فى الفصل الرابع، على مواقف اقتصاديين فرديين من دور الدولة فى الشئون الاقتصادية. وفى هذا القسم، سوف نهمل هذا كله، وكذلك الفلسفات، والأيديولوجيات، والتفضيلات والسياسية- التى كانت تمثل، إلى حد ما، مجرد فلسفات، وأيديولوجيات، وتفضيلات طبقة رجال الأعمال التى، باعتمادها على نفسها من الناحية الاقتصادية، لم تطلب من الدولة شيئًا سوى حماية قانونية وضرائب قليلة- بما فى ذلك التوصيات السياسية المرتبطة بهذين المطلبين. وبدلاً من ذلك، سنركِّز على سؤال واحد فقط: كيف اثَّر كل هذا على التحليل الاقتصادي؟ أو، لما كان كل هذا يندرج أو يؤثر على التحليل الاقتصادى أو يؤثر عليه من خلال الفرضيات التى طوَّرها الاقتصاديون عن الدولة(الحكومات، البرلمانات، الأجهزة البيروقراطية) ووظائفها المعتادة وكفاءتها: فما مدى مرونة الفرضيات التى طوّرها الاقتصاديون، آخذين بالاعتبار الظروف التاريخية التى كان يراد تطبيق تلك الفرضيات التحليلية عليها؟

وجوابى هو أن هذه الفرضيات أعادت تقديم حقائق العصر فى بلدان أولئك الاقتصاديين بشكل مقبول. فمن الناحية العملية، لقد آمن كل الاقتصاديون- بغض النظر عما رغبوا فيه- وكما صاغها ج. س. ميل، بأن سياسة عدم التدخل laissez-faire كانت تمثل القاعدة العامة لإدارة الشئون الاقتصادية لبلد ما وان ما سُمى، بصورة معبِّرة، ب "التدخل" الحكومى state interference هو الاستثناء. وقد كان الأمر كذلك فى الواقع الفعلى ليس فقط كشىء طبيعى بل أيضًا كمسألة تفرضها الضرورة العملية فى جميع البلدان، وإنْ لأسباب تختلف من بلد إلى آخر، فلا يوجد إدارى مسئول كان يمكنه الاعتقاد آنذاك، وليس من مؤرخ يترتب عليه الآن الاعتقاد، بأنه، فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأجهزة الإدارة الحكومية التى كانت قائمة فعلاً، كان يمكن لأى مغامرات طموحة فى التوجيه والسيطرة regulation and control أن تؤدى إلى أى شىء غير الفشل. أما بخصوص الجوانب الأخرى، فقد ظهرت اختلافات واسعة بين اقتصاديى مختلف البلدان حول تحديد نوع الإدارة الحكومية الذى كان يمكن و"يتوجب" على تلك

البلدان الأخذ به. ولكن، وكما أوضحنا هذا فى الفصل الثانى، فإن هذه الاختلافات كانت تعود أساسًا إلى تباين الظروف الفعلية من بلد إلى آخر، وليس إلى تباين المبادئ الاقتصادية.(٣٨) وكان كل أولئك الاقتصاديين عمليًا- بقدر تعلق الأمر بالمهنيين منهم- تشملهم عبارة "الاختلاف فى الرأى فقط بالنسبة لحجم الاستثناءات من قاعدة سياسة عدم التدخل- سواء أكانت هذه الاستثناءات ضرورية أم أنها مرغوب فيها ليس إلا، أو مقبولة أم لا".

وتوضح الحالة الخاصة فى إنجلترا هذا الأمر.(٣٩) فلم تحدث فى إنجلترا أى ثورة لكنس الجهاز البيروقراطى، ثقيل الوطأة، للقرن الثامن عشر، والذى كان غير فعال، مبذرًا، عاطلاً، ومرتبطًا بسياسة ميركنتيلية غير مستحبة، وحتى بفساد سياسى. وقبل أن تتاح إمكانية تكوين جهاز جديد وأكثر فعالية، كان من الضرورى فى جميع الأحوال- أقصد: بغض النظر عن ماهية الجهاز الذى يريد المرء إحلاله محل الجهاز القائم - تصفية الجهاز القديم تدريجيًا بهدف تمهيد الأرضية. و إلى أن تم تحقيق هذا، فإن الآلية القائمة للإدارة الحكومية لم تكن ببساطة صالحة لأى من المهام المعقدة التى تتضمنها السياسة الحديثة للتوجيه modern regulation أو السياسة الاجتماعية Socialpolitik. ويعود الفضل فى إدراك هذا الأمر إلى ج.س. ميل الذى لم ينفر من النشاط الحكومى الواسع من حيث المبدأ. فلم تكن لديه أوهام حول"حد أدنى ضرورى" من وظائف الدولة يتقرر فلسفيًا. ولكنه أدرك أفضلية إدارة رجل الأعمال للموارد الإنتاجية على ما كان يمكن توقعه من الموظف الحكومى فى أيامه- وهى أفضلية كانت مؤكدة فى تلك الظروف. وقد أدرك ميل أكثر من ذلك. ولن يعجز أى قارئ دقيق عن ملاحظة عدد المرات التى يرفض فيها ميل - بعد أن يتوصل إلى أن هذا الأمر أو ذاك "مرغوب فيه" كاقتصار ضريبة الدخل على النفقات الاستهلاكية، مثلاً- تحويل حكمه القيمى هذا إلى

---

(٣٨) ولا يمثل هذا كل الأسباب طبعًا. ويتجسد أحد تلك الأسباب فى أن التطورات التاريخية المختلفة، فى البلدان المختلفة، شجَّعَت على ظهور مذاهب سياسية مختلفة للدولة والبيروقراطية قادت الاقتصاديين إلى "إطلاق" absolutize آرائهم التى حددتها ظروف بلدانهم، أى إلى تمجيدها كحقائق أزلية. وقد تعقد هذا الوضع بانتقال الأفكار، مثل انتقال أفكار "مذهب سمث" Smithianism إلى ألمانيا، حيث انهزم معظم البيروقراطيون البارزون وليس فقط الكثير من الاقتصاديين. وليس فى وسعنا البقاء هنا أكثر لتحليل نتائج هذه العملية.

(٣٩) سيتضح أن ما سوف أقوله لا ينطبق على أى بلد آخر. ولكن ليس فى الوسع، ضمن المجال المتاح، أن نفعل أكثر من بيان الزاوية التى ينبغى النظر منها إلى مثل تلك المشاكل.

توصية بسبب وجود صعوبات إدارية لا تقهر: وهى مشاكل كانت لا تقهر حقًا حينذاك.صحيح أن "الكلاسيك" الإنجليز الآخرين- ناهيك عن المغالين فى معاداة الاشتراكية الحكومية ممن خلقهم ذلك الوضع الاجتماعي، وبخاصة فى فرنسا- ليس فقط فشلوا فى إدراك أن تلك الظروف كانت ظروفًا مؤقتة أساسًا، بل دافعوا أيضًا عن فكرة أن الخط الأحمر الذى كان يتعرض للخرق لا ينبغى أن يتبعه خرق آخر، باعتبار أن هذا هو الشىء الطبيعي: أى إن الحكومة والجهاز البيروقراطى يجب أن يقتصرا "كأمر طبيعى" على حد أدنى معين من الوظائف. ولكن حتى هذا، بما كان يمثله من اتجاه حقيقى، لا يضعف من قيمة تحليلهم الاقتصادى بقدر ما كان عليه كفرضية حول جزء من الإطار المؤسسى للعملية الاقتصادية.

ولكننا نستطيع أن نأخذ خطوة أبعد. فقد يترتب من محاجّتنا أنه إذا كان التحليل "الكلاسيكى"، من الناحية المطروحة، صحيحًا لأن فرضياته عن دور الدولة كانت واقعية رغم أنها محددة زمنيًا time-bound، فهذا التحليل لا ينبغى أن يكون صحيحًا بالنسبة لأى فترة أخرى، لأن تلك الفرضيات كانت محددة زمنيًا رغم واقعيتها. وفى الواقع، فهذا يصح على عدد كبير من الفرضيات فى الاقتصاد التطبيقى- ويصح أكثر على التوصيات. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتحليل "الكلاسيكى" نفسه. فمن الضرورى دائمًا أن نفهم ما نريد توجيهه أو السيطرة عليه. وهذا يعنى أنه مهما كانت سعة المهام الاقتصادية للحكومة فى أى وقت، فإننا بحاجة دائمًا إلى نظرية من النوع "الكلاسيكى" ما دامت النظرية تتعلق بالتوجيه والسيطرة فحسب- بينما يلزمنا نوع آخر من النظرية، طبعًا، بالنسبة للاشتراكية. فنحن لا نتوجه صوب علم الاقتصاد"الكلاسيكى" للحصول على معلومات بشأن العوامل التى تفسر البطالة، مثلاً، بسبب نواقصه التحليلية. ولكن حقيقة أن فرضياته حول دور التشريع والإدارة الحكومية لا تناسب ظروف زماننا لا تشكل بذاتها سببًا صحيحًا لأن نرفض نحن أن نفعل هذا. وبطبيعة الحال، فإن القارئ يدرك مدى صعوبة قبول هذا من قِبَل مؤرخى الفكر الاقتصادى المتأخرين الذين لم يهتموا بغير الأفكار، والمذاهب أو الفلسفات الاجتماعية، والتوصيات السياسية، والذين لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بتحديد الفرضيات"الكلاسيكية" التى ينبغى إسقاطها، والتى لا داعٍ لإسقاطها وذلك حينما نسقط أى عنصر معين من الإطار المؤسسى للكلاسيك.

(ج) **البلد والطبقات** فى ختام هذا القسم، أود لفت الانتباه إلى أن عرضنا للجوانب المؤسسية من الاقتصاد "الكلاسيكى" فيه ثغرتان: فلم ندرس الطريقة التى عالج اقتصاديو تلك الفترة الظاهرة التى نسميها البلد (أو القُطْر) Nation or Country، كما لم ندرس مفهومهم حول التركيب الطبقى للمجتمع. والموضوع الأول له أهمية بالنسبة للتحليل الاقتصادى من ثلاثة نواحى. أولاً: أن البلد يمثل أحد العوامل المكونة– هناك من يعتبره العامل الحاسم – للسوسيولوجيا العامة أو الفلسفة الاجتماعية لكثير من الاقتصاديين: وقد سبق أن قلنا فى الفصل الثالث (وبخاصة تحت عنوان المذهب الرومانتيكي) كل ما يلزم قوله من هذه الناحية لأغراض هذا الكتاب. ثانيًا: يتيح هذا الموضوع إدراك وجهة النظر الوطنية من السياسة الاقتصادية، التى تَعلمْنا شيئًا عنها فى الفصل الرابع (كارى، ليست) والتى سيتم التعرض لها مرة أخرى فيما بعد فى القسم الخاص بالتجارة الخارجية (الفصل السادس، القسم الثالث). ثالثًا، يمثل البلد قضية لها أهمية كبيرة للتعرف على مدى مراعاة اقتصاديى تلك الفترة للاختلافات الوطنية من حيث السلوك الاقتصادى وللإحساس بالمواطنة consciousness of nationality كعامل مؤثر فى السلوك الاقتصادى: وسيتم درس هذا الموضوع أدناه (الفصل السادس، القسم الأول). أما موضوع "الطبقات الاجتماعية"، فيُمكِّن من الانتقال بصورة ملائمة من موضوع البلد إلى القسم القادم.

فى علم الاقتصاد، كما فى كل العلوم الاجتماعية، يشير مصطلح "طبقة" إلى معنيين مختلفين لا يجمعهما أى جامع وفقًا للمنطق الصارم. وحينما نتكلم عن"الطبقات الاجتماعية" أو "التركيب الطبقى للمجتمع"، فإننا نقصد الإشارة إلى ظاهرة حقيقية لها وجودها بمعزل عن نشاط الباحثين: إذ يمكننا الاعتقاد، فعلاً أو مجازًا، أن الطبقة الاجتماعية تمثل كيانًا يفكر ويشعر ويتصرف. ولكننا يمكن أن نتكلم عن طبقة دون أن نقصد سوى فئات تدين بوجودها إلى التصنيف الذى يضعه الباحثون. وهكذا فنحن نشير، حينما نتحدث عن حركات طبقة عاملة، إلى كتل من الأفراد ولكنهم أفرادًا متجمعين حول أساس اجتماعى group standard ويشكلون، إذا صح التعبير، اتحادًا نفسيًا، طبقة اجتماعية. وحينما نتأمل مجموعة من كل الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من بيع خدماتهم (الجهود الشخصية)، نجد أننا نجمّع أنواعًا اجتماعية لا ترتبط فى ما بينها إلا قليلاً، ويندر أن تفكر وتتصرف بصورة منسجمة مثل كناسى الشوارع ونجوم السينما، العمال اليدويين والمدراء،

الخادمات والجنرالات: وباختصار، إننا نتحدث عن فئة شكَّلناها نحن بأنفسنا. وإذا كان هذا هو كل شيء، فلا يتعين علينا سوى الإشارة إلى وجود مصدر آخر للخلط فى المناقشات الاقتصادية والتأكد، فى كل حالة، مما نقصد أو يقصده الباحث المعنى حينما يستعمل مصطلح "طبقة" Class- فهل إن الطبقات الاجتماعية هى حقائق حية أم إنها فئات categories من الأفراد المشاركين فى العملية الاقتصادية لا تمثل سوى تجريدات باهتة.(٤٠) ولكن ثمة موضوع آخر مهم ينبغى التعرض له حالاً وهو يرتبط بهذا التمييز البسيط.

إن المفهوم الذى يستعمله ماركس، "الطبقتان من المشاركين فى العملية الاقتصادية":(٤١) الرأسماليون والبروليتاريا، لا يمثل مجرد فئات، بل طبقات اجتماعية. وهذا الجانب أمر جوهرى بالنسبة للنظام الماركسى. فهو يوحّد سوسيولوجيا واقتصاد هذا الأخير بجعل مفهوم الطبقة نفسه أمرًا أساسيًا لكليهما. فمن ناحية، تمثل الطبقات الاجتماعية بالنسبة للسوسيولوجيا فئات للنظرية الاقتصادية ipso facto (بمقتضى الأمر نفسه). ومن ناحية أخرى، فإن فئات النظرية الاقتصادية تمثل الطبقات الاجتماعية ipso facto. وتتضح أهمية هذا الجانب بشكل خاص حينما نلاحظ صلته بالتناقض الطبقى الذى يمثل فى ذات الوقت، فى هذا النظام، ظاهرة اقتصادية حصرًا وأهم حقيقة فى كل التاريخ البشرى السابق على الاشتراكية. ومن هذه الزاوية، سندرك أن كل محاولة لتكوين فئات اقتصادية غير الطبقات الاجتماعية ستكون بمثابة محاولة لإهمال أو إخفاء جوهر العملية الرأسمالية ذاته أو، إذا استعملنا تعبيرًا متداولاً بين الماركسيين، كمحاولة "لإفراغ النظرية الاقتصادية من محتواها الاجتماعى". وهذه محاولة لا تشوهها "نزعتها التبريرية" فحسب، بل هى أيضًا محاولة عقيمة ولا يمكن أن تقدم حلولاً للمشاكل الحقيقية لعلم الاقتصاد.

ولكن علم الاقتصاد غير الماركسى لم يكن أقل ميلاً لأن يأخُذ، بتشديد متزايد، بالرأى المعاكس وأن يعتبر الجانب الذى كان الماركسيون (وما يزالون) يفاخرون به بالذات كشائبة تعود لبقايا أشكال التفكير ما قبل العلمية. وهذا يمثل

---

(٤٠) يطلق بعض الاقتصاديون الحديثون على هذه التجريدات اسم "الطبقات الوظيفية" Functional Classes. أما نحن، ولمزيد من الوضوح، فسوف نستخدم المصطلح "فئات" Categories، مهما أثار من اعتراضات من بعض النواحى.

(٤١) لسوء الحظ، ليس من مقابل إنجليزى جيد للمصطلح الألمانى Wirtschafts subjekt.

النتيجة المحتومة للتقدم التحليلى الذى جعل من الممكن أكثر وأكثر تمييز العلاقات الاقتصادية البحتة عن العلاقات الأخرى التى ترتبط بها فعلاً. وعند تحليل الظواهر الاقتصادية، فإن الفئات، غير تلك التى يوحى بها التركيب الطبقى للمجتمع، أثبتتْ أنها أشياء نافعة أكثر، إضافة إلى أنها مقبولة أكثر من الناحية المنطقية. وهذا لا يعنى إهمال الجوانب المهمة للصراع الطبقى، أو، ببساطة، الجوانب الطبقية من العلاقات قيد الدرس.(٤٢) فكل ما يعنيه توفير حرية أكثر لكل جوانب الواقع المختلفة لكى تأخذ حقها من الاهتمام.

وكما سنرى بعد قليل، فقد أخذ الاقتصاديون، فى الفترة محل الدراسة، خطوة واسعة نحو إجراء تحليل اقتصادى من خلال مفهوم الفئات من الأنواع الاقتصادية وابتعدوا عن التحليل الاقتصادى القائم على استعمال مفهوم الطبقات الاجتماعية. ولكنهم لم يمضوا فى الطريق المنطقية، أى أنهم لم يطوِّروا نظرية للطبقات الاجتماعية وإدخالها فى سوسيولوجيتهم الاقتصادية، ومن ثم بناء فئات اقتصادية لاستعمالها فى التحليل الاقتصادى: فمنهج كهذا كان سيتطلب إدراك مشاكل مهمة كان الاقتصاديون بعيدين عنها. وبدلاً من ذلك، سلكَ الاقتصاديون طريقًا أقصر: فبعد تكييف طفيف،حوَّلوا ببساطة المجاميع الاجتماعية social groupings التى يعرفها عامة الناس إلى فئات للتحليل الاقتصادى. ولم يقم الاقتصاديون بأى جهد تحليلى باستثناء ماركس الذى يبقى تحليله للطبقات الاجتماعية تحليلا، مهما كانت عيوبه. وإنهم لم يشعروا قط بالحاجة لمثل هذا الجهد، لأن المجاميع الاجتماعية التى يفهمها رجل الشارع كانت مُشبَّعَة بالمعانى الاقتصادية إلى حد يجعل هذه المجاميع كافية للأغراض المقاربة للتحليل الاقتصادى "الكلاسيكى". فرجل الشارع كان معجبًا دائمًا بالأرستقراطية المالكة للأرض التى تعالت على بقية المجتمع.

---

(٤٢) يأتى البرهان على حلاوة هذه الحلوى عند أكلها. ولا يمكن لأى ادعاءات عامة بالإيمان أو الحجج العامة القائلة باستحالة تحليل توزيع الدخل على أساس آخر غير الطبقات الاجتماعية، مثلاً، أن تحل المشكلة. وبطبيعة الحال، فإن المسألة تعقدها مسألة أخرى وهى صحة النظرية الماركسية للطبقات. ولكن هذا هو موضوع جانبى ضمن هذا السياق. فحتى إذا صحت هذه النظرية، فإن الضرورة المنهجية لمفهَمة معينة متكيفة لمهام التحليل الاقتصادى تبقى قائمة. فمعظم الاشتراكيين المعاصرين، باستعمالهم للنظرية الحديثة، إنما يثبتون على أن محاجّتهم تساير وجهة النظر التى يأخذ بها هذا الكتاب. والأهم هو أن ماركس نفسه، فى ممارسته التحليلية، يتفق معنا. ذلك لأنه يستعمل طبقاته لغرض تفسير النتائج التى ينتجها الاقتصاد الرأسمالى فحسب. وأنه، كما سنرى بعد قليل، لا يدخل طبقاته كممثلين actors فى عمله التحليلى الأساسى. فهو يؤكد حقًا جانب الطبقة الاجتماعية حيثما استطاع. ولكن طبقاته لا تتصادم بعضها مع بعض كطبقات إلا فى المجال السياسى.

وعلى كفة الميزان الأخرى، هناك "الفقراء" الزراعيون والصناعيون الذين يحتلون وضعًا يندر أن يكون أقل تميزًا، ومن المستحيل إهماله. وبخصوص الجوانب المتبقية، فرجل الشارع كان ينظر إلى المزارعين، الحرفيين، الصناعيين، رجال المال، المصرفيين، التجار، ومن شابههم، أكثر مما كان ينظر إلى طبقة منفردة من رجال الأعمال، ولا بد أنه احتفظ بأوضاع خاصة أخرى بالنسبة للمهن. وقد اتفق الاقتصاديون "الكلاسيك" معه فى النقطة الأخيرة إلى هذا الحد أو ذاك.[٤٣] ولكن فيما يتعلق ببقية تلك المجموعات، فلم يقدّم الاقتصاديون"الكلاسيك" للتحليل سوى أقل خدمة وذلك بأن ضموا، لبعض الأغراض وليس كلها، تلك المجموعات بعضها إلى بعض وحوّلوها إلى فئة اقتصادية واحدة أخذتْ تسميتها: "الرأسماليون" تستعمل حالاً فى الأدب الاقتصادى عمومًا.[٤٤]

وهكذا احتفظ ماركس، وحيدًا بين كل الكُتّاب التحليليين الكبار، بالدلالة الطبقية للفئات التى تضم أنواعًا لاقتصادية وذلك بصورة واعية وكقضية مبدأ. وقد سخر ماركس من الميل السائد للابتعاد عن هذه الدلالة، حيث لم تفته ملاحظة هذا الميل باعتباره أحد أعراض تحلل الاقتصاد البرجوازى الذى لم تعد لديه الشجاعة والصدق لمواجهة القضايا الحقيقية بحسب اعتقاده. وبالمثل، فقد استحسن ماركس تلك البقايا من الخلط الشائع بين الجانبين، التى يمكن العثور عليها لدى "الكلاسيك" الأوائل، وبخاصة ريكاردو. ويشكل وجود تلك البقايا الشىء الذى ينبغى أن نتوقعه من عملية التطور التحليلى التى لم تكن بطيئة فقط، بل خفية وغير محسوسة أيضًا. ولكن ما هى أهمية هذه البقايا؟ صحيح أن ريكاردو تكلم عن توزيع "منتوج الأرض" بين"ثلاث طبقات من المجتمع" (المقدمة). ولكن لا يبدو أن هذا يحمل أى دلالة طبقية. وإذا أردنا أن نأخذ العبارة بشكل حرفى، فينبغى علينا أن نأخذ الجملة كلها حرفيًا – وهذا من شأنه أن يجعل من ريكاردو فزيوقراطيًا. وصحيح أيضًا إن نظريته حول الأجور، بقدر توافقها مع أى جزء من الواقع أصلاً، لا تلائم إلا أجور

---

(٤٣) إن الصعوبة التحليلية التى واجهت تحليل الأجر "الكلاسيكى" الرامى إلى إدخال المهن فى فئة العمل قد تم تجنبها إلى حدٍّ ما عن طريق قيام بعض الكتاب باعتبار المهن غير منتجة وبالتالى استبعادها، بهذا الشكل، من المجتمع الاقتصادى الذى تسرى فرضياتهم عليه أساسًا. أما من ينظر إلى المهارات كرأسمال، فيمكنه ضم أصحاب هذه المهارات إلى فئة الرأسماليين.

(٤٤) لم يتبنَ الجمهور هذه التسمية إلى أى حد معتبر حتى عام ١٩٠٠. ولكن بينما حصل مصطلح "الرأسمالى" Capitalist على المواطنة فى عالم الاقتصاديين، فإن مصطلح "الرأسمالية" Capitalism لم يستعمل خلال القرن التاسع عشر إلا نادرًا، باستثناء استعماله من قِبَل الماركسيين والكتاب المتأثرين بهم بشكل مباشر. وليس ثمة أى مقالة تحت ذلك الاسم فى قاموس: Palgrave Dictionary

العمل اليدوى -أجور طبقة البروليتاريا. أخيرًا، فإن ريكاردو، وفقًا للتفسير التقليدى، كان يشدد على تناقض المصالح الطبقية - وبخاصة مصالح مُلاَّك الأراضى التى كان يُعتقد أنها "تتعارض دائمًا" مع مصالح بقية المجتمع. وهذا يمثل طبعًا ما كان يحبه ماركس كثيرًا، وما لم يحبه إلا قليلاً اقتصاديون آخرون مثل كارى Carey وباستيا Bastiat ممن افترضوا أيضًا أنه جزء جوهرى من اقتصاد ريكاردو. ولكن فيما يتعلق بنظرية الأجور القديمة التى تبناها ريكاردو، فمن الواضح جدًا أنه لم يسبغ عليها أى مسحة من الصراع الطبقى. ويبدو أكثر واقعية أن نجد فى صحتها المحدودة جدًا النتيجة الحتمية لجهاز تحليلى معيب أكثر مما نجد أى نية للتشديد على الجوانب الطبقية. وبخصوص معالجته العامة للمصالح الطبقية، فينبغى أن نميز بين أمرين اثنين بشكل دقيق.إذ كان ريكاردو مدركًا جدًا للمضامين السياسية، شأنه فى ذلك شأن معظم "الكلاسيك". وباعتباره أحد أنصار التجارة الحرة بالحبوب، فقد نظر ريكاردو إلى هذا الأمر كإجراء سياسى مُوَجَّه ضد المصلحة الاقتصادية لطبقة اجتماعية معينة - وهو ما يمكن، فى هذه الحالة، أن يندمج فى ذهنه بشكل يمكن فهمه. وهذا كان يحدث، طبعًا، فى كل مرة كانت فيها ثمة قضية سياسية على سندان الحداد. ولكن حسنًا - فالرأى السياسى يقود إلى نزاع حزبى والحزب يحمل عنصر الطبقة الاجتماعية: فلا شيء أبعد عن فكرى من أى رغبة بالدفاع عن معالجة قضايا سياسية تهمل هذا العنصر الطبقى وتحاجج على أساس وجود مصلحة عامة متخيلة. ولكن أهمية تعارض opposition المصالح الطبقية فى تحليل ريكاردو الاقتصادى ذاته هو موضوع آخر تمامًا. إذ يُختزَل هذا التحليل إلى فرضيات عن الاتجاهات طويلة- الأمد للحصص التوزيعية النسبية (انظر الفصل السادس، القسم السادس، أدناه). فهو يشير مثلاً إلى أن حصة مالك الأرض تميل للتزايد على حساب حصة الرأسمالى أساسًا. ولكن هذا لا يشكل تناقضًا طبقيًا class antagonism سواء بالمعنى الماركسى أو بالمعنى المعتاد. فماركس، إذ يعترف بطبقتين فقط، كان يرى "الصراع" الطبقى، الاقتصادى والسياسى، بين هاتين الطبقتين فقط وبهذا يكونُ قد برهنَ على اعتقاده أن تعارض المصالح بالمعنى الريكاردى لا يشكل تناقضًا طبقيًا. أما بحسب المعنى المعتاد، فالتناقض الطبقى يعني التضاد بين طبقات اجتماعية - وهذه حقيقة تعكس نفسها فى المجال السياسى مثلاً. ولنشوء هذه الظاهرة، فإن الفهم الريكاردى لميل الحصص التوزيعية للتناقض ليس شرطًا ضروريًا أو كافيًا. ويبدو أن هذا يثبتُ فكرتنا القائلة إن الدلالات الطبقية للفئات لدى ريكاردو لا تمثل فعلا أكثر من بقايا، وهى غير

أساسية لنظامه؛ وبشكل خاص، فإن كارى وباستيا وكل الكُتَّاب الذين يتبنون خطًا مماثلاً كانوا على خطأ حينما رفضوا اتجاهات ريكاردو فى الحصص التوزيعية لاعتقادهم أنها تعنى الصراع الاجتماعى.

٥- المخطط "الكلاسيكى" للعملية الاقتصادية

تتمثل مهمتنا التالية فى إبراز المعالم العامة لمخطط العملية الاقتصادية الذى وضعه "الكلاسيك" فى ضوء الإطار السوسيولوجى الذى وصفناه توًا. والمهمة نفسها بسيطة جدًا. ولكن ما يجعل تحقيقها أكثر صعوبة هو: حقيقة أن الشكل الذى أخذه مخطط العملية الاقتصادية فى العمل الكلاسيكى (وفق مفهومنا) فى الفترة محل الدرس: عمل ج. س. ميل Principles لا يمثل، طبعًا، سوى شكل " تمثيلى" representative لعدد كبير من المخططات تختلف عنه إلى هذا الحد أو ذاك؛ وحقيقة إن العمل حتى فى حالته هذه كان حصيلة لمناقشات طويلة كانت غير ذات معنى نوعًا ما ومجرد كلام أحيانًا ولكنها تبدو ذات وزن عند النظر إليها من زمن أحدث؛ وحقيقة إن وضع العمل التحليلى كان متباينًا جدًا فى المراحل المختلفة. إن مجرد افتراض حصول شىء ما من قبيل التقدم نحو استيضاح قضايا التحليل وتحسن نتائجه سيُعَد بمثابة تحريف misrepresentation من قِبَل القراء الذين إمَّا ينسون هدف ووجهة نظر تاريخ ما للتحليل، أو أنهم لا يستحسنونه كقضية مبدأ.

(أ) **الممثلون** ينبغى، أولاً، على أى مخطط أن يحدد dramatis personae (شخصيات المسرحية) التى تظهر فى المشهد، وأن يحكم مسبقًا على الكثير من ملامحه من خلالها. وكان هؤلاء الممثلون actors منشآت وأسر طبعًا، وليس طبقات اجتماعية، وإلا فما كان يمكن أن تكون هناك منافسة: ويصح هذا على نظرية ماركس أيضًا. وكما نعلم، فقد تم تصنيف هؤلاء الممثلين على أساس تحويل المجموعات الاجتماعية المعروفة، من التجربة العامة، إلى ثلاث فئات من الأنواع الاقتصادية (أو الطبقات "الوظيفية"): مُلاَّك الأرض والعمال والرأسماليون.[٤٥] وهذا، طبعًا، مجرد امتداد لتقليد قديم سبق أن استحسنه آ. سمث. ولما كانت الأنواع

(٤٥) وكان يتم، طبعًا، إدخال مجموعات فرعية عند الاقتضاء. ولكن يمكننا إهمال هذه الواقعة عند معالجة النمط العام للنظرية الاقتصادية.

الثلاثة مجرد فئات تُعرَّف كل واحدة منها وفقًا لسمة اقتصادية معينة، فلم يكن من العسير إدراك ان كل فرد يمكن يعود إلى فئتين اثنتين (كما هو الحال حينما يكون الفرد حرفيًا، مثلاً) أو إلى ثلاث فئات (كما كان شأن الفلاح الذى يزرع أرضه، مثلاً). ومن المعروف أيضًا إن ماركس كان قد استبدل مخططه ذى الطبقتين بهذا التقسيم المكوَن من ثلاث فئات.[٤٦]

ومع ذلك، لقد تحقق تقدم كبير، وإنْ متقطع، فى ناحية واحدة. فثمة فئة أو نوع رابع قد اكتسب اعترافا صريحًا: المنظِّم enterpreneur. ولا يمكن الاعتقاد أن الاقتصاديين كان بوسعهم قط إغفال هذه الشخصية الأكثر فاعلية فى العملية الرأسمالية: فهذا أمر مستحيل. فقد ميَّزَ العلماء السكولائيون مجهود industria رجلِ الأعمال عن عمل labour العامل منذ عهود القديس أنطونيو فى فلورنسا، على الأقل. وقد اظهر اقتصاديو القرن السابع عشر فهمًا غير خاطئ، مع أنه غير متماسك، لهذِه النوع. وكان كانتيلون أول من استعمل مصطلح "منظِّم"، بقدر ما أعلم. ولكن هذه الإيحاءات قد تلاشت دون أن تؤتى ثمارها. فآدم سمث كان يلقى نظرة سريعة على هذا النوع أحيانًا- فهو يتحدث من حين إلى آخر عن المتعهد undertaker أو صاحب العمل master أو التاجر merchant-ولكنه لو حوصر أكثر، لما كان يمكن أن ينكر أنه ليس ثمة نشاط اقتصادى يحدث من تلقاء نفسه. ومع ذلك، فهذا الانطباع الشامل بالضبط هو الذى يخرج به قارئ سمث. فالتاجر أو صاحب العمل يراكم "رأس المال"- وهذه هى وظيفته الأساسية حقًا- ويستعمل "رأس المال" هذا فى استئجار"الشغيلة" industrious people، أى العمال الذين ينجزون كل الأعمال المتبقية. وعند قيامه بهذا، فإن التاجر أو صاحب العمل يُعَرِّض وسائل الإنتاج هذه لخطر الضياع؛ ولكن فيما عدا هذا، فإن كل ما يفعله هو الإشراف (supervise) على منشآته للتأكد من إن الأرباح هى فى طريقها إلى جيبه. وبتحركِ ج. ب. ساى صوب التقليد الفرنسى (كانتيلون)، فهو كان أول من خصص للمنظِّم -لذاته وبشكل متميز عن الرأسمالى- وضعًا محددًا فى مخطط العمليةِ الاقتصادية. وتتلخص مساهمة ساى فى عبارته البليغة القائلة إن وظيفة المنظِّم هى التأليف بين (combine) عوامل الإنتاج وتحويلها إلى جهاز للإنتاج. إن

---

(٤٦) وكان سيسموندى هو الاقتصادى الآخر الوحيد من الاقتصاديين الكبار الذين فعلوا ذلك. ولكنه قام به لأغراض التبسيط وليس كقضية مبدأ.

مثل هذه العبارة قد تعنى الكثير أو القليل.(٤٧) فمن المؤكد أن ساى قد فشل فى الاستفادة منها كليًا، وربما لم يبصر كل إمكاناتها التحليلية. لقد أدرك ساى، إلى حد ما، إمكانية استخلاص نظرية متطورة جدًا للعملية الاقتصادية، وذلك بجعل دور المنظِّم فى المخطط التحليلى على غرار ما هو عليه فى الواقع الرأسمالى كمحور تدور حوله كل الأشياء. ولكن ساى أخفق فى إدراك أن عبارة "التأليف بين عوامل الإنتاج"، عند تطبيقها على منشأة قائمة، لا تعنى سوى الإدارة الروتينية تقريبًا، وان التأليف بين العوامل لا تصبح مهمة متميزة إلا حينما تُطبَق ليس على الإدارة الجارية لمنشأة قائمة، بل على تأسيس منشأة جديدة. ومع ذلك، فقد حَوَّل ساى فكرة شائعة إلى أداة علمية.

وفى ألمانيا، كان مفهوم المنظِّم يشكل عنصرًا مألوفًا فى التقليد "الإدارى" cameralist. وكذلك كان حال المصطلح المناظر، Unternehmer، الذى واصل اقتصاديو هذه الفترة استعماله، كما فى كتاب راو Rau المدرسى. وقد تطورَ تحليل وظيفة المنظِّم بشكل منتظم، مع أنه بطىء، إلى أن بلغ ذروته فى عمل مانجولد Mangoldt.(٤٨) أما ما مدى تأثير ساى فى هذا التطور، إن كان قد أثَّر أصلاً، فهذا أمر ليس بوسعى تحديده. ولكن هذا التأثير يتجلى على نحو أكثر وضوحًا فى إنجلترا. لقد أهمل ريكاردو والريكارديون، وكذلك سنيور، تلميح ساى، وحققوا بالفعل تقريبًا ما وصفته بالأمر المستحيل، أى استبعاد شخصية المنظِّم كليًا. إذ

(٤٧) لتفادى أن يتصور القارئ أننى أميل إلى رد تلك العبارة إلى كانتيلون أو آ. سمث، دعونى أوضح أكثر الأسباب التى تدفعنى للاعتقاد أن صياغة ساى ينبغى اعتبارها خطوة متميزة على طريق التحليل. فكانتيلون قال فعلاً إن المنظم يشترى وسائل إنتاج بأسعار مؤكدة، على أمل أن يبيع بأسعار (متوقعة) غير مؤكدة. ويوضح هذا جيدًا أحد جوانب نشاط رجل الأعمال؛ ولكنه لا يصف جوهر ذلك الجانب (أو يشدد عليه، بأى حال). أما آ. سمث، فيدرس فعلاً حالة الرأسمالى الذى يقرض رأسماله إلى الأفراد الآخرين بحيث يبدو إن سمث كان يدرك الوظيفة المتميزة لأولئك الأفراد الذين يواجهون مشاكل ومخاطر استخدامه. ولكن رجل الأعمال الذى يقترض من الرأسمالى ما يزال يعمل كرأسمالى بالنيابة vicarious capitalist، أى، أنه فى حالة وسيطة بين مالك رأس المال وقوة العمل؛ وأن تجهيز هذه الأخيرة بوسائل الإنتاج، ووسائل المعيشة، والمواد الخام ما يزال يمثل كل ما يقوم به. ويمكن القول إن الوظيفة المتميزة التى جعلها ساى صريحة كان قد افترضها كانتيلون وسمث. ولكن التقدم التحليلى – ليس فقط فى علم الاقتصاد– يتوقف على جعل أشياء معينة صريحة بعد ان كانت مفترضة أو مفهومة ضمنًا فى عهودٍ سابقة. فآدم سمث أيضًا كان يعرف أننا ندفع مقابل السلع لأننا نحتاجها، ولكن هذا لم يجعل منه منظر منفعة حدية.

(٤٨) انظر الفصل الرابع، القسم الخامس أعلاه،والفصل السادس، القسم ٦ب أدناه. ويشير ذلك الكتاب إلى التقدم الأكثر أهمية الذى كان قد أحرز منذ ساى تلك الناحية.

تصوروا هؤلاء- وكذلك ماركس(٤٩) - أن العملية الرأسمالية تحدث من تلقاء نفسها أساسًا، وأن الشيء الوحيد الضرورى لمُضِى هذه العملية هو توفر كمية كافية من رأس المال. ولكن بعض الكتاب غير الريكارديين والمعاديين للريكاردية أبرزوا هذه الشخصية فى أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر. وبين هؤلاء، يستحق ريد ورامساى اهتمامًا خاصًا، علمًا بأن الثانى استعمل مصطلح "صاحب العمل" master وليس المنظِّم، رغم أنه كان يتكلم عن منشأة. وقد أخذ ج. س. ميل الخطوةَ الحاسمة، حيث ساعد على تعميم استعمال مصطلح "منظِّم" بين الاقتصاديين الإنجليز، كما أنه انتقل، عند تحليل وظيفة المنظِّم (أو الوظيفة التنظيمية) enterpreneurial function، من"المراقبة" super-intendence إلى "السيطرة" control وحتى إلى "التوجيه" direction، التى اعترفَ أنها "لا تحتاج إلى مهارة خاصة فى أغلب الأحوال". ولكن هذا يُعَرِّف وظيفة الإدارة management وليس أى شيء متميز عن مجرد أل administration. وإذا كان هذا هو كل شيء، فقد كان بوسع ميل الاكتفاء بالمصطلح الإنجليزى الجيد "مدير" manager–الذى تبناه بالفعل أ. مارشال فيما بعد– ولوفَّر على نفسه كل أسفه على عدم وجود مقابل إنجليزى جيد لمصطلح"منظِّم" enterpreneur. وقد يعود أحد أسباب إحجام ميل عن هذا إلى أن المدراء هم مستخدمون مقابل أجر فى الغالب، ولا يشاركون فى تَحمُّل مخاطر الأعمال بالضرورة، فى حين أن ج. س. ميل، مثل كل كتاب الفترة محل الدراسة والفترة التالية، أحبَّ أن يجعل من تحمل المخاطر وظيفة للمنظِّم enterpreneurial function بجانب وظيفة "الإشراف" direction. ولكن هذا لم يؤدِ إلا إلى دفع السيارة أكثر فى الطريق الخاطئ،(٥٠) حيث تسمرت. وقد جرت

(٤٩) وهذا يبرز فى حالته بشكل خاص لأنه يتناول تفاصيل كثيرة عن عملية التراكم. فلدى ماركس، فإن رأس المال المتراكم يستثمر نفسه بصورة تلقائية تمامًا. كما تخرجُ كليًا عن نطاق رؤيته كل الظواهر والآليات الخاصة بنشوء المنشأة المكننة كبيرة الحجم، التى تعتمد على العنصر الشخصى. ثمة فقرة شهيرة فى Communist Manifesto (حول "المعجزات" التى حققتها "البرجوازية") تبدو مناقضة لهذا الاعتقاد ما دام أن مجرد استثمار رأس المال المتراكم لا يساعد إلا نادرًا على تحقيق هذه "المعجزات". ولكن هذا المفهوم لدور المنظِّم enterpreneurial achievement عجز كليًا عن التأثير على تحليله الأساسى- فأى شئ آخر يمكنه أن يقف وراء المعجزات البرجوازية ؟

(٥٠) لما كان كثير من الاقتصاديين المعاصرين أيضًا يدخلون تحمل المخاطرة فى الوظائف التنظيمية، فقد يكون من المناسب الإشارة حالاً إلى الاعتراض على الفكرة. فما أن ندرك أن وظيفة المنظم تتميز= =عن وظيفة الرأسمالى، فيجب أن يكون من الواضح أن المنظم يخسرُ كرأسمالى، وليس كمنظم، عندما يستخدم رأسماله الخاص فى مشروع غير ناجح. وقد قيل إن المنظم عندما يقترض عند سعر فائدة ثابت، فإنه هو من يتحمل المخاطرة بحكم حق الرأسمالى باستعادة ماله زائدًا الفائدة بغض=

محاولات مختلفة للتحسين والتطوير أثناء هذه الفترة والفترة التالية. ورغم ذلك، ومن حيث الجوهر، فقد ساد مفهوم ج. س. ميل لوظيفة المنظِّم طوال القرن مما يعنى، رغم كل شيء، أن تلميح ساى لم يثمر إلا عن شئ قليل. وسنعود لهذا الموضوع بعد قليل.

(ب) **العوامل** ندعو القارئ إلى ملاحظة كم أن الخطوة قصيرة وبسيطة وطبيعية من الاعتراف بالفئات الثلاث من المشاركين فى العملية الاقتصادية- مُلاَّك الأرض والعمال و"الرأسماليين" - إلى الوصول لمخطط عام لهذه العملية. تتميز هذه الفئات بسمة اقتصادية بحتة: فهى، على التوالى، مصادر للتزود بخدمات الأرض والعمل ومخزون من السلع يُعرَف "برأس المال". ويبدو إن هذا يحدد أدوارها فى الإنتاج، كما يحدد، من تلقاء ذاته تمامًا، الثالوث الشهير نفسه: ثالوث وكلاء أو عوامل أو مستلزمات الإنتاج triad of agents, or factors, or requisites of production - أو أدوات الإنتاج (لدى سنيور) instruments of production. وعلى نحو لا يقل سهولةً، ينشأ ثالوث آخر للدخول بشكل مناظر لثالوث العوامل: الريوع والأجور و"الأرباح". ومن المؤكد أنه لا يمكن لأى شيء آخر أن يبدو أكثر نفعًا وأكثر بساطة أو أكثر وضوحًا فى توافقه مع الحقيقة بالنسبة لأى فرد لم يربكه اطلاعه المسبق على المجادلات الاقتصادية. وهذه هى النقطة الأولى عن مخطط العوامل الثلاثة التى أريد أن يدركها القارئ.

والنقطة الثانية التى ينبغى تذكُّرها هى أن الاقتصاديين المعاصرين لم يقبلوا هذا المخطط الثلاثى، رغم ما تقدم ذكره. فقد فرض المخطط نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، حوالى منتصف القرن التاسع عشر، وأنه نال فرصة أفضل حينما تبناه أ. مارشال.[٥١] كما تسنى له البقاء بفضل ملائمته للتعليم الأولى. ولكن فيما عدا هذا،

=النظر عن النتائج. ولكن هذا مثال نمطى على خلط شائع جدًا بين الجانبين الاقتصادى والقانونى. فإذا لم تكن لدى المنظم المقترض أموال خاصة به، فمن الواضح أن الرأسمالى المقرض هو من يتعرض للخسارة، رغم حقوقه القانونية. وإذا كان المنظم المقترض يمتلك أموالاً خاصة به يمكن استعمالها لتحريره من الدين، فهو رأسمالى أيضًا، وفى حالة الفشل، فإن الخسارة تقع عليه كرأسمالى وليس كمنظم.

(٥١) وفى الواقع، كان لدى مارشال عامل أو وكيل رابع للإنتاج وهو التنظيم organization. ولكن هذا العامل هو مجرد تسمية لمجموعة من الموضوعات- مثل تقسيم العمل والمكننة- لا تشكل إدارة الأعمال إلا واحدة منها فقط. وهو لا يمثل عاملاً للإنتاج بنفس المعنى الذى يمثله العمل والأرض ورأس المال.

فإن الاقتصاديين المعاصرين لا يفضلونه بشكل خاص: إذ ينظر إليه بعضهم كـأثر من مراحل سابقة من التحليل، كأداة غير محكمة، كشيء معوّق أكثر منه كشـيء مساعد. ولكننا، فى هذه اللحظة، لا نهتم بهذا بل بنقطة ثالثة. فلأسباب تختلف تمامًا عن تلك التى تفسر موقف الاقتصاديين المعاصرين، فإن اقتصاديى الفتـرة محـل الدراسة نفروا من قبول هذا الثالوث، مما قاد إلى تنحيته جانبًا ولكن بشـكل بطـئ وغير كامل- وهى حقيقة تستدعى التفسير إذا أخذنا بنظر الاعتبار وضـوح هـذا المخطط. وعلاوة على ذلك، فإن فحص هذه الأسباب يعلمنا درسًا مهمًا عن"طـرق التفكير البشرى" فى حقلنا.

اختزل آ.سمث، فى الفصل السادس مـن الكتـاب الأول مـن Wealth of Nations، سعر المنتجات إلى ثلاثة مكونات: الأجور والريع والربح. وفى الفصل السابع، يقوم سمث بإعادة بناء هذه الأسعار من هذه المكونات نفسـها.(٥٢) ويشـير هذا بحد ذاتِه نحو المخطط الثلاثى للعوامل بقوة كافية. ولكن المؤشر يضـيع فـى الفصل السادس كليًا. ففى هذا الأخير، يتم فعلاً إدخـال العمـال ومُـلاَّك الأرض والرأسماليين كمشاركين فى عملية التوزيع، ولكن حصصهم لا تُطرح كعوائد مـن الاستخدام الإنتاجى لعواملهم: فإذا لم يتم التنكر كليًا لهذا الجانب فى فهم الحصـص التوزيعية القائم على مساهمة العوامل المختلفة، وحتى عندما يُعترف به أحيانًا،(٥٣) فإن هذا الجانب يُنحى لصالح جانب آخر مختلف تمامًا. ويحاول سمث، كما نتذكر، أن يبين كيف أن حصتى مالك الأرض والرأسمالى إنمـا "يـتم اسـتقطاعهما"مـن المنتوج الكلى، الذى هو "طبعًا"، وفى كليته، منتوج العمل. وهذا يشير، كما يبـدو، إلى ترتيب نظرى مختلف تمامًا يعترف بالعمل فقط كعامـل إنتـاج ويحـول دون النظر إلى مخطط العوامل الثلاثة، رغم حقيقة أن لغة آ. سمث فى الصفحة الأولى من الفصل السابع توحى بهذا المخطط بشكل واضح.

---

(٥٢) وتلك هى الأسعار التوازنية. وكما نعلم، فإن الترتيب المذكور يجسد طريقة سمث فـى إدراك حقيقـة الاعتماد المتبادل العام بين عناصر النظام الاقتصادى ويُشكل أحد أعظم مزاياه فـى حقـل التحليـل البحث. ولكننا نعلم أيضًا إن هذا الترتيب تعرض لكثير من سوء الفهم، وحتى إن بعض النقاد وجـدوا فيه محاجّة دائرية.

(٥٣) وهكذا، فإن آ. سمث يصف الإيراد الكلى للمجتمع باعتباره "المنتوج الكلى لأرضهم وعملهم " (بدايـة الفصل الثانى، الكتاب الثانى).

وقد عمدنا إلى إعادة ذكر تفسير آ. سمث، أولاً: لأن هذا التفسير يسبق بصورة مُنَوِّرة الوضع الذى ساد فى هذه الزاوية من التحليل الاقتصادى طوال الفترة محل الدراسة. فسواء بتأثير من سمث أو بصورة مستقلة عنه، أخذ بعض الاقتصاديين بالخط الذى يشير إليه مؤشر آ. سمث الأول، بينما أخذ البعض الآخر بالخط الذى يشير إليه مؤشره الثانى. ولكن أكثرية الاقتصاديين تريثت وعمدت إلى التسوية، رغم أن الاتجاه كان فى صالح مخطط العوامل الثلاثة. ثانيًا: لقد انطلقنا من آ. سمث لأن تفسيره يوضح جيدًا طبيعة العقبة الرئيسية التى تعترض التقبل السلس لمخطط العوامل الثلاثة. ولإدراك هذا، ينبغى أن نتذكر مرة أخرى أن الفرضية القائلة إن العمل وحده يخلق كل المنتوج لا تمتلك أى محتوى وقائعى empirical بحيث يمكن أن يتم تناول هذه الفرضية فى تحليل معين لوقائع العملية الاقتصادية: فمن الواضح أن ليس بوسع أحد الادعاء أن العمل يمثل كل ما يلزم لإنتاج شىء ما إلا فى حالات غير مهمة. ولكن هذه الفرضية يمكن أن يكون لها معنى "ما وراء اقتصادى" للون أخلاقى معين، وأنها تتمشى جيدًا مع الميول العاطفية والمذاهب السياسية لأنصار المصالح العمالية ممن، كآدم سمث مثلاً، احبوا الخطابة حول العامل الذى ينتج كل شىء لكل فرد وهو نفسه "يسير فى أسمال بالية". ويتصور هؤلاء أنهم يسجلون نقطة لصالح العمل بتمسكهم بهذا المذهب، والذين كان تمسكهم بهذا المعتقد الصبيانى ليس أقل من التمسك بالمعتقد الصبيانى من قِبَل كثير من أنصار ثالوث العوامل الذين يتصورون أنهم، بتقديم الأرض ورأس المال كعوامل للإنتاج، إنما يسجلون نقطة لصالح مُلاَّك الأرض والرأسماليين.[٥٤] فلم يدرك هؤلاء أن فلسفاتهم الأخلاقية ومذاهبهم السياسية كانت غير ملائمة منطقيًا لتفسير الواقع الاقتصادى كما هو. وبعبارة أخرى، فشلوا فى إدراك أن كل ما يهم لهذا الغرض هو الحقيقة البسيطة القائلة إن ما يلزم لمنشأة ما لكى تقوم بالإنتاج ليس هو العمل فقط، بل كل الأشياء التى تحتويها الأرض ورأس المال، وأن هذا هو كل ما تتضمنه فكرة العوامل الثلاثة. وبتعبير آخر، لم يمتلك

(٥٤) لا أنكر طبعًا أن من الممكن استخلاص شعارات للاستهلاك الشعبى من كلتا البنيتين التحليليتين. و إلى ذلك الحد- أى إذا كان القصد الوحيد منهما هو كسب الأفراد المتبلدين- فكلاهما ليس صبيانيًا. بيد أن الشىء الصبيانى الوحيد هو الاعتقاد البرىء بأن أى ترتيب تحليلى بشأن عوامل الإنتاج كان يمكنه، بالمنطق السليم، تعزيز الفائدة السياسية لصالح أو ضد ادعاءات أصحاب هذه العوامل. أما إن هذا الأمر ليس كذلك فقد تم توضيحه مرارًا فى هذا الكتاب: فإذا كان ثمة معنى من التشديد على أن الأرض تنتج كل شىء، مثلاً، فهذا لا يشكل أى سبب لأن تعود غلة الأرض إلى مالكيها.

هؤلاء بعد مفهومًا واضحًا للأغراض المتميزة من التحليل- فهل نملكه نحن ؟- ولما يتعلق وما لا يتعلق بالغرض التحليلي. وعليه، سوف نجد أن استيعاب هذا الغرض المتميز وإدراك أن مخطط العوامل الثلاثة كان يخدمه بطريقة بسيطة لم يكونا، والحال هذه، أمرًا سهلاً بحيث يمكن للمرء أن يستخلصه من وضوح المخطط وأن تبنيه، بالتالي، كان يعني ميزة تحليلية كبيرة رغم كل شيء.

ومع ذلك، فالقضية لها جانب آخر. فحينما يسلم المرء بنظرية القيمة القائمة على كمية العمل، سواء على طريقة ريكاردو أو ماركس (انظر الفصل السادس، القسم ٢ب، أدناه)، فإن مخطط العوامل الثلاثة، الذي كنا وما نزال نمتدحه لبساطته، يلاقي صعوبات تحليلية مستقلة تمامًا عن أي فلسفات. ذلك لأن الحصص التوزيعية ينبغي أن تُدفع من أسعار المنتجات التي، لوجود مطالبين آخرين (claimants) غير العمل، لا يمكن أن تتناسب عمومًا مع كميات العمل المتجسدة في تلك السلع. وهكذا تبرز مشكلة تتعلق بكيفية تلبية هذه المطالبات الأخرى. وعند محاولة حل هذه المشكلة، نجد أن من غير الملائم معالجة مخطط العوامل الثلاثة الذي يضع كل العوامل في نفس الوضع المنطقي أساسًا:(٥٥) ومن هذه الزاوية، فإن مجرد حقيقة أن العوامل تعتبر "ضرورية" بنفس الدرجة لم يعد من الممكن أكثر اعتبارها أمرًا حاسمًا. لاحظْ الواقع المهم التالي: عند النظر من أي زاوية أخرى غير النظرية القائمة على كمية العمل، فإن هذه المشكلة تبدو كمثال ممتاز على مشكلة زائفة، أي مشكلة تدين بوجودها ذاته إلى التحليل المعيب وتختفي، دون أي صعوبة، عند إزالة العنصر المعيب الذي هو، في الحالة المطروحة، نظرية القيمة القائمة على كمية العمل؛ ولكن من زاوية هذه النظرية الأخيرة، تصبح المشكلة المعنية أهم كل المشاكل: مشكلة الحل الذي ينبغي أن يكشف السر الأعمق للمجتمع الرأسمالي. ولذلك، كانت لدى ماركس أسباب كثيرة لأن يغضب من مخطط العوامل الثلاثة وإدانته كقطعة من تبرير تافه هدفها إضعاف حدة الواقع الرأسمالي باختزالها الصراعات الواضحة للطبقات الاجتماعية إلى حصص معتمة من العوائد تُقَدم للعوامل المشاركة.(٥٦) إن مهمة التحليل تغدو صعبة بسبب طبيعة مشاكل هذه

---

(٥٥) لقد حاول جيمس ميل وماك كولوخ أن يفعلا ذلك دون أن يحققا أي نجاح يذكر.

(٥٦) إذ ينظر ماركس إلى التحليل الاقتصادي كعنصر في التطور الاجتماعي – وإلى النظريات الأخرى غير نظرياته كضباب ينشأ عن ذلك التطور – فقد آمن،كما جرت الإشارة من قبل، بأن" الاقتصاد البرجوازي"، من بعد ريكاردو، دخل مرحلة التعفن سوية مع المجتمع الذي أنتجه. ولا يخلو من=

المهمة أحيانًا– وتشكل الميكانيكا الموجية(*) مثالاً جيدًا على ذلك. ولكن المشاكل، فى أحيان أخرى، تكمن فى عقولنا، وليس فى الأشياء.

وما أن نفهم هذا الأمر، يمكننا أن نعالج باختصار وقائع هذه الحالة. إن النفور من مخطط العوامل الثلاثة الذى نجم عن أسباب فلسفية أو سياسية أو عاطفية كان قد تراجع أخيرًا وأكد نفسه فى النهاية فى صورة تسويات لفظية ليس إلاّ. وبطبيعة الحال، جسدت نظرية القيمة القائمة على كمية العمل عقبة لا تقهر تقريبًا فى أعين ريكاردو نفسه وكذلك الاشتراكيين الريكارديين بمن فيهم ماركس. ولكن النظرية غير الريكاردية والنظرية المعادية للريكاردية تمكنتا من دحر تلك النظرية فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مما يبين مرة أخرى أن التعاليم الريكاردية كانت تحمل معنى الانعطاف حقًا. وفى القارة، وضع ساى–ربما مهتديًا بمبادرة تورجو– مخطط العوامل الثلاثة(٥٧) والتقليد المتمثل بمنح "خدمات" العوامل الثلاثة نفس المنزلة فى نظرية الإنتاج ونظرية التوزيع على حد سواء. وفى إنجلترا، كان لاودردال أول اقتصادى كبير يقدم رأس المال كعامل متميز. أما مالثوس، فلم يشدد على مخطط العوامل الثلاثة ولكن بنيته النظرية تفترض هذا المخطط. ومثَّل تورنس وريد وسنيور، وبخاصة الأخير، أهم الاقتصاديين الذين ساعدوا على إرسائه فى علم الاقتصاد الإنجليزى.(٥٨) وأخيرًا، فقد تبنى ج. س. ميل أخيرًا هذا المخطط من حيث الجوهر، ولكن بتردد ودون حسم– بصورة تعكس جيدًا وضع المذاهب القائم فعلاً. وكما فعل بتى، فقد بدأ ميل باثنين من "مستلزمات" الإنتاج requisites– وهذا تعبير لبق يجرد النقد غير البارع من

=الأهمية أن نسأل عن الوقائع التى تعكس هذا التعفن. الواقعة الأولى نعرفها مما سبق وتجسدت فى رفض الاقتصاد "البرجوازى" أن يصوغ تحليليه من خلال صورة الطبقات الاجتماعية. وتمثلت الواقعة الثانية، المرتبطة بالأولى، بالميل المتزايد لتبنى مخطط العوامل الثلاثة بالذات. أما الواقعة الثالثة فهى الميل للتشديد على أن العملية الاقتصادية كانت خالية من التوقفات hitches التى تنتج عن منطقها الداخلى البحت، مهما كانت هذه العملية عرضة للتوقفات الناتجة عن تأثير "الاضطرابات". وقد اعتبر ماركس هذا لونا آخر من" التبييض"، مع أنه كان ثمرة طبيعية لتطور التحليل من زاوية أخرى. وقد تمثلت الواقعة الرابعة فى الميل لاستبدال ما اعتبرها ماركس الحقيقة الأعمق بوصف الظواهر البارزة على سطح نشاط الأعمال كما تبدو لرجل الأعمال. والأمر متروك للقارئ أن يكوِّن رأيه تجاه هذه النقاط المطروحة هنا، مما يشكل اختبارًا ممتازًا له.

(*) الميكانيكا الموجية هى نظرية تقول أن للألكترونات خصائص موجية.

(٥٧) كما عمّمَ سنيور أيضًا الأرض إلى "العوامل الطبيعية".

(٥٨) ورغم أسبقية ساى، ورغم حقيقة أننا، نحن الكتاب المعاصرين، لا نقيم اعتبارًا كبيرًا لهذه الأسبقية، بيد أنها انطوت على ميزة كبيرة فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

سلاحه عن طريق تجنب الإيحاء بأن "العوامل" agents يمكن أن يكون من حقها أخلاقيًا أن تنال "مكافآت".(٥٩) ثم لاحظَ ميل حقيقة أن العملية الاقتصادية في كل فترة تعتمد أيضًا على خزين السلع الموجودة في بداية الفترة وهو ما يمثل كل ما يعنيه تقديم "رأس المال" كعامل متميز. وهكذا يكون ميل قد اعترف برأس المال كعامل، ولكنه ميَّزه عن العاملَيْن الآخريْن: العاملين "الأصليين" original.(٦٠) وقد تكلم سنيور عن رأس المال كعامل "ثانوي" secondary agent بالمقارنة مع العاملين الآخرين"الأوليين" primary. وفي الواقع، كان ثمة معنى من التشديد على أن "رأس المال يختلف عن بقية العوامل". ذلك لأنه إذا كان رأس المال يمثل سلعًا، فإنه يثير مشاكل الاندثار والتجديد – وهي مشاكل لا تثيرها العوامل الأخرى. وإذا تم تعريف رأس المال بطريقة ما بحيث يشمل السلع التي تنفق الأجور عليها Wage goods، فهو لا يتماثل مع الأرض والعمل تمامًا بل يواجههما بعلاقة خاصة به بقدر تعلق الأمر ب Wage goods. ولكن ج. س. ميل لم يذهب أبعد من هذا كثيرًا. فرغم أنه كان يشير أحيانًا بالفعل إلى أن ريع الأرض، في هذا المخطط، يدخل أو لا يدخل في السعر والتكلفة على غرار ما تفعل الأجور بالضبط، فإنه رفض أن يضع الأرض في منزلة واحدة مع العمل. ولذلك تعلقَ ميل، رسميًا إذا صح التعبير، بنظرية الريع الريكاردية، رغم أنها كانت زائدة تمامًا بالنسبة له.(٦١) كما أن رأس المال بقي كعمل مختزن stored-up بالنسبة له، مثلما كان بالنسبة لجيمس ميل، مع أن رأس المال ينبغي، وفقًا لمخطط ج. س. ميل، أن "ينحلَّ" resolve إلى خدمات مختزنة من العمل والأرض لو أن الأخير أراد أن يحوّل resolve رأس المال إلى شيء ما.(٦٢)

---

(٥٩) يعود مصطلح مستلزم ضروري Requisite إلى جيمس ميل، بقدر ما أعلم، ولكن الأخير قدّم العمل ورأس المال بدلاً من العمل والأرض. كما يستعمل ج. س. ميل أيضًا مصطلح عواملAgents.

(٦٠) إذا شئنا أن نكون مقرفين، فيمكن أن نقتبس من ميل ما يشير إلى أنه بدأ بعاملين، ثم "اختزل" هذين العاملين إلى ثلاثة بعد مناقشة مطولة (Book 1, ch. 1, §1, and ch. 7, § 1).

(٦١) كان العنصر الريكاردي تحديدًا في نظرية الريع زائدًا منطقيًا بالنسبة لميل، ذلك لأن مجرد "ضرورة" requisiteness الأرض زائدًا ندرتها تمثل كل ما هو مطلوب لتفسير سعر خدماتها. ومع ذلك، فإن ميل يلزم نفسه بالموقف الريكاردي من الريع، كما في الجملة الأخيرة من الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الكتاب الثالث، مثلاً.

(٦٢) لنلاحظ حالاً أن ذلك "التحويل" resolution للسلع الرأسمالية، كالآلة مثلاً، يتضمن مشكلتين: أولاهما هي "تحويل" الآلة إلى العوامل التي تدخل فيها، وإدخال خدمات السلع الرأسمالية الأخرى؛ والمشكلة الثانية هي"التحويل" إلى الأرض والعمل فقط (أو إلى العمل فقط، بحسب ماركس). وفي الفترة التالية، كان بوهم-باورك بشكل خاص، وكذلك فيكسل الذي اتبعه، هما من استعمل ونشر فكرة "التحويل" إلى الأرض والعمل.

لنلخِّص: إن السؤال الخاص بما ينبغى وما لا ينبغى على الكاتب التحليلى "الاعتراف" به كعامل إنتاج هو مجرد سؤال يتعلق بملائمة وكفاءة التحليل. ومع ذلك، فالسؤال مهم جدًا، ذلك لأن الطريقة التى يجيب بها كاتب ما على هذا السؤال تقرر، إلى حد بعيد، مخططه للعملية الاقتصادية وصياغة المشاكل التى يتوجب حلها. فى مرحلة مبكرة من التحليل، طرح مخطط العوامل الثلاثة نفسه وذلك أساسًا لأنه يربط بشكل جميل ثلاث فئات من المشاركين فى العملية الاقتصادية يجرى استخلاصها من نظرة الفرد العادى للمجتمع. ولكن ما يحدث هو أن هذا المخطط يحمل معنى اقتصاديًا أيضًا، لأنه يقدم قائمة كاملة بمستلزمات الإنتاج المادى تتميز فقراتها بأنها غير متداخلة ومتميزة بسمات مهمة اقتصاديًا. وعليه، فهو يمثل أساسًا مفيدًا للانطلاق. ويبدو أن ج.ب. ساى كان أول من أدرك هذا الأمر كليًا. ولكن معظم اقتصاديي الفترة لم ينظروا إلى المسألة فى هذا الضوء. فقد تصوروا أنهم عندما يقررون ما ينبغى "الاعتراف" به كعامل إنما يعالجون مشاكل حقيقية مهمة جدًا بشأن التحليل، بل وبمشاكل العدالة الاجتماعية، وهى مشاكل أهم. وهكذا نجد نفورًا واسعًا من تبنى مخطط العوامل الثلاثة، عزّزته، فى بعض الحالات، نظرية قيمة لم تتوافق جيدًا، وحقيقة أن دور رأس المال فى العملية الإنتاجية يُظهر بالفعل ملامح معينة لا يشاركه فيها العاملان "الأصليان" أو "الأوليان". وهكذا، فإن المخططات التى تقوم على عامل واحد أو على عاملين اثنين ظلت باقية فى كل مكان. وعلاوة على ذلك، فحتى الكُتَّاب الذين تبنوا بالفعل مخطط العوامل الثلاثة أظهروا ميلاً لتقديم تنازلات لفظية للمخططَيْن الآخرين- مما يزيد الوضع غموضًا.[٦٣]

(ج) **النموذج** الرؤية هى الشىء الذى يأتى أولاً فى كل مغامرة علمية. أى أننا قبل أن نباشر عملاً تحليليًا ما من أى نوع، ينبغى أولاً أن نفردَ تلك المجموعة من الظواهر التى نريد درسها وأن نكتسب "غريزيًا" فكرة تمهيدية عن كيفية ارتباط هذه الظواهر بعضها ببعض، أى عما يبدو أنها سماتها الأساسية من وجهة نظرنا.

(٦٣) تتجسد تلك التنازلات اللفظية، التى تستر قبول المرء بمخطط العوامل الثلاثة، فى العبارة القائلة إن رأس المال يزيد من إنتاجية العمل (أو أن وظيفة رأس المال تتمثل بجعل العمل أكثر فعالية). ويبدو أن هذا يؤشر باتجاه نظرية تقوم على عامل واحد من خلال حصر شرف الإنتاجية بالعمل فقط، ولكنه عمليًا، وبقدر تعلق الأمر بتفسير الوقائع، يعنى بالضبط ما يعنيه " الاعتراف" برأس المال كعامل للإنتاج.

وهذا ينبغى أن يكون واضحًا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمردُّهُ الوحيد هو حقيقة أننا لا نبدأ عمليًا، على الأغلب، من رؤيا خاصة، بنا بل من عمل سابقينا أو من أفكار تعوم فى ذهن الجمهور. ثم نقوم بعد ذلك بمفهَمة conceptualize رؤيتنا وتطوير أو تصحيح هذه الرؤيا وذلك بتدقيقها أكثر من خلال الوقائع. وهنا ثمة مهمتان ضروريتان تمضيان معًا: فالمفاهيم التى نملك فى أى وقت، والعلاقات المنطقية فيما بينها تستدعيان المزيد من التحقيق الوقائعى factual investigation، وإن المزيد من التحقيق الوقائعى يطرح مفاهيم وعلاقات جديدة. إن مجموع أو "نظام" مفاهيمنا هذه والعلاقات التى نقيمها فيما بينها يمثل ما نسميه نظرية theory أو نموذج model. وقد سنحت لنا إمكانية كبيرة لملاحظة مدى صعوبة مهمة المفهَمة conceptualization فى المراحل المبكرة من الجهد التحليلى، وذلك بالأساس لأن الألفة العلمية تأخذ وقتًا، عبر عملية التجربة والخطأ، لتعلُّم ما هو مهم وما هو غير مهم فى "تفسير" ما للظواهر المُتصوَّرة. وفى علم الاقتصاد بشكل خاص، ثمة عقبات كثيرة لا بد من التغلب عليها قبل أن تتوفر إمكانية الفهم الواضح لطبيعة المهمة التى يعالجها الباحث. ولكن بناء نموذج، أى المحاولات الواعية لتنظيم المفاهيم والعلاقات at systematization، هو أمر أكثر صعوبة ويُشخِّص مرحلة متقدمة من المحاولة العلمية. وفى علم الاقتصاد، بدأت الجهود من هذا النوع مع كانتيلون وكينيه. وفى الفترة محل الدراسة، تطورَ نموذج من نوع كانتيلون-كينيه يمكن وصفه كما يلى، ما دمنا قد تعرَّفنا بالفعل على ما يتضمنه النموذج من ممثلين actors وعوامل agents. سنؤجل درس التفاصيل إلى الفصل القادم.(٦٤) وعلاوة على ذلك، سنرجىء التعليق على المخطط "الكلاسيكى" للتطور الاقتصادى إلى القسم القادم. أما فى هذا القسم، فسوف أُقدِّم فقط المخطط "الكلاسيكى" لعملية راكدة معينة- وهو مخطط يشبه كثيرًا مخطط كانتيلون من هذه الناحية.

لقد استعمل معظم الاقتصاديين الإنجليز مصطلح "الحالة الراكدة" Stationary State بدءًا من آ. سمث. ولكن هذه الحالة الراكدة عبارة عن وضع فعلى معين توقعَ هؤلاء الاقتصاديون أن تشهده العملية الاقتصادية فى وقت ما من المستقبل. إن موضوع الحالة الراكدة بهذا المعنى يعود إلى القسم القادم. أما هنا

(٦٤) تستتبع هذه الطريقة ضررًا معينًا disadvantage حيث يتعين استعمال مفاهيم معينة قبل أن تُفسَر كليًا. ومع ذلك، فلن تترتب على هذا مظاهر جدية من عدم الملائمة.

فنهتم بنوع آخر من الحالة الراكدة، أى حالة راكدة لا تمثل واقعًا يمكن أن يتجسد فى المستقبل، بل هى عبارة عن بناء مفهَمى أو أداة تحليلية تفيد، كدراسة تمهيدية، لعزل مجموعة من الظواهر الاقتصادية يمكن معاينتها فى عملية اقتصادية لا تتبدل unchanging economic process. وكان ج. س. ميل أول من أدرك بشكل صريح الأهمية المنهجية لفعل هذا الشيء. ولكن ماركس، الذى يمثل مخططه لإعادة الإنتاج البسيطة مخططًا لعملية اقتصادية تعيد إنتاج نفسها عبر الزمن (Capital, vol. 1, ch. 23)، كان أكثر عمقًا من ميل. ومع ذلك، فإن كل الكُتاب الآخرين بمن فيهم آ. سمث وريكاردو كانوا قد استعملوا عمليًا هذه الأداة ولكنهم، لعدم إدراكهم حقيقة أنهم كانوا يستعملون أداة محددة من هذا النوع، كانوا قد استعملوها بصورة اعتباطية وغير مُرضية. وتتطلب هذه النقطة إيضاحًا إضافيًا لأهميتها ولصعوبتها إلى حد ما.

لقد ألمحنا مرارًا إلى التطور البطيء لأفكار الستاتيكا الاقتصادية (أو الاجتماعية) والديناميكا، والذى لم يكتمل ضمن الفترة محل الدراسة وحتى ضمن الفترة القادمة. وكان ج. س. ميل، الذى ربما أخذ هذه الأفكار من كونت Comte واستعملها فى منطقه كما كنا قد رأينا هذا سابقًا، قد عرَّف الستاتيكا على أنها نظرية "الظواهر الاقتصادية الخاصة بالمجتمع مأخوذة على أنها قائمة فى وقت واحد"(Principles, Book IV, ch.1, §1). ويمكن قبول هذا التعريف بذاته كاستباق للتعريف الحديث (فريش Frisch). فالستاتيكا، كما عُرفّت آنذاك، تمحورت حول التوازن (المستقر وغير المستقر) الذى يظهر لدى ميل، وفى الأدب"الكلاسيكى" عمومًا، فى صورة مفاهيم كالأسعار "الطبيعية" أو "الضرورية". ولكننا سنرى بعد قليل أن ميل، فى فقرته المقتبسة آنفًا، لم يكن يفكر بالستاتيكا التى تعرِّفها عبارته، وأنه خلطها حقًا "بالقوانين الاقتصادية لمجتمع راكد ولا يتبدل" stationary and unchanging society. وكما سيتضح أكثر فيما بعد، فإن هذه القوانين تمثل أشياء مختلفة: إذ يمكننا درس عملية متبدلة بواسطة طريقة ستاتيكية (الستاتيكا المقارنة، انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم ٣أ، أدناه) ودرس عملية لا تتبدل بواسطة تحليل سلاسل sequence analysis من النوع الذى استعمله سيسموندى من حين إلى آخر، والذى يربط كميات اقتصادية تعود لنقاط مختلفة زمنيًا- أى بواسطة نظرية ديناميكية وفقًا لمعناها لدى فريش. وقد فهمَ ميل، مهتديًا بكونت، الديناميكا على أنها شئ مختلف تمامًا، أى تحليل القوى التى تخلق

التغير الأساسى فى المدى الطويل- وسنناقش هذا النوع من الأشياء فى القسم القادم. وهذا كله مربِكٌ إلى حد كاف. ولكن ثمة عنصر آخر من الإرباك تنبغى إضافته. فإضافة إلى حديثه عن نظرية ستاتيكية لحالة راكدة، كأداة تحليلية، فإن ميل، كريكاردو، كان يتوقع أن تتراجع العملية الاقتصادية، فى لحظة ما من المستقبل، نحو حالة راكدة من نوع خاص لن تكون فيه أداة تحليلية لتسهيل درس واقع غير راكد، بل إن الحالة نفسها ستكون واقعًا قائمًا. وأكرر أن ميل، فى كل هذا، لم يفعل سوى أنه عبّرَ بشكل صريح عن أمر معين كان يتحسسه كل فرد.

وهكذا يمكن وصف الجوانب الأساسية من النموذج "الكلاسيكى" أو نماذج العملية الراكدة بكلمات ريكاردو (Principles, ch. 31). تصورْ أن رأسماليًا "يستخدم رأسمالاً بقيمة 20,000 باوند" وأن "الأرباح تشكل ١٠% ". ومن رأس المال هذا، يتم استثمار 7,000 ب. فى"رأس المال الثابت، أى فى المبانى والمعدات.."، "وتستثمر ال 13,000 ب. المتبقية" للإنفاق على الأجور wage capital [٦٥] وذلك "لإعالة العمل". "وفى كل سنة، يبدأ الرأسمالى عملياته بتوفير ما قيمته 13,000 ب. من الطعام والأشياء الضرورية [زائدًا كمية أخرى بما قيمته 2,000 ب. لاستهلاكه الخاص- ج. شومبيتر]، وأنه يبيع كل ذلك فى غضون السنة إلى عماله مقابل ذلك المبلغ من النقود، وأنه، خلال الفترة نفسها، يدفع لهم نفس المبلغ من النقود كأجور: وفى نهاية السنة، يعوض العمال الطعام والأشياء الضرورية الأخرى بما قيمنه 15,000 باوند"، يستهلك هو بنفسه 2,000 باوند منها فى السنة التالية[٦٦]- وهذه قطعة من تحليل السلاسل تمثل آخر كلمة فى البساطة الأمر الذى يغنينى عن إيضاحها فى صورة معادلات أو فى صورة جدول من نوع جدول كينيه.[٦٧]

---

(٦٥) كتَبَ ريكاردو "رأس المال الدائر" circulating capital، ولكن انظر الفصل السادس، القسم ٥ب.

(٦٦) يهمل ريكاردو طبعًا اندثار الآلات ...الخ. ويمكن تفادى هذا بسهولة، ولكننا سوف نفعل المثل. فمبلغ 2,000 باوند ينبغى استهلاكه فى كل سنة، وإلا فإنَ العملية لن تكون راكدة.

(٦٧) ولكنِ رغم هزالته، فإن النموذج الذى نأخذه من ريكاردو سوف يفيد القارئ من الجانبين التاليين. أولاً: يوضح هذا النموذج ما يُراد بالتحليل الديناميكى بالمعنى الحديث، وبمَ يختلف عن ذلك النوع من البحث الذى يسميه ج. س. ميل ب" الديناميكا". ثانيًا: انه يفسر ما يبدو كلغز حتى بالنسبة للاقتصاديين المعاصرين، أى كيف يمكن معالجة عملية راكدة بصورة ديناميكية. ويتمثل هذا ببساطة بوصف عملية كهذه من خلال كميات تعود إلى سلسلة زمنية أو من خلال العلاقات التى تربط كميات تعود لنقاط زمنية مختلفة زمنيًا. إن الشكل الخاص من التحليل الديناميكى الذى يبديه هذا النموذج غالبًا ما يحمل، لأسباب واضحة، اسم: تحليل الفترة Period Analysis.

وهنا، أولاً، فقد جرى قبول أحد جوانب هذا النموذج طوال الفترة بشكل عام – وإن قبول ماركس به لم يكن أقل من قبول ساى. وكانت هذه هى الفكرة الفزيوقراطية، التى يجسدها النموذج، القائلة إن التدفقات الأساسية من السلع (والنقود)، التى تشكل العملية الاقتصادية، تتألف من تدفق وتدفق مُعاد (مزيد) من "التسليفات". ومع ذلك، فإن "الكلاسيك"، بخلاف الفزيوقراط، جعلوا من الرأسماليين المصدر الوحيد لهذه النفقات، وإن قيمة السلع التى يتم الإنفاق عليها كانت تزداد فى العملية الصناعية أيضًا وليس فى العملية الزراعية فحسب. بيد أن الفكرة أساسًا هى فكرة كينيه القديمة كما تم تحويلها على يد تورجو. ليس بوسعى التشديد بقوة على أن هذه الفكرة تمثل طريقة محددة لتفسير العملية الاقتصادية، وأن الممارسة اليومية لم توحِ بها قط بشكل مباشر: ففى الممارسة "يستأجر" صاحبُ العمل العاملَ- أو يمكن القول إنه "يشترى" خدمات الأخير- ولكنه لا يسلفه أى شىء. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التفسير يعنى أكثر من إدراك وقائع معروفة من قبيل أن كلّ ما يُستهلك لا بد أنه قد تم إنتاجه مسبقًا؛ أو أن المجتمع، فى أى لحظة، يجب أن يعيش على الماضى ويعمل للمستقبل؛ أو، أخيرًا، أن رءوس الأموال الابتدائية هى دائمًا من بين المعطيات التى ينبغى الابتداء بها. وتثبت بصورة كافية نظرية ج. ب. كلارك J. B. Clark للعملية المتزامنة synchronized أو نظام فالراس حول هذا الموضوع (ثمة مناقشة لكليهما فى الجزء الرابع، الفصل السابع، أدناه)، أن هذه الوقائع لا تجبرنا على جعلها كمَحاور لتحليلنا. ولكنّا إذا جعلناها كذلك، فإن عددًا من النتائج تطرح نفسها عندئذ بحيث يتعذر تجنبها ببساطة من خلال رفض الاعتراف بها. فإذا كان "الرأسماليون" يسلّفون العمال دخلاً حقيقيًا، وإذا كان هذا التسليف يعنى أكثر من مجرد ترتيب نقدى، فينبغى عندئذ الاعتراف بمسائل الخصم و"الامتناع" abstinence من بين أساسيات العملية الاقتصادية سواء أحببنا هذه المسائل أم لا؛[٦٨] أى أن تحليل الإنتاج والاستهلاك لا يمكن اعتباره كاملاً ما لم يأخذ هذه المسائل بنظر الاعتبار بطريقة أو بأخرى. وتصل أهمية هذا إلى حد يبرر إطلاق اسم متميز على كل الأنماط التحليلية التى تتمشى مع الفكرة المطروحة

(٦٨) يمكن للحديث عن الاستغلال أن يخفى هذه الحالة من الأشياء ولكنه لا يستطيع تبديلها. ولو سؤلت عن أسهل الطرق لقلب بنية ماركس النظرية، لكان إجابتى بالتأكيد: أن ابدأ من اعتراف ماركس بأن الرأسماليين يسلّفون الأجور لعمالهم، وأن أقوم بتطوير النتائج المنطقية التى تترتب على هذا الاعتراف. وينبغى أن أضيف طبعًا أن هذا يمثل الجواب على السؤال عن أسهل الطرق وليس إجابة على السؤال المتعلق بأعمق الطرق التى يمكن أن يفعلها كاتب معادى للماركسية.

للمناقشة. ويمكننا أن نسمى هذه الأنماط الاقتصاد التسليفى advance economics وتمييزها عن الاقتصاد المتزامن synchronization economics، أى كل الأنماط التحليلية التى لا تخصص فى عملية راكدة أى دور أساسى لحقيقة أن ما يعيش عليه المجتمع فى أى لحظة إنما يأتى من إنتاج سابق، وذلك على أساس أنه ما أن يتم بلوغ العملية الراكدة، فإن تدفق السلع الاستهلاكية وتدفق الخدمة الإنتاجية يحدثان فى وقت واحد بحيث إن العملية تمضى كما لو أن المجتمع يعيش على إنتاجه الجارى.

ثانيًا: يمكننا كذلك أن ندخل تصنيفًا آخر للأنماط التحليلية ("نظريات")، مع أن فائدته العملية تكمن فى تحليل النمو أكثر مما فى تحليل الحالات الراكدة. وبطبيعة الحال، فلم ينكر قط أى اقتصادى أن الماكينة الاقتصادية، كأى ماكينة أخرى، يمكن أن تتوقف stalling، إضافة إلى حساسيتها للاضطرابات disturbance التى تأتى من العوامل الخارجية بالنسبة لها. ولكن تباين النماذج إنما يرتكز على ما إذا كانت هذه النماذج تقوم أم لا على فرضية أن الماكينة الاقتصادية تمتلك أو لا تمتلك ميلاً كامنًا فى صلبها لتوليد التوقفات hitches (حينما تعمل على نحو عادى ووفقًا لخطة ما)، مما يجعلها فيما بعد تتذبذب فى توقفها stall أو تتوقف عن العمل stop بصورة عادية وبحسب خطة معينة. وتصلح الأشكال المختلفة لنظريات الأزمة القائمة على نقص الاستهلاك، التى سنناقش فيما بعد، كأمثلة على ذلك: فكل هذه النظريات تعتقد أن النظام الاقتصادى، بسبب الإفراط فى الادخار أو لأسباب أخرى، يطوِّر، حينما يتواصل أدائه، توترات وضغوطات بسبب تكوينه أو منطقه كالتوتر أو الضغط الذى يتجلى- حقًا أو ظنًا- فى استحالة بيع المنتجات التى يمكن إنتاجها بأسعار تغطى تكاليفها. ومع الاعتذار، فإننى أستعمل مصطلح "النماذج التوقفية" hitchboud بالنسبة للنماذج التى تعترف بوجود مثل هذه الميول الكامنة للتوقف فى النظام الاقتصادى واسمِّى النماذج التى لا تعترف بوجود هذه الميول"النماذج غير التوقفية" hitchless. وفى هذه اللحظة، فإن كل ما نكسبه من هذا التمييز هو العبارة التالية: إن كل النماذج التى تم بناؤها فى أى ما وقت مضى هى نماذج غير توقفية. ويوضح ماركس، مثلاً، هذا الأمر جيدًا: فالتوقفات لا تحدث فى نموذجه لإعادة الإنتاج البسيطة Simple Reproduction، وهى لا ترد إلا عند تناول موضوع التراكم Accumulation.

ثمة بعض ملاحظات قد تكون مفيدة لنا. فرغم اعتراف كل الاقتصاديين بميل الماكينة الاقتصادية للتوقف عند أى عدد من المحرضات، وبحساسيتها لتأثير الاضطرابات الخارجية، فثمة مجال للاختلاف حول أهمية هذا الميل للتوقف والحساسية للاضطراب، وبخاصة عند مقارنة أهمية هذين الأمرين بأهميتهما فى اقتصاد مخطط. وتجسد هذه القضايا كل الخلاف فى تقييم الكفاءة النسبية لأشكال التنظيم الاقتصادى المختلفة. لنلاحظ أيضًا، لهذا السبب بالضبط، أنه ليس ثمة تبرير أو "تبييض" عند بناء نموذج معين غير توقفى. فقد يكون لدى الاقتصادى الذى يبنى مثل هذا النموذج اعتقاد قوى بحساسية النظام الاقتصادى الذى يقوم بوصفه، بحيث أنه يقيِّم كفاءته بأقل مما يقيِّمها اقتصادى آخر يفضل نموذجًا توقفيًا ولكن دون أن يكون لديه مثل هذا الاعتقاد القوى بأهمية ذلك التوقف. فنموذج مالثوس للنمو كان توقفيًا. ولكن هذا لم يجعل من مالثوس "من أنصار نظام التخطيط". أخيرًا، لاحظ أن اختيار كاتب ما بين بناء نموذج توقفى وبناء نموذج غير توقفى يقوم على مجرد الملائمة التحليلية إلى حد ما. فقد يقيِّم اثنان من الاقتصاديين شيئًا ما بنفس الطريقة على أنه خلل. ومع ذلك، فقد يرى الأول أن من الأنفع وضع نموذج غير توقفى أولاً، وزج الخلل فى النموذج فيما بعد، بينما قد يعتبر الثانى أن من الأنفع وضع الخلل فى أساس نموذجه، إذا صح التعبير، وإدخاله فيه من البداية بحيث يحصل على نموذج توقفى. إذ يمكن للكاتب نفسه أن يضع النموذج الأول لغرض معين، وأن يضع النموذج الثانى لغرض آخر. إن عدم قدرتنا على فصل البحث research عن علم السياسة politics، أو شكنًا المبرر تمامًا بأن الزميل الآخر غير قادر على التحليل مع التجرد التام للحقيقة، هى وحدها التى تحيل قرارات لا تثير أحدًا فى الحقول المحظوطة إلى مشاكل وموضوعات حزبية فى حقلنا.

ثالثًا: قد يكون النموذج الذى انطلقنا منه معقدًا من نواحيه المختلفة دون أن يفقد بساطته الأساسية. وهكذا يمكننا بسهولة أن نُدخل الإنتاج الجارى من السلع الإنتاجية وتحرى الشروط البسيطة للتوازن بين الأقسام المختلفة من الإنتاج.(٦٩)

---

(٦٩) لقد حاول ماركس، الذى كان معجبًا بشكل مباشر بكينيه أكثر من أى من الاقتصاديين الآخرين المعاصرين له والذى أدرك أهمية مثل هذا العمل بوضوح اكثر، أن يبنى جداول أو مخططات لإعادة الإنتاج خاصة به، انطلاقا من جدول كينيه. وقد منعته العقبات التكنيكية من تحقيق الكثير، سواء فى هذا البناء أو فى محاولة استبداله بمعادلات حسابية أو جبرية. ومع ذلك، فقد رأى ماركس in magnis voluisse sat est بشكل حدسى أكثر مما كان قادرًا على التعبير عنه. لقد تركزت جهوده، طبعًا، على حالة إعادة الإنتاج "الموسعة" وليس"البسيطة". ولكنه طوَّر شرط الحالة الراكدة بصورة مُرضية=

كما يمكننا إدخال الموظفين والأطباء والمعلمين وغيرهم. والأهم من هذا، فقد يستغرب القارئ مما أصبح، في ذلك النموذج، الطبقة الثالثة من الممثلين: مُلاَّك الأرض. أما لماذا لم يظهر هؤلاء في نص ريكاردو، فسيتضح بعد قليل. وقد عاملهم ماركس كنوع ملحق بفئة "الرأسماليين". إذ يستخدم "الرأسماليون" العمل وينتزعون القيمة الفائضة منه. ولكن القيمة الفائضة هذه لا تمثل كل الأرباح الريكاردية. فينبغي على الرأسمالي أن يُشرك مُلاك الأرض بهذه الغنيمة: القيمة الفائضة. وهكذا تنشطر القيمة الفائضة، في المشهد الثاني من مسرحية التوزيع، إلى أرباح وريع، حيث يُشكِّل كل منهما جزءًا من المكسب الموحَد الناجم عن الاستغلال. ومع ذلك، فكل مَن لم يصبه التلقين بالعمى الكامل سيدرك حالاً، بقدر تعلق الأمر بوصف الواقع وليس بالتعبيرات التحريضية، أن هذا القول يعادل تمامًا القول إن الرأسمالي يستأجر خدمات الأرض، بنفس المعنى الذي نلاحظ حينما يقوم باستئجار خدمات العمل. وفي الواقع، فكل ما يلزمنا لبلوغ هذه النتيجة هو أن نسأل لماذا يكون مُلاَّك الأرض في وضع يسمح لهم بافتراس غنيمة الرأسمالي. يتمثل الجواب الوحيد في أن خدمات الأرض هي من مستلزمات الإنتاج أيضًا. وما أن ندرك هذه الحقيقة غير العسيرة، فإننا نصل إلى ما يجب أن يبدو، لأي ذهن غير متحيز، الرأي الذي يستحق أكثر أن نتبناه: وهو أن الملاك ينبغي أن يدخلوا في نموذج العملية الراكدة، سوية مع العمل، كطبقة أخرى من مالكي الخدمات الإنتاجية، والذين يقفون، في بداية (أو خلال) كل فترة، مستعدين لمبادلة هذه الخدمات مقابل السلع التي يُنفق عليها الدخل income goods التي يُعتقد أنها بحوزة "الرأسماليين".[٧٠] وينبغي طبعًا توسيع هذه الفكرة لتشمل "الرأسماليين" (أو أي فرد كان) الذين يملكون رأس مال غير الأجري.

=وكذلك شرط التوازن بين قسمي السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية من الإنتاج. ويجد القارئ المهتم كل ما يلزمه لدى ب. م. سويزي Theory of Capitalist Development، وفي ملحق ذلك العمل الذي كتبه شيجيتو تسورو Shigeto Tsuru.

(٧٠) ان الفكرة الطريفة، التي يُعتقد بموجبها أن رجال الأعمال الرأسماليين يمتلكون كرانب وأحذية يبيعونها إلى عمالهم، ينبغي فهمها كإجراء تبسيطي يهدف إلى إبراز أساسيات ومعاني تشكل أساس الكتلة الخداعة من الظواهر السطحية في اقتصاد نقدي.ف "الرأسماليون الذين لا ينتجون بأنفسهم الطعام والأشياء الضرورية يُعتقد أنهم يحصلون عليها من"الرأسماليين" الذين ينتجونها. وحتى إذا توجب علينا افتراض أن هذا المخطط يبرز الأساسيات بصورة صحيحة، فينبغي أن نلاحظ أن المخطط يهمل خطى وسيطة كثيرة، ويركز الأساسيات بشكل شديد بحيث تصبح إمكانية استخلاص استنتاجات عملية من نظرية كهذه موضع شك –والمثال الآخر هو نظرية الادخار والاستثمار "الكلاسيكية".

رابعًا: يتضمن الإطار الذى قدَّمه النموذج محل الدرس ليس فقط نظرية واحدة ولكن نظريتان (أو نوعان من النظريات) للإنتاج والتوزيع كانتا ملتحمتين بشكل غير كامل فى عمل ميل الهجينى - وهو أمر لا بد أن القارئ كان قد انقاد إليه من مناقشتنا لموضوع العوامل Agents. وهذا يعود إلى إن المخطط الثلاثى للعوامل والدخول (أو ثالوث العوامل والدخول) كان يتقدم بصورة بطيئة- لأسباب نعرفها- بحيث أن أنواعًا بدائية بصورة واضحة من التحليل قد تمكنت ليس من البقاء فقط، بل ومن الازدهار أيضًا.

وهكذا هناك، من ناحية، التحليل الذى يرتبط بأسماء تورجو وساى أساسًا؛ والذى وضع خطوطه آ. سمث أيضًا بشكل جزئى ومتردد، وعلى نحو تضمنَ عناصر غير منسجمة. وقد سلَّمَ هذا التحليل بثالوث العوامل والدخول بمعناه الأكمل والأعمق. دعونى أعيد صياغة هذا المعنى. إن الإنتاج، بالمعنى الاقتصادى لهذا المصطلح،[٧١] ليس سوى تأليف بين الخدمات الضرورية والنادرة التى يتم الحصول عليها عن طريق الشراء. وفى هذه العملية، تحصل كل واحدة من هذه الخدمات الضرورية والنادرة على سعر معين، وإن تحديد هذه الأسعار يجسد كل ما يعنيه التوزيع أو تكوين الدخول أساسًا. وهكذا تؤثر هذه العملية، ضمن السلسلة نفسها من الخطى، على الإنتاج بالمعنى الاقتصادى، وكذلك على التوزيع أو تكوين الدخول من خلال تسعير الخدمات الإنتاجية التى يقوم عليها الإنتاج. وبهذا الشكل فى هذا المخطط، فإن الإنتاج والتوزيع الرأسماليين يكفإن عن أن يكونا ما يمكن أن يكونا عليه فى مجتمع اشتراكى حيث يشكلان عمليتين متميزتين: إذ لا نشهد سوى عملية من اختيارات وتقييمات يعتبر الإنتاج والتوزيع مجرد مظهرين مختلفين بالنسبة لها. وتُفسر كل أنواع الدخول فى هذا المخطط وفق نفس المبدأ: مبدأ تسعير خدمات العوامل المشارِكة. والمهمة التحليلية المتعلقة بكيفية انطباق هذا المبدأ، الذى هو واضح جدًا بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو خدماتها، على حالة السلع الإنتاجية أو خدماتها، لم يتسنَّ لأحد إدراكها بصورة واضحة، ناهيك عن عدم

(٧١) تتميز الصعوبات التى خبرها معظم الكُتَّاب فى مهمة التنظير بأن غالبية كبيرة منهم واصلت تعريف الإنتاج على أساس تكنولوجى. فقد تفلسفوا حول عدم قدرة المرء على "خلق المادة" وقدرته على تغيير مكانها وأشكالها بطرق مفيدة وأمور أخرى غير ذات صلة قط. وتشير عبارة ساى القائلة إن الإنتاج يخلق منافع إلى اتجاه صحيح، ولكن الأكثر أهمية هو تشديده على التأليف بين الخدمات بالارتباط مع تعريفه لنشاط المنظم.

اكتمالها قبل ظهور نظرية العزو imputation فى الفترة القادمة (انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم ٤ب)، ولا يستثنى من هذا إلا بعض الرواد مثل لانجفيلد وتونن. ولكن الفكرة الأساسية القائلة إن عملية الإنتاج- التوزيع فى مجتمع رأسمالى تمثل، فى نهاية المطاف، شبكة مبادلات بين الخدمات الإنتاجية (أو القابلة للاستهلاك بشكل مباشر) بعضها مقابل بعض- حيث يتصرف المنظِّم الذى يستخدم هذه الخدمات كوسيط- تبرز بوضوح كبير فى عمل ساى Traite. ومن بين الاقتصاديين الإنجليز، اقترب لاودردال ومالثوس وسنيور من إدراك هذه الفكرة إلى هذا الحد أو ذاك. ولكن ساى فقط كان من صنع منها ما يشبه النجاح. ومما يحزن هو أن هذه البداية الواعدة لم تتعرض للإهمال لعقود فحسب، بل أصبحت تعرَف كفكرة سطحية وعقيمة نظرًا لعدم إدراكها الكامل من جانب خصومها، ولجهل أنصارها الكامل حتى بأبسط الأدوات الرياضية، من الجهة الأخرى.

ومن ناحية الأخرى، فإننا نمتلك ذلك النوع من التحليل الذى يمثل الانعطاف الريكاردى مثالاً بارزًا له. من المبالغة أن نعتقد أن ريكاردو لم يبصر تمامًا الجانب الموصوف أعلاه من العملية الاقتصادية. فثمة تلميحات له هنا وهناك، وربما ذهب البروفيسور نايت بعيدًا إذا كان قد اتهم ريكاردو بعدم إدراك مشكلة التوزيع قسط كمشكلة تقييم problem of valuation.[٧٢] ولكن من الصحيح أن ريكاردو أخفق فى رؤية مبدأ التفسير الذى يقدمه جانب التقييم. وهذا يرتبط بقوة بخصوصية عمل ريكاردو التى تُعتَبر أمرًا جوهريًا لفهمه وتثبت، أفضل من أى شئ آخر، أن هذا العمل يشكل انعطافًا بالفعل، ويخرج عن الخط التاريخى لمحاولات الاقتصاديين.

وبالنسبة لسمث ومارشال وَلنا، فتحتل أهميةً أساسيةً العواملُ التى تفسر حجمَ ومعدل تغير الناتج الاجتماعى أو الدخل الوطنى أو الناتج الصافى الكلى. ولكن هذه لم تكن وجهة نظر ريكاردو. على العكس، فهو يقول فى مقدمة الطبعة الأولى من عمله Principles:"تمثل القوانين التى تقرر هذا التوزيع [توزيع الناتج الكلى بين

---

(٧٢) See F. K. Night, The Ricardian Theory of Production and Distribution, in Canadian Journal of Economics and Political Science, vol 1, February 1935. ولكن البروفيسور نايت يعزز اتهامه بالاقتباسٍ من رسالة بعثها ريكاردو إلى ماك كولوخ تفيد أن" النسب التى يتوزع الناتج الكلى بموجبها بين مُلاك الأرض والرأسماليين والعمال ... ترتبط بمذهب القيمة أساسًا " (المصدر السابق، ص٦ن). وهذا غير صحيح حتى من زاوية ريكاردو نفسه.[يظهر هذا الهامش فوق القسم الثالث بالفعل. وقد انتزعه ج. شومبيتر من القسم الخامس، الحالى، لغرض التنقيح (وتشير ملاحظاته إلى عدم رضاه عن هشاشة الحجة) وذلك قبيل وفاته مباشرة.]

مُلاَّك الأرض والرأسماليين والعمال–ج. شومبيتر] المشكلة الرئيسة فى الاقتصاد السياسى". أى أن ريكاردو يطابق تقريبًا علم الاقتصاد بنظرية التوزيع، مفترضًا أنه كان يملك القليل أو لاشىء ليقوله عن "القوانين التى تقرر الناتج الكلى" – إذا استعملنا لغته. وهذا رأى غريب، رغم أنه ينبغى أن نضيف حالاً أن ريكاردو لم يتمسك به على الدوام، كما يحدث هذا فى فصوله المتعلقة بالتجارة الخارجية والمكننة. ومع ذلك، فإن هذا الرأى يُمكِّننا من تحديد المشكلة الأساسية التى أراد ريكاردو حلها فى صورة معادلة من أربعة متغيرات: الناتج الصافى يساوى الريع زائدًا الأرباح زائدًا الأجور (معبَّرًا عن كل شىء بقيم ريكاردية، انظر الفصل السادس، القسم ٢ب، أدناه). بل يساعدنا هذا الرأى على أكثر من ذلك. فهو يُخلِّصنا من أحد هذه المتغيرات. فما دمنا لا نملك ما نقوله عن الناتج الصافى الكلى، فبوسعنا أن نقبل مقداره مهما كان كمعطى. وهكذا، نبدأ فعلاً بمعادلة تشتمل على ثلاثة متغيرات فقط. ولكن معادلة واحدة تضم ثلاثة متغيرات هى أيضًا قضية ميئوس منها.ولذلك يضع ريكاردو نفسه عند حد من الإنتاج الزراعى حيث يساوى الريع صفرًا (الفصل الثانى). لاحظْ بدقة ما يعنيه هذا بالنسبة للبنية التحليلية لريكاردو. وقد ناقش كثيرون نظرية ريكاردو– وست للريع بصورة منعزلة، ولم يكن فى أذهانهم إلا سؤال واحد فقط حول ما إذا كانت هذه النظرية صحيحة أم لا. وليس لهذا السؤال أى دلالة قط. إذ لا يمكن مناقشة نظرية الريع لدى ريكاردو– وست بصورة منعزلة، أى دون إشارة إلى مجمل نظام ريكاردو–وست. فهى تكتسب معناها التحليلى ضمن إطار هذا النظام فحسب، وهى، فى الواقع، تفرض نفسها نتيجة لعدم مقدرة ريكاردو على معالجة أنظمة المعادلات الآنية. ولا تمتلك هذه النظرية سوى معنى ضئيل خارج نظام ريكاردو– وست ككل ويندر أن تستحق الاهتمام.

لنستمر. فبعد أن تحققْ نظرية الريع تلك هدفها الوحيد المتمثل بالتخلص من متغير آخر فى معادلتنا، فإننا نُترَك عند حد من الإنتاج مع معادلة واحدة ومتغيرين اثنين مما يمثل بدوره قضية ميئوسًا منها أيضًا. ولكن ما حدثَ هو أن ريكاردو تصورَ أن الأجور أيضًا لا تمثل متغيرًا معينًا حقًا، على الأقل فى إطار تلك المعادلة. فقد تصورَ أنه كان يعرف، وفقًا لاعتبارات خارجية، ما ستكون عليه تلك الأجور فى المدى البعيد: وهنا تدخلْ نظرية كينيه القديمة معزّزةً بقانون مالثوس السكان– فالأجور ستكون مقاربة لما هو ضرورى لتمكين"العمال، فردًا فردًا، من

البقاء وتجديد نسلهم من دون زيادة أو نقصان". وهكذا نصل أخيرًا إلى الهدف المبارك: فالأرباح، وهى المتغير الوحيد الذى تبقى لدينا، يتم تحديدها أيضًا. سمِّ هذا ترقيعًا بارعًا، إذا شئت، ولكن لا تنكر أنه ترقيع، بل وترقيع بدائى.

ويتعرض مخطط ماركس لاعتراض مشابه.[٧٣] فقد استبعد ماركس أيضًا الريع من المشكلة الأساسية وإنْ بطريقة أخرى. إذ تبدو معادلته عن التوزيع كما يلى، معبَّرًا عنها بقيم ماركسية: الناتج الصافى يساوى الأجور زائدًا الفائض. ومرة أخرى يمكننا أن نأخذ الناتج الصافى كمعطى. والفائض، مجددًا، يمثل شيئًا متبقيًا residual يعتمد تحديده على الاعتبارات الخارجية التى تحدد الأجور.

وعلى العكس من هذا، فقد استوعب نظام ج. س. ميل مفهوم ساى بدرجة كافية- وعزّزه مفهوم سنيور للامتناع بدرجة كافية أيضًا- للتحرر من مثل هذا الاعتراض وإن ذلك النظام قدَّم كل عناصر النموذج الكامل الذى كان على مارشال أن يضعه. ولكن ج. س. ميل استبقى آثارًا ريكاردية كثيرة بحيث كان لجيفونس والكُتاب النمساويين بعض الحق فى أن يعتقدوا أن هذه الآثار لم تطوِّر تحليل ميل وأنها، بدلاً من ذلك، كانت يجب أن تقضى عليه.

٦- المفهوم "الكلاسيكى" للتنمية الاقتصادية

لقد حاولت أعلاه (الجزء الأول، الفصل الرابع، القسم ١ب) تفسير معنى ودور ما أسميتها "الرؤيا" Vision- ذلك المدرك أو الانطباع الأول الذى يتكون عن الظواهر المراد درسها، والذى يطوره التحليل الوقائعى و"النظرى" فيما بعد إلى فرضيات علمية ضمن عملية متواصلة من الأخذ والعطاء. ولكن حينما لا نطمح- على مستوى المنطق البحت- إلى أكثر من صياغة الطريقة التى "تعتمد" بها الكميات الاقتصادية "بعضها ببعض"، أىْ حينما نهتم بمنطق التوازن الستاتيكى أو حتى بالمظاهر الأساسية لحالة راكدة معينة، فإن الرؤيا لا تلعب سوى دور متواضع جدًا، لأننا نقوم حقًا بتطوير بضع وقائع واضحة نوعًا ما يسهل علينا

(٧٣) حول قيام ماركس بإزالة الريع من المشكلة الأساسية، انظر الفصل الأول، القسم الرابع، أعلاه.وبالنسبة لمعادلته عن التوزيع، معبراً عنها بقيم ماركسية، انظر الفصل السادس، القسم ٦ ز، أدناه.

فهمها. بيد أن الأشياء تبدو مختلفة حينما نعتزم تحليل الحياة الاقتصادية فى عملية تغيرها الدائم. وعليه، فإن تصور العوامل والجوانب المهمة حقًا من هذه العملية أصعب من صياغة طريقة عملها حينما نتمكن من السيطرة عليها (أو نتصور أننا حققنا هذا). وعليه، فإن الرؤية (وكل الأخطاء المرافقة لها) تلعب دورًا فى هذا النوع من المغامرة أكبر من دورها فى مجال آخر. ويمكن توضيح هذا من خلال مقولة الركود Stagnationist Thesis الخاصة بوقتنا الحاضر، أى فكرة أن النظام الرأسمالى قد استنفد قواه؛ فكرة أن فرص المشروع الخاص فى طريقها للاستنفاد؛ فكرة أن اقتصادنا ينحدر، فى خضم الاضطراب، إلى حالة من "الركود المزمن" Secular Stagnation، أو، "النضوج" Maturity، كما يفضل البعض أن يسميه. ومن المؤكد أنه قد تم تجميع وقائع وحجج لإثبات هذه الفكرة التى جرى إدخالها فى نماذج نظرية أيضًا. ولكن يجب أن يكون واضحًا أن هذه الوقائع والحجج قد قامت بعقلنةِ رؤيا أو انطباع مسبق، كانت هذه الوقائع والحجج ستعجز عن خلقه لأن، إنْ لم يكن لأسباب أخرى، المشاهدات المعنية تمتد لفترة قصيرة جدًا، وكانت تحت تأثير أحداث غير عادية بصورة واضحة بحيث لا تبرر أى استنتاجات أو تنبؤات من هذا النوع. ولم تكن رؤى الاقتصاديين على حال أفضل قبل قرن من الزمان أو نحو ذلك. سندرس ثلاثة أنواع من الرؤى بشأن المستقبل الاقتصادى للبشرية حاول كُتَّاب الفترة محل الدراسة صياغتها وإثباتها. وبعبارة أخرى، سنعالج ثلاثة أنواع من نظريات التنمية الاقتصادية.

والنوع الأول، الذى يرتبط بمالثوس ووست وريكاردو وجيمس ميل، يبرر كليًا تسميتهم ب "المتشائمين". والخصائص المعروفة عن هذا النوع هى: الضغط القائم فعلاً والمتوقع لحجم السكان؛ الاستجابة المتناقصة من جانب الطبيعة لجهود الإنسان الرامية لزيادة عرض المواد الغذائية؛ ومن هنا تناقص الغلة فى الصناعة، وثبات الأجر الحقيقى تقريبًا، والتزايد (المطلق والنسبي) للريوع. ولا تهمنا الآن الطريقة التى حوَّل بها "الكلاسيك" رؤيتهم إلى أثر تحليلى، أى لا تهمنا الطريقة التى صاغوا بها "قوانينهم" بشأن السكان، وتناقص الغلة فى الزراعة، وغيرها، ومدى استفادتهم منها فى التحليل. فهذه الأمور نتناولها فى الفصل القادم. أما هنا، فندرس فقط ما تصوروا أنهم رأوه، أى الرؤيا التى تكمن خلف تحليلهم- أو مفاهيمهم المسبقة، إنْ شئت.

إن الشيء الأهم الذى تنبغى ملاحظته هو الغياب الكامل للتخيل imagination الذى تكشفه تلك الرؤيا. فقد عاش أولئك الكتاب على عتبة تطورات اقتصادية هى الأكثر إثارة منذ أيما وقت مضى. وقد شهدوا بأعينهم كيف نضجت الإمكانات الضخمة وتحولت إلى حقائق. ومع ذلك، فإنهم لم يروا سوى اقتصادات ضيقة cramped economies، تكابد بنجاح متناقص باستمرار من أجل خبزها اليومى. كما اقتنعوا أن التطور التكنولوجى وزيادة رأس المال ستفشل، فى آخر الأمر، فى مواجهة قانون تناقص الغلة المحتوم. بل إن جيمس ميل قدَّمَ "برهانا" على ذلك فى عمله Principles. وبعبارة أخرى، كان كل أولئك الكتاب ركوديين stagnationists. أو، وفق تعابيرهم، فقد توقع كلهم أن تحل فى المستقبل حالة راكدة هى، هنا، ليست مجرد أداة تحليلية بل كحقيقة مستقبلية.

ويبدو إن ج. س. ميل كان فى حال أفضل. وقد أسقط كل "التشاؤم"، بل وكان ذكيًا إلى حد كاف لإدراك انه ليس ثمة سبب للنظر إلى مستقبل الجماهير "كشىء ميئوس منه". ولكن هذا كان يرجع فقط لإيمانه- كما آمن من قبله مالثوسيون آخرون مثل تشالمرز Chalmers - أن البشرية كانت تتعلم الدرس المالثوسى وهى على وشك أن تحدد النسل من تلقاء نفسها بحيث أن السباق بين رأس المال وحجم السكان يمكن أن يكون لصالح الأول. وقد أثبت ميل فى هذا انه قادر على التنبؤ أفضل مما فعل آخرون. ولكنه لم يعرف شيئًا عما كانت الماكينة الرأسمالية فى طريقها إلى إنجازه. على العكس، فقد بات فى سنوات عمره الأخيرة (حوالى عام ٨٧٠) ركوديًا بالفعل بالمعنى الحديث، مؤمنًا أن اقتصاد المشروع الخاص كان قد أنجز تقريبًا ما كان قادرًا عليه وأن العملية الاقتصادية اقتربت كثيرًا من الحالة الراكدة. ولكن كان بينه وبين ركودينا الحديثين الاختلاف التالى. فبعكس آ. سمث وريكاردو، فإن ميل لم ينظر إلى الحالة الراكدة بظنون وهواجس (Principles, Book ɪv, ch. 6) لأنه كان قد نحى شبح الفيض السكانى. ولكنه لم يشارك الركوديين الحديثين أيضًا ظنونهم لأنه لم يخش شبح نقص الاستهلاك. فقد نظرَ ميل إلى الحالة الراكدة كشىء مريح إلى حد ما -كعالم خالٍ من "الصخب" bustle (وهذه كلمته هو) لا يقلق فيه فيلسوف مثله على أمور معيشته ويتوفر فيه رفاه معقول (وحتى أفضل) فى كل شىء.[٧٤] والسؤال المتعلق بما إذا كانت البنية

---

(٧٤) تمثل تلك حالة راكدة من نوع خاص ولا تتماشى مع التعريف المذكور أعلاه. فهى لا تستبعد التقدم=

الاجتماعية للرأسمالية قادرة على الاستمرار فى ظروف تزول فيها الوظيفة الرئيسة للمنظِّم الرأسمالى، يمكننا الإجابة عليه، نيابة عنه، بالقول إن ميل تصورَ حلول الحالة الراكدة كعملية تدريجية بحيث لا تجد المؤسسات والأذهان أى صعوبة فى إجراء التكييفات الضرورية.

وفى انسجام مع "الكلاسيك" الإنجليز- وربما مع روح عصره- أبخس ميل كثيرًا من أهمية عنصر المبادرة الشخصية بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالغ، فى المقابل، فى التشديد على أهمية مجرد زيادة فى السلع الإنتاجية المادية. وقد بالغ ميل فى التشديد على أهمية الادخار من خلال ذلك.(٧٥) فإذ قبلَ بنظرية تورجو- سمث لعملية الاستثمار، فإن ميل افترض أن الأمر المهم هو امتلاك شىء ما يمكن استثماره: فالاستثمار نفسه لم يطرح مشاكل إضافية، سواء من ناحية ضرورته الآنية- إذ كان من المؤكد بشكل عادى أنه كان مطلوبًا حالاً- أو من ناحية اتجاهه- حيث كان من المؤكد إن الاستثمار يسترشد بالفرص الاستثمارية التى كانت واضحة للجميع بنفس الدرجة وكانت قائمة بمعزل عن الفرد المستثمر نفسه.(٧٦) وهكذا شكّل الادخار الرافعة القوية للتنمية الاقتصادية. ولم يخلُق الادخار أى عقبات قط: فواقعة الادخار ذاتها لم تفعل هذا ما دام المبلغ المدخر ينُفق حالاً على العمل المنتِج؛ كما أن التوسع الناتج فى الطاقة الإنتاجية لم يفعل هذا ما دامت المنتجات، التى تنتَج وفق إنتاج مخطط بصورة صحيحة، قابلة دائمًا لأن تباع بأسعار تغطى التكاليف.(٧٧) ولو عبَّرنا بمصطلحنا نحن، لقلنا إن مخطط ج. س.

=التكنولوجى أو زيادة رأس المال بصورة كلية. كما أنها تجسد حالة راكدة فعلاً من ناحية السكان فحسب بافتراضها أن الأخير سيمكن من جريان كل شىء على نحو أكثر هدوء.

(٧٥) بطبيعة الحال، يمكننا تعريف الادخار بطريقة ما بحيث نجرد تلك العبارة من أى معنى. ولكنى أقصد بالادخار saving (أو التوفير thrift) الظاهرة المتميزة التى نعرفها نحن جميعًا (ما لم نكن مطلعين جدًا على النظرية الاقتصادية الخاصة بثلاثينيات القرن العشرين) والنظر إليها، بالتالى، كعامل فى عملية تراكم السلع الرأسمالية المادية. وعليه، فإن عبارتى تعنى أن ج. س. ميل، مثل كل الكتاب الذين ساروا على خط تورجو- سمث، كان على خطأ فى اعتقاده أن التوفير يمثل (السبب) الأكثر أهمية بالنسبة لتلك العملية.

(٧٦) لقد مثّل هذا الرأى الميكانيكى أيضًا عنصرًا مهمًا من weltbild (الصورة العالمية) الاقتصادية الخاصة "بالكلاسيك". إذ لم يدركوا تمامًا ضخامة ذلك الجزء من الواقع الرأسمالى الذى قاموا بقمعه هكذا بهدوء.

(٧٧) يمكن معالجة الفرضية الثانية بشكل أدق مما تصوره ج. س. ميل والاقتصاديون فى زمانه وخطه. ولكن خصومها كانوا دون مستوى الحقيقة الضئيلة التى تؤكد عليها وليس فوق ذلك المستوى. وهكذا، فقد أدرك ميل، ولو بصورة ضيقة جدًا- من خلال الادخار فحسب- الحقيقة الأكثر وضوحًا من بين كل حقائق التنمية الرأسمالية وهى أنها تميل إلى زيادة مستوى معيشة الجماهير بحكم منطقها الداخلى.

ميل لم يكن من حيث الجوهر مخططًا توقفيًا hitchless،كما هو شأن مخطط ساى. بينما تعطى مخططات مالثوس وسيسموندى أمثلة على مخططات توقفية hitchbound حيث ينتج التوقف لديهما ليس عن الادخار ذاته، بل عن الزيادة فى الطاقة الإنتاجية. كما أن مخطط ريكاردو كان توقفيًا أيضًا ولكن لسبب آخر وهو تفسيره لقانون تناقص الغلة.

أما النوع الثانى من الرؤية الخاصة بالمستقبل الاقتصادى- النوع "المتفائل"- فيمكن توضيحه بأحسن ما يمكن من خلال كُتَّاب مثل كارى Carey وليس List. فمهما كان رأينا بتحليلهم التكنيكى، فالخيال، على الأقل، لم يكن ينقصهم. إذ شعروا غريزيًا أن الحقيقة البارزة فى الرأسمالية تكمن فى مقدرتها على خلق الطاقة الإنتاجية، كما أنهم أبصروا وجود طاقات كامنة هائلة تلوح فى المستقبل القريب. وبقدر أقل من الخيال، ولكن مع كثير من الحس السليم، فقد رفضت الغالبية من اقتصاديي القارة مشاركة الريكارديين ومالثوس "تشاؤمهم". وإن معظم هؤلاء الاقتصاديين، على الأقل، قد قللوا من شأن هذا الموقف. وفيما عدا هذا، فقد كان من الطبيعى، بالنسبة لمن اقتفوا أثر ساى إلى هذا الحد أو ذاك بقدر تعلق الأمر بالنظرية التكنيكية، أن يدركوا أن الوقائع أو التحليل لم تدعم الرؤيا الريكاردية. وقد أُطلق على هؤلاء الكُتاب اسم "التفاؤليين"، كما برز تقليد يحط من شأنهم، بتأثير من الماركسيين جزئيًا ولكن وليس بصورة كلية، على أساس أن فكرهم ضحل. وفى الواقع، يرتبط هذا الرأى تاريخيًا بكُتَّاب كثيرين- من نوع باستيا Bastiat - الذين يستحقون هذه التسمية تمامًا. ولكن هذا "التفاؤل" كان نتاج رؤيا ونظرية كانتا كلتاهما أكثر صحة من رؤية ونظرية "المتشائمين": فدرجة الحقيقة فى مذهب معين لا ترتبط دائمًا بصورة طردية بمقدرة أنصاره.[٧٨]

---

(٧٨) ومن تلك الناحية والنواحى الأخرى، ثمة تشابه بين تلك الحالة وحالة المذهب القائل بالانسجام الحقيقى فى المصالح الطبقية. فعند التدقيق، يتبين أن الدفاع عن هذا المذهب غير ممكن إلا إلى حد معين. ولكنه، مع ذلك، قابلٍ للدفاع أكثر من مذهب التنافر الطبقى. بيد أن الأخير تم التبشير له بقوة ساحقة فضلاً عن أنه قد شكّل أيديولوجيا المثقف الراديكالى. أما الأول، فلم تتم صياغته بقوة قط بل وحتى بشكل مقنع. وهو لا يمثل الكتاب المفضل لدى المثقف الراديكالى. وعليه، يرجح أن يُستهان بمن يسلم به على أنه من طراز كسبار ميلكوتوست Caspar Milquetoast، وإن لهذا من التأثير ما للحجة القوية إنْ لم يكن أكثر. ومع ذلك، فثمة شيء آخر فى الحالة القائمة أمامنا. فمن الملاحظ فى الواقع هو أن الآراء المتشائمة بخصوص شيء معين تبدو بالنسبة للجمهور العام "أعمق" دائمًا من الآراء المتفائلة مهما كان سبب ذلك.

أما النوع الثالث من الرؤية الخاصة بالمستقبل الاقتصادى وما يناظرها من نظريات حول التنمية الاقتصادية، فيمثله ماركس وحده. فعمل ماركس ما يزال يمثل أكثر الأعمال قوة، رغم أنه استند على تشخيص للوضع الاجتماعى القائم فى أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر كان تشخيصًا مشوهًا أيديولوجيًا فى جذوره،[٧٩] وخاطئًا بشكل بائس من حيث تنبؤه بالفقر المتزايد للجماهير، ولم يتم إثباته بصورة كافية من ناحية التحليل والوقائع معًا. وفى المخطط الفكرى العام لماركس، لم تكن التنمية شيئًا ملحقًا بالستاتيكا الاقتصادية، كما هو الحال مع كل الاقتصاديين فى تلك الفترة، بل كانت هى الموضوعة المركزية. وقد ركّزَ ماركس قواه التحليلية على إيضاح كيف أن العملية الاقتصادية، إذ تغيِّر نفسها وفقًا لمنطقها الداخلى، فإنها تغيّر الإطار الاجتماعى بصورة متواصلة، بل وتغيّر كل المجتمع حقًا. وقد توقفنا من قبل عند فخامة هذا المفهوم؛ وسنناقش جوانبه التحليلية أدناه.

ثمة جانبان يمكن ذكرهما هنا فقط. أولاً: لم يمتلك أحد آنذاك- ولا حتى أشد أنصار الموقف المتفائل ممن يشاطرهم ماركس هذه النقطة- تصورًا أكمل لمدى وقوة الماكينة الرأسمالية فى المستقبل. وفى لمسة معبِّرة، أشار ماركس مرارًا إلى إن "المهمة التاريخية" أو "رسالة" المجتمع الرأسمالى هى خلق جهاز إنتاجى يفى بمتطلبات شكل أرفع من الحضارة البشرية. ومهما امتعض مذهبنا الوضعى الحديث our modern positivism من هذه الطريقة فى وصف الجهاز، فإن الحقيقة الجوهرية لما قصد ماركس قوله، من هذه الناحية، تبرز بوضوح كاف.

ثانيًا: إن محرك التنمية الاقتصادية لدى ماركس ليس هو المفهوم الشاحب للادخار Saving الذى قال به ج. س. ميل: فقد ربطَ ماركس الادخار- أو الاستثمار- بالتغير التكنولوجى بطريقة لا نعثر عليها فى عمل ميل Principles. ورغم ذلك، فإن المحرك لدى ماركس هو الادخار الذى يتحول إلى استثمار فورًا promptly، كما هو الحال مع ميل. ويُخفى هذا، ولكن لا يلغيه، استعمال ماركس لمصطلح "التراكم" Accumulation وسخريته اللاذعة من"موطن الإشاعة" (kinderfibel) القائلة إن رأس المال المادى يخلقه الادخار. وثمة أسباب وجيهة، وأخرى سيئة، لنفور ماركس من مصطلح الادخار. وبشكل خاص، فإن ثروات

(٧٩) سبق أن أشرنا إلى أن ماركس استمد تصوره حول الواقع الاجتماعى من الأيديولوجيا الراديكالية التى زخرت بها فترته البناءة.

الرأسمالى لا تأتى عادة من الدولارات المدخَرة من الدخل ومراكمتها بانتظام، بل من تكوين مصادر للعوائد تُشكلْ قيمتها المرسملة عندئذ "ثروة" معينة. ومع ذلك، فإن ماركس، ما كان سينفر من المضامين التى تنطوى عليها هذه العملية أكثر من نفوره من صورة الأولاد النشيطين والمقتصدين ممن دأبوا على الادخار، إلى أن وجدوا أنفسهم أغنياء. وعليه، فلا بد له من نظرية للاستغلال إلى الأبد، بل ولا شىء آخر غير الاستغلال إلى حد تعريض قيمة مخططه التفسيرية إلى الخطر: فالنقطة الجوهرية، من زاوية العملية الاجتماعية ككل، وفى جميع الأحوال، تكمن فى استعمال أرباح الرأسماليين فى بناء الطاقات- بغض النظر عما إذا كانت أم لا هذه الأرباح ناجمة عن الاستغلال ويعاد استثمارها مرة أخرى لغرض مواصلة الاستغلال. وفى تاريخ التحليل، فإن هذه النقطة الجوهرية هى نفسها من حيث الجوهر لدى ماركس وميل، مهما تباينت طريقتهما فى التعبير عنها.

الفصل السادس
الاقتصاد العام: النظرية البحتة[1]

١- مُسلَّمات سنيور الأربع

(أ) المُسلَّمة الأولى

(ب) المُسلَّمة الثانية: مبدأ السكان

(ج) المُسلَّمة الرابعة: تناقص الغلة

٢- القيمة

(أ) ريكاردو و ماركس

(ب) خصوم نظرية القيمة القائمة على كمية العمل

(ج) الموقف التوفيقى ل ج. س. ميل

٣- نظرية القيم الدولية

٤- قانون ساى للأسواق

٥- رأس المال

(أ) السِجَال حول مصطلحات: الثروة والدخل

(ب) بنية رأس المال المادى

(ج) مساهمات سنيور

(د) الفرضيات الأساسية حول رأس المال لدى ج. س. ميل

٦- الحصص التوزيعية

(أ) الأرباح

(ب) نظرية الفائدة القائمة على الاستغلال لدى ماركس

(ج) ماركس، ووست، وريكاردو: حول هبوط معدل الربح

(د) نظريات الفائدة القائمة على الإنتاجية

---

(١) [كان القسم الأول من هذا الفصل قد تمت كتابته قبل بقية الفصل بفترة طويلة. وكان تاريخ النسخة المطبوعة كانون أول ١٩٤٣. ومن الواضح ان ج. شومبيتر كان قد راجع تلك الصفحات المتعلقة بسنيور وجعلها قسمًا تمهيديًا لهذا الفصل. و ثمة ملاحظات كثيرة كانت محذوفة من النسخة المبكرة. ولم يكن ثمة عنوان لهذا القسم أو للفصل، ولكن الأقسام التالية كانت كاملة نسبيًا، مع وجود عناوين للأقسام والأقسام الفرعية. ويُقدَم هذا القسم هنا كما كان مكتوبًا، ولو أنه يفتقر إلى الملاحظات التمهيدية الملائمة، وإلى التنقيحات التى من المؤكد أن ج. شومبيتر كان سيدخلها].

(هـ) نظرية الفائدة القائمة على الامتناع
(و) مذهب مخصص الأجور، رائد التحليل الجمعى الحديث
(ر) الريع
(ز) الحصص التوزيعية والتقدم التكنولوجي

١- مُسلّمات سنيور الأربع

يعود إلى سنيور الفضل الكبير فى كونه أول من حاول بشكل واعٍ وصريح تحديد المُسلَّمات الضرورية والكافية لبناء- من الخطأ أن نقول "الاستنتاج"- ذلك الجهاز التحليلى المحدود المعروف عمومًا باسم النظرية الاقتصادية، أو، بتعبير آخر، لتزويد هذا الجهاز بأساس بديهى. ولا يقلل كثيرًا من أهمية هذه المحاولة حقيقة أن قائمة مُسلَّمات سنيور كانت ناقصة ومعيبة نوعًا ما، وكذلك حقيقة أن سنيور شجع على الهجوم حينما عرّف ذلك الجهاز بشكل ضيق جدًا، أو بمساواة هذه النظرية "بالاقتصاد السياسى". ولكن مما يرفع من تلك الميزة هو حقيقة أن محاولته جاءت فى سياق تمهيد البيت تمهيدًا نظريًا عامًا وكجزء من محاولة أوسع لوضع مفهَمة صارمة rigorous concepualization. فقد قام سنيور، أولاً، بتشذيب مفهوم: الثروة والقيمة (التبادلية)؛ ومن ثم قام بتحديد "فرضياته الأولية" الأربع Elementary Propositions- المُسلَّمات؛ وأخيرًا، قدّم سنيور، تحت عنوان لا يفى بالغرض: التوزيع (ولو تم هذا تحت عنوان: المبادلة أو: القيمة والتوزيع، لكان أكثر وفاءً بالغرض) مجموعة من المفاهيم الإضافية ومجموعة من العلاقات يُعتقد أنها، سوية مع التطوير المباشر للمُسلَّمات التى تُقرِّر معظم القضايا التى تُعَالج عادةً تحت عنوان: الإنتاج، تُشكّل الجهاز النظرى. ولو نظرنا إلى عمله كمغامرة فى النظرية البحتة، فمن الواضح أنه أرفع من عمل ريكاردو. والآن، سندرس هذه المُسلَّمات، مستفيدين من كل فرصة تسنح فى الأثناء للنظر بعيدًا عن هذا الحقل.

(أ) **المُسلَّمة الأولى** ترد المُسلَّمة الأولى بالشكل التالى:"يسعى كل فرد إلى الحصول على ثروة إضافية بأقل ما يمكن من التضحية".[٢] إن فرضية كهذه تشكل

(٢) [تجرى مناقشة المُسلَّمات فى: Nassau William Senior, An Outline of the Science of Political Economy 1st ed. 1836; 6th ed. 1872; publ. in the Library of Economics, 1938)]

أساس كل التفكير النظرى، ضمنًا على الأقل، وتتمشى مع نصوص ريكاردو ومالثوس أيضًا. كما أن آ.سمث و ج. س. ميل قد افترضا هذه المُسلَّمة، بينما اقترب لاودردال من صياغتها بشكل صريح. وإذا تكلمنا بلغة الفترة التالية-كما هو الحال لدى مارشال، مثلاً- يمكن صياغة هذه المُسلَّمة بالقول إن كل فرد يسعى إلى تعظيم maximize الفرق بين مجموع إشباعاته الكلية ومجموع تضحياته الكلية، مع خصم الاثنين بحسب اللحظة القائمة. ولكن ما هى طبيعة هذه المُسلَّمة وما هى أهميتها؟

يسمِّى سنيور هذه الفرضية "مسألة حس a matter of consciousness" ويميزها عن الفرضيات الثلاث الأخرى التى هى"مسائل مشاهدة" matters of observation. ولكن معنى سنيور لا يتأثر لو أسمينا هذه الفرضية "مسألة معاينة داخلية"(*) introspective observation. وعلاوة على ذلك، فإن"تطوير" سنيور لهذه الفرضية (ص٢٧-٢٨، مثلاً)(٣) ينطوى على ملاحظات متنوعة عن سلوك الألمان أو الإنجليز أو الهنود المكسيكيين تستند بوضوح على مشاهدة خارجية للأنواع البشرية. ولذلك، يمكننا أن نتحدث مؤقتًا عن مشاهدة حتى فى هذه الحالة وأن نمضى لصياغة التعميم التالى عن كل الفرضيات الأربع، أو أى فرضية أخرى قد يجد اقتصادى ما إن من الملائم التسليم بها. وبذلك نعطى مثلاً على- ونبرر إلى حد ما- رأى ساى القائل إن الاقتصاد هو علم وقائعى observational (رغم أنه قال: تجريبى experimental)، وهكذا فإن الأمر سيبدو، رغم المظاهر، وكأنه لا يتضمن أى اختلاف مع سنيور.

لم ينكر أحد قط- أو إن سلوكه ناقضَ ما يقول- حقيقة أن النظرية الاقتصادية، كأى نظرية أخرى، قامت على المشاهدة observation. ونظرًا للاهتمام القليل الذى أولاه سنيور للوقائع المشاهَدة، ولتركيزه على الاستنتاج من المشاهدات، فربما أعطى هو انطباعًا خاطئًا، وقد تكون لديه هو نفسه آراء خاطئة حول الأهمية النسبية للمشاهدة والاستنتاج، ولكنه لم يعامل علم الاقتصاد بالفعل- مع أنه فعل هذا كلاميًا- كعلم "استنتاجى" من جميع النواحى toto calo. وهنا، فإن

(*) هناك ترجمة أخرى لمصطلح introspection وهى: الاستبطان. والمقصود بهذا المصطلح هو قيام المرء بفحص أفكاره ودوافعه ومشاعره.

(٣) [تعود تلك الصفحات إلى طبعة مكتبة الاقتصاد].

الوقائع المشاهَدة تــدخل النظريـــة كفرضـــيات assumptions or hypotheses أو "قيــود" restrictions، أى كعبــارات مُعممَّــة generalized statements جــرى استنتاجها من المشاهدة أو أن المشاهدة أوحت بها.[٤] وحينما نريد التشديد على ثقتنا بصحة هذه العبارات، فإننا نسميها "قوانين" Laws- قارن "القانون النفســى" لــدى كينز حول الميل للادخار، مثلاً. وحينما لا نريد التشديد إلا على قرارنا بعدم تحديها فى سياق محاجّة معينة، فإننا نسميها "مبادئ" Principles. ولكن كل هذه الكلمــات تعنى شيئًا واحدًا بالفعل وليس ثمة معنى من تفلسفنا حولها. وهــذا يســرى علـــى الوقائع البعيدة مثلما يسرى على وقائع حقلنا نفسها. وكما ذكرنا آنفًا، فإن الخــلاف ينحصر فى أننا لا نشعر بمسئولية كاملة عن صحة مقولاتنا فى الحالة الأولى بينما نشعر بهذه المسئولية فى الحالة الثانية.

أمَّا هل ينبغى علينا أم لا أن نقتنع بمشاهدة من النوع السنيورى أو من النوع الذى يأخذ به ريكاردو أو ميل، فهذا موضوع آخر تمامًا. ثمة ثلاثة جوانب من هذا الموضوع ينبغى التمييز بينها بدقة إذا كنا نريد فهم المنهج "الكلاسيكى" أو أى منهج نظرى آخر. أولاً: هناك المشكلتان اللتان تخصان المشاهدة بواسطة معاينة داخليــة observation by introspection وبواسطة للتجربة العامة common experience أو تجربة كل فرد. وقد دعم بقوة كلتا المشكلتين اقتصاديون كثيرون مــن العهــود التالية، وبخاصة مؤسسو ما يسمى بالمدرسة النمساوية. ويبدو فيزر منسجمًا تمامًــا مع ج. س. ميل فى قبول التجربة العامة كأساس صحيح يمكن للنظرية أن تبدأ به. وقد بالغ النقاد أحيانًا إلى حد انهم استبعدوا كليًا كلتا المشــكلتين علـــى أســاس أن معاينة الباطن والتجربة العامة ليست سوى ستائر تحجب مقولات تأملية بحتــة. إن هذا الشكل المتطرف من النقد يمكن حقًا أن يتلقى ردًا مفاده أن بعض المُســلَّمات- كتلك القائلة أن رجال الأعمال، بشكل عام، يفضلون كسب النقود على خســارتها- لا تبتعد كثيرًا عن الحقيقة، وإن من غير الملائم التشديد على البحث المحكم بغيــة إثبات المُسلَّمات. ولكن هاتين المشكلتين لا تلغيان شكلاً أقل تطرفًا من النقد نفســه. وثمة مُسلَّمات أخرى- كعادات الادخار مثلاً- لا يمكن فيها اللجــوء إلـــى معاينـــة الباطن والتجربة العامة بصورة مقنعة؛ وحتى حين يكون هذا ممكنًا، فإن الأهميـــة

---

(٤) تنبغى ملاحظة أن ذلك يمثل أحد المعانى التى تأخذها كلمة "فرضية" Hypothesis. وقد سبق أن صادفنا معانى أخرى. وتسرى هذه الملاحظة على كلمة "قوانين" Laws وكلمة "مبادئ" Principles.

النسبية للوقائع التى تدخل فى مُسلَّمة معينة و modus operandi (طريقة تأثير) هذه الوقائع ينبغى التحقق منها بطرق أكثر قوة.

وهذا يمهد للجانب الثانى من موضوعنا. فمُسلَّمة سنيور تتضمن المشاهدة ولكن هذه المشاهدة قد تكون غير كافية. فهل يجيز لنا هذا أن نرفض أى شئ يقع بين دفتى كتابه؟ كلا، طبعًا. فالمُسلَّمة الخالية من الدلالات النفعية الزائدة يمكن قبولها. وإن كل ما يمكن الاعتراض عليه منها على أساس إن سنيور بالغَ فى التشديد على الجانب الذاتى selfishness، وبالغَ فى تقدير العنصر العقلانى فى سلوكنا، وأهملَ الاختلافات التاريخية فى شدة الرغبة "بالثروة" فى العهود المختلفة والبلدان المختلفة، إنما يراعيه سنيور كثيرًا فى ملاحظاته comments على فرضيته. وإذا كنا، رغم ذلك، نشعر ببعض الشكوك، فكل ما يتعين علينا أن نقوم به هو إجراء بحث مقارب. أما غير ذلك فهو تعطيل بحث. فإذا أسفر بحثٌ كهذا عن نتائجَ لا تدمر المعقولية القوية والبديهية للمُسلَّمة، وما دامت المشاكل المطروحة غير موصوفة بدقة بحيث أن معقولية المُسلَّمة تبقى غير كافية وبالتالى استمرار هجوم أولئك النقاد- الاقتصاديين على هذه المشاكل، فيمكننا أن نشعر بالفعل أن تحليل سنيور كان أوليًا فى الاستنتاج ليس أقل مما فى المشاهدة- ونحن نعلم أن كل عمل سنيور وريكاردو وميل هو عمل أوَّلى - ولكننا لا نستطيع إنكار طابعه العلمى، أو نعتبره تحليلاً خاطئًا من حيث المبدأ.

ويبرز الجانب الثالث من موضوعنا حينما نسأل أنفسنا عما إذا كان يمكن أن نعيد صياغة مُسلَّمة سنيور الأولى بطريقة ما تتفادى الاعتراضات المثارة أو التى يمكن أن تُثار. ولكن إذا كان اقتصاديو تلك الفترة مصابين بـ "المذهب النفسوى" Psychologism،(*) فمن المؤكد أنهم كانوا أقل إصابة من اقتصاديى الفترة التالية الأمر الذى يجعل من الأفضل تأجيل مناقشة هذه النقطة حتى الفترة التالية.

(ب) المُسلَّمة الثانية: مبدأ السكان تصوغ مُسلَّمة سنيور الثانية مبدأ السكان كما يلى:"يتحدد حجم سكان العالم أو، بعبارة أخرى، عدد الأفراد المقيمين فى العالم، وفقًا لإثم أخلاقى أو طبيعى فحسب، أو بالخوف من النقص فى تلك المواد من الثروة التى تقرر عادات الأفراد من كل طبقة احتياجاتهم منها". ونستغل هذه

(*) حول هذا المذهب، انظر الجزء الثانى، الفصل الثانى، القسم ٧أ من هذا الكتاب.

الفرصة لكى نتناول بإيجاز مساهمة مالثوس والمحاجَّة التى تطورت بصددها. وعلاوة على ذلك، سيكون من الملائم إضافة بضع كلمات عن تاريخ نظرية السكان فى الفترة التالية بحيث يمكننا استبعادها من دراستنا الخاصة بالجزء الرابع. وهذا القرار تفترضه حقيقة أن أهمية هذه النظرية لعلم الاقتصاد التحليلى قد تدنّت كثيرًا فى النصف الثانى من القرن التاسع، وتحولت إلى علم شبه مستقل، مما يجعل من المستحيل معالجتها فى هذا الكتاب.[ملاحظة ل ج. شومبيتر: "ولكنها عادت فى وقتنا الحاضر"].

لقد رأينا سابقًا أن كل الوقائع والمحاجَّات التى قدمها مالثوس فى الطبعة الأولى من عمله (1798) Essay، نزولاً إلى أدق تفاصيل التحليل والتطبيقات، كان قد تم تطويرها سابقًا من قِبَل عدد كبير من الكُتَّاب بحيث يمكننا أن نتحدث عن هذه الوقائع والمحاجّات كأشياء مقبولة على نطاق واسع فى بداية التسعينيات. وعليه، فإن حالة مالثوس تختلف جوهريًا عن الجزء الأكبر من كل تلك الحالات، وهى مألوفة فى علم الاقتصاد أكثر مما فى العلوم الأخرى، حيث ننسبُ فرضية ما إلى كاتب معين رغم أن الفرضية كان قد طرحها "كُتَّاب سابقون"forerunners. وهذا لا يعنى الانتحال أو حتى إنكار الأصالة "الذاتية" بالنسبة لمالثوس. ولكنه يحصر مساهمته فى التنسيق وإعادة الصياغة فقط. ومما يؤكد نجاح النظرية المالثوسية فى الوقت الحاضر- فيما يتصل بعلم الاقتصاد وبالمجتمع السياسى- أن نظرية السكان ظلت، طوال القرن التالى، تعنى المحاجَّة لصالح أو ضد النظرية المالثوسية.

كما ألمحتُ سابقًا إلى المحاولات التى بُذلت لتفسير هذا النجاح وعمل مالثوس نفسه على أساس أيديولوجى. ورغم تقديمى للأسباب التى تحملنى على رفض قبول هذا التفسير، بيد أننى، رغم ذلك، سلَّمت بوجود واقعتين من شأنهما تعزيز هذا التفسير إلى حد ما. أولهما، أن النظرية كانت قد استخدمت حالاً كحجة ضد إجراءات معينة للإصلاح الاجتماعى. وقد استفاد منها ولييم بت. كما ان مالثوس نفسه نشر كراسًا، يمكن مجاملته فقط إذا قلنا إن الكراس أسوأ من سخيف، ذهبَ فيه مالثوس، كما فعل تاونسند من قبله، إلى ضرورة عدم التفكير قط بالمقترح الداعى إلى مساعدة الأبريشات على بناء أكواخ للفقراء لأن هذا البناء من شأنه التشجيع على الزواج المبكر (Letter to Samuel Whitbread ... 1807). وكان هذا النوع من الأشياء يعنى، بالنسبة للرأى العام، أن الجماهير نفسها كان

يجب أن تهتم بوضعها الاقتصادى، وأن ليس ثمة الكثير مما يمكن فعله فى هذا المجال. والواقعة الثانية هى أن مالثوس نفسه قد ذكر أن الفكرة تطورت فى ذهنه فى سياق مناقشاته مع أبيه "ذى النزعة الاجتماعية"، وأن مالثوس، فى العنوان الفرعى لطبعته الأولى من عمله Essay، أشار بصورة لها مغزى الى "تأملات السيد جودوين"(٥) [صاحب الإنجيل الراديكالى فى تلك الأيام]، و م. كوندورسيه M. Condorcet، وكُتَّاب آخرين". بيد أننى ما أزال أعتقد أن هاتين الواقعتين لا تثبتان شيئًا سوى أن كل فكرة يمكن وضعها، وستوضع، فى خدمة غرض أيديولوجى معين ما أن تبصر النور.

ومع ذلك، فنحن لا نهتم بتطبيق هذه الفكرة على القضايا العملية- أو أى تطبيقات أخرى ما عدا تطبيقها على قضية نظرية الأجور التى ستُذكر فيما بعد- ولكنَّا نهتم بالنظرية نفسها فقط. فكما ورد فى الطبعة الأولى، فإن النظرية كانت تهدف بوضوح إلى الإشارة إلى أن حجم السكان كان يتزايد فعلاً وبشكل محتوم بأسرع من موارد الرزق، وأن هذا كان هو السبب للفقر القائم آنذاك. أما النسب الجبرية والحسابية لتلك الزيادات، التى منحها مالثوس أهمية كبيرة كما هو متوقع من الكتاب المستجدين، وكذلك محاولاته الأخرى فى الإحكام الرياضى، فلا تمثل سوى تعابير معيبة عن وجهة النظر تلك، ويمكن أن نتغاضى عنها هنا بملاحظة أن ليس ثمة معنى طبعًا من محاولة صياغة "قوانين" مستقلة لسلوك كميتين تؤثر إحداهما على الأخرى. وتمثل المقالة Essay عملاً بائسًا ككل من حيث تقنيته

---

(٥) يمثل العمل الرئيسى لوليم جودوين (William Godwin) (١٧٥٦-١٨٣٦) (Enquiry concerning Political Justice, 1793, 2nd [amended] ed. 1796) ومقالاته المنشورة عام ١٧٩٧ تحت عنوان The Enquirer وثائق مهمة جدًا فى ذلك الوقت وينبغى أن تشغل مكانا مشرفا فى أى تاريخ للفكر السياسى كنصب تذكارى، بشكل خاص، لذلك النوع البرجوازى من الملَكية الذى يدين ليس فقط العنف ولكن كل أشكال الإكراه أيضًا. وهى تعادى الاشتراكية الحكومية anti-etatiste من حيث الجوهر وتضع المساواة كهدف بحد ذاته. ولكن محاولاته فى مجال التحليل، كما كان سيعترف هو نفسه، تبقى أولية جدًا (ولو أنها أقل أولية من محاولات الأعضاء الآخرين فى المجموعة التى اخترت جودوين لتمثيلها) بحيث يمكن إهمال الإشارة إليها باستثناء ما يتعلق بكتابه (1820) of Population. ومن الطريف أن نكتب- وهذا يجب ان يُذكر كفضل لمالثوس- أن جودوين اعتبر المحاجّة الواردة فى العمل Essay on the Principles of Population ليس فقط محاجّة مقنعة بل وجديدة أيضًا وذلك عند ظهور هذا العمل. ولكن جودوين غيّر رأيه من النقطة الأولى وأخذ على عاتقه، فى كتابه الخاص، إبطال تلك المحاجَّة. وقد أظهر قوة تحليلية كبيرة حينما فعل هذا. ورغم الحكم السلبى لبونار Bonar (Malthus and His Work, pp. 369 et seq.)، فأنا أرى أن من الواجب الاعتراف بأن جودوين نجح فى تقديم نقاط عدة يمكن اعتبارها مساهمات حقيقية.

وعملاً طائشًا تقريبًا فى محتواه. ولكنه، على الأقل، لا يتيح فرصة للنقد القائل إن مالثوس شدّد على الشيء المبتذل بصورة مريعة وهو: إذا تواصلت الزيادة السكانية بنسبة هندسية (بنسبة تزيد على الواحد عمومًا) فإنها تخلق حتمًا، فى لحظة ما من المستقبل، حالة من الأشياء يزدحم فيها السكان فى الأرض كازدحام السمك فى براميله.

وتمثل الطبعة الثانية من Essay on the Principles of Population) 1803) عملاً جديدًا تمامًا يتضمن، إضافة إلى الإحصاءات الغزيرة، نظرية مختلفة كليًا.[٦] ويجسد إدخال الضابط العقلى ("القيد الأخلاقى") كل ما بين الطبعتين من اختلاف، مع أنه لم يكن اكتشافًا جديدًا أكثر مما كان أى شيء آخر فى نظرية مالثوس. ولكن هذا الاختلاف لم يؤدِ إلى ما يلى. (١) زيادة المستوى النظرى للعمل، (٢) زيادة إمكانية الدفاع عن نتائج هذا العمل، (٣) إضافة شيء ما إلى مقدرته التفسيرية. وبخصوص النقطة الأولى، تكفى ملاحظة أنه لم يخطر ببال مالثوس أن يناقش أى من آثار قيده الأخلاقى سوى الأثر المترتب على عدد السكان- كالآثار المتعلقة بنوعية السكان أو مخططات التشجيع، مثلاً. وبخصوص النقطة الثانية، فالصياغة الجديدة تعطى بالفعل أنصار النظرية أساسًا للادعاء أن مالثوس تنبأ وفسّرَ كل ما يمكن أن يقولوه خصومه عمليًا؛ ولكن هذا لا يغير شيئًا من حقيقة أن كل ما تكسبه النظرية بهذه الطريقة هو انسحاب منظَّم مع خسارة مدفعيتها. أما بخصوص النقطة الثالثة، فإن "التحفظات" المختلفة qualifications التى أُدخلت على الطبعة الثانية لا تُبقى- من كل الادعاءات بالصحة المطلقة للعمل- سوى الشيء المبتذل المذكور آنفًا، وكذلك إمكانية تفسير أوضاع تاريخية فردية معينة ناتجة عن الفشل المحتمل فى تطور العناصر الأخرى من البيئة سوية مع السكان، الأمر الذى لا يتطلب أى مبدأ عام. والبروفيسور كانان (مرجع سابق، ص١٤٤) لم يبالغ حينما قال إن المقالة Essay "تخر صريعة على الأرض كمحاجّة ولا تبقى إلا كخليط من الوقائع تم جمعها لتوضيح أثر قوانين لا وجود لها".

وكان مالثوس نفسه يكره التسليم بكل النتائج التى تخفيها تحفظاته التى ظهرت عام ١٨٠٣. وعلى العكس، فقد تمسك باستنتاجاته الأصلية قدر الإمكان،

(٦) [يتضمن هذا القسم مادة سبق أن قُدمت فى الفصل الرابع ومواضع أخرى، ولا بد أن ج. شومبيتر كان سيلاحظها لو أنه راجعها].

وبخاصة استنتاجه القائل بسريان نظريته على الوقت الذى عاش فيه. ولـذلك، لـم يكن من الضرورى قط، كما واصل بعض أنصار مالثوس التأكيد لقرائهم، القول إن سنيور وافرت[٧] (وآخرين)، عند تناولهم لتلك النتائج بشكل ودى أو عند توصـلهم إلى استنتاجاتهم بمعزل عن دراسة تحفظات مالثوس، أظهروا من زاويـة أخـرى ووفقًا لحجج مختلفة كيف أنه لم يتبقَ إلا القليل حقًا من تلـك النتـائج.وهـذا يـرد واضحًا بشكل محزن فى صياغة سنيور للمبدأ فى عمله Out line:"يتحـدد سـكان العالم وفق إثم أخلاقى أو طبيعى فقط، أو بالخوف من نقص فى تلك المـواد مـن الثروة التى تقرر عادات الأفراد من كل طبقة حاجتهم إليها". ومع ذلك، فقد واصل سنيور، بعكس افرت، اعتبار هذا المبدأ كمُسلَّمة اقتصادية أساسية، والـذى عومـل هكذا أيضًا من قبل ريكاردو وجيمس ميل وماك كولوخ وآخـرين. وقـد درسَ ج. س. ميل موضوع السكان بصورة موجزة جـدًا فـى الفصـل "Of the Law of Increase of Labour" (Principles, Book 1, ch. 10). صحيح أن ميل فسّرَ هذا بإعلانه أن الموضوع قد تمت دراسته بصورة شاملة من قِبَل مالثوس، الذى أحـال ميل قرائه إليه. ولكن المرء قد يندفع للاستنتاج بأن ميل كان يميل للتقليل من أهمية هذا المبدأ. وربما كان ميل قد فعلَ هذا لأنه، وتمشيًا مع اتجاه أصبح راسـخًا فـى الوقت الذى كُتب فيه العمل Principles، وَضعَ قانون السكان فى علاقة مع "قانون" تناقص الغلة من الأرض- الذى يغيب كليًا عن عمل مالثوس Essay، وهـو أمـر يجدر الانتباه إليه - ولأنه استعدَ، كما سنرى، للتسليم بكثرة استثناءات وتحفظـات

---

(٧) فى عملـه: Two Lectures on Population, to which is added a Correspondence between the author and the Rev. T. R. Malthus (1829)، طوَّر سنيور الآراء التى عُرضت فى: Outline مرة أخرى. وقد عامل سنيورُ مالثوسَ باحترام كبير- بل وكان يسميه المحسـن علـى الإنسـانية (هكـذا حرفيًا)- وفعلَ كل ما كان بوسعه لتقليل انحرافه عما اعتبره المذهب المجرَّب. وقد أتـاح هـذا كـل المبررات الأقل شأنًا للممارسة التى دأب عليها كُتّاب لاحقون ممن نظروا إلى سنيور بأبويـة مفرقـة كتلميذ غير ذكى قط كان يتعين على مالثوس أن يصححه. وفى الواقع، فمن الواضح تمامًا أن سـنيور أدرك إلى أى مدى كان ينبغى النظر إلى تحفظات مالثوس كارتداد عن آرائه الأصلية وإلى أى درجـة كان تمسكه ببعض آرائه السابقة يعنى التناقض مع التحفظات التى ظهرت عام ١٨٠٣.

كان أ.هـ. افرت A. H. Everett، وهو دبلوماسى وناشر صحفى، على حق تمامًا فى تسـمية عملـه New Ideas in Population (1823). وكانت فكرته الرئيسة أن الزيادة فى السكان تعنى الزيـادة فـى إنتاج الطعام، واحتمال أن تشجع على إجراء تحسينات فى طرق إنتاجه، فكرة جديدة فى ذلك الوقـت، وهى كانت كذلك إلى حد يتجاوز أى شىء آخر كان مالثوس قد قاله منذ أيما وقت مضـى. ويتضـمن ذلك الكتاب إحدى العلاقتين، اللتين كانتا غائبتين عن مالثوس، بين زيادة السكان وزيادة إنتـاج مـوارد الرزق، كما أنه بشكل عام يقدم منهجًا مفيدًا عن مشكلة السكان ككل وذلك بمعزل تام عـن العناصـر الأمريكية على وجه التحديد فى تلك العلاقة.

ذلك القانون. ومع ذلك، فمن المؤكد أن ميل كان يضمر إيمانًا قويًا بصحة النظرية المالثوسية وأهميتها الآنية. وقد تجلى هذا فى اهتمام ميل بالمشاكل التى تترتب على ثبات عدد السكان (Principles, Book ɪv, ch. 6)؛ كما تجلى بشكل خاص فى تأكيده غير الحاسم blunt assertion، الذى هو مهم بقدر ما هو غير مثبت: "إن كثافة السكان، الضرورية لتمكين البشرية من الحصول على أقصى ما يمكن من كل مزايا التعاون والاتصال الاجتماعى معًا، كانت قد تحققت فى كل الأقطار الأكثر سكانًا"– موحيًا بهذا أن زيادة أكبر فى السكان (فى أوروبا) قد لا تنتج سوى"الضغط". كما ينعكس هذا الإيمان، وعلى نحو أكثر إقناعًا، فى تعاطفه المؤكد مع تحديد النسل.(٨)

وهكذا ترسخت بقوة التعاليم التى تنطوى عليها مقالة مالثوس Essay– وهذه ظاهرة تثير الاهتمام– فى نظام الأصولية الاقتصادية فى ذلك الوقت، رغم حقيقة أنه كان ينبغى اعتبارها كتعاليمٍ يتعذر الدفاع عنها أو عديمة القيمة حوالى عام ١٨٠٣، وهى كانت كذلك فعلاً بمعنى ما، ورغم أنه كان من المتوقع أن تبرز بسرعة أسباب أخرى لمعاملتها بهذه الصورة.(٩) فقد أصبحت هذه التعاليم تمثل الرأى "الصحيح" بشأن السكان مثلما كانت حرية التجارة تمثل السياسة "الصحيحة" التى لا يرفضها أحد سوى الجاهل أو غير الأمين بحيث أنها شكَّلت جزءًا من مجموعة تعاليم الحقيقة الخالدة التى لوحظت مرة وإلى الأبد. وكان يمكن سماع

---

(٨) انظر: N. E. Himes, " John Stuart Mill"s Attitude toward Neo-malthusianism,", Economic History: A Supplement of the Economic Journak, January 1929. يبدو أن مالثوس ومعظم سابقيه وقسم من خلفاءه مثل سنيور قد صنفوا تحديد النسل و" الرذيلة" أو "الإثم الأخلاقى" سوية مع البغاء. ولكن كل الراديكاليين الفلسفيين الرئيسيين نظروا إليه باعتباره الحل الحقيقى للمشكلة على ما يبدو. فقد فعل هذا بنثام نفسه. وكذلك فرانسيس بلاس Francis Place، طبعًا.كما قدّم جيمس ميل James Mill مبادرة فى نفس الاتجاه فى كتابه Elements (1821, p. 34). واتخذ جروت Grote موقفًا مماثلاً. ومن غير المأمون الاعتماد على المنطق فى قضايا كهذه. فالمواقف من هذه القضايا تتوقف على عناصر خصوصية من جهازنا النفسى– الفسيولوجى قد تمارس تأثيرات علينا دون أن نعيها قط: وهكذا، فالأيديولوجيات الفردية لا تنبع من الموقع الاجتماعى فحسب. وبالنسبة لحالة ج. س. ميل، فإننى، مع ذلك، أعتقد أن من الممكن التشديد بصورة معقولة على الضغط الذى يمارسه تشخيص اقتصادى بحت من النوع المالثوسى وذلك كعقلنة على الأقل.

(٩) تنبغى ملاحظة وجود فهم سطحى ساعد بقوة طبعًا على بقاء تلك التعاليم: فالسبب الأكثر بروزًا للفقر والفساد فى العائلة البروليتارية الفردية كان يتمثل فى حجمها كما هو واضح. والاستنتاج بأن الجميع يمكن أن يكونوا فى أحوال أفضل وأسعد لو أن الجميع حدَّوا من حجم عائلاتهم يرد بحسب نفس المغالطة التى حملت الأفراد على الاستنتاج، من مِيل كل فرد لتحسين وضعه، إن حدًا أقصى من"السعادة" لا بد أن يتحقق للجميع لو أن الجميع تركوا يديرون شئونهم بطرقهم الخاصة.

المعترضين لو أنهم كانوا جديرين بذلك، ولكن يتعذر التعامل معهم بصورة جدية. ولا عجب أن بعض الأفراد، ممن أدركهم الاشمئزاز التام من هذا الافتراض الذى لا يُطاق ولا يستند على شئ يُذكر، قد شرعوا بالقرف من"علم الاقتصاد" هذا، وذلك بمعزل تام عن أى اعتبارات طبقية أو حزبية-وهذا شعور كان وما يزال يمثل عاملاً مهمًا فى مصير ذلك العلم حتى فى ما بعد.

ومع ذلك، فقد أذعن معظم الاقتصاديين المهنيين، وبخاصة فى إنجلترا. وقد تدنى اهتمام الاقتصاديين بموضوع السكان بعد عام ١٨٥٠، بيد أنهم نادرًا ما كفوا عن احترام هذه الخرافة. وقد فعل هذا مارشال، رغم أنه جرّدَ الموضوع من كل مظاهره البارزة بشكل خاص. كما أقدم على المثل بوهم- باورك وفالراس اللذان لم يستعملاه فى عملهم النظرى قط. وعند نهاية القرن، فإن فيكسل كان يمثل الاقتصادى الكبير الوحيد الذى تعامل مع هذا الموضوع بصورة جدية وشدّد عليه مرارًا وتكرارًا، وهو الذى أنعش أيضًا مذهب السكان الأمثل الذى كان قد حظى بالدعم فى كل مكان، رغم ذلك. ولا بد أن المرء كان يتوقع انتهاء هذه الدمدمات، ولكن على العكس، فقد انتعش التراشق بالمدفعية بعد الحرب العالمية الأولى: فالسيد كينز تقدمَ للأمام معلنًا أن المسألة المالثوسية كانت حيوية آنذاك، كما كانت على الدوام، وأنها فى الواقع دخلت فى عقد جديد مع الحياة ما دامت الطبيعة قد بدأت- فى سنة ما من العقد الأول من القرن العشرين، كما تصورَ هو- تستجيب بشكل متناقص للجهود التى يبذلها الإنسان. وقد صُدمَ علم الاقتصاد المهنى، كما أُريد له ذلك كما يُعتقد. أما السير وليم بيفيردج، فقد أخذَ برأى معاكس. ولكن السِجَال كان قد خمد لسبب غير علمى مفاده أن الأفراد كانت لديهم هموم أكثر إثارة للقلق فى عالم بدأت تلوح فيه علامات هبوط مذهل فى معدلات الولادة وفيض من المواد الغذائية والمواد الأولية يتعذر بيعه، والتى هى ليست أقل مدعاة للقلق. وقد قال السيد كينز، ذات مرة: إن الاقتصاد علم خطير وهو كذلك حقًا.(١٠)

---

(١٠) يرد تصريح كينز الأول حول الموضوع فى عمله الشهير: Economic Consequences of Peace 1919)). أما السير وليم بيفيردج William Beveridge، فقد طرح رأيه فى خطاب إلى القسم- ف من الجمعية البريطانية، وهو منشور فى:Economic Journal, January 1923، وكذلك فى مقالته: " Mr. Kenyes" Evidence for Overpopulation" in Economica, 1924. وقد ردَّ عليه كينز، كما إن الصحف فعلت كل ما كان بوسعها للخلط بين القضايا. حول المناقشات التى دارت فى فترة ما بعد الحرب عمومًا، انظر: "A. B. Wolfe," The Population Problem since the World War" وهى عبارة عن ثلاث مقالات نشرت عامى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ فى مجلة: Journal of Political Economy.

ولكن انهيار النظرية المالثوسية أو انهيار دورها فى إطار نظام النظرية الاقتصادية العام لا يعود إلى خصومها بأية حال. ويمكننا أن نتناول بشكل سريع مساهماتهم التى- ربما باستثناء أعمال جودوين وافرت التى أُشير إليها- لم تعالج الجانب النظرى إلا نادرًا. وإحدى النقاط التى أثارها هؤلاء الخصوم لم تكن، كما رأينا، ذات أهمية ثانوية حينما كان الأمر يتعلق بمدى سريان النظرية آنيًا: فقد بينّوا، بشكل فعال إلى هذا الحد أو ذاك، ان النظرية المالثوسية، فى أفضل أحوالها، يمكن أن تسرى فى لحظة ما بعيدة من المستقبل ولكنها لا تصلح لتفسير الفقر القائم. وقد تبنى هذا الموقف أُوبنهايمر،[11] ولكن الموقف كان قد تم تبنيه قبل هذا الأخير من قبل سنيور بمعنى ما، وبشكل أكثر قوة من قبل وليم هازلت William Hazlitt (A Reply to the Essay on Population, 1807). وتحت هذا العنوان يمكننا أن نذكر"الاشتراكيين الريكارديين" فى عشرينيات القرن التاسع عشر، مثل دبليو. ثومبسون W. Thompson،[12] الذى شدَّد على أن النظرية المالثوسية تتجلى على نحو مختلف فى الأشكال المختلفة من التنظيم الاجتماعى وان الاستقلال الاقتصادى للنساء ومستوى المعيشة الأرفع، مثلاً، ستكفى وحدها لإضفاء تعقيد مختلف على الموضوع؛ وكارل ماركس الذى طوَّر هذه"النسبية المؤسسية" institutional relativity[13] إلى فرضية شاملة مفادها أن "الفيض السكانى"overpopulation، كما يُلاحَظ فى المجتمع الرأسمالى، لا يمت بصلة ما إلى أى قوانين ثابتة، بل إنه يخص هذا الشكل من التنظيم ويتوقف ببساطة على آليته المتعلقة بالتراكم.

وقد حاول معارضون آخرون (مثل سادلر Sadler عام ١٨٣٠ ودوبلده Doubleday عام ١٨٤٦) استبدال المتوالية الهندسية المالثوسية بقوانين أخرى للزيادة لا تحوم حول مقدار ضئيل، بل تُظهر حدًا أقصى أو حدًا مستقرًا نسبيًا يمكن بلوغه قبل الوصول إلى نقطة الضغط المالثوسى. والصعوبة تمثلت فى تفسير هذه الأشكال دون استعمال قيد أخلاقى معين أو غيره من العوامل المالثوسية الأخرى. ولم تتجاوز كل السفن، التى تم بنائها على أساس هذه الصخرة، تلميحات

(١١) Franz Oppenheimer, Das Bevolkerungsgesetz des T. R. Malthus (1900).

(١٢) Inquiry into the Principles of Distribution of Wealth (1824).

(١٣) يرد ذلك المصطلح فى مقالة البروفيسور أ. ب. ولف A. B. Wolfe عن "Population" المنشورة فى: Encyclopaedia of the Social Sciences، والتى انتهز الفرصة للفت انتباه القارئ إليها.

أفراد هواة. وقد شجعت هذه القوانين على ظهور قوانين أخرى لا تحمل مضامين سببية- ليس بالضرورة، على الأقل- بل إنها تهدف إلى مجرد وصف تطورات فعلية، أو تطورات محتملة الوقوع وفقًا لوقائع محفوفة بالمخاطر. وكانت محاولة فيرهولست(1845) Verhulst إحدى أبكر هذه المحاولات، وان عدة إحصائيين(مثل نبس Knibbs، بيرل Pearl، هوتلنج Hotelling) قاموا بمحاولات خاصة بهم لإنجاز تلك المهمة. ومثل هذه القوانين تعتبر محايدة طبعًا بالنسبة للموضوع المالثوسى. بل أن معارضين آخرين- كان كارى Carey أحد أكثرهم بروزًا، مثلما كان تشالميرز Chalmers أحد أكثرهم شهرة أيضًا- دافعوا عما يمكن تسميته الظروف المضعفة والمعوضّة أو الآثار غير المرغوب لتحديد النسل (المانعة لتحسين النسل). ومن زاويتنا، لا يبدو أن من الضرورى الدخول فى هذا الموضوع[١٤] أو الآراء التى يطرحها علماء الأحياء. ولكن من الضرورى الإشارة إلى نظرية أخرى تمثل النقيض الدقيق لاستنتاج مالثوس، بغض النظر عما إذا كان من الممكن أم لا صياغتها بحيث تتماشى مع نص مالثوس. وهذه هى نظرية مومبيرت Mombert: "نظرية الرفاه" للسكان (Wohlstandstheorie) التى تفيد أنه ينبغى علينا ان نتوقع هبوط معدل الولادات كنتيجة للتأثير العقلانى لتحسن مستوى المعيشة.[١٥] ويمكن للمالثوسيين، بمعنى ما، الادعاء بهذه النظرية كتدقيق "لضابطٍ"

---

(١٤) ومع ذلك، لا بدٍ من إضافة بضع مراجع عامة: J. Garnier, Du principe de population (1857) وهو يمثل دليلاً جيدًا على انتصار مالثوس فى فرنسا؛ A. Messedaglia, Della teoria popolazione... (1858) الذى يشكل نقدًا مقتدرًا لبراعة مالثوس فى العمل؛ L. Brentano, " Die Malthussche Lehre und die Bevolkerungsbewegung der letzten dezennien" Abhandlungen der historicchen Klasse der Koniglich Bayerischen Akademie der Wissenschaften, vol.xxiv) وهو عمل مهم لأنه يعكس رأيًا بشّر بتطور مهم سيتم ذكره فى المتن، هذا إذا لم يذكر لأسباب أخرى. ومن المفيد مقارنة هذا العمل بالعمل الأبكر الذى كتبه ترافس تويس Travers Twiss: On Certain Tests of a Thriving population (1845). كما ساهم كارل كاوتسكى، وهو الرأس الرسمى للأصولية الماركسية، بعمله: Der Einfuss der Volksvermehrung auf den Fortschrott der Gesellschaft (1880). أخيرًا، يمكننى الاستشهاد بكاتب مالثوسى متأخر وهو: F. Virgilii, Problema della popolazione (1924)، ومرة أخرى ب: R. Gonnard, Historie des doctrines de la population (1923)، وبشكل خاص بالعمل البارع والمستفيض ل ج. ج. سبينجلر J. J. Spengler: "French Population Theory since 1800" المنشور فى: Journal of Political Economy, two articles, October and December 1936.

(١٥) Paul Mombert؛ انظر، مثلاً، مساهمته بشأن السكان ("Bevolkerungslehre") فى عمل م. فيبر M Weber: Grundriss der Sozialokonomik (1914) أو عمله Bevolkerungsentwicklung und Wirtschaftsgestaltung (1932). ومن بين "الرواد"، يمكن ذكر برنتانو (انظر الهامش السابق) وكذلك باستمرار Sir Archibald Alison, The Principles of Population (1840). وحول مومبيرت، انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم ١ب، أدناه.

معين، سواء أكان هذا الضابط أخلاقيًا أم لا. ولكن هذه النظرية، إلى الحد الذى وصلته، تدحض بشكل فعال التنبؤ القائل إن زيادة موارد الرزق (بمعنى ما أوسع لهذه الكلمة) من شأنها أن تشجع على الزيادة فى معدل التكاثر بشكل ثابت أو بصورة معتادة.

وربما فكرَ الإنسان الاعتيادى بأن هبوط معدل الولادات- الذى يحدث فى الطبقات العليا أولاً، ثم يمتد إلى الطبقات الدنيا، فى المناطق الحضرية أولاً ومن ثم يمتد إلى المناطق الريفية، والذى يقترب بسرعة من هدف ثبات حجم السكان stationary population- كان لا بد أن يضع حدًا لمخاوف الاقتصاديين. ولكن ذلك الإنسان تَعَلمَ من ذلك الأمر أنه لم يكن يعرف شيئًا عن الاقتصاديين. فبينما كان بعضهم ما يزال مولعًا بالدمية المالثوسية، باشر آخرون لعبة جديدة بشكل حماسى. ولحرمانهم من متعة إقلاق الذات وبث الرعب فى الآخرين بسبب الفيض السكانى المتوقع (والقائم)، فإنهم بدءوا يقلقون أنفسهم وغيرهم بسبب من الفراغ المتوقع للعالم.

[كما سبق أن ذكرنا فى الهامش رقم (١) فى بداية القسم الحالى، فإن هذا القسم كان قد كُتب قبل وقت طويل من كتابة الأقسام الأخرى، كما أنه لم يُنَسَّق مع بقية الفصل. وكانت هناك ملاحظات عدة على أمل استعمالها فى المراجعة وإعادة الكتابة.

ولا تجرى مناقشة مُسلَّمة سنيور الثالثة:" إن قوى العمل Powers of Labour والأدوات الأخرى التى تنتج الثروة Instruments which produce Wealth يمكن زيادتها دون حدود باستعمال منتجاتها كوسائل لإنتاج جديد". ومع ذلك، فإن مناقشة هذه المُسلَّمة تتم فى القسم الخامس (رأس المال) تحت عنوان فرعى وهو مساهمات سنيور].

(ج) **المُسلَّمة الرابعة: تناقص الغلة** وننصرف الآن إلى المُسلَّمة الرابعة:"على فرض بقاء المهارة الزراعية على حالها، فإن العمل المستخدم فى زراعة الأرض، ضمن مدى معين، ينتج مردودًا أقل تناسبًا بصورة عامة أو، بعبارة أخرى، رغم أن المردود الكلى يزداد، بيد أن الزيادة فى المردود لا تتناسب مع الزيادة فى العمل". وهذه هى حقيقة أو فرضية أو مبدأ أو قانون أو اتجاه تناقص الغلة Diminishing Returns. ولا تنطوى صياغة سنيور على أى شيء استثنائى

سوى أنه يشدد، أكثر مما فعل آخرون وبخاصة ريكاردو، على أهمية الشرط الضرورى لصحة تلك المُسلَّمة– وهو أن الوضع التكنولوجى معطى وثابت أو شرط"بقاء المهارة الزراعية على حالها"– وعلى أهمية الاستثناءات الحقيقية التى من شأنها أن تجعل الصورة مختلفة إلى حد كبير.[١٦] ومع ذلك، ثمة نقطة، فى تصور سنيور لتناقص الغلة، تستحق الانتباه الخاص. فقد حصر كل الاقتصاديون البارزون فى تلك الفترة فكرة تناقص الغلة بالأرض وان كثيرين منهم، وبخاصة وست وماك كولوخ، شددّوا على"قانون" معاكس يتعلق بالصناعة.[١٧] ولكن أحدًا لم يُشدِّد كثيرًا على ذلك "القانون" المتعلق بتزايد الغلة Increasing Returns فى الصناعات كما فعل سنيور، بقدر ما أعلم. فقد شدد سنيور، مع تحفظ ضئيل، على ان"العمل الإضافى يكون نسبيًا أكثر فعالية حينما يستخدم فى الصناعات ويكون نسبيًا أقل فعالية حينما يستخدم فى الزراعة"(Outline, pp. 81 et seq)، دون أن يوضح لقرائه بشكل كامل، وربما دون أن يدرك هو نفسه، أن قانون تزايد الغلة هذا، فى حالة وجوده، يحمل طبيعة مختلفة تمامًا ولا ينبغى أن يوضع قط كبديل تام لقانون تزايد الغلة. وهكذا، يتوجب اعتبار سنيور– وربما وست West وسنيور– مسئولاً عن ممارسة، أخذ انقراضها وقتًا طويلاً، تحصر سريان القانون الأخير بالزراعة والقانون الأول "بالصناعة". ولم يُصحَح هذا التصور المضلل تمامًا إلا فى الفترة التالية. وقد بادر إديجورث بالخطى الأولى لتفكيكه. أما مارشال، فقد تجاوزه دون يتنكر له بصورة صريحة، طبعًا. فقد ربطَ مارشال، حتى النهاية، تناقص الغلة بإنتاج المواد الأولية أساسًا بطريقة توحى بتعاليم سنيور.

وبالنسبة للجوانب المتبقية، ننتهز هذه الفرصة لاستعراض تطور مبدأ تناقص الغلة خلال الفترة محل الدراسة. فقد رأينا أن القانون ليس له وجود فى كتاب Wealth of Nations. وفى الواقع، فإن كل ما يقوله سمث هو"أن التقدم فى

---

(١٦) إن ذكر المعانى الممكنة التى يأخذها تعبير تناقص الغلة من شأنه تسهيل الأمر. فالتعبير يمكن أن يعنى (١) عندما نضيف زيادات متساوية إلى كمية أحد عناصر الإنتاج المستخدمة، مع بقاء العناصر الأخرى على حالها، فإن الناتج الكلى يبدأ، انطلاقًا من نقطة معينة، بالزيادة بمعدل متناقص فقط؛ ونسمّى هذا تناقص الإنتاجية الحدية؛ (٢) عندما نضيف زيادات متساوية إلى كمية أحد عناصر الإنتاج المستخدمة، فإن الناتج الكلى مقسومًا على كمية العنصر المستخدم سوف ينخفض ابتداءً من نقطة معينة؛ ونسمى هذا تناقص الإنتاجية المتوسطة؛ (٣) عندما نضيف "جرعات" متساوية من جميع عناصر الإنتاج إلى الأرض، فإن الزيادات المتحققة فى الناتج أو، (٤) أن النواتج المتوسطة المتحققة، سوف تهبط؛ والفرضيتان الأخيرتان التى نسميهما "غلة ميل المتناقصة"، تختزلان إلى الفرضيتين الأوليتين.

(١٧) انظر عمل وست:، Essay (1815) 25 ، ص٢٥ وعمل ماك كولوخ: Principles (1825), p. 277

التحسينات" يزيد "كمية العمل" الذى يمكن إنجازه بالعدد نفسه من الأيدى"بسرعة أقل نسبيًا فى الزراعة مما فى الصناعة". وتعبِّر هذه الجملة غير الدقيقة عن واقعة قد تكون حقيقية فى بعض الأوقات ولا تكون كذلك فى أوقات أخرى وهى لا تمت بصلة إلى تناقص الغلة. ولكنها تمثل أصل رأى كان قد أثَّرَ كثيرًا على المحاجّة المتأخرة عن تناقص الغلة. وكما ذكرنا آنفًا، فقد أدرك ريكاردو وآخرون، وشدَّد سنيور على حقيقة أن التقدم التكنولوجى يوقف سريان تناقص الغلة. وفى ظاهر الأمر، فإن هذه الحقيقة كان يمكن أن تكفى لفك ارتباط تناقص الغلة بضغط السكان، وهو الارتباط الذى يشكل أساس تصور وست - ريكاردو- مالثوس للتطور الاقتصادى. وقد أمكن تجنب هذه النتيجة بتقليل إمكانات التقدم التكنولوجى فى الزراعة- وهو ما أخذ به سنيور أيضًا فى النهاية. وقد شُذبت فرضية سمث بشكل جاد بحيث شكلت فعلاً مُسلَّمة إضافية مفادها أن التقدم التكنولوجى الذى يحدث فى الزراعة فى المدى الطويل لن يكون قويًا إلى حد يكفى للحد من تناقص الغلة: فتكاليف العمل الحدى من المواد الغذائية سوف تزداد بالفعل فى المستقبل المنظور[١٨] وليس مجرد "أن تميل نحو الزيادة". وتمثل هذه النبوءة- وليس ثمة كلمة بديلة لها- بالنسبة للمجموعة الريكاردية وللجمهور الشىء المهم فعلاً والذى لولاه لأصبحت فكرة تناقص الغلة كما ينبغى أن تكون عليه: مجرد أداة تحليلية ليس لها بذاتها سوى أهمية عملية متواضعة.

وقد نسبنا الفضل الأساسى فى صياغة هذه الأداة التحليلية إلى السير إدوارد وست Edward West (انظر الفصل السادس، القسم الثانى، أعلاه) رغم وجود سابقين، ذلك لأن وست، بقدر ما أعلم، كان أول من خلق الشكل الذى حافظت عليه هذه الأداة طوال الفترة المدروسة وبعدها، بما فى ذلك "النبوءة" أو المُسلَّمة الإضافية التى نوقشت توًا.[١٩] وهو يميز بين حالتين أصبحتا تقليديتين: تناقص

---

(١٨) من الضرورى التشديد على أن الزيادة تقع فى المستقبل المنظور لأن هذا هو ما يجعل الفرضية ملائمة عمليًا. وكان ريكاردو ومالثوس يقصدان أكثر من إمكانية تعيين سلسلة من أرقام إنتاج صغيرة جدًا لا يمكن تحقيقها قط، أو لا يمكن تحقيقها دون انخفاض الغلة بشكل حاد إلى حد زيادة التكاليف الحدية إلى ما فوق المستوى الذى كانت عليه عند الخطوة السابقة، مهما كان معدل التقدم.

(١٩) ليس من داع طبعًا للتحقق من ادعائه القائل إنه اكتشف الفكرة الأساسية بشكل مستقل، ومن المؤكد انه كان أول من أبصر كل صلاتها بقضايا النظرية الاقتصادية. ولذلك، ينبغى اعتبار عمل وست: Essay (on the Application of Capital to Land) 1815 من بين الأعمال الأكثر أصالة والأكثر أهمية فى ذلك الحقل، رغم عدم خلوه من العيوب.

الغلة بسبب ضرورة اللجوء إلى أراضى أردأ وتناقص الغلة بسبب "حقيقة" أن العمل الإضافى"لا يمكن تشغيله [لا يضيف وست: بعد نقطة معينة] بنفس الميزة السابقة على الأراضى القديمة" (الفقرة العاشرة). والحالة الأولى، التى يمكننا تعميمها لتشمل الموقع الأردأ-كما يفعل وست بشكل يستحق الثناء، الفقرة التاسعة- تمثل الإبحار السهل منطقيًا لكونها تستند بأمان على ما يشاهد من أن قطع الأراضى تتباين فعلاً من حيث خصوبتها بالنسبة لأى منتوج أو طريقة.

ومع ذلك، فهذا لا يحملنا بعيدًا ما دام تناقص الغلة بهذا المعنى لا يمثل شيئًا ضروريًا أو كافيًا للاستعمالات التى استنبطها وست نفسه أو أى كاتب آخر فى أيما وقت مضى من هذا "القانون".[٢٠] أما الحالة الثانية من تناقص الغلة، فهى ما تهم حقًا وتنبغى صياغتها (عندما نقتصر على الأرض) كما يلى: عند إضافة وحدات متساوية من العمل (أو من مزيج ثابت من العوامل) إلى قطعة محددة من الأرض بقصد زيادة محصول معين، فسيتم بلوغ نقطة معينة تنخفض بعدها الزيادات فى الناتج إلى الصفر بشكل ثابت monotonically، بشرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها بصورة صارمة (وعند الإصرار على إضافة وحدات أخرى، فإن الناتج ينخفض بشكل مطلق). ويعود الفضل إلى ريكاردو فى الوصول إلى هذه الصياغة بالضبط (ولو بشكل أقل صرامة). ومن المؤكد أن هذا المعنى كان فى ذهن وست لأن هذا هو المعنى المهم الوارد فى عمله: Essay on the Application of Capital to Land. ولكن صياغة وست غير واضحة وتشير، إذا أخذناها حرفيًا، إلى "قانون" لتناقص الغلة المتوسطة، وليس إلى "قانون" لتناقص الغلة الحدية. والأول هو الذى تمت صياغته تباعًا من قبَل أكثرية الاقتصاديين الذين خلطوا بينه وبين الثانى أو انهم اعتبروه، عن خطأ، الأكثر أهمية بين الاثنين.[٢١] وهذا يصح

(٢٠) على أى حال، فطوال الفترة المدروسة وحتى فى الفترة التالية، احتل ذلك المعنى مكانة الشرف التى شغلها ستيوارت واورتس Ortes. وبالنتيجة، فقد تصورَ كتّاب كثيرون أنهم كانوا يدحضون نظرية وست-ريكاردو للريع بإشارتهم إلى أنه لن تكون هناك، ضمن المجال الاقتصادى، أرض فقيرة جدًا بحيث لا يترتب دفع الريع قط، وباعتقادهم انه لن يكون هناك ريع ريكاردى لو أن الأرض كانت من نوعية واحدة. وقد استخدم هذه المحاجّة حتى مينجر. ومع ذلك، فإن نص ريكاردو يسمح بهذا إلى حد ما. ذلك لأنه، عن غير قصد، يجعل الاختلاف فى الخصوبة شرطًا لنشوء الريع.
ومع أن فكرة تناقص الغلة بهذا المعنى لا تثير مشاكل كما يبدو، فقد تعرضت إلى نقد سلبى رغم ذلك. يستحقٍ اعتراض هــ. كارى الانتباه كمثال فحسب...[الهامش غير كامل].

(٢١) فمثلاً، يقول سنيور:"على فرض بقاء المهارة الزراعية على حالها، فإن العمل المستخدم فى زراعة الأرض، ضمن مدى معين، ينتج مردودًا أقل تناسبًا بصورة عامة، أو، بعبارة أخرى، رغم أن=

حتى على مارشال الذى كتب (Principles, Book ɪv, ch. 3, §ɪ): "إن قانون أو عبارة statement مَيْل الغلة للتناقص" هو كما وصفه سنيور بالضبط تقريبًا. أما إنهما غير متكافئيْن equivalent أو إن المفهوم الحدى هو الشيء الضرورى فى كل مشاكل التعظيم maximum problems، فهذا أمر لم يتحدد بجلاء حتى عام ١٩١١ حينما أوضحه إديجورث. ورغم ذلك، فقد حال الحدس السليم دون أن يؤدى الخلط إلى ارتكاب أخطاء. ولكن هذا هو السبب الرئيسى الذى يُفسِّر، فى نظرى، لماذا لم يؤدِ الانتصار الحاسم لفكرة تناقص الغلة المادية ipso facto (بذاته) وحالاً إلى ظهور نظرية للإنتاجية الحدية ولماذا كان لهذه الأخيرة تاريخ منفصل تمامًا.

يمثل "قانون" تناقص الغلة عبارة وقائعية طبعًا empirical statement – أى تعميم من الوقائع المشاهدَة لا يمكن تأكيده أو دحضه إلا بمشاهدات أكثر. وما يثير الاهتمام هو إجماع المُنظِّرين على كراهية التسليم به. فقد حاولوا، الواحد تلو الآخر "إثباته" وفقًا لفرضيات أسبق منطقيًا، وأكثر وضوحًا كما تصوروا. إذ يمكن حقًا القيام بهذا بالنسبة "لقانون" تناقص الغلة المتوسطة، الذى تَبينَ[٢٢] انه يُستمَد من

=المردود الكلى يزداد [دون حدود؟]، فإن الزيادة فى المردود لا تتناسب مع الزيادة فى العمل". وهنا، فإن دلالة التعابير الأدبية مشكوك بها دائمًا بالنسبة للفرضيات الكمية أساسا. ولكنى أعتقد أن المقصود بجزئى الجملة معًا هو ما يلى: إذا رمزنا إلى الغلة الكلية ب y والعمل الكلى المستخدم ب x، فإن العمل الإضافى Δx ينتج ناتجًا إضافيًا كالمقدار $\frac{y + \Delta y}{x + \Delta x} \angle \frac{y}{x}$ الذى هو فرضية تتعلق بالغلة المتوسطة.

وقد خلط كاتب متأخر وبارز مثل بوهم–باورك بصورة واضحة بين الغلة المتوسطة والحدية فى لحظة من الغفلة (ولكن ليس فى عمله الفعلى) مما دفع بالبروفيسور كارل مينجر (الابن) إلى توبيخه. وقد وردَ هذا فى مقالة – هى بمثابة تحذير لنا من قِبَل عالِم منطق– مفيدة جدًا لأى اقتصادى يسعى إلى تقوية معرفته المنطقية بشكل جدى ويُوصى بها بقوة (" Bemerkungen zu den Ertsgsgesetzen " فى: Zeitschrift fur Nationaloknomie, March and August 1936)، ولو أن بعض الصياغات المنطقية الصارمة ترد هناك لغرض التوضيح فحسب وليس بسبب أهميتها للمعالجة العملية للمفهومين المذكورين أعلاه، كما أوضح هذا البروفيسور ينجر نفسه. ومن الطريف أن هذه القضايا لم تحسم كليًا إلى أن ظهرتِ هذه المقالة، رغم مساهمة إدجورث الحاسمة المذكورة فى المتن. وعليه، فقد أخذ توضيحها وقتًا طويلاً من عام (١٨١٥) إلى عام (١٩٣٦) وكان يمكن أن يأخذ ذلك وقتًا أطول، لولا الصدفة الجميلة التى تتمثل بأن المشكلة أثارت اهتمام عالم رياضى بارز. وتوضح هذه الحقيقة مدى مشروعية تشكى بعض الاقتصاديين من أن علم الاقتصاد يولى النظرية اهتمامًا مفرطًا.

(٢٢) وقد فعل هذا كارل منجر Karl Menger (المرجع السابق،ص٤٨ وما بعدها) عند مناقشته للبراهين المشابهة، ولو غير المتطابقة، التى عرضها بوهم– باورك وفيكسل. ولم تحقق هذه البراهين ما أراد أصحابها تحقيقه كما هو واضح، أى إثبات أن قانون تناقص الغلة هو "موضوعة عن الضرورة الرياضية" ولكنهم أثبتوا أن قانون تناقص الغلة المتوسطة هو كذلك بالمعنى المحدد أعلاه. وهكذا فإن هذه الأدلة أرفع بكثير من تلك التى قدمت من قبل، التى استند بعضها الأكثر بدائية– ولكن الأكثر=

فرضيات يُعتقد أنها أبسط من "القانون" نفسه. وعلاوة على ذلك، فإن هذا "القانون" أيضًا يُستمَد من قانون تناقص الغلة الحدية عندما نضيف فرضيات لن يهتم أحد بتحديها. ولكن يتعذر اشتقاق القانون الأخير ما لم نُدخل فرضيات أخرى من شأنها اختزال البرهان إلى شيء مبتذل.(٢٣)

٢- القيمة

لاحظنا فى محطات مختلفة من مسيرنا أن مشكلة القيمة لا بد أن تحتل المكانة المحورية على الدوام باعتبارها الأداة الرئيسة للتحليل فى أى نظرية بحتة تتماشى مع مخطط عقلانى معين.(٢٤) وقد سلّمَ بهذه الحقيقة كل اقتصاديو الفترة المدروسة إلى هذا الحد أو ذاك- ومن قبل ماركس ليس أقل من ساى- مع أن بعض الضباب ما يزال قائمًا حولها. وأى انطباع بخلاف ذلك إنما يعود بشكل رئيسى إلى انشغال الاقتصاديين بأشياء أخرى غير النظرية البحتة- وبخاصة بالجوانب المؤسسية من الحياة الاقتصادية. والقيمة التى انقسم الجهد الاقتصادى حولها هى القيمة التبادلية. ولم يعبّر ج. س. ميل إلا عن الممارسة السائدة حينما شدَّد على أن مصطلح "القيمة" كان، فى النظرية الاقتصادية، نسبيًا أساسًا وأنه لم

=معقولية لأول وهلة- على اعتقاد خاطئ مفاده أن مجرد حقيقة استزراع الأراضى الأفضل يمثل كل ما كان ضروريًا- لأنه ما لم تتناقص الغلة من الاستثمار الإضافى، فلماذا يلجأ الأفراد إلى استزراع أراضى أسوأ؟ وقد تم تحليل بعض هذه الأدلة من قبل منجر أيضًا الذى قدّم برهانًا دقيقًا (ص٤٣) على الفكرة التى ترد فى الجملة التالية فى المتن. ورغم أن المجال لا يسمح لنا بالدخول بالتفاصيل، بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن براهين كل من بوهم- باورك وفيكسل تقضى بأن مضاعفة الأرض و"رأس المال" معًا أو العمل المستخدم ينبغى أن يضاعف الناتج فى أفضل الأحوال (أى لن تكون هناك أى "اقتصاديات حجم").

(٢٣) ولذلك، يُنتظر من البحوث الوقائعية ليس فقط أن تجد أشكال خاصة لدوال الغلة الحدية، ولكن للتأكد من صحتها الحقيقية أيضًا. وقد لخص إى. هـ. فيلبس E. H. Phelps عددًا من مثل هذه البحوث فى تقريره: "The Marginal Efficiency of a Productive Factor " الذى نشرته مجلة: Econometrica, April 1936. كما تم اشتقاق أشكال خاصة من فرضيات أُخذت من فسيولوجية نبتات. انظر: E. H. Mitscherlich,"DasGesetz des Minimums und das Gesetz des abnehmenden Bodenertrages المنشور فى: Landwirtscgaftiche Jahrbucher (1909).
وفى جميع الأحوال، فمن المؤكد أن فيكسل كان على خطأ فى اعتقاده أن صحة "قانون الأرض" ليست بحاجة إلى برهان "تجريبى" experimental. ذلك لأنه ما يزال من المطلوب، حتى فى حالة الغلة المتوسطة، اختبار فرضية التجانس التى ذُكرت فى الهامش الأخير. ولكنه كان على صواب فى انتقاده لووترسترادت Waterstradt (مقالتان منشورتان فى: Thunen Archiv, 1906 and 1909) الذى هاجم "القانون" بطرق خاطئة بحيث تجعله يبدو وكأنه هو المخطئ.

(٢٤) كما تعلّمنا أيضًا أن هذا لا تفعله كل نظرية.

يكن يعنى سوى نسبة التبادل بين الوحدة (الاعتباطية) من السلعة أو الخدمة وبين السلعة المختارة كنقود.كما يمكننا أيضًا أن نأخذ تعاليم ج. س. ميل كموقف نمطى نوقش طويلاً فى الآونة الأخيرة: فالمشكلة المهمة حقًا فى كل مكان هى تفسير نسب التبادل أو العلاقات السعرية (الأسعار النسبية). فالأسعار النقدية (الأسعار المطلقة) كانت تُعامَل كمسألة لها أهمية ثانوية تنبغى معالجتها على حدة فى الفصل المتعلق بالنقود. وما دامت القيمة تمثل نسبة، فمن الطبيعى، إذن، أن كل القيم لم تكن قابلة للزيادة أو الانخفاض فى وقت واحد.كما ينتج أيضًا أنه لا وجود لشىء من قبيل القيمة الكلية لكل خدمات الثروة (أو لكل الثروة) مأخوذة ككل، رغم أن ريكاردو وماركس كان لهما موقف مختلف من هذه النقطة.

ولم يُثِر أحد السؤال النظرى فيما إذا كان من الممكن أو المقبول حقًا إجراء التحليل الأساسى لنظام السعر فى صورة نسب تبادلية أو أسعار نسبية فحسب. وهذا يعنى طبعًا أن تدخل النقود الحقيقية real money (أى النقود التى لا تجهز وحدة للحساب فقط، بل أيضًا النقود التى يجرى تداولها بالفعل وتؤدى دور"مخزن قيمة") لا يؤثر على تحديد نسب التبادل نفسها أو أى شىء آخر يعتبر جوهريًا لفهم العملية الاقتصادية. أو، إذا عبَّرنا عن الشىء نفسه بالطريقة المعتادة، أنه يعنى أن النقود هى مجرد أداة تكنيكية حقًا يمكن إهمالها عند حضور الأساسيات، أو أنها حجاب ينبغى رفعه لرؤية ما خلفه من ظواهر. أو، بعبارة ثالثة، إنه يعنى أن ليس هناك اختلافًا نظريًا[٢٥] جوهريًا بين اقتصاد المقايضة والاقتصاد النقدى. ولم يحاول أحد إثبات هذا بشكل جدى أو مجرد إدراك ضرورة المحاولة لإثبات صحة ذلك المنهج.[٢٦] وقد تعينَ إنجاز هذا الأمر فى وقتنا الحاضر. والآن، لنكتفى بملاحظة أن هذا التشديد الاستثنائى على التحليل "الحقيقى" كان له مزاياه حتى حينما تم التأكد من عدم كفايته عند مواجهته بمعايير أرفع من الصرامة العلمية فى مرحلة متأخرة من تطور التحليل. فقد كان التحليل الحقيقى صالحًا لمواجهة أخطاء قديمة كانت ما تزال قائمة. كما ساعد على توضيح مفاهيم وعلاقات وشدد على الجوانب الصحيحة من وجهة فى النظر كانت بحاجة لأن يُشدَّد عليها آنذاك، وقد تكون ثمة حاجة لهذا التشديد الآن أيضًا.

---

(٢٥) عمليًا، لم ينكر أحد قط طبعًا أنه لما كانت الأداة التكنيكية يمكن أن تخرج عن الدور المرسوم لها، فإن نظام المجتمع بشأن النقود والائتمان يعنى الشىء الكثير بالنسبة لعمليته الاقتصادية على الدوام.

(٢٦) ومع ذلك، انظر ج. س. ميل: Principles, Book III, ch. 26.

ولكن اقتصاديى تلك الفترة لم يحاولوا حتى القيام بجهد جدى لإثبات إمكانية تحديد determinateness الاقتصاد دون وسيلة معينة للتداول. ونظرًا إلى أن جهود كورنو لم يكن لها أى تأثير، فلم يكن بوسع الجهود النظامية من هذا النوع أن تبدأ قبل فالراس (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، أدناه). ومع ذلك، ففى هذا كما فى غيره من الأمور، وفى الاقتصاد كما فى العلوم الأخرى، نجد أن الفهم الغريزى لمنطقِ الأشياء الداخلى قد حملنا أبعد مما جرى إثباته بالفعل. فكما هو شأن المنظِّرين البارزين فى الفترة السابقة، أدرك "الكلاسيك" وجود ما نسميه الآن التوازن الاقتصادى؛ وإذا كانوا لم يحاولوا إثبات وجوده، بيد أنهم جعلوه، إذا صح التعبير، شيئًا مفهومًا، مُجسِّدين حدسهم فى قواعد وقائعية معينة مثل ميل "الأرباح" للتساوى تقريبًا فى الفروع المختلفة من قطاع الأعمال، ولكن المتماثلة من حيث العوامل التى تحددها.[٢٧] كما نستخلص فرضية مشابهة من مبدأ تعظيم العوائد الصافية ونقومٍ بربطه بمبدأ الإحلال. وكان ثمة اعتقاد[٢٨] أن "الكلاسيك" لم يكونوا فى وضع يُمكنهم من امتلاك هذا الأخير.[٢٩] وهذا أمر صحيح ويشكل أحد النواقص الأكثر جدية فى جهازهم التحليلى. ولكنهم لم يجهلوا هذا، رغم أنهم لم يصوغوه بشكل صريح أو يستعملوه بصورة نظامية. كما أنهم قاموا باستعماله فى حالات فردية. وهو أمر ضمنى فى بعض فرضياتهم.

(أ) **ريكاردو وماركس** نقصد بنظريات القيمة المحاولات الهادفة إلى تحديد العوامل التى تفسر امتلاك شىء ما لقيمة تبادلية، أو– ولو أن هذا التعبير لا يعنى الشىء نفسه بصورة كاملة– العوامل التى"تنظم" أو"تحكم" القيمة. لنبدأ بريكاردو. نتذكر أن ثلاث نظريات مختلفة للقيمة يمكن أن تُنسب إلى آ. سمث: نظرية كمية العمل كما يوضحها مثاله عن القُندُس والأيّل؛ نظرية مشقة العمل labour-disutility التى بلغها حينما أشار إلى "العناء والمشقة" toil and trouble؛ نظرية التكلفة التى استعملها فى الجزء المركزى من تحليله. كما نعلم أيضًا، إضافةً إلى

---

(٢٧) وكان اهتمامهم بالاختلافات فى معدلات العائد المتحققة فى مهن مختلفة فى وقت ومكان واحد، تُحركُه بشكل رئيسى رغبتهم بحماية الفرضية الأساسية حول المساواة. وكان هذا الاهتمام يُناقش كجزء من رأس المال المُوظَف فى التجارة فى كل الكتب المدرسية منذ عهد آ. سمث.

(٢٨) انظر، مثلاً: G. J. Stigler," Stuart Wood and the Marginal Productivity Theory," Quarterly Journal of Economics, August 1947, p. 647.

(٢٩) وكما أشرنا سابقًا، فقد جعل سنيور مبدأ التعظيم maximum principle مفهوما صريحًا، ولكننا أشرنا أيضًا إلى أنه لم يكن هناك، هو أو غيره، من يعرف كيفية الاستفادة من هذا المبدأ بصورة كاملة.

ذلك، أن آدم سمث أوصى بفكرة العمل (سوية مع "الحبوب") كوحدة مستقرة نسبيًا يمكن استعمالها للتعبير عن قيم السلع (numeraire).[٣٠] وحينما استهل ريكاردو عمله النظرى بدرس عمل سمث Wealth of Nations، فإنه لم يقتنع بما شعر عن حق أنه التباس منطقى، وتوصل إلى استنتاج مفاده أن نظرية كمية العمل فى القيمة،[٣١] كما يوضحها مثال سمث عن القندس والأيل، هى النظرية التى ينبغى تبنيها ليس فقط فى الظروف "البدائية" حيث لا يوجد عنصر نادر سوى العمل، بل فى جميع الحالات بشكل عام حتى حينما تكون هناك عناصر نادرة أخرى. ويحاول ريكاردو تحقيق هذه الفكرة فى الفصل الأول من عمله. وإنه قد اعتبر نظرية آ. سمث للتكلفة غير مُرضيَة بصورة واضحة (وربما تدور فى حلقة مفرغة). كما أنه أهمل نظرية مشقة العمل، ربما لأنه لم يخطر بباله أنها تختلف عن نظرية كمية العمل. وقد خلط ريكاردو، فى كل مكان من عمله، بين محاجَّته ضد تخلى سمث عن نظرية القيمة القائمة على كمية العمل، وبين محاجّته ضد اختيار سمث (ومالثوس) للعمل كمقياس للقيمة.[٣٢] وقبل الاستمرار، سوف أحاول إزالة هذه الصعوبة من طريقنا.

ينبغى التمييز بين شيئين. فمن ناحية، أدرك ريكاردو طبعًا كأى كاتب آخر حقيقة أن القيمة التبادلية لوحدة ما من أى سلعة (العمل أو أى سلعة أخرى) لا يمكن أن تصلح كمقياس ثابت لقياس التغيرات، فى القيمة التبادلية للسلع الأخرى (Principles, Ch. 1, § 6). ومن ناحية أخرى، ورغم ذلك، فإن نظرية ريكاردو للقيمة القائمة على كمية العمل (مع الخضوع للتحفظات التى ستناقش بعد قليل والتى نهملها فى هذه اللحظة) بدت قادرةً على توفير طريقة معينة لقياس هذه التغيرات: ففى حين أن من المحتمل جدًا أن لا تفى بالغرض القيمةُ التبادلية لوحدة من العمل، فإن الوحدة من العمل نفسه- ما دامت كمية العمل المتجسدة فى السلعة

(٣٠) ليس من داعٍ لتكرار القول إن اختيار العمل لأداء هذا الدور- على أساس أن دلالة ساعة من عمل الإنسان هى أقَل خضوعًا للتغير من دلالة انس من الذهب مثلاً وذلك بغض النظر عن مدى صحة أو عدم صحة هذا الأساس- لا يمت بأى صلة إلى تبنى نظرية القيمة القائمة على العمل. فمالثوس مثلا كان خصمًا لهذه الأخيرة. ولكنه أوصى باستعمال أيام العمل للتعبير عن القيم ("لقياس القيمة"). ورغم وضوح هذا الأمر وضوحًا تامًا، بيد أن من الضرورى التشديد عليه مجددًا لأنه قد تم الخلط بين هذين الشيئين حتى من قبَل منظرين من الدرجة الأولى مثل ريكاردو.

(٣١) بمعنى كمية العملَ التى "تجسدها" embodies سلعة ما.

(٣٢) قاصدًا كمية العمل التى " تبادل" به السلعة "command a commodity" فى السوق، والتى تختلف عن "العمل المتجسد" عمومًا.

"تحكم" قيمتها، بحسب هذه النظرية- تمثل فعلاً ما كان ضروريًا لامتلاك مقياس معين للقيم التبادلية رغم كل شيء. ومع مراعاة التحفظات التى نهملها الآن، فإن كل ما كان ضروريًا للحصول على سلعة ذات قيمة ثابتة، نظريًا على الأقل، هو تصور سلعة معينة تجسد دائمًا الكمية نفسها من العمل. وعندئذ فمن شأن مثل هذه السلعة أن توفر مقياسًا ثابتًا يمكن استخدامه لقياس التغيرات فى الأسعار النسبية لكل السلع الأخرى. والباونات والشلنجات التى ترد فى أمثلته الرقمية ينبغى فهمها بحيث ترمز إلى مثل هذه السلعة.(٣٣)

ومن المهم جدًا إدراك مضامين هذا العمل المنطقى tour de force (البارع). إذ اكتسبت السلع بفضله قيمًا مطلقة قابلة لأن تُقارن وتُجمع وتزداد وتنخفض فى وقت واحد، مما كان بالذات أمرًا مستحيلاً ما دامت القيمة التبادلية تُعرف كمجرد نسبة تبادلية. وهذا هو الجانب من نظرية ريكاردو فى القيمة الذى أفرحَ ماركس كثيرًا. ولكن ريكاردو فشل فى تطويرها بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، فإنه خلطَ على نحو غير ضرورى حينما اختار لمفهومه اسم "القيمة الحقيقية" Real Value. وكان مفهومنا لهذا المصطلح، الذى يشير إلى قيمة كمية نقدية معينة معبرًا عنها بالسلع التى تشتريها، يزداد انتشارًا فى ذلك الوقت؛ وقد حيّرَ الناس استعمال ريكاردو له حيث يمكن مثلاً، وفقًا له، أن تهبط الأجور "الحقيقية" (عندما تتناقص، بسبب التقدم التكنولوجى مثلاً، كمية-العمل المجسدَة فى السلع التى تشكل الأجور الحقيقية وفق مفهومنا) بينما كان من شأن أى فرد آخر أن يقول إنها كانت تتزايد (عندما تتزايد كميات تلك السلع نفسها).

ثمة نقطة أخرى لا بد من التعرض اليها ولها أهمية كبيرة لفهم نظرية ريكاردو فى التوزيع- التى كانت ترتبط بالحصص النسبية أساسًا- وبخاصة موضوعته الشهيرة القائلة "إنه لا يمكن أن تكون هناك أى زيادة فى قيمة العمل (الأجور الحقيقية لديه) دون هبوط فى الأرباح" (انظر مثلاً: Principles, ch..1, § 4). سنناقش الأهمية الدقيقة

(٣٣) لقد استمد ريكاردو شيئًا من الرضا حينما راعى، بذلك الشكل، مبدأ ديستوت دى تراسى القائل أن القيم يجب أن يُعبَّر عنها بوحدات من القيم مثلما يُعبَّر عن الأطوال بوحداتٍ من الطول. ومع ذلك، فقد أخطأ ريكاردو فى هذا. فمهما فكرنا فى مبدأ ديستوت دى تراسى، فإن قليلاً من التفكير من شأنه أن يبين أن ريكاردو لم يراعِ ذلك المبدأ أو، بالأحرى، راعاه عبر تحايل حرفى: فالقيم التى قاسها ريكاردو من خلال ساعات العمل الفزيولوجى لم تكن هى نفسها ساعات عمل فقط (مع أنها كانت كذلك بالنسبة لماركس).

لهذه الموضوعة فيما بعد. ولكن ريكاردو، فى الموضع المذكور توًا، يختزلها إلى شيء مبتذل بتفسيره القائل إنه عند تقسيم المنتوج بين العمل ورأس المال "فكلما كانت النسبة التى تُعطى إلى هذا الأخير أكبر، فإن النسبة المتبقية للأول تكون أقل"– وهذا يمثل الكيفية التى فهمَ بها جيمس ميل ومفسرون آخرون (مثل أ. فاجنر) هذه الموضوعة. فكيف كان هذا ممكناً؟ من الواضح، إن ريكاردو، حينما كتب هذه الفقرة، تصورَ أن الحصص النسبية تتكون دائمًا بحسب العلاقة بين ساعات العمل المتجسدة فى الحصص النسبية. بيد أن هذا لا يصح بشكل عام، ولكن فقط حينما تبقى الكمية الكلية من العمل المستخدم ثابتة (حول هذه العقدة: انظر كانان، مرجع سابق، ص ٣٤١ وما بعدها).

ثم يخبرنا ريكاردو، فى الصفحة الأولى من عمله، إن المنفعة هى شرط ضرورى لنشوء القيمة القابلة للمبادلة وإن "السلع، بامتلاكها للمنفعة، تستمد قيمتها القابلة للمبادلة من مصدرين: من ندرتها ومن كمية العمل الضرورية للحصول عليها". وبعد أن يطابق ريكاردو بصورة غير منطقية السلع النادرة بالسلع التى لا يمكن زيادتها عن طريق العمل البشرى ومعاملة هذه السلع كاستثناءات، فإنه ينصرف لدرس السلع التى يمكن زيادتها بواسطة الجهد البشرى. ليس بوسعى الاستمرار لإيضاح كل نواقص هذه البداية – ولكن ينبغى على القارئ أن يفعل هذا الأمر– وسأطرح حالاً الموضوعة المركزية لنظرية القيمة الريكاردية: تتناسب القيمة التبادلية للسلع، فى ظروف المنافسة الكاملة (التى أخفق ريكاردو فى تحديدها)، مع كميات العمل المتضمَنة أو المتجسدة فيها.

والشيء الأول الذى تنبغى ملاحظته بصدد هذه الفرضية، التى تنحدر من العمل Wealth of Nations (الذى يشير ريكاردو إلى الفصل الخامس من الكتاب الأول منه على وجه التحديد)، هو أنها لا تشكل، بذاتها، نظرية للقيمة بالمعنى المعرَّف آنفاً. إن مثل هذه النظرية ترد فى جملة ريكاردو التالية التى تقول إن "هذا [أى العمل المستخدم أو المتجسد–ج. شومبيتر] يمثل حقًا أساس كل القيمة القابلة للمبادلة لجميع الأشياء". والفرضية المعنية هى موضوعة للقيم قُصد أن تكون صحيحة عند التوازن التام فقط. وقد أدرك ريكاردو هذا بشكل كامل.ولذلك، فهو يعالج فى الفصلين الرابع والثلاثين مفهوم كانتيلون– سمث لسعر السوق الذى يجعله ريكاردو، مثل سعر السلع المحتكرة، يتحدد بالعرض والطلب كما لو أن

تحديد السعر بواسطة العرض والطلب يختلف عن، وغير منسجم مع، تحديد السعر بواسطة كمية العمل. ولكن ريكاردو، لعدم امتلاكه بصورة كاملة مفهوم محدد للتوازن التام، يعبِّر عن هذا بقوله إن قانونه عن كمية العمل يسرى على الأسعار الطبيعية، أى على الأسعار النسبية التى ستسود، فى نهاية المطاف، بعد استقرار التقلبات الناجمة عن الاضطرابات المؤقتة فى كل حالة. وهذا يكشف السببَ الذى يجعل المفسرين ـ وحتى ريكاردو نفسه ـ يتحدث عن قانونه- وعن محاجّته عمومًا- كقانون "مجرد" ومتصورًا اتجاهات أساسية أو طويلة الأمد فقط. ولم يستخدم ريكاردو المصطلح المارشالى: الاعتيادى الطويل الأمد Long-Run Normal، بيد أنه التقط فكرته.

والشىء الثانى الذى تنبغى ملاحظته هو أن موضوعتنا يمكن أن تصح (للتوازن التام فى منافسة تامة) إذا كان العمل- والعمل من نوع واحد ونوعية واحدة- يمثل المستلزم الوحيد للإنتاج. وفى الواقع، فإن الموضوعة عندئذ يمكن أن ترد فعلاً كحالة خاصة من نظرية المنفعة الحدية الأكثر عمومية التى تعود لفترة أحدث.[٣٤]

والشىء الثالث الذى يلزم ملاحظته عن قانون كمية العمل لدى ريكاردو هو الطريقة التى حاول الأخير أن يتغلب بها على الصعوبات التى اعترضت طريق تعميم نتيجة معينة تسرى فى حالة خاصة- رغم أنه لم يثبت هذا قط. ويخصص ريكاردو بقية الفصل الأول (الفقرات ٢-٧) لمحاولة بيان أن قانونه لكمية العمل المتعلق بقيم التوازن يشكل مقاربة مقبولة approximation ضمن إطار المنافسة التامة، رغم أنه غير صحيح بصورة عامة. ولكن هذا الفصل لا يعالج الصعوبة الأساسية التى تنشأ عن وجود عوامل طبيعية نادرة: فقد تُركت إزالة هذه العوامل من المشكلة إلى الفصل الثانى. وبالمثل، نرجىء نحن درس هذا الموضوع الآن.

---

(٣٤) لبيان ذلك، تكفى الإشارة إلى موضوعة تُستَخلص عقلانيًا ضمن حدود نظرية المنفعة الحدية، مع أنها ترد فى القطع "الكلاسيكية" من المحاجّة، وبخاصة حينما استفاد "الكلاسيك" من "قانون" معدل الربح المتساوى. تذهب هذه الموضوعة إلى أن كل العوامل، عند التوازن، يتم تخصيصها إلى كل استعمالاتها الممكنة بطريقة ما، بحيث أن الزيادات الأخيرة مما يستخدم من كل عامل فى تلك الاستعمالات تنتج زيادات فى المنتوج لها قيمة متساوية. فإذا كان المنتوج هو القندس والأيل، وإذا كان العمل يمثل كل ما هو ضرورى لقتلها، فإن القندسات التى تقتل فى كل ساعة من الصيد يجب أن تساوى الأيل المقتول فى كل ساعة صيد، وأن القندسات سوف تتبادل مقابل الأيل وفق تناسب معكوس بالنسبة للوقت الذى يتطلبه قتلها. ولكن هذه هى الموضوعة الريكاردية التى، للسبب نفسه، لا يمكن أن تكون صحيحة إذا كانت أيضًا هناك عوامل نادرة أخرى.

أدرك ريكاردو طبعًا- ما كان على ماركس أن يتولى إحكامه- أن العمل الذى "تحكم" govern أو "تنظم" regulate كميةُ القيمَ يجب أن يكونَ من النوعية التى يؤديها عامل ما بشكل اعتيادى فى أى وقت وأى مكان، وبفعالية لا تزيد أو تقل عن ذلك، وأنه ينبغى أن يُستخدم وفق المعايير السائدة للعقلانية التكنولوجية: وإذا استعملنا مصطلح ماركس، فإن هذا العمل هو العمل الضرورى اجتماعيًا. كما ينبغى احتساب الوقت المستخدم فى اكتساب المهارات بما فى ذلك عمل المعلم،(٣٥) وكذلك الوقت المنفق على الآلات والأدوات والمبانى التى تساعد هذا العمل [العمل المستخدم بشكل مباشر- ج. شومبيتر] (القسم الثالث). ولكن ماذا عن المهارات الطبيعية أو تلك العناصر من المهارات التى لا تكتسب بواسطة العمل؟ لم يفكر ريكاردو بأهمية هذا الأمر كثيرًا تمشيًا مع تقليد القرن الثامن عشر المذكور آنفًا. وبخصوص الجوانب الأخرى، اعتمد ريكاردو، كما فعل سمث، على آلية السوق لتحديد معيار معين لتقييم النوعيات (الطبيعية) المختلفة من العمل حيث يمكن أن يُعبَّر عن ساعة من عمل معين أرفع كمضاعف لساعة من العمل العادى: فإذا "كان يُدفع للعامل الذى يعمل فى صنع المجوهرات" ضعف ما يُدفع "للعامل العادى" فى الساعة الواحدة، فإن الساعة الواحدة من عمل الأول تُحتسب كساعتين من عمل الثانى. ونظرًا لعدم تغير مثل هذه العلاقات كثيرًا من عام إلى آخر، فإنها لا تؤثر فى الفترات القصيرة إلا قليلاً على قيمة السلع النسبية.(٣٦) وقد يكون الأمر كذلك أو لا يكون. ولكن تنبغى ملاحظة أن هذا الاحتكام للقيم السوقية- والتى لا تتحدد بأى كمية من العمل كما هو واضح- فى سياق محاجَّة تسعى إلى تفسير قانون كمية العمل يعنى إفلاس هذا الأخير إذا حكمنا بمنطق صارم، بغض النظر عن الاعتراف أو عدم الاعتراف بهذا.

ولكن الاعتراف بفشل مبدأ كمية العمل يردْ فى القسمين الرابع والخامس. ففى هذين القسمين، واجه ريكاردو الوقائع التى تشير إلى أن القيم النسبية للسلع "تُحكَم" ليس بكميات العمل المتجسد فيها فحسب، بل أيضًا "بطول الوقت الذى يجب أن ينقضى قبل أن يمكن جلبها إلى السوق". فهذا هو ما تعنيه محاجّته: إن التناسب

(٣٥) لا يقول ريكاردو هذا بشكل صريح. ولكنه يُفسر بهذا المعنى من باب الإنصاف فقط.

(٣٦) من المهم قليلاً أن نلاحظ أن ريكاردو، الذى يدرس ظواهر طويلة-الأجل كما هو معلن، لا يبدى فى هذه الحالة أى وخز ضمير لاستعماله محاجّة تخص الأجل- القصير - وهذا مثال آخر على عدم اكتراثه التام.

غير المتساوى بين ذلك الجزء من رأس المال الذى "يلزم لإعالة العامل" وذلك الجزء "المستثمر فى الأدوات والآلات والمبانى"، والعمر الإنتاجى durability غير المتساوى للثانى والمعدل غير المتساوى لدوران turnover الأول –وهى الوقائع التى يناقشها ريكاردو – لا تتعلق بالقيم النسبية للمنتجات إلا بسبب عنصر الوقت الذى تدخله هذه الوقائع على لوحة العملية الإنتاجية.(٣٧) فهذه الوقائع تعنى ببساطة وجود فترات استثمار مختلفة للكميات المتساوية (احتمالاً) من العمل المتجسد فى السلع الرأسمالية، أو (إذا صغنا بشكل أخرق تمامًا المعرفة الفطرية المستوحاة من واقع قطاع الأعمال، التى كان ريكاردو يفكر بها) تعنى مقادير مختلفة من تكاليف الخزن carrying charges التى تؤثر منطقيًا بصورة متكافئة مع كمية-العمل على القيم "الطبيعية"، أى قيم التوازن.

وهكذا فكل سر لا بد أن يشيع. ومن المؤكد أن ريكاردو حاول تقليل الضرر الذى يلحق بفكرته الأساسية وذلك بإشارته إلى أن كمية العمل ما تزال هى المحدد الأكثر أهمية للقيمة النسبية، مما يفسر السبب الذى دفعنا قبل قليل إلى نعت موضوعته كمقاربة. ويبدو أن هذا الوصف ينصف فكره أكثر من التفسير الذى يسحر مؤرخين آخرين: فتمشيًا مع تفسير مارشال، يفضل هؤلاء المؤرخون القول إن ريكاردو كان يمتلك نظرية قيمة تقوم على التكلفة "حقًا" Cost Theory of Value. صحيح أن ريكاردو خلص، من حيث النتيجة، إلى تنسيق عنصر الأرباح المتراكمة مع عنصر كمية العمل. وصحيح أيضا أنه أحيانًا (انظر الفصل الثالث، الجملة الأولى) يجعل من تكلفة الإنتاج (التى تتضمن العنصر الأول كما هو واضح)"المنظم النهائى" للقيم. ولكن إذا كان هذا كل شىء، فإن تفسير ريكاردو سيُختزل ببساطة إلى طريقة ملتوية لصياغة رأى كان متداولاً فى زمانه: وعندئذ، سيكون من الصعب رؤية ما كان يسعى إليه بكل هذا الإصرار وما كانت تتناوله السجالات الناشئة عن ذلك.

ولكن فقط حينما نعترف بأن ريكاردو آمن، عن خطأ طبعًا، أن العمل المستخدم يمثل شيئًا أكثر أساسيةً أو أهميةً من الأرباح المتراكمة، سنفهم لماذا طرح ريكاردو أولاً نظريته للقيم تحت فرضية أن بنى رأس المال كانت متشابهة تمامًا فى كل الصناعات. وأن العزاء الذى يحصل عليه من حقيقة أن علاقات كمية

---

(٣٧) لنلاحظ، مرة أخرى، إن هذا يشكل نقطة ارتباط مهمة بين ريكاردو و بوهم-باورك.

العمل "ستنظّم" القيم النسبية فيما بعد (حينما نقبل استبعاده لتأثير العوامل الطبيعية من مشكلة القيمة) هو عزاء مضلل بصورة تامة طبعًا. ومن الناحية المنطقية، يمكن القول أيضًا أن بنية رأس المال أو "الوقت" هو الذى ينظم القيمة النسبية عند تساوى كميات العمل المستخدمة. وعليه، فلابد أن ريكاردو كان قد فكر أن الفرضية الأولى صحيحة بمعنى ما لا تكون فيه الفرضية الثانية كذلك. وأن تفسيرنا - التفسير الذى تصفه كلمة: مقاربة- يبدو لى التفسير الأكثر وضوحًا بالنسبة لكاتب كان متحررًا تمامًا من أى نزوع عاطفى أو مفاهيم فلسفية مسبقة.

ومع ذلك، ثمة نقطة أخرى لا بد من ذكرها. فما فعله ريكاردو فى الفصل الأول، القسمين الرابع والخامس، هو الاعتراف بحقيقة أن تكاليف الخزن carrying charges تؤثر فى القيم النسبية بالفعل. كما أنه صاغ بعض النتائج التى تترتب على هذه الحقيقة. ولكنه فعل هذا، إذا صح التعبير، مع هز كتفيه من باب عدم الاكتراث، ولم يبذل أقل محاولة لتفسير هذه الحقيقة إلا إذا قبلنا عبارة:"كمجرد تعويض عن الوقت الذى كانت فيه الأرباح محتجزة" كعلامة على مثل هذا التفسير. فقد اكتفى ريكاردو هنا، كما فى أى مكان آخر، بملامسة ظاهر الأشياء. ولكنه اهتم فعلاً بإمكانية تأثير اعترافه على فرضيته المفضلة التى تقول "إن أى تغير فى أجور العمل لا يمكنه أن يُحدث أى تغير فى القيمة النسبية.. للسلع" التى تشكل السنان العملى لنظرية القيمة لديه فى كل مكان من كتابه. ومن حيث المبدأ، فهى الفرضية أيضًا ينبغى التخلى عنها، طبعًا (انظر الفقرة الخامسة، المبحث الأخير). ولكنها تُستبقى فعلاً كحقيقة مقاربة، كما أحبُ أن أقول لإنصافه قدر الإمكان مرة أخرى. وهكذا، فإن تأثير اعترافه يقتصر على موضوعة محددة: عندما تزداد الأجور مثلاً، فإن الأسعار النسبية للسلع، التى يدخل فيها "رأسمال ثابت" أو "رأسمال ثابت ذى عمر إنتاجى طويل"، سوف تهبط إلى حد كبير، وترتفع الأسعار النسبية للسلع التى "تنتج بواسطة العمل مع رأسمال ثابت أقل أو مع رأسمال ثابت مع عمر إنتاجى أقل من المتوسط الذى يحتسب فيه السعر"[٣٨]- وهى فرضية أصبحت تُعرف "بأثر ريكاردو" فى وقتنا الحاضر. وتمثل هذه الفرضية طريقة ملتوية بصورة غريبة لاعتراف المرء بشىء معين دون أن يعترف بمعانيه الضمنية.

(٣٨) وهذا أمر صحيح. وقد زلّ ماركس حينما استبدل ذلك ب التركيب المتوسط لمجموع رأس المال.

ويجدر بنا أن نتوقف لوصف الطريقة التي عالج بها الريكارديون الرئيسيون: جيمس ميل James Mill ودى كوينسى De Quincey وماك كولوخ Mc Culloch نظريةَ القيمة لدى ريكاردو والمشاكل الزائفة التى خلقتها.[٣٩] ولكن من الملائم أن ندرس باختصار شديد بضع أساسيات مذهب النصير الأعظم الوحيد لريكاردو: ماركس، وذلك قبل أن نتناول مساهمات خصوم ريكاردو ومن ثم الموقف التوفيقى ل ج. س. ميل half-way position.

إن نظرية القيمة التبادلية لدى ماركس هى نظرية كمية العمل أيضًا، وهى قد تمثل النظرية الكاملة الوحيدة التى كُتبت منذ إيما وقت مضى إذا أهملنا كتابًا بارزين بين ريكاردو وماركس مثل دبليو. ثومبسون W. Thompson. وفى الواقع، يأخذنا الذهول لأول وهلة من شدة الشبه بين محاجّة كل من ماركس وريكاردو. سأل ماركس نفسه: ما الذى يجعل السلع، المختلفة جدًا فى قيمها الاستعمالية، قابلةً للمقارنة رغم ذلك. وقد خرج ماركس باستنتاج مؤداه أن التفسير يكمن فى أن السلع كلها هى منتجات عمل. وبعد أن اقتنع هو نفسه بهذه الفرضية المثيرة للجدل- ذلك لأن حقيقة ان كل السلع تمتلك قيمة استعمالية ليست صحيحة فحسب، بل إنها شائعة أكثر- فقد تَقدمَ ماركس لمعالجة الصعوبات التى تكتنف ذلك المدخل من البداية مثلما فعل ريكاردو مع هذه الصعوبات بالضبط تقريبًا. وقد أضاف ماركس شيئاً من التدقيق والإحكام هنا وهناك- وسبق لى أن أشرتُ إلى فكرة "العمل الضرورى اجتماعيًا"- ولكنه فشلَ، كما فشلَ ريكاردو، فى ملاحظة الخطر الكامن خلف فرضية أن أسعار السوق للعمل غير الماهر من مختلف النوعيات يمكن استعمالها لتحويل ساعات العمل ذى النوعية الأرفع إلى مضاعفات من ساعات عمل قياسية.

---

(٣٩) ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ بشكل عابر طريقة معينة كان قد استعملها ماك كولوخ لتعميم موضوعة ريكاردو عن كمية العمل. فإذ يلاحظ الأخير، عند النظر إلى الموضوع من زاوية ريكاردو، أن المشكلة الرئيسية ترتبط بعنصر الوقت، فإنه أخذ ببساطة بالرأى القائل إن كمية العمل، المتجسدة فى السلع الرأسمالية المعمرة، تواصل تقديم عمل إضافى خلال عمرها. ويمكن للناقد الصارم أن يعتبر هذا ذريعة كلامية بحتة وذريعة سخيفة علاوة على ذلك. ولكن من الممكن أيضًا أن نجد فيها طريقة خاصة للتخلى عن نظرية كمية العمل وباتجاه التسليم بوجود عدة "عناصر" أو خدمات للإنتاج تتضافر كلها لخلق قيمة الناتج. وإذا نظرنا إلى محاجته فى هذا الضوء، فإنها تعنى تعميم مفهوم العمل. ولا تقدم هذه الطريقة ذاتها الشىء الكثير لنا. ولكنها تشير باتجاه نظرية أكثر كفاءة حتى إذا كان الأمر كذلك.

وأنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة تكنيكية اعتبرها ماركس إحدى أهم مساهماته فى النظرية الاقتصادية: تمييزه بين العمل الذى تقاس كميته بالساعات و"قوة العمل"(Arbeits kraft) التى تتحدد قيمتها بكمية العمل التى تدخل فى السلع التى يستهلكها العامل (بما فى ذلك السلع والخدمات المستخدمة فى تربيته وتدريبه) والتى تنتج قوة عمله بمعنى ما. إن هذه السلع وقيمتها الحقيقية تمثل طبعًا عناصر جوهرية من تحليل ريكاردو أيضًا. ولكن ريكاردو لا يطابق بصورة صريحة هذه القيمة الحقيقية بالقيمة الحقيقية للسلعة قوة العمل labour power. وقد خطا سنيور خطوة للقيام بهذا، كما نعلم. ومع ذلك، فإن ماركس لم يكمل هذه الخطوة فحسب، بل إنه أيضًا، فى نظريته للاستغلال (انظر القسم ٦ب، أدناه)، سخّرَ مفهوم قوة العمل لاستعمال لم يفكر به ريكاردو أو سنيور وليس من شأنهما أن يستحسناه.

ولكن حتى المؤرخين غير الماركسيين لا بد أن أدركوا- ولو أنهم لم يفعلوا هذا فى الغالب- وجود اختلاف كبير فى نظرية كمية العمل لدى كل من ريكاردو وماركس. فريكاردو، وهو المنظِّر غير الميتافيزيقى الأعظم، قدّم نظرية كمية العمل كمجرد فرضية لتفسير الأسعار النسبية الفعلية- أو بالأحرى المتوسطات الفعلية طويلة الأمد للأسعار النسبية- التى نشاهدها فى الحياة الواقعية. أما لدى ماركس، وهو المنظِّر الميتافيزيقى الأعظم، فلم تعد نظرية كمية العمل مجرد فرضية للأسعار النسبية. وكمية العمل المتجسدة فى المنتجات لا "تنظم" قيمها فحسب. بل إن كمية العمل هذه كانت ("جوهر" أو "مادة") قيم هذه المنتجات. فالمنتجات كانت عبارة عن عمل متشيء congealed labour. ولكى لا يستغرب القراء ذوو التفكير غير الميتافيزيقى من هذا، دعونى أوضح حالاً الخلاف العملى الذى يترتب على ذلك بالنسبة للبنية التحليلية لمفكرينا.

فحينما أدرك ريكاردو أن عنصر الوقت- أو عنصر تكاليف الخزن carrying charges التى تتراكم فى العملية الإنتاجية- يشارك فى تحديد القيم أو الأسعار النسبية، فهذا يعنى بالنسبة له ضرورة الاعتراف بأن فرضيته كانت تتناقض مع الوقائع، وأنها يجب أن تُختزل بالتأكيد إلى مجرد مقاربة بالطريقة التى وصفت آنفا. ولكن ماركس كان قد أدرك منذ مرحلة مبكرة من فكره – وقبل أن ينشر المجلد الأول من (Das Kapital 1867)[٤٠] بالتأكيد- أن نسب التبادل لا

---

(٤٠) تتضح هذه الحقيقة من المادة المنشورة فى عمل ماركس: (Theorien den Mehrwert 1905-10) وبالتالى فهى لم تكن واضحة قبل نشر هذه المجلدات قط. وبالنتيجة، فقد تصورَ حتى أعظم نقاد=

تتماشى- حتى كاتجاه- مع موضوعة ريكاردو حول قيم التوازن، وبالتالى فهى لا تشكل جزءًا من تعاليم ماركس. ومع ذلك، فلم يمثل هذا بالنسبة لماركس سببًا لتعديل نظريته للقيمة: فالقيمة تتطابق دائمًا مع العمل المتجسد، بالنسبة لكل سلعة كما هى بالنسبة للإنتاج ككل، مهما كان سلوك الأسعار النسبية. وهكذا، تمثلت مشكلة ماركس فى أن يوضح بالضبط، وفقًا لآلية المنافسة التامة، كيف أن هذه القيم المطلقة، دون أن تتبدل، تتحول بطرق معينة بحيث إن السلع فى النهاية لا تباع بأسعار نسبية تتناسب مع هذه القيم، رغم أن السلع هذه ما تزال تحتفظ بقيمها. وبالنسبة لريكاردو، كانت الانحرافات- غير المؤقتة- فى الأسعار النسبية عن موضوعة التناسب لديه تعنى تغيرات فى القيم؛ بينما أن هذه الانحرافات لم تغير القيم، بل أنها تعيد توزيعها فحسب بين السلع بالنسبة لماركس. وهذا يبين السبب الذى يجعلنا نقول إن ماركس حقق فعلاً فكرة وجود قيمة مطلقة للأشياء،[٤١] بينما لم يجعل ريكاردو من هذه الفكرة محورًا لبنيته التحليلية، رغم أن محاجّته تفترضها فى ملامحها العامة. أو، بعبارة أخرى، بينما كانت الأسعار النسبية والقيم تمثل شيئًا واحدًا من حيث الجوهر بالنسبة لريكاردو وبالتالى بينما كان التفاضل الاقتصادى فى صورة قيم يمثل الشىء نفسه كتفاضل فى صورة أسعار نسبية، فإن القيم والأسعار لم تكن تمثل الشىء ذاته بالنسبة لماركس، بحيث أنه خلق لنفسه مشكلة إضافية لم تكن قائمة بالنسبة لريكاردو كما يبدو، أى مشكلة العلاقة بين التفاضلين أو مشكلة Wertrechnung und Preisrechnung [٤٢] (التقييم والتسعير).

=ماركس فى القرن التاسع عشر: بوهم-باورك أن ماركس كان، فى المجلد الأول من Das Kapital، يدافع عن نظرية للقيمة تقوم على كمية العمل وأن فكر ماركس اللاحق قد أقنعه بأن تلك النظرية تتعارض مع الوقائع بشكل صارخ بحيث أنه اضطر لتغيير أساس معتقده فى الكتابات التى نشرها إنجلز عام ١٨٩٤، بعد وفاة ماركس، بوصفها المجلد الثالث من Das Kapital - وقد تم تفسير نفور ماركس من الاستمرار فى نشر عمله كاعتراف بالفشل. وبعبارة أخرى، جرى تفسير نظرية القيمة الواردة فى المجلد الأول وفقًا لمفهوم ريكاردو إلى حد بعيد. وهذه كانت غلطة، ومن النوع الذى يحمل معنى عدم إدراك النقطة الجوهرية فى نظرية القيمة لدى ماركس. ولا أقصد بهذا طبعًا إنكار أن بعض الانتقادات تحتفظ بصحتها رغم هذه الغلطة؛ كما لا أقصد التشديد على أن ماركس حقق البرنامج الملائم لقصده بنجاح. فهذا واضح من نصنا، رغم أن المستحيل توضيح المسألة كليًا ضمن المجال المتاح لنا.

(٤١) وكان هو الكاتب الوحيد الذى فعل هذا منذ أيما وقت مضى.

(٤٢) حول ذلك، انظر: Ladislaus von Bortkiewicz (1868-1931), "Wertrechnung und Preisrechnung im Marxschen System"، وهى ثلاث مقالات منشورة فى: Archiv fur Sozialwissenschaft 1906 and 1907)، وكذلك للكاتب نفسه: "Zur Berichtigung der grundlegenden theoretischen Konstruktion von Marx im dritten Band des Kapital" المنشور فى: Jahrbucher fur Nationalokonomie und Statistisk (1907).

سنقوم لاحقًا بمناقشة بعض المضامين والتطبيقات لنظرية القيمة هذه. ولكن لا بد من طرح ثلاث نقاط قبل أن نترك الموضوع مؤقتًا. أولاً: لا تمثل هذه النظرية بالنسبة لنا سوى بناء مُعَد لأغراض التحليل، وينبغى الحكم عليها فى ضوء اعتبارات الفائدة والملائمة بالنسبة للتحليل. وبالنسبة للماركسيين الأصوليين، يمكن أن تكون هذه النظرية حقيقة مقدسة فى عالم يتجاوز الوقائع extra- realm empirical من الأفكار الأفلاطونية حيث تستقر "جواهر" الأشياء. وقد تكون شيئًا من هذا القبيل بالنسبة لماركس نفسه. وفى الواقع، ليس ثمة شيئًا غامضًا أو ميتافيزيقيًا فى نظرية القيمة الماركسية. ولا يمت مفهومها المركزى بشكل خاص: (القيمة المطلقة) بصلةٍ ما إلى المعانى التى نعطيها لهذه الكلمة فى بعض فروع الفلسفة. فهذه النظرية لا تعدو أن تكون نظرية ريكاردو للقيمة الحقيقية بعد تطويرها على نحو أكمل والاستفادة منها على نحو أكمل. ثانيًا: إذا كان القراء قد تابعوا هذه المحاجّة، فسيدركوا أن الاعتراضات التى يمكن إثارتها ضد استعمال ريكاردو لمفهوم القيمة الحقيقية لا تسرى على نظرية ماركس. فحتى حينما لا نسلم بأن العمل المتجسد يشكل "السبب" للقيمة التبادلية بالمعنى المعتاد، فليس ثمة قاعدة منطقية تمنعنا من تعريف العمل المتجسد كقيمة تبادلية، رغم أن هذا يعطى المصطلح الأخير معنى مختلفًا وربما مضللاً. ذلك لأننا نسمى الأشياء كما نحب من حيث المبدأ.[٤٣] ثالثًا: بينما سلّم ريكاردو ببساطة بالوجود الفعلى لتكاليف الخزن carrying charges وتوقف هناك، فإن ماركس كان قد حاول، على الأقل، استيعاب هذه التكاليف فى مخططه، بغض النظر عن نجاحه أو عدم نجاحه فى هذا. فتكاليف الخزن أيضًا تشكل لديه جزءا من العمل المتجسد فى الإنتاج الكلى. وكان ينبغى على ريكاردو إضافة هذه التكاليف إلى تكلفة العمل، كما كان يترتب عليه تفسيرها أيضًا. أما بالنسبة لماركس، فلم تكن هناك مشكلة فى تفسير سبب وجود هذه العناصر من قيمة المنتوج. فمشكلته الوحيدة كانت تكمن فى توضيح كيفية استبعاد هذه العناصر من مجموع قيمة معينة توجد بمعزل عن هذه العناصر. وينبغى علينا أن نترك الموضوع عند هذه النقطة الآن.سنرى فى مرحلة تالية من

(٤٣) ٢٠ ولكن من المؤكد أن ماركس كان يمكن أن يتجنب الكثير من الخلط والسجَال العقيم لو أنه اختار اسمًا آخر لمفهومه عن القيمة المطلقة. فالكلمة المختارة:"قيمة" لا تمثل الكلمة المناسبة للتعبير عن معناه التحليلى الفعلى قط. ولكن الكثير من السحر التحريضى كان سيضيع لو تم اختيار كلمة أخرى. وإضافةً إلى ذلك، فربما قصد ماركس الالتصاق بمفهوم القيمة الحقيقية لدى ريكاردو، الذى لم يكن أقل تضليلاً.

محاجَّتنا، رغم كل شيء، أن المشكلة ذاتها، أى تأثير الوقت هى التى طرحت نفسها عليهما فى صورة مشاكل مختلفة بسبب اختلاف منهجيهما. وإذا استعملنا تعبير مارشال، فإن الوقت كان يمثل عنصر الإزعاج الأكبر لنمط ريكاردو التحليلى. ولكنه كان كذلك بالنسبة إلى النمط التحليلى لدى ماركس أيضًا، وإنْ بشكل أقل علانية.

(ب) خصوم نظرية القيمة القائمة على كمية العمل: لنتذكر أن الريكارديين كانوا أقلية بشكل ثابت حتى فى إنجلترا، وأن قوة ريكاردو الشخصية وحدها هى التى تخلق الانطباع بأن تعاليمه- صياغته لمادة سمث- كانت تسود الفكر فى ذلك العهد، وأن الاقتصاديين الآخرين كانوا مجرد خصوم لِمَا عُرِفَ آنذاك ب المدرسة الجديدة- خصوم لم يكونوا بمستوى مذاهب هذه المدرسة بصورة عامة. وفى موضوع القيمة كما فى غيره من الأمور، فإن العكس أقرب إلى الحقيقة، رغم أن هذا الانطباع تعززه بالتأكيد حقيقة أن كل هؤلاء الخصوم، مع استثناءات قليلة، كانوا أقل منزلة من ريكاردو عند السِجَال مهما كان شأنهم فى الجوانب الأخرى.

إن مناقشة مشاكل القيمة وفق خطوط غير ريكاردية،المرحَّلة من القرن الثامن عشر، كانت قد تصادمت مع القوى الريكاردية وبلغت ذروتها فى السِجَال الذى نشب حوالى عام (١٨٢٠)، وهو العام الذى ظهر فيه عمل مالثوس Principles. لقد استمرت المرحلة الفعالة من هذا السِجَال أكثر من عشر سنوات بقليل وانتهت بهزيمة النظرية الريكاردية، رغم بيّنة عدد قليل جدًا من المدافعين الشجعان- حيث وقف ماركس وماك كولوخ جنبًا إلى جنب فى هذه النقطة- وبعض المؤرخين. وشهد السِجَال فصلاً كاملاً من سوء فهم المتبادل والأخطاء المنطقية، بيد أنه مضى وفق مستوى يستحق الثناء بشكل عام. والعمل الذى بلغ الذروة يعود إلى بيلى[٤٤] (انظر الفصل الرابع، القسم ٣ج، أعلاه) الذى كان لانتقاده تأثير أكبر مما يبدو على السطح. فقد أظهرَ بيلى ضعف بنية ريكاردو التحليلية بشكل قوى، وبخاصة عدم جدوى طريقة ريكاردو فى استبعاد العوامل الطبيعية من مشكلة القيمة، والاعتباطية التى يتضمنها اعتبار كمية العمل "الأساس الوحيد المحدِد للقيمة"، وعيوب مفهوم القيمة الحقيقية ونظرية الربح الريكاردية ...الخ. وكان الرد

(٤٤) Samuel Bailey, A Critical Dissertation on the Nature, Measures, and Causes of Value; (Chiefly in Reference to the writings of Mr. Ricardo and His Followers (1825).

الجاف لبعض الريكارديين، المنشور فى: (Westminster Review (1826)، غير واف بصورة يرثى لها، ورغم عدم إنصاف بيلى إلا من قِبَل بضعة كُتَّاب من معاصريه، بيد أن الزمن أوضح أن بيلى عكسَ التيار وشن هجومًا كاسحًا. ولا يسمح لنا المجال بوصف المحاولة بتفاصيلها.(٤٥) وبدلاً من ذلك، نقتصر على ما كان آنذاك النقطة الرئيسة بين ساى ومالثوس وريكاردو، مشيرين إلى أسماء وجوانب أخرى بقدر ما تتطلبه هذه النقطة الرئيسة.(٤٦)

ولبلوغ تلك النقطة الرئيسة، يترتب علينا، أولاً، أن نستذكر أن الأعمال الرائدة لنظرية المنفعة الحدية التى قدمتها تلك الفترة فشلت بالفعل فى ممارسة أى تأثير ملموس، ولكن ثمة كُتابًا كثيرين أدركوا أن المنفعة تمثل أكثر من شرط للقيمة التبادلية بالمعنى الذى كان يريده ريكاردو بهذه العبارة، وأنها كانت "المصدر" او"السبب" للقيمة التبادلية حقًا. بيد أن هؤلاء الكُتَّاب لم يكونوا قادرين على يفعلوا شيئًا بهذه الفكرة أكثر مما كان الريكارديون الذين لم يقبلوها لهذا السبب بالذات. وهكذا لم يثمر هذا المنهج عن شىء معين. ف ج. ب. ساى مثلاً، متبعًا التقليد الفرنسى (وبخاصة كونديلاك)، جعل القيمة التبادلية تعتمد على المنفعة ولكنه، لفشله- كما فشلَ كونديلاك- فى إضافة فكرة الندرة، تعثرَ بواقع كان قائمًا أمامه بوضوح ويتمثل بوجود أشياء نافعة مثل الهواء والماء دون أن تكون لها قيمة تبادلية قط. وكان ساى قد قال إن هذه الأشياء تمتلك قيمة بالفعل؛ ولكن هذه القيمة كبيرة جدًا، بل متناهية فى الكبر حقًا، بحيث لا يتمكن أحد من دفعها مما يجعلها لا

(٤٥) ثمة ثلاث مساهمات أخرى لا ينبغى إهمالها بأية حال. أولاً: هناك البحث الذى يحمل عنوان: (Observations on Certain Disputes on Political Economy ... (1821 والذى يبدى إدراكا سليمًا للطابع الزائد، أو الزائف لقسم من القضايا المثارة؛ ثانيًا: البحث الآخر الموسوم: An Essay on (Political Economy ... (1822 وهو يتميز بإدراكه المبكر للضعف المنطقي لأى تفسير للقيمة يقوم على التكلفة ولحقيقة ان التكلفة تؤثر فى القيمة من خلال العرض فحسب؛ وثالثا: العمل المذكور سابقا (C. F. Cotterill, Examinations of the Doctrines of Value (1831 الذى لا ينبغى نسيانه بسبب دفاعه عن (معظم) عقائد بيلى، رغم إنه فكريًا أقل قوة من العمل الثانى المذكور توًا. [يرد ذكر كلا العملين اللذين لا يُعرف مؤلفيهما لدى سيليغمان :Seligman :Essays in Economics, pp. 81-2].

(٤٦) كان ساى ومالثوس على رأى واحد فى موضوع القيمة مثلما كانت لهما مواقف مختلفة من الادخار والفوائض العامة. ولكن الاثنين لم يكونا على اتفاق تام بصدد الموضوع الأول، مثلما لم يكن ساى وريكاردو متفقين بخصوص الموضوع الثانى بصورة تامة. ويمكن الوقوف على موقف ريكاردو من السجَال حول القيمة من خلال أعماله: Letters to Thomas Robert Malthus, 1810-1823 (ed. J. Bonar, 1887), his Notes on Malthus" ""Principles"", and chs. 20 and 30 of his own Principles

تحصل على شيء ما.(٤٧) صحيح أن ساى لم يتوقف عند هذا الموقف غير البارع. إذ توصل إلى العبارة غير الكاملة (ولكن المهمة جدًا، رغم ذلك) القائلة إن السعر هو مقياس لقيم الأشياء، وأن القيمة هى مقياس لمنفعة هذه الأشياء- وهى عبارة تحّى عبارة فالراس: les valeurs d echange sont proportionneles aux raretes (إن قيم التبادل تتناسب طرديًا مع الندرة) [المنفعة الحدية- ج. شومبيتر]. ولكن ساى استعمل فى الغالب تحليلاً بدائيًا عن العرض والطلب. والأمر نفسه يسرى على هرمان (انظر الفصل الرابع، القسم الخامس، أعلاه). وكما فى فرنسا، فقد تطورَ تقليد نظرية المنفعة فى ألمانيا، وربما تحت التأثير الفرنسى إلى حد ما. ولكن هذا التقليد لم يكن فعالاً هو الآخر بلدرجة نفسها: فقد توقف عند مدارك معينة لعنصر المنفعة يصعب تمييزها عن الطريقة الريكاردية التى تجعل من المنفعة شرطًا للقيمة. ذهب هرمان Hermann أبعد من الآخرين ولكنه اقتصر أيضًا على استخدام العرض والطلب أساسًا. وتقدمَ الاقتصاديون الإنجليز مثل كراى(٤٨) وسنيوز على نحو أفضل. وبالنسبة لهذا الأخير، فثمة عنصر من الحقيقة فى الرأى الشائع الذى يُرجع إليه الفضل فى فكرة المنفعة الحدية- وهو رأى يشارك فيه فالراس. ولكن ليس بوسعى سوى أن أكرر: إن سنيور لم ينجز هذه الفكرة التى اختفت خلف جهاز العرض والطلب حالاً. وقد انصرف اللورد لودردال، وكذلك مالثوس على نحو أكثر إتقانًا، إلى جهاز العرض والطلب وركّزا عليه كليًا.

وهكذا، فإن النقطة الرئيسة لدى ريكاردو تمثلت من البداية فى منهج كمية العمل مقابل منهج العرض والطلب. إن نظرية القيمة القائمة على المنفعة Utility Theory of Value، التى ألقى عليها ريكاردو نظرة سريعة ورفضها (باعتبارها "المصدر" أو "السبب" للقيمة التبادلية)، لم تكن فى مخيلته فعلاً، رغم أنه انتقدها فى فصله Value and Riches. كما إن نظرية القيمة القائمة على التكلفة لم تشكل

---

(٤٧) وعلى العكس، فإن كونديلاك يشير إلى أنَ مِثل هذه الأشياء تمتلك سعرًا معينًا يتمثل فى الجهد اللازم للحصول عليها بواسطة التنفس والشرب مثلاً.

(٤٨) يحتل عمل جون كراى John Craig: Remarks on Some Fundamental Doctrines in Political Economy ... (1821) أهمية كبيرة. ومن بين أمور أخرى، فقد أدرك كراى الآلية التى يؤثر بها التغير فى سعر ما على الأسعار الأخرى عبر تحرير أو امتصاص الدخل النقدى. كما أنه أدرك، مثل ساى، أن القيمة الاستعمالية (الحدية) "ينبغى قياسها بدقة" بواسطة (ينبغى، عند التوازن، أن تكون متناسبة مع) القيمة التبادلية. ولو كان بوسعنا الانغماس فيما هو أمر خاطئ بالتأكيد وقرأنا فى عبارته كل ما تحمله صياغاتنا الجديدة بين الأقواس، فسنجد لديه كل ما كتبه مارشال كنواة.

خصما كاملاً. ذلك لأن ريكاردو كان ينظر إلى نظريته كإعادة صياغة لهذه النظرية، وأنه نفسه كان يستشهد بالتكلفة فى صورة عمل ورأسمال فى الغالب. وعليه، فإن الخصم الحقيقى كان هو نظرية العرض والطلب "التى أصبحت كمُسلَّمة تقريبًا فى الاقتصاد السياسى، وغدت مصدرًا لأخطاء كثيرة" (الفصل الثلاثون، المبحث الثالث). وينبغى على القارئ أن يلاحظ مدى أهمية هذا الأمر ومدى ما يوحى به من"طرق التفكير البشرى". وهذا يعنى طبعًا أن ريكاردو تعامى عن رؤية طبيعة جهاز العرض والطلب ومكانه المنطقى فى النظرية الاقتصادية وأنه اعتبره نظرية للقيمة متميزة عن نظريته ومتناقضة معها. ولا يضفى هذا عليه كمنظّر إلا شيئًا قليلاً من التقدير.[٤٩] فلابد أن يكون واضحًا أنه بفضل تفاعل العرض والطلب فحسب يمكن الدفاع عن موضوعته المتعلقة بقيم التوازن، بقدر ما يمكن الدفاع عنها أصلاً. وما كان ريكاردو ليفشل فى اكتشاف هذا لو أنه حاول استخلاص هذه الموضوعة بشكل منطقى بدلاً من وضعها على أساس الحدس فقط. أى، لو أن ريكاردو لم يكُف عن أن يسأل لماذا ينبغى على القيم التبادلية للسلع أن تتناسب مع كميات العمل القياسى المتجسدة فيها، لوجد نفسه، حينما يجيب على هذا السؤال، يستعمل جهاز العرض والطلب الذى لا يمكن إلا بواسطته (فى ظل فرضيات معينة) إثبات ذلك"القانون" عن القيمة. وعندئذ، فإنه ما كان لينكر قط صحة "قانون" العرض والطلب بالنسبة للأسعار العادية طويلة-الأجل للسلع التى يمكن زيادة كميتها دون حدود بواسطة الجهد البشرى، رغم تسليمه بصحته بالنسبة لأسعار السوق قصيرة-الأجل وأسعار السلع المحتكرة أو "النادرة". إن جهاز العرض والطلب، كما أوضح مالثوس بشكل مثابر (Principles, 1st ed., ch. 2, §§ 2 and 3)، يؤدى دوره بصورة عامة[٥٠] لتحديد الأسعار فى حالتى الأجل-الطويل والأجل-القصير معًا، وأن الاختلاف بينهما يتمثل فقط فى مستوى تلك الأسعار التى يثبّتها العرض والطلب، حيث تتوفر خصائص معينة فى حالة معينة، مما لا تتوفر فى الحالة الثانية. وبعبارة أخرى، تسرى مفاهيم العرض والطلب على آلية

(٤٩) ويسرى الأمر نفسه على ماركس الذى أخذ بالرأى نفسه دون أن يلاحظ أن نظرية الاستغلال تفترض أن العرض والطلب يؤديان دورهما.

(٥٠) لا يصح هذا بشكل محدد إلا فى حالة المنافسة البحتة بحسب مفهوم البروفيسور تشامبرلن Chamberlin. فليس هناك دالة للإنتاج فى حالة الاحتكار؛ وفى حالة المنافسة الاحتكارية، وفق مفهوم البروفيسور تشامبرلن أيضًا، ليس هناك دالة للطلب أو دالة للعرض بالمعنى الذى توجد فيه فى حالة المنافسة البحتة. ومن المؤكد أن العبارة المذكورة أعلاه تقتصر على الحالة الأخيرة.

تتمشى مع أى نظرية للقيمة، بل إنها ضرورية لكل نظريات القيمة. ولكن ريكاردو كان يتمتع بمكانة شخصية كبيرة جدًا لدى بعض الكتاب اللاحقين، إلى حد أن آثار خطأه هذا كان يمكن إيجادها، ليس فقط فى عمل ج. س. ميل Principles ولكن حتى فى عمل مارشال Principles.

ومهما بدا الأمر غير منطقى، فقد انجرفتْ آلية العرض والطلب فعلاً نحو المكان الذى باتت فيه بمثابة نظرية للقيمة[٥١] بحيث يمكن حتى القول إن أنصارها كانوا فى الصدارة فى مواجهة نظرية كمية العمل طوال الفترة محل الدراسة. وهذا لا يعود إلى عدم اكتراث ريكاردو فقط، بل وإلى عدم اكتراثهم هم أيضًا. فقد رأينا انهم أخفقوا فى تحليل عنصر المنفعة، رغم أنهم عاينوه من حين إلى آخر. كما أنهم لم يهتموا بتطوير نظرية للتبادل أكثر مما فعل ريكاردو. وهذا يفسر، بين أمور أخرى، معالجة الطرفين المعيبة لمفهوم الندرة - الذى كان لاودردال ومالثوس وسنيور قد شددوا، رغم ذلك، على أهميته الأساسية بالنسبة لحقل نظرية القيمة كله- وفشلهما فى فهم التسعير الاحتكارى.[٥٢] ولكن أنصار العرض والطلب، مرة أخرى مع استثناء كورنو الذى لم يلاحظه أحد (وكذلك آخرين قليلين جدًا مثل س. إلت C. Ellet و د. لاردنر D. Lardner)، واجهوا صعوبة حتى فى إرساء جهاز العرض والطلب نفسه، الذى حاولوا التشديد على حقه بمكان ما فى النظرية الاقتصادية. فقد تحدث هؤلاء الأنصار عن رغبات أو الرغبات التى تدعمها قوة شرائية، عن "مقدار" الطلب و "شدة" الطلب، عن كميات وأسعار، ولم يعرفوا تمامًا كيف يربطوا هذه الأشياء بعضها ببعض. وكان من الصعب اكتشاف المفاهيم، المألوفة جدًا لكل مبتدئ فى وقتنا الحاضر، مثل جداول الطلب، أو منحنيات الرغبة

---

(٥١) فقد ذهب مالثوس (Principles, 1st ed., p. 495) بعيدًا إلى حد اعتبار "مبدأ العرض والطلب" "المبدأ الأول الأعظم والأكثر شمولاً" فى الاقتصاد السياسى. [ستكون كل الإحالات القادمة إلى الطبعة الأولى من Principles]

(٥٢) هذا هو الأكثر بروزًا لأن كورنو قدّم، ضمن الفترة المدروسة (١٨٣٨)، نظريته الكلاسيكية عن الاحتكار دون أن ينتبه إليها أحد، رغم ذلك. وقد تمثلت إحدى النتائج التى ترتبت على هذه الحالة من الأشياء فى انتشار أفكار رخوة loose حول ما يعنيه الاحتكار بالفعل. فحتى سنيور تحدث عن "احتكار الأرض". ولكن مفهومه لم يتضمن أكثر من استعمال مصطلحات مضللة: فهو لم يقصد سوى ندرة الأرض، ولم يحاول فعلاً تفسير الريع دون وجود احتكار للأرض. وقد فعل هذا آخرون ولكن ليس من السهل دائمًا تحديد ما إذا كان استعمال كاتب معين للعبارات الدارجة هدفه التعبير فقط عن مفعول الندرة بالنسبة لعامل إنتاج "عديم التكلفة" costless أم أنه يقصد فعلاً التشديد على ما يمكن أن يكون حقيقيًا فقط لو أن مُلاك الأراضى تصرفوا كمحتكر فرد.

بشراء كميات معينة من سلعة ما عند أسعار معينة (تحت ظروف عامة محـــددة)، وتمييز هذه المفاهيم عن مفاهيم الكمية المطلوبة والكمية المعروضـــة. لقـــد حقـــق مالثوس بعض التقدم باتجاه توضيح هذه المفاهيم فعلاً. ولكن ينبغى علـــى القـــارئ التوجه إلى سنيور (Outline, pp. 14 et seq) ليرى الطريقة المتخبطة التى حاول بها توضيح هذه المفاهيم البسيطة. ولكن هل كانت هذه المفاهيم بسيطة إلـــى ذلـــك الحد رغم كل شيء؟ ألا يثبت الواقع (الذى يحدق بنا من تـــاريخ كـــل العلـــوم) إن صياغة المخططات النظرية، الأكثر الأولية، أصعب على العقل البشرى من إحكام البنى الفوقية، الأكثر تعقيدًا، حينما تتوفر له تلك العناصر الأولية؟

وقد سأل لاودردال، وساى، ومالثوس وآخرون أنفسهم عن كيفيـــة موائمـــة مفهوم تكلفة الإنتاج مفهوم مع العرض والطلب. وتكمن مساهمة ساى فى فرضـــية أن تكلفة الإنتاج لا تمثل سوى قيمة الخدمات الإنتاجية التى تستهلك فـــى الإنتـــاج؛ وأن قيمة الخدمات الإنتاجية ليست سوى قيمة السلعة التى تمثل النتيجة– وهذا هـــو أحد أقواله التى تؤشر باتجاه نظرات ثاقبـــة محتملـــة دون أن يجعلهـــا واضـــحة explicit إلى حد يكفى لأن يفهمها معاصروه والنقاد اللاحقون. ورغم ذلك، ومـــع أن مالثوس كان يفكر بعمق أقل، فإنه كان يفسر الأشياء بصـــورة أفضـــل حينمـــا يبصرها. وبشكل خاص، فقد أشار مالثوس بدقة إلى موضع تكلفة الإنتـــاج، التـــى" تحدد أسعار السلع فحسب، ذلك لأن دفعها يمثـــل الشـــرط الضـــرورى للعـــرض" (Principles, ch. 2, § 3)– وهذا أسلوب فى التعبير يؤشر بعيـــدًا نحـــو تعـــاليم جيفونس. كما أنه يعطى درسًا للتأمل والاستنتاج. فثمة ظروف تشارك معًا فى إبقاء نظرية أولئك الكتاب فى حالة لا يمكن أن توصف إلا بأنها بدائيـــة؛ بيـــد أن مـــن الواضح أن افتقاد الأسلوب الملائم هو أحد هذه الظروف: فالعلاقات الكَمِّيَّة أساسًـــا لا يمكن وضعها بصورة مُرضية دون استعمال الرياضيات. إنها الثغرة نفسها التى أفسدت محاولة ج.س. ميل لتلخيص عمله فى استنتاجات محددة.

(ج) **الموقف التوفيقى ل ج.س. ميل** "لحسن الحظ، لم يتبقَ فى نظرية القيمة ما يمكن للكُتَّاب أن يفسروه الآن وفى المستقبل؛ إذ اكتملتْ النظرية الخاصة بهـــذا الموضوع". هكذا كتب ج. س. ميل عام ١٨٤٨ (Principles, Book III, ch.I, §1) مسرورًا كما هو واضح بالبنية التحليلية التى أوشكَ على استخلاصـــها مـــن المادة الموجودة. ولا تمثل هذه البنية شيئًا جذابًا بالفعل. وتكمن ميزتها الرئيسة فـــى

حقيقة أنها تبين عيوبها بصورة واضحة جدًا بحيث لا تدفع حتى زائريها الطارئين للاهتمام بإعادة صياغتها.

فمن ناحية، أراد ج. س. ميل، بإخلاص لا شك فيه، إعادة وَضْع المذهب الريكاردى فى شكل مُحسَّن. وهكذا كان يجرى النظر إلى عمله فى هذا الحقل حتى الوقت الحاضر. وباعتماده المفرط على عرض دى كوينسى لذلك المذهب، فقد سلَّم ميل بالمنفعة وصعوبة الحصول (على السلعة) Utility and Difficulty of Attainment كشروط لقيمتها التبادلية. ولكن القوة التى شدّدَ بها ميل على الطابع النسبى للأخيرة أبطلت تمامًا مفهوم القيمة الحقيقية لريكاردو وحوّلت النظريات الريكاردية الأخرى إلى أشياء تافهة لا طعم لها. كما أخذ مفهوم الامتناع مكانه إلى جانب كمية العمل كعنصر فى "التكلفة". وإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات فى مواضع التشديد فى النقاط الأخرى تكفلت بالباقى لتدمير ما أراد ميل إعادة بنائه.

ولكن من الناحية الأخرى، فقد تجلت مساهمة ميل الرئيسية فى تطوير جهاز العرض والطلب على نحو كامل، إلى حد إن مارشال نفسه أشار إلى ضآلة العمل المتبقى الذى يلزم إكماله، فيما عدا إزالة المواضع الرخوة loose ends وإحكام الصياغة للوصول إلى شيء لا يبتعد كثيرًا عن التحليل المارشالى. إن ميل لم يحقق الوضوح الكامل[٥٣] أو الوصول إلى صياغة كاملة وصحيحة لنظرية العرض والطلب بالفعل. بيد أنه تجاوز غالبية سابقيه من الاقتصاديين- باستثناء كورنو دائمًا- ويمكن القول إنه كان أول من درّسَ أساسيات هذه النظرية. وبشكل خاص، فإنه صاغ "معادلة العرض والطلب"صياغة أدبية، واستفاد منها على نحو كامل فى فصله عن القيم الدولية الذى نناقش أدناه.

صحيح تمامًا أن ميل عبَّر عن احترام كبير لظل ريكاردو حينما أسند دورًا متواضعًا للعرض والطلب فى تحديد القيمة بالنسبة للسلع "ذات الكمية المحدودة بشكل مطلق" (Book III, ch. 2)- التى صنّفَ السلع المحتكرة معها بصورة

(٥٣) انظر، مثلاً، ملاحظاته على عبارة سنيور القائلة إن محدودية العرض تعتبر أمرا أساسيًا بالنسبة لقيمة العمل نفسه ("Notes on Senior"s Political Economy; by John Stuart Mill," publ. by professor F. A. von Hayek in Economica, August 1945). وقد ردَّ ميل قائلاً "نظرًا لما يحمله العمل من مشقة، فإن أحدًا لن يتجشم عنائه دون نوع من التعادل فى المتعة والفائدة حتى لو أن العمال يتكاثرون بشكل غير محدود بإرادتهم أو حتى لو كان بمستطاع المرء أن يعمل مائة ألف ساعة فى اليوم". ولكن صلة مشقة العمل بالأمر تأتى فقط من تأثيرها على الحد من عرض العمل.

خاطئة طبعًا- بينما جعل السلع "التى يمكن زيادتها كثيرًا دون زيادة التكلفة" تتحدد بهذه التكلفة (المرجع السابق، الفصل الثالث) وجعل السلع "التى يمكن زيادتها كثيرًا ولكن ليس دون زيادة التكلفة" تتحدد بتكلفة الإنتاج وفقًا لأسوأ ظروف الإنتاج القائمة"(المرجع السابق، الفصل الخامس). ولكنه لم يهتم بالعرض والطلب ذاتهما بقدر اهتمامه بمستوى العرض والطلب(٥٤) الذى يثبّت سعر التوازن فى كل حالة من تلك الحالات. وكان ميل صادقًا مع نفسه حينما صاغ "قانون العرض والطلب"بصورة عامة إلى حد كبير كما فعل فى عمله: (Notes on Senior) معرّفًا العرض والطلب على أنهما الكمية المعروضة والكمية المطلوبة: "إن قيمة سلعة معينة فى أى سوق ستكون عند مستوى يساوى فيه الطلبُ(٥٥) العرضَ بالضبط". وأنا أزعم إن هذا، من حيث النتيجة إنْ لم يكن من حيث النية، يزيح قانون ريكاردو لقيم التوازن وأنه، ارتباطًا بذلك، يستكمل هجران مفهوم ريكاردو المركزى: القيمة الحقيقية.

ومما يعزّز هذا التفسير فقرةٌ ترد فى الفصل المتعلق بالقيم الدولية: بينما "يتعذر تطبيق قانون تكلفة الإنتاج"، فينبغى علينا "اللجوء إلى قانون سابق: قانون العرض والطلب"(Book 111, ch. 18, §1). ألا يعنى هذا أن ميل اعتنق- دون أن يعى هذا كليًا- التحليل نفسه الذى بَغضه ريكاردو وبالتالى فإن معنى الفقرة يكون قد فاتنى فهمه. وألا يوجد شيء ما يناقض هذا التفسير فى الركام من الفرضيات الخاطئة التى أسماها ميل "خلاصة نظرية القيمة" (Book 111, ch. 6). ليس ثمة أهمية قط للتنازلات المقدمّة إلى نظرية كمية العمل(٥٦) (انظر، بخاصة، الفرضيتين الثالثة عشر والرابعة عشر). وبالمقابل، يجرى التشديد مرارًا وتكرارًا

(٥٤) [فى كل مكان من هذا الكتاب، يشير ج. شومبيتر إلى عبارة "العرض والطلب" بينما يشير ميل ومارشال إلى "الطلب والعرض"].

(٥٥) تسرى هذه الفرضية على حالة التوازن التنافسى فحسب -وهذا هو كل ما قَصده ميل بالسعر "الطبيعى" أو "الضرورى". وقد استعمل ميل كلمة:"دائمًا " رغم أنه كان يدرك هذا بشكل كامل. وأنا أذكر هذا الأمر لأننا سوف نصادف، فى القسم الرابع المتعلق بقانون ساى، صعوبة مماثلة فى التفسير. ولذلك، دعونى أشير حالاً إلى أن الكلمات:"دائمًا" أو "بالضرورة"، حينما يستعملها أولئك الكتاب القدامى الذين كانت تنقصهم الدقة بشكل عجيب، لاتعنى بالضرورة التشديد على متطابقات. فميل كان يقصد بوضوح معادلة معينة وليس متطابقة معينة. فقد كان يقصد القول "دائمًا فى حالة توازن". والأمر نفسه يمكن أن يسرى على ساى.

(٥٦) ولكن النظرية القائمة على المشقة زائدًا الامتناع تتوافق مع النظام العام لفكره على نحو أفضل. وسيكون من الصحيح، تقريبًا ولو ليس بصورة كاملة، أن نقول إن ميل (وكيرنس) حوّل نظرية كمية العمل الريكاردية إلى نظرية "التكلفة الحقيقية" المارشالية.

على مذهب معادى للريكاردية بشكل مؤكد (انظر الفرضيات الأولى والخامسة والثامنة). كما يقرن ميل موضوعة الريع الريكاردية القائلة إن الريع لا يشكل عنصرًا فى تكلفة الإنتاج بتحفظات ترقى، عند تحديدها وتطويرها بصورة صحيحة (وهو ما لم يفعله ميل)، إلى التخلى عن هذه الموضوعة (انظر الفرضية التاسعة) وتؤشر باتجاه نظرية الفرصة البديلة.[٥٧] ولا شك أن كل هذا يعبّر عن تشوش muddle. ولكنه تشوش لا يبعث على اليأس. فهو تشوش خصيب بالأحرى لأنه يتضمن كل العناصر الضرورية لتصحيحه.[٥٨] وكان كيرنس أول من حاول أن يفعل هذا، مع أنه لم يحرز نجاحًا كبيرًا. وقد نجح مارشال فى تحقيقه، مع أنه لم يفعل هذا دون اقتباس أفكار من خارج إطار رؤية ميل (انظر الجزء الرابع، الفصلين الخامس والسادس).

٣- نظرية القيم الدولية

سبق أن جرت دراسة بعض جوانب سياسة التجارة الدولية الخاصة بالفترة المدروسة (الفصلان الخامس والسادس). وسيتم عرض الجوانب النقدية من هذه السياسة فى الفصل القادم. أما هنا، فندرس باختصار شديد[٥٩] الجزء النظرى البحت من التعاليم "الكلاسيكية" للتجارة الدولية، الذى أطلق عليه ج.س. ميل اسم "القيم الدولية". ويهمنا أمرين أساسًا: المساهمات التى قدمتها هذه النظرية لتحليل التجارة الدولية أثناء الفترة؛ وعلاقة هذه المساهمات بنظرية القيمة "المحلية" التى

---

(٥٧) انظر: Principles, Book III, ch. 16, " Of Some Peculiar Cases of Value" الذى يمثل برهانًا آخر على السرعة التى كتب ميل بها عمله، والذى يذهب فيه بعيدًا عن المسائل ذات الصلة حيث نقرأ (§1):" ما دامت تكلفة الإنتاج تخذلنا هنا، فينبغى علينا أن نرجع إلى قانون للقيمة يسبق فكرة تكلفة الإنتاج، وأنه أكثر أصالة منها: قانون العرض والطلب" (الحروف المائلة لى- ج. شومبيتر). ويأتى قول ميل هذا بعد تأكيد جرى ذكره قبل ثلاث فقرات فقط يتجه فيه ميل نحو استبعاد حالات المنافسة الحرة من سريان قانون العرض والطلب هذا بينما هى تمثل الحالات الوحيدة بالضبط التى تخضع لهذا القانون بشكل صارم. وفى الواقع، كان ما كتبه مالثوس عبارة عن عبث بالنسبة لميل.

(٥٨) كان ميل متأخرًا بشكل يثير الاستغراب بالنسبة لطرق معينة كانت جديدة فى شبابه. فالفصل الخامس عشر: "Of a Measure of Value " مثلاً لا يتضمن حتى إشارة واحدة إلى الأرقام القياسية للأسعار الأمر الذى يشير إلى أفق ضيق يمكن توضيحه بأمثلة أخرى أيضًا.

(٥٩) يمكن تحمّل النقص الشديد فى المعلومات الذى ينجم عن الإيجاز فى هذا الموضوع أكثر مما فى الموضوعات الأخرى، وذلك لإمكانية رجوع القراء بأمان إلى دراسة ممتازة للبروفيسور ج. فاينر J. Viner حول الموضوع: Studies in the Theory of International Trade, chs. VIII and IX.

رسمنا خطوطها بإيجاز آنفًا. والكُتَّاب "الكلاسيك"، الذين ناصرَ معظمهم التجارة الحرة، كان يهمهم إظهار المزايا أو "المكاسب" التى يحصل عليها بلد ما من التجارة الدولية. وعليه، فإن الكثير مما كان يتعين عليهم قوله حول الموضوع إنما يلائم اقتصاد الرفاه ويشكل فعلاً مأثرتهم الأهم فى هذا الحقل. ولكن ليس لهذا سوى أهمية ثانوية بالنسبة للقسم الحالى.

ثمة ثلاث مسائل جديدة يمكن تسجيلها حول المساهمات فى تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية (علمًا بأننا نهمل المساهمات النقدية الآن):[٦٠] (١) نظرية متميزة للقيم الدولية. ٢) موضوعة التكلفة المقارنة. و٣) نظرية الطلب المتبادل. وقد مثّلت المساهمة الأولى ظهور نظرية متميزة فى موضوع القيم الدولية بالفعل. وهذا ينسجم بمعنى ما مع التقليد القديم ما دام الكُتّاب الميركنتيليون قد نظروا من قبل إلى التجارة الخارجية كشىء يختلف جوهريًا عن التجارة المحلية فى طبيعته وآثاره. ولكن بالنسبة "للكلاسيك"، الذين لم يقبلوا الأساس المنطقى للتمييز الميركنتيلى، لم يكن من الواضح قط أن هناك أى فرق مهم نظريًا- أو حتى عمليًا- بين هذين النوعين من التجارة أو ماهية هذا الفرق إن وُجد. وفى الواقع، فإن الاقتصاديين لم يتفقوا قط على هذا الموضوع.[٦١] والمجموعة التى كان ريكاردو نجمها الأكثر تألقًا اختارت فكرة تعذُّر انتقال immobility عوامل الإنتاج كمعيار للتمييز بينهما. أى أنهم عرّفوا التجارة الداخلية كعلاقات بين الصناعات أو المنشآت التى ينتقل رأس المال والعمل فيما بينها دون عقبات بحيث تتحقق بهذا الشكل، عند التوازن، معدلات عائد متساوية بالنسبة للاستثمار والعمل اللذين يواجهان صعوبة، مخاطرة... متساوية- وهو أمر جوهرى تمامًا لنظريتهم "المحلية"؛ كما أنهم عرَّفوا

---

(٦٠) ان حقيقة إمكانية إهمال الجانب النقدى ودراسة جانب المقايضة بصورة منفصلة تعود طبعًا إلى سمة خاصة بالنمط " الكلاسيكى" فى التحليل الاقتصادى جرت مناقشتها من قبل. ويتعذر إجراء هذا الفصل فى أى نظام من النظرية الاقتصادية. ويمكن أن نضيف أن مطابقة العلاقات الاقتصادية الدولية بالمتاجرة بالسلع والخدمات واعتبار هذه المتاجرة كمقايضة سلع بسلع يتضمن من عدم الواقعية فى ظروف تلك الحقبة أقل مما يتضمنه الآن- رغم أن هذا الأمر غير جائز آنذاك بالضبط كإمكانية عدم جوازه الآن أيضًا من حيث المبدأ.

(٦١) قد ينبع الاختلاف الأكثر وضوحًا بين التجارة الخارجية والداخلية من واقع أن معظم الأفراد يتخذون مواقف مختلفة من مصلحة بلدهم ومصلحة البلد الأجنبى. إن طريقة التعبير المعتادة كما لو أن البلدان، كبلدان، (وليس الأفراد) هى التى تتاجر فيما بينها، إنما تعود إلى هذا الاختلاف فى الموقف إلى حد ما. ولكن بعض الكتّاب كانوا قد شددوا على أهمية أنظمة الائتمان النقدية القائمة فى البلدان المختلفة. وفى المقابل، تطلع آخرون إلى مشاكل الموقع بصفتها جوهر نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية.

التجارة الخارجية كعلاقات تجارية بين الصناعات أو المنشآت التى لا يتنقل رأس المال والعمل فيما بينها بحُريَّة لأسباب معينة كالبعد،[٦٢] والاختلاف فى اللغة، والاختلاف فى المؤسسات القانونية، وعدم التعود على ظروف الحياة وعادات النشاط الاقتصادى. وغالبًا ما تعرض هذا المعيار إلى سوء فهم. فلم يغفل "الكلاسيك" عن حقائق انتقال كل من رأس المال والعمل ما بين الدول، مثلما لم يفتهُم إدراك حقيقة أن أيًا منهما لم يكن "حرًا فى تنقله" ضمن حدود البلد الواحد. وكل ما فعلوه، لأغراض الملائمة التحليلية، هو أنهم قاموا ببناء هاتين الحالتين المتطرفتين "كنماذج مثالية" تشكل عناصر مهمة مما يحدث فى الحياة الواقعية، رغم أنهما لا يحدثان فعلاً فى هذه الأخيرة. أما كيف تؤثر عدم الواقعية هذه على إمكانية تطبيق هذا المخطط فهو موضوع آخر. ومع ذلك، فمن الممكن أن نبين إن النظرية القائمة على هذا المخطط تحتفظ بأهميتها بقدر ما يوجد أصلاً أى اختلاف بين حرية الانتقال المحلية والدولية. ويمكن أن نوضح أيضًا، علاوةً على ذلك، أن ما تخسره نظرية القيم الدولية "الكلاسيكية"، من جراء غياب حرية الانتقال، من إمكانية سريانها فى حقل العلاقات الدولية إنما تكسبه فى حقل العلاقات الداخلية حيث تسود حرية انتقال تامة. وقام كيرنس (Leading Principles, Part 1, ch.3) بصياغة مفاهيم هذا الأمر بإدخال المصطلحين: المنافسة الصناعية والتجارية. يشير المصطلح الأول إلى علاقات تجارية مع وجود حرية انتقال، بينما يشير الثانى إلى علاقات تجارية دون حرية الانتقال.كما طرح كيرنس مفهوم: المجموعات غير المتنافسة للإشارة إلى مجموعات من العمال (تُصنف بحسب المكان والمهنة) أو من المنشآت التى لا يريد أو لا يستطيع أعضاؤها التنقل فيما بينها بصورة عادية. وباستعمال هذه المصطلحات، يمكننا القول إن "الكلاسيك" طوَّروا فعلاً نظرية للقيمة بالنسبة لحالة المجموعات غير المتنافسة أو المنافسة التجارية، إضافة إلى تطوير ما بدتْ كنظرية عامة للقيمة. ومن المؤكد أن "الكلاسيك" قد فعلوا هذا لأنهم فكروا بتطبيق هذه النظرية على تحليل التجارةُ الدولية أساسًا؛ ولكن حتى إذا كان الأمر كذلك، فإن الطابع النظرى المميِّز لمذهبهم الجديد لا يقتصر على هذا الغرض العملى.

---

(٦٢) وهكذا يدخل عنصر البعِدِ فى الصورة. ولكنه كان قد دخل فى الصورة بهذا الشكل فقط وليس بأى شكل آخر. ولم يجعل الكتَّاب "الكلاسيك" البعد ذاته، أى تكلفة النقل مركزًا لصورتهم. وقد فعل هذا بعض أتباعهم أو نقادهم اللاحقين، وبخاصة سدويك Sidgwick. ولكن هذا الدور للبعد لا ينبغى خلطه بالدور المختلف تمامًا والأكثر تواضعًا الذى أعطاه له ريكاردو وميل.

والمساهمة الثانية هى موضوعة التكاليف المقارنة Comparative Costs، كما يعرف الجميع. وكما أوضح البروفيسور فاينر Viner (المرجع السابق، ص٤٤٠)، فإن آ. سمث لم يذهب قط لما هو أبعد من أنه، فى ظل التجارة الحرة، سيتم إنتاج كل شيء فى المكان الذى يكلّف أقل (مع أخذ تكاليف النقل بنظر الاعتبار). كما أوضح فاينر أيضًا أن بعض الكتّاب الأبكر قد صاغوا الفرضية الأكثر عمومية التى تقول أن السلع، فى ظل حرية التجارة، يمكن أن يتم استيرادها حينما يمكن الحصول عليها بهذه الطريقة بتكلفة أقل. وهذا يتضمن هذا حالة الصادرات التى تكلف أقل مما يمكن أن يكلفه إنتاج الاستيرادات المناظرة محليًا، وبذلك فإن هذه الفرضية تتضمن موضوعة التكاليف المقارنة.[٦٣] ومع ذلك، فإننى أشارك أيضًا البروفيسور فاينر اعتقاده أن ثمة أحقية واضحة فى الإشارة الصريحة إلى أن الاستيرادات يمكن أن تكون مربحة حتى إذا أمكن إنتاج السلع المستوردة محليا بتكلفة أقل مما فى الخارج. وتعود هذه الأحقية إلى تورنس (The Torrens Economists Refuted, 1808) وإلى ريكاردو، حيث عمّدَ الأول هذه الموضوعة وأحكم الثانى صياغتها ودافع عنها بنجاح باهر.[٦٤] والطريقة الأبسط لإدراك هذه الموضوعة تتمثل بأن ندع مثال ريكاردو الشهير يوضح لنا هذا الأمر مرة أخرى. لنأخذ بلدين: إنجلترا والبرتغال، وسلعتين: النبيذ والملابس. إن البرتغال، التى تبدو أكثر كفاءة من إنجلترا فى كلا الخطين من الإنتاج، تستطيع إنتاج كمية معينة من النبيذ بعمل ٨٠ رجلاً وكمية معينة من الملابس بعمل ٩٠ رجلاً، بينما يتطلب إنتاج هاتين الكميتين من النبيذ والملابس فى إنجلترا عمل ١٢٠ و ١٠٠ على التوالى. وفى ظل هذه الظروف، فإن البرتغال لها ميزة بأن "تتخصص" فى النبيذ، وأن تستورد الملابس، بينما "تتخصص" إنجلترا فى الملابس وتستورد النبيذ، مفترضين

---

(٦٣) قد يمكن إضافة محاجّة م. ديلفيكو M. Delfico التى ترد فى مذكرته: Sulla liberta del commercio, (1797) إلى المثال الذى يذكره فاينر.

(٦٤) يمكن القول أن هذه الموضوعة قد اندحرت فى إنجلترا رغم المقاومة الضعيفة التى استندت على حجة غير قوية إلى حد ما. كما أنها لم تنتشر كثيرًا فى الولايات المتحدة وكانت أقل انتشارًا فى أوروبا حيث تعرضت إلى سوء فهم على نطاق واسع، حتى بين أنصار حرية التجارة. ولكن تشيربولايز Cherbuliez قدّم تقريرًا جيدًا عنها، كما طوّرها مانجولد Mangoldt أو حملها ابعد فى جانب مهم منها. (انظر: فاينر، المرجع السابق، ص ٤٥٨ وما بعدها؛ ولكن إذا أراد القارئ الرجوع إلى النص الأصلى، فينبغى عليه الرجوع إلى عمل مانجولد Grundriss الذى ظهر عام ١٨٦٣ وهو يتضمن ملحقًا خاصًا به، أعتقد ناشر الطبعة الثانية، التى صدرت بعد وفاة المؤلف، أن من المناسب حذفه؛ انظر الفصل الرابع، القسم الخامس، أعلاه).

طبعًا أن النبيذ والملابس يتم تبادلهما $\frac{9}{8}$ وفق معدلات تقع بين حدود وحدة واحدة من ملابس إنجلترا $\frac{5}{6}$ مقابل من نبيذ البرتغال ووحدة واحدة من ملابس إنجلترا مقابل من وحدات نبيذ البرتغال. فى الحالة الأولى، تذهب كل الفائدة إلى إنجلترا، حيث أن البرتغال لن تكون فى حال أفضل مما لو ظلت من دون تجارة. وفى الحالة الثانية، تذهب كل الفائدة إلى البرتغال، وأن إنجلترا لن تكون فى حال أفضل مما لو ظلت من دون تجارة. وإلى هذا الحد، فإن أى نسبة تبادل وسطى يمكن الأخذ بها ستكون فى مصلحة كلا البلدين، ولو تصرفَ التجار فى كلا البلدين كمحتكرين، فإن نسبة التبادل ستكون وسطى بين تلك الحدود. ولم يهتم ريكاردو وأتباعه المباشرون بهذا الأمر ولكنهم افترضوا بصورة غير حذرة أن الفائدة ستكونِ بالتناصف- وهو أمر قد يكون خاطئًا، ولكنه قد يكون مجرد عدم اكتراث أيضًا carelessness.

ومع ذلك، أدرك كُتَّاب آخرون، من بينهم تورنس، أن تعذر تحديد معدلات التبادل التجارى terms of trade أو نسب التبادل سيزول بشكل عام، على الأقل فى ظروف المنافسة البحتة (أو الاحتكار أحادى الجانب)، بفضل آلية معينة كان تورنس، فى نظرى، أول من اسماها: الطلب المتبادل Reciprocal Demand. أما ج. س. ميل، الذى سحقَ نفسه بسخائه الشديد، فلم يكتفِ بالدفاع عن ريكاردو ضد أى اتهام بارتكاب خطأ ما ولكنه حرم نفسه من فضل تطوير المفهوم الأصلى لهذه الفكرة، رغم أنه كان قد طوّرها، فى كل أساسياتها، فى مقالة كتبها فى وقت مبكر عام (١٩٢٩-١٩٣٠) ولكنها لم تُنشر قبل عام ١٨٤٤ ضمن عمله: (Some Unsettled Questions). وقد أخذ ميل، من هذه المقالة، مادة الأقسام ١-٥ من الفصل الثامن عشر الشهير من عمله (Principles (Book 111[٦٥] الذى أرسى أساس نظرية الطلب المتبادل بصورة تامة- وهى النقطة الجديدة الثالثة التى أضيفت خلال تلك الفترة للتحليل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية.

---

(٦٥) إن الأقسام الخمسة من ذلك الفصل هى الوحيدة التى حققت الشهرة. ومع احترام " النقد البارع" للأصدقاء، فإن بقية الفصل، التى أُضيفت فى الطبعة الثالثة، لم تساهم فى تطويره وأنها أجهدت وأربكتْ كما يبدو حتى أنصارًا حقيقيين لميل مثل باستيبل Bastable وإدجورث. وليس بوسعى الاتفاق مع أى من هذين الرأيين بصورة تامة. فقد انطوى باقى الفصل على مساهمات قيمة. فمثلاً، لم يقترب ميل قط من إدراك طبيعة مفهوم مرونة الطلب (التى يسميها "قابلية التمدد" extensibility) واستعماله إلى ذلك الحد مثلما فعل فى الفقرة الثامنة من ذلك الفصل. كما أن بعض الانتقادات التى وُجِّهت إلى ذلك المفهوم لا تقوم إلا على عدم إحكام التعبير وغموضه، وهذا أمر يتعذر تجنبه عند عرض هذا الموضوع بأسلوب أدبى لا يعززه شىء سوى أمثلة رقمية.

ونظرًا لتعقد المشكلة ولأنها تتجاوز مقدرته التكنيكية، فقد عالجها ج. س. ميل من خلال عدد من الافتراضات التبسيطية حاول إزالتها فى الأقسام ٦-٩ من الفصل. وبشكل خاص، فقد قصرَ ميل محاجَّته فى البداية على سلعتين وبلدين- يتمتعان بحجم وطاقة إنتاجية متشابهة، وهذا أمر يتوجب إضافته- وهى الحالة التى يتجلى فيها المبدأ المعنى بأفضل ما يمكن حقًا. ويلجأ ميل مرة أخرى إلى قانون العرض والطلب"القديم" antecedent (الأساسى منطقيًا)، لتحديد النقطة التى تميل أن تكون عليها نسبة التبادل أو معدلات التبادل التجارى ضمن الحدود التى تضعها التكاليف المقارنة. وقد أدرك ميل أن نسبة التبادل التوازنية (فى ظل فرضيات شاملة بصورة ملائمة) ستتحدد بشرط مفاده أن كمية كل من السلعتين التى يرغب البلد المستورد أن يأخذها عند هذه النسبة تساوى الكمية التى يرغب البلد المُصدِّر أن يعطيها عند تلك النسبة (معادلة الطلب الدولى)[٦٦] ومن المفترض أنه إذا أراد أحد البلدين أن يأخذ، عند هذه النسبة، أكثر أو أقل مما يريد البلد الآخر أن يعطيه، فإن المنافسة بين "المشترين" أو "البائعين" تعدل نسبة التبادل إلى أن تحقق هذا الشرط.[٦٧] وينبغى أن يُنسب إلى ميل الفضل فى إدراك أن هذا الأمر لن يستبعد توازنات عدة،[٦٨] وأن هناك أسئلة أكثر أهمية لا يمكن تناولها هنا. كما ينبغى أن نسجل أن ميل أحسن استعمال الجهاز الذى خلقه. وبشكل خاص، تنبغى ملاحظة معالجته، فى القسم الخامس، لما يؤدى إليه التطور التكنولوجى فى الصناعة التصديرية من آثار ليست بالضرورة فى صالح البلد المُصدِّر. ويمكن للقارئ

---

(٦٦) إن الصيغة المرادفة التى تقول إن النسبة تكون هكذا بحيث تُسَوِّى بين قيم الصادرات والاستيرادات تعتبر صيغة أبسط، ولكنها تظهر بصورة أقل وضوحًا من صيغتنا أن الفرضية هى شرط للتوازن وليس متطابقة.

(٦٧) وتشكل فرضية ميل الضمنية هذه شرطًا آخر حقًا وهو ما يسمى بالشرط الثانوى أو شرط الاستقرار secondary or stability condition.

(٦٨) والقضية معقدة إلى حد ما. فمن ناحية، وكما أوضح فاينر (مرجع سابق، ص ٥٣٧)، كان لدى ميل الفكرة الصحيحة عن طبيعة معادلته حول العرض والطلب، أى أنه، إزاء المعترضين، أدرك وشدَّد على أن المعادلة تمثل شرطًا للتوازن وليست "فرضية تطابقية"، الأمر الذى لا يجعلها طبعًا قادرة على تحديد نقطة توازنية معينة. ومن الضرورى أن نستبقى فى الذهن الفقرة التالية من رسالة له إلى كيرنس (Letters, ed. by Huge S. R. Elliot, 1910) لأنها تثبت أن ميل كان يفهم هذا الاختلاف بشكل تام. ولكنه، من ناحية أخرى، (الفقرة السادسة من الفصل المتعلق بالقيم الدولية) أشار إلى "أن من المتصور أن شروط [معادلة الطلب الدولي] يمكن أن تلبى بنفس الدرجة بواسطة أى معدل عددى يمكن افتراضه"، ومن شأن هذا أن يحول هذه "المعادلة" إلى متطابقة. ومع ذلك، فإذا قرأنا هذه الفقرة فى سياقها، فإننا ندرك حالاً أنها لا تعنى فعلاً سوى تصور إمكانية وجود أكثر من وضع توازنى واحد مما يجعل ميل جديرًا بالثناء وليس بالذم، مثلما لفت النقاد- بمن فيهم إدجورث- الانتباه إلى هذا.

الرجوع بخاصة إلى بحث البروفيسور فون هابرلر الشهير لإلقاء مزيد من الضوء حول الموضوع.(٦٩)

لنلاحظ حالاً أن مارشال لم يفعل فى هذا الحقل سوى تشذيب وتطوير المعنى الذى طرحه ميل. فقد وضع مارشال هذا المعنى فى نموذج هندسى أنيق نجح فى إيضاح النظرية إلى حد كبير(٧٠) (The Pure Theory of Foreign Trade, 1879). ولكن مارشال كان يدرك جيدًا (انظر Memorials of Alfred Marshall, ed. by A. C. Pigou, 1925, p. 451) ان منحنياته"وُضعت لموقف معين كان ميل قد دعا إليه". وهذا يسرى حتى على الجهاز الهندسى: فجهاز ميل يبدو تقريبًا كتعاليم غير محكمّة نوعًا ما لاختيار هذه المنحنيات أكثر مما لغيرها. كما أضافت الصياغة الجديدة الشهيرة التى قدمّها اديجورث ("The Pure Theory of International Values," Economic Journal, 1894, reprinted in Papers relating to Political Economy, vol. ii) تفصيلات مهمة كثيرة، بيد أن اديجورث لم يتجاوز ميل فى الأساسيات. فالانتقادات الجادة لم تظهر قبل العشرينات؛ بل إن الكُتّاب الكبار فى هذا الحقل تمسكوا بتعاليم ميل حتى آنذاك.

لما كان الدفاع عن سياسة حرية التجارة يمثل الهدف العملى الرئيسى الذى كان فى ذهن "الكلاسيك" حينما طوّروا نظريتهم للقيم الدولية، فقد اهتموا طبعًا بإظهار "المكاسب" التى يحصل عليها بلد ما من التجارة الخارجية. وقد لاحظنا فى مكان آخر ما أضفاه هذا من تحيز على محاجّتهم وميلهم للتقليل من إمكانات الكسب التى تتيحها الحماية من طرف واحد. أما هنا، فنهتم أكثر بكيفية تحديدهم لهذه المكاسب وكيف حاولوا التعبير عنها كميًّا. فى المراحل الأولى من المناقشة، كان يكفى طبعًا القول إن التجارة الخارجية يمكن أن تزود بلدًا ما بسلع لا يستطيع قط إنتاجها محليًا أو لا يستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية. ولما كان طرح مبدأ التكلفة المقارنة كان قد عزز من العنصر الأخير، فلم يكن أقل طبيعية بالنسبة لريكاردو أن

---

(٦٩) (G. von Haberler, The Theory of International Trade 1936, chs 9-12). كما تشمل الإحالة موضوع التكاليف المقارنة، وتهدف إلى مساعدة القراء الذين يعتبرون عرضى للموضوع غير مُرضٍ أو حتى يتعذر فهمه.

(٧٠) حول ذلك الموضوع، انظر هابرلر، المرجع السابق، ص ١٥٣ وما بعدها؛ وكذلك الملحق J من عمل مارشال: Money, Credit and Commerce. كما قامت مدرسة لندن عام ١٩٣٠ بإعادة طبع أوراق عام ١٨٧٩ تحت عنوان: (Pure Theory Foreign Trade -Domestic Values).

يشدد على التوفير الناتج فى تكلفة الوحدة الواحدة. ثمة جانبان حول هذا. فمن ناحية، يقود هذا التشديد إلى الشىء نفسه الذى يقود إليه التشديد على المكاسب فى كمية المنتوج لكل وحدة واحدة من التكاليف.(٧١) وقد أدرك ريكاردو طبعًا أن التجارة الخارجية لا تستطيع زيادة المجموع الكلى للقيمة الحقيقية (بحسب مفهومه) فى بلد ما، ولكنها "تساهم بقوة فى زيادة كتلة السلع وبالتالى مجموع الاستمتاعات" enjoyments (Principles, ch. 7). ويتوقف ريكاردو هناك لأنه آمن بقوة أن المنفعة (القيمة الاستعمالية) لا يمكن قياسها.(٧٢) ولكنّا رغم ذلك ما نزال نستطيع التعبير عن معنى ريكاردو بالقول إن التجارة الخارجية تزيد من منفعة الوحدة الواحدة من القيمة الحقيقية الريكاردية. ومع ذلك، فإن هذا يحملنا بعيدًا إلى اقتصاد رفاه التجارة الخارجية حيث وصل هو- وأبعد مما يتُصوَر عمومًا. ومن ناحية أخرى، فإن التجارة الخارجية تؤثر بالفعل على بنية القيمة الحقيقية الريكاردية كما يلى: إذا كانت الاستيرادات، كما فى حالة إنجلترا، تتألف إلى حد كبير من المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى-كالأقمشة القطنية- التى تدخل فى استهلاك الطبقة العاملة، فإن حصة الأخيرة من القيمة الكلية سوف تهبط وإن القيمة الحقيقية للأرباح ومعدل الربح ستتزايد. ولا داع للقول إن هذا يشكل جزءًا جوهريًا من محاجّة ريكاردو عن حرية التجارة:فالتجارة الخارجية تزيد من "سعادة البشرية" عن طريق تحسين تخصيص الموارد وعن طريق إعطاء"حوافز للادخار وإلى تراكم رأس المال"- لما ينتج عن التجارة الخارجية من"وفرة ورخص فى السلع"- ولكنها، باستثناء ما يحدث بصورة مؤقتة، لا تزيد من الأرباح ما لم تستخدم كوسيلة لتخفيض القيمة الحقيقية الريكاردية للسلع التى تنفق الأجور عليها wage goods،

(٧١) إذا رجعنا إلى المثال الذى يستخدمه ريكاردو لتوضيح عمل مبدأ التكلفة-المقارنة، فإننا نجد أنه إذا أنتجت إنجلترا والبرتغال ما كميته وحدة واحدة من الملابس وما كميته وحدة واحدة من النبيذ من دون تجارة، فإن هذا يتطلب ٣٩٠ من وحدات العمل، بينما تتطلب تلك الوحدات الأربع إجمالا ٣٦٠ من وحدات العمل فقط فى حالة التخصص فى ظل حرية التجارة.

(٧٢) ولكن ما دام ريكاردو قد قال إن التجارة الخارجية سوف تزيد من مجموع الاستمتاعات enjoyments (ليس من معنى طبعًا لكلمة "مجموع" حينما لا تكون المنفعة قابلة للقياس)، فما كان يتوجب عليه أن يشير إلى تعذر المقارنة فيما بين المنافع utilities. وفى الواقع، فإن عنصر مقارنة المنافع هو شىء يفترضه مبدأ التكلفة-المقارنة الذى تتأتى أهميته فقط من أن المقارنة بين المنافع هى أمر ممكن. ويمكننا أن ننسب إلى ريكاردو باستمرار الفضل بتطوير الفكرة المعاصرة القائلة إن هناك شيئًا من قبيل "المنفعة الترتيبية" ordinal utility، رغم أنه ليس ثمة وجود لشىء ما مثل "المنفعة القابلة للقياس الكمى" cardinal - أى إن منفعة ما يمكن أن تكون أكثر أو أقل من منفعة أخرى، رغم أنها لا يمكن أن تكون مضاعفة لمنفعة أخرى.

بالضبط على غرار ما يمكن أن يفعله التطور التكنولوجى بإنتاج السلع الأخيرة.

وبقدر ما تنطوى محاجّة مالثوس حول الموضوع على أى شيء أصلاً، فهذا الشيء لا يتعارض مع محاجّة ريكاردو. وكما أوضح البروفيسور فاينر (المرجع السابق، ص٥٣١)، فقد كان بمستطاع مالثوس طبعًا أن يقول إن "مجموع الاستمتاعات" sum of enjoyments هو مفهوم خدّاع لأن التجارة الخارجية تؤثر على توزيع الدخول باتجاه معين يمكن تصور أن يكون فى غير صالح الدخول الضئيلة. ولكنه لم يقل هذا. ولم يقله أحد ما عدا بعض السياسيين الذين حاجُّوا وفقًا لهذا الخط نيابة عن المزارعين وذلك فى إطار السِجَال حول قانون الحبوب الإنجليزى. وأنا لا أدَّعى طبعا أن ريكاردو أو ميل كانا قد عالجا جوانب الرفاه من التجارة الخارجية بشكل مرضى. ومن الناحية الموضوعية، تشكل نظرية ميل خطوة للأمام لأنها أشّرت بصورة أكثر مباشرة باتجاه جوانب الرفاه (المنفعة). ولكن ميل نفسه لم يستفد من الإمكانات، بالصورة التى كانت عليها، التى يقدمها منهجه. فهذا الأمر كان محفوظًا إلى مارشال أو إدجورث اللذين طوّرا طرق معينة كانت مُرضية للكثيرين فى تسعينيات القرن التاسع عشر، رغم أنها هُجرت فى الوقت الحاضر. وكان كلاهما، وبخاصة اديجورث، قد انتقدا ميل لأنه قدّرَ الكسب من التجارة الخارجية بحسب معيار القيمة التبادلية حصرًا (معدلات التبادل التجارى).[٧٣] وهذا الانتقاد يندر أن يسرى على ريكاردو وذلك لتشديده على زيادة وسائل الاستمتاع enjoyment. أما بالنسبة لميل، فالانتقاد يصح ولكن ليس كثيرًا. إذ أبصر كلاهما "المكاسب الاجتماعية من التجارة" بصورة صحيحة. والقول إن كليهما لم يحاولا قط قياس هذا المكاسب- ثمة ما يمكن قوله حينما نتوقف عند ما دعاه كيرنس بصورة مؤسفة:"نتيجة غير مؤكدة وغامضة"(Leading Principles, p. 506 من الطبعة الإنجليزية، علمًا بأن ترقيم الصفحات فى هذه الأخيرة يختلف عما هو فى الطبعة الأمريكية)- أصح من القول إنهما حاولا تقديرها وفقًا لمعدلات التبادل التجارى.

---

(٧٣) أى إن اديجورث وكُتابًا آخرين اتهموا ميل بأنه يعتقد أن الكسب الكلى من التجارة الخارجية لبلد ما كان يزداد أو ينخفض كلما كان الكسب من الوحدة الواحدة من الصادرات (كمية الكتان الألمانى التى تستلمها إنجلترا مقابل وحدة واحدة من ملابسها) يزداد أو ينخفض، وذلك بالضبط كما يفترض الكتاب، الذين يكتبون حول الأجور أحيانًا، أن قائمة الأجور الوطنية كانت تزداد أو تنخفض على الدوام كلما كانت معدلات الأجر تزداد أو تنخفض.

والآن لنطرح السؤال الخاص بموقع نظريات التكلفة المقارنة والطلب المتبادل من نظريات ريكاردو وميل للقيمة العامة أو، إذا طرحنا السؤال بالطريقة المعتادة، ما هى العلاقة بين نظرياتهما للتجارة والقيمة المحلية؟

ولكن قبل كل شيء، كيف كانت العلاقة بين نظرية التكلفة المقارنة ونظرية الطلب المتبادل إحداهما من الأخرى؟ أخفى سخاء ميل الجواب على هذا السؤال. ففى عمله: Essays on Unsettled Questions, 1844 (Essay 1 " Of the Laws of Interchange between Nations")، قدّم ميل معادلته للطلب المتبادل كتكملة متواضعة لمبدأ ريكاردو عن التكلفة المقارنة، والتى لم يجد الرائد الكبير الوقت ليفعلها بنفسه. وقد أخذ معظم المؤرخين والنقاد بوجهة النظر نفسها هذه. ولكن يجب أن يكون من الواضح أن هذا خاطئ كليًا. فجداول الطلب-العرض، التى يعطى تقاطعها الصورة الهندسية لمعادلة الطلب المتبادل، تمثل منهجًا كان ريكاردو يرفضه على الدوام، إلا فى حالة التقلبات المؤقتة والسلع المحتكرة. وقد قدّمت هذه الجداول أساسًا جديدًا وأكثر عمومية، بالضبط كما هو الحال فى المجال النقدى حيث لا تدعم النظرية العامة لأسعار الصرف الفرضية القائلة إن أسعار الصرف، فى ظل نظام الذهب الدولى، تقع ضمن نقاط الذهب gold points- وإن تلك الأسعار بهذا المعنى "تتحدد" بهذه النقاط- بل تنحيها عن الوضعية الأساسية التى اعتادت على احتلالها. ومثلما تحولت موضوعة نقاط الذهب gold-point كنظرية عامة بالضبط إلى منزلة واحدة من فرضيات عدة عن حالة خاصة، فإن نظرية الطلب المتبادل أيضًا حوّلت مبدأ التكلفة المقارنة إلى منزلة فرضية عن جانب خاص من التجارة فى ظل المنافسة التجارية، وهى فرضية تحتفظ ببعض الأهمية فعلاً- لصلاحيتها بشكل خاص فى تصفية خطأ شائع- ولكنها لم تعد أساسية لنظرية القيم الدولية.[٧٤] وهكذا لا تمثل الاثنتان شيئيين يكملان أحدهما الآخر مثلما لا تمثلان نظريتين بديلتين للقيم الدولية، بل إن علاقتهما هى علاقة موضوعة خاصة بنظرية شاملة.

---

(٧٤) أتفق تمامًا مع عبارة البروفيسور فون هابرلر القائلة إن مبدأ التكلفة-المقارنة "يندمج" ويتحول إلى نظرية عامة للقيم الدولية تشكل معادلة الطلب المتبادل موضوعتها المركزية (المرجع السابق، ص١٢٣). ولكنى، لاستحسان هذه العبارة بالذات، لا أستحسن العبارة الأخرى التى يستعملها هابرلر فى نفس المكان، أى إن نظرية الطلب المتبادل هى"تكملة جوهرية لنظرية التكاليف المقارنة".

والآن نعود إلى علاقة التكلفة المقارنة والطلب المتبادل بنظريات القيمة العامة لمؤلفيهما. وبالنسبة لريكاردو، يمكننا أن ننظر إلى مبدأ التكلفة المقارنة كاستثناء من قانون كمية العمل لأنه يصف حالة من السلع لم تعد تتبادل وفق هذا القانون. وهذا الاستثناء هو الأكثر خطورة لأنه لا يشمل القيم الدولية فقط، بل أيضًا القيم المحلية فى كل الحالات التى تكون فيها حرية انتقال العمل أقل من كاملة. وفى الواقع، فإن هذا الاستثناء، سوية مع كل الاستثناءات والتحفظات الأخرى التى اضطر ريكاردو إلى وضعها، يمزق النسيج الكلى لنظرية ريكاردو للقيمة. ولكننا نستطيع أيضًا، بنفس الدرجة تقريبًا من التسويغ، أن نفسر مبدأ التكلفة المقارنة كنتاج لنظرية كمية العمل من الزاوية التى طرحت مشكلةُ القيم الدولية نفسها على ريكاردو وزودته بأسلوبه فى المحاجّة. وعليه، فقد آمن كُتّاب كبار (أُهلن Ohlin، ماسون Mason) أن اعتماد ريكاردو على نظرية قيمة مهجورة قد أفسد تحليله للتجارة الدولية. ولكن لا ينبغى أن ننسى، كما أوضح هابرلر، أن مبدأ التكلفة المقارنة يسمح بإعادة الصياغة على أساس مبدأ تكاليف الفرصة.

أما العلاقة بين نظرية ميل حول الطلب المتبادل ونظريته العامة للقيمة فهى أمر مختلف كليًا. فرغم الانطباع المعاكس الذى يمكن أن تخلقه صياغة ميل التى كانت أحيانًا، كما نعلم، صياغة ريكاردية على نحو خاطئ، فإن الطلب المتبادل مستقل تمامًا عن أى نظرية قيمة تقوم على كمية العمل أو حتى نظرية قيمة تقوم على التكلفة الحقيقية. على العكس، فإنه يتماشى تمامًا مع نظريته العامة فى العرض والطلب التى تتوسع بنجاح، بفضل الطلب المتبادل، لتشمل حالة القيم الدولية.[٧٥] وهذه الحالة، إذ تربط القائمة التى تضم كل الحالات الأخرى التى يفشل

(٧٥) وهكذا يمكننا اعتبار نظرية ميلٍ فى القيم الدولية (أو حول المنافسة التجارية) كحالة خاصة من تحليله العام للعرض والطلب تعَّرف وفقا لفرضية تعذر انتقال عناصر الإنتاج. ولكن لا يوجد ما يمنعنا من وضعها بصورة مقلوبة ومن القول إن نظرية ميل فِى القيمة الدولية هى التى تمثل الحالة العامة وأن القيمة المحلية هى التى تشكل الحالة الخاصة التى تعرَف وفقًا لفرضية وجود حرية تامة فى انتقال العوامل. وهذا يستحق الانتباه وذلك لبروز حالة مشابهة أخيرًا عن المذهب الكينزى: إذ يمكن لمعظم الاقتصاديينٍ ان يصِفوا الاختلاف بين نماذج فالراس ونماذج كينز بالقول إن الأخيرة تمثل، اذا صح التعبير، شيئا مستلاً cut out من الأولى من خلال وضع عدة فرضيات مقيدة restrictive ("تخصيصية particularizing)؛ ولكن اللوردِ كينز نفسه كان قد اعتبر أن نظريته تمثل الَحالة العامة التى استّل منها الكتاب، الذين أسماهم كينز بالكتاب الكلاسيك (مارشال وأتباعه المباشرين)، الحالة الخاصة التى تطرح توازن التشغيل الكامل وذلك من خلال قيامهم باستبعاد وقائع معينة. سيلاحظ القارئ أن لهذا التمييز أهمية كبيرة بالنسبة لسايكولوجيا الصراع العلمى، رغم أنه لا يعنى شيئا عند تقييمه بمنطق صارم.

فيها أيضًا التحليل وفق "تكلفة الإنتاج"، تساعد على تعزيز وتوحيد نظرية ميل في القيمة، في حين أنها أضعفت نظرية ريكاردو. وهنا، فإن جهاز العرض والطلب مأخوذًا كنظرية قيمة (وهو ليس كذلك حقًا، كما نعلم) يمثل حالة وسطى half-way house بين نظرية التكلفة الحقيقية ونظرية المنفعة الحدية. وعليه، تشكل معادلة الطلب المتبادل لدى ميل خطوة أخرى للابتعاد عن الأولى والاقتراب من الثانية. وهذا يفسر سبب صمود نظرية القيم الدولية، كما صاغها ميل، بوجه نيران النقد على نحو أفضل مما فعلت بقية عناصر النظام "الكلاسيكي"، ولماذا ظلت تمثل المذهب السائد حتى عشرينيات القرن العشرين.

إن مناقشة الانتقادات- المبررة وغير المبررة- التي وجهت إلى كل من مبدأ التكلفة المقارنة ومعادلة الطلب المتبادل، آنذاك وفيما بعد، لها أهميتها بذاتها ولما تكشفه أيضًا عن مدى القدرة والقوة التحليلية التي تضمنتها السجالات على مختلف العهود. بل والأهم هو أن هذه المناقشات يمكن أن تطوّر كثيرًا من فهم القارئ لنظرية القيم الدولية ولما تقدر وما لا تقدر عليه هذه النظرية. ولكن يتعذر طبعًا مباشرة هذه المناقشة هنا. ومع ذلك، فإن الرجوع إلى أعمال فاينر وهابرلر من شأنه لحسن الحظ أن يسد هذه الثغرة إلى حد بعيد.(٧٦) وإذ أوصي بدرس هذه الأعمال بعناية، فإن بوسعي الخروج باستنتاج عبر الملاحظتين التاليتين.

أولاً: ينبغي على من يدرس الأدب "الكلاسيكي" المتعلق بالقيم الدولية أن يضع في ذهنه أنه يعالج أدبًا أوليًا جدًا وليس بنية مكتملة. فريكاردو أو ميل، مثلاً، لم يدرسا الحالة التي تتألف من سلعتين ومن بلدين فقط إلا كمثال لتوضيح أسس معينة- وبالفعل، فقد عالج ميل باختصار حالة من ثلاث سلع وثلاثة بلدان (Book III, ch.18, §4- رغم اعتقادهما بالتأكيد إن تعميمها إلى حالة تضم ن من السلع والبلدان كان سيكون أسهل مما كان عليه بالفعل.(٧٧) ويصح هذا أيضًا على اقتصار

---

(٧٦) ينبغي عدم تفسير هذا بمعنى اتفاقي مع هذين الكاتبين البارزين في كل تفاصيل التحليل الوارد في عمليهما.

(٧٧) ذهب ميل إلى أن التجارة بين أي عدد من البلدان وبأي عدد من السلع "يجب" أن تتحقق وفق نفس الأسس الجوهرية التي تحكم التجارة بين بلدين وبسلعتين. والأمر ليس كذلك بصورة تامة. إن التعميم على أكثر من بلدين لا ينطوي حقًا على صعوبات كبيرة. وقد قام به خلال الفترة المدروسة عدد من الكتاب الذين أدركوا أيضًا تأثير هذا التوسيع على صحة النتائج. ولكن التوسيع إلى أن من السلع يثير مشاكل أكثر. وكان م. لونإفيلد (Three Lectures on Commerce, 1835) أول من عالج هذا الأمر بقدر ما أعلم.

"الكلاسيك" تحليلهم على حالة التكاليف الثابتة: فمن المؤكد أن التكاليف المتغيرة، المتزايدة والمتناقصة، يمكن إدخالها فى النظرية "الكلاسيكية" وينبغى على الناقد الذى لا يستطيع القيام بهذا أن يلوم نفسه وليس الرواد. كما أن"الكلاسيك" لم يسألوا أنفسهم عما يحدث لنظرياتهم لو تم إسقاط فرضيتهما: المنافسة "الحرة " والتشغيل الكامل للموارد. ومع ذلك، فمن الممكن أن نبين أن المنافسة الاحتكارية والبطالة الدائمة لا تدمران مبدأ التكلفة المقارنة أو معادلة الطلب المتبادل، رغم أنهما تغيران كثيرًا من الاستنتاجات العملية التى ينبغى استخلاصها.[٧٨]

ثانيًا: حينما ننتقد الهفوات والنواقص التى تشوه التحليل "الكلاسيكى" دون شك، فلا ينبغى قط أن نكف عن ملاحظة أن من الممكن إزالة الكثير منها دون التأثير كثيرًا على الأساسيات وإن المنتقدين أنفسهم لديهم ما يضاهى هذه الهفوات والنواقص. وكمثال، يمكن الإشارة إلى الطريقة التى عالج بها "الكلاسيك" قضية"النسب..التى بموجبها يمكن أن يتقاسم البَلدان المكاسب من التجارة". فميل كان قد أوضح فعلاً فى عمله Essay المكتوب عام ١٨٢٩ (والصادر عام ١٨٤٤) أن هذه النسب يمكن أن تتغير كليًا ضمن الحدود التى تضعها التكاليف المقارنة، بل وعالج "الحالة المتطرفة" التى تتمثل باستحواذ أحد الطرفين على كل هذه المكاسب. ربما قلّلَ ميل من احتمال حالات معينة- إذ يندر أن فكّر، مثلاً، بحالة بلد ما كبير وبلد آخر أصغر منه بكثير- كما يمكن أيضًا الإشارة إلى انتقادات أخرى يمكن استخلاصها من معالجته لهذا الموضوع. ولكن وضعه كان حسنًا أساسًا، رغم ذلك، وإن التصحيحات التى يمكن إدخالها لا تؤثر على محاجّته من حيث الجوهر. ولكن حتى إذا لم يكن الأمر كذلك، فالانتقاد الذى له أهمية كبيرة يتعلق فقط بالشروط المتمثلة بوجود سلعتين، وبلدين، وتكاليف ثابتة- وهى شروط يمكن أن تزول تلقائيًا فى أى عرض أكثر واقعية للنظرية. والمثال الآخر، وإنْ كان مرتبطًا بهذا الانتقاد، يخص الطريقة التى عالج بها "الكلاسيك" موضوع المدى الذى يمكن فيه للبلدان المختلفة أن تتخصص فى فرع من الإنتاج تتمتع بميزة نسبية فيه. فعدم اكتراث ريكاردو، الذى يعززه عدم اكتراث منتقديه، خلقَ انطباعًا مفاده أنه لم يعالج سوى التخصص الكامل، وأنه عالج مثل هذا التخصص الكامل باعتباره الحالة المثالية

(٧٨) والطريقة الأبسط للاقتناع بهذا بالنسبة للبطالة الدائمة للموارد هى تأمل المحاجّة المؤيدة للحماية التى تكسب المزيد من القوة فى هذه الحالة - رغم إمكانية الاختلاف حول درجة هذا الكسب.

نظريًا وعمليًا. ولكن حتى فى حالة صحة هذه الادعاءات كليًا- وهو أمر مثير للخلاف- فإنها لا تعنى الكثير. وفيما يتعلق بالادعاء الأول، فإذا كان التخصص الكامل للبلدين المتاجرْين ممكنًا ماديًا- أى إذا كان البلدان كبيرين إلى حدٍّ كافٍ- فهذا من شأنه أن يضع الأساس فعلاً للفرضية الريكاردية عن التكاليف الثابتة. وإذا أسقطنا هذه الفرضية، كما ينبغى علينا أن نفعل فى جميع الأحوال، فنكون أيضًا قد تخلصنا من الفرضية المزعجة. أما بخصوص مزايا التخصص الكامل مقارنة بالتخصص الجزئى أو بحالة عدم وجود تجارة البتة، فمن المؤكد أن ريكاردو وميل لم يفكرا بهذه الحالة مليًا. وكان من السهل على النقاد أن يوضحوا أن التخصص الكامل يمثل أمرًا ضروريًا لنيل المزايا الكاملة من التجارة الدولية فى الحالة المتطرفة فقط بينما، بشكل عام، يمكن أن يكون التخصص الجزئى"مفيدًا" أكثر، وإن التخصص الكامل قد لا يكون أفضل من عدم المتاجرة قط فى حالات متطرفة أخرى. ومع ذلك، فما دامت التجارة، التى هى غير "مفيدة" advantageous بمفهوم ريكاردو-ميل لن تكون مربحة أيضًا، فإن التصحيحات الضرورية لن تهم كثيرًا.وفى الواقع، فإن تأثير هذه التصحيحات قد يخفى الحقيقة الأساسية بدلاً من إعادة التشديد عليها.

ولا يمكن أن نصفح عن كل نقاط ضعف التحليل "الكلاسيكى" للقيم الدولية. فحتى ميل كان لديه مفهوم غير كامل لانعكاسات التجارة الدولية على بنية القيم المحلية التى افترضها معطاة هو أيضًا، وإنْ ليس كثيرًا كما فعل ريكاردو، أو، وهذا ليس أفضل بكثير، إن هذه القيم تكيِّف نفسها بصورة ملائمة. وعلاوة على ذلك، فإن المنهج البدائى والتحيز لحرية التجارة يفسران الإهمالَ الكامل تقريبًا لكل الحالات التى يمكن فيها للتعريفة المنظَّمة جيدًا أن تفيد كثيرًا أحد البلدان التى تتاجر فيما بينها على الأقل، ويمكن تصور أن تستفيد كل البلدان.(٧٩) ولكن القول، على

(٧٩) أما إن هذا الإهمال يجب أن لا يُعزى إلى التحيز فقط، فهذا أمر تبينه حالة إديجورث الذى فعل الكثير لإصلاح تلك الحالة من الأشياء ولكنه بقى نصيرًا قويًا لمذهب حرية التجارة، رغم ذلك. وفى غضون ذلك، كان تورنس بشكل خاص، فى مقالاته حول: The Budget (1841-4)، هو الذى أوضح الإمكانات التى تدخرها النظرية "الكلاسيكية" لتقديم تحليلٍ لإجراءات الحماية لا يؤيد بصورة تامة المحاجّة المناصرة مائة بالمائة لأكثر أنصار حرية التجّارة تألقًا (وهو أمر ينبغى تفسيره بوضع ومصالح إنجلترا وليس بأى نظرية كانت) الذين كانوا يكرهون لأسباب تكتيكية الاعتراف بالمدى الحقيقى لإمكانية استفادة طرف واحد من الحماية. وتندرج مساهمة كورنو حول نظرية القيم الدولية فى هذا الحقل. إلا أنها لا تقع فى الفصل الثانى عشر من عمله: (Recherches) الذى انطوى على نقد إزدرائى غير مرة والذى تتصل هو نفسه عن جزء منه. ولكن المُحاجَّة الواردة فى الفصل العاشر، رغم عدم=

العموم، إن النظرية "الكلاسيكية" للقيم الدولية قد تم دحضها فى أيما وقت مضى[٨٠] هو قول خدّاع أكثر مما هو صحيح، رغم دحض بعض الاستنتاجات العملية التى استخلصها الكُتّاب الكلاسيك منها، كما أُشير إلى هذا فى سياق آخر. وعلى الإجمال، لم تكن النظرية "الكلاسيكية" بمستوى الآمال التى علقوها عليها حينما أرادوها "كمرشد للسياسات". وقبل كل شيء، فإن هذه النظرية لا "تثبت مذهب حرية التجارة".

٤- قانون ساى للأسواق

قدّم ج. س. ساى، فى فصل شهير من عمله (Traite d''economie politique)، مذهبًا أخذ الصدارة من جديد فى العقد الأخير: إنه loi des debouches أو قانون الأسواق[٨١] Law of Market. إن واقعة تعرض هذا المذهب لنقد عدائى من جانب كينز والكينزيين قد أضفتْ عل هذا المذهب أهمية لا يمتلكها أصل. ولذلك، سوف نعود إليه عند مناقشتنا لنظام فالراس-مارشال الذى يشكل قانون ساى فرضية أساسية بالنسبة له وفقًا لبعض النقاد الكينزيين. ولهذا السبب نفسه، يترتب علينا الآن مناقشة المفهوم الأصلى لهذا المذهب ومصائره الأولى بعناية أكثر مما كنا سنفعل لولاه.

إن مهمتنا الأولى هى تحديد ما كان عليه مفهوم ساى الأصلى بالفعل. وليس من السهل دائمًا تحقيق هذا مع كاتب غير دقيق جدًا مثل ساى. ولكن بالنسبة لموضوعنا الحالى، فإن مفهوم ساى واضح إلى حد كاف من خلال أمثلته واستنتاجاته. لنبدأ بأحد هذه الأمثلة التى أضافها ساى عند تعليقه على حالة

=خلوها من الخطأ أيضًا، تبين بنجاح إمكانية تصور أن تكون الكمية الكلية المنتَجة من سلعة ما، فى ظل التجارة الدولية المتحررة من القيود، أقل مما كانت ستكون عليه حينما يكون السوقان منعزلين تمامًا أحدهما عن الآخر. ولكن لا يبدو أن كورنو كان يدرك قيود limitations هذه المحاجّة.

(٨٠) See O. von Mering,"Ist die Theorie der intenationalen Werte widerlegt ?" Archiv fur Sozialwissenschaft, April 1931.

(٨١) الكتاب الأول، الفصل الخامس عشر، ص٧٦-٨٣ من ترجمة برنسب Prinsep (١٨٢١). وقد شغل هذا المذهب أربع صفحات فقط فى الطبعة الأولى من Traite (1803) ولكنه، كتفاعل مع النقد، استمر بالتوسع فى الطبعات اللاحقة وبمعدل أسرع طوال الوقت. ويمثل قانون الأسواق النسخة الإنجليزية المعتادة من loi des debouches الفرنسى. ويعبّر مصطلح منافذ Outlets عن مفهوم ساى على نحو أفضل. أما برنسب Prinsep، فيستعمل مصطلح مخرج Vent.

صناعات التصدير الإنجليزية حوالى عام ١٨١٠- وكان هذا هو المثال الأساسى لدى سيسموندى بالنسبة للمشاكل التى يمكن أن يسببها الإنتاج غير المقيَد. وفقًا لمحاجّة ساى، فإن المشكلة لا تكمن فى فيض المنتجات الإنجليزية، بل فى فقر الشعوب التى كان يتوقع أن تشترى هذه المنتجات. خذ حالة البرازيل. فإذا لم يستطع المنتجون الإنجليز تصريف المنتجات التى يحاولوا تصديرها إلى هذا البلد، فلا يعود هذا إلا إلى سببين: إما لأن المُصدِّرين الإنجليز بالغوا فى تقدير السلع التى يريدها البرازيليون- كما حدث هذا بالفعل فى ظل حالة المعلومات آنذاك بالنسبة للبلدان البعيدة- أو لأن البرازيليين لا يتمكنون من تقديم شىء ما فى المقابل أو يمكنهم تصديره إلى بلد ثالث للحصول على النقود الضرورية للدفع إلى المنتجين الإنجليز. وبعبارة أخرى، إن المشكلة لا تكمن فى أن إنجلترا أنتجت الكثير، بل فى إن البرازيل أنتجت القليل. كما لم يكفْ ساى عن التشديد على تعذر إمكانية إصلاح الوضع حينما يكون البرازيليون قد أنتجوا منتجات كافية ولكنهم مُنعوا من تصديرها بسبب وجود قيود على الاستيراد فى إنجلترا أو فى بلدان أخرى. والى ذلك الحد، تشكل محاجّة ساى جزءا من محاجّة حرية التجارة التى كانت تحقق الانتشار آنذاك، وستتجسد فيما بعد بالقول المأثور للسير روبرت بل Sir Robert Peel:"لكى نكون قادرين على التصدير، ينبغى علينا أن نفتح موانئنا أمام السلع الأجنبية"- وهو قول ينطوى على تبسيط شديد دون شك ولكنه يتضمن قدرًا كبيرًا من الحقيقة الأساسية ومن المعرفة العملية. ويتجلى هذا بشكل خاص حينما نتذكر أن العلاقات الاقتصادية الدولية، وفق التصور "الكلاسيكى"، اختُزلت كليًا، أو كليًا تقريبًا، إلى التجارة بالسلع: فإذا استبعدنا حركات رأس المال قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحينما نهمل تقلبات إنتاج الذهب، فإن الصادرات والاستيرادات يجب أن تدفع بعضها مقابل بعض "فى نهاية المطاف".

وقد أدرك ساى بشكل أوضح من الآخرين ان هذه الحجة تُشتَق من مبدأ أكثر عمومية يسرى على التجارة الداخلية أيضًا: فى ظل تقسيم العمل، فإن الوسيلة الوحيدة المتوفرة عادة أمام كل فرد للحصول على السلع والخدمات التى يرغب فيها هى إنتاج- أو المشاركة فى إنتاج- ما يعادل هذه السلع والخدمات. وهذا يعنى أن الإنتاج لا يزيد من عرض السلع فى الأسواق فقط، بل ومن الطلب عليها أيضًا. وبهذا المعنى، فإن الإنتاج نفسه ("العرض") هو الذى يخلق "الرصيد" fund الذى يتدفق منه الطلب على منتجاته: فالسلع تُدفع نظير السلع "فى نهاية المطاف" فى

التجارة الداخلية كما فى التجارة الخارجية. وبالنتيجة، فإن التوسع "المتوازن" فى جميع فروع الإنتاج يختلف كثيرًا عن الزيادة أحادية الجانب فى إنتاج صناعة فردية أو مجموعة صناعات. ويمثل إدراك المضامين النظرية لهذه العملية أحد إنجازات ساى الرئيسة. وهنا، يتعين علينا استيضاح هذه الإنجازات لأنفسنا.

تصورْ صناعة فردية معينة هى من الضآلة بحيث تعجز عن ممارسة تأثير ملموس على بقية الاقتصاد وعلى المجاميع الاجتماعية social aggregates كالدخل القومى. ولذلك، يمكن النظر إلى الظروف القائمة فى بقية الاقتصاد كمعطيات data لأغراض دراسة عمليات هذه الصناعة– سنناقش هذا الأسلوب فى الجزء الرابع، الفصل السابع، تحت عنوان "التحليل الجزئى" Partial Analysis.[٨٢] وبشكل خاص، إن جدول الطلب على منتجات الصناعة المعنية يُشتَق من الدخل المتولد فى الصناعات الأخرى: فما دامت مساهماتها فى الدخل الكلى ضئيلة جدًا، فمن الممكن التعامل مع هذا الجدول كمعطى بمعزل عن عرض هذه الصناعة، كما يمكن (عمومًا) معاملة أسعار العوامل التى تستخدمها هذه الصناعة معاملة مماثلة. وبهذا نكون قد قدَّمنا جداول مستقلة للطلب والتكلفة تلخص كل الظروف الاقتصادية للمجتمع الذى يترتب على الصناعة المعنية أن تتفاعل معه، والتى يمكن أن يقال إنها تحدد المنتوج الذى ستنتجه هذه الصناعة عند كل سعر (جدول العرض). وإذ يتحدد المقدار "الملائم" right أو التوازنى بجدول الطلب هذا وجدول العرض هذا بشكل عام، فليس ثمة صعوبة أو غموض فى القول، عند أى وضع محدد، إن الصناعة أنتجت "الكثير جدًا" أو "القليل جدًا" وفى وصف الآليات التى سيطلقها هذا النقص أو الفيض فى الإنتاج. ولكن من المعقول أن الناتج التوازنى لصناعة معينة، الناتج الذى لا يُعد كثيرا جدًا أو قليلاً جدًا، لا يمثل ناتجًا ملائمًا right output إلا من خلال علاقته بنواتج الصناعات الأخرى. فلا معنى لتسمية ناتج ما ناتجًا ملائمًا بمعزل عنها. وبعبارة أخرى، إن الطلب والعرض والتوازن هى مفاهيم تستخدم لوصف علاقات كمية فى إطار عالمِ السلع والخدمات. فهى لا تحمل معنى معينًا بالنسبة لهذا العالم نفسه. وإذا تكلمنا بدقة، فإن الحديث عن طلب أو عرض كلى أو جمعى لنظام اقتصادى معين، وبالتالى عن فيض فى الإنتاج، ليس له من معنى

---

(٨٢) تم تقييد المحاجّة الواردة أعلاه دون ضرورة ما. فالنقطة الأساسية لا تعتمد فعلاً على الفرضيات المحددة للتحليل الجزئى. ولكن عرضنا لا يتشوه كثيرًا ويحقق الكثير من البساطة عن طريق الاستفادة من القيود المعنية. ولنفس السبب أيضًا، فإننا نقتصر على المنافسة التامة.

أكثر من الحديث عن القيمة التبادلية لكل الأشياء القابلة للبيع مأخوذة معًا أو الحديث عن وزن النظام الشمسى مأخوذًا ككل. ولكن إذا كنا نُشَدِّد على تطبيق المصطلحات: الطلب والعرض على مجاميع اجتماعية social totals، فينبغى أن نحرص على أن نضع فى الذهن أنها تعنى شيئًا يختلف كليًا عما تعنيه فى تداولها المعتاد. وبشكل خاص، فإن الطلب الكلى والعرض الكلى لا تشكل مفاهيم مستقلة بعضها عن بعض، لأن الطلبات المكونة على ناتج أى صناعة (أو منشأة أو فرد) تأتى من عروض كل الصناعات الأخرى (أو المنشآت أو الأفراد)،[٨٣] وبالتالى فإن هذه الطلبات، فى معظم الحالات، تزداد (بشكل حقيقى) عند زيادة هذه العروض وتنخفض بانخفاضها. وهذه هى الفرضية التى أسميها قانون الأسواق (كما يفعل ليرنر) والتى أرى إنها تعكس المفهوم الأصلى لدى ساى.

وكما ذكرنا، فإن قانون ساى صحيح بشكل واضح. ومع ذلك، فهو لا يمثل حقيقة شائعة إلى حد الابتذال ولا يخلو من الأهمية. وللإقناع بذلك، لا يلزم سوى أن ننتبه إلى الأخطاء التى تأتى حتى هذا اليوم من تطبيق الفرضيات المشتقة بواسطة جهاز العرض والطلب على المجاميع الاجتماعية. وهكذا، فإذ يلاحظ رجل الشارع أن "كساد صناعة معينة يمكن معالجته بتقييد إنتاجها"، فإنه يعتقد أحيانًا أن "كل ما هو ضرورى لمعالجة الكساد فى الاقتصاد ككل هو إجراء تقييد عام فى الإنتاج"،[٨٤] كما إننا لكثرة ما نصادف من تفكير أقل بساطة من هذا النوع، حتى فى كتابات علمية مرموقة، فإننا نقبل أن ننحّى قانون ساى جانبًا كبديهية مبتذلة. وعلاوة على ذلك، يمكن إعادة صياغة مثال البروفيسور ليرنر بطريقة ما بحيث نبرز الأهمية الكبيرة، ولو السلبية، لقانون ساى بالنسبة لنظرية الأزمات أو"الفوائض". فالقانون يشدد بشكل صحيح على أن الأزمات لا يمكن تفسيرها سببيًا بقيام كل منتج بإنتاج الكثير فحسب. وأخيرًا، يشير القانون، ضمنًا على الأقل، إلى إدراك الاعتماد العام المتبادل بين الكميات الاقتصادية، وإلى إدراك آلية التوازن التى بموجبها تحدد هذه الكميات إحداها الأخرى مما يجعل له- كما هو شأن مساهمات ساى الأخرى- مكانة فى تاريخ ظهور مفهوم التوازن العام.

---

(٨٣) A. P. Lerner, "The Relation of Wage Policies and Price policies," American Economic Review, Supplement, March 1939, p. 158.

(٨٤) ليرنر، المرجع السابق.

ولكن ساى نفسه لم يهتم إلا قليلاً بالفرضية التحليلية ذاتها التى تشكل بالنسبة لنا مزية فصله المتعلق بالأسواق debouches. فكما هو حال الكثير من الاقتصاديين فى كل العهود، كان ساى متلهفاً لاستعمالها لأغراض عملية أكثر مما لصياغتها بدقة. وكان ساى يحمل الكثير من نقيصة ريكاردو (انظر الفصل الرابع، القسم الثانى، أعلاه). وباعتباره محاجّة لصالح سياسة عدم التدخل وضد فرض القيود على الإنتاج فى الدرجة الأولى، فقد كان هذا الفصل يزخر بعبارات غير دقيقة reckless statements من النوع الذى يجتذب الانتباه بالذات. ويدفع ساى قرائه باتجاه لوحة للعملية الرأسمالية ليس فيها غير صناعة مزهوة بالنصر ولا يعوق تقدمها الدائم نحو التشغيل الكامل سوى اختلالات موضعية وسياسات حكومية مقيِّدة restrictive تحّد من هذا التقدم. أما كل العلل الأخرى التى كان الناس يتأوهون منها، فقد اختفت أمام صرخة المعركة: العرض يخلق طلبه الخاص به، التى فُهمت لتعنى أكثر مما يمكن أن تعنيه لو فُسرت بصورة صحيحة. وليس ثمة داعٍ لأن نطيل البقاء لنجمع حبات الحقيقة التى تتضمنها حتى هذه اللوحة ولكى نوضح أن الصعوبات التى عاشتها الصناعة الفرنسية فى السنوات ١٨١١ و١٨١٢ و١٨١٣ مثلاً نجمت حقاً عن سياسات النظام النابليونى بشكل رئيسى (إعلان ميلان والبقية)، وإن النقص يكمن فى الأشياء التى تكمل ما أنتجته هذه الصناعة، وليس الكميات التى أنتجتها بالفعل، هو الذى يفسر التقلبات الاقتصادية فى هذه السنوات. ولكن تجدر ملاحظة إن عدم دقة تعابير ساى، مهما كانت الحسنات والعيوب التى قد يجدها النقد النزيه فيها، تهيأ مجالاً واسعًا للنقاد العدائيين للحديث عن أن هذه التعابير تستهدف الدفاع عن الرأسمالية–"تبييض الوجه"، الإنكار الفج للصعوبات الحقيقية، تفاؤلية ضحلة،"التشبث بعالم الأحلام التوازنى"، وما شابه ذلك. ومع ذلك، فمن الضرورى أكثر أن نتفحص بعض النتائج التحليلية التى تترتب على عدم دقة التعابير هذه carelessness.

النقطة الأولى التى يلزم طرحها هى أن العرض المتخبط blundering لساى قاد كُتابًا كثيرين إلى الاعتقاد بأن قانون ساى هو عبارة عن متطابقة، رغم أن الأمر ليس كذلك. ويأخذ هذا الاعتقاد ليس أقل من أربعة معانى.

١. لقد دافع بعض الكُتاب عن قانون ساى على أساس أنه لا يشدد إلا على إن" كل ما يُباع يُشترى" أو إن المبلغ الذى يستلمه البائع يمثل المبلغ نفسه الذى

يدفعه المشترى. وهذا التفسير خاطئ بصورة واضحة. ولكن ثمة جملة فى الفصل الخاص بقانون ساى توحى وكأنه قصدَ هذا الأمر بالضبط.

٢. ثمة كُتّاب آخرون، ممن يميلون لجعل قانون ساى يشير إلى حالة من اقتصاد- مقايضة وممن يبنون معارضتهم له على أساس إهمال دور النقود الذى تصوروا أن هذا القانون يفترضه، يشيرون إلى حقيقة إن كل "بائع" هو أيضًا "مشترى" بالضرورة فى اقتصاد-مقايضة. بهذا المعنى، ثمة مطابقة بين البيع والشراء حقًا ومن الصحيح، مرة أخرى، أنه يمكن الاقتباس من ساى لدعم ذلك المعنى. ولكن هذه المطابقة غير مهمة قط لأغراض ساى. ولكى تصبح كذلك، فمن الضرورى إثبات، فى اقتصاد-مقايضة، إن ما يعرضه كل فرد، عند جميع نسب التبادل، يساوى ما يرغب الأفراد الآخرون أن يأخذوه عند هذه النسب نفسها. وهذا هراء بيِّن طبعًا، لأن عدم التوازن فى اقتصاد المقايضة هو أمر ممكن مثلما هو ممكن فى ظل الاقتصاد النقدى، رغم أن الأخير يتضمن مصادر أخرى للاختلال.وقد كرر مالثوس هذه الغلطة وأنها تكررت كثيرًا.

٣. ثمة تفسير آخر لقانون ساى كمتطابقة identity تبناه اللورد كينز ونحن نطرحه بالشكل الدقيق الذى قدمه له لانجه O. Lange ("Say"s Law… " in Studies in Mathematical Economics and Econometrics; Lange, McIntre, Yntema eds., 1942). إذا رمزنا ب pi إلى سلعة أو خدمة جارية i ورمزنا ب Di إلى الكمية المطلوبة و Si إلى الكمية المعروضة عند ذلك السعر، فإن لانجه يجعل قانون ساى يعنى، حينما يكون هناك n-1 من السلع (من دون نقود):

$$\sum_{i=1}^{n-1} P_i D_i \equiv \sum_{i=1}^{n-1} P_i S_i$$

التى تعادل المتطابقة $D_n \equiv S_n$ حينما تُعامَل النقود باعتبارها السلعة n th. وقد لا يكون من الزائد الإشارة بشكل صريح إلى أن تفسيرى لقانون ساى الذى يعنى استبدال إشارة التطابق (≡) بإشارة المساواة (=) لا يصح إلا فى حالة التوازن التام للنظام. وبطبيعة الحال لا يوجد ما يستوقفنا من تطوير النتائج المترتبة على الفرضية، $D_n \equiv S_n$، كتدريب مفيد فى النظرية البحتة. ولكن ينبغى عدم تسمية هذه الفرضية: قانون ساى، ذلك لأن ساى، رغم أنه لم يعالج مشكلة الاكتناز، بيد أنه

كان قد عالج مشكلة زيادة الكمية الفعالة من النقود حينما تتطلب زيادة المعاملات هذا. ومرة أخرى، ينبغى أن يلام ساى نفسه على هذا التفسير. ففى حماسته لإثبات الأهمية العملية لموضوعته، يستخدم ساى عدة تعابير كما لو أن القيمة النقدية الكلية لكل السلع المعروضة (من دون نقود) كانت يجب أن تساوى بالفعل القيمة النقدية لكل السلع والخدمات المطلوبة (من دون نقود) ليس فقط فى حالة التوازن، بل "دائمًا وبالضرورة ". وهذا خاطئ منطقيًا طبعًا إذا كان يقصده فعلاً، ولكنه خاطئ من الناحية العملية، حتى إذا كان يقصد "دائمًا وبالضرورة" عند التوازن، فقط ولكن مع الاعتقاد فى الوقت نفسه - مثلما يُحتَمل أن يكون قد فعل- أن الواقع كان يتوافق فعلاً أو كان يمكن أن يتوافق عند غياب التدخل الحكومى، مع شروط التوازن فى أكثر الأوقات: والقارئ سيدرك مدى سهولة الخلط بين هذين المعنيين.

٤. وقد خلق ساى النوع الرابع من التطابق identity أو التكرار الخالى من المعنى tautology على نحو يثير السخرية حينما أراد التعبير عن قانونه بطريقة تجعل التهجم عليه أمرًا متعذرًا. فبعد وصوله إلى ما يشبه اليأس نتيجة للتهجم على قانونه، فقد أعاد ساى صياغة مفهومه للإنتاج بحيث يقتصر على إنتاج الأشياء التى يغطى سعرها التكلفة. فما لا يمكن بيعه إلا بخسارة لا يدخل فى الإنتاج بحيث يتم استبعاد فيض الإنتاج بالتعريف.[٨٥] وقد سخر منه عالم مهنة الاقتصاد منذ ذلك الحين. ولا يسمح لنا المجال بتحليل سايكولوجيا هذا الإخفاق أو محاولة اكتشاف الأشياء التى يمكن الدفاع عنها فيه.

والنقطة الثانية والأخيرة التى يلزم الإشارة إليها بصدد عدم دقة تعابير ساى تخص معالجته لموضوع النقود، التى ينبغى أن تثبت أنها عقبة كأداء أمام كل من يريد الاعتماد على نموذج اقتصاد- مقايضة. ويمكن تقسيم الأحكامpronouncements القليلة والجزئية لساى حول الموضوع إلى مجموعتين: أحكام نظرية وأحكام تتعلق بالشكوك العملية التى قد يضمرها قراؤه بالنسبة لواقعية لوحته الوردى. ويمكن اختزال المجموعة الأولى إلى موضوعة وحيدة: وهى أن

(٨٥) جرى تقديم هذا المفهوم الجديد للإنتاج لأول مرة فى رسالة إلى مالثوس (١٨٢٠)؛ انظر Melanges et correspondance...p.202 ومن ثم فى مقالتين فى المجلدين الثالث والعشرين والثانى والثلاثين من Revue encyclopedique (انظر، بشكل خاص، المقالة الأولى التى تحمل عنوان " Sur la balance des consommations aves les productions " وهى ترد فى الطبعة الخامسة من Traite (1826) وفى: Cours complet (1828-9).

إدخال النقود لا يحمل أى تغيير مبدئى فى قانونه. فمع استعمال النقود أو بدونها، فإن السلع تتبادل مع السلع، فى نهاية المطاف، ما دامت النقود ليست سوى وسيط فى المبادلة، والتى، بسبب الخسائر فى الإشباع أو مكاسب الأعمال الناتجة عن بقائها عاطلةً، سيحاول كل فرد إنفاقها حالاً بقدر ما تسمح به العادات المعطاة بشأن الدخل ومدفوعات الأعمال. وهكذا نتعلم مذهبًا مختلفًا بحيث أن من الضرورى عمومًا التشديد على عدم وجود ما هو خاطئ فى هذه النظرية ذاتها إذا قُدمَت واستُعمِلتْ على نحو يراعى طابعها المجرد والفرضيات التى تتضمنها.[٨٦] والانتقاد الرئيسى الذى يمكن أن يُوَجَّه إلى هذه النظرية والسبب الرئيسى الذى يجعلنا نفضل نموذجًا نظريًا آخر هو أن ساى، شأنه عمليًا شأن كل منظرى تلك الحقبة، أهملَ وظيفة خزن القيمة التى تؤديها النقود وبالتالى إهمال حقيقة أن هناك عنصرًا معينًا فى "الطلب" على النقود لم تفسره نظريته. ومهما كانت النتائج النظرية التى تترتب على كل جهاز النظرية الاقتصادية كنتيجة لهذا الإهمال، فإنها لا تبرر الرفض الكلى لنظرية ساى أو إنكار الاعتراف بأنها تمتلك قيمة معينة كخطوة مبكرة فى التحليل. وكنا سنوفر الكثير من السِجَال العقيم ونتجنب تعريض المبتدئين إلى الخلط لو كنا قبلنا إدخال "الطلب على النقود بغية الاحتفاظ بها" demand for money to hold فى النموذج الذى تبناه ساى والتحدث عن إكمال هذا النموذج وليس رفضه أو إضافة مقاربة ثانية إلى مقاربته الأولى.

أما المجموعة "العملية" من أحكام ساى عن القضايا النقدية التى يثيرها قانونه، فيمكن طرحها كما يلى. بخلاف تفسير ج. س. ميل، فمن الواضح أن ساى لم يفكر كثيرًا بالأهمية العملية للظواهر التى يمكن أن تنشأ عن الامتناع الواسع عن إنفاق الدخول حالاً سواء على الاستهلاك أو الاستثمار "الحقيقى" (أى الاستثمار الذى يتضمن الطلب على سلع وخدمات). ولو سُئل ساى عما إذا كان يعترف بأن مثل هذا الامتناع، إنْ حصل، من شأنه أن يخلق اضطرابات، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يقم بتوضيحه، لكانَ قد أجابَ عن حق بأنه كان يكتب لقراء يتمتعون بذكاء عادى. ولكنه ألمح فى ملاحظة عابرة (Traite,op. cit. p. 77) إلى الانخفاض فى الأسعار الذى سينجم عن توسع الإنتاج حينما لا تتوسع وسيلة

---

(٨٦) نظرًا لاعتبار الخسارة فى الإشباع أو الفائدة السبب الذى ينبغى أن يحمل الأفراد على الإنفاق الفورى، فمن الممكن حتى الادعاء بأن ساى، فى تلك الفقرة، كان قد أشار لما هو أبعد من مخططه باتجاه نظرية أكثر اكتمالاً.

التداول بشكل مناظر. ومع ذلك، فقد أوضح ساى أنه إذا تطلبَ التوسع فى التجارة نقودًا أكثر، فسيكون"من السهل توفير" هذا المتطلب بطرح بدائل كالحوالات التجارية trade bills والبنكنوتات والودائع تحت الطلب، وأن النقود سوف"تنهمر" من الخارج. وهذا يحمل الموضوع بعيدًا دون حذر، ويبين أن خصوم ساى كان يمكنهم الاعتراض على أكثر من فكرة واحدة على الأقل: فمحاجّة ساى كانت ذات نية عملية وأنه قلّل دون مبرر من شأن الفجوة التى تفصل موضوعاته عن حقائق العملية الاقتصادية التى طبّق هذه الموضوعات عليها بصورة عمياء.[٨٧]

والآن نعود إلى السِجَال الذى ثار بشأن قانون ساى. ونظرًا لاهتمام النقاد بالمضامين العملية لهذا القانون بشكل رئيسى، فقد انصبَّ هذا السِجَال على مسألة "الفوائض العامة" إلى حد كبير. ولذلك تكفينا بضع ملاحظات فى هذه اللحظة.

كانت تعاليم ساى- بقمحها وقشها- مقبولة لدى ريكاردو (Principles, ch. 21) والريكارديين. بل إن جيمس ميل ربما اكتشف هذا القانون بصورة مستقلة بحسب ادعاء ابنه.[٨٨] وقد هاجم القانون فى وقت واحد تقريبًا سيسموندى ومالثوس،[٨٩] وتشالميرس وآخرون من بعدهما. وكانت بعض حججهم خاطئة إلى حد غير معقول (رغم أن ردود ساى لم تكن أفضل كثيرًا) ولم يجد ج. س. ميل صعوبة فى تفنيدها حينما لخصها لصالح ساى (Principles, Book 111, ch.14).

---

(٨٧) وعلاوة على ذلك، فنحن نمنحه الفرصة الكاملة للاستفادة من مضامين هامشه. والنص، الذى يحاول فيه أن يتخلص من كل المشكلة بالتشديد على أن الرصيد الحقيقى للقوة الشرائية ينبع من السلع وأن أى مبلغ من النقود يمكن أن يخدم أى مقدار من المعاملات المادية- وهذه عبارات غير خاطئة أيضا ببساطة، ولكنها تصح فى مجال الأسس المنطقية المجردة فحسب- يعتبر أكثر إثارة للاعتراض. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أن جزءا من محاجّته- حينما يهاجم رأى رجل الأعمال الذى يلقى باللوم على ندرة النقود لتفسير مشاكله- كان قد قدّمه السير جواشيا تشايلد Josiah Child بالفعل.

(٨٨) وقد ظهر ذلك، لأول مرة، فى عمل جيمس ميل: (Commerce Defended 1808)، بحيث أن أسبقية ساى لا شك فيها. دعونى أضيف أن جيمس ميل، وريكاردو بشكل خاص، كانا قد تجاوزا ساى فى نقطة واحدة (انظر عمل ريكاردو: Principles,' ch. 21، الهامش رقم ٢). فقد اعترف ساى أن وفرة رءوس الأموال بالنسبة "لمدى إمكانية استخدامها"، أو فرص الاستثمار المتاحة كما نقول نحن، من شأنها أن تخفض من سعر الفائدة، رغم أنه أعتقد أن فرص الاستثمار هذه تتوسع دون حدود عند وجود أسعار فائدة متدنية. وهذا- مع تحفظات ملائمة بالنسبة للظروف التى تسود فى حالات الكساد- صحيح وغير متناقض كما هو واضح. بيد أن ريكاردو وجده متناقضًا واعتقدَ- وهو اعتقاد صحيح ولكن فى إطار نموذجه النظرى فحسب وليس بعيدًا عنه- أن الاستثمار ممكن بلا حدود ودون أن يؤدى إلى تدهور معدل "الأرباح"، وذلك باستثناء حالة زيادة (القيمة الحقيقية) للأجور.

(٨٩) صدرت الطبعة الأولى من عمل سيسموندى: Nouveaux Principes عام ١٨١٩، وصدرت الطبعة الأولى من عمل مالثوس: Principles عام ١٨٢٠.

وأثناء ذلك، وحينما أوضح ميل أن الاختلاف فى الرأى ينطوى على"مفاهيم مختلفة جذريًا فى: الاقتصاد السياسى، وبخاصة فى الجانب العملى منه"، فإنه أدخل تطويرًا مهمًا على تفسير ساى، رغم أنه ليس من الواضح تمامًا أن ميل ينظر إلى هذا كتصحيح لفكر ساى. فقد سلّم ميل كليًا بوجود أوقات من الأزمة"يتكون فيها فعلاً فائض من كل السلع بالنسبة للطلب النقدى؛ أى ثمة نقص فى عرض النقود.. مما يجعل كل الأفراد بائعين تقريبًا ولا يكاد يكون هناك مشترون: إلى حد يمكن أن يحدث فعلاً.. انخفاض مريع فى الأسعار العامة نتيجة لما يمكن تسميته بفائض فى السلع أو ندرة فى النقود". وهذه عبارة مهمة من نواح عدة. أولاً: إنها تبين وجود نصير بارز لساى لم يعْتبر أن مذهب ساى يتضمن إنكار التكرار الفعلى"للفوائض العامة"، رغم تعابير ساى غير الدقيقة. ثانيًا: تفند هذه العبارة كل تلك التفسيرات التى تحوّل قانون ساى إلى متطابقة من نوع أو آخر وتعزز تفسيرنا له.[٩٠] ثالثًا، ثمة اهتمام حديث ملفت للنظر بهذه الفقرة تنبغى ملاحظته. لنلاحظ بشكل خاص عبارة "نقص فى عرض النقود" under-supply of money التى لا تعنى، كما هو واضح، أن المناجم والمطابع لم تنتج كمية كافية من النقود، بل هى المعادل الدقيق للتعبير الحديث "احتفاظ المنشآت والأفراد المفرط بالنقود" excess demand of firms and households for cash to hold. وهذا يعنى، نوعًا ما، رد الاعتراضات التى أن يمكن تُثار ضد معالجة ساى السخية للعامل النقدى إلى حجمها- إضافة إلى تقديم مثال على الطريقة التى يجب أن يعالج بها الكُتّاب الجادون والمنصفون مثل هذه العيوب لدى أسلافهم.

ولا يبدو أن هناك أى اختلاف قط بين ميل ومارشال بقدر تعلق الأمر بهذه النقطة. فقد سلم كلاهما بأهمية أن الرغبة بالاحتفاظ بالنقود، أكثر من الرغبة بإنفاقها على السلع والخدمات، قد يكتسب- فى أوضاع معينة- شكل أزمات وحالات كساد بصورة خاصة. والاختلاف الوحيد حول هذه النقطة بين ميل وكينز يكمن فى التالى: فالأول حصرَ هذا الطلب المفرط على النقود بأوضاع يُعد الطلب

(٩٠) قد يثار اعتراض مفاده أن ميل نفسه كان قد شدد على المتطابقة التى نوقشت تحت النقطة رقم ٢ أعلاه، فى فقرة من فصلِ ميل الرابع عشر – الفقرة الثانية، حيث يبدأ حديثة قائلاً إن كل مشترى هو بائع ex vi termini (وفقًا للمصطلح نفسه). ولكن المحاجّة اللاحقة فى هذا الفصل من عمل ميل تثبت بدرجة كافية أن البائعين يمكن أن لا يصبحوا مشترين. وعليه، فإذا قاموا بالشراء فعلاً، فإنهم يفعلون هذا اختيارًا وليس بموجب ما يعنيه مصطلح: بائعون.

المفرط نفسه من بين نتائجها والتى يتعذر تفسيرها به لهذا السبب؛ فى حين نظرَ الثانى إلى الطلب المفرط على النقود فى حالات الكساد باعتباره الشكل الأكثر إثارة لظاهرة هى، فى أشكال أقل إثارة، ظاهرة لازمة تقريبًا well-nigh ubiquitous أو ظاهرة لازمة تقريبًا فى مراحل معينة من التطور الرأسمالى على الأقل بحيث إنها يمكن أن تصبح السبب أما لحالات الكساد الدورية أو "للركود المزمن". وقد أخذ مالثوس بالرأى الثانى كما يبدو.[٩١]

ومع ذلك، فإن السبب الأهم لابتعاد مالثوس عن ساى، والأكثر أساسية لمبدأ الطلب الفعلى أو الفعال ليه principle of effectual or effective demand، هو رأيه القائل إن الادخار، حتى إذا تم استثماره فعلاً، يمكن أن يقود إلى مأزق إذا تجاوز نقطة مثلى معينة (المرجع السابق، الفصل السابع، الفقرة الثالثة). ولم يذهب مالثوس بعيدًا، كما فعل لاودردال[٩٢] الذى يمثل الكاتب الحقيقى المعادى للادخار anti-saver فى تلك الحقبة. فقد منح مالثوس الادخاريين pro-savers حتى أكثر مما كان ينبغى عليه أن يفعل، أى أن الزيادة فى رأس المال لا يمكن أن تتحقق بأى شكل سوى الادخار. ولكنه شدد على أن الادخار يخلق وضعًا يتعذر الدفاع عنه حينما يتجاوز نقطة مثلى: فالطلب الفعلى على سلع الاستهلاك من جانب الرأسماليين ومُلاَّك الأرض لن يزداد إلى حد يكفى لمواجهة الزيادة فى عرض المنتجات التى تنتج عن التحويل المتزايد للإيراد إلى رأسمال؛ وأن الطلب الفعلى على سلع الاستهلاك من جانب العمال، مع أنه سيزداد فعلاً، بيد أنه لا يمكن أن يشكل حافزًا للمزيد من مراكمة واستخدام رأس المال. وهذا هو الذى يمثل الاعتراض الأساسى لمالثوس على قانون ساى. سنناقش فيما بعد الغلطة التى يتضمنها هذا التحليل. ولكن يتعذر اعتبار كينز مسئولاً عنها. فرغم وجود فقرات كثيرة لدى مالثوس ولدى لاودردال أيضًا تذكّر بجزء من محاجّة اليوم (والأمس) المعادية للادخار، فلا يسعنى الكف عن الاعتقاد أنه كان على كينز أن لا يراهن

(٩١) وهذا هو تفسيرى، على غرار ما فعل لانجه (المرجع السابق، ص٦١)، لفقرة ترد فى عمل مالثوس: Principles (الهامش فى ص٣٦١-٣٦٢ من الطبعة الأولى).

(٩٢) عند رجوعه (المرجع السابق، ص 352n) إلى الفصل الرابع عن التوفير من عمل لاودردال Inquiry، وعند التعبير عن الرأى القائل إن لاودردال"ذهب بعيدًا فى شجب التراكم مثلما فعل بعض الكتاب الآخرين [بمن فيهم سمث] فى تحبيذه"، كتب مالثوس عبارة تستحق أن نقتبسها لأهميتها ولأنها تكشف عن جانب مميز فى هذا الرجل:" يمثل هذا الميل للأشياء المتطرفة ما أرى أنه بالذات المصدر الأكبر للخطأ فى الاقتصاد السياسى".

إلى هذا الحد الكاسح على كل كلمة قالها مالثوس.[٩٣] ومع ذلك، فإن فكرة جدول للطلب الكلى على سلع الاستهلاك مأخوذةً ككل ترد فى بنية مالثوس التحليلية، رغم أنه لا يعى قط المشاكل التى يثيرها هذا المفهوم.[٩٤] وعليه، فمن الممكن الادعاء بحق أن مالثوس استبق فيكسل الذى كان الاقتصادى المرموق الآخر الذى تبنى هذا المفهوم.

ونظرًا إلى أن موضوع الفوائض العامة سوف يبرز فى الفصل القادم مرة أخرى، فإننى اترك هذا الموضوع عند النقطة التى بلغناها. ونظرًا إلى أن ساى ومالثوس وميل لم يدركوا مشاكل تحديد التوازن determinateness of equilibrium التى يمكن أن يثيرها العامل النقدى، فإننا نترك هذا الجانب إلى الفصل القادم. ولكن نظرًا إلى أن بعض القراء قد يرحبوا بتقديم خلاصة تتضمن إشارة أكثر إلى تحليل كينز، فإننى أقدمها الآن.

لمْ يقصد كينز قط أن يناقض طبعًا الفرضية التى تمت تسميتها قانون ساى، أعلاه. وهذا يتجلى فى تنبيهه إلى ضرورة عدم خلط مفاهيمه: دالة العرض الكلى ودالة الطلب الكلى[٩٥] مع دوال العرض والطلب "بالمعنى المعتاد". ولكن كينز أعتقد بأن قانون ساى يشدد على "سعر الطلب الكلى للناتج ككل يساوى سعر العرض الكلى عند جميع أحجام الناتج (المرجع السابق، ص ٢٦). أى أن كينز فسر قانون ساى كما فعلَ لانجه فيما بعد. ويمكن إعادة صياغة تفسيرنا كما يلى لو أرجأنا، لتسهيل المقارنة، الاعتراض على مفاهيم سعر الطلب الكلى وسعر العرض الكلى: فالقانون يشدد على أن سعر الطلب الكلى للناتج ككل قابل لأن يساوى سعر

---

(٩٣) General Theory, pp.362-4، وبخاصة المقالة المتعلقة بمالثوس التى ترد فى عمل كينز: Essays in Biography (1933, pp. 139-47) والتى تدور حول السجَال بين مالثوس وريكاردو حول موضوعنا حيث حملت الحماسة كينز بعيدًا عن كل حدود العقل. إذ كان يطعّم عمله بكلمات تمجد مالثوس وبملاحظات تحط من شأن ريكاردو إلى أن تعامى هو نفسه بحيث لم يبصر نقاط ضعف واضحة فى محاجّة الأول، ونقاط القوة فى محاجّة الثانى. ومع ذلك، فإن الخلاصات التى جمعها كينز كانت مهمة وبخاصة لأنها تتضمن بعض الأجزاء التى لم تكن قد نشرت حتى ذلك الحين فى أى مكان آخر.

(٩٤) لذلك، فالملاحظة الرئيسة التى يلزم تقديمها بصدد ابتعاد مالثوس عن ساى لا تتمثل فى احتمال أنه لم ينصف عناصر من الحقيقة يحتمل وجودها فى استنتاجات ساى العملية، بل فى أنه لم يفهم النظرية التى تستند عليها هذه الاستنتاجات.

(٩٥) للوقوف على معانى هذه المصطلحات، انظر: General Theory of Employment, Interest and Money, p. 25. والتنبيه إلى مفهوم سعر العرض الكلى يأتى فى ص 24, n. 1. ولكن هذا التنبيه لا يغير شيئا من حقيقة إن هذه المصطلحات terminology هى مصطلحات مضللة.

العرض الكلى عند جميع أحجام الناتج الكلى؛ أو بعبارة أخرى، إن التوازن فى حدود الناتج الكلى أمر ممكن عند جميع أحجام الناتج الكلى بينما هو مُتعذر بالنسبة لجميع نواتج الأحذية، أو، بعبارة ثالثة، ليس ثمة وجود لشيء من قبيل توازن أو اختلال الناتج الكلى بمعزل عن علاقات عناصره المكونة أحدها بالآخر.[٩٦] وفى حالة صحته، فإن هذا التفسير يزيل اعتراض كينز كما يبدو. ومع ذلك، فالأمر ليس كذلك بالفعل. ذلك لأن الفرضية الأضعف التى تشدد فقط على إمكانية التوازن عند جميع مستويات الناتج الكلى وتستبعد التطابق بين"الطلب على الناتج الكلى وعرضه" ما تزال تطرح الفرضية الإضافية- التى لا تشكل معادلاً لها على أى حال- القائلة إن المنافسة بين المنشآت تميل دائمًا لأن تقود إلى توسع الناتج إلى نقطة الاستخدام الكامل للموارد أو الناتج الأقصى.[٩٧] وهذه هى الفرضية التى قصدَ كينز الاعتراض عليها بالفعل. ومع ذلك، فما دام السبب الوحيد لاعتراضه هو أن الأفراد لا ينفقون كل دخلهم على الاستهلاك ولا ينفقون بقية الدخل على الاستثمار بالضرورة[٩٨] – مما يعوق التقدم نحو التشغيل الكامل، كما يرى كينز- فقد كان من الطبيعى أكثر أن لا يعترض على هذه الفرضية أيضًا. فمثلما لا نعترض نحن على قانون الجاذبية على أساس أن الأرض لا تقع على الشمس، فقد كان بوسعه القول ببساطة إن مفعول قانون ساى، مع أنه يشير إلى اتجاه ما بشكل صحيح، إنما تعوقه وقائع معينة أعتقد كينز إنها مهمة إلى حدٍّ كافٍ لإدراجها فى نموذج نظرى وضعه بنفسه.[٩٩]

---

(٩٦) لا تفصل هذه العبارة خطوة واسعة عن صياغة معتادة أكثر ستكون مألوفة لكثير من القراء، وهى إن الناتج الكلى يقع فى توازن محايد دائمًا. وهذه صياغة ليس لها من معنى بحد ذاتها نظرًا لعدم وجود توازن للناتج ككل. ولكنى أعتقد أن قسمًا على الأقل من الكتاب الذين عبّروا عن أنفسهم بتلك الطريقة كانوا يقصدون هذا المعنى بالذات. وإذا كان الأمر كذلك، فإنهم يكونوا قد أشاروا إلى فرضية صحيحة ولو بصورة مضللة.

(٩٧) عند عودة القرَّاء إلى الفقرة الثانية على ص ٢٦٠ من General Theory، فإنهم يجدون أن كينز يصوغ هذه الفرضية بقوة أكثر وفقًا لما يستدعيه مجرى محاجّته. ولكن ليس ثمة مبرر، من أى زاوية، لتجاوز صياغة النص- إلا إذا افترضنا أن ساى بالذات مجبول على المبالغة فى التعبير.

(٩٨) وهذه عبارة غير دقيقة. وقد يشكل جمود الأجور سببًا آخر. ولكن يتعذر علينا تناول هذا الأمر هنا. انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، أدناه.

(٩٩) وكان من شأن هذا النموذج أن يجعل من النظرية الكينزية حالة خاصة من نظرية أكثر عمومية. ولكن كينز فضّل الابتداء من نموذج كان يتضمن عقبات أمام التشغيل الكامل تصورَ أنه أبصرها، ومن ثم قام بالنظر فيما أسماه النظرية الكلاسيكية كنظرية تمثل حالة خاصة أو حالة قصوى limiting تأخذ فيها تلك العقبات قيمة خاصة – الصفر.

وهكذا فخلاصة الأمر كما يلى. ثمة كاتب اسمه ج. ب. ساى اكتشف موضوعة مهمة من زاوية نظرية وهى موضوعة جديدة بمعنى إنها لم تورد حرفيًا قط، رغم أن جذورها تكمن فى تقليد كانتيلون – تورجو. ونادرًا ما فهمَ ساى نفسه هذا الاكتشاف وإنه لم يعّبر عن فهمه بصورة خاطئة فقط، بل أساء أيضًا استعماله من أجل أشياء كانت تهمه حقًا. وقد فهمَ الاكتشاف كاتب آخر اسمه ريكاردو لأنه وافقَ أفكارًا معينة خطرتْ له عند تحليله للتجارة الدولية، ولكنه سخّره لاستعمالات غير ملائمة أيضًا. وقد أساء معظم الناس فهم الاكتشاف، وأحبَ بعضهم ما صنعوا منه، بينما كرهه آخرون. والمناقشة، التى منحت فضلاً قليلاً لكل أطرافها، تتواصل علي نحو ممل حتى هذا اليوم، حيث ما يزال الناس المزودين بتكنيك رفيع يتفكرون ويتأملون، وكل واحد منهم يواجه، بفهمه السيئ "للقانون"، زميله الآخر بفهمه السيئ أيضًا له، مساهمين كلهم فى تحويله إلى شبح.

٥– رأس المال

سنواصل، تحت هذا العنوان، مناقشتنا لتحليل"الكلاسيك" لبنية العملية الإنتاجية أبعد من النقطة التى بلغناها فى الفصل الخامس. ولكن يتعين علينا، أولاً، تناول بعض الأمور المتعلقة بالمصطلحات.

(أ) السجَال حول مصطلحات: الثروة والدخل لا يمكن العثور على شىء أفضل من هذا الشجار لتوضيح ما سبق أن قلناه عن عدم جدوى"طريقة" التشديد على معنى الكلمات. ومع ذلك، لا نستطيع إهمال هذه الطريقة كليًا. (١) لأن الطريقة التى يصوغ فيها الكُتّاب مفاهيمهم يمكن أن تصلح كمقياس لنضوجهم أو خبرتهم التحليلية؛ (٢) ولأنها تفيد فى التعرف على الكيفية التى لائم فيها fitted الكُتّاب وقائع عصية وفق الترتيبات المفهَمية التى تبنوها؛ (٣) ولأن المناقشة حول المصطلحات تمثل فى حالات كثيرة مجرد حجاب لتغطية أشياء أكثر أهمية وتكشف، بشكل خاص، أجزاء من البنية أو النموذج التحليلى للكاتب.(١٠٠)

(١٠٠) إن أفضل طريقة لاقتناع القارئ بهذا هى قراءة عمل مالثوس: Definitions in Political Economy (1827)، الذى يمكن اعتباره العمل النموذجى من هذا النوع ويستحق اهتمامًا أكثر مما نال بالتأكيد. ويتضمن هذا العمل، بين أمور أخرى، أحد أفضل الانتقادات التى وجهت إلى البنية النظرية لريكاردو منذ ذلك الحين (الفصل الخامس). كما أن معرفة مالثوس بقواعد تعريف المصطلحات من شأنها أن تثير إعجاب القارئ دون شك.

وما دام الإنتاج والتوزيع يمثلان القسمين الرئيسيين فى الاقتصاد "الكلاسيكى"، فإن السؤال الأول الذى يبرز يتعلق بما يُنتَج ويُوزَع. والجواب كان هو الثروة.[١٠١] ولكن هذا لم يخدم سوى إثارة المناقشات عن معنى الثروة، أو، نظرًا إلى أن الثروة كانت تتطابق مع السلع المنتجَة والموزعَة (أو ربما مع قيمها)، فقد انصبَّ السؤال على ما يجب أن يدخل فى هذه السلع. وكشفت هذه المناقشات عن درجة تثير الاستغراب من عدم النضوج التحليلى. فقد تقلبَ الكتاب بين الثروة كرصيد fund أو خزين stock والثروة كتدفق من السلع flow of goods؛[١٠٢] وفشلوا أحيانًا حتى فى توضيح هل أنهم كانوا يقصدون ثروة المجتمع ككل أم حصة الفرد الواحد منها؛ وناقشوا بشكل جاد "مشكلة" العلاقة بين الثروة wealth ("riches") والقيمة أو"مشكلة" العلاقة بين الثروة الاجتماعية (الوطنية) والثروة الخاصة؛ وعند تعريف السلع، فإن بعضهم لم يحس بكثرة الحشو أو عدم ملائمة المعيار؛ بل إن البعض من أولئك الذين لم يسلموا بالفلسفة الاجتماعية التى تذهب إلى أن العمل ينتج كل المنتوج أو بنظرية القيمة القائمة على العمل، يصرون على عنصر الجهد البشرى (كأساس لتعريف) definiens الثروة أو السلع الاقتصادية. ولن يكون من المفيد تقديم أمثلة لتوضيح عيوب من هذا النوع. إذ تكفى الإشارة إلى أن المناقشة تركزت أساسًا على تعريف سمث للثروة– الذى يشير إلى أنها كل الأشياء المادية النافعة والقابلة للنقل والتى يكلف الحصول عليها أو إنتاجها القيام بالعمل– وإن سنيور قد طوّر جزئيًا، واختزل جزئيًا، هذا التعريف الى"كل الأشياء التى تمتلك قيمة تبادلية". وقد تَمثلَ التطوير باستبدال ما تتطلبه الثروة من عمل labor-cost requirement بمتطلب آخر هو "محدودية العرض" limitation of supply: فسنيور قد أدرك، على الأقل، العلاقة المنطقية بين الاثنين بشكل واضح، أى حقيقة أن محدودية العرض هى المعيار الحاسم منطقيًا، وأن صعوبة الحصول difficulty of attainment لا ترد إلا كأحد العوامل التى تحد من العرض. ولكن ج. س. ميل لم يبصر هذا بوضوح، رغم أنه أيضًا عرّف الثروة من خلال "كل

(١٠١) حينما جعل الكثير من الكُتَّاب من الثروة المفهوم الأساسى لنظريتهم الاقتصادية، فإنهم، وبخاصة سنيور، أنكروا بصورة مشددة أى فكرة تفيد أن الثروة كانت أكثر أهمية من السعادة، والرفاه، والفضيلة، وما شابه ذلك. وبالنسبة لريكاردو، يكفى أن نشير إلى أن حجة حرية التجارة، التى تشكل جزءا مهمًا من عمله، كانت تتعلق بالرفاه كليًا.

(١٠٢) وقد ساد المفهوم الأخير كما يتبين من الطابع المألوف لتعبير توزيع الثروة. وكان هذا هو المعنى الذى تبناه العمل Wealth of Nations.

الأشياء النافعة والملائمة" (ذات الطبيعة المتقاربة) genus proximum والقيمة التبادلية specifica (للأشياء ذات الطبيعة المختلفة) differentia.

ويمكن توضيح الطريقة التى عالج بها الاقتصاديون الحالات العصية من خلال الإشارة إلى حالة الخدمات البشرية التى لا تتجسد فى أى سلعة مادية. لا تثور أى صعوبة بالنسبة للكُتَّاب الذين لم يحصروا مفهوم السلع بالأشياء المادية[١٠٣] مثل لاودردال وساى. ولكن الكُتَّاب الذين سلموا بهذا المفهوم واجهوا مشكلة مصطنعة، أى مشكلة تدين بوجودها إلى طريقتهم فى وضع مفاهيمهم فحسب. وسبق أن لاحظنا، أولاً: مثالاً فجًا على حل بارع لفظيًا verbal لمشكلة لفظية (معالجة فيرارا لمفهوم السلع "المادية"). ثانيًا: يمكننا معاينة الحل الذى تبناه سنيور. إذ اعتبر سنيور الكائنات البشرية:"صحتها، وقوتها ومعرفتها وكل قوى البدن والعقل الأخرى، الطبيعية والمكتسبة" كبنود من الثروة-وهذا حلٌ أخذ به، آنذاك وفيما بعد، عدد كبير من كبار الاقتصاديين.[١٠٤] وهكذا، فقد أعلن سنيور أن المحامى، مثلاً، لا يبيع خدمات، بل يبيع نفسه- والفرق بينه وبين العبد يتمثل فى أنه يفعل ذلك بإرادته ولمصلحته ولوقت وغرض محددين، بينما يبُاع العبد من قِبَل مالكه وبشكل نهائى. ومع ذلك، فلا ينبغى أن تنصب الاعتراضات التى يمكن إثارتها على أن مفهوم سنيور بمثابة هراء قانونى، وأنه لا يوجد شىء من قبيل "بيع" لوقت وغرض محددين: ذلك لأنه ما يزال من الممكن استخدام هذا المفهوم لأغراض التحليل. ويتمثل الاعتراض الحقيقى فى أن هذا الترتيب النظرى يخلو من أى ميزة، وهو غير ضرورى قط. ولكنه يستمد أهمية محددة من حقيقة أن ماركس- ومن ثم فالراس-كان قد تبناه أيضًا.[١٠٥]

---

(١٠٣) إنَ موضوع الثروة غير المادية أوسع من ذلك المفهوم طبعًا، لأن مثل هذه الثروة تشمل الحقوق (التى تعوض بعضها بعضًا فى اقتصاد مغلق) وأشياء معينة مثل براءات الاختراع والاسم التجارى. كما أن الاهتمام بمسألة ما ينبغى عمله مع هذه الحقوق والأشياء استمر بجذب الانتباه دون داعٍ طوال القرن وحتى بعده. وأول عمل لبوهم-باورك كان يدور حول: (Rechte und Verhatnisse...1881). ومع ذلك، فليست ثمة حاجة للدخول فى هذا الموضوع.

(١٠٤) كفالراس مثلاً. وثمة ميزة ضئيلة يحققها هذا: فعوامل الإنتاج الثلاثة: الأرض والعمل ورأس المال، تتلقى عندئذ معالجة متماثلة اكثر. وأنتهز هذه الفرصة للإشارة بشكل عابر إلى المحاولات التى تتكرر من وقت إلى آخر لتقدير الأهمية الاقتصادية للإنسان إحصائيًا. ويمثل العمل (Ernst Engel, Der wert des Menschen 1883) أحد أفضل الأعمال من هذا النوع، ولكنه يعود إلى الفترة التالية على أى حال.

(١٠٥) فى مخطط ماركس، لا يبيع العمالُ العملَ (أى الخدمات) بل قوة عملهم أو مقدِرتهم على العمل (Arbeits kraft). وفى هذه الحالة، يمكن المحاجّة بأن هذا الترتيب لا يمثل شيئًا غير ذى جدوى،=

ولم يستهل الاقتصاديون إلا عند نهاية الفترة المدروسة فحسب، وفى بلدان القارة أكثر مما فى إنجلترا، مناقشة ما "ينبغى" تسميته ب الدخل، الفردى أو القومى، مما أنتج فيما بعد أدبًا لم يكن مثيرًا هو الآخر.(١٠٦) ولكن هذا لا ينبغى أن يدفعنا إلى الاعتقاد أن اقتصاديى الفترة أهملوا جوانب الدخل: على العكس، فقد كانت واضحةً فى أذهانهم عناصر مما نسميه الآن: تحليل الدخل Income Analysis. والسبب الذى يفسر عدم ظهور كلمة الدخل بصورة متكررة يعود فقط لاستخدام كلمات أخرى.(١٠٧) وقد رأينا ان "الكلاسيك" لم يكونوا واضحين بصدد الاختلافات بين الأرصدة والتدفقات، وبين الثروة وخدمات الثروة. ومع ذلك، وعلى الأغلب، فإنهم كانوا يقصدون فعلاً الدخل المتولد عن إنتاج السلع income good (أو حتى عن الخدمات) حينما كانوا يتكلمون عن الثروة بحيث إننا، جزئيًا على الأقل، كنا نعلق على مفهومهم للدخل حينما كنا ندرس الثروة. وهذا يسرى بشكل خاص على آ. سمث الذى يتمثل مفهومه للثروة "بالناتج السنوى الكلى المستمد من

=بل إنه يخدم هدفًا تحليليًا محددًا. وسنرى أنه يوافق بالفعل نظرية ماركس للاستغلال على نحو بارع. ولكن بمعزل عن الاعتراضات الأخرى على هذه النظرية، فإن تفكيرًا بسيطًا يبين أن محاجّة ماركس كان يمكن أيضًا صياغتها من خلال خدمات العمل نفسها. وعلاوة على ذلك، فإن السبب الذى يفسر تعلق ماركس الكبير بهذا الترتيب- إذ اعتبره أحد مساهماته الرئيسة فى النظرية الاقتصادية - ينبع من فرضية وقائعية factual assumption موهومة أصلاً: فماركس يتصور أن "الرأسمالى"، بعد أن يكون قد اشترى "قوة" العامل، يقرر بشكل اعتباطى عدد الساعات التى يجب أن يؤديها العامل. والأمر ليس كذلك حتى إذا لم يحدد عقد العمل عدد الساعات: لأن عدد الساعات، إضافة إلى الشروط الأخرى، تتحدد بشكل ضمنى دائمًا. يمكن ببساطة "توظيف" مدرس اقتصاد. ولكنه يعرف جيدًا عدد ساعات التدريس التى يقصدها المعهد الذى تعاقد معه؛ وهذا يسرى على جميع أنواع التشغيل. ولكن ينبغى على القارئ أن يتأكد أنه يفهم لماذا لا يثير الاعتراضَ القول أن العمال، الذى ليس لديهم أى مصادر أخرى للدخل سوى قوة عملهم، لا يمتلكون أى خيار غير القبول "بأى" شروط- حتى فى الحالات التى يُعَد فيها هذا القول صحيح حقًا أو أنه كان كذلك. ومع ذلك، فبالنسبة لسنيور، فإن هذا المعنى لا يخدم مثل هذا الهدف؛ وفى الواقع أنه لا يخدم أى هدف قط سوى إزالة صعوبة متخيلة كليًا. ويتمثل جوهر هذه الصعوبة فى أن سنيور وغيره من الكتّاب فى عهده وحتى فى الفترة التالية كانوا عاجزين فى موضوع معين: إذ كان من الصعب عليهم بصورة تثير الاستغراب إدراك الفرق بين الثروة wealth وخدمة الثروة service of wealth- وكان الأمر كذلك بالفعل إلى حد أنه بدا جديدًا نوعًا ما عام ١٩٠٦، حينما شدد عليه ارفنج فيشر فى عمله: Nature of Capital and Income.

(١٠٦) ساعدَ عاملان على استهلال تلك المناقشة حتى أعتاب نهاية الفترة محل الدراسة: أولهما، الاهتمام المتزايد بإحصاءات الدخل (حينما ظهر عمل روبرت د. باكستير Robert D. Baxter: National Income عام ١٨٦٨)، وثانيهما، الاهتمام المتزايد بمشاكل ضريبة الدخل، وبخاصة فى بلدان القارة (إذ ظهر عمل أ. هيلد A. Held: Die Einkommkensteuet عام ١٨٧٢).

(١٠٧) يسرى هذا على" الكلاسيك" الإنجليز. ولكن كتّاب القارة كانوا أكثر استعمالاً لهذه الكلمة. وكنا قد لاحظنا من قبل، فى الفصل الرابع، أعمال شتورخ Storch وسيسموندى.

أرض وعمل بلد ما"، الذى أسماه الإيراد الكلى أيضًا Gross Revenue (Book 11, ch. 2, Modern Library, ed., p. 271). وعند إهمال بعض الأمور الفنية، فإن هذا المفهوم يماثل ما نقصده نحن بالناتج القومى الإجمالى من حيث الجوهر. وإذا طرحنا من هذه الكمية "نفقات صيانة رأس المال" فإن المتبقى هو إيراده الصافى Neat Revenue، أو (من حيث الجوهر مرة أخرى) مفهومنا للدخل القومى الصافى. وقد ناقش معظم اقتصاديى الفترة هذه التعريفات، حيث سلَّم بعضهم بها مع إدخال تعديلات طفيفة[١٠٨] كما فعل ساى، بينما وجد آخرون عيوبًا فيها كما فعل ريكاردو.[١٠٩]

وقد قدّم آ. سمث بعدئذ ما تصورَ بوضوح أنه مجرد طريقة أخرى لصياغة الشىء نفسه: إن "الإيراد الصافى"، أو كما ينبغى أن نقول نحن: الدخل، يمثل ما يمكن للأفراد فرديًا وجماعيًا، "ودون المساس برأسمالهم، إنفاقه على متطلبات معيشتهم وراحتهم وتسليتهم" (المرجع السابق، ص٢٧١). وهذا يشكل أساس ما أصبح يعرف بتعريف هرمان-شمولر للدخل فى ألمانيا.[١١٠] وعن ذلك تطورت المناقشة المعاصرة عن معنى عدم المساس برأس المال أو المحافظة عليه- وهذه مشكلة مصطنعة أخرى.

---

(١٠٨) لا أعتقد أن ماركس كان مصيبًا فى اتهام ساى بارتكاب خطأ غير معقول بإهماله الاندثار. فكل ما قصده الأخير هو التشديد على المفهوم "الإجمالى". انظر عمله: Theorien uber den Mehrwert.

(١٠٩) Principles. Ch. 26. ويبدو ذلك الفصل غريبًا حتى بالنسبة لريكاردو نفسه الذى شعر بالرغبة فى إدخال هوامش لتوضيحه. وحينما يرجع القارئ إلى ذلك الفصل، سيجد أن ريكاردو، فى الصفحة الأخيرة من هذا الفصل (الذى يتضمن الهامش) يوفق بتصحيح غلطة كان قد ارتكبها سمث، وأخرى ارتكبها ساى. ويبدو أن الفقرات الأربع الأولى من ذلك الفصل تحصر الدخل الصافى لبلد ما بالأرباح والريع، وتعامل الأجور كنفقات اندثار. والسبب المطروح لهذه المعالجة المضللة هو أن الأرباح والريع وحدها تشكل الفائض القومى national surplus الذى يمكن أن تأتى الضرائب والادخارات منه. ولكن الأرباح، بحسب ريكاردو نفسه، لا تمثل أو لا تمثل كليًا فائضًا متاحًا، وأن الأجور، وفق اعترافه، تتضمن شيئًا من الفائض المتاح بشكل عام- وهذا مثال آخر على طريقة ريكاردو الساخطة، حيث يشدد كثيرًا على فرضية ما فى البداية ثم يعود لينسفها بنفسه. ولكن المحاجّة تشير إلى مفهوم مركزى للأرباح والريع - غريب كليًا على تفكير ريكاردو المعتاد- ربما تعلمَ ماركس منه شيئًا ما. كما تشير المناقشة باتجاه مفهوم للدخل يمكن أن تكون له بعض الاستعمالات، ويمارس تأثيرًا كبيرًا على التفكير العام: مفهوم الدخل كفائض عما هو ضرورى.

(١١٠) حول هرمان Hermann، انظر: الفصل الرابع أعلاه؛ أما عمل جوستاف شمولر Gustav Schomler، فهو " Die Lehre Einkommen" المنشور فى: Zeitschrift fur die gesamte Staatswissinschaft, 1863.

حول العمل الإنتاجى والعمل غير الإنتاجى سوف نستطرد قليلاً لنتناول بإيجاز السِجَال الشهير حول العمل الإنتاجى وغير الإنتاجي. والسبب الوحيد لاهتمامنا بهذه القطعة الأثرية المغبرَة يكمن فى أنها تقدم مثالاً ممتازًا على: كيف إن مناقشة الأفكار ذات المعنى يمكن أن تفقد رؤية معانى هذه الأفكار وتتحول إلى شيء عقيم. وفى الحالة المطروحة أمامنا، يمكن إدراك تمييزين مهمين. ينبع التمييز الأول من حقيقة أن نظام المشروع الخاص يخلق دخولاً تمكّن من الاستهلاك بطريقتين: بصورة مباشرة لتأمين الاستهلاك لمَنْ"يكسبون" هذه الدخول وبشكل غير مباشر لتجهيز استهلاك مَنْ "تجرى إعالتهم" supported بواسطتها كالأطفال والمتقاعدين. ومن البديهى ألا تمثل العلاقة بين الاثنين، التى يحددها التوزيع العمرى للسكان إلى حد ما فى مثالنا، أمرًا غير مهم. على العكس، فهى تجسد إحدى السمات الأكثر أهمية للحياة الاقتصادية للمجتمع. فالمجادلات حول ما إذا كانت هناك أم لا أشكال للتشغيل ينبغى، لغرض معين أو لكل الأغراض، اعتبار أنها أيضًا "تُمَوَّل" supported بالدخول التى تُكتسب فى مجرى نشاط الأعمال business process هى مناقشات يمكن أن تكون ذات معنى بصورة تامة (فمثلاً، هل ينبغى أم لا التعامل مع موظفى الحكومة على أساس أن دخولهم تأتى من الضرائب المفروضة على دخول أخرى).[١١١] وينبع التمييز الثانى من حقيقة أن خدمات العمل (وخدمات العوامل الطبيعية) التى تُشترى وتُستهلك بشكل مباشر من قِبَل الأسر مثل خدمات الخدم، والمعلمين، والأطباء تحتل وضعًا فى العملية الاقتصادية يختلف عن وضع خدمات العمل التى تُشترى و"تستهلك" من قِبَل المنشآت والتى ينبغى أن يتواصل أدائها فى business process. أما أن هذا التمييز لا يخلو من أهمية ما- رغم أن هذه الخدمات تصل طبعًا إلى مجال الاستهلاك فى نهاية المطاف وذلك فى صورة منتجات- فيعكسه جيدًا القول الشائع إن هذه الخدمات تُدفع من قِبَل رأسمال المنشآت، بينما تُدفع الخدمات الأولى من دخل أو إيراد الأسرة.[١١٢] فما أن يستلم الخادم أجره أو ما يعادله فى صورة سلع، فلا

---

(١١١) قارن المجادلات التى برزت فى وقتنا الحاضر، بالارتباط مع إحصاءات الدخل القومى، حول ما إذا كان ينبغى اعتبار الإدارة الحكومية كصناعة معينة شأنها فى ذلك شأن أى صناعة أخرى بحيث ينبغى ألا يكون هناك أى فارق من حيث التحليل بين راتب موظف حكومى وأجور عامل فى معمل لإنتاج السيارات، مثلاً.

(١١٢) ينبغى عدم خلط هذه الحالة، كما سيتبين بعد قليل، بحالة أفراد يعيشون على دخل مشتق بالمعنى المقصود فى التمييز الأول، كما هو شأن المتقاعدين.

تتبقى أى مشكلة أخرى. بينما حينما يستلم عامل المعمل أجره، تنشأ مشاكل أخرى عن بيع المنتوج الذى شارك فى إنتاجه، عن وجود فترات إبطاء lags، مخاطر risks، خصومات discounts، وما شابه ذلك من المشاكل التى تتعلق كلها بتحديد تلك الأجور ذاتها. وهكذا يتصل التمييز فعلاً ببنية العملية الاقتصادية ويفرض نفسه على الكاتب المحلل فى منعطفات عدة من طريقه(كما فى مسائل مذهب رصيد-الأجر مثلاً، انظر القسم الفرعى ٦ و، أدناه).

سيتضح أن هذين التمييزين مستقلان أحدهما عن الآخر بشكل كامل: فلكل منهما معناه بمعزل عن الآخر. وكان آ. سمث قد أورثهما معًا- مع كثير من الخلط- إلى كُتَّاب الفترة المدروسة. إذ شدد سمث كثيرًا فى الصفحة الأولى من مقدمته Introduction على"النسبة بين عدد المستخدمين فى العمل النافع useful labor وعدد المستخدمين في غير هذا العمل". ولضيق المجال، يتعين علىَّ أن أترك القارئ يقتنع بنفسه بأن هذه العبارة، بعد خلطها بمادة بعيدة عن الموضوع، تلمح فعلاً إلى تمييزنا الأول. إلا إن العبارة تفعل هذا بصورة ضبابية. وأنها، باستخدام التعبير الغامض: "نافع"، تفسح المجال لكل أنواع الخلط الذى شوّه المناقشة اللاحقة عن العمل الإنتاجى وغير الإنتاجى، رغم أن العبارة لا تظهر فى الكتاب الأول من Wealth of Nations. فهى تظهر فى الفصل الثالث من الكتاب الثانى حيث يطور سمث نظريته للتراكم بعد أن تأثرَ بالمذهب الفزيوقراطى. ولم يكن سمث بحاجة طبعًا إلى الفرضية الفزيوقراطية القائلة إن العمل المستخدم فى الزراعة يمثل العمل الإنتاجى الوحيد، مثلما لم يكن بحاجة إلى الفرضية "الميركنتيلية" التى تقول إن عمل صناعات التصدير هو العمل الإنتاجى الوحيد. ولكن سمث بعد أن سكب النبيذ الفزيوقراطى بعيدًا، احتفظ بالقنانى وملأها بنبيذ من صنعه: حيث عرّف العمل الإنتاجى بأنه"العمل الذى يضيف إلى شىء ما قيمة تفوق قيمته" (المرجع السابق، ص ٣١٤)، وأوردَ، كمثال، على ذلك حالة عمال المعمل الذين يعيشون، كما قال هو على سبيل التوضيح (المرجع السابق، ص٣١٦)، على "ذلك الجزء من المنتوج السنوى للأرض والعمل الذى يعوض رأس المال" (مع ربح)؛ وعرَّف العمل غير الإنتاجى بأنه العمل الذى لا يضيف قيمة (تبادلية) على أى شىء، وأخذ مثالاً على ذلك من عمل الخادم وعمل"بعض أكثر المراتب الاجتماعية احترامًا" مثل الإمبراطور"مع كل موظفى الخدمة المدنية والعسكرية ممن يخدمون تحت أمرته" والذين"يعالون بجزء من منتوج الصناعة السنوى مما

ينتجه أفراد آخرون". ثمة شيئان واضحان: إن سمث يُحكم سيطرته على تمييزنا الثانى؛ وهو يخلط بينه وبين الأول.

وكان ماركس أول من أبصر هذا بوضوح كامل حيث تبنى تمييزنا الثانى ومنح سمث الفضل الكبير فى كشف مثل هذا العنصر المهم كهذا من بنية المجتمع الرأسمالى، مشيرًا إلى أن هذه القطعة من التبصر فى عمل سمث كانت تتغطى باعتبارات اعتبرها ماركس غير ضرورية ولا ترتبط بهذا العمل قط فى جميع الأحوال.[١١٣] وبطبيعة الحال، فإن أحدًا لم يفتْه إدراك هذه الفكرة بشكل كامل- فمعظم الكُتّاب كانوا قد استفادوا منها بشكل ضمنى أو صريح عند تحليلهم للطلب على العمل. ولكن عند مناقشة التمييز بصورته هذه، فإنهم فقدوا الرؤية وكانوا يفكرون بالتمييز الأول بشكل ثابت. وليس هذا كل شىء. فقد رأينا أن هذا التمييز يمكن أن يكون ذا معنى أيضًا. ولكن الاقتصاديين، باستسلامهم لمفاهيم:"نافع" و "إنتاجى"؛ ركزوا على"قضايا" من قبيل تحديد أى من النشاطات كانت جديرة بهذه الألقاب المشرِّفة. فالمعلمون والموظفون المدنيون لم يحبوا أن يسمونهم "غير إنتاجيين" مع شعورهم- عن حق حينًا وعن غير حق حينًا آخر - إن هذه التسمية تحمل معنى مهينًا.[١١٤] وهكذا أصبحت هذه المناقشة العقيمة فقرة ثابتة فى كتب القرن التاسع عشر المدرسية، رغم الإدراك المتزايد بعدم جدواها، مما قاد إلى تصفيتها أخيرًا. ومن الممكن كتابة مجلد عن كل تشعبات هذه المناقشة والطاقات المبدعة الضائعة التى انخرطت فيها أحيانًا. ولكنها تفيد فى أمر واحد فحسب، وهو إظهار تعلق عقول الاقتصاديين بالكلمات وعجزهم عن تمييز قضية حقيقية من قضية مصطنعة.[١١٥] [كان ج. شومبيتر يريد كتابة هذا الاستطراد عن: العمل

---

(١١٣) وقد أحكم ماركس هذا بالتفصيل عند مناقشة مذهب سمث فى عمله: Theorien uber den Mehrwert. ومن زاويته، فإن التمييز الحاسم هو بين العمل" الذى ينتج القيمة الفائضة " والعمل الذى لا ينتج ذلك. ولكن التمييز بين العمل الذى تدفع أجوره من رأسمال المنشأة والعمل المدفوع من "الإيراد" هو التمييز المفضل. فالخادم قد يعمل ساعات أكثر مما يتجسد فى "قيمة" عمله الأمر الذى قد يجعله "مستغلا" شأنه شأن أى عامل مصنع. وهكذا قد يحصل صاحب عمل ذلك الخادم على فائض. وإذا واصلنا الحديث بلغة ماركسية، فالمسألة تكمن فى أن هذا الفائض ليس بحاجة لأن "يتحقق" realized فى أى سوق.

(١١٤) وكانت مثل هذه المشاعر تفرض نفسها فى كل مرة أيضًا يناقش فيها الاقتصاديون المعاصرون، لأغراض حسابات الدخل القومى، كيفية معالجة الرواتب الحكومية من الناحية النظرية.

(١١٥) تتضمن هذه المناقشة مناقشة أخرى مرتبطة بها عن مفاهيم الاستهلاك الإنتاجى وغير الإنتاجى يمكن توضيحها من خلال عبارة لسنيور (المرجع السابق، ص٥٧):"إذا كان يتعين على القاضى، الذى يقدم خدمة ضرورية لمنشأة معينة تكلفها 2,000 باوند سنويًا، إنفاق 4,000 باوند فى السنة،=

الإنتاجى وغير الإنتاجى بحروف صغيرة لتمكين القارئ المتوسط من تجاوزه بسهولة].

(ب) بنية رأس المال المادى(١١٦) عند مستواه الأكثر تجريدًا، فإن تحليل الاختيار الاقتصادى، الذى هو حقًا كل ما تعودنا على دراسته فى الشكل المحدد الذى تأخذه نظرية ما للقيمة، يمكن القيام به من خلال أشياء غير محددة تسمى "سلع" والتى ليس لها من سمات غير كونها مرغوبة ونادرة. ومع ذلك، فمن الضرورى بداهةً، لكى نتجاوز التعميمات الأكثر جفافًا أن نلتقط من رؤيتنا للواقع، قيودًا أخرى على الاختيار الاقتصادى كتلك التى تنبع من "معرفتنا التكنولوجية" know how، أو بلغة أقل عامية، تنبع من الحدود التى يضعها نمط تكنولوجى معين يسمح بإجراء بضع تحويلات فى رصيدنا الابتدائى من السلع، ولا يسمح بغيرها. كما ينبغى، فى جميع الأحوال، افتراض وجود حاجات معينة، نمط تكنولوجى معين، عوامل بيئية معينة كالأرض والمِلاك personnel نوعًا ونوعيةً، ورصيد معين stock من السلع المنتجَة. ولكن هذا غير كاف. فهذا الرصيد الابتدائى من السلع هو ركام غير متجانس وغير متبلور. بيد أن أجزاءه المختلفة تتكامل بعضها مع بعض بطريقة نفهمها حالاً بمجرد أن نسمع الكلمات: مبانى، ومعدات، ومواد أولية، وسلع استهلاكية. وينبغى أن تتوافر بعض هذه الأجزاء قبل أن نتمكن من العمل مع الأجزاء الأخرى؛ كما تفرض نفسها سياقات وفجوات مختلفة بين الأفعال الاقتصادية وتَحدُّ أكثر من اختياراتنا؛ وهى تفعل هذا بطرق تختلف كثيرًا بحسب بنية الرصيد الذى يجب علينا أن نعمل به.(١١٧) ونحن نعبّر

=فإن نصف استهلاكه إنتاجى، والنصف الآخر لا يعتبر إنتاجيًا". إن فكرة ان السلع والخدمات لا تغادر العملية الاقتصادية بشكل نهائى بمجرد أن تدخل نطاق الأسر التى تستهلكها، بل"تنتج" هناك الخدمات الإنتاجية لأعضاء هذه الأسر، تبرز من جديد وجديد. وقد تم تبنيها فى الوقت الحاضر من قِبَل ليونتيف Leontief حيث تعامَل الأسر فى نظامه كصناعة تستهلك بشكل إنتاجى شأنها فى ذلك شَأن الصناعات الأخرى.

(١١٦) سيجد بعض القراء صعوبة فى قراءة هذا القسم الفرعى الذى يحاول أن يفسر وجهة نظر غير تقليدية عن دور "رأس المال" المادى فى إطار منطق العملية الاقتصادية الذى يمكن اختصاره إلى العبارة التالية: من زاوية التحليل، فإن رأس المال يعنى مجموعة من القيود. وسوف يتوضح هذا تمامًا بعد قليل، وأعتقد أن القارئ سيكتسب بعض الفائدة من مواجهة الصعوبة الواردة فى هذا القسم الفرعى.

(١١٧) أطلق ارفنج فيشر Irving Fisher على رصيد stock (أو خزين) الثروة من جميع الأنواع الذى يتوفر فى لحظة ما من الزمن اسم رأس المال Capital (Nature of Capital and Income, 1906, p.52). وقد أوضح فيشر بصورة موفقة ان تعريفات معظم، إنْ لم يكن كل، كُتاب الفترة المدروسة=

عن هذا بالقول إن رصيد السلع الموجودة فى أى لحظة من الزمن هو كمية لها بنية معينة structured quantity أو كمية تبدى علاقات بنيوية فى حدود نفسها من شأنها أن تُشَكِّل المسار اللاحق للعملية الاقتصادية إلى حد ما. ومن الطبيعى لغرض النظرية البحتة، أن نفضل اختزال هذه الخصائص البنيوية إلى أقل وأعم ما يمكن من الخصائص بحيث نوازن على أحسن وجه ممكن بين مطرقة Scylla التمثيل الدقيق للواقع الذى يتعذر تحقيقه، وسندان Charybdis(*) البساطة التى لا تغنى ولا تسمن. وقد أدرك الاقتصاديون كل هذا طبعًا منذ عهد كانتيلون-كينيه حينما شرعَ بوضع النماذج بشكل علمى. وكنا فى الفصل السابق قد كونَّا لمحة بسيطة عن الطريقة التى أخذ بها كُتَّاب الفترة "الكلاسيكية"- بشكل متردد- أول خطوتين لتحليل الخصائص البنيوية للعملية الاقتصادية: حيث تمكنوا، فى الخطوة الأولى، من إدراك رأس المال "كمستلزم" للإنتاج requisite، وتمكنوا فى الخطوة الثانية من تبنى فكرة الفزيوقراط (كانتيلون-كينيه) بشأن "التسليفات"advances. والآن، ينبغى أن نهتم بما هو مهم من العناصر المتبقية من هذا التحليل التى تشكل ما يعرف عمومًا بنظرية رأس المال.

ليس ثمة داعٍ لأن يتخوف القارئ من أنه يتعين علينا أن نخوض فى مستنقع من السِجَال العقيم. وفى الواقع، فإن نظرية رأس المال تشتهر بهذا النوع من الأشياء الذى تتنافس فيه مع بضع حقول أخرى. فقد استمر الناس بطرح السؤال الخالى من المعنى: ماذا يُقصد برأس المال؟ وقد حاول البعض الإجابة على هذا بتأمل المعانى الأصلية للكلمات: caput, capitale, κεφάλαιον وما شابه ذلك. بل إن سنيور ذهب إلى حد القول إن"مصطلح "رأس المال" كان يُعرَّف بشكل مختلف جدًا، بحيث إن من المشكوك فيه أن يكون قد حصل على معنى عام (Outline, p. 59). وهذا صحيح بمعنى ما.(١١٨) ولكنه صحيح للأسباب التالية

=لرأس المال تلتقى عند هذا التعريف بالضبط وذلك بعد أن درس هذه التعريفات بعناية وتفصيل. ولن نتبنى نحن مفهوم فيشر هنا، ولكننا، بدلاً من ذلك، سوف نستعمل مصطلح سمث الممتاز Stock(رصيد أو خزين). فمن شأن هذا المصطلح أن يساعد على تسهيل تمييز رأس المال عن معانى أخرى مختلفة يأخذها المصطلح Capital دون أن نضيف عبارة:"وفق مفهومنا" فى كل مرة.

(*) between Scylla and Charybdis مثل يعنى بين نارين أو بين بديلين كلاهما خطر.

(١١٨) ويمكن للقراء المهتمين باستعمال الاقتصاديين لهذا المصطلح الرجوع إلى أرفنج فيشر (المرجع السابق، الفصل الرابع، الفقرة الثانية)، أو إلى الفصل الخاص بمفهوم رأس المال من المجلد الثانى من العمل الكبير لبوهم-باورك.

فحسب. أولاً: لقيام بعض الكُتّاب الفرديين بارتكاب أخطاء عند صياغة مفاهيمهم conceptualization غير مهمة نسبيًا، وهى أخطاء يمكن إهمالها حينما يكون مقصدهم التحليلى واضحًا إلى حد كافٍ؛ ثانيًا: لرغبة مبتدع الكثير من السجالات العقيمة بامتلاك مفهوم مركزى أو شاملٍ حول رأس المال- وهذه رغبة لا أشارك فيها؛ ثالثًا: بسبب وجود رغبة أقل مشروعية لدى كتاب كثيرين بتقريب مفهوم "رأس المال"، الذى هو مفيد فى تحليلهم، أما من جانب الأصول asset أو الجانب المدين liability side فى الميزانية الختامية لمنشأة ما من منشآت الأعمال؛ رابعًا: بسبب التبدل فى المواقع الذى يحدث من حين إلى آخر بين مفاهيم رأس المال المادى، من ناحية، والمفاهيم النقدية، من الناحية الأخرى - وهذا موضوع سوف يُناقش فى الهامش القادم. وفيما عدا هذا، فإن المسألة أبسط مما تبدو لأن هناك هدفاً تحليليًا أساسيًا واحدًا فقط قد حاول عمليًا كل الاقتصاديون الكبار أن يخدموه.

نظرًا إلى أن رأس المال كان يمثل مستلزمًا للإنتاج، فإنه يتألف من سلع.(١١٩) وعلاوة على ذلك، فهو رصيد stock من السلع، شأنه شأن رصيدنا الابتدائى. ولكنه بخلاف هذا الأخير لم يكن يشمل كل السلع الموجودة فى لحظة من الزمن. فقد فصلَ "الكلاسيك" مفهومهم لرأس المال عن هذه السلع، وذلك بعدم تضمين هذا المفهوم، أولاً: العوامل الطبيعية (ولكن ليس "التحسينات" improvements كشبكات تصريف المياه وأسوار الأراضى وما شابه ذلك)، وثانيًا: كل السلع الاستهلاكية باستثناء وسائل معيشة العمل الإنتاجى. لنتوقف هنا قليلاً لتوضيح هذا الأمر.

---

(١١٩) ولكن حتى الكُتّاب الذين كانوا إلى جانب مفهوم رأس المال المادى بكل قوة، كانوا ينجرفون إلى تخوم المفهوم النقدى أحيانًا. وكان ريكاردو و ج. س. ميل، من بين كتاب آخرين، يكتبون أحيانًا بعض الجمل التى لا يكون لها معنى إلا إذا كانت تشير إلى رأس المال النقدى. وقد لوحظ هذا بصورة انتقادية، لأول مرة كما اعتقد، من قبل تشيرنشيفسكى Tchernychevsky فى عمله (١٨٧٤) L economie politique jugee par la science - وهو تحليل بارع لعمل ميل Principles. كما انه يرد على نحو أوضح فى الدليل Manuel لأحد أتباع ميل وهو فاوست. وبالنسبة لميل، فإن رأس المال هو شيء "ينفق" على المواد الخام، ينتقل من يد إلى أخرى، يهاجر من صناعة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر بطريقة توحى وكأن ميل كان يفكر بميزانيات وليس بسلع. وبطبيعة الحال، يمكن أن يقال إنه يمكن التفكير بمبالغ النقود كأشياء تمثل سلع، كما يمكن أيضًا، وبخاصة فى إطار الجهاز النظرى السائد فى ذلك الوقت، اختزال العمليات النقدية إلى عمليات "حقيقية" real فى نهاية المطاف. ولكن هذه الاختزالات هى طرق مختصرة خطيرة فى أحسن الأحوال وتنطوى على إهمال آليات نقدية من شأنها أن تخلق مشاكل جوهرية كثيرة. وهكذا، فحتى إذا تيسرَ وصف أساسيات العملية الاقتصادية بمصطلحات حقيقية in real terms على نحو مقبول حقًا، فلم يزل من الضرورى أن نلاحظ، فى نظرية رأس المال كما فى الموضوعات الأخرى، أن محاولة "الكلاسيك" إجراء التحليل الأساسى بمصطلحات حقيقية فقط كانت خاطئة بصورة جدية.

أولاً: ينبغي أن نفهم أن تقسيم رصيد الثروة الموجودة فى لحظة ما من الزمن إلى كتلة من الأشياء التى هى رأس المال وكتلة من الأشياء لا تمثل رأس المال هو طريقة لوصف ما تمت تسميته أعلاه بنية عالم السلع أو العلاقات البنيوية فيما بين هذا العالم. والشيء الثانى الذى يلزم ملاحظته هو أن أثر استبعاد العوامل الطبيعية تمثلَ فى وضع عامل "أصلى" آخر للإنتاج original، إضافة إلى العمل، رغم عدم إدراك مضامين هذا الأمر من قِبَل كثير من الكتاب وبخاصة الريكارديين منهم. فهذا كان من شأنه حينذاك أن لا يُبقى لنا سوى خزين السلع المنتجَة. ثالثاً: بيد أن بنية كتلة هذه السلع المنتجَة كانت قد تم تحليلها من خلال إجراء تمييز تنازعته اثنتان من بين عدد غير محدود من الإمكانات.

فمن ناحية، إذا شئنا فصل ذلك الجزء الذى يشكل مستلزمًا للإنتاج requisite of production بالمعنى التكنولوجى، فإننا نصل إلى مفهوم الوسائل المنتجَة للإنتاج، أو إلى المنتجات الوسيطة وفق تسمية أنصار بوهم-باورك. ومع ذلك، فما كان يشكل أحد الخصائص البارزة للمخطط النظرى"للكلاسيك" الإنجليز وأتباعهم فى القارة هو أنهم فهموا مصطلح"مستلزم الإنتاج" بمعنى أوسع يشمل السلع الاستهلاكية التى تعيل العمل أثناء عملية الإنتاج. وليس ثمة سبب منطقى لعدم شمول السلع الاستهلاكية التى تعيل مُلاَّك الأرض أيضًا- وكان سنيور قد شمل حتى السلع التى تعيل الرأسماليين- أثناء هذه العملية. ولكن من الناحية الفعلية، فغالبًا ما كان يجرى استبعاد هذه السلع من قِبَل الريكارديين لأن مخططهم يمنعهم من معاملة الريع كعنصر تكلفة.

ومن الناحية الأخرى، إذا شئنا فصل ذلك الجزء من كتلة الثروة القائمة فى لحظة من الزمن والذى يُستخدَم فى العملية الإنتاجية business process أو يخدمها- أو الذى "يتوقع أن يدر ربحًا"، وفقًا لتعبير آ. سمث- فإننا نتجه إلى شمول، إضافة إلى المعمل والآلات والمعدات والمواد الخام و"وسائل معيشة العمل الإنتاجى"، بنود أخرى، وبخاصة البندين التاليين. يمثل البند الأول كتلة أخرى من السلع الاستهلاكية- تتداخل جزئيًا مع السلع الاستهلاكية المصنّفة كمستلزمات إنتاج- وهى كتلة من السلع الاستهلاكية ما تزال فى أيدى الصناعيين، وتجار الجملة، وتجار المفرد، بغض النظر عمَنْ سيشتريها (عمالاً كانوا أم رأسماليين). ويتمثل البند الثانى فى النقد الموجود فى اليد. ويتعذر أن ندرس مضامين هذا

التمييز هنا، رغم أنه لا يخلو من الأهمية. وكل ما يمكن قوله هو إن هذا التمييز ليس أكثر صحة أو خطأ من الآخر. فكلاهما يخدمان أغراضًا تحليلية مهمة؛ أى إن كليهما يصلحان لوصف جوانب مهمة من الواقع. ولكننا سنتمسك بالتمييز الأول ("مستلزم إنتاج" بالمعنى الأوسع) لأنه أكثر صلة بما أسميته آنفًا الغرض التحليلى الأساسى فى تلك الحقبة، وبخاصة بالنسبة للأعمال التى لخصها ج.س.ميل. ومن شأن ماركس أن يستحسن اختيارى. فماركس كان مع التمييز الأول كليًا. وإنه اعتبرَ إن التمييز الثانى غير قادر على تحقيق أى غرض سوى تصوير ظاهر الأمور كما تبدو للرأسمالى.

وما قيل أعلاه، باستثناء التفاصيل، يعيد تقديم الطريقة الفعلية التى " ركّبَ" بها structured آ. سمث ما دعاه "الرصيد العام لأى بلد أو مجتمع" عن طريق فصل رأس المال عن سواه (Wealth of Nations, Book ıı, ch. ı) وبتسمية مكوناته الرئيسة. ولا يحتل إلا أهمية قليلة أن سمث (ومالثوس) لم يُدخل السلعَ الأجرية wage goods أو وسائل معيشة العمل بشكل محدد. ذلك لأن سمث كان على الدوام يحاجج وكأنه يُدخلها بالفعل.(١٢٠) كما يساير مفهوم رأس المال، الموصوف أعلاه، صياغة معظم الكتاب الكبار إلى حد بعيد. فقد عرّف ريكاردو هذا المفهوم كما يلى: ذلك الجزء من ثروة بلد ما [الحروف المائلة لي] المستخدَم فى الإنتاج ويتألف من الغذاء، والملابس، والأدوات، والمواد الخام، والآلات.. الخ مما هو ضرورى بالنسبة للعمل لكى يؤدى دوره(Principles, ch. 5). وهذا التعريف لا يختلف جوهريًا عن تعريف سنيور: ذلك البند من الثروة الذى يمثل نتاج الجهد الإنسانى [قاصدًا، كما أوضح هو هذا فى سطوره التالية، "العمل، والامتناع، والطبيعة" أو، ببساطة، البند المنتَج من الثروة] المستخدم فى إنتاج أو توزيع الثروة.كما إن ذلك التعريف لا يختلف عن عبارة ج. س. ميل المؤثرة: "أن ما يقدمه رأس المال للإنتاج هو الملاذ، والحماية، والأدوات، والمواد التى يحتاجها العمل، وكذلك إطعام وإدامة العمال أثناء هذه العملية.. وأن كل الأشياء المخصصة

---

(١٢٠) انظر مثلاً: Wealth of Nations, p. 316 [Modern Library ed].. ولا تلزم ملاحظات إضافية حول تضمين سمث لفكرة "القدرات المكتسبة والنافعة لجميع أعضاء المجتمع"– وهذه سابقة أخذ بها على نطاق واسع: فقد أدخل روشر حتى "الفضيلة". ذلك لأن هذه ظلت غير فعالة قط inoperative. ومع ذلك، لنلاحظ تشابهها بفكرة "التحسينات التى تدخل على الأرض" التى ربما أوحت لمارشال بمفهومه: شبه–الريع quasi-rent.

لهذا الاستعمال هي رأسمال"(الكتاب الأول، الفصل الرابع، الفقرة الأولى).[١٢١] ولم يضف ماركس شيئًا إلى هذا المفهوم باستثناء أنه، تمشيًا مع مبدأ شمولية اقتصاده وسوسيولوجيته، قصرَ مصطلح رأس المال على تلك الأشياء منه التي يمتلكها الرأسماليون- بينما لا تُعَد نفس تلك الأشياء كرأسمال حينما تكون في يد العامل الذي يستخدمها.

ولكن "ما يؤديه رأس المال للإنتاج" يعني شيئين مختلفين إلى حد بعيد، وإن التمييز بين رأس المال الأجرى wage capital وباقي مكونات رأس المال- التي سنسميها رأس المال التكنولوجي technological capital- يعكس نفسه في الحال، وكذلك هو شأن المعامِل coefficient الذي يصف العلاقة بين الاثنين، الذي ينبغي أن يشكل بوضوح إحدى أهم سمات بنية رأس المال. ومع ذلك، فقد تُرك لماركس أن يوضح هذا التمييز حرفيًا، وأن يقدم هذا المعامل بصورة صريحة. فإذ رمزَ ماركس إلى ما أسميناه توًا رأس المال التكنولوجي برأس المال الثابت c، ورمزَ إلى ما أسميناه رأس المال الأجرى برأس المال المتغير v،[١٢٢] فإنه اختار أن يشير إلى معامل بنية رأس المال من خلال النسبة c/c+v التي أسماها: التركيب العضوي لرأس المال.[١٢٣] ولا ينبغي التقليل من شأن الميزة التي يتيحها تقديم مثل هذا المفهوم بصورة صريحة. ولكن الكُتاب، من ريكاردو إلى ج.س.ميل، لم تفُتهُم ملاحظة دور رأس المال الأجرى في إطار مجموع رأس المال. وهذا ما توضحه كثيرًا حقيقة إن رأس المال الأجرى يتطابق ليس فقط مع مفهوم رأس المال المتغير لدى ماركس، بل مع مفهوم مخصص الأجور "الكلاسيكي" أيضًا. وعلاوة على

---

(١٢١) يمكن بسهولة تصحيح التنازل اللفظي البحت لنظرية القيمة القائمة على العمل (وهو أمر سبق أن لاحظناه) الذي تتضمنه تلك الصياغة.

(١٢٢) وقد عبّر ماركس عن الاثنين من خلال العمل المتجسدembodied labour. ولكن ما دام مُعامله يشير إلى نقطة محددة من الزمن، فإن التعبير من خلال القيم النقدية يخدم ذلك على نحو جيد أيضًا. وتجدر ملاحظة أن كلا المؤشرين يحملان معنى كاملاً ويسمحان بشكل خاص بإجراء مقارنات من فترة إلى فترة أخرى في حالات التوازن التام فحسب. والسبب الذي يفسر استخدام ماركس لتلك المصطلحات (ولماذا لا نستطيع قبولها هنا) يتمثل في أن رأس المال التكنولوجي، في نظرية ماركس، ينقل إلى المنتوج قيمته فقط- أو إن قيمته المعبَّر عنها بالعمل المتجسد تبقى ثابتة في العملية الإنتاجية- بينما يتضخم، إذا صح التعبير، رأس المال الأجرى wage capital في هذه العملية بفضل ساعات العمل التي يضيفها العمال إلى العمل المتجسد فيه.

(١٢٣) ولذلك، فما دام البعد ساعة-عملٍ يظهر في كل من البسط والمقام بحيث يلغي أحدهما الآخر بالتالي، فإن هذا المُعامل يمثل عددًا بحتًا. ومع ذلك، ينبغي تذكر إن عناصر المُعامل هي قيم وليست كميات مادية.

ذلك، فقد استعمل ريكاردو وميل المفهوم الماركسى بصورة غير مقصودة أحيانًا: إذ كانا يقصدان رأس المال المتغير variable capital بينما كتبا بالفعل رأس المال الدائر circulating capital.[١٢٤]

وليست أقل وضوحًا ضرورة تحليل البنية الداخلية لرأس المال التكنولوجى. وهذه البنية كانت واضحة تمامًا للفزيوقراط الذين استبدل سمث فكرتهم عن التسليفات المختلفة avances بالتمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال الدائر Fixed and circulating capital. عرّفَ سمث الأول بأنه رأس المال الذى يستمد منه صاحبه الربح من خلال مواصلة (استعماله) كمبانى المعمل والآلات؛ كما أنه عرّف الثانى بأنه رأس المال الذى يستمد منه صاحبه الربح "بتنازله عنه" (تصريفه) مثل المواد الخام. وقد وجدَ ريكاردو إن هناك شيئًا مهمًا أعمق خلف التمييز الفطرى والشائع لدى سمث مما دعاه إلى أن ينحيه جانبًا.[١٢٥] لنحاول إذن إعادة بناء فكرته.

من الواضح أن اهتمام ريكاردو بمشاكل رأس المال الثابت يعود إلى حقيقة أن وجود هذا الأخير يجعل قيم المنتجات التبادلية تنحرف عن قانون كمية العمل إلا إذا، طبعًا، كانت كل فروع الصناعة تستخدم "النسبة نفسها من رأس المال الثابت والدائر". كما أدرك ريكاردو أيضًا، ودون صعوبة كما يبدو، الحقيقة الأخرى التى تفيد بأنه لكيلا يتعرض قانون كمية-العمل إلى الاضطراب، فإن رأس المال الثابت ينبغى أيضًا أن يكون له نفس العمر الإنتاجى durability فى كل مكان من الاقتصاد. ومع ذلك، أدرك ريكاردو أخيرًا شيئًا آخر وهو التشابه الموجود بين الأعمار المختلفة لرأس المال الثابت فى خطوط الإنتاج المختلفة والمعدلات المختلفة لدوران turnover الأنواع المختلفة من رأس المال الدائر مثل بذور المزارع وطحين الخباز. إذًا، فهو يطرح ثلاث حقائق مختلفة بوضوح لا يجمعها جامع مشترك لأول وهلة فيما عدا تعارضها كلها مع سريان قانون القيمة القائم

---

(١٢٤) وهكذا، فقد كتب ريكاردو فى الفقرة الرابعة من الفصل الأول من Principles، "فى صفقة واحدة يمكن استعمال رأسمال قليل كرأسمال دائر circulating capital، أى، [الحروف المائلة لى] لإعالة العمل.. ". ثمة أمثلة أخرى فى الفصل الحادى والثلاثين.

(١٢٥) انظر: Principles، الفصل الأول، القسم الرابع، الهامش الأول. وهذا الهامش - الذى يشير إلى أن التمييز بين رأس المال الثابت والدائر هو تمييز غير جوهرى- يبدو غريبًا نظرًا إلى أن كل محاجّة القسم الرابع تنصب على مشاكل رأس المال الثابت. ولكن إعادة بناء الفكرة ستبين أن ريكاردو لم يقصد سوى القول إن تمييز آ. سمث فشل فى إبراز النقطة الجوهرية المعنية.

على كمية العمل. وهنا أبصر ريكاردو، بضربة من النبوغ تقريبًا، أن الحقائق الثلاثة كلها كانت كذلك لنفس السبب، أو بعبارة أخرى، أنه أبصر فيها كلها العنصر الأساسى نفسه وهو الفارق الزمنى time distance بين الاستثمار وظهور سلع الاستهلاك المناظرة له.(١٢٦)

كان من السهل جدًا رؤية هذا العنصر فى حالة وجود اختلافات فى فترات الدوران turnover: فالقمح المستخدم كبذور، والقمح المحوّل إلى طحين يختلفان بشكل مباشر (من زاوية ريكاردو) وفق الفروقات الزمنية بين كل منهما وظهور الطحين وليس وفقًا لأى شئ آخر. ولكن لم يكن من السهل هكذا أن نرى الاختلاف، الذى يخلقه وجود سلع رأس المال الثابت وسلع رأس المال الثابت ذات الأعمار المختلفة durability بالنسبة لعملية الإنتاج وبالتالى للقيم، يحمل نفس الطبيعة من حيث إمكانية النظر إليه أيضًا كمسألة اختلافات فى هذه الفروقات الزمنية أو معدلات الدوران turnover. تأمل مثلاً، تمشيًا مع ريكاردو، ماكينة تم إنتاجها من قِبَل العمل وحده فى يوم واحد مثلاً. افترض أنها تستخدم لمدة عشر سنوات. وخلال السنوات العشر هذه، تشارك الماكينة أو العمل المتجسد فيها فى إنتاج السلع الاستهلاكية كما تفعل بالضبط المواد الخام أو المنتجات شبه الجاهزة. إن كل يوم من أيام الخدمة "المتجسدة" فى الماكينة– والتى أصبحت متوفرة كمتسلسلة محددة– يتصرف بطريقة مشابهة للبذور فى الأرض إلى أن تُستهَلك. وتمثل هذه المتسلسلة المحددة قيدًا على القرار أو الفعل الاقتصادى يشبه القيد على قرار المزارع الناجم عن وجوب الانتظار لحين نضوج البذور وتحولها إلى محصول. وهكذا، فليس هناك حقًا، على الأقل عند أرفع مستوى من التجريد، ثمة فارق جوهرى أو حد واضح بين رأس المال الثابت أو الدائر كما أوضح ريكاردو فى الهامش المشار إليه أعلاه. فلا يمثل كلاهما شيئًا سوى سلع استهلاكية غير مكتملة الصنع (عناصر منها)– منتجات وسيطة أو"ثروة غير مكتملة" كما أسماها تاوسك بعد ثمانين سنة من ذلك. أو يمكن "تحويل" كليهما إلى عمل مكتنز

(١٢٦) أسمى هذا ضربة من النبوغ دون إلزام نفسى بالضرورة بنظرية رأس المال التى تترتب على هذه الضربة. ولتوضيح قطعة مهمة جدًا من تاريخ المذاهب، فإنى امتنع كليًا عن النقد الموجه إلى هذه النقطة. ويمكن للبروفيسور نايت نفسه Knight الذى يرفض النظرية المعنية أن يقبل بعرضى لها مثلما يستطيع أن يفعل هذا البروفيسور ف. دبليو. تاوسك F. W. Taussig الذى جعلها نظرية خاصة به. وهنا، فالأمر الجوهرى هو رؤية العلاقة بين تحليل ريكاردو وتحليل بوهم–باورك، التى شدد عليها كل من نايت وتاوسك.

hoarded labour- وهو مصطلح جيمس ميل الذى يعكس مقصد ريكاردو إلى حد بعيد، والذى استخدمه فيكسل Wicksell بعد ثمانين سنة من بعد ميل أيضًا[١٢٧] - رغم إننا لا ينبغى أن ننسى أن الكتل المختلفة من العمل المكتنز الذى يتجسد فى السلع المختلفة يحمل مؤشرات مختلفة عن الفارق الزمنى أو مؤشرات عن المواضع فى السياقات الزمنية التى تعود إليها هذه السلع.

وهكذا، تمخض تحليل ريكاردو الأوّلى لرأس المال عن مفهوم زمنى لرأس المال التكنولوجى[١٢٨] حيث يرد الزمن باعتباره العنصر الذى يوحّد كل أشكاله المحددة. ويمكن للمتعاطفين مع نظرية القيمة القائمة على كمية العمل الادعاء، مع بعض الحق، أن ريكاردو كان قد أنقذ بهذا التحليل النظرية الأخيرة بجعلها تسرى (إلى حد ما على الأقل) على كميات عمل ذات مؤشرات زمنية مختلفة. كما يمكن للمؤمنين بنظرية رأس المال لدى بوهم-باورك أن يزعموا، مع بعض الحق أيضًا، أن ريكاردو قد حوَّل نظرية قيمة سيئة إلى نظرية جيدة لرأس المال. ومع ذلك، فإن ريكاردو يعتبر رائدًا لبوهم-باورك بقدر تعلق الأمر بهذه المجموعة من المشاكل. وهذا لا يعنى أن نظرية ريكاردو لرأس المال كانت نظرية كاملة أو أنه أبصر مضامين وهج نبوغه. فقد أهمل ريكاردو بشكل خاص المضامين قصيرة الأجل لنظريته.[١٢٩] ورغم أنه أيضًا درسَ حالات تحول رأس المال الدائر إلى رأسمال ثابت- حيث يمكن إيجاد الحالة الأهم منها فى الفصل On Machinery من عمله Principles- وتناول أحيانًا العلاقات المتنوعة للإحلال التى توجد فى إطار عالم رأس المال التكنولوجى - حيث يقدم "أثر ريكاردو" مثالاً على ذلك عند فحصه جيدًا - بيد أن ريكاردو، كما هو شأن معظم "الكلاسيك"، كان ميالاً جدًا لقبول السلاسل الزمنية كمعطيات تكنولوجية ولإهمال حقيقة إن الأعمار الإنتاجية durabilities، وبشكل عام العلاقات بين كميات من السلع الرأسمالية بأنواعها

---

(١٢٧) وبعبارة أدق، قال فيكسل: الخدمات المتراكمة saved-up services للعمل والأرض، وكان ينبغى أن يضيف خدمات التراكمات السابقة.

(١٢٨) لو أن الخط الفكرى، الذى لم يقدم ريكاردو له سوى كسرات، تمت متابعته إلى استنتاجاته المنطقية، لكان بوسعنا حتى أن نقول إن هذا التحليل كان يشمل رأس المال التكنولوجى زائدًا رأس المال الأجرى wage kapital؛ محوّلاً كل رأس المال المادى إلى رأسمال أجرى، أو بالأحرى إلى مخصص عام للكفاف. وترد هذه الفكرة بشكل أوضح حتى فى عمل جيمس ميل Elements. ومع ذلك، فإن تمييزها بشكل صريح الصريح يعود إلى جيفونس وبوهم-باورك، رغم أنها كانت ترد بشكل ضمنى فى أحد المعانى المختلفة لنظرية مخصص- الأجور.

(١٢٩) كالمعنى القائل إن رأس المال الثابت يتصرف كالأرض فى الأجل-القصير.

المختلفة وكذلك العلاقة بين رأس المال الأجرى wage capital ورأس المال غير الأجرى، هى متغيرات اقتصادية تعتمد على، وتتفاعل مع، معدلات الأجور، وكفاءة العمل، وسعر الفائدة، والعوامل الأخرى. ولكن هذا لا يمثل سوى طريقة أخرى لإعادة صياغة حقيقة أن نظرية ريكاردو لم تكن أكثر من مسودة أولية- وهذه حقيقة ينبغى تذكرها دائمًا سواء حينما ننتقد عمله أو حينما ندافع عنه.

(ج) **مساهمات سنيور** يجدر بنا أن نلاحظ واقعتين من أكثر الوقائع غرابة. فمن ناحية، أدرك سنيور أن ريكاردو استعمل مصطلحى "رأس المال الثابت والدائر" بغير معناهما لدى سمث (Outline, pp. 62-63). ولكن فات عليه تمامًا إدراك المعنى الحقيقى لتحليل ريكاردو لرأس المال بحيث أنه لم يجد فى ذلك الاختلاف سوى استعمال غير مألوف للمصطلحات ينبغى توبيخ ريكاردو عليه. ومن ناحية أخرى، فرغم فشل سنيور فى فهم تحليل ريكاردو، بيد أنه حمله أبعد بالفعل فى اتجاهين مما يعطينا مثالاً ممتازًا على وعورة الطريق التى نمضى عليها متعثرين.

أولاً، هناك مُسلَّمة سنيور الثالثة أو فرضيته الأولية التى تبدو على النحو التالى: "يمكن زيادة قوى العمل، وقوى الأدوات الأخرى التى تنتج الثروة، دون حدود بواسطة استعمال منتجاتها كوسائل لإنتاج إضافى". وهذه الفرضية، التى ربما استُمِدَّت من راى، تطوّر نظرية ريكاردو بإضافة قوى"الأدوات الأخرى التى تنتج الثروة" إلى قوى العمل. ولكنها تضيف شيئًا آخر يقع خارج نطاق تحليل ريكاردو كليًا. فلدى ريكاردو، يتسبب عنصر الوقت فى جعل القيم تنحرف عن قانون كمية-العمل بكبح عرض منتجات رءوس الأموال التى تكمل دورتها turn over بمعدل أبطأ من غيرها: فالرأسمالى الذى تأخذ منتجاته وقتًا أطول للوصول إلى أسواقها "ينبغى" ببساطة تعويضه عن هذا الوضع غير الملائم. ولكن بالنسبة لسنيور، فإن القيمة الأعلى لمثل هذه المنتجات تنطوى على أكثر من مجرد حقيقة، إنْ كانت حقيقة أصلاً، أن ال ١٠٠ باوند من الربح التى تتحقق فى كل سنة ثانية لا تساوى اقتصاديًا ال ٥٠ باوند من الربح التى تتحقق فى كل سنة. فالربح من مشروع استثمارى يمتد لسنتين سيكون أكثر من ضعف الربح من مشروعين استثماريين متتاليين يمتد كل واحد منهما لسنة واحدة ويحملان الكمية نفسها من العمل (مثلاً)، ذلك لأن "القوة" الإنتاجية productive power لذلك العمل، وبالتالى للمنتجات،

تزداد عند استعمال منتوج السنة الأولى "كوسيلة لإنتاج إضافى" فى السنة الثانية. وهنا، بحسب ريكاردو، لا يمكن أن تزداد قيمة المنتوج الحقيقية لمجرد أن الكمية نفسها من العمل تنتج كمية من المنتوج فى مشروع من سنتين أكبر مما يمكن أن ينتجه مشروعان متعاقبان عمر كل واحد منهما سنة واحدة. ولكن القيمة يمكن أن تفعل هذا لدى سنيور.(١٣٠) وهذا يضفى وجهًا جديدًا كليًا على الموضوع ويؤشر مباشرة باتجاه بوهم- باورك الذى، بالمناسبة، لم يفهم سنيور بأكثر مما فهم هذا الأخير ريكاردو، ولكنه، مع ذلك، واصلَ تحليل سنيور مثلما واصلَ سنيور تحليل ريكاردو بالضبط. والعلاقة بين سنيور وبوهم-باورك من هذه الناحية تبرز بشكل خاص حينما نلاحظ أن استعمال منتوج معين كوسيلة لإنتاج إضافى هو أيضًا بمثابة استعمال لهذا المنتوج بطريقة"غير مباشرة" roundabout. والفارق الرئيسى هو إن سنيور يشير فقط إلى أن القوة الإنتاجية للعمل تزداد "دون حدود" indefinitely عند استعمالها بتلك الطريقة؛ بينما أضاف بوهم-باورك فرضية مفادها إنْ معدل هذه الزيادة ينخفض كلما زاد "طول" العملية الإنتاجية.

ثانيًا: هناك نظرية سنيور لرأس المال القائمة على الامتناع abstinence. ومع أن اسم سنيور يرتبط مع هذه المساهمة بشكل رئيسى، إلا إنها، كعمل تحليلى، أقل أهمية بالفعل من المساهمة التى نوقشت توًا (استعمال منتوج معين كوسيلة لإنتاج إضافى). ومن الملائم تمييز معنيين مختلفين للامتناع لدى سنيور. فإذا اخترنا، لأسباب جيدة أم سيئة، تحليل بنية رأس المال التكنولوجى من خلال ما أسميناه المؤشرات الزمنية time indices للعناصر المكونِّة لتلك البنية، فإن الجانب الذى نود التشديد عليه هو أن هذه العناصر (أى السلع الرأسمالية المختلفة) تمتلك معدلات دوران مختلفة turnover أو أن منتجاتها تصبح متوفرة أو "ناضجة" بعد فترات زمنية مختلفة، الأمر الذى يدخل ضمن قائمة تكاليف الإنتاج بشكل أو بآخر. وحينما نقصد هذا الجانب، فمن الأفضل استعمال مصطلح"الانتظار" Waiting الذى اقترحه ماك فإن Mc Vane فيما بعد وتبناه مارشال. ومن ناحية أخرى، فإذا تبنينا النظرية القائلة إن رأس المال التكنولوجى هو نتاج "لتحويل الإيراد لشىء آخر يتوقع أن يدر إيرادًا فى المستقبل، ولكنه، لكى يؤدى هذا الغرض، يجب أن يُسحب

(١٣٠) لا تنشأ أى صعوبة عن حقيقة أن قيمة كمية أكبر من المنتوج الناجم عن عملية تمتد لسنتين لا تتطلب أن يكون لها قيمة أكبر من الكمية الأصغر الناجمة عن عمليتين متعاقبتين تمتد كل واحدة منهما لمدة سنة واحدة. ذلك لأن مشروع السنتين لن يستخدم فى تلك الحالة.

من مجال الإيراد بشكل نهائى، فمن الأفضل عندئذ استعمال مصطلح الامتناع Abstinence. وفى هذه الحالة، فإننا نحتفظ بالمصطلح لاستعماله للإشارة إلى التكلفة النفسية للادخار أو، إذا أبقينا الادخار قريبًا جدًا من الاستثمار، للسلع الرأسمالية التى تستثمر فيها الادخارات السابقة. وعندئذ تصبح هذه "التكلفة النفسية" رديفة للتكلفة النفسية للعمل التى أخذت لاحقًا اسم مشقة العمل disutility. وإذا تقدمنا خطوة أبعد، نستطيع أن نصنع من الامتناع نفسه- بدلاً من الادخار أو من السلع الرأسمالية الناتجة عنه- عاملاً للإنتاج.(١٣١) وهذا هو المعنى الذى فُهم به الامتناع لدى سنيور بشكل عام، وهو المعنى الذى سيتم الأخذ به فى هذا الكتاب، مع أن تعريف سنيور نفسه يبين أنه كان يقصد أيضًا تضمين مفهومه ما أسميناه بالانتظار.(١٣٢)

إن إدراك المراد بمصطلح "الامتناع" -بمعناه المحدد- هو أمر قديم قدم دور الادخار طبعًا. وإن مفهوم آ. سمث للتوفير parsimony أو frugality لا يعنى شيئًا غير ذلك. ومن الناحية العملية، فقد اهتم بهذا المصطلح بشكل أو بآخر كل الكُتّاب الذين كتبوا بعد عام ١٧٧٦، رغم أن الجميع لم يكونوا مستعدين لأن ينسبوا إليه كل شىء مما ادعاه سمث بشأنه. كما إنه دَخل المخططات النظرية للكتاب المعادين لدور الادخار anti-savers مثل لاودردال ومالثوس. أما ريكاردو، فمخططه يعالج الانتظار أكثر مما يعالج الامتناع، ولكن هذا المخطط يتطلب فى جميع الأحوال، كما يبين عرضنا، ملحقًا لتوضيح المفاهيم على غرار شرحنا هذا. ومع ذلك، فقد تم من الناحية الفعلية إثبات المفهوم أساسًا من قِبَل ريد Read، وبخاصة من قِبَل سكروب Scrope. ويماثل ما قدّمه الأخير، من هذه الناحية، إلى سنيور ما قدمه راى Rae بالنسبة للمُسلَّمة الخاصة بزيادة القوى الإنتاجية للعوامل باستخدام منتوجها فى إنتاج إضافى. وبعيدًا عن التفكير بمدى أصالة سنيور الذاتية،

---

(١٣١) لا يهم كثيرًا أن نسمى عامل الإنتاج هذا "أوليًا" primary أم "ثانويًا" secondary. وقد أختار سنيور التسمية الثانية ولكن الاتجاهات اللاحقة فضّلت التسمية الأولى.

(١٣٢) كان سنيور قد عرّف الامتناع بأنه "سلوك الفرد الذى يفضل الامتناع عن الاستعمال غير الإنتاجى لما يستطيع الحصول عليه أو يفضل عن قصد إنتاج ما هو أبعد من الأشياء الآنية (Outline, p. 54). ويشير المعنى الأول وحده إلى الادخار أو تحويل إيراد ما إلى رأسمال، وهو يمثل الامتناع stricto sensu (بمعناه المحدد)؛ ويعنى الثانى مجرد إعادة ترتيب ضمن بنية رأس المال، وهو يمثل ما يراد بالانتظار. وكان سنيور يدرك بصورة واضحة هذا التمييز الذى لا تؤثر على صحته إمكانية تحويل أحد المعنيين إلى الآخر بواسطة صياغات ملائمة.

فمن المهم ملاحظة أن سنيور لم يفعل أكثر من أنه دفعَ اتجاهًا مذهبيًا قائمًا نحو الصدارة. ونظرًا لتبنى تحليل مفهوم الامتناع من قِبَل ج. س.ميل وكيرنس Cairnce، ومارشال إلى حد ما، فقد أصبحت له مكانة راسخة فى الاقتصاد الإنجليزى، رغم أنه لم ينعم بمثلها فى أى بلد آخر قط. وليس من الصعب تخمين السبب الذى يدفع إلى البحث عن رأس الرمح فى الهجوم على هذا التحليل فى كتابات ماركس ولاسال اللذين لم يجدا فى كلمة "امتناع" سوى إمكانات للتبرير والدفاع، ولكن من الملائم أكثر تناول هذا الموضوع تحت عنوان الأرباح فيما بعد.

(د) الفرضيات الأساسية حول رأس المال لدى ج. س. ميل يمكننا أن نقدم بصورة ملائمة بضع نقاط إضافية عن نظرية رأس المال "الكلاسيكية". كما يمكن إعادة صياغة نقاط أخرى على سبيل التعليق على "الفرضيات المتعلقة برأس المال" propositions respecting capital وهى فرضيات أربع متصلة ببعضها طرحها ج. س. ميل فى الفصل الخامس من الكتاب الأول من عمله Principles.[١٣٣]

"تتمثل الفرضية الأولى من هذه الفرضيات فى أن الصناعة تتحدد برأس المال"، رغم أن الصناعة، طبعًا، لا تتطور نحو هذا الحد دائمًا. وعلى أية حال، فإن التشغيل الكامل للعمل لا يتحدد بهذا الشكل نظرًا إلى أنه يتأثر ب "الإيراد" أيضًا. وقد أعتقد ج. س. ميل عن خطأ إن تحدّد "الصناعة" برأس المال[١٣٤] يتضمن "أن كل زيادة فى رأس المال... قابلة لإعطاء تشغيل إضافى فى الصناعة؛ ودون حد معين" without any assignable limit (الفقرة الثالثة). ومن الممكن بيان صحة هذه الفرضية عند صياغتها بعناية (وعند التشديد بصورة صحيحة على كلمة: "قابلة")، وأن استعمال الفرضية ضد آراء مالثوس، وتشالميرس،

(١٣٣) لا يخلو هذا الفصل من الجمال المنطقى رغم الهفوات والعيوب والصياغات غير المحكمة التى تشوهه، والقارئ الذى يعرف كيف يتدارك هذه النواقص، سوف يتأثر بطابعه المتناغم.

(١٣٤) فى نهاية القسم الأول من هذا الفصل، يستعمل ميل هذه الفرضية لمواجهة ما اعتبره هو مغالطة شائعة حول آثار تعرفة الحماية. ونلفت انتباه القارئ إلى هذا المزيج الغريب من الحقيقة والخطأ، الذى يشهد بصورة ممتازة على وضع يتكرر مرارًا فى المحاجّات الاقتصادية: حيث يجرى استعمال حقيقة مؤكدة بطريقة غير مشروعة للوصول إلى استنتاج ينبغى أن يكون خاطئًا ولكنه، مع ذلك، ليس خاطئًا (كليًا) لأن من الممكن استحضار عناصر من الحقيقة غريبة على منطق المحاجّة بهدف إثباتها. ولا يسمح المجال بإيضاح هذا الأمر بصورة تامة مع الأسف. إن ميل لم يكن مخادعًا. ولكن العبارة تشخص خدعة معروفة، أى، خدعة تجعل الاستنتاج المهم سياسيًا ينتج ظاهريًا عن حقيقة واضحة بحيث يوضع الخصم السياسى بصورة خبيثة فى موقف لا يُفترَض أن يتخذه سوى الأحمق تمامًا.

وسيسموندى[١٣٥] – الذى شدد على أن "الثروة" تتحدد فى أى لحظة ليس فقط بالقوة الإنتاجية ولكن أيضًا بقدرة النظام الاستهلاكية – مشروع تمامًا. إلا إن هـذا كـان ينبغى أن يُصـاغ كفرضـية إضـافية– ويمكـن أن نسـميها موضـوعة عـدم التوقف Theorem of Hitchlessness– لأنها لا تنتج عن فرضية كون رأس المال يحدد الصناعة، ولأن محاجّة ميل ضد هؤلاء الكُتّاب الثلاثة، رغم نجاحها إلى الحد الذى بلغته، ظلت بعيدة عن إثبات هذه الموضوعة. وعلاوة على ذلك، فالموضوعة لا تكتسب أهميتها إلا حينما توضع بصورة تسرى فيها علـى كـل رأس المـال: التكنولوجى والأجرى. ولكن ميل يقصرها على هذا الأخير فقط بحيث إن الفرضية التى أراد الدفاع عنها تتحول إلى ما يلى وحسب: "إن الحصة المخصصة لإعـالتهم [العمال] يمكن (بافتراض عدم حدوث تغير فى أى شىء آخر) أن تزداد بشكل غير محدود، دون أن يؤدى هذا إلى استحالة تشغيلهم[١٣٦] وهذا يشكل أما فكرة مبتذلة أو خاطئة. ومن المهم جدًا أن نسأل لماذا كان عليه أن يبتر بهذا الشكل موضوعة لـم تكن تتجاوز نطاق رؤيته بالتأكيد.[١٣٧] لا يمكن الإجابـة بـالقول إن رأس المـال التكنولوجى يتألف فى الأجل القصير من سلع محـددة specific تعتبـر أنواعهـا وكمياتها من المعطيات. ذلك لأن ميل لم يستهدف أن يكتب بحثًا حول تحليل الأجل القصير. على العكس، فالجواب يبدو كما يلى: بينما لم يغفل ميل طبعًا عن حقيقـة أن العلاقة بين رأس المال التكنولوجى ورأس المال الأجرى هى علاقة متغيرة، بيد أنه كان يميل بصورة مبدئية – أى حينما يناقش قضـايا تتعلـق بمبـدأ أساسـى– لافتراض هذه العلاقة، ربما كعلاقة ثابتة تكنولوجيًا، ولإهمال إمكانية الإحلال بـين الاثنين التى يندر أن أدرك بوضوح طبيعتهـا وأهميتهـا، رغـم تشـديد بـارتون ولونجفيلد عليها. وهذا يبين لماذا وجدَ ميل إن من السهل (كما فعل ريكـاردو) أن

---

(١٣٥) لقد أخفق ميل فى إضافة اسم بارتون Barton

(١٣٦) فى نفس الفقرة، وعن غير قصد، استعمل ميل مفهومًا غير مـادى لـرأس المـال حينمـا تحـدث عن"الجزء " الآخر من رأس المال، الثابت fixed فى الماكينات والمبانى وما شابه ذلـك. وبحسـب تعريفه الخاص، فإن رأس المال الذى هو ثابت فى الماكينات بدلاً من أن يتجسد consisting in فـى الماكينات لا يمكن أن يكون رأسمالاً.

(١٣٧) ينبغى أن تؤخذ هذه الموضوعة بمعنى أنه لا توجد فى الاتجاه طويـل–الأمـد (أى، عنـد إهمـال الاضطرابات المؤقتة) حدود واضحة لفرص الاستثمار عند تخفيض أسعار الفائدة بصورة ملائمـة، ربما باستثناء الحدود المؤسسية. وقد أنكـر لاودردال، ومـالتوس، وشـتورخ، وآخـرون، هـذه الموضوعة، ولكن ميل قبلها طبعًا ولم يجد سببًا لكيلا يصوغها حرفيًا، خاصة وأن جيمس ميل كـان قد أشار إليها أصلاً.

يتبع المثال الذى أرساه سمث والتحدث عن "حصة من رأس المال" أو عن رصيد "مخصص لإعالة العمل" أى للحديث عن رصيد مخصص للأجر a wage fund. وهكذا نلاحظ أن أحد أهم جوانب ما يسمى بنظرية مخصص الأجر، أى الفرضية الضمنية أو، على الأقل، الإيحاء القائل إن هذه المخصص هو من قبيل المعطيات ولا يستند إلا على منهج بدائى.(١٣٨)

ونتقدم خطوة أخرى للأمام باتجاه فهم نظرية مخصص الأجور حينما نتأمل "موضوعة ميل الأساسية الثانية حول رأس المال [التى] ترتبط بالمصدر الذى ينبع منه رأس المال"، وتجعل من رأس المال "نتاجًا للادخار"(الفقرة الرابعة): فزيادة رأس المال تتم بتحويل الإيراد إلى رأسمال. ومما سبق (الفصل الخامس، القسم السادس، أعلاه) نعلم أن مخطط "الكلاسيك"للتطور الاقتصادى كان يعيبه المبالغة فى أهمية مجرد زيادة البنود التى تكوِّن رأس المال والمبالغة فى دور الادخارات (الاختيارية) فى تحقيق هذه الزيادة. كما إن "الكلاسيك"، لحرصهم على التشديد على المعانى الأساسية للآليات الاقتصادية، كانوا ميالين جدًا لتقريب قرارات الادخار وقرارات الاستثمار من بعضها بعضًا. فرغم عدم المطابقة بصورة تامة بين هذه القرارات قط،(١٣٩) بيد أنها تميل إلى أن تذوب فى بعضها بعضًا باتجاه استبعاد كل ما يمكن أن يقع بينهما(١٤٠) إلى حد الاعتقاد بأن الادخار يُثرى بصورة مطلقة والإنفاق يُفقر بصورة مطلقة الأفراد والدول معًا. وكما فعل ساى، فقد أعاد ميل التشديد على كل هذا؛ وبعبارة أخرى، أعاد ميل التشديد- وبتأكيد إضافى حتى- على نظرية تورجو- سمث لتكوين رأس المال.(١٤١)

---

(١٣٨) ولكن ليس صحيحًا أن رفض ميل لمحاجّة مالثوس يعتمد على هذا أو على أى جزء من مذهب من مخصص الأجور، كما أعتقد اللورد كينز على ما يبدو (General Theory, 364).

(١٣٩) إن ما يمكن القول أنهم طابقوه بالفعل ربما هو (جدول) الادخارات و (جدول) الأرصدة القابلة للإقراض: فما كان يُدخر، كان ipso facto (بمقتضى هذا الفعل ذاته) يتوفر للاستثمار الحقيقى إمّا فى أعمال المدخر أو فى أعمال فرد آخر باستثناء فترات الكساد العميق؛ فبالنسبة لهم، لم يكن هناك من مصدر آخر للأرصدة القابلة للإقراض سوى الادخار- فالنقود التى يخلقها الائتمان المصرفى لا تؤخذ بنظر الاعتبار قط حينما يجرى الحديث عن المبادئ الأساسية.

(١٤٠) وفى هذه النقطة، شاطر مالثوس كليًا الرأى السائد. انظر مثلاً تعبيره:"إن التوفير أو [الحروف المائلة لى] تحويل الإيراد إلى رأسمال ..." (Principles, p. 369n).

(١٤١) ومع ذلك، ينبغى أن يؤخذ هذا cum grano salis (بحذر). إذ يعترف ميل بشكل صريح (الفقرة الثانية) بوجود أفراد كثيرين تتم إعالتهم بواسطة رأس المال (وليس بواسطة عائد رأس المال) وهم لا ينتجون أى شىء، وأن هناك شيئًا ما من قبيل الاستهلاك غير الإنتاجى لدى العمال الإنتاجيين. فإذا كان الادخار يمول رأس المال الذى يتحول إلى استهلاك غير إنتاجى، فلا يمكن الاعتقاد دون=

ولكن كيف أصبح ميل فيما بعد قادرًا على الاعتقاد (كما فعلَ هو بوضوح)- وبشكل منسجم أيضًا مع التقليد السائد- أن الادخار، والادخار فحسب، يُزيد بشكل ثابت ليس رأس المال الكلى فقط، بل رأس المال الأجرى أيضًا: مخصص الأجور "دون حد معين"؟ لا تبرز أى صعوبة حالاً لأن رأس المال الثابت، الذى يُخصَص لإنتاجه عمل يُدفَع له من الإضافة الجديدة فى الادخارات، يجب أن يُنتَج أولاً. وإذا افترضنا أن أفعال الاستثمار تتبع بصورة وثيقة قرار الادخار، فمن الصحيح حقًا القول، عند الجولة الأولى من الدورة، إن الطلب على الخدمات الإنتاجية - ولنسلّم بأن هذه الخدمات تتحول إلى خدمات عمل فحسب- يزدد حالاً بمقدار كل الإضافة الجديدة فى الادخارات. أى أن مخصص الأجور يزداد لكى يعطى للعمال، بحدود هذا المقدار،" إمَّا شغلاً إضافيًا أو [زيادة فى معدلات الأجر تضاهي] تعويضًا إضافيًا"(١٤٢) مما يعنى أما تحقيق ناتج كلى أكبر، إذا لم يكن العمال المعنيون قد تم تشغيلهم من قبل، أو حصول العمل على حصة أكبر فى نفس "الناتج الكلى" حينما يتوجبُ سحبهم من استخدامات أخرى. ولكن بقدر ما ينتج عن هذا التشغيل رأسمال تكنولوجى جديد، فقد تبدو الأشياء على نحو آخر بصورة واضحة بعد أن تكون كل التعديلات adjustments قد تحققت. وقد يواجهنا "تكوين عضوى لرأسمال" مختلف بل وحتى احتمال هبوط مطلق فى رأس المال المتغير أو مخصص الأجور. وإذا استبعدنا، مرة أخرى، احتمال أن ميل كان يفكر بالآثار قصيرة-الأجل فقط، فإننا نلجأ ثانيةً إلى التفسير المُقدَّم من قبل: فكما فعل كل القادة "الكلاسيك"، تعاملَ ميل مع العلاقة بين رأس المال التكنولوجى ورأس المال الأجرى كشىء معطى بحيث أن الادخار يمكن أن يقوم بزيادتهما معًا بالنسبة نفسها من حيث النتيجة النهائية. وإذا كان الأمر كذلك،(١٤٣) فعندئذ، وعندئذ فقط، يمكننا أن نتحدث عن مخصصٍ للأجور بأى معنى ممكن ما عدا أن يتحدد مجموع مدخولات الأجر على نحو فريد

=تحفظ أنه "يثرى" المجتمع أو أنه، بخصوص ذلك الأمر، مرادف تقريبًا للإنفاق فى إعالة ومساعدة العمل الإنتاجى.

(١٤٢) بحسب ما أوضحه ميل نفسه، فإن هذا عمومًا يعنى استخدامًا غير إنتاجى لجزء من الادخارات الجديدة؛ انظر الهامش القادم.

(١٤٣) إن الأمر لا يمكن كذلك قط إذا شئنا الدقة. ذلك لأن الادخارات، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، تؤثر على سعر الفائدة وإن سعر الفائدة ينبغى أن يؤثر على معدل دوران turnover رأس المال، أى العلاقة بين رأس المال التكنولوجى ومخصص الأجور إضافة إلى تأثيره على بنية الأول، مع وجود حالات نادرة يتوقع فيها أن تتحدد معدلات الدوران حصرًا بالضرورة التكنولوجية فعلاً كالفترة التى ينبغى أن تنقضى بين البذر والحصاد.

فى ظل الشروط نفسها كما تتحـدد أى كميـة اقتصـادية أخـرى، مثـل المبلـغ "المخصص" لشراء سيارات. أما موضوع إحلال الآلات محل العمـال، فلـم يـتم إهماله طبعًا. ولكن إذا استثنينا معالجة ماركس، فإنه كان يُعالَج كحالة خاصة تقـع فى حجيرة منفصلة ولم يُستوعَب قط ضمن كيان النظرية بشكل عضوى. وعندئـذ، وعندئذ فقط- أى بفضل فرضية معينة فرضتها على"الكلاسيك" بدائيـة مـنهجهم - أصبح من الصحيح ان "الطلب على العمل"، بمعنى الطلب على العمل "الإنتـاجى" تمييزًا له عن العمل الذى تُدفَع أجوره من الإيراد، أو الوسائل المخصصة لإعالـة عمل كهذا، فى ظل مستوى معين معطى من الإنتاجية الاجتماعيـة، لا يمكـن أن يزداد أو ينخفض إلا عبر الادخار أو عدم الادخار dissaving[١٤٤] الـذى أصـبح يرادف فعلاً "تخصيص" وسائل أكثر أو أقل لهذا الغرض. أو، إذا وضـعنا الأمـر بطريقة أخرى، ان مخصص الأجور هو رصيد أو مجمـوع sui generis (قـائم بذاته) لأن حجمه وتغيراته تتحددان بسـبب sui generis (فريـد) تقريبًـا وهـو الادخارات الماضية والحالية؛ وأن تأثير كل الأشياء الأخرى عليه إنما يتحقق مـن خلال معدل الادخارات فحسب.

وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع "الكلاسيك" أن ينكروا أن معـدل الادخـارات نفسه وبالتالى مدفوعات الأجر الكلية تتحدد بعوامل كثيرة أخـرى يتـأثر بعضـها بدورها بمعدل الادخارات. وإضافة إلى ذلك، ليس من شأنهم أن ينكروا أن أنـواع وكميات السلع التى يحصل عليها العمال بالفعل تعتمد على ظروف كثيرة أخرى لا تتحدد بمعدل الادخارات فحسب. ولكنهم يمكن أن يجيبوا بأن هذه العوامل، كمعـدل الربح، تؤثر على مخصص الأجر مرة واحدة فقط at one remove بحيـث يبقـى مذهبهم ساريًا من الناحية الأساسية؛ وأن الظروف التى تؤثر بشكل مباشـر علـى السلع التى يحصل عليها العمال مثل مستوى الإنتاجية الاجتماعيـة كـان قـد تـم افتراضها ببساطة. ومع ذلك، سيلاحظ القارئ طبعًا أن هذا القول ليس مـن شـأنه سوى تعذيب الخصم. فمن الممكن دائمًا أنْ نقول طبعًا:"عند افتراض أ، ب، ج، ... فإن ص تعتمد على س" - وهذه ممارسة أنعشـها الاقتصـاد الكينـزى وعمّـدها البروفيسور ليونتيف Leontiev باسم "المحاجّة الضـمنية" Implicit Reasoning. فالتبسيط يمكن أن يرقى إلى رسم كاريكاتورى. والرسم الكاريكـاتورى يمكـن أن

(١٤٤) لن أكرر ثانيةً الفرضيات الأخرى التى ينبغى تطويرها بعد أن ورد ذكرها من قبل.

يكون متحيزًا أيديولوجيًا، ولو ليس ثمة سبب يدعو للشك بوجود هذا التحيز لدى ميل.

أما فرضية ميل الثالثة، فلا ينبغى أن تؤخرنا. فهى تفيد أن الادخار لا يقلل من الاستهلاك. ويتابع ميل تقليد تورجو – سمث هنا أيضًا؛ بل أنه يفعل ذلك بتشديد اكثر: فالمدِّخر يدخر ويسلّم ما كان يمكن أن يستهلَك أو ما يعادله إلى عامل إنتاجى بحيث أن ما يُدخر يُنفق على السلع الاستهلاكية بالسرعة نفسها تمامًا [الحروف المائلة لى؛ وكان سمث قد ذهب إلى أقل من هذا بقليل– ج. شومبيتر] التى يُنفق بها ما لا يتم ادخاره.(١٤٥) ولكن "موضوعة ميل الرابعة حول رأس المال" تستدعى بعض التعليق. فهى تشير إلى: إن"الطلب على السلع لا يمثل طلبًا على العمل" (الفقرة التاسعة). أولاً: دعونا نستبعد معنى ظاهريًا يمكن أن يُنسب إلى هذه الفرضية. وبطبيعة الحال، فإن الطلب المشتق على العمل، الذى يمكن القول إنه شىء يتضمنه الطلب على سلعة ما، لا يمثل قط طلبًا على العمل فقط، فى حين إن الطلب على الخدمات الشخصية هو طلب على العمل فقط. ولكن ميل لم يقصد هذا. فما قَصدَه بالفعل يرد فى مناقشة مُرْبِكَة حيَّرت أنصاره ليس أقل من خصومه. وللاختصار، سأتناول فقط ما أرى أنه لب القضية.

من المؤكد أن طلب الصناعيين على العمل يُشتَق من طلب المستهلكين المتوقع على السلع التى يتم إنتاجها. وعند مستوى عالٍ من التجريد، الذى لا تهم عنده سوى المعانى الأساسية فقط، فمن الصحيح تمامًا التشديد على هذه العلاقة قبل أى شئ آخر. وهذا يتوافق ليس فقط مع الرأى الذى أخذ به طبعًا منظِّرو العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر– وبخاصة أولئك الذين شددوا على نظرية "العزو" imputation – بل أيضًا مع رأى اقتصاديى الفترة المدروسة مثل ساى ممن درّسوا المذهب القائل إن الإنتاج والتوزيع هى أشياء تختزل إلى تبادل بين الخدمات فى نهاية المطاف. ومن هذه الزاوية، ليس ثمة ضرر من استعمال طريقة فى التعبير كتلك التى تقول إن الطلب على السلع هو طلب على العمل (والخدمات الإنتاجية الأخرى)، أو، كما صاغها هيرمان Hermann، إن المخصص الحقيقى

(١٤٥) ليس من داعٍ لتكرار القول إن الإهمال غير الواقعى لخطى وسيطة يمثل كل ما يمكن تسجيله ضد هذه النظرية.وفى أسوأ الأحوال، فقد يكون ذلك الإهمال أمرًا خاطئًا. ولكنه لا يعنى غلطة منطقية كما أعتقد بعض أنصار بوهم–باورك. وبطبيعة الحال، فليس كل فعل من أفعال الادخار ينبغى أن يتحول إلى زيادة صافية فى رأس المال التكنولوجى.

للأجور أو مصدر الأجور المدفوعة هو دخل المستهلكين. ولكن لم يكن من الضروري قط استعمال هذه المحاجّة- كما حصل بالفعل- للهجوم على موقف ميل.

وعند مستوى أقل من التجريد، فإن الحقيقة التي يلزم أن تؤخذ بالاعتبار هي أن مدفوعات المستهلك للحصول على سلعة ما بشكل عام لا تسدد ما يُدفع للعمل الذي يدخل في إنتاج هذه السلعة. وفي أحسن الأحوال، فإن مدفوعات المستهلك تمكّن الصناعي من استرجاع رأسماله، مع شيء من الإضافة إليه عادة. ولكي يحدث هذا فعلاً، فثمة قرار واضح ينبغي أن يتخلل العملية وهو أن يقرر الصناعي القيام بالادخار أو الامتناع عن عدم الادخار على الأقل. وأن هذا القرار- الذي لا يجب أن يؤخذ كفرضية معطاة- هو الذي يمكن أن "يفيد" العمل عند الجولة التالية من الدورة، وليس مجرد قرار المستهلك بالشراء. والى هذا الحد، فإننا نشهد إذن قطعة من تخليل متسلسل sequence analysis، أي تحليل يتألف من خطى متعاقبة ضمن عملية تجري على نحو مستمر بمعدل متزايد، متناقص أو ثابت، إلا إنها تجري وفق سلسلة من القرارات الملائمة.

على أي حال، ثمة شئ آخر. فإذا كنا نفترض فعلاً أن ادخارات المستهلكين تتحول فورًا إلى رأسمال لتشغيل العمال، فإن هذا كما نعلم يخدم مصلحة العمل أكثر، وأن الطلب على العمل يكون قد ازداد حينما يقوم مستلمو الدخل بادخاره بدلاً من استعماله لشراء السلع الاستهلاكية. وعند استثناء الاضطرابات التي تنجم عن ضرورة تحول الصناعة من إنتاج يتألف من السلع التي يستهلكها الرأسماليون ومُلاّك الأرض إلى إنتاج آخر من السلع الأجرية، فإن هذا الأمر يزيد من المبلغ "المخصص" لإعالة العمل الإنتاجي، من ناحية، ولا يتسبب في تخفيض الطلب على المنتجات، من الناحية الأخرى. وعليه، يمكن تصور حدوث الادخار حينما يسلّم مستلم الدخل العمالَ الإنتاجيين سلعًا بدلاً من نقود: وفي هذه الحالة، فإن السلع سوف تُنتَج وتجد مشترين لها كالسابق، إضافةً إلى أن الطبقة العاملة تستلم جزءًا من السلع التي ينفق عليها المدخر دخله income goods. وبدلاً من الادخار، فإذا قام مستلم الدخل بمجرد تحويل طلبه الاستهلاكي من السلع إلى الخدمات الاستهلاكية، فإن هذه الإضافة سوف تستمر طوال استمراره بالقيام بهذا. ولكن إذا كان مستلم الدخل يدخر، فإن هذه الإضافة سوف تستمر فقط إلى أن يقرر الامتناع

عن الادخار عند مبلغ معين. ولا ينطوى كل هذا على أى شيء يتعذر فهمه أو غير منطقى. أما مدى فائدة أو واقعية هذا النموذج، فهذا موضوع آخر. ولكن ينبغى عدم نسيان أنه حتى إذا توصلنا إلى عدم إمكانية قبول محاجّة هذه الفقرة، فإن محاجّة الفقرة السابقة تظل سارية.

٦- الحصص التوزيعية

نعلم، من القسم الخامس من الفصل الخامس، أنه كانت هناك مجموعة كبيرة حقًا من الكُتاب، ممن كانوا قد استبقوا الاتجاه الذى ساد فى الفترة التالية إلى حد ما، فهموا مشاكل تكوين الدخل كمشاكل تتعلق بتقييم أو تسعير الخدمات الإنتاجية، موحِّدين بهذا الشكل ظواهر القيمة والتكلفة (الإنتاج) والتوزيع. ولكننا نعلم أيضًا أن هذا الرأى، رغم تبنيه من قِبَل آ.سمت إلى حد ما وتشديد ج.س. ميل عليه، لم يكن مقبولاً بشكل عام، وإن حتى أولئك الاقتصاديين الفرنسيين والألمان والإيطاليين الذين قبلوه إلى هذا الحد أو ذاك- بل وحتى ساى نفسه وفيرارا- لم ينجزوا البرنامج الذى افترضه هذا الرأى. وفيما عدا هذا، فقد كان البروفيسور كانان[١٤٦] مصيبًا بتأكيده على أن التوزيع بقى يشكل قسمًا- شبه مستقل من التحليل الاقتصادى؛ وأن ما كان يقصده الناس بنظرية التوزيع، وبخاصة فى إنجلترا، هو تشكيلة من النظريات المنفصلة حول الأرباح والريع والأجور، كانت كل واحدة منها تستند على أساس متميز خاص بها.[١٤٧] ونحن نتبنى المخطط نفسه فى عرضنا اللاحق.

(أ) **الأرباح** أراد "الكلاسيك" بهذا المصطلح التعبير ببساطة عن مجرد مجموع مكاسب طبقة رجال الأعمال الذين كان المزارع farmer يمثل نموذجهم النظرى عند الريكارديين.[١٤٨] وقدّمَ الغمل التحليلى حول الأرباح خلال الفترة

(١٤٦) Theories of Production and Distribution, 3rd ed., p. 188. و مرة أخرى، نوصى بالرجوع= =لمناقشة كانان Cannan المفصلة لتحليلات كبار الكتاب الإنجليز حول التوزيع، سواء لدرس هذه المناقشة لذاتها أو لمقارنتها بالمحاجّة الواردة فى هذا الكتاب.

(١٤٧) نادرًا ما تصح مثل هذه المقولات بصورة تامة، وينبغى أن تؤخذ cum grano salis (بحذر). ومع ذلك، فإن الحقيقة تطغى على الخطأ فى هذه العبارة بِقدر تعلق الأمر بإنجلترا.

(١٤٨) قد يبدو هذا مثيرًا للاستغراب. ولكنه أمر طبيعى حقًا إلى حدٍّ كافٍ نظرًا إلى أن حالة المزارع تظهر البنود الثلاثة للدخل القومى و"الهامش غير الريعى" على نحوٍ أفضل من أى شيء آخر. كما ينبغى= =أن نستحضر فى الذهن إن الحقل farm كان يشغل وضعًا أساسيًا لدى وست وريكاردو

المحصورة بين كتابى سمث وج.س. ميل كثيرًا من التوضيح لقضايا عدة، ووضعَ الأسس للتحليل اللاحق، رغم أن من الصعب وصف هذا العمل بأنه لامع أو عميقٍ. وسنستعرض هذا العمل من زاويتين نشير إليهما بزاوية التنظيم (أو المنظِّم) enterpreneurial وزاوية الفائدة interest على التوالى.

رأينا فى الفصل السابق تحقيق بعض التقدم فى تحليل وظيفة المنظم فى العملية الرأسمالية- بفضل ساى بشكل رئيسى- وأن هذا التقدم لم يذهب بعيدًا حينذاك. بيد أنه أثمر عن شيء واحد، رغم ذلك: وهو أن النظرية الاقتصادية اكتسبت عاملاً رابعًا agent على الأقل: العامل الذى يستأجر أو "يمزج" عوامل الإنتاج الأخرى، وأن هذا الكسب كان يمكن أن يقود -أكثر مما قاد فعلاً- إلى إدراك أوضح لدور"الرأسمالى" الذى ربما أُقصى من مكانته فى مركز الصناعة الرأسمالية ووُضعَ فى مكان أكثر ملائمةً بين مالكى العوامل التى يتم استئجارها.(١٤٩) ورغم أن ريكاردو وسنيور لم يتبعا هذا المثال، بيد أننا نجد فى عمل ميل Principles تعبيرًا ملائمًا عن النقطة التى بلغها بالفعل علم الاقتصاد بشكل عام فى تلك الفترة. وقد أصبح تحليل ميل لمدخولات الأعمال بشكل خاص business incomes التحليل النمطى فى كل البلدان لأكثر من النصف التالى من القرن. إذ تلقى رجل الأعمال، أولاً: ما كان على مارشال أن يسميه أجور الإدارة Wages of Management التى شدّدتْ على أهميتها فكرة مانجولد: ريع المقدرة Rent of Ability والتى تعود جذورها إلى ميل. ثم حصل رجل الأعمال على تعويض معين مقابل قيامه بتحمل المخاطر: ولا أعرف أحدًا تجشم عناء دراسة السبب الذى يوجب أن يكون هذا البند موجبًا بالضرورة. أما فكرة كانتيلون:"شراء الخدمات الإنتاجية بأسعار مؤكدة لإنتاج منتوج سعره غير مؤكد"، فلم تنل ما تستحقه من تقدير حتى ظهور عمل البروفيسور نايت،(١٥٠) أى إن هذا النَيْل لم يتحقق ضمن الفترة محل الدراسة. ثالثًا: حصل رجل الأعمال على الفائدة interest على الجزء الذى يعود إليه مما يستخدم من رأس المال. ولكن تنبغى ملاحظة إن

=أن نستحضر فى الذهن إن الحقل farm كان يشغل وضعًا أساسيًا لدى وست وريكاردو بحكم علاقة تكلفة الطعام الحدية بالأجور، وبالتالى بالربح.

(١٤٩) ومع ذلك، ينبغى عدم إساءة فهمى وتصورْ أننى أعتبر ذلك المكان بصفته المكان الصحيح بصورة مثلى.

(١٥٠) F. H. Knight, Risk, Uncertainty and Profit (1921). ولكن فون تونن Thunen كان يدرك المبدأ المعنى إدراكًا تامًا.

ريكاردو وماركس أشارا أحيانًا إلى نوع رابع من العائد يحمل طابعًا مؤقتًا أساسًا، أى العائد الذى يحصل عليه رجل الأعمال لفترة من الزمن كنتيجة لإدخال تطوير جديد فى العملية الإنتاجية لأول مرة، كإدخال ماكينة جديدة مثلاً.[١٥١] وهكذا اكتشف ريكاردو وماركس حالة خاصة مما يشكل حقًا المكسب الأكثر نموذجية most typical بين كل مكاسب المنظِّم.

ولم يستفد ميل من البند الأخير. فكما هو حال كل الكُتَّاب الآخرين، ورغم تشديده على أجور الإدارة، فإن تحليل ميل يوحى بقوة بأنه كان ينظر إلى الفائدة باعتبارها العنصر الأكثر أهمية فى مجموع العوائد الصافية لطبقة رجال الأعمال. وهنا فإن هذه الفائدة لم تكن ظاهرة نقدية. فبقدر ما تحدث "الكلاسيك" عن الفائدة النقدية أصلاً فى إطار تحليلهم الأساسى، فإنهم لم ينظروا إليها كعائد من القروض النقدية بذاتها، كما فعل السكولائيون وكما يفعل بعضنا فى الوقت الحاضر، بل كتعبير نقدى عن مردود رأس المال المادى الذى يجرى التعبير عنه أيضًا من خلال النقود لغرض الملائمة ليس إلاّ.[١٥٢] ومن الناحية الفعلية، فرأس المال كان يتألف لديهم من السلع، كما نعلم. فأرباح رجل الأعمال كانت، جوهريًا، "أرباح رصيد" profits of stock، عوائد صافية من رصيد السلع الرأسمالية، كلها أو بعضها. والفائدة، باعتبارها مجرد ذلك الجزء من العوائد الصافية للأعمال الذى يُسلِّمه مالك-مدير هذه الأعمال إلى المقرض لتحرير الأخير من مشاكل ومخاطر

(١٥١) انظر مثلاً فصل ريكاردو الحادى والثلاثين: On Machinery (على الصفحة الأولى). ولم يدرك، هو وماركس، وجود هذا المكسب فقط، ولكنهما أيضًا جعلا منه جزءًا جوهريًا من بنيتهما التحليلية. وبالنسبة لماركس، كان وجود هذا المكسب بشكل خاص أمرًا لا غنى له عنه، لأن من شأنه تحفيز عملية المكننة التى لا تفيد الطبقة "الرأسمالية" بشكل دائم، كما كان يعتقد.

(١٥٢) أنتهز هذه الفرصة لتوضيح نقطة معينة قادت وما تزال إلى انتقاد "الكلاسيك" بصورة غير مبررة إلاّ إلى حد ما. فثمة كتاب كثيرون فى ذلك الوقت وحتى فيما بعد تحدثوا بشكل سلس عن الأجور فى الساعة، الريع للإكر الواحد، الربح للسنت الواحد، كما لو إن هذه هى مقادير قابلة للمقارنة. صحيح تمامًا فى حالات كثيرة إن هذه العادة تعكس تفكيرًا ضبابيًا، إنْ لم نقل أكثر. ولكن هذا ليس صحيحًا دائمًا. فريكاردو بخاصة عبّرَ عن مفهومه للقيمة الحقيقية (أو كمية العمل المطلقة) من خلال نقود كانت أيضًا تجسد كمية عمل ثابتة وكانت ثابتة فى تلك القيمة الريكاردية. فالسلع الرأسمالية التى تتضمن ١٠٠ يوم عمل كانت، لذلك، قابلة لأن تدرُّ "٥ %" مثلاً- ما دام إن هذا يعنى فقط إنها قابلة لأن تدر ناتجًا صافيا يجسد خمسة أيام عمل- دونَ إشارة إلى أى عملية خصم. أى، إن هذه العبارة كانت مرادفة بصورة تامة حقًا للقول إن الأجور فى الساعة أو الريع للاكر الواحد ولا تتضمن أى محاجّة دائرية circulating reasoning: فالأيام المائة كانت "كمية موضوعية" كالأرض؛ وإن اعتراض النقاد على لغة ريكاردو يعود فقط إلى أن عبارة " الفائدة للسنت الواحد" تشير إلى قيمة رأسمالية من نوع مختلف بالنسبة لنا- أى إلى قيمة رأسمالية مستمدة من العوائد.

ممارسة النشاط الاقتصادى، تبقى أيضًا "كربح رصيد"(صافى). وكان الأمر كذلك مع كل اقتصاديى تلك الفترة– ومع ماركس ليس أقل مما مع ساى –وكل اقتصاديى الفترة التالية تقريبًا. ولوجهة النظر هذه أهميتها. إذ يعتمد عليها جزء كبير من تصورنا للعملية الرأسمالية. إذن، لنتأكد من مضامينها.

أولاً: لما كانت الفائدة، عند إهمال الفائدة الصافية على القروض الاستهلاكية، تشكل الجزء الأكبر من أرباح الأعمال business profits، فإن المشكلة الأساسية تكمن فى تفسير أرباح الأعمال هذه: فلم تكن هناك مشكلة منفصلة عن الفائدة قط. فمع احتمال استثناء نظرية سنيور عن الامتناع– التى سُتناقش بعد قليل– فإن كل نظريات الفائدة خلال القرن التاسع عشر تستند على قبول هذا الرأى بما فى ذلك نظريتى ريكاردو وماركس، ونظرية بوهم–باورك فيما بعد. وهذا يجسد إحدى نتائج التعود على المطابقة بين دورى الصناعى والرأسمالى مما أثّرَ حتى على فكر أولئك الذين كانوا يدركون أحيانًا الاختلاف الجوهرى بينهما، كما أنه يُعَد أساس نظرية التوزيع فى تلك الفترة.

ثانيًا: ما دام ربح الأعمال نفسهbusiness profit قد فُهم كعائد من السلع الرأسمالية من حيث الجوهر، فقد ترتبَ على هذا أن الفائدة كانت تتطابق مع (وليس تتحدد ب) العائد الصافى من السلع الرأسمالية– وكان نيكولاس باربون، بقدر ما أعلم، أول من أشار إلى هذه النظرية بشكل صريح. وقد سادت هذه النظرية طوال القرن التاسع عشر بعد أن استحسنها آ. سمث. وأنها كانت طبعًا تلائم أنصار مخطط العوامل الثلاثة بصورة خاصة– رغم أننا نجدها فى شكل خاص لدى ماركس أيضًا. وقبل ذلك، حاول باربون تفسير الفائدة من خلال تشبيهها بريع الأرض.[١٥٣] وما كان أنصار العوامل الثلاثة ليجدوا صعوبة فى التقدم خطوة أخرى وفى توسيع المشابهة لتشمل الأجور وبالتالى تتويج مخططهم للعوامل الثلاثة بمخطط للدخول الثلاثة. وكان ارفنج فيشر Fisher[١٥٤] أول من أوضح بشكل صريح أن العائد من السلع الرأسمالية لا تمثله الفائدة، أيًا كان الشىء الآخر الذى يمكن أن يأخذه هذا العائد.

---

(١٥٣) وقد أثمر هذا اللون من التفكير ثمرة مهمة فيما بعد تجلت فى ولادة نظرية (شبه الريع) لمارشال. ولكن المفهوم اللاحق يشير باتجاه معاكس: إذ شكل ظهوره إحدى العلامات المبكرة على بداية إدراك حقيقة أن العائد من السلع الرأسمالية بحد ذاته لا يمثل الفائدة وينبغى تمييزه عنها.

(١٥٤) Rate of Interest (1907)؛ انظر الجزء الرابع، الفصلين الخامس والسادس، أدناه، حيث سيتم تناول هذه المحاجّة مرة أخرى. ويكفينا الآن التلميح المذكور أعلاه.

(ب) نظرية الفائدة القائمة على الاستغلال لدى ماركس والآن، بعد إزالة كل مخاطر الخلط، سوف نستعمل، من الآن فصاعدًا، مصطلح الفائدة interest للإشارة إلى (معظم) ما دعاه سمث وريكاردو وسنيور وماركس ب الربح profit. وبعد أن وضعنا مشكلة الفائدة فى إطارها الصحيح ضمن الفكر التحليلى فى تلك الفترة، يمكننا الآن تلخيص الحلول المعروضة و"البراهين" ذات الصلة بالميل الثابت لمعدل الفائدة نحو الهبوط.

يلاحظ القارئ طبعا أن الميل المذهبى الذى أرجعناه إلى باربون- أى الميل لمطابقة الفائدة بالعائد الصافى من السلع الرأسمالية- لا يطرح بذاته حلاً لمشكلة طبيعة الفائدة أو يضع جوابًا محددًا للسؤال عن ماهية الشيء الذى تُدفع الفائدة كمقابل له. ذلك لأن العائد الصافى نفسه بحاجة إلى تفسير. ولكن اقتصاديى الفترة كانوا بطيئين فى إدراك هذا. فبعد أن فقدَ هؤلاء الاقتصاديين صلتهم بالعلماء السكولائيين، فإنهم كانوا يميلون فى البداية لافتراض وجود حل لهذه المشكلة والاكتفاء بأكثر الأفكار غموضًا بشأنها. وهكذا يمكن أن ننسب إلى سمث الفضل باثنتين من"نظريات" الفائدة، وريكاردو بثلاث أو أربع منها كما سنرى. ولكن من الأكثر واقعية أن نقول إنه لم تكن لديهم قط أى نظرية محددة للفائدة. فهم، بكل بساطة، لم يهتموا بهذا الأمر. ورغم كل شيء، فإن إحدى الطرق لمعالجة مشكلة معينة يكون فى إهمالها- وهو ليس أسوأ الحلول دائمًا. وإذا استثنينا تورجو، فإن لاودردال هو أول من اعترف بوجود هذه المشكلة. وجيمس ميل هو الثانى. وقد أُضيفت عناصر أصيلة لنظرية للفائدة – سواء أكانت عناصر حقيقية أم زائفة – من قِبَل لونجفيلد، وراى، وسكروب وتونن، دون أن ينجح أى منهم فى تحقيق الكثير فى ذلك الوقت. وكان من حققَ ذلك هو سنيور. ولكننا نعالج نظرية الاستغلال قبل أن نتابع التطورات التى حققها خط باربون.

إن الشيء الجوهرى، الذى ينبغى فهمه بشأن نظرية الفائدة التى تقوم على الاستغلال، هو أنها تجسد عقلنة معينة rationalization لشعار قديم يُعبِّر عن شعور العمال اليدويين والفلاسفة بأن الفئات العليا تعيش على نتاج العمل اليدوى. ويتعذر هنا تحليل الدوافع النفسية الاجتماعية لهذا الشعور ومتى ولماذا أصبح مرادفًا لفكرة استغلال العمل اليدوى. يكفى بالنسبة لنا إدراك وجود هذه المشكلة وتذكرْ أنها دخلت العمل Wealth of Nations عبر فلسفة القانون الطبيعى. وقد

أخذت الفكرة هناك شكل فرضية مفادها أن الريع والفائدة يمثلان اقتطاعًا من منتوج كلى ينبغى اعتباره منتوجًا للعمل اليدوى كليًا. وبهذا المعنى، يكون سمث قد وضعَ سابقةً لكتاب كثيرين طوروا نظريات استغلال من هذا النوع أو ذاك. ومع ذلك، فما هو أكثر أهمية بالنسبة لنا يتمثل فى أن طرق التعبير التى توحى بفكرة أن العلاقة بين أصحاب العمل الصناعيين industrial employers وعمالهم تنطوى على الاستغلال بالضرورة[١٥٥] ترد فى أغلب الأحوال فى أدب تلك الفترة حتى من خارج الأدب الاشتراكى أو العمالى تحديدًا. وقد نبعت هذه الطرق بصورة طبيعية تمامًا من وظيفة صاحب العمل الصناعى كما وصفها سمث. فصاحب العمل هذا، الذى هو رأسمالى قام بتزويد العمال بأدوات ومواد العمل ووسائل معيشتهم دون أن يفعل شيئًا آخر تقريبًا، يستعيد "تسليفاته" مع ربح يشكِّل جزءا من منتوج "جهد" العمال بشكل واضح. ونجد هذه الصورة غير الواقعية إلى حد بعيد لدور العمل فى كتاب السيدة جان مارست (Conversations on Political Economy 1816)، كما إن هذه الصورة ترسمها عبارة ريكاردو الساذجة:"... يبدأ الرأسمالى عملياته وهو يمتلك الطعام والأشياء الضرورية الأخرى بقيمة 13,000 باوند: وفى نهاية السنة ..." "يعيد العمالُ إنتاج الطعام والضروريات الأخرى بقيمة 15,000 باوند"(الفصل الحادى والثلاثون). ولم يلزم الاشتراكيين الريكارديين سوى هذا لأخذ المبادرة، ولا يلزمنا نحن أكثر منه لإرجاع نظرية ماركس للاستغلال- شكلها الخاص: الشكل الذى أعطاه ماركس لفكرة الاستغلال- إلى دراسته لريكاردو.[١٥٦] ولا أقصد بهذا إنكار إمكانية أن يكون ماركس قد تَأثرَ بالاشتراكيين الريكارديين،

---

(١٥٥) من المهم إبقاء هذه الفكرة بعيدة عن المشاهدة أو الانطباع العام الذى يفيد إن العامل كثيرًا ما تعرض إلى معاملة فظة هزّت المشاعر العامة أو حتى عن مشاهدة أكثر وضوحًا تذهب إلى أن الجماهير كانت تحيا حياة بائسة، بينما كان الأفراد الآخرون ينعمون بالثروة، مما أثار العواطف الإنسانية. وبطبيعة الحال، لقد خلق كل هذا مناخا ملائمًا لتلقى نظريات الاستغلال، ولكنه لم يشارك فى تشكيل أى جزء هذه النظريات: فمن الجوهرى بالنسبة لهذه النظريات أن عقد الأجر يفترض الاستغلال؛ ولا يكفى أن هذا العقد- غالبًا أو دائمًا- يرتبط بالاستغلال، أو فقط بمستوى معيشى منخفض لمستلم الأجر.

(١٥٦) وهذا يُعرِّف المعنى الذى يمكن أن تُعزى فيه نظرية فائدة تقوم على الاستغلال إلى ريكاردو. دعونى أستذكر ثلاث نظريات فائدة أخرى يمكن أن تنسب إليه، وقد تم ذكرها من قبل وستذكر ثانية (القسم الفرعى ج، أدناه)؛ نظرية الامتناع؛ نظرية الباقى؛ واحتمال حتى نظرية معينة للإنتاجية؛ حيث يجعل ف. إدلبيرج F. Edelberg ("The Ricardian Theory of Profits,"; Economica, 1933) من ريكاردو منظرًا فى فكرة الإنتاجية ليس من شأنه يتعلم شيئًا من فيكسل. وقد يكون إدلبيرج على حق. فنيوتن، بمعنى ما، لم يتعلم من أينشتاين. ولكن هذا القول لا يساعد على كتابة تاريخ حقيقى للرياضيات.

وبخاصة و. ثومبسون. كما كان هناك الكثير من الرواد كسيسموندى، مثلاً. ولكن إيحاء ريكاردو ونظريته للقيمة كان سيكفى لذلك.

يمكن وضع نظرية الاستغلال لدى ماركس كما يلى. إن العمل ("قوة عمل العامل، وليس خدماته) هو سلعة فى المجتمع الرأسمالى. وعليه، فإن قيمته تساوى[١٥٧] عدد ساعات العمل التى تتجسد فيه. فما هو عدد الساعات التى تتجسد فى العامل؟ حسناً، إنها الكمية "الضرورية اجتماعيًا " لتربية العامل، وتدريبه، وتغذيته، وإسكانه وما شابه ذلك. افترض أن كمية العمل هذه، التى تشير إلى أيام العمل من الجزء الفعال من حياته، تعادل أربع ساعات يوميًا. ولكن "الرأسمالى"الذى يشترى "قوة عمله"- لم يذهب ماركس إلى حد القول إن الرأسمالى يشترى العمال كما يشترى الأسهم، رغم أن هذا هو المقصود- يجعله يعمل لست ساعات فى اليوم. تكفى أربع من الساعات الست تلك لتعويض كل قيمة السلع التى ذهبت إلى العامل، أو لتعويض رأس المال المتغير المُسلَّف له (v)، بينما تنتج الساعتان الإضافيتان القيمةَ الفائضة (s)، mehrwert. ذلك لأن الرأسمالى لم يدفع أى تعويض مقابل هاتين الساعتين. وهما تشكلان "العمل غير المدفوع الأجر". وإلى الحد الذى يعمل فيه العامل ساعات غير مدفوعة الأجر بهذا المعنى، فإنه يُستغَل بمعدل s / v. ولا يمثل معدل الفائض هذا معدل الفائدة طبعًا. فالأخير يساوى النسبة بين القيمة الفائضة ومجموع رأس المال (الثابت زائدًا المتغير)، أى (s / c + v). فإذا افترضنا إن معدل الفائض s / v واحد فى جميع القطاعات وفى جميع المنشآت – أى أن العمال يُستغَلون بالمعدل نفسه – وإذا افترضنا أيضًا أن معدل الفائدة: (s / c + v) ينبغى أن يكون واحدًا فى كل المنشآت أيضًا، فإننا نصطدم بالصعوبة التى ذُكرت من قبل، أى، ضرورة توزيع الفائض بين المنشآت بطريقة تجعل المعدل (s / c + v) واحدًا بالنسبة للجميع. ولتفادى تناول هذا الموضوع مرة أخرى، نكتفى هنا بملاحظة أن هذه الصعوبة تشكل اعتراضًا محتملاً على الشكل الماركسى لنظرية.الاستغلال.[١٥٨] وفيما عدا ذلك، نفترض إن هذه الصعوبة لا تمنعنا من قبول النسبة (s / c + v) كتعبير عن معدل الفائدة الماركسى حينما نفسر s و c و v كمجرد مجاميع قومية تتناسب قيمها مع "أسعارها"، رغم أننا نعلم أن هذا لا يصح بالنسبة للسلع الفردية.

---

(١٥٧) ينبغى أن نقول بشكل محدد: قيمتها التوازنية فى ظل المنافسة التامة.
(١٥٨) ستتضح طبيعة هذا الاعتراض حينما نعالج موقف ماركس من نظرية الامتناع.

إذن يمكننا أن نفسر نظرية ماركس للاستغلال كتطبيق لنظريته للقيمة على العمل: فوفقًا لهذه النظرية، فإن العمل لا يستلم أقل من قيمته الكاملة، وإن المستهلكين لا يدفعون مقابل المنتجات أكثر من قيمتها الكاملة.[١٥٩] وعليه، فهى تتعرض ليس فقط إلى كل الاعتراضات العامة التى يمكن إثارتها بوجه نظرية القيمة الماركسية القائمة على كمية العمل، بل أيضًا إلى الاعتراض الخاص الذى يمكن إثارته ضد تطبيقها على "قوة العمل". فبالقدر الذى تصح فيه نظرية القيمة القائمة على كمية العمل، فإنها لا تكون صحيحة إلا بفضل حسابات عقلانية للتكلفة: فكميات العمل المستخدمة اقتصاديًا (الضرورية اجتماعيًا) فقط هى التى تخلق القيمة. ولكن من الواضح أن الكائنات البشرية لا يتم إنتاجها، وفقًا لقواعد العقلانية الرأسمالية، بقصد تحقيق عوائد تغطى التكلفة. ويمكن تحسين وضع نظرية الاستغلال إلى حدٍّ ما بتطعيمها بالقانون المالثوسى بشكل محدد جدًا أو بواسطة وسائل أخرىٍ من شأنها أن تُبقى الأجور عند تكلفة الكفاف فحسب. وقد أنجز لاسال هذا الأمر (قانون الأجور الحديدى، loi d airain, ehernes Lohngesetz). ولكن ماركس أحجم عنه، وربما كان هذا عن حكمة. فقانون مالثوس حول السكان يمثل لعنة بالنسبة لماركس. وعلاوة على ذلك، فإن ماركس قد أدرك كلاً من الزيادات الدورية فى معدلات الأجر بما يتجاوز قيمة العمل، وميل درجة الاستغلال للهبوط كنتيجة لتخفيض ساعات العمل اليومية بتأثير النقابات والتشريع وما شابه ذلك. وهكذا اختزل ماركس نظريته للاستغلال إلى منزلة "قانون مطلق"- ميل مجرد- لا ينبغى أن يسود فى الحياة الواقعية. ومع ذلك، ثمة اعتراض آخر أقل جدية مما يبدو. فوفقًا لماركس، فإن القيمة الفائضة هى مكسب لم يكلِّف الرأسمالى شيئًا. وعلاوة على ذلك، فهى لا تُعرَّف كمكسب فوق حدى intramarginal كما هو حال الريع الريكاردى. يمكن أن نتصور أن مكسبًا كهذا يشجع رأسماليين فرديين- ممن

---

(١٥٩) يعطى هذا الجانب حقًا معينًا بالأفضلية للاستغلال بمفهومه الماركسى إزاء كل المحاولات الأخرى لترشيد هذه العبارة الخالية من المعنى. فكل هذه المحاولات ينبغى أن تقوم على فكرة تعرُّض العمال للخداع أو السرقة كمشاركين فى الإنتاج أو كمستهلكين (لا يسرى هذا القول على المعانى التى يعطيها البروفيسور بيجو والسيدة روبنسون لتلك العبارة فى وقتنا الحاضر) وإن هذه المحاولات عندئذ واجهت أوقاتًا صعبة حينما حاولت إثبات لماذا إن الأمر ينبغى أن يكون كذلك دائمًا وبالضرورة. بينما لا تنطوى نظرية ماركس على أى خداع أو سرقة. فبغض النظر عن سوء سلوك أى فرد كان، فإن الاستغلال، بحسب هذه النظرية، ينشأ عن ذات منطق قانون القيمة الرأسمالى وبالتالى فهو متأصل فى النظام بشكل يتعذر استئصاله أكثر مما يمكن لأى نظرية استغلال أخرى أن تبين ذلك.

تكون مساهماتهم الفردية فى الإنتاج الكلى من الضآلة بحيث أنهـا لا تـؤثر علـى الأسعار – على توسيع الإنتاج إلى أن يهبط الفائض إلى الصفر. وفى الواقع، ليس ثمة مفر من هذا الاستنتاج ما دمنا نحتفظ بمخطط لعملية راكدة؛ ذلـك لأن عمليـة كهذه لا يمكن أن تكون فى حالة توازن إلى أن يختفى هذا الفائض. ولكـن يمكننـا إنقاذ الوضع بأن نأخذ بالاعتبار أن ماركس كان يفكر أساسًا بعملية تطورية يتولـد فيها الفائض دون انقطاع، رغم أنه يميل للتلاشى عند نقطة زمنية معينـة.[١٦٠] أو، يمكننا إسقاط فرضية المنافسة التامة، رغم أن الفائض الذى ننقـذ بهـذه الطريقـة سيختلف تمامًا عن فائض ماركس. ودون أن نتعمق أكثر فى هـذه المسـألة،[١٦١] نتحول إلى تفسير ماركس لميل معدل الربح نحو الهبوط الذى فاخرَ بـه مـاركس وبعض أنصاره كثيرًا.

حينما نسلم، أولاً: بوجود مثل هذا الميل، وثانيًا: بأن نظرية ماركس للقيمـة الفائضة هى نظرية مقبولة، فإن هذا التفاخر لم يكن دون سبب. إن بعض التجارب التى يمر بها كاتب ما، على الأقل، تبعث من السرور أكثر من الاكتشاف القائل إن نظرية معينة (كنظرية الجاذبية، مثلاً) تفسر حقيقة معينة (كالمد، مثلاً) لم تكن فـى ذهن صاحب هذه النظرية حينما وضعها.

(ج) ماركس، وست، ريكاردو: حول هبوط معـدل الـربح إن الملاحظـة الأولى التى ينبغى طرحها تسرى ليس فقط على ماركس ووست وريكـاردو، بـل أيضًا على كل الاقتصاديين الذين اهتموا بإيجاد تفسير للهبوط المزمن فـى معـدل الفائدة. ولم يخطر ببال أى منهم قط أن يسأل عما إذا كان هناك هبوط كهـذا أم لا. ذلك لأنهم افترضوا هذا الهبوط ببساطة، وأنهم، حينما افترضوه، أظهـروا درجـة يصعب تصورها من عدم المبالاة العلمية. فالشىء الواضح الوحيد هـو أن أمـراء القرون الوسطى كانوا يَعدون مقرضيهم بفائدة تصل إلى ٨٠ % أو أكثـر، بينمـا كانت الحكومات تتصور أنها تدفع معدلاً عاليًا حينما تدفع ٥ % فى عـام ١٨٠٠ و

(١٦٠) ثمة محاجّة مشابهة تنبع من إزاحة العمل بصورة ثابتة أثناء عملية التراكم وهى محاجّة يمكننها، بدلاً من قانون السكان المالثوسى، أن تفسر ميل الأجور للبحث عن المستوى الذى يشير إليه مفهوم "قيمة العمل" الماركسى. كما إن هذه المحاجّة أيضا لن تسرى ضمن عملية إعادة إنتاج بسيطة ولكن كـان يمكن إدخالها للاعتبار المذكور أعلاه.

(١٦١) إن نظرية ماركس الاقتصادية لم تجتذب الانتباه وتبدأ بإثارة الانتقاد بين الاقتصـاديين قبـل حلـول الفترة القادمة. ويرد ذِكر الأعمال الأكثر أهمية، وبخاصة انتقاد بوهم–بـاورك، فـى عمـل ب.م. سويزى المذكور سابقًا.

٣ % فى عام ١٩٠٠- وكان تصور رجال الأعمال أيضًا كذلك، طبعًا. ولكن من الواضح أن هذا يعود إلى درجة المخاطرة العالية التى ترتبط بقروض الأمراء الذين لم يسددوا مبلغ القرض الأصلى فى أغلب الأحوال؛ وإلى التنظيم البدائى لأسواق النقود؛ وإلى التضخم المتوقع. وحينما لم يكن هناك وجود لأى من هذه العوامل- كما كان الحال فى هولندا مثلاً فى النصف الثانى من القرن السابع عشر - فإن معدل الفائدة لم يكن أعلى بشكل واضح مما كان عليه فى القرنين التاليين. ولمَّا كان هبوط المعدل الصافى للفائدة rate of pure interest، وليس الظروف التى خلقت درجة أعلى أو أقل من المخاطرة أو تكاليف الاقتراض الأخرى، هو ما كان ينبغى تفسيره، فقد كان من الممكن الاستفادة بصورة أفضل من أولئك الاقتصاديين لو أن جهدهم قد انصبَّ على التعرف على ما كان ينبغى تفسيره حقًا.

ثانيًا: يستند تفسير ماركس على فرضيتين. تتمثل الفرضية الأولى فى أن القيمة الماركسية لرأس المال الثابت تزداد بمعدل أسرع من القيمة الماركسية لرأس المال المتغير فى سياق التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب مكننة الإنتاج بشكل متزايد. وتتمثل الفرضية الثانية فى رأس المال المتغير فقط (رأس المال الأجرى) يخلق قيمة فائضة، بينما لا يقوم رأس المال الثابت إلا بنقل قيمته الخاصة به إلى المنتوج، كما سبق لنا أن أشرنا إلى هذا.[١٦٢] وعند قبول هاتين الفرضتين لأجل المحاجَّة، وبالافتراض أيضا بأن معدل القيمة الفائضة يبقى ثابتًا وأن القيمة الماركسية للسلع الرأسمالية لا تنخفض، فلا نجد صعوبة ما فى الوصول إلى الاستنتاج بأن s / c+ v ينبغى أن تهبط (Das Kapital, vol. III, ch. 13). والاعتراضات التى أُثيرت ضد هذا الاستنتاج من قِبَل كُتَّاب ماركسيين تعود أما إلى الفشل فى أخذ كل هذه القيود بنظر الاعتبار أو إلى عدم الرغبة بالتسليم بواقعيتها. وفى الواقع، فإننا نمتلك هنا "قانونًا مطلقًا" آخر، وإذا نظرنا إلى كل ما تستبعده هذه القيود،[١٦٣] فمن الممكن التعاطف مع أنصار ماركس الذين لم يشعروا،

---

(١٦٢) ولكن ينبغى عدم نسيان إن قيمة رأس المال الثابت تدخل فى القيمة الفائضة.

(١٦٣) تحدث ماركس عن "عوامل مضادة" من شأنها أن "تكبح" مفعول قانونه المطلق. ومن الممكن استعارة قائمة هذه العوامل من ج.س. ميل (counteracting circumstances, Book IV, ch. 4,§ 5) الذى يأخذ لديه "ميل الأرباح نحو حد أدنى" وضعًا مشابهًا. ومع ذلك، تنبغى ملاحظة أن العبارة الأخيرة تسمح بتفسير معين يضع هبوط معدل الأرباح فى إطار رؤية المنظر بصورة أكثر تحديدًا مما هو ممكن للحديث عن أى اتجاه تاريخى: ففى حدود إطار معين (بما فى ذلك مدى تكنولوجى معين) يمكن إثبات أن معدل الفائدة يميل إلى حد أدنى - ويميل معدل الأجر إلى حد أقصى- يتماشى مع ذلك الإطار وفرصه الاستثمارية المعطاة.

حتى ولو من زاوية النظريات الماركسية للقيمة والاستغلال، بثقة كبيرة فى ذلك الاتجاه المطلق. ولكن الاستنتاج غير خاطئ منطقيًا فى حدود الإطار العام للنظام النظرى لماركس والفرضيتين الإضافيتين المذكورتين أعلاه.

ثالثًا: رغم تشديده على الطابع المجرد لقانونه، فإن ماركس كان يثق به كثيرًا بحيث جعله "المانع" المتأصل فى الإنتاج الرأسمالى الذى من شأنه فى نهاية المطاف أن يمنع العملية الرأسمالية من تجاوز نقطة معينة – وهذا لا يمثل، فى الواقع، كل نظرية انهيار الرأسمالية بل عنصر مهم منها.

وعلى سبيل المقارنة، أوردُ تفسير الهبوط التاريخى لمعدل الفائدة لدى وست – ريكاردو اللذين اعتقدا أنه يمثل حقيقة لا يرقى إليها شك. يرتبط هذا التفسير بما يمكن وصفه بأنه نظرية ريكاردو الثانية للفائدة. فقد سبق أن رأينا أن البنية النظرية لريكاردو تنظر فعلاً إلى "الربح" كبقية residual وأنها ببساطة تساويه بما يتبقى للمزارع، الذى يعمل على أرض لا يدفع عنها ريعًا، بعد الدفع للعمال. ويكمن أصل هذه النظرة إلى "الربح" فى طريقة تفكير رجل الأعمال العملى كما تنعكس فى حساب الربح والخسارة لديه (قائمة الدخل): فربحه هو"ما يتبقى"– وهذه هى الفقرة التى توازن حسابه. ونظرًا إلى أن الناتج الصافى الذى يُقاس من خلال"العمل المتجسد" يتوزع، بالنسبة للقسم من الإنتاج الذى لا يدفع عنه ريع، بين العمل ورأس المال اللذين يتم قياسهما من خلال "العمل المتجسد" أيضًا،(١٦٤) ولما كانت

(١٦٤) لاحظ كيف يلائم هذا الأمر المخططَ الماركسى بشكل شفاف: فكل ما نحتاج للوصول إلى هذا الأخير هو، إضافة إلى حصة العمل، قياس العمل نفسه (أقصد: قوة العمل) من خلال "العمل المتجسد". وفى الواقع، ليس ثمة عدم انسجام بين ما أسميناه نظريتى ريكاردو الأولى والثانية للفائدة: ففى كلتيهما، تتحدد كمية ومعدل الربح ب (القيمة "الحقيقية") للأجور. وهذا ينجم عن البنية التى نوقشت أعلاه بعد التخلص من الناتج الكلى والريع. وتضيف فكرة الاستغلال (ولا يهم سواء أسميناها بهذا الاسم أم لا) مجرد تفسير خاص. ولكن الأمر لا يبقى كذلك حينما ننسب نظرية امتناع معينة إلى ريكاردو (ويمكن أن يصح الأمر نفسه على نظرية تقوم على الإنتاجية، رغم أننا لا نعزو إليه هذه النظرية، رغم ذلك). وحتى لا نعود ثانيةً إلى هذه النقطة، التى لا تخلو من أهمية نظرية، فإننى سوف أحسم هذه المسألة فى هذا الهامش. سبق أن حددنا "الربح" بواسطة "الأجور (حصرًا، بشكل عام). وعليه، فحينما نعلن فيما بعد، كما فعل ريكاردو، إن الأرباح نفسها هى "تعويض عادل"(أى سعر، كما هو واضح) مقابل الانتظار، فيبدو نظامه كنظام مفرط التحديد overdetermined: فثمة كمية معينة، كانت قد تحددت بالفعل سابقا، أصبحت تخضع لشرط إضافى. ومع ذلك، فإن الأمر ليس كذلك إلا فى نظامه، ولا يستلزم أن يكون بهذا الشكل فى نظام أوسع قد يكمن خلف النظام الأول. وقبل أن يقبل القارئ الحجج المشتقة من نظام مفرط التحديد (وهى النظم التى باتت مألوفة اليوم)، ينبغى عليه أن يتفحصها بعناية. افترضْ أن "الأجور" كانت قد حددت "ربحًا" معينًا عند مقدار معين. افترضْ أيضًا إن هذا المقدار لا "يعوض بشكل عادل" الرأسماليين=

حصة العمل يتم تفسيرها بصورة منفصلة، فإننا، بعد بلوغ هذه النقطة، نصل بسهولة إلى فرضتين لا تمثلان سوى شيء مبتذل حقًا.[١٦٥] تشير الفرضية الأولى إلى أن "الأرباح تعتمد على الأجور"– فعلامَ، خلاف ذلك، كان يمكنها أن تعتمد في هذا المخطط؟ وتتمثل الفرضية الثانية، في ظل تأثير الزيادة في السكان وتأثير قانون تناقص الغلة من الأرض، فإن المزيد من العمل ينبغي أن يتجسد في كل وحدة إضافية من الطعام، وأن قيمة حصة العمل يجب أن تزداد أكثر وأكثر– رغم أن الكمية المتوسطة من السلع التي تنفق عليها الأجور لا ينبغي أن تزداد أو يمكن حتى أن تنخفض إلى حد ما– بحيث يتبقى لرأس المال قيمة أقل وأقل. وهذا، وليس أي شيء آخر كما أوضح وِست ومن ثم وريكاردو بشكل مضني، يفسر الظاهرة التي يُفترض أننا نلاحظها في صورة هبوط في معدل الفائدة. ولكن لم يكن ثمة داعٍ للإحكام. فمن المستحيل منطقيًا، وفق هذه النظرية العجيبة، أن يهبط معدل الفائدة لأي سببٍ آخر (ما عدا التقلبات "السوقية" قصيرة الأجل). وفي الواقع، شدد ريكاردو على أنه لولا زيادة الأجور (وفق مفهومه)، لما كان بوسع أي كمية من التراكم أن تخفض من معدل الربح (الفصل الحادي والعشرين)؛ وهو لم يكتفِ بنقد سمث لتفسيره هبوط معدل الربح بواسطة التراكم، بل اتهم ج. ب. ساي بثقة بنسيان قانونه للأسواق حينما أكد على أن "كلما توفرت رءوس أموال أكثر" بالنسبة لفرص الاستثمار، فإن معدل الفائدة يتدنى أكثر.[١٦٦] ثمة شيئان واضحان: الأول

=نظير انتظارهم. فحينما يتعذر تعديل هذا الوضع من الأشياء، فإن "الرأسماليين" سوف يقللون من استثمارهم (فليس أمامهم ثمة فرصة لأن يفعلوا غير ذلك في إطار هذا المخطط). وسوف ينخفض رأس المال أو على الأقل رأس المال المتغير: مخصص الأجر. ومن خلال سلسلة من الترتيبات في كل مكان من النظام تؤدي دورها "مرة واحدة" at one remove و" من خلف الستارة "– وأترك للقارئ أن يفعل هذا – فإننا في نهاية المطاف نصل إلى وضع ما تزال "الأجور" فيه تحدد الربح ولكن عند مستوى مقبول"للرأسمالي". ويمكن للقارئ أن يتعلم أيضًا درسًا مهمًا من هذا الأمر بخصوص معنى عبارة:"يتحدد ب"– وهو درس ضروري جدًا إنْ أراد إدراك النظرية الاقتصادية في أي وقت وحيلها وبضع نقادها وحيلهم.

(١٦٥) وهما يشكلان مثالاً ممتازًا على فن الابتذال الذي، لارتباطه الحميم بالنقيصة الريكاردية، يقود الضحية شيئًا فشيئًا إلى وضع إمَّا أن يستسلم فيه، أو أن يتعرض للسخرية لأنه ينكر ما أصبح شائعًا حقًا وفقًا لما بلغه تطور الموضوع المعني في حينه.

(١٦٦) حول محاجَّة سمث، انظر القسم الفرعي هـ، أدناه. فعند صياغة الاتجاه المتناقض للأجور ومعدل الربح، ذهب سمث بالضبط إلى الحد الذي تبرره الوقائع والمعرفة البديهية (ولكن ليس التنظير الريكاردي): فالتراكم، بقدر ما يعني طلبًا إضافيًا على العمل (وخدمات الأرض)، ceteris paribus (عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها)، يقلل من معدل الفائدة ويزيد من معدل الأجور (والريوع). ولكن ريكاردو، بإهماله الكامل لعدم قدرة جهازه النظري على الانطباق على هذه الآلية، لم يكن بوسعه الإصغاء إلى ذلك الاتجاه.

هو أن فرضية ساى هى فرضية صحيحة، وأنها لا تتعارض مع قانونه للأسواق قط، وذلك وفقًا للمعنى المقصود وفى إطار ترتيب ساى النظرى؛ ويتمثل الشيء الثانى فى أن فرضية ريكاردو غير خاطئة أيضًا، وذلك وفق المعنى المقصود وفى حدود ترتيب ريكاردو النظرى.

أما ميل، فيتعذر التمسك بموقفه دون إثارة الشفقة عليه. كان ميل يمتلك فهمًا واسعًا لكل الظواهر المتعلقة بالفائدة. وقد أدرك بشكل خاص المشاكل النظرية للفائدة النقدية ورسملة العوائد بشكل أعمق من أى مُنظِّر آخر فى زمانه: ففى الفصل الثالث والعشرين من الكتاب الثالث (من عمله Principles)، استبق ميل بضع تطورات تمتد إلى أربعين أو خمسين سنة تالية. وعلاوة على ذلك، فإنه تعلمَ من ساى وراى وسنيور. ومن الواضح أن ميل كانت لديه نظرية للقيمة أرفع بكثير من نظرية ريكاردو. وهكذا كان ميل، وكما أثبت بنفسه فى الفصل الرابع من الكتاب الرابع، فى وضع يسمح له بالتوصل إلى تحليل كان من شأنه أن يلائم كل الوقائع المعروفة. ولكنه كان قد ألزم نفسه بمناصرة مذهب ريكاردو والله أعلم بالسبب. وهكذا عالج ميل، بدءًا من الفصل الخامس عشر من الكتاب الثانى، تلك القضايا بطريقة غير طبيعية، وتنم عن ضيق فى التفكير بغية إكراهها على التوافق الظاهرى مع مذهب ريكاردو. ومن المهم جدًا تحليل هذا الأمر والتوصل، من خلال هذا التحليل، إلى فهم أكمل للكيفية التى يتجاوز فيها التحليل الاقتصادى حواجز يصنعها بنفسه. ولكنى أخشى فعلاً أن القراء لن يشاركونى أسفى على عدم مقدرتى على إنجاز هذا التحليل ضمن المجال المتاح.[١٦٧]

---

(١٦٧) ومع ذلك، سأقدم فى هذا الهامش مثالاً عن طرق تم بواسطتها ضمان الانسجام إلى حد ما، وأطرح ملاحظة تسرى على نظريات عديدة، بما فى ذلك بضع نظريات معاصرة وسابقة. والمثال هو: حتى عند استبعاد الريع، فإن تسليفات الرأسمالى لا يمكن أن تتألف من الأجور فقط كما يعتقد نصير لنظرية الامتناع مثل ميل؛ ومع ذلك، فإن هذا بالذات كان ما شدد عليه ميل فى الفقرة السادسة (الكتاب الثانى، الفصل الخامس عشر)– فكيف كان هذا ممكنًا؟ لا شيء أبسط من هذا: ف "الأرباح" أيضًا يتم تسليفها، طبعًا، ولكن هذه التسليفات ليست تسليفات، بل نوع من المدفوعات على حساب أرباح يتوقع الحصول عليها.

والملاحظة هى: فى ظل فرضيات ملائمة وبخاصة عند إهمال الاحتكاكات frictions، الجمود rigidities والسلسلات sequences، فإن كل الكميات الاقتصادية، وبخاصة المجاميع الاجتماعية المعتادة، تتوقف بعضها على بعض بطريقة محددة؛ وإن أى عملية تغيير تمر عبر هذه الكميات لا بد أن تؤثر عليها جميعًا. ولا يحتمل أن تتناقض مع الوقائع أى فرضية تفيد أن إحدى هذه الكميات تمتلك أهمية سببية خاصة، وأن الكميات الأخرى تعتمد عليها، مهما بدا هذا غير معقول. وهكذا، فى الكتاب الرابع، الفصل الرابع من Principles، يناقش كاتبنا مَيْل الأرباح إلى حد أدنى، وكذلك=

(د) نظريات الفائدة القائمة على الإنتاجية إن الشـــىء الطبيعـــى بالنســـبة لأنصار مخطط العوامل الثلاثة وأنصار النظرية القائلة إن الدخول هى، من حيـــث الجوهر، أسعار خدمات إنتاجية(مضروبة فى كمياتها) هو تفسير العائد من الســـلع الرأسمالية- الذى طابقوه مع معدل الفائدة، كما فعل كل كُتَّاب الفتـــرة المدروســـة- كسعر للخدمات الإنتاجية التى تقدمها تلك السلع الرأسمالية.(١٦٨) ويمكن مرة أخرى تحقيق هذا بطرق عدة، رغم أنها جميعًا تواجه اعتراضًا مميتًا لسوء الحـــظ: فـــلا شىء أسهل من بيان أن السلع الرأســـمالية أو خـــدماتها، باعتبارهـــا مســـتلزمات ضرورية ونادرة، سوف يكون لها قيمة وستجلب أسعارًا؛ كما أن من غير الصعب أن نوضح إن ملكيتها ستدر عوائد صافية مؤقتة فى الغالب؛ ولكن الأمر الصـــعب جدًا هو بيان أن هذه القيم والأسعار تكون عادة أعلى مما هو ضـــرورى لتمكـــين مالكيها من تجديدها- وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا- وبعبارة أخرى، لماذا ينبغى أن يكون لملكيتها عائد صافى دائم. ولم تتضح هذه المسألة كليًا بالنسبة لعلم الاقتصـــاد عمومًا إلى أن تم نشر تاريخ بوهم-باورك لنظريات الفائدة فى المجلـــد الأول مـــن

="العوامل المضادة" كتصدير رأس المال والتطور التكنولوجى وما شابه ذلك بطريقة معقولة تمامًـــا وفق أفكار ساى. ولكن الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى والتغير التكنولوجى تؤثر كلها- ولـــو بدرجات واتجاهات مختلفة - على قائمة الأجر الوطنى. وهكذا لم تكن ثمة صعوبة فى جعـــل تلـــك النظرية تتلائم مع المخطط الريكاردى. وكل ما كان ينبغى على ميل أن يفعل هو إبراز حلقة الأجر من السلسلةِ وإسناد دور السبب إليها: إن إساءة استعمال كلمة: سبب (أو معادلاتها) تمثل الاســـتثناء الوحيد فعلاً مما لنا من حق منطقى. ومع ذلك، فالنظرية التى ليس لها من عيب منطقى آخر ســـوى هذا قد تكون نظرية فاسدة رغم ذلك ولا تصلح لشىء سوى تقديم دعم صورى لعقيدة مـــا تســـتهوى صاحب هذه النظرية. فمثلاً، ماذا لو توافقت معدلات الربح العالية مع تكلفة عمل عالية، كما حـــدث فى الولايات المتحدة دون شك؟ لقد اهتم ميل بهذا كما تشير رسائله إلى كيـــرنس التـــى نشـــرها ج. براين G. O"Brien ("J. S. Mill and J. E. Cairnes," Economica, November 1943, pp. 279-82). والمطلوب هو إما دحض هذه الواقعة أو تبريرها. وبالتأكيد يمكن تحقيق هذا دائمًا: ذلـــك لأن من الممكن جعل أى نظرية تلائم أى وقائع من خلال فرضيات إضافية ملائمة. ولكن كان ســـيكون من الأبسط والأكثر مباشرة أن يتم تبنى مخطط تحليلى آخر يسلم بالحقيقة المهمـــة التـــى تفيـــد أن معدلات الربح العالية والأجور العالية تتوافق بصورة عادية دون خلق مشكلة صعبة من ذلك خاصة وان آ. سمث كان قد وضع الخطوط العامة لمخطط بسيط كهذا بصورة واضحة.

(١٦٨) هذا يسرى على رأس المال التكنولوجى فقط، رغم أن أنصار نظرية الفائدة القائمة على الإنتاجية لم يقيدوا عمومًا مفهومهم لرأس المال بهذا الشكل. وفى الواقع، فإننا نعلم بأنه كان ثمة اتجـــاه لتحويـــل رصيد رأس المال التكنولوجى إلى رصيد كافٍ. ولكن هذا يعنى الابتعاد عمـــا أســـميناه نظريـــات الإنتاجية البحتة، أى النظريات التى لا تهتم بغيرِ الخدمة الإنتاجية للمعمل والمعدات. ومـــا دام كـــل رأس المال غير الأجرى، الذى هو مصدر الفائدة بحسب هذه النظريات، يمثل لـــدى مـــاركس رأس المال الثابت الذى لا يخلق أى فائض قط، فمن الممكن أن نعتبر نظريات الإنتاجية البحتة كنظريـــات نقيضة لنظريات الاستغلال.

عمله (Kapital und Kapitalzins 1884). فحتى ذلك الوقت (وربما حتى الآن فى بعض الحالات) تصورَ الناس (أو يتصورون) أن البرهان السهل لمسألة إن السلع الرأسمالية يجب أن تدر عائدًا تثبت ipso facto (بهذا ذاته) إن هذه السلع ينبغى أن تدر دخلاً لمالكيها. وقد شوّه هذا الخلط بين شيئين مختلفين كلَ نظريات الفائدة القائمة على الإنتاجية البحتة (كما أسماها بوهم-باورك) سواء البدائية منها (النظريات البسيطة للإنتاجية لدى بوهم-باورك) والنظريات الأكثر إحكامًا (النظريات المعللَة للإنتاجية motivated لدى بوهم-باورك). كما يشوِّه هذا الخلط ما دعاه بوهم-باورك النظريات الاستعمالية التى لا تختلف عن نظريات الإنتاجية من حيث الجوهر.(١٦٩)

ولاودردال، الذى كان أول نصير لنظرية إنتاجية صريحة، كان أيضًا أول من أعطى مثالاً على الوقوع الصريح فى الخطأ المنطقى الذى جرت الإشارة إليه أعلاه. ولكن ما سترَ هذا الخطأ، إنْ لم يكن قد صححه، هو تعريفه الخاص للدور الإنتاجى لرأس المال، الذى هو فى نظره ليس "مساعدة العمل" بل"الحلول محله". فمالك رأس المال يستلم ما كان سيستلمه العمل المُزاح (Inquiry into the Nature and Origon of Public Wealth, 1804, p. 165). وهذا التعريف يستمد أهميته من تلميحه بالعلاقة بين قابلية الإحلال بين رأس المال التكنولوجى والعمل، ومن كونه خطوة أولى لتحليل العلاقة الحقيقية بين الأجور والفائدة. ولكن هذا التعريف كان يمكن أن يحل مشكلة العائد الصافى من السلع الرأسمالية فقط لو أن الآلات لم تتعرض للاستهلاك مثلما كان على بوهم-باورك أن يلاحظ هذا الأمر: ولكنها حينما تُستهلك، فإن نظرية لاودردال تفسر سبب حصول الآلات على مقابل اندثارها، ولكنها لا تفسر سبب حصولها على ما هو أكثر من هذا- إنْ فعلت هذا حقًا(١٧٠)- وهو أمر غير مؤكد رغم كل شىء.

---

(١٦٩) لا يخلو من الوحى مصطلح النظرية الاستعمالية Use Theory، الذى لا يحتاج إلى أى توضيح. ومن المؤكد أن العائد من السلع المُعَمِّرة، النقدى أو المحتسب imputed monetary or، له بعض الصلة بسعر الفائدة السائد، ومن باب التطوير فى بعض الحالات أن يجرى توسيع هذه الفكرة لتشمل السلع الاستهلاكية المعمّرة. ولكن "الاستعمال" يُختزل إلى "خدمة" كما هو واضح. وترتبط نظرية الاستعمال عادة باسم هرمان Hermann (١٨٣٢) وقد تمتعت بشعبية واسعة لفترة طويلة، وبخاصة فى ألمانيا. وكان نيس Knies ومنجر Menger من بين أنصارها.

(١٧٠) يعود الفضل الكبير إلى لونجفيلد وفون تونن فى إدخال التحليل الحدى إلى نظرية الفائدة القائمة على الإنتاجية وفى مواصلة البحث ليشمل العلاقات بين الفائدة والأجور. ولكنهما ليسا فى حال أفضل من مُنظرى الإنتاجية الآخرين من ناحية النقطة الأساسية. ومع ذلك، عزز لونغفيلد من وضعه=

ويكفى هذا المثال. فلن نستفيد أكثر من مناقشة، مثلاً، رؤية مالثوس التى تصب فى فكرة أن "الأرباح" هى "تعويض عادل عن ذلك الجزء من الإنتاج الذى يساهم فيه الرأسمالى" (Principles, 1sr ed., p.81). ويجد القارئ فى صفحات بوهم-باورك قائمة بأسماء الكُتَّاب الذى اعتنقوا نظرية الفائدة القائمة على الإنتاجية طوال القرن التاسع عشر. وكان عدد هؤلاء الكُتَّاب فى القارة أكثر مما كان فى إنجلترا. ونظرًا لعدم قيامهم بأى جهد جدى لإثبات وجود عائد موجب دائم تدره السلع الرأسمالية المادية، فإنهم fortiori (من باب أولى) لم يطرحوا قط السؤال عما إذا كان هذا العائد هو فائدة أم شيء ما آخر.

ثمة نوع آخر من نظرية الفائدة سنشير إليه هنا، رغم أن من المشكوك أن يكون من حقنا تصنيفه تحت عنوان نظريات الإنتاجية. ويرتبط هذا النوع باسم جيمس ميل وماك كولوخ، وهو ثمرة مشتركة لجهودهما إلى حد ما،[١٧١] ويمكن تلخيصه بعبارة الأخير القائلة إن "أرباح رأس المال هى مجرد اسم آخر لأجور العمل المتراكم": فالسلع الرأسمالية نفسها هى عمل متراكم أو مكتنز؛ وما تجسده من عمل يستمر ببساطة بكسب الأجور؛ فحينما يجسد النبيذ، عند وضعه فى القبو، كمية معينة من العمل فإن هذا العمل أو "النوع" nature يستمر بأداء دوره أثناء

=باستعانته بفرضية أن تكوين رأس المال يستلزم وجود مدخرات، وبالتالى استعداد المدخرين"للتضحية بالحاضر فى سبيل المستقبل"- أى فكرة الامتناع. ولكن تونن، الذى كان على مستوى أرفع من ناحية التكنيك إلى حد يتعذر قياسه، لم يتجاوز الصيغة القائلة إن الفائدة تتحدد باستعمال (أو بالأثر الإنتاجى ل) "العنصر الأخير من رأس المال المستخدم". ولا ينبغى طبعًا أن يفهم هذا بالمعنى الوارد لدى وست-ريكاردو. ولكن ينبغى فهمه بالمعنى الذى يبدو أن البروفيسور د.هـ. روبرستون D. H. Roberston يتبناه فى وقتنا الحاضر (انظر مقالته المنشورة فى Economic Journal September, 1937، وهى واحدة من ردود ثلاثة على مقالة كينز التى تحمل عنوان: "Alternative Theories of the Rate of Interest".

(١٧١) ينبغى أن نقتصر على النقطة الجوهرية. ولكن ثمة أشياء عدة تخص تفاصيل الفائدة نضطر إلى إهمالها. ومن بين هذه الأشياء الدور الذى لعبه تورنس (Essay on the production of Wealth, 1821) فى المحاجَّة التى أثمرت النظرية التى سيتم ذكرها. إذ سلَّم تورنس بما سوف نصفه فيما بعد: نظرية العلاوة كتفسير للفائدة make-up theory of interest حيث لا تدخل "الأرباح" فيما أسماه هو السعر الطبيعى للسلع. وقد جعل تورنس هذا السعر الطبيعى يساوى التكاليف. والأرباح تدخل فقط فى سعر السوق الذى يعنى شيئًا يختلف تمامًا عن سعر السوق لدى كل من سمث وريكاردو. وفى الطبعة الأولى من عمله (Elements 1821)، حاجج جيمس ميل ضد هذه النظرية بشكل رئيسى ولم يُظهر أى علامة على رغبته بتبنيها إلا نادرًا، ولكنه عاد وتبناها فى الطبعة الثانية (١٨٢٤)، بعد صدور مقالة ماك كولوخ المنشورة فى Encyclopaedia Britannica (الملحق، ١٨٢٣). وتتضمن هذه المقالة عبارة ماك كولوخ المذكورة فى المتن أعلاه التى أحكمَ صياغتها فى عمله (Principles (1825.

تخمر هذا النبيذ؛ وإن الفائدة هى ما يُدفع نظير هذا العمل الإضافى. ويعود السبب الواضح لطرح هذا الرأى إلى تصميم جيمس ميل وماك كولوخ على توسيع نظرية أستاذهما فى القيمة لتشمل حالات اعتبرها ريكاردو نفسه خارج نطاق قانونه الخاص بكمية العمل، وذلك بغية جعل هذا الأخير قانونًا عامًا بصورة تامة- مثلما حاول ماركس أن يفعل بواسطة مفهوم آخر. وقد آمن النقاد، الواحد تلو الآخر، بأن ميل وماك كولوخ لم يحققا هذه العمومية إلا عن طريق ما يمكن تسميته خدعة بحتة، بل خدعة سخيفة أيضًا.[١٧٢] كما يمكن المحاجَّة ضد نظرية الفائدة هذه بالإشارة إلى أنها، إضافة إلى فشلها بترسيخ نظرية القيمة القائمة على كمية العمل، تتعرض إلى الاعتراض المميت نفسه الذى تتعرض له نظريات الإنتاجية البحتة: فحتى إذا سلمنا بأن السلع الرأسمالية هى عمل مكتنز وان "الرأسمالى" يسترد أجور هذا العمل من عوائده، فإن هذه النظرية، حتى دون النظر إلى الظروف الأخرى، تعجز عن أن توضح لماذا يتوجب أن يحصل الرأسمالى على شيء ما نظير ذلك العمل المتصوَر. ولكن هذا الاعتبار بالذات، وإنْ كان يمنعنا بالتأكيد من قبول هذه النظرية للعائد الصافى الدائم، بيد أنه يسمح لنا بأن نضفى عليها معنى أكثر ملائمة قليلاً، وبخاصة فى نسخة ماك كولوخ غير المحظوظ منها. أى أن النظرية فى هذه النسخة تسمح لنا، على الأقل، برؤية طريقة خرقاء وملتوية للاعتراف، من زاوية نظرية القيمة القائمة على كمية العمل، بضرورة رأس المال المادى requisiteness of physical capital. وعند تفسيرها بهذا الشكل، فإن خدعته البحتة تضاهى استعمال"العمل" كمصطلح لما يمكن تسميته بشكل أصح "خدمة إنتاجية"، والأجور كمصطلح لما يمكن تسميته بشكل أصح سعر خدمة إنتاجية. أو، بعبارة أخرى، ترقى خدعته إلى الاعتراف بأن العمل المكتنز هو نوع خاص من العمل الذى يقدم خدمات من نوع خاص أيضًا عند مقارنتها بخدمات العمل "الحى" أو "السائل". وهذا هو السبب الذى دفعنى- دون نية الدفاع عن هذه النظرية بالتأكيد- لتصنيفها ضمن نظريات الإنتاجية البحتة: فهى نسخة أنصار مفهوم كمية العمل من نظرية الإنتاجية البحتة.

---

(١٧٢) وقد أضافَ نُقَّاد كثيرون، من بينهم كانان (المصدر السابق، ص٢٠٦) تهمة مفادها إلى أن الخدعة اعدت بقصد التبرير. فيا له من تبرير محبب "للأرباح" بتسميتها "أجورًا "!.لقد دخلت الأيديولوجيا فى محاجّة ماك كولوخ مثلما دخلت فى محاجّة ماركس دون شك؛ وربما أحبَ ماك كولوخ الدفاع عن الأرباح بقدر ما أحب ماركس الهجوم عليها. ولكن هذا خارج الموضوع.

تمتلك نظريات الإنتاجية البحتة تفسيرًا سهلاً للهبوط المزمن في معدل الفائدة. ولا ينقصها سوى التسليم بأن رأس المال التكنولوجي يتزايد بمعدل أسرع من السكان المتاح للتنمية الصناعية لكي يقع الهبوط في عائد الوحدة الواحدة منه بشكل عام- وليس بالضرورة حصتها النسبية، ناهيك عن حصتها المطلقة- وذلك ceteris paribus {عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها}. ونظرًا إلى أن أل ceteris تتضمن مدى تكنولوجيًا معينًا (دالة الإنتاج)، فيمكن للقارئ أن يتصور إن هذا التفسير غير صالح إلى حد بعيد. ومن المؤكد أنه انه غير صالح. ومع ذلك، فإنه ينطوي على ميزة معينة: فحينما يصاغ بصورة صحيحة،[١٧٣] فإن هذا التفسير كان ينبغي أن يُبرز بصورة تلقائية الشروط الأكثر أهمية في أي فرضية عن السلوك المزمن لمعدل الفائدة الصافية، ويُفترض فيه، حينما يفعل هذا، أن يزيد من الشك في صحة "قانون" الهبوط المزمن.

لم تكن لدى سمث أي نظرية"للربح" تقوم على الإنتاجية. ولكن سمث، رغم ذلك، قدَّم لما اعتبره كغيره الميل المؤكد للفائدة نحو الهبوط تفسيرًا يرتبط بنظرية الإنتاجية على نحو طبيعي جدًا، أي أن معدل الأرباح يميل للانخفاض حينما تتنافس رءوس أموال متزايدة بعضها مع بعض. ومن زاوية وست وريكاردو، يبدو هذا الرأي بمثابة خطأ منطقي، ذلك لأن القيم النسبية، التي استخلصا معدل الفائدة منها، لا يمكن أن تتأثر بزيادة معينة بحد ذاتها في كميات السلع التي تشكل رأس المال.[١٧٤]

---

(١٧٣) يمكن صياغتها بطرق عدة. فمثلاً، أرجع لونغفيلد هبوط "الأرباح" إلى أن الاستفادة من فرص الاستثمار الأكثر ربحية تجري أولاً بحيث لا تتبقى مع مضي الزمن سوى الفرص الأقل ربحية. ويواجه هذا الرأي اعتراضًا مفاده إن فرص الاستثمار تتوسع دون انقطاع بفضل التقدم التكنولوجي، وان ليس ثمة سببًا يجعل الفرص الاستثمارية التي تظهر فيما بعد أقل ربحية من تلك التي ظهرت قبلها (انظر الجملة ما قبل الأخيرة في المتن). وتمثل صياغة لونجفيلد مجرد نتيجة لنظريته للفائدة القائمة على الإنتاجية الحدية: إن معدل الربح، الذي "يساوي المساعدة المقدَمة إلى العمل من قبل ذلك الجزء من رأس المال المستخدم بأقل كُفاءة والذي سوف أسميه الجزء الأخير من رأس المال المستعمل في الإنتاج(Lectures on Political Economy, p. 149)، سوف ينخفض عمومًا حينما يزداد رأس المال بأكثر من زيادة العمل، ولكن ينبغي تمييز هذا الانخفاض عن الانخفاض المزمن المطلوب تفسيره، والذي لا يشكل الأول إلا عنصرًا منه.

(١٧٤) تستحق محاجّة السير إدوارد وست الأصيلة لصالح ذلك الرأي قراءة دقيقة. فهي تقدم مثالاً ممتازًا على الطريقة التي تخفى فيها بنية نظرية معينة، بمجرد أن يتم قبولها، أكثر الحقائق وضوحًا عمن يتولى تحليلها. فهذه المحاجّة مسئولة بشكل رئيسي عن رأي ريكاردو القائل إنه ليس بوسع أي زيادة في رأس المال، ما لم تصحبها زيادة في (القيمة الريكاردية) للأجور، أن تخفض من معدل الربح، أو أن تتسبب في إحداث أي توقفات في العملية الاقتصادية.

(هـ) نظرية الفائدة القائمة على الامتناع نظرًا للاعتراف برأس المال المادى كمستلزم للإنتاج أو حتى للاستغلال فحسب، فينبغى اعتبار تجهيز رأس المال بمثابة خدمة، فى حدود معنى هذه الكلمة فى التحليل الاقتصادى، مع إن هذه الخدمة تئول إلى المستغل وليس إلى المجتمع بصورة عامة فى حالة قبول نظرية الاستغلال. ولذلك، فبدلاً من التشديد على الخدمة الإنتاجية أو الاستغلالية لرأس المال نفسها، يمكننا التشديد على الخدمة المتمثلة بتجهيز رأس المال دون أن نفقد شيئًا من دقة التعبير. ونظرًا لتمسكنا بنظرية سمث القائلة إن السلع الرأسمالية تمثل نتاج للادخار -كما صاغها ج. س. ميل - فيمكننا أن نقول أيضًا إن أى عائد صافى تدره هذه السلع هو من قبيل ما يُدفع نظير الخدمة التى قدمها الادخار سواء لمن يقوم بالإنتاج أو إلى المستغِل وحده. وحينما نقول هذا، نكون قد تبنينا نظرية سكروب- سنيور للفائدة التى تقوم على الامتناع Abstinence. وقد اخترت تقديم الموضوع بهذا الشكل لتمهيد الطريق للوقائع التالية المهمة تاريخيًا.

أولاً: سيتبين أن ليس ثمة اختلاف جوهرى، ناهيك عن عدم التوافق، بين نظريات الإنتاجية والامتناع. وقد أدرك سنيور هذا بشكل واضح كما تشهد مسلّمته الثالثة (انظر القسم الفرعى ٥ج، أعلاه). ولكنه لم يفسر بدقة- وهو ما أنجزه أ. مارشال و ت.ن. كارنر فيما بعد- ما تضيفه نظرية الامتناع إلى نظرية الإنتاجية وما هى علاقتها بهذه الأخيرة. إن ما تضيفه هذا يمثل الكابح الذى يمنع عملية خلق السلع الرأسمالية الإضافية من الوصول إلى الحد الذى يمكن عنده بالذات أن يهبط عائدها الصافى إلى الصفر.[١٧٥] ولكن فشلْ سنيور فى إيضاح هذا بشكل كافٍ جعل كلاً من أنصار نظرية الامتناع (ج. س. ميل الذى اكتفى بالصياغة القائلة إن الفائدة هى ثمن الادخار) وخصومها(بوهم-باورك بشكل خاص) ينظرون إليها كتفسير لظاهرة الفائدة يشكل بديلاً لتفسير نظرية الإنتاجية وينبغى أن يرتكز على عنصر الندرة فحسب الأمر الذى يرتبط بالادخار أو يمكن أن يرتبط به.

ثانيًا: سيتبين أن الهجوم على نظرية الامتناع لا ينبغى أن ينصب على منطقها. فقد استند هجوم بوهم- باورك، مثلاً، على تهمة تتعلق بازدواجية

---

(١٧٥) لست أنا نفسى من أنصار نظرية الامتناع مثلما قد يعلم بعض القراء. ولا أفعل شيئًا سوى محاولة عرض أسسها كما تبدو لمنظرى نظرية الامتناع بطريقة آمل أن تجعل القارئ يفهم ظهورها إضافة إلى حقيقة أنها أثبتت إنها نبتة قوية.

الحساب. فالمدخر الذى يقوم بالإقراض يختار بين الرصيد الذى ينبغى أن يتخلى عنه[١٧٦] وبين تيار العوائد الذى يمكنه الحصول عليه. وليس ثمة مجال لإضافة أى تضحية أخرى قد يقدمها المدخر. وحتى إذا سلمنا بأن هذه المحاجّة قد تنطوى على شىء ما حينما تفيد عبارة "التعويض عن التضحية" بكل محتويات نظرية الامتناع،[١٧٧] فلا يعنى هذا أن هذه النظرية غير منسجمة حينما يتم تطويرها بصورة صحيحة وتوضع فى إطارها الصحيح. وليس ثمة تناقض قط بين عدم الشك منطقيًا بنظرية معينة والقول فى نفس الوقت إن هذه النظرية خاطئة أو غير كافية على الأقل. ذلك لأن السبب الذى يُستعان به دون ارتكاب خطأ منطقى لغرض تفسير ظاهرة ما لا يوجب أن يكون هو السبب الذى يخلق هذه الظاهرة بالفعل.

ثالثًا: إضافة إلى منطقها القوى، فإن احتكام نظرية الامتناع إلى المعرفة الغريزية هو الذى أسندها إلى خط طويل من الكتاب البارزين أكثرهم من الإنجليز ويتقدمهم ج. س. ميل. فقد سلّمَ ميل إلى مارشال بصورة جاهزة المذهبَ الذى يتضمن عاملى "التكلفة الحقيقية"- المعاناة disutility (المضايقة irksomeness) الذى يحس به العامل والامتناع الذى يقوم به المدخر.[١٧٨] وليس لنا من خيار سوى أن نعزو شكلاً أقل تحديدًا من المذهب نفسه إلى سمث وريكاردو معًا. فمهما كان استعداد الأول لتقديم تلميحات باتجاه نظرية ما للاستغلال، بيد أن مفهوم التوفير parsimony هو ما يتبقى حينما نبحث فى عمله Wealth of Nations عن محاولة لتفسير حقيقى للفائدة الصافية. ومهما استخف الثانى بهذه المشكلة، فإن ملاحظة

---

(١٧٦) حتى إذا تم إقراض الرصيد إلى فترات قصيرة فقط وأنه يُعاد استثماره بشكل دورى، فإن الرصيد يُسحَب عادة من استهلاك المدخر بصورة نهائية. وليس ثمة خلاف عادة على أنه يتم التخلى عن متعة الرصيد: والمعتاد هو أن هذه المتعة يتم التنازل عنها طمعًا فى متع مختلفة تمامًا يتوقع الحصول عليها من تدفق مدفوعات الفائدة. وهذا هو السبب الذى يستدعى الاحتفاظ بمصطلح الامتناع Abstinence ولماذا لا ينبغى حقًا أن نرمى مصطلح الانتظار waiting بل الاحتفاظ به لظاهرة أخرى أو لجانب آخر من نفس الظاهرة على الأقل، مما يجعل من المبرر تمييز الجانب الأخير عن الجانب الأول الذى يشير إليه مصطلح الامتناع كما أوضحنا هذا من قبل.

(١٧٧) تتمثل الصعوبة الرئيسة أمام التسليم بهذا فى أن جيفونس وبوهم-باورك، عند عرض مفهومهما حول "الخصم النفسى للاشباعات المستقبلية" ذهبا بعيدًا باتجاه تقديم بديل لفكرة الامتناع. ومع ذلك، فقد تعززت محاجّة بوهم-باورك ضد المفهوم الأخير بأرفنج فيشر I. Fisher (Theory of Interest, 1930, ch. 20, especially pp. 486-7, and appendix thereto) الذى طرحَ مذهبًا فعالاً ضد اعتبار الانتظار أو الامتناع كبنود مستقلة من التكلفة الحقيقية.

(١٧٨) يصعب علىَّ أن أفهم كيف أمكن لكيرنس الادعاء بهذا الفضل لنفسه. ولكنه قد فعل.

وجود فترات دوران turnover periods مختلفة الطول لا تستطيع أن تتعايش ما لم يكن هناك معدل ما للفائدة من شأنه أن يحقق المساواة بين عوائد رؤوس الأموال التى تكمل دورتها turn over فى فترات مختلفة يشير بوضوح نحو إدراك عنصر معين من الامتناع أو من "الانتظار" بعبارة أصح. فمن ناحية، تعززْ هذا الفهم طريقةُ ريكاردو فى التعبير التى تشير إلى أن الفائدة هى "تعويض عادل"(١٧٩) مقابل هذا الانتظار؛ ولكن رفض ريكاردو تبنى التفسير لهبوط معدل الفائدة الذى من شأنه أن يترتب منطقيًا على طريقة التعبير هذه يُضعف التفسير المذكور، من الناحية الأخرى.

رابعًا: إن الضعف، المنطقى والوقائعى، للتهجمات على نظرية الامتناع لم يؤدِ إلا إلى تقويتها على يد اقتصاديين مقتدرين وبحيث ازدادت هذه النظرية قوة بصورة غريبة كلما تزايدت شدة هذه التهجمات. فهذه النظرية لم تكن سوى قطعة من التبرير دفعت بالاشتراكيين إلى اللوم والتبجح. وفي حمى غضبهم، نسى هؤلاء كليًا أن يصوغوا حجج جدية مضادة، وهى متوافرة حقًا؛ ولكنهم، بدلاً من ذلك، لجئوا إلى التهكم التافه من أصحاب الملايين الذين يتم الدفع لهم نظير عدم إسرافهم (لاسال) أو الرأسماليين الذين يُدفع لهم مقابل امتناعهم عن تبديد السماد (ماركس). وقد كان لدى حتى "الكلاسيك" إلمامًا بالتحليل الحدى يكفى لعدم تأثرهم بالأول، وكان من الصعب أن يخطر ببالهم تجشم عناء محاجّة الثانى.

ومع ذلك، فنظرًا لقيام اقتصادى بارز فى وقتنا الحاضر بتكرار حماقة ماركس بعد مرور وقت غير طويل على ذلك، ولوجود اقتصاديين كثيرين فى تلك الحقبة كانوا قد استعملوا عبارات تنم عن سوء فهم (انظر اقتباس ماركس من موليناري وكورسل-سينويل فى Das Kapital, vol. 1. ch. 24, sec. 3)، فيمكن تلمس التفسير التالى. فالرأسمالى، كما ذكرنا من قبل، يبادل رصيدًا بتيار. وإن "الامتناع"، الذى يتم تعويضه عنه وفقًا لهذه النظرية، يدخل فى تراكم هذا الرصيد. ليس ثمة دفع إضافى نظير الامتناع عن استهلاك الرصيد حتى فى الحالات التى يكون فيها هذا ممكنًا ماديًا. ولكن ما دام المدخر يتسلم تعويضه على شكل تيار من المدفوعات، فإن الأمر يمكن أن يبدو كما لو أنه يقبض مرارًا وتكرارًا نظير

(١٧٩) يمكن بسهولة طبعًا تجريد هذه العبارة من الحكم القيمى الذى توصله، وأن تُقرأ ببساطة كما يلى: سعر الانتظار.

الامتناع عن "تبديد" السلع الرأسمالية التى تتكون وتستنفد فى سياق استخدام رأسماله. وتعززْ هذا الانطباع حقيقة إن المبلغ الموعود، أو التعويض المتوقع فى حالة استخدام رأس المال من قِبَل مالكه نفسه، ينبغى تسليمه فعلاً فى الحالة العادية إذا أُريد مشاركة الناس فى صفقات كهذه أصلاً. وحينما يخيب أمل المقرض أو المالك الذى يستخدم رأسماله فى ذلك التوقع، فسيحاول استرداد قرضه أو الخروج من ساحة الأعمال- مما سيبدو عندئذ كما لو أن الأمر يتطلب الدفع له من جديد لكى يُبقى رأسماله فى مكانه. ولكن الطالب فى السنة الثانية من الكلية الذى لا يستطيع تفسير هذه الوقائع بشكل صحيح أو، لنضف، إدراك ما كان يقصده هؤلاء الكتاب حينما تحدثوا عن رأسماليين "يقرضون أدوات إنتاج تعود لهم إلى العمال" لا بد أنه طالب غير واعد حقًا. إن هذا النوع من الأشياء يفسر جزئيًا، ويغفر إلى حد ما، عدم تمكن كثير من الاقتصاديين المقتدرين من رؤية الأشياء الأعمق فى ماركس. فهم يبصرون لأول وهلة أشياء كثيرة غير معقولة، إلى حد أنهم لا يتمكنون من الاعتقاد أن بوسع الرجل المسئول عنها أن يتجاوز مستوى أحكامه من حين إلى آخر.

ولكن الباحث المستعد لتحية ماركس أحسن تحية سوف يسأل نفسه بالتأكيد: كيف يمكن لكاتب، تَمكَّنَ من امتشاق ذرى لم يطأها إلا قلة من الكتاب وأثبتَ أحياناً أنه كاتب تحليلى مقتدر جدًا فى أمور ثانوية أيضًا، أن ينحدر إلى مستوى واطئ كمستوى Sec. 3؟ إن متطلبات التحريض وحدها لا تكفى لتفسير هذا الأمر، وبخاصة إن أكثر هذه الخطابية كان يمكن استعمالها لتغليف الدعم المُقدَّم. وعليه، فإن الشك الذى يراود النفس هو أن هذه الخطابية تخفى شيئًا ما. وفى الواقع، ليس من الصعب تحديد ماهية هذا الشىء: إنه وجود عنصر من الامتناع بمعناه المحدد وعنصر من الانتظار فى منطق بنيته النظرية. سبق أن رأينا إن نظرية ماركس تنتمى إلى العائلة التى أسميناها الاقتصاد التسليفى Advance Economics وإن هذا يفترض إدراك عنصر متميز فى العملية الاقتصادية- ولا يهم أن تسميه خدمة متميزة أو جريمة متميزة- يمكنه أن يحمل فكرة الاستغلال، ولكنه بذاته لا يمثل الاستغلال.كما وجدنا أيضًا أن الجبل الجليدى الخطير من فكرة الامتناع يمكن رؤيته فى موضع غير مريح قريبًا من مُحاجَّة ماركس عن التراكم التى يمكن أيضًا

اعتبارها محاجَّة عن الادخار.[١٨٠] وهنا نضيف أن فكرة الانتظار لم تغب عن بنية ماركس أكثر مما غابت فكرة الامتناع بالمعنى المحدد. ويمكن توضيح هذا الأمر بالطريقة التالية. وفقًا لماركس، يقوم رأس المال الثابت بمجرد نقل transmits قيمته إلى المنتوج دون أن يضيف شيئًا يتجاوز قيمته. ولكنه، باعتباره هو نفسه ناتجًا للعمل المستغَل، يجسد ليس فقط السلع الأجرية wage goods التى استهلكها العمل الذى أنتجها، بل أيضًا القيمة الفائضة وفق المعدل السائد. وهنا، ليس ثمة صعوبة فى إضافة القيمة الفائضة هذه، المتجسدة فى رأس المال الثابت، إلى القيمة الفائضة التى تنشأ عن استخدام العمل فى إنتاج المنتوج النهائى بمساعدة رأس المال الثابت. وإذا أمكن القيام بهذا، فلا يتبقى سبب يحول دون أن تتناسب الأسعار الفعلية مع كل العمل المتجسد فيها، أى العمل المتجسد فى رأس المال الثابت زائدًا العمل المضاف حتى لحظة ظهور المنتوج النهائى، كما لن تكون هناك مشكلة فى تحويل القيم إلى أسعار. ومع ذلك، فإن ماركس لم يفعل هذا، بل فضّلَ التصارع مع هذه المشكلة بالذات عبر مئات الصفحات- فلماذا؟ لأن من الواضح أن ماركس كان يعتقد أن من المتعذر إهمال مشكلة الاختلاف الزمنى time distance. ولكن هذا يرقى إلى إدراك- ولو ليس إلى الاعتراف ب- أن الانتظار يشكل، رغم كل شيء، عنصرًا فى بنية ماركس (نظرية القيمة)، وهذا هو ما شئنا توضيحه.

تتمتع نظرية الفائدة القائمة على الامتناع بوضع ملائم على نحو خاص لمعالجة أى هبوط مزمن فى معدل الفائدة. فإذا نظرنا إلى الامتناع كأحد مستلزمات الإنتاج العديدة، فلن نجد صعوبة قط فى بيان الشروط التى فى ظلها تنتج زيادته النسبية الظاهرة تلك. والأدوات التى لم تكن معروفة فى الفترة محل الدراسة أصبحت ضرورية لإنجاز هذا الأمر بشكل مرضى. ولكن كان يمكن استخلاص الفرضيات الرئيسة بشكل حدسى تقريبًا، إذا صح التعبير، حتى باستعمال نفس مستوى أدوات الفترة المدروسة. ولم يقدم التفسير التاريخى سوى ميزة إضافية، وبخاصة أن أى تنبؤ بهبوط معدل الفائدة وفق هذا التحليل سيرد بشكل مشروط

---

(١٨٠) قارن العبارة الشهيرة، ولو الفجة قليلاً، التى ترد فى القسم الثالث Sec. 3 غير المحظوظ من الفصل الرابع والعشرين: "راكمْ، راكمْ، فهذا هو موسى والأنبياء ...ادخرْ، ادخرْ، أى حوّل أكبر جزء ممكن من القيمة الفائضة.. إلى رأسمال". ولسنا بحاجة لإزعاج موسى أو الأنبياء لكى نرى أن الرأسماليين "يمتنعون" بمفهوم ماركس تمامًا مثلما يفعلون هذا بمفهوم سنيور.

وليس بشكل مطلق. وبطبيعة الحال، فإن نفس الشروط التى ستسبب تخفيض السعر النسبى للامتناع، سوف تؤدى (عمومًا) إلى زيادة السعر النسبى للعمل. وهكذا، فليس ثمة تناقض فى القول إن ج. س. ميل كان يمكن أن يتبنى باستخدام منطق سليم هذا التفسير"لميل الربح نحو حد أدنى"، أو حتى القول بأنه قد تبناه بالفعل (Book ɪv, ch. 3, § 2) ولكنه اختار بسهولة التوفيق بينه وبين ريكارديته المترددة، مع أن فكرة "الرغبة القوية بالتراكم" effective desire of accumulation، التى حللها بدقة، أجدر من الزيادة فى الأجور بأن تُعامَل هى "كسبب".

(و) **مذهب مخصص الأجور، رائد التحليل الجمعى الحديث** نقدم تقريرنا عن تحليل الأجر فى الفترة المدروسة تحت هذا العنوان لأن كل الأشياء الأخرى التى تمتُ بصلة إلى الموضوع قد تمت معالجتها فى محطات مختلفة من مسيرتنا.[(١٨١)] وبشكل خاص، فإننا نعلم إن آ. سمث- تحت تأثير فلسفة القانون الطبيعى- كان قد بادر بطرح نظرية للأجور تقوم على فكرة العنصر المتبقى residual theory of wages: فالعمال ينتجون كل المنتوج، وبالتالى ينبغى على مشكلة الأجر أن تبين سبب عدم حصولهم على كل المنتوج بل التسليم "باقتطاعات" معينة deductions، ومن ثم فإن مشكلة الأجر تجد حلها تلقائيًا بمجرد تفسير هذه الاقتطاعات. ولكن حتى بالنسبة لسمث نفسه، وكذلك جيمس ميل وسيسموندى وماركس الذى ذهب باتجاه مبادرة سمث أبعد مما فعل أى اقتصادى بارز آخر، فإن تحليل الحدود العليا والدنيا لما "يمكن" أو "ينبغى" أن يذهب إلى العمل يحتل أهمية بالنسبة لمعالجتهم لمشاكل الأجر أكثر من فلسفتهم العامة بحيث إن من المفيد أكثر دراسة المشاكل دون إشارة إضافية إلى الفلسفة الأخيرة. وهذا يتمشى مع ما أرى أنه الرأى المشترك لدى غالبية من المؤرخين. ولكنى لا أستطيع الاتفاق مع التصنيف الذى تبناه كثيرون منهم لمشاكل الأجر ويضم: نظريات حد الكفاف، ونظريات العرض والطلب ونظريات الإنتاجية. ذلك لأن هذه النظريات لا تمثل تفسيرات مستقلة للدخول الأجرية wage incomes، ناهيك عن أن تكون متعارضة مع بعضها.

---

(١٨١) سبق لى أن ألمحت، بين أمور أخرى، إلى أشكال من سوء الفهم نجمت عن المعانى الخاصة التى تحملها عبارات: أجور "متزايدة " و"متناقصة" فى نظرية ريكاردو للقيمة.

النظرية الأولى ليست نظرية أجور قط theory of wages بل هي مجرد موضوعة theorem عن المستوى التوازنى طويل الأمد للأجور.[١٨٢] أما جهاز العرض والطلب فهو جهاز ضرورى لأى نظرية أجر، وهو لا يشخِّص identify أى نظرية محددة.[١٨٣] وقد فشل الريكارديون (بمن فيهم ماركس) فى إدراك هذا الأمر فعلاً، سواء بالنسبة للأجور أو إلى كل الموضوعات الأخرى، لتحديد المستويات العادية طويلة الأمد long-run normals بل إنهم تركوا الأجور،كالأسعار الأخرى، تتحدد بواسطة العرض والطلب فى أجل قصير معين. ولكن هذا يعنى شيئًا مختلفًا بالنسبة للأجور عما يعنيه بالنسبة للأسعار الأخرى. فحينما نجعل المستوى العادى طويلَ الأمد يعتمد على التعديلات التى تحدث فى السكان، فإن الأجل القصير يتسع ليصل إلى ١٥ سنة على الأقل.[١٨٤] وبالنسبة لآجال قصيرة بهذا الطول وحتى أكثر– وفى الواقع، لمراحل ذات طول "غير محدد"– يعتمد الريكارديون على الشكل الخاص الذى يأخذه جهاز العرض والطلب فى صورة مذهب مخصص الأجر. ولكن فى شكل مختلف (المستوى العادى)، كان جهاز العرض والطلب قد استُعمَل أيضًا لمشاكل الأجل الطويل و الأجل القصير من قِبَل كل الاقتصاديين البارزين، وبخاصة ساى ومالثوس. وهنا يمكن ببساطة تمثيل الطلب على العمل بجدول يصف كمية العمل التى يأخذها أصحاب الأعمال عند معدلات الأجر المختلفة. كما أن فكرة الطلب على خدمات العمل وعرضها

(١٨٢) حول مفهوم معدل الأجر الوسطى والاعتراض الذى أُثير ضده، انظر القسم الفرعى الحالى، أدناه. أما بخصوص الفرق بين نظرية أجور بمعنى التحليل الأساسى للظاهرة و موضوعة توازن بشأن الظاهرة، فقارنْ ذلك مع ما يسمى بنظرية كمية النقود ومع قانون للقيمة لدى ريكاردو.

(١٨٣) كان ثمة بعض الاعتراض على تطبيق جهاز العرض والطلب على العمل على أساس إن هذا يتضمن معالجة الكائنات البشرية وكأنها سلعًا– وفى القارة بشكل خاص كان يجرى اتهام" الكلاسيك" الإنجليز بانتهاك الكرامة الإنسانية. وبطبيعة الحال، ليس فى هذا التطبيق لجهاز العرض والطلب أى شيء معيب. ومع ذلك، تنبغى ملاحظة أن هذا الاتهام كان أحيانًا ينطوىٍ على ما هو أكثر أهمية من نزوع عاطفى رخيص.فـ "سلعة العمل" commodity labour تجسد فعلاً خصوصيات ذات صلة حتى بأكثر التحليلات واقعية.

(١٨٤) وقد أوضح هذا بارتون (انظر القسم الفرعى ر، أدناه). ولما كانت الزيادة فى متوسط الدخول الأجرية الحقيقية (وفق مفهومنا) لا تزيد من معدل الولادة على الفور؛ وما دام الأمر يتطلب وقتًا طويلاً من معدل الدخل الأجرى لكى يحدث أثرًا مهمًا من الناحية الكمية؛ وأخيرًا، نظرًا إلى أن معايير جديدة عن الحياة تتطور أثناء مثل هذا الوقت الطويل، فإن حالة نظرية الأجور طويلة–الأمد "الكلاسيكية" أسوأ حقًا مما يُشار إليه فى المتن.

لدى ساى تفترض هذا الأمر. وقد قدّم فليمنج جينكن[١٨٥] جدولاً عن الطلب من هذا النوع بشكل صريح ورَسَمه بالفعل. ويفترض مثل هذا الجدول للطلب على العمل بدوره نظرية جنينية للإنتاجية الحدية. ولكن الأخيرة، رغم أنها كانت قد طُوِّرت من قِبَل لونجفيلد وفان تونن ضمن الفترة المدروسة، ظلت غير فعالة بقدر تعلق الأمر بعلم الاقتصاد بصورة عامة. وعليه، لا نحتاج أكثر للحديث عن هذه البدايات لتحليل الأجر اللاحق، فيما عدا إن عنصر الإنتاجية أيضًا ينبغى أن يدخل ضمن أى نظرية كاملة للأجر (بشكل أو بآخر) وبالتالى لا ينبغى أن تجرى مطابقة هذا العنصر بذاته مع أى نظرية محددة.

وهكذا إذن نشهد الوضع التالى: لقد قام بشكل ما كل اقتصاديى الفترة عمليًا بمهاجمة مشكلة الأجور بواسطة تحليل جهاز العرض والطلب، المفهوم جيدًا إلى هذا الحد أو ذاك.[١٨٦] كما أن عنصر الإنتاجية، المطوَر بصورة غير كافية من قِبَل أولئك الذين أخذوا فرصة كافية للتعبير عن آرائهم، يمكن رؤيته فى الصورة ولكن بشكل غامض فقط. ويتصدر واجهة الصورة استنتاجان محددان يمكن استخلاصهما من تحليل العرض والطلب على أساس إدخال فرضيات وقائعية إضافية معينة ("قيود"): فرضية موضوعة حد الكفاف بالنسبة للمستويات العادية الأطول مدى وفرضية مذهب مخصص الأجر بالنسبة للانحرافات قصيرة الأجل.

وكانت موضوعة حد الكفاف، كما نعلم، جزءًا جوهريًا من تعاليم كينيه وتورجو. كما نعلم أيضًا بأن سمث درسها بدقة- بل بدقة شديدة حقًا، إلى حد أنه لم يترك شيئًا كثيرًا لتتم دراسته. ومع ذلك، فقد أضفتْ مقالة مالثوس Essay فى شكلها الأصلى طابعًا جديدًا على القضية مع أننا نجد، فى الطبعات اللاحقة من

---

(١٨٥) ظهرت بحوث فليمنج جينكن Fleeming Jenkin حول: "Trade Unions" and " Graphic Representation of the Laws of Supply and Demand and their Application to Labour" عامى ١٨٦٨ و ١٨٧٠ ونشرتها مطبعة مدرسة لندن عام ١٩٣١. حينما يشير x إلى السعر، و D إلى الكمية المشتراة عند ذلك السعر، وان A هى ثابت، فإن دالة الطلب لدى فليمنج جينكن تأخذ الشكل: $D = f\left(A + \frac{1}{x}\right)$.

(١٨٦) وهذا يسرى على ماركس أيضًا. ذلك لأن الفرضية القائلة إن الأجور تميل إلى مساواة قيمة قوة العمل التى تتطابق بدورها مع العمل المتجسد فيها، تفترض سريان جهاز العرض والطلب. وبطبيعة الحال، فإن نظرية الأجور لدى ماركس لا تتمثل بهذه الفرضية فحسب. على العكس، فهى تشكل كلاً مركبًا إلى أقصى حد يغطى كل جوانب ظاهرة الأجر وتتضمن دراسات دقيقة عن انحراف الأجور عن المستوى الذى تحدده "قيمة" العمل، وبخاصة الانحرافات الدورية. وينبغى تجميع أجزاء هذا الكل من كتابات عدة له مما يتعذر تحقيقه هنا.

Essay، وفى عمله Principles، تحفظات جديدة كان من المفروض أن تشكل ارتدادًا عن هذا الطابع ولكنها لم تفعل. أما بالنسبة لريكاردو، فتلزم حقًا صياغة محددة لفكرة مَيْل الأجور نحو "ذلك السعر الضرورى لتمكين العمال ... من العيش وتجديد نسلهم دون زيادة أو نقصان" (Principles)، مع تعزيزها بقبول محدد بالدرجة نفسها بقانون مالثوس للسكان، وإلا فمن المتعذر تحديد المستوى طويل الأمد للأجور. ويبين هذا المقتطف أن ريكاردو كان يعى هذا الأمر على الأقل حوالى عام ١٨١٧،(١٨٧) ولكن المحاجّة اللاحقة، فى فصله المتعلق بالأجور، تبين أيضًا أنه كان يعرف أن موضوعة الحد الضرورى يتعذر الدفاع عنها. وتمشيًا مع تورنس،(١٨٨) استبدل ريكاردو مفهوم "حد الكفاف الفزيولوجى" بما أصبح يعرف عادة بـ"حد الكفاف الاجتماعى social minimum of existence"، الذى يعنى لدى تورنس "كمية من الأشياء الضرورية والكمالية للحياة تعتبر ضرورية لإعالة العمال.. وفقًا لما تمليه طبيعة مناخ وعادات البلد". إن قليلاً من التفكير يكفى لتوضيح أن هذا يعنى قبول الأجور التى تتحدد وفقًا للعرف customary wages كشىء معطى مؤسسيًا. وهذا ممكن دائمًا. إذ يمكن أن نعتبر أى شىء كمعطى مما يعنى ببساطة إننا نكف عن البحث عن تفسير اقتصادى بحت لأى شىء نصفه كذلك.(١٨٩) وكما يبدو، فمن الواقعى أكثر أن يتم النظر إلى "نظرية" الأجور- طويلة الأمد "الكلاسيكية" فى هذا الضوء أكثر مما فى ضوء موضوعة حد الكفاف الفزيولوجى physical-minimum theorem، التى تنصلوا منها هم أنفسهم والتى ليس لها سوى أهمية ضئيلة بأى شكل بسبب حقيقة إن "الأجل-القصير" الضخم قد حلّ عمليًا محل الأجل-الطويل فى مسألة الأجور.

وكما ذكرنا، فإن جهاز العرض والطلب الذى استعمله "الكلاسيك" الإنجليز فعلاً لمعالجة مشاكل الأجر كان من نوع خاص يوصف تقليديًا بأنه مذهب مخصص الأجور(١٩٠) وللتبسيط، سوف نهمل عرض العمل والطلب عليه الذى

(١٨٧) ليس ثمة ما يناظر الجملة المقتطفة أعلاه فى عمله: Essay on the Influence of a Low Price of Corn on the Profits of Stock (1815).

(١٨٨) Essay on the Extended Corn Trade ... (1815; pp. 58-63)

(١٨٩) ثمة قيود على هذا طبعًا: فإذا كان لدينا نظام يتحدد بشروط اقتصادية، ومن ثم قررنا اعتبار بعض متغيراته كمعطيات، فينبغى علينا إسقاط عدد متساوى من شروط التوازن وإلا، بخلاف ذلك، فإن النظام يصبح مفرط التحديد overdetermined.

(١٩٠) ومع ذلك، لاحظ: (١) كما سبق لنا أن رأينا عند مناقشة قانون ساى، إن جهاز العرض والطلب لا=

يحدث في مجال الدخل- العرض والطلب على الخدمات المستهلَكة بشكل مباشر مثل خدمات الخدم، والمعلمين، وما شابه- ونقتصر على العرض والطلب على العمل الصناعي (بأوسع معانيه طبعًا: كل العمل"الذي يتوقع من استخدامه أن يدر الربحَ"، بحسب تعبير آ. سمث)كما لو أنه ليست هناك استخدامات أخرى. وإضافة إلى ذلك، فإننا نتبع العادة "الكلاسيكية" بافتراض أن هناك، في أي لحظة معينة من الزمن، العرض المعطى من العمل والذى يتمثل بوجود عدد محدد من العمال: ليس ثمة إحلال بين العمال وذوى المهن الحرة self-employed، ليس من تغير في العمر الذي يتم فيه دخول العمال وخروجهم من سوق العمل، ليس ثمة تغير في ساعات العمل في اليوم أو الأسبوع الواحد، وليس ثمة سعر احتياطى للعمل يرفض العمال التشغيل بأقل منه إلا للشرط الذى سيتم إدخاله في ما بعد. ومن المؤكد أن هذه التبسيطات قد عملت على إضعاف الثقة بمذهب مخصص الأجور، حتى ولو لم يتم التمسك بها بشكل صارم دائمًا. ولكن كل ما يهمنا هو أنها مجرد تبسيطات يمكن إسقاطها دون صعوبة كبيرة. وهكذا فنحن لا نملك جدولاً بعرض العمل بل فقط كمية معروضة معطاة، ومعروضة بشكل غير مشروط "لأجل قصير" يمتد إلى ١٥ سنة على الأقل، كما افترضنا من قبل. أما الطلب على العمل، فيتمثل، في نظرية مخصص الأجور، بطريقة غير مألوفة نوعًا ما: أى واسطة تحديد "مبلغ معين بوحدات حقيقية"[١٩١] - السلع الأجرية، وسائل الكفاف، رأس المال المتغير[١٩٢]- كان الرأسماليون قد قرروا إنفاقه على العمل. ولا يمثل هذا "الطلب"، بدوره، جدولاً معينًا عند أى لحظة معينة بل كمية معطاة. ومرة أخرى-كما هو

=يسمح بالتطبيق غير المشروط على سلعة مهمة كالعمل تؤثر تغيرات سعرها على كل المجاميع الاجتماعية؛ (٢) يمكن اعتبار مذهب مخصص الأجر كمحاولة غير بارعة لأخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار.

(١٩١) يمكن أن يُفهم إمًا بحسب مفهومنا، أى بمعنى مقدار نقدى يتصحح وفقًا لرقم قياسى لتكلفة المعيشة أو بالمعنى الريكاردي للعمل المتجسد في السلع الأجرية. وقد قصد "الكلاسيك" المعنى الأول حينًا والمعنى الثانى حينا آخر مما قاد إلى أشكال عدة من سوء الفهم. إذ اتهم ستيوارت وود (Stuart Wood "A Critique of Wages Theories," Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1890) "الكلاسيك" بالاعتقاد أن ليس من شأن "مواظبة العمال أو التحسين في الإنتاج أن تزيد من الأجور"، أى أن تزيد من مخصص الأجور. وقد سلموا بهذا أحيانًا (باستثناء إن التحسينات في إنتاج السلع الأجرية سوف تزيد من الأرباح وبالتالى من الادخار، وتزيد من مخصص الأجور أيضًا من حيث النتيجة) ولكن بالمعنى الريكاردى فقط وليس بأى معنى يكون فيه من الخطأ فعل ذلك.

(١٩٢) ضعْ في ذهنك دائمًا أن مفهوم ماركس لرأس المال المتغير يمثل مفهوم مخصص الأجور "البرجوازى" بالضبط.

حال العمال فى جانب العرض الذين ليس لديهم سعر احتياطى يرفضون العمل بأقل منه- فليس هناك أى سعر للعمل يرفض "الرأسماليون" تشغيل العمال بأكثر منه: فبعد أن يكون الرأسماليون قد حددوا ما يحتفظون به لاستهلاكهم الخاص، فليس بوسعهم، على فرض وجود هذا القرار، إنفاق أكثر من ذلك المبلغ (مخصص الأجور)؛ وهم، لأنهم لا يسمحون قط ببقاء رأس المال عاطلاً، لا ينفقون أقل منه (عادةً).(١٩٣)

ولما كانت كمية العمل المعروضة معطاة فى كل لحظة، ولما كان "المبلغ" الذى ينبغى إنفاقه عليها معطى أيضًا فى كل لحظة - وفقًا لاعتبارات تتحدد خلف الكواليس، إذا صح التعبير- ولما كانت كمية العمل المطلوبة يجب أن تتساوى مع كمية العمل المعروضة فى حالة التوازن، فإننا نحصل على معادلة من شأنها أن تحدد بصورة فريدة ما يسمى معدل الأجر الوسطى average wage rate.(١٩٤) وحينما تكون الأجور الفعلية أكثر من هذا المعدل تبرز البطالة، وحينما تكون أقل منه تتعذر تلبية كل الطلب على العمل. سنسمِّى هذه النظرية: نظرية مخصص الأجور قصيرة الأجل. وبطبيعة الحال، فإن أحدًا لم يقل إن عرض العمل ومخصص الأجور تمثل ثوابت معطاة بالفعل. على العكس، فإن الفرضيات المتعلقة بتغيرهما عبر الزمن لم تشكل جزءًا من المذهب فقط، بل الجزء الأهم منه أيضًا. والعامل الذى حدَّد عرض العمل كان هو القانون المالثوسى، أو، بخلاف ذلك، مجرد "عادات" الطبقة العاملة. بينما يمثل الادخارُ العاملَ الذى حدَّد تغير مخصص الأجور وبالتالى الطلب. وعليه، وعند اعتبار أن الكفاءة الإنتاجية للعملية الاقتصادية معطاة، فإن التغير عبر الزمن فى معدلات الأجر الحقيقى (بمفهومنا)

---

(١٩٣) لاحظْ: إن هذه هى فرضية توازنية، لأن "الرأسماليين" يمكن أن ينفقوا أكثر أو أقل من ذلك؛ إلا إنهم، لو فعلوا ذلك، فلن يرضوا بالنتيجة، وبالتالى لن يكونوا فى وضع توازنى. ولكن من السهل أن نفهم، كنتيجة لعدم براعة sloppiness "الكلاسيك" فكرًا وعرضًا، إن هذا الأمر لم يبرز كما كان ينبغى حتى بالنسبة إليهم هم أنفسهم، ناهيك عن خصومهم. قارنْ هذا الوضع بوضع نظرية كمية النقود التى توحى صياغاتها غير المحكمة أيضًا كما لو أنه تم افتراض إن الأفراد يجب أن ينفقوا على السلع الاستهلاكية أو استثمار كل بنس يحصلون عليه.

(١٩٤) لم يغفل "الكلاسيك" المشاكل ذات الصلة عند الحديث عن معدل الأجر الوسطى؛ ويشهد على ذلك= =اهتمامهم بالاختلافات فى معدلات الأجور فى استخداماتها المختلفة. ومع ذلك، فقد استعملوا، فى نظرية الأجر الأساسية، مفهوم معدل الأجر الوسطى بصورة غير انتقادية تمامًا. ولكى لا نزيد صعوباتنا، فإننا سوف نفعل المثل مفترضين أن هناك نوعا ونوعية واحدة من العمل فقط تتقاضى أجرًا واحدًا فى جميع الاستخدامات. وعند الدفاع عن هذا التقليد "الكلاسيكى"، من المهم أن نلاحظ أن هذا التقليد لا ينطوى على أى شىء يمكن اعتباره غلطة.

وفى الدخل الحقيقى المتوسط للطبقة العاملة يعتمد على معدل تكاثر الأخيرة وعلى معدل الادخار فى المجتمع.[١٩٥] سوف نسمى هذه النظرية: نظرية مخصص الأجور طويلة الأمد.

والآن يمكننا أن نربط هذه المحاجّة بما اكتشفناه فى الأقسام السابقة عن فكرة مخصص الأجور. وعند القيام بهذا، سنضيف أو نستذكر فكرة الحد الأدنى الضرورى من مراجعه التاريخية. يتمثل أساس مذهب مخصص الأجور بفرضية أن الأجور (الصناعية) "تُسلَف" من قبل رأس المال. وتعود هذه الفرضية الأساسية إلى ماضى بعيد: إلى كانتيلون وكينيه على الأقل. وليس بوسع مَنْ يقبلها معارضة مذهب مخصص الأجور أصلاً وفرعًا، مهما كان قادرًا على إيجاد الأخطاء فى تفاصيله وتبسيطاته أو تطبيقاته. فبالنسبة لنظرية مخصص الأجور طويلة الأمد، من المهم بنفس الدرجة إن هذه السلف ينبغى أن تعتمد على الادخار بوصفه مصدرها: وقد أوضح هذه الفكرة تورجو وسمث.[١٩٦] وما نزال طبعًا ننسب إلى

(١٩٥) إن نظرية مخصص الأجور قصيرة الأجل لا تمثل بالفعل، كما رأينا، نظرية حول العرض والطلب قط بالمعنى المعتاد الذى يعنى سريان هذه النظرية من خلال جداول عرض وطلب. ولكن تحليل الأجل الطويل المذكور أعلاه كان يمكن صياغته من خلال جداول كهذه. سوف أوضح فقط كيف كان يمكن تحقيق هذا: بفضل قانون مالتوس، يُمكِن تمثيل عرض العمل كدالة لمعدلات الأجر الحقيقى (وفق مفهومنا)؛ والمشكلة هى تصوير كميات العمل التى يطلبها "الرأسماليون" كدالة لمعدلات الأجر الحقيقى أيضًا. ولما كانت معدلات الأجر هذه تعتمد فى أى لحظة على حجم مخصص الأجر، وما دامت التغيرات فى رصيد الأجر هذا تتحدد بمعدل الادخار، ولما كانت الادخارات، عند افتراض ثبات الميل للادخار لدى جميع الأفراد (مفهوم ميل:"الرغبة القوية بالتراكم")، تعتمد (بشكل رئيسى) على دخول "الرأسماليين" وبالتالى على "الأرباح"، وما دامت الأرباح، بحسب ريكاردو، تعتمد على الأجور.. وهكذا. وأنا لا أحفل كثيرًا بهذا التحليل. ولكنه يمتلك ميزتين. أولا: أنه يبرز جانبًا من نظرية مخصص الأجور- اعتماد الأجور المستقبلية على الأرباح الحالية-تأتى أهميته من كونه عرضة لعدم القبول والذى كان الكثير منه فى أذهان مُنظرى مخصص الأجور دون شك. ثانيًا: أنه يوضح قضية من شأنها إزعاج الباحث الجاد. فقد جرى أحيانا تفسير نظرية مخصص الأجور بالقول: وفقا لهذه النظرية، فإن مرونة الإنفاق على العمل بالنسبة لمعدلات الأجر هى صفر (أى أن مرونة الطلب على العمل تساوى واحد). وهذه الصياغة غير موفقة. فهى غير صحيحة فى الأجل الطويل ومضللة فى الأجل القصير.

(١٩٦) كان آ. سمث، كما أعتقد، أول من تحدث عن "أرصدة مخصصة لإعالة العمل". وقد اقتبس كثيرون من أنصار مذهب مخصص الأجور هذه العبارة التى ألحقت ضررًا كبيرًا بخصوص هذا المذهب لأنها تفترض الموضوع كما يبدو. وقد قاد ارتداد ج.س. ميل (الموصوف أدناه) إلى تأكيد يفيد عدم وجود مخصص كهذا " يُخصَص" مرة وإلى الأبد لإعالة العمل. ولكن إذا كان الاعتراض يتمثل فى أن "الكلاسيك" كانوا قد سلموا ببساطة بوجود هذا المخصص دون درس الكيفية التى يتحدد بها، فليس ثمة أهمية إذن لهذا الاعتراض. ذلك لأن الأرصدة فى النظرية "الكلاسيكية" "تخصَص" لإعالة العمل الإنتاجى عن طريق قرار يتخذه المدخر، وهكذا تتحدد الأرصدة إذا كانت الادخارات السنوية قد تحددت.

مالثوس الفضل بالمساهمة فى نظرية مخصص الأجور طويلة الأمد من خلال قانونه السكانى، ولكن ما تقوله هذه النظرية غامض إلى حد دَفَعَ بعض المؤرخين إلى تصنيف مالثوس كمُنظِّر لمفهوم مخصص الأجور من جميع النواحى.(١٩٧) وقد شدَّد ريكاردو بقوة، فى فصله المتعلق بالأجور، على أن الزيادة فى رأس المال هى التى تحمل معدلات الأجور السوقية إلى أكثر من المعدل الطبيعى" لفترة غيرمحددة". وفى حدود تعريفه لرأس المال الذى يشمل"الطعام، والملابس، والمواد الخام، الخ"، وهو التعريف الذى يرد فى ذلك الفصل، فمن الممكن أن يُعزى له فضل إدخال عنصر آخر يميز، بحسب تفسيرنا، مذهب مخصص الأجور قصير الأجل وطويل الأجل معًا، أى الفرضية القائلة أننا نستطيع معاملة النسبة بين رأس المال الأجرى ورأس المال غير الأجرى كنسبة ثابتة على أساس أن تغيرها ينبغى أن يُعالج على حدة.(١٩٨)

وهكذا، فرغم أن ريكاردو أضاف شيئًا ما (edge) هنا وهناك، بيد أنه لم يتجاوز سمث حقًا من هذه الناحية. ولكنه حقق شيئًا معينًا. فقد أصاب أتباعه بعدوى: النقيصة الريكاردية، أى إفسادهم بالعادة المتمثلة بترسيخ العلاقات البسيطة بين المجاميع aggregates التى تكتسب بعدئذٍ هالة زائفة تزعم أن لها أهمية سببية، فى حين إن كل الأشياء المهمة حقًا (والمعقدة لسوء الحظ) يجرى حلها على عجل

---

(١٩٧) وهكذا، فإن عبارة مالثوس، فى عمله: Essay on Population، القائلة: إن الرجل الفقير، حينما يتسلم مبلغًا إضافيًا من النقود مع بقاء الناتج الكلى للبلد على حاله، لا يستطيع أن يأخذ حصة أكبر من هذا الناتج دون تخفيض حصة الآخرين، قد تم تفسيرها بحيث تتضمن مذهب مخصص الأجور!! فلا يثبت شيئًا أن يكون مالثوس، من البداية إلى النهاية، قد استعمل عبارة سمث التى تشير إلى أرصدة مخصصة لإعالة العمل بالذات.

(١٩٨) وبطبيعة الحال، يمكننا تفسير ريكاردو بحيث نعتبر أنه حوّل كل السلف إلى سلف للعمل أو، وهو ما يعنى الشىء نفسه، أنه حوّل كل رأس المال إلى رأسمال أجرى. وقد عبّر ج.س. ميل عن هذا= =بشكل صريح (Principles, Book ii, ch. 15, § 6). وبحسب تفسيره، فريكاردو ما زال بوسعه بالتأكيد أن يكون رائدًا لجيفونس، وبوهم-باورك، وتاوسك، وفيكسل، أكثر مما هو وفق تفسيرنا. ولكنى لا أشعر بأننى قادر على التوفيق بين هذا وبين النص الوارد فى فصل ريكاردو المتعلق بالأجور. وفى جميع الأحوال، كان ينبغى أن نقول- وفى الواقع، هذا يمثل تسوية مقبولة- إن المفهوم الأكبر: تحول رأس المال غير الأجرى إلى رأسمال أجرى، رغم وجوده فى ذهنه، بيد أنه لم يؤثر على تحليله للأجور ولكن، حتى إذا كان الأمر كذلك، فإن نفور بوهم-باورك من أنه خلط نظرية مخصص الأجور "الكلاسيكية" بنظريته هو كان أمرًا مبررًا. أما أن ريكاردو لم ينسق قط نظرية رأس المال الواردة فى فصله الأول، القسم الرابع، مع نظرية مخصص الأجور، الواردة فى فصله المتعلق بالأجور، فأمر واضح من حقيقة عدم قيام ريكاردو أو أتباعه بإرجاع نظريتهم الخاصة بمخصص الأجور إلى فترة زمنية متغيرة.

ودون ترتيب فى إطار هذه المجاميع أو خلفها. وهكذا، وكما فعلت السيدة مارسيت من قبله هو وريكاردو معًا، فقد أعلن جيمس ميل:"إذن، يمكننا أن نؤكد بصورة عامة، وعند بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إن الأجور لا تتغير إذا ظلت النسبة بين رأس المال والسكان كما هى دون تغيير" (Elements, ch. 2, § 2).[199] ولو اعترض أحد قائلاً إن كمية العمل المطلوبة، وبالتالى الأجر، قد تتغير بشكل واضح حتى إذا لم يتغير المبلغ المتاح لدفع الأجور - أو شيء من هذا النوع - لكان جيمس ميل قد أجاب:"نعم، ولكنّا كنا قد قررنا كل ما يوجد خلف الكواليس حينما حددنا ذلك المبلغ بالذات من قبل. فكما تَبينَ حينما وضعنا نموذجنا، ليس ثمة أسباب قريبة أخرى Proximate Causes لمعدل الأجر سوى تلك النسبة. فكل الأشياء الأخرى تفعل مفعولها من خلال عاملى تلك النسبة. فمثلاً، ليس لخصوبة التربة أى علاقة مع الأجور الحقيقية التى يمكن استخدام العمل عندها. أنها توفر، طبعًا، الوسائل لتراكم رأس المال بصورة أسرع وإن هذا طبعًا سوف يُزيد من الأجور فى المستقبل. ولكن هذا لا يشكل أى اعتراض على نظريتى من الناحية الأساسية- فعندما نتقدم خطوة أبعد، وعند بقاء السكان ثابتًا، يمكننا حتى إن نقول إن الأجور تعتمد على رأس المال".

وقد جعل ماك كولوخ فيما بعد من نفسه النصير البارز لمخصص الأجور.[200] ولكنه لم يضف شيئًا. أما تورنس،[201] فقد فعل شيئًا ما، رغم أن هذا الشيء كان ينبغى أن يكون واضحًا من البداية، أى أن نظريات مخصص الأجور لا تقدم أى سبب لإنكار أن توليفة combination من كل القوة العاملة يمكنها أن تزيد من الأجور بحيث تبتلع ليس الأرباح فقط، بل مخصصات الاندثار أيضًا.[202] ويمثل ج.س. ميل حالة مختلفة تمامًا. فتشديده على جانب التحليل-المتسلسل من

(١٩٩) هذا رغم أنه كان قد عرّفَ رأس المال بحيث يستبعد "حد كفاف العامل أو استهلاكه".

(٢٠٠) وترد صياغته الأولى لذلك المذهب والتى لم تتغير قط من حيث الجوهر فى مقالته: " Political Economy" (1823) المنشورة فى Encyclopaedia Britannica، وترد صياغته الثانية فى عمله: Principles (1825)؛ وفى عام ١٨٢٦ ظهر عمله: Essay 0n ... Wages الذى صدرت طبعة موسعة له تحت عنوان: Treatise on Wages (1854).

(٢٠١) On Wages and Combinations (1834). هذا ولن أشير إلى مساهمة سنيور لعدم أهميتها.

(٢٠٢) ومع ذلك، لاحظ إن جيمس ميل كان بوسعه أن يجيب:" كلا. فما يؤثر على هذا ليس هو التوليفة، ولكن الزيادة المؤقتة التى تحدثها التوليفة فى الأرصدة المخصصة لإعالة العمل: إذ لا يمكن للتوليفة أن تؤثر بأية حال إلا من خلال تأثيرها على هذه الأرصدة ". وربما ليست ثمة ضرورة للإشارة إلى المحاجّة المعاصرة ذات الطبيعة المماثلة.

مذهب مخصص الأجور كان قد أضاف نقطة لصالح الأخير بالفعل، وعند مراعاة مستوى تكنيكه العام، فلا يمكن إثارة إلا اعتراض ضئيل على استعماله لذلك المجموع aggregate الذى يشير، كنوع من شىء وسيط معطى، إلى عمليات لم يمكّنه تكنيكه من تحليلها بشكل مرضى أكثر. ذلك لأننا لا ينبغى قط أن ننسى ما يلى: عند صياغة مذهب مخصص الأجور بشكل صحيح، فإنه ليس فقط غير "خاطئ" منطقيًا وليس فقط أنه يشدد على جوانب معينة مهمة من مشكلة الأجور ولو على نحو ضيق جدًا؛ بل إنه، إضافة إلى ذلك، شكّل أداة تحليلية كانت مفيدة بشكل واضح ضمن إطار البنية التحليلية فى ذلك الوقت، وليس ثمة معنى لإنتقاده in abstracto (بصورة مجردة) أى دون إشارة إلى نظرية القيمة-العامة فى وقتها.كما إنه ليس ثمة داعٍ لمحاربته، اللهّم إلاّ بطريقة واحدة: بتقديم أدوات أفضل وبأن ندع تلك الأداة تتنحى بسلام.

وما ينبغى أن يثير الاستغراب هو "ارتداد ج. س. ميل على ما يبدو. لم يحفل الأخير بتهجمات جونس Jones ولونج، إنْ كان قد علمَ بهما أصلاً.[٢٠٣] ولكن كردٍ على قيام وليم ثورنتون بإعادة صياغة محاجّات الأخير بصورة محكمة، فقد كَتبَ ميل مقالة مراجعة لم تشكل حقًا استسلامًا كاملاً،[٢٠٤] وأنها لم تدفعه بشكل خاص إلى تغيير أى من فقراته-كالفرضية الرابعة عن رأس المال، مثلاً- التى

(٢٠٣) سلّم ريتشارد جونس Rechard Jones (Literary Romains, publ. 1859) بمذهب مخصص الأجور كليًا بالنسبة للأجور المدفوعة من قِبَل قطاع الأعمال الحديث، ولكنه أنكر، حتى بالنسبة لتلك الحالة، أن تكون هذه هى الحالة المهمة الوحيدة. ولم ينل هذا الاعتراض "التاريخى" سوى ثناء قليلاً آنذاك، ولكنه حظى بالكثير منه فيما بعد حينما لم تعد معارضة "الكلاسيك" بذاتها تثير الاستحسان= =الكثير F. D. Longe, A Refutation of the Wage-Fund Theory (1866; reprint in Professor Hollander"s series, 1904). أما التهجمات الأخرى التى ظهرت فى ذلك الوقت، فلا تتضمن أى نقاط مهمة أخرى.

(٢٠٤) William Thornton, On Labour ... (1869).وتشير كلمة إعادة صياغة Restatement إلى حقيقة ولا ينبغى أن تلمح إلى تهمة انتحال، رغم أن لونج كان قد اشتكى من عدم ذكره من قبل ثورنتون أو ميل، مستنتجًا (بتفاؤل!) أن ميل كان قد قرأ كراسه بعد أن بعثه هو إليه. وعلاوة على ذلك، فرغم أن لونج تنبأ بمادة نقد ثورنتون لنظرية مخصص الأجور، بيد أن كتاب الأخير اشتمل على نقاط عدة كانت جديدة. وقد تمثل البارز منها فى تشديده على طلب المستهلكين المتوقع expected كمرشد حقيقى للمنتجين. ونظرًا للأهمية التى كسبها عنصر التوقعات فيما بعد، فينبغى أن يحتل كتاب ثورنتون مكانة فى تاريخ التحليل بشكل مستقل تمامًا عن موضوع مخصص الأجور. قد نشرَ ميل مقالة المراجعة فى مجلة Fortnightly Review, May 1869 وهى تمثل تصحيحًا مهذبًا لسوء فهم زائد أكثر مما كانت ارتدادًا، فضلاً عن كونها تجليًا رائعًا لمشاعر طيبة إزاء ما كان يمكن أن يعتبره كتاب آخرون عملاً استفزازيًا.

كان ينبغى أن تَبطُل لو أن مذهب مخصص الأجور كان قد بَطُل. ولكن المقالة تنازلت عن عبارة كان كل الجمهور قد استوعبها. فمحاجّة لونج – ثورنتون، كما قَبلها ميل، لم تعنِ سوى[٢٠٥] إنكار أن تكون هناك أى كمية محددة من السلع الأجرية[٢٠٦] "ينبغى" أن تذهب إلى العمل فى جميع الأحوال. وإذا كنا، رغم كل ما قد تم توضيحه أعلاه، لا نتخلى عن هذه المحاجّة بوصفها سوء فهم صبيانى–كما بدتْ إلى كيرنس[٢٠٧] – فينبغى علينا تفسيرها بمعنى أنه ليس هناك سوى أهمية محدودة ترتجى من زج الأجور الكلية "كسبب قريب" يلعب بحد ذاته دورًا خاصًا به. ولكن إذا كان ذلك هو كل شىء، فعلامَ كل هذه الجلبة حول نقطة تتعلق بالتفاصيل النظرية وكل هذه الإثارة حول ارتداد مزعوم لميل؟

حسنًا، إن الأمر لم يكن كذلك بقدر تعلقه بالجمهور العام– وحتى بالوسط المهنى. فقد حدث شىء ما غالبًا ما يحدث فى حقلنا. إذ التقط الجمهور المعنى الظاهرى لكلمة معينة وإن هذا هو كل ما كان يهتم به. المخصص– يا لها من نعمة فضيلة! وينبغى على العمل القبول به، وليس بوسعه أن ينال أكثر! والكُتّاب الشعبيون، ولو من لون معين، فسروا هذا بمعنى أن زيادة الأجور"مستحيلة علميًا". وقد اشتعل كتاب شعبيون من لون آخر سخطًا من هذه المحاولة التافهة لإحباط آمال العمال!! كم كان ينبغى إدراك وضوح سخف كل هذا.[٢٠٨] ولا ينبغى أن يكون أقل وضوحًا أن التشخيص "العملى" الكامن خلف معظم تنظير مخصص الأجور، حتى إذا كان معدًا لصالح الجمهور، ليس سوى معرفة شائعة: فهو يجعل

---

(٢٠٥) هذا وقد طرح لونج وثورنتون انتقادات أخرى غير النقد الذى نحن بصدد الإشارة إليه. فقد انتقدا مثلاً مفهوم معدل الأجر الوسطى والطريقة التى عالجتْ بها نظرية مخصص الأجور جهاز العرض والطلب. وتنطوى هذه الانتقادات على شىء ما ولكن يمكن التجاوب معها كلها دون التخلى عن النظرية نفسها وأنها لا تصل إلى أعماق الموضوع.

(٢٠٦) يزيد لونج وثورنتون من صعوبة إدراك الموضوع– ويكشفا عَرَضًا عن فهم غير كاف لتحليل "الكلاسيك"– عند التحدث عن "النقود" دون التأكد من كون هذه النقود ترمز إلى سلع ماديةً. وهذا يصح أكثر على محاجّة هـ.د. ماسلود H. D. Macleod فى عمله: Elements of Political Economy (١٨٥٨؛ الطبعة الثالثة تحت عنوان Elements of Economics, 2 vols. 1881-6).

(٢٠٧) Cairnes, Leading Principles, part ii, ch. i, especially pp. 214 et seq. ولكن كيرنس (ص ١٨٦) يفسر مفهوم مخصص الأجور بطريقة ما يصعب الدفاع عنها. ولكن هذا لا يسرى على مواقفه من هجوم ثورنتون على جهاز العرض والطلب.

(٢٠٨) ولكن دعونى أكرر: أولا: لا تفترض نظرية مخصص الأجور شيئًا معينًا. ثانيًا، وحتى إذا كانت تفعل هذا، فهو لا يمت بصلة إلى ٩٩ بالمائة من حالات الصراع حول الأجور، حيث يتم ترشيد كل المطالبات بأجور أعلى وفقًا لحجج لا صلة بها بأى معدل توازنى للأجور، ولكنها تؤكد، لأسباب مثل الاحتكاك أو القوة التفاوضية الضعيفة، على أن العمال لا يحصلون على هذه الأجور التوازنية.

معدلات الأجر (الحقيقى) والدخل الأجرى (الحقيقى) تعتمد على كفاءة العملية الإنتاجية، و"العادات" (من قبيل المستوى المعيشى المعتاد- المرتفع أو الواطئ، ومعدل التكاثر المرتبط بهذا المستوى) وحرية التجارة فى الحبوب والمواد الضرورية الأخرى، ومعدل الادخار- وكل هذه العوامل كانت مصممّة لتناسب الوضع الإنجليزى السائد بالتأكيد ولكنها معقولة تمامًا بشكل عام.[209] وإذا كان يجرى خصم أهمية التغيرات فى معدلات الأجور النقدية-كما يجرى خصمها فى ظل الاقتصاد الكينزى- فليس هذا سوى ميزة إضافية. وكذلك هو شأن التحذيرات الأخرى التى يمكن إيجادها فى ذلك المذهب ضد "سياسات أجور" غير مسئولة. ولم يتراجع ج. س. ميل عن أى تحذيرات كان قد عبّر عنها بنفسه. ومع ذلك، فقد كان هو أول اقتصادى إنجليزى يتنكر حينذاك لتلك الفزّاعة البغيضة.

ولكن ذلك النزوع العاطفى والاعتقاد الأكثر سخفًا القائل إن النظريات توجّه السياسات[210] قد أضفيا حماسة وسحرًا على مناقشة مملة أصلاً حول مسألة تكنيكية. وقد ترك هذا صداه على الأدب العلمى. إذ أصبحت نظرية مخصص الأجور رياضة مفضلة فى إنجلترا والولايات المتحدة: وتكفى أسماء ف. أ. ووكر F. A. Walker و هـ. سدويك H. Sidgwick لتوضيح هذا. وفى القارة، وبخاصة فى ألمانيا، ساد بشكل عام رأى هيرمان- المقبول بذاته تمامًا ولكنه يمثل غلطة لو تمت صياغته كمعارضة لتلك النظرية: فرغم أن كتاب راو المقرر (فى طبعته الثامنة عشرة، ١٨٦٨) كان قد ساند مذهب مخصص الأجور مثلما ساندَ أشياء موروثة أخرى، بيد أن روشر (١٨٥٤) اتبع هيرمان، كما اتبعه روسلر، فى تاريخه المؤثر حقًا لنظريات الأجور، وكذلك ل. برنتانو.[211]

(ر) **الريع** بينما لم تلجأ ما يسمى ب نظريات الأجر المتداولة حينذاك إلى أسس مختلفة للتفسير، ولكنها كانت إلى هذا الحد أو ذاك أجزاء ثمينة من نظرية أكثر شمولية"للأجور ورأس المال" لم تؤتِ ثمارها، فإن تفسيرات ريع الأرض (المعمَمة إلى ريع العوامل الطبيعية) فى تلك الفترة كانت نظريات مختلفة حقًا

---

(٢٠٩) والشيء الوحيد غير المقبول حقًا فى هذا للراديكالى المعاصر هو العلاقة بين الأجور والادخار.

(٢١٠) جرت وما تزال على صفحات مجلةEconomic Review American مناقشة مهمة حول التأثير الفعلى لنظرية مخصص الأجور على الفكر العام والحركة السياسية.

(٢١١) C. F. H. Roseler, Zur Kritik der Lehre voin Arbeitslohn (1861). Lujo Brentano, "Die Lehre von den Lohnsteigerungen," Jahrbucher fur Nationalomonomie (1871).

وتقوم على أسس مختلفة. سوف نسّمى هذه النظريات: نظريات الاحتكار، ونظرية الإنتاجية، ونظرية تناقص الغلة. ولا يعنى هذا التقسيم إنكار وجود أساس معين من شأنه توحيد هذه النظريات. فقد بدأ ريكاردو نفسه مناقشة الموضوع بتعريف الريع بأنه"ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يُدفع إلى مالك الأرض نظير استعمال قوى التربة الأصيلة وغير القابلة للنفاد"[٢١٢] (Principles, ch. 2)، كما استهل ميل المناقشة باستذكار موضوع مستلزمات الإنتاج الثلاثة مما يوصل إلى نفس النتيجة (Principles, Book 11, ch. 16). وهذا يشير باتجاه جهاز العرض والطلب- المبدأ الذى ليس فقط يوحد كل النظريات الثلاث بل يستوعب أيضًا الريع سوية مع كل الأنواع الأخرى من الدخول التى تخلقها عملية أعمال ساكنة stationary business process. ولكن الغالبية العظمى من الاقتصاديين لم تسلك هذا السبيل بحيث إن من الواقعى أكثر تاريخيًا الحديث عن نظريات متميزة رغم كل شيء.

كسبتْ نظرية الاحتكار المرتبطة باسم آ.سمث[٢١٣] أنصارها من بين رجال السياسة والبرلمان فى ذلك الوقت وكل وقت. ولكن دورها فى الأدب العلمى لم يكن مهمًا كما يبدو لأول وهلة وذلك لتكرار وورود مصطلح: الاحتكار فى هذا السياق. ويكفى مثالا سنيور وميل لتوضيح هذا: فحينما يستعمل سنيور وميل هذا

---

(٢١٢) لنلاحظ بإيجاز أن كُتَّاب الفترة ما يزالون يتصارعون مع مشكلة تحديد طبيعة الظاهرة المراد تفسيرها. وكما لاحظ ريكاردو، فإن آ. سمث كان غامضًا حول الموضوع ولم يميز دائمًا بوضوح بين الريع البحت والدخل الكلى من ملكية الأرض الذى يتضمن أيضا العائد من التحسينات مثل إقامة قنوات التصريف والأسوار وما شابه - والذى أسماه مارشال شبه- الريع quasi-rent. ومع ذلك، فإن التمييز الذى أشار إليه سمث بشكل واضح فرضَ نفسه بسرعة. (أسمى تونن الدخل الكلى من الأرض Gutsrente والريع البحت Grundrente). وثار موضوع آخر يتعلق بالعوامل الطبيعية القابلة للنفاد كالمناجم التى لا يسرى عليها تعريف ريكاردو. ولكن لم تبرز مشكلة حول هذا الموضوع نظرًا لسهولة إدراك التشابه بين الحالتين (Principles, ch. 3). ولكن التشابه قصير الأمد بين الريع بهذا المعنى وبين العوائد من أى شيء appliance لا يمكن تغيير كميته ضمن المدى الزمنى الذى يشكل المدى القصير لم يكن واضحًا قبل مارشال، وقد استتبعَ هذا بعض النتائج المهمة: فمن يبصر هذا التشابه وبالتالى يعتقد بعدم وجود اختلاف بين الريع وشبه الريع فى المدى القصير، فمن المؤكد أنه، عاجلاً أم آجلاً، لأن يسأل نفسه عما إذا كان العائد من السلع الرأسمالية المادية يمثل شيئًا كالفائدة بالضبط.

(٢١٣) ولكن سمث بعد أن فسر ريع الأرض كريع احتكارى، فإنه أوضح أن الريع" يدخل فى بنية السعر بطريقة تختلف عن الأجور والأرباح. فالأجور والأرباح العالية أو الواطئة هى السبب لكون السعر مرتفعًا أو واطئًا، ولكن الريع العالى أو الواطئ هو نتيجة له" (Wealth of Nations, Book I, Ch. 2). ويبدو أنه لم يلاحظ أن هذا يتعارض مع نظريته للريع القائمة على الاحتكار، ذلك لأن الريع كان سيدخل فى السعر لو أنه كان مكسبًا احتكاريًا.ومع ذلك، ربما أعطت هذه الجملة الخاطئة تلميحًا ما إلى ريكاردو ذلك لأنها تتمشى مع تحليله أكثر ما تتمشى مع تحليل سمث.

المصطلح، نكتشف حالاً أنهما لم يقصدا التشديد على أن مُلاَّك الأرض كانوا يكوّنون كارتلات أو إن خدمات الأرض - كقاعدة عامة: كان هناك المنجم أو الكَرْم الفريد - كانت تُسعَر وفقًا لقواعد نظرية الاحتكار. فكل ما يقصداه هو إن الريع يشكل حالة حول تسعير الأشياء عديمة التكلفة costless things التى توجد بكميات محدودة بالتأكيد، وإن نظرية السعر المعيبة لديهما قد قادتهما إلى مطابقة هذه الحالة بحالة الاحتكار الحقيقى. فقد كتب ميل حتى عن شىء "محتكَر" تجرى "منافسة" بين مالكيه (Book 11, ch. 16, § 2)؛ كما تبنَّى ميل وسنيور، ولو بشكل غير منطقى تمامًا، نظرية تناقص الغلة التى ستُناقش بعد قليل. ومن المعقول أن يسأل القارئ عما إذا كان هناك أى كاتب كان قد اعتنق فعلاً نظرية لتفسير الريع تستند على الاحتكار كعبارة لا يتعدى معناها التحريض، ذلك لأن الاحتكار الذى يمكن أن يكون موجودًا فى أى حالة تسعير عاجز بذاته عن تفسير طبيعة عائد ما. والكاتب الذى اقترب من فعل هذا كان هو ثومبسون، بقدر ما أعلم.[٢١٤]

وترتبط نظرية تناقص الغلة (أو نظرية التكلفة التفاضلية، كما يمكننا أن نسميها)، كما يعرف الجميع، باسم ريكاردو الذى حقق فيها نجاحًا كبيرًا إلى حد أنها استمرت حتى فى القرن العشرين. وقد شكَّلت هذه النظرية جزءا من الانعطاف الريكاردى[٢١٥] لأنها كانت أساسية لنمط ريكاردو التحليلى كوسيلة لاستبعاد عامل الأرض من مشكلة القيمة (انظر القسم الثانى، أعلاه).[٢١٦] ومن الناحية الفعلية،

(٢١٤) كان ثوماس بيرونت ثومبسون Thomas Perronet Thompson: The True Theory of Rent) 1826) كاتبًا معارضًا لقوانين الحبوب. وكنت أود أن أقول شيئًا ما حول هذا الرجل الحيوى والمثير لأقصى الاهتمام ممن لا يمكن لسوسيولوجيا القرن التاسع عشر أن تهمله. وتستحق المذكرات التى كتبتها س. دبليو. ثومبسون القراءة، رغم أنها لا تمثل عملاً كبيرًا.

(٢١٥) تبين هذه النظرية بوضوح خاص طابع الانعطاف فى عمل ريكاردو. ذلك لأن ريكاردو بدأ فعلاً بالسعر " الذى يدفع.. مقابل استعمال.. قوى التربة "- وهذا تعريف يتضمن كل ما هو ضرورى لوضع نظرية مقبولة عن الريع. ومن ثم، وعلى مرأى منا، انعطف ريكاردو عن الطريق العام ليسير فى طريق خاص به.

(٢١٦) لقد أراد ج. س. ميل وماركس أيضًا استبعاد عامل الأرض من مشكلة القيمة. ولكن بينما كان هذا الاستبعاد غير ضرورى قط بالنسبة لبنية ميل- كما كان يمكنه أن يرى هذا لو أنه لم يكف عن تأمل مضامين أفكاره- فإنه كان ضروريًا بالنسبة لماركس كضرورته لريكاردو. وما قام به ماركس بالفعل هو دمج الريع بالربح فى وعائه المتجانس: القيمة الفائضة، ومن ثم استبعاده حالاً من أساسيات التوزيع، تاركا مُلاك الأرض و"الرأسماليين" يتقاتلون عليه. وقد مكنه هذا- كما كان سيمكن ميل لو أنه قرر أن يفعل هذا ببساطة- من إهمال وجود الريع فى تحليله الأساسى للقيمة. حول المحاولة التى قام بها رودبرتوس لعقلنة الطريقة التى يتحدد بها الريع، انظر الفصل الرابع، القسم الخامس، أعلاه.

فمسألة: إن الريع "يدخل فى السعر أو أنه لا يدخل فيه" تسرى طبعًا بنفس المعنى بالضبط الذى تصح فيه الفرضية الأولى أو الفرضية الثانية على الأجور.(٢١٧) ومع ذلك، فقد حقّقَ ريكاردو هدفه باستبعاد الريع من السعر (القيمة) بالطريقة التالية: عمليًا، تؤدى المنشآت نشاطها فى ظل شروط تكلفة مختلفة: حيث توجد منشآت ذات "تكلفة منخفضة"وأخرى ذات "تكلفة مرتفعة"- وهذه ملاحظة تشكل جزءًا من علم اقتصاد رجل الشارع حينذاك كما هى اليوم. وبطبيعة الحال، يمكننا أن نرتب هذه المنشآت تصاعديًا من حيث تكلفتها، وأن نلاحظ دون صعوبة أن السعر فى حالة التوازن التام والمنافسة التامة لا يمكن أن يكون أقل، ولا يحتمل أن يكون كثيرًا أعلى، من التكاليف المتوسطة للمنشأة الأكثر تكلفة. وهذا هو ما قصده ريكاردو حينما كان يقول أحيانا، كما فى الفصل السابع والعشرين مثلاً من عمله Principles، "إن القيمة الحقيقية للسلعة.. تنظمها الصعوبات الحقيقية التى يواجهها المنتج ذو الظروف الأسوأ ".(٢١٨) وعند إشارته إلى هذا وبخاصة فى الفصل الثانى، أدرك ريكاردو أن أقسامًا مختلفة من إنتاج منشأة واحدة يمكن أيضا أن تُنتَج فى ظل تكاليف مختلفة، كما يحدث مثلاً حينما يتم الإنتاج على قطع من الأرض ذات خصوبة مختلفة؛ وأن هذه الأقسام يمكن أن ترتب تصاعديًا بحسب تكاليفها؛(٢١٩) وأن الأعلى من هذه التكاليف ستميل للتساوى مع السعر فى حالة التوازن التام والمنافسة التامة. وأخيرًا، فقد عمّم ريكاردو هذا ليشمل الحالة المغايرة منطقيًا: حينما يتعذر الحديث عن تكاليف مختلفة فى الأقسام المختلفة من منتوج كلى معين، وحينما يكلّف كل جزء من هذا المنتوج نفس تكلفة أى جزء آخر، ولكن

---

(٢١٧) تمثل محاولة ميل للالتفاف على هذا (Book 11, ch. 16, § 6) أسطع مثال على نوع مضلل من التفكير نخدع به أنفسنا حينما ندافع عن فرضية نعلم بحكم العادة أنها لا تحتاج إلى دفاع قط. وهذه الحالة مفيدة، أولاً: لأن ميل تصورَ عن خطأ انه كان بحاجة للفرضية القائلة إن الريع لا يدخل فى الأسعار؛ وثانيًا: لأن محاجّته محاجّة بارعة، ومقنعة للوهلة الأولى. فقد توصل فعلاً إلى الاستنتاج القائل إن "إن الريع لا يشكل حقًا أى جزء من نفقات [الحروف المائلة لي] الإنتاج أو من تسليفات الرأسمالى". ويجرى بيرود دعم هذا السخف الواضح على أساس أن "من يزرع الأرض ويدفع الريع فى مقابل استزراعها، إنما يحصل مقابل هذا الريع على أداة لها قوة أرفع من الأدوات الأخرى من نفس النوع"، أى انه يتمتع بميزة تفاضلية مما يعنى أن دفع الريع لا يمثل سوى تعويض!

(٢١٨) ليس ثمة تناقض بين هذا وبين رأى سمث المضاد ظاهريًا والقائل إن المنشأة الأقل تكلفة هى التى تميل إلى تنظيم السعر. ذلك لأن سمث كان يفكر بعملية تستحث فيها منشآت أكثر كفاءة منشآت أخرى أقل كفاءة وتجبرها لفترة من الزمن على البيع بخسارة. أما ريكاردو فكان يصف وضعًا توازنيًا.

(٢١٩) وقد أسمى مارشال (Principles, p. 521) "المنحنى"، الناتج عن ذلك، بمنحنى النفقات الخاصة Particular Expenses Curve.

حيث ما يزال من الممكن أن نعزو allocate لكل زيادة إضافية فى المنتوج الزيادة فى تكلفة المنتوج الكلى التى لا بد من تحمُّلها من أجل إنتاجه.(٢٢٠) وحينما تكون هناك غلة متناقصة فى أى من هذه المعانى أو كلها، فهناك دائمًا عنصر من المنتوج يُنتَج دون أى مزايا تفاضلية(٢٢١) وبالتالى فإن من الصحيح بداهةً أن منتجه لا يدفع شيئًا مقابل المزايا التفاضلية وأن المدفوعات مقابل المزايا ما فوق الحدية intramarginal لا تدخل فى النفقات الحدية للإنتاج.(٢٢٢) وهنا، فإن معظم هذه المزايا مؤقتة أساسًا- فالنوع الأفضل من ماكينة معينة يميل لإزاحة الأنواع الأسوأ-كما أن المزايا الأخرى ترتبط بأفراد. فليست ثمة مزايا تفاضلية دائمة للعوامل المادية ما عدا المزايا التفاضلية للموقع وخصوبة الأرض(٢٢٣) (والعوامل الطبيعية الأخرى). ولا بد أنه قد خطر ببال ريكاردو أن هذه المزايا تمثل فرصته للتخلص من عنصر الريع الذى أزعج نظريته فى القيمة القائمة على كمية العمل. ويتضح تمامًا، من بنية محاجّته فى الفصل الثانى من Principles،(٢٢٤) إن الموقع

---

(٢٢٠) وهذا إلى الحد الذى بلغه ريكاردو. أى يمكننا أن نعزو إليه - كما يمكننا أن نفعل هذا مع كتاب آخرين من تلك الفترة مثل روك- مفهومًا للتكلفة الحدية لا يختلف عن المفهوم المعاصر إلا من حيث التكنيك. ولكن لا ينبغى علينا، كما يفعل بعض المفسرون، أن نعزو إليه- ولا إلى أى من كتاب الفترة ما عدا لونجفيلد وتونن- فهم أسس تحليل الإنتاجية الحدية: فنظرية ريكاردو للريع، البعيدة عن إدراك هذه الأسس فى حالة خاصة، ترقى إلى إنكارها بالفعل. وقد تخفى هذا بحقيقة إن بعض منظرى الإنتاجية الحدية اللاحقين وبخاصة ج.ب. كلارك J. B. Clark، قدّموا نظريتهم كتطوير لنظرية ريكاردو للريع وربما توصلوا إلى رأيهم بفضل إحكام صياغة الأخيرة بصورة انتقادية. وتحدث البعض عن قانون الريوع الثلاثة من دون توضيح، وربما دون أن يدركوا انهم بذلك لم يقوموا بتعميم مخطط ريكاردو، بل بإفساده. لا يمكن الاعتراض على أن التكلفة الحدية والناتج الحدى هى مفاهيم مترابطة منطقيًا وبالتالى فإن مَنْ يفهم الأول يفهم الثانى أيضًا. ولكن الأمر ليس كذلك: فإن فهم مفهوم معين يفترض مفهومًا آخر لا يعنى فهم هذا الأخير، وأن التقدم فى التحليل النظرى بالذات يتجسد إلى حد كبير فى إحكام صياغة مضامين تعود لفكر أقدم لم تتم رؤيتها أو لم تتم رؤيتها بصورة واضحة من قبل. وإن أى شك أو خلط قد يكون فى ذهن القارئ حول الموضوع يمكن استيضاحه بأفضل صورة عن طريق قراءة عمل لونجفيلد: Lectures.

(٢٢١) هذا يفترض الفرضيات المعتادة التى تضعها كل نظرية بحتة كاستمرارية الجداول وغياب المحظورات المؤسسية من بين أمور أخرى. والعديد من الاعتراضات التى أُثيرت ضد نظرية وست-ريكاردو للريع لم ولا تستند على شيء ما سوى فشل الناقد فى فهم ما تعنيه النظرية البحتة.

(٢٢٢) لما كانت النفقات الحدية هذه تساوى السعر- فى ظل الفرضيات المعتادة- فمن الصحيح تمامًا، لذلك السبب، إن المدفوعات مقابل المزايا ما فوق الحدية لا تدخل فى السعر- وهذا هو المعنى الذى أيد به أ. مارشال الفرضية الريكاردية، أى كحقيقة بديهية فارغة.

(٢٢٣) بإحكامه صياغة تلميحات ريكاردو (انظر: Principles, ch. 14)، كان ج.س. ميل قد كتب فقرة مختصرة ولكن موحية حول الريع الحضرى (Principles, Book III, ch. 5, § 3) وهى التى طورّها إديجورث فيما بعد.

(٢٢٤) إن الفصلين الثامن عشر ("Poor Rates") والثانى والعشرين ("Mr. Malthus"s Opinions on Rent")، والعمل Letters on Malthus and Notes on Malthus" Principles هى ملاحق=

والخصوبة المتفاوتة لقطع مختلفة من الأرض هما ما كان يفكر ريكاردو به أساسًا، وإن حالة الآثار المتناقصة للإضافات المتتالية من"جرعات" من العمل على نفس القطعة كانت بالنسبة له حالة ذات أهمية ثانوية ولم يستوعبها قط فى نظامه بصورة كلية، رغم إنها كانت مفيدة ليس فقط للرد على الاعتراضات، بل إنها ضرورية لاستكمال محاجّته أيضًا.

ولا ينطوى هذا الإجراء على خطأ منطقى. فحينما نشدد على مفهوم للقيمة يقوم على كمية العمل أو حتى على نظرية للقيمة تقوم على التكلفة الحقيقية بمعنى عدم التمتع بالمنفعة والامتناع disutility and abstinence وبالتالى نرغب فى إزالة مستلزمات الإنتاج التى لا تكلف شيئًا بهذا المعنى costless، فإن الإجراء يفى بذلك.[٢٢٥] ولكنه ليس تفسيرًا لريع العوامل الطبيعية، بل مجرد بديل لتفسير لا يحمل معنى إلا فى إطار تلك البنية النظرية ولا يمثل سوى عقبة أمام إدراك التماثلات المهمة ضمن إطار أى بنية أخرى. ومع ذلك، فبدلاً من إدراك هذا ونسيانه، فإن معظم الاقتصاديين طوال القرن التاسع عشر، عالجوا ما أصبح حالاً يُعرَف بنظرية الريع الريكاردية كما لو أنها تحمل مضمونًا معينًا بمعزل عن تلك البنية.[٢٢٦] وهكذا، فإن المناقشة الخالية من المعنى لصحة أو زيف هذه النظرية

=جوهرية للفصل الثانى، ولا يمكن فهم آراء ريكاردو بشأن الريع بشكل كامل دون هذه المادة الإضافية. ومع ذلك، فإن قراءة هذه المادة تعزز الانطباع القائل إن التشديد على الحالة التى يرتبط فيها دفع الريع بالآثار المختلفة لجرعات متساوية من العوامل الأخرى التى تضاف بصورة متتالية على نفس القطعة من الأرض كان نتيجة للمناقشة مع الآخرين ولفكره الخاص اللاحق أكثر مما كانت فكرة أصلية. وحتى فى الفصل الثانى، فإن الفقرات الخاصة بهذه الحالة تبدو وكأنها قد أقحمت على محاجّة لم تتضمنها أصلاً. وهذا يفسر لماذا يثير القراء السطحيون الاعتراض القائل إن نظرية ريكاردو تفترض وجود أرض غير ريعية.

(٢٢٥) ومع ذلك، لا ينبغى أن نضيف إن نظرية الغلة المتناقصة لتفسير الريع تمتلك الميزة الإضافية المتمثلة بإبراز صفات معينة للدخول المتولدة عن ملكية العوامل الطبيعية التى لها أهميتها لأغراض عدة مثل فرض الضرائب. ذلك لأن هذه الصفات يمكن أن تصاغ جيدًا من زاوية أى نظرية أخرى حول هذه الدخول مثل نظرية الإنتاجية الحدية. وليس من داعٍ لتكرار القول بشكلٍ خاص إن الإنتاجية الحدية لعامل ما التى تتحقق بمعزل عن أى نشاط يقوم به مالكه لا تثبت شيئًا ما لصالح دخل هذا المالك وهى بذاتها لا تمتلك أى قيمة لأغراض التبرير، رغم تعرض النظرية لسوء الفهم بهذا المعنى فى أحوال كثيرة. والعكس هو الصحيح، فالنظرية الريكاردية حول الريع ليست ضرورية أو كافية للهجوم على مصالح مُلاك الأرض. ومن الهراء، كما يفعل أ. هيلد A. Held، التشديد على وجوب تفسير هذه النظرية بكراهية ريكاردو المتخيلة لطبقة ملاك الأرض.

(٢٢٦) قد يُثار اعتراض مفاده أن أندرسون Anderson (انظر الجزء الثانى، الفصل الخامس، القسم الثانى) قد علّم تلك النظرية دون أن يستبق فى الوقت نفسه أى جزء آخر من النظام الريكاردى. ولكن تعاليم أندرسون هذه حول الريع تعبّر عنها أفضل تعبير العبارات القائلة إن الريع يمثل مكافأة تدفع مقابل=

تطورت لتصبح موضوعًا أساسيًا فى المجلات الاقتصادية الدورية فى تلك الفترة. ولم يشكل أنصارها أغلبية فقط، بل كانوا يناقشون أيضًا على نحو أفضل بشكل عام. ذلك لأن الاعتراضات المثارة غالبًا ما كانت تقوم على سوء فهم وقد تخلصَ منها بسهولة عرض ج. س. ميل الأساسى[٢٢٧] ويشكل بعض هذه الاعتراضات - مثل اعتراضات كارى Carey أو جونس[٢٢٨] - أمثلة مهمة على أخطاء نمطية كانت تُرتَكب من جديد وجديد من قِبَل منظِّرين مدَّعين تعلموا ازدراء التنظير. ويجد القارئ ما يمكن أن يحتاجه لدى ج. س. ميل ولدى كانان.[٢٢٩]

وإذ تمثل ضرورة وندرة[٢٣٠] العوامل الطبيعية كل ما هو مطلوب لتفسير

=الحصول على امتياز استعمال أرض من نوعية أفضل، وأن دفعها من شأنه مساواة أرباح مزارعين يفلحون أراضى ذات نوعية مختلفة. ولكن هذه العبارات تشير باتجاه تفسير يقوم على الإنتاجية: فالمرء إنما يدفع مقابل شيء جيد أكثر مما يدفع مقابل شيء سيئ، تمامًا مثلما يدفع المرء لعامل كفء أكثر مما يدفع لعامل غير كفء؛ وإن المنافسة بين رءوس الأموال تفرض هذه المساواة فى كلتا الحالتين بنفس الطريقة بالضبط. لنلاحظ بشكل عابر إن ج.س. ميل، إذ أنكر الادعاء القائل إن ريكاردو جعل من استزراع الأرض الأسوأ السبب لدفع الريع فى الأراضى الأفضل، حاول تصحيح الفكرة بالتشديد، بدلا من ذلك، على أن ضرورة استزراع الأرض الأسوأ هى التى تتسبب فى دفع الريع (Book ıı, ch. 6, prop. ıv). ولكن هذا غير صحيح هو الآخر؛ فهو، على الأقل، ليس أكثر صحة من القول إن ضرورة استخدام العمال الأقل كفاءة هى التى تتسبب فى دفع أجور أعلى للعمال الأكثر كفاءة.

(٢٢٧) كنتيجة لهذه الأنْظَمَة (* أنْظَمة systematization، على غرار عقلنة) غير الناضجة بسبب السرعة التى كتبَ بها ميل عمله Principles، فإن ميل قد أفسدَ معالجته الموضوع حينما درسه مرتين فى فصلين متباعدين: الكتاب الثانى، الفصل السادس عشر والكتاب الثالث، الفصل الخامس. وجرت كتابة هذين الفصلين على أساس أفكار ريكاردو بشكل كامل، أكثر مما نجده فى أى فصل آخر. وهذا مثال آخر على إخفاق ميل فى إدراك مضامين بصيرته النظرية. ومع ذلك، فقد عاينَ ميل بشكل عابر حالات يشكل فيها الريع عنصر تكلفة من نوع تكلفة الفرصة opportunity-cost، بل واعترف أن الريع هو عنصر تكلفة حينما ينشأ عن قيمة نادرة (Principles, Book ııı, ch. 6, prop. ıx) وذلك دون أن يدرك الطابع التدميرى لهذه الاعترافات التى كشفت كل القضية.

(٢٢٨) R. Jones, An Essay on the Distribution of Wealth (1831)، الذى لم يتضمن عملاً كاملاً سوى الجزء الأول ("On Rent").

(٢٢٩) ومع ذلك، فلو كان المجال يسمح، لترتب على الإشارة إلى طائفة من الاعتراضات تنجم عن عدم مبالاة ريكاردو وأتباعه. فإنهم تحدثوا عن "جرعات" من رأس المال والعمل كانت تضاف إلى الأرض -وكان هذا المصطلح قد أدخله جيمس ميل - دون محاولة معالجة مشاكل تتعلق ببنية هذه الجرعات. كما أنهم لم يأخذوا بالاعتبار الصعوبة المتمثلة بأن الأرض يتعذر تصنيفها بشكل مقبول من ناحية الخصوبة دون الإشارة إلى استعمالات محددة. كما أنهم ارتكبوا عدة هفوات أخرى. والاعتراضات من هذا النوع ليست حاسمة، ولكنها غير خاطئة. وعلى أى حال، فالمجال لا يسمح بالاستمرار بتقديم مثل تلك الاعتراضات.

(٢٣٠) تنبغى ملاحظة أن الندرة لا تفترض تناقص الغلة. فالريع كان سيتم دفعه لو إن "جرعات" رأس المال المتعاقبة أنتجت كميات متزايدة من المنتوج إلى حد الوصول إلى الجرعة n، ولا شيء كان سيدفع قط بدءًا من الجرعة n.

ظاهرة الريع، فيمكننا أن نتوقع تشديدًا قويًا على نظرية الإنتاجية كتفسير للريع، على الأقل بين أنصار مخطط عوامل الإنتاج الثلاثة. ولكن كما لاحظنا في مناسبات أخرى، فإن مجرد إدراك عنصر الإنتاجية لا يساعدنا كثيرًا ما لم ينساب هذا العنصر وفق مفهوم الإنتاجية الحدية بالضبط مثلما أن عنصر المنفعة لن يقدم أى نظرية متينة حول السعر ما لم ينساب وفق مفهوم المنفعة الحدية. وكان قد تم بالفعل تقديم نظرية معينة حول الإنتاجية الحدية من قِبَل لونجفيلد الذى لم يتنبأ فقط بالنظرية التى سادت فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، بل إنه أيضًا قال عمليًا كل ما يلزم قوله من زاوية وست-ريكاردو. ومع ذلك، فلم يهتم بهذا كثيرًا أى كاتب، كما ظلت حينذاك دون فعالية فكرة ساى عن الدخول كأسعار للخدمات الإنتاجية، والتى أفسدها هو بنفسه حينما أرجعَ سعر خدمات الأرض إلى مؤسسة الملكية الخاصة للأرض. وكان نجاح ريكاردو كبيرًا بحيث أن حتى الكُتّاب الذين تبنوا مخطط ساى من نواحٍ أخرى أدخلوا فيه معالجة ريكاردية للريع من دون إبداء أى علامة على عدم الانسجام المنطقى: ويشكل ج. س. ميل مثالاً بارزً على هذا مثلما يعطى روشر مثالاً آخر. ولكن تطبيق جهاز العرض والطلب، الذى كان يتكامل بشكل بطئ، كان ينبغى أن يكون كافيًا لتسوية القضية وتصفية أى شكوك عما إذا كانت التحسينات فى طرق الإنتاج الزراعى تفيد أم تضر مصلحة مُلاك الأرض. وهكذا يمكن أن يفيدنا تحليل موقف مالثوس نظرًا لبروزه بين بناة نظرية الريع الريكاردية مثلما كان بارزًا بين بناة جهاز العرض والطلب. ومع ذلك، ليس بوسعنا أن نقدم أكثر من الملاحظات التالية.[٢٣١]

فى عمله Inquiry (1815)، طوّر مالثوس رأياً يشبه رأى وست وريكاردو. وكان الأخير يحمل هذا الرأى منذ أن أشار فى عمله Principles إلى أن مالثوس ووست "قدّما إلى العالم المذهبَ الحقيقى للريع". ولكنّا حتى فى هذا العمل نجد بذور السِجَال الذى نشب فيما بعد.[٢٣٢] وقد شدد مالثوس، بين أمور أخرى، على فرضية

(٢٣١) ترد مساهمات مالثوس الرئيسة فى نظرية الريع فى عمله: Inquiry into the Nature and Progress of Rent (1815)، وفى الفصل الثالث من العمل Principles وفى رده على السؤال ٣٣٤١ الوارد فى العمل Third Report on Emigration (1827).

(٢٣٢) بالنسبة لريكاردو، انظر بشكل خاص الفصل الثانى والثلاثين من Principles وعمله: Notes on Malthus" " Principles of Political Economy" (Hollander and Gregory, ed., 1928). وسوف نهمل الاختلاف بين ريكاردو ومالثوس حول علاقة مصالح مُلاك الأرض بمصالح المجتمع، التى لم تنتج ما يستحق الانتباه.

أن الريع هو فائض يعود إلى سخاء الطبيعة. وتلمح هذه العبارة التى غالبًا ما أسىء فهمها(٢٣٣) إلى تفسير الريع على أساس الإنتاجية. ولا يعود سبب عدم قبول ريكاردو بها إلى أنها أطرتْ مُلاك الأرض: فعبارته التى هى ليست أقل دقة حول بخل الطبيعة لا تعنى سوى إن الأرض لا تمثل سلعة حرة- وهذه حقيقة تجسد ما هو ضرورى بالضبط لتفسير يقوم على الإنتاجية كما هو شأن السخاء.ولكن السبب يكمن فى عدم انسجام هذه الفكرة مع نظريته للقيمة.(٢٣٤) وهكذا رغم الاعتراف الوارد فى مقدمة ريكاردو، فثمة اختلاف نظرى أساسى بين الكاتبين من البداية. ومن الناحية الفعلية، لم يكن مالثوس بحاجة لفكرة تناقص الغلة لتفسير نشوء الريع. ولكنه لم يدرك هذا بصورة واضحة وأخذَ، كعادته، يبحث عن وقائع محددة تخص الظاهرة المعنية، سواء أكانت حقيقية أم لا. وقدّم أخيرًا جملة هجينة كان بوسعِ سيف ريكاردو أن يبترها أكثر مما قدّم عبارة صحيحة كما يتطلب ما حاول عبثًا التعبير عنه. وكان مالثوس يواجه صعوبة حتى مع الأرض غير الريعية ولم يستطع أن يستوعب بصورة تامة فكرة الجرعة الأخيرة غير الريعية من رأس المال. كما أنه أضفى أهمية تفسيرية -وتشعرنا بالمتعة ملاحظة ريكاردو الواردة فى الفصل المتعلق بآراء مالثوس تجاه الريع- على حقيقة أن الأرض يمكن أن تنتج أكثر مما هو ضرورى لإعالة العمل المستخدم فيها.(٢٣٥) ولم يكن مالثوس أقل ثقة بأهمية حقيقة أخرى، سبق أن شدد آ. سمث عليها، ومفادها أن الإنتاج يتميز فى أن توسعه يخلق طلبًا إضافيًا على منتجاته، ليس بمعنى قانونِ ساى، بل لأن الزيادة فى الطعام تعنى زيادة السكان- وهذا غير صحيح حتى وفقًا لآرائه الخاصة (اللاحقة). وهكذا يكون مالثوس قد انهزمَ، رغم أنه كانت هناك حالة قوية خلف كل مواقفه غير الملائمة.(٢٣٦)

---

(٢٣٣) لم يجد بعض النقاد فى تلك العبارة سوى محاولة "لتبرير" دخل مالك الأرض. ومع ذلك، فلا أستطيع أن أرى أنها تحسن حالة مالك الأرض عند تمثيله كحاجب لسخاء الطبيعة- وهذا هو الاستنتاج الواضح الذى يستخلصه أعداء الملكية الخاصة للأرض.

(٢٣٤) تذكرْ: من زاوية نظرية القيمة التى تقوم على "العمل المتجسد"، لا يمكن لسخاء الطبيعة أو لبخلها أن يعنى شيئًا بالنسبة لقيمة المنتوج؛ ولكن فكرة إضافة ما إلى قيمة المنتوج بواسطة شىء ما غير العمل يمكن أن تبدو من هذه الزاوية مثيرة للاعتراض بشكل خاص.

(٢٣٥) لا يمكن أن نلاحظ دون أن نكتئب كيف تكررت هذه " المحاجّة " فى نظرية الريع ونظرية الربح معًا فى أدب القرن التاسع عشر: فدزينات من المؤلفين تصوروا أنهم يقولون شيئًا حينما أشاروا بشكل وقور إلى حقيقة إن العملية الإنتاجية كانت تنتج أكثر مما هو ضرورى لإعالة العمل المستخدم.

(٢٣٦) ومع ذلك، كان مالثوس يطرح نقاطًا جيدة أحيانًا. فرأيه القائل إن التحسينات فى التكنيك الزراعى تؤثر على الريع بصورة ملائمة ليست أصح حقًا من رأى ريكاردو المعاكس. ولكنه كان مصيبًا=

أخيرًا، ثمة مجموعة أخرى من القضايا لا بد من تناولها. فقد تطلعَ وست وريكاردو إلى نظريتيهما للريع كتفسير لفرع خاص من الدخل يذهب إلى طبقة خاصة. وقد لاحظا بهذا الصدد، ولكن دون أن يستخلصا الكثير من حقيقة أن دخل هذه الطبقة يشكل ليس فقط مدفوعات "مقابل قوى التربة الأصلية وغير القابلة للنفاد" بل أيضًا مدفوعات مقابل التحسينات التى يُدخلها المُلاك على الأرض. وكان يمكن أن يلاحظا، فى أجلٍ قصير يمكن أن يمتد إلى عقود عدة، أن المدفوعات نظير هذه التَحسينات لا تُظهر أى اختلافات مهمة اقتصاديًا عن تلك العناصر من "الريع" التى يدفعها المزارع والتى يمكن تفسيرها بالقول إنها قد دُفعت مقابل تلك القوى "الأصلية". بعبارة أخرى، كان بوسعهما اكتشاف ظاهرة شبه-الريع quasi-rent. وما كان لهذا الاكتشاف أن يؤثر كثيرًا على بنيتهم النظرية بشكل عام أو طبيعة مفهومهم للريع بشكل خاص. ولكن التعميمات الأخرى لهذا المفهوم أثَّرت على معناه بالفعل- ولم تكن هذه التعميمات سوى خطى من العملية المحتومة لتفسخ"النظرية" الأصلية للريع لدى وست-ريكاردو.

سبق أن لاحظنا التشابه بين المدفوعات التى تُدفع مقابل أرض أفضل والمدفوعات نظير خدمات عمل أكفأ. وكان صاموئيل بيلى Samuel Bailey أول من حوَّل هذه الحقيقة إلى اعتراض ضد نموذج وست-ريكاردو النظرى. وقد كان على بيلى حق، رغم أن عدة كُتَّاب وبخاصة سنيور وكذلك ج. س. ميل (Principles, Book III, ch. 5, § 4)، قاموا فيما بعد بتعميم مفهوم وست-ريكاردو دون نية التنازع مع أحد.[٢٣٧] ثمة تعميمات لنظرية ما تشكل نجاحًا إضافيًا لها: فهذه التعميمات تثريها وتوسّع من نطاق سريانها الأصلى دون أن تعرِّضها للخطر. ولكن ثمة تعميمات أخرى تعنى أو تنذر بانهيار هذه النظرية: فمن خلال توضيح أن الصفات، التى تعتبرها النظرية خاصة بظاهرة معينة، يمكن العثور عليها فى ظواهر أخرى، تكون هذه التعميمات قد دمَّرت المغزى الأصلى للنظرية واستبدلتْ معناها القديم بآخر جديد. وكان تعميم مفهوم الريع حالة من

=حينما أوضح، فى عمله Principles، إن ريكاردو كان يحاجج هذه المرة حول حالة تتعلق بالمدى القصير (كما فعلَ ذلك على نحو متكرر أكثر مما تصورَ هو أو أتباعه) وان ريكاردو سلّم بذلكِ، كما يبدو.

(٢٣٧) لم يعِ ج.س. ميل مضامين هذا التعميم أكثر من وعيه للمخاطر المتخفية خلف اعترافاته بشىء من قبيل تكلفة الفرصة البديلة opportunity-cost.

النوع الثانى. إذ تم بفضله دمج الريع، وهو العائد الخاص من الأرض غير المحسَنة، بالفئة المتميزة منطقيًا: الفائض الذى لا يكلف شيئًا[٢٣٨] Costless Surplus حيث يعطى مفهوم ريع المقدرة Rent of Ability، الذى أدركه ميل وأحسنَ مانجولد استعماله، أهم مثال عنه.

(ز) **الحصص التوزيعية والتقدم التكنولوجى** تبعث دراسة أدب القرن التاسع عشر حول هذا الموضوع على الملل، ولكنها قد تعّزى مَنْ يأسوا من قيمة التكنيك الذى تَطورَ فى العقود الأخيرة من ذلك القرن[٢٣٩] ذلك لأن أفضلية هذا التكنيك - التى تم التشكيك فيها كثيرًا - فى حل المشاكل العملية لا تتجلى فى أى مكان على نحو أفضل مثلما تتجلى فى هذا الحقل. كما تتجلى نواقص التحليل "الكلاسيكى" بصورة مماثلة أيضًا. فاقتصاديو تلك الفترة لم يتمكنوا من رؤية المشكلة العامة قط. إذ حاولوا صياغة مذاهب مختلفة حول آثار التقدم التكنولوجى على ريع الأرض وعلى الأجور. وكان ينبغى عليهم معالجة هذه المشكلة على حدة كقضية جانبية شبه مستقله من نظرية التوزيع أو كشىء يمكن بناؤه فوق البنية الرئيسة للنظرية الأخيرة بدلاً من حله فى أساس الطابق الأرضى من هذه البنية الرئيسة. وفى

(٢٣٨) فى الفترة محل الدراسة، كان هذا يعنى بالدرجة الأولى ما يتم كسبه من عوائد تتجاوز عائد الأفراد الآخرين دون زيادة ما فى"التضحية"(التكلفة "الحقيقية" بهذا المعنى). وجرى فيما بعد إدراك أن مثل هذا الفائض يمكن أن يُعَّرف أيضًا من خلال تحليل تكلفة الفرصة البديلة. وهكذا أصبح يعنى الفائض الذى يزيد عما سيكون ضروريًا لسحب خدمة معينة باتجاه أى استخدام معين (تكلفة التحويل). ونهتم هنا فقط بالتعميمات التى ظهرت خلال الفترة محل الدراسة. ومع ذلك، تنبغى الإشارة حالاً إلى F. A. Fetter, "The Passing of the Old Rent Concept," Quarterly Journal of Economics, May 1901.

(٢٣٩) تعتبر المقارنة بعناصر التكنيك المعاصر أمرًا ضروريًا إلى حد ما لتقدير المحاجّة الواردة فى هذا القسم الفرعى. ويجد القارئ كل ما يحتاجه لذلك الغرض لدى: J. R. Hicks, Theory of Wages, 1932 وبخاصة فى الفصل السادس من هذا العمل. ومع ذلك، عند تحليل آثار استعمال الماكينات فى توفير ما يُستخدم من عوامل (سواء أكان العامل الموفر هو "العمل" أو "الأرض" أو "رأس المال التكنولوجى" نفسه)، أودُ الإشارة إلى وجوب التمييز الدقيق بين حالتين. فقد يصطدم التطور التكنولوجى بالعملية الإنتاجية من الخارج أى عبر بعض ابتكارات من شأنها تثوير الأفق= =التكنولوجى للمنتجين (تغيير "وظائف الإنتاج" لديهم). وقد فكر "الكلاسيك" فى هذه الحالة حصرًا أو حصرًا تقريبًا، ويندر أن أدركوا- ما عدا بارتون- إن هناك حالة أخرى تختلف آثارها عن الحالة الأولى: إذ يمكن إدخال ماكينات دون أن يكون فى هذا أى شىء جديد للمنتجين، وكان يمكن أن تستعمل، بقد تعلق الأمر بالمعرفة التكنولوجية، لمجرد أنها لم تستعمل من قبل، لأن ذلك ما كان سيكون مربحًا. ولكنٍ إدخالها يمكن أن يكون مربحًا حينما يحدث تغير فى الأسعار النسبية للعوامل (كزيادة الأجور مثلاً). فهنا، لا نشهد أى تغير فى الآفاق التكنولوجية ولكن تغيرًا فى تشكيلة العوامل فى إطار وظائف إنتاج لم تتغير. أما الحالة الثالثة، فقد لاحظها آ. سمث وهى الحالة التى يصبح فيها إدخال ماكينة لم تكن معروفة من قبل مربحًا بمجرد أن يتوسع الإنتاج أبعد من نقطة معينة.

الواقع، كنا قد رأينا أنهم، فى تحليلهم للأساسيات، وضعوا الفرضية، والتى كان يتعين عليهم وضعها، القائلة إن النسبة بين رأس المال الأجرى ورأس المال التكنولوجى هى نسبة ثابتة، وأن الادخارات الجديدة- وهذا لا يسرى على ماركس، على أى حال- يتم استثمارها بنفس هذه النسبة. أخيرًا، ظلّ "الكلاسيك"عاجزين عن تتبع آثار التقدم التكنولوجى عبر النظام ككل ولكنهم اختاروا نتفًا منها هنا وهناك بحيث إن عناصر غير مترابطة مما كان ينبغى أن تكون نظرية شاملة غالبًا ما جرى ترتيبها بعضها ضد بعض كما لو أن هناك نظريات مختلفة.[٢٤٠] ولعرض هذا بوضوح، نقتصر على درس مشكلة كيفية تأثير التقدم التكنولوجى على المصالح العمالية[٢٤١] ونضع، إضافة إلى ذلك، هذه المشكلة المقيدَة بالشكل الذى طرحت نفسها به على ريكاردو فى فصله الحادى والثلاثين الشهير " On Machinery" الذى أضافه إلى الطبعة الثالثة من عمله Principles، أى فى شكل يبدو طبيعيًا من زاوية مذهب مخصص- الأجور وكتوضيح ممتاز حقًا لهذا المذهب مأخوذًا كطريقة للتحليل. ونسأل: كيف يؤثر إدخال ماكينة مخترعة حديثًا[٢٤٢] على حجم مخصص- الأجور؟

أدرك الناس، قبل الثورة الصناعية بوقت طويل، الحقيقة الواضحة القائلة إن المكننة machinery غالبًا ما تزيح العمل. وكما رأينا سابقًا، فقد أقلقَ هذا الأمر الحكومات والكُتَّاب، كما إن المجموعات العمالية وطوائف المواطنين حاربت المكننة، وذلك أساسًا لأن آثارها المباشرة مُركَّزة من حيث الوقت والمكان، بينما كانت الآثار طويلة الأمد على الثروة العامة أقل وضوحًا فى المدى القصير ويصعب أكثر إرجاعها إلى استعمال الماكينات. كما إن الجمهور أيضًا لم ينظر إلى إنتاج الماكينات بارتياح عمومًا لارتباطه بمنتوج ردئ النوعية حينذاك، ناهيك عن اقترانه بالبطالة وتشغيل الأطفال. ولم يعكس الأدب العمالى[٢٤٣] المتنامى هذه

---

(٢٤٠) تعود هذه النواقص ليس إلى معالجة معيبة للجهاز "الكلاسيكى" للتحليل، بل إلى عيوب عميقة الجذور فى هذا الجهاز نفسه. وهذه عيوب كثيرة. ولو طُلب منا تسمية أحد هذه العيوب باعتباره أكثر أهمية من غيره، لتوجب علينا مرة أخرى تسمية فشل "الكلاسيك" فى فهم الإحلال بكل ما له من أهمية (إحلال العوامل والمنتجات على حد سواء).

(٢٤١) بخصوص نظرية "الكلاسيك" بشأن آثار التقدم التكنولوجى على مصالح ملاك الأرض، انظر الفصل السادس، القسم ٦ ز، أعلاه.

(٢٤٢) انظر الهامش الأول من القسم الفرعى الحالى.

(٢٤٣) كمثال نموذجى، انظر العمل: Observations on the Use of Machinery in the Manufactures of great Britain … By a Mechanic, 1817.

المشاهدات والمشاعر بقوة أكثر من بعض الكُتاب الكبار علميًا كسيسموندى مثلاً[٢٤٤] الذين استخلصوا منها حجة أخرى ضد الادخار فى الغالب. وكان لدى معظم الكُتَّاب الإنجليز نظرة أعمق من تلك النظرة، وأنجزوا فى هذا الموضوع بالذات مثل ما أنجزوه فى موضوعات أخرى كالتجارة الدولية: فقد اهتموا بما اعتبروه الحقيقة الأساسية ولم ينكبوا على درس الظواهر المؤقتة نفسها، مقاومين بذلك ميل الجمهور للتركيز على هذه الأخيرة حصرًا. وبصراحة آسرة، أطراها ماركس عن حق، أوضح ريكاردو فى الصفحة الأولى من فصله المتعلق بالمكننة أنه شاطرَ الرأى السائد القائل إن الماكينات الموفرة للعمل لم يكن لها من أثر غير أن تفيد كل الطبقات كمستهلكين باستثناء صعوبات الانتقال المؤقتة.[٢٤٥] وعليه، وكما هو شأن الزيادة فى التجارة الدولية، فإن عملية المكننة كانت قضية رفاه- الذى كان يتزايد بالتأكيد- وليس قضية تلك القيمة (القيمة الريكاردية) التى كان يهتم بها بشكل رئيسى، فيما عدا طبعًا إن المكننة من شأنها أن تخفض من القيمة الحقيقية والقيم النسبية للمنتجات المتأثرة بها- وهذه حقيقة يشير إليها ريكاردو مرارًا وتكرارًا.[٢٤٦] والسبب الذى دفعه للاعتقاد أن المكننة لن تؤدى إلى الانخفاض (الدائم) فى الأجور(فى مجموع الأجور الحقيقية وفق مفهومنا لهذه

---

(٢٤٤) بل إن اقتصاديين فرنسيين من النوع "المحافظ" مثل فيلانيفو-بارجمونت Villeneuve-Bargemont (انظر الفصل الرابع، القسم الرابع، أعلاه) و ل.غ.أ. فيكومت دى بونال L. G. A. Vicomte de Bonald) (انظر العمل: Oeuvres completes, ed. J. P. Migne, 1859, vol. ١١) قد ذهبوا أبعد من سيسموندى. بيد أن محاجّة سيسموندى نفسها كانت بائسة فى بعض المواقع بقدر تعلق الأمر بجوانبها التحليلية. انظر مثلاً محاجّته فى: Nouveax Principes, vol.١,.pp. 375-80, and in " Du revenu social" in the 1st vol. of the Etudes sur l"economie politique (1837-8)

(٢٤٥) كان يتعين على ماركس، بخطابية متوهجة، أن يوضح المخاطر التى يمكن أن تغطيها (وقد غطتها) تلك العبارة الباردة أحيانًا. ومع ذلك، كان يمكنه أن يكون أكثر صلة بالموضوع لو أنه أوضح، ولو على حساب قدر من هذه الخطابية، أن حلول الماكينات محل العمال يمكن أن يكون مؤقتا بقدر تعلق الأمر بآثار كل فعل منفرد منها وأن يفسر، رغم ذلك، الوجود الدائم للبطالة على أساس الفرضية القائلة إن مثل هذا الفعل المنفرد يتكرر إلى حد الكفاية. ينبغى عدم التشديد على هذه النقطة كثيرًا، ولكن القليل من التشديد كان من شأنه تزويد ماركس بنظرية للبطالة الدائمة يمكن الدفاع عنها أكثر من نظريته الخاصة، إضافة إلى توفير كل المتاعب والنكد الناجم عن الجهد الذى بذله لتفنيد ما أسماها نظرية التعويض.

(٢٤٦) قد يتطلب الأمر أن نلاحظ بشكل عابر أن نبوءة ريكاردو طويلة الأمد حول مسار القيم النسبية، التى تنبثق عن نظريته حول القيم، تشكل السند الوقائعى الرئيسى لهذه النظرية: فمن الواضح، أن المنتجات، التى تتضمن عملاً أقل وأقل فى الوحدة الواحدة منها، قد انخفضت أسعارها تاريخيًا على الأقل عند مقارنتها بالسلع الأخرى.

الكلمة) يتمثل فى أنها لن تخفض من مخصص الأجور.[٢٤٧] ولكن ريكاردو مضى قدمًا فيما بعد للاعتراف بأنه اكتشف أسبابًا للاعتقاد بأن المكننة سوف تخفض من هذا المخصص.

قبل أن نعرض محاجّة ريكاردو، سوف أقدم كتابًا يهتم بشكل واضح بتغير فكر ريكاردو حول موضوع المكننة أكثر مما توحى به إشارته هو إليه: إنه كتاب جون بارتون John Barton (Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of society). وهو كتاب رائع يتجاوز كثيرًا الأدب الذى ينتقد بصورة دائمة كبار "الكلاسيك" لافتقارهم إلى الواقعية، الحقيقى أو المتصوَر. وحتى الملاحظة التى أضافها البروفيسور فوكسويل إلى طبعة مكتبة كريس لا تنطوى إلاّ على عنصر ضئيل من الحقيقة: "إنه عمل مقتدر... وإن طابعه المتين والثقيل يبز بصورة بارزة تكهنات ريكاردو الواهية وغير الواقعية "[هكذا حرفيًا!!]. كان بارتون يعرف أكثر من الاعتراض على المحاجّة المجردة بذاتها أو التعرض إلى وقائع بدت تناقض استنتاج سمث أو ريكاردو: فقد كان يعرف كيف يحاجج ويبين سبب هذه التعارضات بين النظرية والوقائع. وهكذا، فإن"توفيقه" reconciliation بين آراء ريكاردو وسمث حول موضوع هبوط معدل الأرباح (المرجع السابق، ص 32n) يمثل عملاً بسيطًا بقدر ما هو عمل خلاّق. ولكن ينبغى علينا الاقتصار على الفرضية ذات الصلة بالنقطة المطروحة. فقد أنكر بارتون أن الطلب على العمل يزداد دائمًا وبالضرورة بشكل متناسب مع الزيادة فى الثروة العامة (رأس المال زائدًا الإيراد، بحسب سمث) وأنه لا يمكن أن يزداد لأى سبب آخر (كما يشدد تقرير قانون الفقراء الصادر عن مجلس العموم قبل وقت قصير من نشر كتاب بارتون).[٢٤٨] ويعود إنكاره إلى أن الادخارات السنوية لا تؤدى بالضرورة إلى زيادة متناسبة فى رأس المال الثابت fixed ورأس المال الدائر (قاصدًا رأس المال التكنولوجى ورأس المال الأجرى) وأنها يمكن أن تؤدى إلى زيادة أحدهما بأكثر من زيادة الآخر تبعًا للربحية الأكثر التى يمكن يعود بها أى منهما. وهو يفسر بصورة صحيحة حينما يقول: حينما

---

(٢٤٧) نجد هنا بشكل واضح ومنوِّر تأثيرات بنية ريكاردو العامة التى حجبت عن عينيه أى تشابه بين الريع والأجور.

(٢٤٨) كما أنكرَ بارتون أيضًا أن تمثل "المكافأة الحرة للعمل السبب لتزايد السكان، على أساس إنها ناتجة عن تزايد الثروة". لكننا لا نستطيع هنا تناول محاجّته ضد هذا الأمر.

تزداد الأجور نسبة لأسعار السلعة، فإن "أصحاب الأعمال" masters سوف يكثرون من استعمال الماكينات قدر الإمكان، بينما يميلون فى الحالة المعاكسة إلى استئجار عمل أكثر: وهكذا نجد هنا فهما واضحًا لعلاقة الإحلال بين رأس المال والعمل قام بتطوير مفهوم لاودردال واستبقَ مفهوم لونجفيلد ولكنه أُهملَ أيضًا من قبل الكُتَّاب الأكثر تأثيرًا. ولكن رغم أن ريكاردو لم يدرك أهمية هذا المبدأ، بيد أنه سلّم بفكرة أن استعمال الماكينات فى عملية الإنتاج يمكن أن يضر مصالح العمل اليدوى (بصرف النظر عن الاضطرابات المؤقتة التى تفعل هذا فى جميع الأحوال) من خلال هبوط الطلب الكلى عليه؛ وأنه أوضح هذا الأمر بمثال رقمى لا يختلف إلا قليلاً عن مثال بارتون (المرجع السابق، ص ١٥).

حاجج ريكاردو بالطريقة التالية. يقرر "الرأسمالى"، الذى قام حتى الآن بتشغيل عدد من العمال مع تزويدهم بكمية من رأس المال "الثابت" fixed capital، إدخال ماكينة مخترعة حديثًا من شأنها توفير العمل وتخصيص قسم من هؤلاء العمال لإنتاج هذه الماكينة التى ترمز الآن فى ميزانيته الختامية إلى ذلك الجزء من رأس المال الأجرى الذى اعتاد سابقًا على إعادة إنتاجه مع ربح[٢٤٩] سنة بعد أخرى. إن ما يدفع الرأسمالى للقيام بهذا هو أن إدخال الماكينة الجديدة يخلق ربحًا مؤقتًا ما دامت المنشآت الأخرى لا تتبنى كلها الماكينة الجديدة فى وقت واحد. وفى مثال ريكاردو، يبقى رأسمال "الرأسمالى" على حاله – فقيمته لا تزداد ولا تنخفض. ولكن تركيبه العضوى قد تَغيرَ. فقد تحول رأس المال الأجرى إلى رأسمال تكنولوجى– حيث يوجد الآن أكثر من الثانى وأقل من الأول. إن كمية ومعدل الربح من رأس المال الكلى يمكن أن يعودا إلى ما كانا عليه قبل إدخال الماكينة حينما يزول المكسب المؤقت كنتيجة لتنافس المنشآت الأخرى التى تفعل المثل. ومع ذلك، فإن أسعار السلع سوف تهبط، وإن مخصص الأجور لدى الصناعيين سيهبط بشكل دائم، وإن السكان يكون قد أصبح "فائضًا"– وهذا هو ما شرعَ ريكاردو بإثباته.

(٢٤٩) وفى هذا الفصل أكثر مما فى أى مكان آخر، يقترب ريكاردو من تحليل الربح الذى اعتبره ماركس تحليلاً خاصًا به. فالعلاقة بين البروفيسور ريكاردو والمتعلم ماركس لا تبرز بوضوح فى أى موضوع آخر كما تبرز فى هذا الموضوع– هذا رغم أن أيًا منهما ما كان سيرضى بعمل الآخر بشكل تام.

وقد استنتج ريكاردو من هذا أن الرأى المنتشر "بين الطبقة العاملة، والقائل إن استعمال الماكينات غالبًا ما يضر مصالحهم لا يستند على حكم مسبق ومغالطة، بل إنه يوافق الأسس الصحيحة للاقتصاد السياسى". إن هذه العبارة القاطعة هى التى استحوذت على اهتمام علم الاقتصاد وقد عززتها بصورتها هذه فقرةٌ أخرى ترد فى الفصل نفسه وتشدد، فى حالات كتلك التى تمت مناقشتها، على "أن الطلب على العمل سوف يهبط بالضرورة، وأن السكان سيكون فائضًا وأن الطبقات الكادحة ستكون فى وضع من البؤس والفقر".لم يرَ الأصدقاء والأعداء شيئًا غير هذا، وإن ريكاردو قد أصبح فى تاريخ المذاهب منذ ذلك الحين الراعى للرأى الذى يبدو أن تلك العبارات تُعبِّر عنه حقًا. ولكن حينما نأخذ بنظر الاعتبار بقية الفصل ونتذكر أنها تعالج علانيةً ما اعتاد ريكاردو على تسميته آثارًا دائمة، يصبح من الواضح، أولاً: إن تلك العبارات لا تنتج عن المثال الرقمى الذى أورده، وثانيًا: إن ريكاردو كان يعى هذا، وأنه لم يقصد قط ما تقوله تلك العبارات. وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن مثال ريكاردو لم يغطِ إلا جزءا من مسار الأحداث التى تطلقها المكننة: ففى الواقع، يشكل تحليله لهذه الحالة مثالاً لطريقة الستاتيكا المقارنة، لكن الحالة الثانية من الحالتين التى تتم المقارنة بينهما لا تمثل وضعًا توازنيًا محددًا، لأننا لا نعلم ما يمكن أن يحدث للعمال الذين فقدوا أعمالهم، بيد أنهم مع ذلك لا يمكن أن يبقوا عاطلين ما لم نكن مستعدين لخرق فرضية سيادة المنافسة التامة والمرونة الكاملة للأجور. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد أدرك ريكاردو تمامًا، ولو بصورة ضيقة وغير حاسمة بشكل خاص، أن المكننة يمكن أن تزيد كثيرًا من الكفاءة الإنتاجية بحيث "لا يهبط المنتوج الإجمالى" معبرًا عنه بالسلع (المنتوج الإجمالى وفق مفهومه، أى الناتج القومى الصافى بما فى ذلك الأجور). وهذا يضاهى القول إن الدخل الأجرى الحقيقى (وفق مفهومنا) لا ينبغى أن يهبط "بشكل دائم"؛ وفى جميع الأحوال، ومع زيادة القوة الشرائية للأرباح والريوع كنتيجة لهبوط الأسعار بعد إدخال المكننة، "فلا يُستبْعَد"، عند ثبات الميل للادخار، أن يقوم الرأسماليون ومالكو العوامل الطبيعية بإعادة ملأ مخصص الأجور الناضب، وذلك من الادخارات التى زادت. ولا تشكل هذه الاعترافات (التى أهملَ غيرها لغرض الإيجاز) استثناءات من محاجّة ريكاردو، بل إنها تترتب عليها بشكل منطقى إذا ما تمت مواصلتها أبعد من النقطة التى بلغها مثاله الرقمى. وهى تجعل من ريكاردو رائدًا لما دعاه ماركس نظرية التعويض- القائلة إن الطبقة العاملة تعُوَض عن

معاناتها الأولية الناتجة عن إدخال ماكينة مُوفِّرة للعمل وذلك بواسطة الآثار الملائمة التى تحدث فيما بعد- التى أرجعها ماركس إلى جيمس ميل، وماك كولوخ، وتورنس، وسنيور، و ج. س. ميل، خالقًا بهذا الشكل مناظرة غير واقعية كليًا بين هؤلاء الكُتَّاب وريكاردو. وقد فعل هذا أيضًا كل الاقتصاديين تقريبًا وحتى أولئك الذين لم يرغبوا، كما فعل ماركس، بتعريض ما يسمى بنظرية التعويض لتعليق يحط منها (انظر: Das Kapital, vol. 1, ch. 15, sec. 6).

لقد انقضى وزال السجَال الذى تواصل طوال القرن التاسع عشر وما بعده فى صورة تأييد أو معارضة لنظرية "التعويض" بشكل رئيسى: فكما أُشير سابقًا، اختفى هذا السجَال من المسرح باعتباره أفضل تكنيك بعد تنقيته وتحويله إلى تقليد عام لم يعترض عليه أحد (انظر الإحالة المتعلقة بكتاب هكس: Theory of Wages، فى الهامش الأول من القسم الفرعى الحالى). ومع ذلك، لا بد من توضيح بعض النقاط لكى نفهم مرحلة مهمة من تاريخ المذاهب السابق. أولاً: لا ينبغى على القارئ أن يعتقد أن ريكاردو كان مخطئًا فى استنتاجه الذى صاغه فى العبارتين المذكورتين آنفًا. على العكس، فقد كان مصيبًا إذا فسرناه بمعنى أنه كان يقصد إن المكننة يمكنها تخفيض حصة العمل النسبية وربما حتى المطلقة فى الدخل القومى بشكل دائم (سواء أكان ذلك الدخل الحقيقى بمفهومنا أو مفهومه). إلا أنَّ محاجّته لا تثبت هذا إذا أخذناها ككل. ثانيًا: بقدر ما قَصَدَ ريكاردو تقديم ليس فقط موضوعة مجردة بل صورة عن العمليات والاحتمالات المهمة من الناحية العملية، فإنه يكون قد قلَّل بوضوح من آثار زيادة القوة الإنتاجية التى تبديها الرأسمالية المكننة وآثار توسع الإنتاج الناجم عنها بحيث إن "البؤس والفقر" طويل الأمد يلوح فى نصه بصورة أشد مما ينبغى أن يكون عليه فى الواقع. وهذا يعود، من ناحية، إلى ما هو أسوأ من التكنيك المعيب المستعمَل: أى إلى نقص فى الخيال، فهو لم يدرك بوضوح قط أن الحقيقة الجوهرية بالنسبة "للمكننة" الرأسمالية تتمثل فى أنها تنجز ما لا يمكن أن يُنجَز كمًا ونوعًا دونها بأى حال أو، بعبارة أخرى، أنها "تزيح" عمالاً لم يولدوا قط. بيد أن هذا يعود، من ناحية أخرى، إلى نواقص جهازه التحليلى الذى لم يمكن من وصف التوسع الكمى بسهولة. ففى النظام الريكاردى بشكل خاص، يمكن للأسعار أن تهبط إلى مستوى التكلفة بشكل مباشر، أى بطريقة أخرى غير زيادة المنتوج (Principles, ch. 30): وعليه، فقد فشلَ ريكاردو فى أن يرى أن المنتوج الكلى المعبَّر عنه بسلع ينبغى أن يزداد كنتيجة للمكننة فى ظل

شروط المنافسة الكاملة التى افترضها. كما أخفق أيضًا فى أن يدرك بوضوح أنه إذا عبَّرنا عن مخصص الأجور فى صورة سلع أيضًا، فإن هذا المخصص يمكن أن يزداد، دون زيادة الادخار، رغم أن من الطبيعى عندئذ القول إن الدخول الأجرية الحقيقية (وفق مفهومنا أو مفهومه) تزداد أكثر من القول إن مخصص الأجور يزداد، وأن الأجور الحقيقية تزداد كنتيجة لزيادة الأخير.

ثالثًا: يحق للقارئ تمامًا، بعد أن يكون قد درس جيدًا فصل ريكاردو المتعلق بالمكننة، أن ينظر إليه كلخبطة، وقد يسأل عن سبب هذا. ويبدو لى أن السبب يكمن فى أن ريكاردو، رغم احتفاظه بمنهجه المتمثل بالتحليل من خلال القيمة الحقيقية ("العمل المتجسد")، بيد أنه تجاوز مرارًا الحد الذى يفصل هذا المنهج عن التحليل من خلال السلع. والسبب الذى دفعه إلى ذلك واضح: فتحليله الدقيق يتم بشكل ثابت وفقًا لمنهج العمل المتجسد؛ ولكن هذا المنهج لا يقود إلى أى نتائج عن بؤس أو رفاه أى فرد، التى كانت تهم ريكاردو فى ذلك الفصل. وعليه، فإنه خلط بين الاثنين وكان يتحدث: حينًا، عن "بؤس العمل" حينما كان يلخص المحاجّة التى جرت على أساس طريقة العمل المتجسد مما يجعلها غير مهمة بالنسبة للدخول الحقيقية بمفهومنا، أى الدخل الحقيقى المعبَّر عنه بالسلع، ومتحدثًا حينًا آخر من خلال مفهومه عن القيمة الحقيقية فى سياق محاجّة لا يكون لها معنى إلا فى صورة كميات مطلقة من السلع.

أخيرًا، رابعًا: قد يكون من المرغوب تقديم توضيح إضافى بصدد الزيادة فى الادخار لدى الرأسماليين، التى يعزو إليها ريكاردو الآثار التى كانت ستعالج أو يمكن أن تعالج الضرر الذى يصيب العمال من جراء المكننة. فلما كانت طريقة ريكاردو القائمة على مذهب مخصص الأجور تصف هذا الضرر كانخفاض فى القيمة الريكاردية لمخصص الأجور، فإن الادخار الإضافى يميل إلى إصلاح الضرر بالفعل. وهنا، يأتى هذا الادخار الإضافى من الأرباح لسببين بديلين. أولاً: حتى مع عدم زيادة معدل الربح (بلغة ريكاردو: حتى مع عدم زيادة "قيمة" الأرباح) بشكل دائم، فإن هبوط أسعار السلع التى يستهلكها الرأسماليون يجعل الادخار أسهل بالنسبة لهم مما يدفعهم للقيام به (عند بقاء الميل للاستهلاك على حاله، كما هو شأنه دائمًا لدى ريكاردو وكينز على حد سواء). ولكن، ثانيًا: إذا جرى استهلاك السلع التى أصبحت رخيصة من قِبَل العمال كليًا أو بشكل رئيسى، فإن معدل الأرباح

سوف يرتفع بحسب نظرية ريكاردو. وسيقود هذا إلى زيادة الادخار. لنضف إن ج. س. ميل يقبل طرق ريكاردو فعلاً ولكنه لم يتقيد بها بدقة. والعزاء الرئيسي الذى كان يملك هو تقديمه للطبقة العاملة يتمثل فى أن المكننة تَحدثْ وفق عملية من شأنها إنتاج ادخارات وفيرة تعوّض بسهولة الانخفاضات فى مخصص الأجور الناتجة عن المكننة (التى كان يمكن لولا ذلك أن تتدفق إلى المستعمرات أو ما شابه ذلك) بحيث أن الانخفاضات يرجَّح أن تكون احتمالية أكثر مما هى فعلية. ولا بد أن يُرحِّب ماركس بهذه النظرية- ذلك لأنها توحى بصورة ملائمة بالنظرية الاشتراكية للإمبريالية (انظر أدناه)- ولكنه لم يعبر عن امتنانه حينما استعملها.

وقد سلَّم ماركس (المرجع السابق، الفصل الخامس عشر) بتحليل ريكاردو، دون أن يضيف أى شيء جوهرى سوى تقليل تحفظات ريكاردو إلى أدنى حد، موصلاً أبسط نتيجة إلى أدق تفاصيلها، مستفيدًا إلى أقصى حد من البطالة التى ارتبطت تاريخيًا بعملية المكننة، ومطلقًا العنان للخطابية المتوهجة أن تحمله إلى درجة من الإثارة جعلته يغفل عن بضع نقاط كان بوسعه إضافتها إلى نظريته أو استخدامها ضد نظرية التعويض البغيضة. وقد يبين هذا-كما فعلتْ مبالغات أخرى له من هذا النوع- أنه لم يكن واثقًا من أرضيته بصورة تامة. ولكن من المؤكد أن هذا يوضح أن ماركس كان يعى الأهمية الحاسمة لمشكلة المكننة بالنسبة لاستنتاجاته النهائية حول مستقبل النظام الرأسمالى. فكان يتعين على الماكينات أن تلقى "بالعمال على الأرصفة" - بل وأن تفعل ما هو أشد، فعظام الحائكين الهنود كان ينبغى أن "تتقصر تحت الشمس" بسبب الماكينات الإنجليزية. والبطالة الماركسية هى بطالة تكنولوجية أساسًا. وكان على البطالة التكنولوجية هذه أن تخلق بشكل ثابت"جيشًا صناعيًا احتياطيًا" industrial reserve army - وهذا هو مفهوم ريكاردو للسكان الفائض redundant population. وكان ينبغى على وجود هذا الجيش الصناعى الاحتياطى- رغم أنه كان يجرى امتصاصه بشكل مؤقت فى مراحل الرخاء الشديد من الأزمة- أنْ يضغط على الأجور الحقيقية (بمفهومنا) إلى مستويات من البؤس المتزايد على الدوام، والانحطاط، وما شابه ذلك (Verlendung)، مما سيدفع بالبروليتاريا إلى الثورة النهائية فى آخر الأمر. وبطبيعة الحال، كان هذا مجرد "قانون مطلق".[٢٥٠] ومما لا شك فيه أن تصوير

(٢٥٠) ينبغى على القارئ أن يتذكر ما تعنيه هذه العبارة فى اللغة الماركسية، أى كشيء يماثل الميل المجرد الذى لا يتحقق بالضرورة فى أى فترة محددة من التاريخ الاقتصادى.

ماركس القوى للوقائع التاريخية المنتقاة بشكل صارم، التى يزخر بها ذلك الفصل، يتضمن عددًا معتبرًا من التحفظات الخاصة، به كما يرد هذا فى بضع فقرات من المجلد الثالث. ولكن لما كانت الميول المجردة لا تدفع أى فرد نحو البؤس واليأس، ولأن ماركس لم يبالِ كثيرًا بتحفظاته عند تعلق الأمر بالاستنتاجات والأهداف النهائية (انظر الفصل الثانى والثلاثين: "Historical Tendency of Capital Accumulation") فلم تنفع كل تبريرات ماركس التى تواصلت فى أى من تلك الخطوط. وليس لنا من خيار سوى أن نأخذ جديًا عبارات كتلك التى ترد أعلاه. وحينما نفعل هذا، فإن فشل ماركس بتحويل الإمكانية، التى تخيلها ريكاردو، إلى ضرورة لا تُردْ إنما يُعَرِّض بنية نظامه المنطقية للخطر بقدر ما أن التاريخ الفعلى للطبقة العاملة يعرّض للخطر أى ادعاء لهذا التاريخ بالواقعية.[٢٥١]

ولكن موضوعة البؤس المتزايد وحدها هى التى ينبغى إسقاطها من تحليل ماركس لعمليةِ التطور التكنولوجى، مع أنها يمكن أن تكون فى غاية الأهمية من زاوية الأصولية الماركسية. أما الاستنتاجات الأخرى فتبقى سارية. ولكى نرى هذه الاستنتاجات فى ضوئها الصحيح، لنتذكر أن التطور الاجتماعى وفقًا لمخطط ماركس العام إنما تحفزه قوة متأصلة فى صلب الاقتصاد القائم على الربح، أو أنها ملازمة له بالضرورة. وهذه القوة هى التراكم: فتحت تأثير المنافسة، فإن المنشأة الفردية تُجبَرُ على استثمار أقصى قدر من أرباحها فى جهازها الإنتاجى؛[٢٥٢] وأنها تُجبَر على استثمارها فى رأس المال التكنولوجى أساسًا، باحثةً بصورة طبيعية عن

---

(٢٥١) ثمة ماركسيون لا يأبهون بتأييد الفرضية المضحكة التى تفيد أن ميل ظروف الطبقة العاملة المعيشية نحو التدهور هو أمر يمكن ملاحظته فى الواقع. بينما اقتصر آخرون على الفرضية الأقل مجافاة للعقل القائلة إن قانون ماركس المجرد لم يتحقق بسبب ظروف ملائمة بشكل استثنائى سادت خلال القرن التاسع عشر (مثل اكتشاف مصادر جديدة للمواد الغذائية والمواد الأولية عبر النقل الرخيص بشكل مذهل) ولكنه سوف يفرض نفسه فى آخر الأمر، ولو أن هذا لم فى يحدث ثلاثينيات القرن العشرين بصورة واضحة.كما حاول كُتاب آخرون تفسير قانون ماركس بمعنى البؤس النسبى فحسب أى كهبوط فى حصة العمل النسبية – وهذا تفسير يخرق مفهوم ماركس، إضافة إلى أن من المتعذر الدفاع عنه بالدرجة نفسها.

(٢٥٢) وبطبيعة الحال، يماثل ذلك أن نقول إن المنشأة الفردية تُجبر على الادخار، وهذه عبارة تمثل إحدى النتائج غير المرغوب فيها كثيرًا حاربها ماركس كما لو أنه يتجنب أسدًا.وعند توضيح وجود هذا الإجبار، أبدى ماركس فهمًا للآلية الرأسمالية أعمق كثيرًا مما يمكن أن يُنسب إلى الاقتصاديين "البرجوازيين" فى زمانه.ولكنه لم يبصر سوى الجانب الميكانيكى من التراكم، وبالتالى فهو ليس فقط لم يدرك حقيقة التطور الرأسمالى، ولكنه أبصر انعكاسه فى أكوام من أشياء غير حيوية ليس إلا: فالرأسماليون، إضافة إلى مراكمة هذه الأشياء، لا يفعلون شيئًا غير الاستغلال.

أنواع جديدة من الماكينات. وهذا لا يفيد دائمًا الرأسماليين كطبقة[٢٥٣] ذلك لأن أى مكسب غير عادى يزول بسرعة بحكم تبنى المنافسين الآخرين لكل تطور تكنولوجى، كما سبق لريكاردو أن أوضح هذا الأمر. ولكن الميزة المؤقتة التى يكسبها المنافس الأول تعطيه المبادرة فى هذا التنافس: فنتيجة للاندفاع نحو تخفيض منحنيات التكلفة المتوسطة وتصفية ("الاستحواذ على") المنافسين الأضعف، فإن المنشآت الفردية تكبر أحجامها وتضيف قوى هائلة إلى الإنتاج، من شأنها أن تفجر إطار المجتمع الرأسمالى فى آخر الأمر. ولم يتحقق كل هذا. والنقطة الأخيرة بشكل خاص عرضة للانتقاد: إذ لم يوضح ماركس قط كيفية انهيار اقتصاد يقوم على منشآت عملاقة، وقد تبَرَّأ من نظرية الانهيار لدى ماركس بعض أبرز أنصاره بالفعل. ومع ذلك، وبشكل عام، لا يسع المرء إلا الإعجاب بالمزايا التحليلية والواقعية لهذا المفهوم للتطور الرأسمالى، وبخاصة حينما يقارنه بعناصره المتواضعة التى وجدها ماركس فى الفصل المتعلق بالمكننة لدى ريكاردو.

---

(٢٥٣) حول "قانون هبوط معدل الربح"، انظر القسم الفرعى ٦ج، أعلاه.



الفصل السابع
النقود والائتمان والدورات

١- مشاكل إنجلترا
(أ) التضخم أثناء الحرب ١٧٩٣-١٨١٥
(ب) قضية القاعدة النقدية
(ج) الإصلاح المصرفى
٢- أساسيات
٣- حصيلة المناقشات حول التضخم واستئناف دفع الذهب والفضة
٤- نظرية الائتمان
(أ) الائتمان، الأسعار، الفائدة، والادخارات الإجبارية
(ب) المكاسب من السجال حول قانون بيل لعام ١٨٤٤
٥- الصرف الأجنبى وحركات الذهب الدولية
٦- الدورة التجارية

١- مشاكل إنجلترا

من المعروف عمومًا أن أسس العلم النقدى المعاصر (أو السابق) كانت قد وضعت من قِبَل الكُتَّاب الذين ناقشوا قضايا السياسة النقدية والمصرفية فى إنجلترا بدءًا من قانون التقييد Restriction (١٧٩٧) إلى وفرة الذهب فى خمسينيات القرن التاسع عشر. وفى الواقع، إن هذا القول يهمل العمل الفرنسى والإيطالى فى القرن الثامن عشر، ولكنه رغم ذلك يقترب من الحقيقة أكثر مما تفعله العبارات الشاملة عادة. وقد بلغ معظم أولئك الكتاب مستويات متقدمة غير مألوفة. وقد تألقوا فى مجال التعميم المجرد بسهولة وكانت لديهم رغبة حقيقية بالتحليل. وهذا يعود أساسًا إلى أن معظمهم كان من النوع الذى تشغله الشئون العملية وتهمه الإجراءات العملية أساسًا. وهذا يخالف ما جرت عادتنا عليه: فالاقتصاديون المعاصرون يتطلعون إلى الرجال المهتمين بالشئون العملية، وبخاصة المصرفيين، لمساعدتهم فى عملهم التحليلى، أو حتى اعتبارهم كمراجع فى الأسس الخاصة بحقل نشاطهم.

ولكن الوضع صار هكذا فى الفترة التالية. أما فى الفترة محل الدرس، فقد كان المهنيون practitioners فى طليعة التقدم التحليلى وكان الباحثون من مختلف الأنواع يقبلون أخذ التوجيهات منهم فى معظم الحالات.

سبق لنا الاطلاع على أعمال معظم الكُتّاب البارزين، وبخاصة ريكاردو، ومالثوس، وسنيور، وتوك Tooke وج.س. ميل.[١] وسنشير إلى عدد آخر قليل منهم مع تقدم العمل. ولكن هنرى ثورنتون Henry Thornton (١٧٦٠-١٨١٥) ينبغى أن نحّييه حالاً. كان ثورنتون مصرفيًا، وعضوًا فى البرلمان، وإنسانًا محسنًا، وشخصية قائدة فى مجموعة مؤثرة من المبشرين بالإنجيل تُعرَف باسم طائفة كلافام Clapham Sect- وقد يكون هذا الأمر أول ما كان سيذكره هو نفسه ومن يعرفه. ويعتبر عمله (Enquiry into the Nature and Effects of the Paper Credit of Great Britain 1802) عملا مدهشًا.[٢] وبحسب تقدير

(١) سبقت الإشارة إلى الأعمال المهمة لأولئك الكتاب وغيرهم. وسيُشار إلى أعمال أخرى فى المكان المناسب. ومع ذلك، سوف نشير إلى مساهمات ريكاردو الرئيسة حالاً. وكما يعلم القارئ، فقد صنع ريكاردو شهرته من خلال كتاباته عن السياسة النقدية فى سياق المناقشة حول التضخم المرافق للحرب. وقد تبعت رسائله الثلاث إلى Morning Chronicle (١٨٠٩، التى أُعيد نشرها فى طبعة هولاندر تحت عنوان: Three Letters on the Price of Gold, 1903) صياغة أكمل لآرائه على شكل كراس: The Price of Bullion, a Proof of the Depreciation of Bank Notes (1810). ويمثل عمله The Reply to Mr. Bosanquet"s Practical Observations on the Report of the Bullion Committee مأثرة ريكاردو الوحيدة فى مجال العمل "الوقائعى" ولكنه مهم جدًا بصفته هذه، وكان قد ظهر عام ١٨١١؛ بينما ظهر عمله The Proposals for an Economical and Secure Currency عام ١٨١٦. ويحتفظ الفصل السابع والعشرون: " On Currency and Banks" من عمله Principles، بأهمية خاصة به، رغم اقتطافه الكثير من العمل Proposals.وقد أُعيد نشر عمله: Plan for the Establishment of a National Bank (1823) من قِبَل البروفيسور هولاندر Hollander فى: Minor Papers on the Currency Question by David Ricardo (١٩٣٢؛ انظر مناقشة تلك الخطة فى كتاب البروفيسور رِست Rist: History of Monetary and Credit Theory, pp. 177-9) الذى يتضمن أجزاء أخرى تعْد جوهرية لفهم آراء ريكاردو بصورة كاملة. هذا ويمكن إضافة فقرات أخرى. فنظرية ريكاردو للنقود والائتمان والمصارف من شأنها توسيع مدارك المرء، كما أن قراءة رسائله والأدلة التى طرحها أمام اللجان الخاصة بقوانين الربا واستئناف دفع المعادن مقابل النقود الورقية تُمكّنُ المرء من اكتشاف أجزاء أكثر وأكثر يمكن أن تشكل بنية شاملة. ومع ذلك، فلن نحاول القيام بذلك. وسيترتب علينا الاكتفاء ببضع جوانب من تحليل ريكاردو لها أهمية كبرى بالنسبة لتاريخ المذاهب. وننبه القارئ إلى ما قد ينطوى عليه هذا من إجحاف بحق عمله ككل. ولكن الانطباع الذى يقترب القارئ منه، والقائل إن مساهمة ريكاردو لم تكن حقيقية أو أصيلة تتفق مع تقييم فاينر Viner (مرجع سابق، ص١٢٢)، كما أرى أن ريكاردو ككاتب تحليلى فى قضايا النقود والائتمان كان أدنى منزلة من ثورنتون.

(٢) كتب البروفيسور فون هايك von Hayek المقدمة لطبعة مكتبة الاقتصاد (١٩٣٩) من ذلك العمل بمقالة لا تبز علميتها سوى جاذبيتها. ومَنْ تفوته قراءتها إنما يحرم نفسه ليس فقط من معلومات ثمينة كثيرة= ولكن من متعة كبيرة أيضًا.

البروفيسور هايك، فإن هذا العمل يمثل ثمرة جهد استمر ست سنوات تقريبًا انغمرَ الباحث خلالها بقطاع الأعمال وباهتمامات سياسية لا يعيبها شيء وناضجة تمامًـــا؛ كما تنبأ هذا العمل فى نقاط منه بتطورات تحليلية تغطى قرنا تاليًـــا مـــن الـــزمن. وتتعذر مقارنته بأى عمل آخرٍ فى تلك الفترة، رغم أن أعمالاً أخرى بما فيها عمل ريكاردو حققت نجاحًا أكبر حينذاك وفيما بعد أيضًا. وهذا يعود إلى حد ما إلـــى أن الكاتب نفسه لم يشدد قط على استنتاجاته الجديدة: فالكتاب يبدو وكأن مؤلفه لم يكن يعى الجديد فى هذه الاستنتاجات، وربما أنه لم يعِ ذلك بالفعل، مع أنه أبدى قـــدرًا من الاهتمام الأكاديمى تقريبًا بمن كان يعرفهم من السابقين. فقد كان هو من الكُتَّاب الذين يرون الأشياء بوضوح ويعبّرون عما يرونه ببساطة ودون ادعاء.

سنقتصر على دراسة العمل الإنجليزى حصرًا تقريبًا- وهذا قـــرار يمكـــن تبريره، بالنسبة لموضوعنا الحالى والفترة المدروسة، حتى بمعزل عـــن المجـــال الضيق الذى يفرضه. ويلخص ج.س. ميل هذا العمل بصورة وافية إذا أخذنا بنظر الاعتبار التحفظات التى سيتم ذكرها. وتتضـــمن الفصـــول المعنيـــة مـــن عملـــه: Principles بعضًا من أفضل ما كتبه. إن هذه الفصول تبدى حقًا بعض التناقضات، والمواقف المترددة، والتسويات التى يتعذر قبولها- كما هو شأن عمله عن القيمة- ولكن حتى هذه الأشياء لم تكن مجرد نقاط ضعف ما دامـــت قـــد أظهـــرتْ، فـــى تعارض مدهش مع تصور ميل نفسه عن كمال تعاليمه، عدم اكتمال التحليـــل فـــى ذلك الوقت وبالتالى أشارتْ نحو ألوان أخرى من البحث. ورغم ذلك، فإن صـــياغة ميل للعملِ المنجَز فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هـــى التـــى وصـــلتْ أساسًا لكُتَّاب النصف الثانى من القرن. وعليه، سوف نركز على هـــذه الصـــياغة كنقطة مرجعية فى كل الفصل الحالى.

لقد أشدتُ بنكهة ومقدرة التحليل النظرى لدى كُتَّاب تلك الفترة. ومع ذلـــك، كان تحليلهم مرتبطًا بظروف ومشاكلِ زمانهم وبلدانهم بشكل وثيق إلى حد يتعـــذر التسليم بتفسيرهم دون مراعاة هذه الظروف. وعليه، سنلقى نظرة روتينية علـــيهم- مهملين التجارب الأكثر إثارة فى الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية للسبب المذكور قبل قليل.كما نقدم أدناه مراجع تتضمن معلومات كافية.

بالنسبة للطالب الذى يحب استعمال مرجع واحد لتركيز جهده، أُوصى بكتاب البروفيسور فاينر: Studies in the Theory of International Trade, chapters

iii, iv and v. يصلح هذا الكتاب الرائع لتاريخ معظم الوقـائع والسـجالات الأكثر أهمية وكدليل لأدب تاريخى إضافى، علمًا بأن الإعجاب بهـذا الكتـاب لا يفترض الاتفاق معه فى كل مسألة محددة. أما بالنسبة للأرقام الإحصائية، انظـر:
N. J. Siberling, "Financial and Monetary Policy of Great Britain during the Napoleonic Wars," Quarterly Journal of Economics, May 1924, and " British Prices and Business Cycles, 1779-1850," Review of Economic Statistics, Preliminary vol. v, 1923, and E. V. Morgan," Some Aspects of the Bank Restriction period, 1797-1821," in Economic History, A Supplement to the Economic Journal, February 1939.

إن عمل توك Took ونيومارج Newmarch: History of Prices (الـذى جرت مناقشته أعلاه، الفصل الرابع، القسم 8أ) هو، إلى حد بعيد، بمثابة historie raisonee (التاريخ التفسيرى) الأعظم حينذاك. توصيتى الثانية هى قـراءة مقدمـة السير ت. ى. جريجورى Sir T. E. Gregory لطبعة عام ١٩٢٨ من هذا العمـل. ومن ثم تأتى المراجع التالية:عملى ر.غ. هـاوترى R. G. Hawtrey: Currency and Credit (3 rd ed. 1928, ch. 18) and Art of Central Banking (1932, ch. 4) اللذان يكملهما كتاب السيد دبليو.ت.س. كـنج W. T. C. King: History of the London Discount Market (1936). ويمكن الاسـتفادة مـن عمـل ج. دبليـو. انجـل J. W. Angell: Theory of International Prices (1926)؛ إى. كانان E. Cannan: The Paper Pound of 1797-1821 (1925) الذى يتضـمن إعادة نشر تقرير السـبائك؛ أ.ى. فيفيريير A. E. Feavearyear: The Pound Sterling (1931), ch. 9؛ أ. دبليـو. أكـورث A. W. Acworth: Financial Reconstruction in England, 1815-22 (1925; R. S. Sayers," The Question of the Standard in the 1850"s," Economic History, A Supplement to the Economic Journal, January 1923, and " The Question of the Standard, 1815-44" (ibid. February 1935); R. H. I. Palgrave, Bank Rate and the Money Market (1903); and Elmer Wood, English Theories of Central Banking Control, 1819-1858 (1936) مـع فهرست ثمين يتضمن بشكل خاص قائمة بتقـارير لجـان الموضـوعات النقديـة والبحوث الرسمية الأخرى مما يتعذر هنا كالعادة منحها ما تستحقه من اهتمام.

(أ) التضخم أثناء الحرب ١٧٩٣-١٨١٥ رغم أن مصرف إنجلترا جَمَّدَ التزامه بدفع الذهب مقابل أوراقه النقدية عام ١٧٩٧،(٣) فإن المالية الحربية لم تخلق آثارًا كبيرة على الأسعار وأسعار الصرف حتى عام ١٨٠٠ تقريبًا. وبالنسبة للباحث الحديث الذى اعتاد على سماع مادة أقوى، فإن الجانب الأكثر إثارة يكمن فى اعتدال التضخم اللاحق: إذ لم يضطرب قط موقف الجمهور العام من النقود بصورة خطيرة؛ ولم يحجب قط تأثير الإنفاق الحربى للحكومة رؤية التقلبات التى يتوقع حدوثها فى السير المعتاد للأشياء؛ ولم تُقدم الحكومة قط على شىء غير معتاد سوى تكثيف الاقتراض غير العادى من المصرف،(*) بل وحتى هذا الاقتراض الكثيف لم يتجاوز قط الحدود التى يصبح بعدها مصطلح "الاقتراض" تعبيرًا لطيفًا عن قيام الحكومة بطبع الأوراق النقدية دون تغطية؛ وأخيرًا، فلم يحدث أبدًا أن توسعت قائمة الأجور الوطنية- وهى الموجِّه الرئيس للآثار التضخمية- إلى حد تعريض العملة إلى الخطر. وفى الواقع، إن هذا الاعتدال الشديد فى العملية التضخمية هو الذى جعل من العسير تشخيص الوضع القائم. وبشكل خاص، جعل هذا الاعتدال من الأصعب إدراك العنصر التضخمى فى ذلك الوضع وتمييزه عن الآثار الواقعة على الصرف الأجنبى من العاملَيْن: العامل المتمثل بأن جزءًا كبيرًا من الإنفاق الحربى كان لتمويل الجيش الإنجليزى والجيوش المتحالفة فى القارة، والعامل الآخر المتمثل بأن الصادرات والاستيرادات الإنجليزية كانت تتعارض جديًا بعضها مع بعض لسنوات.

لقد أسرفتْ الحكومة فى إنفاقها. ولكنها أيضًا بذلت ما استطاعت، من خلال فرض ضريبة دخل معينة وإجراءات أخرى، لتخفيض القروض التضخمية من المصرف إلى أدنى حد. ولم تكف ماليتها قط عن المحافظة على فعاليتها ومسئوليتها. ولكن تكتم الحكومة على حجم قروضها من المصرف، المفهوم حتى معركة واترلو، ساهم فى ميل الناس إلى لوم الحكومة على كل ما لم يحبوا. وينبغى دائمًا تذكر هذا الميل الذى كان قويًا فى كل الأوقات وشاركت فيه غالبية الكُتاب: فكل الناس، من ريكاردو إلى أكثر رجال الشارع بساطة، أرادوا تحويل المصرف إلى كبش فداء- وهذه عادة حافظَ عليها الكتاب حتى يومنا هذا. فالمصرف، علنًا

(٣) لم يصدر قانون التقييد Restriction Act كإجراء حربى بل صدر بهدف وقف التدافع على المصرف (لسحب ودائع، لتحويل أوراق نقدية إلى ذهب... الخ).

(*) المقصود مصرف إنجلترا.

على الأقل، لم يكن قادرًا على الدفاع عن نفسه بشكل فعال دون التضحية بالحكومة- وكان رجال الحكم فى وضع يسمح لهم بجعل غضبهم محسوسًا. وهذا يمكن أن يفسر الكثير مما يثير دهشة المؤرخين مما تنطوى عليه الإعلانات الرسمية من قلة تبصر. فالمصرف لم يكن قادرًا على رفض "طلبات" الحكومة من القروض حقًا. وإذا أمكن أن يثور شك حول "مسئوليته عن التضخم"، فينبغى أن يُفهم هذا ليشير إلى قروضه (خصمياته) إلى الجمهور التى ازدادت بصورة محتومة كنتيجة لانخفاض إنفاق الحكومة. ولكن القروض كانت مقننة، وقد تم تخفيضها كلما زادت الحكومة من اقتراضها، ولا يمكن القول إنها كانت قروضًا مفرطة عند أخذ كل شىء بنظر الاعتبار، مع أن الممكن دائمًا الزعم طبعًا بأنه كان يمكن تخفيضها لو أن المصرف أراد تحمل مسئولية اضطراب الإنتاج أثناء الحرب. وعلاوة على ذلك، أصبحت المعدلات الممنوعة[٤] التى تتجاوز ٥ بالمائة مستحيلة وفق قوانين الربا حتى عام ١٨٣٢. ومن المؤكد أن مثل هذا التضخم كان قويًا إلى حدٍّ كافٍ لتأكيد إفراطات وانهيارات تنجم عن المضاربة، ورخاء زراعى، وظروف ازدهار عام فى معظم السنوات حتى عام ١٨١٥، وهى ظروف لم يكن المصرف قادرًا على منعها كليًا.

---

(٤) استغلُّ هذه الفرصة لتوضيح نقطة لعبت دورًا فى المناقشة المتعلقة بمسئولية المصرف والتى تبرز كلما جرى تناول موضوع التضخم المرافق للحروب. فالإنفاق الحكومى، المموّل بأى طريقة ليس من شأنها أن تخفض من إنفاق الجمهور بنفس المبلغ، يرفع من الأسعار، إلا إذا اصطدم بجهاز إنتاجى مستخدم جيدًا، علمًا بأن الوضع هو كذلك حينًا ولكن ليس كذلك فى أحيان أخرى بالنسبة للحالة المطروحة أمامنا الآن. وحينما تكون الأسعار قد ارتفعت بالفعل، فإن التكلفة النقدية للإنتاج تزداد، مما يقود إلى زيادة الاقتراض غير الحكومى أيضًا: إذ ينتج التضخم الحكومى فى هذه الحالة موجة ثانوية من زيادة الائتمان ويعزز نفسه أيضًا بشكل عادى. وهنا يمكن أن نقول بشكل واضح: لما كان مثل ذلك التضخم الحكومى يفترض بالتعريف زيادة فى وسائل الدفع، وما دام التضخم الثانوى يفعل المثل، فإن المشكلة كلها تتمثل فى "زيادة كمية النقود". ولكن لما كانت هذه الزيادة فى كمية النقود تتوقف على عملية تتضمن عدة عناصر "سببية" أساسًا (السياسة التى تؤدى إلى الحرب، من بين أمور أخرى) وما دام التضخم الثانوى تحفزه زيادة سابقة فى الأسعار بالفعل، فيمكن بالدرجة نفسها أن نقول إن المصرف أو المصارف التى تمول الزيادة فى إنفاق الحكومة وقطاع الأعمال معًا تلعب دورًا " إيجابيًا"، وإنها لا تقوم بشىء سوى "تلبية متطلبات" كانت قد ازدادت كنتيجة لأسعار عالية وأجور نقدية عالية، خصوصًا بقدر تعلق الأمر باقتراض قطاع الأعمال- أو، بخلاف ذلك، تزداد "كمية النقود" (أوراق نقدية وودائع) لأن الأسعار كانت قد ازدادت. ولكن كلاهما يصبحان خاطئين عند تفسيرهما لإنكار العنصر الذى يشدد عليه العنصر الآخر. وعلى أى حال، فقد ورد ذلك فى السجال الإنجليزى للفترة ١٨٠٠-١٨١٠، كما يرد فى أى مناقشة حول التضخم. ولكن انتفاء الجدوى من مثل تلك المناقشة أساسًا لا يستبعد إمكانية أن يتعلم المشاركون فيها ويقدمون نتائج ثمينة من خلال ذلك.

وفى ظاهر الأمر، فإن المناقشة التى ساهمت كثيرًا فى التحليل النقدى كانت مجرد مناقشة بين كتاب حاولوا إثبات وجود التضخم وتشخيصه وتحميل المصرف مسئولية ذلك، وكُتَّاب آخرين حاولوا إنكار وجود التضخم أو تبريره وإلقاء مسئولية الأسعار المتزايدة وأسعار الصرف غير الملائمة على ظروف أخرى غير سلوك المصرف. وإلى ذلك الحد، فمن الملائم الحديث عن وجود فريقين أو مجموعتين محددتين ومتعارضتين. كما يمكن القول إن المجموعة الأولى سادت بمعنى أنها حققت نجاحًا أفضل من الأخرى فى عكس آرائها فى تقرير السبائك الشهير الذى صدر عام ١٨١٠.[٥] وبالنتيجة، أصبح من المعتاد لصق التسمية عديمة المعنى: السبائكيون Bullionists بأعضاء تلك المجموعة وتسمية: Anti-Bullionists بخصوم التقرير، رغم أن التقرير نفسه يمثل حقًا تسويات مختلفة. ومع ذلك، لا تهمنا كثيرًا القضايا العملية والتوصيات بصدد "ما ينبغى فعله معها". فالمهم هو النوعية التحليلية للمحاجّات والتشخيصات المطروحة. ومن هذه الزاوية، فإن هاتين المجموعتين تفقدان الكثير من طابعهما المحدد definiteness وكل أهميتهما تقريبًا. وتمثل الاختلافات بين أنصار تقرير السبائك أهمية أكثر مما هو مشترك بينهم بالفعل. ولكن قبل أن ننصرف عن هذه الوثيقة التاريخية، لنلاحظ الحقيقة المهمة المتمثلة بأن تقرير لجنة كونلايف، الذى أوصى بعودة إنجلترا إلى الذهب بحسب السعر القائم قبل الحرب عام ١٩١٨ (التقرير الأخير، ١٩١٩)، أظهرَ معرفة ضئيلة، إنْ أظهر منها شيئًا أصلاً، بالمشاكل النقدية التى لم يمتلكها الكتاب الذين وضعوا تقرير السبائك.

(ب) قضية القاعدة النقدية إن فترة السنوات العشرين من عدم تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وما حدث أثناءها من تغيرات اقتصادية جعلت اتخاذ القرار بشأن سياسة نقدية معينة مشكلة أصعب مما كان يمكن أن تكون عليه بعد اضطراب أقصر. كانت إنجلترا De facto (فعليًا) وإنْ ليس رسميًا، تأخذ بقاعدة الذهب حينما تم إصدار قانون التقييد عام ١٧٩٧. وفى غضون بضع سنوات، تَطورَ تيار سياسى قوى كان من شأنه حمل إنجلترا باتجاه تبنى هذه القاعدة رسميًا (١٨١٦)، وفى آخر الأمر، نحو استئناف تسديد المعادن الثمينة بحسب قيمتها ما قبل الحرب(قانون بيل حول استئناف الدفع الصادر عام ١٨١٩، والاستئناف الفعلى

(٥) انظر طبعة كانان المذكورة آنفًا (Paper Pound فى أعوام ١٧٩٧ – ١٨٢١).

عام ١٨٢١).[٦] وقد جرى الدفاع عن إمكانات استمرار النظام الورقى الخاص بفترة الحرب (وهو النظام الذى أوصى به اللورد كينز عام ١٩٢٣) أو تبنى نظام المعدنين- القاعدة الفضية- ولكن لم يتم التفكير جديًا بهذه الإمكانات. ومع ذلك، ينبغى أن نذكر أن خطة ريكاردو التى ذهبت إلى وجوب عدم تداول المعدن النقدى بين الأفراد بل الاحتفاظ به فى المصرف لغرض تسديد قيمة الأوراق النقدية ليس فى صورة نقد معدنى بل سبائك معدنية كانت قد تجسدت فعلاً فى قانون استئناف الدفع لعام ١٨١٩، رغم عدم تطبيق الشروط المعنية باستئناف الدفع وذلك لإهمالها من قِبَل الجمهور بشكل تام وترحيب المصرف الضئيل بها.

اصطدم استئناف الدفع بوضع كاسد. فمن المرجح جدًا إن تعديلات ما بعد الحرب تؤدى إلى الصعوبات فى جميع الأحوال، وبخاصة فى القطاع الزراعى. فليس فقط انخفاض الأسعار المحتوم من مستوى الذروة الذى كانت عليه أثناء الحرب- ليس ثمة شك فى أن السعر هبط عام ١٨١٩ بنسبة ٣٠ بالمائة خلال خمس سنوات تقريبًا، رغم انتقاد الأرقام والتواريخ التى قدمها سلبيرلينج Silberling- ولكن تكييف الإنتاج أيضًا إلى وضع جديد كليًا طرح مشكلات من النوع الذى يفترض وجود وضع كساد يتطلب المعالجة. إضافة إلى ذلك، كانت هناك الحقيقة التى أدركها كثير من الخبراء ــ ولو ليس كلهم ــ ومفادها إن آفاق إنتاجِ الذهب كانت غير ملائمة بشكل واضح. ومع ذلك فهناك، أخيرًا، شيء آخر فشلَ الخبراء فى رؤيته كليًا (كما فعل خبراء عام ١٩١٨): فبمعزل تمامًا عن التضخم السابق أثناء فترة الحرب، دخل الاقتصاد الإنجليزى واحدة من الفترات الطويلة من فترات هبوط الأسعار، وأسعار الفائدة، والأرباح، والبطالة، وعدم الاستقرار، التى تتبع "الثورات الصناعية" على الدوام. إذ شهدت العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ثورة كهذه - حيث لا تشكل مكننة الإنتاج القطنى والمحرك البخارى وبناء القنوات سوى الأمثلة الأكثر وضوحًا لأحداث قَلبتْ أسس التصنيع والتجارة نفسها. وبدأت النتائج تتهمر عام ١٨١٥ لتبعث الاضطراب فى البنية

(٦) تتمثل العلامة البارزة لزخم ذلك التيار المتزايد فى عمِل اللورد ليفربول Lord Liverpool: (Treatise on the Coins of the Realm ...1805) الذى حافظَ، رغم تفاهته التامة، على مكانته فى تاريخ الموضوع بسبب الوضع السياسى لكاتبه. ومما يشير إلى مشاعر الطبقة الوسطى الصغيرة وساهم بشكل فعال فى تشكيلها وتحويلها إلى قوة سياسية هو تحريض وليم كوبِت William Cobbett ضد النقود الورقية (أنظر عمله Paper against Gold, 1810-1811, reprinted 1817). ويقال إن السير روبرت بيل Sir Robert Beel ارتعب كثيرًا من "وعيد" كوبيت.

الصناعية القائمة من قبل وتمارس دورًا انكماشيًا أساسًا إلى أن استقرتْ العملية الاقتصادية مجددًا بصورة ضعيفة فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ثم بصورة أكثر قوة وبالارتباط مع بدء الاستثمار فى بناء السكك الحديد فى الأربعينيات منه. وفى مثل هذا الوضع، فحتى السياسة النقدية المقيِّدة بصورة مخففة لن تكون دون تأثير، وهو ما يمكن أن يحدث فى وضع تتجه فيه الأسعار نحو الارتفاع. ومن المؤكد أن استئناف الدفع كان له أثر تقييدى خفيف.

إذن لم يكن لدى الأنصار الباقين لسياسة استئناف الدفع، التى أوصى بها تقرير السبائك، سوى مبررات قليلة للاحتفال بنجاحها النهائى. وفى الواقع، فإنهم كانوا قد صمتوا أو تحولوا إلى التبرير والدفاع منذ سنوات قليلة قبل هذا الحدث. وقد اشتركوا مع خصومهم فى تشخيص خاطئ أرجعَ مسئولية الهبوط الإضافى فى السعر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر إلى سياسة استئناف الدفع حصرًا. كما أسعدهم الانضمام إلى هؤلاء الخصوم فى توجيه اتهامات غير معقولة تمامًا ضد قارب النجاة الأساسى: المصرف الذى يُعتقَد أنه أساء توجيه تلك السياسة، وبشكل خاص، فى تسبُّبه فى نشوء الكساد العالمى من خلال زيادته لقيمة الذهب. ولا يمكننا أن نذهب بعيدًا دون أن نبين أن توك كان هو الاقتصادى البارز الوحيد تقريبًا الذى أدرك سخف هذا الرأى والاقتراب من تشخيص معقول أكثر يقوم على عوامل غير نقدية. وفيما يتعلق بالجوانب الباقية، فإن المحاجّة مضت ضد المدافعين عن قاعدة الذهب غير المقيدَة إلى أن حلت فترة الصعود ١٨٣٠-١٨٣٥ وظهور قضية أخرى غيّرت موضوع الاهتمام وإلى أن غيّرَ ذهب روسيا واستراليا وكاليفورنيا الوضع النقدى وأمزجة الاقتصاديين: فبعد عام ١٨٥٠، أصبح قانون بيل لعام ١٨١٩ مقبولاً أكثر لديهم؛ وعند نهاية القرن، كان الإعجاب غير المعقول بهذا القانون قد حل إلى حد بعيد محل إدانته غير المعقولة.

(ج) **الإصلاح المصرفى** لقد تركزَ، إلى حد كبير وإنْ ليس بصورة تامة، الأدب المتعلق بالصيرفة banking، المهم بالنسبة لنا، على الدفاع وانتقاد، قانون آخر أصدره بيل: قانون الامتياز المصرفى لعام ١٨٤٤ الذى حاول تفعيل "النظرية القائلة بوجوب انفصال الصيرفة عن مراقبة العملة"(٧) وعزز فعلاً ما يمكن أن

---

(٧) انظر ب. باريت وال: "A retrospective View of the Bank Charter Act of 1844," Economica, August 1944. ونظرًا لعدم اهتمامنا بالقانون نفسه وبتفسيره السوسيولوجى والاقتصادى أساسًا، ولما=

يوصف بأنه "خطة لوضع احتياطى بنسبة ١٠٠ %" من ودائع المصرف من البنكنوتات. ومرة أخرى– كما هو حال استئناف الدفع– تطورَ هذا القانون من وجود تيار قوى وسط الرأى العام غذته التقلبات فى السنوات ١٨٣٦-١٨٣٩ والذى كان لذلك تيارًا منغلقًا: فلتفسير هذه التقلبات، لم يجد الجمهور ورجال الحكم معًا غير سوء إدارة أو عدم مسئولية المصارف التى تصدر البنكنوتات. كانت هناك رؤية واضحة للبنكنوتات وما تخلقه من مشاكل. وبينما لم يتم الانتباه إلى الودائع التى اقتصر استعمالها على قسم محدود من الجمهور حتى ذلك الحين، فقد جرى تداول البنكنوتات على نطاق واسع، ومثّل استعمالها الشكل النموذجى لجَوْر المصارف Iniquity of Banking[8] بالنسبة رجل الشارع. فما كان يفكر به عضو البرلمان العادى حينما صوّت لصالح قانون السير روبرت بيل هو أن الأخير كان يوقف سوء الاستعمال الفظيع لأموال الناس وحمايتها.

بلغ النظام المصرفى فى إنجلترا درجة متقدمة من التطور عام ١٨٠٠. وفى العواصم، كان هناك، إضافة إلى مصرف إنجلترا، عدد من البيوت المصرفية الخاصة (الشركات؛ فقد ظهرت المصارف المساهمة بعد عام ١٨٢٦ وقدمت دافعًا حاسمًا لمصارف الإيداع لأنه لم يتم السماح لها بإصدار النقود) وسماسرة العملة. أما خارج العواصم، وبحدود عدم تعامل التجار مع لندن مباشرة (أو مع أحد فروع مصرف إنجلترا بعد عام ١٨٣٦)، فقد قامت المصارف الريفية، التى هبط عددها فى عشرينيات القرن التاسع عشر بعد أن كان قد ازداد أثناء الحروب النابليونية، وسماسرة العملة بخدمة الصناعة والتجارة. ثمة جانبان تنبغى ملاحظتهما بشكل خاص. أولاً: رغم اهتمامها بالودائع، فقد مَوَّلت هذه المصارف الريفية عملائها بإصدار البنكنوتات أساسًا (سندات إذنية قابلة للدفع عند الطلب بالعملة المعدنية أو الأوراق النقدية التى يصدرها مصرف إنجلترا) عند خصم الأوراق التجارية commercial bills. وقد احتفظت هذه المصارف مقابل هذه البنكنوتات باحتياطى بنسب مختلفة لم تكن محددة قانونًا. وقد زالت هذه الممارسة حتى قبل أن يقتلها

=كان من المستحيل تقدير هذه النقطة حق قدرها حتى لو أبدينا الاهتمام بها، فإننا نوصى بقوة بدرس هذه المقالة بصفحاتها الثلاث. ونحن فى وضع مماثل بالنسبة لتاريخ الصيرفة الإنجليزية: وعليه. للإطلاع على وقائع وأرقام ننصح القارئ بالرجوع إلى عمل إى. وود E. Wood (المذكور فى بداية هذا الفصل)؛ كما أن دراستنا لا يمكن أن تستهدف سوى تركيز اهتمام القارئ على الإطار الذى يجرى فيه التحليل والسجال.

(٨) ذلك هو عنوان كراسة نُشرت عام ١٧٩٧ دون أن يُعرف اسم كاتبها.

قانون بيل لعام ١٨٤٤.[٩] ولكن بالنسبة لكثير من الكُتَّاب الإنجليز الذين كتبوا حول الصيرفة - وأكثر بالنسبة لزملائهم فى القارة - ظلت البنكنوتات التى تنشأ عن خصم الأوراق التجارية تشكل العمود الفقرى لنظرية الصيرفة فى كل الفترة المدروسة وما بعدها.[١٠] ثانيًا: ثمة ممارسة أخرى كانت شائعة جدًا فى كل إنجلترا خارج لندن، وبخاصة فى لانكشر، وهى تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لنا لأنها تعلّم بشكل أفضل من أى شيء آخر ما تعنيه النقود: إذ يستعمل التجارُ الحوالاتَ bills of exchange لإجراء المدفوعات. أى أن المنشأة التى باعت شيئًا ما تسحب شيكًا bill على المشترى الذى قبله ومن ثم تقوم بتظهيره وتسليمه إلى منشأة أخرى لإطفاء دين مستحق لهذه الأخيرة. وهكذا، فإن الحوالات، إذ تراكم التظهيرات، تكون قد انتقلت بالفعل من يد إلى أخرى دون فائدة فى الغالب وهى لم تعد عند فترة تنقلها عنصرًا فى الطلب الكلى على النقود بل عنصرًا من عرضها.[١١]

تصرفَ مصرفيو لندن كوكلاء أو مراسلين للمصارف الريفية وظلوا على علاقة وثيقة أحدهما بالآخر -حيث أصبحت دار المقاصة Clearing House فى لندن مؤسسة راسخة عند نهاية القرن الثامن عشر. وهكذا نشهد نظامًا عضويًا وليس عددًا من كرات بليارد فردية. وعلاوة على ذلك، كان النظام إمَّا قد وجد فعلاً

---

(٩) لم توقف تشريعات بيل عامى ١٨٤٤ و١٨٤٥ قيام المصارف الأخرى غير مصرف إنجلترا بإصدار البنكنوتات، ولكنها حددت هذا الأمر عند حد معين فقط. بيد أن الهدف والأثر من ذلك كان لتشجيع المصارف الريفية على الامتناع عن إصدار البنكنوتات طوعًا.

(١٠) من المهم إبقاء هذه الواقعة فى الذهن، ليس فقط لأنها تساعد على تفسير عملية الصيرفة التى سوف نناقشها بعد قليل تحت عنوان: النظرية التجارية للصيرفة، ولكن أيضًا لأنها أساسية للفهم الأكمل للنقطة الخاصة بالسجال الذى ثار حول قانون بيل: فقد نظر أنصار هذا القانون (ما يسمى بمدرسة العملة) إلى الأوراق التى يصدرها مصرف إنجلترا ليس فقط كأدوات ائتمان، كوسائل دفع تنبع من تجارة السلع، ولكن وفقًا لما كانت عليه هذه الأوراق فعلاً كنوع من نقود احتياطية؛ هذا بينما تمسكَ خصوم القانون (ما يسمى ب مدرسة الصيرفة)، وبخاصة معظم أنصارهم الأوروبيين الذين تأثروا بالممارسة المصرفية القائمة أمامهم التى تختلف نوعًا ما، بمخطط بنكنوتات- أوراق تجارية trade- bill bank- note. وعليه، وإلى حد ما، فقد إستند السجال كله على قضية تتعلق بالواقع، أو على سوء فهم بقدر ما جرى إهمال هذا الواقع. وقد أثبتت نظرية الصيرفة المركزية التى تربط البنكنوتات بالشيكات التجارية أنها نبتة قوية إلى أقصى حد: فقد تجاوزت هيمنتها على التشريع المصرفى فى القارة إلى ما بعد القرن التاسع عشر؛ كما أكدت نفسها بقوة فى قانون الاحتياطى الفيدرالى لعام ١٩١٣. وللاطلاع على عرض ممتاز لهذه النظرية، انظر: (Vera Smith, The Rationale of Central Banking 1936).

(١١) أخذت هذه العملية اهتمامًا أكثر. فقد كان ثمة رجال أعمال ذهبوا بعيدًا إلى حد وضع الأوراق التجارية الأصلية "فى المرتبة الأولى من نقودنا " (انظر: J. W. Bosanquet, Metallic, Paper, and Credit Currency, 1842).

أو كان فى طريقه إلى أن يجد بسرعة جهازه المركزى فى مصرف إنجلترا بوصفه مقرض dernier resort (الملاذ الأخير) كما صاغ السير فرانسيز بارنج Francis Baring هذه العملية.[١٢] ولكن حتى إذا توفر لنا مجال كافٍ، فمن الصعب جدًا وصف العملية التى أدرك فيها المصرف هذه المسئولية وقبوله بها وتطوير الأسس العادية لتحقيقيها؛ وكان سيصعب أكثر تقييم فاعليته أو عدم فاعليته فى كل مرحلة من مراحل تلك العملية وذلك فى ضوء مقاييس ذلك الزمن.

وتكمن إحدى الصعوبات التى نواجهها عند محاولة معرفة ما قصدَ المصرف فعله فى وقت ما أو ماهية ممارسته بالفعل فى قلة كلام ممثليه الرسميين الذين حتى إذا أُجبروا على أن يقولوا شيئًا ما، فإنهم يبذلون قصارى جهدهم للاقتصار على أشياء عامة لا تفسح للانتقاد العدائى إلا مجالاً ضئيلاً. ويندر أن يتمكن رجال الأعمال من تحديد تصرفهم بشكل صحيح. ولكن ثمة أسباب خاصة لهذا التكتم فى هذه الحالة. وسيتمكن القارئ من إدراكها حالاً حينما نستعرض وضع المصرف بصورة واقعية. وكما ذكرت من قبل، فلم يكن لدى المصرف سوى أصدقاء قليلين. إن كلمة: "مراقبة" Control تعتبر مألوفة فى الوقت الحاضر. ولكنها كانت تعنى عكس المألوف فى عهد الرأسمالية المبكرة intact capitalism. أما أن يقول المرء إن المصرف كان يحاول مراقبة النظام المصرفى، ناهيك عن إدارة الوضع العام للنشاط الاقتصادى، فهذا أمر من شأنه تعريضه للسخرية، إنْ لم يكن للسخط: فما ينبغى قوله هو إن المصرف كان يهتم بشئونه الخاصة بصورة متواضعة، وإنه كان يسير وفق قواعد السوق ليس إلا؛ ولم يكن لديه أى طموح لمراقبة أى شىء أو أى فرد. علاوة على ذلك، كان من الجنون، فى مرحلة تكوين سياسته، أن يتولى حرفيًا المسئوليات التى ننسبها الآن بصورة طبيعية إلى مصرف ما مركزى. فهذا كان سيعنى التزامات لم يكن المصرف واثقًا من قدرته على

(١٢) Observations on the Establishment of the Bank of England (1797). وفى السنة نفسها، وفى شهادته Evidence أمام لجان من مجلس اللوردات ومجلس العموم، قدم هـ. ثورنتون H. Thornton عرضًا تمهيديًا لأفكاره حول سياسة المصرف-المركزى كان سيطرحها على نحو أكمل فى كتابه الشهير الصادر عام ١٨٠٢. ثمة جانبان لا بد من التمييز بينهما ويغطى كلاهما شعار الملاذ الأخير. فمن ناحية، كان مصرف إنجلترا المصدر الأخير للعملة cash وحارس العملة currency بهذا المعنى. ومن ناحية أخرى، كان المصرف يمثل المصدر الأخير للنظام المصرفى (سوق النقود) بالنسبة للائتمان credit وكان بهذا المعنى، بحكم وضعه ولو ليس بخياره، حارس بنية الائتمان مما استتبع الاستنتاج الذى يفيد أن سياسة المصرف كان ينبغى أن تختلف جوهريًا عن سياسة أى مصرف آخر- وهذه نتيجة كان ثورنتون قد أبصرها أو تنبأ بها.

تحقيقها. إضافة إلى ذلك، فإن أى تصريح مثير حول السياسة كان سيفسح المجال لأفراد كثر، ممن كان كل واحد منهم مقتنعا بأنه يعرف أفضل حول ما كان ينبغى على المصرف أن يفعله، للتدخل وتقديم النصح غير المرغوب- وكان سيكون هناك خطر الاحتجاجات العامة طمعًا فى تشريع يهدف إلى إجبار المصرف على تبنى، أو الامتناع عن تبنى، سياسات معينة. وعلاوة على ذلك، فإن الامتناع المعتدل عن تحمل المسئولية عند الأزمات لا يعنى بالضرورة ما يبدو أنه يعنيه. فالنتيجة التى ترتبت على مثل هذا الامتناع فى أعوام ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٨١١، ١٨٢٥ تمثلت فى إجبار الحكومة على أن تفعل شيئًا: إذ أصدرت سندات خزينة bills of exchequer للتجار فى وقت صعب، وزودتهم بهذا الشكل بمادة كان المصرف مستعدًا تمامًا لخصمها -وهكذا، ربما أتاح الرفض بالذات هذه الطريقة الآمنة بصورة ممتازة لنيل مساعدة السوق. وعليه، لا توجد سوى أقل الأسباب لاستغراب بعض النقاد الساخط من نفور المصرف من "تحمل مسئوليته" ومن الغضب الذى أبداه ثومسون هانكى Thomson Hankey (الحاكم، ١٨٥١-١٨٥٢) الذى اقترب فى وقت متأخر يعود إلى عام ١٨٦٧ (فى عمله Principles of Banking) من إنكار أى مسئولية للمصرف عن سوق النقود- رغم أن ما أنكره حقًا يتمثل فقط بأن "الحوالات الجيدة good Bills of Exchange... ينبغى خصمها فى مصرف إنجلترا فى جميع الأوقات" (p, 33 of 2nd ed., 1873). وإذا أضفنا أن التوجيه المعتدل fine steering لا يبدو توجيهًا، فإننا لا نستطيع استبعاد إمكانية أن بصيرة وممارسة المدراء كانتا أعلى- وبشكل خاص، فى مقدمة- مما ينسب إليهم.

ومن الناحية الفعلية، فإن مجرد حجم المصرف يجعل، من البداية، كل ما حدث فى إنجلترا ـ أو حتى فى العالم ـ ليس بعيدًا حقًا عن قرارات المصرف. ويمكن لفكرة بسيطة أن تقنع القارئ أن المدراء حتى إذا كانوا يسترشدون فقط بأرباح المصرف طويلة الأمد، وحتى إذا لم يسلموا بالمسئولية إزاء أى فرد عدا المالكين (مالكى الأسهم)، فكان سيترتب عليهم القيام بمعظم الأشياء التى شكلت وظائف مصرف ما مركزى ضمن الظروف التاريخية لكل مرحلة من تطور المصرف. والنظرية القديمة القائلة إن المصرف المركزى يخدم الاقتصاد على أفضل وجه حينما يهتم بربحه الخاص تمتلك أكثر مما نرغب بالاعتراف به فى الوقت الحاضر. لا يُعرف بالضبط متى بدأ هؤلاء المدراء بالاهتمام بأفكار أكبر

بصورة واضحة وواعية. والعلامات التى تسمح بمثل هذا التفسير يمكن بالتأكيد ملاحظتها فى سلوك المصرف أثناء الحروب النابليونية حينما تطورت بعض طرق مراقبة الائتمان كالتقنين rationing بغض النظر عن وضع المقترضين وربما أيضًا المحاولات الهادفة إلى التأثير على المصارف الريفية من خلال سوق لندن.(١٣) وبعد عام ١٨١٥، بدأ المصرف بوضع سياسته الدائمة لفترة السلم عبر طريقة التجربة والخطأ السليمة تمامًا، مثلما طوَّر نظام الاحتياطى الفدرالى ما كان يُعتقد أنه سياسة الدائمة من عام ١٩١٨ إلى ١٩٢٣. ويمكن الحصول على تلميحين حول بعض معالم هذا الطريق من عبارتين وردتا فى شهادة حاكم المصرف ج. هورسلى بالمر أمام اللجنة البرلمانية عام ١٨٣٢ حول امتياز مصرف إنجلترا. تشير العبارة الأولى إلى قاعدة وقائعية empirical rule ("قاعدة بالمر") تم تبنيها عام ١٨٢٧، أى القاعدة الهادفة إلى إبقاء "ضمانات" securities المصرف (خصومات، قروض، استثمارات) ثابتة تقريبًا بحيث أن التغيرات فى التداول ستقع فقط حينما يتدفق الذهب من وإلى البلد، وأن تداول النقد سيتصرف كما لو انه كان معدنيًا كليًا. وقد استبقت هذه القاعدة -التى لم يُقصد التقيد بها بشكل صارم- قانون بيل إلى حد ما، وكان يمكن فعلاً تبنيها على سبيل توقع مثل ذلك الإجراء التنظيمى. وتحتل العبارة الثانية، التى جسدت قطعة من التحليل، أهمية أكثر. ويمكننا وضع جواب بالمر على السؤال ٦٧٨ كما يلى بعد تغيير صياغته قليلاً: إذ ينظر بالمر إلى التحول غير الملائم فى أسعار الصرف كعلامة على وجود توسع كبير"على نحو غير ملائم" فى الائتمان، فقد شدد على أن المصرف كان بوسعه منع أو إيقاف تدفق الذهب إلى الخارج وذلك بزيادة سعره: فالسعر المرتفع من شأنه أن يخفض من الاقتراض، وأن الاقتراض الأقل كان سيعنى حجمًا أقل من المعاملات والاستخدام ومستوى أقل من الأسعار؛ وإن الأسعار الأقل من شأنها زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات؛ وهذا من شأنه تحويل ميزان المدفوعات وبالتالى أسعار الصرف. ومن المسر أن نلاحظ أن هذه الفرضية لا ترتبط باسم بروفيسور فى علم الاقتصاد. ولكنها وردت بأسلوب أكاديمى لا يفوت على البروفيسورات التقاطه. وقد باتت الأساس بالنسبة للنظرية "الكلاسيكية" بشأن سياسة

(١٣) حول عمليات السوق المفتوحة الأولية عبر إدارة الودائع الحكومية، والودائع الخاصة، والتسليفات الخاصة، أنظر عمل إى. وود E. Wood (English Theories of Central Banking Control, 1819-1858) المذكور أعلاه.

المصرف المركزى بالصورة التى جرى تدريسها فى الكتب المقررة فى القرن التاسع عشر. وسنرى إن الأثر قصير الأجل الأكثر أهمية لزيادة ما فى سعر المصرف- أى دور هذه الزيادة فى اجتذاب أرصدة قصيرة الأجل من الخارج- كان أيضًا قد تم اكتشافه كما سنرى(ثورنتون عام ١٨٠٢؛ توك عام ١٨٣٨).

وليس بوسعنا أن نتناول جوانب أكثر من تطور سياسة المصرف-المركزى أثناء تلك الفترة: الأهمية المتزايدة لأرصدة رجال المصارف فى إطار ودائع المصرف، سياساته المتبدلة من ناحية نشاطه المتعلق بالخصم، مواقفه المتبدلة من سوق النقود، وما شابه ذلك. ولكن ثمة جانب لا يمكن إهماله رغم ذلك. فقد شدد بعض النقاد على أن المصرف، حينما أدرك مسئوليته بعد طول انتظار، سمح لنفسه بالاسترشاد بحالة الصرف الأجنبى فقط، أى بحركات الذهب الفعلية والمتوقعة. ولكن المعلومات المتوفرة لا تؤيد هذا الرأى. إذ يبدو أن المدراء كانوا يسترشدون بتشخيصاتهم وتنبؤاتهم بالنشاط الاقتصادى العام والظروف السياسية فى داخل البلد وخارجه. لقد كان هناك حقًا ارتباط قوى بين سعر المصرف وأسعار الصرف. ولكن هذا الارتباط تفسره بسهولة حقيقة إن حركات الذهب كانت تشكل مؤشرًا حساسًا لظروف النشاط الاقتصادى العام فى ظل قاعدة الذهب الدولى غير المقيدَة.

٢- أساسيات[١٤]

لا يُتوقَع من الكُتّاب، الذين كانوا قد طوروا الأدب الذى نوشك أن نبدأ بعرضه الآن، أن يهتموا كثيرًا بالأصول المنطقية لنظرية النقود والائتمان- ذلك النوع من الاهتمام الذى يرمز إليه المصطلح الألمانى Grundlagenforschung. وفى الواقع، ثمة نكهة بدائية، إنْ لم نقل فجة، تميز مفهمَة أولئك الاقتصاديين قادت، حينذاك وفيما بعد، إلى سوء فهم كثير وسجالات عقيمة. وهذه ليست مسألة مصطلحات فقط. فغموض المصطلحات فى الحالة القائمة الآن يعود إلى غموض الفكر المتعلق بماهية النقود وما تؤديه من وظائف. فقد تم من البداية (ثورنتون: "Evidence before the Committees of Secrecy," 1797) وضع مجموعة

---

(١٤) يُعد عمل أرثر دبليو. مارجيت Arthur W. Marget (Theory of Prices, 1938-42, passim) المرجع الرئيس حول الجزء النظرى للعمل المنجز فى تلك الفترة.

كاملة تضم كل وسائل الدفع means of payment – التى سُميت أيضًا وسيلة تداول circulating medium، و"عملة" currency أحيانًا) تضمنت القطع كاملة القيمة والقطع الرمزية، البنكنوتات، الودائع التى يمكن سحب شيكات عليها أو بعبارة أخرى الشيكات نفسها، والحوالات bills of exchange فى ظل ظروف معينة. وكان هذا أمرًا حسنًا: فمن الواضح أن مجموع كل ما نستعمله للدفع All We Pay With يحمل فكرة لها معنى؛ تتجسد أهميتها التحليلية الرئيسية فى اعترافها بحقيقة عدم وجود اختلاف جوهرى بين البنكنوتات والودائع. أما إن هذه الحقيقة كانت غير واضحة من تلقاء نفسها بل كان يتعين"اكتشافها"، فهذا أمر تثبته حقيقة أخرى تتمثل برفض كُتّاب آخرين التسليم بها. إذ وضع اللورد أوفرستون Overstone وأنصار قانون بيل لعام ١٨٤٤ عمومًا خطًا فاصلاً بين البنكنوتات والودائع لم يكن مجرد مسألة مصطلحات كما هو واضح، وليس من السهل التحقق من مغزاه الدقيق لأن ما كتبه هؤلاء الكتاب عن الأصول المنطقية لم يكن واضحًا بدرجة كافية.(١٥) وكان توك أول من حارب دمج مفهومى: البنكنوتات والودائع حتى عام ١٨٤٠ حينما ظهر المجلد الثالث من عمله: History. وقد غيّرَ رأيه عام ١٨٤٤ (فى عمله Inquiry) وتبنى هذا الدمج ربما– فليس من القسوة عليه أن تشكَ بمحاجّته – لأنه قدّمَ حجة ملائمة ضد اوفرستون وقانون بيل.

ولكن حتى معظم من استعملوا ذلك المفهوم الشامل: وسائل الدفع Means of Payment(١٦) لم يطابقوه بمفهوم النقود Money مثلما نفعل هذا معظمنا

---

(١٥) يمكن إدراك الصعوبة القائمة بالنسبة للتفسير حينما نتأمل على حدة البنكنوتات الإنجليزية، وبنكنوتات مصرف إنجلترا، وبنكنوتات مصرف إنجلترا أثناء الحرب. فبالنسبة للحالة الأولى، وكما سبق أن لاحظنا، ثمة أسباب تكنيكية وعملية تفسر لماذا إن المرء الذى ينظر إلى النقود والودائع المصرفية نظرة متكافئة من حيث الأساس المنطقى يتعين عليه أن يرفض أن يفعل هذا لأغراض تتعلق بالسياسة. أما بالنسبة للحالة الثانية، وكما شاهدنا من قبل أيضًا، فنظرًا إلى أن بنكنوتات مصرف إنجلترا تمثل "نقدًا احتياطيًا" بالنسبة للمصارف الأخرى، فقد كانت لها مكانة متميزة فى نظام إنجلترا يتماشى التسليم بها مع معاملتها كودائع من حيث المبدأ. أما بالنسبة للحالة الثالثة، فمن الممكن الاعتقاد بأن بنكنوتات مصرف إنجلترا غيّرت طابعها وتحولت إلى شيء لا يختلف جوهريًا عن النقد القانونى government fiat– وهذه مسألة مهمة لفهم موقف ريكاردو. والموقف الذى يتبناه كاتب ما من وجهات النظر الممكنة هذه هو أمر له مغزى بالنسبة لمفهومه الأساسى. ومع ذلك، فمن العسير تحديد وجهة النظر المتبناة من قبل كاتب ما لم يكن قد حدد بنفسه هذا بوضوح، وعما إذا كان قد اعتنقها على نحو منسجم، علاوة على ذلك.

(١٦) ولم يتم هذا الاستعمال بشكل صريح على الدوام. وهكذا ينبغى إرجاع هذا المفهوم، كما سنرى، إلى ج.س. ميل الذى تفادت بنيته النظرية استعماله بشكل صريح رغم ذلك.

حاليًا.[١٧] وعمدت الغالبية العظمى من الكُتَّاب الكبار بمن فيهم ثورنتون، وريكاردو، وسنيور، وفولارتون Fullarton، وج.س. ميل، وماركس إلى تعريف النقود، كما كانت قد عُرفت من قِبَل جاليانى Galiani وبيكاريا Beccaria وسمث، باعتبارها سلعة تم اختيارها كوسيلة للمبادلة، كمقياس للقيمة، ... الخ. وقد عبَّر روشر Roscher عن الرأى السائد حينما قال إن النظريات الزائفة للنقود يمكن أن تنقسم إلى مجموعتين: تلك التى تذهب إلى أن النقود هى أكثر من السلعة الأكثر رواجًا salable والمجموعة التى رأت أن النقود هى أقل من السلعة الأكثر رواجًا. وبحسب ظاهر الأمور، فإن هذا الرأى يجعل من هؤلاء الكُتَّاب معدنيين نظريين (أنظر الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم الثانى).

ومن الضرورى لإثبات هذه الفرضية أن نأخذ بنظر الاعتبار حقائق عدة تتعارض معها كما يبدو. أولاً: لم يسلّم كل الكُتَّاب بالمذهب المعدنى بشكل صريح كما فعل فلارتون (الذى لم يُدخل فى مفهوم النقود سوى القطع كاملة القيمة)، وماركس قبل غيره. أما الآخرون، وبخاصة ثورنتون (انظر الصفحة الأولى من عمله: Paper Credit)، فقد افترضوا هذا المذهب أكثر مما ذكروه بشكل صريح. ثانيًا: أدخلَ كل أو معظم الكُتَّاب النقودَ الورقية القانونية غير القابلة للتحويل أو أنهم كانوا يمكن أن يفعلوا هذا عند الضغط. ولكن هذا لا يتعارض مع فرضيتنا، لأن النقود الورقية يمكن تفسيرها بطريقة تتمشى مع التعريف المعدنى للنقود. وهكذا، فإن ريكاردو فسّرَ النقود الورقية بأسلوب، لا يخلو من التوفيق، كنقود يمكن لتكلفتها الكلية"أن تتمثل برسم السك seigniorage" (Principles, ch. 27). كما ينبغى عدم المحاجّة بأن ريكاردو لم يكن بوسعه أن يكون معدنيًا لأنه (Proposals for an Economical and Secure Currency, 1816) دافعَ عن نظام نقدى يُستبعد فيه الذهب من التداول بشكل كامل، ولأنه أعتقد أن "العملة currency تكون فى أتم وضعها حينما تتألف من نقود ورقية كليًا" (Principles, ch. 27)، ذلك لأن الجملة تتواصل بالشكل التالى:"ولكن من نقود ورقية ذات قيمة مساوية للذهب الذى تعلن هى أنها تمثله". وسوف تؤدى مثل هذه النقود الممثلة للذهب gold-certificate currency دورها كالنقود المعدنية الذهبية تمامًا ولا تختلف عنها من ناحية المبدأ

---

(١٧) وقد قدّم فاينر (المرجع السابق، ص٢٤٧) مثالاً عن تلك المطابقة: E. Hill, Principles of Currency (1856). ورغم ذلك، فإن كلمة: عملة currency لا تعنى دائمًا نفس ما تعنيه كلمة: نقود money، مع أنها تعنى ذلك فى الغالب ولكنها كانت تستعمل كمرادف لمفهوم وسائل الدفع بمعناه الأوسع.

الأساسى إلا فى أنها تحقق وفورات معينة. ومن شأن الفكرة ذاتها أن تؤكد أن قيمة الوحدة النقدية ينبغى أن تتذبذب وفقًا لقيمة الذهب. فنظام كهذا ما يزال معدنيًا.

ومع ذلك، ثالثًا: ينبغى أن نأخذ بالاعتبار الميل لاستيعاب البنكنوتات ضمن النقود الورقية. فحينما وضعَ السير وليم بيل قانونه، فإنه عرَّفَ النقود بحيث تشمل العملة المعدنية للمملكة والبنكنوتات، علمًا بأن الأخيرة هى "عملة ورقية"- وهذه طريقة فى الحديث كانت شائعة جدًا. بيد أن هذا لا يعنى أن وسائل الدفع الائتمانية كان ينبغى أن تُعامَل كنقود ولكنه، فى نظر ريكاردو وأوفرستون، يعنى أن البنكنوتات لم تكن وسائل دفع ائتمانية بل هى النقود de facto (الفعلية)، رغم أنها لا ينبغى أن تكون كذلك. أو إذا صغناها بطريقة روشر: إنها الأوراق النقدية money paper التى اغتصبت دور النقود الورقية paper money بصورة غير مشروعة وينبغى إكراهها الآن على التصرف كما لو أنها نقود ذهبية شرعية. وهذه هى كل فلسفة قانون بيل. وعليه، فإن ضم البنكنوتات، التى يجرى النظر إليها فى هذا الضوء، إلى النقود لا يتناقض مع فرضيتنا. وقد استبعد ج.س. ميل البنكنوتات بالضبط لأنه، بانطلاقه من تعاليم ريكاردو-أوفرستون، لم ينظر إليها فى هذا الضوء.[١٨]

ولكن حينما ندعى إن أكثرية الكُتَّاب كانت مع المذهب المعدنى النظرى- وما دام معظمهم كان يعتقد أن من الحكمة العملية تأسيس العملة currency على أساس الذهب (أو الفضة)، فإنهم كانوا معدنيين عمليين أيضًا- فينبغى أن نتحقق بدقة مما يعنيه هذا القول. فهو يعنى أنهم - وكذلك بالتأكيد ريكاردو، وسنيور، وج.س. ميل وماركس - كانوا قد فسروا ظواهر النقود وفق حالة النقود المعدنية كاملة القيمة، كما سنرى بعد قليل.كما يعنى أيضًا أن هذا الأساس أضعفَ من تحليلهم لموضوع النقود والائتمان، كما سيتضح هذا فى القسم الرابع. ولكنه لا يعنى أن الأساس المعدنى لتحليلهم كان يعيقهم فى كل خطوة. ومن المفرح أنه قد تم نسيانه أحيانًا. كما منعته فى أحيان أخرى إجراءات بنَّاءة معاكسة من أن يكون ضارًا. وقد لاحظنا أحد هذه الإجراءات من قبل. وقد سلّم بعض الكُتَّاب الألمان اللاحقين بأن نقطة البداية المعدنية تجعل من المستحيل تقديم عمل تحليلى ينصف

---

(١٨) وعليه، فقد أخطأ ميل حينما تصورَ أن إدخال البنكنوتات ضمن النقود أو استبعادها كان مسألة مصطلحات: مجرد "مسألة مجموعة من مصطلحات" (Principles. Book III, ch. 12, § 7).

وقائع النقود الورقية غير القابلة للتحويل. ومع ذلك، فلم يشعر ريكاردو وميل بأى صعوبة قط فى مواءمة fitting هذه الوقائع ضمن نظرية معدنية ما.

كانت قيمة النقود هى المشكلة المركزية للنظرية النقدية، كما هو الحال فى الفترة التالية. وقد جرت، وعلى نحو أكثر تحديدًا مما فى الفترة السابقة، مطابقة هذه القيمة بنسب التبادل بين النقود والسلع أو القوة الشرائية للنقود.[١٩] ولكن حقيقة أن كل الأسعار النقدية لا تتغير بالاتجاه نفسه، ناهيك أن تتغير بنفس النسبة، أى الحقيقة المؤدية إلى مشكلة القوة الشرائية العامة أو مقلوبها: المستوى العام للأسعار، قادت إلى صعوبات كانت واضحة جدًا فى المناقشة حول التضخم أثناء الحرب ولم يتم التغلب عليها قط. وقد يعتقد معظمنا- وربما بصورة عمياء- بإمكانية حل هذه المشكلة بواسطة طريقة الأرقام القياسية التى كانت معروفة آنذاك بالفعل كما نعلم. ولكن قلة من المنظِّرين حاولوا تفهم هذه الطريقة. وكان ويتلى Wheatley أول من فعل هذا، بقدر ما أعلم. ولكن معظم الكُتَّاب الآخرين، لغاية عهد ج. س. ميل وهو من بينهم، لم يثقوا بها أو حتى لم يدركوا إمكاناتها رغم جهود لو Lowe وسكروب Scrope. كما لم يطوروا أى نظرية متماسكة لمستوى السعر. فقد تحدثوا بصورة رخوة loosely عن الأسعار بشكل عام أو الأسعار العامة أو، بدقة أكثر، عن مقياس للأسعار scale of prices (كيرنس) ولكن يتعذر القول إنهم قدموا أكثر من تلميح بالفكرة، وقد رفضها بعضهم بالتأكيد ومن بينهم ريكاردو.[٢٠] وهذا يفسر لماذا ارتكز برهان ريكاردو عن تدهور قيمة البنكنونات أثناء الحروب النابليونية على وضع علاوة على السبيكة أساسًا، ولماذا، عند معالجة الجوانب النقدية من التجارة الخارجية، قارنَ أسعار السلع الفردية فى داخل البلد

---

(١٩) ثمة خلط كان ينشأ بين حين وآخر عن تعود رجال الأعمال على المطابقة بين قيمة النقود وسعر الفائدة النقدى. وقد يفسر حرص الاقتصاديين على تجنب هذا الخلط نفور بعضهم من تمييز العلاقات بين القوة الشرائية والفائدة. ومع ذلك، فقد تم أيضًا استعمال المصطلح الأول بمعنى مختلف من قِبَل ج.س. ميل، أى بمعنى المشتريات القصوى التى يجريها فرد ما.

(٢٠) انظر مثلاً عبارته الحاسمة فى عمله: Proposals. ومع ذلك، يشير البروفيسور فاينر (مرجع سابق، ص٣١٣، حيث يجد القارئ تلك العبارة أيضًا) إلى أن ريكاردو استعمل مصطلح مستوى السعر price level فى مراسلاته. على أى حال، فإن رفض ريكاردو الاعتراف بمستوى-السعر كمفهوم له معناه أو قابل للقياس لا يمثل نقطة ضد ريكاردو إلا من زاوية الاقتصاديين المحدثين فقط ممن عاملوه كمفهوم عادى. أما من زاوية المجموعة الصغيرة ولكن المتميزة من الاقتصاديين ممن لم يسلموا بالأرقام القياسية للأسعار أو بمفهوم مستوى-السعر نفسه (مثل فون مايسس von Mises، فون هايك von Hayek، وفون هابرلر von Haberler مع بعض التحفظات)، فيمثل هذا الرفض طبعًا نقطة لصالح ريكاردو وبرهانا على بصيرته القوية.

وخارجه، رغم أنه وغيره كان بوسعهم الاعتقاد أن هذه الأسعار كانت تمثل تغيرات أكثر عمومية.

وقد حلَّ كبار "الكلاسيك" مشكلة قيمة النقود، الملتبسة إلى حد ما، وذلك بمجرد توسيع نظريتهم العامة للقيمة بحيث تشمل هذه المشكلة. وهكذا ميزوا بين قيمة طبيعية أو عادية طويلة الأمد وقيمة توازنية قصيرة الأمد للنقود. وقد حددوا القيمة الأولى، أو كما قالوا - عن خطأ - القيمة "الدائمة" permanent value، بواسطة تكلفة إنتاج (أو تكلفة الحصول على) المعادن الثمينة وحددوا الثانية بواسطة العرض والطلب.(٢١)

لنلاحظ ثلاثة أشياء. أولاً: يعزز هذا المنهج تصنيفنا لهؤلاء الكتاب كمعدنيين نظريين. ثانيًا: تمثل كلتا الفرضيتان فرضيتين توازنيتين بشكل واضح، رغم أنهما تشيران إلى أنواع مختلفة من التوازن. ثالثًا: إن الكلمات: "يتحدد ب" determined by هى كلمات مضللة وينبغى استبدالها بالكلمات: "يتحدد عند" ذلك لأنه ليس ثمة دلالة سببية قوية بشكل خاص لهذا التحديد. وبوسع القارئ التحقق من هذا بسهولة من خلال تأمل الحالة التالية: تصورْ أن الجمهور يغيّر بشكل ثابت من عاداته فى الدفع بحيث يحتفظ كل فرد من الآن فصاعدًا بكمية من النقد (فى صورة قطع ذهبية) أقل مما كان يفعل سابقًا؛ وعندئذ "تلزم" كمية أقل من الذهب عند مستوى معين من الأسعار؛ وفى إطارِ فرضيات هذا التحليل، فمن المؤكد أن يتكيف إنتاج الذهب بحيث تساوى التكاليفُ (الحدية) للوحدة النقدية القيمةَ الجديدة والأقل، ولكن ينبغى أن يكون واضحًا أن التكاليف فى هذه الحالة تتكيف للقيمة، وذلك على الأقل بقدر ما تتكيف القيمة الجديدة للتكاليف الجديدة. وبعبارة أخرى، إن فرضيتنا حول التوازن طويل الأمد هى واحدة من حالات عدة لتوازن طويل الأمد ولا يمكن أن تكتسب دلالة سببية إلا بفضل رغبة المُنظِّر، أى وفقًا لقرار الأخير بتجميد كل

---

(٢١) وهذا كما وضعها ج.س. ميل (Principles, Book 111, ch. 12, § 1)؛ ولكن sedes materiae (الموضع الأهم) هو الفصل التاسع) الذى شدد على واقع إن الذهب هو سلعة مستوردة. ولكن ريكاردو على نحو أقل إحكامًا، وسنيور وماركس على نحو أكثر إحكامًا بكثير، كانوا يحملون نفس الرأى. ومع ذلك، كان سنيور هو الكاتب الوحيد الذى طورَّ تلك الموضوعة إلى مصاف نظرية شاملة: فقد أبصر تكلفة إنتاج النقود ليس فقط من خلال علاقتها بالطلب على الذهب للأغراض الفنية والصناعية ولكن أيضًا من خلال علاقتها بطلب الجمهور على النقد cash لغرض الاحتفاظ به (Three Lectures on the Value of Money: وألقيَت هذه المحاضرات عام ١٨٢٩، ونشرت عام ١٨٤٠، وصدرت طبعة مدرسة لندن لها عام ١٩٣١).

العوامل الأخرى الفاعلة فى الوضع. وحتى فى هذه الحالة، فإن تغير التكاليف الحدية للذهب سوف تؤثر على قيمة النقود عبر التأثير على عرض النقود فقط كما أكد سنيور وج.س. ميل.[٢٢] وبطبيعة الحال، نظرًا لمتانة durability الذهب الشديدة ينبغى أن نتذكر أن مخزون الذهب الكلى لا يتجاوب إلا بشكل بطئ مع معدل إنتاجه السنوى، وبالتالى فإن نمط التوازن قصير الأجل نسبة إلى نمط التوازن طويل الأجل فى حالة الذهب سوف يكون ذا أهمية أكبر مما هو بالنسبة للسلع الأخرى. وحتى ريكاردو كان يفكر بالنقود من خلال العرض والطلب رغم ميله لتحليل الأمد الطويل.

والآن أصبحنا جاهزين لدرس الأسئلة المربكَة والمربكِة المتعلقة بمدى قبول "الكلاسيك" بموضوعة الكمية، وعما إذا كانت هذه الموضوعة قد اكتسبت هيمنتها غير المعقولة بواسطتهم أم لا. والجواب السلبى هو من الوضوح بحيث أنه لا يتطلب أى إثبات بالنسبة لثلاثة من الكتاب الكبار: ثورنتون، وسنيور، وماركس.[٢٣] إذن، لننظر إلى مواقف ريكاردو وج.س. ميل. أولاً: لنتذكر إن مجرد التسليم بأهمية عرض أو كمية الذهب بالنسبة للقيمة لا تعنى قبول ما أسميناه موضوعة الكمية "المحددة" (الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم الرابع) أى أن مجرد العبارة القائلة إن القوة الشرائية للوحدة النقدية "تعتمد على" العرض والطلب لا تميّز identify أى نظرية محددة حول النقود. والصعوبة الأولى التى ينبغى أن يتغلب القارئ عليها بهذا الصدد تتمثل بأن ريكاردو وجيمس ميل (وقائمة طويلة من الكُتَّاب المعاصرين عن النقود بمن فيهم بيجو وكانان Cannan) لم يدركا هذا الأمر، بل فى تشابه مدهش مع منهجهما الخاص بحالة مخصص الأجور، حاولا استخلاص موضوعة الكمية من "قانون" العرض والطلب. وعليه، ينبغى على المرء فى كل حالة فردية أن يسأل نفسه عما إذا كان ريكاردو وميل قد قصدا شيئًا

---

(٢٢) ينبغى على ريكاردو عدم التسليم بذلك، لأن سعر سلعة ما يمكن أن يهبط دون زيادة فى عرضها وفقًا لنظريته العامة للقيمة.

(٢٣) ومع ذلك، ثمة شيء سيتعين علينا أن نقوله حول موقف ثورنتون. والكاتب الوحيد من أولئك الكتاب الثلاثة الذى أنكر موضوعة الكمية بشكل تام كان هو ماركس الذى أسماها "فرضية تافهة" (abgeschmackte Hypothese). ويبدو أنه أخذ موقفه فى ظل انطباع مفاده أن نظرية قيمة النقود القائمة على كمية النقود ونظرية قيمة النقود القائمة على تكلفة الإنتاج هما نظريتان بديلتان لبعضهما بعضًا بحيث ينبغى على الكاتب المحلل أن يختار بينهما. ولكن الأمر ليس كذلك: فقيمة النقود كما "تتحدد" بواسطة الكمية وقيمة النقود كما تتحدد بتكلفة الإنتاج يجب أن تتطابقا فى المدى البعيد بالضرورة، كما أوضح ذلك ج.س. ميل بصورة مُحكمة.

يترتب حقًا على "قانون" العرض والطلب كالقول، مثلاً، إن زيادة كمية النقود سوف تميل إلى تخفيض القوة الشرائية للوحدة الواحدة، عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها- أو فيما إذا كانا قد قصدا أكثر- كالقول، مثلاً، إن زيادة كمية النقود سوف تخفض بصورة محددة strictmisse القوة الشرائية للوحدة الواحدة منها بشكل متناسب وذلك عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها. والصعوبة الثانية التى يلزم أن يحلها القارئ هى أن مصطلح "نظرية الكمية" يغطى معانى عدة. وعليه، فحينما يختلف كاتبان حول ما إذا كان ينبغى أم لا إرجاع "نظرية الكمية" إلى مؤلف معين، يتعين على القارئ أن يتذكر إمكانية أن يقصد الكاتبان شيئين مختلفين بهذا المصطلح بكل بساطة. ولغرضنا الحالى، سنُعرِّف المصطلح بالمعنى التالى: أولاً، إن كمية النقود تمثل متغيرًا مستقلاً- وبشكل خاص، أنها تتغير بمعزل عن أسعار المعاملات وكميتها المادية؛[٢٤] ثانيًا: إن سرعة التداول معطاة مؤسسيًا بحيث أنها لا تتغير إلا ببطء أو لا تتغير قط، ولكنها فى جميع الأحوال مستقلة عن الأسعار وحجم المعاملات؛[٢٥] ثالثًا: إن المعاملات- أو لنقل الإنتاج- لا ترتبط بكمية النقود وإن الاثنين لا يتحركان معًا إلا بمحض الصدفة؛ رابعًا: ما لم تمتص التغيراتَ فى كمية النقود تغيراتُ فى الإنتاج فى نفس الاتجاه، فإنها تؤثر على جميع الأسعار بشكل ميكانيكى، بغض النظر عن كيفية استعمال الزيادة فى كمية النقود وماهية القطاع الذى تصطدم به أولاً (أى القطاع الذى يحصل عليها)- والمثل عند حصول نقص فى كمية النقود.

وأنا أزعم أن ريكاردو، ومن قبله ويتلى Wheatley، ومن بعده جيمس ميل وماك كولوخ، كانوا قد أخذوا بنظرية الكمية بهذا المعنى المحدد، وان أحدًا من الكُتَّاب الكبار الآخرين لم يفعل ذلك. صحيح أن ريكاردو - وهذا يسرى على ماك كولوخ ولكن ليس على جيمس ميل- كان يُدخل تحفظات من حين إلى آخر وأنه، هنا وهناك، وضعَ عبارات لا تتمشى منطقيًا مع نظرية الكمية المحددة لديه his strict quantity theory وذلك بالضبط كما فعلَ مع قانونه للقيمة القائم على كمية العمل. ومع ذلك، وفى كلتا الحالتين، فإنه وضعَ هذه العبارات للتقليل من أهميتها إلى أدنى حد ممكن. وبنفس المعنى الذى يكون فيه من حقنا أن نؤكد على أن

(٢٤) وكما سنرى بعد قليل، فهذا الأمر يحمل، مرة أخرى، معانى مختلفة تبعًا لتعريف كمية النقود الذى يتبناه كاتب ما.

(٢٥) يمكن التخفيف من ذلك بإدخال كلمة " عادةً أو بشكل عادى" normally.

ريكاردو أخذ بالقانون الأخير، حتى ولو كمقاربة approximation، فإن من حقنا أيضًا أن ننسب إليه نظرية الكمية المحددة كمقاربة.(٢٦)

أما ج.س. ميل فيمثل حالة مختلفة تمامًا.(٢٧) ففى البداية، كان ميل قد ألزم نفسه حقًا بنظرية كمية محددة بالمعنى المعرَّف توًا، بل أنه شدّدَ حرفيًا على أن التغييرات فى كمية النقود تؤثر على قيمتها "بالنسبة نفسها بالضبط"، قائلاً إن هذه صفة "خاصة بالنقود" (Book 11, ch. 8, § 2). ولكنه رغم ذلك أنهى هذا الفصل قائلاً إن هذه النظرية الكمية المحددة فى ظل الشروط الحديثة "لا تعبر عن الواقع بصورة صحيحة تمامًا". ومن السهل حل التناقض الظاهرى. أولاً: لقد قصر ميل سريان موضوعة الكمية على المجتمعات التى لا تعرف وسائل دفع أخرى سوى القطع النقدية coin والأوراق غير القابلة للتحويل irredeemable paper. وبالنسبة له، فإن نشوء "الائتمان" يغيِّر الوضع بشكل جذرى: فمع نشوء نظام متطور من "الائتمان"، لم تعد الأسعار تعتمد بأى طريقة بسيطة على كمية النقود بذلك المعنى.(٢٨) ثانيًا: أضعفَ ميل موضوعة الكمية أكثر حتى بالنسبة لحالة تداول معدنى بحت، وذلك بقصر سريانها على كمية النقود التى يتم تداولها بالفعل. ولكن

(٢٦) تتعرض خطوط التطور التاريخى للإرباك فقط، وذلك حينما يصر بعض المؤرخين، كما يحدث فى نظرية القيمة بالضبط، على أن تجميع وإعداد كل كتابات ريكاردو الثانوية من شأنه أن يُرجع إليه كل شيء عمليًا مما يمكننا إيجاده فى أى كتابات لاحقة. ولكن الدفاع عنه من ناحية أخرى فى محله تمامًا. فحينما كتب ريكاردو فى وقت "شدد فيه بقوة مدراء المصرف والوزراء على أن إصدارات مصرف إنجلترا من البنكنوتات، غير المقيدَة بحق حملة هذه البنكنوتات بتحويلها إلى قطع نقدية أو سبائك، لم تمتلك، أو لم يكن بمقدورها أن تؤثر على أسعار السلع، والسبائك أو العملات الأجنبية" (Principles, ch. 27) فإنه كان مصيبًا تمامًا، إزاء حماقة كهذه، فى وضع المسألة على نحو أقوى مما كان بوسع ثورنتون أن يفعله رغم نظريته المنقاة أكثر. ولم يكن تشبيه ريكاردو الشهير بين سلطة المصرف فى ظل قانون التقييد واكتشاف منجم ذهب فى فناء المصرف معبّرًا فقط، بل وصحيحًا أيضًا إلى الحد الذى بلغه. وهذا لا يغير شيئًا من حقيقة أن تعاليم ريكاردو بصدد قضايا النظرية النقدية والنظرية العامة معًا كانت تمثل منعطفًا، وأنها أخرت تقدم التحليل الذى كان يمكن أن يتم على نحو أسرع وأسلس لو تم اتباع مبادرة ثورنتون- لو لم يطغ نفوذ ريكاردو على بصيرة ثورنتون.

(٢٧) يرد عرض ميل لنظرية النقود أو الجزء الأكبر منها فى (Principles, Book 111, chs. 7-14 and 19-24).

(٢٨) إن المسألة التى تبرز هى عما إذا كانت موضوعة الكمية تسرى الآن على كمية "نقود" تشمل البنكنوتات والودائع. ويجرى فهم موضوعة الكمية فى نسختها الأكثر حداثة بهذا المعنى عادة. ولكن ج.س. ميل لم يأخذ بهذا الخط. كما أنه لم يتبنَ أيضًا وبصورة أشد الفرضية القائلة إن موضوعة الكمية تحتفظ بصحتها على القطع النقدية زائدًا الأوراق غير القابلة للتحويل حتى فى نظام ائتمانى متطور، ذلك لأن الودائع تحمل نسبة ثابتة بالنسبة لاحتياطات تتألف من نقود قانونية legal-tender money. إن هذه الفرضية، التى تبناها إرفنج فيشر فى نهاية الفترة التالية، كان قد أخذ بها تورنس بشكل صريح واللورد أوفرستون بشكل ضمنى فى ذلك الوقت.

كمية النقود المتداولة ليست مستقلة بالتأكيد عن وضع النشاط الاقتصادى- إنتاج، استخدام، وما شابه- مثلما أشار ج.س. ميل بطريقته فى التعبير إلى كمية النقود "التى يريد الناس إنفاقها؛ أى كل النقود التى يحوزون فيما عدا ما يكتنزون منها، أو على الأقل ما يحتفظون به منها كاحتياطى لحالات طارئة فى المستقبل"(Book 111, ch. 8, § 2). وعلاوة على ذلك، كان ميل يعى مضامين هذا الأمر تمامًا كما رأينا عند مناقشة تفسيره لقانون ساى. وحينما ننسق هذا مع تسليمه بحقيقة إن التأثير على الأسعار من قِبَل المشتريات التى تتم"بالدفع الآجل"- أى باستعمال وسائل ائتمانية من نوع أو آخر- يماثل تمامًا تأثير المشتريات التى تتم باستعمال النقود (نفس المرجع السابق، الفصل الثانى عشر)، نكتشف إن ما يؤثر على "الأسعار العامة" فى مخططه التحليلى ليس هو كمية النقود ذاتها قط، بل الإنفاق ببساطة وأن هذا الإنفاق لا يرتبط بشكل وثيق، ناهيك عن أن يرتبط بصورة فريدة، بكمية القطع المعدنية أو النقود الورقية. وهكذا يندر وجود أى اختلاف بين تصور ميل لنظرية الكمية وتصورات خصومه المعاصرين له أو اللاحقين. وقد حقق ترتيب ميل النظرى الهدف نفسه الذى حققه آخرون بجعل سرعة التداول velocity متغيرًا اقتصاديًا. ذلك لأن جعل الكمية المعنية من النقود متغيرًا فى مشكلة القوة الشرائية بتعريفها على أنها الكمية التى تنفق فعلاً يعنى بوضوح الشىء نفسه كالابتداء من كمية معطاة من النقود (مهما كانت طريقة تعريفها) وجعل سرعة التداول المتوسطة متغيرًا اقتصاديًا، ومتغيرًا اقتصاديًا دوريًا بشكل خاص. والطريقة الأولى ترفع اللعنة عن مفهوم سرعة التداول الثابتة وتمتلك أيضًا ميزة تتمثل بأنها تمكننا من فصل مكونى ما يسمى عادةً بسرعة التداول: معدل الإنفاق الذى هو عنصر متغير بالتأكيد، وسرعة التداول بمعنى أضيق التى، لكونها تتحدد بعادات الدفع ودرجة تركز الصناعة وما شابه، يمكن بالفعل وكما هو معتاد على الأقل، أن تُعامَل كعنصر مؤسسى ثابت. وليس ثمة داع لأن نوضح كيف يقترب هذا من الآراء الحديثة جدًا.

وقبل الاستمرار، أشير على عجل إلى نقطتين بصدد سرعة التداول لم يكن لهما أهمية كبيرة فى الفترة المدروسة، مع أنهما أحرزتا بعض الأهمية خلال الفترة التالية. أولاً: أشار بعض الكتاب حينذاك وفيما بعد إلى أن استعمال الائتمان "يوفر" من النقود أو "يجعل النقود أكثر كفاءة". وهذا يشجع بشكل واضح الفكرة القائلة إن الائتمان يزيد من سرعة تداول النقود الاحتياطية القانونية التى، حتى إنْ هجعت فى

سراديب المصارف، يمكن القول مجازًا أنها "يجرى تداولها" بسرعة أكبر مما كانت ستكون عليه لو تم تداولها بالفعل. وقد طوّر رودبرتوس Rodbertus هذه الفكـرة (Die preussische Geldkrisis, 1845، أنظر: M. W. Holtrop, " Theories of the Velocity of Circulation of Money in Earlier Economic Literature" in Economic History, A Supplement to the Economic Journal, January 1929, p.520. ثانيًا: إن محاولات صياغة معادلة جبرية للتبادل- التى لا تفترض القبول بنظرية الكمية بالضرورة- تعود إلى ماضى بعيد (جون بريسكوى John Briscoe، هـ. لويد H. Lloyd، انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم ٢ج، أعلاه) ولكن المحاولة الأكثر إحكامًا تحققت فى الفتـرة محـل الدراسـة: J. W. Lubbock, On Currency (1840)- وهذا كتاب مهم لكاتب أكثر أهمية. وقد أُعيد تقديم معادلة لوبك فى كتاب فاينر Viner (مرجع سابق، ص 249n) وعمل مارجيت Marget (مرجع سابق، المجلد الأول،الجزء الثانى، ص ١٢، 8n).

٣- نتائج المناقشة حول التضخم واستئناف دفع الذهب والفضة

من المؤكد أن ميل لم يبتدع أى من عناصر عمله. ومع ذلك، فـإن عملـه يحتفظ بميزة تاريخية. وستبرز كلتا الحقيقتين حينما نستعرض الآن بعض المعـالم البارزة على الطريق التى قادت إلى احتلاله مكانته.[٢٩]

إن الكتاب الإنجليز الذين استهلوا الكتابة حول السياسة النقدية حـوالى عـام ١٨٠٠ لم يعرفوا سوى القليل عن الأعمال الإنجليزية فى القرن السابع عشر وحتى فى القرن الثامن عشر، وكانوا يعرفون حتى أقل من ذلك أو لا شىء تقريبًـا عـن الكتابات غير الإنجليزية فى تلك القرون - وهذا مثال بارز على الضـعف الـذى أصاب، وما يزال، تقدم علم الاقتصاد بسبب الهدر المتواتر فى تراكمات المعرفـة السابقة. وبشكل خاص، فإنهم لم يعرفوا شيئًا عن كانتيلون وغاليانى مثلما لم يعرفوا الكثير حول ستيوارت. وحتى إن ثورنتون، المطلع نسبيًا، كان يعرف لوك، وهيوم،

(٢٩) نشير مجددًا إلى الأدب الواسع حول ذلك التطور (انظر القسم الأول، أعلاه) وإلى عمل كل من فـاينر ومارجيت بشكل خاص. والآن أضيف: J. H. Hollander, "The Development of the Theory of Money from Adam Smith to David Ricardo," Quarterly Journal of Economics, May 1911.

ومونتسكيو، وسمث طبعًا،[٣٠] ولكنه لم يعرف الكثير عن سواهم. وقد شرع أولئك الكتاب بالعمل من جديد أساسًا مما يفسر إلى حد بعيد تكرر ورود محاجّات بدائية تمامًا حتى لدى أفضلهم. ولما كنا لا نهتم بالأمور العملية أساسًا بل بطرق التحليل التى استعملت فى مناقشاتهم وتلك الطرق المتصلة بأساسيات النظرية النقدية فقط، فليس ثمة الكثير مما يمكن ذكره عن تلك الطرق.

وكما سبق أن رأينا، كان الأمر الصادر عن المجلس الذى جمّد تسديد أوراق مصرف إنجلترا النقدية (١٧٩٧) إجراءًا احترازيًا تم اتخاذه كرد فعل على وجود أزمة وعلى تدافع الأفراد لتحويل أوراقهم إلى ذهب وفضة. وبشكل خاص، فإن الاقتراض الحكومى من مصرف إنجلترا لم يؤدِ إلى نتائج ملموسة لسنوات عدة. وحينما بدأت الأسعار بالارتفاع وأسعار الصرف بالانخفاض انهمرَ سيل من المقالات والكراسات تكمن موضوعتها الأساسية thema probandum فى أن الإصدار "المفرط" من البنكنوتات غير القابلة للتحويل كان مسئولاً عن تلك "الشرور". ومن شهادته أمام لجان أمانة السر (١٧٩٧) إلى خطبتيْه حول تقرير السبائك (١٨١١)[٣١] كانت مساهمات ثورنتون قد تخطت مساهمات الآخرين بقدر تعلق الأمر بسعة الشمول وقوة التحليل. وتحتل ثلاثة من هذه المساهمات أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة لتاريخ التحليل النقدى. تعالِج المساهمة الأولى مفهوم"سرعة التداول" rapidity of circulation ككمية تتبدل وفقا لمدى "الثقة" أى وفق ظروف النشاط الاقتصادى أساسًا:[٣٢] إن إعادة اكتشاف الحقيقة الأساسية، التى ترتبط تاريخيًا باسم كانتيلون، لم تَضعْ مرة أخرى قط، ولكن لم يتم الاعتناء بها كثيرًا بحيث ترتبَ إعادة اكتشافها مجددًا من قبل كينز.[٣٣] أما المساهمة الثانية، فهى إدخال مفهوم الفائدة فى نظرية العملية النقدية أو، بدقة أكثر، تحقيق الصياغة العلمية للأفكار الخاصة بالعلاقة بين النقود والأسعار والفائدة (انظر القسم ٤أ،

(٣٠) إن الإلمام بكتاب Wealth of Nations يفترض بعض المعرفة بالأدب الذى أثّر على آ. سمث. ولكنى لا أعتقد أن حتى أعمالاً مثل عمل جوزيف هاريز Joseph Harris:Essay (1757-8) كانت معروفة بأى معنى آخر.

(٣١) انظر الملحقين الأول والثالث من طبعة مكتبة الاقتصاد للعمل Paper Credit.

(٣٢) Paper Credit, Ch. 3, especially p. 97.

(٣٣) Tract on Monetary Reform, 1923, pp. 87 et seq.. وتمثل قابلية التغير فى مفهومى كينز: k و*k مساهماته النظرية الرئيسة فى ذلك العمل.

أدناه) التى كان يدركها كل مصرفى بشكل غريزى ومألوف.[٣٤] أما مساهمته الثالثة، فستتم مناقشتها فى القسم الخامس أدناه، وهى تتعلق بالجوانب النقدية من التجارة الداخلية.

ولكن ثمة شىء آخر. فحينما طبّقَ ثورنتون جهازه التحليلى على الوقائع والمشاكل العملية فى عهده وبلده، فإنه أثبت أنه أستاذ ضليع فى فن التشخيص الاقتصادى. فثورنتون كان الوحيْد، بين كل الكتاب الكبار، الذى أبصر آثار إصدار أوراق مصرف إنجلترا ووَضَعها فى نفس الوقت فى المكان الصحيح من النموذج العام للعوامل التى شكلت الوضع النقدى الإنجليزى أثناء العقد الأول من القرن التاسع عشر. فالمزايا التى يتضمنها تقرير السبائك لعام ١٨١٠ دون شك- الذى يتضمن قائمة دقيقة بكل الوقائع المهمة سواء أكانت أسبابًا، نتائج أو أعراضًا، مع أنه لم يكن موحيا نوعًا ما - ينبغى إرجاعها إليه أساسًا.[٣٥]

ولا يستحق "السبائكيون" bullionists الآخرون أو أنصار السياسة التى يتضمنها التقرير- استئناف تحويل الأوراق النقدية من قِبَل مصرف إنجلترا فى أقرب وقت ممكن- أن يُصنفوا سوية مع ثورنتون سواء لتماثل نوعية عملهم أو للتشابه الشديد فى آرائهم. وإضافة إلى ويتلى Wheatley وريكاردو اللذين يمثلان مدرسة فكرية مختلفة بصورة واضحة، نكتفى بذكر بويد واللورد كنج اللذين تعود آراؤهما إلى خط ويتلى-ريكاردو أكثر مما إلى خط ثورنتون، وكذلك مالثوس الذى يصح عليه أكثر قول العكس.[٣٦] وكانت حالة هؤلاء الكُتّاب بسيطة جدًا من حيث

---

(٣٤) يمكننا أن نقول إن "التضخميين" inflationists فى القرنين السابع عشر والثامن عشر من الفرنسيين والإيطاليين إضافة إلى الإنجليز كانوا قد استكشفوا ذلك الموضوع. ولكنهم فعلوا ذلك بصورة غير نظامية ودون مواجهة القضايا النظرية المعنية. ويمثل هيوم Hume الاقتصادى الوحيد الذى يمكنه الادعاء بأنه كان رائدًا لثورنتون بأى معنى مهم ولكنه أيضًا لم يمتلك الفرضيات التى ميّزت تعاليم ثورنتون فيما عدا الفرضية التى ترد أدناه. ويصح هذا القول على فيرى أيضًا.

(٣٥) بحسب رسالة فرانسيس هورنر Francis Horner، الواردة فى مقدمة هايك لعمل ثورنتون Paper Credit, p. 54، فإن التقرير "يمثل لوحة متنافرة كتبها هوسكيسون Huskison وثورنتون وأنا". وانطباعى هو أن هورنر يمكن أن يكون تلميذًا لثورنتون إلى حد ما. أما هوسكيسون، فلا يمكنه ذلك. ولكنه كان إنسانا خبيرًا ومفكرًا ليس من عادته الأخذ بتفسيرات تقوم على عامل واحد فقط. وأرى أن من العدل أن نقول إن الانتقاد السلبى للتقرير كان موجهًا ضد توصياته المتعلقة بالسياسة وليس ضد تحليله. ولكن، وكما هو معتاد فى حالات كهذه، فإن النقاد الذين اعترضوا على التوصيات (وكان ذلك أمرًا مفهومًا جدًا) شعروا أن من واجبهم مهاجمة التحليل الذى يُعتقَد أن التوصيات تقوم عليه. ومع ذلك، فقد أطرى مالثوس (Principles, p. 7) تحليل التقرير بشكل منصف.

(٣٦) Walter Boyd, A Letter to ... William Pitt (1801); Peter King, Thoughts on the Effects=

الأساس. فكون العلاوة premium التى أُضيفت إلى السبائك تشكل برهانًا على "تدهور" قيمة البنكنوتات، فهذا أمر لا يثبت شيئًا تقريبًا. أما إن العلاوة كانت أكبر، وأسعار الصرف أكثر انخفاضًا، والأسعار أعلى مما كانت ستكون عليه، عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها، لو اقترن تداول الأوراق النقدية بإمكانية تحويلها- أى ببساطة لو كان ثمة إصدار أقل من الأوراق النقدية- فهذه أمور لا ينكرها سوى العناد غير المعقول. إن عنادهم الأكثر الذى قللوا بواسطته من شأن كل العوامل الأخرى الفاعلة فى هذا الوضع هو الذى جعلهم عرضة لردود كانت صائبة فى نقاط عدة.[٣٧] إن عدم استحسان إصدار أوراق نقدية أكثر مما هو ممكن فى ظل تحويل الأوراق عند الطلب يفترض طبعًا أن الحالة الأخيرة هى الحالة العادية أو المثالية للنقود. وهذا يجعل كل أولئك "السبائكيين" bullionists كُتابًا معدنيين نظريين وعمليين. ولكنه لا يعنى بالضرورة أنهم اعتنقوا أى نظرية كمية محددة- فمن المؤكد أن ثورنتون مثلاً لم يفعل هذا. ثمة أسئلة أهم تكمن خلف هذه الأسئلة الأساسية·وهى تبرز بمجرد تحليل آلية التضخم بالتفصيل، وبخاصة العلاقات بين إصدار مصرف إنجلترا والمصارف الريفية. ولكن يتعذر علينا تناول هذه العلاقات.

ولا يعود النجاح الكبير لخط ويتلى-ريكاردو إلى نفوذ وألمعية ريكاردو فقط بل إلى افتقاد خصومه لهذه المزايا أيضًا. سنقتصر على درس المرجع البارز بينهم وهو توماس توك Thomas Tooke [٣٨] الذى تمثل كتاباته، على نحو أفضل مما

=(of the Bank Restriction 1803). وقد مارس كنج تأثيرًا كبيرًا على مقالتى ريكاردو ومالثوس: "Depreciation of Paper Currency" and "Review of the Controversy respecting the High Price of Bullion," اللتين ظهرتا فى: Edinburgh Review, (vols. 17 and 18) 1811.

(٣٧) حول التنازلات التى قدمها السبائكيون وتلك التى كان يتعين عليهم تقديمها، انظر فاينر، مرجع سابق ص ٨٣-١٢٧. ولتفسير التدهور المتواصل فى أسعار الصرف، ارتكزَ "المعادون للمذهب المعدنى" anti-bullionists على حجة ميزان المدفوعات بشكل رئيسى. انظر القسم الخامس، أدناه. وحينما نستعيد الماضى، يبدو الأمر وكأنهم كانوا يمكنْ أن يكونوا أكثر حكمة لو أنهم سلّموا بالرأى الأساسى لخصومهم واقتصروا على ما يترتب على ذلك ومهاجمة التوصية الداعية إلى العودة السريعة إلى الذهب بسعر ما قبل الحرب.

(٣٨) يرد كل ما يحتاجه القارئ- وأكثر- فى العمل الفخم (History of Prices (6 vols. 1838-57 الذى سبق أن قمنا بوصفه. أما العمل الأول الذى يمثل رأى توك بصورة نظامية Considerations on the State of Currency (1826)، والعمل الثانى (On the Currency in connection with the Corn Trade ... 1829)، والعمل الذى سلبتْ عدوانية توك عند السجال أفضل ما فيه ودفعته إلى نبذ بعض أفضل استنتاجاته (An Inquiry into the Currency Principles, 1844)- فيمتلك أهمية خاصة به.

تمثله الكتابات الأخرى، النقاط القوية والضعيفة فى التحليل الذى يواجه تحليل ريكاردو، هذا رغم أن أولى كتاباته لم تظهر إلا عام ١٨٢٦.

إن النقطة الأكثر قوة بشكل واضح- مستمرين بإهمال موضوع السياسة- تتمثل طبعًا بأنه فى ظل تضخم معتدل على غرار التضخم فى فترة التقييد الإنجليزية فإن تأثير العوامل غير النقدية وحتى العوامل التى تؤثر بشكل مباشر على السلع الفردية أو مجموعات من السلع (كالحبوب، مثلاً) فحسب ينبغى أن يفسر بالضرورة جزءًا من الظواهر المشاهدَة أكبر مما كان سيكون الأمر عليه فى حالات من التضخم المتقدم ناهيك عن التضخم الجامح. وهكذا، فتأثير دور الحصاد الجيد أو السيئ، حالة الازدهار أو الأزمة، يطغى على سعر معين بحيث يمكن، بالنسبة لهذه اللحظة، اختزال التأثير التضخمى إلى شيء عديم الأهمية. والشيء الذى ينبغى أن يحرص عليه الكاتب المحلِل فى حالات كهذه هو تجميع ومناقشة البيانات بعناية، سنة بعد أخرى، وحتى شهرًا إثر آخر، بحيث تتحدث البيانات عن نفسها. وقد فعل توك هذا جيدًا وبنجاح كبير، وكان من شأنه أن يكفى تمامًا لتخطئة نظرية ريكاردو من ناحية سريانها على الوضع الذى كان قائمًا آنذاك. ولكن توك هَدفَ إلى أكثر من ذلك وهاجم نظرية ريكاردو كنظرية. وكان يمكن تحقيق هذا وبنجاح كبير مرة أخرى – وفقًا لخطوط كان يمكن اشتقاقها من عمل ثورنتون – ولكن توك لم يكن قط أهلاً لهذه المهمة. فلم تكن لديه فكرة عن العلاقة المنطقية بين المشاهدة والتحليل، ولم يحسن أبدًا تمييز الوقائع التى يمكن والوقائع التى لا يمكن استعمالها للتحقق من نظرية معينة أو رفضها.[٣٩] وفى اللحظة التى فقدَ فيها توك ارتباطه بالأوضاع الفردية التى كان يعرف كيف يحللها، يبدو أنه فقدَ مقدرته على التفكير – وهذا يشكل المثال الأكثر بروزًا على فئة كبيرة من الاقتصاديين الذين يعانون من الورطة نفسها. وقد فقدَ عندئذ حتى إحساسه السليم بعدم المعقولية، الذى

(٣٩) يتمثل أحسن مثال على هذا الإخفاق الغريب، الذى يشترك فيه توك مع اقتصاديين كثيرين فى زمانه وزماننا، بمحاولته المتأخرة (التى ترد فى عمله Inquiry الصادر عام ١٨٤٤) لدحض النظرية القائلة إن سعر الفائدة النقدى، الذى هو أقل من معدل الربح (الحدى) السائد، يميل إلى زيادة الأسعار. فقد كان توك قد أيد فرضية ثورنتون هذه بل وحتى أحكمَ صياغتها وذلك فى عام ١٨٢٦: وفى الواقع، يمثل قيامه بهذا إحدى خدماته الرئيسة للتحليل النقدى. ومع ذلك، فقد حاول ثورنتون دحضها عام ١٨٤٤، وحتى تأييد الفرضية المعاكسة من خلال "برهان وقائعى". سيدرك القارئ أن من السهل تمامًا تحقيق هذا الأمر، وأن من الحكمة تقريبًا الاعتقاد إن تناول الأسبرين لا يخفف من الآلام، بل وأنه قد يسبب صداعًا بالفعل على أساس أن تناول الأسبرين يرتبط بمعاناة الأفراد من الصداع بالتأكيد.

وَضَعه فى مكان ملائم من تحليله الوقائعى، كما لم يتردد فى إلزام نفسه بفرضيات يتعذر بوضوح الدفاع عنها مثل بعض استنتاجات عملـه: (1844) Inquiry التـى حاول بواسطتها تلخيص آرائه تجاه أساسيات النظرية النقدية. إذ يعلن توك حرفيًا، فى الاستنتاج الثانى عشر من هذه الاستنتاجات، إن أسعار السلع لا تعتمد- فاشـلاً أن يضيف كلمة:"حصرًا" التى كانت يمكن أن تنقذ موقفه-"علـى كميـة وسـيلة التداول"، مشيرًا، على العكس، إلى أن كمية وسيلة التداول هى "نتيجـة" للأسـعار. ومع ذلك، وقبل أن ننحّى هذه الفكرة جانبًا كشىء سخيف تمامًـا، يحسـن بنـا أن نتذكر إن توك كان يواجه اقتصاديين ينكرون تمامًا العلاقـة التـى يشـدد عليهـا الاستنتاج الثانى عشر، وإن موقف توك قد يكون مبررًا جزئيًا وفقًا لهذا الأسـاس- كما يمكن أيضًا مراعاة أن توك لم يكن يتقن الصياغة بصورة لم يجاريه فيها أحد. وهكذا يطرح الاستنتاج الثالث عشر، ولو بشكل ليس أقل إحكامًـا، نظريـة تـوك للأسعار العامة التى تمتعت بإعجاب واسع، وبخاصة فى ألمانيا(٤٠) حيـث شـهدت انبعاثًا لها فى العقدين الأولين من القرن العشرين بعد أن تم تطويرها هناك إلى حد ما. ويمكن وضع جوهر ذلك الاستنتاج كما يلى: نظرًا لإمكانية شراء السـلع دون استعمال "النقود"، من ناحية، ولعدم ضرورة أن تصبح كل "النقود" فعالة (وهى حالة تصبح فيها النقود غير موجودة بالفعل بقدر تعلق الأمر بالتأثير على الأسعار) مـن ناحية أخرى، فإن كمية النقود التى حاجّ ريكاردو على أساسها لا تمثـل معلومـة مفيدة. فما يؤثر على الأسعار هو الإنفاق بغض النظر عن كيفية تمويلـه. ويتمتـع الإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار من قِبَل العوائل بوضع مهم بشكل خاص فـى إطار الإنفاق الكلى من جميع الأنواع ولمختلف الأغراض. "وهنا نصل إلى الأساس النهائى الذى ينظم الأسـعار النقديـة " (History, vol. III, p. 276): فالعامـل المحدد أساسا يتمثل فى "إيرادات مختلف فئات الدولة التى تُسـتَلم تحـت أسـماء الريوع، الأرباح، الرواتب والأجور..". وبعبارة أخرى، فإننا نحصل على "مـنهج الدخل" بشأن مشكلة قيمة النقود.(٤١) وينبغى أن نقول حالاً إن تـوك نفسـه يقـدم تلميحات عدة لإعادة صياغة نظرية النقود القائمة على الدخل هذه Income Theory of Money على نحو أكثر صحة ولتطويرها بطرق مختلفة تقود إحداها إلى عمـل

(٤٠) تعود حماسة الألمان إلى توك كمُنظِّر إلى تأثير أدولف فاجنر إلى حد ما، كما أعتقد.

(٤١) للاطلاع على تاريخ ومناقشة لمنهج الدخل هذا income approach، انظر مارجيت بشـكل رئيسـى. المرجع السابق، المجلد الأول، الفصل الثانى عشر.

كينز General Theory. ولكنها، بالشكل الذى تركها توك فيه، عرضةٌ لانتقاد يقلل كثيرًا من أهميتها:[٤٢] فمن الواضح أن تلك الإيرادات لا تمثل معطيات نهائية؛ وأن الأسعار تقوم بتحديدها بالدرجة نفسها لقيامها هى بتحديد الأسعار؛ وأن كمية النقود تحتل مكانها فى مُركَّب العوامل التى تحدد تلك الإيرادات والأسعار. وليس من الصعب تخيل الحيوية التى كان سيأخذ بها ريكاردو فأسه ويهشم حجة توك غير المرتبة بحيث يبين، مزهوًا كمنتصر، إن تلك الإيرادات لم تكن سوى كمية نقود مضروبة فى سرعة تداولها. ومع ذلك، ورغم أننا سوف نلاحظ مساهمات أكثر أهمية لتوك، فإن أهمية المساهمة الحالية يتعذر إنكارها حينما تؤخذ قوتها الإيحائية بنظر الاعتبار كما ينبغى.

لنعد الآن إلى ج.س. ميل للحظة من الزمن. ففى ضوء ما تعلمناه منذ أن تركناه، يمكننا وصف تعاليمه كخليط من ريكاردو وتوك. فقد أبصر ميل نواقص خط ويتلى–ريكاردو وشذب نهاياته الحادة أو بعضها؛ وأدرك نواقص تحليل توك وصحّحَ بسرعة معظم عيوبه البارزة؛ ولكنه فعلَ الكثير للمحافظة على ما كان فيه من حقائق. وإلى حد ما، وبخاصة فى معالجته للآلية النقدية للتجارة الدولية، كان ميل قد أعاد اكتشاف خط ثورنتون وطوّره هنا وهناك. ثمة تحفظان فقط يجب إضافتهما إلى هذا التقييم لعمل مهم كان من شأنه أن يسهم فى تحقيق حقبة جديدة من التحليل النقدى لو تم فهمه بصورة أفضل.[٤٣] أولاً: رغم أن تمسك ميل

---

(٤٢) وفى الواقع، كان فيكسل، فى مقدمة كتابه: Geldzins und Guterpreise 1898، قادرًا على القول "إن دراسة كتابات توك وأتباعه بشكل أعمق" أقنعته بأنه "لم تكن هناك نظرية أخرى للنقود سوى النظرية الكمية، وان الأخيرة إذا كانت خاطئة، فإننا لا نملك فعلاً أى نظرية للنقود قط". وهذا يعنى أن كاتبًا كان من بين الكتاب الأكثر أهلية للحكم، رفض اعتبار منهج توك منهجًا مقبولاً كبديل لمنهج ريكاردو. وأعترف بأننى لا أستطيع فهم صياغة مبالغ فيها كهذه من كاتب بمنزلة وإنصاف فيكسل. ولكن فيكسل لم يفعل أكثر من أنه بالغ فى صياغة حقيقة معينة.

(٤٣) بقدر تعلق الأمر بنظرية النقود العامة والسياسة النقدية، كان العمل غير الإنجليزى فى تلك الفترة مجرد انعكاس تقريبًا للعمل الإنجليزى، مع أن من شأن عرض أكثر كمالاً أن يكشف عن بعض المساهمات الثانوية. إن نظرية ج.ب. ساى حول النقود لا تشكلُ إحدى نظرياته القوية. ولكنه كان أحد الكتاب الأوائل الذين طابقوا – أو خلطوا، إذا شاء القارئ – بين سرعة تداول النقود والسلع. وإذا كان ساى قد لاحظ، وهذا أمر طبيعى له كفرنسى، الظاهرة المميِّزة للتضخم الجامح، أى محاولة كل فرد التخلص من النقود والتى بسببها تكتسب النقود "سرعة تداول" غير عادية– وكان انهيار assignats (* الاسينية: إحدى الأوراق النقدية التى أصدرتها حكومة الثورة الفرنسية ١٧٩٠–١٧٩٥) قد حدث قبل عقد من الزمن فحسب – فإن مزية هذا كان يمكن أن تبدو ضئيلة لو لم يتم "اكتشاف" نفس الظاهرة مجددًا من قبل الكتاب فى فترات التضخم خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. ومع ذلك، يكتسب تحليل ساى أهمية بالنسبة لنا لأنه يوضح أن ساى كان يعى تمامًا مواقف الناس المتبدلة من=

بموضوعته القائلة إن زيادة معينة فى النقود تؤدى، ceteris paribus (عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها)، إلى زيادة الأسعار بالنسبة نفسها (وهى صفة مميِّزة للنقود) هى أمر حسن حينما يكون بمثابة كلام عام كما جعله هو كذلك، فإن ميل قد احتفظ أيضًا بالمذهب الريكاردى الخاطئ القائل إن التغيرات فى كمية النقود والتغيرات فى حجم الإنتاج المادى لا تمت بصلة إحداهما إلى الأخرى، وهما لا يتطابقان قط إلا بمحض الصدفة. ثانيًا: إن هذا الإنكار لإمكانية "التحفيز النقدى" لا يشكل سوى المثال الأهم للآراء الضيقة حول أفكار الإدارة المالية التى برزت فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وينبغى تناول هذا الأفكار بإيجاز الآن.[٤٤]

حتى قبل صدور قانون بيل حول استئناف دفع المعادن (١٨١٩) أو الاستئنافات الفعلية من قِبَل مصرف إنجلترا (١٨٢١)، كان كثيرون قد عبَّروا عن شكوكهم حول النتائج المحتملة من هذه الخطوة التى تميل إلى أن تحمل معنى الصدمة وكان يمكن أن تحمل أكثر من معنى الصدمة. وحينما بدأ الناس يدركون أنهم كانوا فى كساد خطير-الذى ساد بالفعل من عام ١٨١٥ إلى عام ١٨٣٠ (باستثناء النمو المفاجئ فى عامى ١٨١٧ و١٨٢٤) وعاد مجددًا عام ١٨٣٦ فصاعدًا (بعد أن بدأت مرحلة الصعود عام ١٨٣٠)- فقد ألقوا كل اللوم على

=حيازة النقد، وبالتالى يمكن الاستشهاد به لدعم تفسيرنا لقانون ساى. ولنلاحظ بشكل عابر كذلك أن ساى كان يجب أن يكون ناقدًا معاديًا بقوة لعودة إنجلترا إلى الذهب بحسب سعر ما قبل الحرب مما يبين أنه لم يكن يستطيع اعتبار مستوى السعر كقضية غير مهمة. ويمكن للقارئ الساعى إلى معرفة أكثر عن النظرية النقدية الفرنسية، الرجوع إلى: M. Chevalier, La Monnaaie (1850)، وإلى المقالات المعنية فى قاموس Dictionaire d economie politique (1853-1854, ed. by Coquelin and Garnier). أما من الأدب الإيطالى حول النقود، فنشير فقط إلى عمل فيرارا Ferrara عن Corso forzato (1868) (الأوراق النقدية القانونية غير القابلة للتحويل)، رغم أن عمليه الآخرين: Lezioni and Prefazioni يتضمنان مساهمات أخرى بشأن الموضوع. وكان الأدب الألمانى حول الائتمان والصيرفة أكثر قوة من النظرية العامة للنقود. ولكن ثمة بضع نقاط أصيلة عن النقود الورقية فى مقالة بوكوى Buquoy. وبالنسبة للولايات المتحدة، يكفى ذكر: E. Lord, Principles of Currency and Banking (1829); George Tucker, The Theory of Money and Banks Investigated (1839)؛؛ والكتاب المشهور ل دبليو. م. جوج W. M. Gouge: Short History of Paper Money and Banking (1833). هذا ولا يتمتع أى من هذه المراجع بقوة خاصة بل إنها كلها أعمال نمطية typical، بقدر تعلق الأمر باستنتاجاتها النظرية.

(٤٤) يتعذر أن نذكر سوى بضع قضايا وبضعة أسماء. وللحصول على عرض أكمل نشير، إضافة إلى فاينر (المرجع السابق)، إلى: R. S. Sayers, "The Question of the Standard, 1815-44," Economic History, A Supplement to the Economic Journal, February 1935, and " The Question of the Standard in the Eighteen-Fifties," ibid., January 1933 وكذلك المراجع المذكورة هناك.

العامل الأكثر بروزًا على السطح: أى استئناف دفع المعادن كما سبق لنا أن رأينا. وكان موقف السياسيين معقولاً نسبيًا- إذ كان الناطقون باسم المصالح الزراعية هم الوحيدون ممن انطوت مواقفهم كمجموعة على أبعاد غير معقولة من تلك الناحية.(٤٥) ولم يشك المصرفيون والممولون قط، والاقتصاديون المتأثرون بوجهة نظر المصرفيين والمموليين، وبخاصة ممن شعروا أنهم فى حالة دفاع بسبب تبنيهم السابق لتقرير السبائك، فى أن أصل كل الشرور يتمثل فى النقود، وليس فى أى شىء آخر، وأنهم لم يهتموا فى معظم الحالات حتى بإثبات ما كان يبدو تشخيصًا مؤكدًا. ولذلك، فقد انتقدوا استئناف الدفع، أو استئناف الدفع بحسب سعر ما قبل الحرب على الأقل، بوصفها سياسة جاءت فى غير أوانها، أو إنها غير ذات معنى كليًا، وطرحوا حلولاً ومخططات تراوحت من استبعاد الذهب من التداول الفعلى إلى إدخال الفضة فى الاحتياطات النقدية، عبر التنبؤات "بالدولار السلعى" إلى عملة ورقية مدارة managed كان يُفترَض أن تساعد على استقرار الأسعار والاستخدام. ونعلم طبعًا أن التاريخ يكرر نفسه دائمًا. ولكن من المذهل، والمحزن ربما، أن نلاحظ أن الاقتصاديين، بتذبذبهم بين الأمزجة السائدة فى ذلك الوقت، كانوا يكررون أنفسهم أيضًا وأنهم، بإهمالهم لسابقيهم عن طيب خاطر، يعتقدون أنهم يحققون اكتشافات غير مسبوقة ويساهمون بوضع علم نقدى من نوع جديد. ومع ذلك، فثمة أشياء لا بد من استخلاصها من تاريخ التحليل.(٤٦)

---

(٤٥) ليس ثمة مجال أو داعٍ، فى تاريخ للتحليل، لأن نروى قصة "Squire" Western - حالة غضبه، وكيف صار موضع سخرية، وكيف صار شخصية تراجيدية-كوميدية. ويتعذر على أن أتفادى الشعور بما تعرض له هذا النبيل من ظلم. ومحاجّته كان يمكن أن تبرز بصورة ملائمة فى المناقشة التى جرت فى الولايات المتحدة حول النقود خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٤. انظر، مثلاً، عمله: Letter to the Earl of Liverpool 1826).

(٤٦) كان ريكاردو أحد أولئك الاقتصاديين الذين عانوا من مسئولية- سواء أكانت مسئولية حقيقية أم متصَورة- التوصية بتقرير السبائك وعن سياسة استئناف الدفع. ويرد التبرير الرئيسى لرفضه المشاركة فى تحمل المسئولية عن السياسة الأخيرة، بالشكل الذى نفذت به فعلاً، فى خطته: خطة السبائك Ingot Plan، التى اقترحها فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٨١١ (High Price of Bollion ..., 4th ed., Appendix). ومن حيث الجوهر، فإن الخطة المقترحة تمثل النظام نفسه الذى تبنته إنجلترا عند عودتها إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥: إذ كان على" المصرف أن يلتزم بشراء أى كمية من الذهب كانت قد عُرضت من قبلهم، ليس أقل من ٢٠ أونسة بسعر قدره ثلاثة جنيهات و١٧ شلن للأونسة، وبيع أى كمية قد تطلب بسعر ثلاثة جنيهات و١٧ شلن و١٠,٥ بنس"، وأن يكون تصدير واستيراد السبائك حرًا تمامًا(Proposals for an Economical and Secure Currency, 1816). وكما أوضحنا من قبل، فهذا المقترح يعنى نظامًا ذهبيًا كاملاً حرًا باستثناء عدم استعمال القطع النقدية الذهبية فى التداول اليومى المحلى. ومن زاوية كيفية تخفيف تأثير دفع المعادن على الأسعار، فإن الخطة تتناول هذا فقط من زاوية أن المصرف، لو لم يتوجب عليه توفير الذهب للتداول المحلى،=

أولاً: لقد جرى إهمال موضوع التشخيص فعلاً، ولكن ليس بصورة كلية. وقد برز توك فى تلك المناقشة كما هو متوقع. وكان يتمتع بميزة كبيرة وهى عدم حصر اهتمامه بالنقود فقط، وإن معرفته الفطرية وتمكنه من الوقائع قد ساعداه على تحليل هبوط الأسعار من عام ١٨١٤ إلى ١٨٣٧ بصورة معقولة تمامًا. إن أسبابه الستة[٤٧] – حصاد المواسم الجيدة، سعر صرف ملائم، إزالة العقبات عن طريق المنتجات الأجنبية وبروز مصادر جديدة للمواد الخام، هبوط أسعار الشحن والتأمين، التقدم التكنولوجى، عرض متزايد من رأس المال، وبالتالى أسعار فائدة أقل– لا تكشف حقًا عن تحليل ممتاز وهى تنطوى على أخطاء كثيرة من الزاوية النظرية. ولكنها تتضمن، على الأقل، السبب الأكثر أهمية– أى الزيادة الضخمة فى الكفاءة الإنتاجية فى أعقاب للثورة الصناعية– إضافة إلى معظم السمات البارزة فى تلك الحقبة، مع أن توك فشل فى وضع هذه السمات فى مواضعها المناسبة.

ثانيًا: أبرزت التغييرات فى القوة الشرائية للنقود موضوع "العدالة" بين الدائنين والمدينين (أو، بخلاف ذلك، دافعى الضرائب، بقدر تعلق الأمر بالدين الحكومى). وكما هو الحال دائمًا، فإن "العدالة" كانت تمثل ما يفيد المصلحة التى كان يشدد عليها كل كاتب.ولكن المناقشات الأكثر جوهرية، البسيطة حينًا، والمتطورة أكثر حينًا آخر، عززت أفكار العدل أو حتى إنها حلت محلها. وباعتبار إن الأسعار الأعلى تمثل البديل للإفلاس الواسع، فقد طرح "Squire" Western فكرة وجود أوضاع يمكن فيها اعتبار هبوط قيمة النقود فى صالح الدائنين. وقد شدّدَ آخرون بشكل عام على أن المدينين هم العناصر الفعالة فى الاقتصاد بحيث إن رعاية مصلحتهم من شأنها أن تخدم كل فرد. ومع ذلك، فقد خفّفَ آخرون من مخاوفهم من أن يؤدى هبوط الأسعار إلى إعاقة الصناعة بإشارتهم إلى عبارة:"ما لم يكن هذا الهبوط ناجمًا عن هبوط فى التكاليف"– مع أن بعضهم كان إلى جانب

=فإنه سيحتاج إلى رصيد من الذهب أقل مما لو ترتب استبدال جزء من أوراقه بقطع معدنية. ولما كان الكتّاب، الذين ألقوا تبعة الكساد على كاهل سياسة استئناف الدفع، تراجعوا حالاً إلى التشديد على أن سبب كل المشكلة يكمن فى أن المصرف، بشرائه للذهب، تسببً فى خلق انكماش deflation عالمى فى الأسعار– أى أنه "رفع من قيمة الذهب"– فإن السياسة، وفقًا لخطة ريكاردو، كانت ستتعرض للاعتراض الذى واجهته سياسة الاستئناف بالفعل. ويتعذر هنا مناقشة الحجة القائلة إن المصرف كان قد "رفع من قيمة الذهب". وللاطلاع على خطة ريكاردو وتاريخها، يمكن للقارئ الرجوع إلى مقالة جامس بونار James Bonar: "Ricardo"s Ingot Plan, a Century Tribute," Economic Journal, September 1923.'

(٤٧) History of Prices, vol. 11, pp. 348-9.

المحافظة على الأسعار حتى في حالة هبوط التكاليف.[٤٨] وكما هـو شـأن هيـوم (وفيكسل)، فقد فضّل معظم الكُتّاب المهتمين بالنقود ارتفاع الأسعار البطيء علـى ثباتها. ومن نافلة القول إن الخلط المعتاد بين الأسعار التى يفضّلها كاتـب معـين ومستوى السعر كان قد أفسدَ المناقشة فى كل مكان؛ وقد واجه معظم الكُتّاب، كمـا سبق لنا أن رأينا، صعوبات فى تعريف ما كانوا يقصدونه"بالأسعار العامة".

ثالثًا: كانت تتشكل أفكار محددة حول الإدارة النقدية، وإن بعضها لـم يكـن مجرد تكرار لسجال القرن السابع عشر. فقد كانت هناك فكرة مستوى سعر معـين مستقر؛ فكرة التحفيز النقدى للإنتاج (فكرة pump priming، بحسـب تسـميتنا)؛ فكرة معدلات الفائدة التى تساعد علـى الاسـتقرار stabilizing interest rates؛ وفكرة الاستخدام المحقِق للاستقرار stabilizing employment.

سوف نأخذ أمثلتنا التوضيحية القليلة من اقتصـاديين ذوى سـمعة "علميـة" أساسًا. إذ قدم ثورنتون مقترحات عدة حول الإدارة النقدية فى أوقات الأزمـة. كمـا سبق أن أشرنا إلى خطة ريكاردو. وشكّلَ المعيار المجدول لجوزيـف لـو Joseph Lowe،[٤٩] المعَدّ للاستعمال الاختيارى لتحقيق الاستقرار فى العقود طويلة-الأجـل، تقدمًا متميزًا فى مجال التحليل النقدى. كما تبنـى ت.ب. ثومبسـون فكـرة العملـة الورقية غير القابلة للتحويل.[٥٠] ولم يذهب بوليت سكروب Poulett Scrope بعيـدًا

---

(٤٨) أشار بعض الكُتّاب إلى هبوط التكاليف إضافة إلى زيادة العرض، مع أنهم ليسوا أفضل الكُتّاب.

(٤٩) The present State of England (1822). وكان ويتلى Wheatley قد قدم مقترحًا مماثلاً فى عملـه Essay الصادر عام ١٨٠٧. ولكن الفكرة نفسها كانت قديمة طبعًا وتعود إلـى فليتـوود Fleetwood، على الأقل.

(٥٠) طرح ثومبسون أفكاره حول السياسـة النقديـة لأول مـرة فـى مقالتـه: "On the Instrument of Exchange" المنشورة فى: Westminster Review 1824; reprint 1830). وقد تطورت هذه الأفكار بصورة طبيعية من وضع كان يتم فيه بالفعل تداول الأوراق النقدية غيـر القابلـة للتحويـل دون أن تختفى قط، بينما أثبتت سياسة استئناف دفع المعادن الثمينة إنها عملية ضارة. ولا بـد أن كثيـرين،= =إضافة إلى "Western" "Squire"، كانوا قد شعروا بأن من الأفضل مواصلة النظام الذى أُخذ به وقت الحرب فى وقت السلم أيضًا، أى الاحتفاظ به بشكل نهائى. وعليـه، فقـد عبّـر تومـاس بيرونـت ثومبسون،كما فعل كينز عام ١٩٢٣ - حيث تضمن عمله: Tract On Monetary Reform مثل تلـك التوصية الرئيسة بالضبط، رغم أن كينز احتفظ بنظام الاحتياطى - عن مشاعر عدد من الناس أكثـر مما كان يمكن المجاهرة به. وقد أبرزت الأفكار، إضافة إلى الأوضاع فـى عـامى ١٨٢٤ و١٩٢٣، تشابهًا مذهلاً بالفعل، ويستحق كل من توماس بيرونت ثومبسون وبوليت سكروب أن يـتم تقـديمهما بأفضل مما هما عليه بالفعل، ولكن توماس أتوود (انظر أدناه) يستحق هذا أكثر من أى كاتـب آخـر. كما يستحقه كذلك غلوسستر ويلسون الـذى يطـرح فـى عملـه الرائـع: Defence of Abstract Currencies in Reply to the Bullion Report (1811) العبارة التى تعرضت للسخرية فى النصف=

إلى هذا الحد ولكنه اعتنق القاعدة المعدنية (ذهبًا أو فضة).(٥١) ومع ذلـك، وإضـافة إلى تبنى وإحكام فكرة لو عن المعيار المجدول، فقد عالج الأخير مجموعة كاملة من المشاكل التى نشأت عن التغييرات فى قوة النقود الشرائية بما فى ذلك آثارها علـى العمل. وقد تصور سكروب خاطئًا أن حصة العمل النسبية أو المطلقة فى "المنتـوج الإجمالى" ينبغى تخفيضها كلما ازدادت حصة الدائنين (عند الفائدة الثابتـة)، ولكنـه كان يتمتع بميزة التشديد على تأثير الأسعار المتدنية على الاستخدام. وقد أنجز هـذا بولمان أيضًا.(٥٢) والاسم الوحيد الآخر الذى أنوى ذكره: اسم بطلى مدرسة العملـة فى برمنجهام، الأخوان إتوود.(٥٣) ويمكن وصف مدرسـة العملـة فـى برمنجهـام بصورة صحيحة من خلال الاسم الذى قبلته هى نفسها: جمعية التشـريع المنـاهض لتداول الذهب. وكما هو متوقع، كان العديد من أعضائها من أنصار التضـخم بقـوة inflationists. ولكن توماس أتوود كان أكثر من ذلك. وإذا كنت قد التقطت معنـى

=الثانى من القرن التاسع عشر، والتى ما تزال رغم ذلك تتضمن حقيقة عميقة (وكانت مألوفـة بـين الكتاب النمساويين على نحو طبيعى جدًا) مفادها أن الذهب ضرورى للجنيه ليس أكثر مـن النحـاس الأصفر بالنسبة للقاعدة المستخلصة منه.

(٥١) On Credit Currency ... (1830) and Examination of the Bank Charter Question ... (1833). وتتعلق طبعًا كل المناقشة المطروحة الآن، من عدة نقاط، بقضايا الائتمان المصرفى الـذى سندرسـه فى القسم القادم. وفى بعض النقاط، تندمج المناقشتان إحداهما فى الأخرى، بحيث إن محاولة الفصـل بينهما تنهار أحيانا– ومع ذلك، فليس لتلك المحاولة أى مبرر سوى عرض المناقشتين بشـكل ملائـم أكثر.

(٥٢) يشغل يوستوس إى. بولمان Justus E. Bollmann، وهو طبيب استقر فى الولايـات المتحـدة بعـد مغامرات فى أوروبا، وضعًا مهمًا فى تاريخ نظرية الصيرفة فى أمريكا. ومن أعمالـه ذات الصـلة بسياقنا الحالى: A Letter to Thomas Brand Esq. ... on ... a Resumption of Specie Payments (1819) and A Second Letter on the Practicability of the New System of Bullion Payments (1819). وكما هو شأن عمليه المبكرين: Paragraphs on Banks (1810) and his Plan for an Improved System of the Money Concerns of the Union (1816)، فإن هـذه الرسـائل تظهر فهمًا للمشاكل المعنية يتجاوز الفهم السائد.

(٥٣) كان كلا الأخوان أتوود، توماس وماثيس أتوود Thomas and Mathias Attwood مصرفيّين– وكان ماثيس رجل أعمال ناجحًا للغاية أيضًا– ولم يكونا قط مجرد شخصـين تسـيطر عليهمـا النـزوات والأحلام. وكان ماثيس من أنصار نظام المعدنيين، وقد طرح فكرته بشكل مقتدر ورزين. أما توماس فكان يحب كتابة الكراريس، والتحريض، والاجتماعات الجماهيرية، والصياغات اللغوية المبالغ فيهـا، وكان عليه أن يدفع ثمن ذلك: إذ لم يأخذه أصحاب الاختصاص على محمل الجد قط. ولكـنهم كـانوا على خطأ. إذ كان يمكن اعتصار عمل تحليلى معتبر جدًا من كتاباته وأدلته. انظر عمله: Letter to Nicholas Vansittart, on the Creation of Money, and on its Action upon National Prosperity (1817); Observations on Currency, Population, and Pauperism (1818); A Letter to the Earl of Liverpool (1819)؛ وكذلك مقالاته المنشورة فى:Globe والتى أُعيد نشـرها عام ١٨٢٨ تحت عنوان: The Scotch Banker. وينبغى أن تبدأ من هذه الكتابات أى دراسة للأفكار الحديثة حول الإدارة النقدية.

رسالته، فإنه كان من المعادين للانكماش anti-deflationist وفق المعنى الحديث لهذا المصطلح. إذ كان يرتعب إلى حد الهستيريا تقريبًا مما نسميه نحن: الانكماش deflation وأرجعَ إليه كل الصعوبات القائمة فى زمانه. وهو لم يجد فى الانكماش نفسه سوى نزوات نظام نقدى وائتمانى غير عقلانى أساسًا. ومهما كان رأينا فى هذا التشخيص- حيث يتعاطف معه كثيرون منا- فقد خَدمَه كمنظار مكبِّر مكَّنه من رؤية ما رفض كبار اقتصاديى تلك الفترة أن يروه: أى أن العملة الورقية المدارة بصورة مثلى يمكن أن تجنب بعض نتائج تلقائية قاعدة الذهب، التى هى غير مهمة حقًا. ولم يطوّر أتوود مبدأه على نحو كامل ونظامى بقدر ما اعلم. ولكنه، مع استثناء المبالغات، دافع عن ذلك المبدأ بطريقة ليس فيها ما يمكن أن يوصف كنزوات. ومما يعزز أكثر حقه بأن يُعامَل ككاتب جدى متخصص فى النقود هو توصيته باستئناف دفوعات الذهب، إنْ كان ينبغى استئنافها حقًا، وفقًا لقيمة ذهبية مخفضة للباون- وهذه توصية رائعة تستبق فكرة معينة تم طرحها عام ١٩١٩.

ولم يدخل أى من هذه الأفكار فى الكتاب-المرجع لميل ما عدا أخطاء كثيرة يلزم توضيحها. ففى فصله "Of an Inconvertible Paper Currency" (Principles, Book ııı, ch. 13)، إضافة إلى تشديده على أن سلطة "تخفيض قيمة النقود دون حدود" هى"شر لا يُحتمَل"، فإن ميل دَخلَ بمحاجّات سلبية ليس لأتوود فقط بل لهيوم وثورنتون أيضًا تتعلق بإمكانية التحفيز النقدى monetary stimulation. ومن زاويتنا، ليس من حقنا الاعتراض على نفور ميل من هذه الفكرة. وليس مطلوبًا من أى فرد استحسان الإدارة النقدية، وكانت هناك وما تزال أسباب وجيهة تمامًا لعدم الثقة بقدرات واستقلالية الأجهزة التى تتولى هذه الإدارة أو أى شىء آخر يتعلق بها. كما توجد أيضًا أسباب، جيدة كانت أم سيئة، لتقبُّل كل التقلبات التلقائية للنقود وليس تقبُّل نزوات التفضيلات السياسية politics. ولكن من حقنا الاعتراض على رفض ميل دراسة نظرية العملة المدارة وأن يواجه بشكل منصف الوقائع والمشاكل التى قادت إلى الفكرة. وبذلك، يكون ميل قد أضعف التحليل النقدى وتَركه من هذه الناحية فى حالة تفسر، ولكن لا تبرر، الانطباع السائد فى زماننا والقائل بوجود فجوة علمية ضخمة بينه وبيننا.

كما لا يتميز بشىء ما فصله الموسوم: "On Double Standard" (Book ııı, ch. 10). فما كان ينبغى على ميل أن يقوله حول نظام المعدنيين

bimetalism يستند على الشك- القائم عمومًا على أساس قوى، طبعًا- بأن أنصار مخططات نظام المعدنيين يريدون تخفيض القوة الشرائية للنقود وحسب. ولكن ما دام ميل قد رفض هذا الأمر، فإنه نحَّى كل الموضوع جانبًا دون أن يتناول جديًا المشاكل التحليلية المعنية، رغم تطور أدب واسع حول الفضة وحول نظام المعدنيين خلال الفترة محل الدراسة- حيث ظهر العمل Henri Gernuschi, Mecanique de l"echange عام ١٨٦٥- ورغم أنه كان من الواضح أنه يتعين على الكاتب الذى كتب بحثًا كبحث ميل أن يعالج ذلك الأدب بصورة وافية بغض النظر عن ميوله.(٥٤) وسنؤجل إلى الجزء الرابع (الفصل الثامن) الشيء القليل الذى يمكن قوله فى هذا الكتاب حول تلك المشاكل. إذ تواصل إنتاج الذهب بمستوى ضئيل حتى أربعينيات القرن التاسع عشر. وحينما دخل ذهب روسيا واستراليا وكاليفورنيا ليغيّر الوضع، كانت الوقائع والآثار تُناقش بشكل حماسى على طول خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. لقد كان من غير المعقول أن يثور شك بأن الذهب الجديد كان يمارس بعض التأثير على الأسعار، ولكن كان هناك كل الشك فيما إذا كان هذا التأثير، الذى كان يعاكسه تدفق الذهب إلى الهند والصين وأقطار أخرى والزيادة المصاحبة فى إنتاج السلع، كان قويًا إلى حدٍّ كافٍ لزيادة الأسعار الإنجليزية بأى مقدار معتبر.(٥٥) وقد تضمن هذا دراسةً modus operandi (طريقة تأثير) الذهب الجديد على الأنظمة النقدية، والائتمان، والفائدة، والإنتاج وما شابه فى جميع أنحاء العالم. ولم يشك أحد بان النتائج الأولى ستقع على الفائدة؛ وأن الوضع الاحتياطى اليسير حال دون وقوع ما كان يمكن أن يكون أزمة مالية عام ١٨٥٣؛ ولكن الأرباح العالية والمضاربة، المتولدة عن التحفيز النقدى للعملية الاقتصادية، من شأنها أن تؤدى إلى أوضاع حادة وتقوى التقلبات

---

(٥٤) لقد دافع ريكاردو عن الفضة كمعدن أساسى لفترة من الزمن.

(٥٥) حول نماذج من ذلك الأدب وحول مستوى تلك المناقشة، انظر سايرز Sayers (مرجع سابق، ١٩٣٥، القسمين الثانى والخامس).كما ينبغى ذكر: M. Chevalier, On the Probable Fall in the Value of Gold) ١٨٥٧؛ الذى ترجمه للإنجليزية وقدّم له رينشارد كوبدن عام ١٨٥٩) مثلما يلزم ذكر مساهمة كيرنس التى تتألف من ثلاث مقالات(1859-60 "Essays on the Gold Question") التى أعيد نشرها فى: Essays in Political Economy ... (1873). وقد أعطت المناقشة دفعة قوية لتطوير الأرقام القياسية للأسعار. إذ أنتجت عملى جيفونس: A Serious Fall in the Value of Gold ... (1863) and The Depreciation of Gold (1869)، اللذين أعيد نشرهما فى: Investigation in Currency and Finance (ed. by Professor Foxwell, 1884)

الدورية صعودًا وهبوطًا.(٥٦) ومع الاحترام العميق لقطع كثيرة معقولة من التحليل كنّا سنذكرها لو سمح المجال، بيد أننى لا أستطيع إلا أن استنتج أن مكاسب التحليل الاقتصادى كانت محدودة، وأن اقتصاديى تلك الفترة أضاعوا فرصة لاستخلاص دروس من تلك التجارب لصالح النظرية العامة حول النقود. وهذا يتجلى أيضًا فى الطريقة التى أثّرت فيها وفرة الذهب على الموقف من نظام المعدنين.

وعلى العموم، فقد استمتع الناس بالرخاء الذى يبدو أن الاكتشافات الذهبية قد جلبته: وكانت مظاهر النمو بارزة على سوق الأوراق المالية آنذاك. ومع ذلك، فالمعارضة لم تكن غائبة، وقد بدأ بعض المعارضين بالتفكير بتبنى قاعدة الفضة كعلاج من التضخم المصاحب لوفرة الذهب، أى لأسباب تناقض بالضبط تلك الأسباب التى استند عليها بعض الكتاب فى التوصية بقاعدة الفضة حوالى عام ١٨٢٠ (٥٧) وكان سُيوصى بها مرة أخرى بدءًا من سبعينيات القرن التاسع عشر. وعلاوة على ذلك، على أى حال، فقد كان التاريخ يمتحن الاقتصاديين من خلال أداء تجربة مثيرة حول نظام المعدنيين أمام أعينهم. فقد كان لدى فرنسا حينذاك نظامًا ثنائيًا de facto (قائمًا فعلاً) بمعدل 15,5 :1. وحينما هبط الذهب، أخذ الأخير يتدفق باتجاه التداول والاحتياطات الفرنسية وإقصاء الفضة. وكان هذا هو أثر البرشوت المشهور parachute effect،كما دعاه تشيفالاير، أى دور نظام المعدنيين فى امتصاص الانخفاض وتحرير المعدن النقدى الذى ترتفع قيمته وبالتالى تمكين قيمةِ الوحدة النقدية بهذا الشكل من الاستقرار stabilize على الأقل ما دامت إزاحة المعدن الأخير لم تتم كليًا بعد. ولا يعيب الاقتصاديين كثيرًا أن هذا الأثر لم يخطر ببالهم من قبل.(٥٨) ولكن يعيبهم عدم تمكنهم من فهمه كليًا حينما كان شاخصًا أمام أبصارهم. وكان فالراس أول اقتصادى يطور نظرية كاملة لنظام المعدنيين وفق نسبة ثابتة.

---

(٥٦) ترد الصياغة الموجزة لآراء ميل حول طريقة تأثير modus operandi الذهب الجديد فى رسالته إلى كيرنس (أنظر: Mill-Cairnes Correspondence publ. by G. O"Brien, Economica, November 1943, p. 279).

(٥٧) حول النصير الإنجليزى الأكثر أهمية لقاعدة الفضة: جيمس ماكلارن James Maclaren، انظر: سايرز، مرجع سابقٍ، ١٩٣٣، فى أماكن متفرقة من عمله.

(٥٨) لاحظ ريكاردو، مثلاً (Principles, ch. 27) تلك الآلية التى تجعل الذهب هو القاعدة حينًا والفضة حينًا آخر. ولكنه لم يجد فيها سوى "وسيلة غير ملائمة inconvenience كان علاجها أمرًا مرغوبًا فيه".

٤- نظرية الائتمان

إن الكتب المقررة حول النقود والعملة والصيرفة، حتى فى وقتنا الحاضر، تنزع أكثر إلى الشروع بتحليلٍ لحالةٍ من الأشياء تكون فيها "النقود" القانونية legal-tender money الوسيلة الوحيدة للدفع والإقراض. وهكذا، فالنظام الهائل من الأرصدة الدائنة والمدينة، من الحقوق والديون، التى يستخدمها المجتمع الرأسمالى فى نشاطه اليومى من إنتاج واستهلاك، قد تمت إقامته بعدئذ بصورة تدريجية عبر إدخال حقوق على النقود أو أدوات ائتمان تؤدى دورها كبدائل للنقد القانونى ويُسمَح لها فعلاً بالتأثير فى أداء هذه الأخيرة بطرق عدة ولكن دون إقصائها عن دورها الأساسى فى اللوحة النظرية للبنية المالية. فحتى حينما لا يتبقى عمليًا إلا شىء قليل من هذا الدور الأساسى، فإنه يجرى استخلاص كل شىء يحدث فى مجال العملة والائتمان والصيرفة من النقود مثلما يجرى استخلاص فكرة النقود نفسها من المقايضة.

من الناحية التاريخية، يمكننا حالاً فهم هذه الطريقة فى بناء تحليل النقود money، والعملة currency والصيرفة banking: فبدءا من القرنين الرابع عشر والخامس عشر (وحتى فى العالم الإغريقى-الرومانى) كانت العملة coin الذهبية والفضية والنحاسية هى الشىء المألوف. وكانت بنية الائتمان- علاوة على أنها لم تكف عن التطور- تمثل الشىء الذى ينبغى استكشافه وتحليله. وكانت المفاهيم القانونية أيضًا- تذكرْ: إن معظم الاقتصاديين الذين لم يكونوا رجال أعمال كانوا قانونيين- موجهة باتجاه التمييز الحاد بين النقود بوصفها الوسيلة الوحيدة الحقيقية والنهائية للدفع وأداة الائتمان التى جسدت حقًا على النقود. ولكن من الناحية المنطقية، ليس من الواضح قط إن المنهج الأكثر فائدة يكمن فى البدء من العملة coin - حتى لو أضفنا الأوراق الحكومية غير القابلة للتحويل وذلك لمزيد من الواقعية- ومن ثم التقدم باتجاه معاملات الائتمان الجارية فى الحياة الواقعية. فقد يكون من المفيد أكثر الانطلاق من هذه المعاملات أولاً لدرس المالية الرأسمالية كنظام مقاصة يُسوِّى ما بين الحقوق والديون ويُرحِّل الفروقات بحيث إن المدفوعات من "النقود" لا ترد إلا كحالة خاصة دون أن يكون لها أهمية أساسية خاصة بها. وبعبارة أخرى: من الناحية العملية والتحليلية، فإن نظرية ائتمانية

للنقود credit theory of money قد تكون أفضل من نظرية نقديـــة للائتمـــان[٥٩] monetary theory of credit.

والآن يمكننا وصف وضع نظرية الائتمان والصيرفة فى تلك الفتـــرة كمـــا يلى. لقد استكشف كبار الاقتصاديين الإنجليز، من ثورنتون إلى ميل، بينة الائتمـــان بالفعل، وأنهم، حينما فعلوا هذا، توصلوا إلى اكتشافات شكلت مساهماتهم الرئيســة فى التحليل النقدى، إلا إن هذه الاكتشافات لم يكن بالإمكان وضعها بصورة كافيــة من خلال النظرية النقدية للائتمان. ولكنهم فشلوا فى استكمال المضامين النظريــة لهذه الاكتشافات، أى بناء نظرية ائتمانية نظامية للنقـــود،[٦٠] وتتمســك بالنظريـــة النقدية للائتمان كقضية مبدأ. وعليه، فإنهم قدموا أخيرًا شيئًا لـــم يكـــن هـــو هـــذه النظرية أو تلك. وهكذا فإن البروفيسور رست Rist، وهو ناقد بـــارز مـــن وقتنـــا الحاضر ومناصر قوى للنظرية النقدية للائتمان، كان على حق فى اتهـــام بعـــض كُتَّاب تلك الفترة "بالخلط" بين النقود والائتمان. فمن المؤكد أن مـــا حبكـــوه عنـــد استعمال هذه المصطلحات يوحى بهذا الخلط.[٦١]

وإذ نضع هذا فى ذهننا، فإننا سوف نناقش بدقة فى هـــذا القســـم: (أ) أهـــم الاكتشافات التى تحققت فى حقل نظرية الائتمان فى الفترة محل الدرس، ومن ثـــم (ب) بضع نقاط حول الصيرفة والصيرفة المركزية- وهى نقاط يمكن أن تُعـــرَض بأفضل ما يمكن من خلال الإشارة إلى السجالات بين مدرستى "العملة" و"الصيرفة" حول الأسس التى يجسدها قانون بيل لعام ١٨٤٤ أو يُعتقد أنه كان يجسدها، رغـــم أن هذه السجالات سخّنت الموضوعات المثارة أكثر مما ألقت الضوء عليها، بعكس

---

(٥٩) آمل ألا تحتاج هذه الجملة إلى أى توضيح. ومع ذلك، سوف يتم توضيحها فى الفصل الثامن، الخاص بالنقود، من الجزء الرابع وذلك عند مناقشة إحدى نتائج فشل الاقتصاديين باستكمال الفكرة التـــى تـــم التلميح إليها أعلاه.

(٦٠) يمكننا رؤية الخطوط العامة لنظرية كتلك فى أعمال ماكليود Macleod، ولكن هذه النظريـــة قبعـــت بعيدة تمامًا عن علم الاقتصاد المعترف به بحيث أننا نحولها إلى الجزء الرابـــع. قـــارنْ أيضـــًا رأى فيكسل المذكور أعلاه.

(٦١) ومع ذلك، وكما نعلم، فقد تكون الوقائع والأفكار، التى كانت مألوفة لمصمِّمى المشاريع فـــى القـــرن السابع عشر وبشكل مطوَّر أكثر للاقتصاديين العلميين فى النصف الأول من القرن الثامن عشر مثـــل بواغيلبر Boisguillebert وكانتيلون Cantillon وفيرى Verri، قد وضعت الكتـــاب خـــلال الفتـــرة ١٨٠٠-١٨٥٠ على طريق ما أعتقد أنه تحليل أكثر كفاية. ولكن هذه الوقائع والأفكار كانت قد نسيت عمليًا عام ١٨٠٠ تقريبًا- أو لم يتبق منها سوى التخويف بممارسات جون لـــو John Law- وكـــان ينبغى إعادة اكتشافها من قبل كتاب أقحموا أنفسهم فى القيود الضيقة للنظرية النقدية للائتمان.

السجالات عن التضخم فى فترة الحرب واستئناف دفع المعادن.[٦٢]

(أ) الائتمان،[٦٣] الأسعار، الفائدة، والمدخرات الإجبارية ما أن ندرك أن ليس هناك اختلافًا جوهريًا بين تلك الأشكال من"الائتمان الورقى" المستعملة فى الدفع والإقراض،[٦٤] وان الطلب الذى يتحقق بالائتمان يؤثر على الأسعار بالطريقة نفسها جوهريًا التى يؤثر فيها الطلب المتحقق بالنقد القانونى legal tender، فإننا نكون فى طريقنا نحو نظرية قوية لبنية الائتمان، وبشكل خاص نحو اكتشاف العلاقات بين الأسعار والفائدة. ومع ذلك، فقبل أن نتحول إلى النظرية الخاصة بهذه العلاقات، فى الفترة المدروسة، يتعين علينا تأمل العقبات التى منعت عدة كتاب من قبول الفرضيتين المذكورتين توًا. فقد سبق أن رأينا إن النظرية النقدية للائتمان تشكل بحد ذاتها عقبة كتلك لأنها، إذ تطوّر نظرية شبكة "المدفوعات" الائتمانية من حالة الدفع نقدًا in specie، فإنها تمنح النقد القانونى وضعًا ممتازًا بصورة منطقية. ولكن ما يزال ينبغى علينا درس بعض الأسباب العملية التى يبدو أنها تؤثر ضد تحليل يضع، لنقل، "النقود" و"الودائع" على نفس المنزلة من الناحية الجوهرية.

---

(٦٢) نحيل القارئ مرة أخرى إلى أعمال فاينر ومارجيت ورست، وكذلك أيضًا إلى V. F. Wagner, Geschichte der Kredittheorien (1937)؛ وهارى إى. ميلر Harry E. Miller: Banking Theories in the United States before 1860 (١٩٢٧؛ وسيجد القارئ هذا الكتاب مفيدًا من الناحية العملية نظرًا لاستحالة القيام بدراسة كافية للأدب الأمريكى المهم حول الصيرفة فى كتابنا هذا)؛ وكذلك: (L. W. Mints, A History of Banking Theory 1945) - وهذا كتاب يغطى أكثر من ٦٠٠ فقرة ولكنه، لعموميته وإدانته العمياء لنظرية الصيرفة القائمة على الأوراق التجارية Commercial-bill Theory of Banking، يرمى الطفل بعيدًا سوية مع مياه الحمام القذرة.

(٦٣) كان من الصعب على الكتاب تعريف"الائتمان" Credit. وهكذا جرى استعمال المصطلح بغير إحكام لفترة طويلة. وقد عرّفه ثورنتون على أنه "ثقة" مما يمثل مفارقة misfit منطقية واضحة. ونقترب أكثر مما أراد أولئك الكتاب التعبير عنه ومن ماهية تلك الصعوبة حينما نتعلم إن ميل (Book III, ch, 12, §1) كان قد شدد على أن ما يؤثر على الأسعار هو الائتمان وليس " البنكنونات، الحوالات، الصكوك". وكان يقصد إن قدرة الفرد الشرائية، وهى العنصر الموضوعى خلف الطلب المعبَّر عنه بوحدة الحساب numeraire، لا يمثلها كليًا مبلغ وسائل الائتمان المستعملة فعلاً فى "الدفع" أو حتى، كما ينبغى علينا أن نضيف، بالودائع، السحوبات التى تتجاوز الرصيد overdrafts، الخ التى تسحَب الصكوك عليها، ولكن بالمبلغ الكلى الذى بوسع المرء امتلاكه إن أراد، أى المبلغ الذى يقع تحت تصرفه بالفعل بشكل معين يمكن قياسه زائدًا ما يمكن تسميته الائتمان الممكن potential credit الذى يتعذر قياسه ولكنه، مع ذلك، عامل من عوامل أى وضع معين.وأعتقد أن بوسعنا الافتراض أن هذا المبلغ هو ما كان الناس يقصدوه عند استعمالهم للمصطلح: ائتمان.

(٦٤) بالنسبة للقانونيين، أكررِّ إن كِلمة:"الدفع" paying لا تستعمل بالمعنى القانونى، بل يُقصد بها أن تشمل، إضافة إلى الدفع المحدد قانونا (solutio)، الكثير مما هو قانونا مجرد بديل للدفع المحدد (datio in solutionem).

أولاً: يعامل القانون الأنواع المختلفة من وسائل الدفع بصورة مختلفة. ففى حالة النقد القانونى، يشدد القانون على القبول؛ بينما لا يفعل هذا فى حالة الحوالة bill of exchange المقبولة والموقَع عليها. وبالنسبة للفكر القانونى، لا يمثل الاثنان سوى "شيئًا واحدًا من حيث الجوهر" ما دامت أداة الائتمان تشكل حقًا على النقود بحسب ظاهر الأمور. ثانيًا: وبالارتباط مع هذه النقطة، فإن "النقود" و"الائتمان الورقى"، والأشكال المختلفة من "الائتمان الورقى" مرة أخرى، ليست على الدرجة نفسها من الكفاءة لأداء كل غرض من الناحية الفعلية. فهى لا تجسد بدائل كاملة بعضها لبعض: فالنقد القانونى يمثل وسيلة دفع شاملة؛ بينما البنكنوتات والودائع هى أدوات أقل قبولاً؛ فى حين يتعذر تداول الحوالات المقبولة والموقَع عليها إلا ضمن دائرة ضيقة نسبيًا من المنشآت. والنقد القانونى يمثل النقود الوحيدة المعترف بها فى معظم الحالات التاريخية بصفتها النقود الاحتياطية النهائية فى النظام المصرفى. ولهذه الاختلافات أهمية كبيرة جدًا، طبعًا، ولا يفكر أحد بمحاولة تفسير الكيفية التى يؤدى بها نظام نقدى معين دوره دون أخذها بنظر الاعتبار. وهذا يفسر لماذا يشكل إنجازًا تحليليًا هائلاً فهم ثورنتون لحقيقة إن وسائل الدفع المختلفة يمكن، عند مستوى معين من التجريد، أن تُعامَل كشىء واحد من حيث الجوهر ذلك لأن الفرد المهنى فقط practitioner يهتم عمومًا بالاختلافات التكنيكية أكثر من اهتمامه بالتشابه الجوهرى.[٦٥] ولكن من المفهوم تمامًا للسبب ذاته بالضبط أن يجد الرأى المعاكس أنصارًا له دائمًا، رغم أن رأى ثورنتون ساد فى آخر الأمر من خلال ج. س. ميل. وهذا يمثل أحد الأسباب، ولو أنه ليس السبب الوحيد، لإنكار بعض الكُتَّاب بقوة أن يؤثر "الائتمان" على الأسعار.[٦٦] والآن، نعود إلى موضوع الأسعار والفائدة Prices and Interest، الذى يمكننا أن نسميه موضوع معدل الفائدة الحقيقى والنقدى Real and Money Rate of Interest.

نظرًا إلى أن الفائدة، فى إطار النظام السكولائى، مجرد سعر يُدفع مقابل استعمال النقود، فإن عبارة سعر الفائدة الحقيقى أو النقدى لم تكن سوى عنوان على

(٦٥) ولذلك كان يمكننا أن نتحدثِ عن قيام ثورنتون باكتشاف حقيقى، لولا أن هذا الأمر كان معروفا سابقًا منذ فترة طويلة. انظر، مثلاً، العمل: Discourse, 1697، المنسوب إلى بولكسفن Pollexfen، المذكور آنفًا، الجزء الثانى، الفصلين الثالث والسابع.

(٦٦) إذا تعاملنا مع بعض تصريحاته بشكل حرفى، فينبغى تصنيف توك ضمن أولئك الكتاب حتى بعد تسليمه بالتشابه الجوهرى بين البنكنوتات والودائع. ولكن الإنكار بدوره يسمح بتفسيرات مختلفة. هذا وسنعود إلى هذه المحاجّة فيما بعد.

صندوق فارغ – حيث لم تكن هناك أى علاقة مباشرة من ذلك النوع فى هذا النظام أكثر مما فى النظام الكينزى.(٦٧) ولكن حينما ابتدأ بالانتشار، تحت تأثير آ. سمث، تحليل باربون الذى يجعل الفائدة جزءًا من مكاسب الأعمال business gains يعود إلى مالك رأس المال المادى، فإن السؤال الذى أخذ بالظهور يتمثل فى كيفية ارتباط هذه الفائدة بالفائدة فى أسواق القروض النقدية التى هى ظاهرة متميزة رغم كل شىء. لقد أجاب(٦٨) سمث حقًا بأن سعر القرض فى سوق النقود هو مجرد ظل "لمعدل الربح" من رأس المال المادى– حيث أن الأخير "يقرض فى صورة نقود" بحسب الفكر الذى ساد فيما بعد– وأن كمية النقود، أيًا كان تعريفها، لا تمت إليه بأى صلة قط. ومن نافلة القول أن هذا الرأى ظل سائدًا طوال القرن التاسع عشر، حتى فيكسل على الأقل؛ وأنه كان يمثل رأى ريكاردو أيضًا، كما سيتم تفسير هذا بعد قليل؛ وإن حتى مساهمات ثورنتون فى مشكلة العلاقة بين "النقود" والأسعار وسعر الفائدة "الحقيقى"، التى تشير باتجاه استنتاج مختلف، قد تم نسيانها إلى حد كبير (رغم إنها كانت مساهمات مهمة).

ربط ثورنتون حجم النقود وسرعة تداول النقود ووسائل التداول الأخرى بالفائدة من النواحى الأربعة التالية. (١) كان ثورنتون أول من يشير إلى أن سعر الخصم المرتفع يجتذب الذهب من الخارج. (٢) كما أنه أوضح أيضًا أهمية معدل الفائدة النقدى السائد بالنسبة لرغبة الجمهور بالاحتفاظ برصيد نقدى(٦٩) cash. (٣) وأشار كذلك إلى أثر التوقعات بمسار الأسعار فى المستقبل على سعر القرض.(٧٠)

---

(٦٧) ولكننا اذا حفرنا أعمق، فإن تلك المشكلة تعاود الظهور فى كلا النظامين طبعًا.

(٦٨) العمل الأساسى هو مقالة د. هيوم D. Hume: "Of Interest" (Political Discourses, 1752).وكان آ. سمث يستشهد، عن استحسان، بحجة هذه المقالة ضد رأى لوك Locke ولو Law ومونتسكيو Montesquieu القائل إن الذهب والفضة الأمريكتين كانتا سبب هبوط سعر الفائدة الذى حدث فى أوروبا (Wealth of Nations, p. 337) ولكنه تقاعس عن الاستفادة الكاملة من نظرية هيوم التى، باستباقها كثيرًا من العمل اللاحق، منحت العامل النقدى نوعًا ما الاهتمام الذى يستحقه. وقد طوّرَ ثورنتون موقف هيوم، ولكنه هو وج.س. ميل لم ينصفاه حينما انتقداه. وكما نعلم، فإن كانتيلون كان قد استبق هيوم فى عدة نقاط جوهرية.

(٦٩) رغم إمكانية التسليم بأن الخسارة الناجمة عن الاحتفاظ بأرصدة عاطلة تتغير بحسب سعر الفائدة، وبأن هذه الحقيقة لها أهميتها، فإن الارتباط المشاهَد واقعيًا empirical correlation بين أرصدة نقدية كبيرة وأسعار فائدة متدنية لا ينبغى تفسيره سببيًا وفقًا لهذه الحقيقة: فالأرصدة الكبيرة والأسعار المتدنية هما أساسًا نتاج قرارات تخص تحديد العمليات الاقتصادية فى أوضاع الكساد، وأن مثل هذا الارتباط كان سينشأ بينهما حتى لو لم تكن هناك أى علاقة وظيفية قط.

(٧٠) تتضمن كل ما يثير الإعجاب تلك القطعة من التحليل التى ترد بصورة بارعة فى أولى الخطبتين الملحقتين بطبعة المكتبة الاقتصادية من العمل Paper Credit, pp. 335-6. ومن السهل أن نرى أنه=

(٤) أخيرًا، فإنه، بتحليقه عاليًا فوق السجال الشائع حول ما إذا كان من حق المصارف "زيادة العملة" أم لا، يكون قد قدَّم (كل أساسيات) تحليل كامل لسوق الأرصدة القابلة للإقراض والذى يتمحور حول موضوعة التوازن الأساسى حيث يميل سعر القرض (الفائدة النقدية) إلى التساوى مع الأرباح الحدية المتوقعة من الاستثمار (الكفاية الحدية للاستثمار).[٧١] وهذا يتطلب بعض التدقيق.

أولاً: ترد موضوعة ثورنتون فى سياق محاجّة تفيد بأنه، فى إطار منطق آلية الائتمان نفسها وبمعزل عن إمكانية التحويل، لا يوجد أى قيد يمنع الائتمان المصرفى من تخطى الحد الذى يؤدى بعده هذا الائتمان إلى زيادة تضخمية فى

=فى فترات هبوط (ارتفاع) الأسعار، فإن المقرض يحصل على أكثر (أقل) فى شكل سلع مما تم الاتفاق عليه. ومن السهل أيضًا، ولو على نحو أقل مما سبق، أن ندرك أن تلك الحقيقة، إنْ أمكن التنبؤ بها، ستؤثر على شروط عقد القرض بحيث يتم اشتراط سعر أقل (أعلى) فى شكل نقود مما كان سيكون عليه الأمر لولا ذلك. ولكن ثورنتون لم يعتبر هذا الأمر حاسمًا، على الأقل حينما تكون التغيرات المتوقعة فى السعر متواضعة، إلا إذا تم اكتشاف الآلية التى تتحقق تلك النتيجة بموجبها حتى فى غياب ما يمكننا أن ندعوه التوقعات الواعية. وعليه، فقد أوضح ثورنتون بأنه حينما ترتفع (تنخفض) الأسعار، فإن المقترض سوف يحقق مكاسب أكثر (أقل) مما كان حينما تكون التغيرات المتوقعة فى السعر متواضعة، إلا إذا تم اكتشاف الآلية التى تتحقق تلك النتيجة بموجبها حتى فى غياب ما يمكننا أن ندعوه التوقعات الواعية. وعليه، فقد أوضح ثورنتون بأنه حينما ترتفع (تنخفض) الأسعار، فإن المقترض سوف يحقق مكاسب أكثر (أقل) مما كان متوقعًا، وان هذا من شأنه تحفيزه على الاقتراض أكثر (أقل)- تندمج هذه الحالة بالحالة (٤) طوال فترة استمرارها- ويقود هذا إلى تكييف معدل الفائدة مع مستويات السعر المتزايدة (المتناقصة). ينبغى أن نلاحظ أن هذا، كتحفظ قصير الأجل، يتوافق تماما مع ما تمت تسميته فى المتن "الرأى المعترف به" بالنسبة للعلاقة بين معدل الربح من رأس المال المادى وسعر القرض من النقود. هذا وقد تم تبنى رأى ثورنتون مرة أخرى من قبل إرفنج فيشر بصورة مستقلة عام ١٨٩٦ (انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم ٧ب)، ومن قبل مارشال قبل ذلك.

(٧١) نترك للقارئ أن يقرر فيما إذا كانت هذه الصياغة، الزاخرة بالمصطلحات الحديثة، تعكس بدقة مفهوم ثورنتون: فرغم أنها ترتكز على فقرات أخرى من عمله: Paper Credit، بيد أنها تقصد بشكل خاص الوصول إلى الفقرة الواردة على ص ٢٥٣-٢٥٤ من هذا العمل. وحينما نأخذ بالاعتبار الممارسة المصرفية فى ذلك الوقت، فلا ينطوى حديث ثورنتون عن سعر مصرف إنجلترا على أى تناقض جوهرى. كما إن حديثه عن "السعر الجارى للربح التجارى" لا يثير أى ارتياب. وبمعزل عن حقيقة إمكانية اعتبار تفسيرى لهذه العبارة ملائمًا، حتى مع عدم وجود أشياء أخرى تدعمه، فإن عنصر التوقعات يدخل فى عدة محاجّات أخرى لثورنتون (أنظر ص ١٥٨) كما أنه كان مألوفًا تمامًا فى أدب تلك الفترة (فقد استعمله ج. س. ميل فى عمله: Principles, Book 111, ch. 12, § 3) ولكن إضافة صفة "الحدية" إلى الأرباح، على الأقل فى شكل أرباح المنشأة ذات الظروف الأسوأ، يمثل التطوير الذى أضافه ريكاردو. وإذا كان تفسيرى لا يثير أى اعتراض، فلا ينبغى أن يثير الاعتراض القول إن ثورنتون قدّم موضوعة تعتبر جوهرية لتحليل مارشال-فيكسل-هاوترى. وهذا يمثل رأى البروفيسور فون هايك أيضًا.

الأسعار؛[٧٢] وكذلك، بشكل خاص، إن "الممارسة المصرفية السليمة" أى عدم الإقراض إلا وفقًا لضمانة جيدة أو حتى خصم الأوراق التجارية الحقيقية فقط لا تشكل مثل هذا القيد. ويعود هذا طبعًا إلى أن توسع القروض، ما لم يصحبه انخفاض تعويضى فى إنفاق الأفراد الآخرين غير المقترضين، من شأنه زيادة الدخول النقدية وبالتالى زيادة جداول الطلب على الطعام والخدمات (وليس أسعارها بالضرورة) بحيث تميل كل موجة من الاقتراض الإضافى إلى تبرير نفسها ex post (فيما بعد)؛ وإلى إن مثل هذا التوسع فى القروض يمكن- على الأقل فى الأوضاع الملائمة- أن يحفزه الاستعداد للإقراض بمعدل يقل عن الأرباح الحدية المتوقعة. وبعبارة أخرى، إن توازن موضوعة ثورنتون هو توازن غير مستقر unstable: فالزيادة فى القروض حينما تتجاوز مبلغ التوازن من شأنها أخيرًا (ولو ليس من البداية بالضرورة) أن يؤدى إلى زيادة الأسعار، وإذا حافظ معدل الفائدة على مستواه القديم(المستوى الذى حفز التوسع الأول) فإن الاقتراض الإضافى يبقى مربحًا عند مستوى الأسعار الجديد؛ وسوف يحل توسع إضافى فى الائتمان، وهكذا..، دون حد معين، وسنصل إلى عملية فيكسل التراكمية (للوقوف على صيغة أخرى لما ورد أعلاه وانتقاده، انظر، الجزء الرابع، الفصل الثامن، القسم الثانى). وهكذا فإن تعزيز الاستقرار يتطلب شروطًا أخرى مثل إمكانية تحويل الأوراق والودائع إلى ذهب- سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد تم قبول هذا الاستنتاج العملى، إنْ لم نقل كل تحليل ثورنتون، على نطاق واسع من قبل كنج King، وريكاردو، وجوبلن Joplin وسنيور، من بين كُتَّاب آخرين. وقد قبله ج.س. ميل أيضًا، مع أنه قلّلَ من شأنه ربما تحت تأثير توك.

كان اللورد كنج، بقدر ما أعلم أول، من أتبع ثورنتون وذلك فى عمله: Thoughts on the Effects of the Bank Restriction (1803). أما ريكاردو، فقد قبل المذهب بصورة حاسمة، على الأقل فى شكله الخاطئ القائل "إذا تقاضت المصارف أقل من سعر الفائدة السوقى، فليس ثمة مبلغ لا تستطيع إقراضه" (Principles, ch. 27، ولكن انظر عمله: High Price of Bullion, 1810). وقد

(٧٢) كان ثورنتون يهتم أساسًا بقيام مصرف إنجلترا بالإقراض وبإصدار الأوراق النقدية. ومع ذلك، فقد كان يعى تمامًا التعقيدات التى تنشأ عن تأثير هذا الإصدار على ما يصدره المصرف الريفى وعلى سلوك مصرفيى لندن و"الآخرين القائمين بخصم الأوراق". وهذا يبرر، كما يبدو، التعميم الذى يرد فى نصنا الوارد فى المتن.

عبّر سنيور عن رأى مماثل (انظر: Industrial Efficiency and Social Economy, S. L. Levy ed., 1928, vol. ıı؛ وهذه المقالة تمثل عرضًا لكراسة اللورد كن]) مستعملاً مصطلح السعر "المعتاد" usual. ولما كان السعر السوقى أو المعتاد نفسه يمكن أن يكون أقل من ذلك المستوى التوازنى الذى من شأنه أن يمنع الإفراط فى الائتمان، فينبغى تفسير ريكاردو وسنيور بمعنى أنهما قصدا شيئًا يماثل "السعر الحقيقى" لدى فيكسل. ويوضح ريكاردو هذا، كما يبدو، بعبارة خاطئة أخرى ترد فى الفقرة التى اقتبستُ منها، والتى تجعل الفائدة "تنُظمَ" وفقًا " لمعدل الأرباح الذى يمكن أن يحققه استخدام رأس المال ولا ترتبط كليًا بكمية أو قيمة النقود". ومن الواضح إن هناك مجموعتين من الاعتبارات تنازع إحداهما الأخرى فى هذه الفقرة. فمن ناحية، قَصدَ ريكاردو تأييد ما وُصف أعلاه بأنه رأى سمث حول العلاقة بين سعر الفائدة "الحقيقى" والنقدى. ومن الناحية الأخرى، ليس بوسع أى رجل مالى عملى أن ينكر أن أى زيادة فى وسيلة التداول، سواء أكانت ذهبًا أو أوراقًا أو أى شىء آخر، تميل إلى تخفيض معدل الفائدة، بشكل مؤقت على الأقل. وعليه، فقد استمال ريكاردو نظرية ثورنتون التى لا تتوافق قط مع نظريته الكمية وذلك، أولاً: من خلال التشديد على عبارة "بشكل مؤقت" تلك، وثانيًا: من خلال التشديد على الأثر التضخمى لمثل هذه الزيادة كما سنرى بعد قليل وذلك بقصد استبعاد أى شئ آخر. وقد كان بوسع توك أن يشير- وقد فعل هذا إلى حد ما- إلى أن هناك عدة تحفظات تحيط بالفرضية القائلة إن الفائدة المتدنية تزيد من الأسعار. وإذ تتقاذفه حماسته المتناقضة، فقد أنكر توك فى آخر الأمر وجود مثل هذه الرابطة، وذلك بصورة غير معقولة مثلما أنكر وجود أى علاقة بين كمية النقود والأسعار. وقد "عقلَنَ" ج.س. ميل توكَ فى هذه النقطة كما فى كل النقاط الأخرى. وقد فعل هذا الأمر من خلال الصياغة القائلة إن الإقراض من قِبَل المصارف qua (بوصفه) إقراض يؤثر على سعر الفائدة وليس على الأسعار؛ ولكن، لما كانت " العملة الموجودة فى الاستعمال العام، لكونها عملة كانت المصارف قد وفرتها، تصدر كلها من خلال تقديم القروض" (Principles, Book ııı, ch. 23, § 4) فإن إقراض المصارف qua خلق عملة يؤثر على الأسعار وليس على سعر الفائدة. إن الاعتراف بقدرة المصارف على خلق العملة (الذى أنكره توك فى عمله: Inquiry) مهم كأهمية الاعتراف بالعلاقة، التى يتم التشديد عليها بقوة فى الولايات المتحدة، بين الإقراض وإعادة الدفع من ناحية، وتوسيع وتقليص وسيلة التداول من

الناحية الأخرى - وهى العلاقة التى وجد فيها (وربما يجد) البعض ممن يكتبون حول العملة من الكُتَّاب الأمريكيين مصدر كل أنواع الشرور. ولم يستطع ج.س. ميل الاستفادة من كل ذلك كما سيتبين بعد قليل مرة أخرى. ومع ذلك، فلم يغب أى منه عن انتباهه- ولا ينبغى أن يغيب عن انتباه قرائه.

ثانيًا: كان ثورنتون طبعًا على معرفة تامة بأن عملية التضخم التى وصفها تفترض توسعًا غير معوَض uncompensated فى الإقراض. فإذا تم تعويض الزيادة فى القروض بزيادة فى الادخار مثلاً، فإنها لن تطلق تلك العملية. ولكن ثورنتون، لانشغاله بعملية "الائتمان الورقى" أثناء وقت الحرب، لم يهتم بهذا الأمر وبالتالى فشلَ فى أن يحدد بشكل صريح شرط التوازن المستقر فى سوق الأرصدة القابلة للإقراض الذى يقضى، وفقًا لصياغة فيكسل عام ١٨٩٨، بأن القروض يجب أن تساوى مدخرات الأفراد الاختيارية. وقد سدَّ جوبلن[٧٣] هذه الفجوة إلى حد ما على الأقل، رغم أنه نال من الفضل عن ذلك أقل مما ناله عن تنبؤه بأسس السياسة المصرفية التى طبقها قانون بيل، بقدر تعلق الأمر بالأوراق النقدية لمصرف إنجلترا. وكما فعل ريكاردو، فقد رفض ثورنتون بقوة سلطة المصارف، عبر الإقراض، فى خلق إضافات صافية إلى الرصيد الكلى من وسائل الدفع، ولكنه لم ينكر وجودها- وهو ما فعله آخرون- وأوضحَ بأنه حينما يتم التخلص من تلك السلطة وبالتالى منع المصارف من زيادة مجموع قروضها بأكثر من مبلغ مدخرات الجمهور الجارية، فإن التوازن المستقر فى سوق النقود يمكن أن يوجد. سوف نلاحظ أن موضوعة التوازن فى هذه الحالة لا تمثل سوى طريقة خاصة لوضع نظرية تورجو-سمث للادخار والاستثمار.

ثالثًا: أدرك ثورنتون ليس فقط إن قروض المصرف التى تشكل إضافة إلى وسائل الدفع يمكن أن تحفز الإنتاج أيضًا، وليس زيادة الأسعار حينما يحدث هذا

(٧٣) Thomas Joplin, Outlines of a System of Political Economy ...together with the Fourth Edition of an Essay on the Principles of Banking (1823). كان جوبلن أول من اقترح نظام احتياطى للمصارف بنسبة ١٠٠ بالمائة- وهذه فكرة كانت تهدف إلى جعل سلوك الفائدة النقدية كما كان سيكون فى ظل عملة معدنية خالصة ولجعل خلق العملة المصرفية- خلق وسيلة دفع عن طريق الإقراض- أمرًا مستحيلاً. وفى هذه العبارة المحكمة تبرز بشكل واضح الصعوبة التى تواجهها كل مثل هذه المخططات: فمنع المصارف من خلق أشباه النقود near-money (وهذا مصطلح أمريكى يعود أصله إلى عبارة شبه الدب، كما أعتقد) لن يمنع التجارة من أن تفعله. وفى مخطط جوبلن، فإن تدفق الذهب إلى داخل البلد أيضًا من شأنه أن يبعث الاضطراب فى التوازن فى سوق النقود.

فى اقتصاد فى حالة أقل من الاستخدام الكامل،(٧٤) ولكن توسع الائتمان يمكن أن يؤثر على الإنتاج حتى بعد بلوغ الاستخدام الكامل أيضًا، رغم أنه سارع حالاً إلى القول إن هذا الأثر هو أقل من الأثر التضخمى (Paper Credit, pp. 236, 239 et seq.). فإذا لم تزدد بعض الدخول النقدية سوية مع الأسعار، فقد يُجبر مستلموها على بتر مشترياتهم من السلع والخدمات، أى تحقيق نوع من الادخار الإجبارى يمكنه زيادة رأس المال الحقيقى مثلما يؤدى الادخار هذا الأمر بالمعنى المعتاد. وبذلك يكون ثورنتون قد استبق مفهوم فيكسل حول الادخار الإجبارى Forced Saving. ولكن بنثام، الذى صاغ عبارة "الادخار الإجبارى" Forced Frugality، توغل أعمق فى هذه المسألة، وكذلك فعل مالثوس.(٧٥) ولم يعر ريكاردو أذنًا صاغية إلى مقترح ثورنتون ودأب على تكرار(٧٦) – دون تفكير تقريبًا– أن رأس المال "المصطنع" fictitious لا يمكنه تحفيز الصناعة، وأن رأس المال يخلقه الادخار فقط وليس العمليات المصرفية، وما شابه ذلك، دون مواجهة الموضوع وجهًا لوجه قط. وكان ثمة سبب لذلك طبعًا. إذ كان ريكاردو أسيرَ أفكارٍ فهمها مرة وإلى الأبد هنا كما فى الموضوعات الأخرى. وفى هذه الحالة فقد علّق ريكاردو

---

(٧٤) ليس لهذه الحقيقة أهمية عملية كبيرة لأن نقص استخدام الموارد يحدث حينما يكون الاقتصاد فى وضع كساد بشكل عام، حيث لا يكون هناك طلب على الائتمان الإضافى. ومع ذلك، فإن أهميتها النظرية كبيرة لأنها تجبرنا على التسليم بوجود علاقات بين وسيلة التداول والإنتاج– وهى علاقات تنكرها بقوة النسخة الريكاردية أو الصارمة strict من النظرية الكمية.

(٧٥) جرى توضيح هذه القطعة من تاريخ المذاهب بشكل بارع على يد البروفيسور فون هايك فى عمله: " A Note on the Development of the Doctrine of ""Forced Saving""," Quarterly Journal of Economics, November 1932 الذى يمكن للقارئ الرجوع إليه للمزيد من التفاصيل. ومثّل تحليل بنثام للادخار الإجبارى الإضافة الأحدث إلى Manual– الذى تم نشر جزء منه عام ١٧٩٨ من قِبَل دومون Dumont، وإن أقل من كل ذلك الدليل يرد ضمن Works المنشور خلال الفترة ١٨٣٨– ١٨٤٣– ويرى هايك أن الفقرة المعنية "أخذت شكلها النهائى عام ١٨٠٤ " وأن مسودتها ربما كتبت قبل ذلك التاريخ بكثير. ووفقًا لما أعرفه من قواعد فى قضايا الأسبقية، فلا خيار لى سوى إرجاع هذه النظرية إلى عام ١٨٤٣، مع أن هايك قد يكون مصيبًا فى أن بنثام جعل محتواها معروفًا لدى أصدقائه الاقتصاديين. أما مساهمة مالثوس؛ فترد فى عرضه لعمل ريكاردو: High Price Of Bullion, Edinburgh Review, February 1811. وقد تمثّل رد ريكاردو فى أن مستلمى الدخول الثابتة قد يقللوا من مدخراتهم بدلاً من إنفاقهم على السلع الاستهلاكية. ولما لم يكن لدى مالثوس ما يهتدى به سوى ملاحظات ثورنتون الحائرة وغير الحاسمة، رغم ما كان لها من إيحاء، ونظرًا لعدم وجود أساس للاعتقاد أنه كان مُطلعًا على تحليل بنثام، فينبغى أن ننسب إليه درجة عالية من الأصالة الذاتية. وقد استعمل جوبلن مصطلحات:"التوفير الإجبارى" و"الاختيارى" forced and voluntary economy فى عمله: Views on the Currency (1828).

(٧٦) انظر فاينر، مرجع سابق، ص ١٩٦ للحصول على بعض الأمثلة. كما توجد أمثلة مشابهة فى The Principles. هذا ويرد لدى ثورنتون مصطلح "مصطنع" fictitious (بخصوص الأوراق المالية).

خطوطه على لوحة لنظرية كمية جامدة. والنظرية الكمية لا تفترض وجود علاقة بين كمية "النقود" والإنتاج. وأنه لم يحب بالذات أن تكون هناك مثل تلك العلاقة رغم كل شيء.

كان ج.س. ميل ممزقًا بين رأيين متعارضين. فمن المؤكد تقريبًا أنه أعطى، تحت تأثير بنثام، مجالاً كاملاً للرأى القائل إن توسع الائتمان المصرفى يمكن أن يؤدى إلى "تحول الإيراد إلى رأسمال"– وهى الصيغة الأساسية المستعملة فى تلك الفترة للإشارة إلى تأثير الادخار– وقد عمدَ حتى إلى استعمال عبارة "التراكم الإجبارى"[٧٧] التى تبدو كمحاولة لتطوير مفهوم بنثام حول "التوفير الإجبارى" forced frugality. وكما رأينا من قبل فى عمله Principles، ثمة اعتراف واضح بحقيقة إن المصارف تخلق وسائل دفع عن طريق الإقراض، وأن هذا يفترض الاعتراف بالادخار الإجبارى. ومع ذلك، فإننا نقرأ عن "رأسمال متاح" "مودع فى المصارف أو تمثله البنكنونات" والذى يشكل، سوية مع أرصدة مَنْ "يعيشون على الفائدة التى تتيحها ملكيتهم، الرصيد العام لقروض البلد" (Principles, Book 111, ch. 23, § 2). ويطغى التأثير الريكاردى على كل هذا وعلى الاتجاه العام لهذا الفصل. ولكن ثمة هامش بخصوص رأيه المبكر هذا والمشدَّد عليه مجددًا يتسلل إلى الطبعة السادسة[٧٨] من عمله Principles. وبعد ذلك، نسى كبار الاقتصاديين عمليًا كل ما يتعلق "بخلق الودائع الإضافية" و"الادخار الإجبارى" إلى حد أنهم نظروا شزرًا إلى إعادة اكتشافها من قبل فيكسل: وإذا استعرنا تعبيرًا لكينز يُستعمَل فى سياق آخر، فمن الواضح إن هذه الأفكار المهمة والواقعية قد عاشت حياة مريبة فى العالم السرى للاقتصاد– وهذا درس آخر عن طرق التفكير الإنسانى.

(ب) المكاسب من السجال حول قانون بيل لعام ١٨٤٤ ليس من الضرورى الذهاب بعيدًا بالنسبة لغرضنا. فقد سبقت الإشارة إلى معظم الأشياء (غير الكثيرة أصلاً) المهمة التى وردت فى ذلك السجال. وتُعرف المجموعتان اللتان واجهت

(٧٧) Essay on " Profits and Interest" publ. in Some unsettled Questions (1844). ولا يُعرف بالتحديد تاريخ كتابة هذا العملِ ولكن يُخمن إن ذلك كان عام ١٨٣٠.

(٧٨) وتلك هى الطبعة التى اعترف ميل فى مقدمتها، وبخاصة عند الإشارة إلى ذلك الفصل، بدينه إلى مقترحات وانتقادات "صديقى البروفيسور كيرنس– أحد أكثر رجال الاقتصاد السياسى المعاصرين علمية ".

إحداهما الأخرى بصدد الموضوع التشريعى المعنى بمدرستى الصيرفة Banking school والعملة Currency school. ولا يهمنا سوى توك وفولارتون وجالبرت من المدرسة الأولى وتورنس وأوفرستون من المدرسة الثانية.

سبق أن تعرفنا على توك وتورنس، ولكن كتابات الأخير حول النقود والصيرفة لم تُذكر لحد الآن. ولن أختار من قائمة هذه الكتابات الطويلة سوى العمل الأبكر فى هذا الحقل: An essay on Money and Paper Currency (1812); The Principal and Practical Operation of Sir Robery Peel's Act of 1844.. (1st ed., 1848); and his Tracts on Finance and Trade (1852)- وكل هذه الأعمال جديرة بالقراءة حتى فى وقتنا الحاضر. سوف نذكر طبعًا بضعة أسماء أخرى باختصار ولكننا ننبه القارئ إلى أن اختيارنا لا يفى إلا بغرضنا وأنه يستبعد عددًا من الاقتصاديين المرموقين. ونحن لا نحاول حتى مجرد تغطية الأدب الأوروبى والأمريكى. وبخصوص الأخير، فقد أشرنا ذات مرة إلى العمل: H. E. Miller, Banking Theories in the United States before 1860 (1927).

أما جون فولارتون John Fularton (المتوفى عام ١٨٤٩)، فقد أستمد شهرته من عمله كجراح ومصرفى فى الهند وشرع بالكتابة حول نظرية الصيرفة وسياستها بعد أن تقاعدَ كرجل أعمال واستقر فى إنجلترا. وحقق عمله الرئيسى On the Regulation of Currencies ... 1st ed., 1844) (فى إنجلترا والقارة نجاحًا متواصلاً لم تحقق مثله قط سوى مساهمات قليلة فى سجال سريع الزوال- وهو نجاح أكبر من مزاياه الكبيرة والمؤكدة: ولكنه كان من نوع معقول يناسب فئات عريضة من القراء المتخصصين بصورة غير تامة فضلاً عن استيفائه المعايير العلمية. كما قدّر ماركس هذا العمل وهو معروف فى الدوائر الماركسية حتى على عتبة القرن العشرين. ويعتمدُ عليه كثيرًا وبصورة غير انتقادية كتاب ر. هلفردنج R. Hilferding: FinansKapital (1910). كان ج. دبليو. جالبرت J. W. Gilbart (١٧٩٤-١٨٦٣) مصرفيًا طوال حياته؛ وأول مدير لمصرف لندن ووستمينستر الذى شارك هو فى تأسيسه؛ وعضوًا مقتدرًا ومحترمًا جدًا فى مهنة نظرتْ إليه كقائد؛ ومناصر ومؤسس إلى حد ما لما أصبح يُعرف بمذهب الصيرفة الأصولية طوال بقية القرن. وليس بوسع أى باحث متخصص فى الصيرفة أن يهمل أعماله الناجحة جدًا: Practical Treatise on Banking (1 ed., 1827),

(History and Principles of Banking (1834) وكذلك، على الأقل، عمله The London Bankers (1845). وكما يبدو لى، فإن عمله: History of Banking in America (1837) يمكن أن يقترن بمدرسة أمريكية متميزة حول فكر الصيرفة كان هو نفسه مرجعها الرئيسى. أما صاموئيل جونس لويد Samuel Jones Loyd، المعروف على نطاق واسع باسم اللورد أوفرستون Lord Overstone (١٧٩٦-١٨٨٣) وكمصرفى يتمتع بثروة ونفوذ كبيرين، فقد كان شخصية أكثر لمعانًا وأكثر تأثيرًا على رجال الحكم. وكان يمثل الرجل القوى فى مدرسة العملة، وقد قادتْ سهولته (من ناحية) والطابع الموجز لكتاباته (من ناحية أخرى) أجيالاً من الاقتصاديين إلى تقدير سعة وعمق فكره بأقل مما يستحق. فهو لم يترك عملاً نظاميًا، وإن أفضل ما يمكننى تقديمه إلى القارئ هو الإشارة إلى عمله: Tracts and Other Publications on Metalic and Paper Currency (ed. by McCulloch in 1857) and his Evidence before the House of Commons (Select Committee of 1857 (also ed. by McCulloch in 1858)

ولا تمثل أى من المجموعتين مدرسة بحسب فهمنا لهذا المصطلح. فثمة اختلافات كبيرة فى الرأى ضمن كلتا المجموعتين وبخاصة فى المستوى. وفى الواقع، من الضرورى فى الحالتين تمييز وجود حجة شائعة عما كان، أو يمكن أن يكون، تحليلاً جديًا- وهذا تمييز ليس من السهل دائمًا تحقيقه، لأن قلةً فقط ممن شاركوا فى السجال كانوا قد قدموا مساهماتهم بصورة نظامية[٧٩] وبطريقة من شأنها أن تلقى الاستحسان دون تحفظ من جانب مجموعاتهم نفسها. بيد إن معظم المشاركين لم يهاجموا الآراء الحقيقية لخصومهم بل نسخة مبسطة، وحتى مشوهة، منها. وقد أخذ معظم الاقتصاديين العلميين، وأولهم ج. س. ميل، جانب مدرسة

---

(٧٩) اقترب تورنس وفولارتون من تحقيق ذلك. ولكننا يمكن أن نضيف ج. دبليو. نورمان G. W. Norman (Remarks upon Some Prevalent Errors with respect to Currency and Banking, 1833) وماك كولوخ وكلاهما من مدرسة العملة. وقد ساند ماك كولوخ (انظر بخاصة عمله Treatise on Metalic and Paper Money and Banks الذى كتب ل Encyclopaedia Britannica عام ١٨٥٨؛ وكذلك ملاحظاته حول النقود وحول قانون بيل فى طبعته للعمل Wealth of Nations عام ١٨٥٠) مبدأ العملة بطريقة بالغت فى التشديد على الروابط القائمة بين هذا المبدأ وبين ريكاردو، وتقرير السبائك، والنظرية الكمية فى حد ذاتها. من الممكن تمامًا استحسان قانون بيل دون تأييد النظرية الأخيرة بمعناها المحدد. وانتهزُ هذه الفرصة لذكر جيمس ويلسن James Wilson: وهو ناقد حاد ومقتدر للأنواع الأضعف من مدرسة العملة، مؤسس مجلةEconomist فى لندن، وزير المالية فى الهند، وهو أحد أولئك الرجال الممتازين ممن كان وضعهم سيئًا فى تاريخ التحليل. انظر مقالاته التى تم تجميعها فى العمل (1847) ... Capital, Currency, and Banking.

الصيرفة- وإن هذا قد حدثَ فى القارة على نحو أكثــر حســمًا ممــا كــان فــى إنجلترا[٨٠] ولكن قانون بيل اكتسب أنصارًا كثيرين وســط الشخصــيات المهنيــة، وبخاصة مدراء مصرف إنجلترا.[٨١]

والشيء الأول الذى يدهش المراقب الحديث حينما يستذكر ذلك السجال هــو مدى الاتفاق الجوهرى بين "المدرستين".[٨٢] فلم تضم أى منهما مصــلحين نقــديين راديكاليين. وكلتاهما تكرهان الإدارة النقدية أو أى سيطرة شاملة علــى الصــيرفة والائتمان. وهذا الأمر واضح بالنسبة لمدرسة الصيرفة التى حاربت قــانون بيــل دون أن تطرح أى طريقة أخرى للسيطرة، ولكنه يسرى أيضًا على مدرسة العملــة التى رغبت بتنظيم إصدار الأوراق النقدية وذلك بالضبط لكى تجعل العملة "تلقائية" ولترك مهمة الصيرفة banking business- حتى الصيرفة المركزية- حرة تمامًا. أى أن كلتا المجموعتين تتألف من أنصار سياسة عدم التدخل. وعلاوة على ذلــك، ساندت كِلتاهما قاعدة الذهب، وبخاصة تنظيم الصرف بواسطة حركــات الــذهب الحرة. وإذا أهملنا اعتراضات مجموعة الصيرفة على قانون بيل والحجج التكنيكية البحتة التى ساقتها مجموعة العملة تأييدًا له،[٨٣] فلا يتبقــى الكثيــر ممــا يمكــن الاختلاف بشأنه. وبإيجاز وبصورة غير وافية كليًــا، يمكننــا أن نقــول إن "مبــدأ

---

(٨٠) انظر، مثلاً، أدولف فاجنر: Beitrage zur lehre vin den Banken (1857) وكذلك فــى عملــه Die Geld und Credittheorie der Peel schen Bsnkacte (1862).وسبق أن لاحظنا حماسة فاجنر غير المحدودة لتوك. وأنه فشل فى إنصاف أوفرستون عند تفسيره وانتقاده على حد سواء. والسؤال الوحيد الذى أثار الاهتمام فى فرنسا يتعلق فيما إذا كان ينبغى على مصرف فرنسا احتكار إصدار النقــود أم لا. ومَنْ وقفوا إلى جانب ذلك استندوا أحيانًا على مرجعية اللورد أوفرســتون، بينمــا اســتند الــذين عارضوه (تشيفالاير Chevailer، وكورسييل-سينوويل Ciurcelle-Seneuil وآخرون) على مرجعيــة توك.

(٨١) ينبغى عدم نسيان إن لدى المدراء كل الأسباب للترحيب بقانون كان قد حررهم تمامًــا مــن التــداخل التنظيمى باستثناء ما يتعلق بإصدار النقود.

(٨٢) ستبرز بوضوح أكثر القرابة العلمية بين أوفرستون وتوك فى القسم الأخير من هــذا الفصــل، رغــم العتمة التى تضفيها عليها ما كان بينهما من كراهية شخصية قوية كما يبدو. وينصبُّ حديثى هنا على نقاط اتفاقهما بشأن السياسة النقدية والمصرفية وحول نوع الاقتصاد الذى قصدوا أن يخدموه.

(٨٣) والمثال هو الاعتراض المتمثل بأن التقسيم الدقيق لمصرف إنجلترا إلى أقسام سيجعل الذهب الموجود فى قسم الإصدار فى غير متناول إدارة قسم الصيرفة، باستثناء ما يحوزه الأخير من ذهب كاحتيــاطى للبنكنوتات. وهكذا يمكن لقسم الصيرفة أن يرفض مساعدة السوق بينما خزائن قسم الإصدار متخمــة بالذهب كما حدث فعلاً عام ١٨٤٧. ومع ذلك، لنلاحظ باختصار إن مجموعة العملة كانت مصيبة فى التهوين من، وأن مجموعة الصيرفة أخطأت فى المبالغة فى، أهمية التجميدات المتكررة لقانون بيــل: فقد تنبأ أوفرستون بضرورة هذه التجميدات وإنها كانت جزءًا من مخططه بالفعل ولــو لــيس بشــكل رسمى.

الصيرفة" كان يشدد على ما يلى: (١) إذا افترضنا ظروف إنجلترا وممارستها المصرفية، وبخاصة قيادة مصرف إنجلترا المقتدرة،[٨٤] فإن إمكانية تحويل الأوراق كانت تكفى لضمان كل الاستقرار النقدى الذى يمكن لنظام رأسمالى تحقيقه؛ (٢) وفى جميع الحالات، وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك، فلا معنى لتنظيم الأوراق فقط ما دام بوسع الودائع أن تثير المشكلة نفسها. بالدرجة نفسها من الإيجاز وعدم الكفاية يمكن أيضًا القول إن "مبدأ العملة" كان يشدد على ما يلى: (١) من المتعذر ضمان إمكانية تحويل الأوراق دون قيود خاصة على إصدارها؛ (٢) إن أوراق مصرف إنجلترا كانت حقًا مجرد شهادات ذهبية أو ينبغى معاملتها كذلك- ليس كأدوات ائتمان كالودائع أو الأوراق التجارية بل كنقود (احتياطية) نهائية شأنها تمامًا شأن القطعة المعدنية أو السبيكة التى تمثلها.[٨٥] بيد أن تورنس، فى رده على الاعتراض القائل إن تقييد إصدار الأوراق وحده أمر عقيم، تجاوزَ هذا الغرض الضيق بشكل صريح:[٨٦] فنظرًا لاعتقاده أن كمية الودائع، التى يمكن أن تخلقها المصارف عن طريق الإقراض، ترتبط بشكل وثيق بالكمية الموجودة من العملة المعدنية زائدًا الأوراق، فقد شدد تورنس على أن تنظيم إصدار الأوراق من شأنه أن يفعل شيئًا باتجاه تنظيم خلق الودائع أيضًا.[٨٧] ولكن حينما نهمل هذا، فإن

---

(٨٤) من الطبيعى وضع هذا الشرط، حتى ولو لم يرد بشكل صريح، من قبَل ناقد صارم لمصرف إنجلترا مثل توك. ولكن ينبغى وضع الشرط بصورة عامة تمامًا. فمدرسة الصيرفة بشكل خاص لم تقم قط بتحدى الوظيفة التنظيمية لمصرف ما مركزى.

(٨٥) من المهم أن نلاحظ إن كلمات:"شهادات" certificates و"تمثل" represent تعود إلى اللورد أوفرستون. وأعتقد أن استعمال اللورد أوفرستون لهما ساعد على فهم موقفه. أى أنه قصدَ إنكار أن بنكنوتات مصرف إنجلترا هى بنكنوتات أصلاً، كما تفهم عادة وبخاصة فى القارة (انظر الهامش القادم). ففكرة جعل الذهب زائدًا البنكنوتات تتصرف كما لو كانت ذهبًا فقط- حيث يتم التعبير عن"مبدأ العملة" بهذه الطريقة عادة- لا تصبح ذات معنى إلا وفق هذه الفرضية، أى (١) إن كمية البنكنوتات ينبغى أن تساوى بالضبط الذهب الفعلى الذى "تمثله" فيما عدا (٢) تنبغى إضافة كمية ثابتة من البنكنوتات كانت موروثة من الماضى ومن شأن إزالتها أن يكون أمرًا غير ملائم جدًا.

(٨٦) Reply to the Objections of the Westminster Review (1844).

(٨٧) من المعقول القول بإمكانية تعريف هذه الفكرة شريطة عدم تحميلها أكثر مما تحتمل. ومن المهم أن نلاحظ أن تورنس تنبأ بمحاجة لم تطرح إلا فى وقتنا الحاضر من قبَل إيدون كانان Edwin Cannan ("Limitation of Currency or Limitation of Credit? " Economic Journal, 1924). وقد أوضح البروفيسور فون هايك، فى عمله: Prices and Production, p. 2، أن دوجالد ستيوارت Dugald Stewart كان قد صاغ بالفعل موضوع الإصدار المعنى عام ١٨١١ فى مذكرة حول تقرير السبائك (Works, ed. by Sir W. Hamilton, 1855, vol. viii):"يفترض الرأى الأول إن من الملائم تحديد الائتمان بواسطة عملة مقيَدة؛ ويفترض الرأى الآخر إن من الملائم تحديد العملة بواسطة تنظيم الائتمان على نحو جيد ودون تمييز".

الاتفاق بين مدرستى الصيرفة والعملة حول الأهمية الأساسية لإمكانية تحويل الأوراق النقدية تبرز حالاً باعتبارها الشيء الأساسى بحيث إن اختلافهما حول ما إذا كانت هناك حاجة لوجود ضمانات خاصة لإمكانية التحويل تلك أم لا يعتبر أمرًا ثانويًا بالمقارنة بذلك الاتفاق. فما دامت مدرسة الصيرفة لم تذهب إلى أن وسيلة التداول ستنتظم نفسها فى عملية التنافس بين المصارف - فلماذا شددوا على إمكانية التحويل أصلاً إذا كانوا يؤمنون بذلك ؟- ولما كانت هذه المدرسة قد أدركت الخطر الدائم لل "overbanking"، فكل ما يمكن أن يقصدوه بالقول إن الإفراط فى إصدار الأوراق كان "مستحيلاً" هو أن فرط الإصدار، بوجود إمكانية التحويل، سيكلف غاليًا فى نهاية المطاف. وهذا صحيح كما هو واضح.[٨٨] وكل ما يمكن لمدرسة العملة أن تكون قد قصدته بالتشديد على إمكانية إفراط مصرف إنجلترا بإصدار الأوراق النقدية لا يتمثل بإنكار هذه الحقيقة الواضحة أو التأكيد على الزيف الأكثر وضوحًا، والقائل إن فرط الإصدار، فى ظل إمكانية التحويل، يمكنه الاستمرار إلى الأبد، بل مجرد أن فرط الإصدار دون قيد خاص على إصدار مصرف إنجلترا يمكن أن يذهب بعيدًا بحيث يتعذر علاجه بغير الكارثة. فإذا فهمنا الاختلاف بين الموقفين بهذه الصورة، فإن أهميته تبقى ذات طابع عملى دون شك. ولكنه لا يتضمن سوى اختلافات ثانوية[٨٩] من ناحية التحليل.

إن قانون بيل لم يعوق أساسًا تطور ممارسة مصرف مركزى إنجليزى. فالتغييرات التى حدثت فى مواقف مصرف إنجلترا إزاء عملائه وسوق القروض، والأهمية المتزايدة لأرصدة المصرفيين ذاتهم فى إطار ودائعه ككل، والخصائص الأخرى لتاريخ إنجلترا المالى بعد صدور قانون بيل، كانت أكثر أهمية من الآثار التى أحدثها القانون على سياسة المصرف. وكانت معظم هذه التغييرات بطيئة فى تغلغلها فى نظرية الصيرفة المركزية التى تحولت حوالى عام ١٨٥٠ إلى ما يرقى تقريبًا إلى عبادة سعر المصرف الذى لم يتم تحليل modus operandi طريقة تأثيره فى ضوء الوقائع المشاهدَة إلا قليلاً. والشيء المهم جدًا هو توضيح أن

---

(٨٨) ومع ذلك، فإن فولارتون (مرجع سابق، الفصل الخامس) قد ذهب بعيدًا حينما توقع أن تؤدى إمكانية التحويل دورها "بمثل دقة ساعة الحائط".

(٨٩) بيد أن بعض هذه الاختلافات الصغيرة تحمل أهمية علمية كبيرة مثل الاختلاف modus operandi حول طريقة تأثير تدفق الذهب من وإلى البلد على الائتمان والأسعار، والاختلاف بشأن "التسربات" الداخلية والخارجية، وحول مدى تعارض قانون بيل (بصورة غير مباشرة وغير مقصودة) مع الإدارة الفعالة لقسم الصيرفة فى مصرف إنجلترا. ولكن لا يسعنا تناول هذه الاختلافات هنا مع الأسف.

سياسة مصرف مركزى على نطاق أوسع كانت قد تمت صياغتها على مستوى أرفع بكثير من قِبَل ثورنتون فى بداية الفترة. فقد أهلته لمعالجة هذا الموضوع جيدًا نظرته السليمة لطبيعة الائتمان المصرفى وإدراكه الحاد، ولكن المتوازن، للمنطق الحقيقى للأشياء.وقد حقّقَ ثورنتون هذا الأمر بطريقة مكنّته عمليًا من التنبؤ بكل ما جرى اكتشافه بشأن سياسة المصرف المركزى فى قرن تالٍ من الزمن. وفى صفحة ٢٥٩ من عمله Paper Credit، لخّصَ ثورنتون تحليله فى صورة مجموعة من القواعد هى بمثابة Magna Charta(*) بالنسبة لإدارة الائتمان فى اقتصاد يقوم على المشروع الخاص البحت. وينبغى علىَّ، لإثبات هذا، استنساخ تلك الصفحة. ولكنى أوصى بالرجوع إليها لتوفير المجال.

ويلزم الاهتمام بموضوع آخر فى ختام هذا القسم. فلقد انشغلنا حتى الآن بالنوع الأرقى أساسًا من العمل التحليلى فى الفترة المدروسة. ولاحظنا عدة إنجازات مهمة، وسنشير إلى بضع إنجازات أخرى فى القسمين القادمين من هذا الفصل. ولكنا لاحظنا أيضًا فشل تلك الإنجازات فى أن تؤتى أكلها بشكل كامل، وبخاصة حقيقة أنها لم تُنسَق بطريقة ما تتيح نقطة انطلاق جيدة للعمل فى الفترة اللاحقة. وفى الواقع، بدلاً من إعداد أفضل النتائج بصورة جيدة، فإننا نشهد ظهور مذهب عام حول طبيعة وممارسة المصارف حافظَ على الكثير من المواضع الضعيفة فى تحليل الفترة، وليس مواضعها القوية، وحقّقَ انتشارًا واسعًا بين المصرفيين والاقتصاديين معًا وأثبت بهذا الشكل انه عقبة على طريق التطور اللاحق. وللاختصار، لن نذكر أى أسماء، فيما عدا بضعة أسماء بارزة تتيح، إلى هذا الحد أو ذاك، دعم بعض الفرضيات التى ستجرى مناقشتها.(٩٠) ترتبط هذه الفرضيات بما تمت تسميته النظرية التجارية للصيرفة Commercial Theory of Banking وبجزء من حجة مدرسة الصيرفة أيضًا، ولكن عند استعمال هذه التسميات ينبغى أن نضع فى أذهاننا أن النظرية الأولى أو الثانية لا ترتبط بتلك الفرضيات بشكل لا فكاك منه. وربما كانَ من الأفضل تسمية المذهب المعنى بنظرية الصيرفة القائمة على الأوراق التجارية Commercial-Bill Theory of Banking.

(*) الوثيقة العظمى: وثيقة الحقوق التى أكره النبلاء الإنجليز الملكَ جون على إقرارها عام ١٢١٥. وفى المتن تشير العبارة إلى معنى الضمانة الأساسية لحقوق ما.

(٩٠) ويجد القارئ أسماء كثيرة فى عمل ل.دبليو. منتس L. W. Mints المشار إليه فى بداية هذا القسم.

(١) وفقًا لنظرية الصيرفة القائمة على الأوراق التجارية، فإن المهمة الأساسية للمصارف- المهمة التى تعُرّف المصارف- هى تمويل التجارة الجارية للسلع: المحلية والدولية. وليس من الجوهرى إن هذا يجب أن يتحقق فقط فى صورة خصم الأوراق التجارية الحقيقية bona-fide commercial bills التى تُسحب كل واحدة منها عند بيع محدد، ومع ذلك فإننا نحتفظ بتسميتنا لأنها كانت تُعبِّرُ عن الحالة النموذجية. وحتى فى هذه الحالة، فإن هذا المفهوم لمهمة المصارف لا يشخّص individuate أى نظرية محددة، رغم أنه ما يزال دقيقًا جدًا. ونكون أمام نظرية الصيرفة القائمة على الأوراق التجارية عند إضافة إحدى أو كلتا الفرضيتين التاليتين إلى ذلك التعريف لمهمة الرجل المصرفى: أ) إن المصارف تستمد أو ينبغى أن تستمد الأرصدة التى تستعملها فى الخصم من الودائع التى يودعها الجمهور لديها؛ ب) أنها تلبى احتياجات تجارة السلع دون أن يؤدى ذلك إلى التأثير على الأسعار ودون امتلاك السلطة- ينبغى على الدوام أن نضيف كلمة:"عادة" إذا شئنا الإنصاف- للتأثير فى مبلغ الائتمان غير المدفوع credit outstanding.

(٢) ينبغى أن يكون من الواضح، دون تفسير إضافى، كيف ترتبط هذه الفرضيات بأخطاء محددة، فجَرّها كليًا عمل أفضل كتاب الفترة، وبخاصة ثورنتون كما سبق أن رأينا. كما يجب أن يكون من الواضح أيضًا أن هذا التصور للصيرفة - التصور الذى يسّهل تجارة السلع، عارضًا نقوده لتلبية احتياجات الأعمال، ولكنه لا يفرض هذه النقود عليها، والذى لا شأن له بتقلبات الأسعار والرواج التجارى الشديد overtrading (إذا شئنا صياغته بقوة)- يعّبر عن الأيديولوجيا المهنية للمصرفيين الذين يحبون رؤية أنفسهم فى هذا الضوء. وأخيرًا، تنبغى ملاحظة وجود عناصر من الحقيقة والحكمة العملية فى هذا المذهب. ولو أمكن صياغة الأخير بمعنى أن من الأفضل بالنسبة للمصرفيين الاهتمام بوضعية رصيدهم cash ومواعيد استحقاق أوراقهم التجارية، ومن الأفضل لهم الاهتمام بالدرجة نفسها بما يتوفر أمامهم من فرص معقولة للائتمان، لتعذر الاعتراض على ذلك المذهب تمامًا. وبعبارة أخرى، إن النظرية المعيبة، فى هذه الحالة كما فى غيرها من الحالات، تحجب جوانبها الحكيمة. فقد كان ينبغى حقًا التسليم، منذ أيام ثورنتون، بخطأ الفرضية القائلة إن وجود أسس سليمة للخصم يمثل كل ما هو ضرورى

لتسيير المركبة الاقتصادية بشكل هادئ؛ ومع ذلك، كان من شأن مراعاة الفرضية أن يتيح تجنب كل الانهيارات المروعة فى التاريخ المالى.

(٣) ومع ذلك، يجب أن نتعرض لبضع حجج هذا الموقف القائم على تلبية احتياجات التجارة Needs-of-trade attitude، والهادف إلى أكثر من غرس ممارسة الإقراض المسئول. نشير، أولاً: إلى الحجة التى هى صحيحة تمامًا حينما نقتصر على درس نشاط الصيرفة الفردية فى إطار نظام تنافسى يشمل عدة مصارف. إذ إن استنزاف الاحتياطات الذى لا بد من حدوثه فى آخر الأمر يحد بقوة من توسع الائتمان بالنسبة للمصرف الفردى. ولكن هذا طبعًا لم يعد صحيحًا بالنسبة للمصارف ككل؛[٩١] ولكن حتى بالنسبة لها كلها، فإذا كان النظام تنافسيًا حقًا، فإن الجزاء على الخروج عن الحد يشكل قيدًا على توسع الائتمان أكثر فعالية من استعداد نقاد مهمة الصيرفية للتسليم به عادة. ثانيًا: ما يزال هناك شيء ما ولو قليل في قانون فولارتون حول التدفق العكسى Law of Reflux المشهور عن غير حق، والذى ببساطة يعيد إلى أذهان المصلحين الحقيقة الشائعة القائلة إن القروض يُعاد تسديدها عادة وإن إعادة تسديدها تُبطل قوتها الشرائية بحيث، ولو إن هذا الأمر بحد ذاته لا يحول دون التوسع التضخمى للائتمان، يبرز اختلاف مهم جدًا بين حالة الائتمان المصرفى الذى "يعود للتدفق" flow back تلقائيًا والنقود الورقية الحكومية التى لا تفعل هذا. أخيرًا، ثالثًا: أخيرًا نشير إلى الحجة المركزية للموقف القائم على تلبية احتياجات-التجارة (الحجة) التى قَبلها البعض بصورة عمياء ورفضها الآخرون بصورة عمياء أيضًا- الحجة القائلة إن خصم الأوراق الحقيقية يحمل معه قيده "الفعلى" proper وأنه، إضافة إلى ذلك، يجعل وسيلة التداول تتوسع وتتقلص "بصورة مرنة" تبعًا لتوسع وتقلص الإنتاج والتجارة. ومن الممكن اللجوء إلى آ.سمث وتوك لتقديم هذا الرأى. ومع ذلك، فليس من الضرورى تقريبًا الإشارة إلى نواقصه. فكل ما هو ضرورى يتمثل بتوضيح جوهره الحقيقى. تأملْ الحالة الأكثر اعتيادية من بين كل الحالات الاعتيادية: ثمة سلعة كان قد تم إنتاجها وبيعها؛ وان المنتج (أ) يسحب على التاجر (ب) لدفع المبلغ؛ (أ) يخصم الحوالة المقبولة فى مصرفه وينفق النقود على إنتاجه الجارى، بينما (ب)، إذ يبيع السلع إلى المستهلكين

---

(٩١) لقد أوضح البروفيسور فاينر (مرجع سابق، ص 339 وما بعدها) إن ذلك التمييز، الذى تعودنا على احتسابه كإنجاز لوقتنا الحاضر حينما تسلل إلى الكتب المقررة بالفعل، كان مفهومًا على نطاق واسع منذ عشرينات القرن التاسع عشر.

النهائيين، يجمع النقود التى يسدد بها الحوالة عند استحقاقها، علمًا بأن التاريخ يجرى اختياره بطريقة تجعل ذلك ممكنًا بشكل عادى. لاحظ أن هذا الأمر يمثل قطعة من ممارسة يمكن مشاهدتها وليس بناءا نظريًا؛ وإن المصرف الذى يحصر نفسه بمثل هذا النوع من النشاط لا يمكنه حقًا زيادة إقراضه بأمواله فقط on its own لأن السلع ينبغى أن تُنتج وتُباع أولاً؛[٩٢] وأن هناك معنى واضحًا- ولو أنه مجرد واحد من معانى عدة- يمكن التأكيد فيه على أن النقود المصرفية من هذا النوع من شأنها أن تتغير بشكل مناظر لتدفق السلع تقريبًا، وأنها لا ترفع الأسعار وتمتع ب"المرونة". بوسعنا حقًا أن نشك بالأهمية التى يعطيها أنصار هذا المذهب لهذه الحالة. ويمكننا أن لا نحب هذا النوع من المرونة، ولكن ليس ثمة مبرر لإنكار وجودها. وأكرر إن أيًا من الأخطاء المشار إليها لا يمكن استبعادها من موقف مدرسة الصيرفة أو من النظرية التجارية للصيرفة.

٥- الصرف الأجنبى وحركات الذهب الدولية

أثبت تحليل الفترة للجوانب النقدية من العلاقات الاقتصادية الدولية، بالشكل الذى قدّمه ج.س. ميل، أنه عمل متين للغاية وأنه ما يزال يشكل الأساس للكثير من أفضل الأعمال فى وقتنا الحاضر، رغم تعرضه للنقد الشديد.[٩٣] ويلزم أن نضع

---

(٩٢) إن هذه النسخة لا تتضمن الخطأ المفترض عمومًا فى التأكيد القائل إن المصارف لا تستطيع أن تعطى ائتمانًا أكثر من"احتياجات" عملائها؛ ومن المحتمل أن توك لم يقصد أكثر من هذا. وقد يكون الموقف النمطى للمصرفى الإنجليزى المحترم قد أقنعه بهذا الرأى، إضافة إلى الرأى القائل بأن ائتمانا كهذا لا يؤثر على الأسعار. ومن ناحية أخرى، لا ينبغى أن ننسى أن توك لم يتمسك بشكل صارم بنظرية خصم الأوراق التجارية باستخدام نقود المصرفيين (وقد أبرز كيبر Kepper هذا الأمر على نحو منوّر جدًا، انظر القسم السادس، أدناه). فقد التزم توك بوضوح فى بعض المواضع بتعريف أوسع لاحتياجات العملاء، معتقدًا إن أى نوع من الائتمان قصير-الأجل لا يمكن قط أن يكون تضخميًا بحيث يخدم الأعمال الجادة serious business. (ويبدو أنه خلق حالة استثنائية بالنسبة لمعاملات المضاربة البحتة فى أوقات "الرواج التجارى الشديد" (overtrading). ومن غير الصعب طبعًا ليس الدفاع عن هذا الرأى فقط، بل حتى فهمه أيضًا ما لم نفسره كنتيجة طبيعية لموقفه القائل إن المصارف لا تستطيع إقراض أكثر مما يدخره الجمهور. ولكنه، فى عملهInquiry، اعترف بأنها قادرة على ذلك.

(٩٣) أرى أن هذا يسرى ليس على عمل تاوسك Taussig فقط، بل أيضًا على فاينر وهابرلر Haberler اللذين طوّرا التحليل "الكلاسيكى"بالتأكيد وسلما أيضًا بأدوات وفرضيات جديدة مختلفة تعود لكتاب آخرين، ولكنهما لم يتحديا الأصول "الكلاسيكية". وفى الواقع، تم تحدى هذه الأصول من قبل أوهلن Ohlin واقتصاديين آخرين من الدرجة الأولى، ولكن يمكن اعتبار مساهماتهم أيضًا كتطويرات=

الحقيقتين التاليتين فى أذهاننا من أجل تقدير هذا التحليل حق قدره.

أولاً: كان الكتاب "الكلاسيك"، ودون إهمال أفكار أخرى، يحاجّون أساسًا من خلال قاعدة ذهب دولية حرة unfettered international gold standard. وهذا يعود إلى عدة أسباب يهمنا واحدًا منها بشكل خاص. فقاعدة ذهب دولية حرة تقوم (عادةً) بإبقاء أسعار الصرف الأجنبى ضمن نقاط معدنية معينة specie points وفرض صلة "تلقائية" بين مستويات السعر وأسعار الفائدة المحلية. ويكره الفكر المعاصر هذه التلقائية لأسباب سياسية واقتصادية بالدرجة نفسها: فهو يكره القيود التى تضعها التلقائية على الإدارة الحكومية للعملية الاقتصادية-وينفر من الذهب كنفوره من الولد الشرير الذى يفضح الحقائق المزعجة. ولكن معظم اقتصاديّى الفترة استحسنوا تلك القاعدة لنفس الأسباب بالضبط. فرغم أنهم توصلوا إلى حلول وسط فى الممارسة كما فى النظرية ورغم تسليمهم بإدارة المصرف المركزى، فإن التلقائية- وهى عبارة أحبها اللورد أوفرستون--كانت بالنسبة لهم، وهم الذين لم يكونوا وطنين nationalists أو اشتراكيين حكوميين estatistes، مثالاً أخلاقيًا واقتصاديًا. ومن المعقول القول إن هذا وحده يُحدث اختلافًا كبيرًا بين مشاكلهم ومشاكلنا ومن المُرجَّح جدًا أن يفرض هذا التباين فى المنظور العملى نفسه فى العمل التحليلى البحت- ولو إن هذا قد لا يحدث بالضرورة.

ثانيًا: اهتم الكتاب "الكلاسيك" بتجارة السلع أساسًا. ورغم انهم لم يغفلوا دراسة الإقراض الدولى والمساعدات والهبات، بيد أن المشاكل النقدية لتجارة السلع (الدفع مقابل الاستيرادات، وإيرادات الصادرات، وحركات الذهب، وتغيرات السعر المرتبطة بهذه الأمور، وآثار حركات الذهب على بنى الائتمان المحلى وأسعار الفائدة) تمثل مشاكلهم المركزية، إلى حد أنهم عالجوا كل الأشياء الأخرى من زاوية تجارة السلع. وبالنتيجة فإن المالية الدولية international finance لم تنل ما تستحقه من اهتمام فى تحليلهم - ولكن معاملة الائتمان التى اهتموا بها هى المعاملة التى تتضمنها الورقة التجارية (بما فى ذلك الورقة المالية حقًا) التى تناظر المعاملات السلعية بشكل مباشر أو بشكل ما أكثر بعدًا. ولكن قروض أمريكا

=وليس صياغة جديدة لهذه الأصول. ويمكن الرجوع إلى عرض البروفيسور فاينر (مرجع سابق. الفصل السادس) لدعم هذا الرأى. وأى انطباع معاكس لهذا إنما يستند إلى حد كبير على حقيقة إن التحليل المعاصر يقوم على تصور مشاكل وظروف أخرى.

الجنوبية وأسهم التعدين مثلاً التى صدرت عام ١٨٢٤ والتى سادت فى سوق لندن المالى حينذاك لم تترك آثارًا فى النظرية الأساسية. أما بالنسبة لنا، فإن المنهج المعاكس يبدو طبيعيًا أكثر: إذ يُرجَح أن ننظر إلى معاملات رأس المال الدولية بوصفها الظاهرة الأساسية التى تعتبر تجارة السلع ظاهرة ثانوية بالنسبة لها، والتى بواسطتها تتم السيطرة على هذه التجارة وعلى أساسها يجرى فهم هذه الأخيرة. وهذا يكفى بحد ذاته لفصل التحليل المعاصر عما يمكن وصفه بنظرية المالية الدولية القائمة على تجارة السلع Commodity-Trade Theory of International Finance (أو نظرية المدفوعات الدولية أو نظرية حركات الذهب الدولية).

وهكذا تتعرض نظرية المالية الدولية القائمة على تجارة السلع-كما هو شأن نظرية القيم الدولية - لانتقاد مفاده إن مفهومها للظواهر ضيق جدًا.[٩٤] وينبغى أن نوضح أيضًا إن فرضياتها لا تؤهلها للتطبيق العملى المباشر. ولكن ثمة انتقاد آخر يصيبها فى عقر دارها ويتعين ذكره حالاً، لأنه حقق انتشارًا لا يستحقه خلال السنوات العشرين الأخيرة تقريبًا. فنظرية المالية الدولية التى تتمحور حول تجارة السلع تشدد بصورة طبيعية على الدور الموازِن لتغيرات الأسعار النسبية. بينما جرى، من قِبَل فيكسل لأول مرة، إيضاح إن تسوية الاضطرابات فى العلاقات التجارية يمكن أن تتم، وغالبًا ما تتم بالفعل، دون تغيرات فعلية فى الأسعار ودون حركات ذهب فعلية. وهذا أمر صحيح طبعًا، ولا يمكن إنكاره من قِبَل أى كاتب "كلاسيكى" وبخاصة ريكاردو. ولكن رغم ذلك، إذا كانت النظرية "الكلاسيكية" تُنتقد على أساس أنها تشدد على آلية السعر بشكل غير مبرر قط وأنها، ارتباطًا بهذا، فشلت فى ملاحظة العوامل الموازِنة الأخرى، فهذا نقد خاطئ لأن تغيرات السعر التى تتخيلها النظرية "الكلاسيكية" تنطوى على انتقال فى منحنيات الطلب يتضمن بدوره تغيرات فى الدخل كما سنرى بعد قليل. وعلاوة على ذلك، فإن تغيرات السعر تحتل الموقع الأساسى بالفعل فى النمط الذى اختاره "الكلاسيك" للتحليل. وكل ما يمكن للناقد أن يقوله بحق هو إن هذا الأمر لم يعد صحيحًا فى الأنماط التى تكون فيها الأسعار فيها جامدة وتهيمن عليها حركات رأس المال. وأخيرًا، فإن كثيرًا من كُتّاب الفترة

---

(٩٤) حول ذلك، انظر: J. H. Williams," The Theory of International Trade Reconsidered," Economic Journal, 1929, reprinted in Postwar Monetary Plans and Other Essays (1944), part IV

أدخلوا بشكل صريح العوامل التى يفتقدها النقاد فى اللوحة الكلاسيكية.(٩٥)

ثالثًا: لم تكن النظرية "الكلاسيكية" للمالية الدولية جديدة تمامًا. فثورنتون الذى صاغ مخططها أشار- مستحسنًا وناقدًا- إلى لوك وهيوم وآ. سمث، وإن تحليل هيوم يمثل نقطة انطلاق عمل الفترة من دون شك. ولكن هيوم نفسه لم يفعل أكثر من أنه صاغ بشكل فعال نتاج تطور طويل كان العمل "الميركنتيلى" يتحرك فى سياقه باتجاه مذهب"الكلاسيك". وقد سادت تعاليم ثورنتون إلى هذا الحد أو ذاك لدى معظم الكتاب الأساسيين فى تلك الفترة والفترة اللاحقة بدءًا من مالثوس(٩٦) عبر توك إلى ج.س. ميل وكيرنس وإلى تاوسك أخيرًا. ولكن وتلى ابتعد عن هذه التعاليم وتبعه ريكاردو.(٩٧) والآن، نمضى لدرس النقطة المطروحة للمناقشة.

ولهذا الغرض ننطلق من وجود حالة توازن نقدى بين بلدين.(٩٨) ونظرًا لامتلاكنا نظرية القيم الدولية وامتلاكنا شرط التوازن، الذى تعطيه معادلة الطلب المتبادل (التى تشكل أساس التكلفة المقارنة، كما نعلم)، فإننا نجد حالاً أن شرط التوازن النقدى الذى ينبغى أن نضيفه الآن يتمثل ببساطة، فى ظل فرضياتنا، بأن الذهب لا ينبغى أن ينتقل من بلد إلى آخر ذلك لأن الحقوق الناجمة عن المعاملات السلعية تلغى بعضها بعضًا. سندرس خصائص هذا التوازن وذلك بأن نفترض أنه تعرضَ إلى اضطراب معين وبأن نحلل التعديلات التى تتبع ذلك. أولاً: نفترض حصول الاضطراب فى مجال النقود: نفترض، كما فعل هيوم، أن الذهب النقدى الموجود لدى كل فرد فى أحد البلدين قد تضاعف بصورة مفاجئة. ودون أن نلزم أنفسنا بأى نظرية كمية محددة، يمكننا الجزم إن الدخول وأرصدة الأعمال المعبَّر

---

(٩٥) وقد أوضح هذا فاينر (مرجع سابق، ص 393 وما بعدها) الذى يشير بشكل خاص إلى لونجفيلد وتورنس وجوبلن.

(٩٦) Edinburgh Review, 1811. وكذلك المقالات الاستعراضية المشار إليها فى مناسبة أخرى (انظر القسم الثالث، أعلاه).

(٩٧) وكما أوضحَ ماك كولوخ، فقد استبقهما باربون إلى حد ما. انظر الجزء الثانى، الفصلين السادس والسابع، أعلاه.

(٩٨) نضع الفرضيات التالية لتجديد النمط "الكلاسيكى" جزئيًا ولتبسط العرض إلى حد ما: أننا نستبعد أى علاقات اقتصادية دولية ما عدا تجارة السلع، مع أسعار، وبالتالى دخول، مرنة (وتنافسية) بشكل تام؛ نستبعد الائتمان من أى نوع كان؛ نفترض السريان التام لقاعدة الذهب الدولية الحرة؛ وإن المتاجرة تتم بين بلدين لا يختلفإن من حيث الحجم كثيرًا ولا تمثل التجارة الخارجية أهمية ضئيلة بالنسبة لأى منهما؛ نستبعد استخراج الذهب، وان الذهب يُستعَمل كله لأغراض نقدية رغم معاملته كسلعة؛ وان ليس ثمة تكلفة، مخاطرة، أو خسارة فى الوقت جراء نقله أو نقل السلع. ومن الممكن، كما هو واضح، استخلاص نظرية كاملة بشكل ملائم عن طريق إسقاط هذه الفرضيات الواحدة تلو الأخرى.

عنها بالذهب وبالتالى الإنفاق سوف تزداد فى ذلك البلد؛ وان جداول الطلب على مختلف السلع سوف تنتقل إلى الأعلى؛ وان الأسعار الذهبية سوف تزداد بالنتيجة؛ وان الصادرات سوف تتدنى، وسوف يتدفق الذهب نحو الخارج إلى أن يُستعاد التوازن. ولم يتحدَ أحد هذا رغم أن العملية المصطنعة إلى حد بعيد، كما تم افتراضها، قد أُعطيت مجالاً واسعًا للمراوغة.(٩٩) ثانيًا: بدلاً من افتراض زيادة الذهب فى أحد البلدين، افترضْ إن السلع قد انخفضت لسوء الموسم، مثلاً. فنظرًا لازدياد "الحاجة" إلى الطعام، فإن القارئ سيندفع للقول بحدوث ميزان تجارى غير ملائم يؤدى إلى تصدير الذهب الذى تتحقق من خلاله تسوية ما للوضع عندئذ.(١٠٠) ولكن القارئ يدرك، بعد التأمل، إن هذا ليس صحيحًا بدقة ولا يشكل تعميمًا لمحاجّة هيوم بل انحرافًا عنها. ذلك لأن الموسم السيئ بحد ذاته لا يخلق ميزانًا غير ملائم. وأن الاحتياجات ليست غير قابلة للضغط. فبقدر ما تكون الحاجة للاستيرادات من الطعام ضرورية، فإن البنود الأخرى منها يمكن أن تُضغط: وبعبارة أخرى، يتمثل كل ما حدث بأن الأفراد فى البلد الذى شهد الموسم السيئ أصبحوا الآن أفقر مما فى السابق ويتعين عليهم إعادة تكييف استهلاكهم واستثمارهم مع مستوى أقل من الدخل الحقيقى؛ ولكن عند هذا المستوى يمكن أن يكون، ويجب أن يكون عند غياب النقود والائتمان، ميزان التجارة فى توازن كما فى السابق. ومع ذلك، فإننا نحصل من الناحية الفعلية على ميزان غير ملائم أيضًا حينما نفكر بصورة صحيحة فى per analogiam {مشابهة} محاجّة هيوم، بيد أننا نحصل عليه كنتيجة لتصدير الذهب وليس كسبب له. فنظرًا لعدم انخفاض كمية الذهب نتيجة سوء الموسم ونظرًا لكوننا نستطيع افتراض عدم حصول انخفاض فى الدخول النقدية والمصروفات النقدية أيضًا ولكن نظرًا إلى أن السلع المتاحة للشراء أقل الآن، فإن الأسعار سوف ترتفع أو إن الذهب معبرًا عنه بالسلع سوف يصبح أرخص أو، يمكن أن نقول أيضًا من زاوية مستوى السعر السابق، إن الذهب بات فائضا redundant. وهذا يحد من تصدير، ويشجع على استيراد، السلع الأخرى غير الذهب بالضبط كما لو إن الذهب والدخول والمصروفات قد زادت مع بقاء

(٩٩) لقد قلتُ من مجال المناورة quibbling وذلك بالتفكيرِ من خلال الدخل والإنفاق وليس من خلال كمية النقود وحسب. ومع ذلك، فإن حيز المناورة يبقى قليلاً.

(١٠٠) تتمثل الخطوة القادمة فى زيادة الدخول والأسعار فى البلد الآخر، التى ستعاكس العملية حتى قبل أن تبطلها كليًا المواسم العادية وإعادة وضع الظروف السابقة.

الإنتاج ثابتًا.[١٠١] وهكذا نكون قد حولّنا الاضطراب الذى نشأ فى المجال السلعى إلى اضطراب فى المجال النقدى.

وقد بدا على ثورنتون، الذى استهل درسه لطبيعة التوازن النقدى فى التجارة الدولية بطرح المثال عن انخفاض المحصول (Paper Credit, p. 143)، أنه يحاجّ بالطريقة التي أوضحنا توًا إنها معرضة للانتقاد. صحيح إن محاجّته فى مواضع أخرى (مثلاً، ص ٣٤٤ و٣٤٧ من المرجع السابق) تشير إلى أنه أدرك النقطة النى حاولت طرحها. ولكنه كان غامضًا ومترددًا جدًا فى هذا بحيث أن ويتلى، وريكاردو فيما بعد، كانا على حق فى التشديد على أن العوامل التى تؤثر على قيمة الذهب أو قوته الشرائية هى شيء وان تأثير القيمة أو القوة الشرائية للذهب هى شيء آخر. ولكنهما لم يحسنا وضع فكرتهما إلى حد إن كُتابًا معاصرين آنذاك وكتابًا لاحقين أخذوا يتساءلون عما إذا كانت هناك أى فكرة أصلاً.[١٠٢]

ولكن هل كانت لديهما فكرة ما ؟ أليست هى مجرد مماحكة أن نشدد على أن الذهب يتدفق إلى الخارج لأنه "أرخص سلعة قابلة للتصدير" وليس بسبب سوء الموسم الذى يجعل الذهبَ "أرخص سلعة قابلة للتصدير" ؟ وبدلاً من كل الأجوبة

---

(١٠١) لا داع لأن نوضح إن سياق الأحداث الموصوف أعلاه إنما يورد للتعبير فقط عن منطق العملية وليس من الضرورى أن يكون قابلاً للمشاهدة بالفعل. ولكن هذا لا يشكل أى مبرر للاعتراض مثلما لا يصح الاعتراض على النظرية المعتادة حول آثار فرض ضريبة على سلعة ما- فسعر السلعة لا يزداد، كما يقتضى المخطط التوضيحى، أولاً بمقدار المبلغ الكلى للضريبة، وأنه يهبط من ثم مجددًا بسبب الانخفاض الناشئ فى الكمية المطلوبة، وهكذا إلى أن يستقر السعر عند المستوى التوازنى الجديد، وإن من الممكن عمليًا حذف بعض الخطى. وبالمثل يمكن أن يتدفق الذهب حالاً لدفع قيمة الاستيرادات الإضافية من الحبوب وإن تأثير انخفاض المحصول على مستوى السعر فى البلد المتأثر يمكن أن لا يظهر قط بصورة كلية: ولكن هذا لا ينبغى أن يؤثر على دور تغيرات السعر فى المخطط التوضيحى.

(١٠٢) حول هذا السجال، انظر فاينر: Canada"s Balance of International Indebtedness, 1900-1913 (1934), ch. 9. وقد أدخل ويتلى وريكاردو ليس فقط حججًا غير هامة وغير جوهرية بل خاطئة أيضًا. فقد أنكرا مثلاً إن انخفاض المحصول يخلق "فيضًا" redundancy فى العملة، مع أن ريكاردو سلم بهذا فى رسالة إلى مالثوس (Letters, p. 13). ولكن ويتلى اقترب من المبدأ المعنى أكثر من ريكاردو، ربما لأنه كان يمتلك مفهومًا أوضح لمستوى السعر. وهكذا قال ويتلى بشكل واضح انه رغم كل المساعدات والمبالغ الأخرى المرسلة للخارج أثناء الحروب النابليونية، فقد كان من الممكن تعزيز "تدفق الذهب على البلد إلى أى حد" (Essay on the Theory of Money ...1st vol. p. 194). وإذا استثنينا المبالغة الواضحة، فإن هذا القول يتضمن بوضوح، ولو انه لا ينص صراحة على، المبدأ القائل إن ثمة آلية نقدية تكمن خلف تحويلات وتدفقات الذهب وان هذه الأشياء لا تتحدد أبدًا فقط بالعوامل التى تؤثر مرة واحدة at one remove كالمدفوعات السياسية أو الظروف التى تحدد الطلبات على السلع الفردية.

الأخرى، أكتفى بالإشارة إلى حقيقة لها أهمية كبيرة لتاريخ التحليل وتاريخ الفكر الاقتصادى معًا. من الطبيعى بالنسبة للمصرفيين أو الكتاب الذين يضعون أنفسهم فى مقام المصرفى الفردى أن يقولوا إن المصارف لا تستطيع توسيع الائتمان إلا بالحدود، المعطاة بالنسبة لهم، بصرف النظر عن سلوكهم الخاص. وليس أقل طبيعية بالنسبة للمصرفيين أو دارسى مشاكل المصرف الفردى أن ينطلقوا من الحقيقة الواضحة القائلة إن تدفقات الذهب إلى خارج أو داخل البلد تنتج عن أسعار صرف ملائمة أو غير ملائمة والتى تنتج بدورها عن الطلب وعرض الحقوق على الجهات الأجنبية. وإذا استثنينا نوعية الورقة الفردية، فيبدو إن العوامل الكامنة خلف الطلب والعرض تمثل كل ما ينبغى على المصرفى تحليله لأغراض التشخيص والتنبؤ: العوامل السياسية، حالة الأعمال (رواج، كساد،..)، حالة المحاصيل، وما شابه ذلك؛ وهذه هى فعلاً الزاوية التى وضع جوشن نفسه فيها حينما كتب عمله الشهير: Theory of Foreign Exchanges (1861).(١٠٣) ولما كان الطلب وعرض الأوراق الأجنبية يعكس ميزان مدفوعات البلد الجارى (والمتوقع)، فيمكن أن نسمى هذا الأمر نظرية الصرف الأجنبى القائمة على ميزان المدفوعاتBalance-of-Payments Theory of Foreign Exchanges. يمكن أن تمر عقود من الظروف الهادئة دون أن يعى أى فرد حقيقة إن هذه النظرية تفتقد شيئًا ما. ولكن إذا واصل الناس استخدامها فى ظروف الاضطراب الحاد، فإن وجود عامل آخر يصبح واضحًا بحيث يتعذر اختزاله إلى تلك العوامل التى يمكننا كشفها بتحليل الفقرات الفردية لميزان المدفوعات، أى قيمة (القوة الشرائية ل) الوحدات النقدية التى تُستخدَم للتعبير عن موازين المدفوعات. ويمكننا إطلاق اسم التضخم النسبى Relative Inflation على التغيرات فى قيمة الوحدة النقدية لبلد ما بالمقارنة مع قيمة الوحدات النقدية للبلدان الأخرى وأن نتحدث بالتالى عن: نظرية الصرف الأجنبى القائم على التضخم Inflation Theory of Foreign

(١٠٣) كان (اللورد فيما بعد) جورج ج. غوشن George E. Goschen (١٨٣١-١٩٠٧)، وزير المال فى إدارة سالسبورغ الثانية (١٨٨٦-١٨٩٣) ويتمتع بأهمية تاريخية بوصفه آخر وزراء المالية وفق التقليد البحت للبرالية التقليدية (التى تحتل أهمية فائقة رغم أن هذه اللبرالية تخفت فى مجلس وزراء محافظ)، ومصرفيًا من اصل ألمانى. يصف كتابه بصورة ممتازة ما يعرفه التاجر المثقف والبارع عن الصرف الأجنبى. وباعتباره قطعة تحليلية، فإن الكتاب، الذى لم يتوغل إلى ما تحت سطح الظواهر الملاحظة جيدًا، لا يصنف كعمل مرموق. ولكنه أوضح أشياء يُرجَح إن رجال الحكم والاقتصاديين الأكاديميين لا يعرفون عنها إلا القليل مما يجعله هبة لكليهما. وحقق الكتاب نجاحا ساحقًا وما يزال جديرًا بالقراءة.

Exchanges. سوف نعود إلى هذه النقطة فى الجزء الرابع، الفصل الثامن. أما الآن، فأريد فقط أن أوضح أن الجزء الأول من المعركة الطويلة بين هاتين النظريتين – مع أنهما ليسا تفسيريْن بديليْن، وهو أمر ينبغى أن يكون واضحًا- كان قد انعكس فى السجال بين ثورنتون وويتلى-ريكاردو: فحينما يصبح الذهب "فائضًا" فى بلد ما، أو"أرخص سلعة قابلة للتصدير" وفقًا لتعبير الأخير، فإن هذا البلد ينعم "بوفرة نسبية فى الذهب". وعليه، فقد كانت لدى ويتلى وريكاردو فكرة معينة كانت تُشكِّل أكثر من منطق مغلوط chopping-logic، مع أنهما، بقدر تعلق الأمر بهجومهما على ثورنتون، ربما لم يكونا على حق لأن ذهن ثورنتون الصافى لم يهتم إلا قليلاً بالمغالطة الموجودة فى حجة ميزان المدفوعات.

حينما تكون البلدان فى توازن نقدى بعضها مع بعض، فإن الذهب يتوزع بينها بطريقة ما بحيث لا يتحقق أى ربح عند تحويل أى جزء من رصيد بلد ما إلى أى بلد آخر، وذلك على غرار ما ذكرنا أعلاه. ويمكننا التعبير عن هذا بالقول إن القوة الشرائية للذهب متكافئة عالميًا أو بالقول أيضًا، من زاوية نظرية الصرف الأجنبى القائمة على التضخم، إن التكافؤ وتغيراته تمثل العوامل المحدِّدة (آنيًا) فى سوق الصرف الأجنبى. وتعود نظرية تكافؤ القوة الشرائية هذه، أو شكل أولى منها، إلى زمن بعيد، ويمكن بالتأكيد إرجاعها إلى مالينيس Malynes كما مر بنا هذا آنفًا. وقد ارتبطت صيغة خاصة منها باسم كاسل Cassel أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكن المبدأ المعنى ينبغى أيضًا إرجاعه إلى ويتلى وريكاردو،[١٠٤] حيث أنه يظهر فى عملهما كما يظهر لدى كاسل مرتبطًا بشكل متميز بنظرية كمية محددة (وخام).[١٠٥]

---

(١٠٤) هذا لا يمثل رأى البروفيسور فاينر (op.cit. pp. 126 and 382 et seq). ولكن السبب يعود فقط إلى أنه يحتفظ بالمصطلح إلى الشكل الكاسلى (نسبة إلى كاسل) للمبدأ. ولا يمكن طبعًا إرجاع هذا الشكل إلى ريكاردو الذى تجنب دائمًا مفهوم مستوى السعر الذى يُعْد جوهريًا للشكل الكاسلى للمبدأ ولو ليس للمبدأ نفسه. وقد ناقشنا سابقًا صراع الاقتصاديين مع ظهور مفهوم مستوى – السعر.

(١٠٥) عند مستوى معين من النظرية النقدية، تمثل النظرية الكمية ونظرية تكافؤ القوة – الشرائية purchasing-power parity theory مجرد نظرتين متكاملتين أو حتى مظهرين مختلفين لشىء واحد. ومع ذلك، يمكن صياغتهما عند مستويات أخرى بطريقة ما بحيث تشكلان فرضيتين مستقلتين منطقيًا، مع أنهما تبقيان مرتبطتين بعضهما ببعض.

ويمكن دون صعوبة كبيرة تعميم المحاجّة "الكلاسيكية" عن حركات الذهب وأسعار الصرف إلى الأوراق غير قابلة للتحويل.[١٠٦] فى حين أن تطبيقاتها على حالات القروض، والمساعدات، والتغيب الطويل للمالك عن أملاكه absenteeism[١٠٧] وهو موضوع أساسى فى علم اقتصاد تلك الفترة) تطرح صعوبات أكثر. وبطبيعة الحال، فإن تشعب الآراء التى وصفت توًا تترحل إلى مناقشة هذه الحالات. ولكن هذه ليست هى المشكلة الوحيدة. فكل هذه الحالات، وبخاصة القروض الدولية، تثير أسئلة لا يمكن معالجتها بصورة مُرضية وفقًا لمخطط مشتق من الزيادة القَدَرية فى رصيد الذهب الذى يمتلكه بلد ما أو من سوء موسمه: فآثار الدخل، بين أمور أخرى، تبدأ بأداء دور مختلف نوعيًا وتكتسب أهمية حاسمة. ولذلك فإن النتائج لم تكن مُرضية. ومع ذلك، فإن الانتقاد الحديث- بوصفه انتقادًا- غالبًا ما يُخطىء حينما لا يهتم بصورة كافية بالظروف الخاصة للمعاملات التى تخيلها كتاب فرديون وبسياق الأحداث التى فرضتها تلك الظروف. خذْ معالجة ج. د س. ميل الشهيرة حول المدفوعات السياسية من جانب واحد- إتاوة سنوية مثلاً- التى كانت صالحة كنقطة انطلاق واستثارت انتقادًا واسعًا فى المناقشة الخاصة بالتعويضات الألمانية بعد عام ١٩٢٠ (Principles, Book III, ch. 21, § 4). إن هذه المناقشة مختصرة وشديدة التبسيط، ولكنها صحيحة أساسًا بقد تعلق الأمر بالحالة الأولى من الحالات المعنية، أى حينما يصر البلد القابض على تسلم مبالغ سنوية من النقود لا يملك البلد المدين أى خيار سوى جمع المبلغ

---

(١٠٦) أدرك ويتلى Wheatley (Essay on the Theory of Money, 1807) على نحو أوضح مما فعل آخرون أنه حتى فى تلك الحالة، فإن"الفيض"- أى الضغط على مستوى السعر- وليس أى تكرار فى عالم السلع بحد ذاتها هى التى يمكن أن تسبب التحول غير الملائم فى أسعار الصرف. ولا نجد لهذا الأمر أى صدى فى معالجة ميل غير الوافية إلى حد ما للموضوع (Principles, Book III, ch. 22, §3).

(١٠٧) إذ كان يجرى بصورة متزايدة طبعًا مناقشة موضوع المُلاك الإيرلنديين الذين يعيشون فى إنجلترا من ريوع ممتلكاتهم فى ايرلندا، فإن البند الرئيسى الاقتصادى البحث يتعلق بما إذا كانت معيشة وإنفاق هؤلاء المُلاك فى إنجلترا وليس فى إيرلندا لها أى أهمية بالنسبة للشعب الإيرلندى. أعطى ماك كولوخ إجابة سلبية على أساس أنه لا يهم أين ينفق الفرد ما ينفق ("Essay Showing the Erroneousness of the Prevailing Opinion in regard to Absenteeism," Edinburgh Review, 1825, reprinted in Treatises and Essays on Money, Exchange, Interest, 1859)؛ بينما أعطى سنيور جوابًا إيجابيًا ضعيفًا (Edinburgh Review, 1825؛ انظر كذلك عمله: Outline, p. 156).

ويتمتع كتاب م. لونجفيلد M. Longfield (Three Lectures on Commerce and One on Absenteeism, 1855, London -School Reprint, 1937) بقدر من الأهمية التحليلية.

الأول منها من جيوب مواطنيه. هنا لا تمثل حركة الذهب مسألة آليات تلقائية قــط ولكنها فُرضت ببساطة من قِبَل ظروف المشكلة منذ بــدايتها. وفــى ظــل هــذه الظروف، من النادر ألا يحدث هبوط فى الأسعار فى البلد الدافع. وهذا الهبوط من شأنه زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات وبالتالى استعادة الذهب، ولكن حقوق البلد الدافع فى هذا الذهب، وفقًا لفهم ج. س. ميل لهذه الحالة، يمتصها حــق البلــد القابض بقسط الإتاوة القادم بحيث يبقى رصيد الذهب، والــدخول، والمصــروفات والأسعار فى البلد الدافع على انخفاضها ويظل فائض صــادراتها قائمًــا. ويمكــن بالتأكيد تصور حالة أخرى من شأنها أن تقدم سياقًا مختلفًا من الأحداث ولا تتضمن حركات ذهب ولا تغيرات فى الأسعار البتة سوى تغيرات فى الــدخول وحركــات سلعية. ولكن كلتا الحالتين تصلحان لتوضيح ماهية الشيء الجوهرى من الزاويــة "الكلاسيكية"، أى أن العامل الموازِن الحقيقى هو انتقال السلع. ولكن أيًا منهما ليس واقعيًا جدًا.

٦- الدورة التجارية

يمثل اكتشاف الدورة التجاريــة business cycle وتحليلهــا الأوَّلــى أحــد الإنجازات الأكثر أهمية فى الفترة محل الدرس وواحد من الإنجازات القليلة التــى كانت أصلية حقًا. صحيح إن أزمــات الأعــوام ١٨١٥، ١٨٢٥، ١٨٣٦-١٨٣٩، ١٨٤٧-١٧٤٨، ١٨٥٧، ١٨٦٦ كانت قد فرضت حتى على أكثــر الاقتصــاديين أكاديميةً الاهتمام بهذه الظاهرة. ولكن انهيارات مماثلة تحمل طابعًــا ممــاثلاً مــن الانتظام وقعت فى القرن السابع عشر دون أن يهتم أحد بدرسها: إذ لم يميزهــا أى كاتب عن آثار الحرب أو الاضطرابات الخارجية الأخرى، أو أن يجدوا فيها شــيئًا ما غير حظوظ سيئة تحدث بالصدفة أو نتائج للهوس أو أخطاء أو سوء توجيه. أما أول إيحاء بإمكانية وجود أسباب أعمق لهذه الانهيارات: أسباب كامنة فى العمليــة الاقتصادية، فيمكن العثور عليه فعلاً فــى الأدب "الميركنتيلــى" بشــكل رئيســى بالارتباط مع الأفكار التى تطورت فيما بعد إلى نظريات نقص الاستهلاك المختلفة. ولكن هذه الأفكار لم تُطرح بصورة صريحة قبل السجال حول الفــوائض، أثنــاء وبعد الحروب النابليونية، الذى تعرفنا عليه من قبل والذى اندحر آنذاك. وبعد تقديم ملاحظات إضافية حول هذا السجال، سنتناول تحليلات الدورات التجارية التى تعود

أساسًا إلى توك واللورد أوفرستون وننتهى عند مساهمة ماركس. ويمكن للقارئ الرجوع إلى عمل فون بيرجمان(١٠٨) للاطلاع على معالجة شاملة للموضوع.

إن انهيار الائتمان وعدم المقدرة على بيع السلع هى الوقائع المتعلقة بالأزمات التى تلاحظها الصحافة والجمهور أولاً ويُرجعون إليها طبعًا آثارًا معينة كعمليات الإفلاس والبطالة: فالصحافة والجمهور أنصار أشداء "للنظريات النقدية، وفيض الإنتاج.(١٠٩) وما ناقشه ج. ب. ساس فى فصله المتعلق ب " Law of Markets" كان يناقض الأفكار الشائعة من نوع النظريات الأخيرة. وقد كانت الميزة الرئيسة لهذا القانون سلبية من ناحية موضوع الأزمات، كما سبق أن ذكرنا. إذ أوضح ساى بنجاح أنه مهما بدتْ ظاهرة فيض الإنتاج كبيرة فى اللوحة التاريخية للأزمات الفردية، فلا يمكن استخلاص تفسير سببى منها: فلا معنى من القول إن هناك أزمة لأنه قد تم إنتاج"الكثير جدًا" فى كل مكان. وهذه المساهمة كانت مُهمة جدًا، رغم سلبيتها. ويمكن أن نقول إنها تندرج ضمن بداية التحليل العلمى للدورات وتؤشر النقطة التى ابتعد فيها الأخير عن مرحلة ما قبل الفكر التحليلى. ولكن التطبيق الإيجابى الذى حاول ساى تحقيقه لقانونه كان أقل أهمية بكثير. فقد استنتج ساى منه بصورة خاطئة، رغم استناده على منطق واضح، ما يفيد بأنه إذا لم يشكل فيض الإنتاج العام تفسيرًا ما، فإن فيض الإنتاج الجزئى ينبغى أن يقع فى صلب المشكلة - أى عدم القدرة على بيع بعض السلع، لأن السلع المكملة لها غير متوفرة أو لأن الإفراط الواضح فى إنتاج بعض السلع يتسبب فى

---

(١٠٨) Die Wirtschftskrisen: Geschichte der nationalokoonomischen Krisentheorieen (1895) Eugen von Bergmann. ويقدم معظم مؤلفى الأعمال النظامية حول الدورات التجارية بعض المعلومات حول تاريخ تحليل الدورة التجارية، كما توجد بضع تواريخ أخرى أيضًا. ومن الناحية التحليلية، يمضى عمل البروفيسور فردريك لوتز Friedrich Lutz: Das Konfukturproblem in der Nationalokonomie (1932) على مستوى أرفع من عمل بيرجمان. ومع ذلك، فالأخير هو الوحيد، كما أعلم، الذى يقدم نتائج البحث الموسع فى أدب الفترة- وهذه حقيقة تثير الاستغراب بالنسبة لموضوع يجرى تداوله كثيرًا فى العمل المعاصر. وقد توجه الجهد العلمى نحو درس عمل مؤلفين فرديين أو مجموعات من مؤلفين أو نحو قضايا أو نظريات فردية وليس نحو عرض شامل. وحول توك واللورد أوفرستون مثلاً، هناك العمل الممتاز: DieKonjunkturlehren der Banking und der Currency-schule (1933) Georg Kepper. وحول العمل الأمريكى، انظر: H. E. Miller, Banking Theories in the United States before 1860 (1927, ch. 16).

(١٠٩) تعنى "نظرية" الدورات التجارية اليوم أكثر بكثير من مجرد فرضيات تفسيرية: فهى تعنى جهازًا كاملاً من الأدوات النظرية والإحصائية للتحليل. أما بالنسبة للقرن التاسع عشر، فمن الصحيح تقريبًا أن نقول إن الفرضيات المتعلقة "بأسباب" الأزمات أو الدورات كانت تمثل المحتويات الرئيسة لما كان يُقصد بنظريات الأزمات theories of crises، إن لم تكن محتوياتها الوحيدة.

نقص إنتاج غيرها. وهذه هى نظرية الأزمة القائمة على عدم التناسب Disproportionality Theory of Crises[١١٠] كما جرت تسميتها فيما بعد والتى انقرضت فى سياق القرن التاسع عشر لعدم حيويتها، رغم إمكانية الإشارة إلى أنصار فرديين لها فى كل مكان. وكان ريكاردو أحدهم. فإذ يطوّر ريكادو الفكرة قليلاً فى الفصل التاسع عشر من عمله Principles، فإنه يطرح فكرة معقولة، وإنْ غير كافية طبعًا، عن تغيرات مفاجئة فى قنوات التجارة بوصفها السبب الوحيد الأكثر أهمية للاضطراب disturbance.

وكما نعلم، فإن سيسموندى ومالثوس (اللذان تبعهما تشالميرس Chalmers) كانوا قادة الحملة ضد قانون ساى- مستخدمين حججًا يعود بعضها إلى كتاب قدامى، وبخاصة لاودردال. ومن الصعب جدًا تسمية نظرياتهم التى لم يضعها أى منهما بصورة نظامية كاملة والتى كانت، وبخاصة نظرية مالثوس، نظريات ركود وبطالة مستديمة أكثر مما كانت نظريات "أزمة". ومع ذلك، اقترب مالثوس كثيرًا من تحديد هذه النظريات ويمكن، فى نظرى، أن نسلم له ب- أو أن نأخذ عليه- نظرية نقص الاستهلاك من نوع الإفراط فى الادخار:[١١١] فالركود ينشأ حينما

---

(١١٠) يتمثل عدم التناسب الذى تخيله ساى فى وجود عدم توازن فى إطار نفس المرحلة أساسًا من العملية الإنتاجية: الإفراط فى إنتاج الأحذية نسبة إلى إنتاج المعاطف. وكان من الأفضل أن نحصر المصطلح بهذا المعنى- دون أن يكون هناكِ اعتراض طبعًا على تكوين مجموعات أوسع من الأحذية والمعاطف- وتمييزه عن نظريات ترجع الدورات أو الأزمات إلى اختلال بين المراحل مأخوذة ككل مثل إنتاج سلع الاستثمار وإنتاج سلع الاستهلاك. ذلك لأن الاختلالات من النوع الأخير ترتبط دائمًا بعوامل أخرى كالعوامل النقدية أو فرط الادخار وبالتالى فهى أعراض أو نتائج أكثر مما هى"أسباب".

(١١١) بمعنى ما يمكن دائمًا طبعًا النظر إلى نقص الاستهلاك كإفراط فى الإنتاج. وهكذا وصفَ فون بيرغمان نظرية مالثوس بأنها "نظرية تقوم على فيض الإنتاج". ويبدو إن من المفيد استيضاح الاختلافات لتجنب استعمال العبارة الأخيرة حينما يجد كاتب ما أن سبب المشكلة يكمن فى سلوك= =المستهلكين، حتى وإن أدى هذا إلى نوع من فيض الإنتاج أيضًا- مثلما تبنينا، لنفس السبب، تعريفًا صارمًا لمصطلح الاختلال Disproportionality. سوف نميز ثلاثة أنواع من نظريات نقص الاستهلاك ظهرت كلها فى الفترة محل الدرس. أولاً: هناك النوع القائم على فرط الادخار الذى ذكرناه توًا والذى كان مالثوس نصيره الرئيس. ثانيًا: ثمة النوع المتمثل بعدم الإنفاق الذى يشدد على الاضطرابات التى تنشأ عن قرارات ادخارية لا تعوضها قرارات استثمارية. وكما نعلم، فإن مالثوس كان قد ألقى نظرة سريعة على هذه الفكرة وهى فكرة قديمة - إذ تعود مثلاً إلى كينيه وعدد من سابقيه الفرنسيين- ولكنها لم تلعب دورًا كبيرًا فى علم الاقتصاد الحديث حتى وقتنا الحاضر. ثالثًا: هناك النوع القائم على الفقر الجماهيرى الذى ينسب الفوائض إلى عدم مقدرة العمل "على شراء منتوجه الخاص به" وذلك بسبب الأجور الواطئة. وكان سيسموندى، ورودبرتوس Rodbertus على نحو أوضح، أكثر أنصار هذه النظرية أهمية. وكما كان ماركس يعرف جيدًا، فهذه النظرية لا تستحق المناقشة لأنها تهمل الحقيقة الأولية القائلة إن عدم كفاية وحتى تزايد عدم كفاية الدخل=

يدخر ويستثمر الناس إلى الحد الذى"لا يتبقى عنده أى حافز لزيادة إضافية في الإنتاج" لما يصحب هذا من هبوط فى الأسعار والأرباح.(١١٢) ليس ثمة داع لتكرار القول إن هذه الحجة، مهما كانت مزاياها العرضية - التى تكمن إحداها فى أنها تضع أصل الركود فى عملية الادخار-الاستثمار- هى حجة خاطئة بشكل واضح إذا قصد بها تفسير "الأزمة"، مع أنها لا تكون كذلك إذا كان يُراد بها مجرد إظهار إمكانية تعرض الإنتاج للركود. ولكن سيسموندى يطرح كثرة من العوامل المسئولة بحيث يتعذر تصنيفه بصورة مرضية. فمن المؤكد أنه كانت لديه حجة الإفراط فى الادخار oversaving وهى تشكل جوهر تحليله لعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك(١١٣) ولكن فكرة نقص الاستهلاك الناجم عن ضآلة الأجور ما تزال أكثر بروزًا وذلك بسبب توزيع الدخول"السيئ" بحد ذاته وبسبب البطالة الناشئة عن المكننة المُوفرة للعمل على حد سواء. ثم إن هناك، وفقًا لتحليله المتسلسل sequence analysis، الفكرة القائلة إن النواتج المتزايدة تلبى مبالغ totals من القوة الشرائية تم كسبها فى وقت سابق من خلال المشاركة فى ناتج أصغر. وعلاوة على ذلك، فقد أكبر سيسموندى وعن حق من شأن كل التقلبات العشوائية التى تمهد الطريق إلى المستويات السلسة والعادية والنهائية طويلة الأمد smoth ultimate long-run normals التى توصل إليها المنظّرون. وهكذا يصبح سيسموندى نصيرًا لكل تلك "التفسيرات" التى تتحدث عن فوضى الإنتاج الرأسمالى، ونقص المعرفة بما يفعله المنتجون الآخرون وعما يريده المشترون، وما شابه ذلك، رغم أنه لا ينبغى أن ننسب إليه كل الأشياء الفجة التى يمكن العثور فى مثل هذا الأدب. وقد أوحت له ظواهر الكساد فى فترة ما بعد نابليون بقائمة غنية من مسبّبات الاضطراب من كل الأنواع بحيث كان تحويلها إلى اتهامات أسهل مما لبناء جهاز للتحليل.

=الأجرى اللازم لشراء كل المنتوج بأسعار تغطى التكلفة لن تتسبب فى وقف الإنتاج، وذلك بفضل طلب أصحاب الدخول غير الأجرية سواء على سلع "الرفاه" أو سلع الاستثمار.

(١١٢) انظر رسالة مالثوس فى: J. M. Kenyes, Essay in Biography, p. 143؛ وكذلك المناقشة الألمانية الحديثة للخلاف بين مالثوس وساى فى: Malthus und Say uber die Ursachen der jetzigen Handelsstockung (1821 K.H. Rau،

(١١٣) إضافة إلى مقالة سيسموندى المنشورة فى:Brewster' s Edinburgh Encyclopaedia وعمله: Nouveaux Principes، انظر بخاصة مقالته حول" Balance des consommations aves les productions " فى: Revue encyclopedique, May 1824. وقد تجادل سيسموندى أيضًا حول الموضوع مع دونوير Dunoyer فى نفس المجلة السابقة (حزيران، تموز ١٨٢٧).

وهكذا يشارك سيسموندى أيضًا فى تيار الأفكار التى قدمت "نظرية" معينة تمتعت بدعم اقتصاديين مقتدرين بدءًا من عام ١٨٥٠ تقريبًا حتى نهاية القرن التاسع عشر، وسيتعين علينا الإشارة إليها مرة أخرى. وباختصار، يمكن التعبير عنها بالقول إن الأزمات تحدث حينما يسير أى شيء مهم بصورة خاطئة. كان روشر[١١٤] أحد الممثلين الرئيسيين لهذا الرأى. ولكن إضافة إلى الطابع الفطرى، ولو المبتذل نوعًا ما، لهذه النظرية، فإن روشر لم يقدم سوى ما يمكن وصفه كخلاصة لمعظم الأفكار التى كانت متداولة حينما كتب هذا الأمر. فبعد أن أضعفَ كل هذه الأفكار، سلّم روشر بقانون ساى ولكنه اختزله إلى مجرد متطابقة[١١٥] وقَبِلَ فكرة ريكاردو عن التغيرات المفاجئة فى قنوات التجارة؛ وسلّم بحذر بفكرة مالثوس عن الإفراط فى الادخار، مع أنه قال إن مالثوس بالغ فيها؛ واعترف بأن الادخار "ضار" حينما لا يجرى استثمار المدخرات (Principles, § 220)؛ كما سلمَّ بعدة أفكار كان سيسموندى قد قدَّمها؛ وأخيرًا، وربما تحت تأثير ج.س. ميل، أدرك دور استيعاب الأرصدة فى استثمارات ثابتة[١١٦] — وقد فعل روشر كل هذا دون أن يبذل أى جهد لإحكام الصياغة وإعادة التنسيق. وقد شجع الوضعُ الذى أنتج أعمالاً كهذه على البحث الوقائعى، وكانت هناك دراسات جيدة كثيرة حول أزمات فردية، ولكنى سوف أقتصر

(١١٤) Principles (Grundlagen, 1st ed. 1854, English trans.1878) Book IV,§§ 216-17 on "Commercial Crises" and 220, entitled "When Saving is Injurious".. والنظرية القائلة إن أى ظرف يزيد بصورة مفاجئة وملموسة من الإنتاج ويخفض من الاستهلاك أو "يبعث الاضطراب فى السير الاعتيادى للصناعة ينبغى أن يحمل معه أزمة تجارية" ما تزال ترد واضحة على نحو أكمل فى: (Ansichten der Volkswirtschaft (1861). وهذه وجهة فى النظر كانت شائعة فى فرنسا وقد عززها أحيانًا تحليل أوضاع فردية بشكل بارع وبناء. ويمكن الاقتباس بهذا الاتجاه من كورسل-سينويل Courcelle-Seneuil، وتشيفالاير Chevailer وعدة كتاب آخرين ممن لا يختلفون إلا فى التشديد النسبى على الظروف التى تميل لأن تلعب دورًا ما بشكل خاص مثل توسع الائتمان. ومع ذلك يكفينا مثال نمطى: Joseph Garnier. Elements (1845); later Traite وبخاصة مقالته: "Crises commerciales" المنشورة فى: Dictionnaire universel theorique et pratique (du commerce et de la navigation (1859.

(١١٥) ومع ذلك، فحينما فعل ذلك الأمر، فإنه عثر بالصدفة على صياغة ليست غير محكمة ومن شأنها أن تبدو مألوفة للأذن الحديثة، رغم إنها تفتقد معنى ساى كليًا كما نعلَم: فقد قال إن قانون ساى يسرى على جميع السلع بما فيها النقود.

(١١٦) وقد أحكمَ هذه النظرية آنذاك كتاب عدّة من بينهم: V. Bonnet, Questions economiques et financieres a propos des crises (1859).

على ذكر التاريخ الشامل والموفق جدًا حول الأزمات الذى كتبه ورث.(١١٧)

يتمتع تحليل توك واللورد أوفرستون للدورة بأهمية أكبر من العمل الذى استعرضناه لحد الآن. ومع أن "الأزمات" سيطرت على المشهد طوال القرن، فقد خَطرَ لعدة مراقبين بدءًا من عشرينيات القرن التاسع عشر- لم يكن قادة الاقتصاد العلميين من البارزين بينهم ولم يكن لهم فضل كبير - إن الأزمات مجرد مراحل فى حركة تشبه المُوج، ويتعذر حقًا فهمها إلاً فى حدود هذا الإطار الأوسع. وقد استعمل هؤلاء الكُتّاب من البداية مصطلح: "دورة" أو "دورة تجارية" للإشارة إلى وحدات هذه الحركة،(١١٨) كما أنهم تحدثوا عن "دورية" ما periodicity فى هذه الدورات لم يقصد معظمهم بها سوى سياق محدد بصرف النظر عن طوله.(١١٩) ومع ذلك، اقترح البعض فترات زمنية متقاربة فى طولها، وإن غير دقيقة، كسبت من بينها "دورة السنوات العشر" القبول فى آخر الأمر- وقد جربها حتى ماركس بطريقة لا تحمل معنى محددًا. وقد أثمر هذا العمل الرائد فى حدود تلك الفترة أعمالاً واعدة لجيفونس وجوجلار Juglar سيكونِ من الملائم أكثر درسها فى الجزء الرابع. وقد أشرتُ فى الهامش أدناه إلى بضع كُتّاب آخرين ممن تم نسيانهم تقريبًا. لاحظْ أن ليس ثمة علاقة بين هذا العمل والمناقشات المبكرة حول الفوائض. إذ أنه تطورَ بصورة مستقلة وهو لا يدين إلا بشيء قليل، إنْ كان يدين بأى شئ أصلاً، إلى علم الاقتصاد العام فى الفترة محل الدرس. وقد تبادل مؤلفوه والاقتصاديون

---

(١١٧) Geschichte der Handelskrisen (1858) Max Wirth. وليس لمساهماته فى التحليل أى أهمية. ولكنه كان أحد أوائل مَنْ حاولوا تصنيف الأزمات بصورة وصفيةٍ (أزمات الائتمان، أزمات رأس المال، أزمات المضاربة، الخ)- وهذا منهج فى درس المشكلة راقَ لعدة باحثين فى ألمانيا. كما إن ورث شدد على الجوانب الدولية من الأزمات.

(١١٨) كانت تلك فكرة جديدة ولكن الكلمة لم تكن كذلك. فقد استعملها السير وليم بتى بخصوص المواسم الجيدة والسيئة ("فترات الندرة والوفرة") فى عمله: Treatise of Taxes and Contributions 1662))، وذلك فى سياق محاولة تقييم ريع الأرض العادى. ليس ثمة دليل على أنه كان يمتلك أى فكرة عن دورة اقتصادية عامة، أو أنه أراد توضيحها من خلال التغيرات فى المحصول.

(١١٩) ثمة بعض الخلط بخصوص ذلك الأمر نشأ عن حقيقة أن بعض الكتاب المعاصرين، ممن يستعملون تعبير "دورية " بالمعنى المحدد- التكرار ضمن فترات ثابتة- يعطون المعنى نفسه لكل الكتاب الذين يستعملون الكلمة ويتحدثون من ثم عن تأكيد أو إنكار الدورية بينما كان ينبغى عليهم التحدث عن تأكيد أو إنكار الفترات ذات الطول الثابت. وينبغى تذكر هذا فى كل مكان. وقد تحدث اللورد أوفرستون عن"ظروف تعود بشكل دورى" ولكنه لم يشدد على أنها تعود فى فترات متساوية. كما تحدث جوجلار (انظر الجزء الرابع، الفصل الثامن، القسم ٩ أ، أدناه) عن retour periodique {فترة دورية}، ولكن توقيته يُظهر فترات زمنية غير متساوية فيما بينها إلى حد كبير جدًا. وعلاوة على ذلك، أنكر جوجلار بجلاء أن المادة تفترض وجود أى فترة محددة.

الرسميون Professed موقفًا باردًا ولم يكترث بعضهم ببعض. ومـــع ذلـــك، ينبغـــى على المرء أن يتصور إن كل مجموعة كان بوسعها الاستعانة بالأخرى.(١٢٠)

ولكن توك وأوفرستون أثرّا على المذهب من داخله - وقد تأثرا به أيضـًــا- وقد نجح عملهما فى تثبيت ما يمكن وصفه كتحليل جديد "للدورة التجارية.(١٢١) وقد أثّر أحدهما فى الآخر بأكثر مما شعرا به أو كانا على استعداد للاعتراف بـــه، وإن التشابه بينهما فى الطرق والنتائج كان أكثر أهمية من الاختلاف فيهما. والانطبـــاع بعكس ذلك إنما يعود، أولاً: إلى تنافرهما فى قضايا سياسة المصرف المركـــزى، وبخاصة اختلافهما بشأن قانون بيل. ثانيًا: يجسد توك وأوفرستون نوعين مختلفـــين جدًا ويعبران عن نفس الحقيقة أو النتيجة بصورة مختلفة إلى حد إن هذه الحقيقة أو

---

(١٢٠) أولاً، أذكرُ جون واد John Wade الذى كان غريبًا عن الحقل تمامًا، وإن كياسته تجـــاه "الاقتصـــاد السياسى" تحجب ببساطة مشاعر تشبه الازدراء. وقد طوّرَ واد، فى عمله: History of the Middle and Working Classes ... 1833، نظرية شاملة نوعًا ما حول" الدورة التجارية للكساد والـــرواج" جعلها تتراوح بين خمس وسبع سنوات، مستخدمًا مؤشرى الأسعار والاستخدام بشكل رئيسى. ورغم أن محاجّته كانت معيبة وغير حاسمة، بيد أنها تتمتع ببعض الأهمية كفكرة أولية لنموذج دينـــاميكى يتطور داخليًا ويعيد إنتاج تعاقب الكساد والرواج بفضل علاقة تتضمن فترة إبطـــاء بـــين الأســـعار والاســـتهلاك. والعمـــل الثـــانى الـــذى ينبغـــى ذكـــره هـــو: Hyde Clarke, "Physical Economy"...(Railway Register, 1847)، الذى تعرفت عليه فقط من خـــلال تقريـــر جيفـــونس (Investigations in Currency and Finance, pp. 222-3). وتمتد الدورة لدى هايد كلارك لفتـــرة عشر سنوات (١٧٩٦، ١٨٠٦، ١٨١٧، ١٨٢٧، ١٨٣٧ و١٨٤٧- كتواريخ للأزمة والتى تـــوحى بقدر من الاعتباطية). وإضافة إلى ذلك، كانت لديه دورة ذات فترة أطول تمتد إلى ٥٤ سنة تقريبًـــا مما يشكل تنبؤا مدهشا بالدورات أو الفترات الكبرى التى حدثت فى العهود التالية وبخاصة تقلبـــات Kondratieff الطويلة (انظر الجزء الرابع، الفصل الثامن، أدناه). ولكن محاولات كلارك لتفســـيرها على أساس وقائع المناخ لم تثمر عن شىء. كما أود لفت الانتباه إلى عمل مثير للاهتمام تـــم نشـــره فى: Transactions of the Manschester Statistical Society وبخاصة المقالات التى كتبها دبليو. لانجتون W. Langton (١٨٥٧-٨) وجون ميلز John Mills (١٨٦٧-٨). يقدم كلاهما أدلة حـــول وجود دورة تستمر عشر سنوات ربطها كلاهما بصورة غامضة بعوامل نفسية ("أخلاقية"). وإضافة إلى ذلك، تنبأ الأول بتحليل جيفونس ل "استنزاف الأرض الذى يحدث فى الخريف" ولاحظ حقيقة إن الربع الثالث من السنة يلائم بصوره خاصة انتشار الأزمات؛ بينما أطلق الثانى على دوراتـــه اســـم دورات الائتمان على وجه التخصيص. وفى الولايات المتحدة لوحظت الدوريـــة بمعنـــى التكـــرار recurrence بوقت مبكر تمامًا.أما بخصوص الجوانب الأخرى، فقد نوقشت بشكل حماسى مسألة ما إذا كان الائتمان المصرفى هو سبب الأزمات أم لا (انظر، مثلاً، المناقشة الواردة فـــى العمـــل: C. Raguet, Treatise on Currency and Banking, 1839، علمًا بأن هذا الكاتب قدمَ أيضـًــا نظريـــة هامة للدورات تقوم على الإفراط فى الاستهلاك ولكنها غير معللّة بصورة كافية).وكان ر. هار R. Hare ("Do Banks Increase Loanable Capital" ?, Hunt"s Merchants Magazine, 1852") واحدًا من أقدم قلة من الكتاب ممن نسبوا إلى الدورات وظيفة تعجيل التقدم الاقتصادى.

(١٢١) لقد أدرك بعض الكتاب المعاصرين آنذاك، وبخاصة هايد كلارك ولانجتـــون، عـــددًا كبيـــرًا مـــن الدورات كانت تفعل مفعولها بشكل متزامن. ولكن توك عرف نوعًا واحدًا فقط من التقلبات الدورية.

النتيجة تبدو كما لو إنها حقيقتان أو نتيجتان مختلفتان. ثالثًا: لقد اختلف توك وأوفرستون حقًا حول عدة نقاط من النظرية والتشخيص الوقائعى، حيث شدّدَ كلاهما على هذه النقاط بصورة غير ملائمة ولكن أهميتها كانت أقل مما تبدو عليه، وذلك بقدر تعلق الأمر بتحليل الدورة التجارية.

وفى إطار حالة البحث فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، فإن مجرد حقيقة رؤيتهما وإدراكهما - غريزيًا على الأقل - لظاهرة التغيرات الدورية فى النشاط الاقتصادى تشكل تقدمًا كبيرًا. ولكن الطريقة التى عبَّرا فيها عن رؤيتهما توضح جيدًا تميز بنيتهما الفكرية مما شجع كثيرًا من المؤرخين على إغفال كل ما كان لهما من نقاط مشتركة مع الآخرين. ونظرًا إلى أن طريقة توك تقوم على استخلاص النتائج من مناقشة أوضاع فردية معينة، فقد اندمج إدراكه للظاهرة بالتفاصيل الهائلة التى يذكرها بحيث إن هذا الإدراك لا يبرز بشكل واضح فى أى مكان، وإن حقيقة إدراكه لهذا الأمر ذاتها بحاجة للإثبات بالنسبة لمرجعية رفيعة.(١٢٢) وقد أشار اللورد أوفرستون الذى كان ينظّر بشكل واضح وهادف- ولو من خلال الوقائع أيضًا، دون شك، وبخاصة وقائع تجربته كمصرفى- إلى إن "حالة التجارة" state of trade (الأقواس له) "تتعاقب بجلاء فى دورة مؤكدة" قسّمها هو إلى حالات: السكون، التطور، النمو، الثقة، الرواج، الإثارة، الرواج التجارى الشديد، الاضطراب، الضغط، الركود والعوز" التى تنتهى إلى السكون مرة أخرى".(١٢٣) وليس لهذه المراحل العشر أهمية أكثر من تلك التى تُعطى لمراحل توك الاثنتين أو الثلاثة، ولكن السياق هذا له أهميته، رغم ذلك.

---

(١٢٢) والمرجعية تلك هو السير ت.ى. جريجورى T. E. Gregory بيد أن وصف توك للتطورات من عام ١٨٢٨ إلى عام ١٨٣٧ (كما أوضحه كيبر Kepper) فى الفصلين التاسع والعاشر من عمله History (المجلد الثانى، وبخاصة الفقرة الأخيرة من القسم الثانى، الفصل التاسع) يبين بشكل حاسم أن توك يدرك وجود آلية محددة للدورة، يصفها هناك من خلال تخلف lag العرض عن الاستهلاك أثناء "حالة صعود الأسواق" والعكس فى المرحلة التالية:"الركود". وفى صفحة ١٧٥ من المجلد الأول تجرى ملاحظة "المراحل التى تتعاقب فى إطارها التبدلات والمناوبات من الثقة وعدم الثقة، من حيوية المشروع وقنوطه". ويمكن ملاحظة حتى الإيحاء بوجود دورة من عشر سنوات.

(١٢٣) ترد هذه العبارة المهمة التى يكثر الاستشهاد بها فى عمله: " Reflections Suggested by a Perusal of Mr. J. Horsley Palmer"s Pamphlet on the Causes and Consequences of the Pressure on the Money Market" 1837 (republ. Tracts, p. 31). ولكن يتعذر تكوين نظرة شاملة حول آرائه إلا من ملاحظاته غير النظامية الموزعة فى كل بحوثه، ورسائله، وشهاداته (انظر القسم ٤ب، أعلاه). وتظل هناك مواضع رخوة كثيرة وبضع تناقضات لا يمكن حلها ومن الملائم الافتراض أنه لم يعبّر عن أفكاره بشكل كامل قط.

لم يَقُم أى من الكاتبين بأى محاولة واعية لأن يضع لمراحله خصائص عامة الأمر الذى كان يمكن أن يعطينا لوحة قياسية للدورة. ولكن يمكن أن نبين أنهما أبصرا كل الخصائص التى يمكن أن يراها كل ذوى الخبرة فى ممارسة الأعمال، وعمليًا كل الخصائص التى علمتنا ثروتنا الإحصائية أن نراها. ومن الطبيعى أن الأسعار، والفائدة، والائتمان، وحركات الذهب، والمضاربة، والاستثمار، فى علاقتها بنشاط-الأعمال والرواج التجارى الشديد كانت فى ذهنهما قبل أى شىء آخر. ومع ذلك يوجد الفارق التالى: بحكم انشغال توك بالوقائع التاريخية للحالات المتعاقبة، فإنه قدّمَ تشكيلة غنية من العناصر المهمة، تغيب كليًا عن أعمال أوفرستون وربما لم تكن موجودة فى ذهنه قط. ثمة عنصران فى هذه التشكيلة يستحقان الاهتمام الخاص. أولاً: تشديد توك فى كل مكان على أهمية "تجارة الحبوب"، وعلى مواسم الحصاد بالارتباط مع هذه التجارة. لا نستطيع أن ننسب إليه الفضل فى وضع نظرية لتفسير الدورة وفقًا لموسم الحصاد harvest-theory of cycle. ذلك لأن كل نظرية تقوم على عامل واحد فقط كانت غريبة تمامًا على طريقة تفكيره. ولكن ينبغى فى نظرى أن نعزو إليه الفضل فى أنه ركّز انتباه الباحثين على هذا العنصر وتشجيع هذه النظرية التى تمتعت ببعض الدعم حتى قبل أن يكتب جيفونس عنها.(١٢٤) ثانيًا: تشديد توك على أن فترات الرواج تقترن بالاستثمار فى رأس المال الثابت- وبخاصة بالارتباط مع توسع بناء السكك الحديدية فى أربعينات القرن التاسع عشر- والتغير التكنولوجى.

إن التشديد على هذين العنصرين هو خطوة مهمة، طبعًا، بالنسبة للتحليل السببى. ذلك لأن نظرية توك وأوفرستون حول الدورة هى نظرية "داخلية الحركة" أساسًا، أى أنهما حاولا إظهار كيف إن كل مرحلة من عملية الدورة تحفزها الظروف السائدة فى المرحلة السابقة. ولكن أيًا منهما لم يكتفِ بهذا. ورغم أن طريقة توك أثمرت مجموعة أكبر من العوامل التفسيرية، والمساعدة، والعشوائية، فقد أدرك أوفرستون أيضًا مقولات أكثر أهمية، وبخاصة التطور التكنولوجى الذى اقترب من اعتباره السبب الأهم للاتجاهات الصعودية upswings. وعليه، فمن

---

(١٢٤) أشار فون بيرجمان von Bergmann (مرجع سابق، ص ٢٣٩) إلى كاتب فرنسى: Briaune (Des Crises commerciales..., 1840; Du Prix des grains, du libre echange et des reserves, 1857) كان قد قدّم نظرية مواسم واضحة harvest-theory مفادها أن الدورة لا تشير سوى إلى أثر نوبات المواسم الجيدة والسيئة على الدخل الكلى للمجتمع.

الخطأ تمامًا أن نُرجع إليه شخصيًا تلك النظرية النقدية البحتة للدورة التى لا تجد فى الأخيرة سوى تقلبات ناتجة عن التنظيم السيئ للعملة والنظام الائتمانى- ومن المؤكد أن هذه النظرية كانت قد كسبت أنصارًا بين زملاءه الإنجليز وحتى أكثر فى الولايات المتحدة.(١٢٥) وقد أشار أوفرستون نفسه صراحة إلى أن سياسة المصارف ليست هى التى تولد الاتجاهات الصعودية.(١٢٦) ومع ذلك، فإن المعنى الذى يصح فيه هذا التفسير بالنسبة للأنصار المعاصرين للنظريات النقدية للدورة- وبخاصة هاوترى Hawtrey وفون مايسس von Mises - يمكن تعريفه من خلال الفرضيتين التاليتين:

أولاً: بصرف النظر عما فكّر فيه اللورد أوفرستون حول مشكلة التعليل النهائى، فمن المؤكد أنه آمن بأن توسع قروض المصرف، بواسطة البنكنوتات والودائع "المخلوقة"، بأكثر من حدود رأس المال "الحقيقى"(١٢٧) مسئول عن سياق للأحداث يختلف نوعيًا عما كان يمكن أن يحدث لو بقى الإقراض ضمن تلك الحدود بشكل ثابت. صحيح أن أوفرستون حاجّ بأن الاضطرابات يمكن أن تحدث فى الحالة الأخيرة أيضًا؛ ولكن هذه الاضطرابات مهما تكررت، بيد أنها غالبًا ما تبقى كحالات فردية، ولا ترتبط إحداها بالأخرى بالضرورة، ويمكن بالتالى استيعابها بشكل عام. ولكن التشوه يصيب كل بنية العملية الاقتصادية إذا تجاوز

---

(١٢٥) وحتى إن ج. دبليو. نورمان G. W. Norman (Remarks upon some Prevalent Errors with respect to Currency and Banking) كان الأقرب، بالنسبة لكتاب يتمتعون ببعض الشهرة، من اعتناق نظرية نقدية بحتة للدورة بالمعنى المذكور أعلاه، وهو يطورها بقوة من خلال الاعتراف بعدة عوامل سببية أخرى. وبالنسبة للأمثلة الأمريكية، انظر هـ. إى. ميلر H. E. Miller، مرجع سابق، ص ١٩٣ وما بعدها.

(١٢٦) نظر بخاصة عمله: (A Letter to J. B. Smith (1840). فمما لا شك فيه انه عبّر عن نفسه أحيانًا بشكل غير دقيق إلى حد ما حول ذلك الموضوع، بيد أننى لا أعتقد أن من الصحيح إن العبارات المذكورة تتناقض بعضها مع بعض أو أنها ليست سوى تسويات سيئة الإعداد من الناحية المنطقية يضطر إلى طرحها كتاب منغمرون فى سجال سياسى.

(١٢٧) وهذه هى العبارة التى استعملها أوفرستون فى عمله: (Evidence before the House of Common Committee on Banks Acts, 1857) and the appendix thereto (republ. 1858). وأرى إن من المأمون مطابقة رأس المال الحقيقى هذا برصيد القوة الشرائية الذى تمتصه المصارف من مدخرات الجمهور أو تكسبه من استيرادات الذهب بحيث إن حجة Hوفرستون قصدت مفهوم ريكاردو: رأس المال "المصطنع" fictitious capital. ويحتمل أن يكون هذا التمييز قد ارتبط فى ذهنه كمصرفى بتمييز مختلف، ولكن متصل، بين الأرصدة المتاحة للاستثمار طويل الأجل، والأرصدة التى تستعمل لتمويل الاستثمار طويل الأجل مع إنها متاحة للفترات قصيرة الأجل فحسب.

توسع الائتمان ذلك الحد كثيرًا. إذ إن استثمار المنشآت يزداد عمومًا إلى حد لا تبرره الظروف الأساسية للاقتصاد، وعليه فهو لا يبرر نفسه إلا طوال استمرار هذا التوسع. وهذا يشير إلى أكثر مما تتضمنه العبارة، التى لم ينكرها توك قط، والقائلة إن الإفراط فى النقود السهلة يسهل "الرواج التجارى الشديد" overtrading ويعزز آثاره.

ثانيًا: فسر اللورد أوفرستون تعاقب الحالات من "overtrading" إلى "الاضطراب، الضغط، الركود" وفقًا لآلية نقدية بصورة بحتة أو حاسمة: فالارتداد هو رد فعل على الرواج السابق، ولكنه أساسًا رد فعل على توسع الائتمان خلال الرواج. فتوسع الائتمان كان قد رفعَ من الأسعار، مستنزفًا الرصيد cash بهذا الشكل(بتوجهه للتداول إضافة لتسربه للبلدان الأجنبية) ومهددًا إمكانية تحويل البنكنوتات. ومن المحتمل جدًا أن يرفع هذا من أسعار الفائدة، الأمر الذى ينجم عنه اهتزاز الثقة مرة أخرى وتقليص الودائع المصرفية وحجم الأوراق التجارية غير المدفوعة commercial bills outstanding (Tracts, 1857, p. 264 et. seq.). ولم تتم صياغة كل هذا بما عهدناه من دقة وكمال فى التحليل اللاحق، فضلاً عن تعرضه للنقد العدائى. ولكن المعنى العام واضح إلى حدٍّ كافٍ: فالنقود والائتمان، لعدم استقرارها هى نفسها، تعمل على عدم استقرار التقدم الاقتصادى؛ وأن الإصلاح المصرفى هو الشىء الضرورى لاستقرار الأخير، ولو ليس بشكل كامل حقًا- إذ أنكر أوفرستون هذا الأمر مرارًا وتكرارًا- ولكن إلى الحد الذى يمكن أن يستقر فيه التقدم الاقتصادى أصلاً. وقد انتقد توك كل هذا بصورة عدائية: فهو لم يؤمن بوجود رأس المال "المصطنع"، أو بأهميته على الأقل؛ وقلّل إلى أدنى حد ممكن من دور الفائدة فى الدورة؛ ولم يعتقد أن تقلص الائتمان كان هو العامل الأكثر أهمية فى التسبب بالانهيار. وهذا كان يكفيه حقًا لاستخلاص نتائج مختلفة بالنسبة للسياسة Policy. ولكنا حينما نأخذ بالاعتبار التحفظات التى وضعها أوفرستون على محاجّته، من ناحية، وكل التحفظات التى وضعها توك على الأشياء التى أنكرها، من الناحية الأخرى، فإن حجم الاختلاف بينهما يتقلص إلى حد كبير.

وهكذا يمكن توفير حصيلة غنية من الأفكار والأعمال التحليلية واعتبارها من إنجازات الفترة محل الدرس. فقد لاحظنا نظريات فيض الإنتاج، إلى جانب التخلص من الأنواع الساذجة منها فى الوقت نفسه؛ ولاحظنا كثيرًا من نظريات

نقص الاستهلاك، وكذلك العمل النقدى الذى كشف أخطاءها؛ ولاحظنا نظريات الاضطراب العشوائى random-disturbance فى أكثر نسخها تنوعًا؛ كما لاحظنا اكتشاف الدورة التجارية business cycle وظهور كل من النظرية النقدية ونظرية الاستثمار لتفسيرها؛ ولم تغب عن ملاحظتنا حتى نظرية الإفراط فى الاستهلاك ونظرية مواسم الحصاد؛ وقبل كل شيء، لاحظنا بدايات العمل الإحصائى حول المشكلة. ولكن من الغريب إن أحدًا لم يلاحظ كل هذه اللبنات أو أن يدرك أنها لبنات تنتظر مَنْ يضمها إلى بعضها بعضًا ضمن بنية شاملة- شاملة وإنْ مؤقتًا- قبل انقضاء الفتره محل الدرس. وقد أخفق ج.س. ميل فى تحقيق هذه المهمة، مع أنه أنجز من التأليف synthesis أكثر مما يبدو عند الوهلة الأولى.[١٢٨] إذ وصف آلية الدورة من خلال توقعات الربح التى تحفزها الحوادث المؤاتية أو غير المؤاتية- التى تؤثر على مخزونات التجار وبالتالى على الأسعار التى تبقى تواصل إرتفاعها أخيرًا، ليس لسبب إلا لأنها كانت قد ارتفعت، وحينما يتم إدراك إن الارتفاع تجاوز الحد الذى يبرره الحدث الأولى، فإن الأسعار تبدأ بالهبوط وتظل تواصل هبوطها لأنها كانت قد بدأت بالهبوط. وإذ يبين ميل بدقة أن هذا يمكن أن يحدث حتى فى" مجتمع لم يكن يعرف الائتمان"، فقد شدّد على حقيقة إن الائتمان القابل حالاً للتوسع يزيد من حدة مثل هذه التقلبات إلى حد بعيد. ولكن الأزمات التجارية- مُعرفَّة أما كأوضاع "يجد فيها فجأةً عدد كبير من التجار والمتعاملين صعوبة فى تحقيق التزاماتهم أو أنهم يخشون حصول هذا" - يمكن أن تبرز أيضًا دون "توسع خاص فى الائتمان" حينما يُستوعَب جزء كبير من رأس المال، الذى يمول سوق الإقراض عادة، فى طلبات غير معتادة على المدفوعات الأجنبية، والاستثمارات الثابتة، وما شابه ذلك. وقد حاجّ ميل ضد نظريات فيض الإنتاج ونقص الاستهلاك الساذجة وبخاصة نظرية الإفراط فى الادخار، ولكنه رغم ذلك، وجد فى حوادث الكساد مكانًا لكل من فيض العرض ونقص الإنفاق. كما إن الفائدة تجد مكانها المتواضع وكذلك شأن الآلية النقدية البحتة حول التسربات الداخلية والخارجية. كما لا يغيب عنه الطابع الدورى periodicity أيضًا

---

(١٢٨) يصح هذا إلى حد ما لأن ميل لم يركز كل ما يتعين عليه قوله حول الأزمات أو الدورات فى أى مكان. إذ عالج الموضوع بشكل روتينى فى الكتاب الثالث، الفصل الثانى، الفقرة الثالثة من Principles. ولكن المادة موجودة فى مواضع كثيرة أخرى، وبخاصة فى الفصلين الرابع عشر والثالث والعشرين من الكتاب الثالث والفصل الرابع من الكتاب الرابع.

(بالمعنى الواسع للكلمة). وأعتقد أن هذا كاف لكى أبوح للقراء بما شعرت به من فتور flatness عند محاولة إعادة بناء تحليل ميل للدورة. ولكن رغم طابعه المبتذل commonplace، فكل هذا يمثل معرفة فطرية أيضًا وليس أساسًا سيئًا للعمل الإضافى. وعند متابعة ما قاله أ. مارشال عن الموضوع،(١٢٩) نجد مادة أكثر بالفعل ولا نشعر بالشعور الفاتر نفسه؛ بيد أن معالجته لا ترقى أساسًا إلى أكثر من إحكام لإيحاءات ج.س. ميل. وقد تأثر الكثير من الدارسين الآخرين بميل أو حتى إنهم انطلقوا منه. بل إن ماركس كان قد تعلم شيئًا ما منه.

يمثل تحليل ماركس للدورة التجارية "فصلاً غير مكتوب" ولم تظهر، أو يحتمل أن تظهر، لوحةٌ متماسكة حولها من شأنها أن ترضى كل العلماء الماركسيين أو كل الأصوليين منهم.(١٣٠) ويستدعى الاهتمام عدد من الجوانب المنهجية أولاً. كما هو حاله دائمًا، كان ماركس يعى المحاجّة وفق مستويات مختلفة من التجريد– وعلى الصفحة نفسها أحيانًا. ويحتل هذا الأمر أهمية خاصة فى قضايا الدورات لأننا على الدوام، نظرًا لما لكل دورة من كيان تاريخى خاص بها، ولأنها تتحدد بظروف ليس لها نظير دقيق فى الدورات الأخرى، ينبغى أن نتعامل مع– بل وأن نضعَ نظريات خصيصًا ل ad hoc – وقائع تتفاوت أهميتها وفقًا لمستوى التجريد الذى نحب أن نحلل على أساسه: فما يزال بوسع نظرية معينة للدورة أن تتطلع إلى أن تكون نظرية عامة أو عامة بشكل معقول وأن تتضمن، رغم ذلك، العناصر التى هى غير جوهرية من زاوية نموذج بحث معين. وهذا

---

(١٢٩) تتمثل sedes materiae (المادة الرئيسة) فى الكتاب الرابع حول: "Fluctuations of Industry, Trade, and Credit" in Money, Credit, and Commerce, published in 1923 ولكنها تتألف أساسًا من نتائج عمل أكبر بكثير (يعود معظمه إلى ثمانينات القرن التاسع عشر). وإضافة إلى ذلك، ثمة فقرات كثيرة مهمة ترد فى عمله Principles. وتعود إلى مارشال العبارة التى وردت فى المتن:"إن الأسعار ترتفع أو تهبط لأنها كانت قد ارتفعت أو هبطت".

(١٣٠) حول الأدب الماركسى عن هذا الموضوع، انظر: P. M. Sweezy, Theory of Capitalist Development, Part III. وأعتقد أن التفسير الأكثر دقة من تفسير د. سويزى يمثله العمل: H. Smith," Marx and the Trade Cycle," Review of Economic Studies, June 1937 الذى أحيل القراء إليه بشكل خاص– وهى إحالة تغفر لى الإيجاز الذى يطبع الملاحظات التى ستلى. والعذر الآخر الوحيد هو استحالة تقديم تقرير مقبول من المادة الهائلة المهمة فى إطار المجال المتاح لنا. ويمكن إيجاد معظم هذه المادة فى المجلدين الثانى والثالث من Das Kapital وبخاصة فى العمل Theorien uber den Mehrwert (بينما تحتل أهمية قليلة العبارات الشهيرة، ولكن غير الكافية، الواردة فى Communist Manifesto والمجلد الأول من Das Kapital). كما تحتفظ بأهميتها الكثير من الرسائل مثل مراسلات ماركس مع انجلز حول فترة تجديد رأس المال المعمّر durable فى صناعة النسيج الإنجليزية.

يزيد من صعوبات التفسير إلى حد بعيد. وعلاوة على ذلك، فقد حرص ماركس على التمييز الفعال بين الشروط المؤسسية العامة التى تساعد الحركات الدورية و"الأسباب" أو العوامل التى تخلقها بالفعل. فمثلاً إن "فوضى" المجتمع الرأسمالى الشهيرة، وتداخل النقود بين المعاملات "الحقيقية"، وتقلبات الائتمان المصرفى تشكل بالنسبة لماركس وقائع معينة ينبغى أخذها بنظر الاعتبار ولكن كشروط مساعدة فقط- مع إنها ضرورية- وليس "أسباب": إذ أدرك ماركس كليًا خواء أى "نظرية" تكتفى بهذه الوقائع والوقائع المشابهة لها.

أخيرًا، ميّزَ ماركس مجموعة أخرى من الوقائع: الأعراض(١٣١) عن كل من الشروط والأسباب. ومن المعقول القول إن إهمال هذه التمييزات يشكل مصدرًا خصيبًا للأخطاء فى التحليل ويسمح بوقوع خلاف عقيم، وإن هذه المساهمة المنهجية تكفى وحدها لمنح ماركس منزلة عالية بين الكتاب فى هذا الحقل.

إضافة إلى ذلك، يتبغى أن نحاول تقييم العلاقة الواضحة، التى توحى بها فقرة ترد فى ال Communist Manifesto، بين الدورات والانهيار النهائى للمجتمع الرأسمالى. كان ماركس يستعمل فكرة الدورة (ذات السنوات العشر) كشىء طبيعى. فالأزمات لم تكن قط بالنسبة له سوى مرحلة فى عملية الدورة. ومع ذلك، فإذا كان ماركس قد آمن، كما كان يبدو عليه هذا الأمر، بأن الأزمات تميل لأن تصبح أكثر تدميرًا كلما تهالك العهد الرأسمالى أكثر، فمن الطبيعى الافتراض أنه ربط هذه الحقيقة المفترضة(١٣٢) بالانهيار النهائى أو حتى أنه توقع أن الرأسمالية ستنهار فى أزمة أخيرة تكون من القوة بحيث تدمر إطار المجتمع الرأسمالى. ومع ذلك، فمن الملائم أكثر لمفهوم ماركس الأساسى إهمال مثل هذا

---

(١٣١) فى صفحة ٦٩٥ (من المجلد الأول من Das Kapital، الترجمة الإنجليزية لكير عام ١٩٠٦) ترد الجملة التالية:"تتجلى سطحية الاقتصاد السياسى فى حقيقة أنه ينظر إلى توسع وتقلص الائتمان، التى هى مجرد علامة على التغيرات الدورية من الدورة الصناعية، على أنه سبب هذه التغيرات". وبطبيعة الحال، فإن الاقتصاد السياسى ككل لا يفعل هذا. ومع ذلك، فثمة قدر كبير من الحقيقة فى ما أراد ماركس قوله.

(١٣٢) ثمة الكثير مما يمكن قوله عن هذه "الحقيقة" وعن إيمان ماركس بها. أما أنه آمن بها، فهذا أمر يمكن "إثباته" بالطريقة نفسها التى نستطيع بها "إثبات" إيمان ماركس بأسلوب عنيف ومذهل لانهيار النظام الرأسمالى للأشياء. ربما كان ماركس قد آمن بذلك وتخلى عنه فى أواخر حياته. فما هو مهم لنا يتمثل فى (أ) إن موضوعة تزايد حدة الأزمات لا تمثل عنصرًا متأصلاً بشكل منطقى فى نظريته العامة، و(ب) تبرؤ بعض الماركسيين منها فيما بعد، وبخاصة هلفردنج، إلى أن قدمت أحداث ١٩٢٩-١٩٣٢ ما يشبه البرهان على صحتها.

الدليل، ذلك لأن تسليمه بهذا الرأى والتشديد فى تحليله على أن العملية الدورية بذاتها والاتجاه الذى يشير نحو الانهيار- وبخاصة حينما لا يشير الانهيار إلى أكثر من ركود- هما ظاهرتان متميزتان فى الواقع حيث يمكن لكل منهما أن توجد بمعزل عن الأخرى. ولم يكن فى هذا ما يمنعه من النظر إلى الأزمات المتكررة "كأسباب مساهمة" فى نشوء الوضع الاجتماعى الذى يتعذر الدفاع عنه قط.

أخيرًا، ينبغى أن نحاول جمع مساهمات ماركس ضمن تفسير أساسى أو "سببى" للدورة وأن نحاول، كما فعل كثيرون قبلنا، اكتشاف ما إذا كان يمكن إرجاع أى نظرية محددة حول الدورة إلى ماركس، رغم أنه لم يكتب قط أى نظرية كتلك بشكل محدد. والخطوة الأولى سهلة. فقد تصورَ ماركس بوضوح إن"الدورة العشرية"، التى ("تقطعها تقلبات أقل شأنًا") تمضى ضمن سياق من المراحل (أو "الفترات"، كما كان يقول) من النشاط المألوف، الرواج، فيض الإنتاج، الأزمة والركود،(١٣٣) هى"ظاهرة مميِّزة للصناعة الحديثة" وليس مجرد نتيجة لسلسلة من الأحداث العرضية والمحكومة بالصدفة. ومن المؤكد أن ماركس وجدَ أصل هذه الظاهرة فى عملية التراكم. وفيما عدا ذلك، فثمة أمر واحد مؤكد وهو أنه عالج هذه العملية، بما فيها زيادة الطاقة الإنتاجية التى تحدثها العملية و"الجيش الصناعى الاحتياطى الذى تخلقه"، كحركة تبتعد عن التوازن، وعالج الأزمات ككوارث تعيد إقامة التوازن بشكل دورى وتعيد خلق شروط ربحية نشاط الأعمال من خلال التدمير الجذرى للقيم الرأسمالية. وهذا منهج واعد يتجنب أخطاء كثيرة محتملة ونقاطًا غير هامة ويقود بشكل هادف إلى السؤال المتبقى: لماذا ينبغى على عملية التراكم أن تكون غير توازنية disequilibrating من الناحية الجوهرية؟(١٣٤)

ولما كان ماركس قد اعتبر الدورة كشكل جوهرى للحياة الرأسمالية، فإننا لا نستطيع قبول نظرية الاضطراب-العشوائى كجواب. ونظرًا لازدرائه النظريات النقدية لتفسير الدورة credit theory of cycle، فبوسعنا استبعادها، رغم تشديده على المضاربة أو المبالغات الأخرى excesses التى يسهّلها النظام الائتمانى القابل

(١٣٣) Das Kapital, vol. 1, ch. 25, sec. 3 (p. 694 of English trans., 1906).

(١٣٤) ليس من الصعب فى الحياة الواقعية أن نفهم لماذا تتعرض تلك العملية إلى عوامل لا تساعد على التوازن disequilibrating factors مثل هوس المضاربة، والأخطاء والإخفاقات من كل نوع. ولكن هذه العوامل لا تحل المشكلة النظرية النهائية: لماذا ينبغى على التقلبات الدورية أن تكون متأصلة فى منطق الرأسمالية- كما كان ماركس يعرف جيدًا.

للتوسع. ومن المؤكد أن ماركس لم يكن نصيرًا لأى نظرية بسيطة للدورة تقوم على فيض الإنتاج بمفهوم فورير Fourier: crises plethoriques (أزمات الفوائض).(١٣٥) كما لا ينبغى إرهاقه، كما يفعل هذا فى الغالب أنصاره وخصومه معًا، بنظرية نقص الاستهلاك التى تربط الأزمات بعدم كفاية القوة الشرائية للعمل، والتى تبدو، للفرد العادى، وثيقة الصلة بنظرية الاستغلال.(١٣٦) ولكن هذه النظرية تعود إلى رودبرتوس، وليس إلى ماركس، الذى كاقتصادى جيد كان يدرك تمامًا ضعفها وأنه أنكرها حرفيًا.(١٣٧) وهكذا أخيرًا لا يتبقى لنا، كما يبدو، سوى فكرة هبوط معدل الربح- الذى يحدث، وفقًا لماركس، ليس نتيجة للتراكم بحد ذاته، بل للزيادة النسبية فى رأس المال الثابت بالمقارنة مع رأس المال المتغير- وعدد من الإمكانات التى تسخر بالفعل هذا "القانون" لخدمة الهدف المعنى. فبوسع هذا "القانون"، أولاً: أن يتماشى مع أعلى مستوى من التجريد. وعلاوة على ذلك، لا يثور أى سؤال سوى إن فترات الرواج هى فترات يتجاوز فيها الاستثمار معدله العادى، وأن الزيادة الناشئة فى الطاقة الإنتاجية تؤثر على الأسعار والأرباح على نحو ينبغى ألا يُحمّل طابعًا سببيًا، بل يجب أن يحتل أهمية كبيرة على الدوام.(١٣٨) وأخيرًا، يقود التراكم الماركسى إلى البطالة ويميل إلى تقويض البنية الصناعية الموجودة فى أى وقت (تدمير المنشآت الأصغر والأقل كفاءة وما شابه ذلك). ومع ذلك، يبدو إن ماركس كان قد أدرك أن أيًا من هذه العناصر لا يفسر بشكل جاهز

---

(١٣٥) ينبغى على القارئ أن لا ينخدع بتكرار ورود عبارة: فيض الإنتاج فى كتابات ماركس - ففى كتاباته يتكرر حتى سياق مراحل الدورة كما رأينا. فليس لديه أى معنى غير المعنى الوصفى. وتلعب عدم المقدرة الكلية على بيع السلع دورًا فى تشخيصه للدورات بطبيعة الحال، ولكنه كان أرفع من أن يخصص أى دور سببى لها. ولكن بعض أتباعه (مثل ك. كاوتسكى: Das Erfurter Programm, 1891) لم يكونوا كذلك.

(١٣٦) انظر القسم الحالى،الهامش رقم ٤ أعلاه. ونظرًا إلى أن أحدًا لم ينسب إلى ماركس أى نظرية نقص استهلاك من نوع عدم الإنفاق (الكينزى) كما ورد فى الفقرة المشار إليها، فمن غير الضرورى التشديد على حقيقة أن رأسماليى ماركس يسرعون للاستثمار على الدوام، وبالتالى فإن هذا العنصر ليس له من مكان فى نظامه حول الأزمة. وما دام هؤلاء الرأسماليين يستثمرون لأنهم مجبرون على ذلك- تحت تأثير المنافسة- فإن نفس المحاجّة تسرى على مفهوم مالثوس لنقص الاستهلاك.

(١٣٧) حول ذلك، انظر هـ. سمث H. Smith، مرجع سابق، ص ١٩٣-١٩٥. ولا يرد نقص استهلاك العمال إلا بمعنى غير مباشر وثانوى وليس باعتباره السبب الأولى: فحينما تكون الأجور أكثر، أى عندما يكون معدل الاستغلال أقل، فإن معدل التراكم أيضًا من شأنه أن يكون أقل؛ ولما كان التراكم هو المسئول عن الدورات، فيمكننا إذن أن نتوقع أن تكون هذه الدورات أقل فى تلك الحالة.

(١٣٨) يمكن طبعًا التعبير عن هذه الحقيقة بعبارة: فيض إنتاج رأس المال. ولكن هذا لا يجعل من ماركس راعيًا لنظرية فيض الإنتاج أو نظرية عدم التناسب.

الشكل الدورى لعملية التراكم مثلما إنها أقل قدرة حتى على تفسير حدوث الأزمات. وعلى أى حال، فهو لم يلتزم، ربما عن حكمة، بأى فرضية تفسيرية ترتكز بشكل واضح على أى من تلك العناصر أو كلها.(١٣٩)

(١٣٩) كان ينبغى علينا إهمال الكثير من تكهنات ماركس حول الدورات مثل إشاراته الموجزة والسطحية إلى وجود آلية تتولد ذاتيًا تفعل مفعولها بفضل قوة دفع خاصة بها؛ ومع ذلك، فقد أشرنا إلى اهتمامه بدورة إحلال رأس المال المعمِّر replacement cycle of durable capital. ويبدو أن بحث ماركس عن وقائع إضافية يدعم التخمين القائل إن المشكلة النهائية بقيت فى ذهنه دون حل.

المؤلف فى سطور:

جوزيف شومبيتر

قدَّمَ الاقتصادى وعالم الاجتماع النمساوى جوزيف شومبيتر ١٨٨٣-١٩٥٠ عدداً من المساهمات المهمة بالنسبة لفكر القرن العشرين. فأنه نَقَدَ ماركس وكينز، وطوّرَ أفكاراً متقدمة لتأمل الدورات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والعمليات الاجتماعية فى العالم الحديث. ويُعْد عمله "نظرية التنمية الاقتصادية والدورات الاقتصادية" أحد أهم دراساته الاقتصادية. أما عمله "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"، فهو بحث متعمق حول طبيعة ومستقبل الرأسمالية وعلاقتها بالاشتراكية والديمقراطية [وهو عمل مُعَرَّب]. ولكن كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادى" يبقى عملاً لا يضاهى فى حقل التحليل الاقتصادى وتاريخه.

المترجم فى سطور:

حسن عبد اللّه بدر

نال د. حسن عبد الله بدر شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد من معهد الاقتصاد فى موسكو عام ١٩٨٤، وشهادتى الماجستير والبكالوريوس فى الاقتصاد من جامعة بغداد عامي١٩٧٥ و ١٩٧٢. وقد عَمِلَ د. حسن بدر مدرساً للاقتصاد فى جامعة الموصل وجامعة عدن وجامعة طرابلس، وقام بترجمة ومراجعة عدد من المقالات الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، كما إن له أعمالاً ومقالات تدور حول أثر الاستثمار على النمو الاقتصادى فى العراق.

المراجع فى سطور:

عصام الخفاجى

د. عصام الخفاجى كاتب وأستاذ جامعى مختص بالعلوم الاجتماعية، درّسَ لسنوات عدة قضايا العولمة والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم الثالث، ونظريات الدولة، فضلاً عن قضايا الشرق الأوسط فى جامعة أمستردام ونيويورك. وإلى جانب التدريس، عمل الخفاجى فى مجالات عدة، ومنها العمل كمستشار للبنك الدولى فى واشنطن. صدرت له ثلاثة مؤلفات بالعربية، وعشرات الأبحاث والمقالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية. وقد تُرجم عدد من أعماله المكتوبة بالعربية إلى لغات أجنبية كالإنجليزية والفارسية، كما أنه قام بترجمة كتب عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية. فى مايو ٢٠٠٤ صدرَ له بالإنجليزية كتاب بعنوان "مسارات الحداثة فى أوروبا والشرق الأوسط: ولادات عسيرة"، لندن، دار I. B Tauris.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

يقصد بتعبير "تاريخ التحليل الاقتصادى" تاريخ الجهود الفكرية التى بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو – وهو ما يعنى الشىء نفسه – تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادى. ويصف الجزء الثانى من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود، وذلك من البدايات المبكرة التى يمكن إدراكها، وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر. ويغطى الجزء الثالث الفترة التى يمكن نعتها بفترة "الكلاسيك" الإنجليز، وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريبا. ويقدم الجزء الرابع كشفا بمصير الاقتصاد التحليلى أو العلمى منذ نهاية الفترة الكلاسيكية وحتى الحرب العالمية الأولى. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه. أما الجزء الخامس فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.

اللوحة لـ[illegible] • تصميم الغلاف عمرو الكفراوى